

جامع الأسرار
في شرح المنار للنسفي

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الكافي

المنشور سنة ١٢٩٩ هـ

تحقيق الدكتور

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد

المطبعة

مكتبة دار الكتب والخطوط

بمكة المكرمة - الرياض

جَامِعُ السَّرَارِ

فِي شَرْحِ الْمَنَارِ

“لِلنَّسَكِ فِي”

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَاكِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ

تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ

فَضِيلِ الرَّضْوَانِ عَبْدِ الْغَفُورِ الرَّافِقَانِي

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ


النَّاشِرُ

مَكْتَبَةُ نَزَارِصُطْفَى الْبَازِزْ

كتاب في شج القنار
في شج القنار

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنشر

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية للمكتبات ٥٧٤٩٠٢٢، ٥٧٤٩٠٤٤

السود: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للتقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي من ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ٤٤٠٣٥٣ السورع: ٤٤١٩١١ الرياض البرقية ١١٥٨٦

القاهرة: ١٠٧٢٥٣ ١٩٢١

كَلِمَةُ النَّاشِرِ

« رَجَاءٌ »

غَفَرَ إِلَٰهَ ذُنُوبَ هَذَا النَّاشِرِ
وَذُنُوبَ وَالِدَيْهِ مَعَا فِي النَّاطِرِ

غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ وَسِتْرَ عُيُوبِهِ وَوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ
أَجْمَعِينَ وَمَنْ دَعَا لَهُ بِخَيْرٍ

أَجْمَعِينَ

نَزَارُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ

التعريف بالإمام الكاكي

اسمه

نسبه

لقبه

ولادته

نشأته

رحلاته

التعريف بالإمام الكاكي

اسمه ، ونسبه ، ولقبه وكنيته ، وولادته ، ونشأته ، ورحلاته

(١) اسمه ونسبه :

هو : محمد بن محمد بن أحمد ،^(١) الخجندی^(٢) ، السنجاری^(٣) ، البخاری^(٤) ،

(١) انظر : (الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ٢٩٤/٤ - ٢٩٥ والفوائد البهية فى تراجم الحنفية ص ١٩٤ ، وهدية العارفين ١٥٥/٦ ، والفتح المبین ١٥٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، وكشف الظنون ١١٨٧/٢ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ، ومفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، وفهرس دار الكتب ٣٨٢/١ ، ٣٩٧ ، ٤٤٥ ، ٤٦٤) .

(٢) انظر : (أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، والأعلام ٣٦/٧ ، وفهرس دار الكتب ٤٤٥/١) .

وخجندی : نسبة إلى خجندة - بضم أوله وفتح ثانيه ونون ساكنة ، ثم ذال مهملة وهى : بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون بينها وبين سمرقند عشرة أيام مشرقا .

(معجم البلدان ٣٤٧/٢ ، والجواهر المضية ١٨٩/٤) .

(٣) انظر (الجواهر المضية ٢٩٤/٤ ، والفوائد البهية ص ١٨٦ ، والفتح المبین ١٥٧/٢ ، وهدية العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، وفهرس دار الكتب ٤٦٤/١) .

وسنجاى : نسبة إلى سنجاى - بكسر أوله وسكون ثانيه ثم جيم وآخره راء - مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة ، بينها وبين الموصل ثلاثة أيام ، وهى فى لطف جبال عال .
(معجم البلدان ٢٦٢/٣) .

(٤) انظر : (مفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، وكشف الظنون ٢٠٣٣/٢ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

والبخارى : نسبة إلى بخارى - بالضم - وهى : من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها . =

والخفنى (١) ، الكاكى (٢) .

ولقد توقف المترجمون له والكاتبون لنسبه عند ذكر جده ، ولم أجد أحدا ذكر سلسلة نسبه أكثر مما ذكرت .

== بينها وبين جيحون يومان ، وكانت قاعدة ملك السامانية .

(معجم البلدان ١ / ٣٥٣) .

(١) انظر (الفتح المبين ٢ / ١٥٧ ، وهدية العارفين / ١٥٥ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٨٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١١٨٧ ، والأعلام ٧ / ٣٦ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، وفهرس دار الكتب ١ / ٤٤٥) .

والخفنى : نسبة إلى مذهب أبى حنيفة : نعمان بن ثابت ، المتوفى سنة (١٥٠ هـ) ، والذي يعتبر من أقدم المذاهب الإسلامية ، وأكثرها اتباعا وانتشارا ، وأوسعها فروعا واستبطا .

(٢) ذكر ذلك كل من ترجم له :

والكاكى : نسبة إلى كاك . قال طاش كبرى زاده : (قيل : إنه بلغتهم بائع الكعك ، ونقل عن السمعاني أنه قال : أظن أنها قرية من قرى بخارى) (مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٢) .

وفى تاج العروس ٧ / ١٣٧ : (الكعك : قال الجوهري : فارسى معرب . وأنشد للراجز :

يا حبذا الكعك بلحم مثرود . . . وخشكان مع سويق مقنود

وقال الصاغاني : هو تعريب كاك .

وقال غيره : هو الخبز اليابس .

وقال الليث : أظنه معربا .

والكعكى : من يصنع ذلك) .

قلت : إن كلمة كاك فارسية فصيحة ، ومعناها : الخبز اليابس - كما ذكر فى تاج العروس - ولعل وجه نسبته إليه : إما لكونه بائعه ، أو لكونه يشتمل ذلك فى الأكل كثيرا . والله أعلم .

وقد شارك الإمام الكاكي * فى هذه النسبة ، وفى الاشتهار بها عدد من العلماء ، فاشتهروا بها ^(١) .

(٢) لقبه وكنيته: ذكر جميع من كتب سيرته وترجموا له ، أن لقبه : قوام الدين ^(٢)

(١) من هؤلاء :

١- محمد بن عبد الواحد الصوفى الكاكي ، روى عنه شيخ الإسلام النهروى فى ذم الكلام ، ولم اعثر على سنة وفاته .

انظر : (تاج العروس ١٣٧/٧) .

٢- أحمد بن عبد الملك بن موسى بن المظفر ، أبو نصر ، القاضى ، الأشروشى الكاكي ، من علماء ما وراء النهر ، ومن أئمة الحنفية ، توفى سنة (٥١٩ هـ) .

٣- محمد بن عمر بن عبد العزيز المقرئ ، والبخارى ، وأبو بكر الكاكي ، شيخ أديب فاضل متدين ، صالح ، مكث من الحديث ، توفى سنة (٥٢٥ هـ) .

٤- النجم الكاكي : فقيه كان مقيما بالظاهرية ، ترددت إليه ، وكان فيه تعصب ، وكان صالحا وخيرا ، توفى نحو (٧٢٠ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٤٤١/٤ - ٤٤٢) .

(٢) انظر : الجواهر المضية ٢٩٤/٤ ، والفوائد البهية ص ١٨٦ ، ومفتاح السعادة

٢٤٢/٢ ، وتاج العروس ١٧٣/٧ ، وكشف الظنون ١١٨٧/٢ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ،

رهديّة العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، والفتح

المبين ١٥٧/٢ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

وقد أثبت أيضا عبد الله الجبورى فى : فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٤٨٦/١ ، وسالم عبد الرزاق أحمد فى : فهرس المخطوطات فى مكتبة الأوقاف العامة فى الموصل ٩٢/١ ، وفؤاد سيد فى فهرس الكتب الموجودة بالدار لغاية سنة (١٩٢١ م) ٣٨٢/١ ، ٤٤٥ ، ٤٦٤ ، وفى ملحق الجزء الأول ص ٥١ ، وفى فهرس المخطوطات المصورة ٤٦/١ .

كما لقب بالشيخ^(١) . والعلامة^(٢) ، والفقير^(٣) ، والإمام^(٤) .

وأما كنيته : فإني بعد البحث الدقيق الشامل - ولا أدعى الاستقصاء - عن مصادر ترجمته ، لم أقف على من أشار إلى كنيته فضلا عن التصريح بها . هذا أمر ليس بغريب ، فإن كثيرا من العلماء الكبار والأئمة الاعلام لم يكنوا بكنية .

(٣) ولادته ونشأته :

كذلك لم يشر أحد من المؤرخين الذين تناولوا سيرة هذا العالم الكبير وترجموا له ، إلى تاريخ ولادته ، ولا إلى المكان الذي ولد فيه^(٥) ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو ما أصاب الناس من الحروب الطاحنة والثورات القومية المدمرة التي اجتاحت أكثر البلاد - فى عصر ولادة الشيخ وأقرانه - فأهلكت الحرث والنسل ، وألحقت بالناس الرعب والخوف ، فأنست الناس أنفسهم ، واشغلتهم عن تدوين ولادة أفلاذ أكبادهم^(٦) .

(١) لقبه به الزيدى فى تاج العروس ١٧٣/٧ ، وطاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، وحاجى خليفة فى الكشف ٢٠٣٣/٢ .

(٢) ومن لقبه بها : فؤاد سيد فى فهرس الكتب الموجودة بالدار (١ / ٣٨٢ ، ٤٦٤ ، وفى ملحق الجزء الاول ص ٥١) .

(٣) انظر : (الجواهر المضية ٢٩٥/٤ ، ومفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ ، وهدية العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والاعلام ٣٦/٧ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

(٤) انظر : الجواهر المضية ٢٩٤/٤ . ومفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، وكشف الظنون ٢٠٣٣/٢ .

(٥) وليس هو أول عالم مشهور يحدث معه ذلك ، بل هناك جم غفير من أعلام العلماء الذين يشار إليهم بالبنان ، مع أنه لم يعرف تاريخ ولادتهم ، ولا المكان الذى ولدوا فيه ، حتى إن المؤرخين الذين اهتموا بتدوين طبقات المحدين لم يعثروا على تاريخ ميلاد رجال من أصحاب الحديث رغم بحثهم الدقيق ، وحرصهم الشديد على معرفة ذلك ؛ لما يترتب عليه من أمور هامة فى علم الحديث ورجاله .

(٦) انظر (القاضى ناصر الدين الليضاوى وأثره فى الفقه ص ١٣٧) .

كما نستطيع أن نضيف إلى ذلك شيئاً آخر وهو :

أن المولود لا يعبأ به حين ولادته ؛ لأن الناس لا يدرون ماذا سيصير إليه ، ولا يعرفون منزلته إلا بعد ظهور أمارات نبوغه وتيقنهم على أن سيكون له شأن عظيم ، فحينئذ يهتم الناس بأمره ، والبحث عن أخباره وأحواله ، وتدوين سيرته وأخلاقه ؛ لذا لا نجد عالماً من الأعلام المشهورين إلا وقد دونت سنة وفاته وإن لم يعلم تاريخ ولادته ومكانها ولذلك فإنه لا يمكننى أن أجزم على أن الشيخ - رحمه الله - من مواليد سنة معينة ، ولكن خلال دراستى له وبحثى عن حياته ، وحياة مشائخه وتلاميذه أستطيع أن أقول : إن ولادته فى الخجند أو السنجار كانت فى النصف الأخير من القرن السابع الهجرى - والله أعلم - .

أما نشأته : فقد عاش - رحمه الله تعالى - أول حياته فى كنف أسرته فى : خجند أو سنجار ، ثم ذهب إلى قرم ^(١) وترمز ^(٢) وهى حينذاك كانت مركز العلماء وملجأ الأدباء والشعراء .

ومن هؤلاء الذين كنوا بها : علامة الورى ، جامع الأصول والفروع : الشيخ علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، فاجتمع به الشيخ وأخذ الفقه والأصول عنه ، حتى صار علماً من الأعلام .

(١) انظر (الجواهر المضية ٢٩٤/٤ ، وقرم - بكسر الأول والثانى وسكون الثالث كإبل : مدينة معروفة . (المرجع المذكور نقلاً عن معجم البلدان) .

(٢) قال بذلك القرشى فى (الجواهر المضية ٢٩٤/٤) .

وترمز : قيل : بفتح التاء وكسر الميم . وقيل : بضم التاء والميم .

وقيل : بكسر التاء والميم ، مدينة مشهور من أسبهاط المدن ، رابطة على نهر جيحون من جانبه الشرقى ، متصلة العمل بالصغانيان .

والمشهور من أهل هذه البلدة : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، صاحب الصحيح ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث .

(معجم البلدان ٢٦/٢ - ٢٧) .

قد سأل شيخه أن يضع كتابا على الهداية ، فأجابه ^(١) .
 وبعد أن أخذ عن الإمام علاء الدين علمه ، انتقل إلى قرينه الشيخ حسام
 الدين السفناقي ، فاجتمع به ، وأخذ عنه أيضا علمه .
 هذا بالإضافة إلى ما وهبه الله من عقل راجح ، وفكر وقاد ، فارتفع شأنه
 وعلا ذكره حتى صار إماما في الفقه وأصوله حينذاك ، ثم فكر في الرحيل إلى
 القاهرة ^(٢) ، فرحل إليها .
 فوجد فيها الحرم الآمن ، والظل الوارف ، وأقام بجامع ماردین ^(٣) ، يفتي ويدرس .

(١) انظر (الجواهر المضية ٢/ ٤٢٨ ، والفوائد البهية ص ٩٤ ، والفتح المبين ٢/ ١٣٦) .
 (٢) هي مدينة بجنب القسطنطينية .
 (٣) معجم البلدان ٤/ ٣٠١

قلت : هي اليوم من أرقى مدن العالم وأشهرها ، عاصمة جمهورية مصر العربية .
 هذا ، والذين قالوا بقدم الشيخ " الكاكي " إلى القاهرة هم أكثر المترجمين له
 كالقرشي في الجواهر المضية ٤/ ٢٩٥ ، وطاش كبرى زاده في : مفتاح السعادة
 ٢/ ٢٤٢ ، واللكنوي في الفوائد البهية ص ١٨٦ ، والمرغني في الفتح المبين ٢/ ١٥٧ ،
 وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ١١/ ١٨٣ ، والزركلي في الأعلام ٧/ ٣٦ ،
 والدكتور شعبان محمد إسماعيل في أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٦ وغيرهم) .
 (٣) هكذا في الفوائد البهية ص ١٨٦ ، ومعجم المؤلفين ١١/ ١٨٢ .
 قبل : ماردینی - بيا النسبة - كما في الفتح المبين ٢/ ١٥٧ .
 قبل : ماردانی : بزيادة ألف بعد دال مهملة - ويا النسبة .
 هذا الجامع وقع بجوار خط الشبابة خارج باب زويلة ، كان مكانه أولا مقابر أهل
 القاهرة ثم عمر أماكن ، فلما كان في سنة (٧٣٨ هـ) أخذ الأماكن من أربابها ،
 وتولى شراءها (النشو) ، فلم ينصف في أثمانها وهدمت وبني مكانها هذا الجامع ،
 وكان من أحسن الجوامع .
 وأول خطبة أقيمت فيه يوم الجمعة ١٤ رمضان سنة (٧٤٠ هـ) وخطب فيه ركن
 الدين عمر إبراهيم الجعبري . انظر : (الخطط المقرزية ٢/ ٣٠٨) .
 ==

وقد ذاع صيته واشتهر أمره في البلاد ، فأخذ الناس يتطلعون إلى لقائه ، ويكتبون إليه ، واجتمع حوله المتعمقون في الدين ، وطلاب العلم ، فانتفعوا به جميعا إلى آخر لحظة من حياته ، كما نتفع بآثاره بعد موته .

(٤) صفاته الخلقية والخلقية :

لم يشر أحد من المترجمين له ، إلى صفاته الخلقية . أما الخلقية ، فقد كان على علم ودين ، وحب للعلوم وتواضع العلماء ، فإن من ليس على مثل هذه الصفات لا يركن إليه الناس ، ولا يأخذون عنه .

وأما والده : محمد بن أحمد ، فلم أشر له على ترجمة . بعد التتبع والبحث عنه . وأرى أنه لم يكن من العلماء المشهورين ، أو كان ، ولكن المؤرخين أغفلوا عن ذكره ، والاحتمال الأول أقرب ؛ لأنه لم ينقل عن الشيخ " الكاكي " نفسه ، أنه أخذ شيئا عن والده ، ولا غيره قال بذلك .

وكذلك لم تذكر المصادر التاريخية التي تناولت ترجمة الإمام الكاكي وسيرته فيما اطلعت عليه - شيئا عن أسرته ، ولم تتعرض لذكر أولاده ، فلا أدري هل كان له أولاد ، أغفلتهم كتب التاريخ أم لم ينجب أولادا ، أو أنه كان ممن أصرّهم طلب العلم ، والتدريس ، والإفتاء ، والتأليف عن الزواج نهائيا ، فالله - عز وجل - أعلم بالصواب .

(٥) رحلاته :

قال حاجي خليفة : الرحلة في طلب العلم مفيدة ، سبب ذلك أن البشر يأخذون معارفهم أخلاقهم وما يتحلون من المذاهب ، تارة علما وتعلّما وإلقاء ، وتارة محاكاة تلقينا بالباشرة ، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا ، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول

== أما ماردین : بکسر الراء والذال ، فهي : قلعة مشهورة على قمة جبل الجزيرة ، مشرفة على دنيسير . ويسكون الراء بلدة في تركيا . معجم البلدان ٣٩٠/٥ .

الملكة ورسوخها . . . فالرحلة لأبد منها فى طلب العلم؛ لاكتساب الفوائد والكمال بقاء المشائخ ومباشرة الرجال ^(١) . ويظهر من ممارسة الشيخ 'الكاكى' ، أن له رحلتين علميتين فى حياته الأولى : كانت فى خجندا وستجار إلى ترمذ حتى كانت مجتمعا لأعيان العلماء والأدباء الذين أحيوا التراث الإسلامى بمؤلفاتهم القيمة فى كل فن .

فتلقى الشيخ العلم عن كبار علمائها ، وشوامخ فقهاؤها ، حتى ارتفع إلى منازل العلماء النابغين ، الذين يشار إليهم بالبنان .

وقد قلنا : إنه التقى بها بشيخه العلامة عبد العزيز البخارى - رحمه الله تعالى - وكان لهذا اللقاء أثر كبير على مستقبل حياة 'الكاكى' العلمية ونبوغه فى علمى الفقه وأصوله .

قال طاش كبرى زاده ^(٢) : ' فليل : إنه - الكاكى - روح الله - روحه - بعدما أخذ الفقه بترمذ عن الشيخ عبد العزيز البخارى ، صاحب كشف أصول الإمام فخر الإسلام البزدوى وصاحب التحقيق فى أصول الإمام حسام الدين الأخيستكى ^(٣) .

كما التقى بالبلدة - ترمذ - نفسها بالشيخ حسام الدين السخناقى ، وأخذ

(١) مقدمة كشف الظنون ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) هو : أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبرى زاده ، ولد سنة (٩٠١ هـ) ، وكان واسع الاطلاع على أخبار الناس وأحوال الأفاضل ، قوى الحافظة ، اشتغل مدرسا ثم قاضيا ، وكانت سيرته محمودة ، ولابته مشكورة ، توفى سنة (٩٦٨ هـ) . من مؤلفاته : الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ، وموضوعات العلوم ، ومفتاح السعادة .

انظر : (الطبقات السنية ١٠٨/٢ - ١٠٩ ، والبدر الطالع ١٢١/١ ، وشذرات الذهب ٣٥٢/٨ - ٣٥٣ ، والشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ص ٢٢٦) .

(٣) مفتاح السعادة ٢/٢٤٢ .

عنه أيضا الفقه وأصوله ، حتى صار إماما فيهما .

وأما رحلته الثانية : فكانت من ترمذ إلى القاهرة ، حيث كانت لواء
الزعامة الإسلامية ، وزمام الحركة العلمية والأدبية على عاتقها ، والتي كانت
دار أمن واستقرار آنذاك .

وكانت رحلته هذه بعد أن جمع أشتات العلوم ، وأحاط بالأصول
والفروع ، حتى صار من أشهر أهل الإفتاء والتدريس ، وأقدر العلماء على
التأليف ، وأمهرهم في التصنيف ، وأدقهم في التعبير ، وأجودهم في
الترتيب .

فجلس يفتي ويدرس ، ويلقن ويؤلف ، وانتفع به الناس عامة ، وأهل
العلم خاصة .

وقدم للمجتمع الإسلامي العلم الغزير والنفع العميم .

نسأل الله أن ينفعنا بعلمه

**

*

المبحث الثانى

مكانته العلمية

كان شيخنا (الكاكى) - رحمه الله - دينا ، حسن الخلق ، حميد الخصال ، متواضعا ، محبا للعلم والعلماء ، لا يشغله شىء من أمور الدنيا عن تعليم العلم وتعلمه ، عاملا بما علم ، فأورثه الله علم ما لم يعلم .

حتى صار إماما من كبار الأئمة ، وفاضلا من أفاضل الحنفية ، حصل له الباع الطويل فى مختلف العلوم سيما فى الفقه والأصول ، وصار من أقدر علماء زمانه على التأليف وأفهمهم لعرض المسائل ، وأجودهم لتربيتها .

فالذى يدرس حياته ، ويستأنس بكتبه ، يجد أنه كان غزير المادة ، واسع الاطلاع ، فصيح اللسان ، جميل الأسلوب ، رقيق الحس ، منصفاً غير متعصب . أخذ العلم عن كثير من العلماء كمادة طلاب العلم فى عصره ، وصحب كثيراً منهم ، إلا أن المؤرخين لم يهتموا بذلك كثيراً ، كما لم يهتموا بحياته العلمية ، وما كان عليه من المكانة المرموقة لدى المجتمع الذى كان يعيش فيه ، سوى إشارات بسيطة إلى ما ألفه من كتب فى الفقه وأصوله ، ولا عجب من ذلك ، فإن الاضطرابات السياسية والحروب المتواصلة المدمرة ، و..... أبعدت أشياء كثيرة من اهتمام المؤرخين .

ومما يدل على جودة عقله ، وإدراكه للمائل ، وتذوقه للمعاني ، زيادته فى الفتيا والتدريس ، وإمامته فى الفقه والأصول .

ولذلك اعتنى من بعده من العلماء - خاصة علماء الحنفية - بآرائه الأصولية واختياراته الفقهية فى كتبهم .

ومن هؤلاء العلماء الذين نقلوا عنه :

أمير باد شاه (١)، فإنه قال في مبحث قول الصحابي : " واتفق فيما لا يدرك رأيا كتقدير أقل الحيض ثلاثة أيام ، بما روى عن عمر وعلى وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وأنس -رضى الله عنهم - كذا في جامع الأسرار (٢) .

وصاحب (٣) التقرير والتحبير حيث قال :

" مسألة الواحد في الحذف مقبول ، وهو قول أبي يوسف والجصاص ، خلافا للكرخي والبصري أبي عبد الله وأكثر الحنفية ، منهم شمس الأئمة ، وفخر الإسلام ، كذا في شرح المنار للكاكي (٤) .

وابن ملك (٥) في مبحث : أن فعله - وَلَا يَكُنْ - هل هو موجب للحكم أو

(١) هو محمد أمين بن شريف المعروف بأمير باد شاه ، البخاري ، الفقيه الحنفي ، الأصولي ، المحقق ، من جهاذة العلماء في عصره . صنف كتباً كثيرة قيمة منها : تيسير التحرير ، حاشية على أنوار التنزيل ، وملخص شرح المتوسط للمصنف ، في الحديث - توفي سنة (٩٨٧ هـ) .

انظر (هدية العارفين ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠) .

(٢) تيسير التحرير ٣ / ١٣٤ .

(٣) هو : محمد بن محمد بن الحسين - وقيل : الحسن ، شمس الدين الحلبي المعروف بابن أمير الحاج ، الحنفي ، الأصولي ، كان علامة عصره ، بحراً فهاًمة في وقته ، أخذ عنه الأكابر ، وافتخروا بالانتساب إليه ، وكان صدر الحنفية بحلب .

له مؤلفات نافعة منها : التقرير والتحبير شرح التحرير ، وأحاسس المائل في شرح العوامل ، وذخيرة الفقير في تفسير سورة العصر ، توفي سنة (٨٧٩ هـ) .

انظر : (شفرات الذهب ٧ / ٣٢٧ ، وهدية العارفين ٢ / ٢٠٧) .

(٤) (التقرير والتحبير ٢ / ٢٧٦)

(٥) هو : عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك ، كان أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم ، وأحد المبرزين في عوصات العلوم ، وله القبول التام عند الخاص والعام ، ألف كتباً قيمة منها :

مبارك الأزهار شرح مشارق الأنوار في الحديث - وحاشية على المنار . توفي =

ليس بموجب ، فقال : " وخلع النعال ، وهو ما روى أنه - ﷺ - (كان يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه ، فخلعوا نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : ما حملكم على إلقائكم نعالكم ؟

قالوا : رأينا ألقى نعليك . فقال : إن جبريل أخبرني أن فيها قدرا ، إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر، فإن كان في نعليه قذر فليمسحه وليصل فيهما^(١) . هذا دليل على أن الفعل غير موجب ، وإلا لما أنكر عليهم ، كذا في الكشف، وجامع الأسرار ^(٢) .

وأمثال هذه النقول كثيرة من كتب الإمام الكاكي - رحمه الله - .

ورأى إذ أكتفى بذلك تحرزا عن التطويل ، أقول :

" إن آثاره العلمية كانت - ولا تزال - بحق، مرجع العلماء ، حتى في عصره هو ، فضلا عن العصور المتأخرة عنه .

وكما قلنا لم يكن الشيخ - رحمه الله - ذا نبوغ في علم الأصول فحسب ، بل نبغ في فنون متعددة ، إلا أن شهرته في الأصول ، قد ألقت الحجاب على شيء من شهرته في بقية العلوم ، وإلا فهو فقيه من الدرجة الأولى ، قد رفع فيه مكانا عليا ، وبدل على ذلك تأليفه الفقهية ، وتولييه منصب التدريس والإفتاء والإمامة في الجوامع المارداني بالقاهرة ، وإقبال الناس عليه ، واستفادتهم العلمية منه .

== سنة (٨٠١ هـ) ، وذكره ابن العماد في : وفيات سنة (٨٨٥ هـ) .

انظر (الفوائد البهية ص ١٠٧ - ١٠٨ ، والضوء اللامع ٣٢٩/٤ ، وشذرات الذهب ٣٤٢/٧ ، والأعلام ٥٩/٤) .

(١) سيأتي تخريجه في ص ١٥٥ هامش رقم (١١) إن شاء الله تعالى .

(٢) (حاشية ابن ملك على المنار ص ٤٤) .

شيوخه

من المعلوم أن لكل عالم شيوخا تلقى عنهم العلم ، ولازمهم فترة من حياته ، يستفيد من فهمهم ، ويستزيد من علمهم .

وللشيخ - رحمه الله - أيضا شيوخ أخذ عنهم الفقه وأصوله ، إلا أن الكتّاب لسيرته ومؤرخين لحياته ، تركوا هذا الجانب ، كما تركوا له جوانب أخرى ، فلم يشر أحد منهم إلى شيوخه ، عدا ما جاء بلسانه في كتابه : جامع الأسرار في شرح المنار * الذي أنا بقصد تحقيقه ، حيث في آخره :

" هذه فوائد التقطتها من فوائد شيخنا وأستاذنا وملاذنا علامة الوري جامع الأصول والفروع ، مولانا : علاء الملة والدين ، ضياء الإسلام والمسلمين ، عبد العزيز بن أحمد البخاري - رحمه الله عليه - ورضي عن أسلافه ، ومن فوائد الإمام المحقق والحبر المدقق ، الأستاذ الكبير ، العالم النحرير مولانا حافظ الدين النسفي (١) "

وما جاء في الجواهر المضية : وتفقه بترمز على عبد العزيز البخاري (٢) .

وما ورد في الفوائد البهية : * أخذ عن علاء الدين عبد العزيز البخاري ، وقرأ عليه الهداية ، وعن حسام الدين حسن السغناقي (٣) * .

ولى مع الإمامين الكبيرين : علاء الدين البخاري ، وحسام الدين السغناقي ، وقفة ، ذلك بذكر نبذة من حياتهما .

وأما حافظ الدين النسفي ، فسأترجم له عقب هذا الباب ، في باب مستقل إن شاء الله تعالى .

(١) ق ٢٣٨ / ١ من ح .

(٢) انظره في : ٢٩٥ / ٤ .

(٣) الفوائد البهية ص ١٨٦ ، ومثله في مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٢ ، والفتح المبين ٢ / ١٧٥ .

(١) علاء الدين البخارى :-

هو : عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، الملقب بعلاء الدين البخارى ، فقيه حنفى ، من علماء الأصول ، من أهل بخارى .

تفقه على عمه محمد المائمرغى ، على حافظ الدين الكبير محمد البخارى وتبحر فى الفقه والأصول ، وعرف بالتفوق فيهما .

من تلاميذه : شيخنا قوام الدين الكاكى ، وجلال الدين محمد بن عمرو ابن محمد الخبازى .

له مصنفات قيمة منها : كشف الأسرار شرح أصول البزدوى ، وقد وصفه حاجى ^(١) خليفة بقوله : " وهو أعظم الشروح وأكثرها فائدة وبياناً ، وسماء كشف الأسرار ^(٢) " .

وقال اللكنوى : " وهو كما قال - حاجى خليفة - فإنه مشتمل على فوائد خلت عنها الزبر المتداولة ، ومتضمن لتحقيقات وتفريعات لا توجد فى الشروح المتداولة ^(٣) " .

وغاية التحقيق - شرح أصول الأخسيكتى ، ووضع كتاباً على الهداية بسؤال تلميذه قوام الدين الكاكى ، فوصل فيه إلى النكاح ، فاخترته المنية ،

(١) هو : مصطفى بن عبد الله ، القسطنطينى المولد والمنشأ ، الحنفى المذهب الشهير بين علماء البلد بكاتب جليل ، وبين أهل الديوان بحاجى خليفة ، ولد سنة (١٧٠١ هـ) تلقى العلم من مشاهير العلماء فى عصره ، حتى صار نابغة القرن الحادى عشر ، ألف مؤلفات نافعة منها : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، ونحفة الكبار فى أسفار البحار ، وميزان الحق فى اختيار الأحق ، توفى سنة (١٠٦٧ هـ) .
انظر : (رسالة كشف الظنون عن صاحب كشف الظنون ص ١٥ - ١٦) .

(٢) كشف الظنون ١/ ١١٢ .

(٣) الفوائد البهية ص ٩٤ - ٩٥ .

توفى - رحمه الله - سنة (٧٣٠ هـ) (١).

٢) حسام الدين السفناقي :

هو : الحسين (٢) بن علي بن حجاج بن علي السفناقي (٣) ، الملقب بحسام الدين ، الإمام ، الفقيه ، الأصولي ، النحوي .

نشأ عفيفاً نجيباً ، وتفقه على حافظ الدين الكبير محمد بن محمد بن نصر البخاري ، وقد لح فيه شيخه حسن النجابة والفطنة ، فعهد إليه بالفتوى وهو شاب ، كما تفقه على الإمام محمد بن محمد بن إلياس المايبرغي .

رحل إلى الشام واجتمع بحلب بقاضي القضاة ناصر الدين محمد بن عمر ابن العديم ، وأجاز له جميع مروياته ومسموعاته .

وقد ذاع أمر السفناقي في عواصم الشرق ، فأخذ الناس يتطلعون إلى لقائه ويكتبون إليه ، فتوجه إلى دمشق ، ودخل بغداد ، واجتمع بعلمائها وانتفع بعلمه طلابها .

ومن تفقه عليه الشيخ قوام الدين الكاكي ، والسيد جلال الدين الكرلاني ، وغيرهما .

(١) انظر : (الجواهر المضية ٤٢٨/٢ ، والفوائد البهية ص ٩٤ - ٩٥ ، ومفتاح السعادة ١٦٥/٢ ، والأعلام ١٣/٤ - ١٤ ، والفتح المبين ١٣٦/٢ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣١٣ ، وكشف الظنون ١١٢/١ ، ١٨٤٩/٢) .

(٢) تفرد محمد عبد الحى اللكنوى بترجمته فيمن يسمى (الحسن) .
انظر : (الفوائد البهية ص ٦٢) .

(٣) سفناقي : نسبة إلى سفناق - بكسر السين المهملة وسكون الغين المعجمة ثم نون بعدها ألف بعده قاف - : بلدة في تركستان .
وقد وهم من قال : إنه الصنعاني .
(المرجع السابق) .

له مصنفات جليلة قيمة من أهمها :

النهاية شرح الهداية - وهو أبسط شروح الهداية وأشملها ، وقد احتوى على مسائل كثيرة وفروع لطيفة .

وشرح التمهيد فى أصول الدين لأبى المعين ميمون بن محمد النسفى المكحولى ، والكافى فى شرح أصول البزدوى ، وغيرها .

وكان - رحمه الله - جدليا نحويا ، أخذ النحو عن الفجدوانى وغيره .
توفى سنة (٧١١هـ) أو (٧١٤هـ) على الراجح فيه ^(١).

(١) انظر (الجواهر المضية ٢/ ١١٤ - ١١٦ ، والفوائد البهية ٦٢ ، ومفتاح السعادة ٢/ ٢٤٠ ، والأعلام ٢/ ٢٤٧ ، والفتح المبين ٢/ ١١٢ ، وبغية الوعاة ص ٩٠ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وكشف الظنون ١/ ١١٢ ، ٤٠٣ ، ٤٨٤ ، ١٧٧٥/٢ ، ١٨٤٩ ، ١٩٢٩ ، ٢٠٣٢) .

تلاميذه

لما اشتغل شيخنا الإمام قوام الدين الكاكي بالتدريس ، ظهر نجمه وعلا شأنه ، واشتهر بين طلاب العلم ورواد المعرفة .

فأقبل عليه الطلاب ، ورحل إليه الأفاضل ، يطلبون علمه ، فأخذ عنه جم غفير ، نقلوا عنه المعارف ، وصاروا من بعده أعلاما ، يشار إليهم بالبنان ، وهؤلاء وإن كانوا كثيرين ، غير أن الذين اهتمت بهم كتب التراجم قليل ، أبرزهم أكمل الدين البابرني ، وجلال الدين التبانى .
وهذه نبذة من حياتهما :

(١) أكمل الدين البابرني :

هو : محمد بن محمد بن محمود ، الملقب بأكمل الدين البابرني ^(١) ، إمام محقق ، متبحر مدقق ، حافظ ضابط ، وكان بارعا في الحديث وعلومه ، ذاعنا باللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان ، ولد سنة بضع عشر وسبعمائة ، واشتغل بالعلم ، وحصل مباني العلوم في بلاده ، ثم رحل إلى حلب ، وأخذ من علمائها ثم رحل إلى القاهرة بعد سنة (٧٤٠ هـ) والتقى بها بشيخه قوام الدين الكاكي وأخذ عنه العلم .

قال فيه طاش كبرى زاده : * كان قوى النفس ، عظيم الهمة ، مهابا ، عفيفا في المباشرة ^(٢) . *

وقال أيضاً : * وكان حسن المعرفة بالفقه والعربية والأصول ، وبرع وساد ،

(١) البابرني : بفتح الموحدين بينهما ما ألف ، وسكون الراء المهملة بعدها مشاة فوقية : نسبة إلى بابرني - بالقصر - قرية بناوحي بغداد .

(الفوائد البهية ص ١٩٧) .

(٢) (مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٥) .

وأفتى ، ودرس ، وأفاد ، وصنف فأجاد (١) .

وقال عنه السيوطى : " . . . البابر تى علامة المتأخرين وخاتمة المحققين (٢) " .

ولما رحل إلى القاهرة ، صحب شيخون واختصر به وقرره شيخا بالخانقاه
التي أنشأها وفوض أمرها إليه ، فباشرها أحسن مباشرة .

وقد اشتهر أمره وذاع صيته ، حتى عرض عليه القضاء فأبى مرارا ، وقد
تنزه عن الدخول فى المناصب الكبار ، بل كان أصحاب المناصب على بابه
قائمين بأوامره ، مسرعين إلى قضاء مآريه .

صنف مؤلفات عديدة ، قيمة ، نافعة ، من أهمها :

شرح مشارق الأنوار النبوية للصنعانى . وسموه : تحفة الأبرار فى شرح
مشارق الأنوار .

شرح مختصر ابن الحاجب فى ثلاثة مجلدات ، وسمّاه : النقود
والردود (٣) .

العناية (٤) شرح الهداية للمرغينانى . غيرها .

أخذ الفقه عن الشيخ قوام الدين الكاكى ، والنحو عن أبى حيان النحوى ،
وسمع الحديث من عبد الهادى .

وعنه أخذ العلم كثير من العلماء توفى - رحمه الله - سنة (٧٨٦ هـ)
وحضر السلطان ومن دونه جنازته ، صلى عليه عز الدين الرازى ، ودفن

(١) (مفتاح السعادة ٢/ ٢٤٥) .

(٢) (حسن المحاضرة ١/ ٤٧١) .

(٣) وقد بحثت عن هذين الكتابين ، فلم أعثر عليهما ولا على مكان وجودهما .

(٤) وهو شرح جليل معتبر ، مطبوع مع - فتح القدير - لابن الهمام الحنفى .

بالحائز المذكورة (١).

٢) جلال الدين التبانى

هو : جلال بن أحمد بن يوسف بن طوع رسلان الثيرى - بكسر المثناة وسكون التحتية بعدها راء - الملقب بجلال الدين التبانى .

وقيل : اسمه (رسولا) (٢) ، قدم القاهرة ، فأقام بمسجد بالتبانة ، فغلب عليه نسبته إليها ، برع فى العلوم المختلفة ، والفنون المتنوعة ، كان محبا لأهل السنة ، نصيرا لأرائهم ، حسن العقيدة ، شديدا على المبتدعة ، عرض عليه القضاء غير مرة فأبى وقال : " هذا فن يحتاج إلى دراية ومران أكثر مما يحتاج إلى علم " .

تولى التدريس وانتصب للإفادة مدة .

ألف كتابا قيمة فى فنون مختلفة ، من أهمها :

شرح منظومة فى الفقه - له - .

شرح التلخيص فى البلاغة .

شرح على المنار فى أصول الفقه .

شرح على المشارق - مشارق الأنوار النبوية - ، ولم يكمله (٣) .

(١) راجع : (الفوائد البهية ص ١٩٥ - ١٩٩ ، وحسن المحاضرة ١/ ٤٧١ ، ومفتاح السعادة ٢/ ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٩٣ ، والفتح المبين ٢/ ٢٠١ ، والأعلام ٧/ ٤٢ ، وبغية الوعاة ص ١٢٠ ، والدرر الكامنة ٤/ ٣١٠ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٧٩ - ٣٨٠)

(٢) انظر (كشف الظنون ١ / ١١٣ ، و ٢ / ١٦٩٠ ، ١٦٨٧) .

(٣) لقد بذلت جهدى فى العثور على مكان وجود هذه المؤلفات ، ولكن لم أظفر بالمطلوب .

من مشائخه : الشيخ قوام الدين الكاكي ، أخذ عنه وعن القوام الاتقاني ،
الفقه ، وجمال الدين بن هشام ، وبهاء الدين بن عقيل ، وكان يذكر أنه سمع
صحيح البخاري عن علاء الدين التركماني .

ومن تلاميذه : ولده الشيخ شرف الدين ، والشيخ عز الدين الحاضري
الخلبي . وكان يكتب على الفتوى ، فيجيد ويفيد ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية
وتوفى - رحمه الله - بالقاهرة سنة (٧٩٣ هـ) (١).

(١) انظر (الدرر الكامنة ١/ ٥٤٥ ، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٧ - ٣٢٨ ، وكشف الظنون
١/ ٤٧٧ ، ٢/ ١٨٢٦ ، ١٨٦٧ ، والفتح المبين ٢/ ٨-٢ ، وأصول الفقه تاريخه
ورجاله ص ٣٨٨) .

مصنفات الإمام الكاكي

لقد ترك الإمام قوام الدين الكاكي - رحمه الله - كتباً قيمة تشهد له بالفضل، ومصنفات جليلة تعتبر في الواقع ثروة جيدة في خدمة الإسلام عامة ، والفقه الحنفي وأصوله خاصة .

فقد كان - رحمه الله - على قدم راسخ في التأليف ، وبراعة فائقة في التصنيف .

والمتتبع لأثاره ، والمتطلع على مصنفاته ، يجد أنه صنف في علمين عظيمين من علوم الشريعة الإسلامية - هما - : ' الفقه ، والأصول ' .

والقارئ لمؤلفاته ، يرى فيها أن مؤلفها - رحمه الله - كان على حظ عظيم من الفهم والدراية ، وأن ما انتهجه في ترتيب المسائل وتنسيقها من نهج سليم ، يزيه حسن صياغتها ، في ألفاظ سلسة واضحة ، بعيدة عن التعقيد والغموض ؛ ليدل دلالة واضحة على دقته في التحقيق وجودته في الترتيب ، ومهارته في التأليف .

وإني ، بعد بذل الجهد في البحث عن مؤلفاته وآثاره العلمية في المصادر والمراجع التي تهتم بها وبمؤلفيها من المعاجم والكشوف والفهارس ، حصرت مؤلفات هذا الإمام في خمس مؤلفات ^(١) .

ثلاث منها في الفقه وهي :

(١) معراج الدراية إلى شرح الهداية .

(٢) الغاية في شرح الهداية .

(١) عدا ما قيل : أن له كراسة في مجلدين مخطوطين .

انظر : (فهرس دار الكتب ١/ ٤٦٤) .

٣) عيون المذاهب .

وأما الاثنان الآخران ، ففي أصول الفقه - هما - :

أ- جامع الأسرار في شرح المنار .

ب - بيان الوصول في شرح الأصول لليزدوي .

ولعل السبب في قلة تأليفه ، هو ما كان في عصره من الاضطرابات السياسية والحربية والاجتماعية والقومية التي لم تمكنه من التأليف بغزارة ، وفي فنون مختلفة . على أن هناك إشارات تدل على أن كتبه المؤلفة قد فقدت في حياته .

وقد كان انصرافه إلى التدريس والفتيا ، يشغل كل وقته ، الأمر الذي أثر في تأليفه ، ولعل في إشارة حاجي خليفة ، وهو يعرف بكتابه " معراج الدراية إلى شرح الهداية " فيقول : " ذكر فيه أنه أراد بعد فقدان كتبه ، أن يجمع الفرائد من فوائد المشائخ والشارحين ؛ ليكون ذلك المجموع كالشرح ^(١) ما بينه إلى فقدان بعض مؤلفاته .

هذا ولأعود إلى التعريف بمؤلفاته المذكورة بشيء من التفصيل فأقول :

(١) معراج الدراية إلى شرح الهداية :

كتاب (الهداية) كتاب مشهور ، معتمد في فقه الحنفية ، صنفه الإمام أبو الحسن ^(٢) المرغيناني ، وهو شرح لمن سماه (بداية المبتدى) .

(١) كشف الظنون ٢/ ٢٠٣٣ .

(٢) هو : شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، العلامة ، المحقق ، أقر له أهل العصر بالفضل والتقدم ، تفقه على جماعة ، وتفقه عليه الجمل الغفير ، وفاق شيوخه وأقرانه .

من مؤلفاته : الهداية ، وكفاية المنتهى ، وبداية المبتدى ، توفي سنة (٥٩٣ هـ) ==

والهداية كما قال صاحب^(١) الوقاية : ' كتاب فاخر لم يكتحل عين الزمان
بثانيه (٢) ' .

وقال طاش كبرى زاده : ' ومن لطائف أحواله ، أنه مع اشتماله الدقائق
وحسن الإيجاز فى التحرير ، وقع سهلاً بظاهره على كل طالب ، فهو بالحقيقة
سهل ممتع ، والأولى أن لا يسالغ أحد فى وصفه ، فإن السكوت عن مدحه
مدحه (٣) ' .

ولذلك اعتنى العلماء بشرحه والتعليق عليه ، وكان من الذين
شرحوه: الشيخ قوام الدين الكاكى ، سماه ' معراج الدراية إلى شرح
الهداية ' .

فرغ من تأليفه فى ٢١ محرم سنة (٧٤٥ هـ) ، أوله : (الحمد لله خالق
الظلام والضياء ... الخ)^(٤) ، وقد جمع فيه الفرائد من فوائد المشايخ
والشارحين وبين فيه أقوال الأئمة الأربعة من الصحيح والأصح ، والمختار
والجديد ، ووجه تمسكهم^(٥) .

==انظر : (الجواهر المضية ٢/ ٦٢٧ - ٦٢٩ ، ومفتاح السعادة ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وتاج
التراجم ص ٤٢ ، والفوائد البهية ص ١٤١ - ١٤٤ ، وكشف الظنون ١/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
٣٥٢ ، ٥٦٩ ، ٢/ ١٢٤٠ ، ١٢٥١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٦٠ ، ١٨٣٠ ، ٢٠٣٢) .

(١) هو : محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم ، تاج الشريعة ، أخذ العلم عن أبيه
صدر الشريعة الأول ، كان عاملاً ، فاضلاً ، بحرّاً زاخراً ، صاحب التصانيف
الجليلة ، منها :

الوقاية ، والفتوى ، والواقعات ، قيل : توفى سنة (٦٧٣ هـ) .

انظر (الفوائد ص ٢٠٧ ، وكشف الظنون ٢/ ٢٠٢٠ ، والجواهر المضية ٤/ ٣٦٩) .

(٢) انظر : (مفتاح السعادة ٢/ ٢٣٨ نقلاً عن صاحب الوقاية .

(٣) المرجع السابق فى المكان السابق) .

(٤) انظر : (كشف الظنون ٢/ ٢٠٣٣) .

(٥) المرجع السابق فى المكان المذكور نفسه .

وأما الدين بسبوه إليه . فهم

حاجي^(١) خليفة ، وطاش كبرى زاده^(٢) ، واللكنوي^(٣) ، والبغدادى^(٤)
والمراعى^(٥) ، وغيرهم^(٦) .

وهذا الكتاب لم يزل مخطوطا ، ويوجد منه : الجزء الأول والرابع فى : دار
الكتب المصرية برقم ١٩٢^(٧) . وقد حاولت استحضاره فلم أتمكن منه .

(٢) الغاية فى شرح الهداية :

وقد عزاه إلى الإمام الكاكي : إسماعيل البغدادى بلفظ : (الغاية فى شرح
الهداية للمرغينانى)^(٨)

وكذا ذكره له عمر رضا كحالة حيث قال . " الغاية فى شرح الهداية
للمرغينانى " ^(٩) .

(١) فى : (الكشف ٢/٣٣٠) .

(٢) فى : (مفتاح السعادة ٢/٢٤٢) .

(٣) فى : (الفوائد البهية ص ١٨٦)

(٤) فى (هدية العارفين ٦/١٥٥) .

والبغدادى هو : إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ، البابى أصلا ، والبغدادى
مولداً ومسكناً ، من آثاره : إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، وكان عالماً
أديباً ، مؤرخاً ، نسبياً ، لم أعثر على تاريخ وفاته .

انظر : (إيضاح المكنون ٣/١٥٨) .

(٥) فى (الفتح المبين ٢/١٥٧) .

(٦) كعمر رضا كحالة فى معجم المؤلفين ١١/١٨٢ ، والدكتور شعبان إسماعيل فى :
أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، والزركلى فى الأعلام : ٣٦/٧ .

(٧) انظر : (فهرس دار الكتب ١/٤٦٤) .

(٨) (هدية العارفين ٦/١٥٥) .

(٩) (معجم المؤلفين ١١/١٨٢) .

وقد بحث عن هذا الكتاب ، فلم أظفر بمكان وجوده .

(٣) عيون المذاهب :

هو كتاب مختصر فى فروع الحنفية ، جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة . نسبته إلى قوام الدين الكاكى ، أكثر المترجمين له ^(١) .

قال عنه حاجى خليفة : " وقد رأيت من هذا الكتاب نسختين :

إحدهما: مكتوبة بعد تاريخ التأليف بسنة ، ذكر فيها أنه أهداها للسلطان ابن السلطان حاجى بن محمد الملك المظفر ، ثم قال : " وسميته : ' عيون المذاهب المظفرى ' .

والنسخة الثانية : كانت مكتوبة بعد الاولى بسنة - أعنى سنة (٧٥٢ هـ) - بخط إبراهيم بن الحاج محمد الخبريرتى ، وقال فى ديباجته :

" جعلته تحفة إلى حضرة السلطان ابن السلطان : شعبان بن محمد الملك الكاملى ، ثم قال : وسميته : (عيون المذاهب الكاملى) ، ولم يكن بين النسختين تفاوت ولا خلاف إلا فى اسمى السلطانيين والكتابين كما ذكرنا ، ولعل المؤلف سماه أولاً بالمظفرى باسم ملك زمانه ، ثم لما تبدل السلطان بدل اسم الكتاب باسمه . والله أعلم " ^(٢) .

وقد عثرت على مخطوطة لهذا الكتاب بمكتبة المخطوطات فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم : ٨٨٤ .

(١) انظر : (الفوائد البهية ص ١٨٦ ، وهدية العارفين ٦ / ١٥٥ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢ / ١١ . والأعلام ٧ / ٣٦ ، وفهرس دار الكتب ١ / ٤٤٥ . والفتح المبين ١٥٧ / ٢ . وفهرس المخطوطات بمكتبة الأوقاف العامة فى الموصل ١ / ٩٢ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ١ / ٤٨٦) .

(٢) كشف الظنون ٢ / ١١٨٧ .

وهو كما قال اللكنوى - رحمه الله - : " مختصر نافع " (١)

هذا ، ولما كان علم الفقه ثمرة لعلم الأصول ، رأيت أن أعرض هذا المؤلف عرضاً سريعاً ، وذلك ببيان ما اشتمل عليه :

فالكتاب يقع فى (١١٦) ورقة ، مكتوب بخط عادى بيد صالح إبراهيم فقير

بدأ الإمام (الكاكى) - رحمه الله - كتابه هذا ، بعد البسملة والاستعانة بالله والحمد لله ، والسلام على أنبيائه خصوصاً على سيدنا محمد وأصحابه ، بقوله

" فإنى لما رأيت علم الفقه ، أعظم العلوم وأحوجها فى كيفية سلوك المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، أردت أن أجمع فيه ، مختصراً فى المذاهب الأربعة ؛ ليكون سهل الانقياد وعليه الاعتماد ، ترغيباً للطلبة فى الحفظ والاجتهاد وأردت بقولى فيه : وعندهما " أبابؤسف ومحمدأ ، وبالثلاثة : الشافعى ، ومالك ، وأحمد . وأشارت إلى ما عليه الفتوى .

ثم لما تيسر لى الفراغ منه ، جعلته تحفة بل بضاعة مزجاة إلى حضرة الفضلاء وسميته : (عيون المذاهب) ، وأرجو ممن ينظر فيه أن لا ينسانى فى فاتح حالاته ، ويذكرنى فى صالح دعواته ، والله المستعان وعليه التكلان " (٢).

ثم رتب المؤلف - رحمه الله - كتابه هذا على خمسة وخمسين كتاباً ، كما يلى :

(١) الطهارة :

ذكر فى أوله حكم الوضوء وفرائضه ، ثم ذكر مسائله فى سبعة فصول :

(١) (الفوائد البهية ص ١٨٦)

(٢) الورقة الأولى

- الأول : فى سنن الوضوء .
والثانى : فى الغسل .
والثالث : فى المياه .
والرابع : فى التيمم .
والخامس : فى المسح على الخفين .
والسادس : فى الحيض .
والسابع : فى إزالة النجاسة .

(٢) الصلاة :

ذكر فى بدئيه حكم الصلاة ، وحكم من أنكرها أو تركها عمداً ، وسبب وجوبها ، ثم ذكر سائر المسائل المتعلقة بها فى سبعة عشر فصلاً :

- الأول : فى الآذان . والثانى : فى شروط الصلاة . والثالث : فى صفة الصلاة . والرابع : فى الإمامة . والخامس : فى القراءة . والسادس : فى ما يفند الصلاة . والسابع : فى الوتر والنوافل . والثامن : فى إدراك الفريضة . والتاسع : فى السهو . والعاشر : فى المريض . والحادى عشر : فى سجود التلاوة . والثانى عشر : فى المسافر . والثالث عشر : فى الجمعة . والرابع عشر : فى العيدين . والخامس عشر : فى الكسوف والاستسقاء والخوف . والسادس عشر : فى الجنائز . والسابع عشر : فى الصلاة فى الكعبة .

(٣) الزكاة :

ذكر فى أوله شروط الوجوب والأداء ، وما يجب من المقدار فى صنوف مختلفة . ثم رتب مسائل فى أربعة فصول :

- الأول فى الزروع والثمار . والثانى : فى العشر .
والثالث : فى المصرف . والرابع : فى صدقة الفطر

(٤) الصوم

عرفه وذكر شروطه وأنواعه ، وبين ما يتعلق به من الأحكام فى فصل واحد .

(٥) الاعتكاف

ذكر فيه حكم الاعتكاف وشروطه ، وما يبطئه من الأعمال ، واختتمه بمسألة (طلب ليلة القدر) .

(٦) الحج :

ذكر في بدايته حكم الحج وشروطه ، وما يفعله الحاج قبل الإحرام وبعده . ثم ذكر مسائله في أربعة فصول :

الأول : في القران . والثاني : في الجنائيات . والثالث : في مجاوزة الموقف (المبقات) . والرابع : في الهدى .

(٧) النكاح :

في بدايته عرف النكاح وحكمه وأركانه وشروطه ، وما يجوز من النساء وما لا يجوز .

ثم ذكر سائر مسائل الكتاب ضمن أربعة فصول :

الأول : في الأولياء والاكفاء . والثاني : في المهر .

والثالث : في نكاح الكافر . والرابع : في القسم .

(٨) الرضاع

ذكر فيه مقدار الرضاعة ، ووقته ، ومدة الرضاعة ، وما يثبت به الرضاعة من الشهود .

(٩) الطلاق

عرف أولاً الطلاق ، وذكر حكمه في قول الرجل لزوجته : " أنت طالق " وبين أن اعتبار الطلاق بالنساء عند أبي حنيفة ، وبالرجال عند الثلاثة .

ثم رتب المسائل المتعلقة بالطلاق في خمسة عشر فصلا :

الأول : فى الصريح . والثانى : فى الكنايات . والثالث . فى التفويض .
والرابع : فى التعليق . والخامس : فى المريض . والسادس : فى الرجعة .
والسابع : فى الإيلاء . والثامن : فى الخلع . والتاسع : فى الظهار .
والعاشر : فى اللعان . والحادى عشر : فى العنين . والثانى عشر : فى العدة .
والثالث عشر : فى النسب . والرابع عشر : فى الحضانة . والخامس عشر :
فى النفقة .

(١٠) الإعتاق

ذكر فى أوله تعريف العتق ، وألفاظه من الصريح وإنكناية ، ثم عقد
فصلين للتدبير والاستيلاء .

(١١) الأيمان

عرف فيه اليمين وذكر ألفاظه ، وما ينعقد به ، وما ترتب عليه من الكفارة
ومقدارها ، ثم عقد فصلا فى جامع الأيمان .

(١٢) الحدود

ذكر فى أوله تعريف الحد ، وتعريف الزنا ، وما يثبت به من الإقرار وغيره ،
وحكم الزانى ، وحكم من يرجع عن الشهادة .
ثم رتب الفصول المتعلقة بالكتاب كالآتى :

الأول : فى حد الشرب . والثانى : فى السرقة . والثالث : فى قطع
الطريق .

(١٣) السير والجهاد

ذكر أولا حكم الجهاد وشروطه ، ثم بدأ فى الفصول المتعلقة كالآتى :

الأول : فى الغنائم . والثانى : فى المستأمن . والثالث : فى العشر
والخراج . والرابع : فى المرتد .

(١٤) اللقطة .

ذكر فيه حكمها ، وما يثبت بها من ذكر أوصاف لها

(١٥) اللقطة :

ذكر فيه حكم اللقطة وتعريفها ، وبيان مدة التعريف ، وهل تدفع إلى مدعيها من غير بينة أم لا ؟

(١٦) الأبق :

ذكر فيه حكمه، وهل يسلم إلى المالك بشهود أو بغير شهود ؟

(١٧) المفقود :

عرفه وذكر حكمه بالنسبة له ولماله ، والمدة التي حددها الفقهاء .

(١٨) الشركة :

عرف فيه شركة ملك ، وذكر حكمها وشروطها ، وبين ما يتعلق بها من مسائل هامة ضمن فصل واحد .

(١٩) الوقف :

عرفه وبين حكمه ، وما يتعلق به من الأحكام .

(٢٠) البيع :

ذكر في أوله تعريفه ، وأركانه ، وشروطه ، وأمثلة لبعض المسائل ثم ذكر المسائل الأخرى المتعلقة بالبيع في ستة فصول :

الأول : في الخيار . والثاني : في البيع الفاسد . والثالث : في التولية والمراوحة . والرابع : في الربا . والخامس : في السلم . والسادس : في الصرف .

(٢١) الكفالة

عرفها وذكر حكمها وشروطها ، وما يبطل بها وما لا يبطل .

ثم ذكر المسائل المتعلقة بها فى الفصلين :

الأول : فى إعطاء الأصيل الكفيل قبل أدائه ما عليه من حق .

والثانى : فى كفالة رجلين والعبددين - عليهما دين - وكفل كل واحد عن صاحبه .

(٢٢) الحوالة :

ذكر فيه تعريف الحوالة وحكمها ، وما يتعلق بها من المسائل الهامة .

(٢٣) القضاء :

ذكر فيه ما يتعلق به من المسائل والأحكام .

(٢٤) القاضى إلى القاضى :

ذكر فيه ما يتعلق به من المسائل فى فصل واحد ، ثم أوردته بمسائل شتى ضمن ورقة ونصف ورقة .

(٢٥) الشهادات :

عرفها . وذكر حكمها وشروطها ، ثم رتب بعض المسائل فى فصول ثلاثة . فمن يقبل شهادته ومن لا يقبل ، فى اختلاف الشهادة ، وفى الرجوع عنها .

(٢٦) الوكالة :

عرف فيه التوكيل وحكمه ، وشروطه ، وما يترتب عليه من الحقوق . ثم ذكر بعض المسائل فى فصلين .

الأول منهما : فى الوكالة والقبض .

والثانى : فى العزل .

(٢٧) الدعوى

عرف فيه الدعوى ، وأركانها وحكمها ، وفيما يصح وما لا يصح .

ثم عقد فصلين :

الأول : فى ما يدعيه الرجلان برهن على ما فى بد آخر .

الثانى : فى دعوى النسب .

(٢٨) الإقرار :

عرفه وذكر ما يصح منه الإقرار وما لا يصح ، ثم عقد فصلا فى الاستثناء .
وآخر فى إقرار المريض .

(٢٩) الصلح :

ذكر فيه تعريفه ، وحكمه ، وما يتعلق به من المسائل المهمة .

(٣٠) المضاربة :

ذكر فيه تعريفها وشروطها ، وحكمها . ثم عقد فصلين :

الأول : فى المضارب . والثانى : فى الوديعة .

(٣١) العارية :

عرفها وبين حكمها ، وما يصح بها من ألقاظ وما لا يصح بها .

(٣٢) الهبة :

عرف الهبة وذكر حكمها وأركانها ، وعقد فصلا فى الرجوع فيها .

(٣٣) الإجارة :

عرف فيه الإجارة ، وذكر حكمها وشروطها . ثم عقد فصلين :

فى الإجارة الفاسدة . وفى ضمان الأجير المشترك .

(٣٤) المكاتب :

ذكر فيه تعريف المكاتب ، وما يتعلق به من المسائل ، ثم عقد فصلا فى العبد

المشترك ، وفصلا فى موت المكاتب وعجزه

(٣٥) الولاء :

ذكر أن الولاء لمن أعتق ، وما يتعلق به من المسائل .

(٣٦) الإكراه :

عرفه وذكر حكمه ، وشرطه ، وشيئا من المسائل المتعلقة به .

(٣٧) الحجر :

عرف فيه الحجر وذكر شرطه ، وما يترتب عليه من المسائل ، ثم عقد فصلا فى : بلوغ الغلام .

(٣٨) المأذون :

عرف فيه الإذن ، وذكر ما يثبت به الإذن وحكمه

(٣٩) الغصب :

عرفه وذكر حكمه ، وما يترتب على تصرفات الغاصب من الأحكام .

(٤٠) الشفعة :

ذكر فيه تعريف الشفعة وشروطها وحكمها . ثم عقد فصلا لما يجب فيه الشفعة .

(٤١) القسمة :

عرف فيه القسمة وذكر شروطها ، وما يترتب عليها من الأحكام .

(٤٢) المزارعة :

ذكر فيه تعريفها وحكمها ، وشروطها ، وما يتعلق بها من المسائل الهامة

(٤٣) المساقات :

عرف فيه المساقات ، وما يصح فيها وما لا يصح ، وبماذا يفسخ عقد المساقات

(٤٤) الذبائح :

عرف فيه الذبيح ، وحكمه ، وحكم تارك التسمية ناسيا أو عامدا .

ثم ذكر أهم المسائل في فصل عقد لما يحل أكله وما لا يحل .

(٤٥) الأضحية :

ذكر فيه شروط وجوبها ، وما يصح بها من الحيوان .

(٤٦) الكراهية :

عرف فيه المكروه ، وذكر الفرق بينه وبين الحرام ، وما يتعلق به من المسائل .

(٤٧) إحياء الموات :

عرفه فيه الموات وذكر شروط ملكيتها ، وما يتعلق بذلك من المسائل

(٤٨) الأشربة :

ذكر فيه أنواع الأشربة وما يحرم منها .

(٤٩) الصيد :

ذكر فيه ما يحل به الاصطياد من الكلب المعلم وغيره ، وشروط حله .
وحكم ما يصطاد مما يؤكل خمه وما لا يؤكل .

(٥٠) الرهن :

عرفه أولا ، وذكر أركانه وحكمه ، ثم عقد فصلين :

الأول: فى التصرف فيه . والثانى : فى رهن عصير قيمته عشرة .

(٥١) الجنايات :

ذكر أولا موجب القتل عمداً أو خطأ ، وقتل الرجل بالمرأة ، وعدم قتله بها . ثم ذكر المسائل المتعلقة بها فى فصلين :

الاول: فيما دون النفس . والثانى: في الشهادة فى القتل .

(٥٢)الديات :

ذكر فى أوله ما يجب في شبه العمد من الدية ومقدارها ، وما يجب فى قطع الأعضاء من الدية ، ثم ذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا الكتاب فى أربعة فصول: فى الجنين ، وفى جناية المملوك ، وفى القسامة ، وفى المعاقل .

(٥٣) الوصايا :

عرف فيه الوصية وذكر حكمها ، وما يتعلق بها من المسائل .

(٥٤) الخنثى :

عرفه وذكر ما يتعلق به من أحكام ضمن ورقتين .

(٥٥) الفرائض :

بدأ فيه بالحقوق المتعلقة بالتركة من التجهيز والتكفين ، وقضاء الديون وغيرها ، وذكر موانع الإرث ، والحجب بأنواعه ، وما يتعلق بهذا الكتاب من المسائل والأحكام .

وبهذا انتهى تأليف كتاب (عيون المذاهب) ، وقد جاء فى آخر النسخة ما نصه : " وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب الشريف (العيون المذاهب) على يد العبد الضعيف النحيف - صالح إبراهيم فقير - غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين - فى شهر الصفر فى يوم الخميس فى وقت الضحى سنة أربع وثلاثين وثمانمائة " (١).

بذلك أشرنا إلى ما حواه الكتاب ، وهذا لا يغنى عن النظر فيه والعناية به ،

(١) الورقة الأخيرة (١١٦) من النسخة الموجودة بمكتبة المخطوطات فى الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة برقم ٨٨٤

فمن نظر فيه ، وجد الخير العميم والنفع العظيم .

٤) جامع الأسرار فى شرح المنار :

وهو من أعظم كتب الإمام الكاكي وأجلها ، كما هو من أهم كتب الأصول التى يعتمد عليها فى المذهب الحنفى ، إن لم يكن من أهمها إطلاقاً .
وقد نسب إليه جل المترجمين له ، بل كلهم .

ولى عودة - إن شاء الله - لهذا الكتاب الجليل قدره ، والعظيم نفعه فى الباب الثالث من هذه الرسالة الذى هو فى دراسة هذا الكتاب .

٥) ببيان الوصول فى شرح الأصول للبيزدوى :

كتاب أصول البيزدوي ، كتاب معروف ، معتمد فى أصول الحنفية وغيرهم صنفه فخر الإسلام البيزدوى (١) .

وهو كما قال حاجي خليفة : " كتاب عظيم الشأن ، جليل البرهان ، محتو على لطاف الاعتبارات بأوجز العبارات " (٢) .

(١) هو : الإمام فخر الإسلام أبو الحسن على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البيزدوى ، الفقيه الكبير بما وراء النهر ، الأصولي ، يكنى أبا العسر ، العسر تاليقه ، أخو القاضي محمد أبو اليسر ، تلقى العلم بسمرقند ، واشتهر بتبحره فى لفقه والأصول حتى عد من حفاظ المذهب الحنفى ، له مؤلفات قيمة منها : المبسوط ، وكنز الوصول إلى معرفة الأصول ، وله تفسير للقرآن يبلغ عدد أجزائه مائة وعشرين .
توفى سنة (٤٨٢هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٢/ ٥٩٤ - ٥٩٥ ، وتاج التراجم ص ٤١ ، وتاريخ بغداد ١٢/ ٧٠ - ٧١ ، ومفتاح السعادة ٢/ ١٦٤ - ١٦٥ ، وكشف الظنون ١/ ١١٢ ، ٤٦٧ . ٥٥٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٨ ، و ٢/ ١٠١٦ ، ١٤٨٥ ، ١٥٨١ ، والفوائد الهية ص ١٢٤ - ١٢٥) .

(٢) كشف الظنون ١/ ١١٢ .

وقال طاش كبرى زاده : " وكتابه فى أصول الفقه مشهور " (١) .

وقال القرشى : " وله فى أصول الفقه كتاب مشهور مفيد " (٢) .

وقد قام جمع من الفحول بأعباء توضيحه ، وكشف خيائه وتلميحاته .

منهم الإمام قوام الدين الكاكى ، وسماء (بنیان الوصول فى شرح الأصول لليزدوى) ولم أقف على وجود هذا الكتاب فيما بحثت عنه فى الكتب المعنية بالمؤلفات والفهارس المختصة بها

هذا ما وقفت عليه من كتب الإمام الكاكى - رحمه الله - ، أما ما غاب عنا ، فلا يعلم عدده إلا الله ، وقد أشار من (٣) ترجم له إلى أن له كتباً مفقودة كما أسلفت ولم يذكروا عنها شيئاً .

ولعل الحروب التى عاشها أو عوامل أخرى كانت سبباً فى ضياع هذه المؤلفات .

وعلى أى حال فليس هو أول علم من الأعلام المرموقين قل إنتاجها الفكرى فإن هناك عدداً من هؤلاء الذين يشار إليهم بالبنان لم يؤلفوا كتاباً واحداً ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

(١) بهاء الدين محمد بن عبد البر بن يحيى بن تمام السبكي ، الشافعى ، المتوفى سنة (٧٧٧) هـ

كان يقول : " أعرف عشرين علماً لم يسألنى عنها بالقاهرة أحد ، وقرأت الكشف بعدد شعر رأسى " (٤) .

(١) مفتاح لسعادة ١٦٥/٢

(٢) الجواهر المضية ٥٩٥/٢

(٣) كحاجى خليفة لى (كشف الظنون ٢/ ٣٣ ٢)

(٤) قال عنه اس حبيب " شيخ الإسلام وبهاؤه ، ومصباح أنف حكيم وصباؤه . "

قال ابن العماد^(١) الحنبلى : " ومع سعة علمه لم يصنف شيئا " (٢) .

(٢) برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن هلال الزرعى ،
الدمشقى ، المتوفى سنة (٧٤١ هـ) .

قال عنه صاحب شذرات الذهب :

" كان بارعا فى أصول الفقه ، والفسرائض ، والحساب ، وإليه المنتهى فى
التحرى وجودة الخط ، وصحة الذهن ، وسرعة الإدراك ، وقوة المناظرة تفقه
وتخرج به جماعة ولم يصنف كتابا معروفا " (٣) .

وهكذا جاءت مؤلفات الشيخ الإمام الكاكى ، قليلة كمّا ولكنها عظيمة
كيفاً ، والعبرة للثانى دون الأول ، إذ كم من المقلين فى التأليف كانت لتأليفهم
المكانة العليا ، والمنزلة العظمى ، لدى العلماء والأدباء ، فهم رغم قلتها ذات
قيمة علمية كبيرة فى المكتبة الإسلامية ، لا سيما مؤلفاته الفقهية والأصولية .

== شمس الشريعة وبدرها ، وحبر العلوم وبحرها ، كن إماما فى المذهب ، حجة فى
التفسير واللغة والنحو والأدب ، قدوة فى الأصول والفروع درس وأفاد وهدى بفتاويه
إلى سبيل الرشاد " .

انظر : (التحقيق فى أصول الفقه للعلامة عبد العزيز البخارى تحقيق ودراسة صالح
سعيد باقلاقل ص ١٠٨ - من القسم الدراسى -) .

(١) هو : أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ،
الدمشقى ، الحنبلى ، العالم الهمام ، الأديب ، الأخبارى ، كان من أعرف الناس
بالفنون الكثيرة ، وأغزرهم إحاطة بالأنار وأقدرهم بالكتابة والتحرير أخذ العلم عن
العلماء الأجلاء ، رحل إلى القاهرة ثم رجع إلى دمشق ، ألف كتابا قيمة منها :
شرحه على متن المنتهى - فى فقه الحنابلة ، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب ،
وكان قد حج فمات بمكة المكرمة سنة (١٠٨٩) ودفن بالمعلاة عن (٥٨) عاما .

انظر : (شذرات لذهب ٢/١ ، والأعلام ٢٩٠/٣) .

(٢) (شذرات الذهب ٦/٢٥٤) .

(٣) المرجع السابق ٦/١٣٠ .

وفاته وثناء الناس عليه

اتفقت المصادر والمراجع التي تناولت سيرة هذا الإمام و ترجمته في :
أن وفاته كانت سنة (٧٤٩ هـ) ولعله كان بالطاعون العام الذي لم يسمع
بمثله .
قال القرشي ^(١) : " ف أقام بجامع المرداني يؤم به ويدرس للطائفة
الحنفية إلى أن مات سنة (٧٤٩ هـ) " ^(٢) .
وقال اللكنوي ^(٣) : " وقدم القاهرة ، فأقام بجامع مازدين ، يفتي ،
ويدرس إلى أن مات سنة (٧٤٩ هـ) " ^(٤) .
وقال طاش كبرى زاده : " ف أقام بجامع المرداني ، ودرس إلى أن
مات سنة (٧٤٩ هـ) " ^(٥) .

(١) هو : أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله ، القرشي ، الحنفى ، ولد سنة
(٦٩٦ هـ) كان عالما ، فاضلا ، جامعاً للعلوم ، ألف مؤلفات قيمة في مختلف
العلوم من أهمها : العناية شرح الهداية ، وترتيب تهذيب الأسماء واللغات ،
والجواهر المضية في طبقات الحنفية ، توفي سنة (٧٧٥ هـ) .
انظر : (الفوائد البهية ص ٩٩ - ١٠٠ ، وشذرات الذهب ٢٣٨ / ٦) .
(٢) الجواهر المضية ٢٩٥ / ٤ .

(٣) هو : محمد بن عبد الحى بن محمد عبد الحلیم الأنصارى ، اللكنوى ، الهندى ولد
سنة (١٢٦٤ هـ) انتهى من حفظ القرآن فى العاشرة من عمره ، وله مؤلفات منها :
الآثار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة ، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، والتعليقات
السنية على الفوائد البهية ، توفي سنة (١٣٠٤ هـ) .
انظر : (التعليقات السنية ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ومذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ٢ ،
والأعلام ١٨٧ / ٦ ، والفتح المبين ١٥٨ / ٣) .
(٤) الفوائد البهية ص ١٨٦ .

(٥) (مفتاح العادة ٢ / ٢٤٢) ومثل ذلك فى :
==

كما أنها لم تختلف في أن وفاته كانت بالقاهرة ، وأنه دفن بها .
 هذا ، ولما علم الناس للشيخ قوام الدين الكاكي - رحمه الله - فضله وعلمه ،
 أنثوا عليه ، ولقبوه باللقاب تدل على مكانته العلمية .
 فقال الزبيدي ^(١) : " الشيخ قوام الدين الكاكي من أفاضل الحنفية " ^(٢) .
 وقال طاش كبرى زاده : " الشيخ الإمام محمد بن محمد البخاري المدعو :
 بقوام الدين الكاكي " ^(٣) .
 وقال الشيخ مصطفى المراغي ^(٤) : " الفقيه الحنفي ، الأصولي " ^(٥) .

= (هدية العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، والفتح
 المبين ١٥٧/٢ ، وكشف الظنون ١١٨٧/٢ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ، وأصول الفقه :
 تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

(١) هو : محمد بن محمد بن محمد الحسيني ، الزبيدي ، الملقب بالمرتضى ، علامة في
 اللغة والحديث والرجال والأنساب ، من كبار المصنفين ، أصله من عراق ، ولد في
 الهند ، ونشأ في زييد باليمن ، ومن مؤلفاته : تاج العروس في شرح القاموس ،
 شرح إحياء علوم الدين للغزالي ، وعقود الجواهر المنبقة في أدلة مذهب الإمام أبي
 حنيفة .

توفي سنة (١٢٠٥ هـ) .

انظر : (هدية العارفين ٣٤٧/٢ ، والأعلام ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ومعجم المؤلفين
 ٢٨٢/١١) .

(٢) (تاج العروس ١٣٧/٧) .

(٣) (مفتاح السعادة ٢٤٢/٢) .

(٤) هو : محمد مصطفى بن محمد عبد المنعم المراغي ، باحث مصري ، عارف
 بالتفسير ، من دعاة التجديد والإصلاح ، ولد - بالمرافة - من جرجا بالصعيد سنة
 (١٢٩٩ هـ) وتعلم بالقاهرة ، وولى أعمالاً منها القضاء الشرعي ، وعين شيخاً للأهر
 سنة (١٩٢٨ م) فمكث عاماً ، وأعيد سنة (١٩٣٥ م) فاستمر إلى أن توفي بالإسكندرية
 سنة (١٣٦٣ هـ) .

تفسير سورة الحجرات . وكتاب الأولياء والمحجورين ، والفتح المبين في طبقات
 الأصوليين .
 من مؤلفاته

انظر : (أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٥٧٨ - ٥٨٢) .

(٥) (الفتح المبين ١٦٣/٢)

وكفاه علما وفخرا أنه صاحب كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) الذى أنا بصدد تحقيقه ، فإن فيه كفاية على ما يدل على مكانته العلمية .

وذلك ، لأن ما ذكره فى هذا الكتاب من المسائل الفقهية ، والقواعد الأصولية ، إن دلت على شىء ، فإنما تدل على اطلاعه الواسع على كتب المتقدمين والمعاصرين له ، التى أكثر النقل عنها ، واستحضاره لما فيها من العلوم والحكم استحضارا غريبا ، ثم استعراض ذلك استعراضا عجيبا ، بأسلوب سلس رصين ، وعبارات سهلة واضحة - فجزاء الله عن العلم وطلابه خير الجزاء .

التعريف بالإمام النسفى

(١) اسمه ونسبه :

هو : عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى (١).

والنسفى : نسبه إلى نسف - بلدة واقعة بين جيحون وسمرقند (٢) -

ولم يذكر أحدا - فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع - سلسلة نسبه أكثر مما ذكرت ، بل توقف الكل عند ذكر جده .

وقد شارك الإمام النسفى فى هذه النسبة عدد من العلماء الذين ولدوا أو ماتوا فى هذه المدينة ، ونسبوا إليها ، واشتهروا بها (٣).

(١) انظر (الجواهر المضية ٢/ ٢٩٤ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، ومفتاح السعادة ٢/ ١٦٨ ، وتاج التراجم ص ٣٠ ، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٢/ ٣٥٢ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، والفتح المبين ٢/ ١٠٨ ، وهدية العارفين ٥/ ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٦/ ٣٢ ، وكشف الظنون ١/ ١١٩ ، ٢/ ١١٦٨ ، ١٢٧٤ ، ١٥١٥ ، ١٦٤٠ ، ١٦٧٥ ، ١٨٢٣ ، ١٨٤٩ ، ١٨٦٧ ، ١٩٢٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٣٤ ، والأعلام ٤/ ٦٧ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ . وفهرس الكتب الموجودة بالدار ١/ ٩١ ، ١٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ . فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف فى بغداد ١/ ١٤٦ ، ٥١٦ ، ٥٧٤ ، ٨٦/ ٢ ، ١٠٠ ، ٢٠٨ ، ودفتر كتيخانه بشيراغا ص ٥ ، وفهرس اخزانة التيمورية ص ١٧٢) .

(٢) انظر : (أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥) .

وقال ياقوت الحموى : " نسف : بفتح أوله وثانيه ثم فاء - : هى مدينة كبيرة كثيرة الأهل والريثاق بين جيحون وسمرقند ، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم) . (معجم البلدان ٥/ ٢٨٥) .

(٣) من هؤلاء :

١ - نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان ==

(٢) لقبه وكنيته :

ذكر جميع من قام بترجمته وكتب سيرته ، أن لقبه : حافظ الدين ^(١).

قال القرشي : (حافظ الدين لقب لإمامين عظيمين :

أحدهما : محمد بن محمد بن نصر أبو الفضل ، سَمِعَ منه أبو العلاء البخاري الفرضي ، وذكره في (معجم شيوخه) وذكر وفاته سنة (٦٩٣ هـ).

== النسفي ، كان إماما ، زاهدا ، أصليا ، متكلمًا ، مفسرا ، محدثا ، فقيها ، حافظا ، نحويا ، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخواص والعوام .

ولد بنسف سنة (٤٦١ هـ) أو (٤٦٢ هـ) تفقه على أبي اليسر محمد بن محمد بن محمد البزدوى وغيره من جهابذة العلماء في عصره ، وله تصانيف جليلة منها :

التيسير في التفسير ، والمنظومة - في الفقه - وطلبة الطلبة .

توفي سنة (٥٣٧ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٢/٦٥٧ - ٦٦٠ ، والفوائد البهية ص ١٤٩ - ١٥٠ ومرة الجنان ٣/٢٦٨ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ص ٩٢ ، وتاج التراجم ص ٤٧ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٨٨ ، وطبقات المفسرين للدوادري ٥/٢ - ٧) .

ب - إسحاق بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن نوح ، النوحى ، النسفى كان فقيها ، فاضلا ، عمر كثيرا ، وتولى الخطابة ، مناقبه كثيرة ، توفي بنسف سنة (٥١٨ هـ) وكانت ولادته سنة (٤٣٣ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ١/٣٧٠ - ٣٧١ ، واللباب ٣/٢٤١ - ٢٤٢ ، والطبقات السنية ٢/١٥٧) .

ج - القاضى أبو على الحسن بن عبد الملك النسفى : من شيوخ أبى العباس المستغفرى . وفى الطبقات السنية : (الحسن بن عبد الله) .

وكان مولد المستغفرى سنة (٣٥٠ هـ) ووفاته سنة (٤٣٢ هـ) ، فشيخه هـ من رجال القرن الرابع .

انظر : (الجواهر المضية ٢/٦٨ ، والطبقات السنية ٣/٧٤) .

(١) راجع : (المراجع المذكورة فى ص ٥١ هامش رقم (١)) .

والآخر : عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات ، صاحب التصانيف
فى الفقه والأصول ، سمع منه السفناقى (١).

وأما كنيته : فهو أبو البركات ، واشتهر بالنسفى .

(٣) ولادته ونشأته :

لم يذكر أحد من المترجمين له والكاتين لسيرته ، سنة ولادته ، بينما ذكر بعضهم البلد الذى ولد فيه .

فقد جاء فى أصول الفقه : تاريخه ورجاله ، وفى الفتح المبين ما نصه :

..... " وإيدج - بكسر الهمز وسكون الياء وفتح الذال - من قرى
سمرقند ، وهى التى ولد بها صاحب الترجمة (٢) .

ومما يدل على ذلك أيضاً ، ما ورد فى الأعلام للزركلى :

" النسفى - عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى ، أبو البركات ، حافظ
الدين ، فقيه حنفى ، مفسر ، من أهل إيدج " (٣).

والذى توصلت إليه بعد الدراسة والبحث هو : أن ولادته كانت فى إيدج
فى وسط القرن السابع الهجرى .

فقد عاش - رحمه الله - أول حياته ، بل جل حياته فى كنف أسرته فى

(١) (الجواهر المضية ٣٧٦/٤)

(٢) (الفتح المبين ١-٨/٢ ، أصول الفقه ص ٢٨٥) ومعروف أن قصده من صاحب
الترجمة هو الإمام (النسفى) رحمه الله .

قال يافوت الحموى : " إيدج : الذال معجمة مفتوحة ، وجيم : كورة وبلد بين
خوزستان وأصبهان ، وهى أجل مدن هذه الكورة ، وسلطانها يقوم بنفسه ، وهى
فى وسط الجبال ، يقع بها ثلج كثير يحمل إلى الأهواز والنواحي ، وشربهم من عين
شعب سيمان ، ومزارعهم على الأمطار ، ولهم بطيح كثير وهو فى هرة " .

(٣) (٦٧/٤)

نفس التي كانت حينذاك مركزا للعلم والعلماء ، ومجمعاً للأدباء والشعراء ، واجتمع شيخنا - رحمه الله - بكبار علماء عصره وأخذ عنهم العلوم واستفاد منهم في مختلف الفنون ، حتى صار علماً من الاعلام ، يشار إليه بالبنان ، وقد اشتهر أمره في البلاد ، وذاع صيته ، فأخذ الناس يتطلعون إلى لقائه ، ويكتبون إليه ، واجتمع حوله أهل العلم ، وطلاب المعرفة . ، فانتفعوا به جميعاً ، واستفادوا منه كثيراً . ومن أشهر هؤلاء الذين تفقه عليهم الإمام النسفي - رحمه الله - : شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي ، وابن أخته بدر الدين المعروف بـ (خواهرا زاده) ، وحמיד الدين الضرير ^(١) - رحمهم الله - .

ولى مع هؤلاء وقفة عند كلامي عن شيوخه - إن شاء الله تعالى - .
وكذلك لم يشر أحد من المؤرخين إلى صفاته الخَلْقِيَّةِ والخُلُقِيَّةِ ، كما لم تذكر المصادر - فيما اطلعت عليه - شيئاً عن أسرته وأفراد عائلته ، - ولعل السبب هي الاضطرابات السياسية والحروب المدمرة ، والثورات القومية في عصره - وإن كان غير هذه ، فالله أعلم .

(٤) رحلاته :

لم يصرح أحد من المترجمين له ، برحلاته العلمية ، إلا أن الدارس لحياته يرى أنه بعد أن نشأ في إيذج ، رحل إلى نفس التي كانت حينذاك مركزاً للعلم وملجأ للعلماء والأدباء ، فأخذ العلم عن أئمة وقته وعلماء عصره فملك زمام العلوم الدينية ، والفنون البقية ، على مذهب أهل السنة والجماعة حتى ارتقى إلى درجة العلماء النابغين .

(١) انظر : تاج التراجم ص ٣٠ ، والدرر الكامنة ٣٥٢/٢ ، ومفتاح السعادة ١٦٨/٢ ،
والجواهر المضية ٢٩٥/٢ ، والقوائد البهية ص ١٠١ ، والفتح المبين ٨/٢ ،
وأصول الفقه : تاريخه ورحاله ص ٢٨٥ .

وأرى أنه لم يكتف بطلبه العلم فى نفس ، بل رحل إلى بخارى التى تعد من أعظم مدد ما وراء النهر وأجلها ، وكانت كذلك مقراً للعلماء الأفذاذ والأئمة الأعلام ، من أمثال نجم العلماء حميد الدين الضرير البخارى ، وكان من الذين رحل إليهم الشيخ الكبير والعالم الشهير : الإمام محمد بن عبد الستار الكردى ، وغيره ، فتلقى علومه ، وفنونه عن شيوخها أيضاً ، ولعله التقى بها بهذين الإمامين ، إذ هما من شيوخه (١).

هذا ، وقد جاء فى مفتاح (٢) السعادة - لطاش كبرى زاده ما نصه :
 ' كان ببغداد سنة (٧١٠ هـ) (٣).

وقال حاجى ' وفى هوامش الجواهر : أنه دخل بغداد ، وشرح الهداية سنة (٧٠٠ هـ) ' .

وقال اللكنوى أيضاً

' ودخل بغداد سنة (٧١٠ هـ) وكانت وفاته فى هذه السنة ' (٤)

وهذا يعطينا فكرة أنه - رحمه الله - رحل إلى بغداد كذلك - إما من بخارى أو من بلده بعدما رجع إليها من بخارى - ولا يخفى أن بغداد كانت مركزاً لأرباب الغايات فى كل فن ، وآحاد الدهر فى كل نوع ، ولعله التقى بمشاهير علمائها ، واستفاد من فيوضاتهم ولذلك نجده - رحمه الله - وقد ذاع صيته واشتهر ، وعلم فضله وظهر وصار من أقدر العلماء على التأليف ، وأدقهم فى التعبير ، - رحمتنا الله وإياه ورحمة واسعة -

(١) وستأتى ترجمتهما عند كلامى عن شيوخه - إن شاء الله تعالى

(٢) انظر ١٦٨ / ٢

(٣) كشف الظنون ٢ / ٣٤

(٤) الفوائد المهيبة ص ٢٠

مكانته العلمية

كان - رحمه الله - إماما من الأئمة الأفاضل ، له الباع الطويل فى مختلف العلوم الشرعية ، حيث كان مفسرا ، فقيها ، أصوليا ، أدبيا .
قال العلامة عبد الحى اللكنوى :

« عده ابن كمال^(١) باشا من طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والضعيف ، الذين شأنهم أن لا ينقلوا فى كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة ، وهى أدنى طبقات المتفقهين ، منحطة عن درجة المجتهدين والمخرجين والمرجحين .

وعده غيره من المجتهدين فى المذهب ، وقال : إنه اختتم به ، ولم يوجد بعده مجتهد فى المذهب ، وأما الاجتهاد المطلق ، فقد اختتم بالأئمة الأربعة ، وفرع عليه وجوب تقليد واحد منهم على الأمة

وقد رده بحر العلوم^(٢) الشيخ عبد العلى اللكنوى حيث قال : إنه قول

(١) هو : شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، تركى الأصل ، مستعرب ، فاق بين العلماء بالحديث ورجاله ، تعلم فى أدرنة وولى قضاءها ، ثم الإفتاء بالآستانة إلى أن مات سنة (٩٤٠ هـ) من مؤلفاته : طبقات الفقهاء ، طبقات المجتهدين ، رسالة فى الجبر والقدر

انظر : (الفوائد البهية ص ٢١ - ٢٢ ، والشقائق النعمانية ١ / ٤٢٠ ، وهديّة العارفين ١ / ١٤١ ، والفتح المبين ٣ / ٧١ - ٧٢ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٤٦٤) .

(٢) هو : عبد العلى محمد بن نظام الدين محمد اللكنوى ، الأنصارى ، المكنى بأبى العباس ، الملقب ببحر العلوم ، الفقيه الحنفى ، الأصولى المنطقى ، كان من نوابغ القرن الثانى عشر ، تلقى العلوم على أكبر علمائها ، وكانت دروسه حافلة بالطلاب المولعين بالتحصيل فى مختلف الفنون .

لا يعبا به ، بعيد عن حيز الثبوت ، بل هو رجم بالغيب بلا شك ولا ريب»^(١).

وقال أيضاً : « كان إماماً كاملاً ، عديم النظير ، رأساً في الفقه والأصول بارعاً في الحديث ومعانيه »^(٢).

وقال : « كل تصانيفه معتبرة عند الفقهاء ، مطروحة لأنظار العلماء »^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٤) : « عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، علامة الدنيا أبو البركات »^(٥).

وقال الحافظ عبد القادر القرشي : « أحد الزهاد المتأخرين ، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول ».

== من مؤلفاته : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، تنوير المنار للنسفي ، وشرح سلم العلوم . توفي سنة (١١٨٠ هـ) .

انظر : (الفتح المبين ٣ / ١٣٢ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥١٩) .

(١) (الفوائد البهية ص ١٢) .

(٢) (المرجع السابق نفسه)

(٣) هو : أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ العصر ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد . الشهير بابن حجر ، ولد سنة (٧٧٣ هـ) ، أخذ العلم عن أكابر علماء عصره حتى صار حافظ الإسلام ، وعلامة العلماء ، ومحيي السنة ، وانتفع به كثير من الناس في حياته ، ولا يزال يستفيع بمؤلفاته بعد موته ، فضائله كثيرة ، من مؤلفاته (فتح الباري شرح البخاري ، والإصابة في تمييز الصحابة ، والنخبة وشرحها . انظر : (حسن المحاضرة ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وشنذرات الذهب ٧ / ٢٧٠ - ٢٧٣ ، والتعليقات الشية على الفوائد البهية ص ١٦)

(٤) (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢ / ٣٥٢)

(٥) (اجواهر المضية ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥)

وقال حاجي خليفة : « الإمام حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد
السنفى »^(١) .

وذكر ناقلاً عن الإتقانى^(٢) أنه قال : « هو إمام كامل فاضل نحري
ومدقق »^(٣) .

وبهذا يتضح ما كان عليه - هذا الإمام - من العلم والفضل والزهد ،
والمكانة المرموقة فى مجتمعه ، فإن الدافع لثناء الناس عليه بعد موته هو الصدق
فقط ، إذ لا يتصور عنه أمل شىء ما بعد موته ، فليس هناك تزلف ولا
مجاملة .

(١) (كشف الظنون ٢ / ٢٠٣٤) .

(٢) هو : قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر ابن أمير غازى ، الإتقانى ، الحنفى ، ولد
بإتقان سنة (٦٨٥ هـ) واشتغل ببلاده ، ومهر فى العلم ثم قدم دمشق سنة (٧٢٠ هـ)
ودرس وناظر وظهرت فضائله ، وكان متعاضداً معتزلاً بنفسه ، بارعاً فى الفقه
واللغة والعربية ، من مؤلفاته : غاية البيان - شرح به الهداية - والتبيين - شرح به
المتخب لحسام الدين الأخصيكنى . توفى سنة (٧٥٨ هـ) .

انظر : (شذرات الذهب ٦ / ١٨٥ ، والفوائد البهية ص ٥٠ - ٥٢ ، وحن
المحاضرة ١ / ٤٧٠) .

(٣) (كشف الظنون ٢ / ١٩٩٧) .

شيوخه

أخذ الإمام النسفى - رحمه الله - علمه عن عدد كبير من العلماء الأفذاذ والشوامخ الأعلام فى عصره ، ونكتفى هنا بذكر ثلاثة منهم ، وهم :

(١) شمس الأئمة محمد بن عبد الستار بن محمد^(١) الكردى ، الشيخ العلامة الهمام ، المحقق ، المدقق ، كنيته أبو الوجد ، ولقبه شمس الأئمة .

ولد سنة (٥٥٩ هـ)^(٢) ، فطلب العلم واجتهد ، وبرع فى العلوم ، وفاق على أقرانه ، وأقر له بالفضل والتقدم أهل زمانه ، حتى قيل : إنه أحيا علم الفروع وأصوله بعد أبى زيد الديوسى ، كان أستاذ الأئمة فى عصره والموفود إليه من الآفاق فى وقته ، قرأ على ناصر الدين المطرزى صاحب المغرب ، وعلى خطيب زاده صاحب شرعة الإسلام وسمع منه الحديث ، وفى بخارى أخذ عن عماد الدين عمر الزرنجورى ، كما أخذ عن منهاج الشريعة قوام الدين الصفار ، وأجل أساتذته : فخر الدين حسن بن منصور المعروف بقاضىخان ، وصاحب الهداية على بن أبى بكر المرغينانى . وتفقه عليه خلق كثير من أشهرهم : ابن أخته محمد بن مسعود عبد الكريم المعروف بخواهر زاده ، وحافظ الدين الكبير محمد بن محمد البخارى ، وعلى الرامشى وحافظ الدين النسفى ، وغيرهم .

من مؤلفاته : رسالة فى الرد على منحول الغزالى ، أولها الحمد لله رب العالمين . . إلخ .

رتبها على ستة فصول ، وتعقب فيها على الغزالى قولاً قولاً ، وذكر فيها مناقب أبى حنيفة ، وهى رسالة نفيسة حسنة جداً مشتملة على أبحاث شريفة .

(١) قيل : اسمه محمد بن محمد بن عبد الستار

(٢) وقيل ولد سنة (٥٩٩ هـ)

توفى سنة (٦٤٢ هـ) ودفن بسبذمون^(١) عند قبر عبد الله السبذموني ،
والكردرى : نسبة إلى كَرْدَر بوزن جعفر - قرية بخوارزم -^(٢) .

(٢) نجم العلماء على بن محمد بن على ، حميد الدين الضرير الرامشى
البخارى ، الفقيه الحنفى ، كان إماماً كبيراً من الأئمة الأفاضل فى عصره ، فقيهاً
أصولياً ، محدثاً مفسراً ، جدلياً ، كلامياً ، حافظاً متقناً ، انتهت إليه رئاسة
العلم بين علماء الحنفية ، فيما وراء النهر ، وطبق صيته الآفاق .

تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى ، وسمع من جمال
الدين عبيد الله المحبوبي ، وتفقه عليه : حافظ الدين عبد الله بن أحمد
النسفى ، وأبو المحامد محمود بن أحمد البخارى صاحب الحقائق ، وجلال
الدين محمد بن أحمد الصاعدى ، وغيرهم . وقد ألف مصنفات نفيسة منها :
شرح على أصول فخر الإسلام البزدوى فى أصول الفقه - وحاشية الهداية
المسماة بالفوائد ، وشرح المنظومة النفيسة ، وشرح الجامع الكبير للشيبانى
وغيرها ، توفى سنة (٦٦٦ هـ) ودفن بتل^(٣) أبى حفص الكبير ، وقيل سنة
(٦٦٧ هـ) ، وحضر الصلاة عليه قريب من خمسين ألف رجل .
والرامشى : نسبة إلى رامش - قرية من أعمال بخارى^(٤) .

(١) سبذمون : بفتح أوله وثانيه ثم ذال معجمة ساكنة وميم مضمومة - ويقال : سبذون
بالياء : قرية على نصف فرسخ من بخارى .

انظر : (معجم البلدان ٣ / ١٨٣) .

(٢) انظر : (الفوائد البهية ص ١٧٦ - ١٧٧ ، والجواهر المضية ٣ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ،
والنجوم الزهرة ٦ / ٣٥١) .

(٣) بحثت عنه فى معاجم البلدان ، فلم أقف عليه .

(٤) انظر : (الفوائد البهية ص ١٢٥ ، والفتح المبين ٢ / ٧٧ ، والجواهر المضية ٢ / ٥٩٨ ،
ومعجم البلدان ٣ / ١٧ ، وتاج التراجم ص ٤٦ ، وكشف الظنون ٢ / ٢٠٣٣) .

(٣) محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردى ، عرف بخواهر زاده^(١) ،
العلامة بدر الدين - هو ابن أخت محمد بن عبد الستار الكردى - الحنفى ،
رباه خاله أحسن تربية ، ونشأ عنده ، وبلغ رتبة الكمال ، وفاق أقرانه ، وذاع
صيته فقصده إليه الناس واستفادوا منه .

تفقه على خاله ، وعليه تفقه محمود صاحب الحقائق شارح المنظومة ، وأبو
البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى ، وغيرهما .

توفى سلخ ذى القعدة سنة (٦٥١ هـ) أو (٦٥٢ هـ) ودفن عند خاله^(٢) .

(١) هذه اللفظة فارسية يقال لجماعة من العلماء كانوا أولاد أخت عالم ، والمشهور بهذه
النسبة عند الإطلاق اثنان :

أحدهما - متقدم وهو : محمد بن الحسين بن محمد البخارى ، المعروف ببيكر خواهر
زاده ، المتوفى سنة (٤٨٣ هـ) وقيل سنة (٤٣٣ هـ) . وهو ابن أخت القاضى أبى
ثابت محمد بن أحمد البخارى .

والثانى : خواهر زاده صاحب هذه الترجمة .

انظر : (شذرات الذهب ٥ / ٢٥٦ ، والفوائد البهية ص ١٦٣ - ١٦٤ ، والجواهر
المضية ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ٣ / ١٤١) .

(٢) انظر : (الجواهر المضية ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده
ص ١١١ ، والفوائد البهية ص ٢٠٠ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٥٦) .

تلاميذه

حينما اشتغل الإمام حافظ الدين النسفى بالعلم ، وقضى حياته فى سبيل ذلك تعلمًا وتعليمًا وتأليفًا ، أخذ عنه تلاميذه الذين نقلوا عنه المعارف واهتموا بكتبه وفتاواه ، وصاروا من بعده أئمة أفذاذًا ، وأعلامًا يشار إليهم بالبنان جامعين للعلوم المختلفة والفنون المتنوعة ، خاصة فى التفسير ، والفقه وأصوله وهؤلاء وإن كانوا كثرة ، غير أن المترجمين له والمؤرخين لحياته ، لم يذكروا منهم إلا واحدًا وهو :

حام الدين الحسين بن على بن حجاج السغناقى^(١) ، وقد تقدمت ترجمته فى المبحث الأول من الفصل الثانى فى الباب الأول .
كما أنه لم يشر أحد من المهتمين بحياته إلى أحد من أقرانه أو من ناظره فى حياته ، والله عز وجل أعلم عن سبب ذلك .

(١) قال ابن قطلوبغا فى تاج التراجم ص ٣٠ : « .. وروى الزيادات عن العنابى وسمع منه السغناقى » .

ومثله فى (الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٦٨ ، والجواهر المضية ٢ / ٢٩٥ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨) .

وقال الدكتور شعبان محمد إسماعيل : « كان - رحمه الله - راهبًا ، إمامًا كاملاً ، عديم النظير فى زمانه سمع منه السغناقى وغيره » .
انظر : (أصول الفقه تاريخه ورجالاه ص ٢٨٥) .

مصنفاته

لقد ترك الإمام النسفى - رحمه الله - للأمة الإسلامية ، حظا عظيماً من تصانيفه ، ومؤلفات عديدة قيمة ، وأعمالا علمية جليلة ، تعتبر بحق ثروة كبيرة فى خدمة الشريعة الإسلامية الغراء عامة ، وفى الفقه الحنفى وأصوله خاصة .

والقارئ لمصنفاته ، والدارس لها يدرك فضل مؤلفه وإتقانه ودرايته ، ويعرف ما كان عليه من مكانة مرموقة بين أفاضل العلماء وخيار المصنفين ، ومازال الباحثون يقتفون أثرها ، وقد تداولتها أيدي النظر ، واشتهرت فى الأقطار .

وقد سلك حافظ الدين النسفى ، فى تصانيفه مسلك معاصريه ، ونهج منهج نظرائه ، فسار سيرهم فى الإيجاز والاختصار حين رأى أن الهمم قد قصرت ، والعزائم قد فترت والأعمار قصيرة ، والمشاعل كثيرة ، فراعى ذلك فى تأليفه فى أسلوب مقتصد ، لا هو بالمخل ولا بالممل .

إلا أنه - رحمه الله - لم يقتصر على طريق الاختصار فقط ، بل دخل ميدان الشروح أيضاً وجمال فيه ، حيث كانت هاتان الطريقتان - طريقة الاختصار ، وطريقة الشرح - مسلوكتين فى القرن السابع الهجرى وما تلاه من القرون ، ونىغ فيهما جهابذة العلماء وأفذاذهم .

وقد حصلت مختصراته وشروحه معاً قبولا حسناً عند العلماء ، وتداولتها أيدي المختصين بالشروح والتعليق .

وانى بعد البحث الدقيق والشامل - ولا أدعى الاستقصاء - فى المصادر والكتب التى تهتهم بذكر المؤلفات وسببها إلى أصحابها ، وقعت على عدة

مؤلفات لهذا الإمام - رحمه الله - وهى كما يلى^(١) :

(١) الاعتماد شرح العمدة^(٢) :

هذا الكتاب طبع باسم « عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة » باعتناء كيورتن فى لندن سنة (١٨٤٣ م) .

والنسخة حديثة كتبها : حسن بن محمد الرجب سنة (١٣١٦ هـ) .

أوله : « الحمد لله المتعال بكمال صمديته عن الحلول والاتحاد ، المنزه بسمو سرمديته عن الأشكال والأنداد ، المتوحد فى ديموميته عن الصاحبة والأولاد ، المتفرد فى قيموميته عن قبول الأعداد ، والصلاة على رسوله . . إلخ »^(٣) .

وقال عنه عبد الله الجبورى : « شرح العمدة فى أصول الدين ، مؤلفه :

(١) وقد راعيت فيها الترتيب الهجائى ، وأذكرها مرتبة على أوائل الحروف .

(٢) نسه له :

طاش كبرى زاده فى : مفتاح السعادة (١٦٨ / ٢) .

قاسم بن قطلوبغا فى : (تاج التراجم ص ٣٠) .

عبد الحى اللكنوى فى : (الفوائد البهية ص ١٠١) .

إسماعيل باشا البغدادى فى : (هدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، وإيضاح المكنون ٣ / ٩٨) .

عبد الله مصطفى المراغى فى : (الفتح المبين ٢ / ١٠٨) .

عمر رضا كحالة فى : (معجم المؤلفين ٦ / ٣٢) .

حاجى خليفة فى : (كشف الظنون ١ / ١١٩ ، ٢ / ١١٦٨) .

والدكتور شعبان محمد إسماعيل فى : أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٢٨٥) .

وعبد الله الجبورى فى : فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد (٢ / ١٠٠ ، ٢٠٨) .

(٣) انظر : (ميكروفيلم رقم ١٤٥٢ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) .

أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسي المتوفى سنة (٧١٠ هـ) ،
والنسخة نفيسة مضبوطة ، مقابلة كتبها . أحمد بن محمد العمرى سنة
(٨٦١ هـ) . عدد أوراقها ١٦٣ ، ٢١ × ١٤ س ، (١)

وفى (الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف بغداد) :

« شرح العمدة أصول فى الدين : رقم ٨٤٢١ - ٢١ × ١٤ س ، مؤلفه ،
أبو البركات حافظ الدين النسي ، مجلد لطيف أوله : « الحمد لله المتعال
بكمال صمديته عن الحول والاتحاد . . . إلخ » (٢) . ويوجد منه فيلم فى مكتبة
المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم : ١٤٥٢ » .

(٢) شرح المنتخب فى أصول المذهب للأخسيكى (٣) :

وكتاب (المنتخب فى أصول المذهب) لحسام الدين محمد بن محمد بن
عمر الأخسيكى الحنفى ، المتوفى سنة (٦٤٤ هـ) . أوله : أما بعد حمدًا لله
على نواله إلخ

قال عنه حاجى خليفة « وهو محذوف الفصول ، ومبين الفصول ،
متداخل النقوض والنظائر ، منرد اللآلى والجواهر ، فتهالك الناس فى تعلمه
وتعليمه مكبين فى تحديثه وتنقيحه » (٤)

(١) فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٢ / ٢٠٨ .

(٢) انظرو . فى (ص ١١٧)

(٣) ذكره

حاجى خليفة فى (كشف الظنون ٢ / ١٨٤٩) .

إسماعيل باشا فى (هدية العارفين ٥ / ٤٦٤)

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٨٤٩

وذكر عنه عبد العزيز البخارى فى شرحه له المسمى بالتحقيق (١) ، فقال :
« إن المختصر المذكور فاق سائر التصانيف المختصرة بحسن التهذيب ، ومثانة
التركيب . . . » . فليكن شرح هذا المختصر النفيس ، نفسياً مفصلاً خالياً عن
الحشو والتطويل .

وقال عن هذا الشرح حاجى خليفة أيضاً :
« وهو شرح مختصر نافع » (٢) .

وقد بحثت عنه ، فلم أقف على نسخة منه .

٣) شرح آخر للمنتخب :

نسبه إليه ، حاجى خليفة (٣) ، وإسماعيل باشا (٤) ، وعبد الحى
اللكنوى (٥) ولا أدرى هل طبع أو لم يطبع ؟ كما لم أظفر على مكان وجوده .
(٤) شرح الهداية :

نسب هذا الكتاب للإمام النسفى - رحمه الله - حاجى خليفة حيث قال :
« وشرح الهداية الشيخ الإمام حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد
النسفى المتوفى سنة (٧١٠ هـ) » .

(١) وقد نقل عنه حاجى خليفة قوله هذا فى (الكشف ١٨٤٩/٢) .

(٢) (كشف الظنون ٢ / ١٨٤٩) .

(٣) فإنه قال : .. وله شرح آخر مطول ، أوله : الحمد لله رب العالمين (كشف الظنون
١٨٤٩/٢) .

(٤) حيث قال : « ... وشرح آخر مطول » .

(هدية العارفين ٤/٤٦٤) .

(٥) فإنه ذكر ناقلاً عن القارى : « من تصانيفه : المدارك فى التفسير ، وشرحان للمنتخب
الأخيسى » . (الفوائد البهية ص ١٠١) .

ثم قال : * وفى طبقات تقي الدين من خط ابن الشحنة أنه لا يعرف له شرح على الهداية ، وفى هوامش الجواهر : أنه دخل بغداد وشرح الهداية سنة (٧٠٠ هـ) - والله سبحانه وتعالى أعلم - * (١) .

وقال الفاضل اللكنوى مشيراً إلى دفع هذا التضاد :

* ذكر الإتقانى فى غاية البيان : أن النسفى لما نوى أن يشرح الهداية سمع به تاج الشريعة - وهو من أكابر عصره - ، فقال : لا يليق بشأنه ، فرجع عما نواه ، وشرع فى أن يصنف كتاباً مثل الهداية ، فألف الوافى ثم شرحه وسماه بالكافى ، فكانه شرح الهداية * (٢) .

ومن نسب له هذا الشرح ، إسماعيل باشا البغدادي فى * هدية العارفين * (٣) ، ومكانة هذا الشرح تعرف من متنه ، الذى هو : كتاب الهداية ، فإنه كتاب مقبول بين العلماء ، يعتمد عليه فى الفقه الإسلامى عامة وفى الفقه الحنفى خاصة .

وقد بحثت عن نسخة من هذا الشرح ، وبذلت قصارى جهدى فى مكان وجوده ولكن لم أقف عليه .

(٥) العمدة فى أصول الدين (٤) :

قال عنه حاجى خليفة :

(١) (كشف الظنون / ٢ / ٢٠٣٤) .

(٢) (الفوائد البهية ص ١٠٢) .

وهذا يؤيد ما فى الطبقات تقي الدين من أنه لا يعرف له شرح على الهداية .

(٣) انظره : (٤٦٤ / ٥) .

(١) نسيه له بهذا الاسم :

قاسم بن قطلوبغا فى : (تاج التراجم ص ٣٠) .

* أوله : حقائق الأشياء ثابتة . . إلخ ، وهو مختصر يحتوى على أهم قواعد علم الكلام ، يكفى لتصفية العقائد الإيمانية فى قلوب الأنام * (١) .

ويوجد منه فيلم برقم ١٧٨٣ باسم : عمدة الأحكام لعقائد أهل الإسلام ، فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مصور عن مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ، ومعه رسائل أخرى .

٦ (فضائل الأعمال :

نسبه إليه حاجى خليفة حيث قال :

* فضائل الأعمال . . . والحافظ الدين أبى البركات عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى سنة (٧١٠ هـ) * (٢) .

والبغدادى ، فقال :

* من تصانيفه : اعتماد الاعتقاد ، و . . . فضائل الأعمال * (٣) .

وقد بحث عنه ، فلم أظفر على مكان وجوده .

= رطاش كبرى راده فى : (مفتاح السعادة ١٦٨ / ٢) .

والقرشى فى : (الجواهر المضية ٢ / ٢٩٥)

والحافظ ابن حجر فى : (الدرر الكامنة ٢ / ٣٢٥) .

واللكنوى فى : (الفوائد البهية ص ١٠٢) .

بينما نسبه له البعض الآخر باسم : عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة ، أو عمدة العقائد فى الكلام . انظر : (الفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وكشف الظنون ٢ / ١١٦٨ ، وهدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٣٢ ، والأعلام ٤ / ٦٨ . وفهرس دار الكتب ١ / ١٩٨) .

(١) كشف الظنون فى المكان السابق .

(٢) (كشف الظنون ٢ / ١٢٧٤) .

(٣) (هدية العارفين ٥ / ٤٦٤) .

(٧) الكافي شرح الوافي ^(١) :

كتاب (الوافي - فى الفروع -) أيضا للإمام النسفى - رحمه الله - .
وقد وصفه حاجى خليفة بقوله : " وهو كتاب مقبول معتبر ، أوله : الحمد
لن من على عباده بإرسال رسله " ^(٢) .

وقال اللكنوى : " قد انتفعت من تصانيفه : بالوافى والكافى والمستصفى
وهو الذى قد يسمى بالنافع - والمنار وشرحه الكشف ، وغير ذلك " ^(٣) .

وذكر الإمام النسفى ، سبب تأليفه فقال : " كان يخطر ببالى أبان فراغى
أن أولف كتابا جامعا لمسائل الجامعين والزيادات ، حاويا لما فى المختصر ونظر
الخلافات ، مشتملا على بعض مسائل الفتاوى والواقعات ، فألفته وأتمته فى
أسرع مدة بعونه وتقديره وسميته (بالوافى) ، ولو وفقت لشرحه لسميته
(بالكافى) ، ولقد أوردت فى هذا الكتاب ما يعتمد عليه فى الباب ، وطويت
ذكر الاختلافات ، واكتفيت فيه بالعلامات : فالهاء لأبى حنيفة ، والسين لأبى
يوسف ، والميم لمحمد ، والزاي لزفر ، والفاء للشافعى ، والكاف لمالك ،
والواو رواية أصحابنا " ^(٤) ، ثم وفقه الله لشرحه، وسماء (الوافى) .

وقد ذكرت قريبا قول الإيتقانى فى غاية البيان من أن النسفى لما نوى أن

(١) ذكره : حاجى خليفة فى : (كشف الظنون ١٩٩٧/٢) . وابن قطلوبغا فى : (تاج
التراجم ص ٣٠) ، وابن حجر فى : الدرر الكامنة ٣٥٢/٢ ، وطاش كبرى زاده فى
مفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والقرشى فى : الجواهر المضية ٢٩٥/٢ ، واللكنوى فى :
الفوائد البهية ص ١٠٢ ، ومصطفى المرازى فى : الفتح المبين ١٠٨/٢ ، وعمر رضا
كحالة فى : معجم المؤلفين ٣٢/٦ وغيرهم .

(٢) انظر : (ميكروفيلم رقم ٣٦٥٨ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بمدينة
المنورة ، وكشف الظنون ١٩٩٧ / ٢) .

(٣) (الفوائد البهية ص ١٠٢) .

(٤) (كشف الظنون ١٩٩٧ / ٢ ، نقلا عن الإمام النسفى) .

يشرح الهداية فالف الوافى ثم شرحه فسماء الكافى ، فكانه شرح الهداية ' .

وقد بذلت جهدى فى العثور على نسخة هذا الشرح ، فلم أعثر عليها ، ولا على مكان وجودها .

(٨) كشف الأسرار فى شرح المنار ^(١) :

كتاب (المنار - فى أصول الفقه -) أيضا للإمام النسفى - رحمه الله - كما أن شرحه هذا - (كشف الأسرار) له كذلك .

وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة ١٩٢٣ ثم بالمطبعة الأميرية بمصر جزأين بمجلد واحد ، ثم طبع ثانيا سنة (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) بدار الكتب العلمية بيروت - مع نور الأنوار على المنار - للحافظ الشيخ أحمد المعروف بملاحيون المتوفى سنة (١١٣٠ هـ) ، فى مجلدين متوسطين ، يبلغ عدد صفحاتهما (١٠٨٠) صفحة .

أوله : (أحمد الله ذا الحجة الباهرة ، والعزة القاهرة ، على نعمه العظام ، ومنته الجسم ، ما حلت الأرواح فى الأجسام ؛ وكلفنا بالشرائع والأحكام . . . إلخ) ^(٢) .

وآخره : (فإنا أجمعنا على أن من ليس كذلك فهو مؤمن ، الجواب : أن معناه : إنما الكاملون الإيمان . . .) ^(٣) .

وقد رأيت هذا الكتاب وطالعت ، واستفدت منه كثيرا ، ونقلت عنه ما كان

(١) ذكره أكثر المترجمين له ، انظر :

(تاج التراجم ص ٣٠ ، ومفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والفوائد البهية ص ١٠٢ ، والدرر الكامنة ٣٥٢ / ٢ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ ، وهدية العارفين ٤٦٤/٥ ، وكشف الظنون ١٨٢٣ / ٢ ، والأعلام ٦٨ / ٤ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وفهرس دار الكتب ٣٩٢ / ١ ، وفهرس الخزانة التيمورية ص ١٧٧) .

(٢) (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١) .

(٣) (المرجع السابق ٥٩٤ / ٢) .

يتعلق بتحقيق كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) من مسائل ، وأشرت إليها فى مواضعها .

وذكر - رحمه الله تعالى - سبب تصنيفه لهذا الكتاب (كشف الأسرار فقال : " ثم إن بعض المختلفة إلى ، لما تأملوا فى مصادر: ^(١) ، موارد ، وأنعموا النظر فى معاقده وقواعده ، وأكثروا المعاودة إلى متلمين منى شرحاً كاشفاً لعويصاته ، موضحاً لمعضلاته ، فاتحاً لما أغلق فى أصول الفقه فخر الإسلام حاوياً زبدة ما أورد فى منتخب المحصول فخر الأنام ، فاجبتهم إلى ذلك ، وسميته (بكشف الأسرار فى شرح المنار) " ^(٢) .

(٩) كنز الدقائق : ^(٣)

وهو متن متين فى فقه الحنفى ، وجوهر ثمين فى المسائل الفقهية أوله :
الحمد لله الذى أعز العلم فى الأعصار ، وأعلى حربه فى
الأمصار... الخ.

ذكر الإمام النسفى سبب تأليفه فقال : " لما رأيت الهمم مائلة إلى
المختصرات ، والطباع راغبة عن المطولات ، أردت أن أخلص السواقى بذكر ما

(١) الضمير راجع إلى (المنار) الذى هو متن كشف الأسرار للنسفى .

(٢) (كشف الأسرار للنسفى ١/٤-٥) .

(٣) انظر نسبة هذا الكتاب إلى الإمام النسفى - رحمه الله - هى :

(تاج التراجم ص ٣٠ ، ومفتاح السعادة ٢/١٦٨ ، والجواهر المضية ٢/ ٢٩٥
والفوائد البهية ص ١٠٢ والدرر الكامنة ٢/ ٣٥٢ والفتح المين ٢/ ١٠٨ وهدية
العارفين ٥/ ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٦/ ٣٢ ، وكشف الظنون ٢/ ١٥١٥ ، والأعلام
٤/ ٦٨ ، وفهرس دار الكتب المصرية ١/ ٤٥٨ ، وفهرس المخطوطات العربية فى
مكتبة الأناطراف العامة فى بغداد ١/ ٥١٨) .

عم وقوعه وكثر وجوده لتكثر فائدته ، وتتوفر عائده ، فشرعت فيه بعد التماس طائفة من أعيان الأفاضل وأفاضل الأعيان ، الذين هم بمنزلة الإنسان للعين والعين للإنسان ، مع ما يبي من العوائق ، وسميته : (بكنز الدقائق) وهو وإن خلا عن العويصات والمعضلات ، فقد تحلى بمسائل الفتوى والواقعات ، معلما بتلك العلامات - أى علامات الوافى - وزيادة الطاء للإطلاقات ، والله الموفق للإتمام ، والميسر للاختتام ^(١).

وقال عنه العلامة ابن نجيم الحنفى ^(٢) : وهو أحسن مختصر فى فقه الأئمة الحنفية ^(٣) . وقد طبع عدة طبعات ، وهو من الكتب المتداولة بين الناس ، وقد رأيت وطالعت ، رتب المؤلف مسائله فى تسع وخمسين كتابا : أوله - كتاب الطهارة وآخره : كتاب الفرائض ، واعتنى بشرحه فحول العلماء وجهابذة الفقهاء فشرحوه ^(٤).

(١) (كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ١/٤ - ٥) .

(٢) وهو : زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد ، المشهور بابن نجيم الحنفى ، كان عالما ضليعا ، فقيها ، محققا وأصوليا مدققا ، تشهد كتبه بعلو كعبه ورسوخ قدمه فى العلوم التى ألف فيها ، وقد جمع إلى هذه الصفات العلمية فضائل خلقية جمة حتى قال فيه الشعرانى :

« صحبته عشر سنين ، فما رأيت عليه شيئا يشينه ، وحججت معه فى سنة (٩٥٣هـ) فرأيت على خلق عظيم مع جبرانه وغلماؤه ، لأن السفر يسفر عن أخلاق الرجال » . من مؤلفاته : الأشباه والنظائر فى الفقه ، وفتح الغفار بشرح المنارة - فى الأصول - ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ، وغيرها توفى سنة (٩٧٠هـ) .

انظر : شذرات الذهب ٨/٣٥٨ ، والتعليقات السنية ص ١٣٤ ، والفتح المبين ٣/٧٨ ، والأعلام ٣/١٠٤) .

(٣) (البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١/٢) .

(٤) انظر بعض هذه الشروح فى (كشف الظنون ٢/١٥١٥ - ١٥١٧) .

(١٠) اللآلى الفاخرة فى علوم الآخرة :

نسب إليه البغدادى فى هدية العارفين حيث قال :

" من تصانيفه : اعتماد الاعتقاد ، ، اللآلى الفاخرة فى علوم الآخرة " (١) . ولم اظفر عليه بعد البحث عنه ، ولا على مكان وجوده .

(١١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل^(٢) المعروف بتفسير النسفى :

وهو كما قال حاجى خليفة : (كتاب وسط فى التأويلات ، جامع لوجوه الإعراب والقراءات ، متضمنا لدقائق علم البديع والإشارات ، حاليا بأقاويل أهل السنة والجماعة ، خاليا عن أباطيل أهل البدع والضلالة ، ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل ، اختصره الشيخ : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى بكر بن العينى ، وزاد فيه ، وتوفى سنة (٨٩٣ هـ) (٣) .

وقد رأيت هذا الكتاب وطالعت بعضه ، واستفدت منه كثيراً ، وهو من الكتب المتداولة المشهورة المعتمدة لدى علماء الحنفية وغيرهم .

وطبع عدة مرات فى مواضع متعددة ، ويوجد فى أكثر مكتبات العالم الإسلامى ، خاصة فى مصر ، والهند ، وباكستان .

(١) انظره (٤٦٤ / ٥) .

(٢) جاء ذكره فى (الفوائد البهية ص ١٠٢ . وهدية العارفين ٤٦٤ / ٥ ، ومعجم المؤلفين ٣٢ / ٦ ، وكشف الظنون ١٦٤٠ / ٢ ، والفتح المين ١٠٨ / ٢ ، والأعلام ٦٧ / ٤ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وفهرس دار الكتب المصرية ٩١ / ١ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ١٤٦ / ١ ، ودفتر كتيخانه بشيراغا ص ٥) .

(٣) (كشف الظنون ١٦٤١ / ٢) .

(١٢) المستصفى - فى شرح المنظومة - (١) :

المنظومة فى الخلاف : هى للإمام أبى حفص عمر بن سعد بن محمد بن أحمد النسفى ، المتوفى سنة (٥٣٧ هـ) أولها :

باسم الإله رب كل عبد ... والحمد لله ولى الحمد إلخ .
رتبها على عشرة أبواب :

الأول - فى قول الإمام . الثانى : فى قول أبى يوسف . الثالث : فى قول محمد . والرابع : فى قول الإمام مع أبى يوسف . الخامس : فى قوله مع محمد . السادس : فى قول أبى يوسف مع محمد . السابع : فى قول كل واحد منهم . الثامن : فى قول زفر . التاسع : فى قول الشافعى . العاشر : فى قول مالك - رحمهم الله جميعا .

انتهى عن تأليفها يوم السبت فى صفر سنة (٥٠٤ هـ) وعد أبياتها (٢٦٦٩) حيث قال :

وجملة الأبيات يا صدر الفئة ألفان والستون والستمائة
وتسعة والله يجزى ناظمه جنات عدن وقصورا ناعمة

والشيخ الإمام أبو البركات ، حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى - رحمه الله - شرح هذه المنظومة شرحا بسيطا ، وسماه : المستصفى (٢) .

(١) انظر نسبة هذا الكتاب إلى حافظ الدين السفى فى : (مفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والجواهر المضية ٢٩٤/٢ ، وهدية العارفين ٤٦٤/٥ ، وكشف الظنون ١٨٦٧/٢ ، والدرر الكمنة ٣٥٢/٢ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٦/٢) .

(٢) راجع فى ذلك كله إلى (كشف الظنون ١٨٦٧/٢) .

وقد بحثت عن هذا الشرح ، فلم أفر على مكان وجوده .

(١٣) المستوفى - فى الفروع - :

ذكره حاجى خليفة ونسبه إليه حيث قال :

' المستوفى - فى الفروع - لحافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى الحنفى المتوفى سنة (٧١١ هـ) ' (١) .

(١٤) المصفى - شرح المنظومة - :

قد عرفنا المنظومة ، وأما المصفى ، فهو أيضا شرح لها ، للشيخ : الإمام أبى البركات النسفى ، نسبة له عدد من المترجمين (٢) .

ونقل حاجى خليفة ، فى سبب تأليفه ، عن الإمام النسفى قوله :

' لما فرغت من جمع شرح النافع وإملائه ، وهو المستصفى من المستوفى ، سألنى بعض إخوانى أن أجمع للمنظومة شرحا مشتملا على الدقائق ، فشرحتها وسميته المصفى ' (٣) ، وهو مختصر للمستصفى شرح المنظومة .
أوله : الحمد لمن تمت نعمته .. إلخ .

وقد بحثت عن هذا الشرح ، فلم أطلع على مكان وجوده ، وأما متنه (منظومة الخلافيات) فيوجد منه فيلم برقم ٣٦٥٥ فى مكتبة المخطوطات بجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مصور عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، فى

(١) (كشف الظنون ١٦٧٥ / ٢) .

(٢) مثل قاسم بن قطلوبغا فى : تاج التراجم ص ٣٠ ، وعبد الحى اللكنوى فى الفوائد البهية ص ١٠٢ ، والمراعى فى الفتح المبين ١٠٨ / ٢ ، وحاجى خليفة فى كشف الظنون ١٨٦٧ / ٢ ، والزركلى فى الأعلام ٦٨ / ٤ وغيرهم .

(٣) (كشف الظنون ١٨٦٧ / ٢) .

أول الكتاب إلى ورقة (٧) حواشى كثيرة .

(١٥) منار الأنوار ^(١) - فى أصوله الفقه - :

وهو من أجل مؤلفاته ، كما هو من أهم كتب الأصول فى المذهب الحنفى ،
وهو متن كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) الذى أقدم له وأحققه - إن
شاء الله تعالى - ، وسوف أتكلم عن هذا المتن عند كلامى عن شرحه :
(جامع الأسرار) بمشيئة الله وإرادته .

(١٦) المنافع شرح النافع ^(٢) - فى الفقه - :

النافع - فى الفروع - للشيخ الإمام ناصر الدين أبى القاسم محمد بن
يوسف الحسينى ، المدنى ، السمرقندى الحنفى المتوفى سنة (٦٥٦هـ) وهو
مختصر نافع ، أوله : الحمد لله رب العالمين حمدا أمده الأبد إلخ .

وشرحه هذا هو لشيخنا الإمام النسفى ، وقد يسمى المستصفى أيضا ،
أوله : الحمد لله الذى أيد أوليائه . . إلخ ^(٣) .

وذكر سبب تأليفه فقال : " قد رفع حجابه شيخنا العلامة حميد الدين ،
فأشار أن أرتب ما علقت من فوائده ، فأجبتة ضاماً إلى ذلك ما يليق بذكره

(١) وقد نسب هذا الكتاب إلى الإمام حافظ الدين النسفى - رحمه الله - كل المترجمين
له .

انظر المصادر المذكورة فى ص ٦٧ هامش رقم (١) .

(٢) جاء ذكره فى (تاج التراجم ص ٣٠ ، والدرر الكامنة ٢/ ٣٥٢ ، ومفتاح السعادة
٢/ ١٦٨ ، والجواهر المضية ٣/ ٢٩٥ ، والفوائد البهية ص ١٠٢ ، والفتح المبين ٢ /
١٠٨ ، وهدية العارفين ٥/ ٤٦٤ ، وكشف الظنون ٢/ ١٩٢٢ وأصول الفقه ، تاريخه
ورجاله ص ٢٨٥) .

(٣) انظر : (كشف الظنون ٢/ ١٩٢١ - ١٩٢٢) .

من الكتب المبسوط ، وتتميمًا للفائدة * (١).

ألفه سنة (٦٦٥ هـ) وقال فى آخره : * ما وقع فيه من ذكر العلامة ، فالمراد به الشيخ الإمام شمس الأئمة الكردرى ، وما وقع فيه من ذكر الأستاذ ، فالمراد به مولانا حميد الدين ، وما وقع فيه من ذكر المبسوط ، فالمراد مبسوط السرخسى * (٢) .

وهو كما قال حاجى خليفة : * كله منقول من المبسوط والإيضاح * (٣) .
ويوجد منه فيلم برقم ٣٦٥٤ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عدد أوراقه ٢٠٤ مسطرتها ٣١ مصور عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة ناقص أوله ، وقد كتب بيد العبد الضعيف نظام الدين الملكانى .

(١٧) الوافى - فى الفروع - :

سبق أن عرفت هذا الكتاب عند تعريفى لشرحه المسمى . (بالكافى) (٤) .
وثبت فى : (فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد) (٥) :

* أنه توجد نسخة منه فى هذه المكتبة ، عدد أوراقها ٢٠٣ كتبت سنة (٧٢٤ هـ) ، كما يوجد منه فيلم برقم ٣٦٥٨ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عدد أوراقه ١٦٣ من ورقة (١٦٠) إلى ما بعدها

(١) المرجع السابق فى نفس الصفحة .

(٢) (كشف الظنون ٢ / ١٩٢٢) .

(٣) المرجع السابق نفسه .

(٤) راجع ص ٨٧ - ٨٨ .

(٥) انظره ١ / ٥٧٤ .

مسائل الفرائض وغيرها .

وقد نسب إلى الإمام النسفى - رحمه الله - كل المترجمين له ^(١) .

هذا ما وجدت من مؤلفات الإمام حافظ الدين أبى البركات النسفى - رحمه الله - بعد البحث عنها فى مظانها ، ومن الممكن أن يكون عنده تصانيف أخرى لم أطلع عليها ، فالعلم بها لعلام الغيوب . ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾ ^(٢) .

وفاته ورأى الناس فيه

بعد أن صرف عمره فى التعلم والتعليم ، والإفادة والاستفادة العلمية وتأليف الكتب ، انتقل إلى رحمة الله تعالى فى سنة (٧١٠ هـ) ببلدة إيذج ودفن بها ، قال بذلك أكثر المترجمين له ^(٣) .

(١) راجع المصادر المذكورة فى ص ٦٧ هامش رقم (١) .

(٢) الانعام / ٥٩ .

(٣) انظر (الفوائد البهية ص ١٠٢ ، وهدية العارفين ٤٦٤/٥ ، وكشف الظنون ١١٦٨/٢ ، ١٢٧٤ ، ١٥١٥ ، ١٨٢٣ ، ١٨٦٧ ، ١٩٢٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٣٤ ، ومعجم المؤلفين ٣٢/٦ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ ، وأصول الفقه ؛ تاريخه ورجاله ص ٢٨٥) .

هذا وقد أثبت تاريخ وفاته فى هذه السنة - (٧١٠ هـ) - أصحاب الفهارس والكشوف أيضا .

انظر : (فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٥١٦/١ ، ٥١٨ ، ٥٧٤ ، ٢ / ٨٦ ، ١٠٠ ، ٢٠٨ ، ودفتر كتيبخانة بشيراغا ص ٥ ، والكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ببغداد ص ٧٤ ، وفهرس الخزانة التيمورية ص ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٧) .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " توفي ليلة الجمعة من شهر ربيع الأول سنة (٧٠١ هـ) " (١) .

وقال القاسم بن قطلوبغا (٢) : إن موت النسفي بعد عشر وسبعائة هجرية (٣) .

ووفر هذا الإجمال حاجي خليفة بقوله : " ... حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي ، الحنفي ، المتوفى سنة (٧١١ هـ) " (٤) .

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢ / ٣٥٢ ، وقد ورد مثل ذلك أيضا في كشف الظنون ١ / ١١٩ ، وفي الفوائد البهية ص ١٠٢ نقلا عن ملا علي قاري .
(٢) هو : زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، الفقيه ، الحنفي ، الأصولي ، المؤرخ ، المفتي ، ولد سنة (٨٠٢ هـ) وتخرج على الفضلاء ، وتخرج به العلماء .
من مؤلفاته : تاج التراجع ، رسالة في القراءات العشر ، وكتاب الفتاوى ، توفي سنة (٨٧٩ هـ)
انظر : (التعليقات السنية ص ٩٩ ، وشذرات الذهب ٧ / ٣٢٦ ، والفتح المبين ٣ / ٤٨) .

(٣) انظر : (الفوائد البهية ص ١٠٢ ، نقلا عن ابن قطلوبغا) .

(٤) (كشف الظنون ٢ / ١٦٧ هـ) .

اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف وأهميته

اسم الكتاب

هذا الكتاب اسمه : (جامع الأسرار فى شرح المنار) .

به سماه مؤلفه : قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكى - رحمه الله تعالى - وكفى به حجة .

حيث قال فى بداية كتابه : " وبعد : فإن أخرى ما يصرف إليه الدواعى وأولى ما يعطف عليه المساعى بعد معرفة الله تعالى ، علم أصول الفقه ، ليتبين معاهد الحلال والحرام ، وقد صنف الإمام الكبير ، والهمام النحرير ، مولانا حافظ الملة والدين النسفى - نور الله مرقده - كتاب منار الأصوليين ، مشتملا على أبحاث دقيقة ، ونكات لطيفة ، مع حسن الترتيب والتهديب ولطف الإيجاز والتركيب ، غير أنه اختصر فيه على الأصول كل الاقتصار روما للتخفيف ، والاقتصار كان مفتقرا إلى الكشف والتوضيح ، فالتمس منى طائفة من الخلان ، أن أكتب له شرحا جامعاً للمسائل ، موضحا للدلائل ، فشرعت فيه راغبا للإيجاز ساعيا للإنجاز ، وسميته : (جامع الأسرار فى شرح المنار) ^(١) .

وقد صرح بهذا الاسم طاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة^(٢)، وحاجى خليفة فى كشف الظنون^(٣)، والبغدادى فى هدية العارفين^(٤)، والمراغى فى الفتح

(١) انظر : الورقة الأولى من النسختين معا .

(٢) انظر : (١٦٨/٢) غير أنه لم يذكر (فى شرح المنار) لعله فعل ذلك اختصارا .

(٣) انظر : (١٨٢٤/٢) وهو أيضا ترك فى (شرح المنار) .

(٤) انظر : (١٥٥/٦) .

المبين ^(١) ، والزركلى فى الاعلام ^(٢) ، وكحالة فى معجم المؤلفين ^(٣) ،
والدكتور شعبان إسماعيل فى : أصول الفقه ؛ تاريخه ورجاله ^(٤) .

وكذلك أثبت أصحاب الفهارس الذين يهتمون بالكتب ونسبتها إلى أصحابها
فى فهارسهم ^(٥) .

وأما النسختان اللتان اخترتهما فى التحقيق ، فقد جاءت هذه التسمية فيهما
أيضا ^(٦) .

(١) انظر : (١٥٧/٢) .

(٢) انظر : (٣٦/٧) .

(٣) انظر : (١٨٢/١١) وترك (فى شرح المنار) .

(٤) انظر : (ص ٣٣٦) منه .

(٥) انظر : (فهرس دار الكتب المصرية ٣٨٢/١ ، وملحق الجزء الأول منه ص ٥١ ،
وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٤٦ / ٢ . والكشاف
عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ص ١٥٥)

(٦) انظر : الورقة الأولى من النسختين معا .

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

حينما بدأت فى هذا المبحث ، أخذت أتتبع كتب التراجم والطبقات التى تهتم بمؤلفات من يترجم له ، والفهارس التى تبحث عن المؤلفين وكتبهم ، لعلنى أظفر بما يشفى علتى ، ويروى غلتى ، وبعد مطاف عريض وجهد جهيد ، وصلت إلى ما يلى :

الأول : ورد ذكر هذا الكتاب فى معظم كتب التراجم ضمن مؤلفات الإمام قوام الدين الكاكى - رحمه الله - كما أن فهارس الكتب والموسوعات التاريخية للعلوم والفنون ، ذكرت هذا الكتاب كواحد من أبرز مؤلفات هذا الإمام ، وهذه نبذة من أقوالهم :

قال حاجى خليفة وهو يذكر شروح المنار للنسفى - رحمه الله - :

« ... وشرحه الشيخ الإمام قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكى ، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) وسماه (جامع الأسرار) » (١) .

وقال البغدادى : « له - أى للكاكى - من الكتب : ببيان الوصول فى شرح الأصول لليزدوى ، جامع الأسرار فى شرح المنار للنسفى - فى الأصول » (٢) .

وقال المراغى : « من تصانيفه - أى قوام الدين الكاكى - : معراج الدراية شرح الهداية - فى الفقه - و ... وجامع الأسرار شرح المنار - فى

(١) (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٤) .

(٢) (هدية العارفين ٦ / ١٥٥) .

الأصول^(١).

وقال طاش كبرى زاده : " ومن شروحه المنار (جامع الأسرار) وهو شرح نفيس فى الغاية ، إلا أنا لم نعرف مصنفه ، غير أنى رأيت فى ذيل بعض نسخ هذا الشرح ، أن اسمه : محمد بن محمد الجبلى ، وأنه من تلامذة عبد العزيز البخارى صاحب الكشف فى شرح أصول البزدوى ، ومن تلامذة حافظ الدين النسفى " (٢).

هذا ، والفهارس التى نسب فيها هذا الكتاب إلى مؤلفه كثيرة جدا أكتفى بواحد منها وهو : " فهرس الخزانة التيمورية " ، فقد جاء فيه ما نصه : « جامع الأسرار فى شرح المنار ، للعلامة قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكى المتوفى سنة (٧٤٩) » (٣) .

الثانى : نقل عن الإمام الكاكى من جاء بعده من العلماء فى كتبهم ، وقد قمت بمطابقة بعض هذه النقول على مواضعها فى هذا الكتاب فوجدتها متطابقة ، وإليك نماذج من هذه النقول :

(١) (الفتح المبين ١٥٧/٢) .

(٢) (مفتاح السعادة ١٦٨/٢) .

قلت : أن طاش كبرى زاده وإن صرح بعدم معرفته لمصنف هذا الشرح الذى هو جامع الأسرار ولكنه ذكر قرائن وشواهد واضحة ، تدل دلالة قاطعة لا يبقى معها للشك مجال فى : أن هذا الشرح لصاحبنا الإمام الكاكى - رحمه الله تعالى - وذلك ، لأن اسم الكاكى : محمد بن محمد ، غير أنه وقع تحريف فى كلمة (الحجندى) حيث كتبت (الجبلى) - ولعله يكون من الناسخ - .

وأن الكاكى من تلامذة الإمام عبد العزيز البخارى ، والإمام حافظ الدين النسفى كما ذكرنا ذلك فى مبحث شيوخه ، فالذى يدل عليه هذه القرائن أقوى مما نص عليه كبرى زاده ، لأن الكناية أبلى من الصريح .

(٣) (ص ١٥٥) .

أ - قال ابن أمير الحاج :

« مسألة : الواحد في الحد مقبول ، وهو قول أبي يوسف ، والجصاص ،
خلافًا للكرخي والبصري أبي عبد الله وأكثر الحنفية منهم : شمس الأئمة
السرخسي وفخر الإسلام ، كذا في شرح المنار للكاكي »^(١) .
فلما راجعت هذا النص ، وجدته فيه كما قال ^(٢) .

ب - قال أمير باد شاه :

« واتفق فيما لا يدرك كتقدير أقل الحيض ثلاثة أيام بما روى عن عمر ،
وعلى ، وابن مسعود ، وعثمان بن أبي العاص ، وأنس - رضى الله عنهم -
كذا في جامع الأسرار »^(٣) .

وهذا موجود بلفظه في : (جامع الأسرار)^(٤) .

ج - قال ابن ملك :

« وبنى على هذا - أى بنى من أجاز تخصيص العلة على جوازه ، تقسيم
الموانع ، كذا في : جامع الأسرار شرح المنار »^(٥) .

وهذه العبارة موجودة نصًا في جامع الأسرار .

وأمثلة هذه النصوص المنقولة عن هذا الكتاب الجليل ، كثيرة جدًا ، أكتفى

(١) (التقرير والتحبير ٢ / ٢٧٦) .

(٢) انظر : (ص ٦١٧) .

(٣) (تيسير التحرير ٣ / ١٣٤) .

(٤) انظر : (ص ٩١٥) .

(٥) (شرح المنار لابن ملك ص ٨٣٣) .

بما ذكرت منها .

الثالث : أنه مع كل ما تقدم ، لم يذكر أحد ما يدل على نقيض ما قررت .
من نسبة الكتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) لمؤلفه : الإمام قوام الدين
الكاكى - رحمه الله - سوى ما جاء فى موضع واحد من (شرح المنار لابن
ملك) حيث قال ابن ملك :

« وما قاله قوام الدين الأتقانى^(١) فى شرح المنار بأن تقدير الآية : إن الله
يصلى وملائكته يصلون ، فلا يعم المشترك ، فاسد »^(٢) .

حيث نسب شرح المنار للأتقانى ، وليس له .

لذلك علق عليه كل من العلامة الشيخ يحيى الرهاوى^(٣) ، والإمام عزمى^(٤)
زاده .

(١) هو : الإمام العلامة قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر ، العميد الفارابى ، المكنى
بأبى حنيفة ، ولد سنة (٦٨٥ هـ) ، كان رأساً فى الحنفية بارعاً فى الفقه واللغة
والعربية ، وقد ولى تدريس مشهد الإمام ببغداد ، وكان شديد التعصب فى مذهبه
سليط اللسان على مخالفه ، توفى سنة (٧٥٨ هـ) من مؤلفاته : شرح المنتخب
الحسامى سماء التبيين ، وشرح الهداية وسماء غاية البيان .

انظر : (الجواهر المضية ٤ / ١٢٨ ، والفوائد البهية ص ٥٠ - ٥٢ ، ومفتاح
السعادة ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، وتاج التراجم ص ١٨ - ١٩ ، ولدرر الكامنة ١ /
٤٤٢ - ٤٤٥ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٨٥) .

(٢) (المنار وحواشيه ص ٣٤٥) .

(٣) هو : العالم العامل ، والعلامة الفاضل ، الهمام الذى لم تزَلْ تحقيقاته على علو
مزايه نظرى وتثنى ، لأستاذ الشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا سبط الرهاوى . ولم
اعثر على سنة وفاته .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٦ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ١) .

(٤) هو : مصطفى بن محمد الشهير بعزمى زاده ، من أشهر متأخري علماء الروم ==

أما الرهاوى - رحمه الله - فقال باختصار :

« صوابه قوام الدين الكاكي ، لأن الأتقاني لم يشرح النار »^(١) .

وأما عزمى زاده ، فقد وضع الأمر قليلا ، فقال :

« شرح الأتقاني للمنار غير مسموع ، وقد وقع هذا النقل فى بعض مآخذ الشارح ، وشرحه هو المسمى (بجامع الأسرار) ، ولعل الشارح - رحمه الله - غلط من الاشتراك الاسمى ، فزعم أن المراد بقوام الدين ، هو الأتقاني ، ثم تقدير الآية ، بذلك مذكور فى الكشف - أى كشف الأسرار للبخارى - أيضاً ، وقد أخذه الكاكي منه »^(٢) .

وكذلك لم يرد فى هذا الكتاب ما يشكك فى نسبه إلى مؤلفه مثل : أن يرد فيه نقل عن أحد العلماء المتأخرين عن الكاكي ، أو يكون النقل عنه نفسه كأن ترد عبارة : « قال الكاكي فى جامع الأسرار فى شرح المنار » ، لاستحالة ذلك مع نسبة الكتاب إليه .

وعلى ذلك أستطيع أن أحكم حكماً قاطعاً لا مجال فيه للشك ، على أن هذا الشرح للعلامة قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكي - رحمه الله تعالى - .

== فى عصره ، وأغزهم فى المنطق والفهوم ، تولى التدريس فى كثير من مدارس القسطنطينية وغيرها ، ثم ولى القضاء فى مناطق مختلفة .

من مؤلفاته : حاشية على الدرر والفرر ، حاشية على شرح المنار لابن ملك ، وغيرها ، توفى سنة (١٠٤٠ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٦ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٨٦) .

(١) (المنار وحواشيه ص ٣٤٥) .

(٢) (المنار وحواشيه ص ٣٤٥) .

أهمية الكتاب

إن كتاب (جامع الاسرار فى شرح المنار) يعتبر من أهم الكتب الاصولية التى ألقت على طريقة ^(١) الفقهاء .

ولا عجب فى ذلك ولا غرابة ، فإنه شرح لكتاب أبى البركات حافظ الدين النسفى المسمى بـ (المنار) الذى اشتمل على جميع الأبواب والمباحث التى تكلم فيها الأصوليون .

والذى قال فيه حاجى خليفة : « . . وهو مع صغر حجمه ووجازة نظمه ، بحر محيط بدرر الحقائق ، وكثر أودع فيه نقود الدقائق » ^(٢) .

(١) وهى : الطريقة التى يهتم أصحابها بالفروع الفقهية ، ويتجهون لخدمتها ، وذلك : بتقرير القواعد الاصولية على مقتضى ما نقل عن أئمتهم من الفروع الفقهية ، طائين أن تلك القواعد هى التى لاحظها الأئمة عندما فرعوا تلك المسائل ، حتى إذا وجدوا قاعدة تخالف تلك المسائل الفرعية المقررة فى المذهب ، عدلوها إلى الصورة التى تناسب مع تلك الفروع ، ولهذا سميت بطريقة الفقهاء .

وهناك طريقة أخرى تسمى بطريقة المتكلمين وهى : التى يتجه أصحابها إلى تحرير المسائل وتقرير القواعد وإقامة الأدلة عليها ، مجردة عن الفروع الفقهية ، شأنهم فى ذلك شأن علماء الكلام ، ولهذا سميت بطريقتهم بطريقة المتكلمين .

ولكل طريقة طابعها ، وميزاتها ، وكتبها التى وضعت عليها ، كما أن هناك كتباً جمعت بين طريقتى الحنفية والمتكلمين حيث عنيت هذه الكتب بتحقيق القواعد الاصولية وإقامة البراهين عليها كما عنيت بتطبيق هذه القواعد على الفروع وربطها بها ككتاب التوضيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى سنة (٧٤٧هـ) ، وكتاب جمع الجوامع لشيخ الدين عبد الوهاب بن على السبكي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) ، وكتاب مسلم الثبوت لمحج الله بن عبيد الشكور المتوفى سنة (١١١٩هـ) .

(٢) (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٣) .

وإذا كان هذا هو شأن (النار) ، فلا بد إذا أن يحتل شرحه أيضاً هذه المكانة المرموقة ، وأن يكون على قمة علمية عالية .

وإضافة إلى ذلك أن كتاب (جامع الأسرار) قد ضم بين دفتيه نصوصاً كثيرة ونقولاً جمّة ، من مصادر مختلفة ، وفي مقدمتها : كشف الأسرار للعلامة عبد العزيز البخاري ، وكشف الأسرار للمصنف - أعني الإمام حافظ الدين النفي - وأصول شمس الأئمة السرخسي وغيرها^(١) .

ولا شك أن ذلك يزيد من قيمة هذا الكتاب قيمة علمية ، كما يزيد من قيمة النار وإفادته .

وكذلك استقرار علم أصول الفقه ، وكمال نضجه في عصر الإمام (الكاكي) - رحمه الله - ، وتوفر علمه ومهارته العلمية في تحليل المسائل وتحرير المقاصد ، والمنهج الذي انتهجه في هذا الكتاب من شرح عبارات النار بأساليب سهلة واضحة ، ونقله لأراء العلماء^(٢) وأدلتهم ، ومناقشتها مناقشة علمية دقيقة في أوضح صورها ، بعيداً عن التعصب بأشكاله المختلفة ، و... فإن كل ذلك ، يجعل من هذا الكتاب موسوعة علمية ، لها أهميتها ومكانتها عند العلماء عامة والأصوليين منهم خاصة .

ويكفيينا على ذلك شهادة :

استفاد كثير من العلماء^(٣) الذين جاؤوا من بعده ، في مؤلفاتهم ، من

(١) وسأذكر قريباً - إن شاء الله تعالى - الكتب التي أخذ عنها الإمام الكاكي في مبحث (مصادر الكتاب) .

(٢) حتى من الذين لا يعرف عنهم الآن إلا اليسير ، لعدم العثور على مؤلفاتهم كالإمام أبي البر ، والبرغوي ، والقاضي عبد الغني ، وغيرهم .

(٣) انظر : نماذج عن استفاد من هذا الكتاب (جامع الأسرار) في (ص : ٨٣ ، ٨٤) .

هذا الكتاب ، واعتمادهم عليه فى تقرير كثير من المباحث الأصولية وتحرير المسائل الفقهية ، فضلاً عما أثنى عليه أصحاب التراجم فى كتبهم^(١) .

وفى الجملة : فإن سهولة العبارة ووضاحتها ، وغزارة مادته العلمية ، واشتماله على مصادر أصولية وفقهية ضخمة ، وتحليل ما ورد فيه من الآراء الناقبة والأفكار الناضجة ، وتفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تفسيراً يوافق روح الشريعة ومقتضاها ، وبذل قصارى جهد المؤلف فى جمع هذا الكتاب وحسن ترتيبه وبديع تنظيمه ، واهتمامه بالمعانى دون الألفاظ ، وبالمسائل الأصولية والفقهية دون غيرهما من المسائل الكلامية والمباحث الفلسفية والمنطقية و . . . لهى من المميزات البارزة لهذا الكتاب ، التى قلما توجد فى غيره وهى إن دلت على شئ ، فإنما تدل على أهمية هذا الكتاب العظيم ، وجلالة قدره ، وعلو منزلته لدى الأصوليين والفقهاء .

وبذلك يستحق أن يبعد عنه التراب ، ويخرج من ظلمات المكتبات إلى نور الشمس ، ليستفيد منه الباحثون وطلبة العلم .

(١) انظر : (مفتاح السعادة ٢ / ١٦٨) .

منهج المؤلف فى الكتاب

فقد سلك - رحمه الله - فى هذا الكتاب مسلكًا يسهل على الدارسين قراءة متن الكتاب وشرحه فى وقت واحد ، وذلك ، لأنه غالبًا ما يكتب قطعة مناسبة من المتن ، ثم يتناولها بالشرح ، جامعًا مسائلها وموضحًا دلائلها ، مصدرًا المتن بعبارة : (قوله ... إلى آخره) .

وأحيانًا يقول : « قوله ... كذا » ، وفى بعض الأحيان يكتب بعبارة : « قوله : ... » ، ولا يذكر (إلى آخره) ، ولا كلمة (كذا) .

ثم يبدأ شرحه إما بحرف تفسيرى (أى) ، وإما بكلمة (اعلم) ، وقليلًا ما يدخل فى الشرح بدون هذا وذاك ، كما يشرح ويفصل أحيانًا ، ثم يقول فى نهاية شرحه : (وهذا معنى قول الشيخ ...) .

وغالبًا ما يذكر عبارات المتن أثناء الشرح إما بنصها أو بمعناها .

وقد تابع الإمام المصنف - أى النفسى - رحمه الله - فى ترتيب الكتاب وتنظيمه ، ولم يخرج عنه فى شيء من أول الكتاب إلى آخره .

هذا ، ولم يشر المؤلف - رحمه الله - فى شرحه إلى ما انتهجه من منهج معين فيه ، سوى ما جاء فى بدايته من قوله :

« ... فالتمس منى طائفة من الخلق أن أكتب له ^(١) شرحًا جامعًا للمسائل موضحةً للدلائل ، فشرعت فيه راغبًا للإيجاز ، ساعيًا للإفجاز » .

ولقد وفى - رحمه الله - بما وعد ، والتزم بما قال .

(١) أى لكتاب المنار .

ولكن من خلال دراستي لهذا الكتاب ، ومعايشتي له فترة من الزمن .
وممارستي له حيناً من الدهر تحقيقاً ودراسة ، توصلت حول منهج المؤلف
- رحمه الله - إلى ما يلي :

(١) يستعرض في المسألة أهم المذاهب - خاصة المذهب الشافعي - رحمه
الله - مع أدلة كل مذهب ، ثم يناقشها ، فيختار من المذاهب ما يراه أقرب
إلى الصواب على ضوء الأدلة - وغالباً ما يختار المذهب الحنفي .

(٢) يهتم بنقل آراء أئمة الحنفية وعلمائهم - سيما السابقين منهم ،
كأجصاص وعيسى بن أبان ، والكرخي ، وغيرهم^(١) .

(٣) يضع الأدلة مواضعها - إن وجدها - مثلاً :

يستدل في المسألة بالكتاب أولاً . ثم بالسنة والآثار ، ثم بالإجماع ،
وأخيراً بأدلة العقل ، ويذكر ثمرة الاختلاف ، وما يترتب عليها من آثار .

(٤) كثيراً ما يقارن بين آراء الحنفية والشافعية ، بأسلوب علمي دقيق ،
وعبارات سهلة واضحة ، خالية عن الغموض والتعقيد^(٢) .

(٥) كثيراً ما يركز على جانب المعاني دون مراعاة الألفاظ والاصطلاحات ،
وذلك دأب الأسلاف من الأئمة الفقهاء ، فإنهم كانوا لا يلتفتون إلا لصحة
المعنى^(٣) .

(١) انظر مثال ذلك في (ص ٢٨٣) .

(٢) انظر نموذجاً لذلك في (ص ٢٣٢ - ٢٣٤) .

(٣) ولتوضيح ذلك أود أن أذكر مثلاً بما ذكره في هذا الكتاب ، حيث قال عند شرحه
لتعريف إخص في (ص ١٢٣) .

(وإنما قال للإنسان جنساً على لسان أهل الشرع واصطلاحهم مع أن الإنسان نوع
الأنواع عند المنطقيين ، والرجل صنف ، لأن المشايخ لا يلتفتون إلى اصطلاحاتهم
وحدهم) إلى أن قال : (ولهذا ذكر كلمة - كل - في تعريف إخص مع أنها
لإحاطة الأفراد ، والتعريف للحقيقة نظر إلى فهم المعنى) .

(٦) حاول - حتى الإمكان - أن يتجنب التكرار ، لذلك نراه حينما يجد الموضوع متماثلاً في الموضوعين ، يحيل على المكان الذي سبق له بحث الموضوع فيه^(١) .

(٧) لأجل أن يربط بين اللاحق والسابق من الموضوعات والمباحث ، قام - رحمه الله - بإيجاد علاقة معنوية بين الموضوعات بعضها ببعض الآخر ، وذلك بذكر أسطر تمهيدية في بداية كل موضوع ومبحث^(٢) .

(٨) يركز على تحديد وتعيين محل النزاع إذا كثر الخلاف في المسألة ، وتعددت اعتباراتها .

(٩) يأتي بالفروع الفقهية بغزارة ، ويحللها تحليلًا علميًا دقيقًا ، ويستخرج منها قاعدة أصولية ، وأكثر استشهاده بالمسائل الفرعية من كتب الأحناف وفتاوى أئمتهم الأقدمين كالإمام أبي حنيفة ، وصاحبيه - أبي يوسف ومحمد - وزفر ، وغيرهم .

(١٠) التزم بشرح الكتاب ولم ييؤب كتابه ، كما يصنعه بعض الشراح .

(١١) قد يذكر أدلة المخالف أولاً ، ثم يذكر أدلة مذهبه ثانيًا ، على عكس ما ذهب إليه كثيرًا ، وهو ذكره لأدلة مذهبه أولاً ثم ذكره لأدلة المخالف لمذهبه .

(١٢) ينقل من كشف الأسرار للبخاري ، ويحيل إلى ما أحال إليه البخاري من المصادر كالمبسوط وغيره ، ولكنه لا يتأكد أحيانًا من صحة النقل ، فيقع فيما وقع فيه شيخه : العلامة عبد العزيز البخاري - رحمهما الله - من الزلات^(٣) .

(١) انظر أمثلة لذلك في : (ص ٢٤٩ ، ٣٤٣ ، ٦٣١ ، ٩٥٩ ، ٩٩٥) .

(٢) انظر أمثلة لذلك في : (ص ٣٢٠ ، ٨١٥ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٩ ، ١٢٥١) .

(٣) انظر أمثلة ذلك في : (ص ١٣٦١) .

(١٣) وجدته ينتقد أحياناً على الإمام النسفى - رحمه الله - ولكن بأسلوب فى غاية الأدب ، كقوله :

« جمع الشيخ بين الذنب والإباحة تابعاً لفخر الإسلام ، وبين الخلاف فيها على غلط واحد ، وليس كذلك ، لأنه ... »^(١) .

(١٤) أحياناً يذكر الاعتراض ولا يتعرض للجواب عنه^(٢) .

(١٥) يستعمل أحياناً كلمات غير مأنوسة الاستعمال - وإن كانت صحيحة الوضع - مثل : الصيامات ، والنهر ، والوف سنة^(٣) .

(١٦) يذكر القاضى الإمام ويراد منه : أبو زيد الديوسى ، كما يذكر (الشيخ) ويقصد منه أستاذه : أبو البركات حافظ الدين النسفى صاحب المنار ، كما يقصد بالمسوط : مسوط شمس الأئمة الرخى .

(١٧) أحياناً يوضح معنى اللغة بعد شرحه للمسائل الفقهية ، والباحثون المعاصرون على عكس ذلك^(٤) .

(١٨) يحلل الأمور تحليلاً علمياً ، ويبلور الموضوع فى أوضح صورة ، كما جاء فى تحليله : للبعضية^(٥) .

(١٩) كثيراً ما يقتصر بذكر كلمة أو كلمتين من الآية^(٦) .

(٢٠) أحياناً يحيل على أماكن مجهولة أو عامة كقوله :

(١) .نظر : ص : ١٥٢ .

(٢) انظر أمثلة لذلك فى ص (١٥٠ ، ٢٨٠ ، ٣٩٤) .

(٣) راجع فى ذلك ص (٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٧٩) .

(٤) انظر أمثلة لذلك فى : ص (٤٢٦ ، ١٠١٧ ، ١٣٠٧) .

(٥) انظر : ص (٢٦١ ، ٢٦٢) .

(٦) انظر نماذج ذلك فى : ص (٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٠ ، ٣٠١ ، ٣٨٤ ، ٤٠) .

« وإلى هذا أشار شمس الأئمة » .

وقوله : « نصر محمد في كتاب التحرى فيما إذا توضحاً بماء نجس فقال :
صلاته جائزة ما لم يعلم ، فإذا علم ، أعاد »^(١) .

(٢١) يطلق ذكر المذهب ويراد منه : المذهب الحنفى ، كما أنه يريد بقوله :
(عندنا) علماء الحنفية^(٢) .

(٢٢) يستعمل كلمة (نم) بدل (نسلم) ، و (رح) بدل (رحمه الله) ،
اختصاراً .

(٢٣) يستعمل كلمة (العامة) ويراد بها الجمهور^(٣) .

(٢٤) أحياناً يذكر الاسم بالكنية ، وأحياناً يذكر نفس الاسم بالنسبة ، بينما
يذكره حيناً آخر بهما ، كما صنع ذلك مع : أبى عبد الله محمد بن شجاع
الثلجى .

حيث ذكره مرة بـ (ابن الشجاع) ومرة بـ (الثلجى) ومرة أخرى بـ (أبو
عبد الله) .

(١) انظر : ص (٢١٦ - ٢٣٨) .

(٢) انظر : ص (١١٥ - ١٤٥) .

(٣) انظر أمثلة ذلك فى : ص (٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٧٦ ، ٩٢٨) .

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

فهم الخلق من خلقه خلقا واما الله فلهو خلقه الخلق لا له عليه الا انهم لا يحسنوا احسانا
معهم وقد علم الانسان ان الله تعالى له ان كماله في هذا هو حصول الكلام وبعد الخلق
ثم الخلق من الله تعالى عن احسانه افا ويعلم الخلق ان الله تعالى له احسانا
معهم وقد علم الانسان ان الله تعالى له ان كماله في هذا هو حصول الكلام وبعد الخلق
الا - الخلق الذي خلقه خلقه خلقا واما الله فلهو خلقه الخلق لا له عليه الا انهم لا يحسنوا احسانا
معهم وقد علم الانسان ان الله تعالى له ان كماله في هذا هو حصول الكلام وبعد الخلق
ثم الخلق من الله تعالى عن احسانه افا ويعلم الخلق ان الله تعالى له احسانا
معهم وقد علم الانسان ان الله تعالى له ان كماله في هذا هو حصول الكلام وبعد الخلق

[Faint, illegible handwritten text]

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
مناجاة لربنا عز وجل
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب



وقف البيت العام


الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
مناجاة لربنا عز وجل
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب
مناجاة لربنا عز وجل
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب
والتي هي خير من
التي في غيره
من الكتب



1000

[illegible]

[illegible]

القسم التحقيقي

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبه نستعين)^(١)

الحمد لله الذى أيد بالعلماء معالم الدين وآثاره ، وأحيا بهم سبيل اليقين
ومناره ، وأنطق ألسنتهم بلطائف الحكم ، وخصهم من بين الأنام بجلال
النعم ، وسر عليهم كشف دقائق المشكلات ووفقهم لبسط حقائق العضلات .
ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، شهادة راسخة فى مهيم^(٢)
الجنان^(٣) ، داعياً إلى نعيم الجنان^(٤) .
وعلى آله وأصحابه الذين لم يستر أعمار دينهم بغمام الشك والبدا^(٥) ، ولم

(١) فى ب (رب قم بالخير) .

(٢) الهيم : مصدر هام يهيم هيمًا وهيمانًا ، يقال : هام فى الأمر يهيم إذا تغير فيه
والهائم : المتحير ، وهو أيضا : الذاهب على وجهه عشقًا .

انظر : (لسان العرب ١٢ / ٦٢٦ ، والقاموس المحيط ٤ / ١٩٥) .

(٣) الجنان بالفتح : القلب ، وقيل : الجنان رُوع القلب . ويأتى بمعنى الليل وجوف ما
لم تر ، والجبل ، والحريم ، والمراد هنا : القلب .

انظر : (المرجعين المذكورين ١٣ / ٩٣ ، و ٤ / ٢١٢) .

(٤) فى ب (الجنان) وهو خطأ . الجنان بالكسر جمع جنة وهى : الحديقة ذات الشجر
والنخل .

قال أبو على : لا تكون الجنة فى كلام العرب إلا وفيها نخل وعنب ، فإن لم يكن
فيها ذلك ، وكانت ذات شجر فهى حديقة وليست جنة .

والجنة : هى دار النعيم فى الدار الآخرة . وهى المراد هنا .

انظر : (لسان العرب ١٣ / ١٠٠) .

(٥) بدا يبدو بدوا : بمعنى ظهر ، ويتعدى بالهمزة فيقال : أبدته .

وبدا إلى البادية بداءة - بالكسر والفتح - : أى خرج إليها .

يحتجب أنوار يقينهم بأكمام^(١) الهوى ، وسلم تسليمًا كثيرًا .

وبعد ، فإن ما أحرى ما يصرف إليه الدواعي ، وأولى ما يعطف عليه ساعى بعد معرفة الله تعالى - علم أصول الفقه ، ليتبين معاهد الحلال والحرام .

وقد صنف الإمام الكبير ، والهمام النحرير ، مولانا حافظ الملة والدين والدين النسفى^(٢) نور الله مرقد - كتاب منار الأصوليين مشتملاً على أبحاث دقيقة ، ونكات لطيفة ، مع حسن الترتيب والتهديب ، ولطف الإيجاز والتركيب ، غير أنه اختصر فيه على الأصول كل الاقتصار رومًا^(٣) للتخفيف

== والبدو : خلاف الحضرة ، والاسم البداء .

قال الشهرستانى : « البداء له معان : البداء فى العلم وهو : أن يظهر له خلاف ما علم . والبداء فى الإرادة وهو : أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم . والبداء فى الأمر وهو : أن يأمر بشئ ثم يأمر بشئ خلاف ذلك ؛ والذي يناسب هذا المقام من هذه المعانى هو المعنى الثالث والاخير . والله أعلم .

انظر : (المصباح المنير ٤٠/١ والملل والنحل ١٤٨/١ - ١٤٩) .

(١) الاكمام جمع كُمَّ - بالضم - مدخل اليد ومخرجها من الثوب . والكِم - بالكسر - وعاء الطلوع وغطاء النور ، وجمعه أيضًا (الاكمام) مثل حِمْل وأحمال ، وهو المراد هنا . يقال : كُمت الشيء كَمًّا - من باب قتل - شددت فمه بالكِمامة ، أو غطيته والكِمامة - بالكسر - ما يكُم به فم البعير لئلا يَعْصَى .

انظر : (القاموس المحيط ١٧٤/٤ ، والصحاح للجوهري ٢٠٢٤/٥ ، والمصباح المنير ٥٤١/٢) .

(٢) تقدمت ترجمته فى الباب الثانى من القسم الدراسى .

(٣) أى طلبًا - يقال : رام الشيء يرومه روما ومراما : أى طلبه .

انظر : (الصحاح ١٩٣٨/٥ والقاموس المحيط ١٢٤/٤ ، ولسان العرب ١٥٨/١٢ ، والمصباح المنير ٢٤٦/١) .

اعلم أن أصول الشرع ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة . والأصل الرابع القياس .

والاختصار ، كان مفتقراً إلى الكشف والتوضيح ، فالتمس منى طائفة من الخلان أن أكتب له شرحاً جامعاً للمسائل ، موضحاً للدلائل ، فشرعت فيه راغباً للإيجاز ، ساعياً للإنجاز ، وسميته (جامع الأسرار فى شرح المنار) واستوهبت من الله تعالى إلهام الصواب ، إنه ملهم الصواب ، وإليه المرجع والمآب .

قوله : (اعلم)^(١) أن أصول الشرع ثلاثة : اعلم أن علم أصول الفقه علم بأحوال الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعية على وجه كلى^(٢) .
المراد من الأصول :^(٣) الأدلة .

والأصل : ما يبتنى عليه غيره . والفرع^(٤) ما يبتنى على غيره .
والشرع : الإظهار لغة ، وهو إما بمعنى الشارع فيكون /^(٥) المعنى : الأدلة التى نصبها الشارع .

فالمقصود من الإضافة : تعظيم المضاف كبيت الله أو بعبء المشروع فيكون المعنى : الأدلة التى ثبت بها المشروعات .

فالمقصود من الإضافة تعظيم المضاف إليه ، كقولك : استاذى فلان أو هو

(١) ساقطة من ب .

(٢) بياض فى ب بين كلمة (وجه) و (كلى) .

(٣) فى ب (أصول) بغير أل .

(٤) فى ب (الفرع) بإسقاط الواو .

(٥) فى ١/ب من ب .

اسم . لهذا الدين كالشريعة ، يقال : شرع محمد ، كما يقال : شريعته إنما عدل عن لفظ الفقه إلى الشرع ؛ لأن هذه الأدلة سوى القياس (يتمسك)^(١) بها في علم الكلام ، فيكون إضافة الأصول إلى الشرع أعم فائدة .

(ثم قدم)^(٢) الكتاب ، لأنه أصل من كل وجه ، وأعقبه بالسنة لتوقف حجيتها على الكتاب ، وآخر الإجماع لتوقف حجيته عليهما ، وأفرد القياس بالذكر ، لتوقفه عليهما في كل حادثة بعدما ثبت حجيته بالكتاب والسنة ، فيكون أصلاً من وجه دون وجه ، بخلاف الإجماع ، فإنه لا يتوقف في كل حادثة على شيء آخر على الأصح .

فإن قيل : كيف (انحصر)^(٣) الأصول الأربعة ، وكثير من الأحكام ثبت بشرائع من قبلنا^(٤) وبالعرف ، وتعامل الناس ، واستصحاب الحال ، والظاهر والأظهر والأخذ بالاحتياط ، والقرعة ، وشهادة القلب ، وبالتحري ، والعلل التامة اسماً ومعنى وحكماً ، أو غير التامة ، وبالأسباب والشروط التي هي معنى العلل ، وبالقواعد الكلية ، وأصول الأبواب ، كما في الجامع^(٥) الكبير ،

(١) في ح (متمسك) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ح (انحصرت) بالتاء .

(٤) قلت : شرائع من قبلنا وأخواتها من العرف ، وتعامل الناس و... هي من الأدلة المختلف فيها بين العلماء تمسك ببعضها البعض ، وأعمل بعضها البعض ، وسوف يأتي الكلام عليها في مواضعها الخاصة بها ، إن شاء الله تعالى .

(٥) هو : الجامع الكبير في الفروع - للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٧ هـ) . قال الشيخ أكمل الدين عن هذا الكتاب : " هو كاسمه جامع كبير قد اشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات ، بحيث كاد أن يكون معجزاً " . (كشف الظنون : ١ / ٥٦٧) .

والزيادات ^(١) ، وبآثار الصحابة ، وكبار التابعين الذين زاحموهم فى الفتوى ، فكلها خارجة عن الأصول الأربعة .

قلنا : لا نسلم أنها خارجة ، بل كلها راجع إلى الأصول الأربعة . أما شرائع من قبلنا فملحقة بالكتاب أو السنة ، لما أنها صارت شريعة لنا ، والعرف والتعامل ملحقان بالإجماع العملى ، والاستصحاب عمل بحكم ثبت بالكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس فى حال البقاء لعدم المزيل ، وكذا العمل بالظاهر ، والأظهر العمل بالاستصحاب ، والأخذ بالاحتياط عمل بالأقوى من الدلائل الأربعة ، والفرعة لطيب القلب عمل بالإجماع أو السنة ، وشهادة القلب (عمل) ^(٢) بالسنة ، لأنه - ﷺ - قال لو ابصت ^(٣) : « استفت قلبك .. » ^(٤) .

والعمل / ^(٥) بالتحرى عمل بالكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس .

(١) هى كذلك للإمام الشيبانى ، كما أن له (زيادات الزيادات) أيضًا .
(كشف الظنون : ٩٦٢ / ٢) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) هو : وابصة بن معبد بن عتبة الأسدى ، يكنى أبا شداد ، ويقال : أبا قرصافة ، وقد على النبى ﷺ - سنة (٩ هـ) ، روى عن النبى - ﷺ - وعن ابن مسعود وأم قيس بنت محصن وغيرهم ، وورى عنه ولده (سالم وعمر) ، وراشد بن سعد وغيرهم سكن الكوفة ، ومات بها .

انظر الإصابة : (٥٨٩ / ٢) ، والاستيعاب لابن عبد البر (٤ / ١٥٦٣) ، وتقريب التهذيب (ص ٢٦٨) .

(٤) أخرجه : (أحمد فى مسنده ٢٢٧ / ٤ - ٢٢٨) ، والدارمى ٣٢٢ / ٢ ، والحديث بكامله : « ضع يدك على صدرك ، واستفت قلبك ، فما حاك فى صدرك فدعه ، وإن أفتاك الناس به » .

(٥) ق ١ / ٢ من ب .

أما الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف .

قال الله - تعالى - : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ^(١) نزلت فيمن اشتبهت عليه القبلة ^(٢) . وقال عليه الصلاة والسلام : « فليتنحز الصواب » ^(٣) .

وأجمعت الأمة على جواز التحري عند الحاجة ، وورد فيه السنة والآثار .
والعلل وما في معناها ملحقة بالقياس ، وآثار الصحابة وكبار التابعين ، عمل
بشبهة ^(٤) الحديث أو بقوله - ﷺ - : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
اهتديتم » ^(٥) .

و « خير القرون قرنى الذين ^(٦) أنا فيهم ثم الذين يلونهم . . » ^(٧) الحديث .
قوله : أما الكتاب : أى الذى سبق ذكره ، فاللام للعهد .

(١) سورة البقرة آية (١١٥) .

(٢) من هنا إلى قوله : (وأجمعت) ساقطة من ب .

(٣) أخرجه : (مسلم : ٤٠٠ / ١ - ٤٠١ ، وابن ماجه : ٢٨٣ / ١) .

(٤) لعله أراد بالشبهة ما يشبه الشيء ، فآثار الصحابة وكبار التابعين يشبه الحديث فى العمل . والله أعلم .

(٥) ذكره ابن عبد البر بإسناده ، فيه الحارث بن غصين ، ثم قال : وهذا إسناد لا تقوم به حجة ، لأن الحارث بن غصين مجهول .

وأخرجه ابن حجر فى (الكافى الشافى فى تخريج أحاديث الكشاف ص : ٩٤) .
وقال : (. . . قال البيهقى : هذا المتن مشهور وأسانيده كلها ضعيفة) .

انظر : (جامع بيان العلم وفضله ١١ / ٢ ، والكافى الشافى ص ٩٤ - ٩٥)

(٦) فى ب (الذى) وهو خطأ .

(٧) أخرجه : أحمد فى مسنده ٤٢٧ / ٤ بلفظ « إن خيركم قرنى ، ثم الذين يلونهم ،
ثم الذين يلونهم ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يشهدون ، ويخونون ، ولا
يؤتمنون » . والترمذى : ٥٤٨ / ٤ - ٥٤٩ ، ومسلم : ١٩٦٢ / ٤ ، ١٩٦٣ .

المنقول عنه - عليه الصلاة والسلام - نقلاً متواتراً بلا شبهة

فالقرآن إلى آخره القرآن مصدر كالقراءة ، / ^(١) والمراد هنا المقروء ، فيتناول جميع ما يقرأ من الكتب السماوية ، وغيرها .

فاحتزر بقوله : المنزل ، عن غير الكتب السماوية ، ويقول : على الرسول - أى على رسولنا - اللام فيه بدل الإضافة ، عن الكتب المنزلة ، مثل الإنجيل وغيره .

ويقوله : المكتوب فى المصاحف ، عما نسخت تلاوته ، وبقيت أحكامه ، مثل : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آتية نكالا من الله) ^(٢) .

ويقوله : المنقول عنه نقلاً متواتراً ، عما اختص بمثل مصحف أبى ^(٣) - رضى الله عنه وغيره نحو قوله - تعالى - : « فعدة من أيام أخر متابعات » ^(٤) .

(١) فى ١/٢ من ح .

(٢) أخرجه : ابن ماجه ٨٥٣/٢ ، وأحمد ١٨٣/٥ ، وكذلك أبو داود ١٤٥/٤ بلفظ قريب منه .

كما رواه النسائى ، وعبد الله بن أحمد فى زوائد المسند ، وصححه ابن حبان والحاكم عن أبى بن كعب ، ورواه الشافعى ، والترمذى ، وآخرون عن عمر رضى الله عنه انظر : (كشف الخفاء ٢٣/٢ حديث رقم ١٥٧٩) .

(٣) هو : أبى بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصارى ، البخارى ، يكنى أبا المنذر وأبا الطفيل ، سيد القراء ، كان من أصحاب العقبة الثانية ، وشهد بدرًا والمجاهد كلها وكان عمر - رضى الله عنه - يسميه سيد المسلمين ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٢٠) أو (١٩ هـ) وقيل : سنة (٢٢ هـ) وقيل : (٣٠ هـ) وهو أثبت الأقاويل .

انظر : (الإصابة ٣١/١ - ٣٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢٧/١ - ٣٠) .

(٤) ذكره الإمام الرازى فى : (التفسير الكبير ٧٨/٥) . وقال الإمام السيوطى : ==

ويقوله : بلا شبهة ^(١) عما اختص (بمثل) ^(٢) مصحف ^(٣) ابن مسعود ^(٤) - رضى الله عنه - مما نقل بطريق الشهرة .

هذا على قول الجصاص ^(٥) ظاهر ، فإنه جعل الشهرة أحد قسمي المتواتر .
وأما على قول غيره ، فقولُه : بلا شبهة تأكيد ، وهذا الموضع صالح للتأكيد لقوة شبهة المشهور بالمتواتر .

== (أخرج ابن المنذر والدارقطني وصححه ، والبيهقي في سننه عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : نزلت « فعدة من أيام أخر متتابعات » فسقطت متتابعات ، قال البيهقي : أى نسخت) .

(الدر المنثور في التفسير بالمتواتر ١ / ١٩٢) .

(١) المراد بالشبهة هنا : الدليل الذى لم يصل إلى درجة اليقين والقطع .

(٢) فى ب (مثل) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلى ، من أجلاء الصحابة وأعلامهم سادس من أسلم ، صاحب مسواك النبى - ﷺ - وظهره ونعله ، وأول من جهر بالقرآن وأسمعه قريشاً ، نال الهجرة ، (الحبشة والمدينة المنورة) وصلى إلى القبلتين ، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد كلها ، مناقبه كثيرة ، توفي سنة (٣٢هـ) ودفن بالبقيع فى المدينة المنورة .

انظر : (الاستيعاب ٣ / ٩٨٨ ، وشذرات ١ / ٣٩٢٨ ، وتقريب التهذيب ص ٢٨٩) .

(٥) هو : أبو بكر أحمد بن على الجصاص الرازى ، كان إمام الحنفية فى عصره ، سكن بغداد ، وعنه أخذ فقهاؤها ، وإليه انتهت رئاسة الأصحاب ، وكان مشهوراً بالزهد وبه انتفع ، وعليه تخرج خلق كثير ، من أشهر تصانيفه : أحكام القرآن ، وشرح جامع إمام محمد ، وكتاب مفيد فى أصول الفقه ، وغيرها ، توفي سنة (٣٧٠هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٧ - ٢٨ ، والجواهر المضية ١ / ٢٢٠ - ٢٢٤ ، والوفاء بالوفيات ٧ / ٢٤١ ، وتاريخ بغداد ٤ / ٣١٤ - ٣١٥) .

ولا يقال : يلزم على هذا التعريف التسمية ، سوى التى فى سورة النمل ، فإنها دخلت فى التعريف ، لما أنها مكتوبة منقولة بطريق التواتر ، مع أنها ليست بقرآن - لعدم الكفر بإنكارها ، وعدم جوار الصلاة بها ، وعدم حرمة قراءتها على الجنب (والحائض) (١) .

لأننا نقول : الصحيح من المذهب أنها من القرآن ، لكنها ليست من كل سورة عندنا بل هى آية منزلة للفصل بين السور ، وإنما (لم) (٢) يكفر منكرها لزعمه أنها أنزلت (٣) وكتب للتبرك ، كما فى صدور الكتب لا لكونها من القرآن ، والتمسك بمثله يمنع الإكفار ، وإنما لا تجوز (٤) الصلاة بها فى الصحيح لما فى كونها / (٥) آية تامة شبهة ، لأن عند الشافعى (٦) هى مع ما بعدها إلى رأس الآية ، آية تامة ، فلا يتأدى بها الفرض - (٧) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى ح (نزلت) بدون الهمزة .

(٤) فى ب (لم تجز) .

(٥) ق٢ / ب من ب .

(٦) هو : محمد بن إدريس الشافعى القرشى ، ولد بغزة سنة (١٥٠ هـ) مات أبوه ، وهو صغير فنشأ يتيمًا ، حفظ القرآن الكريم وكثير من الأحاديث قبل العاشرة من عمره ، كان فى القمة من الفصاحة والبلاغة ، أحد الأئمة الأربعة المشهورين ، وأول من وضع علم أصول الفقه كعلم مستقل ودون قواعده ، كناه تعريقًا أنه الإمام الشافعى له مؤلفات قيمة منها : الرسالة ، الحجة ، الأم ، وغيرها - توفى سنة (٢٠٤ هـ) .

(انظر : طبقات الحفاظ ١٥٢ / ١ فما بعدها ، وفيات الاعيان ٣ / ٣٠٥ ، طبقات الشافعية ١ / ١٠٠ ، مناقب الإمام الشافعى ١ / ٢٣٠ ، والشافعى لآبى زهرة) .

(٧) خلاصة القول فى ذلك : أن أهل العلم اتفقوا على أن البسملة بعض آية فى سورة النمل ، ثم اختلفوا فى أنها فى أوائل السور ؛ هل هى آية من القرآن أم لا ؟ . =

وهو اسم للنظم والمعنى .

وإنما تعرف أحكام الشرع بمعرفة أقسامها وذلك أربعة أقسام :

وإنما يجوز قراءتها للجنب والحائض لقصد التيمن ^(١) ، كجواز قراءة الفاتحة .

ولا يقال : كان قرآنًا في زمن النبي - ﷺ - مع أنه غير منقول بطريق التواتر والشهرة بعده .

لأننا نقول : هذا التعريف للقرآن الذى هو حجة فى زماننا ، لا لمطلق القرآن .
قوله : وهو أى القرآن اسم للنظم والمعنى ، وإنما ذكر النظم الذى يدل على

== فذهب الشافعى ومن معه : إلى أن البسمة آية من القرآن فى أول كل سورة ، أو مع الآية الأولى من كل سورة إلا فى سورة التوبة .

وذهب مالك ومن معه : إلى أنها ليست آية فى أوائل السور مطلقاً .

وذهب الحنفية والحنابلة : إلى أنه آية من القرآن وتكرر فى أوائل السور للفصل .
انظر تفصيل هذه المسألة فى :

(أصول السرخسى ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ ، والتلويح بحاشية التوشيح ص ٦٩ - ٧٢ ،
وكشف الأسرار للبخارى ١/ ٢٣ ، والمستصفى ١/ ١٠٢ - ١٠٥ ، والإحكام للأمدى
١/ ١٢٣ - ١٢٧ ، والمجموع للنووى ٣/ ٣٣٤ ، فما بعدها ، وشرح القاضى العضد
لمختصر ابن الحاجب مع حاشية الفتاوانى ٢/ ١٩ - ٢١ ، والاستعداد لرتبة الاجتهاد
مخطوط - ورقة ٥-٦ ، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ص ٤٦٢ -
٤٦٧) .

(١) التيمن : التبرك ، من اليمن وهى البركة ، يقال : يمن الرجل على قومه ولقومه
بالبناء للمفعول ، فهو يمينون .

(المصباح المنير ٢/ ٦٨٢) .

حسن الترتيب ، مكان اللفظ الذى يدل على الرمى ، رعاية للأدب ، وتعظيمًا لعبارات القرآن ، وذكر فى تعريف الخاص وغيره : اللفظ ؛ لأن ذلك تعريف للخاص من حيث إنه خاص ، لا خاص القرآن .

ولا يقال : لو تلا بالفارسية فى الصلاة يجوز عند أبى حنيفة ^(١) - رحمه الله - مع أن عبارة الفارسية غير مكتوبة .

لأننا نقول : إنما جاز عنده ، لقيام المعنى المجرد مقام النظم والمعنى ، أو لقيام العبارة الفارسية مقام النظم ، كما قال أبو يوسف ^(٢) ومحمد ^(٣) - رحمهما

(١) هو : النعمان بن ثابت بن زوطى ، المكنى بأبى حنيفة ، الملقب بالإمام الأعظم ، أحد الأئمة الأربعة ، صاحب أكبر المذاهب اتباعًا ، وأوسعها فروعًا ، ولد سنة (٨٠هـ) بالكوفة ونشأ بها ، كان فقيها مجتهدًا ، وقد أدرك أربعة من أصحاب رسول الله - ﷺ - منهم أنس بن مالك - رضى الله عنه - فيكون تابعيًا من مؤلفاته : المسند فى الحديث ، وكتاب الفقه الأكبر ، والرد على القدورية ، مناقبه كثيرة . توفى سنة (١٥٠هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ١٣/٣٣٣ - ٣٣٦ ، وتذكرة الحفاظ ٢/١٨٥ ، وأبو حنيفة لأبى زهرة ، والفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى ٢/٣٤٥ ، والبداية والنهاية ١٠٧/١٠) .

(٢) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى ، المكنى بأبى يوسف والملقب بالقاضى صاحب أبى حنيفة ، الإمام المجتهد ، لازم أبا حنيفة حتى صار من أكبر تلامذته ، وقد يخالف شيخه فى بعض المسائل ، تولى القضاء والتدريس ، له مؤلفات قيمة منها : كتاب الآثار ، وكتاب الخراج ، والرد على الأوزاعى ، وغيرها ، ولد سنة (١١٣هـ) وتوفى سنة (١٨٣هـ) .

انظر : (أخبار أبى حنيفة وأصحابه ص ٩٠ ، وتاريخ بغداد ١/٢٩٨ ، ووفيات الأعيان ٥/٤٢١ ، والفوائد البهية ص ٢٢٥) .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى ، ولد بواسط سنة (١٣١هـ) ونشأ بالكوفة ، أخذ الفقه عن أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، وتلمذ على الإمام مالك ، ==

الأول فى وجوه النظم صيغة ولغة .

وهى أربعة : الخاص ، العام ، المشترك ، والمؤول .

والثانى فى وجوه البيان بذلك النظم ، وهى أربعة أيضا : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم .

ولهذه الأربعة ، أربعة أخرى تقابلها ، وهى : الخفى ، والمشكل ، والمجمل ، والمتشابه .

والثالث : فى وجوه استعمال ذلك النظم ، وهى أربعة أيضا : الحقيقة والمجاز ، والصريح ، والكناية .

والرابع : فى معرفة وجوه الوقوف على المراد ، وهى أربعة أيضا : الاستدلال بعبارة النص ، وبإشارته ، وبدلالاته ، وبإقتضائه .

الله حالة العجز ، إذ مبنى الصلاة على اليسر ، لأنها حالة ^(١) المناجاة مع

== فتعلم فقه الحجازيين ومنهجهم فى الاجتهاد .

قال فيه الإمام الشافعى : " ما رأيت أحد أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن الشيبانى كأنه عليه نزل " .

مؤلفاته قيمة وكثيرة من أهمها : الكتب الستة المشهورة بكتب ظاهر الرواية ، وهى : المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير - ومؤلفاته الفضل الأكبر فى تدوين المذهب الحنفى وجمعه ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٢٤٧ هـ) .

انظر : (تذكرة الحفاظ : ٣٦٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٢١/١ ، ونظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ٢٤٧ ، والأعلام ٣٠٩/٦) .

(١) مكررة فى ب .

الرب ، فيكون النظم مكتوباً تقديرًا ، (فدخل)^(١) في الحد^(٢) .
وأقسامها : الضمير للنظم والمعنى ، وذلك - أى الأقسام أربعة ، وكل قسم
أربعة أيضًا ، والأقسام المذكورة (أيضًا)^(٣) فى المتن .

صفة : قيل : لكل لفظ معنى لغوى ، وهو ما يفهم من مادة تركيبه ،
ومعنى صيغى ، وهو ما يفهم من هيئته ، أى حركاته وسكناته .

فالمفهوم من حروف (ضرب) مثلاً ، نفس الضرب ، ومن هيئته ، وقوع
ذلك /^(٤) الفعل فى الزمان الماضى ، ولكن الظاهر أنها ههنا بمعنى واحد ، لأن
الشايع قلما يلتفتون إلى مثل هذه التكاليف التى لا تليق بهذا الفن ، وإنما قدم
وجوه النظم ؛ لأن اللفظ مقدم على المعنى .

واعلم أن دلائل الحصر التى ذكرها الشارحون غير تامة ، يعرف بأدنى
تأمل ، والأولى أن يتمسك فيه بالاستقراء^(٥) التام الذى هو حجة ، والاستقراء

(١) فى ب (فدخل) .

(٢) قلت : والأصح أن الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - رجع عن قوله : بجواز الصلاة
بالفارسية كما روى نوح بن مريم ، لأنه يلزم منه أحد الأمرين :

أما بطلان تعريف القرآن ، لأن الفارسية غير مكتوبة فى المصاحف .

أو جواز الصلاة بدون القرآن ؛ لأنه اسم للنظم والمعنى ، وهما أمران أحلاهما مر .

وفى الدر المختار (الأصح رجوعه إلى قولهما وعليه الفتوى) .

انظر : (التلويح مع التوشيح ص ٧٩ ، وشرح ابن ملك على المنار ص ٤٨ ،
وحاشية رد المحتار على الدر المختار ١ / ٤٨٥) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ٢ / ب من ح .

(٥) الاستقراء لغة : التسبع ، يقال : استقرأت الأشياء ، أى تبعت أفرادها لمعرفة أحوالها
==
وخواصها .

وبعد معرفة هذه الأقسام قسم خامس يشمل الكل وهو أربعة أيضاً : معرفة مواضعها وترتيبها ومعانيها وأحكامها .

أما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الانفراد .

وهو إما أن يكون خصوصى الجنس أو خصوصى النوع أو خصوصى العين كإنسان ورجل وزيد .

فيما يمكن ضبط أفراد تام ، وفيما لا يمكن ، غير تام ، كأفراد اللغة ، والكتاب فما يمكن ضبط أفراد في حق / (١) هذه التقسيمات .

وبعد معرفة هذه الأقسام إلى آخره أراد بمعرفة مواضعها مآخذ اشتقاق الالفاظ التى هى أسماء لأقسام الكتاب ، كالخاص مثلا فإنه مأخوذة مثلا من قولهم : اختص فلان بكذا وأراد بترتيبها تقديم بعضها على بعض عند التعارض ، ومعانيها حقائقها اللغوية ، وحدودها الاصطلاحية ، وبأحكامها الآثار الثابتة بها ، من ثبوت الحكم قطعاً أو ظناً ووجوب التوقف ، وغير ذلك . قوله : أما الخاص ، فكذا قيد باللفظ ، ليخرج الدوال (الأربعة) (٢) ، وليعلم أن الخصوص من أوصاف اللفظ .

== واصطلاحاً : الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته .

انظر : (المصباح المنير ٥٠٢/٢ ، والتعريفات للدرجاني ١٨) .

(١) ق ١/٣ من ب .

(٢) فى ب (الأربع) من غير تاء . والدوال الأربعة هى :

الخطوط ، والعقود ، والنصب ، والإشارات .

انظر : (مطالع الأنوار بشرحه لوامع الأسرار ص ٢٧ ، وميرابى غوجى ص ٦) .

ويقوله : وضع ^(١) معنى : ليخرج المهملات ^(٢) ، والمشارك أيضاً ، لأنه وضع لمعنيين .

ويقوله : معلوم ليخرج المجمل ، فإنه وضع لمعنى ، ولكنه غير معلوم ، ولا حاجة إلى الاحتراز عنه ، لأن هذا تقسيم بالنظر إلى الوضع ، والإجمال عارض ، والمجمل فى أصل وضعه لا يخرج من هذه الأقسام ، ولكنه احتراز عنه نظراً إلى الظاهر .

ويقوله : على الأفراد ليخرج العام ، فإنه وضع لمعنى واحد معلوم شامل إذ المراد من الأفراد : كون اللفظ متناولاً له من حيث إنه واحد ، مع قطع النظر من أن يكون له أفراد أو لم يكن .

وقوله : كإنسان نظير خصوص الجنس ، ورجل نظير خصوص النوع ، وزيد خصوص العين ^(٣) وإنما قال ^(٤) للإنسان جنساً على لسان أهل الشرع ،

(١) والوضع لغة : جعل الشيء بإزاء المعنى ، واصطلاحاً : تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثانى .
(التعريفات للجرجاني ٢٥٢ - ٢٥٣) .

(٢) هى : الألفاظ غير الدالة على معنى بالوضع (المرجع المذكور ص ٢٣٧) .

(٣) وذلك لأن معنى الإنسان واحد ، وهو الحيوان الناطق ، وكذا معنى الرجل واحد وهو : إنسان ذكر جاوز الصغر ، وكذا معنى زيد واحد ، وهو الذات المشخصة ، فاستوت الثلاثة فى أن لكل واحد معنى واحد ، وكون الأولين (الإنسان والرجل) ذا أفراد لا ينافى وحدتها ، لأنها غير منظور إليها .
(انظر : حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٦٦) .

(٤) أراد الشارح - رحمه الله - بهذا الكلام التنبيه على أن المراد بالجنس والنوع ههنا ما هو فى اصطلاح أهل الشرع ، لا ما هو اصطلاح المنطقيين . والفرق بين الاصطلاحين أن المعنى فى اصطلاح أهل الشرع : الاختلاف والاتفاق بحسب المقاصد والأحكام ، وفى اصطلاح أهل المنطق بحسب الحقيقة ، ولهذا كان الإنسان جنساً عند أهل الشرع ==

واصطلاحهم ، مع أن الإنسان نوع الأنواع عند المنطقيين ، والرجل صنف ، لأن المناخ لا يلتفتون إلى اصطلاحاتهم وحدودهم ، بل يذكرون تعريفاً على طريق الرسم ،^(١) لحصول مقصودهم ، تركاً للتكلف ، ولهذا ذكر كلمة كل في تعريف الخاص ، مع أنها لإحاطة الأفراد والتعريف للحقيقة نظراً إلى فهم المعنى ، حتى قال السيد^(٢) الإمام أبو القاسم^(٣) الشهيد السمرقندى - رحمه الله - فى أصول الفقه : (هذا كتاب فقهى لا يشغل فيه بذكر الحدود^(٤) المنطقية ، وإنما

= لتناوله الرجل والمرأة وهما نوعان مختلفان بحسب الأغراض والأحكام ، وإن اتحدا حقيقة ، وصار الرجل نوعاً لاتفاق أفرادهِ فى ذلك ، مع أن الإنسان نوعاً عند المنطقيين والرجل صنف ، والحيوان جنس .

انظر : (المنار وحواشيه ص ٦٦ ، وميرابياً غوجى ص ١٢ - ١٤ ، وشرح الأخضرى ص ٣٣) .

(١) الرسم لغة : العلامة والآثر ، ومنه قول جميل ابن معمر :

رسم دار وقفت فى ظلله كدت أقصى الحياة من جلله

واصطلاحاً : تعريف الشيء بالخوازم الخارجية ، أو بعبارة أخرى : تعريف الشيء بالعرضيات ، كقولنا فى تعريف الإنسان : إنه مائر على قدميه ، عريض الأنف ، بادر البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع .

انظر : (شرح الأخضرى على السلم ص ٣٥ ، ومطالع الأنوار ص ٩٦ ، وميرابياً غوجى ص ٢٠) .

(٢) فى ب (سيد) بدون آل وهو خطأ .

(٣) وهو : أبو القاسم ، الشهيد الحسينى ، السمرقندى ، ناصر الدين بن يوسف ، إمام عظيم الفخر ، وقوى العلم ، مجتهد زمانه ، له مؤلفات قيمة منها : النافع فى الفقه ، والمثلث فى الفتاوى ، وخلاصة المفتى وغيرها - قبل اسمه : محمد بن يوسف . توفى سنة (٦٥٦ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٤) فى ب (والمنطقية) بزيادة الوار وهو خطأ - يمكن أن يكون من الناسخ .

وحكمه أن يتناول المخصوص قطعاً ولا يحتمل البيان لكونه بيناً ، فلا يجوز إلحاق التعديل بأمر الركوع والسجود على سبيل الفرض ، وبطل شرط الولاء والترتيب .

نذكر رسوماً . شرعية يوقف (بها)^(١) على معنى اللفظ ، كما هو اللائق بالفقه .

قوله : وحكمه كذا ، حكم الشيء الأثر الثابت به ، أراد بالخصوص /^(٢) مدلوله .

وقوله : قطعاً تميز - أى على وجه القطع - إرادة الغير عنه .

وقوله : ولا يحتمل البيان أى بيان التفسير ، لأن من شرطه أن يكون النص مجملاً أو مشكلاً ، والخاص بين نفسه ، ولا يكون فيه إشكال ولا إجمال .

قوله : فلا يجوز إلحاق التعديل إلى آخره : اعلم أن الزيادة على النص بخبر^(٣) الواحد لا يجوز ، لأن الزيادة نسخ معنى ، ولا يجوز نسخ نص الخاص بخبر الواحد ، لأنه ظنى ، ويجوز أن يكون مبيناً لمجمل الكتاب .

وقال أبو يوسف والشافعى - رحمه الله - : تعديل أركان الصلاة - أى الطمأنينة فى الركوع والسجود، والاستواء فى القومة، والجلسة بين السجدين -

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ١/٣ من ح .

(٣) خبر الواحد عند الجمهور هو : الخبر الذى لم تبلغ رواه فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان الناقل واحداً أو أكثر منه .

(راجع : نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى بتعليقاته ص ٢٥ - ٢٦) .

فرض ، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - فإنه عندهما واجب لأن قوله تعالى ﴿ (و) اركعوا واسجدوا ﴾^(١) ، خاص ومعنى الركوع والسجود معلوم ، ولا إجمال فيه ، لأن الركوع وهو الميلان عن الاستواء والسجود وضع الجبهة على الأرض ، فلا يكون إلحاق التعديل بهما على سبيل الفرض بخبر الواحد ، وهو قوله - ﷺ - للأعرابي : ^(٢) « قم فصل فإنك لم تصل » ^(٣) بيانا ، بل زيادة على النص بخبر الواحد ، وإذا لا يجوز ، فقلنا بالوجوب ليثبت الحكم على حسب دليله .

قوله : وبطل شرط الولاء والترتيب إلى آخره . . . الولاء (و)^(٤) هو أن يتابع في أفعال الوضوء ، ولا يفرق بينها بعمل آخر ، والذي يقطع التابع جفاف العضو مع اعتدال الهواء شرط في الوضوء عند مالك ^(٥) وابن أبي

(١) الواو ليس من الآية ، والآية هكذا : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ﴾ الآية سورة الحج / ٧٧ .

(٢) هو : خلاد بن رافع جد علي بن يحيى كذا قاله ابن حجر . انظر : فتح الباري ٢٧٧/٢ .

(٣) أخرجه (البخاري ١٩٢/١ بلفظ : (ارجع) بدل (قم) . ومسلم ٢٩٨/١ ، والنسائي ١٩٣/٢ ، والترمذي نحوه ١٠٠/٢ - ١٠١) .

(٤) زياده من ح .

(٥) هو : مالك بن أنس بن عامر الأصبحي ، الإمام الحافظ ، فقيه الحجاز ، إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة ، وإليه ينسب المذهب المالكي ، أجمعت الأمة على علمه وورعه وحفظه و . . . ، وهو غني عن التعريف ، ولد بالمدينة المنورة سنة (٩٣هـ) من أبوين عربيين من قبائل يمنية وتوفي بها سنة (١٧٧هـ) من مؤلفاته : الموطأ ، وتفسير غريب القرآن ، ورسالة في القدر .

(انظر : تذكرة الحفاظ ٢٦/١ ، وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، ومالك لأبي رهرة ، والديباج المذهب لابن فرحون المالكي ٨٢/١) .

ليلي^(١) والشافعي في قوله القديم ، بفعل النبي - ﷺ - فإنه واظب على الموالاة، قالوا : فلو جاز تركه ، لفعله مرة تعليمًا للجواز .

والترتيب هو أن يراعى النسق المذكور في قوله تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾^(٢) الآية .

والنية وهو : أن يقصد بقلبه عند غسل الوجه إزالة الحدث أو استباحة الصلاة ، شرط في الوضوء عند الشافعي - رحمه الله - بقوله - ﷺ - : « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه »^(٣) وكلمة ثم للترتيب ، ويقول - ﷺ - : « الأعمال بالنيات »^(٤) ، أو بالقياس على التيمم إذ البدل لا يخالف الأصل في الشروط .

(١) هو : أبو عيني عبد الرحمن بن أبي ليلي ، الأنصاري ، الفقيه الكوفي ، روى عن عمر ، ومعاذ وبلال وأبي ذر - رضي الله عنهم - أدرك (١٢٠) من الصحابة الأنصارين ، وروى عنه ابنه عيسى ، ومجاهد ، وعمرو بن ميمون وغيرهم ، قال عبد الله بن الحارث :

((ما ظننت أن النساء ولدن مثله)) وقال ابن سيرين * رأيت أصحابه يعظمونه كالأمير * وثقه ابن معين وغيره ، مات سنة (٨٣هـ) .

انظر : (شذرات الذهب ٩٢/١ ، وتاريخ بغداد ١٠/١٩٩ - ٢٠٢ ، والعبر في أخبار من غير ٧١/١ ، ووفيات الأعيان ٣/١٢٦ ، وتذكرة الحفاظ ١/١٧١)

(٢) المائدة / ٦ .

(٣) أخرجه أبو داود بلفظ : « إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ ، فيضع الوضوء - يعني مواضعه - ثم يكبر ويحمد الله عز وجل ويشئ عليه . » الحديث والترمذي ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، نحوه ، وقال : حديث حسن ، وأحمد في المسند ٣٤/٤ ، والزيلعي في نصب الراية ٧/١

(٤) أخرجه : البخاري ٢/١ ، ومسلم ٣/١٥١٥ ، وأبو داود ٢/٦٥١ - ٦٥٢ . والترمذي ١٧٩/٤ - ١٨ ، والنسائي ١/٥٨ - ٦ ، وابن ماجه ٢/١٤١٣

والتسمية عند أصحاب^(١) الظواهر ، وقيل^(٢) : عند مالك أيضًا ، لقوله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يسم »^(٣) .

قلنا /^(٤) : لا يجوز أن يكون الولاء ، والترتيب ، والتيمم ، والتسمية ، شرطاً فيه ، لهذه الأخبار ، لأن قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ .. وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ، لفظان خاصان لمعنى معلوم ، وهو : الإزالة والإصابة ، واشتراط هذه الأشياء فيه يكون زيادة على النص ، ونسخاً له ، فلا يجوز .

وهذا معنى قول الشيخ : (وبطل شرط الولاء إلى آخره) .

فإن قيل /^(٥) : فهلا قلتم بوجوب النية وأخواتها^(٦) فى الضوء ، كما قلتم بوجوب التعديل فى الصلاة بخبر الواحد .

(١) وهم طائفة من العلماء أخذوا بظاهر النصوص ، وعلى رأسها الإمام أبو سليمان داود ابن علي بن خلف الأصفهاني الظاهري المتوفى سنة (٢٧٠ هـ) وسموا بذلك لتمسكهم بظاهر الكتاب والسنة ، ورفضهم الأخذ بالرأى والقياس فى حكم من أحكام الشرع .

(٢) قلت : التسمية عند المالكية مستحبة فى الوضوء ، وليست بشرط .

انظر : (الكافى فى فقه أهل المدينة المالكي ١/ ١٧١) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ١/ ٧٥) بلفظ : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه » وتابعه أحمد بن حنبل فى المسند ٢/ ٤١٨ ، وابن ماجه ١/ ١٤٠ ، وأخرجه الترمذى ١/ ٣٧ - ٣٨ بلفظ : « سمعت رسول الله ﷺ .. » فذكر الحديث ، والحديث ضعيف ، ولكن الظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً .

(٤) ق ٤/ ١ من ب .

(٥) ق ٣/ ٢ من ح .

(٦) أى الولاء ، والترتيب ، والتسمية .

قلنا : للمانع من القول بالوجوب ، وذلك أن الوضوء ، أحط رتبة من الصلاة ، لأن الوضوء^(١) فرض لغيره والصلاة (فرض)^(٢) لعينه ، فلو قلنا بالوجوب فى مكمل^(٣) الوضوء ، كما فى مكمل الصلاة ، يلزم التسوية بين الأصل^(٤) والتبع .

فقلنا بالسنة فى مكمل الوضوء إظهارا للتفاوت بينهما ، كذا قالوا .
ولكن هذا الجواب لا يتم ؛ لأن من القول بالوجوب فى مكمل الوضوء لا يلزم التسوية لظهور عدم التسوية بينهما بوجه آخر ، وهو : أن الوضوء لا يلزم بالنذر والشرع ، والصلاة يلزم (بهما)^(٥) .

والأوجه أن يقال : إن ذلك لتفاوت درجات الدلائل ، فإن الأدلة السمعية أربعة أنواع :

- قطعى الثبوت والدلالة ، كالنصوص المتواترة .
- وقطعى الثبوت ظنى الدلالة ، كآيات المؤولة .
- وظنى الثبوت قطعى الدلالة ، كأخبار الأحاد التى مفهومها قطعى .
- وظنى الثبوت ظنى الدلالة ، كأخبار الأحاد التى مفهومها ظنى :
- فبالأول ثبت الفرض ، وبالثانى والثالث ثبت الوجوب ، وبالرابع ثبت السنة ،

(١) فى ح (لانه) أى بالضمير بدل الظاهر .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) وهو الولاء والترتيب إلخ ، وأما مكمل الصلاة فهو التعديل ههنا .

(٤) كان الأظهر أن يقال : يلزم التسوية بين التبعين مع ثبوت التفرقة بين الأصلين . أو يقال : يلزم التسوية بين فرع الفرع وفرع الأصل . فحيث لا يرد الاعتراض الآتى كذا فى كشف الاسرار ١ / ٨٤ ، والمنار وحواشيه ص ٧٤ .

(٥) ساقطة من ب .

والاستحباب ، ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله .

فخبر التعديل من القسم الثالث ؛ لأنه أمر الأعرابي بالإعادة ^(١) ثلاثاً ، فثبت به الوجوب فأما قوله - ﷺ - : « الأعمال بالنيات » ، فمن القسم الرابع ، لأن معناه ثواب الأعمال واعتبارها ، فيكون مشترك الدلالة ، فثبت به السنة . وكذا خبر التسمية معارض بقوله - ﷺ - : « من توضأ وسمى كان طهوره لجميع أعضائه » ، ومن توضأ ولم يسم كان طهوره لما أصابه الماء ^(٢) ، فلا يكون قطعى الدلالة ، وكيف واستعمال مثله فى نفى الفضيلة شائع ؟ . وكذا دليل الموالاة لا يدل على الركنية ، / ^(٣) فإنه عليه السلام - كان يواظب على المضمضة والاستنشاق ، مع أنهما سنتان .

وخبر الترتيب أيضاً معارض بما روى عنه - ﷺ - « أنه نسى مسح الرأس فتذكر بعد فراغه من الوضوء فمسحه بيل فى كفه » ^(٤) .

(١) حيث قال له كل مرة : « أرجع فصل ، فإنك لم تصل » الحديث . ومثله لو كان قطعى الثبوت يثبت به الفرض ، لانقطاع الاحتمال عنه ، فإذا كان ظنى الثبوت ، يثبت به الوجوب ؛ ولهذا قال الإمام أبو حنيفة فيه : أخشى أن لا تجوز صلاته . (انظر : كشف الأسرار ١ / ٨٤) .

(٢) أخرجه : الزيلعى فى نصب الراية ٧ / ١ ، بلفظ : « إذا تطهر أحدكم ، فليذكر اسم الله فإنه يطهر جسده كله » ، فإن لم يذكر اسم الله على طهور لم يطهر إلا ما مر عليه الماء . والحديث ضعيف ، لأن فى إسناده يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث ، ورماه ابن عدى بالوضع .

(٣) ق ٤ / ب من ب .

(٤) لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ ، ولكن الأحاديث الدالة على عدم وجوب الترتيب فى الوضوء كثيرة منها : ما أخرجه الدارقطنى عن بسر بن سعيد قال : (أتى عثمان فدعا بوضوء فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثم مسح برأسه ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ هكذا ، يا هؤلاء ، ==

والطهارة فى آية الطواف .

فلما (كان) ^(١) هذه الدلائل ظنى الثبوت ، والدلالة ثبت بها السنة ، لا الوجوب .

قوله : والطهارة فى كذا - أى وبطل شرطية الطهارة فى طواف الزيارة .
وقال الشافعى - رحمه الله - : الطهارة فى الطواف شرط لقوله - ﷺ - :
« ألا لا يطوفن بهذا البيت محدث ، ولا عريان » ^(٢) وقوله - ﷺ - : « الطواف صلاة ، إلا أن الله تعالى أباح فيه المتطقى » ^(٣) .

فقلنا : لا يجوز أن يكون شرطاً ، لأن الله تعالى أمرنا ^(٤) بالطواف بقوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ^(٥) ، والطواف لفظ خاص لمعنى معلوم ، وهو الدوران حول البيت ، فلا يكون وقفه على الطهارة عملاً بالكتاب ، لأنه

== كذلك قالوا : نعم ، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ -) .

انظر : (نصب الراية ١/ ٣٥ ، والدراية فى تخرىج أحاديث الهداية ص ٢) .

(١) فى ح (كانت) .

(٢) أخرجه الشيخان بلفظ « لا يطوف بالبيت عريان » من غير ذكر « محدث » ولكن الطهارة للطواف ثابتة بحديث عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : (إن أول شئ بدا به النبى - ﷺ - حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت » وهذا الحديث أيضاً فى البخارى ومسلم . انظر : (نيل الأوطار ٥/ ٥٢) .

(٣) أخرجه : الترمذى ٢٨٤/ ٣ بلفظ : « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا انكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه ، فلا يتكلمن إلا بخير » ، والنسائى ٥/ ٢٢٢ ، وتابعه أحمد فى مسنده ٣/ ٤١٤ .

(٤) ٤ / ١ من ح .

(٥) الحج / ٢٩ . والعتيق : القديم ، سمي به لأنه أول بيت وضع للناس .

(بين) (١) ساكت ، ولا بياناً له ، لأنه ليس فيه إجمال ، بل زيادة عليه بخبر الواحد فلا يجوز ، ولكن يزاد شرطية الطهارة عليه واجباً ، وهو الصحيح ، بدليل إيجاب الدم بتركه ، وكان ابن شجاع^(٢) يقول : إنه سنة ، كذا في المبسوط (٣) .

فإن قيل : النص مجمل ، لأن نفس الطواف ليس بمراد الإجماع ، فإنه قدر بسبعة أشواط (و شرط) (٤) فيه الابتداء^(٥) من الحجر الأسود على الأصح . ويلزم إعادة طواف الجنب والعريان ، والطواف المنكوس^(٦) ثبت أنه مجمل لمعنى زائد ثبت شرعاً عليه كالربا ، فيجوز أن يلحق خبر الواحد ببياناً به . قلنا : التقدير بسبعة أشواط ثبت بالخبر المتواتر^(٧) ، ويجوز الزيادة به ، ولهذا

(١) زيادة من ب .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي ، تلميذ الحسن بن زياد ، والحسن بن أبي مالك ، فقيه العراق في وقته ، صاحب تعبد وتهجد وتلاوة ، والثلجي نسبة إلى ثلج ابن عمرو بن مالك ، وليس هو منسوباً إلى بيع الثلج ، شنع عليه أهل الحديث تشيئاً بليغاً ، من مؤلفاته : كتاب المناسك في نيف وستين جزءاً ، وتصحيح الآثار وكتاب النوادر ، ولد سنة (١٨١ هـ) وتوفي سنة (٢٦٦ هـ) .

(انظر : كشف الظنون ١/ ٤١٠ ، و ١٩٨١/ ٢ ، والفوائد البهية ص ١٧١ - ١٧٢ ، والوافي بالوفيات ٣/ ١٤٨) .

(٣) انظره في ٣٨/ ٤ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ب (الابدأ) .

(٦) المنكوس من النكس وهو القلب ، يقال : نكسته نكساً أى قلبته ، ومنه قيل : ولد منكوس إذا خرج رجله قبل رأسه ، لأنه مقلوب مخالف للعادة .

(انظر : المصباح المنير ٢/ ٦٢٥) .

(٧) وهو الخبر الذي رواه في كل الطبقات قوم ، بلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب . ينظر (نزهة النظر شرح نخبة الفكر بتعليقاته ص ١٩) .

قال الشافعي : لا يجوز نقصان من السبعة ، إلا أن علماءنا قالوا : يحتمر أن يكون التقدير للأكمال ، ويحتمل أن يكون للاعتداد ، فيثبت القدر المتيقن ، وهو جعل ذلك شرط الإنعام (وإن) ^(١) كان شرطاً للاعتداد ، فالأكثر يقوم مقام الكل ، وأما (الابتداء) ^(٢) من غير الحجر الأسود فمن أصحابنا من يقول : إنه معتد به ، ولكنه مكروه ، ولئن سلمنا عدم الاعتداد كما ذكر محمد في الرقيات ^(٣) ، فذلك أن إبراهيم / ^(٤) - عليه السلام - جعل الحجر الأسود علامة ، افتتاح الطواف ، كما روى في الخبر . كذا في المبسوط ^(٥) ، ولكن لا تزول الشبهة به ، لأن هذه زيادة على النص بخبر الواحد (و الاشبه) ^(٦) أن يقال : النص ليس بمجمل في نفسه ، ولكنه مجمل في حق المبالغة وابتداء الفعل ، لأن الأمر صدر بصيغة التطوف ، وهي للتكلف والمبالغة وذلك يحتمل أن يكون من حيث العدد ، ومن حيث الإسراع في المشي ، فالتحق خبر (العدد) . ^(٧) والابتداء بياناً .

(١) في ح (ولئن) وهو خطأ .

(٢) في ب (الأبداء) .

(٣) هي : مسائل رواها ابن سعادة عن محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله - في الرقة ، والرقعة : مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حران ثلاثة أيام ، معدودة في بلاد الجزيرة ؛ لأنّها من جانب الفرات الشرقي ، وهي بفتح الراء المهملة وتشديد القاف .

انظر (كشف الظنون ٩١١/١ ، ومعجم البلدان ٥٩/٣ ، ومقدمة الهداية ٥ / ٢) .

(٤) في ١/٥ من ب .

(٥) راجع : ٣٨/٤ ، وكذلك كشف الأسرار ٨٣/١ .

(٦) في ب (فالأشبه) .

(٧) في ب (الواحد) بدلاً عنه .

والتأويل بالأطهار فى آية التبرص .

فأما خبر الطهارة لا يصلح للبيان ، لأن الطواف لا يحتمل الطهارة ^(١) .
وأما وجوب إعادة طواف الجنب والعريان والمنكوس ، فليس لعدم الجواز بل
لتمكن النقصان الفاحش ، كوجوب إعادة الصلاة التى أدت مع الكراهة ،
ولهذا ينجر بالدم إذا رجع من غير إعادة .

وللخصم أن يمنع ويقول : لا نسلم أنه مجمل فى حق الابتداء من الحجر ،
(و لئن) ^(٢) سلمنا أنه مجمل فى حق العدد ؛ لأن المبالغة تحتل العدد
والإسراع ، لما لا يحتمل الابتداء منه ومن غيره .

(إلا أن يقال ^(٣) : إن الابتداء منه واجب فحيث لا يرد السؤال) .

قوله : والتأويل . . . بالرفع أى وبطل تأويل الشافعى - رحمه الله - القرء
بالأطهار فى قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ^(٤) أى

(١) خلاصة ذلك أنه لا إجمال فى النص بالنسبة للطهارة ، لأنه لا مدخل لها فى معنى
الطواف ، وإجماله كان بالنسبة إلى الأشواط والابتداء ، فالتحق خبر العدد والابتداء
ببأننا له ، وإجماله بهذا الوجه لا يتنافى عدم إجماله بوجه آخر ، كما فى مسح
الرأس ، فإنه مجمل بحسب مقداره ، وغير مجمل بحسب محله .
(انظر : كشف الاسرار ١ / ٨٣ ، والمنار وحواشيه ٧٧) .

(٢) فى ب (لكن) .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٤) البقرة / ٢٢٨ .

وقروء جمع قرء كفلوس جمع فلس ، والقرء فيه لغتان : الفتح وجمعه قروء وأقروء ،
وبالضم وجمعه أقراء مثل قفل وأقفال .

قال أئمة اللغة : ويطلق على الطهر والحيض ، يقال : أقرأت المرأة إذا طهرت أو
حاضت .
==

وليتبرصن المطلقات المدخولات بهن من ذوات الأقراء مدة ثلاثة قروء ، لأن
الثلاثة ، لفظ / ^(١) خاص لمعنى معلوم لا يحتمل غيره ، فلو حمل 'اقرأ على
الأطهار انتقص عن الثلاثة .

لأنه إذا طلقها فى الطهر يجعل الشافعى ذلك الطهر محسوبا من العدة ،
فيتنقص ذلك الطهر فى حق العدة لا محالة ، إذ المراد من الطهر هو الطهر
الشروعى المتخلل بين دمرى الحيض بالاتفاق ، فتصير العدة قرأين وبعض الثالث ،
بخلاف ما إذا حملناه على الحيض ، لأنه لو طلقها فى الحيض لا تحسب تلك
الحيضة بالاتفاق فالحمل على وجه يوافق الكتاب أولى من الحمل على وجه
يخالفه .

فإن قيل : فالحمل على الحيض مخالفة من وجهين أيضا :
أحدهما - أنه يلزم منه ازدياد الحيض على الثلاثة إذا طلقها فى الحيض ،
لأنه لا تحسب تلك الحيضة بالإجماع ، فيصير ثلاثة أقراء وبعض الرابع ،
والثلاثة كما لا يحتمل النقصان / ^(٢) لا يحتمل الزيادة أيضا .
والثانى - أن الهاء علامة التذكير فى مثل هذا العدد ، والحيض مؤنث
والطهر مذكر ، فدللت الهاء فى الثلاثة على أن المراد : من القراء الأطهار .
قلنا : الجواب عن الأول أن تلك الزيادة ثبتت ضرورة وجوب ^(٣) التكميل

== (المصباح المنير ٥٠١/٢ ، والصحيح ٦٤/١ ، والقاموس المحيط ٢٥/١) .

(١) ق ٤/ب من ح .

(٢) ق ٥/ب من ب .

(٣) وذلك ، لأن الحيضة الواحدة لا تقبل التجزئة ، ولهذا قلنا : لو قال لامرأته أنت
طالق إذا حضت نصف حيضة ، لا تطلق حتى تطهر كما لو قال أنت طالق إذا
حضت حيضة . وقد رجب تكميل الأولى بالرابعة ، فوجب بتمامها ضرورة عدم
التجزؤ ، والعدة قد يحتمل مثل هذه الزيادة احترازاً عن نقصان كعدة الأمة .

فلا يعبأ (بها) ^(١) ، والعدة قد يحتمل مثل هذه الزيادة احترازاً عن النقصان ، كما أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة بالإجماع ، ثم جعلت (عدتها) ^(٢) قرأين ، ففيه زيادة نصف القرء .

وعن الثاني - أن الحيض وإن (كان مؤثراً) ^(٣) ، فالقرء المضاف إليه الثلاثة مذكر ولا استبعاد في تسمية شيء واحد باسم التذكير والتأنيث كالبر والخنطة فلما أضيف إلى المذكر روعي علامة التذكير ، ومما يؤكد أن المراد من القرء الحيض قوله عليه السلام : « دعى ^(٤) الصلاة أيام أقرائك » ^(٥) وقوله عليه السلام : « طلاق الأمة ثتان ، وعدتها حيضتان » ^(٦) لأن أثر الرق في النصف لا في التغيير ، وقوله تعالى :

== انظر : (كشف الاسرار / ١ / ٨٠) .

(١) في ب (به) وهو خطأ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) في ب (كانت مؤثرة) .

(٤) في ح (دع) بدون ياء وهو تحريف .

(٥) أخرجه (أبو داود ٢٠٩/١ ، برواية عائشة - رضى الله عنها - قالت : (جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي - ﷺ - فذكر خيرها ، وقال : « ثم اغتسلي ثم ترضي لكل صلاة وصلي » . وفي رواية « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصلى والوضوء عند كل صلاة » والترمذى ٢١٧/١ ، وقال : حديث عائشة حسن صحيح ، والنسائى نحوه ١/١٨١) .

(٦) أخرجه : (أبو داود بلفظ : « طلاق الأمة تطليقان ، وقروها حيضتان » ٦٣٩/٢ ، والترمذى ٤٧٩/٣ ، وقال : حديث عائشة غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث .

وابن ماجة ١/٦٧٢ ، وقد اتفقوا على تضعيفه .

(ينظر هامش ابن ماجة ١/٦٧٢) .

ومحللية الزوج الثاني

﴿واللاتى ينسن من المحيض﴾ ^(١) الآية فأقام الأشهر مقام الحيض دون الاطهار كذا قيل .

وفيه بحث إذ لا يلزم من قوله عليه السلام : « دعى الصلاة أيام أقرائك » أن يكون المراد من القرء فى الآية الحيض ، ولا يلزم من قوله تعالى : ﴿واللاتى ينسن من المحيض﴾ الآية أن يكون الأشهر مقام الحيض ، إذ يجوز أن يكون مقام الأطهار ، لأن الطهر المتخلل بين الدمين لا يتصور بدون الحيض إلا أن يقال : يلزم ذلك بحسب الظاهر .

قوله : ومحللية الزوج الثانى الى آخره ...

قال محمد والشافعى : إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ، وانقضت عدتها ، فتزوجت بزواج آخر ، وطلقها وانقضت عدتها ، ثم عادت الى الاول ، لم تعد بثلاث تطليقات ولا يهدم الزوج الثانى الطلاق .

وعند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - تعود بثلاث تطليقات ، ويهدم الطلقة والطلقتين . والمسألة (مختلفة) ^(٢) بين الصحابة ^(٣) .

(١) سورة الطلاق / ٤ .

(٢) فى ب (مختلف) وهو خطأ .

(٣) فإن عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر - رضى الله عنهم - قالوا : إن وطء الزوج الثانى يهدم حكم ما مضى من الطلقات واحداً كان أم ثلاثة ، وبه قال إبراهيم وأبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهم الله - .

وقال عمر ، وعلى ، وأبى بن كعب وغيرهم : لا يهدم من دون الثلاث ، وبه قال محمد والشافعى ومالك فى رواية ، وأحمد وزفر - رحمهم الله - .

انظر : (كشف الأسرار ٨٥/١ ، المنار وحواشيه ص ٨٣ ، المبسوط ٩٥/٦ - ٩٦ ، المغنى لابن قدامة ٢٦١/٧ - ٢٦٢) .

فالحاصل أن الزوج الثاني / ^(١) مثبت للحل الجديد عندهما ، خلافاً لحمد والشافعي - رحمهما الله - تمسك محمد والشافعي - رحمهما الله - بقوله تعالى : ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ ^(٢) فكلمة حتى للغاية وضعا ، ولا تأثير للغاية في إثبات ما بعدها ، بل هي منتهية / ^(٣) فقط ، كما في الصوم تنتهي حرمة الأكل والشرب بالليل ثم يثبت الحل بالإباحة الأصلية فكذا ههنا بإصابة الزوج الثاني تنتهي الإباحة الثابتة بالطلق الثلاث ، ثم يثبت الحل بالسبب السابق ، و (هو) ^(٤) كونها من بنات آدم ^(٥) .

فمن جعل الزوج الثاني مثبتا حلا جديدا لقوله عليه السلام : (لعن الله المحلل والمحلل له) ^(٦) فقد ألحق بالنص خبر الواحد بطريق البيان ، ولا يجوز أن يكون بيانا لعدم الإجمال فيه ، إذ كلمة حتى وضعت لمعنى معلوم وهو : الغاية والنهاية .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - : الزوج الثاني محلل لقوله عليه السلام : « لعن الله المحلل . . . الحديث سماه محلا وهو المثبت للحل ،

(١) ق ١/٥ من ح .

(٢) البقرة / ٢٣٠ .

(٣) ق ٦/١ من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) أي أنها امرأة أجنبية .

(٦) أخرجه : (أبو داود ٥٦٢/٣ ، والترمذي ٤١٨/٣ - ٤١٩ ، وابن ماجه ٦٢٢/١ - ٦٢٣) .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي رواية عند ابن ماجه بلفظ : « قال رسول الله - ﷺ - : ألا أخبركم بالتيس المستمار . قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له » وفي إسناده كلام .

بحديث العسيلة لا - بقوله تعالى - : ﴿ حتى تنكح زوجا غيره ﴾ .

وبحديث العسيلة ، وهو ما روى أنه عليه السلام قال لامرأة ^(١) رفاعة وقد طلقها ثلاثا ، ثم نكحت بعبد الرحمن ^(٢) بن الزبير ثم جاءت تتهمة بالعنة وقالت : : ما وجدته إلا كهدة ^(٣) ثوبى هذا .

فقال عليه السلام : « أتريدين أن تعودى إلى رفاعة ؟ » قالت : نعم .
فقال عليه السلام : لا ، حتى تذوقى من عسيلته ^(٤) ، ويذوق هو من

(١) واسمها غيمة بنت وهب (بفتح الشاء أو بالتصغير) ، والثانى أرجع ، وقيل :
سهيمة بين مهملة مصغر ، وقيل : أميمة بالفاء . والمراجع الأول .
وأما رفاعة فهو : رفاعة القرظى بن سموال (بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها
همزة ثم لام) .

انظر (فتح البارى ٤/٤٦٤ ، والإصابة ١/٥٠٤ ، و ٤/٣٤٩) .

(٢) هو : عبد الرحمن بن الزبير - بفتح الزاء وكسر الموحدة - ابن باطيا القرظى من بنى
قريظة ، وقيل : هو ابن الزبير بن زيد بن أمية . كذا ذكره ابن منده ، فيحتمل أن
يكون نسب إلى زيد بالتبني لتضييع الجاهلية وإلا فالزبير بن باطيا معروف فى بنى
قريظة ، وروى عنه ولده الزبير .

(انظر : الإصابة ٢/٣٩١) .

(٣) هدة ، بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ، هو : طرف الثوب الذى
لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدبة فى
الاسترخاء والانتشار .

انظر : (المصباح المنير ٢/٦٣٥) . وقيل غير ذلك .

(٤) العسيلة تصغير العسل ، لأن العسل مؤنث ، ومعناه ما ذكره الأزهري حيث قال :
الصواب أن معنى العسيلة حلالة الجماع الذى يحل بتغيب الخشفة فى الفرج ، وأنت
تشبهها بقطعة من عسل وقيل غير ذلك .

(انظر : فتح البارى ٩/٤٦٦) .

عسيتك ، (١) .

وفى ذكر العود دون الانتهاء - أى لم يقل : أتريد أن تنتهى حرمتك ، إشارة إلى التحليل لأنه غيا العود إلى ذوق العسيلة ، فإذا وجد الذوق ثبت العود لا محالة ، (ولم) (٢) يكن العود ثابتا قبل ذلك فيكون حادثا بالذوق ، بخلاف أصل الحل لأنه (كان) (٣) ثابتا قبل الحرمة الغليظة وقبل الذوق .

وقيل : إن العود هو الرد إلى الحالة الأولى ، وفى الحالة الأولى كان الحل ثابتا مطلقا ، ولم يبق ، فيكون الزوج الثانى مثبتا للحل الذى عدم ، فيعود عليه بثلاث تطبيقات وأما النص فساكت عن كون الزوج الثانى مثبتا للحل أم لا .

وانتم أبطلتم وصف التحليل عن الحديث (بما هو) (٤) ساكت ، وذلك لا يجوز .

فالشيوخ بقوله : ومحللية الزوج الثانى إلى آخره . . أجاب عما تمسك محمد والشافعى - رحمه الله - بالآية .

ولا يقال : أن ذلك فى صورة الحرمة الغليظة ، لأن ذلك محال والمحال لا يدخل فى التعليل ، لأنه لو دخل لانسد باب القياس لأن محل الأصل غير

(١) أخرجه : البخارى ١٦٥/٦ برواية عائشة أنها قالت : إن امرأة رفاعة القرظى جاءت إلى رسول الله - ﷺ - فقالت : يا رسول الله إن رفاعة طلقنى فبت طلاقى ، وأنى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظى ، وإن ما معه مثل الهدية ، قال رسول الله - ﷺ - « لعلك تريد أن ترجعى إلى رفاعة ، لا حتى يذوق عسيتك وتذوقى عسيتى » وتابعه أحمد بن حنبل فى (مسنده ٢٢٦/٦) .

(٢) فى ب (فلم) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

محل الفرع ، ولأن المحل شرط ولا أثر للشرط في العلة .

فإن قيل : ليس الزوج الثاني محللاً في المتنازع ، وهو صورة الهدم ، لأنه لو كان يلزم إثبات الثابت ، (لأن الحل) ^(١) ثابت - وإنه لا يجوز .

قلنا ^(٢) : لا يجوز إذا لم يفد ، أما إذا أفاد فيجوز ^(٣) ، ألا يرى أن شري الإنسان ماله بماله لا يجوز ، أما إذا ضم ماله إلى مال الغير فاشترهما يصح . لأنه / ^(٤) يفيد ملك التصرف وجواز العقد في مال الغير ، فكذا ههنا مفيد ، لأنه قبل هذا يكون الحل ثابتاً على وجه يزول بالطلقة والطلقتين ، وبعده يصير على وجه لا يزول إلا بالثلاث .

أو نقول : لما كان الزوج الثاني مثبتاً أصل الحل ، ووصفه في المطلقة الثلاث ، فلأن يكون مثبتاً لوصفه في المتنازع أولى .

فإن قيل : فعلى هذا (يجب) ^(٥) أن يملك أربعاً أو خمساً من التطليقات ، ثلاثاً بهذا الحادث ، وواحدة أو اثنتين بالأول .

قلنا : إذا وجب إثبات الحل بهذا السبب الثاني ، لما فيه من الفائدة ، اقتضى انتفاء (الأول) ^(٦) إذ لم يبق فيه فائدة ، فينتفى به اقتضاء ^(٧) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٦/ب من ب .

(٣) وههنا أفاد وهي أن لا تحرم عليه إلا ثلاث تطليقات مستقلات ، فيجب اعتباره كاليمين بعد اليمين منعقد ، وإن تم المنع عن الفعل باليمين الأول .
انظر : (كشف الأسرار للبخاري ٨٩/١) .

(٤) ق ٥/ب من ح .

(٥) في ح (وجب) .

(٦) في ب (الفائدة) بدلا عنه وهو خطأ .

(٧) وذلك كما إذا عقد البيع باللف ثم جدداه بأنقص أو أكثر ، يصح الثاني وينفسخ الأول .
اقتضاء .

وبطلان العصمة عن المسروق بقوله تعالى: ﴿جزاء﴾ لا بقوله: ﴿فاقطعوا﴾.

قوله : وبطلان العصمة عن المسروق إلى آخره ..

واعلم أن القطع مع الضمان على السارق لا يجتمعان ، سواء هلك المسروق في يده أو استهلكه في ظاهر الرواية ، وروى الحسن^(١) عن أبي حنيفة - رضى الله عنه - أنه يضمن إذا استهلكه : وعند الشافعي - رحمه الله - يجتمعان^(٢) ، وكذا الحكم في السرقة الكبرى .

قال : إن الله تعالى أمر بالقطع بقوله : ﴿فاقطعوا﴾^(٣) ولم ينف الضمان صريحا ولا دلالة ، لأن القطع اسم لفعل معلوم ولا دلالة (له)^(٤) على انتفاء الضمان وانقطاع عصمة المال أصلا ولا هو من ضرورته أيضا ، لأنهما مختلفان اسما وحكما ، لأن أحدهما لجبر المحل ، والآخر للزجر ، وسببا :

(١) هو : أبو على الأنباري الحسن بن زياد اللؤلؤي ، الكوفي . صاحب أبي حنيفة ، وكان يقظا ، فطنا ، فقيها ، قال يحيى بن آدم : ما رأيت أفسقه من الحسن بن زياد وكان محبا للسنة وأتباعها حتى كان يكسو ممالিকে مما يكسو نفسه ، وكان أحد الأذكياء البارعين في الرأي ، من مؤلفاته : كتاب المجرد ، والأمالى ، توفي سنة (٢٠٤هـ) . انظر (الفوائد البهية ٦٠ - ٦١ ، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٥٤٤ - ٥٤٥ ، وشذرات الذهب ١٢/ ٢ ، والإمتاع بسيرة الأمين : الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع للكوثري ، والجواهر المضية ١/ ١٩٣) .

(٢) راجع : (المجموع للنووي ٩٩/ ٢٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، وبه قال أحمد وغيره ، وفتح مالك وأصحابه بين المعسر والموسر ، وكذا في المغنى ٨/ ٢٧٠ ، والكافي ٢/ ٨٦ - ١٠٨) .

(٣) المائدة / ٣٨ ، والآية بكاملها ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .. الآية .

(٤) ساقطة من ح .

لأن سب أحدهما الجناية على حق الله تعالى ، وسبب الآخر الجناية ، على حق العباد ، ومحلا : لأن محل أحدهما اليد ، ومحل الآخر الذمة .

وقد دل الدليل على ثبوت الضمان ، وهو عموم قوله تعالى : ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ ^(١) وقوله عليه السلام : « على اليد ما أخذت حتى ترد » ^(٢) . (فوجب) ^(٣) القول به .

فمن قال : بأن القطع يوجب انتفاء الضمان ، ويطلان عصمة المال ، لم يعمل بهذا الخاص ، وهو قوله ﴿ فاقطعوا ﴾ بل يكون زيادة عليه بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام : « لا غرم على السارق ، بعدما قطعت يمينه » ^(٤) فأشار ^(٥) الشيخ / ^(٦) إلى جواب ذلك بقوله : وبطلان العصمة بقوله : ﴿ جزاء ﴾ لا بقوله : ﴿ فاقطعوا ﴾ يعنى أن سقوط عصمة المال ثبت بإشارة

(١) البقرة / ١٩٤ .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٨٢٢ / ٣ ، بلفظ (تؤدى) بدل (ترد)

والترمذى ٥٥٧ / ٣ ، وقال : هذا حدث حسن صحيح ، وابن ماجه ٨٠٢ / ٢ .
وأحمد فى مسنده ٨ / ٥ .

(٣) فى ح (فيجب) .

(٤) أخرجه : (النسائى ٩٣ / ٨ ، بسنده عن سور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف بلفظ أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد » .
وقال : هذا ليس بثابت .

والحديث مرسل ، لأن مسور بن إبراهيم لم يسمع عن عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - وهو حجه عند الحنفية .

(ينظر : حاشية الإمام السندى على الترمذى ٩٣ / ٨) .

(٥) فى ب (وأشار) .

(٦) ق ٧ / أ من ب .

توله: ﴿جزاء﴾ فلإن الله تعالى أطلق لفظ الجزاء على القطع ، والجزاء إذا أطلق في معرض العقوبات يراد به ما يجب حقا لله تعالى ، وما يجب لله تعالى ، على المخلص إنما يجب بهتك حرمة هي لله تعالى على المخلص ، ليكون الجزاء وفقا .

وذلك بأن ثبتت ^(١) الحرمة (لمعنى) ^(٢) في ذاته ، كحرمة شرب الخمر والزنا ، لا لحق العبد لأنه حيثئذ يصير حراما لغيره ، مباحا في ذاته ، ومثل هذه الحرمة لا يوجب الجزاء لله تعالى كشرب عصير الغير ، فعرفنا ضرورة : أنه استخلص الحرمة لنفسه ، وإذا استخلصها لنفسه لا يبقى للعبد ضرورة كالعصير إذا ^(٣) تخمر ، إذ هي حرمة واحدة .

فمن ضرورة ذلك / ^(٤) تحويل العصمة إلى الله تعالى .

فإن قيل : لا نسلم أن الحرمة واحدة ، بل المال ^(٥) محترم لحق الله تعالى ، لوجوب النهي ، فيجب القطع ، ومحترم لحق العبد أيضا ، لحاجته ، فيجب الضمان ، كما في قتل الصيد المملوك في الحرم ، أو الإحرام ، وشرب خمر الذمي عندكم ، وكوجوب الدية مع الكفارة ؟ .

قلنا : بل الحرمة واحدة ؛ لأننا لا نجد القطع إلا بمال محترم ، حقا للعبد ، وقد أرجب الله تعالى القطع لنفسه تحقيقا لصيانتة على العبد ، وانتقلت تلك الحرمة إليه ، كما ذكرنا .

(١) في ب (ثبت) .

(٢) في ح (بمعنى) .

(٣) حيث يبقى مملوكا ولم يبق معصوما .

(٤) في ١/٦ من ح .

(٥) في ب (مال) بدون ال وهو خطأ .

فلم يبق للعبد (معنى) ^(١) يضاف وجوب الضمان إليه ، بخلاف جزاء الصيد ، لأنه لم يجب بالجنائية على حق العبد فى الصيد ، بل للجنائية على الإحرام أو الحرم ، ألا يرى أنه يجب فى الصيد الذى ليس بمملوك ، وإذا لم يصر حقه مقضيا به ، وجب الضمان . وكذلك وجوب الكفارة بالجنائية على حق الله تعالى ، لا لحق العبد فإنها تحب فى قتل المسلم الذى لم يهاجر إلينا ، وإن لم يكن حقه مضمونا بالدية .

وكذلك شرب خمر الدمى ، لأن الحد بشرها لم يجب لحق العبد ، فإنه لو شرب خمر نفسه يجب الحد ، وإذا لم يجب لحقه وجب جبر حقه بالضمان .

أو يستدل بقوله تعالى : ﴿ جزاء ﴾ على وجه آخر وهو : أن لفظ الجزاء لغة يدل على كمال المشروع ، إذ هو اسم للكافى ، يقال : جزى - أى كفى ، وكماله - يستدعى كمال الجنائية ، لأنها سببه ، وذلك بأن يكون الفعل حراما لعينه ، ومع بقاء العصمة حقا للعبد ، لا يكون الفعل حراما لعينه / ^(٢) بل لغيره ، وهو حق المالك ، (فبقى) ^(٣) مباحا فى ذاته ، وذلك أعظم شبهة فى سقوط الحد ، فمن ضرورته تحويل العصمة إلى الله تعالى .

أو نقول بوجه آخر وهو أن الجزاء اسم للكمال والكافى ، فلو أوجبنا الضمان معه ، لم يكن القطع جميع موجب الفعل ، فكان نسخا لما هو ثابت بالنص .

فإن قيل : لو انتقلت العصمة إلى الله تعالى ، كما فى الخمر ، يلزم أن لا

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٧/ب من بد

(٣) فى ب (فبقى)

يقطع كما فى سرقة الخمر - (١) .

قلنا : لا يجب القطع فى الخمر ، لأن من شرطه : أن يكون المسروق معصوما قبل السرقة ، حقا للعبد ، والخمر ليست كذلك .

ولا يقال : القطع شرع لصيانة حق العبد ، وفى القول بسقوط العصمة إبطال حقه .

لأننا نقول : إن كان فيه إبطال حقه صورة ، ففيه تكميل معنى الحفظ عليه ، فكان الحفظ بالحفظ خيرا له من حفظ ماله بالضمان (٢) .

والأصح (٣) أن القطع لصيانة حقوق الناس ، وفيه ضرر على السارق لما فيه من (إيذاء) (٤) نصفه معنى ، فلا يضم معه ضرر آخر .

وشرع القطع بأن لا يسقط بإسقاطهم - وإن كان (فيه) (٥) حقهم - أزجر وأمنع ، أو لعدم تصور اجتماعهم على الإسقاط .

(١) فإنه لا يقطع مع انتقال العصمة - إلى الله تعالى ، واللازم وهو عدم القطع منتف ههنا ، فاللزم مثله وهو انتقال العصمة .

راجع : (المنار وحواشيه ٩٤) .

(٢) كما أن إيجاب القصاص خير له من إيجاب الدية ، لأن الزجر وصيانة النفس فيه إثم ، ولهذا سمي حياة ، فكذلك هذا .

(كشف الأسرار للبخارى ١ / ١٠٠) .

(٣) هذا جواب سؤال مقدر وهو : إنه قد يقال : إن الحفظ بالحفظ خير له من الحفظ بالضمان إذا اقتصر على الضمان ، أما إذا وجب معه القطع ، فلا شك أن الحفظ بهما أتم ؟ فأجاب بقوله : والأصح . . إلخ .

(انظر : المنار وحواشيه ص ٩٥) .

(٤) فى ب (اتوا) وهو خطأ .

(٥) فى ب (فى) .

ولذلك صح إيقاع الطلاق بعد الخلع .

ألا يرى أنه شرع حد الزنا لصيانة الفرس ، وحد الشرب لصيانة العقل ، مع أنه لا يسقط بالإسقاط ، لما أشرنا إليه ، كذا فى الفوائد^(١) الظهيرية .
ولا يقال / (٢) : ينبغى (ألا يظهر) (٣) (بطلان) (٤) (العصمة) (٥) فى حق الضمان ، لأنه ضرورى فقد اندفعت بإثباته فى حق القطع .
لأننا نقول : قد بينا أن العصمة شىء واحد قد ظهر إبطالها فى حق أحد الضمانين ، فلا يمكن اعتبارها فى (حق) (٦) الضمان الآخر ، لئلا يؤدي إلى تكرار الضمان بإزاء شىء واحد بسبب واحد .
قوله : (ولذلك) (٧) صح إيقاع الطلاق بعد الخلع (٨) .

(١) مى : فى الفتاوى لظهير الدين أبى بكر محمد بن أحمد بن عمر المتوفى سنة (٦١٩هـ) أولها : (حامد الله تعالى على بلوغ نعمائه إلخ) .
(كشف الظنون ٢ / ١٢٩٨) .

(٢) ق ٦ / ب من ح .

(٣) عبارة ح (أن يقال أن لا يظهر) بزيادة (أن يقال) .

(٤) فى ب (البطلان) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) فى ب (كذلك) .

(٨) الخلع - بالفتح - : التزاع . يقال : خلع ثوبه عن بدنه - أى نزع - ، وخالعت زوجها إذا اقتدت منه بماله ، والاسم : الخلع - بالضم - .
وفى الشريعة : عبارة عن أخذ مال المرأة بإزاء ملك النكاح بلفظ الخلع .
انظر (العناية ، والكفاية - شرحى الهداية - ، المطبوعين بهامش الهداية : ١ / ٣٨٤) .

صريح الطلاق يلحق البائن عندنا^(١) . وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يلحقه ، وإنما يتحقق الطلاق البائن عنده في المختلعة^(٢) ، والمطلقة على مال ، إذ لا يبنونة فيما سواهما عنده ، وقال الشافعي - رحمه الله - : الطلاق مشروع لإزالة ملك النكاح وقد زال بالخلع ، فلا يقع الطلاق بعده^(٣) .

وقلنا : الله تعالى وصل الطلاق بالافتداء بالمال وهو الخلع / ^(٤) بقوله : ﴿فإن طلقها﴾^(٥) بحرف الفاء بعد قوله : ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾^(٦) والفاء للوصل والتعقيب ، فيكون هذا تنصيصا على إيقاع الطلاق بعد الخلع .

فمن وصل قوله تعالى : ﴿فإن طلقها﴾ بأول الآية ، وهو قوله : ﴿الطلاق مرتان﴾ لا يكون وصله عملا بالفاء ، ولا بيانا ، كذا ذكره فخر الإسلام^(٧) . واعلم أن الاستدلال بهذه الآية على جواز حقوق صريح الطلاق بالخلع

(١) ما حامت في العدة .

(٢) وهي المرأة التي خالعت زوجها - أي افتدت منه - وطلقها على الفدية .

انظر (المصباح المنير ١/ ١٧٨) .

(٣) سواء قلنا : الخلع طلاق أو فسخ ، وسواء طلقها في العدة أو غيرها ، وسواء طلقها بالصريح أو بالكناية مع النية ، وبه قال أحمد ومن معه .

وقال مالك ومن معه : يقع الطلاق بعد الخلع إذا كان متصلا به وإلا فلا .

راجع : (المجموع للتوحي ١٧/ ٢٠ - ٢١ ، والمغنى لابن قدامة ٧/ ٥٩ ، والكافي في فقه المالكي ٢ / ٥٩٣) .

(٤) ق ٨ / ١ من ب .

(٥) سورة البقرة / ٢٣٠ .

(٦) سورة البقرة / ٢٢٩ .

(٧) راجع : (أصول فخر الإسلام في كشف الأسرار ١/ ٩١) .

ووجب مهر المثل بنفس العقد فى المفوضة

مشكل ، فإن عامة المفسرين وصلوا هذه الآية وهى قوله تعالى : ﴿ فإن طلقها ﴾ بأول الآية (وهو) ^(١) قوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ (لأنه) ^(٢) لو وجب وصله بالخلع عملا بالفاء ، لما تصور شرعية الطلقة الثالثة قبل الخلع وأنها ثابتة بالإجماع ، بل الأولى أن يتمسك فى المسألة بما رواه أبو سعيد ^(٣) ، الحدرى - رضى الله عنه - وغيره عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : « المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت فى العدة » ^(٤).

وبالمعانى الفقهية المذكورة فى المبسوط ^(٥) وغيره .

قوله : ووجب مهر المثل بنفس العقد فى المفوضة .

(المفوضة) ^(٦) بكسر الواو وفتحها .

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ح (ولأنه) بزيادة الواو .

(٣) هو : سعيد بن مالك بن سنان... الأنصارى ، الخزرجى ، مشهور بكنيته ، استصغر بأحد وغزا ما بعدها ، كان من أفضل الصحابة وأفقههم وحفظ أحاديث كثيرة ، روى عن النبى ﷺ - ، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم . وروى عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مناقبه كثيرة . توفي سنة (٧٤ هـ) على الراجح فى ذلك .

(انظر : الإصابة ٣٢/٢ - ٣٣ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ، ١٦٨/٣ فما بعدها ، وشذرات الذهب ٨١/١) .

(٤) رواه : أبو يوسف بإسناده فى الأمالى .

انظر : (شرح فتح القدير لابن همام ٢٤١/٤) .

(٥) راجع : (المبسوط ١٧١/٦ ، فما بعدها ، والهداية ٣٨٥/١) .

(٦) ساقطة من ب .

اعلم أن التفويض هو : التزويج بلا مهر ، وهو عند الشافعى - رحمه الله - صحيح وفاسد .

فالصحيح هو : أن تأذن البالغة بكرا كانت أو ثيبا لوليها أن يزوجه بلا مهر وتقول زوجنى ، ولا تذكر المهر ، فزوجها الولي بلا مهر ، أو سكت عن ذكر المهر ، أو السيد يزوج أمته بلا مهر ، أو سكت عن ذكره .

والفاسد : أن يزوج الأب الصغيرة ، أو المجنونة ، أو البكر البالغة ، بغير رضاها .

ففى انعقاد النكاح عنده قولان : أصحهما أنه يصح .

ثم التفويض الصحيح (يجوز) ^(١) أن تسمى ^(٢) المرأة المفوضة بكسر الواو ، لأنها فوضت أمرها إلى وليها ، ومفوضة بفتح الواو - لأن وليها فوضها إلى زوجها بلا مهر .

ثم عندنا / ^(٣) فى التفويض الصحيح ، يجب مهر المثل بنفس العقد ^(٤) .

وعند الشافعى - رحمه الله - يتراخى الوجوب إلى زمان الوطء ، حتى لو مات زوجها أو ماتت هى قبل الدخول ، لا مهر لها ^(٥) ، لقول ابن عباس ^(٦)

(١) فى ب (لا يجوز) وهو خطأ .

(٢) فى ب (يسمى) بالياء .

(٣) ق ١/٧ من ح .

(٤) الهداية ١/٣٠٤ .

(٥) وذلك فى أحد قولى الشافعى وهو قول مالك وغيره ، والثانى : يجب لها مهر مثلها كما هو مذهبنا ، ومذهب أحمد بن حنبل .

(راجع : المجموع للنووى ١٦ / ٣٧٣ ، والكافى ٢ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، والمغنى ٦ / ٧٢٠-٧١٩) .

(٦) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمى ، ابن عم رسول الله - ﷺ - .

وابن عمر (١)، وزيد (٢) بن ثابت - رضى الله عنهم - فى هذه (حسبها الميراث، فلا مهر لها) (٣)، ولأن المهر حقها ، فإذا رضيت بعدم وجوب الصداق صريحا أو دلالة بالسكوت لم يكن لها ، كما لو برأته بعد الدخول .

فقلنا : من جوز تراخى المهر إلى زمان الوطء ، كان ذلك منه إبطالا لمعنى قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ (٤) ؛ لأن الله تعالى أحل الابتغاء - أى

= كان يقال له الخبر والبحر لكثرة علمه ، كان فقيها من فقهاء الصحابة ، وعلمنا من علماء التفسير والتأويل ، أحد العبادلة الأربعة وأحد المكثرين لرواية الحديث ، انتهت إليه الرئاسة فى الفتوى والتفسير ، مآثره كثيرة جدا ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، وتوفى بالطائف سنة (٨٦ هـ) وقبره معروف يزار . (انظر الإصابة ٣٢٢/٢ ، والاستيعاب بذيلى الإصابة ٣٤٢/٢) .

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى ، القرشى ، أسلم مع أبيه وهو صغير ، واستصغره رسول الله - ﷺ - فى بدر واحد ، وشهد الخندق وما بعدها ، لم يكن أحد ألزم بطريق رسول الله - ﷺ - وأتبع لأثاره من ابن عمر ، كان من الستة المكثرين من الحديث وكان يفتى ولكنه كان شديد الاحتياط فى الفتوى ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٧٣ هـ) ودفن بمكة المكرمة على طريق المدينة المنورة ، انظر : (أسد الغابة ٢٢٧/٣ ، وتذكرة الحفاظ ٣٧/١) .

(٢) هو : زيد بن ثابت بن الضحاك ... الأنصارى ، الخزرجى ، كنيته أبو سعيد ، وقيل : أبو ثابت ، وقيل : غير ذلك ، استصغر يوم بدر ، ويقال : شهد أحدا ، ويقال : أول مشاهده الخندق ، كان يكتب الوحي للنبي - ﷺ - وكان من علماء الصحابة ، وهو الذى تولى قسم غنائم اليرموك ، وهو الذى جمع القرآن فى عهد أبى بكر الصديق ، وكان أحد أصحاب الفتوى روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ، مناقبه شهيرة كثيرة ، توفى سنة (٤٥ هـ) على قول أكثر العلماء .

انظر : (الإصابة ٥٤٣/١ - ٥٤٤ ، والاستيعاب بذيلى الإصابة ٥٣٢/١ - ٥٣٥) .

(٣) أورده العلامة السيوطى فى تفسيره المسمى ب (الدر المنثور فى التفسير بالمأثور : ١ / ٢٩٣) .

(٤) سورة النساء / ٢٤ .

وكان المهر مقدرا شرعا ، غير مضاف إلى العبد عملا بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾ . ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ .

الطلب بالمال - والباء وضع لمعنى معلوم وهو : الإلصاق ، فيقتضى أن يكون الطلب ملتصقا بالمال ، والطلب بالعقد يقع ، لا بالإجارة والمتعة وغيرهما ، لقوله تعالى : ﴿غَيْرِ مَسَافِحِينَ﴾ ، فيجب المال بالقصر : إما تسمية ، وإما وجوبا بإيجاب الشرع .

قوله : وكان المهر مقدرا شرعا . . . اعلم أن تقدير المهر مفوض إلى رأى الزوجين عند الشافعى - رحمه الله - كما فى البيع والإجارة ، فإن البذل مفوض إلى رأى العاقدين ولأن المهر حقها ، فإذا رضيت بالنقصان يجب ناقصا .
وقلنا : من فوض تقدير المهر إلى الزوجين لم يعمل بقوله تعالى : ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾^(١) ، لأن الفرض لفظ خاص وضع لمعنى معلوم ، وهو : التقدير فيقتضى أن يكون المهر مقدرا شرعا ، وكذلك الكناية فى قوله : ﴿فَرَضْنَا﴾ ، فدل ذلك على أن صاحب الشرع هو المتولى للتقدير ، إلا أنه فى تعيين المقدار مجمل ، فالتحق (البيان)^(٢) وهو حديث جابر^(٣) - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ - قال : «لا يزوج النساء إلا الأولياء ،

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) فى ح (السنة) بدلا عنها .

(٣) هو : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام . . الأتصارى ، السلمى ، يكنى أبا عبد الله وقيل غير ذلك ، قال : لم أشهد بدرا ولا أحدا معننى أبى ، فلما قتل لم أتخلف وكان من الكثيرين الحفاظ للسنن - وكف بصره فى آخر عمره - فضائله كثيرة مات سنة (٧٤ هـ) وذكره ابن العماد الحنبلى فىمن ماتوا سنة (٧٨ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، والامتنعاب بذيل الإصابة ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وشذرات الذهب ١ / ٨٤) .

ولا يزوجن إلا من الأكفاء ، ولا مهر أقل من عشرة ^(١) بيانا به ، فصارت
العشرة مقدرا لازما .

فمن لم يجعله مقدرا شرعا ، كان مبطلا له عاملا به .

ولكن للخصم أن يقول : لا أسلم ^(٢) أن الفرض ^(٣) خاص في التقدير بل هو
مشترك لأن الفرض يجيء بمعنى القطع وبمعنى الإيجاب ، وبمعنى البيان ،
وبمعنى التقدير ، وفي الآية حملة على الإيجاب أولى بقريئة ﴿ وما ملكت
أيمانكم ﴾ ^(٤) من حملة على التقدير لأن معنى الإيجاب يستقيم في حق
الإماء ، كما يستقيم في حق الأزواج ، لأن ما به قوامهن من النفقة ، والكسوة
واجب عليهم ؛ كوجوب المهر عليهم ، ولهذا فسرهم عامة أهل التأويل
بالإيجاب ، فأما معنى التقدير لا يستقيم في حق الإماء ، لأنه لم يقدر من
المهر على الموالى للإماء .

(١) أخرجه : الدارقطني ٢٤٥/٣ ، بلفظ : « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن
إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم » قال محمد عبد الحى المكنوى : « وإسناده
واه ، لأن فيه مبشر بن عبيد ، وهو كذاب » ، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال :
« أحاديث مبشر بن عبيد موضوعة كذب » (الدراية في تخريج أحاديث الهداية ص
٢٩) . ونقل عن الزيلعي القول بضعفه وتبعه الحافظ ابن حجر . كما نقل عن الإمام
البغوي أنه قال : « إنه حسن » .

انظر : أقوال العلماء حول هذا الحديث في : (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث
الشيعة الموضوعية لأبي احسن الكنتاني ٢٠٧/٢ ، والتعليق المغنى على الدارقطني
لأبي الطيب العظيم آبادي ٢٤٥/٢ - المطبوع بذييل الدارقطني) .

(٢) في ب (لا نسلم) .

(٣) في ب (الشرط الفرض) بزيادة كلمة (الشرط) وهي خطأ .

(٤) في ب (أو) بزيادة الهمزة وهو تحريف .

ومنه الأمر ، وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء : افعل . ويختص مراده بصيغة لازمة .

وتدل أيضا : أن الإيجاب هو المراد ههنا ، كلمة (على) فإنها صلة الإيجاب .

يقال : فرض عليه - أى أوجب - ولا يقال : فرض عليه بمعنى قدر .
قوله : ومنه الأمر^(١) ، أى من الخاص /^(٢) الأمر ، لانه وضع لمعنى معلوم .

وهو - أى الأمر - قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء : افعل .
واحترز بقوله : على سبيل الاستعلاء عن الالتماس والدعاء .
والمراد بقوله : افعل^(٣) : طلب الفعل بصيغة الأمر .
قوله : ويختص مراده بكذا ، أى ويختص موجب الأمر وهو الوجوب بصيغة الأمر عندنا . ومعنى قوله بصيغة لازمة أى : مختصة بذلك المراد .

(١) ق ٩ / ١ من ب .

والأمر لغة ضد النهى وبمعنى الشأن والحال ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أمر فرعون برشيد ﴾ وجمعه أمور ، وبمعنى الطلب جمعه (أوامر) ، واصطلاحا ما ذكره الشارح . وقيل غير ذلك .

(انظر : المفردات فى غريب القرآن ص ٢٤ ، والمصباح المنير ٢١ / ١ ، والتعريفات للجرجاني ص ٣٧ ، وكشف الأسرار ١ / ١٠١ ، والأحكام للأمدى ١٩٨ / ٢ - ٢٠٤) .

(٢) ق ٧ / ب من ح .

(٣) قلت : وبه احترز عن النهى ، لانه عبارة عن قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء : لا تفعل .

حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا لبعض أصحاب الشافعى رحمه الله .

اعلم أن اللفظ قد يكون مختصا بالمعنى ، ولا يكون المعنى مختصا به ، كالألفاظ المترادفة^(١) ، وقد يكون على العكس ، كالأعلام المنقولة ، وبعض الألفاظ المشتركة ، وقد يكون الاختصاص من الجانبين كالألفاظ المتباينة . فالشيخ بقوله : لازمة أشار إلى رد (قول)^(٢) من زعم من الواقفية^(٣) أنه مشترك بين الوجوب والتدب والإباحة .

وبقوله : يختص مراده إلى رد (قول)^(٤) بعض أصحاب مالك والشافعى - رحمهما الله - فإنهم قالوا : إن الوجوب كما يستفاد من الصيغة ، يستفاد من غيرها وهو الفعل ، وسمى الفعل أمرا كما سميت الصيغة ، فيحصل الإيجاب به كما بالصيغة .

وعندنا لا يسمى الفعل أمرا على الحقيقة ولا يستفاد منه الوجوب ، وصورة

(١) فى ح (المرافقة) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) الواقفية فى العقائد عبارة عن فرقة من الإمامية ، وهم الذين وقفوا على جعفر الصادق ووالده محمد الباقر ولم ينسبوا الإمامة إلى غيرهما ، ويسمون الباقرية والجعفرية الواقفة . وهناك فرقة أخرى تسمى بالإسماعيلية الواقفة وهم القائلون بإمامة إسماعيل بعد والده جعفر الصادق ، وقالوا : إن إسماعيل لم يمت ولكن اختفى تقية من بنى العباس ، والمراد بالواقفية هنا ليست هذه الفرق بل أصبح يوصف بالواقفية كل من توقف بشيء ، وأكثر من ينسب إليه الوقف فى مسائل الأصول : أبو الحسن الأشعري ومن تابعه كالفاضل أبى بكر الباقلانى .

ينظر : (الملل والنحل للشهرستانى ١ / ١٦٥ - ١٦٦) .

(٤) ساقطة من ب .

للمنع عن الوصال . وخلع النعال .

الوجوب استفيد من قوله ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» لا بالفعل
وسمى الفعل به ؛ لأنه سببه وموجه الوجوب لا الندب والإباحة والتوقف .

المسألة : إذا نقل فعل من أفعال النبي - عليه الصلاة والسلام - التي ليست
بسهو مثل الزلات ، ولا طبع مثل الأكل والشرب ، ولا هو من خصائصه مثل
وجوب الضحى وغيره ، ولا بيان لمجمل الكتاب ، مثل قطعه يد السارق من
الكوع ، هل يجب علينا اتباعه ؟ وهل يسعنا أن نقول : أمر النبي - ﷺ -
بكذا ؟ .

فعند مالك - رحمه الله - في إحدى الروايتين عنه ، وبعض (١) أصحاب
الشافعي - رحمه الله - يجب علينا الاتباع و (يصح) (٢) إطلاق الأمر عليه
بطريق الحقيقة .

وعند عامة العلماء : لا يجب الاتباع ولا يصح الإطلاق (٣) عليه بالحقيقة .
تمسك الفريق الأول : بأن الله تعالى سمى الفعل أمراً (٤) في قوله : ﴿ وما
أمر فرعون برشيده ﴾ (٥) أى فعله ؛ لأن الفعل هو الذى وصف بالرشد لا القول .
وبأن النبي - ﷺ - شغل عن أربع صلوات يوم (٦) الخندق ، فقضاها مرتبة

(١) كابى خيران وابن أبى هريرة ، وإليه ذهب الخنابلة ومن معهم .
انظر : (شرح البدخشي ١٩٧/٢ ، والأحكام للأمدى ٢٤٨/١ ، وشرح الكوكب
المنير ١٨٧/٢) .

(٢) فى ب (لا يصح) وهو خطأ .

(٣) أى إطلاق الأمر .

(٤) قوله : (أمراً) ساقط من ب . وفى ب (بقوله) بدلا عن (فى قوله) .

(٥) هود / ٩٧ .

(٦) وكانت فى السنة الخامسة للهجرة .

فقال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » ^(١) فجعل المتابعة لازمة ، فثبت / ^(٢) أن فعله موجب .

وتمسك العامة بما روى أنه - عليه الصلاة والسلام - وأصل فواصل أصحابه ، فأنكر عليهم ونهاهم عن ذلك ، فقال : « وأيكم مثلى يطعمنى ربي ويسقيني » ^(٣) .

فدل أن فعله ليس بموجب ، وإلا لما صح الإنكار (عليه) ^(٤) .

وبما روى أنه - ﷺ - « يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه ^(٥) / ^(٦) فخلعوا نعالهم ، فلما قضى صلاته ، قال : ما حملكم على إلقائكم نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك . قال ^(٧) : إن جبريل - عليه السلام - أخبرني أن فيهما قدرا ، إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر ، فإن رأى في نعليه قدرا فليمسحه وليصلى فيهما ^(٨) » .

وهذا دليل على أن الفعل غير موجب .

(١) أخرجه : البخارى ١/ ١٥٥ ، وأحمد فى مسنده ٥٣/ ٥ ، بلفظ : « صلوا كما نرونى أصلى » .

(٢) ق ٩ / ب من ب .

(٣) أخرجه : (البخارى ومسلم بروايات متعددة وألفاظ متقاربة) .

(انظر : البخارى ٢/ ٢٤٢ ، ومسلم ٧٧٦/ ٢) .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) ق ٨ / أ من ح .

(٧) فى ح (فقال) .

(٨) أخرجه : (أبو داود ١/ ٤٢٦ - ٤٢٧ ، وأحمد فى مسنده ٩٢/ ٣) .

فالشیخ أشار إلى هذین الدلیلین بقوله : للمنع عن الوصال وخلع النعال .
وبقوله : والوجوب استفید بكذا إلى قوله : لأنه سببه أشار إلى الجواب
على تمسكهم بالآية والحديث .

وسمى الفعل به أى بالأمر ، لأنه أى لأن الأمر مسببه - أى سبب الفعل -
لأن الأمر للوجوب ، والوجوب مضطر إلى الفعل المأمور به غالبا .

قوله : وموجهه إلى آخره : اعلم أن صيغة الأمر استعملت لوجه ،
والمشهور منها ثمانية عشر :

ل للوجوب كقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ ^(١) . وللندب كقوله تعالى :
﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ﴾ ^(٢) . وللإباحة فى قوله تعالى :
﴿ فاصطادوا ﴾ ^(٣) . وللإرشاد إلى الأوثق كقوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى
عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ﴾ ^(٤) . وهذا راجع إلى مصلحة الدنيا ،
والندب إلى ثواب الآخرة . وللإكرام كقوله تعالى : ﴿ ادخلوها بسلام
آمنين ﴾ ^(٥) . وللامتنان كقوله تعالى : ﴿ فكلوا مما رزقكم الله ﴾ ^(٦) . وللإهانة
كقوله تعالى : ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾ ^(٧) . وللتسوية كقوله تعالى :
﴿ فاصبروا أو لا تصبروا ﴾ ^(٨) . وللتعجب كقوله تعالى : ﴿ أسمع بهم ﴾ ^(٩) .

(١) سورة البقرة / ٤٣ .

(٢) سورة النور / ٣٣ .

(٣) سورة المائدة / ٢ .

(٤) سورة الطلاق / ٢ .

(٥) سورة الحجر / ٤٦ .

(٦) سورة النحل / ١١٤ . والآية هكذا ﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ... ﴾ الآية .

(٧) سورة الدخان / ٤٩ .

(٨) سورة الطور / ١٦ . والآية هكذا ﴿ اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا ... ﴾ الآية .

(٩) سورة مريم / ٣٨ .

أى ما أسمعهم ، وللتكوين كقوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(١) . وللاحتفار كقوله تعالى : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ ^(٢) . وللإخبار كقوله تعالى ﴿ فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ﴾ ^(٣) . وللتهديد كقوله تعالى : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ^(٤) . ويقرب منه الإنذار كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَتَمَتَّعُوا فَإِنْ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٥) . وللتعجيز كقوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٦) . وللتسخير كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا قَرَدَةً ﴾ ^(٧) . وللتمنى كقول الشاعر :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى ^(٨)

وللتأديب كقوله عليه السلام : « كل مما يليك » ^(٩) . وهو قريب من الندب ، وللدعاء كقولك : (اللهم اغفر لى)

ثم لا / ^(١٠) خلاف أن صيغة الأمر ليست حقيقة فى الجميع ، وإنما الخلاف

(١) سورة البقرة / ١٧

(٢) سورة يونس / ٨٠

(٣) سورة التوبة / ٨٢ وقوله تعالى ﴿ وليبكوا كثيرا ﴾ ساقط من ب

(٤) سورة فصلت / ٤٠ .

(٥) سورة إبراهيم / ٣ .

(٦) سورة البقرة / ٢٣ . وهذه الآية فى ب هكذا ﴿ قل فاتوا بسورة من مثله ﴾ بزيادة ﴿ قل ﴾ وهو خطأ .

(٧) سورة البقرة / ٦٥

(٨) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه بصبح وما الاصبح منك بأمثل .

(٩) انظر : ديوان امرئ القيس ص ١٨ ، وجمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص (١٠٠)

(٩) أخرجه (البخارى ١٩٦/٦ ، لفظ « يا غلام ، سم الله وكل بيسمينك وكل مما يليك » ومسلم ١٥٩٩/٣ ، والترمذى ٢٨٨/٤ . وابن ماجه ٨٧/٢)

(١٠) ق ١ / أ من ب

فى أمور أربعة : الوجوب ، والتذب ، والإباحة ، والتهديد .

فقال بعض الواقفية : هى مشتركة فى الوجوه الأربعة ، ونقل ذلك عن الأشعرى^(١) ، وابن سريج^(٢) وبعض الشيعة ، وقيل : هى مشتركة بين الإيجاب والتذب والإباحة بالاشتراك اللفظى ، وقبل : بالمعنى ، وهو أن يكون حقيقة فى الإذن الشامل للثلاثة ، وهو مذهب المرتضى^(٣) . من الشيعة .

(١) هو : أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبى بشر إسحاق بن سالم ، الإمام ، الفقيه ، الأصولى ، بصرى المولد ، بغدادى المنشأ والدار ، ولد سنة (٢٦٠ هـ) برع فى علوم شتى ، فآلف فيها مؤلفات قيمة ، من أشهرها : اختلاف الناس فى الأسماء والأحكام ، والخاص والعام . والتبيين عن أصول الدين ، وإيضاح البرهان فى الرد على أهل الزيغ والطغيان ، توفى سنة (٣٢٤ هـ) .

انظر : (هدية العارفين ٢/٢٧٦ ، وشذرات الذهب ٢/٣٠٣ - ٣٠٥ ، ووفيات الأعيان ٢/٤٤٦ ، وطبقات ابن السبكي ٣/٢٤٧) .

(٢) هو : أحمد بن عمر بن سريج (بضم المهملة وفتح الراء ثم ياء ساكنة ثم الجيم) كنية أبو العباس ، فقيه الشافعية فى عصره ، كان يلقب بالبار الأشهب ، ولى القضاء بشيراز ، وقام بنصرة المذهب الشافعى ، فنشره فى أكثر الآفاق ، وانتهت إليه الرحلة ، وقصده الناس من جميع البلدان فى طلب العلم ، بلغت مؤلفاته : (٤٠٠) من أشهرها : الرد على ابن أبى داود فى إبطال القياس ، والتقريب بين المبنى والشافعى فى الرد على عيسى بن أبان ، توفى سنة (٦٠٣ هـ) ببغداد .

انظر : (طبقات السبكي ٢/٨٧ ، ووفيات الأعيان ١/١٧ ، والأعلام ١/١٧٨ ، وشذرات الذهب ٢/٢٤٧) .

(٣) هو : الشريف المرتضى على بن حسين بن موسى القرشى ، الموسوى ، البغدادي ، من ولد موسى الكاظم ، كنية أبو طالب وقيل : أبو القاسم ، ولد سنة (٣٣٥ هـ) ، كان من الأذكياء المتبحرين فى الكلام والاعتزال والأدب والشعر ، لكنه إمامى جلد نسأل الله العفو .

مؤلفاته كثيرة منها : الشافى فى الإمامة ، والذخيرة فى الأصول ، وكتاب فى الاختلاف فى الفقه ، توفى سنة (٤٣٦ هـ) .

وقيل : هى مشتركة بين الإيجاب والتدب لفظا ، وهو منقول عن الشافعى ،
وقيل معنى .

وقال الأشعرى : والغزالى^(١) ، والباقلانى^(٢) ومن تبعهم ، : لا ندرى أنها
حقيقة فى الوجوب فقط أو فى التدب فقط ، أو فيهما (معا)^(٣) .

فعلى قول هؤلاء جميعا لا حكم له أصلا بدون القرينة .

وعند عامة العلماء : أنها حقيقة فى أحد هذه الثلاثة من غير اشتراك ولا
إجمال ولكن اختلفوا فى تعيينه :

فذهب جمهور الفقهاء ، وعامة المعتزلة : إلى أنها حقيقة فى الوجوب مجاز

== انظر : (النجوم الزاهرة ٣٩ / ٥ ، وكشف الطنون ١ / ٧٤٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٢٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٨٨ - ٥٩٠) .

(١) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الصوسى ، الغزالى ، ولد بطوس سنة
(٤٥٠هـ) وبرع فى العلوم ، وولى تدريس نظامية بغداد ، سافر إلى القدس
والاسكندرية ، ثم عاد إلى وطنه ، وأقبل على التصنيف والعبادة ، من تصانيفه :
البيط ، وإحياء علوم الدين ، والمستقصى ، والمنحول ، وشفاء الغليل وغيرها .
توفى سنة (٥٠٥ هـ) .

انظر : (التعليقات السنية على القوائد البهية ص ٢٤٣ ، وشذرات الذهب ٤ / ١٠ - ١٣
والأعلام ٧ / ٢٤٧ ، والفتح المبين ٨ / ٢) .

(٢) هو : محمد بن الطيب بن محمد المعروف بالباقلانى ، المالكى ، الأصولى ، المتكلم
كان علما من أعلام وقته ، وكان ورعا عفيف النفس ، حلما ، انتهت إليه رئاسة
المالكية فى عصره ، ألف كتابا نافعة منها : التفسير والإرشاد ، وكشف الأسرار فى
الرد على الباطنية وغيرها . توفى سنة (٤٠٣ - ٤٠٤ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٤٠٠ ، والديباج ٢ / ٢٢٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٦٨ -
١٧٠) .

(٣) ساقطة من ب .

لانتفاء الخيرة عن المأمور بالأمر بالنص ، واستحقاق الوعيد لتاركه وكذا
دلالة الإجماع

فيما عداه^(١) .

وذهب^(٢) بعض الفقهاء والشافعى - رحمه الله - فى قوله ، وبعض المعتزلة
إلى أنها حقيقة فى (الندب)^(٣) .

(وذهب^(٤) بعض أصحاب مالك إلى أنها حقيقة فى الإباحة) .

احتج الفريق الأول من الواقفية : بأنها مستعملة فى معان مختلفة من غير
ترجيح لأحدها ، والأصل فى الاستعمال الحقيقة ، وهذا هو التمسك للباقيين
من القائلين بالاشتراك اللفظى .

ولكن قالوا: حمل مطلق الأمر على الإباحة، والتهديد الذى هو المنع ، بعيد
لوضوح التفرقة بين افعّل ولا تفعل ، وقوله: إن شئت افعّل وإن شئت لا .

واحتج القائلون بالإباحة : بأن الأمر لطلب (وجود)^(٥) المأمور به (فدل)^(٦)

(١) وهو قول الظاهرية أيضا كما هو مذهب الشافعى كذلك .

انظر : (الأحكام للأمدى ٢ / ٢١٠ ، والبرهان ١ / ٢١٦ ، والأحكام لابن حزم
٢٥٩ / ١ ، والتبصرة ص ٢٦ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ٦٤ ، والتمهيد ص ٧٣ ،
والتلويح شرح التوضيح ص ٢٣٢ ، وأصول السرخسى ١ / ١٤ وغيرها) .

(٢) انظر هذا المذهب فى : (الأحكام للأمدى ٢ / ٢١٠ ، والتلويح على التوضيح ص :
٣٣٢ ، والمستصفى ١ / ٤٢٦) .

(٣) فى ب (الإباحة) بدلا عنه .

(٤) من هنا إلى قوله : (احتج الفريق ..) ساقط من ب . ويراجع لقول بعض
أصحاب مالك فى : (شرح العضد ٢ / ٤ ، والتلويح على التوضيح ص ٣٣٢) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) فى ب (فدل) .

ضرورة على انفتاح طريق الإيتمار وأدناه الإباحة .

والنادبون قالوا : لا يجوز أن يكون موجب الإباحة ، لأنه للطلب ، فلا بد أن يكون جانب الوجود راجحا ، وذلك بالإيجاب أو النذب ، والنذب أدناه ثبت للتيقن (به) ^(١) ، وتمسك القائلون بالوجوب بالكتاب ، ودلالة الإجماع ، والمعقول أى اللغة .

أما الكتاب فقوله تعالى لإبليس : ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك ﴾ ^(٢) بعد قوله : ﴿ اسجدوا لآدم ﴾ ^(٣) فإنه ورد فى معرض الذم على المخالفة اتفاقا وهو دليل الوجوب ، وهذا / ^(٤) معنى قول الشيخ : لانتفاء الخيرة عن المأمور به ، وقوله : بالنص إشارة إلى هذا .

وقيل : المراد بالنص قوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا .. ﴾ ^(٥) الآية وقوله : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ ^(٦) الحق الوعيد لمخالفته أمر النبى - ﷺ - مطلقا ، وهو دليل الوجوب ، وهذا معنى قول الشيخ : واستحقاق الوعيد لتاركه .

وأما دلالة الإجماع : فإن من أراد طلب فعل على أكد الوجوه لم يكن فى وسعه طلبه إلا بلفظ الأمر ، فاستعمالهم فى طلب الفعل هذه الصيغة ، دليل على أنه للوجوب . وأما المعقول : فإن تصاريه / ^(٧) الأفعال موضوعة لمعان

(١) زيادة من ب .

(٢) سورة الأعراف / ١٢ ، ١١ .

(٣) ق / ١٠ ب من ب .

(٤) سورة الأحزاب / ٣٦ .

(٥) سورة النور / ٦٣ .

(٦) ق / أ من ح .

والمعقول

مخصوصة لازمة كالماضى للمضى والمضارع للحال ، فكذلك الأمر لطلب الفعل ، فيكون طلب المأمور به لازما عن أصل الوضع .

ألا يرى أن الأمر فعل متعد لازمه ايتمر ، ولا وجود للمتعدى بدون لازمه كالكرم مع الانكار .

فقضية الأمر لغة أن لا تثبت إلا بالامثال ، إلا أن ذلك لو ثبت بالأمر نفسه ، لسقط الاختيار من المأمور^(١) أصلا .

فنقل حكم^(٢) الوجود إلى الوجوب نفيا للتخيير^(٣) ، فلذلك صار الأمر للإيجاب .

كذا ذكره فخر الإسلام^(٤) ، وهو معنى قول الشيخ : والمعقول .

فإن قيل : لا نسلم إن الإيتمار لازم لغة ، لأنه متعد ، (لأنه)^(٥) يصح أن يقال : أمرته فلم يأتمره . ولا نسلم أنه لازم له حقيقة ، لأن الأمر يتحقق بدون الامثال^(٦) ، كالأمر بالإيمان من الله تعالى للكفار بدون الإيمان .

(١) في ب (المأمور به) وهو خطأ .

(٢) وهو كونه لازما للأمر .

(٣) ولأن الوجوب مفضى إلى الوجود عقلا وشرعا ، فصار الوجوب لازما للأمر ، بعد ما كان الوجود لازما له ، والله أعلم .

(٤) راجع (أصوله في الكشف للبخارى ١١٦/١ - ١١٧) .

(٥) في ح (ولأنه) بزيادة الواو .

(٦) في ح (الإيتمار) .

سواء كان قبل الحظر أو بعده

قلنا : لا نكر أن الائتار متعدد فى نفسه ، ولكن ما هو متعدد إلى مفعول واحد ، قد يكون لازما بالنسبة إلى المفعولين ، كما يقول : علمته فتعلم ، وأطعمته الطعام فطعمه والأمر متعدد إلى مفعولين : أحدهما بنفسه ، والآخر بالياء ، يقال : أمرته بكذا ، فيصلح أن يكون الائتار لازما له كذا قيل ، وفيه بحث ، لأنه لو كان لازما لهذا المعنى لا يلزم أن يكون (وجود)^(١) المأمور به لازما بحيث لا يمكن بدونه ، والكلام فى هذا .

ولأن من تقرير فخر الإسلام ، يلزم^(٢) أن يكون طلب المأمور به لازما للأمر لا وجوده ، والكلام فى لزوم الوجود يعرف بالتأمل .

وقيل : فى تقرير/^(٣) دليل المعقول وجه آخر ، وهو : أن السيد إذا قال لعبده : خط هذا الثوب ، فلم يفعل ، حسن فى أهل اللغة الحكم بدمه واستحقاق العقاب ، ولولا أن الأمر للوجوب ، لما حسن ذلك .

أو نقول : إنه وضع لطلب المأمور به ، فثبت الطلب الكامل ، لأن الأصل فى كل شئ الكمال ، إلا بمانع ، (ولا مانع)^(٤) هنا ، لأنه لا قصور فى الصيغة ، ولا فى ولاية المتكلم .

قوله : سواء كان قبل الحظر أو بعده : أى موجه الوجوب فى الحالتين^(٥)

(١) فى ح (طلب) .

(٢) فى ح (لزم) .

(٣) ق ١١ / أ من ب ، وقوله : (دليل) زيادة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ح (الحالتين) .

وهذا (النفى) ^(١) قول بعض أصحاب الشافعى ، فإنهم قالوا : إن موجه قبل الحظر الوجوب ، ويعدّه الإباحة ^(٢) . وقالوا : إن هذا النوع من الأمر للإباحة فى أغلب الاستعمال كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ، ﴿ وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ ^(٣) وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » ^(٤) وقوله : « كنت نهيتكم عن الدياء والحتم والنقير والمزقت ألا فاتنيدوا فيها » ^(٥) .

ولكننا نقول : (إن) ^(٦) المقتضى للوجوب وهو الصيغة (قائمة) ^(٧) فى الحالين والحظر السابق لا يصلح معارضا لذلك ، فإنه كما جاز الانتقال من المنع إلى الإذن ، جاز الانتقال منه إلى الإيجاب ، والاستعمال مشترك ، فإنه جاء أيضا بعد الحظر للوجوب ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا ﴾ ^(٩) .

(١) قوله : (النفى) فى النسختين معا هكذا مع الألف ، والصحيح (لئفى) من غير ألف .

(٢) انظر : (المستصفى ١ / ٤٣٥ ، وفواتح الرحموت - المطبوع مع المستصفى : ١ / ٣٧٩ والاحكام للأمدى ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١) .

(٣) الجمعة / ١٠ ولفظ الآية : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ . . ﴾ بالفاء لا بالواو .

(٤) أخرجه : (مسلم ٢ / ٦٧٢ بلفظ : « نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها . . » الحديث . والترمذى ٣ / ٣٦١ بلفظ : « قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فقد أذن لمحمد فى زيارة قبر أمه ، فزوروها ، فإنها تذكر الآخرة » وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى ٤ / ٨٩ ، وأبو داود ٣ / ٥٥٧ ، وابن ماجه ١ / ٥٠١) .

(٥) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٥٧٨ ، والترمذى ٤ / ٢٩٥ ، وأبو داود ٤ / ٣ بالفاظ متقاربة) .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) هكذا فى النسختين معا ، وأرى أن الأصوب قائم .

(٨) التوبة / ٥ .

(٩) الاحزاب / ٥٣ . وأقول : إن موضع الاستدلال من الآية الكريمة قوله تعالى : ==

وإن أريد به الإباحة أو الندب ، فقليل : إنه حقيقة ؛ لأنه بعضه . وقيل : لا ؛ لأنه جاز أضله .

والأمر للحائض والتفاء بالصلاة والصوم بعد زوالهما ، وكذا الأمر بالحدود واجبة بعد مباشرة أسبابها ، مع أن إيذاء المسلم حرام ، وإنما فهمت الإباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن غير الحظر السابق ؛ لأنها ^(١) مشروعة لنا لا علينا ، فلو قلنا بالوجوب ، عاد على موضوعه بالنقض ^(٢) .

قوله : وإذا أريد به الإباحة أو الندب . . إلى آخره :

جمع الشيخ - رحمه الله - بين الندب والإباحة تابعا لفخر الإسلام ، وبين اختلاف فيهما على غلط واحد ، وليس كذلك ^(٣) ، لأنه إذا أريد به الإباحة ، فهو مجاز فيه بالإجماع ^(٤) .

== ﴿ فادخلوا ﴾ فإنه أمر للوجوب ، وقد سبق بالحظر ، وهو قوله - جل وعلا - في الآية نفسها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي . . ﴾ الآية .

(١) أى الاصطياد وأخواتها .

(٢) قلت ولأجل هذا لا يحمل الأمر بالكتابة عند المداينة فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ ولا الأمر بالإشهاد عند المبايعة فى قوله جل وعلا : ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ على الإيجاب وإن لم يتقدمه حظر ؛ لئلا يصير حقا علينا بعد ما شرع حقا لنا . والله أعلم .

(٣) قلت : وقد حاول العلامة ابن ملك - رحمه الله - ليصحح ما قاله فخر الإسلام ومن معه من أن الأمر إذا أريد به الإباحة أو الندب ، فإنه حقيقة .

فليراجع : (شرحه للمنازل ص ١٣٢ - ١٣٦) .

(٤) قلت : وفيه نظر ؛ لأن من العلماء من يقول : إن صيغة الأمر حقيقة فى الإباحة مجاز فيما سواها ، كما ذكره الأمدى فى (الأحكام ٢/٢٠٨) إلا أن يقال : إنه قول شاذ==

والخلاف فيما إذا أريد به التدب ، أنه حقيقة فيه أم مجاز ؟ .

فذهب عامة أصحابنا وجمهور الفقهاء والمحققون من أصحاب الشافعي ،
وشمس الأئمة ^(١) وصدر الإسلام ^(٢) : إلى أنه مجاز فيه ^(٣) لأن لازم ^(٤)
الإيجاب استحقاق العقوبة بتركه ، واللازم للتدب عدم استحقاقها ، فيكونان
غيرين ، فيكون مجازا فيه وهذا معنى قول الشيخ : جاز أصله .

وذهب بعض أصحاب الشافعي ، وفخر الإسلام ، وجمهور أصحاب

== خارج عن الإجماع ، لأن القائلين به طائفة من المعتزلة البغدادية ، كذا ذكره البخاري
في (كشف الاسرار / ١١٩ - ١٢٠) . والله أعلم .

ومن ادعى الإجماع : أبو اليسر والسمرقندي .

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي ، كان إمام علامة ، أصوليا ،
صاحب الأصول والفروع ، لازم شمس الأئمة الحلواني وأخذ عنه ، وتفقه عليه كثير
من العلماء ، أملى المبسوط وهو في السجن بأوزجند ، كان محبوبا في الحب ،
كما أملى شرح سير الكبير وهو في الحب ، وله كتاب في أصول الفقه ، وشرح
مختصر الطحاوي ، توفي في حدود سنة (٥٠٠ هـ) وقيل : في حدود سنة
(٤٩٠ هـ) وقيل : سنة (٤٨٣ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والجواهر المضية ٧٨ / ٣ - ٨٢ ، والفتح
المبين ٢٦٤ / ١ - ٢٦٥) .

(٢) هو : أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي ، كان إمام أئمة
الحنفية والموفود إليه من الآفاق ، ولي قضاء سمرقند ، وانتهت إليه الرئاسة بما وراء
النهر ، تفقه عليه كثير من الناس ، تصانيفه كثيرة جدا في الأصول والفروع منها :
المبسوط في الفقه . توفي سنة (٤٩٣ هـ) .

انظر : (سير أعلام النبلاء ٤٩ / ١٩ ، وكشف الظنون ١٥٨١ / ٢ ، وهدية العارفين
٧٧ / ٢ ، والجواهر المضية ٩٨ / ٤ - ٩٩ ، والفوائد البهية ص ١٢٥ ، ١٨٨) .

(٣) انظر (الأحكام للأسدي ٢ / ٢١٠ ، والكشف للبخاري ١ / ١١٩ ، والتلويح على
التوضيح ص ٣٣٩ ، وميزان الأصول ص ٩٣) .

(٤) ق ١١ / ب من ب .

ولا يقتضى التكرار ولا يحتمله .

سواء كان معلقا بالشرط أو مخصوصا بالوصف أو لم يكن .

الحديث ، إلى أنه حقيقة فيه ^(١) لأن المندوب بعض الواجب ، لأن الواجب هو : ما يشاب على فعله ويعاقب على تركه ، والمندوب يشاب على فعله ، فيكون النذب بعض ما يشتمل عليه الوجوب ، فكان حقيقة فيه ، كما لو أريد من العام بعضه ، وكما لو أطلق لفظ الإنسان على مقطوع اليد والرجل ، وإليه أشار الشيخ بقوله : لأنه بعضه ، والأول أقرب إلى التحقيق ، يعرف بالتأمل .
قوله : ولا يقتضى التكرار ولا يحتمله .

اختلف القائلون بالوجوب فى الأمر بإفادته التكرار والعموم ، ومعنى التكرار أن يفعل فعلا ثم يعود إليه .

فقال المزنى ^(٢) والاسفرائينى ^(٣) من أصحاب الشافعى ، وعبد القاهر ^(٤)

(١) ينظر : (الأحكام للأمدى ١ / ٢١٠ ، والكشف للبخارى ١ / ١١٩ ، والتلويح على التوضيح ص ٢٣٩ ، وميزان الأصول للسمرقندى ص ٩٣ ، والمنار وحواشيه ص ١٣٢ ، كما بعدها) .

(٢) هو : إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن عمرو بن إسحاق المزنى المصرى ، تلميذ الإمام الشافعى وناصر مذهبه ، كان زاهدا ، عالما مجتهدا ، غواصا على المعانى الرقيقة ، وكان أعرف الشافعية بطريق الشافعى وفتاواه ، صاحب مؤلفات كثيرة قيمة منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمختصر ، ولد سنة (١٧٥ هـ) وتوفى سنة (٢٦٤ هـ) .

انظر : (سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦ ، وفيات الأعيان ١ / ٨٨ - ٨٩ ، والفهرست لابن التديم ص ٢١٢ ، والتعليقات السنية على الفوائد البهية ص ٣٢) .

(٣) هو : أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائينى ، ولد سنة (٣٤٤ هـ) ، كان فقيها ، أصوليا ، انتهت إليه الرئاسة وعظم جاهه ببغداد ، ألف كتباً قيمة من أشهرها : كتاب فى أصول الفقه ، وشرح المختصر للمزنى ، وغيرها ، توفى سنة (٤٠٦ هـ) . انظر : (وفيات الأعيان ١ / ٥٥ ، طبقات السبكي ٤ / ٦١ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٧٨) .

(٤) هو : عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي ، عالم متفطن من علماء ==

لبغدادى من أئمة الحديث وغيرهم : إنه يوجب التكرار المستوعب لجميع العمر
إلا إذا قام دليل يمنع منه (١) .

وقال الشافعى وبعض أصحابه : إنه لا يوجب ولكنه يحتمله (٢) ، والفرق
بين الموجب والمحتمل : أن الموجب يثبت من غير قرينة ، والمحتمل لا يثبت
بدونها .

وقال بعض أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى : ولا يحتمله (٣) .
ولكن الأمر المعلق بالشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا ﴾ (٤) ،

=- الأصول وأعيان الشافعية فى الفقه ، ولد ونشأ ببغداد ثم رحل مع أبيه إلى خراسان
وسكن نيسابور ، تفقه على أهل العلم . وبرع فى الفقه والأصول ، ونحو
وغيرها ، من أهم مؤلفاته : أصول الدين ، تفسير القرآن ، والفرق بين الفرق
وغيرها ، توفى سنة (٤٢٩ هـ) .

انظر : (طبقات الشافعية ١٣٦/٥ ، وفوات الوفيات ١/٦١٣ ، والبداية والنهاية
٤٤/١٢) .

(١) يراجع : (الميزان للسمرقندى ص ١١٣ ، والأحكام للآمدى ٢/٢٢٥ ، والتلويح على
التوضيح ص ٣٤٥ ، فما بعدها ، وشرح الكوكب المنير ٣/٤٣ ، والبرهان ١/٢٢٤ ،
فما بعدها ، والمنحول ص ١٠٨ ، والمحصل ج ١ ق ٢/١٦٣ ، والعبادى على
الورقات ص ٨٣ وغيرها) .

(٢) ينظر : (الأحكام للآمدى ٢/٢٢٥ ، وفوات الرحموت بذيلى المستصفى ١/٣٨٠ ،
والمستصفى ٢/٢ .) .

(٣) وإليه ذهب الطوفى ، ومال إليه ابن قدامة ، ورجحه الفخر الرازى وابن الحاجب وأبو
الحسين البصرى ، وهو الصحيح عند الظاهرية أيضا .

ينظر : (مختصر الطوفى ص ٨٧ - ٨٨ ، وكشف الأسرار ١/١٢٢ ، تيسير التحرير
١/٣٥١ ، التلويح على التوضيح ص ٣٤٥ ، أصول السرخسى ١/٢٠ ، المسودة ص
٢٠ ، مختصر ابن الحاجب بشرحه العضد ٢/٦٢ ، والعدة ١/٢٦٤ وغيرها) .

(٤) المائدة / ٦ .

والمقيد بالوصف كقوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ ^(١) يتكرر بتكرره .
والمذهب الصحيح عندنا : أنه لا يوجب ولا يحتمله ، سواء كان مطلقا ،
أو معلقا بالشرط ، أو الوصف ^(٢) .

احتج الفريق الأول : بأن لفظ الأمر مختصر من طلب الفعل بمصدر ذلك
(الفعل) ^(٣) فإن « اضرب » مثلا مختصر من قولك : أطلب منك الضرب .
والمختصر من الكلام ، والمطول سواء في الإفادة .

ثم المصدر الذي دل عليه الأمر اسم عام لجنس الفعل شامل لأفواده ^(٤) .
فوجب القول بعمومه عند الإمكان ، كما في سائر ألفاظ العموم .

واحتج الفريق الثاني بما ذكرنا ، غير أن الثابت به مصدر نكرة ، إذ لا دلالة
(للأمر) ^(٥) على الألف / ^(٦) واللام ، والنكرة في الإثبات تختص ، لكنها
تقبل العموم بدليل يقترب بها .

واحتج الفريق الثالث بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة مقيدة ومعلقة
مثل قوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ﴾ ^(٧) وقوله -
ﷺ : « أدوا عمن تمونون صوموا شهركم » ^(٨) فإنها تتكرر بتكرار الشروط
والأوصاف .

(١) سورة النور / ٢ .

(٢) راجع : (التلويح على التوضيح ص ٣٤٦ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٠) .

(٣) في ح (الأمر) .

(٤) ومنها التكرار وعدمه .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ق ١٢ / أ من ب .

(٧) سورة الإسراء ٧٨ .

(٨) أخرجه : (البيهقي ١٦١ / ٤) بلفظ : « أدوا صدقة الفطر عمن تمونون » .

لكنه يقع على أقل جنسه ويحتمل كله حتى إذا قال لها : طلقى نفسك أنه يقع على الواحدة إلا أن ينوى الثلاث ، ولا تعمل نية الثنتين إلا أن تكون المرأة أمة . لأن صيغة الأمر مختصرة من طلب الفعل بالمصدر الذى هو فرد ومعنى التوحد مراعى فى ألفاظ الوجدان وذلك بالفردية والجنسية ، والمنشئ بمعزل منهما .

وجه القول الصحيح : سلمنا أن لفظ الأمر دل على الفعل ، وهو المصدر ، لكن الفعل الذى دلت عليه صيغة الأمر فرد ، سواء قدر معرقا أو منكرا فلا يحتمل العدد ، إذ الفرد والعدد متافيان .

قوله : لكنه يقع على أقل جنسه ، جواب عن سؤال مقدر / ^(١) وهو أن يقع : لما كان فردا لا يحتمل العدد ينبغى أن لا يصح (بنية الثلاث) ^(٢) فى قوله : طلقى نفسك ، لأنه عدد بلا شبهة ، كما لا يصح بنية الثنتين عندكم .

فأجاب عنه : بأنه مع كونه فردا اسم جنس وأنه يقع على الأدنى المتيقن بفرديته ، ويحتمل كل جنسه أيضا (باعتبار معنى الفردية لا باعتبار معنى العدد) ^(٣) لأن الطلاق مع جميع أفراد واحد من أجناس التصرفات الشرعية ، فيكون فردا حكما ، فيقع عليه بالنية ، فأما الثنتان لا فردية فيهما بوجه - فلا

== وقد روى أيضا بروايات متعددة والفاظ مختلفة ، والحديث مرسل أو موقوف وإسناده ليس بالقوى كما أن رفعه غير قوى .

انظر : (نصب الراية ٢/ ٤١٢ - ٤١٣ ، ونيل الأوطار ٤/ ١٨١) .

(١) ق ١٠ / ١ من ح .

(٢) ساقطة من ب وفيها كلمة لم استطع قراءتها .

(٣) عبارة ما بين القوسين فى ب هكذا (باعتبار معنى العدد) وهى ناقصة .

وما تكرر من العبادات فبأسبابها لا بالأوامر ، وعند الشافعى - رحمه الله - لما
احتمل التكرار فملك أن تطلق نفسها ثنتين إذا نوى الزوج بهما .
وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر ولا يحتمل العدد حتى لا يراد بآية
السرقه

يكون محتمل اللفظ ، فلا تعمل النية فيهما إلا أن تكون المرأة أمة . فحينئذ
تعمل النية فيهما ، لأن الثنتين جنس طلاقها .
قوله : وما تكرر من العبادات إلى آخره :

جواب عما قال بعض مشائخنا : إن أمر الشرع المعلق أو المقيد يتكرر .
فقال : تكرر أوامر الشرع ليس موجب اللغه ، بل باعتبار تكرر الشرط
الذى هو فى معنى العلة ، أو الوصف الذى هو علة ، ومن تكررهما يلزم
تكرار الحكم لا من الأمر .
قوله : وكذا اسم الفاعل إلى آخره : السارق لا يؤتى على أطرافه الأربعة
عندنا بل يحبس حتى يتوب ^(١) .

وقال الشافعى : يؤتى على الجميع ^(٢) ، لأن الله تعالى نص على الأيدى
بلفظ الجمع ، وأضافها إلى السارق والسارقة بقوله : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾

(١) وبه قال الحنابلة وأحمد فى رواية عنه .

انظر : (فتح القدير ٤ / ٢٤٨ ، والبدائع الصنائع ٧ / ٨٦ ، والمغنى ٨ / ٣٦٤ ،
والمبسوط للسرخسى ٩ / ١٤٠ - ١٤١) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد فى رواية عنه .

انظر : (المجموع للنووى ٢٠ / ٩٧ ، ١٠٣ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٢٦٤ ،
والشرح الكبير ٤ / ٣٣٢ ، وبداية المجتهد ٢ / ٤٤٣) .

إلا سرقة واحدة ، وبالفعل الواحد لا تقطع إلا يد واحدة .

فأرجب الاستغراق .

كقولك : عبيدكما ، فيدخل اليسار واليمين ، ولا يحمل على اليمين ، لأن (فيه إبطال) ^(١) الإطلاق وصيغة الجمع ، وذلك يجرى مجرى النسخ ، لأن لهما يمينين لا أيماناً إلا أنه في المرة الثانية يثبت المحلية للرجل بالسنة والإجماع ، فلا يوجب ذلك إلغاء المحلية الثابتة بمطلق الكتاب .

ولنا قراءة ابن مسعود رضى الله عنه : (فاقطعوا أيمانهما) وهى / ^(٢) مشهورة فيقيد النص بها .

ألا ترى أن فى المرة الثانية لا يقطع اليسرى ، وإذا ثبت التقيد فى النص جعلت صيغة الجمع مجازاً عن التثنية ضرورة ، كقوله تعالى : ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ ^(٣) .

فثبت أن اليسار لم يدخل فى النص ، وأن استدلال الخصم بالآية غير صحيح .

ثم الشيخ خرج هذه المسألة على الأصل الذى بينه فقال : وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر ، والمصدر فرد لا يحتمل العدد ، فلا يجوز أن يراد بالآية الأيمان ؛ لأنه لما لم يحتمل العدد لا بد من أن يراد به الكل أو الأقل ، ولا

(١) فى ب (قيد الإطلاق) .

(٢) ق ١٢ / ب من ب .

(٣) سورة التحريم / ٤ .

وحكم الأمر نوعان : أداء وهو تسليم عين الواجب بالأمر .
وقضاء وهو تسليم مثل الواجب به .

يجوز أن يراد به الكل ، لأن (كل) ^(١) السرقات التي (توجد) ^(٢) من السارق ،
لا تعلم إلا بآخر العمر ، فيؤدى إلى عدم القطع ، فتعين أن المراد سرقة
واحدة ، وبالسرقه الواحدة لا تقطع إلا يد واحدة ، ثم ظاهر الآية يقتضى قطع
اليدين بسرقة واحدة و/ ^(٣) هو غير مراد بالإجماع ، فثبت أن الواجب بالآية
قطع يد واحدة بسرقة واحدة فى حق كل سارق وسارقة .

ثم هذه اليد الواحدة : إما اليمنى أو اليسرى ، وقد ثبت أيضا بالإجماع ،
أو السنة قولاً وفعلاً ، وبقراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - أنها اليمنى ، فلم
يبقى اليسرى مرادة بالآية .

فهذا معنى قول الشيخ : وبالسرقه الواحدة لم تقطع إلا يد واحدة .

فإن قيل : ثبت تكرار الجلد بتكرار الزنا من شخص ، مع أن المصدر هو
الزنا فى قوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ لا يدل على التكرار ،
فلتكن السرقة كذلك .

قلنا : قد ثبت فى قواعد الشرع : أن المصدر فى مثل هذا الكلام علة
للحكم ، ففى الزنا يتكرر الحكم بتكرار سببه ، لبقاء محله وهو البدن ، وأما
فى السرقة فلم يبق المحل ، لأن محل القطع اليمين ، ويقطعها لم يبق أصلاً ،
فهذا لا يتكرر الحكم بتكررها .

قوله : وحكم الأمر نوعان : أى الثابت بالأمر وهو الواجب نوعان :

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (تؤخذ) وهو خطأ .

(٣) ق ١٠ / ب من ح .

ويستعمل أحدهما مكان الآخر مجازاً حتى يجوز الأداء بنية القضاء

نفس الواجب أى عينه . والباء فى قوله بالامر للسببية ، ويتعلق بالواجب أى الواجب بسبب الأمر .

وزاد صاحب^(١) المنتخب قيدا آخر وهو (إلى) ^(٢) مستحقة أى تسليم نفس الواجب إلى من يستحقه . وفى الحقيقة لابد من هذا القيد ، لأن التسليم إلى غير مستحقة لا يكون أداء .

ولا يقال : كيف يمكن تسليم / ^(٣) عين الواجب ، وهو وصف فى الذمة لا يقبل التصرف من العبد .

لأننا نقول : لما شغل الشرع الذمة بالواجب ، ثم أمر بتفريغها ، أخذ ما يحصل به فراغ الذمة حكم ذلك الواجب ، كأنه عينه لأنه لا يتصور تسليمه إلا بهذا الطريق .

قوله : وهو تسليم مثل الواجب به : أى بالامر ، ولابد من تفسير القضاء من قيد آخر وهو : كون مثل حقه - أى تسليم مثل الواجب الذى هو حقه - لأنه لو قضى ما عليه من الدراهم بدراهم غيره لا يكون قضاء .

قوله : ويستعمل أحدهما مكان الآخر : أى ويستعمل الأداء مكان القضاء

(١) هو : حاتم الدين محمد بن محمد بن عمر الأصبهاني (بلدة من بلاد فرغانة) ، كان شيخاً فاضلاً ، إماماً فى الأصول والفروع ، صاحب مؤلفات قيمة ، من أشهرها : المختصر فى أصول الفقه المعروف بالمنتخب الحامى ، نسب إلى لقبه ، وهو مختصر متداول معتبر عند الأصوليين تناوله العلماء بالشرح ، ومن أهم شروحه شرح عبد العزيز البخارى المسمى ' التحقيق ' ، توفى سنة (٦٤٤ هـ) .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، والفوائد البهية ص ١٨٨) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٣ / أ من ب .

وبالعكس فى الصحيح لوجود تسليم الواجب فيهما ، والقضاء يجب بما
يجب به الأداء خلافا للبعض .

لأن الجمعة لا تقضى أو كما يقال : نويت أن أؤدى ظهر الأمس ، والمراد منه
القضاء ، لأن أداء ظهر الأمس بعد مضيه محال ، كما لو أدى الأسير الذى
اشتبه عليه شهر رمضان صوم شهر رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى
يجوز من الأداء .

قوله : والقضاء إلى آخره : اختلف مشائخنا فى القضاء ، أنه يجب بنص
جديد أو بالسبب الذى وجب به الأداء وهو الأمر ، إذ وجوب الأداء يضاف
إلى الأمر وإن شئت أبهت السبب كما أبهمه الشيخ / ^(١) فقلت : يجب
القضاء بما يجب به الأداء ، سواء كان الموجب نصا أو غيره .

وذكر فى الميزان ^(٢) : اختلفوا فى أن القضاء يجب بالأمر السابق أو بأمر
مبتدأ ^(٣) . فقد صرح بالأمر (فقتل بعضهم) ^(٤) ، وعامة أصحاب الشافعى ،

(١) ق ١١ / أمن ح .

(٢) أراد به (ميزان الأصول فى نتائج العقول ، وقد طبع محققا بدولة قطر ، كما حقق
فى جامعة أم القرى) فى أصول الفقه ، وهو للشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر
أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى الحنفى ، الأصولى ، المتوفى سنة (٥٥٣ هـ) .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٩١٦ - ١٩١٧) .

(٣) (ميزان الأصول للسمرقندى ص ٢٢٠) .

(٤) ساقطة من ب ، والمراد من البعض هم العراقيون من الأئمة الحنفية ومن تابعهم .

انظر : (التوشيح على التلويح ص ٣٥٢ ، وأصول السرخسى ١ / ٤٥) .

وعامة المعتزلة : أنه يجب بسبب^(١) جديد^(٢) .
وقال المحققون من أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى ، والحنابلة ، وعامة
أصحاب الحديث : أنه يجب بالسبب الأول^(٣) .
والخلاف فى القضاء بمثل معقول ، وأما القضاء ، بمثل غير معقول يجب
بالنص الجديد بالاتفاق .

فاحتج الفريق الأول : بأن الواجب بالامر أداء العبادة ولا مدخل للرأى فى
معرفتها وإنما يعرف بالنص ، والنص إذا كان مقيدا بوقت كان المأمور به عبادة
فيه ، فلا يكون عبادة فى وقت آخر بهذا الامر لعدم دخوله تحت الامر .
واحتج الفريق الثانى : بالقياس^(٤) / وهو : أن الشرع ورد بوجوب قضاء
الصوم والصلاة قال الله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ وقال عليه الصلاة
والسلام : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها »^(٥) .
وما ورد فيه من النص معقول المعنى ، فوجب إلحاق غير المنصوص به .
وأما كونه معقول المعنى ، فلأن الأداء صار مستحقا عليه بالامر فى

(١) أى بنص مبتدأ مغاير للنص الوارد لوجوب الأداء .

(٢) التلويح على التوضيح ص ٣٥٤ .

(٣) يراجع : (التلويح على التوضيح ص ٣٥٢ ، وأصول الرخسى ٤٥/١ ، والأحكام
للأمدى ٢٢٢/١ ، والمستصفى ١٠/٢ - ١١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٤٤) .

(٤) انظر : (المراجع المذكورة) .

(٥) ق ١٣ / ب من ب .

(٥) وقد روى هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة متقاربة ، فليراجع :

(البخارى ٧٠/٢ ، ومسلم ٤٧١/١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وأبو داود ٣٠٢/١ -
٣٠٣ ، والترمذى ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه
٢٢٨/١ ، وأحمد فى مسنده ٢٩٨/٥) .

الوقت ، ومعلوم بالاستقراء أن المسمى لا يسقط عمن عليه إلا بالأداء أو بإسقاط من له الحق أو بالعجز ولم يوجد الكل ، فبقى كما كان قبله .
أما الأداء (والإسقاط) ^(١) فظاهر ، وأما العجز فلم يوجد إلا فى حق إدراك فضيلة الوقت ، دون أصل العبادة لبقاء القدرة على أصلها فيتعذر السقوط بقدره فيسقط عنه استدراك شرف الوقت إلى الإثم أن تعمد ، ويبقى أصل العبادة الذى هو المتصود مضمونا عليه لقدرة عليه ، فيطالب بالخروج بصرف المثل إليه كما فى حقوق العباد .

فإن قيل : لا نسلم أن القدرة على أصلها يبقى بعد فوات الوقت ؛ لأن الأمر مقيد ، فيكون الواجب فعلا موصوفا بصفة ، فلا يبقى بدونها كالواجب بالقدرة الميسرة .

قلنا : هذا إذا كان الوصف مقصودا ، ونحن نعلم أن نفس الوقت ههنا غير مقصود ؛ لأن معنى العبادة كون الفعل عملا ، بخلاف هوى النفس تعظيما لله تعالى ، وهذا لا يختلف باختلاف الأوقات ، كما لا يختلف باختلاف المكان . ولما ثبت أن النص معقول المعنى ، تعدى الحكم إلى الفرع ، وهى المنذورات المشعنة ، بأن نذر أن يصوم (يوم) ^(٢) الخميس مثلا ، أو يصلى فيه أربع ركعات ، ولم يصل أو لم يصم يجب قضاؤها .

ولا يقال : لما وجب القضاء فى الصوم والصلاة بالنص إذا لولاه لما عرف كيف يستقيم (قولكم) ^(٣) : القضاء يجب بالأمر الذى يوجب الأداء .
لأننا نقول : قد عرف / ^(٤) بالنص أن الواجب ما سقط بخروج الوقت ،

(١) فى ب (ومستحق الإسقاط) بزيادة كلمة (مستحق) .

(٢) زيادة من ح .

(٣) فى ب (قولك) .

(٤) ق ١١ / ب من ح .

وفيما إذا نذر أن يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب القضاء

وأن هذا النص طلب تفرغ الذمة عن ذلك الواجب ، ولهذا سمي قضاء ، ولو وجب ابتداء لما صح تسميته قضاء حقيقة ، وهذا الكلام يشير إلى أن ثمرة^(١) الخلاف تظهر في المنذورات المتعينة ، فعند الفريق الثاني يجب ، وعند الفريق الأول لا يجب لعدم ورود النص فيه .

ولكن ذكر أبو اليسر في أصوله : القضاء واجب فيها بالإجماع بين الفريقين ، سواء كان عدم إيفائها بالفوات أو التفويت ، فعلى هذا لا يظهر ثمرة الخلاف في الأحكام ، وإنما تظهر في التخريج^(٢) .

قوله : وفيما إذا نذر إلى آخره : جواب عما يقال : لو كان القضاء بالسبب الأول ، لكان ينبغي أن لا يجب القضاء فيما إذا نذر أن يعتكف شهر رمضان ، (فصامه)^(٣) ولم يعتكف ، إذ لا أثر للنذر الموجب الاعتكاف في إيجاب الصوم لكونه مضافا إلى وقت لا أثر له في إيجاب الصوم بوجه ، ولا يمكن (إيجاب)^(٤) القضاء إلا بصوم ، لأنه لا اعتكاف إلا بالصوم فوجب أن يبطل كما ذهب إليه أبو يوسف والحسن بن زياد - رحمهما الله - وحيث لم يبطل وجب القضاء بصوم مقصود بالاتفاق ، في ظاهر الرواية ، دل أنه وجب بسبب آخر غير الأول .

(١) ق ١٣ / أ من ب .

(٢) فمن قال : إن القضاء يجب بالأمر الجديد ، قال : إنه التفويت .

ومن قال بالأمر الأول وهو أمر الأداء قال : إنه النذر قياسا على الصوم والصلاة .

انظر : (حاشية الشيخ يحيى الرهاوي على ابن ملك ص ١٥٩) .

(٣) في ب (فصام) .

(٤) ساقطة من ح .

بصوم مقصود لعود شرطه إلى الكمال ؛ لأن القضاء واجب بسبب آخر ،

فقال : إنما وجب القضاء بصوم مقصود ؛ لأن السبب الأول وهو النذر موجب للصوم ؛ لأنه شرط الاعتكاف ، فلا يكون موجبا للاعتكاف لكونه موجبا لشرطه تبعا له ، إلا أنه امتنع إيجاب الصوم ههنا لشرف الوقت ، وحصول المقصود بصوم الشهر ، والشرط يعتبر وجوده (تبعا)^(١) لا وجوده قصدا .

فلما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت ، بأن لم يعتكف فيه ، بقي مطلق الاعتكاف واجبا عليه ، وصار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت ، فيظهر أثره في إيجاب الصوم لزوال المانع ، وهو شرف الوقت ، فكان الصوم المقصود واجبا بذلك السبب لا بسبب آخر ، وهذا معنى قول الشيخ : لعود شرطه إلى آخره .

ولا يقال : لو كان النذر السابق كالنذر المطلق بزوال شرف الوقت ، ينبغي أن لا يتأدى ذلك (الاعتكاف)^(٢) في صوم قضاء ذلك الشهر ، كما لو نذر مطلقا ابتداء ؛ لأننا نقول : امتناع وجوب الصوم في هذا يجوز أن يكون لشرف الوقت ، ويجوز أن يكون لاتصاله بصوم الشهر ، فإن زال الشرف لم يزل الاتصال بقاء الخلف ، وهو القضاء فيجوز /^(٣) إبقاء إحدى العلتين ، ثم لما وجب بصوم مقصود لا يتأدى بواجب آخر حتى لو قضى هذا الاعتكاف في رمضان القابل أو في صوم واجب آخر لا يجوز .

(١) زيادة من كشف الأسرار للبخاري حيث سقطت من النسختين معا .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ق ١٤ / ب من ب .

والأداء أنواع كامل وقاصر وما هو شبيه بالقضاء كالصلاة بجماعة .
والصلاة منفردا وفعل اللاحق بعد فراغ الإمام حتى لا يتغير فرضه بنية
الإقامة .

قوله : والأداء أنواع إلى آخره : (قوله)^(١) كالصلاة بجماعة نظير الأداء
الكامل^(٢) يعنى من أولها إلى آخرها ، إذ هى صلاة تتوفر عليها حقها من
الواجبات والسنة والآداب ، فيكون كاملا ، وهذا فى الصلاة التى سنت
الجماعة فيها ، فأما فيما لم يسن فيه فالجماعة فيه صفة قصور .
قوله : والصلاة منفردا : نظير الأداء القاصر ؛ لأن الجماعة التى (هى سنة
مؤكدة)^(٣) فى قوة الواجب ، معدومة فيها .

الآ يرى أن الجهر ساقط عنه ، والجهر صفة كمال فى التى يجهر فيها ،
بدليل وجوب سجدة السهو بتركه ساهيا ، فكان السقوط دليل القصور .

قوله : وفعل اللاحق (بعد فراغ الإمام)^(٤) ، وهو الذى أدرك أول الصلاة
مع الإمام ، ثم فاته الباقي بالنوم ، ثم انتبه بعد فراغه ، أو أحدث فانصرف
للموضوع ففاته الباقي نظير أداء يشبه القضاء ، وإنما قلنا إنه أداء باعتبار الوقت ،
ولكنه يشبه القضاء ؛ لأنه التزم^(٥) الأداء مع الإمام حين تحرم معه ، وقد فاته
ذلك حقيقة ، وكان أداؤه بعد فراغ الإمام مثل ما يحرم مع الإمام حكما ، فكان

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ١٢ / أ من ح .

(٣) فى ب عبارة ما بين القوسين هكذا : (سنة الجماعة هى سنة مؤكدة) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٥) فى ب (ألزم) وهو خطأ .

ومنها رد عين المغصوب ورده مشغولا بالجناية .

قضاء حكما ، ولهذا لا يلزمه القراءة وسجدة السهو لو سهى . ولا يتغير فرضه بنية الإقامة في هذه الحالة ، يعنى لو نوى المسافر الإقامة في خلال صلاته ، أو دخل مصره يصير فرضه أربعاً ، أما لو نوى الإقامة ، أو دخل مصره بعدما صارت صلاته قضاء ، لا يصير فرضه أربعاً ، وهذا اللاحق لو كان مسافراً مع إمامه لا يصير فرضه أربعاً بنية الإقامة أو بدخوله في المصر في حالة أداء ما فاتته ، كما لو صار قضاء محضاً فعلم أن فعله قضاء حكماً ، وأداء حقيقة ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - : لا يتغير فرضه بنية الإقامة . وإنما جعلنا فعل اللاحق أداء يشبه القضاء ، لا على العكس ؛ لأنه باعتبار أصل الفعل مؤد ، وباعتبار وصفه قاضٍ ، والوصف تبع .

قوله : ومنها رد عين المغصوب : أى من أنواع الأداء ، هذا بيان أنواع الأداء في حقوق العباد .

فرد عين المغصوب أداء كامل ، ورده مشغولا / ^(١) بالجناية أو الدين أداء قاصر ، يعنى أن من غصب عبداً فارغاً ثم جنى على إنسان ، أو أتلف مال الغير في يد الغاصب ثم رده الغاصب مشغولاً بالجناية أو الدين ، كان الأداء قاصراً ، ومعنى القصور : أنه أداء لا على الوصف الذى أخذه ، ولهذا (لو هلك) ^(٢) في يد المالك قبل الدفع إلى ولي الجناية ، برئ الغاصب من الضمان ، ولو دفعه إليه أو بيع في الدين رجع المالك على الغاصب بقيمته بالاتفاق ، فكان الرد (ثمة) ^(٣) لم يوجد .

(١) ق ١٥ / أ من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ح .

وأمهار عبد غيره وتسليمه بعد الشراء حتى تجبر على القبول وينفذ إعتاقه فيه دون إعتاقها .

والقضاء أنواع أيضا بمثل معقول وبمثل غير معقول وهو ما فى معنى الأداء

قوله : وأمهار عبد غيره : نظير الأداء الذى يظهر القضاء ، يعنى إذا تزوج امرأة على عبد لغيره بعينه ، ثم اشترى ذلك العبد وسلمه إليها ، يكون أداء ، لأنه تسليم المستحق بسببه وهو التسمية / (١) ولهذا لا يكون لها أن تمنع عن القبول إلا أنه شبيه بالقضاء ، فإن ما اشتراه الزوج قبل التسليم إليها مملوك له حتى ينفذ إعتاقه دون إعتاقها ، فهذا التسليم من الزوج أداء مال من عنده .

فمن هذا الوجه يشبه القضاء ؛ لأن تبدل الملك يوجب تبدل العين حكما ، كما فى حديث بريرة (٢) ، قالت : هذا لحم تصدق على يا رسول الله .

فقال - صلى الله عليه وسلم - : « هو لك صدقة ، ولنا هدية » (٣) فهذا

(١) ق ١٢ / ب من ح .

(٢) هى : مولاة عائشة أم المؤمنين ، كانت مولاة لقوم من الانصار ، وقيل : لبعض بنى هلال ، فكاتبوها ثم باعوها من عائشة - رضى الله عنها - وهى التى جاء الحديث فى شأنها بان الولاء لمن أعتق ، وعنتقت تحت زوجها ، فخيرها رسول الله - ﷺ - فكانت سنة ، وكانت تخدم عائشة - رضى الله عنها - قبل أن تشتريها ، وكانت من ربات العقل والفراصة .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وأعلام النساء ١ / ١٢٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٢٩٧) .

(٣) أخرجه : (النسائي ٥ / ١٠٧ - ١٠٨ بلفظ : « ... هو لها صدقة ولنا هدية » .

وفى الترمذى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أتى بشيء سأل : أصدقة هى أم هدية ؟ فإن قالوا : صدقة لم يأكل وإن قالوا ==

كالصوم للصوم .

والفدية له وقضاء تكبيرات العيد فى الركوع

يعرف أن أخلاف الأسباب يوجب أخلاف الأعيان حكما ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - : وتسليمه بعد الشراء إلى آخره . . .

قوله : والقضاء أنواع إلى آخره ، المراد بمثل غير معقول أنه لا يدرك بالعقل لا أن العقل ينفيه .

قوله : كالصوم للصوم نظير القضاء بمثل معقول .

قوله : والفدية له نظير القضاء ، بمثل غير معقول ، يعنى الفدية خلف عن الصوم عند العجز المستدام عن الصوم ، كالشيخ الفانى ومن بحاله ، وبالنص وهو قوله تعالى : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية ﴾ ^(١) قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : يطوقونه ولا يطيقونه ^(٢) بخلاف القياس ، والفدية والفداء : البذل الذى يتخلص به عن المكروه .

قوله : وقضاء تكبيرات العيد إلى آخره : رجل أدرك الإمام فى الركوع من صلاة العيد ، يأتى بتكبيرات العيد قائما إن كان يعلم أنه يدرك الإمام فى الركوع ، وإن خاف رفع الإمام رأسه لو اشتغل بها ، فإنه يكبر للافتتاح ، وهو فرض ، ثم يكبر للركوع ، وهو واجب ثم يكبر تكبيرات العيد فى الركوع

== هدية أكل * وقال : حديث بهز حديث حسن غريب .

(ونحوه فى مسلم ٧٥٦/٢ ، ومسنده أحمد ٣٠٢/٢) .

(١) سورة البقرة ١٨٤ .

(٢) ذكره الجصاص فى تفسيره : (أحكام القرآن ١٧٦/١) والمعنى : الشيخ الكبير الذى

كان يطيق الصوم وهو شاب ، فأدركه الكبر وهو لا يستطيع أن يصوم من ضعف ولا يقدر أن يترك الطعام فيضطر ويطعم عن كل يوم مسكينا نصف صاع .

ووجوب الفدية فى الصلاة للاحتياط .

من غير أن يرفع يديه ، وعن أبى يوسف ^(١) أنه لا يأتى بها فى الركوع ، لأنها فانت عن موضعها ، وهو غير قادر على مثلها قرية فى الركوع ، فلا يصح أداؤها فى الركوع ، لا بطريق القضاء ولا بطريق الأداء ، وفى ظاهر الرواية : يأتى بها فى الركوع ؛ لأن الركوع يشبه القيام حقيقة وحكما : أما حقيقة فلاستواء النصف الأسفل وهو الفارق بين القيام والقعود ، وما يمكن فيه من النقصان بالانحناء غير مانع لمشابهته ؛ لأن قيام بعض الناس قد يكون بهذه الصفة .

وأما حكما فلأن مدرك الإمام فى الركوع ، مدرك لتلك الركعة ، فقلنا يأتى بها لبقاء المحل من وجه احتياط ، لا بطريق القضاء ، بل لمشبهة الأداء ، والاحتياط فى العبادات أن تجب بالمشبهة ولا تسقط بها ، الا يرى أن تكبير الركوع يحسب من تكبيرات العيد مع أنه يؤدى فى حالة الانتقال .

قوله : ووجوب الفدية فى الصلاة للاحتياط هذا رد لإشكال يرد وهو : أن الفدية فى الصوم ثبتت غير معقول بالنص / ^(٢) فلا يجوز أن يقاس عليه (غيره) ^(٣) ، فكيف أوجبتم الفدية فى الصلاة (بلا نص) ^(٤) قياسا على الصوم .

(١) وبه قال الجمهور كالمالكية والشافعية والحنابلة .

راجع : هذه المسألة فى : (شرح فتح القدير ٢/ ٧٧ - ٧٨ ، والمجموع ١٩/ ٥ ، والمعنى لابن قدامة ٢/ ٣٨٤ ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكية ١/ ٢٦٤) .

(٢) ق ١٣/ ١ من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) زيادة من ج .

فدُشِرَ إلى الجواب بقوله : ووجوب الفدية في الصلاة (بطريق) ^(١) الاحتياط لا بالقياس لاحتمال أن تكون الفدية معلولة ، فإن الشيخ فخر الإسلام ذكر في شرح التقيوم ^(٢) : لما أقام الشرع الفدية مقام الصوم ثبت المماثلة شرعا بين الصوم والفدية ، والمماثلة بين الصوم والصلاة ثابتة ، فيجوز أن تكون الفدية مثالا للصلاة ؛ لأن مثل الشيء يجوز أن يكون مثالا لمثله .

ويحتمل أن (لا يكون) ^(٣) معلولا ، بل أمرا تعبديا ، فأمرن بالفدية في الصلاة بطريق الاحتياط لا بطريق الحتم ، لأن الصلاة أهم من الصوم ؛ لأنها عبادة بذاتها ، والصوم عبادة بواسطة قهر النفس على ما يعرف بعد ^(٤) .

فلئن كان هذا الحكم مشروعاً فقد صار مؤدى ، ولا فليس به بأس ؛ لأنه حينئذ يكون برا مبتدأ يصلح ماحيا للسيئات ، ولهذا قال محمد - رحمه الله - في الزيادات ^(٥) : يجزئه إن شاء الله تعالى كما قال : (كذلك فيما) ^(٦) إذا تطوع

(١) زيادة من الشارح - رحمه الله - .

(٢) أى تقويم الأدلة في الأصول للإمام أبى زيد الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) .
والشرح لفخر الإسلام البزدوى ، وهو شرح بالقول ، وشرح حسن اعتبره العلماء الخفية .

(٣) انظر : كشف الظنون ١/ ٤٦٧ .

(٤) فى ب (يكون) بإسقاط (لا) وهو خطأ .

(٥) لعله يريد الصفحات الآتية .

(٥) هو : أحد الكتب الستة للإمام محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - المعتمدة المروية عنه برواية الثقات بالتواتر أو الشهرة ، وتسمى بكتب الظاهر الرواية ؛ لأنها رويت كما قلنا عن محمد برواية الثقات ، وهى : المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير .

انظر : (فهارس المبسوط ص ٩ ، والفتحة الإسلامى وأدلة ١/ ٤٩) .

(٦) ساقط من ب .

كالتصدق بالقيمة عند فوات أيام التضحية .

الوارث بفداء الصوم بلا إيصاء ، فثبت أنه بطريق الاحتياط / ^(١) لا بالقياس إذ لو كان بالقياس لما احتاج إلى إلحاق الاستثناء كما في سائر الأحكام الشابتة بالقياس .

والفدية في الصلاة : أن يطعم عنه لكل صلاة نصف صاع من بر أو صاع من غيره . وكان محمد ^(٢) بن مقاتل يقول : أولا يطعم عنه لكل يوم نصف صاع كما في الصوم ، ثم رجع وقال : لكل صلاة وهو الصحيح كذا في المبسوط ^(٣) .

ولا يقال : لو كانت الصلاة أهم من الصوم أو مثله ، ينبغي أن يثبت الحكم فيها بالدلالة ، وإن كان غير معقول المعنى ، إذ الحكم يثبت بالدلالة في مثل ذلك .

لأننا نقول : لا بد في الدلالة من كون المعنى المؤثر في الحكم معلوما سواء كان تأثيره معقولا أو لا ، وهنا المعنى المؤثر غير معلوم ، فلا يمكن إثباته بالدلالة .

قوله : كالتصدق بالقيمة إلى آخره هذا أيضا رد لإشكال تقديري وهو : أن التضحية عرفت قرينة بالنصر ، ولا مثل لها عقلا ولا نصا بعد فواتها من وقتها ،

(١) ق ١٦ / أ من ب .

(٢) هو : أبو الحسن محمد بن مقاتل الرازي ، من أصحاب محمد بن الحسن ، سكن بغداد ثم جاور مكة ، ومات بها ، صدوق .

قال الخطيب البغدادي : " كان ثقة " روى عن عبد الله بن المبارك وغيره ، وعنه أحمد بن حنبل وغيره ، مات سنة (٢٢٦ هـ) .

انظر : (الجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٤٦٣ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٤٦٨ ، وتاريخ بغداد ٣ / ٢٧٥ ، ومقدمة الهداية ص ٢٠) .

(٣) راجعه في (٣ / ٩٠) .

ومنها ضمان المغصوب بالمثل

فينبغي أن تسقط بالفوات كصلاة العيد ورمى الجمار ، وقد أقمتم التصديق أوالمين فيما إذا كانت الشاة التى عينت للتضحية بالنذر أو بالشراء الصادر من الفقير بنية التضحية بعد أيام النحر مقام التضحية بدون نص ، وذلك غير جائز .

فأشار إلى الجواب بقوله : كالتصدق بكذا يعنى وجوب التصديق بالعين أو بطريق الاحتياط ، لاحتمال كون التصديق أصلا فى التضحية ، لأنه هو المشروع فى باب / (١) المال كما فى سائر العبادات المالية ، إلا أن الشرع نقل لقيه من التصديق إلى الإرافة ، تطييبا لطعام الضيافة ، إذ الناس أضياف الله تعالى فى هذه الأيام ، ولهذا حرم الصوم فى هذه الأيام ، لما فيه من الإعراض عن الضيافة، وكره الأكل قبل الصلاة ، ليكون أول ما تناولوا من طعام الضيافة، والمال بالتصدق يصير من الأوساخ ؛ ولهذا حرمت الصدقة لبني هاشم ، والله تعالى لا يضيف عباده بما هو خبيث ، فنقل القرية من العين إلى الإرافة ليبقى اللحوم طيبة إلا أن ذلك الاحتمال ساقط فى هذه الأيام ؛ لكون الإرافة منصوفاً عليها فى هذه الأيام ، فلماذا فات (ذلك) (٢) الوقت آن أو ان اعتبار / (٣) ذلك الاحتمال، فقلنا بوجوب التصديق على اعتبار أنه أصل ، لا على اعتبار أنه خلف .

فلهذا إذا جاء العام القابل لم ينتقل إلى التضحية ، فلو كان التصديق خلفا من الإرافة ، وجب أن يبطل حكم الخلف متى قدر على الأصل كالشيخ الفانى إذا قدر على الصوم يبطل حكم الخلف وهى الفدية .
قوله : ومنها ضمان المغصوب أى من أنواع القضاء ، وهذا بيان أنواع

(١) ق ١٢/ب من ج .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٦/ب من ب .

وهو السابق أو بالقيمة وضمنان النفس والأطراف بالمال .
وأداء القيمة فيما إذا تزوج على عبد بغير عينه حتى تجبر على القبول كما لو
أتاها بالمسمى .

القضاء فى حقوق العباد .

قوله : وهو السابق : يعنى القضاء بمثل معقول نوعان : كامل وقاصر .
فالكامل وهو المال صورة ومعنى كما فى المثليات .

والقاصر وهو القيمة فيما له مثل إذا انقطع مثله ، بأن لا يوجد فى
الأسواق ، وفيما لا مثل له ؛ لأن حق المستحق فى الصورة والمعنى ، وكان
المثل صورة ومعنى تحقيقاً للجبر ، إلا إذا عجز عن الصورة ، فحينئذ يجبر
المالك على قبول القاصر وهو القيمة للضرورة .

قوله : وضمنان النفس ، والأطراف - أى ضمانها فى حالة الخطأ بالمال ،
ضمنان بمثل غير معقول ، لأن المماثلة لا يعقل بين المال والآدمى وأطرافه ؛ لأن
الآدمى مالك مبتذل ، والمال مملوك مبتذل ، فأنى يتمثلان ؟ ولأن الآدمى لا
يكون مالا ، وإذا لم يكن مالا لم يكن له قيمة ، إذ المثل معنى عبارة عن قيمة
الشيء - أى عن قدرة ماليته .

وأما وجب ضمانها بالنص بخلاف القياس ، صيانة للدم عن الهدر ؛ ولهذا
لم يشرع المال عند احتمال القود ؛ لأنه مثل صورة ومعنى فلا يزاحمه مالا
يمثله بوجه .

قوله : وأداء القيمة إلى آخره . . هذا نظير قضاء يشبه الأداء .

تزوج امرأة على عبد بغير عينه ، صحت التسمية عندنا ، خلافاً للشافعى (١)

(١) ويقول الحنفية أخذ مالك والقاضى أبو يعلى الخبلى ، وهو منقول عن أحمد فى
رواية عنه ، وأما أكثر الحنابلة فقد أخذوا بقول الشافعى رحمهم الله جميعاً . = =

- رحمه الله - ووجب الوسط ، فإن أتاها بالعين أجبرت على القبول ؛ لأنه أدى عين الواجب ، فإن أتاها بالقيمة أجبرت على القبول أيضا ، وإن كان تسليم قيمة الشيء قضاء له لا محالة ، لكنه في حكم الأداء ؛ لأن العبد لما كان مجهولا باعتبار الوصف لا يمكن تسليمه^(١) إلا بتعيينه ولا يتعين إلا بالتقويم ، فصارت القيمة أصلا من هذا الوجه مزاحما للمسمى ، فأيهما أتى/ ^(٢) به تجبر على القبول ، بخلاف العبد المعين ؛ لأنه معلوم بدون التقويم ، فصارت قيمته قضاء محضا ، فلم تعتبر عند القدرة على العبد .

فإن قيل : فعلى ما ذكرتم يصير كأنه تزوجها على عبد أو قيمة وذلك يوجب فساد التسمية ، فيجب مهر المثل كما قال الشافعي : كما لو قال : تزوجتك على هذا العبد أو قيمته لم تصح التسمية .

قلنا : إنما تفسد التسمية في المسألة المذكورة ؛ لأنه لما قال : تزوجتك على هذا العبد أو قيمته ، صارت القيمة واجبة التسمية ابتداء وهي مجهولة ؛ لأنها تختلف باختلاف المتقومين ، كأنه قال : على عبد أو دراهم ، فتفسد للجهالة .

أما في مسألتنا فصحت التسمية ، والقيمة لم تجب بالعقد ؛ لأنه ما سماها فيه لكنها اعتبرت بناءً على وجوب تسليم المسمى إذ لا يمكن تسليمه إلا بمعرفتها ، فكانت مبنية على تسمية شيء معلوم فصحت التسمية ، كما لو تزوجها على عبد بعينه ، فاستحق أو هلك ، تجب القيمة مهرا ويتنصف بالطلاق

== ينظر : (المبسوط ٦٨/٥ ، والمغنى لابن قدامة ٦/٦٩١ - ٦٩٢ ، وبدائع الصنائع ٢٨٣/٢ ، وشرح فتح القدير بما معه من الخواشي ٣/٣٥٤ ، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٢٦٢/٧ ، والكافي ٥٥٢/٢) .

(١) ق ١/١٤ من ح .

(٢) ق ١/١٧ من ب .

وعن هذا قال أبو حنيفة - رحمه الله - في القطع ثم القتل عمدا للولى فعلهما، وخالفاه فى الأول .

قبل الدخول؛ لأنها رجبت بناءً على مسمى معلوم لا ابتداء كذا فى الأسرار^(١).
قوله : (وعن)^(٢) هذا قال أبو حنيفة - رضى الله عنه - أى على اعتبار أن المال الكامل سابق على القاصر ، قال أبو حنيفة - رحمه الله - فى القطع ، ثم القتل عمدا ، للولى فعلهما ، أى يخير الولى إن شاء قطعه ثم قتله وإن شاء قتله من غير قطع .

والسألة على أوجه : أما إن كان القتل بعد البرء (أو قبله)^(٣) ، وأما إن كان القطع والقتل من شخصين أو من شخص واحد ، وأما إن كانا خطأين أو عمدين أو أحدهما عمدا والآخر خطأ ، فإن كان القتل بعد البرء فهما جنايتان على كل حال بالاتفاق ، وإن كانا عمدين فهما جنايتان عند أبى حنيفة ، وكذا إن كان القتل قبل البرء من شخص آخر أو من شخص واحد قبل البرء ، لكن كان أحدهما خطأ ، والآخر عمدا وإن كانا خطأين من شخص واحد والقتل قبل البرء ، فهما جناية واحدة بالاتفاق ، وإن كانا عمدين فهما جنايتان عند أبى حنيفة - رضى الله عنه - وعنده جناية واحدة^(٤) .

(١) راجع : (الجزء الثالث ، الورقة ١٥٦ - ١٥٧ ، مخطوط رقم ٦٠٩٧ - بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة .

(٢) هكذا فى النسختين معا والأصح (على) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) انظر : (مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، وبهامشه : بنر المتقى فى شرح المتقى ٦٢٩/٢ - ٦٣٠ ، وشرح فتح القدير وحواشيه ٤٢٥/٥) إلا أن ابن الهمام ==

له أن مبنى القصاص على المساواة وفى القتل / (١) بغير القطع مراعاة المساواة فى المقصود بالفعل ، وهو الإهلاك ، وفيه مع القطع مراعاة المساواة فى المقصود بالفعل وصورة الفعل جميعا ، فيتخير الولى بينهما ، بخلاف الخطأ ، فلنعتبر هناك صيانة المحل عن الإهدار لا صورة الفعل ، لأن الخطأ موضوع عنا شرعا / (٢) رحمة علينا .

وقالا : بل يقتل بغير القطع ؛ لأن القطع موقوف فى حكم السراية ، فمتى سرى سقط حكمه وصار قتلا ، والفعل الثانى تحقيق لموجب القطع ، فكانا جناية واحدة ، بخلاف ما لو تخلل البرء بينهما ؛ لأن الأولى قد انتهت واستقر حكمها بالبرء ، فتكون الثانية إنشاء جناية ، كما لو كانا خطئين ، وتخلل البرء بينهما ، وكما لو جنى شخصان ، وقلنا هذا هكذا من طريق المعنى ، فأما من طريق الصورة فلا ، لأن الفعل متعدد ، ألا يرى أن القتل كما يصلح محققا لموجه (يصلح) (٣) ماحيا لأثر القطع (٤) .

== ذكر أبا يوسف مع أبى حنيفة خلاف ما فى عامة الروايات والمباسيط وشروح الجامع الصغير حيث ذكر فيها أبو يوسف مع محمد - رحمهما الله - وقد ذهب الإمام أحمد رحمه الله - إلى قول أبى يوسف ومحمد .

وذهب الشافعى ومالك وأحمد فى رواية إلى قول أبى حنيفة - رحمهم الله - كذا فى (المغنى لابن قدامة ٦٨٥/٧ ، والمجموع للنووى ٤٣٣/١٨) .

(١) ق ١٤/ب من ح .

(٢) ق ١٧/ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) أى أن القتل بعد القطع كما يصلح إتماما للفعل الأول من وجه ، فكذلك يصلح ماحيا له بمنزلة البرء ، من حيث إن المحل يغترب به ، ولا تصور للسراية بعد فوات المحل ، والقتل بنفسه علة صالحة للحكم وهو انزهاق الروح فوق الأول ؛ لأنه ليس بمؤد إلى الانزهاق لا محالة ، بل الغالب فيه عدمه ، فيصلح أن يكون الحكم مضافا ==

ولا يضمن المثلئ بالقيمة إذا انقطع المثل إلا يوم الخصومة
وقلنا جميعا المنافع لا تضمن بالإتلاف .

قوله : ولا يضمن المثلئ إلى آخره . . أى على اعتبار أن المثل الكامل هو
السابق فى ضمان العدوان على القاصر ، قال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا
يضمن المثلئ إلا يوم الخصومة ؛ لأن المثل الكامل هو الواجب فى الذمة ، وإنما
يتحول إلى القاصر للعجز ، وذلك وقت القضاء ، بخلاف ما إذا كان الواجب
فى الذمة مما لا مثل له ، فإنه غير مطالب بأداء المثل الكامل ، بل هو مطالب
بأداء القاصر ، وهو القيمة ، بأصل السبب فيعتبر قيمته عند ذلك .

وعند أبى يوسف - رحمه الله - لما انقطع المثل فقد التحق بما لا مثل له فى
اعتبار القيمة ، والخلف - إنما يجب بالسبب الذى يجب به الأصل فيعتبر قيمته
عند ذلك السبب وهو الغصب .

وقال محمد - رحمه الله - المصير إلى القيمة للعجز عن أداء المثل الكامل ،
وذلك بالانقطاع عن أيدى الناس ، فتعتبر قيمته يوم الانقطاع ، كذا فى
المبسوط ^(١) .

قوله : وقلنا جميعاً المنافع لا تضمن بالإتلاف . أى باعتبار أن المثل الكامل أو

= إلى القتل ابتداء ، ألا ترى أن القاتل لو كان غير القاطع ، كان القصاص فى النفس
على الثانى خاصة ، ولو كان محققا للسرابة لا محالة ، لوجب القصاص عليهما .
انظر : (كشف الأسرار للبخارى ١ / ١٧٠) .

(١) راجعه فى (٥٠ / ١١) ، ومجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ٢ / ٤٥٧ ، وبدائع
الصنائع ٧ / ١٥١) .

القاصر شرط فى القضاء قلنا : /^(١) المنافع لا تضمن بالإتلاف ^(٢) .

وعند الشافعى ^(٣) - رحمه الله - : تضمن ؛ لأنها أموال مستحقة كالأعيان ، وذلك أن المال غير الآدمى ، خلق لمصلحه ، فالمنافع بهذه الصفة ، وكيف (لايضمن)^(٤) والمصلحة فى التحقيق تقوم بمنافع الأشياء ، والذوات تصير متقومة باعتبارها .

ألا يرى أن الأسواق تقوم بالمنافع والأعيان جميعا ، كالحجر والخانات ^(٥) . ولهذا جعلها الشرع أموالا متقومة ، حتى صلحت مهرا ، وورد العقد عليها وضمنت بالمال فى العقود الصحيحة والفاسدة .

ولنا : أن المنافع لا تضمن بمثلها من المنافع بالإجماع ، فإن الحجر (المبينة)^(٦) على تقطيع واحد بأجرة واحدة لا تضمن منفعة (إحدى بالأخرى) ^(٧) ، مع

(١) ق ١٨ / ١ من ب .

(٢) انظر : (المبسوط ٧٨/١١ - ٨٠ ، ومجمع الأنهر بهامشه ٤٦٧/٢ ، وبدائع الصنائع ١٤٣/٧ ، ١٦٠ ، والدر المختار ١٤٣/٥) .

وقد أستثنى الحنفية من ذلك ثلاثة مواضع : - أن يكون المفصوب وقفا .

ب - أن يكون مال يتيم . ج - أن يكون مالا معدا للاستغلال - أى الاستثمار - .

انظر : (الفقه الإسلامى وأدلته ٧١٣/٥ ، ٧٣٤) .

(٣) ويقول أخذ أحمد ، والمالكية فى المشهور .

انظر : (المجموع للنووى ٢٤٩/١٤ ، والمغنى لابن قدامة ٢٦٠/٥ ، ومغنى المحتاج ٤٨٦/٢ ، والمهذب ٣٦٧/١ ، وشرح الكبير ٤٨٨/٣ ، وبداية المجتهد ٣١٥/٢) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وهى جمع خان ، والخان : ما ينزله المسافرون . (المصباح المنير ١٨٤/١) .

(٦) ساقطة من ح .

(٧) العبارة السليمة هكذا : (أحداها بالأخرى) .

وجود المشابهة صورة ومعنى ولأن لا تضمن بالأعيان ، مع أن لا مماثلة بين العين والمنفعة لا صورة ولا معنى / ^(١) أولى . أما الصورة فظاهرة ^(٢) . وأما المعنى فلأن المنفعة ليست بالمال ، لأن المالية للشيء بالتمول وهو عبارة عن صيانة الشيء وادخاره لوقت الحاجة ، لا عن الانتفاع بالإتلاف ، فإن الأكل لا يسمى تمولا ، والمنفعة لا تبقى وقتين بل كما توجد تتلاشى ، فلا يرد عليه التمول وكذا التقوم الذى هو شرط الضمان ، إذ المعدوم لا يوصف بأنه متقوم ، ولو وجد فبعد الوجود لا يسبق التقوم الإحراز كالصيد والحشيش ، والإحراز لا يتحقق فيما لا يبقى زمانين . ولا يقال : المنافع توجد محرزة ضرورة إحراز ما قامت هى به .

لأنا نقول : هذا إحراز ضمنى لا قصدى ، وذلك لا يوجب الضمان كالحشيش الثابت فى أرض مملوكة ، لا يكون مضمونا بالإتلاف ، مع أنه محرز بإحراز الأرض .

ولا يقال : العقد يرد عليها ، وهو آية المالية (والتقوم) ^(٣) لأن غير المال لا يرد عليه العقد كالميتة والدم .
لأنا نقول : ورود العقد عليها ثبت بخلاف القياس بالنص ^(٤) ، فلا يقاس عليه

(١) ق ١٥ / أمن ح .

(٢) وذلك ؛ لأن المنفعة تقوم بالعين ، والعين تقوم بنفسها ، وما يقوم بغيره تبع له ، والتفاوت بين التبع والمتبوع ظاهر ، وكذا المنافع لا تبقى وقتين ، والعين تبقى أوقاتا ، وبين ما تبقى وبين ما لا تبقى تفاوت عظيم .
انظر : (كشف الأسرار للبخارى ١ / ١٧٢) .

(٣) فى ب (والتقوم) .

(٤) وهو من الكتاب قوله تعالى خبرا عن شعيب عليه السلام : ﴿ قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تاجرني ثمانى حجج ﴾ ومن السنة قوله ﷺ : ==

عليه غيره ، أو ثبت تقومها في العقد لقيام العين مقامها للحاجة والضرورة ، ولا يتحقق مثل هذه الضرورة في العدوان ، فبقى الحقيقة معتبرة ^(١) / (٢) ولا يقال : قد مست الحاجة ههنا أيضا (سدا) ^(٣) لباب العدوان ، إذ في القول بعدم وجوب الضمان انفتاح باب الظلم وتضييق الأمر على الناس ، وإبطال حق المالك بالكلية .

لأننا نقول : ليس الأمر كما قلت ، فإن الحاجة فيما يكثر وجوده لا فيما ينذر وجوده ، وهو العدوان ، فإنه منهي عنه ، وسبيله أن لا يوجد ، كيف وقد أوجبنا للزجر ، التعزير والحبس ، فإنه ذكر في المبسوط ^(٤) : وعندنا يأنم ويؤدب على ما صنع ، ولكنه لا يضمن شيئا .

وأما قوله : فيه إبطال حق المالك ، فليس ذلك ، لأن حقه لا يبطل ، بل يتأخر إلى دار الآخرة ، بخلاف ما لو أوجبنا الضمان فإنه يفوت حق الغاصب أصلا ؛ لأن العين زائدة على المنفعة كما قلنا ، وحق الغاصب فيما وراء ظلمه

== "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" .

انظر : (بدائع الصنائع ٤/ ١٧٤ ، ١٧٥ ، ومجمع الأنهر ٢/ ٣٦٨) .

(١) وبيان ذلك : أن الناس لما كانوا في حاجة إلى هذا العقد ، أقام الشرع العين المتفع بها مقام المنفعة في قبول العقد ، إذ لا بد له من محل ، ألا ترى أنه لو أضاف العقد إلى المنافع لا يصح بأن قال : أجرتك منافع هذه الدار شهرا . ثم عند حدوث المنفعة يثبت حكم العقد فيها ، فيثبت التقوم لها بهذا الطريق للضرورة ، ولا يتحقق مثل هذه الضرورة في العدوان .

ينظر : (كشف الأسرار ١/ ١٧٣) .

(٢) ق ١٨/ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) انظره في : (٨٠ / ١١) .

والقصاص لا يضمن بقتل القاتل

محترم ، فيفوت حقه أصلا ؛ لأنه لا يوصل إليه في دار الآخرة ؛ لأنه يستحق عليه بقضاء القاضى ، وما يستحق بالقضاء لا يوصل إليه في دار الآخرة ، فكان التأخير أهون من الإبطال .

وإنما قيدنا بالإتلاف مع ثبوت الخلاف فى الغصب أيضا ، لأن الخلاف فى غصب المنافع ليس بناء على الأصل المذكور ، بل بناء على الاختلاف فى زوائد المغصوب ، فإنها لا يضمن على الغاصب عندنا خلافا له ، لما أن الغصب عندنا إزالة اليد^(١) المحقة وإثبات اليد المبطلّة .

وعنده إثبات اليد المبطلّة فقط ، فتكون الزوائد مضمونة عنده لتحقيق الغصب فيها وغير مضمونة عندنا لعدم تحققه فيها^(٢) .

قوله : والقصاص لا يضمن بقتل القاتل . . أى لو قتل إنسان من عليه القصاص لا يضمن شيئا لمن له القصاص : لا القود ولا الدية عندنا^(٣) ، وعند الشافعى يضمن^(٤) الدية . له أن القصاص ملك متقوم للولى ، ألا يرى أن

(١) ق ١٥ / ب من ح .

(٢) إذ لا يتصور الإزالة فى الزوائد لحدوثها فى يد الغاصب ، فكذا المنافع لأنها زوائد تحدث فى العين شيئا فشيئا ، وعند الشافعى - رحمه الله - : الزوائد مضمونة ، فكذا المنافع ، لأن اليد تثبت على المنفعة كما تثبت على العين .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ١٨٧ ، وكشف الأسرار ١/ ١٧١) .

(٣) وكذلك عند المالكية وهو أحد قولى الشافعى .

انظر : (بدائع الصنائع ٧/ ٢٤٦ ، والشرح الكبير ٤/ ٢٣٩ ، ومجمع الأنهر بهامشه ٢/ ٢٢٧) .

(٤) وإليه ذهب الحنابلة . راجع : (مغنى المحتاج ٤/ ٤٨ ، والمهذب ٢/ ١٨٨ ، والمغنى لابن قدامة ٧/ ٦٦٤ ، وكشف القناع ٥/ ٦٣٣) .

وملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول .

القاتل إذا صالح فى مرضه على الدية يعتبر ذلك من جميع المال ، وقد أتلف ذلك بقتله فيضمن .

وذكر فى التهذيب^(١) : أن القاتل لا يضمن الدية كما هو مذهبننا .

ولنا أن المتلف ليس بمال فلا يضمن بالمال ، لأن المال^(٢) . ليس بمثل له صورة ولا معنى لأن ملك القصاص ليس بمال ولا متقوم ، وشرعيته لمعنى الإحياء ، إلا أن القاتل إنما يلتزم الدية ، والصلح مقابلة ما هو من أصول حوائجه ، وهو إبقاء نفسه ، وحاجته مقدمة على حق الوارث، فلهذا يعتبر من جميع المال .

قوله : وملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول . .^(٣) .

أى شهود الطلاق بعد الدخول إذا رجعوا لم يضمنوا للزوج شيئا عندنا ، وعند الشافعى يضمنون له مهر المثل .

(١) هو : التهذيب فى الفروع - للإمام محبى السنة حسين بن مسعود البغوى ، الشافعى المتوفى سنة (٥١٦ هـ) . وهو تأليف محرر مهذب مجرد عن الأدلة غالبا ، لخصه من تعليق شيخه القاضى حسين ، وزاد فيه ونقص .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٥١٧) .

(٢) ق ١٩ / ١ من ح .

(٣) يعنى إذا شهد الرجلان : بأنه طلق امرأته بعد الدخول ، فحكم القاضى عليه بأداء المهر والتفريق ، ثم رجع الشاهدان ، فعندنا لا يضمنان شيئا ، وبه قال الحنابلة وهو مذهب أحمد رحمهم الله . وعند الشافعى - رحمه الله - يضمنان له مهر المثل وهو رواية أحمد أيضا .

ولابد للمأمور به من صفة الحسن ضرورة أن الأمر حكيم .

له أن ملك النكاح متقوم على الزوج ثبوتا ، فيكون متقوما عليه زوالا ، لأن الزائل عين الثابت ، كملك اليمين بل أولى ؛ لأن ملك اليمين يجوز اكتسابه بلا بدل ، بخلاف ملك النكاح ، فإنه لا يتفك عن مهر .

ولنا أن ملك النكاح ليس بمال متقوم ، فلا يضمن بالمال بالإتلاف ، لأن ضمان الإتلاف مقدر بالمثل ، ولا مماثلة بينهما صورة ولا معنى ، لأن النكاح (شرع)^(١) لمعنى السكن ، والازدواج ، وإبقاء النسل ، والمال خلق بذلة الإقامة المصالح ، فأنى يتمائنان ، ولأن ملك النكاح فى حكم جزء من الأدمى ، بمعنى تفريع الأدمى منه ، فكان معتبرا به ، وإنما يتقوم البضع عند الثبوت لإظهار خطر ذلك المحل ، لأن لا يملك مجانا ، فإن ما يملك مجانا لا يعظم خطره عنده ، فأما الملك الوارد فليس بذى خطر ، ولهذا صحت إزالته بالطلاق من غير شهود ولا عوض ، وعند زوال الاستيلاء والملك الوارد عليه لا يحتاج إلى التقويم .

وإنما قيد بالطلاق بعد الدخول ، لأن قبل الدخول إذا رجعوا يضمنون نصف المهر بالاتفاق ، لقصر يد الزوج عن ذلك المال ، فأشبه الغصب .

قوله : ولابد للمأمور به من كذا .. اعلم (أن)^(٢) حسن الشيء عند من

== انظر : (مجمع الأنهر بهامشه ٢١٨/٢ ، وبدائع الصنائع ٢٨٣/٦ ، والمجموع للنووى ٢٨١/٢٠ ، والمغنى لابن قدامة ٢٥٠/٩) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

جعله عقليا عبارة عن كون عاقبته حميدة ، والقبح بخلافه .
وعند من جعله شرعيا هو : موافقة الغرض . والقبح / ^(١) بخلاف ذلك .
وقيل : الحسن كون الشيء مطلوب الوجود ^(٢) ، والقبح كونه مطلوب العدم

(١) ق ١٦/١ من ح .

(٢) قلت : إن الحسن والقبح يطلق على معان ثلاثة :

الأول : الحسن كون الشيء ملائما للطبع كالفرح ، أو كقولنا : إنقاذ الفريق حسن .
والقبح : كون الشيء منافرا للطبع كالغم ، أو كقولنا : اتهام البريء قبيح .
الثاني : الحسن : كون الشيء صفة كمال كالعلم ، والقبح كونه صفة نقص كالجهل
ولا خلاف بين العلماء في أنهما بهذين التفسيرين عقليان بمعنى أن العقل يستقل
بإدراكهما من غير توقف على الشرع .
الثالث : الحسن كون الشيء متعلق المدح والثواب كالعبادات . والقبح كونه متعلق
الذم والعقاب كالمعاصي .

وقد اختلف العلماء في أن الحسن والقبح بهذا التفسير شرعى أو عقلى :
فذهب الإمام أحمد وفخر الإسلام ، وشمس الأئمة السرخسى والأشعرية ومن معهم :
إلى أنه شرعى ولا حظ للعقل فيه : فلا حاكم إلا الله تعالى ، والعقل لا يحسن ولا
يقبح ، ولا يوجب ولا يحرم .
وذهب أبو الحسن التميمي من الحنابلة وأبو الخطاب ، والمعتزلة ، والكرامية ،
والسمرقندى صاحب الميزان وكثير من المتكلمين ومن معهم .
إلى أنه عقلى ، فالعقل يحسن ويقبح ، ويوجب ويحرم .
ونقل عن الحنفية والمالكية والشافعية قولان .

راجع تفصيل ذلك في : (كشف الأسرار للبخارى ٢٣١/٤ ، والتوضيح على التنقيح
ص ٣٧١ فما بعدها ، والأحكام للأمدى ١١٣/١ فما بعدها ، وشرح العضد
بحواشيه ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والمعتمد ٣٦٥/١ ، والمسودة ص ٤٢١ ، وإرشاد
الفحول ص ٧٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٨٨ فما بعدها ، وفواتح الرحموت
٢٥/١ فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ٦٤/١ ، ٧٨ ، وشرح الكوكب المنير ==

وهو إما أن يكون لعينه ، إما أن لا يقبل السقوط أو يقبله ، أو يكون ملحقاً
بهذا القسم ، كالتصديق والصلاة والزكاة .

وهذا / (١) معنى اللغة ، وهو ما تميل إليه النفس : فإن مال طبعاً فحسنة
طبيعى ، وإن مال عقلاً فحسنة عقلى ، وإن مال شرعاً فشرعى .

ثم إن حسن المأمور به من قضايا الشرع ، لا من موجبات اللغة ، لأن
صفة الأمر تتحقق فى الكفر والسفه والعبث . ألا يرى أن السلطان الجائر يأمر
إنساناً بالظلم والغصب إلا أن الشرع يقتضى كون المأمور به حسناً ، إذ الشارع
حكيم على الإطلاق ، ولا يليق بالحكمة (طلب) (٢) ما هو قبيح بآكد الوجوه ،
قال الله تعالى : ﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾ (٣) ، فدل أن حسن المأمور به
ضرورة حكمة الأمر ، والعقل آلة لمعرفة ، لا أن العقل موجب الحسن ، وإلا
لما جاز ورود النسخ عليه ، لأن الحسن العقلى لا يرد عليه التبديل ، كحسن
العدل والإحسان وشكر المنعم .

وهو - أى الحسن - إما أن يكون لعينه - أى بواسطة نفس المأمور به - أو
لغيره - أى بواسطة غير المأمور به - فإن كان لعينه ، فهو إما أن لا يقبل
السقوط ، أو يقبله أو يكون ملحقاً بهذا القسم أى بما حسن لعينه ، لكنه مشابه
لما حسن لغيره .

وقوله : كالتصديق - نظير ما حسن لعينه ولا يقبل السقوط والصلاة ،

== ٣٠٠ / ١ فما بعدها ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ١٩٣ - ١٩٥ ،
والمستصفى ٥٥ / ١ ، والمنخول ص ١٥ .

(١) ق ١٩ / ب من ب .

(٢) ماقطة من ب .

(٣) سورة الأعراف / ٢٨ .

نظير مايقبل السقوط . والزكاة نظير الملحق به .

أما حسن التصديق لا يحتمل السقوط بحال ^(١) سواء كان مكرها أو غير مكره .

أما الصلاة فإنها حسنت لعينها ، لأنها تتأدى بأفعال وأقوال وضعت للتعظيم ، إذ قيام العبد بين يدي الرب واضعا يمينه على الشمال صارفا طرفه إلى الأرض ، تعظيم له في نفسه ، ثم إعقابه بالركوع زيادة تعظيم ، ثم إلحاقه السجود نهاية في التعظيم بوضع أشرف أعضائه على التراب ، وكذا سائر أذكارها ، وتلاوة القرآن تدل على نهاية التعظيم والمبالغة في التنزيه والتقديس ، فثبت أنها مع جميع أفعالها وأذكارها تعظيم الله وهو حسن في نفسه ، ولكنه يقبل السقوط إذا كان في غير حينه ، كالصلاة في الأوقات المكروهة ، أو قبل الوقت ، أو حالة ، كالصلاة في حال عدم الطهارة ، فحينئذ تصير قبيحة بهذه العوارض .

ولمّا صارت الزكاة / ^(٢) ملحققة بها ، لأنها صارت حسنة بواسطة رفع حاجة الفقير، الذي هو من خواص الرحمن لا بنفسها، إذ هي في نفسها تنقيص مال وإضاعته ، وهي حرام شرعا ، ومنوع عقلا ، وكذا الصوم صار حسنا بواسطة قهر النفس التي هي عدو الله ، كما جاء في الحديث أنه تعالى أوحى إلى داود - عليه السلام - فقال : « يا داود ، عاد نفسك فإنها انتصبت لمعادتي » .

(١) يعني أن التصديق لازم على المرء ، ولا يسقط عنه مادام عاقلا بالغا ، ولهذا لا يزال حال الإكراه ، فإن أكره على إجراء كلمة الكفر ، يجوز له التلفظ باللسان بشرط أن يبقى على حاله فالإقرار يقبل السقوط ، والتصديق لا يقبله قط وحسن التصديق ثابت لعينه ، لأن العقل يحكم بأن شكر النعم الخالق واجب .

انظر : (نور الأنوار شرح المنار ص ٤٥) .

(٢) ق ٢٠ / ١ من ب .

وقال عليه الصلاة والسلام: « أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك »^(١).
ولهذا سمي الجهاد معها ، الجهاد الأكبر ، كما في قوله - عليه الصلاة
والسلام - : « رجعتنا من الجهاد الأصغر /^(٢) إلى الجهاد الأكبر »^(٣) .
إذ هو في نفسه تجويع النفس ، ومنع نعم الله عن مملوكه مع النصوص
المبيحة لها .

وكذا الحج صار حنا بواسطة شرف المكان ، لا لذاته ، إذ قطع المسافة
وزيارة أماكن معلومة يساويان في (غايتها)^(٤) سفر التجارة ، وزيارة البلاد ،
غير أن هذه الوسائط ثبتت بخلق الله تعالى بلا اختيار للعبد ، فصارت كلا
واسطة ، فصارت هذه العبادات كالصلاة ، حتى شرط لها الأهلية الكاملة ، فلا

(١) أخرجه : البيهقي في الزهد بإسناد ضعيف ، وله شواهد من حديث أنس .
ويجوز على السنة كثيرين « أعدى عدوك » بالثنية في الموضعين ، ولا أصل له بهذا
اللفظ ، والمشهور على الالة « أعدى عدوك » بالافراد في « عدوك » .
(كشف الخفاء / ١ / ١٦٠) .

(٢) في ١٦ / ب من ح .

(٣) أخرجه : (البيهقي في كتاب الزهد ص ١٩٨ ، وقال : إسناده ضعيف ، والخطيب
البغدادي في تاريخه ١٨١ / ١١ ، وقال الحافظ ابن حجر في - تسديد القوس - : هو
مشهور على الالة وهو من كلام إبراهيم بن عيلة ، والعجلوني في : كشف الخفاء
ومزيل الإلباس ٥١١ / ١ ، والمناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق - المطبوع
على هامش الجامع الصغير ٣٠ / ٣١ - ، ومحمد بن السيد الخوت في : أسنى
المطالب ص ٢٢١ ، وضعف إسناده .

وقال الملا على قارى في : الاسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعة ص ٢٠٦ ما نصه :
« ذكر الحديث في الإحياء ونسبه العراقي إلى البيهقي من حديث جابر وقال : هذا
إسناده فيه ضعف » .

(٤) في ب (ذاتها) .

أو لغيره وهو إما أن لا يتأدى بنفس المأمور به أو يتأدى .

تجب على الصبي كالصلاة ، خلافا للشافعى^(١) فى فصل الزكاة .

ولا يقال : الصلاة صارت حسنة بواسطة الكعبة أيضا .

لأننا (نقول)^(٢) : نريد بالواسطة ما يتوقف ثبوت الحسن عليه ، وهذه الوسائط المذكورة كذلك ، بخلاف الكعبة ، فإن الصلاة حسنة فى ذاتها من غير نظر إلى جهة الكعبة ، ولهذا كانت حسنة حين كانت القبلة بيت المقدس ، وجهة المشرق ، وعند اشتباه القبلة ، وعند التنقل على الدابة .

قوله : أو لغيره . . . أى حسن المأمور به لمعنى فى غيره ، وذلك لا يخلو : إما أن يتأدى بنفس المأمور به أو لا ، والثانى كالوضوء أو السعى إلى الجمعة ، فإن الوضوء ليس بحسن فى نفسه ، لأنه تبرد وتطهر ، وإنما صار حسنا للتوصل به إلى أداء الصلاة وكذا السعى ليس بحسن فى نفسه إذ هو مشى ونقل أقدام وإنما صار حسنا للتوصل به إلى أداء الجمعة ، ولهذا لا يسقطان بسقوط الصلاة والجمعة ، ثم إنهما لا يتأديان بنفس الوضوء والسعى ، بل بفعل مقصود بعدهما ، أما الأول^(٣) كالصلاة على الميت^(٤) والجهاد ، فإنهما ليسا بحسين بذاتهما ، إذ الصلاة بدون الميت عبث ، والجهاد تخريب بئان الرب

(١) حيث قال : تجب الزكاة فى مال الصبي لقوله - ﷺ : « ابتغوا فى مال اليتامى لا تأكلها الزكاة » والحديث ضعيف .

انظر : (المجموع للنووى ٣٢٩/٥) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) أى الذى يتأدى بنفس المأمور به .

(٤) فى ١٦/ ب من ح .

وتخريب بلاده ، وليس فيهما حسن ، وإنما صار حنين بواسطة إسلام الميت ، وكفر الكافر قضاء لحق المسلم ، وإعلاء دين الله ، حتى لو قام به البعض سقط^(١) عن الباقيين لحصول المقصود ، ولهذا لو لم يكن الميت مسلماً كانت الصلاة منهيًا عنها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ .. ﴾^(٢) الآية ، أو أسلم الكافر لم يبق الجهاد فرضاً ، لكنه خلاف الخبر لقوله عليه السلام : « الجهاد ماضٍ إلى أن تقوم الساعة »^(٣) .

وإنما اعتبرت الوسائط ههنا ، وهى إسلام الميت وكفر الكافر حتى صار حسناً لمعنى فى غيره دون الصوم (ونظيره)^(٤) .

لأنها وإن كانت بتقدير الله تعالى ، فهى تثبت باختيار العبد ، بخلاف الصوم (ونظيره)^(٥) ، فإن الوسائط فيها بخلق الله تعالى بلا اختيار للعبد ، إذ كون النفس عدواً لله ، وكون الفقير محتاجاً ، وشرف المكان ، بخلق الله تعالى .

ولا يقال : لو كانت النفس غير جانية فكيف لزم قهرها ؟ .

لأننا نقول : لو كانت عدو الرب بطبعها ، فالاجتناب عنها وعن منها لزم ،

(١) قلت : هذا إذا لم يكن الجهاد فرض عين ، ولم تحضر الجنازة أو لم يدخل فيها فإن من حضرها ، أو دخل فيها تصير عليه فرض عين .

(٢) سورة التوبة / ٨٤ .

(٣) أخرجه (أبو داود ١٨/٣ بلفظ « ثلاثة من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله ولا تكفروه بذنب ولا تخرجه من الإسلام بعمل - والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتى الدجال لا يطله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالآقذار » .

(٤) فى ب (ونظيره) . بالافراد ، وهو خطأ ، والمراد من النظيرين هنا : الزكاة والحج .

(٥) فى ب (ونظيره) .

أو يكون حسنا لحسن فى شرطه بعدما كان حسنا لمعنى فى نفسه أو ملحقا به كالوضوء والجهاد . والقدرة التى يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه ، وهى نوعان : مطلق وهو أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه وهو شرط فى أداء كل أمر .

فكذا قهرها / ^(١) كما أن التباعد عن النار المحرقة لازم (لصيانة النفس) ^(٢) وإن جبلت النار كذلك ، فكذا ههنا صيانة النفس لازمة عن هواها ، وذا فى المنع عن شهواتها ، قال الله تعالى : ﴿ ونهى النفس عن الهوى ... ﴾ ^(٣) الآية .

قوله : أو يكون حسنا لحسن فى شرطه : أى يكون المأمور به حسنا بواسطة كون المأمور به حسنا بواسطة كون القدرة عليه شرطا لوجوبه بعدما صار حسنا لعينه ، أو ملحقا به كالصلاة مثلا ، فإنها حسنة لعينها وقد ازدادت حسنة باعتبار حسن شرطها ، وهو القدرة على الأداء ، ويسمى هذا القسم جامعا ^(٤) . وقوله : والقدرة التى إلى آخره ، نظير هذا القسم .

قوله : (وهى نوعان) ^(٥) : أى القدرة التى يزداد حسن المأمور به نوعان : مطلق أى : نفس القدرة بدون تعرض كونها ميسرة الواجب أم لا ؟ وتسمى القدرة الممكنة أيضا .

قوله ^(٦) : وهو شرط فى أداء كل أمر ، أى مطلق القدرة شرط فى أداء كل أمر .

(١) ق ١٧ / ١ من ح .

(٢) فى ح (صيانة للنفس) .

(٣) سورة النازعات / ٤٠ .

(٤) لكونه لعينه ولغيره .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) ق ٢١ / ١ من ب .

يعنى تختص هذه القدرة بوجوب الأداء دون القضاء ، حتى إن الفاتت من الصيامات والصلوات والزكوات ، يجب قضاؤها فى النفس الأخير، إن عجز فى تلك الساعة .

ولا يقال : تكليف ما ليس فى الوسع لا يجوز شرعا ، وفى وجوب القضاء فى تلك الساعة هذا ، لأن هذه القدرة شرط فى ابتداء الوجوب لصحة التكليف ، ولم يتكرر فى واجب واحد ، لما بينا ^(١) أن القضاء يجب بالسبب الذى يجب به الأداء ، وكان وجوب القضاء بقاء ذلك الواجب بعينه ، لا وجوبا آخر ، وقد تحقق الوجوب بوجود القدرة فى الابتداء ، فلا يحتاج إلى اشتراطها فى حال البقاء ، كذا قيل .

وفيه بحث ، فإنه لا يلزم من كون وجوب القضاء بالسبب الذى يجب به الأداء ، أن يكون الواجب واحداً ، وكيف ، فإن فى الأداء يجب عين المأمور به ، وفى القضاء مثله .

وقيل : لا فرق (فى) ^(٢) اشتراط القدرة بين الأداء والقضاء ، لأن الأداء (إذا) ^(٣) كان مطلوباً بنفسه يشترط فيه حقيقة القدرة ، وإن كان مطلوباً لغيره يشترط توهمها على ما سنبينه ، فكذا القضاء إذا كان الفعل منه مقصوداً يشترط القدرة وإلا يشترط التوهم أيضاً .

ففى النفس الأخير لا يبقى (عليه) ^(٤) وجوب القضاء ، بناءً على توهم الامتداد، ل يظهر أثره فى المؤاخذه، والإبضاء، كما فى الجزء الأخير من الوقت ،

(١) راجع : (ص : ١٧٥ - ١٧٦) .

(٢) فى ح (بين) وهو خطأ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

والشرط توهمه لا حقيقته حتى إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض في آخر الوقت لزمه الصلاة لتوهم الامتداد في آخر الوقت بوقت الشمس .

بناءً على التوهم ليظهر أثره في القضاء .

فإن قيل : يلزم عليه ما إذا فاتته صلاة في الصحة ، فقضاها في المرض قاعداً أو مومياً أو مضطجعا حيث يجوز ، ولو لم يشترط القدرة في القضاء لما جاز ، لأن القيام والركوع والسجود كانت واجبة ولم يأت بها .

قلنا : إنه قضاها كما وجبت ، لأن الشرط القدرة التي تمكنه من الأداء ، إما قائماً / (١) أو قاعداً ، لا قدرة مكنته ، فظهر أن الاستقامة على القيام ما كانت شرطاً في الابتداء بل شرط / (٢) ذلك لكونه قادراً على القيام ، لا أن القيام مشروط متعينا ، ألا يرى أنه لو كان مريضاً تلزمه الصلاة على ما يستطيع ، كذا ذكره ، وهذا ليس بموضح .

قوله : والشرط توهمه لا حقيقته . . . أي الشرط توهم ما يتمكن به من الأداء ، وهو القدرة الممكنة لا حقيقته التي بنى التكليف عليها ، لأنها لا تتبع الفعل كما عرف في مسألة الاستطاعة ، ولا بد للتكليف من أن يكون سابقاً على الفعل ، فدعت الضرورة إلى نقل الشرطية إلى سلامة الآلات وصحة الأسباب ، التي تحدث القدرة الحقيقية بها عند إرادة الفعل عادة ، فثبت أن الشرط توهمها لا حقيقتها ، ولهذا قلنا : إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر ، أو

(١) ق ١٧/ب من ج .

(٢) ق ٢١/ب من ب .

أفاق المجنون ، أو ظهرت الحائض ، في جزء قليل من الوقت بمقدار ما يسعه فيه التحريمه تلزمه الصلاة عندنا استحسانا .

وقال زفر^(١) : لا تلزمه^(٢) قياسا ، لعدم القدرة ، بناءً على فوات الوقت الذى هو من ضرورة القدرة ، ولا اعتبار لاحتمال حدوث القدرة بامتداده ، لأن ذلك احتمال بعيد فلا تعتبر به ، كاحتمال سفر الحج بغير الزاد والراحلة ، واحتمال القدرة على الصوم للشيخ الفانى ، واحتمال القدرة على القيام والركوع للمريض والمقعّد^(٣) بزوال العلة ، ومع ذلك لم يصلح شرطا للتكليف ، فكذا هذا .

ولكننا نقول : سبب الوجوب ، وهو جزء من الوقت ، قد وجد فى حق

(١) هو : زفر بن هذيل بن قيس البصرى ، كان ثقة مأمونا ، دخل البصرة فى ميراث أخيه فتشبت به أهل البصرة ، فمنعوه الخروج منها .

قيل : أكره على القضاء ، فأبى ، واختفى مدة ، فهدم منزله ، ثم خرج وأصلح منزله ثم أكره وهدم منزله ولم يقبله .

كان ممن جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه رأى ولد سنة (١١٠ هـ) وتوفى سنة (١٥٨ هـ) ، يعتبر من أقدم أصحاب أبى حنيفة موتا ، من تصانيفه : المجرّد فى الفروع .

انظر : (وفيات الاعيان ٣١٧/٢ - ٣١٩ ، وشذرات الذهب ٢٤٣/١ ، والفرائد البهية ص ٧٥ - ٧٦ ، وهدية العارفين ٣٧٣/١) .

(٢) راجع هذه المسألة فى : (بدائع الصنائع ٩٦/١ ، ومجمع الانهر ٧٤/١) .

(٣) هو : الزمن يقال : رجل مقعد ، إذا أزمته ذاء فى جسده حتى لا حراك به ، وفى حديث الحدود : « أتى امرأة قد رنت ، فقال : ممن ؟ »

قالت : من المقعد الذى فى حائط سعد . والمقعد : الذى لا يقدر على القيام لزمانة به .

انظر : (لسان العرب ٣٥٨/٣ ، والمصباح المنير ٥١٠/٢) .

الأصل ، فثبت به أصل الوجوب ، إذ هو ليس بمفتقر إلى شيء آخر ، ثم ثبت وجوب الأداء بتوهم القدرة بامتداد الوقت ، إذ امتداد الوقت ممكن ، كما كان ليمان - عليه السلام - ^(١) ثم يتقل بالعجز الحال إلى خلفه ، وهو القضاء ، كما في الحلف على مس السماء ، فإن اليمين انعقدت لتوهم البر ، لأن السماء غير ممسوسة ، ثم يحث باعتبار العجز الحالى ، وذلك كاف للحث ، وتوهم القدرة إنما لا تصلح شرطاً للتكليف ، إذا كان المطلوب منه عين ما كلف به ، فأما إذا كان المطلوب منه غيره وهو خلفه ، فهو كاف لصحته كالأمر بالوضوء ، إذا كان المقصود ^(٢) منه خلفه وهو التيمم ، يصبح بتوهم الماء وإن كان بعيداً فكذلك مسألتنا / ^(٣) .

وذكر في طريقة الخلاف لبعض مشائخنا أن بإدراك الجزء الأخير تلزمه الصلاة ، لأن به يتمكن من أدائها بأن يأتي بالتحريم ، ثم يتمها بعد خروج

(١) وذلك ما قبل إن سليمان - عليه السلام - لما جلس على كرسيه ، عرضت عليه بالعشى الصافنات الجياد (الأفراس المختارة) ، فاشتغل بها وفاته صلاة العصر ، فضرب بسوقها وأعناقها ، تشاؤماً بها حيث شغلته عن ذكر ربه ، وقهراً للنفس عن حفظها ، جازاه الله تعالى بأن أكرمه برد الشمس ليتدارك ما فاتته .

ونسب هذا القول إلى على - كرم الله وجهه - وفي صحته خلاف بين العلماء .

وأرى أن القول بعدم رد الشمس لسليمان - عليه السلام - أسلم - لا لامتناع الرد في نفسه بل لعدم ثبوته - كما قال العلامة الألوسى . والله أعلم .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ١٩٦ ، وروح المعانى ٢٣ / ١٩٣ فما بعدها) .

(٢) ق ٢٢ / ١ من ب .

(٣) هذا ، وقد قال بعض الأفاضل : والحق أن توهم القدرة غير كاف لصحة التكليف ، ولكن العلماء استحسنوا بالوجوب في هذه المسائل للاحتياط ، لأن إتيان المكلف بشيء ليس عليه ، أولى من أن يترك ما عليه ، ولهذا يؤثموه ، والله أعلم .

(انظر : حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٢١٣) .

وكامل وهو القدرة الميسرة للأداء ، ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب حتى تبطل الزكاة والعشر والجراج بهلاك المال .

الوقت ، وكان ذلك أداء لا قضاء ، هذا هو المذهب ، فيجب على هذا الوجه ، ثم يخرج عن العهدة بالقضاء ، وهذا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء لما عرف ، أما في الفجر فلا يجب عليه أداء الفجر ^(١) لأنه لا يتصور ، بل يجب عليه قدر ما يتصور ، وهو الشروع فيه ، فإذا لم يشرع فيه . أو شرع ثم أفسده ، يجب عليه قضاء ذلك القدر ، فإذا قضى ذلك القدر يجب عليه قضاء الباقي صيانة عن ذلك القدر عن الفساد .

قوله : وكامل إلى آخره وإذا ثبت أن أصل القدرة لا بد للتكليف فاعلم أن الله تعالى تفضل ومنّ علينا في بعض الواجبات ، فبنى التكليف فيها على قدرة كاملة زائدة على أصل القدرة ، تيسيرا علينا ، ويسمى قدرة ميسرة ، لحصول التيسير في الأداء بسببها ، ولهذا شُرطت هذه القدرة في أكثر الواجبات المالية لا البدنية ؛ لأن أدائها أشق على النفس من البدنيات ، إذ المال محبوب النفس في حق العامة ، والمفارقة عن المحبوب بالاختيار أمر شاق ، إليه أشار أبو اليسر ، فكانت مغيرة صفة الواجب من مجرد الإمكان إلى صفة السهولة واليسر ، فشرط بقاؤها لبناء الواجب ، لا لكونها شرطا ، إذ عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم ، ولكن لأن صفة الواجب تتبدل من اليسر إلى العسر بزوالها ، وبزوال الصفة يبطل الواجب ، لأنه لم يشرع إلا بتلك الصفة ، وليس معنى التغيير أن الحق كان واجبا بصفة العسر بقدرة ممكنة ، ثم تغير باشتراط هذه القدرة إلى صفة اليسر ، بل معناه أنه لو كان واجبا بقدرة ممكنة ، لكان جائزا ، فلما توقف الوجوب على هذه القدرة ، صار كأنه تغير من العسر إلى اليسر بواسطتها ،

(١) ق ١/١٨ من ح .

ولهذا قلنا : تسقط الزكاة بهلاك المال ، والعشر بهلاك الخارج ، وإخراج إذا اصطلم الزرع آفة^(١) لأن كل واحد منها متعلق بقدره ميسرة^(٢) .

وقال الشافعى : إذا تمكن من الأداء ولم يؤد حتى هلك المال ، ضمن ، لأن الواجب تقرر عليه بالتمكن ، ثم بالهلاك عجز عن الأداء ، وبالعجز لم يبرأ عن الأداء ، فبقى عليه كما فى ديون العباد ، وصدقة الفطر^(٣) .

ولكننا نقول : إنها واجبة بقدره ميسرة ، فيكون بقاؤها شرطاً لبقاء الواجب ، لأن حق المستحق متى وجب بوصف لا يبقى إلا كذلك ، لأن الباقي عين الواجب ابتداءً ، فلو بقى الواجب بعد الهلاك لانقلب غرامة ، فلا يكون الباقي ما كان واجباً .

ولا يلزم عليه بقاء الواجب بعد الاستهلاك ، وإن كان الباقي غرامة ، لأنه لما تعدى على (محل)^(٤) مشغول حق الغير^(٥) ، عدا المستهلك قائماً زجراً عليه ، فيبقى الواجب ببقاء المال تقديراً .

والدليل على أنها واجبة بقدره ميسرة ، اشتراط النماء ، وإن كان يمكن أداؤها بدون النماء ، غير أن الشرع أقام حولان الحول مقام النماء الحقيقى ، إذ هو سبب حصول النماء ، وفى اشتراط حقيقة النماء حرج^(٦) وكذا إيجاب

(١) ق ٢٢/ب من ب .

(٢) راجع : (بدائع الصنائع ٥٣/٢ ، ومجمع الأنهر ٢٠٣/١ ، والدر المختار ٢٨/٢ فما بعدها و ٩٩/٢ فما بعدها) .

(٣) ويقول الشافعى أخذ مالك وأحمد ومن معهما ، واستثنى الإمام مالك زكاة الماشية فإنها تسقط عنده بالهلاك .

انظر : (المنى لابن قدامة ٦٨٥/٢ ، وبداية المجتهد ٢٤١/١ ، والمهذب ١٤٤/١) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وهو الفقير .

(٦) ق ١٨/ب من ح

القليل من الكثير وهو ربيع العشر ، وكذا إيجاب العشر الخارج مع إمكان إنجابه فى الأرض بدونته ، وإيجاب القليل من الكثير مع إمكان إيجاب الكل ، دليل على أنه واجب بصفة اليسر ، وكذا إيجاب الخراج بالتمكن من الزراعة وعدم تعلقه بكل النماء بل ببعضه حتى لو زاد الخراج على نصف الخارج يُحط إلى النصف ، دليل على أنه واجب بصفة اليسر ، فيشترط دوامها لبقاء الواجب .

وإنما اعتبر النماء التقديرى ، وهو التمكن من الزراعة فى الخراج ، لأن الواجب ليس من جنس الخارج ، فأمكن اعتبار النماء التقديرى ، فلا يجعل تقصيره عذرا فى إبطال حق الغزاة ، ويجعل النماء موجودا حكما لتقصير بخلاف العشر ، لأنه اسم إضافى فلا يمكن إيجابه إلا فى النماء الحقيقى ، وبخلاف ما إذا اصطلم الزرع آفة ، حيث يسقط الخراج ، لأنه لم يقصر ، حتى لو كان بعد الاصطلام مدة يمكن فيها استغلال الأرض إلى آخر السنة ، لا يسقط الخراج .

فإن قيل : فعلى هذا التقدير يلزم أن تكون القدرة الميسرة فى معنى (١) العلة ، وبقاء الحكم يستغنى عن بقاء العلة كاستغناء المشروط عن بقاء الشرط ، فيجب أن لا يشترط دوامها لبقاء الواجب .

قلنا : ذلك إذا أمكن البقاء بدون العلة ، فأما إذا لم يمكن بأن تكون العلة مخصوصة ببقاء العلة شرط لبقاء الحكم وههنا كذلك ، لأن اليسر (بدونها لا يبقى) (٢) .

(١) ق ٢٣ / ١ من ب .

(٢) فى ب (لا يثبت بدونها) .

بخلاف الأولى حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال .

قوله : بخلاف الأولى - أى بخلاف القدرة الممكنة - فإن بقاءه ليس بشرط
لبقاء الواجب حتى لا يسقط الحج بفوات ملك الزاد والراحلة بعد تقرر
الوجوب ، وكذلك صدقة الفطر لا تسقط بعد الوجوب بهلاك المال ، لأنه
وجبا بقدرة ممكنة ، وإنما قال ذلك جوابا عما يقال : الحج وصدقة الفطر وجب
بقدرة ميسرة ، بدليل اشتراط القدرة على الزاد والراحلة ، والنصاب في صدقة
الفطر وهما زائدان على أصل القدرة ، فإن أصل القدرة فيه صحة البدن بحيث
يقدر على المشى واكتساب الزاد فى الطريق ، وفى صدقة الفطر أصل القدرة
يحصل بملك نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو نحوهما .

فقال : بخلاف الأولى حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال ،
حيث يجبان بقدرة ممكنة : أما الحج فلأن الشرط فيه نفس الاستطاعة لقوله
تعالى : ﴿ من استطاع إليه سبيلا ﴾^(١) ، ولا تتحقق الاستطاعة للنائب من
الكعبة إلا بالزاد والراحلة على ما عليه العادة ، فإن اشتراطيهما لبيان أدنى
التمكن من هذا السفر من /^(٢) حيث العادة لا لليسر ، إذ اليسر لا يقع إلا
بخدم ومراكب وأعوان ، وليست هذه الأشياء شرطا بالإجماع ، فثبت أنه
واجب بقدرة ممكنة ، ألا يرى أنها تجب بثياب الزينة - أى بثياب الجمال التى
تلبس فى المواسم - واشتراط (الغنى)^(٣) بالنصاب فيها لا لليسر بل لبصير
الموصوف به أى بالغنى - أهلا للإغناء ، يعنى هذه الصدقة وجبت إغناءً للفقير

(١) سورة آل عمران / ٩٧ .

(٢) ق ١٩ / ١ من ح .

(٣) فى النسختين معا (الغناء) ممدودا ، وهو خطأ ، لأن (الغناء) بكسر الغين :
الصوت ، وبالفتح (غناء) مثل كلام : الاكتفاء ، وهما ليس بمرادين .
ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٤٥٥) .

بقوله - عليه السلام - : « أغنوهم عن المسألة » ^(١) فلم يكن بد من اعتبار صفة الغنى فى المكلف ليصير أهلا للإغناء ، إذ الإغناء من غير الغنى / ^(٢) لا يتحقق كالتملك من غير مالك .

واعترض بأن المراد من الإغناء المذكور فى الحديث الإغناء الشرعى ، بل الإغناء عن المسألة بإتيان كفاية يوم إليه ، فلا يكون الإغناء الشرعى شرطا للأهلية .

وأجيب بأن ذلك الإغناء بصفة الحسن من غير الغنى لا يتحقق ، لأنها شرعت لإغناء الفقير عن السؤال ، لا لإحواجه وذلك ، لأنه لو اعتبر هذا الإغناء وهو ملك نصف صاع مثلا وأمر بالإغناء لعاد الأمر (على) ^(٣) موضوعة بالنقض ، لأنه حيثئذ يصير محتاجا إلى السؤال وهذا لا يجوز ، لأن دفع حاجة نفسه كيلا يحتاج إلى المسألة أولى من دفع حاجة الغير .

ولهذا شرط الشافعى ^(٤) أن يملك صاعا فاضلا عن قوته وقوة من يقوته يوم

(١) أخرجه : (الحاكم فى علوم الحديث من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - بطوله وفيه : (وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة ، وكان يقسمها قبل أن ينصرف ويقول : أغنوهم عن الطواف فى هذا اليوم) .

وأصله فى الصحيحين من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - : (كان النبى - ﷺ - يأمرنا بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) واللفظ المذكور فى النص للدارقطنى . وفى إسناده أبو معشر وقد ضعفوه .

انظر : (سنن الدارقطنى ١٥٣ / ٢ ، ونصب الراية ٤٣٢ / ٢ ، والدرية فى تخريج أحاديث الهداية ص ٢٢) .

(٢) ق ٢٣ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ومعه مالك وأحمد . انظر : (المغنى لابن قدامة ٧٣ / ٣ - ٧٤ ، والشرح الكبير ٥٠٤ / ١ - ٥٠٦ ، ومغنى المحتاج ٤٠٢ / ١ فما بعدها) .

وهل ثبت به صفة الجواز للمأمور به إذا أتى به قال بعض المتكلمين : لا

الفطر وليتته ، إلا أن عندنا ^(١) ما دون النصاب له حكم العدم فى الشرع حتى حل لمالكه الصدقة فشرطنا النصاب ليثبت حكم الوجود شرعاً ، فيتحقق الإغناء بصفة الحسن ، ولا يقال : صفة الإغناء لا يتوقف على الإغناء الشرعى (أيضاً) ^(٢) فإن الله تعالى مدح أقواماً على الإيثار مع مساس حاجتهم بقوله : ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ ^(٣) .

لأننا نقول : بناء الأحكام على الأمور الغالبة ، والغالب من حال البشر عدم الصبر على الشدة وإظهار الجزع عند إصابة المكروه فقلنا لم (يحسن) ^(٤) الإغناء من غير الغنى لئلا يؤدي إلى الأمر المذموم بحسب العادة ، فأما من أكد مراد الغير على مراده فهو نادر ، واحكم لا يبنى على النادر .

وقوله : وهل ثبت به صفة الجواز إلى آخره قال بعض متكلمي المعتزلة : لا يثبت (صفة) ^(٥) الجواز للمأمور به بمطلق الأمر ، حتى يقتزن به دليل ، واستدلوا على هذا بالظان عند ضيق الوقت أنه على طهارة فأدى ، لا تجوز الصلاة حتى

(١) أى عند الحنفية يشترط لوجوب زكاة الفطر أن يكون مالكا لمقدار النصاب لفاضل عن حاجته الأصلية) .

انظر : (الدر المختار ٩٩/٢ ، ١٠١ ، وبدائع الصنائع ٦٩/٢ ومجمع الأنهر ٢٢٦/١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة الحشر / ٩ . والآية بكاملها : ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ .

(٤) فى ب (يجز) ،

(٥) ساقطة من ب .

والصحيح عند الفقهاء أنه تثبت به صفة الجواز . وانتفاء الكراهة .

يجب القضاء عليه مع أنه مأمور بأداء الصلاة ، وبمن أفد حجه فهو مأمور بالأداء شرعا ، ولا يجوز المؤدى إذا أداه .

والصحيح عند الفقهاء أنه تثبت بمطلق الأمر صفة الجواز للمأمور به / (١)
كما قررنا (٢) ، أن مطلقه يقتضى حسن المأمور به وذلك لا يكون إلا بعد جوارحه شرعا .

وأما قوله : أن الظان إذا أدى لا تجوز صلاته فهو ممنوع ، (فإن) (٣)
عندنا من كان عنده أنه على طهارة فصلّى جازت صلاته ، نص عليه محمد - رحمه الله - فى كتاب التحرى فيما إذا توضأ بماء نجس ، فقال : صلاته جائزة ما لم يعلم ، فإذا علم أعاد (٤) .

لا يقال : كيف يلزم الإعادة ، والأمر لا يقتضى التكرار .
لأننا نقول : المؤدى جائز حتى لو مات قبل أن يعلم لا شيء عليه .
فأما إذا علم فقد تبدل حاله ، والوجوب بعد تبدل الحال لا يكون تكرارا ،
لأن التكليف بحسب الوضع .

(١) ق ١/٢٤ من ب ، وق ١٩/ب من ح .

(٢) انظر (ص ٢١٥) .

(٣) فى ح (فأما) .

(٤) وهو قول الجمهور .

انظر : (كتاب التحرى فى المبسوط ١٨٧/١٠ - ١٩٣) .

وعنده أنه على الطهارة ، فيثبت الأمر على حسب ما يليق بحاله ، ومن ضرورته الجواز على تلك الحالة ، فإذا تبدل حاله بالعلم ثبت أمر الأداء .
وأما الحج فيمعزل مد قلنا ، لأن الثابت بالأمر وجوب أداء الأفعال بصفة الصحة ، فأما بعد الإفساد ، الثابت وجوب التحلل عن الإحرام بطريقة ، وهذا أمر آخر سوى الأول .

قوله : وانتفاء الكراهة حكى عن أبي بكر الرازي أنه كان يقول : صفة الجواز تثبت بمطلق الأمر شرعا ، فقد يتناول الأمر ما هو مكروه شرعا ، بدليل أداء عصر يومه بعد تغير الشمس ، فإنه جائز مأمور به شرعا ، وهو مكروه أيضا .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وليطوفوا ﴾ يتناول طواف المحدث عندنا ، حتى يكون طوافه جائزا ، ويكون مكروها شرعا .

والصحيح عندنا أنه يثبت به الجواز ، وانتفاء صفة الكراهة ، لأن بالأمر يثبت الإذن بالمأمور به لطلب إيجاد المأمور به ، ومن ضرورته انتفاء الكراهة .

وأما الصلاة بعد تغيير الشمس ، فالكراهة فيها ليست (للصلاة) لكن للتشبه بمن يعبد الشمس ، والمأمور به هو الصلاة ، وكذا في الطواف ، الكراهة ليست (^(١) في الطواف) بل بوصف في الطائف ، وهو الحدث ، وذلك ليس من الطواف في شيء .

(١) ما بين القوسين يعنى من قوله : (للصلاة ..) إلى قوله : (في الطواف بل) ساقط من ب .

(٢) في ح (وعند) ، وهو خطأ .

وإذا عدم صفة الوجوب للمأمور به لا تبقى صفة الجواز عندنا خلافاً للشافعي .

قوله : * وإذا عدم صفة الوجوب . . إلى آخره) . ' إذا انعدم صفة الوجوب للمأمور به لا يبقى صفة الجواز (عندنا) ^(١) . وقال الشافعي : تبقى صفة الجواز ، لأنه ليس من ضرورة انتفاء الوجوب انتفاء الجواز ^(٢) . واستدل بصوم / ^(٣) يوم ^(٤) عاشوراء باتساع وجوب الأداء فيه ، لم يتخ جواز الأداء .

ولكننا نقول : الأمر بعد ما نسخ موجهه يبقى أمراً ، ولكن الجواز لا يضاف إليه لثبوت الجواز وموجهه ، إذ موجهة أداء هو متعين على وجه لا يتخير العبد بين الإقدام والترك شرعاً ، والجواز فيما يكون فيه مخير وبينهما تناف ، فلا يجوز إضافة غير موجهه إليه كذا قال مشائخنا العراقيون ^(٥) . وقال شمس الأئمة السرخسي : الأمر لا يبقى أمراً بعدما نسخ موجهه ، فلا معنى للاشتغال بهذا (التكلف) ^(٦) - أي بإضافة الجواز أو الوجوب إليه -

(١) في ح (وعند) ، وهو خطأ .

(٢) وذلك ، لأن الوجوب خاص ، والجواز عام ، ولا يلزم من انتفاء الخاص ، انتفاء العام راجع هذه المسألة في : (المحصول ج ١ ق ٢ / ٣٤٢) فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٤١ - ١٤٢ ، والمستصفي ١ / ٧٣ - ٧٤ ، ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول بحواشيه ١ / ٢٣٦ فما بعدها .

(٣) ق ٢٠ / ٢٠ من ح .

(٤) ق ٢٤ / ب من ب .

(٥) وثمرة الخلاف تظهر في قوله ﷺ : * من حلف على يعين فرأى غيرها خيراً منها فليكن عن يمينه ، ثم لبأني بالذي هو خير * فإنه يدل على وجوب سبق الكفارة على الحنث ، وذلك منسوخ بالإجماع ، فبقى جوازه عند الإمام الشافعي رحمه الله ولم يبق عند الحنفية . (حاشية ابن ملك ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وأصول السرخسي ١ / ٦٤ - ٦٥) .

(٦) في ح (التكليف) .

والأمر نوعان مطلق عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر وهو على التراخي .

وأما جواز صوم (يوم) ^(١) عاشوراء لا نقول : بأنه موجب الأمر ، بل هو موجب كون الصوم مشروعاً فيه للعباد كما في سائر الأيام ، وقد كان ذلك ثابتاً قبل إيجاب الصوم فيه بالأمر . فبقى على ما كان ^(٢) . وحقيقة الجواب ما قلناه شمس الأئمة .

قوله : " والأمر نوعان مطلق عن الوقت . . إلى آخره " :

اختلف في الأمر المطلق عن الوقت وهو : الذي لم يتعلق أداء المأمور به وقت محدود ، على وجه يفوت الأداء بفواته ، كالأمر بالزكاة ، وصدقة الفطر والعشر ، والكفارات ، وقضاء رمضان : إنه على الفور أم على التراخي . فذهب أكثر أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعي ، وعامة المتكلمين : إلى أنه على التراخي .

وذهب النكرخي ^(٣) ، وبعض أصحاب الشافعي : إلى أنه على الفور ، وكذا كل من قال بالتكرار والدوام ، يلزمه القول بالفور .

(١) زيادة من ج .

(٢) نظر : (أصول السرخسي ١/ ٦٥) .

(٣) هو : أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم ، فقيه أصولي ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، عد من المجتهدين ، كان كثير الصوم والصلاة . وكان إماماً قائماً ، متعمقاً ، كبير القدر ، صاحب مؤلفات قيمة ، من أشهرها : المختصر في الفقه ، والرسالة في أصول الفقه ، وشرح الجامعين لمحمد بن حسن الشيباني ولد سنة (٣٦٠ هـ) وتوفي سنة (٣٤٠ هـ) .

نظر : (القوائد البهية ص ١٠٨ - ١٠٩ ، ونج التراجم ص ٣٩ ، وشذرات الذهب ٢/ ٣٥٨) .

خلافاً للكرخي ؛ لئلا يعود على موضوعه بالنقض .

وذكر أبو سهل^(١) الزجاجي : أن عند أبي يوسف على الفور ، خلافاً لمحمد والشافعي .

وعن أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف^(٢) .

وقال فخر الدين الرازي^(٣) : " لا يقتضى الفور ولا التراخي ، بل يدل على القدر المشترك ، لأن دلالة صيغته ساكنة عن تعيين وقت لفقدان دلالة المطابقة والتضمن والالتزام^(٤) . وكذا لا تسدل عبارتها ، ولا إشارتها ، ولا

(١) هو : أبو سهل الزجاجي ، النحوي ، صاحب كتاب الرياض ، درس على أبي الحسن الكرخي وأخذ العلم عنه ، ثم رجع إلى نيسابور ، فأقام بها ، ودرس عليه أبو بكر الرازي أحمد بن علي ، وفقهاء نيسابور ، وكان إذا دخل مجالس النظر تغير وجوه المخالفين لقوة نفسه وحسن جدله ، ويذكر تارة بالغزالي ، وتارة بالفرضي ، وتارة بالزجاجي نسبة إلى عمل الزجاج ، ولم أعثر على تاريخ ميلاده ووفاته .
انظر : (كشف الظنون ١٤٢٢/٢ ، والفوائد البهية ص ٨١) .

(٢) وإليه ذهب الإمام مالك وأكثر أصحابه .

وقال بعض أصحاب الشافعي : إنه موقوف على البيان .

انظر في ذلك : (أصول السرخسي ٢٦/١ ، وكشف الأسرار للنسفي ١١٣/١ - ١١٤ ، ونخاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص ٢٢٢ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ١٨٩ فما بعدها وشرح تنقيح الفصول ١٢٨ - ١٢٩ ، والمستصفي ٩/٢) .

(٣) انظر : (المحصول ج ١ ق ١٨٩ - ١٩٠) .

(١) الدلالة لغة : الإرشاد والهداية ، واصطلاحاً : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به ، العلم بشيء آخر ، والشيء الأول الدال ، والثاني هو المدلول .

وهي أولاً على قسمين : لفظية وغير لفظية ، وكل واحد منهما على ثلاثة أقسام : ==

دلائلها ، ولا انتشأوها ، فيكون القول بالفور أو التراخي بدون قرينة قولاً بلا دليل ، وهذا غير قوى ، إذ معنى التراخي لا ينافي إطلاقه ، لأن معناه جواز التأخير فقط ، أما الفور فتفيد ، ومعنى الفور : أنه يجب تعجيل العمل في أول أوقات / ^(١) الإمكان ، ومعنى التراخي : أنه يجوز تأخيره عنه ، لا أنه يجب تأخيره عنه / ^(٢) تمسك القائلون بالفور : بأن الأمر يقتضى وجوب الفعل في أول أوقات الإمكان بدليل أنه لو أتى به يسقط عنه الفرض بالاتفاق ، فتأخيره عنه - نقض لوجوبه ، إذ الواجب ما لا يسع تركه ، ولا شك أن تأخيره عنه تركه في وقت وجوبه ، وهو باطل .

وبأن الوقت يثبت اقتضاء ، لأنه ثبت ضرورة إمكان الأداء ، وقد أريد أول أوقات الإمكان بالإجماع ، فلا يبقى غيره مراداً ، لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها .

= وصعية ، وعقلية ، وطبيعية ، ثم الدلالة اللفظية الوضعية هي المرادة هنا على ثلاثة أقسام :

أ - المطابقة وهي : اللفظ الدال على تمام ما وضع له كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان الناطق .

ب - التضمنية وهي : اللفظ الدال على جزء ما وضع له كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان فقط .

ج : الالتزامية وهي : اللفظ الدال على ما يلزمه في الذهن كالإنسان بالنسبة إلى قابل العلم .

ينظر : (القطبي في المنطق ص ٧ ، وكتاب التعريفات للمجرجاني ص ١٠٤ - ١٠٥ .
وشرح العلامة الأخفصري على السمع - له - ص ٣١ - ٣٢ ، وأيساغوجي بهامشه ص ٨ - ٩) .

(١) في ٢٠ / ب من ج .

(٢) في ٢٥ / أ من ب .

وبأن المتعلق بالأمر : اعتقاد الوجوب ، وأداء الفعل . وأحدها - وهو الاعتقاد - ثبت به للحال ، فكذا الثانى ، وتعتبر بالنهى ، فإن الانتهاء بالنهى يثبت على الفور ، فكذا الائتار الواجب بالأمر .

تمسك القائلون بالتراخى : بأن صيغة الأمر وضعت لطلب الفعل فقط ، بإجماع أهل اللغة ، والفور خارج عن (موضوعه)^(١) إلا أن الزمان من ضرورات حصول الفعل ، لأن الفعل من العباد لا يوجد إلا فى زمان ، والزمان الأول والثانى فى صلاحيته للحصول واحد فاستوت الأزمنة كلها ، وصار كما قيل : افعل فى أى زمان شئت .

فلو اقتضى الفور يصير كما لو قيل : افعل الساعة ، فيعود على موضوعه بالنقض^(٢) . لأنه يصير حكم المطلق والمقيد سواء .

وأما قولهم : فتأخيره عنه نقض لوجوبه . فذلك ممنوع ؛ لأن ذلك حكم الواجب المضيق لا الموسع ، فإنه يجوز تأخيره إلى وقت مثله ، بشرط أن لا يخلى العمر عنه ، ولو أدخل عصى .

فلا يلزم من التأخير نقض الوجوب ، وأما اعتقاد الوجوب فمستغرق جميع العمر ، ومن ضرورته يعجل الوجوب ، فأما الفعل فلا يستغرق جميع العمر ، فلا يتعين للأداء جزء من العمر إلا بدليل ، على أننا نقول : يجب اعتقاد وجوبه على التوسع كما يلزم فعله .

وأما قوله : (يتقدر)^(٣) بقدرها ، فقلنا ذاك نسلم أنه (يلزمه)^(٤) زمان

(١) فى ح (موضعه) وهى لا تناسب المقام .

(٢) أى ناقضاً لما وضع له وهو الإطلاق .

(٣) فى ح (بتقدير) وهو خطأ . ولعله من الناسخ .

(٤) فى ب (يلزم منه) .

ومقيد به : وهو إما أن يكون الوقت ظرفاً للمؤدى ، وشرطاً للأداء ، وسبباً للوجوب كوقت الصلاة .

يحصل الفعل فيه ، فاما أن يتعين أول أوقات الإمكان ، فلا .
فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك ﴾ يقتضى الفور ،
حيث عوقب على ترك المبادرة .

قلنا : / (١) لعله كان مقروناً بما يدل على الفور ، وهو : إباؤه عن موافقة
الملائكة استكباراً وعلواً ، أو لأنه لم ير الأمر بالسجود حكماً ، لأنه قال :
﴿ خلقتني من نار وخلقته من طين ﴾ وأنه كفر .

قوله : " ومقيد إلى آخره .. " المقيد وهو ما خص جوازه بوقت معين ،
يفوت بفواته ، أربعة أنواع : ما يكون الوقت سبباً لوجوده ، وشرطاً لأدائه ،
وظرفاً للأداء ، أيضاً كوقت الصلاة ، (ألا يرى) (٢) أنه يفضل عن الأداء ،
وكان ظرفاً ، لأن المراد من الظرف ههنا : / (٣) أن يفضل الوقت عن الأداء ،
والأداء يفوت بفواته ، فكان شرطاً ، لأن فعل الأداء لا يختلف فى الوقت
وخارج الوقت صورةً ومعنىً .

فعلم أن تسمية الأداء باعتبار الوقت ، فالوجوب يختلف باختلاف الوقت ،
(فإن) (٤) كان الوقت كاملاً ، يجب فى الذمة كاملاً ، (حتى) (٥) لا يتأدى

(١) ق ٢٥ / ب من ب .

(٢) فى ح (الأيدى) وهو تحريف .

(٣) ق ٢١ / أ من ح .

(٤) فى ح (بأن) وهو خطأ من الناسخ .

(٥) ساقطة من ح .

بصفة النقصان ، فكان سببا لان هذا دليل على السببية .

فإن قيل : قد تستفاد الشرطية من الظرفية ، لان الظروف مَحال ، والمحال شروط فما فائدة قوله شرطا للأداء .

قلنا : المراد من المؤدى الركعات ، ومن الأداء إخراجها من العدم إلى الوجود ، فكانا غيرين ، فحيث لا يلزم من كون الشيء شرطا لشيء ، أن يكون شرطا لغيره ، على أننا لا نسلم لزوم الشرطية من الظرفية ، كالوعاء ظرف لما فيه ، وليس (شرطا)^(١) له ، لانه يوجد بدون هذا الظرف .

فإن قيل : لابد من المناسبة بين الاسباب والمسببات ، كما بين العقوبات والجنايات^(٢) ، ولا مناسبة بين الأوقات ووجوب العبادات فكيف يصلح سببا له ؟ .

قلنا : الأوقات ليست بأسباب على الحقيقة ، بل السبب تتابع النعم على العباد فيها ، وذلك يصلح سببا عقلا وشرعا ، لكن ترادف النعم لما كان فيها ، جعلت الأوقات أسبابا ، لانها محل حدوث النعم تيسيرا ، وأقيمت مقام النعم ، كذا ذكره أبو اليسر .

(١) فى ح (بشرط) .

(٢) وهى : جمع الجناية ، والجناية فى اللغة : اسم لما يجنيه أى يكسبه المرء من شر تسمية المفعول للمصدر من جنى عليه جناية .

وفى الاصطلاح : كل فعل محظور يتضمن ضررا على النفس أو غيرها .

وعرفها الماوردى بقوله : الجرائم محظورات شرعية رجز الله تعالى عنها بعد أو تعزير ، والمحظور إما إتيان منهى عنه ، أو ترك مأمور به .

وأما فى عرف الفقهاء فهو : ما يحرم من الفعل فى نفس أو طرف .

انظر : (مجمع الأنهر ٢/ ٦١٤ ، والتعريفات للجرجاني ص ٧٩ ، والأحكام السلطانية ص ٢١١) .

وهو إما أن يضاف إلى الجزء الأول ، أو إلى ما يلى ابتداء الشروع أو إلى
الجزء الناقص عند ضيق الوقت ، أو إلى الجملة الوقت .

قوله : وهو إما أن يضاف إلى الجزء / (١) الأول :

لما جعل الوقت سببا للوجوب وظرفا للمؤدى ، لم يستقم جعل كل الوقت
سببا ؛ لانه يلزم تأخير الاداء عن وقته ، أو يقدم الحكم على سببه ، لانه لو
أدى فى الوقت يلزم التقدم ، ولو أدى بعد الوقت يلزم التأخير ، فإذا لم يمكن
جعل كل الوقت سببا ، يجعل البعض سببا ضرورة ، وهو الجزء الذى لا
يتجزأ من الوقت ؛ لانه يصلح للسببية ولا دليل على الزائد عليه ، ولهذا لو
أدى بعد مضى جزء منه ، جاز الإجماع ، وإذا وجب الاقتصار على القليل .
كان الجزء السابق أولى ، لعدم ما يزاخمه ، فإن اتصل بالاداء تقررت السببية .
وإلا ينتقل إلى الثانى والثالث / (٢) لأن الجزء المتصل بالاداء أولى من غيره .
لأنها أقرب إلى المقصود ، لأن الأصل اتصال السبب بالمسبب وإن لم يتصل
الاداء بجزء ينتقل السببية إلى آخر الوقت .

(وهو معنى) (٣) قول الشيخ : " إلى الجزء الناقص عند ضيق الوقت " ،
فإن اتصل الاداء بالجزء الاخير تقررت السببية ، وإلا ينتقل إلى الكل ، وهو
معنى قوله : " أو إلى الجملة " .

(١) ق ٢٦ / ١ من ب .

(٢) ق ٢١ / ب من ج .

(٣) فى ح (روا) وهو خطأ .

فلهذا لا يتأدى عصر أمسه فى الوقت الناقص بخلاف عصر يومه .

وقال ^(١) زفر : تنتقل إلى أذ يضيق الوقت ، بحيث لا يسع فيه إلا الأداء المفروض ، ويتعين ذلك الجزء للسببية ، فيعتبر حال المكلف فى الإسلام ، والعقل والبلوغ ، والطهر ، والحيض ، والسفر ، والإقامة ، عند ذلك الجزء ، لأنه يائم بالتأخير من ذلك الجزء بالإجماع .

وعندنا لما انتقل السببية إلى الجزء الأخير لصلحية كل جزء للسببية تعتبر حال المكلف فى حدوث العوارض المذكورة ، وزوالها عند ذلك الجزء .

قوله : " فلهذا لا يتأدى عصر أمسه فى الوقت الناقص " نتيجة قوله : " أو إلى الجملة " يعنى لما لم يتصل الأداء بالجزء الأخير ، وانتقل السببية إلى الكل ، يجب فى الذمة كاملا ، فلا يتأدى فى الوقت الناقص ، لأن الناقص لا ينوب عن الكامل ، بخلاف عصر يومه ، فإنه إذا اتصل الأداء بالجزء الأخير تعين هو للسببية ، فيجب فى الذمة ناقصا لنقصان ذلك الجزء ، فيتأدى بصفة النقصان .

ولا يقال : الكامل يتأدى بالناقص ، كما لو ترك بعض واجبات / ^(٢) الصلاة أو كلها ولكنه أتى بأصل الأركان ، يخرج عن العهدة ، وإن تحقق (فيها) ^(٣) النقصان ، لانا نقول : لا يمنع ذلك النقصان عن الخروج عن العهدة ، لأنه ليس برافع إلى نفس المأمور به ، فإنه أمر بنفس القيام والركوع والسجود ، وقد أتى بما أمر به ، إلا أنه لم يعمل بما ثبت بأخبار الأحاد التى لا يزداد بها على الكتاب ، فأما النقصان الواقع بسبب الوقت فراجع إلى نفس المأمور به ، لأنه أمر بها فى الوقت الكامل لقوله تعالى : ﴿ اقم الصلاة للذاتك ﴾

(١) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٤) .

(٢) ق ٢٦ / ب من ب .

(٣) فى ب (فيه) .

الشمس ﴿ فلماذا أداها في الأوقات المكروهة ، فقد أدخل النقصان في نفس المأمور به ؛ لأن هذا الوقت انقضى مما أمر بالأداء فيه ، فلا يخرج به عن العهدة . كذا قيل ، وهذا لا يخلو عن محل التكلف .

ولا يقال : ما / (١) ذكرتم مخالف لقوله - ﷺ - : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر » . وفي رواية : « من أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس ، فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فليتم صلاته » (٢) .
لأننا نقول : تأويلها ما ذكر الطحاوي (٣) في شرح (٤) الآثار (هو) (٥) :

(١) ق ١/٢٢ من ح .

(٢) أخرجه : (البخاري ١/١٣٩ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ومسلم ١/٤٢٤ ، وأبو داود ١/٦٦٩ ، وأحمد في المسند في عدة مواضع منها ٢/٢٥٤ بالفاظ متقاربة) .

(٣) هو الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ، الطحاوي ، الأزدي ، فقيه عاقل ، ثقة ، ثبت ، مشهور في الآفاق ، انتهت إليه الرئاسة الخفية بمصر .

قيل : كان شافعيًا يقرأ على خاله - المزني الشافعي - وكان يكثر النظر في كتب الخفية ، فقال له المازني : والله لا يجيء منك شيء ، فغضب وانتقل من عنده ، وتسفه في في مذهب أبي حنيفة ، وصار إماما ، وكان إذا درس ، أو أجاب في شيء من المشكلات يقول : رحم الله خالي لو كان حيا ، لكفر عن يمينه .

من مؤلفاته : أحكام القرآن ، معاني الآثار ، مناقب أبي حنيفة وغيرها .
توفي سنة (٣٢١ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٣١ - ٣٢ ، وشذرات الذهب ٢/٢٨٨ ، ووفيات الأعيان ١/٧١ - ٧٢ ، وكشف الظنون ٢/١٧٢٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٧ - ٣٣) .

(٤) وهو كتاب قال فيه الاتقاني : " ... فلإن شككت في أمر أبي جعفر (الطحاوي) فانظر في كتاب شرح معاني الآثار ، هل ترى له نظيرا في سائر المذاهب فضلا عن مذهبنا هذا " ينظر : (كشف الظنون ٢/١٧٢٨) .

(٥) ساقطة من ح .

أن ورودهما كان قبل نهى النبي - ﷺ - عن الصلاة فى الاوقات الثلاثة ^(١) .

ولا يقال : إن ذلك نهى عن التطوع خاصة .

لأنا نقول : هو نهى عن الفرائض أيضا ، بدليل أنه - ﷺ - : « لما فاتته صلاة الفجر غداة ليلة التعريس ^(٢) انتظر فى قضااتها إلى ارتفاع الشمس » .
كذا قيل ^(٣) .

وفيه بحث : لأن انتظاره يجوز أن يكون لوقوع الأداء فى الوقت المستحب ،
(لا أنه) ^(٤) لا يجوز ، أو أخره ليؤديها أكمل الطهارتين ، وهو الوضوء ،
لعدم الماء هناك .

فإن قيل : لو أضيف الوجوب إلى جميع الوقت بعد خروجه ، وبعضه
ناقص فى العصر يكون الواجب ناقصا ، فيبغى أن يجوز قضاؤه فى وقت
مثله .

قلنا : السبب كامل من وجه ، ناقص من وجه ، والواجب كذلك ، ولا
يتأدى فى الوقت الناقص من كل وجه ، كذا ذكره القاضى ^(٥) الغنى .

(١) انظر : (شرح معانى الآثار ١/ ١٥٣) .

(٢) وهى : الليلة التى نام فيها رسول الله - ﷺ - عن صلاة الفجر .

انظر : (القاموس المحيط ٢/ ٢٣٨) .

(٣) انظر : (شرح معانى الآثار ١/ ٤٦٥) .

(٤) فى ب (لانه) وهو خطأ .

(٥) هو : عبد الغنى بن أحمد بن كامل بن خلف ، يكنى أبا رفاعة ، حدث عن محمد
ابن إسماعيل بن على البندارى وغيره ، وعنه أبو القاسم بن الثلاث وغيره . توفى
سنة (٣٧٤ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ١١/ ١٣٩) .

إلا أن هذا يقتضى أن لو قضى العصر فى / (١) اليوم الثانى فوق آخره فى الوقت الناقص كان جائزا ، وليس كذلك ، ذكره القاضى (٢) الإمام (٣) فى شرح الجامع .

وقيل فى الجواب : إن الوقت الكامل أكثر من الناقص ، فكان الكل كاملا تغليا للأكثر .

والجواب الصحيح ما ذكره شمس الأئمة السرخسى : أنه إذا لم تشتغل بالأداء فيه ، حتى فات بمضى الوقت ، صار دينا (فى ذمته) (٤) ، فيثبت بصفة الكمال ، وإنما يتأدى بصفة النقصان عند ضعف السبب إذا لم يصير دينا فى الذمة ، وذلك بأن يشتغل بالأداء فيه ، لأنه يمنع صيرورته دينا فى الذمة . وهذا هو الجواب عما إذا أسلم الكافر ، أو بلغ الصبى ، أو طهرت الحائض فى آخر وقت العصر ، ثم قضوها فى اليوم التالى فى ذلك الوقت ، حيث لا يجوز ؛ لأنه صار (دينا) (٥) بصفة الكمال ، فلا يتأدى ناقصا (٦) .

على أن صدر الإسلام وفخر الإسلام / (٧) ذكروا : أنه لا رواية فى هذه

(١) فى ١/٢٧ من ب .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) المراد بالقاضى الإمام هو : أبو زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى ، المتوفى سنة (٤٢٢هـ) . لأنه شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، علما بأن للجامع الكبير شروحا أخرى كثيرة . وسيأتى ترجمة القاضى الإمام فى (ص ١٢٤) إن شاء الله تعالى .

انظر : (كشف الظنون ١/ ٥٦٧ - ٥٦٨) .

(٤) فى ب (فى الذمة) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) انظر : (أصول السرخسى ١/ ٣٤) .

(٧) فى ٢٢ / ب من ح .

ومن حكمه : اشتراط نية التعيين ، ولا يسقط بضيق الوقت

المسألة من السلف^(١) فيحتمل أن يجوز .

ولا يقال : ثبوته في الذمة بصفة الكمال غير مسلم ، لأن سببه ناقص .

لأننا نقول : النقصان في الوقت لم يكن لمعنى فيه ، بل هو وقت كسائر الأوقات ، بل لمعنى في غيره ، وهو الفعل ، لأن تشبيهها بعبادة الكفار في هذا الوقت ، فإذا مضى من غير فعل لم يتحقق فيه نقصان ، وصار كسائر الأوقات في حق الإيجاب إلا أن النقصان كان محتملا في الوقت للأمر بالأداء ، فإذا مضى الوقت لم يبق محتملا .

قوله : " ومن حكمه اشتراط نية التعيين ... " أى ومن حكم هذا النوع الذى جعل الوقت ظرفا له : اشتراط نية التعيين . وهو : أن يُعين فرض الوقت لتعدد المشروع في هذا الوقت ، ولا يسقط - أى (هذا)^(٢) الشرط - وهو التعيين بضيق الوقت ، لأنه من العوارض وهى لا تعارض الأصل ، وهذا لدفع شبهة ترد وهى : أن التعيين إنما شرط باعتبار (أن)^(٣) الوقت ظرف يسع فيه غير الواجب ، فإذا ضاق الوقت ولا يسع فيه غير الواجب ينبغى أن يسقط التعيين ، فقال : ولا يسقط الى آخره .

(١) المراد بقول : فخر الإسلام وصدر الإسلام (من السلف) : أبو حنيفة وصاحبه - أعنى أبا يوسف ومحمدك رحمهم الله - .

انظر : (أصول فخر الإسلام البزدوى بشرحه : كشف الاسرار للبخارى ١/ ٢٢٩) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ح .

ولا يتعين بالتعيين إلا بالأداء كالحادث . أو يكون معيارا له وسببا لوجوبه ،
كشهر رمضان .

قوله : " ولا يتعين بالتعيين .. " يعنى أن وقت الأداء لما لم يكن متعينا شرعا
والاختيار للعبد فيه ، لم يقبل التعيين بتعيينه قصدا ، حتى لو قال : عينت
هذا الجزء ، ولم يشغل بالأداء لم يُعين ، ويجوز^(١) الأداء بعده . وإنما يتعين
ضرورة الفعل ، لأن التعيين قصدا وضع الأسباب وليس للعبد ذلك وإنما له ،
ولاية الفعل ؛ لأن وضع الأسباب قصدا يترعُ إلى الشركة ، وإنما له أن يرتفق
بما هو حقه ، ثم يتعين حكما لفعله لا قصدا ، كالحادث فى اليمين له أن
يختار نوعا من أنواع الكفارة : الإطعام ، أو الكسوة ، أو التحرير بالفعل .
فأما أن يعين قصدا ، فلا يتعين حتى له أن يفعل الآخر بعد التعيين .

قوله : " أو يكون معيارا .. " النوع الثانى من المؤقتة ما يكون الوقت معيارا
له أى مقدراً له كالكيل فى المكيلات ، حتى يزداد الصوم بزيادته ، وينقص
بنقصانه^(٢) . وسببا لوجوبه ، لأن الصوم أضيف إليه فقليل : صوم شهر
رمضان والإضافة دليل السببية /^(٣) وسيأتى بيان إن شاء الله تعالى^(٤) .

وهو شرط لأدائه أيضا ، إلا أنه لم يذكره لأنه يعرف بكونه موقتا ، إذ
الوقت شرط الأداء فى كل موقت بوقت معين ، بخلاف كونه سببا ومعيارا ،

(١) فى ٢٧/١ من ب .

(٢) أى كما فى أيام الشتاء ، فإن الواجب ينقص بنقصان النهار ، وفى أيام الصيف
بالمكس ، وهذا علامة المعيارية ، إذ المعيار ما يقاس به غيره ويسوى به ، وهذا
الوقت بهذه المثابة .

انظر : (حاشية يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٢٥٩) .

(٣) فى ٢٣/١ من ح .

(٤) وذلك فى (ص ٦٢٧ فما بعدها)

فيصير غيره منفياً ، ولا يشترط نية التعمين فيصاب بمطلق الإسم ومع الخطأ في الوصف .

لأن الوقت قد لا يكون سبباً كما في (المذور)^(١) المعين ، وقد لا يكون معياراً كوقت الصلاة ، فلذلك خصها بالذكر .

قوله : " فيصير غيره منفياً . . . نتيجة كونه معياراً ، لأنه لا يسع فيه إلا صوم واحد ، كالمكيل في معياره ، يؤيده قوله - ﷺ - : " إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا رمضان " ^(٢) فانتفى غيره لكونه غير مشروع .

وإذا كان كذلك يصاب بمطلق الإسم - أى يتأدى من الصحيح المقيم بنية مطلق الصوم ومع الخطأ في الوصف أى (فى) ^(٣) وصف (الصوم) ^(٤) بأن نوى صوم القضاء ، أو النذر ، أو الكفارة ، أو النفل .

وقال الشافعى ^(٥) - رحمه الله - : " لا يتأدى الواجب إلا بنية فرض رمضان ، لأن وصف الفرضية عبادة كأصل الصوم ، بدليل أنه يحصل به زيادة ثواب ويستحق تاركه زيادة تغليظ فى العقاب ، فامتنع حصوله ، لا عن اختيار العبد كأصله ، فشرطت النية له ، كما شرطت لأصله ، نفياً للخيار كما فى الصلاة ، وتعين المحل لقبول المشروع دون غيره ، لا يعنى عن تعيين الوصف ، لأن

(١) فى ح (المذور) وهو خطأ .

(٢) لم أقف على من أخرجه بعد البحث عنه .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وبه قال مالك وأحمد ومن تبعهم .

ينظر : (شرح الكبير مع الدسوقي ١ / ٥٢٠ ، وبداية المجتهد ١ / ٢٨٣ ، ومغنى المحتاج ١ / ٤٢٤ فما بعدها ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٩٤ فما بعدها) .

اعتبار^(١) / النية لا للتمييز حتى يسقط اعتبارها بتعيين المحل ، بل اعتبارها لتحصيل العبادة على ما بينا .

ونحن نقول : لما كان المشروع فيه واحدا ، وهو الفرض بلا خلاف : يقال باسم جنسه ، كما يقال باسم نوعه ، وباسم العلم ، كالتوحد فى المكان : يقال باسم جنسه ، وباسم العلم ، وإذا كان ذلك ، فيجوز بمطلق النية ، على أن الإطلاق يعين لما بينا ، لا على أن التعيين ساقط ، وكذا إذا نوى النفل ، أو واجبا آخر ، لأنه موصوف بأنه نفل غير مشروع ، فلغت نية النفل ، وبقيت نية الصوم ، فصار كما لو نوى مطلق الصوم ، وهذا معنى قول الشيخ : ومع الخطأ فى الوصف .

ولا يقال : لا نسلم بأنه يتأدى بنية النفل أو واجب آخر ، لأن المتوحد فى المكان يقال باسم جنسه ، ولا يقال باسم /^(٢) غيره . فإن زيدا مثلاً لا يقال باسم عمرو .

وإن يقال باسم إنسان ورجل ، وكيف وإنه بهذه النية معرض عن الفرض ، فامتنع أن يجعل مع الإعراض عنه مقبلاً عليه .

لأننا نقول : لو نوى أصل الصوم ووصفه ، والوقت لا يقبل الوصف ، فلغت نية الوصل وبقيت نية الأصل ، إذ ليس من ضرورة بطلان الأصل ، وأصل الصوم جنسه لا اسم غيره .

ولا يقال : لما تعين المشروع فى هذا الوقت ينبغى أن يتأدى بلا نية عن الصحيح المقيم ، كما قال زفر^(٣) - رحمه الله - لأنه متى تعين بالأمر أخذ حكم

(١) ق ٢٨/أ من ب .

(٢) ق ٢٣ / ب من ح .

(٣) راجع : (مجمع الأنهر ١/ ٢٣٢ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٨٣ ، والمبسوط ٣/ ٥٩) .

إلا فى المسافر ينوى واجبا آخر عند أبى حنيفة - رحمه الله - بخلاف المريض .

العين المستحق ، فصار ما يتصور فيه من الإمساك (فيه)^(١) مستحقا على المكلف ، فعلى أى وجه وجد وقع عن المأمور به ، كمن استأجر خياطا ليخيط له ثوبا بعينه ، كان فعله فيه واقعا من جهة ما استحق عليه ، سواء قصد به التبرع ابتداء ، أو أدى الواجب بالعقد ، بخلاف المريض والمسافر ، حيث لا يتأدى عنهما بلانية ، لأن الأداء غير مستحق عليهما فيه ، فلا يعين إلا بالنية .

ولكننا نقول : الشارع وإن لم يشرع غيره فيه ، لكن (أبقى)^(٢) منافع العبد التى يتمكن بها من أداء العبادة على ملكه ، فلم يكن بد من النية ، ليكون صارفا ماله إلى ما عليه ، ليمتاز العادة من العبادة ، ، ولا يحصل /^(٣) ذلك بعدم النية ، إذ العدم ليس بشيء .

ولا يقال : الإمساك وجد منه (اختيار)^(٤) فلا حاجة إلى النية .

لأننا نقول : إنما شرطنا الاختيار فى هذا الفعل عن العادة إلى العبادة ، لا اختيار أصل الفعل ، ولم يوجد ذلك .

قوله : ' إلا فى المسافر ' الاستثناء متعلق بقوله : ' ومع الخطأ فى الوصف ' يعنى هذا الصوم لا يصاب فى حق المسافر مع الخطأ فى الوصف ، بل يقع عما نوى عند أبى حنيفة .

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ح (تبقى) .

(٣) ق ٢٨ / ب من ب .

(٤) فى ح (احتياط) وهو خطأ .

وفى النفل عنه روايتان .

وعندهما : ^(١) المسافر كالمقيم فى هذا الحكم ، حتى إذا نوى واجبا آخر أو تطوعا أو أطلق النية فى رمضان ، يقع عن فرض الوقت ، لأن شرع الصوم عام فى حق المسافر / ^(٢) والمقيم ، لأن وجوبه بشهود الشهر ، وقد حقق فى حقهما ، ولهذا لو صام عن فرض الوقت يجزيه بالإجماع ، وشرعه بنفى شرعية غيره ، لما بينا أنه معيار ، فلا يبقى غيره مشروعا فى حق المسافر أيضا ، إلا أن الشرع أثبت له الترخص بالفطر دفعا للمشقة ، فإذا ترك الترخص ، كان هو والمقيم سواء ، فيقع صومه عن فرض الوقت ، بكل حال ولأبى حنيفة فيه طريقان :

أحدهما : أن نفس الوجوب وإن كان ثابتا فى حق المسافر بوجود سببه ، إلا أن الشرع أثبت له الترخص بترك الصوم تخفيفا عليه للمشقة ، ومعنى الترخص أن تدع مشروع الوقت بالميل إلى الآخر . فإذا اشتغل بواجب آخر كان مترخصا ، لأن إسقاطه من ذمته لكونه أهم . أخف عليه من إسقاط فرض الوقت ، لأنه لو لم يدرك عدة من أيام أخر لا يؤاخذ به ، ويؤاخذ بواجب آخر ، ولما جاز له الترخص بالفطر ، لأنه أخف عليه نظرا إلى منافع بدنه ، فلأن يجوز له الترخص بما هو أخف عليه نظرا إلى مصالح دينه كان أولى ، وهذا الوجه يوجب أنه إذا نوى النفل يقع عن فرض الوقت ، كما روى ابن

(١) يعنى عند أبى يوسف ومحمد صاحبى أبى حنيفة - رحمهم الله جميعا - وانظر قولهما فى : (بدائع الصنائع ٨٤/٢ ، ومجمع الأنهر ٢٣٣/١ ، والبسوط ٣/٦١) .

(٢) ق ٢٤ / ١ من ح .

سماعة^(١) عنه ، لأنه لا فائدة في النفل إلا الشواب ، والشواب في الفرض أكثر ، فكان هذا ميلا إلى الاثقل لا إلى الأخف ، نيلغوا وصف النفلية ، فبقى مطلق الصوم / ^(٢) فرض الوقت .

والثاني : أن انتفاء شرعية الصيامات ليس من حكم الوجوب ، فإنه موجود في الواجب الموسع ، بل من حكم تعيين هذا الزمان لأداء الفرض ، ولا يتعين في حق المسافر لأنه مخير بين الأداء والتأخير ، فصار هذا الوقت في حقه بمتزلة شعبان ، فيصح منه أداء واجب آخر كما في شعبان ، وهذا الطريق يوجب أنه لو نوى النفل يقع عما نوى ، وهو رواية الحسن عنه ، وهذا معنى قول الشيخ : " وفي النفل عنه روايتان " ^(٣) .

وأما المسافر إذا أطلق النية فالصحيح أنه يقع عن فرض الوقت على جميع الروايات^(٤) لأن الترخص وترك العزيمة لم يتحقق / ^(٥) بهذه النية .

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبد الله التميمي ، الكوفي ، فقيه ، زاهد ، ولي القضاء ببغداد سنة (١٩٢ هـ) ، فلما ضعف بصره استعفى ، ولما مات قال يحيى بن معين : (مات ريحانة العلم) ، صاحب مؤلفات قيمة منها : أدب القاضي ، وكتاب المحاضر ، والسجلات ، وكتاب التوادر ، ولد سنة (١٣٠ هـ) وتوفي سنة (٢٣٣ هـ) ، وهو صاحب صاحب أبي حنيفة .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٧٠ - ١٧١ ، وشذرات الذهب ٢ / ٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٤٦ - ٦٤٧) .

(٢) في ٢٩ / ١ من ب .

(٣) راجع : (المبسوط ٣ / ٦١) .

(٤) انظر : (بدائع الصنائع ٢ / ٨٤) .

(٥) في ٢٤ / ب من ح .

قوله : (١) " بخلاف المريض " : المريض إذا نوى عن واجب آخر أو نفل ، يقع عما نوى عنه ، وهو رواية الحسن (٢) عنه ، وهو اختيار صاحب الهداية وأكثر مشائخنا (٣) ، لأن رخصته متعلقة لخوف ازدياد (المرض) (٤) لا بحقيقة العجز ، فكان كالمسافر .

وذكر فخر الإسلام (٥) ، وشمس الأئمة : أنه يقع عن صوم الوقت ، لأن رخصته متعلقة بحقيقة العجز ، فإذا صام فقد فات سبب الرخصة في حقه ، فالتحقق بالصحيح .

أما الرخصة في حق المسافر ، متعلقة بعجز مقدر باعتبار سبب ظاهر ، قام مقام العجز وهو السفر ، فلا يظهر بفعل الصوم فوات سبب الرخصة ، فيبقى له حق الترخص . وتابعهما المصنف فيه ، فقال : بخلاف المريض .

ولكن هذا خلاف ظاهر الرواية ، فإن شيخى العلامة علاء الدين عبد العزيز - رحمه الله تعالى - (كشف) (٦) هذا أن الرخصة لا تتعلق بنفس المرض بإجماع الفقهاء ، لأنه متنوع (إلى) (٧) ما يضر به ، نحو الحميات ، ووجع الرأس والعين وغيرها ، وإلى ما يضر به الصوم ، كالأعراض الرطوبية ، وفساد الهضم وغير ذلك .

(١) لعل تأخر هذا القول (بخلاف المريض) عن القول قبله وهو : (وفي النفل عنه روايتان) - مع تقدم الأول على الثانى فى المتن - وقع سهواً عن الشارح - رحمه الله .

(٢) يعنى الحسن بن زياد اللؤلؤى ، صاحب أبى حنيفة ، وتقدمت ترجمته فى ص ١٥٢ .

(٣) انظر : (مجمع الأنهر بهامشه ٢٢٣/١ ، وبدائع الصنائع ٨٤/٢ - ٨٥) .

(٤) فى ح (المريض) وهو تحريف لعله وقع من الناسخ .

(٥) راجع : (أصول البزدوى فى الكشف للبخارى ٢٣٢/١ ، وأصول السرخسى ٣٧/١) .

(٦) فى السختين معا (وكشف) بالواو ، والصواب كما أثبتناه . ولكن العبارة قلقه وركيكة حتى بدون الواو .

(٧) ساقطة من ب .

أو يكون معيارا له لا سببا ، كقضاء رمضان والنذر المطلق ، فيشترط فيه نية التعمين ولا يحتمل القوات ، بخلاف الأولين ، كذا يشترط فيه التبييت ، بخلاف القسمين الأولين .

والترخص إنما يثبت للحاجة إلى دفع المشقة ترفيها ، فمن البعيد أن يثبت فيما لاحاجة فيه إلى دفع الحاجة ، فتعلق الترخص فى النوع الأول بخوف ازدياد المرض ، ولم يشترط فيه العجز الحقيقى دفعا للحر ج .

وتعلق فى النوع الثانى بحقيقة العجز ، فإذا صام هذا المريض عن واجب آخر ، أو النفل ، ولم يهلك ، ظهر / ^(١) أنه لم يكن عاجزا ، فلم يثبت (له) ^(٢) الترخص ، فيقع عن فرض الوقت .

فأما المريض الذى يضر به الصوم ، إذا صام عن واجب آخر ، أو النفل ، يقع عما نوى ، لأنه تعلق الترخص بعجز مقدر ، وهو ازدياد المرض ، فكان كالسافر .

فيستقيم جواب كلا الفريقين ، وإلى هذا أشار شمس ^(٣) الأئمة فقال : وذكر أبو الحسن الكرخى : أن الجواب فى المريض والمسافر سواء على قول أبى حنيفة - رحمه الله - وهذا سهو أو مؤول ، ومراده مريض يطبق الصوم ، ويخاف منه ازدياد المرض . فهذا يدل على تأمل على صحة ما ذكرنا .

قوله : ' أو يكون معيارا له لا سببا إلى آخره . . " هذا النوع الثالث / ^(٤) من الموقنة .

(١) فى ٢٩/ب من ب .

(٢) فى ب (لها) وهو خطأ .

(٣) انظر : (المبسوط ٦١/٣) .

(٤) فى ٢٥/أ من ح .

واعلم أن الوقت في صوم القضاء والكفارة (والنذر) ^(١) المطلق معيار ، لأن مقداره يعرف به ، لا سبباً ، لأن سبب القضاء ما هو سبب الأداء وسبب صوم الكفارة ما يضاف إليه من ظهار ^(٢) أو قتل أو يمين ، وسبب صوم النذر ، النذر .

وإنما جعله في الموقته ، لأن وقته متعين ، وهو النهار ^(٣) دون الليالي ، بخلاف الزكاة ، فإن وقتها مطلق الوقت .

ويشترط فيه نية التعيين - أى النية من الليل - لأنه غير متعين لهذه الصيامات ، لأن وقتها العمر ، فيقع الإمساك في أول اليوم من شروع الوقت وهو النفل ، فلا يقع عن محتمل الوقت ، وهو القضاء ، فأما إذا نوى من الليل ينعقد الإمساك من أول النهار محتمل الوقت فيجوز .

(١) في ب (ونذر) من غير (ل) وهو خطأ .

(٢) قلت : الظهار في لغة : من ظاهر يظاهر ظهاراً مثل قاتل يقاتل قتلاً .

يقال : ظاهر من امرأته وتظهر : إذا قال لها : أنت على كظهر أمي .

قيل : إنما خص ذلك بذكر الظهر ، لأن الظهر من الدابة موضع الركوب ، والمرأة مركبة وقت الغشيان ، فركوب الأم مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الذي هو ممتنع ، وهو استعارة لطيفة فكأنه قال : ركوبك للنكاح حرام ، وفي اصطلاح الفقهاء : تشبيه المنكوحة بالمحرمة على سبيل التأييد اتفاقاً بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، وعرفه الجرجاني بقوله : " تشبيه زوجته أو ما عبر به عنها أو جزء شائع منها . بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه نسب أو رضاعاً كامه وبته رأخته) .

انظر : (العناية شرح الهداية - المطبوع على هامش الهداية ص ٣٨٩ ، وكتاب التعريفات للجرجاني ص ١٤٤ ، والمصباح المنير ٢/ ٢٨٨ ، والصاحح ٢/ ٧٣٢) .

(٣) النهار : جمع نهار - في قليله - كسحب وسحاب ، والنهار لا يجمع بكثرة كالعذاب والسراب .

انظر : (الصاحح ٢/ ٨٣٧) .

أو يكون مشكلا يشبه المعيار

والظرف كالحج ويتعين أشهر الحج من العام الأول عند أبي يوسف خلافا
لمحمد رحمه الله .

فاما إذا انعقد لموضوع الوقت ، وهو النفل ، فلا يمكن صرفه إلى محتمل
الوقت .

ومن حكمه : أنه لا فوات فيه ، لأن وقته العمر ، بخلاف الأولين وهو
الصوم والصلاة فإنهما مشروعان في وقت معين ، فيتحقق فيهما الفوات
بفوات ذلك الوقت .

قوله : " أو يكون مشكلا إلى آخره .. " هذا هو النوع الرابع من الموقته .

اعلم أن وقت الحج مشكل من وجهين :

أحدهما : بالنسبة إلى سنة واحدة وهو أن الحج عبادة تتأدى بأركان معلومة ،
ولا يستغرق الأداء جميع الوقت ، فمن هذا الوجه يشبه وقت الصلاة ، ومن
حيث إنه لا يتصور في سنة واحدة إلا حاجة واحدة يشبه وقت الصوم ، وهذا
معنى قول الشيخ : " يشبه المعيار والظرف " .

والثاني : بالنسبة إلى سنَى العمر ، فإن الحج فرض العمر ، ووقته / ^(١)
أشهر الحج ، وهو من السنة الأولى يتعين على وجه لا يفضل عن الأداء ،
وباعتبار أشهر الحج من السنين التي يأتي الفعل بفضل الوقت عن الأداء ،
وذلك يحتمل في نفسه فكان مشتبه كذا ذكره شمس الأئمة ^(٢) وفخر الإسلام ،
وهو الصحيح .

(١) في ٣٠ / ١ من ب . وأشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشرة من ذى الحجة على
اختلاف في الأخير .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٤٢ / ١ ، وكشف الأسرار ٢٤٨ / ١) .

وحاصل الوجه الثانى : أن الإشكال فى أنه متضيق أو متوسع .

ويتعين أشهر الحج من العام الأول عند أبى يوسف - رحمه الله - خلافا لمحمد - رحمه الله - .

قال أبو يوسف : يتعين أشهر العام الأول : / (١) للأداء ، كآخر وقت الصلاة للصلاة حتى لو أخر عنه يَأْتَم .

وعند محمد - رحمه الله - لا يتعين حتى يسع له التأخير من العام الأول إلى الثانى والثالث بشرط ألا يقوته .

احتج أبو يوسف : أن العام الأول فى حق المخاطب به آخر الوقت . فيحرم عليه التأخير ، لأن الوقت فى حقه أشهر الحج من عمره (لا من جميع) (٢) الدهر . والأشهر التى من عمره ما كان متصلا بعمره ، وهذه الأشهر (هى) (٣) المتصلة بعمره يقينا والتى لم تحي غير متصلة بعمره ، لأن اتصالها مشكوك ، إذ الموت فى السنة غير نادر وانفصالها ثابت فى الحال ، وعلى اعتبار الانفصال لا يبقى وقت لحجته غير الوقت الحاضر فيكون التأخير عنه تفويتا كآخر وقت الصلاة ، فتعين الأشهر من العام الأول احتياطا ، احترازا عن القوات ، ومع هذا لو أدرك العام الثانى وأدى ، كان أداء ويرتفع إثم التأخير ، لأن الوجوب بطريق التعيين فى العام الأول للشك فى إدراك العام الثانى ، فإذا أدركت فقد فات ذلك الشك ، فيرتفع الإثم ، ويكون أداء لاتصاله بعمره .

وأما تأخير النبى - ﷺ - فقد كان بعذر ، وهو اشتغاله بأمر الحروب وغيره ،

(١) ق ٢٥ / ب من ح .

(٢) فى ح (من جميع) بدون (لا) .

(٣) فى ح (هى التى) وهو خطأ .

ولأن التأخير إنما حرم للشك في العيش وقد ارتفع ذلك في حقه - ﷺ - فإنه كان يعلم^(١) أنه يعيش إلى أن يبين أمر الحج الذي هو أحد أركان الدين ، وهذا الدليل لم يثبت في حق غيره .

احتج محمد - رحمه الله - بما روى عن النبي - ﷺ - أنه حج سنة عشرة من الهجرة وقد نزلت فرضيته سنة ست منها^(٢) .

فعلم أن التأخير جائز . وبأن الحج فرض العمر ، فكان جميع العمر وقت أدائه لا /^(٣) أشهر الحج من العام الأول بعينها ، وما من سنة ، تمضى إلا ويتوهم إدراك الوقت بعدها ، وإنما يثبت العجز بعارض الموت ، فرجعنا الحياة عليها ، لأن ما كان ثابتا فالظاهر بقاءه إلى أن يظهر المزيل ، وفيه شك فلم يعتبر ، فإذا لا يتعين إلا بتعيينه فعلا كصوم القضاء ، فإنه مؤقت بالعمر ، ثم /^(٤) لا يتعين إلا بتعيين العبد فعلا ، فكذا هذا .

واعلم أن ما ذكر محمد - رحمه الله - من القول بجواز التأخير بشرط سلامة العاقبة مشكل ، لأن العاقبة مستورة ، ولا يجوز بناء الأمر عليها ، لأنه لا بد في حق الجاهل (الجزم)^(٥) بالتحليل أو التحريم بالتأخير ، فيلزم منه

(١) أى بالوحى ، قال الله تعالى : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين ﴾ والثنيا للتيمن والتبرك ، أو لِمَا أن الله تعالى خاطب الجماعة ، والله أعلم .

(٢) وذلك بما أخرجه : (مسلم ٨٨٦/٢ و ٨٨٧ بلفظ : « أن رسول الله - ﷺ - مكث تسع سنين لم يحج ، ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله - ﷺ - حاج . . » الحديث . وأخرجه أبو داود ٤٥٥/٢ فما بعدها .

(٣) ق ٣٠/ب من ب .

(٤) ق ٢٦/أ من ح .

(٥) هكذا في النسختين معا ، ولعل (من) هنا ساقطة .

ويتأدى بإطلاق النية لا بنية الفعل .

القول بعدم الإثم إن مات ، كما هو مذهب الشافعى ، أو الإثم بنفس التأخير إن لم يمّت ، كما قال أبو يوسف كذا ذكره فى بعض أصول الفقه (١) .

والصحيح من قول محمد - رحمه الله - كما ذكره أبو الفضل (٢) الكرمانى فى إشارات الأسرار : أن الحج يجب موسما ، يجوز فيه التأخير . إلا إذا غلب على ظنه أنه إذا أخر يفوت ، ثم ذكر فى آخر كلام محمد - رحمه الله : وأما إذا مات قبل أن يحج ، فإن كان الموت فجأة لم يلحقه إثم ، وإن مات بعد ظهور أمارات يشهد قلبه بأنه لو أخر يفوت ، لم يحل له التأخير ويصير مستضيفا عليه ، لأن العمل بدليل القلب واجب عند عدم الأدلة .

قوله : ويتأدى بإطلاق النية - أى ويتأدى الحج بإطلاق النية ، (بأن) (٣)
قال : اللهم إنى أريد الحج ، لأن ظاهر حال المسلم الذى وجب عليه الحج أن لا يتحمل المشاق الكثير للحج النفل ، فصار الفرض معينا بدلالة الحال ،

(١) مثل كشف الأسرار للبخارى ٢٥١/١ ، والتلويح على التوضيح ص ٤٤٤ .
والمستصفى ٧٠/١ - ٧١ .

(٢) هو الإمام ركن الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرمانى ، شيخ الخفية مفتى خراسان فى وقته ، تفقه بمرور ، وبرع فى العلوم المختلفة . وبعد صيته ، صاحب مؤلفات كثيرة منها : التجريد فى الفقه ، والفتاوى ، وإشارات الأسرار ، ولد سنة (٤٥٧هـ) . وتوفى سنة (٥٤٣هـ) . ولم أعثر على كتابه : إشارات الأسرار

انظر . (كشف الظنون ٩٦/١ ، والفوائد البهية ص ٩١ - ٩٢ ، والجواهر المضية ٢/ ٣٨٨ ، وطبقات المفسرين للداودى ٢٨١/١ ، والكامل فى التاريخ ١٣٧/١)

(٣) ساقطة من ب

والكفار مخاطبون بالأمر بالإيمان ، وبالمشروع من العقوبات وبالشرائع فى حكم المؤاخذة فى الآخرة بلا خلاف .

فاستغنى عن التعمين صريحا ويصرف المطلق إليه ، فأما إذا نوى النفل فقد نوى شيئا آخر صريحا اندفع به ما يعين للمال ، لأن الدلالة لا تقاوم الصريح ، فلا يتأدى بنية النفل ، بخلاف الصوم ، فإنه يتمين لا مزاحم له فيه ، فيتأدى بجميع النيات .

قوله : " والكفار مخاطبون ^(١) إلى آخره .. " اعلم أن الكفار مخاطبون

(١) خلاصة القول فى ذلك : أن الكفار مخاطبون بالإيمان ، منهيون عن الكفر ، بعد بلوغ الدعوة وورود الشرع بالاتفاق .

واختلفوا فى ذلك قبل الدعوة ، بأن كان على شاطئ الجبل . أو فى زمان فترة :

١ - فذهب عامة مشائخ الحنفية وعلى رأسهم أبو منصور الماتريدى : إلى أنهم مخاطبون بالإيمان حتى لو امتنعوا عن ذلك وماتوا عليه ، فهم من أهل النار ، وإذا أقدموا عليه وماتوا عليه فهم من أهل الجنة ، وهو اختيار بعض أهل الحديث ، كما هو مروي عن أبي حنيفة أيضا وهو كذلك قول معتزلة البصرة ومن تابعهم .

٢ - وذهب عامة أهل الحديث من الأشعرية على الكفر أو على الإيمان قبل بلوغ الدعوة ، فهم فى مشيئة الله تعالى : إن شاء عذبهم وإن شاء أدخلهم الجنة ، وهو قول معتزلة بغداد ومن معهم .

وأما بالنسبة إلى الشرائع قبل ورود الشرع وبلوغ الدعوة من نحو وجوب الصلاة والصوم والحج وغيره ، وكذا المحرمات من الزنا وغيره ، وجوب الحدود والقصاص والدية وغيرها ، فإنه لا خلاف بين الحنفية وأهل الحديث : أنه لا خطاب عليهم ، لأن معرفة الشرع قبل وروده ، تكليف ما ليس فى الوسع ، وهو موضوع شرعا .

وعند المعتزلة : هم مخاطبون ببعض الشرائع ، لمعرفة مجرد العقل عندهم .

وأما بعد ورود الشرع فقد اختلفوا فيه :

أ - قال عامة أهل الحديث والمعتزلة : إنهم مخاطبون بذلك كله ، وهو قول مشايخ العراق من الحنفية ، وبه أخذ أكثر الشافعية ، وهو ظاهر مذهب مالك - رحمهم الله جميعا . =

بالإيمان لأن النبي - ﷺ - بعث إلى الناس كافة لدعوة الإيمان، قال الله تعالى : ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا ﴾ ^(١) ولا خلاف ^(٢) أنهم مخاطبون بالمشروع / ^(٣) من العقوبات ، ولهذا تقام الحدود على أهل الذمة عند تقرر أسبابها ، لأنها تقام بطريق الجزاء والعقوبة ، لتكون زاجرة عن أسبابها ، وباعتقاد حرمة السبب يتحقق ذلك ، والكفار أليق بذلك من المؤمنين .

ولا خلاف أنهم مخاطبون بالمعاملات ، / ^(٤) لأن المطلوب بها معنى دنيوى ، وذلك بهم أليق ، فإنهم آثروا الدنيا على الآخرة ، ولأنهم ملتزمون بعقد الذمة

== ب - وقال بعض الحنفية من ديار ما وراء النهر : إنهم غير مخاطبين أصلا ، لا بالعبادات ولا بالحرمان ، إلا ما قام دليل شرعى عليه تنقيصا ، أو استثنى فى عهد أهل الذمة كما فى حرمة الربا ، ووجوب الحدود والقصاص وغيرها .

ج - وقال المحققون من الحنفية : إنهم مخاطبون بالحرمان والمعاملات دون العبادات - أى بالنواهي دون الأوامر - .

وقائدة الخلاف لا تظهر فى أحكام الدنيا ، فإنهم لو أسلموا لا يجب عليهم قضاء العبادات الفاتئة ولا يجب عليهم الحدود ، وإنما تظهر فى أحكام الآخرة : فإن عند القائلين بمخاطبتهم : يعاقبون بترك العبادات ومباشرة المحرمات زيادة على عقوبة الكفر وعند القائلين بعدم مخاطبتهم لا يعاقبون بترك العبادات ولا بمباشرة المحظورات ، والله أعلم .

انظر : (ميزان الأصول ص ١٩٠ فما بعدها ، والمحصول ج ١ ق ٣٩٩/٢ فما بعدها ، ونهاية السؤل ١/٣٦٩ فما بعدها ، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بذيل المستصفى ١/١٢٨ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١/٧٣ فما بعدها) .

(١) سورة الأعراف / ١٥٨ .

(٢) لعله أراد بعدم الخلاف ، عدم الخلاف بين علماء الحنفية .

(٣) ق ٣١/أ من بـ .

(٤) ق ٢٦/ب من ح

وأما فى وجوب الأداء فى أحكام الدنيا ، فكذلك عند البعض .

أحكامنا فيما يرجع إلى المعاملات ، ولا خلاف أن الخطاب بالشرائع يتناولهم فى حكم المؤاخذه فى الآخرة لأن موجب الأمر اعتقاد اللزوم والأداء ، وهم ينكرون ذلك ، وذلك كفر منهم بمنزلة إنكار التوحيد ، فإن محمداً قال فى السير الكبير^(١) : من أنكر شيئاً من الشرائع فقد أبطل قول لا إله إلا الله ، فظهر أن جحود ذلك الكفر منهم ، يعاقب عليه فى الآخرة ، كما يعاقب على أصل الكفر ، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾^(٢) أى لا يقرون بها ، وقال : ﴿ ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين ﴾^(٣) ثبت أن الخطاب يتناولهم فى حق المؤاخذه فى الآخرة^(٤) .

فأما فى وجوب الأداء فى أحكام الدنيا ، فمذهب العراقيين من مشائخنا والشافعى يتناولهم أيضاً ، والأداء واجب عليهم ، لأنه إذا لم يكن الأداء واجباً عليهم ، لا يعاقبون على ترك الأداء فى الدنيا ؛ ولأن الكفر رأس المعاصى ، فلا يصلح سبباً لاستحقاق التخفيف عليهم ، ومعلوم أن سبب الوجوب ، وصلاحيّة الذمة فى الوجوب ، وشرط الوجوب وهو التمكن متقرر فى حقهم ، فلو سقط الخطاب بالأداء كان ذلك (تخفيفاً)^(٥) والكفر لا يصلح لذلك .

ولا يقال : إن الأهلية لا تتحقق فى حقهم ، لعدم أهلية الكفار ، إذ العبادة تتصور من المؤمنين .

(١) راجع : (أصول السنخى ٣٧/١ نقل عنه) .

(٢) سورة فصلت ٦ - ٧ .

(٣) سورة المدثر ٤٢ - ٤٣ .

(٤) قال أبو السعود فى تفسيره بعد أن فسر هاتين الآيتين : « وفيه دلالة على أن الكفار مخاطبون بالفروع فى حق المؤاخذه » (تفسير أبى السعود ٦٢/٩) .

(٥) فى ح - (تحقيقاً) وهو خطأ ولعله يكون من الناسخ .

والصحيح أنهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات .

لأننا نقول : ذلك ممكن بشرط تقديم الإيمان ، كما في الجنب والمحدث
يمكن من أداء الصلاة بشرط تقديم الطهارة .

وعند مشايخ ديارنا ^(١) : لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط في العبادات ،
وهو الصحيح . وجواب هذه المسألة غير محفوظ عن أصحابنا المتقدمين / ^(٢)
نصا ، ولكن مسائلهم تدل على ذلك ، فإن المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء
الصلوات التي قضاها في حالة الردة عندنا ، خلافا للشافعي - رحمه الله -
والمرتد كافر ^(٣) .

وقيل : لا خلاف بيننا وبين الشافعي / ^(٤) وهذه المسألة تدل على أنه لم يكن
مخاطبا بالأداء عندنا ، وهذا ضعيف ؛ لأن سقوط القضاء عن المرتد والكافر
الأصلي بعد الإسلام لقوله تعالى : ﴿ إِن يَتْنَهَوْا يُغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٥)
ويقوله - ﷺ - : « الإسلام يجب ما كان قبله » ^(٦) ، والسقوط بعد إسقاط من
له الحق لا يدل على انتفاء أصل الوجوب .

والصحيح من الاستدلال : ما ذكر محمد في المبسوط وهو : * أن من نذر
أن يصوم شهرا ثم ارتد ثم أسلم فليس عليه من الصوم المنذور شيء ، لأن
الردة تبطل كل عبادة ، ومعلوم أنه لم يرد بهذا التعليل العبادة المؤداة ، لأنه ما

(١) لعله يريد بالديار ، ديار ما وراء النهر .

(٢) ق ٣١ / ب من ب .

(٣) راجع : (أصول السرخسي ٧٥ / ١) ، والتوضيح على التنقيح بشرحه التلويح ص
٤٤٧) .

(٤) ق ٢٧ / أ من ح .

(٥) سورة الأنفال / ٣٨ .

(٦) أخرجه : (أحمد في مسنده ج ١٩٩ / ٤ ، و ٢٠٤ / ٤ ، ٢٠٥) .

أدى المذكور بعد ، فعلم أن المراد أن الردة تبطل وجوب كل عبادة ^(١) .
والدليل على صحة مذهبن : أن النبي - ﷺ - لما بعث معاذاً ^(٢) إلى اليمن
فقال : « ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، فإن هم أجابوك فأعلمهم أن الله
تعالى فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . . . » الحديث ^(٣) .
فهذا تنصيص على أن وجوب أداء الشرائع مترتب على الإجابة بالإيمان ،
ولأن الأمر بالأداء لينال الثواب في الآخرة بالأداء حكماً من الله تعالى والكافر
ليس بأهل (لثواب) ^(٤) الآخرة ، عقوبة له على كفره ، فإذا انعدم أهليته ،
فيما هو المقصود بالأداء (فيظهر) ^(٥) به انعدام أهليته بالأداء ، بخلاف الإيمان ،
فإنه أهل (لثواب) ^(٦) الإيمان ، ولا يكون أهلاً لثواب العبادات مع كفره .
ولا يجوز أن يكون مأموراً بالأداء بشرط تقديم الإيمان ، (لأن) ^(٧) الإيمان
أصل العبادات ، فلا يكون تبعاً لغيره ، وهذا معنى قول الشيخ : « والصحيح
أنهم لا يخاطبون إلى آخره » .

(١) راجعت المبسوط فلم أجد فيه هذه العبارة ، ولكن وجدتها نصاً في أصول الرخسى
٧٥/١ .

(٢) هو : أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، الأنصاري ، الخزرجي ،
أسلم وهو ابن (١٨ سنة) شهد بدرًا والعقبة وأحداً والمشاهد كلها ، وأمره النبي
ﷺ - على اليمن وهو سلطان العلماء وأعلم الأئمة بالحلال والحرام ، وكان من
فضلاء الصحابة وفقهائهم ، وقال له النبي - ﷺ - : « إني أحبك يا معاذ » ، مناقبه
كثيرة . مات في طاعون عمواس سنة (١٨ هـ) .

انظر : (أسد الغابة ٤/٣٧٦ ، وتذكرة الحفاظ ١٩/١ فما بعدها ، والاستيغاب بذيل
الإصابة ٣/٣٣٥ فما بعدها) .

(٣) أخرجه : (البخاري ٥/٢٠٦ ، والنسائي ٥/٢ - ٤ ، وابن ماجه ١/٥٦٨) .

(٤) في ب (الثواب) وهو خطأ .

(٥) في ب (يظهر) .

(٦) في ب (الثواب) وهو خطأ .

(٧) ساقطة من ب .

ومنه النهى : وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل .

قوله : " ومنه النهى " - أى ومن الخاص النهى .

النهى فى اللغة : المنع . ومنه النُهي للعقل لأنه مانع عن القبيح ^(١) .

وفى اصطلاح الأصوليين ما ذكر فى المتن .

ثم صيغة النهى / ^(٢) وإن كانت مترددة بين التحريم كقوله تعالى : ﴿ولا تقربوا الزنا﴾ ^(٣) والكراهة كقوله تعالى : ﴿وذروا البيع﴾ ^(٤) إذ معناه / ^(٥) لا تبايعوا .

والتحقير كقوله تعالى : ﴿ولا تمدن عينيك﴾ ^(٦) الآية ، وبيان العاقبة كقوله تعالى : ﴿ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون﴾ ^(٧) والدعاء كقول الداعى : ' لا تكلنى إلى النفس ' واليأس كقوله تعالى : ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ ^(٨) .
والإرشاد كقوله تعالى : ﴿لا تسألوا عن أشياء﴾ ^(٩) والشفقة كقوله - ﷺ - :

(١) راجع : (الصحاح ٢٥١٧/٦) .

(٢) ق ١/٣٢ من ب .

(٣) سورة الإسراء / ٣٢ .

(٤) سورة الجمعة / ٩ .

(٥) ق ٢٧/ب من ح .

(٦) سورة الحجر / ٨٨ .

(٧) سورة إبراهيم / ٤٢ .

(٨) سورة التحريم / ٧ .

(٩) سورة المائدة / ١٠١ .

ولأنه يقتضى صفة القبح للمنهى عنه ضرورة حكمة الناهى ، وهو إما أن يكون قبيحا لعينه ، وذلك نوعان : وضعيا وشرعا ، أو لغيره ، وذلك نوعان : وصفا ومجاورا كالكفر وبيع الحر وصوم يوم النحر .

« لا تتخذوا الدواب كراسى »^(١) .

فهى مجاز فى غير التحريم والكراهة بالاتفاق .

فأما الكلام فى أنها حقيقة فى التحريم دون الكراهة أو العكس ، أو مشتركة بينهما أو موقف ، فعلى ما تقدم فى الأمر^(٢) من المزيف والمختار ، كذا فى عامة نسخ الأصول .

ثم موجهه عند الجمهور : وجوب الانتهاء عن مباشرة المنهى عنه ، لأنه ضد الأمر ، فكما أن طلب الفعل بأبلغ الوجوه مع بقاء اختيار المخاطب يتحقق بوجوب الالتزام ، فكذلك طلب الامتناع عن الفعل يؤكد الوجوه يحقق لوجوب الانتهاء .

(١) أخرجه أبو داود ٥٩/٣ - ٦٠ ، بلفظ : « إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر... » الحديث ، والحاكم فى المستدرک ٦٢١/٣ وصححه من رواية معاذ بن أنس عن أبيه ، وابن ماجه ٢٨٦/٢ ، بلفظ : « اركبوا هذه الدواب مائة ولا تتخذوها كراسى » ، وأحمد فى مسنده ٤٤١/٣ ، باللفظ الذى أورده الشارح) .
قال الحافظ العراقى : (وسنده ضعيف) .

انظر : (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٤٨١/١) المطبوع على هامش الإحياء - وأخرجه الحافظ ابن أبى شيبة فى (مصنفه ٨ / ٤٩٢) بلفظ : « لا تتخذوا ظهور الدواب كراسى لأحاديثكم ، فرب ركب مركوبة هى خير منه وأطوع الله وأكثر ذكرا » .

(٢) راجع : ص ١٥٧ فما بعدها .

قوله : " وإنه يقتضى " - أى النهى يقتضى قبح المنهى عنه - كما أن الأمر يقتضى حسن المأمور به ، ضرورة حكمة الأمر ، والنهى أيضا يقتضى قبح المنهى عنه ضرورة حكمة الناهى . قال الله تعالى : ﴿ وينهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ (١) ، فكان القبح من مقتضياته شرعا لا لغة .

قوله : " وهو إما أن يكون " - أى النهى عنه فى القبح - ينقسم انقسام المأمور به فى الحسن : ما قبح لعينه وهو نوعان : وضعيا وشرعا .
أو ما قبح لغيره وهو نوعان أيضا : وصفاً ومجاورا .
وقوله : " كالكفر وبيع الحر " نظير ما قبح لعينه ، الكفر وضعيا ، وبيع الحر شرعا .

وصوم يوم النحر ، والبيع وقت النداء ، نظير ما قبح لغيره ، الصوم وصفاً ، والبيع مجاورا .

اعلم أن الكفر قبيح لعينه وضعيا ، لأن واضع اللغة وضع هذا اللفظ لفعل ، هو قبيح فى ذاته عقلا ، ومع الحر قبيحا شرعا ، لأن البيع مبادلة مال بمال شرعا ، والحر ليس بمال ، فكان هذا ملحقا بما قبح لعينه بواسطة عدم المحلية ، لأنه حينئذ يصير عبثا لحلوله فى غير محله .

وصوم يوم النحر منهى باعتبار وصفه ، وهو أنه يوم عيد وضيافة ، لا بذاته إذ فى ذاته إمساك لله تعالى فى وقته ، إلا أنه يلزم منه الإعراض عن الضيافة ، فيكون قبيحا باعتبار الإعراض/ (٢) والبيع فى وقت/ (٣) النداء ، لعنى

(١) سورة النحل / ٩٠ .

(٢) ق ٢٨ / ١ من ح .

(٣) ق ٣٢ / بمن ب . والمراد بالنداء هو النداء للصلاة يوم الجمعة فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ الجمعة/ ٩ .

والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول .
وعن الأمور الشرعية على الذي اتصل بها وصفا .

مجاور للبيع ، وهو ترك السعى الواجب ، لأن ترك السعى يجوز أن يتفصل
عن البيع ، وعلى العكس .

قوله : " والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول " اعلم أن النهي
المطلق الخالي عن القرينة ، الدالة على أن المنهي عنه قبيح لعينه ، أو لغيره ،
عن الأفعال الحسية أى التى تعرف حسا ، ولا يتوقف تحققها على الشرع ،
يقع على القسم الأول ، وهو القبيح لعينه بلا خلاف ، لأن الأصل أن يثبت
القبح باقتضاء النهي فى المنهي عنه لا فى غيره ، فلا يترك هذا الأصل من غير
ضرورة ، ولا ضرورة ههنا ، لأنه أمكن تحقق هذه الأفعال مع صفة القبح ،
لأنها توجد حسا ، فلا يمنع وجودها بسبب القبح إلا إذا قام الدليل على
خلافه ، كالنهي عن الوطء فى حالة الحيض ، واتخاذ الدواب (الكراسى)^(١) ،
فإن الدليل دال على أن النهي عنهما لمعنى الأذى والشفقة لا لعينها ، وحكم
النهي فيما قبح لعينه بيان أن المنهي عنه غير مشروع أصلا .

قوله : " وعن الأمور الشرعية " ^(٢) أى النهي عن الأمور الشرعية ، وهى

(١) فى النسختين معا هكذا معروف بال ، ولكن فى شرح المنار لابن ملك بلفظ :
(كراسى) من غير آل ، وهو الذى أراه صوابا ، لوروده فى حديث أخرجه ابن ماجة
الذى ذكرناه فى ص ٢٣٥ هامش رقم (١٠) .

(٢) راجع المسألة فى : التلويح على التوضيح ص ٤٤٨ فما بعدها ، وأصول السرخسى
٨٠ / ١ ، ونهاية السؤل بحاشيته ٢٩٥ / ٢ فما بعدها ، وشرح التفقيص ص ١٧٣ فما
بعدها ، وميزان الأصول ص ٢٣٨ فما بعدها .

(لأن القبح يثبت اقتضاء)^(١) فلا يتحقق على وجه يبطل به المقتضى وهو النهى .

التي يتوقف تحققها على الشرع : كالصلاة ، والصوم ، والبيع ، والإجارة ،
يقع على الذى قبح لمعنى فى وصفه^(٢) ، حتى يبقى المنهى عنه بعد النهى
مشروعاً بأصله عندنا ، وإن لم يكن مشروعاً بوصفه .

وقال الشافعى - رحمه الله - فى البابين - أى فى الحسية والشرعية - ينصرف
إلى ما قبح لعينه حتى لم يبق المنهى عنه مشروعاً أصلاً بعد النهى حسياً كان
أو شرعياً ، لأن النهى فى اقتضاء القبح كالأمر فى اقتضاء الحسن ، والأمر
المطلق يقتضى الحسن لعين المأمور به ، فكذا النهى يقتضى القبح (لعين)^(٣)
المنهى عنه قولاً بكمال القبح ، إذ الأصل فى المطلق أن ينصرف إلى الكامل ،
ولأن كونه منهياً يقتضى أن يكون مباشرته حراماً ، وكونه مشروعاً يقتضى أن
لا يكون حراماً ، وبينهما تضاد وتناف ، ولا يجتمع كونه منهياً مع كونه
مشروعاً ، وهذا معنى قول الشيخ : (ولأن المنهى عنه معصية إلى آخره)^(٤) .

وجه قولنا : إن الله تعالى ابتلى عباده بالأمر ، والنهى بناءً على اختيارهم ،
فمن أطاعه بالانتهاز عما نهى عنه باختياره ، فيثاب عليه ، ومن /^(٥) أقدم على
مباشرته باختياره فيعاقب عليه ، وكونه قبيحاً لعينه ومنسوخاً ، يقتضى أن لا

(١) زيادة من النثر المطبوع فى شرح بن ملك ص ٢٦٨ .

(٢) ويجوز أن يكون قبحه لعينه ويصير منسوخاً ، ينظر : (ميزان الأصول ٢٣٩ ،
٢٤٠) .

(٣) فى ب (فى عين) .

(٤) لم أجد هذا القول فى المتن .

(٥) ق ٣٣ / ١ من ب .

أن لا وجود له شرعا ، / (١) وما لا وجود له شرعا فامتناع العبد عنه بناء على عدمه فى نفسه ، لا تعلق له باختياره ، ولهذا لا يثاب على الامتناع من المنوخ ، فعلم أن النهى يقتضى تصور المنهى عنه ، كما يقتضى قبحه أيضا ، فإن أمكن الجمع بينهما ، وجب العمل به ، وإلا وجب الترجيح .

ففى الفعل الحسى أمكن الجمع بينهما ؛ لأن وجوده لا يتسع بسبب القبح فى عينه ، فأما الفعل الشرعى ، فلا يمكن الجمع بينهما ، لأنه لا يتحقق شرعا مع القبح ، فوجب الترجيح . ثم إما أن يرجح جانب القبح - كما هو مذهب الخصم - أو جانب التصور .

فقلنا : ترجح جانب التصور أولى ؛ لأن فيه جمعا بين الأمرين من وجه ، لأنه حيثلذ القبح راجع إلى الوصف ، ومع اعتبار جانب القبح ، لا يمكن اعتبار جانب التصور بوجه فكانت الأولى أولى ؛ ولأن اعتبار جانب القبح يؤدى إلى إبطال حقيقة النهى ، لأنه حيثلذ يصير نسخا ، وهو غير المنهى حدا وحقيقة ، وفى إبطاله إبطال القبح الذى ثبت مقتضى به ، لأن فى إبطال المقتضى ، إبطال المقتضى ضرورة ، فيعود على (موضوعه) (٢) بالنقض .

وفى اعتبار جانب التصور تحقيق النهى مع رعاية مقتضاء ، فكان أولى ، وهذا معنى قول الشيخ : " لأن القبح يثبت اقتضاء ، فلا يتحقق على وجه تبطل به المقتضى " فثبت أن حكم النهى فى التصرف الشرعى عندنا فساد ، إذا كان النهى لوصفه ، وكرهاته إذا كان لمجاورة ، ولا ينافى بين كونه مشروعا بأصله منها بوصفه لعدم اتحاد الجهة .

فإن قيل : إن الفعل المشروع وجوده بأمرين : بفعل العبد ، وإطلاق الشرع ، فبالنهى انتهى إطلاق الشرع ، فلم يبق مشروعا ، فأما تصور الفعل من العبد ،

(١) ق ٢٨ / ب من ح .

(٢) فى ح (مرضعه) وهو خطأ من الناسخ .

فعلى حاله ، فيصح النهى بناءً عليه ، يعنى ليس فى وسع العبد إلا النية والإمساك ، فأما صيرورته عبادة فمفوض إلى الشرع لا إلى العبد ، فبالنهي خرج عن الاعتبار ، وصيرورته صوما ، فأما نفس الفعل ، فمتصور منه ، فلم لا يجوز ورود النهى باعتباره .

قلنا : حاصله يؤول إلى أن النهى راجع إلى الفعل المتصور عن العبد/ ^(١) حسا لا شرعا ، ولكننا نقول : لا نسلم أن فعل العبد بدون اعتبار الشرع / ^(٢) إياه يسمى ^(٣) بالاسم الشرعى حقيقة ، فإن الصوم اسم لفعل معتبر شرعا فبدون ذلك لا يسمى صوما كما أن الإمساك فى الليل أو من الحائض لا يسمى صوما ، والمنهى الصوم لا الفعل الحسى .

وذكر الغزالي ^(٤) : أن الاسم يصرف إلى موضوعه اللغوى ، إلا ما صرفه عرف الاستعمال فى الشرع ، وقد ألقينا عرف الشرع فى الأمر : أنه يستعمل الصوم ، والصلاة ، والبيع ، لمعانيها الشرعية ، فأما فى المنهيات ، فلم يثبت هذا العرف المغير للوضع ، بدليل قوله - ﷺ - : « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكَحُوا ﴾ ^(٥) الآية وأمثال (هذه) ^(٦) المناهى عما لا

(١) فى ٣٣/ب من ب .

(٢) فى ٢٩/أ من ح .

(٣) فى ب بعد قوله : (يسمى) العبارة هكذا (راجع إلى الفعل المعتبر من العبد حسا لا شرعا) وهى خطأ .

(٤) انظر : (المستصفى ٢/٢٩) .

(٥) تمام هذه الآية فى سورة البقرة ٢٢١ هكذا : ﴿ وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِآذَنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

وأما فى سورة النساء فهى هكذا : ﴿ وَلَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ آية ٢٢ .

(٦) فى ح (هذا) وهو خطأ .

ولهذا كان الربا وسائر البيوع الفاسدة .

ينعقد أصلا ، لم يثبت عرف استعمال الشرع ، فيرجع إلى أصل الوضع (فنقول) (١) : صوم يوم النحر منهي وإن لم ينعقد صومه .

وحاصل هذا الكلام يرجع إلى أن النهي مصروف إلى الصوم اللغوي ، وهو فاسد ، لأنه لو أمسك حمية أو لعدم اشتهاه ، أو عدم طعامه ، لا يكون مرتكبا للمنهى عنه بالاتفاق ، مع تحقق الإمساك اللغوي ، فعلم أن المنهى عنه الصوم الشرعى .

ولأن المنهى عنه لو كان اللغوي ، فلا ينهى إذا عن الصوم الشرعى فيبقى ثابتا كذا قيل .

وفيه بحث ، لأن النهي عن اللغوي مستلزم للنهي عن الشرعى لاستلزام الشرعى ، اللغوي ، فكان النهي عن اللازم نهيا عن ملزومه .

قوله : "ولهذا كان الربا" : - أى ولأن النهي عن التصرفات الشرعية يقتضى بقاء مشروعيتها .

قلنا : إن بيع الربا وسائر البيوع الفاسدة ، مثل البيع بالخمر وبالشرط الفاسد ، مشروع بأصله ، منهي بوصفه ، حتى لو قبض المبيع فى هذه البيوع ثبت الملك للمشتري .

اعلم أن بيع الربا : وهو معاوضة مال بمال ، فى أحد الجانبين فضل خال عن العوض ، مستحق بعقد المعاوضة ، كما لو باع درهما بدرهمين ، غير مشروع بوصفه ، وهو الفضل فإن به يفوت المساواة التى هى شرط الجواز ، وهو تبع كالوصف ، وكذلك الشرط الفاسد فى البيع مثل الربا ، أو هو شرط لا يقتضيه العقد ، ولأحد المتعاقدين فيه نفع ، (أو) (٢) للمعقود عليه

(١) فى ب (ونقول) .

(٢) ساقطة من ح .

وهو من / (١) أهل الاستحقاق ، أى : (مثل) (٢) الشرط الفاسد فى فساد البيع ، وعدم المنع من الانعقاد ، مثل / (٣) الدرهم الزائد ، لأن الشرط الفاسد على ما وصفناه فى معناه ، من حيث إنه فضل خالٍ عن العوض استحق بعقد المعاوضة ، ثم النهى فى المسألتين وهو قوله تعالى : ﴿ وحرم الربا ﴾ (٤) الآية ، وقوله - ﷺ - : « لا تبيعوا الذهب بالذهب . . . الحديث » (٥) ، وما روى أنه - ﷺ - : « نهى عن بيع وشرط » (٦) وغير ذلك من الأحاديث ورد فى غير البيع وهو الفضل ، فلا ينعدم أصل المشروع ، لأنه إيجاب وقبول من أهله إلى محله ، ولا يختل شيء من ذلك بالدرهم الزائد والشرط الفاسد ، لكن يثبت به صفة الفساد والحرمة (.) (٧) وملك اليمين يحتل ذلك ، فإن صيد الحرم مملوك للمالك وكذا الخمر ، وجلد الميتة ، وحرم الانتفاع بها . فلما كانت الحرمة لا تنافى ملك اليمين ، لا تنافى سببه ، (وكان) (٨)

(١) ق ١/٣٤ من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ٢/٢٩ ب من ح .

(٤) سورة البقرة / ٢٧٥ .

(٥) أخرجه : (البخارى ٣/ ٣٠ بلفظ : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ، وبيعوا الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب كيف شتم » .

(ومسلم ٣ / ١٢٠٨ ، ١٢٠٩) .

(٦) قال الإمام الشوكانى : (أخرجه : ابن حزم فى المحلى ، والخطابى فى المعالم ، والطبرانى فى الأوسط ، والحاكم فى علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - بلفظ : « نهى عن بيع وشرط » .

(نيل الأوطار ٥ / ٢٠٢) .

(٧) يياض فى ب ، كوفى ح عبارة مشطوبة بقدر سطر واحد .

(٨) فى ح (وكما) وهو خطأ .

وصوم يوم النحر مشروعا بأصله غير مشروع بوصفه لتعلق النهى بالوصف
لا بالأصل والنهى عن بيع الحر والمضامين والملاقيح .

ينبغي أن لا يفسد العقد ما ذكرنا : أن النهى لمعنى فى غيره . إلا أن الفضل
والشرط إذا دخل فيه صار من حقوقه وكوصفه ، فإنه يقال : بيع رايح ، وبيع
لازم ، وغير لازم ، لمكان شرط الخيار فيه ، فيرفع النهى وصفه وهو كونه
حللا ، فارتفع الوصف ، وصار حراما وفاسدا ، وبقي الأصل موجبا
للملك ، فينبغى أن لا يتوقف ثبوت الملك على القبض ، إلا أن السبب لما
ضعف بصفة الفساد لم ينهض سببا لملك إلا بالقبض ، كذا فى الأسرار ^(١) .

قوله : " وصوم يوم النحر . . . " - أى وكذلك صوم يوم النحر مشروع
بأصله ، وهو الإمساك لله تعالى فى وقته ، إذ لا مشروع أدل على التقوى منه
وإليه الإشارة فى قوله تعالى : ﴿ لعلكم تتقون ﴾ ^(٢) ، وفيه معرفة قدر
النعم ، ومعرفة ما على الفقراء من تحمل مرارة الجوع ، فيحمله على الموساة
إليهم ، وفيه انطفاء حرارة الشهوة الخداعة ، المنسية للعواقب وانقيادها لطاعة
مولاها ، وكذلك لا خلل فى الوقت ، إذ هو وقت كسائر الأوقات غير مشروع
بوصفه ، وهو كونه مستلزما للإعراض عن الضيافة الموضوعة بلحوم القرابين ^(٣)

(١) راجع : (الجزء الثالث ورقة ١٠٢ - ١٠٣ ، مخطوط رقم ٦٠٩٦ بقسم المخطوطات
بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة .

(٢) والآية بكاملها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم لعلكم تتقون ﴾ سورة البقرة / ١٨٣ .

(٣) القرابين جمع قربان وهو : ما يتقرب به إلى الله ، وصار فى التعارف اسما للنسيكة
التي هى الذبيحة . قال تعالى : ﴿ إذ قربا قربانا ﴾ . وقال : ﴿ حتى يأتينا بقربان ﴾ .

ينظر : المفردات فى غريب القرآن ص ٣٩٩ ، والمصباح المنير (٢ / ٤٩٥) .

ونكاح المحارم مجاز عن النفي فكان نسخا لعدم محله . وقال الشافعي - رحمه الله - : في البايين ينصرف إلى القسم الأول قولا بكمال القبح ، كما قلنا في الأمر ، لأن النهي في اقتضاء القبح حقيقة ، كالأمر في اقتضاء الحسن ، ولأن النهي عنه معصية فلا يكون مشروعا ، لما بينهما من التضاد ؛ ولهذا قال : لا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ، ولا يفيد الغصب الملك ، ولا يكون سفر المعصية سببا للمرخصة ، ولا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء .

فإنه لا يحصل إلا به ، لأن الإمساك حمية أو لعدم اشتهاؤ أو عدم طعام ليس بإعراض بالإجماع ، ويمكن تصور الصوم بدون الإعراض ، فيكون الصوم منهيًا لمعنى الإعراض / (١) فكان منهيًا بوصفه مشروعا بأصله .

قوله : / (٢) " والنهي عن بيع الحر إلى آخره " اعلم أن قوله : وبيع الحر إلى آخره ، جواب عما يرد نقضا على أصلنا ، وهو : أن النهي في التصرف الشرعي يقتضي مشروعيته والنهي عن بيع الحر ، والمضامين ، والملاقيح ، ونكاح المكارم ، لا تقتضي ذلك حتى لا تنعقد هذه العقود ولا تفيد الملك بالقبض مع أنها تصرفات شرعية فقال : " والنهي عن هذه العقود مجاز عن النفي ، لأنه أضيف إلى غير محله " ، فلإن البيع مبادلة المال بالمال شرعا ، والحر وما في الصلب والرحم ليس بمال ، فصار هذا البيع عبثا لحلوله في غير محله ، فيكون مجازا عن النفي ، فيقتضى عدم مشروعيته ؛ لأن النفي يقتضى النسخ .

(١) ق ٣٤ / ب من ب .

(٢) ق ١/٣٠ من ح .

والمضامين : ما تضمنته أصلا ب الفحول : جمع مضمون من ضمن الشيء
بمعنى تضمنه .

والملاقيح : ما فى البطون^(١) من الأجنة - جمع ملقوح أو ملقوحة من
لقحت الدابة إذا حبلت ، وهو فعل لازم لايجىء المفعول منه إلا موصولا
بحرف الجر إلا أنهم استعملوه محذوف الجار .

وصورة المسألة أن يقول : بعث الولد الذى سيحصل من هذا الفحل أو
الناقة ، وذلك من عادة العرب ، فنهى النبى - ﷺ - عن ذلك .

قوله : " ولهذا قال لا تثبت حرمة المصاهرة إلى قوله .. بالاستيلاء "^(٢) .

هذا نتيجة قول الشافعى - رحمه الله - وهو : أن المنهى عنه معصية ، فلا
يكون مشروعا لما بينهما من التضاد ، أو أن المنهى عنه قبيح لعينه قال : لا
تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ؛ لأن حرمة المصاهرة نعمة ، ولهذا من الله تعالى
بها علينا لقوله تعالى : ﴿ فجعله نسبا وصهرا ﴾^(٣) والزنا حرام محض ، فلا
يكون سببا لنعمة ، لما بينهما من التنافى ، وكذا الغصب لا يفيد ملك
المغصوب للغاصب ، لأنه حرام ، والملك نعمة فلا تثبت بالمعصية وكذا سفر
المعصية ، وهو التمرد على المولى والخروج على قصد الطريق ، لا يكون سببا
للرخصة ، لأنها نعمة ، فلا تنال بالمعصية ، وكذا استيلاء الكفار أموال
المسلمين لا يكون سببا للملك ، لأنه حرام ومعصية ، فلا يكون سببا للمشروع .
ولكننا/^(٤) نقول : نحن لا نوجب حرمة المصاهرة بالزنا من حيث كونه زنا

(١) أى : بطون الأمهات .

(٢) فى ح (بالاستيلاء) بالدال وهو خطأ .

(٣) سورة الفرقان / ٥٤ .

(٤) ق ٣٥ / ١ من ب .

ولكننا جعلناه موجبا لها من حيث أنه (كان)^(١) سببا للماء ، والماء سبب لوجود الولد الذى هو أصل فى استحقاق هذه الكرامة والحرمات كما فى الوطء الحلال بيانه : أن أصل هذه الحرمة فى الوطء الحلال ليس لعين الملك / ^(٢) بل لمعنى البعضية ، وهو أن ماء الرجل يختلط بماء المرأة فيتولد منه الولد ، فيثبت حكم البعضية بين الولد والواطئ والموطوءة ويثبت حكم البعضية التى بينهما وبين أمهاتها وبناتها ، والبعضية التى بين الواطئ وآبائه وأبنائه لذلك الولد الذى هو بعضها ، فيثبت الحرمة فى حق الولد للبعضية بين الواطئ وأبنائه إلى المرأة وحرمة أمهات الموطوءة وبناتها إلى الرجل ، لصيرورة كل واحد من الرجل والمرأة بعضا للآخر بواسطة الولد ، لأن جزئه صار جزءا منها ، فإن الولد يضاف بكماله إليهما ، فكان الولد هو الأصل فى هذه الحرمة ، إلا أن الوقوف على حقيقة العلوق متعذر فأقيم السبب الظاهر مقام الولد ، وجعل الولد كالحاصل تقديرا واعتبارا للاحتياط .

فكما أن الوطء الحلال مفضى إليه ، فالوطء الحرام مفضى إليه أيضا بلا تفاوت ، فيجوز أن يقام مقام الولد فى إثبات الحرمة أيضا ، وكان ينبغي أن تثبت الحرمة بين الواطئ والموطوءة على هذا التقدير . لما أن الاستمتاع ببعض حرام ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « ناكح اليد ملعون » ^(٣) إلا أنا نزلناه

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ٣٠ / ب من ح .

(٣) قال الشيخ يحيى الرهاوى فى : حاشيته على شرح المنار لابن ملك ص ٢٧٩ : * لم أجده فى كتب الحديث ، وإنما ذكره المشائخ فى كتب الفقه * وقد فشت عنه أيضا فى كتب الحديث ، فلم أعثر عليه ، وقد ذكره فخر الرازى فى (التفسير الكبير ١٠ / ١٧) . وانظر أيضا : (الأسرار المرفوعة للملاعلى قارى ص ٥٦٩ ، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢ / ٤٣١) .

فى حق الموطوءة ضرورة إقامة النسل ، كما سقط حقيقة البعضية فى حق آدم - عليه السلام - حتى حلت حواء له ، وقد خلقت منه حقيقة ، (ولما قام)^(١) الوطء الحرام ، مقام الولد ، ولا عصيان فى الولد ، ألا يرى أنه مستحق لجميع كرامات البشر كولد الرشدة^(٢) ، فيعمل عمل الولد من غير (نظر)^(٣) إلى أوصاف نفسه ، كالتراب لما قام مقام الماء ، يعمل عمل الماء ، وإن كان فى نفسه ملوثا .

وكذا نقول فى الغصب : إن الملك لا يثبت مقصودا به كالبيع والهبة . بل يثبت شرطا لحكم شرعى ، وهو الضمان /^(٤) لأن الضمان شرع جبرا لما فات ، يعنى أن الواجب فى الغصب بدل العين لا بدل اليد ، كما قال الشافعى : لأن الضمان يجب بمقابلة المقصود ومقصود المالك عين الدراهم ، لا امتلاء كيسه ويده ، والجبر يستدعى الفوات ، لأن الفاتئ يُجبر لا القائم ، وكان من ضرورة القضاء بقيمة العين عدم ملك المالك فى العين يكون جبرا لما فات ؛ ولثلا يجتمع البدل والمبدل فى ملك واحد ، ولتحقق المماثلة التى هى شرط ضمان العدوان ، فعلم أنا /^(٥) نثبت بالغصب ما هو حسن مشروع ، وهو الضمان ، ثم انعدام الملك فى العين يثبت شرطا لهذا الضمان ، فيكون حسنا لحسنه ، ولما خرج المغصوب عن ملك المالك يدخل فى ملك الغاصب ضرورة ، لأنه لا سائبة^(٦) فى الإسلام .

(١) فى ب (لما قام) بدون الواو ، وهو خطأ .

(٢) الرشدة : بكسر الراء صحيح النسب ، والفتح لغة .

(المصباح المنير ١/ ٢٢٧) .

(٣) فى ب (ولد نظر) بزيادة (ولد) .

(٤) ق ٣٥ / ب من ب .

(٥) ق ٣١ / ا من ح .

(٦) السائبة : التى تسبب فى المرعى فلا ترد عن حوض ولا علف ، والسائبة : العبد ==

وبدليل قوله - عليه الصلاة والسلام - في الشاة المفصولة المصلية ^(١) «أطعموها الأسارى» فقد أمرهم بالتصدق بها ، فلو لم يملكوها لما أمرهم به ، لأن التصدق بملك الغير إذا كان ماله معلوما لا يجوز ، ولكن يحفظ عليه عين ملكه ، فإن تعذر بيعه ويحفظ ثمنه .

وكذا نقول في سفر المعصية أنه ليس (بمنهى) ^(٢) لعينه ، لأنه من حيث (هو) ^(٣) أنه خروج مديد مباح ، فلما العصيان في فعل قطع الطريق أو التمرد (على المولى) ^(٤) وذلك مجاور له ، وكان كالبيع وقت النداء ، ألا يرى أنه لو قصد في ذلك السفر ، الحج ينقلب طاعة .

وكذا العبد إذا لحقه إذن مولاه ، لا يبقى معصية . فيتبين بهذا أن المعصية مجاور له فصلح سببا للرخصة .

وكذا نقول في الاستيلاء : إنه إنما صار معصية بواسطة عصمة المحل ، ألا يرى أنهم لو استولوا على مال مباح يملكونه ، والعصمة ثابتة في حقنا دون حقهم ، لانقطاع ولايتنا عنهم ولأن العصمة لم يبق بالإحراز إلى دارهم ،

== يعتق ولا يكون لمعتقه عليه ولاء ، فيضع ماله حيث شاء .

ينظر : (المفردات في غريب القرآن ص ٢٤٦ ، والمصباح المنير ١/ ٢٩٨) .

والمراد بها هنا ترك الشيء لا إلى مالك ، والله أعلم .

(١) أى المشوية ، يقال : صليت الشاة أى سويتها وهى مقلية .

ينظر : (المفردات في غريب القرآن ص ٢٨٥) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٢٢٨/٣ بلفظ «أطعموه الأسارى» ، وأحمد في مستده ٥ /

٢٩٣ - ٢٩٤) .

(٣) فى ب (بمعنى) وهو خطأ .

(٤) ساقطة من ب ..

(٥) ساقطة من ب .

وأما العام فما يتناول أفرادا متفقة الحدود على سبيل الشمول .

لأنها إما باليد أو الدار وقد عدما ، فيكون استلاؤهم على مال مباح فيملكونه .

قوله : " وأما العام فكذا " احتراز بقوله : أفرادا ، عن الخاص ، ويقول : متفقة الحدود على سبيل الشمول عن المشترك ، فإنه يتناول أفرادا مختلفة الحدود ، وكذا ذكر المصنف في شرحه^(١) .

وفيه / ^(٢) بحث ، فإن قوله : على سبيل الشمول يقع مستدركا ، لأن المشترك يخرج لمجرد قوله : متفقة الحدود ، اللهم إلا أن يقال : إن قوله على سبيل الشمول ليس بقيد بل هو تفسير للتناول .

أى العام يتناول أفرادا متفقة الحدود بطريق الشمول ، وهو يتناول كل فرد باعتبار معنى واحد ، كمسلمين مثلا ، فإنه يتناول أفراد المسلمين باعتبار معنى واحد ، وهو الإسلام مع أن فيه نوع ضعف ؛ لأن هذا فهم من قوله : أفرادا متفقة الحدود ، لأن تناول الأفراد المتفقة الحدود لا يكون إلا بهذا الطريق ، ولم يتضح لى سر كلام الشيخ ، ويمكن أن يقال : هذا احتراز عن النكرة ، مثل رجل مثلا فإنه يتناول أفرادا متفقة الحدود / ^(٣) على طريق البدل لا على طريق الشمول .

والعموم فى اللغة الشمول ، يقال : مطر عام إذا شمل الامكنة .

(١) وهو المسمى بكشف الأسرار ، فراجع ١٥٩/١ .

(٢) ق ٣٦ / ١ من ب .

(٣) ق ٣١ / ب من ح .

وإنه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً .

قوله : " وإنه يوجب الحكم " - أى العام قبل الخصوص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً عندنا كالخاص حتى يجوز (نسخ)^(١) الخاص به .

وعند الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من أرباب العلوم : موجبة ليس بقطعى ، وهو قول الشافعى^(٢) : والشيخ أبو المنصور^(٣) وجماعة من مشائخنا ، حتى يجوزون تخصيصه بخبر الواحد والقياس^(٤) ابتداء ، متمسكين بأن اليقين والقطع لا يثبت مع الاحتمال ؛ لأنه عبارة عن قطع الاحتمال ، ثم احتمال إرادة الخصوص فى العام قائم ، لأنه لا يرد إلا فيما يحتمله إلا أن يثبت بدليل أنه غير محتمل كقوله تعالى : ﴿ إن الله بكل شىء عليم ﴾^(٥) .

ومع الاحتمال لا يثبت القطع : كالقياس ، وخبر الواحد ، بخلاف الخاص ، فإن احتمال إرادة المجاز ثابت مع احتمال التخصيص ، فكان الاحتمال فيه أكثر وأقوى فيؤثر فى رفع القطع ، ولأن احتمال الخصوص لا يخرج عن العموم ، فكان احتمال إرادة التخصيص بمنزلة إرادة مسمى آخر ، وأن يؤثر فى اليقين ،

(١) فى ح (النسخ) وهو خطأ .

(٢) راجع : (شرح الجلال على متن جمع الجوامع فى حاشية البنانى ١/٤٠٧) .

(٣) هو : محمد بن محمد بن محمود الماتريدى ، السمرقندى ، يكنى أبا منصور ، العلامة . المتكلم ، الأصولى ، النظار ، تفقه على أبى بكر أحمد الجوزجاني وتفقه عليه الحكيم القاضى إسحاق بن محمد السمرقندى وغيره ، صاحب مصنفات فى مختلف الفنون ، ومن أشهرها : كتاب التوحيد ، وتأويلات أهل السنة ، وماخذ الشرائع فى أصول الفقه ، وبيان وهم المعتزلة ، توفى سنة (٣٣٣ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٢/١٣٠ - ١٣١ ، كشف الظنون ٢٦٢ ، ٣٣٥ ، والفوائد البهية ص ١٩٥ ، وهدية العارفين من كشف الظنون ٦/٣٦ ، ومعجم المؤلفين ١١/٣٠٠) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ١/١٣٢) .

(٥) سورة الأنفال / ٧٥

فأما احتمال إرادة المجاز فيخرجه عن حقيقته / ^(١) فكان على خلاف الأصل ، فلا يعتبر من غير دليل .

وحجتنا : أن اللفظ إذا وضع لمعنى ، كان ذلك عند إطلاقه لازماً له ، حتى يقوم دليل على خلافة ، ثم صيغة العموم موضوعة له وحقيقة فيه ، فكان ثابتاً بها قطعاً حتى يقوم دليل على خلافة ، وأما احتمال الذى ذكره الخصم فلا عبرة به ؛ لأنه إرادة عند المكلف وهو غيب عنا ، وما فى وسعنا الوقوف عليها من غير دليل يوضحه : أن ورود صيغة العموم على إرادة الخصوص من غير قرينة تدل على توهم التلبس على السامع ، ويؤدى إلى تكليف ما ليس فى الوسع ، تعالى الله عن ذلك ، فلا يجوز وروده على إرادة الخصوص ، كما لا يجوز ورود الخاص على إرادة المجاز بلا دليل كذا قيل .

ولقائل أن يمنع لزوم التلبس وتكليف المجاز ؛ لأنه أثر الاحتمال فى رفع القطع عن عموميه لا فى العمل ، فإن العمل بظاهره واجب مع ذلك الاحتمال / ^(٢) عند الخصم (كما فى خبر الواحد والقياس) ^(٣) .

وقال أبو سعيد ^(٤) البردعى من أصحابنا ، وعامة المرجئة ^(٥) :

(١) ق ٣٦ / ب من ب .

(٢) ق ١ / ٣٢ من ح .

(٣) زيادة من ح .

(٤) هو : أحمد بن الحسين القاضى أبو سعيد البردعى شيخ حنفية بغداد ، تفقه على أبى على الدقاق ، والإمام أبى الحسن على بن موسى بن نصر ، وعليه تفقه أبو الحسن الكرخى وغيره ، أقام ببغداد سنين كثيرة ثم خرج إلى الحج ، فقتل بمكة المكرمة فى وقعة القرامطة فى العشر الأول من ذى الحجة سنة (٣١٧ هـ) ، والبردعى نسبة إلى بردعة ، بلد فى أقصى بلاد أذربيجان .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٩ - ٢١ ، وشذرات الذهب ٢ / ٢٧٥) .

(١) المرجئة من الإرجاء وهو التأخير ، يقال : أرجيته وأرجأته إذا أخرته ، وهى فرقة ==

والأشعرية ^(١) : إن العام مجمل فيما أريد به فيتوقف فى حق العمل والاعتقاد ، لاختلاف أعداد الجمع ؛ إذ لفظ العام يستعمل فى الثلاثة والأربعة والخمسة ، وغير ذلك مع أن كل واحد يخالف صاحبه . وقد يذكر ويراد (به) ^(٢) الخاص ، قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُم النَّاسُ ﴾ ^(٣) والمراد نعيم ^(٤) ابن مسعود - رضى الله عنه - فكان بمنزلة المجمل فيوقف ، وهذا ليس بصحيح ، فإن الصحابة والسلف تمسكوا بعمومات النصوص حتى خالفوا الصديق - رضى الله عنه - فى قتل مانعى الزكاة بظاهر قوله - ﷺ - :

== تقول: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

وإنما سماها بها ، لأنهم أحرروا العمل من الإيمان . ولها أصناف متعددة .

ينظر : (الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ فما بعدها ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٠٨) .

(١) الأشعرية أو الأشاعرة : هم أصحاب أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى المتنب إلى أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه .

وعرفها أيضا صاحب فواتح الرحموت بقوله : « هم أتباع الشيخ أبى الحسن الأشعرى المعدودين من جملة أهل السنة والجماعة » . ولكن لهم تأويلات فى بعض الأسماء والصفات يخالفون فيها طريق السلف الصالح .

انظر : (الملل والنحل للشهرستاني ٩٤/١ وفواتح الرحموت ٢٥/١) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) سورة آل عمران / ١٧٣ .

(٤) هو : نعيم بن مسعود بن عامر بن آتيف ، الأشجعي ، يكنى أبا سلمة ، صحابي مشهور ، له ذكر فى البخارى ، أسلم لىالى الخندق ، وله رواية عن النبى ﷺ روى عنه ولده : سلمة وزينب ، وله حديث عند أحمد وغيره ، سكن لمدينة ، وقتل فى أول خلافة على - رضى الله عنه - قبل قدومه البصرة فى وقعة الجمل ، وقيل : مات فى خلافة عثمان - رضى الله عنه - .

انظر : « الإصابة ٥٣٩/٣ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٥٢٨/٣ - ٥٢٩ » . --

كحديث العريين نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام : « استزوها من البول ».

«أمرت أن أقاتل الناس . . . الحديث»^(١) وهو يستدل عليهم بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ فرجعوا إلى قوله ، وهو عام ، وما ذكروا من الاحتمال لا عبرة به بلا دليل لما ذكرنا .

قوله : « كحديث العريين »^(٢) ، وهو ما روى أنس بن مالك^(٣) - رضى الله عنه - : « أن قوما من عرنة أتوا المدينة فلم توافقهم ، واصفرت آتوانهم ، وانتفخت بطونهم ، فأمرهم الرسول ﷺ بأن يخرجوا إلى إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها ، ففعلوا وصحوا ، ثم ارتدوا ، وقتلوا الرعاة واستاقوا »^(٤)

== هذا وأن المراد بالناس فى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ هو نعيم بن مسعود الأشجعى ، قول بعض المفسرين .

ينظر : تفسير أبى السعود ٢ / ١٠١٤ .

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٧٥ ، ومسلم ١ / ٥٣) .

(٢) وهو جمع عرنى منسوب إلى قبيلة عرينة ، وهى تصغير عرنة وزن رُجْلة وفى لغة بضميتين (موضع بين منى وعرفات) .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٤٠٦) .

(٣) هو : أنس بن مالك بن ضمضم ، الأنصارى ، الخزرجى ، خادم رسول الله - ﷺ - وأحد المكثرين عن الرواية عنه ، وأمّه أم سليم بنت ملحان ، كناه رسول الله - ﷺ - أبا حمزة ، خرج مع رسول الله ﷺ إلى بدر وهو غلام يخدمه ، خدم النبى - ﷺ - عشر سنين ، ودعا له رسول الله - ﷺ - . وكان له بستان يحمل الفاكهة فى السنة مرتين . فضائلة كثيرة جداً ، توفى (سنة ٩٠ هـ) وقيل غير ذلك وهو آخر الصحابة موتاً بالبصرة .

انظر : (الإصابة ١ / ٨٤ - ٨٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٤٤) .

(٤) ق / ٣٧ / ١ من ب .

الإبل ، فبعث رسول الله - ﷺ - فى أثرهم قوما ، فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ، وتركهم فى شدة الحر حتى ماتوا (١) .

هذا حديث خاص ورد فى أبواب الإبل ، ثم هو منسوخ عند أبى حنيفة - رحمه الله - بعموم قوله - ﷺ - : « استنزها من البول » (٢) ؛ لأن البول اسم جنس محلى باللام ، فيتناول أبواب الإبل وغيرها ، ولو لم يكن العام مثل الخاص ، لما صح نسخ الأول بالثانى ، إذ من شرطه المماثلة .

ولا يقال : إنما يصح القول بالنسخ إذا ثبت تقدم الأول وتأخر الثانى ولم يثبت ذلك إذا لم يعرف التاريخ ؛ لأننا نقول : قد ثبت تقدم الأول بدليل أن المثلة (٣) التى تضمنها ذلك قد نسخت بالاتفاق وهى كانت فى ابتداء الإسلام ، فدل انتساعه على تقدم ذلك الحديث ، ولم يثبت تقدم الثانى بدليل ، بل فيه

(١) أخرجه : (البخارى ١/٦٤ ، ١٣/٧ بلفظ « قدم ناس من عكل أو عرينة . فاجتروا المدينة ، فأمرهم النبى - ﷺ - بلباق وأن يشربوا من أبوابها وألسانها . . . الحديث » . ومسلم ٣/١٢٩٧) .

(٢) أخرجه : (الدرر القطنى ١/١٢٧ ، والشوكانى بلفظ : « تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » .

قال الإمام الشوكانى : « قال الحافظ فى بلوغ المرام : وهو صحيح الإسناد وأعله أبو حاتم فقال : « إن رفعه باطل والصحيح إرساله » وقال الحاكم : « صحيح لا أعلم له علة » .

انظر : (نيل الأوطار ١/١١٢ - ١١٣ ، والدرية فى تخريج أحاديث الهداية ص ٤ ، وتخريج أحاديث أصول البزدوى - المطبوع على هامشه - ص ٦٠) .

(٣) المثلة بضم الميم وسكون الثاء على وزن غرفة ، اسم ، يقال : مثلت بالقتل مثلا من بابى قتل وضرب . إذا جددته وظهرت آثار فعلك عليه تنكيلا . والمثلة - بفتح الميم وضم الثاء - : العقوبة .

ينظر : (المصباح المنير ٢/ ٥٦٤ ، والقاموس المحيط ٤/ ٥٠) .

وإذا أوصى بخاتم لإنسان ، ثم بالفص منه لآخر ، إن الحلقة للأول والفص بينهما نصفان .

مجرد احتمال فلا يعتبر .

قوله : وإذا أوصى إلى آخره ذكر محمد في الزيادات ^(١) : إذا أوصى بخاتم لإنسان/ ^(٢) وبفصه لآخر بكلام موصول ، فالحلقة للأول ، والفص للثاني بالاتفاق . ولو أوصى بفصه لآخر بكلام مفصول ، فكذا الجواب عند أبي يوسف ^(٣) لأن الوصية لا تلزمه شيء في حياته ، بل بعد مماته ، وكان بيان الموصول والمفصول سواء كما في الوصية بالرقبة لإنسان وبالخدمة أو الغلة لآخر .

وقال محمد - رحمه الله - اسم الخاتم عام يتناول الحلقة والفص ، فكان إيجاب الفصل للثاني تخصيصاً لذلك ، وتخصيص العام إنما يصح موصولاً ، فإذا كان مفصولاً يكون معارضاً لا تخصيصاً ، والعام مثل الخاص في إيجاب الحكم فيثبت المساواة بينهما في الوصية بالفص ، فجعلنا الفص بينهما بخلاف ما ذكر من المسألة ، لأن الوصية بالرقبة لم يتناول الخدمة والغلة ، ولهذا صح استثناء الفص من الخاتم ، ولم يصح استثناء الخدمة أو الغلة من الرقبة وذكر

(١) انظر : (أصول السرخسى ١/ ١٣٢-١٣٣ ، نقلاً عن الزيادات ، ولم يذكر خلاف أبي يوسف - رحمه الله -) .

(٢) ق ٣٢ / ب من ح .

(٣) في ح (عند أبي حنيفة يوسف) وهو خطأ .

القاضي أبو زيد ^(١) في التقويم وشمس الأئمة ^(٢) هذه المسألة في الزيادات من غير ذكر خلاف ^(٣) أبي يوسف .

وإنما ذكر الشيخ هذه المسألة لبيان المذهب .

ثم اعلم أن الخاتم ليس بعام حقيقة ، لأنه لا يصدق عليه تعريفه بل الفصل جزء الخاتم / ^(٤) ولا يصير اللفظ باعتبار الأجزاء عاما ، لكنه شبيه بالعام من حيث إن الفصل يدخل في اسم الخاتم ، وفواته لا يخل بحقيقته أيضا ، كما أن الزائد على الثلاثة في العام بهذه المثابة كذا قيل .

قوله : ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا ﴾ ^(٥) إلى قوله : بالقياس هذا نتيجة قوله : (إن تخصيص العام من الكتاب بخبر الواحد أو القياس ابتداء لا يجوز) .

قال الشافعي رحمه الله : متروك التسمية عامدا يحل أكله - ^(٦) .

(١) هو : عبيد الله بن عمر بن عيسى الحنفى ، أول من وضع علم الخلاف وأظهره إلى حيز الوجود ، كان ممن يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج . له مصنفات قيمة منها :

كتاب الأسرار ، وتقويم الأدلة ، وتأسيس النظر . توفي سنة (٤٣٠ هـ) .

انظر : (الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، والجواهر المضية ١ / ٣٣٩ ، والأعلام ٢ / ٥٤٦ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٤) .

(٢) قلت : وقد ذكرها في المبسوط ٢٧ / ١٨٤ مع ذكر خلاف أبي يوسف فيه كما ذكر ههنا

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ٣٧ / ب من ب .

(٥) سورة الأنعام / ١٢١ ، وتامها ﴿ تامل يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعموهم إنكم لمشركون ﴾ .

(٦) وبه قال مالك في أحد قوليه ، وعن أحمد ثلاث روايات : فأشهور عنه أن التسمية - =

لحديث براء بن عازب ^(١) وأبى هريرة ^(٢) أنه - ﷺ - قال : « المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي أو لم يسم » ^(٣) ولأن الناس قد خصص بالإجماع

= شرط للإباحة مع الذكر دون النسيان كما هو مذهب أبى حنيفة ومالك فى الأصح عنده .

وهو مذهب جماهير العلماء هذا وقد ذكر ابن العربى فى متروك التسمية ستة أقوال .
ينظر : (المجمع للنورى ٨ / ١١٠ - ١١١ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٥٠٨ ويدائع الصنائع ٥ / ٤٦ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ١٤٠ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٧٤٩) .

(١) هو : البراء بن عازب بن الحارث بن عدى ... الأنصارى ، الحارثى ، يكنى أبا عمارة وقيل غير ذلك ، له ولأبيه صحبة . قال أبو إسحاق عن البراء قال : استصغرني رسول الله - ﷺ - يوم بدر أنا وابن عمر ، فردنا ، فلم تشهدا ، وغزا مع رسول الله - ﷺ - (١٤) و (١٥) غزوه ، وشهد مع على الجمل ، وصفين ، والنهروان ، وقتال الخوارج ، ثم نزل الكوفة ، ومات بها سنة (٧٢ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ١٤٦ - ١٤٧ والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٤٣ - ٤٤)

(٢) وقد اختلفوا فى اسم أبى هريرة واسم أبيه اختلاف لا يحاط ولا يضبط فى الجاهلية والإسلام ، من ذلك ما قاله أبو إسحاق : قال لى بعض أصحابنا عن أبى هريرة قال : كان سمي فى الجاهلية عبد شمس بن صخر ، فسمانى رسول الله - ﷺ - عبد الرحمن ، وكنيت أبا هريرة لأنى وجدت هرة فحملتها فى كمي ، فقبل أبو هريرة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثا ، وكان إسلامه بين الخديبية وخيبر . على أرجح الأقوال فيها .

وقدم المدينة مهاجراً وسكن الصفة ، مناقبه كثيرة جداً توفى سنة (٥٧ هـ) .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٠٠ - ٢٠٨ . والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٠٠ - ٢٠٧) .

(٣) قال الزيلعي : غريب بهذا اللفظ ، وفى معناه أحديث :

منها : ما أخرجه الدارقطنى ٢ / ٥٤٩ ، ثم البيهقى عن محمد بن يزيد ... أن النبى - ﷺ - قال : « المسلم يكفيه اسمه ، فإن نسي أن يسمى حين يذبح ، فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل » .

ينظر : (نصب الراية ٤ / ١٨٢) .

من الآية وبما روى أنه - ﷺ - سئل عن ترك التسمية ناسيا فقال : « كلوه فإن تسمية الله في قلب كل مسلم »^(١) فتخص العامد بالقياس عليه لشمول العلة المنصوصة إياهما وهي التسمية في القلب ، أو نخصه بحديث براء ، وأبى هريرة -رضي الله عنهما - .

ولكننا نقول : لا يحل أكله ، لأن النهي يقتضى التحريم ، وأكد النهي بحرف من ، لأنه في موضع النفي للمبالغة ، فيقتضى حرمة كل جزء منه . والهاء في قوله تعالى : ﴿ وإنه لفسق ﴾ إن كانت كناية عن الأكل فالفسق/^(٢) أكل الحرام وإن كانت عن المذبوح ، (فالمذبوح)^(٣) الذى يسمى فسق فى الشرع يكون حراما كما قال الله تعالى : ﴿ أو فسقا أهل لغير الله به ﴾^(٤) فلا يجوز تخصيص هذا العام بخبر الواحد أو القياس ابتداء .

وقوله : لأن الناسي مخصوص ، غير مسلم فإنه ليس بتارك للذكر بل هو ذاكر فإن الشرع أقام الملة فى هذه الحالة مقام الذكر للعجز ، كما أقام الأكل ناسيا مقام الإمساك فى الصوم ، وإذا كان كذلك بقيت الآية على عمومها فلا يجوز تخصيصها بخبر الواحد أو القياس ، لأنهما ظنيان والظنى لا يعارض القطعى .

وقيل : إن التخصيص إنما يجوز إذا بقى تحت العام ما يمكن العمل به ، إما الفرد الواحد فى الجنس أو الثلاثة فى الجمع ، وهاهنا لم يبق تحت النص إلا

(١) أخرجه : عبد الرزاق فى مصنفه بلفظ « إن فى قلب المسلم اسم الله ، فإن ذبح ونسى أن يذكر اسم الله ، فليأكل ، وإن ذبح المجوسى وذكر اسم الله فلا تأكل » .
انظر : (نصب الراية للزيلعى ١٨٣ / ٤) .

(٢) ق ٣٣ / أ من ح .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) سورة الأنعام / ١٤٥

حالة العمد ، فلو ألحق بالنسيان لم يبق النص معمولاً به ، فيكون القياس وخبر الواحد معطلا للنص وإنه لا يجوز مع أنه لا يستقيم إلحاق العامد بالناسي ، لأن الناسي عاجز مستحق النظر والعامد جان مستحق للتغليظ ، والفرق /^(١) بين المعذور وغيره أصل في الشرع ، في الذبح وغيره ، ألا يرى أن اشتراط (المذبح)^(٢) في الذبح يفصل بين المعذور وغيره وكذلك في الصوم يفصل بينهما ، وأما حديث براء وأبي هريرة فمحمول على حالة النسيان بدليل أنه ذكر في بعض الروايات « وإن تعمد لم يحل » كذا في المبسوط^(٣) .

ولا يقال : لا نسلم أن المراد منه الذكر (باللسان بل مطلق)^(٤) الذكر سواء كان بالقلب أو باللسان ، والذكر يكون بالقلب أيضاً في اللغة .

لأننا نقول : المراد ههنا الذكر باللسان ، بدليل صلة عليه ، فإنه قال : الذكر عليه ، والذكر عليه يكون باللسان ، فإنه يقال : ذكر عليه ، إذا ذكره باللسان وإذا ذكره بقلبه ، يقال : ذكره غير مقرون بكلمة على ، كذا في المحيط^(٥) وشرح الهداية -^(٦) .

(١) ق ٣٨/أ من ب .

(٢) في ح (الذبح) وهو خطأ .

(٣) انظره : في (٢٣٨/١١) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) المراد به هو : المحيط البرهاني في الفقه النعماني للشيخ الإمام برهان الدين محمود

ابن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد - برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة

البخاري ، الحنفى ، المتوفى سنة ٦١٦هـ) .

(كشف الظنون ١٦١٩/٢ - ١٦٢٠) .

(٦) لعله أراد به : معراج الدراية إلى شرح الهداية ، الذى ألفه الشارح : الإمام الكاكي

- رحمه الله - نفسه أوله : الحمد لله خالق الكلام والضياء .. الخ .

انظر : (كشف الظنون ٢/٢٠٣٣) . وقد بحث عن هذين الكتابين فلم أعرّ عليهما .

وهذا الجواب موجود أيضاً في (شرح العناية على الهداية - المطبوع على هامش

الهداية ٢/٤٣٣) .

ولأن الذكر عليه ، أن يقصد إيقاع الذكر عليه ، وإنما يقصد إلى الذكر بعد العلم به لأن القصد إلى مالا علم محال ، وهذا لا يتصور في الذكر بالقلب ؛ لأن الذكر بالقلب كما خطر بالبال صار معلوما به فصار موجودا فكيف يتصور المقصد إلى إيقاعه .

ولا يقال : النص مجمل ، لأنه يحتمل الذكر حالة الذبح ، وحاله الطبخ وحالة الأكل فلا يصح الاحتجاج به .

لأننا نقول : أجمع السلف أن المراد حال الذبح لا غير .

فإن / ^(١) قيل : لا نسلم أنه لو خص منه العامد ، لم يبق النص معمولا ، لجواز أن يراد منها ما ذبح لغير الله كما قال الكلبي ^(٢) ، أو ذبائح المشركين للأوثان أو ذبائح المجوس أو الميتة أو المنخنقة ^(٣) كما قال ابن عباس - رضى الله عنه - بدليل قوله تعالى : ﴿ وإنه لفسق ﴾ وأكل متروك التسمية عمدا لا يوجب الفسق ، فإنه يقبل شهادة من يأكله ، وبدليل قوله تعالى : ﴿ وإن الشياطين ليوحون ﴾ - أى : ليوسوسون - ﴿ إلى أوليائهم ليجادلوك ﴾ ^(٤) وإنما كانوا

(١) ق ٣٣ / ب من ح .

(٢) هو محمد بن السائب ، وقيل : محمد بن مالك بن السائب بن بشر الكلبي ، وكنيته أبو النصر ، كان مفسرا ، إخباريا ، راوية ، ناسبا ، ولد بالكوفة ، وشهد وقعة دير الجماجم مع أبي الأشعث ، والكلبي نسبة إلى كلب بن وبرة ، وهى قبيلة من قضاة ينسب إليها خلق كثير ، من مؤلفاته : تفسير القرآن .
توفى سنة (١٤٦ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣١١/٤ ، ميزان الاعتدال ٦١/٣ ، وكشف الظنون ٤٥٧/١ ومعجم المؤلفين ١٥/١٠ ، وشذرات الذهب ٢١٧/١ - ٢١٨) .

(٣) وهى التى خنقت حتى ماتت ، يقال : خنقه خنقا من باب قتل إذا عصر حلقة حتى يموت ينظر : (المفردات فى غريب القرآن ص ١٦٠ ، والمصباح المنير ١٨٣/١) .

(٤) سورة الأنعام / ١٢١ .

يجادلونهم فى تحريم الميتة ويقولون : إنكم تأكلون ما قتلتموه ، ولا تأكلون ما
قتله الله .

ويدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ وإنما يكفر
الإنسان إذا أطاعهم فى إباحة الميتة ، لا فى متروك التسمية .

قليل فى جوابه : الآية بعمومها تتناول الكل ، والعبرة بعموم اللفظ ،
وقوله ﴿ وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ ﴾ قلنا : أكل متروك التسمية فسق أيضا ، حتى إن من يعتقد
حرمته ، يفسق بأكله ولا تقبل شهادته ، / ^(١) ولكن من أكله معتقدا إباحته لا
يفسق لتأويله ، كما لا يحرم الباغى عن الميراث بقتل العادل ، لأنه متأول .

وقلنا : سلمنا أن الآية نزلت فى مجادلتهم ، إلا أن الله تعالى أجاب
بجواب أعم كما هو دأب التنزيل ، وبنى الحرمة على وصف يشتمل الكل وهو
ترك الذكر .

فإن التحريم بوصف دليل على أن ذلك الوصف هو الموجب للحرمة كالميتة ،
فلو حملت الآية على الميتة أو ذبيح المشركين من غير اعتبار هذا الوصف لبطل
الوصف المنصوص ، وإنه لا يجوز .

ولقاتل أن يقول : بهذا لا يندفع سؤال الخصم . وهو منعه تعطيل النص
بجواز أن حرمة الميتة ، أو ذبائح المشركين لعدم الذكر ، أو ذكرهم غير معتبر
لعدم الأهلية ، وفى المبسوط ^(٢) : كان ابن عمر - رضى الله عنه - لا يفصل
بين النسيان والعمد ، ويحرم كليهما ، وبه قال مالك ، وكان على ^(٣) وابن

(١) ق ٣٨ / ب من ب

(٢) راجعه فى (٢٢٦ / ١١)

(٣) هو : أمير المؤمنين ، الخليفة الرابع الراشد ، أبو الحسين على بن أبى طالب الهاشمى ،
ابن عم رسول الله ﷺ ونخته على ابنته فاطمة الزهراء أول من أسلم من ==

﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ بالقياس وخبر الواحد ، لأنهما ليسا بمخصوصين

عباس - رضى الله عنهما يفصلان بينهما كما هو مذهبنا ، فكانوا مجتمعين (على تحريم) ^(١) متروك التسمية عمدا ، وكفى بإجماعهم حجة ، ولهذا قال أبو يوسف - رحمه الله - : إنه لو قضى القاضى بجواز بيعه ، لا يجوز قضاؤه ؛ لأنه مخالف للإجماع ^(٢).

وكذا لا يجوز تخصيص قوله تعالى : ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ ^(٣) بالقياس وخبر الواحد .

مباح الدم برودة ، أو زنا ، أو بقطع طريق ، أو قصاص إذا التجأ بالحرم . لا يقتل فيه عندنا ، ولا يؤذى ليخرج ^(٤) ولكن لا يطعم ولا يسقى ، ولا يجالس ولا يباع ، حتى يضطر إلى الخروج ، فيقتل خارج الحرم لعموم قوله

= الصبيان ، صاحب لوائه يوم خيبر ، وأحد من غسل رسول الله - ﷺ - شهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك حيث خلفه رسول الله - ﷺ - على المدينة على عياله ، ببيع بالخلافة بعد مقتل سيدنا عثمان ، وكان خلافته ٤ سنوات وأشهر وأيام ، مناقبه كثيرة جدا ، مات شهيدا بيد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي فى رمضان سنة (٤٠هـ).

ينظر : (الإصابة ٥٠١ / ٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢٦ / ٣ فما بعدها ، وتذكرة الحفاظ ١٠ / ١ فما بعدها ، والأعلام ٥ / ١٠٧) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر : (البسوط ١١ / ١٢٦) .

(٣) سورة آل عمران / ٩٧ .

(٤) ق ٣٤ / أ من ح .

تعالى : ﴿ ومن دخله كان آمنا ﴾ أى صار آمنا ^(١).

وقال الشافعى - رحمه الله - : يقتل فيه ^(٢) ، لأن الجانى خص من الآية بما روى أنه لما دخل مكة يوم الفتح ، أمر بقتل نفر منهم : (ابن حنظلة) ^(٣) ، ويقول - ﷺ - « الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم » ^(٤) .

(١) وإليه ذهب الحنابلة . راجع : (أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢١ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٢٨٤ ، والمغنى لابن قدامة ٢٣٦/ ٢٣٨ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/ ١٤٠ - ١٤١ ، وجامع البيان للطبرى ٤/ ١٢ فما بعدها) .

(٢) وبه أخذ مالك - رحمه الله - .

انظر : (المراجع المذكورة) .

وأما من أصاب الحد فيه ، فإنه لا خلاف بين الجميع فى أنه يقام عليه الحد فيه .

(٣) هكذا فى النسختين معا ، والصواب : (ابن خطل) - بالتحريك - وهو رجل من بنى تميم بن غالب واختلفوا فى اسمه ، ف قيل : اسمه عبد العزى ، وقيل : عبد الله وقيل : غالب ، وقيل : كان اسمه عبد العزى بن خطل فى الجاهلية ، فلما أسلم سمي عبد الله بن خطل .

وأما أمر بقتله ، لأنه كان مسلما ، فبعثه رسول الله - ﷺ - مصدقا جامعاً للصدقات ، وبعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه مسلما ، فنزل منزلا وأمر المولى أن يذبح له تيسا ، فيصنع له طعاما فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه ، فقتله ثم ارتد مشركا . وكان له قيتان ، وكانتا تغنيان بهجاء رسول الله - ﷺ - فأمر رسول الله - ﷺ - بقتلهما معه ، وقيل غير ذلك فى سبب قتله .

انظر : (تاريخ الطبرى ٣/ ٥٩ ، وسيرة ابن هشام - القسم الثانى ص ٤٠٩ - ٤١٠ ، وسيرة ابن كثير ٣/ ٥٦٤) .

(٤) أخرجه : البخارى ١/ ٣٥ ، ٢/ ٢١٣ ، ومسلم ٢/ ٩٨٨ بلفظ : « إن الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم ولا فارا بجزية » ، والترمذى ٣/ ١٦٤ - ١٦٥ ، وأحمد فى مسنده ٦/ ٣٨٥) .

وبالقياس على الضرف ، فإنه لو كان عليه قصاص فى الطرف ، يستوفى فى الحرم ، فلما لم يبطل أدون الحقين ، فأعلاهما أولى أن لا يبطل .

أو بالقياس على ما أنشأ القتل فى الحرم ، فإنه يقتل فيه بالاتفاق ، فكذا إذا التجأ إليه .

ولكننا نقول : لم يخص منه شيء ، فلا يجوز تخصيصه بخير الواحد أو القياس / (١) . وأما ما ذكره فليس بتخصيص ، لأنه لم يدخل تحت الآية لأنها تتناول الأنفس دون الطرف لأنه فى حكم المال ، وكذا من أنشأ القتل فيه ، لأن النص يتناول الداخل فيه ، لأن بالدخول يثبت الأمان . لأن الملتجئ معظم حرمة بالالتجاء ، فاستحق به الأمان ، فأما المنشئ فيه ، فهاتك حرمة ، فلا يستحق الأمان ، وأما قس ابن حنظل ، فقد كانت فى ساعة أحلت مكة للنبي ﷺ - كما ورد به الأثر (٢) .

وأما الحديث الآخر فالصحيح أنه « لا يعيد عاصيا » والزيادة ليست بمشهورة ولئن ثبت فيحمل على أنه لا يسقط العقوبة .

وذكر بعض مشائخنا (أن) (٣) التمسك بهذه الآية مشكل ، لأن الضمير فى « دخله » راجع إلى البيت لا إلى الحرم ، لأن البيت هو المذكور لا الحرم ، إلا اذا وقع النزاع فى الجانى إذا دخل البيت فحيثئذ يصح التمسك بها ، ويثبت

(١) ق ٣٩ / أمن ب .

(٢) وهو ما رواه أحمد والبخارى عن أنس - رضى الله عنه - (أن النبي ﷺ - دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر ، فلما نزعه جاء رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه ، قال مالك : ولم يكن رسول الله ﷺ - يومئذ محرما) .

ينظر : (نيل الأوضار ٤ / ٣٣٥)

(٣) ساقطة من ب .

الحكم فيمن دخل الحرم أيضا ، لعدم القائل بالفصل عند من يجوز ذلك^(١) ،
وأما إذا أسلم الخصم أن دخول البيت يفيد الأمن والحرم لا يفيد ، وهو مذهب
بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - فالإلزام عليه بها متعذر .

ولا يقال : ليس المراد منه عين الكعبة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فيه آيات
بينات مقام إبراهيم ﴾ (ومقامه)^(٢) خارج البيت في الحرم .

لأننا نقول : مقام إبراهيم ما قام هو فيه وتعبد ، وهو كان يقوم في
البيت^(٣) .

ولا يقال : لما صار البيت مأمنا صار الحرم مأمنا تبعا ، لأنه في حريمه .

لأننا نقول : حرمة التبعية دون حرمة /^(٤) المتبوع ، ألا يرى أنه لا يلزم من
كون البيت قبله ومطافا كون الحرم كذلك ، والصحيح هو الطريق الأول ، فإن
صفة الأمن تعم^(٥) البيت والحرم ، قال الله تعالى ﴿ أنا جعلنا حرما آمنا ﴾^(٦) .

(١) وإضافة إلى ذلك : أن التعبير بذكر البيت تارة كما في هذه الآية ، وفي آية ﴿ وإذ
جعلنا البيت مشابة للناس وأمنا ﴾ ، وتارة بذكر الحرم كما في قوله تعالى : ﴿ أو لم
يرأنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أو لم نمكن
لهم حرما آمنا ﴾ . دل على أن الحرم في حكم البيت ففى باب الأمن ومنع قتل من
لجأ إليه ، ولما لم يختلفوا أنه لا يقتل من لجأ إلى البيت ، لأن الله تعالى وصفه بالأمن
فيه ، وجب مثله في الحرم فيمن لجأ إليه .

ينظر : (أحكام القرآن للجصاص ٢٣/٢) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) قلت : وفيه نظر ، لأن مقامه عبارة عن الحجر الذي تعرفه الناس اليوم الذى يصلون
عنده ركعتى الطواف ، على أصح الأقوال فيه ، ينظر : (جامع الأحكام ١١٢/٢) .

(٤) ق ٢٤ / ب من ح .

(٥) فى ح (من تعم) أى بزيادة (من) وهو خطأ .

(٦) سورة العنكبوت / ٦٧ .

فإن لحقه خصوص بدليل مستقل : لفظي ، مقارن ، معلوم أو مجهول ، لا يبقى قطعيا ، ولكنه لا يسقط الاحتجاج به .

وقال إخبارا عن إبراهيم - عليه السلام - : ﴿ رب اجعل هذا البلد آمنا ﴾^(١) .

ولما أخذ الحرم حكم البيت في الأمن صار بمنزلة شيء واحد فيما يمكن أن يجعل كذلك ، فجاز عود الضمير إلى البيت متأولا للحرم ولهذا قال : ﴿ فيه آيات / ﴾^(٢) بينات ﴿ ولم يقل في حرمة مع أن مقام إبراهيم خارج البيت . وما قالوا من أن المراد منه : هو البيت باعتبار عبادة فيه فاسد .

لأن أحدا من أهل التفسير لم يفسره بذلك ، ولأنه تعالى فسر الآيات بمقام إبراهيم إذ هو عطف بيان الآيات ، وليس في كون البيت متعبدا آية ، بل هي ظهور أثر قدمه في الصخرة ، وغوصها فيها إلى الكعبين ، وإبقاؤه دون آيات سائر الأنبياء (لإبراهيم)^(٣) خاصة ، وحفظه مع كثرة الأعداء ألوف سنة .

وكذا قيل : ﴿ فيه آيات بينات ﴾ ولو كان المراد ما قالوا ، لقيل فيها آية بينة .

قوله : فإن لحقه خصوص إلى آخره اعلم أن التخصيص في اللغة تعين بعض الجملة بحكم وفي الاصطلاح : قصر اللفظ على بعض أفرادها بدليل مستقل مقارن .

واحترزنا بقولنا مستقبل عن الاستثناء والصفة ونحوهما ، ويقولنا : مقارن عن الناسخ ، فإنه إذا تراخى دليل التخصيص يكون نسخا لا تخصيصا . ثم اعلم أن الأصوليين اختلفوا في العام في فصلين :

(١) سورة البقرة / ١٢٦ .

(٢) ق ٣٩ / ب من ب .

(٣) في ح (عليه) بدلا من (إبراهيم) وهو خطأ .

أحدهما : أن العام بعد التخصيص ، هل يبقى عاما حقيقة فى الباقي أم مجازا ؟

فمن ^(١) شرط فى العام الاستغراق يقول : إنه يصير مجازا ومن شرط فيه الاجتماع لا الاستغراق يقول : إنه يبقى حقيقة إلى أن ينتهى الخصوص إلى الثلاثة وإلى الفرد ، فحينئذ يصير مجازا .

والثانى : أنه هل يبقى حجة بعد التخصيص أم لا ؟ ^(٢) .

فقد اختلفوا فيه : فقال الكرخى والجرجاني ^(٣) وعيسى ^(٤) بن أبان فى رواية ،

(١) وهم جمهور الأصوليين ، وقالت الخنابلة : إنه حقيقة ، وقال أبو بكر الرازى : إنه حقيقة إن كان الباقي غير منحصر ، وإلا فمجاز ، وقيل غير ذلك .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٢٩٦ ، والأحكام للأمدى ٢ / ٣٣٠ فما بعدها ونهاية السؤل بحاشيته ٢ / ٣٩٤ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، والتوضيح بشرحه التلويح ص ١١٧ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٦٠-١٦١) .

(٢) راجع المسألة فى (الأحكام للأمدى ٢ / ٣٣٨ فما بعدها ، ونهاية السؤل بحاشيته ٢ / ٤٠٠ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٢٧ ، وأصول السرخسى ١ / ١٤٤ وأصول فخر الإسلام بشرحه كشف الأسرار للبخارى ١ / ٣٠٦ فما بعدها ، والتوضيح مع التلويح ص ١١٧ فما بعدها ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٦١ فما بعدها) .

(٣) هو : محمد بن يحيى بن مهدى ، الفقيه الجرجاني . عده صاحب الهداية من أصحاب التخريج ، أحد الأعلام فى عصره . تفقه على أبى بكر الرازى ، وتفقه عليه أحمد القدورى وأحمد الناطقى حصل له الفالج فى آخر عمره ، توفى سنة (٣٩٨هـ) وقيل (٣٩٧هـ) ودفن إلى جانب قبر أبى حنيفة - رحمهم الله جميعا - من مؤلفاته : شرح الجامع الكبير للشيبانى ، القول المنصور فى زيارة سيد القبور ، وترجيح مذهب أبى حنيفة .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٠٢ ، كشف الظنون ١ / ١١٢ ، ٥٦٩ ، ومعجم المؤلفين ١٢ / ١٠١) .

(٤) هو : القاضي أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، الفقيه ، المحدث ، له ذكاء ==

وأبو ثور^(١) من متكلمي أهل الحديث وغيرهم : أنه لا يبقى حجة بعده بل يجب التوقف فيه إلى البيان سواء كان المخصوص معلوما / ^(٢) كما يقال : اقتلوا المشركين لا تقتلوا أهل الذمة ، أو مجهولا ، كما لو قيل : اقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم ، إلا أنه يجب به أخص المخصوص إذا كان معلوما .

وقال عامتهم : إن كان المخصوص مجهولا (يسقط) ^(٣) حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيما بقي ويتوقف إلى البيان ، وإن كان معلوما بقي (فيما وراءه) ^(٤) على ما كان قبله .

وقال بعضهم : إن المخصوص إن كان معلوما يبقى على ما كان قبله ، وإن كان مجهولا / ^(٥) يسقط دليل المخصوص ، ويبقى العام على ما كان قبله في الكل .

== مفرد وله نسخة وجود زائد اشتغل قاضيا مدة من عمره ، قال هلال بن يحيى : ما في الإسلام قاض أفقه من عيسى وقال أبو حازم القاضي : (ما رأيت لأهل بغداد أكثر حديثا من عيسى ، وبشر بن الوليد) ، من مؤلفاته : كتاب الحج ، وكتاب الشهادات ، وكتاب العلل ، مات سنة (٢٢١ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٥١ ، والجواهر المضية ١ / ٤٠١ ، وتاريخ بغداد ١١ / ١٥٧ فما بعدها ، وكشف الظنون ٢ / ١٤٣١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٤٠) .

(١) هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ، الفقيه البغدادي ، صاحب الإمام الشافعي ، كان أحد فقهاء الأعلام ، والثقات المأمومين في الدين ، وكان أول اشتغاله بمذهب أهل الرأي ، ثم تمذهب بمذهب الشافعي ولم يزل عليه إلى أن مات ، فضائله كثيرة ، توفي سنة (٢٤٦ هـ) .

انظر : (طبقات السبكي ١ / ٢٢٧ ، وفيات الأعيان ١ / ٢٦ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٦٥) .

(٢) ق ٣٥ / ١ من ح .

(٣) في ب (لا يسقط) زيادة (لا) النافية ولعلها وقعت خطأ من الناسخ .

(٤) زيادة من ح .

(٥) ق ٤٠ / ١ من ب .

والصحيح عندنا : أن العام يبقى حجة بعد التخصيص ، سواء كان
المخصوص معلوماً أو مجهولاً ، ولكن لا يبقى قطعياً كما قال الشافعي - رحمه
الله - قبل التخصيص .

ودلالة صحة مذهبنا إجماع السلف على الاحتجاج بالعموم بعد ما خص
فإن فاطمة ^(١) - رضي الله عنها - احتجت على أبي بكر - رضي الله عنه -
في ميراثها من أبيها بعموم قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ ^(٢) مع
أن الكافر والقاتل خصاً منه ، ولم ينكر أحد من الصحابة احتجاجها به ، مع
ظهوره وشهرته ، وعدل أبو بكر - رضي الله عنه - في حرمتها إلى الاحتجاج
بقوله - عليه الصلاة والسلام - : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه
صدقة » ^(٣) .

ودلالة كونه غير قطعي ، إجماعهم على جواز تخصيصه بالقياس (وخبر) ^(٤)

(١) هي : فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم الهاشمي - ﷺ - ورضي الله عنها - كانت تكنى أم أبيها وتلقب الزهراء ،
روث عن أبيها ، وروى عنها أبناءها وأبوهما وعائشة وغيرهم ، ولدت والكعبة تبنى
والنبي - ﷺ - ابن (٣٥ سنة) وقيل ولدت سنة (٤١) من مولد النبي - ﷺ -
وتزوجها على - رضي الله عنه - سنة (٢٢ هـ) مناقبها كثيرة جداً ، توفيت سنة
(١١ هـ) .

انظر : (الإصابة ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٨ ، أسد الغابة ٧ / ٢٢٠ ، وأعلام النساء ٤ /
١٠٨ - ١٣٢ ، وشذرات الذهب ١ / ٩ ، ١٠ ، ١٥) .

(٢) سورة النساء / ١١ .

(٣) أخرجه : (البخاري ٦ / ١٩٠ - ١٩١ ، ومسلم ٣ / ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ . والترمذي ٣ /
١٥٨ ، بلفظ : « لا نورث ما تركناه صدقة » . وقال : هذا حديث حسن صحيح ،
الموطأ ص ٥٤٣) .

(٤) في ح (خبر الواحد) من غير الراوي وهو خطأ .

الواحد ، وكان ذلك العام دون خبر الواحد لأن القياس لا يعارض خبر الواحد ، ويعارض العام المخصوص ، لأن دليل الخصوص يشبه الاستثناء بحكمه . لأنه يبين أن قدر المخصوص لم يدخل تحت العام كالأستثناء ، ولهذا لا يكون إلا مقارنا عند كثير من الفقهاء .

وجوزه المتكلمون والشيخ أبو منصور متراخيا .

ويشبه الناسخ بصيغته ، لأنه كلام مفيد بنفسه ، فلم يجز إلحاقه بأحدهما بعينه ، حتى لا يلغوا أحد الشبهين ، بل يعين في كل باب بنظيره .

فقلنا : إذا كان المخصوص مجهولا فاعتبار الاستثناء يمنع ثبوت الحكم فيما وراء المخصوص ، كالأستثناء المجهول ، لأن جهالة المستثنى توجب جهالة المستثنى منه ^(١) ، وباعتبار النسخ يبقى كما كان في جميع ما تناوله ، لأن المجهول لا يصلح ناسخا للمعلوم فلا يسقط دليل الخصوص بالشك ، ولا يخرج العام من كونه حجة فيما وراءه بالشك ، ولم يبق قطعا أيضا بالشك ، وكذا إذا كان ^(٢) دليل الخصوص معلوما ، فإنه باعتبار الصيغة يقبل التعليل ، فإن الأصل في النصوص التعليل ، وبالتعليل لا يدري ما يتعدى إليه حكم الخصوص ، مما تناوله العام / ^(٣) فصار ما تناوله العام مجهولا ، وباعتبار الاستثناء لا يقبل التعليل ، إذ الاستثناء لا يقبل التعليل ، لأنه كلام غير مستقل بنفسه فوقع الشك ، وقد كان العام موجبا ، فلا يبطل بالشك ،

(١) فلو قال : لفلان على ألف إلا شيئا ، يتوقف فيه إلى البيان ، لأنه مجهول وإذا صار مجهولا ، لم يصح حجة بنفسه كالمجمل بل يجب التوقف فيه إلى تبين المراد .

ينظر : (كشف الأسرار ١ / ٣٠٩) .

(٢) ق ٣٥ / ب من ح .

(٣) ق ٤٠ / ب من ب .

عملا بشبه الاستثناء والنسخ ، فصار كما إذا باع عبيدين بألف على أنه بالخيار فى أحدهما بعينه وسمى ثمنه .

ولا يبقى قطعيا أيضا مع الشك ، وهذا معنى قول الشيخ : « عملا بشبه الاستثناء والنسخ » .

ولا يقال : الاستثناء ودليل الناسخ لا يقبلان التعليل ، فكيف يقبله دليل الخصوص .

لأننا نقول : المانع من التعليل فى الاستثناء عدم استقلاله بنفسه وفى النسخ خلوص معنى المعارضة ، إذ لو علل صار القياس معارضا للنص ومبطلا له فإذا كان دليل الخصوص (مستقلا)^(١) بنفسه مبينا أن المخصوص لم يدخل تحت الجملة لم يوجد المانع من التعليل فيحتمل التعليل .

قوله : فصار - أى : فصار دليل الخصوص - نظير هذه المسألة ، قال محمد فى^(٢) الزيادات باع عبيدين بألف على أنه بالخيار فى أحدهما ، هذه المسألة على أربعة أوجه :

أحدها : (٣) أنه لا يعين الذى فيه الخيار ولا يفصل الثمن^(٤) .

والثانى : أن يفصل الثمن ولا يعين الذى فيه الخيار^(٥) .

والثالث : أن يعين الذى فيه الخيار ولا يفصل الثمن^(٦) .

(١) فى النسختين معا (ب ، ح) : (متبدا) وهو خطأ ، ولعل الصواب ما أثبتناه . والله أعلم .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ١٥٠ / ١ نقلا عنه) .

(٣) فى ح (أحدهما) وهو خطأ .

(٤) وذلك مثل أن يقول : بعث هذين العبيدين بألف على أنى بالخيار فى أحدهما .

(٥) مثل أن يقول : بعث هذين العبيدين بألف كل واحد منهما بخمسمائة على أنى بالخيار فى أحدهما .

(٦) وذلك مثل أن قال : بعث هذين العبيدين بألف على أنى بالخيار فى هذا بعينه

وقيل : إنه يسقط الاحتجاج به كالاستثناء المجهول ، لأن كل واحد منهما
ليبان أنه لم يدخل ، فصار كالبيع المضاف إلى حر وعبد بضمن واحد .

ففى هذه الوجوه الثلاثة يفسد البيع لجهالة المبيع أو لجهالة الثمن .

والوجه الرابع : وهو المذكور فى الكتاب أن يعين الذى فيه الخيار ويفصل
الثمن ، يصح البيع ، ويلزم فى الذى لا خيار له لعدم جهالة المبيع والثمن ،
فشرط الخيار فى المعلوم نظير دليل الخصوص ، لأن الخيار لا يمنع الدخول فى
الإيجاب ويمنع الدخول فى الحكم .

احتج من قال بالوقف : بأن دليل الخصوص يشبه الاستثناء كما بينا ،
واستثناء المجهول يوجب جهالة فى الباقي ، (وإن) ^(١) كان معلوما ، يكون
معلولا ظاهرا لأنه نص (قائم) ^(٢) بنفسه ، وبالتعليل لا يدرى أن حكم
الخصوص إلى أى مقدار يتعدى ، فيبقى ما وراءه مجهولا أيضا ، وهذا معنى
قول الشيخ ، وقيل : (إنه يسقط الاحتجاج به إلى آخره) .

قوله : فصار / ^(٣) أى : فصار دليل الخصوص كالبيع المضاف إلى حر وعبد
(وأنه ^(٤) باطل) ؛ لأن الحر لم يدخل فى العقد أصلا ، وإن العقد ورد على
العبد ابتداء بحصته ، كما أن المستثنى لم يدخل تحت المستثنى منه ، وإن الكلام
صار تكلما بالباقي بعد الشيا ، والجواب عن هذا : أن له شبهة بالناسخ أيضا ،
فنعمل بالشبهين كما بينا .

(١) فى ب (وإذا) .

(٢) فى ح (قام) .

(٣) ق ٤١ / أ من ب .

(٤) فى ب (وأنه مضاف باطل بزيادة كلمة مضاف) .

وقيل : إنه يبقى كما كان اعتباراً بالناسخ ؛ لأن كل واحد منهما مستقل بنفسه ،
بخلاف الاستثناء ، فصار كما إذا باع عبيدين وهلك أحدهما قبل التسليم .

واحتج الفريق الثانى : بأن دليل الخصوص إن كان مجهولا ، فعلى ما قاله
الواقفية ، وإن كان معلوما بقى العام كما كان قبلة ؛ لأن دليل الخصوص بمنزلة
الاستثناء ، والاستثناء المعلوم لا يوجب جهالة فى الباقي ^(١) ، والاستثناء لا
يحتمل التعليل أيضا .

والجواب ما ذكرنا .

واحتج الفريق الثالث : بأن دليل الخصوص لما كان مستقلا بنفسه حتى لو
تراخى كان ناسخا سقط بنفسه إذا كان مجهولا ؛ لأن المجهول لا يصلح
معارضاً للمعلوم ، فبقى العام على ما كان قبل الخصوص فى جميع ما تناوله ،
كما لو باع عبيدين وهلك أحدهما قبل التسليم ، فالعقد يبقى صحيحا ^(٢) فى
الآخر ، لأنهما دخلا تحت العقد ، ثم خرج أحدهما لتعذر التسليم بهلاكه ،
فبقى العقد فى الآخر صحيحا بحصته ؛ لأن الجهالة بأمر عارض فكان بمنزلة
النسخ ؛ لأنه خرج بعد الدخول ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - :
« وقيل : إنه يبقى كما كان إلى آخره .. » .

والجواب عنه ما ذكره أن له شبهة بالاستثناء أيضا ، فنعمل بالشبهين .

قوله : والعموم إما أن يكون بالصيغة إلى آخره ..

(١) وذلك كما لو رفع من عشرة خمسة ، حيث قال : لفلان على عشرة دراهم إلا
خمسة ، فإنه يبقى الباقي عليه خمسة قطعا .

(٢) فى ح بعد قوله (صحيحا) زيادة عبارة ، وهى (بحصته لأن الجهالة بأمر عارض
فكان) ، وهو خطأ .

والعموم إما أن يكون بالصيغة والمعنى ، أو بالمعنى لا غير ، كرجال وقوم .

اعلم أن ألفاظ العموم قسمان : عام بصيغته ومعناه ، وعام بمعناه دون صيغته .

وقوله : « كرجال » نظير العام صيغة ومعنى ، فإن الصيغة موضوعة للجمع ، وكذلك معناه ، لأنه يتناول الثلاثة وما فوقها ، وأدنى الجمع ثلاثة عندنا ، نص عليه محمد - رحمه الله - في السير ^(١) - على ما سنبينه - إن شاء الله تعالى - وكذا كل جمع كالمسلمين وغيره .

قوله : « وقوم » . نظير العام بمعناه دون صيغته لأن صيغته فرد كزيد ، ولهذا نرى ويجمع فيقال : قوم ، قومان ، أقوام ، وكذلك الرهط فرد صيغة ، يقال : رهط / ^(٢) رهطان وأرهط ، ولكنه وضع للجمع ، مثل القوم .

وفي الصحاح ^(٣) : الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال ، ليس فيهم امرأة .

والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة ^(٤) . لأنهم القوام ^(٥) على النساء وهو

(١) هو : السير الكبير - في الفقه - للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وهو آخر مصنفاته بعد انصرافه من العراق .

(كشف الظنون ٢ / ١٠١٣ - ١٠١٤) .

(٢) في ٤١ / ب من ب .

(٣) والصحاح في اللغة - لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي - المتوفى سنة (٣٩٣ هـ) .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٠٧١) .

(٤) راجعه في (٣ / ١١٢٨ ، ٢٠١٦ / ٥) .

(٥) القوام : بكسر القاف : النظام والعماد ، يقال : قوام الأمر أى نظامه وعماده ، كما==

ومن وما يحتملان العموم والخصوص والأصل فيهما العموم .

جمع الكثرة والرهط جمع القلة .

قوله : « ومن وما إلى آخره .. » اعلم أن كلمة من عامة معنى لا صيغة ، لأن صيغتها فرد / ^(١) كزيد ، وهى مختصة بأولى العقول ، وتستعمل فى الواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ، حتى لو قال : من دخل من مالىكى الدار فهو حر ، يتناول العبيد والإماء ، ولكن لفظها موحد مذكر .

ويحمل على اللفظ كثيرا ، وقد يحمل على المعنى أيضا ، وهى تستعمل فى الاستفهام والشرط والخبر ، ويعم فى الأولين لا محالة .

تقول فى الاستفهام : من فى هذه الدار ؟ فيقال : زيد ويكر وخالد ويعد فيها إلى أن يؤتى إلى آخرهم .

وفى الشرط : من زارنى فله درهم ، فكل من زاره استحق العطاء ونعم فى (بعض) ^(٢) مواضع الخبر ، ففى قوله : من زارنى فأعطه درهما ، يستحق كل من زاره العطية ، وقد تكون خاصة ، تقول : زرت من أكرمنى ويريد واحدا بعينه ، لكن فى الأولين تعم عموم الانفراد ، وفى الخبر عموم الاشتمال حتى يستحق كل من زاره العطية فى موضع الشرط .

ولو قال : أعط من فى هذه الدار درهما ، استحق الكل درهما .

ويحتمل الخصوص - أى فى بعض مواضع الخبر - كما قلنا ، ولكن

== يقال : فلان قوام أهل بيته وقيام أهل بيته أى الذى يقيم شأنهم .

وقوام الأمر أيضا : ملاكه الذى يقوم به ، وقد يفتح .

. ينظر : (الصحاح ٥/ ٢٠١٧ - ٢٠١٨) .

(١) فى ٣٦/ب من ح .

(٢) زيادة من ح .

ومن فى ذوات من يعقل كما فى ذوات ما لا يعقل فإذا قال من شاء من عبيدى العتق فهو حر ، فشاؤوا عتقوا جميعا .

يستعمل فى العموم أكثر مما يستعمل فى الخصوص .

الآ يرى إلى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « من دخل دار أبى سفيان ^(١) فهو آمن » ^(٢) فإن المراد منه العموم ، وكذلك السامعون فهموا منه العموم ، حتى تسارعوا إلى الدخول فعلم أن الأصل فيها العموم .

ولا يقال : إنه للخصوص ولكن اتصف بالدخول فصار عاما ، لأنه ضرب من الاجتهاد وهم ليسوا من أهل الاجتهاد ، ومع ذلك فهموا منه العموم ، ولهذا لو قال رجل : من شاء من عبيدى العتق فهو حر ، فشاؤوا عتقوا ، بخلاف ما لو قال لآخر : من شئت من عبيدى أعتقه (فاعتقه) ^(٣) فلآخر أن

(١) هو : صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، أبو سفيان القرشى ، الأموى ، مشهور باسمه وكنيته ، وكان يكنى أيضا أبا حنظلة ، وأمه صفية بنت حرب الهلالية ، وكان آمن من النبى ﷺ بعشر سنين ، وقيل غير ذلك ، وهو والد معاوية - رضى الله عنه - أسلم عام الفتح ، وشهد حنيناً والطائف ، كان من المؤلفة ، وكان قبل ذلك رأس المشركين يوم أحد ويوم الأحزاب ، وقد روى عن النبى - ﷺ - وروى عنه ابنه معاوية وغيره ، توفى سنة (٣٤ هـ) وقيل (٣١ هـ) وقيل غير ذلك ، ودفن بالبقع .

انظر : (الإصابة ١٧٢/٢ - ١٧٣ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١٨٣/٢ - ١٨٤ ، وشذرات الذهب ٢٧/١) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٤١٦/٣ وزاد فيه : « ومن أغلق عليه بابه فهو آمن » وأحمد فى مسنده ٢٩٢ / ٢ - ٤٦٥٣٨ / ١٤٠٧ ، وكذلك مسلم ١٤٠٥ / ٤ - ١٤٠٦) .

(٣) سائطة من ح .

فإن قال لامته : إن كان ما فى بطنك غلاما فأنت حرة ، فولدت غلاما وجارية ، لم تعتق .

يعتقهم إلا واحدا منهم عند أبى حنيفة - رحمه الله - لأن المولى جمع / ^(١) بين كلمة العموم والتبعض ، فصار الأمر متناولا بعضا عاما ، فإذا قصر عن الكل بواحد كان عملا بهما ، وكلمة من يحتمل الخصوص .

وعندهما : له أن يعتقهم جميعا لأن كلمة من : عامة وكلمة من للتمييز مثل قوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ ^(٢) كما فى المسألة الأولى ، وكذلك كلمة ما عامة فى ذوات ما لا يعقل وفى صفات من يعقل قال الله تعالى : ﴿ الله ما فى السموات / ^(٣) وما فى الأرض ﴾ ^(٤) .

وقال أصحابنا فيمن قال لامته : إن كان ما فى بطنك غلاما فأنت حرة ، فولدت غلاما وجارية ، لم تعتق ، لأن الشرط أن يكون جميع ما فى البطن غلاما ، إذ معناه : إن كان حملك غلاما ، فالحمل اسم « للجمع » ^(٥) ، وفى احتمال الخصوص مثل كلمة من ، لأنها وضعت مبهمة كمن ، فلا بهامها يقع على الواحد والأكثر ، وعلى هذا يخرج قول الرجل لامرأته : طلقى نفسك من الثلاث ما شئت ، فعند أبى حنيفة - رحمه الله - لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين ، وعندهما ثلاثا أيضا لما بينا فى كلمة من .

(١) ق ٤٢ / أ من ب .

(٢) سورة الحج / ٣٠ .

(٣) ق ٣٧ / أ من ج .

(٤) سورة البقرة / ٢٨٤ .

(٥) فى ب (للجمع) .

وما يجيء بمعنى : من مجازا، ويدخل ما فى صفات من يعقل . وكل للإحاطة على سبيل الأفراد وهى نصحب الأسماء فتعمها فإن دخلت على المنكر أوجبت عموم إفراده وإن دخلت على المعروف أوجبت عموم أجزائه حتى فرقوا بين قولهم: كل رمان مأكول، وكل الرمان مأكول بالصدق والكذب، فإن وصلت بما ، أوجبت عموم الأفعال ، ويثبت عموم الأسماء فيه ضمنا .

وتستعمل ما بمعنى من كما فى قوله تعالى : ﴿ والسما وما بناها ﴾^(١) أى : ومن بناها ، وكذلك من بمعنى ما كما فى قوله تعالى : ﴿ فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع ﴾^(٢) .

وتستعمل كلمة ما فى صفات من يعقل أيضا ، يقول : ما زيد وما عمرو ، فيقال فى جوابه : الكريم والفاضل كذا ذكره صاحب المفتاح^(٣) .

قوله : وكل للإحاطة إلى آخره . اعلم أن كلمة كل عامة لمعناها دون صيغتها لأنها للإحاطة ، ولكن على سبيل الأفراد كأن ليس معه غيره ، فإذا قال

(١) سورة الشمس / ٥ .

(٢) سورة النور / ٤٥ .

(٣) هو : سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ، الخوارزمى ولد سنة (٥٥٥ هـ) ، كان إماما فى النحو والتصريف ، والبيان ، والمعانى . والعروض ، والشعر ، وكان عالما ، بارعا ، محققا من رأى مصنفه علم تبحره ونبله وفضله .

من مؤلفاته : مفتاح العلوم المشتغل على ١٢ علما .

توفى سنة (٦٢٦ هـ) .

انظر : (الفوائد البية ص ٢٣١ - ٢٣٢ وكشف الظنون ١٧٦٢ / ٢ ، فما بعدها . وشذرات الذهب ١٢٢ / ٥) .

كعموم الأفعال فى كل

لرجلين : لكما على ألف ، يجب عليه ألف لهما ولو قال : لكل واحد منكما يلزم عليه لكل منهما ألف وكأنها مأخوذة من الإكليل ، الذى هو يحيط بجوانب الرأس . وهى لازمة الإضافة ، ولهذا لا يدخل إلا على الأسماء . فإذا أضيفت إلى المعرفة يوجب إحاطة الأجزاء لعدم أفرادها وإذا أضيفت إلى النكرة يوجب إحاطة الأفراد ، فيصدق قولنا : كل رمان مأكول ، لأن جميع أفراد مأكول ، ولا يصدق قولنا : كل الرمان مأكول/ ^(١) إذ قشره غير مأكول، ولهذا لو قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق ، توجب عموم الأفراد حتى يحث بتزوج كل امرأة ويثبت عموم الأفعال ضمنا ، فإذا وصلت بكلمة ما ، أوجب عموم الأفعال ، وتكون ما مع الفعل الذى بعده بمنزلة الاسم الذى يقع بعد كل لازما مصدرية ويصير الفعل بها فى تأويل المصدر ، فإذا قلت كلما تأتى أكرمك ، معناه كل إتيان يحصل منك إلى أكرمك ، لأن كلا لازم الإضافة ، والفعل لا يقع مضافا إليه ، فبالضرورة يدخلها ما ليصير ^(٢) الفعل فى تأويل الاسم .

والمراد بالمصدر فى مثل هذا الموقع وقت وقوع الفعل ، تقول : أقوم ههنا ما دام زيد جالسا أى : دوام جلوسه ، وتريد بالدوام وقت الدوام ، فكان معنى قولنا : كلما دخلت الدار فانت طالق ، كل وقت تدخلين فيها . وفى عين المعانى ^(٣) : كلمة ما هذه للجزاء ضمت إلى كل فصارت أداة لتكرار الفعل ،

(١) ق ٤٢ / ب من ب .

(٢) ق ٣٧ / ب من ح .

(٣) هو كتاب (عين المعانى فى تفسير السبع المثانى) لمحمود بن طيفور السجاوندى

الغزنوى ، المتوفى فى المائة السادسة .

(كشف الظنون ٢ / ١١٨٢) .

وكلمة الجميع توجب عموم الاجتماع دون الانفراد حتى إذا قال : جميع من دخل هذا الحصن أولا فله من النفل كذا ، فدخل عشرة معا ، أن لهم نفلا واحدا بينهم جميعا .

وفى كلمة كل يجب لكل رجل منهم النفل ، وفى كلمة من يبطل النفل .

ونصب كل على الظرف ، والعامل فيها الجواب ، ويثبت الأسماء ضمنا من ضرورة عموم الأفعال ، كما ثبت عموم الأفعال من ضرورة عموم الأسماء .

وعلى هذا مسائل أصحابنا فى قول الرجل : كل امرأه أتزوجها ، أو كلما تزوجت امرأة فهى طالق ، وفى الأول تعم ^(١) الأعيان دون الأفعال ، حتى لا يقع الطلاق فى المرة الثانية على امرأة واحدة ^(٢) وفى الثانية تعم الأفعال والأعيان جميعا .

قوله : « وكلمة الجميع .. إلى آخره » اعلم أن كلمة الجميع عامة ، إلا أنها توجب الإحاطة على سبيل الإجماع قصدا ، بخلاف كلمة كل ، فإنها توجب الإحاطة على سبيل الأفراد كما بينا ، وكلمة من توجب العموم والاجتماع ، ولا يوجب الإحاطة قصدا .

قوله : « وفى كلمة كل يسوجب لكل رجل منهم النفل يعنى إذا قال : كل من دخل هذا الحصن أولا فله من النفل كذا ، فدخل عشرة يوجب لكل واحد منهم النفل تاما ، ولو قال : من دخل هذا الحصن أولا فله » من :

(١) حيث يحتمل بتزوج كل امرأة .

(٢) يعنى لو تزوج امرأة فحتمت فيها بمجرد العقد ، فعقد عليها ثانيا لا يقع الطلاق عليها ثانيا ، لانحلال اليمين فى حقها بالمرّة الأولى .

ينظر : « حاشية الرهاوى ص ٣١٨ ، وكشف الأسرار للبخارى الجزء ٨/٢ » .

النفل «^(١) كذا ، فدخل عشرة « يظل النفل »^(٢) لأن الأول اسم لفرد /^(٣) سابق ، فلما قرنه بمن «سقط»^(٤) عموم من وتعين احتمال الخصوص^(٥) حملا للمحتمل على المحكم ، فلم يجب النفل « إلا لواحد »^(٦) متقدم ولم يوجد ولو دخل العشرة فرادى ، كان النفل للأول خاصة فى الفصول «الثلاثة»^(٧) لأنه الأول من كل وجه ، وكلمة من يحتمل الخصوص فينظر إلى القرينة ويعمل بها ، وكذا كلمة كل ، يحتمل الخصوص وكلمة الجميع ، يحتمل أن يستعار «للعنى»^(٨) الكل ، لأن كل واحد منهما للجمع فيعمل به عند تعذر العمل بالحقيقة وقد

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ب العبارة هكذا : « يوجب لكل واحد منهم النفل ، من دخل هذا الحصن أولا فله كذا » عشرة يظل النفل « وهو خطأ .

() فى ٤٣ / ١ من ب .

(٤) . فى ب « يقط » .

(٥) فى ح بعد كلمة « الخصوص » العبارة هكذا : أولا فله من النفل كذا ، فدخل عشرة يوجب لكل واحد منهم النفل تاما ، ولو قال : من دخل هذا الحصن أولا فله كذا فدخل عشرة ، يظل النفل ، لأن الأول اسم لفرد سابق فلما قرنه بمن سقط عموم من وتعين احتمال الخصوص) . وهى تكرار بلا فائدة .

(٦) فى ح (لا الواحد) وهو خطأ لعله وقع من الناسخ .

(٧) فى ح (الثلاث) والفصول الثلاثة هى :

أ - قوله : جميع من دخل هذا الحصن أولا فله ... إلخ .

ب - قوله : كل من دخل هذا الحصن أولا فله ... إلخ .

ج - قوله : من دخل هذا الحصن أولا فله ... إلخ .

(٨) فى ب (بمعنى) .

قامت الدلالة / ^(١) على أن الواحد يستحق النفل كالجميع ، لأن النفل للجميع ، وإظهار الجلادة « في قتال العدو » ^(٢) بدليل قوله أولا ، فلما استحقه الجماعة بالدخول أولا فالواحد أولى ، لأن الجلادة فيه أقوى .

فإن قيل : هلا جعلت كلمة من بمعنى كلمة كل ، بطريق الاستعارة فيما إذا دخله جماعة ، فيكون « لكل » ^(٣) واحد منهم النفل أو بمعنى الجميع فيكون لكل نفل واحد .

قلنا : لا يمكن ذلك ، لأن كلمة من لا تدل على الإحاطة ولا على الاجتماع والانفراد قصدا بل عمومها ضرورة إيهامها كعموم النكرة في موضع النفي ، فحيث لا يكون له اشتراك مع كل واحد منهما في المعنى الخاص الموضوع لكل واحد فلا تجوز الاستعارة .

فإن قيل : في استعارة كلمة الجميع بمعنى الكل جمع بين الحقيقة والمجاز ، إذ لو دخل فيه الجمع أولا استحقوا النفل عملا بحقيقتها ، ولو دخل واحد فله النفل أيضا عملا لمجازها .

قلنا : ليس المراد كليهما بل المراد أحدهما ، لأن الشرط وهو الدخول أولا لا يوجد إلا في واحد أو أكثر ، فإن وجد في أكثر يعمل بحقيقتها وإن وجد في واحد يعمل لمجازها ، وإنما يلزم الجمع أن لو تصور اجتماعهما في الوقت

(١) ق ٣٨ / أ من ح .

(٢) قوله : (في قتال العدو) مكرر في ب .

(٣) من هنا إلى قوله : (لا تدل على الإحاطة) العبارة في ب هكذا : (لكل نفل واحد ، قلنا لا يمكن ذلك ، لأن كلمة من لكل واحد منهم نفل ، أو معنى الجميع فيكون لكل نفل واحد قلنا) وهي خطأ وقع من الناسخ .

والنكرة فى موضع النفى نعم .

وذلك غير ممكن كذا قيل .

ولقائل أن يقول : فى الإرادة يلزم الجمع وإن لم يتصور اجتماعهما فى الوقوع ، لأن معنى الجمع بينهما فى الإرادة أن يثبت الحكم على تقدير وقوع كل واحد وهما بهذه المثابة وإن لم يتصور اجتماعهما / ^(١) فى الوقوع .

وقوله : والنكرة فى موضع النفى نعم . . اعلم أن النكرة فى ذاتها خاصة ، إذ هى اسم وضع لفرد من أفراد الجملة ، إلا أنها تعم بدخول حرف النفى ، سواء دخل حرف النفى على نفسها ، كقوله : لا رجل فى الدار ، أو على الفعل الواقع عليها كقولك : ما رأيت رجلا ، فى الوجهين ثبت العموم اقتضاء وضرورة ، وذلك لأنه لما نفى رؤية رجل منكر ، فقد نفى رؤية «جميع» ^(٢) الرجال ضرورة ، إذ لو رأى رجلا واحدا يكون كاذبا فى خبره ، خلاف الإثبات ، فإنه ليس من ضرورة إثباته رؤية رجل منكر رؤية الكل ، ولأن النص والإجماع يدلان على أنها فى النفى تعم ، فإن اليهود لما قالت : ﴿ ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾ ^(٣) رد الله تعالى قولهم بقوله : ﴿ قل من أنزل / ^(٤) الكتاب الذى جاء به موسى نورا ﴾ ولو لم يفد الكلام الأول العموم لما كان هذا ردًا له .

(١) ق ٤٣ / ب من ب .

(٢) فى ح (جمع) بدون ياء .

(٣) سورة الانعام / ٩١ .

(٤) ق ٢٨ / ب من ح .

وفى الإثبات تخصر لكنها مطلقة ، وعند الشافعى نعم حتى قال بعموم
الرقبة المذكورة فى الظهار .

وأجمع أهل العلم أن كلمة لا إله إلا الله كلمة التوحيد ، وإنما صح ذلك أن
لو كان نفى النكرة موجبا للعموم .

ولا يقال : قد يصح « الإضراب »^(١) عنه بإثبات التثنية والجمع مثل : أن
يقول ما رأيت رجلا بل رجلين أو رجالا ، كذا نقل عن سيويه^(٢) ، ولو كان
موجبا للعموم لما صح ذلك ، كما لو قيل : ما رأيت رجلا بل رأيت رجالا .

لأننا نقول : لأنسلم صحة ذلك ، ولئن سلمنا فنقول : بقريئة الإضراب
يفهم أن المراد نفى صفة « الوحدة »^(٣) لا نفى الحقيقة ، كما يقال : ما رأيت
رجلا كوفيا ، يفهم رؤية هذه الحقيقة لا مطلق الحقيقة ، كذا هذا .

قوله : « والنكرة فى الإثبات تخصر ... إلى آخره » اعلم أن النكرة فى
موضع الإثبات تخصر عندنا ، لأنها مطلقة ، والمطلق خاص عندنا ، لأنه
«المعترض»^(٤) بالذات دون الصفات .

(١) فى ب (الاضطراب) وهو خطأ .

(٢) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ، فارسى الأصل ، نشأ بالبصرة
نحوى معروف ، صحب الخليل بن أحمد وبرع فى علم النحو حتى صار إماما فيه ،
قال ابن خلكان : لم يوضع فى النحو مثل كتابه ، توفى سنة (١٨٠ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٥ ، وفيات الاعيان ٣ / ٣٣ ، وطبقات النحويين ص
٦٦ فما بعدها .

(٣) فى ب (الواحد) وهو خطأ .

(٤) فى ح (المعترض) .

وعند الشافعى - رحمه الله - تعم ^(١) ، لأنها مبهمة يتناول أفرادا ، حتى قال : بعموم الرقبة فى قوله تعالى : ﴿ فتحريرو رقبة ﴾ ^(٢) فى كفارة الظهار ، وقد خصت منها « الزمنة » ^(٣) بالإجماع فتخص الكافرة منها بالقياس على كفارة القتل ، لأن « الكفارات » ^(٤) جنس واحد .

قلنا : إنها مطلقة لا عامة / ^(٥) لأنها تدل على فرد غير معين ، فيتناول واحدا لا بعينه على احتمال وصف دون وصف ، ولهذا لا يجب عليه إلا تحرير رقبة واحدة ، ولو كانت عامة لما خرج من العهدة بتحرير رقبة واحدة ، وإذا كان كذلك لا يصح تقييده بالقياس لأن تقييد المطلق نسخ وإذا لا يجوز بالقياس ، وأما عدم جواز الزمنة باعتبار أن الرقبة اسم للبنية كما خلقها الله تعالى كذا ذكر فى الصحاح ^(٦) - أى لغير الهالكة لغة والزمنة هالكة لفوات جنس المنفعة ، فلم يتناولها اسم الرقبة مطلقا ، ولأن التحرير المطلق هو الإعتاق الكامل وإذا لا يكون فيما هو هالك من وجه ، فلم يدخل الزمن فى النص فكيف يخص ؟ .

(١) هذا إذا كان أمرا كقوله : أعتق رقبة ، وأما إذا كان خبرا ، فلا يقتضى العموم كقولك : جاءنى رجل .

ينظر : (المحصول الجزء ١ - القسم ٢ ص ٥٦٤) .

ومراده من العموم : العموم على سبيل البدل دون التناول والشمول .

(٢) سورة المجادلة / ٣ .

(٣) فى ب (الزمة) وهو خطأ ، وزمن : من باب تعب ، وهو مرض يدوم زمانا طويلا (المصباح المنير ١ / ٢٥٦) .

(٤) فى ح (الكارات) وهو خطأ .

(٥) فى ٤٤ / ١ من ب .

(٦) قلت : فقد راجعت الصحاح للجوهرى ، فلم أعر على المطلوب .

قال القاضى أبو زيد وفخر الإسلام : إذا دخلت على الفرد أو الجمع يصير للجنس ، إلا أنه يتناول الكل بطريق الحقيقة أيضا ^(١) .

وقال جمهور الأصوليين وعامة أهل اللغة : إن موجه العموم والاستغراق ، لأن العلماء أجمعوا على إجراء قوله تعالى : ﴿ السارق والسارقة ﴾ ^(٢) و﴿ الزانية والزانى ﴾ ، وقوله : ﴿ والنخل باسقات ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ﴾ ^(٤) على العموم ، وكذلك العرب تقول : الفرس أعدى من الحمار ، والأسد أقوى من الذئب ، ويراد به كل الجنس لا الفرد ، ولأنه متى وجب صرفه إلى الجنس لعدم المعهود ليحصل التعريف وهو ثم يحصل إلا بالاستغراق ، وجب الصرف إليه ، لأن ما دونه لا يتعرف به ، لأنه لو صرف إلى مطلق الجنس بقيت الذوات مجهولة وما وراءها معلوم بدون اللام ، فصار وجود اللام كعدمها ، وذلك يبطل وضع اللغة - فثبت أن العهد إذا انعدم لا بد من صرف اللام إلى الجميع ليحصل التعريف ، إلا أنه ينبغي أن يتناول الكل عند الإطلاق ، محتملا لما دونه إلى الأدنى كما هو موجب سائر ألفاظ العموم ولم يتناول الكل إلا بالنية ، إلا أن يقولوا لما تساوى ^(٥) الفرد الكل فى الدخول تحت اللفظ بطريق الحقيقة ، ترجح الفرد لليقين ، وانصرف

== انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٣٨٠ ، وشذرات الذهب ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وكشف الظنون ١ / ٣٨٤ ، ٢ / ١١٧٩) .

(١) انظر : (أصول الزيدى فى كشف الأسرار ٢ / ١٣ - ١٤) .

(٢) سورة المائدة / ٣٨ .

(٣) سورة ق / ١٠ .

(٤) سورة العصر / ٢ .

(٥) ق ٤٠ / أ من ح .

حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع عملاً بالدليلين ، فيبحث
بتزويج امرأة واحدة إذا حلف لا يتزوج النساء ، والنكرة إذا أعيدت معرفة ،

المطلق إليه ، واحتمل الكل وهذا ليس بقوى ، فإن العام عند عدم المانع يتناول
الكل ويحمل عليه ولا يحمل على أخص الخصوص ، فلو كان ما دخل عليه
اللام عاماً ، ينبغى أن يكون كذلك ، وإن لم يكن عاماً لا يصح عد لام
التعريف من دلائل العموم .

وقال شيخنا العلامة - سلمه الله - / (١) وفي الجملة لم يتضح لى سر هذه
المسألة (٢) .

قوله : « حتى يسقط إلى آخره . . » اعلم أن اللام إذا دخلت على الجمع
مثل النساء والرجال يصير للجنس ، ويسقط اعتبار معنى الجمعية ، لأنها
للتعريف ، ولا عهد فى أقسام الجموع ليتمكن تعريفه باللام ، فيحمل على
الجنس لا مكان تعريفه باللام ، إذ الجنس لإمكان معهود فى الذهن وفيه رعاية
معنى الجمعية أيضاً ، إما فى الخارج أو فى الذهن ، إذ هو من الكليات ،
وكان فيه عمل بالمعنيين .

(١) ق ٤٥ / ب من ب .

(٢) راجع : (كشف الأسرار ١٥ / ٢ - ١٦) . ومراد المؤلف بالشيخ هو الإمام عبد
العزیز بن أحمد البخارى المتوفى سنة (٧٣٠ هـ) ونص عبارته هكذا :

« وفى الجملة لم يتضح لى حقيقة معنى كلام الشيخ فى هذه المسألة ، ولا غرو إذ
هو كان - رحمه الله - فى أعلى طبقات أهل التحقيق متغلغلا فى مضائق مسالك
التدقيق فأين نحن من العثور على مقصوده ومرامه والوقوف على حقائق نكته وأسرار
كلامه ؟ » .

كانت الثانية عين الأولى ، وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى .

وأما لو بقى الجمع على حقيقته بعد « دخول » ^(١) اللام يبطل معنى التعريف بالكلية وهذا معنى قول الشيخ : « عملا بالدليلين » .

قوله : « والنكرة إذا أعيدت إلى آخره » اعلم أن الأصل أن المعرفة إذا أعيدت معرفة أو نكرة ، والنكرة إذا أعيدت معرفة ، كانت الثانية عين الأولى ، لأن المعرفة « مستغرق » ^(٢) للجنس والنكرة متناولة لبعضه ، فيكون داخلا في الكل لا محالة مقدما كانت النكرة أو مؤخرا ، والنكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى ، لأن كل واحدة متناولة للبعض ، فلا يلزم أن تكون الثانية عين الأولى ، ولأن الثانية لو انصرفت إلى الأولى لتعينت ضرب تعين بأن لا يشاركها غيرها فيه ، فلا تبقى نكرة ، والأمر بخلافه . كذا ذكره شيخنا في شرح البزدوى ^(٣) .

وذكر المصنف في شرحه ^(٤) : أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى لأنها لو كانت عينها لم تبقى نكرة ، وهذا أوضح بالنظر إلى الدليل مثاله قول الشافعي - رحمه الله - :

صفحنا عن بنى « ذهل » ^(٥) وقلنا : القوم إخوان

(١) في ب (الدخول) وهو خطأ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) يعني كشف الأسرار للبخاري ، وانظره في (١٧/٢) .

(٤) شرح المصنف أيضا يسمى (كشف الأسرار) وانظره في (١٩٥/١) .

(٥) في ح (ذهيل) .

عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا^(١)

وهذا الشعر يؤيد قول شيخنا رحمه الله .

ومثال الأول والرابع العسر واليسر المذكوران فى قوله تعالى / ^(٢) : ﴿ إن مع العسر يسرا .. ﴾ الآية ^(٣) ومثال الثالث قوله تعالى : ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ ^(٤) .

ومثال هذا الأصل من المسائل : رجل أقر بألف مقيدا بصك ، ثم أقر به مقيدا بذلك الصك ، فإن أدار الصك على الشهود وأقر بما فيه عند كل فريق منهم ، كان الثانى هو الأول / ^(٥) ويلزمه ألف واحد بالاتفاق ، ولو كان كل واحد من الإقرارين نكرة أى غير مقيد بصك والمجلس واحد ، كان الثانى عين الأول أيضا بالاتفاق .

وإن كان المجلس مختلفا فكذلك عندهما ، لأن العرف جارية فى

(١) والشاهد كلمة (القوم) حيث ذكرت معرفة أولا ثم أعيدت نكرة ، فكانت عين الأولى ، والبيت دليل لما ذكره الشيخ عبد العزيز البخارى لا لما ذكره جافظ الدين النسفى ، ومراد الشارح من قوله : (شيخنا) هو عبد العزيز البخارى ، والبيت المذكور فى (مغنى اللبيب ٢ / ٦٥٦) الشاهد رقم : ٨٩٦ .

والشعر لشهل بن شيبان بن ربيعة المعروف بالعر الزمانى ، وهو مطلع القصيدة التى قالها فى حرب البسوس وليس للإمام الشافعى - رحمه الله - .

انظر : (شرح ديوان الحماسة ١ / ١٩ - ٢٠) .

(٢) فى ٤٠ / ب من ح .

(٣) سورة الانشراح / ٥ .

(٤) سورة المزمل / ١٦ ، موضع الاستدلال من الآية كلمة (الرسول) حيث أعيدت معرفة بعد أن كانت نكرة فى قوله عز وجل : ﴿ إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ﴾ .

(٥) فى ٤٦ / أ من ب .

تكرار الإقرار لتأكيد الحق بالزيادة في الشهود ، فيكون الثاني هو الأول بدلالة العرف كما في مجلس واحد وعند أبي حنيفة - رحمه الله - كانت الثانية غير الأولى ، لأنه أقر بألف منكر مرتين والنكرة إذا أعيدت كانت الثانية غير الأولى بخلاف ما إذا كان المجلس متحدا ، فالقياس أن يلزمه ما لأن ولكن « في الاستحسان لا يلزم » ^(١) . لأن للمجلس الواحد تأثيرا في جمع الكلمات المتفرقات وجعلها في حكم كلام واحد .

قيل : في الأصل المذكور نظر ، فإنه قد ينعكس كما في قوله تعالى : ﴿ وَأُنزِلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ^(٢) الكتاب الثاني غير الأول إذ ذكرا معرفين .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ ^(٣) الضعف الثاني عين الأول ، وإن ذكرا منكبين وكذا القوة الثانية عين الأول وإن ذكرا منكبين .

قيل في جوابه : إن الأصل مستقيم ، إلا أنه قد يترك الأصل لتعذر العمل به في موضع ، وقد تحقق التعذر فيما ذكر ، فإن الكتاب الأول لما وصف بقوله « مصدقا لما بين يديه » جعل الكتاب الثاني بيانا ، لا يمكن صرفه إلى الأول .

وكذا لما لم يكن بعد قوة الشباب قوة أخرى ، لا يمكن صرف الثانية إلى غير الأولى للتعذر ، فأما الضعف الثاني فهو غير الأول ، لإمكان صرفه إلى غير الأول ، فإن المفسرين قالوا : الضعف الأول النطفة والضعف الثاني الطفولة

(١) في ح (لا يلزم في الاستحسان) .

(٢) سورة المائدة / ٤٨ .

(٣) سورة الروم / ٥٤

وما ينتهى إليه الخصوص نوعان : الواحد فيما هو فرد بصيغته أو ملحق به
كالمرأة والنساء ، والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى ، لأن لأدنى الجمع ثلاثة
بإجماع أهل اللغة .

ومعناه جعلكم من ماء ذى ضعف أى قليل وحقير - ثم جعل من بعد ضعف
أى ضعف الطفولة قوة الشباب ثم جعل من ^(١) بعد قوة الشباب / ^(٢) ضعفا
وشية - أى عند الكبير ^(٣) .

قوله : « وما ينتهى إليه الخصوص .. إلى آخره » .

اعلم أن التخصيص فيما هو جنس ، سواء كان فردا صيغة كالرجل ، أو
دلالة كالعييد والنساء والطائفة ، يجوز أن يبقى الواحد ، لأن الجنس يطلق
على الواحد حقيقة ، وفيما هو جمع صيغة ومعنى كعييد ونساء ، أو معنى لا
صيغة كقوم ورهط ، ويجوز إلى أن يبقى الثلاثة لأن أدنى الجمع ثلاثة بإجماع
أهل اللغة ، وهو قول ابن عباس ، وأصحابنا والشافعى رحمهم الله .
وقال عمر ^(٤) وزيد ومالك وبعض أصحاب الشافعى رحمهم الله .

(١) فى ٤٦ / ب من ب .

(٢) فى ٤١ / أ من ح .

(٣) راجع فى ذلك : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ٢١ / ٥٦ - ٥٧ ،
والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٤ / ٤٦ ، وتفسير أبى السعود المسمى إرشاد العقل
السليم إلى مزايا القرآن الكريم الجزء ٧ / ٦٦ وغيرها) .

(٤) هو : أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل ... القرشى ، العدوى ، الملقب
بالفاروق والمكنى بأبى حفص ، كان من أشرف قريش ، أسلم فى السنة السادسة من
النبوة وهو ابن (٢٦ سنة) شهد مع رسول الله - ﷺ - بدرًا وأحدا والخندق وغيرها
من المشاهد ، استقبل الخلافة صبيحة موت أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - ==

أقل الجمع اثنان ^(١). احتجوا بقوله تعالى : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ ^(٢)
 وقوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ .. إِلَى قَوْلِهِ .. وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(٣)
 وقوله تعالى فى قصة موسى وهارون - عليهما السلام - : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمْعُونَ ﴾ ^(٤) وبقوله - ﷺ - : « الاثنان فما فوقهما جماعة » ^(٥) .

وفى الرصايا والمواريث جعل للاثنتين حكم الجماعة بالإجماع ، ويستعمل
 الاثنان فى اللغة استعمال الجماعة فيقال : نحن فعلنا ، فى الاثنين كما فى
 الثلاث ، ولا خلاف أن الإمام يتقدم على الاثنين ، والتقدم سنة الجماعة .

= وقام فيها بأعمال جليلة ، مناقبه كثيرة جدا ، مات شهيدا ، وهو يصلى النجر فى
 مسجد رسول الله - ﷺ - بيد أبى لؤلؤ غلام فيروز فى الثالثة والستين من عمره ،
 وقيل غير ذلك ، وقد كتبت فى مناقبه وسيرته وعلمه مؤلفات قيمة ورسائل مستقلة
 منها : الفاروق عمر بن الخطاب لمحمد رضا ، وفقه عمر للدكتور روى بن راجع
 الرحيلي ، وعمر بن الخطاب لمحمود شلبى وعبقريه عمر الخطاب لعباس محمود
 العقاد .

انظر : (الإصابة ٢ / ٥١١ - ٥١٢ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٢ / ٤٥٠ - ٤٦٧ ،
 وسيرة عمر بن الخطاب لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى) .

(١) قال الإمام القرطبى : (قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ دليل على أن أقل
 الجمع اثنان) . وقال أيضا عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمْعُونَ ﴾ : (فأجراهما)
 -موسى وهارون - مجرى الجمع ، لأن الاثنين جماعة) .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٠٧ ، ١٣ / ٩٣) .

(٢) سورة الحج / ١٩ .

(٣) سورة الأنبياء / ٧٨ .

(٤) سورة الشعراء / ١٥ .

(٥) أخرجه : (البخارى ١ / ١٦٠ ، وجعله ترجمة الباب ، وابن ماجة ١ / ٣١٢ ،
 والدارقطنى (١ / ٢٨٠) .

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « الاثنان فما فوقهما جماعة » محمول على الموارث والوصايا ، أو على سنة تقدم الإمام .

ولنا قوله - ﷺ - : « الواحد شيطان والاثنان شيطانان وفي الثلاثة ركب »^(١) والركب اسم للجماعة . فقد فصل بين التشنية والجمع في الحكم ، ولأن أهل اللغة أجمعوا على أن الكلام ثلاثة أقسام : « واحدان »^(٢) وتشنية وجمع ولكل واحد صيغة على حدة ، فدل أن التشنية غير الجمع ، وإلا لما اختصا بصيغة على حدة ، كما لم يوضع لما زاد على الثلاثة صيغة على حدة ، ولأن الجمع ينعت بالثلاثة فما فوقها ، يقال : رجال ثلاثة ، ولا يقال : رجال اثنان وأجمعوا أن الإمام لا يتقدم على الواحد ، ولو كان الاثنان جمعا لتقدم ، لأن الإمام من الجماعة .

قوله : « وقوله عليه الصلاة والسلام » الاثنان إلى آخره ... » جواب عن كلمات الخصم يعنى هذا الحديث محمول على الموارث والوصايا ، حتى كان للبنتين /^(٣) الثلثان ، كالثلاثة ، أو نحمله على سنة تقدم الإمام ، يعنى أن الإمام يتقدم على الاثنين كما تقدم على الثلاث ، لإحراز فضيلة الجماعة ، إذ هو - ﷺ - مبعوث لتعليم الأحكام لا لبيان اللغات^(٤) . على أن هذا الخبر

(١) أخرجه : (مالك في الموطأ ص ٥٣٦ ، وأبو داود ٨٠ / ٣ - ٨١ وأحمد في مسنده ١٨٦ / ٢ ، ٢١٤ ، وابن خزيمة في صحيحه ١٥٢ / ٤ ، واللفظ له)

ونظر كذلك : (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ٢٦٢ / ٣ ، وتخريج أحاديث البيهقي على هامش أصوله ص ٧٢) .

(٢) هكنا في النسختين معا والصواب (واحد) .

(٣) ق ٤٧ / ١ من ب .

(٤) وقيل في الجواب : إن الحديث محمول على المسافرة بعد قوة الإسلام ، فإنه - عليه ==

لا يصح من جهة النقل . كذا ذكره الجصاص وغيره ^(١) .

وأما الجواب عن الموارث والوصايا : إن استحقاق الاثنين للثلاثين ليس بالنص الوارد بصيغة الجمع وهو قوله تعالى : ﴿ فلهن ثلثا ما ترك ﴾ بل بقوله تعالى : ﴿ فلهما / ^(٢) الثلثان ﴾ فأثبت للأثنين ثلثي المال ، بصريح هذا النص وقد ثبت بدلالة قوله تعالى : ﴿ فإن كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ .
فعرفنا أن للأثنين حكم الجمع في الأخوات مع أن قربتهما متوسطة ، إذ هي قرابة مجاورة فلأن تثبت للبنتين الثلثان مع أن قرابتهما قريبة ، إذ هي قرابة جزئية ، كان أولى ، والوصية تثبت على الإرث أيضا ، لأنها أخت الميراث من حيث إن كل واحد خلافة تثبت بعد الموت ، فأخفقت به .

وأما الجواب عن الآيات ، فإن الخصم يطلق على الواحد والجمع كالضيف .

والمراد بالآية الثانية حكمهما مع الجمع المحكوم عليهم ، وبالثالثة موسى وهارون وفرعون ، وأما قولهم نحن فعلنا ، فيجوز أن يقول الواحد فعلنا كذا ، وهذا لا يدل على أن اسم الجمع يتناول الفرد حقيقة .

وأما الإمام إنما يتقدم على الاثنين ، لأن الإمام في غير الجمعة محسوب

== الصلاة والسلام - ينهى أولا عن مسافرة الواحد والاثنين لضعف الإسلام وغلبة الكفار ، فقال : (الواحد شيطان .. الحديث) ثم لما قوى الإسلام رخص للأثنين ببقى الواحد على حاله .

فقال عليه الصلاة والسلام : (الاثنان فما فوقهما جماعة) .

ينظر : (كشف الأسرار للنسفي ١ / ١٩٨ ، ونور الأنوار ص ٨٣) .

(١) راجع : (التلويح على التوضيح مع التوشيح حاشية التلويح ص ١٣٣ - ١٣٤)

وكشف الأسرار للبخاري ٢ / ٣٠ ، وابن ملك مع حاشية الشيخ يحيى الرهاوي ص ٣٣٧ - ٣٣٩ ، ونور الأنوار ص ٨٣ .

(٢) في ٤١ / ب من ح .

وأما المشترك فما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل كالقرء
للحيض والطهر .

من الجماعة ، لأن الإمام ليس بشرط لصحة أداء سائر الصلوات سوى الجمعة ،
فإذا كان معه اثنان كملت الجماعة ، فثبت حكمها وهو تقدم الإمام .

قوله : « وأما المشترك » أى المشترك فيه ، لأن المفهومات مشتركة والصيغة
مشترك فيها ، فقولُه : « على سبيل البدل » احتراز عن الشيء ، فإنه يتناول
أفراداً مختلفة الحقيقة ، (لكن) ^(١) على سبيل الشمول ، يعنى من حيث
إنها مشتركة فى معنى واحد ، وهو الوجود ، وعدد الثلاث ليس بشرط فى
الاشتراك ، بل يثبت / ^(٢) الاشتراك بين المعنيين : كالقرء ، للحيض ،
والطهر ، والقرء بضم القاف وفتحها .

اعلم أن الاشتراك على خلاف الأصل ، لأنه يخل بالفهم فى حق السامع ،
والمقصود من وضع الألفاظ الإفهام ، ولهذا لو دار اللفظ بين الاشتراك وعدمه
كان الأغلب على الظن عدمه ، وسبب وقوعه إما غفلة الواضع إن كانت
اللغات اصطلاحية ، كما قال أبو هاشم ^(٣) ، أو اختلاف الواضعين أو القصد
إلى تعريف الشيء لغيره مجملاً غير مفصل ، إذ هو قد يكون مقصوداً فى
بعض الأحوال كالتفصيل .

(١) ريادة من ب .

(٢) ق ٤٧ / ب من ب .

(٣) هو : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، المتكلم المشهور ، وإليه تنسب
البهشية ، و يقال لهم الذمية ، وله مقالات على مذهب الاعتزال ، ولد سنة
(٢٤٧هـ) ، من مؤلفاته : كتاب الاجتهاد ، والمسائل البغدادية فى إعجاز القرآن ،
والجامع ، توفى سنة (٣٢١هـ) .

وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل ليرجع بعض وجوهه للعمل .

وإن كانت توقيفية ، كما ذهب إليه الأشعري وابن فورك ^(١) ، فالابتلاء
كما فى إنزال المتشابه .

قوله : « وحكمه التوقف فيه ، يعنى يتوقف فيه من غير اعتقاد حكم
معلوم/ ^(٢) سوى أن المراد به حق ، حتى يقوم دليل الترجيح ، لأنه لا عموم
له كما نين ، وكان الثابت به أحد مفهوماته غير عين عند السامع من غير
ترجيح » لأحدها ^(٣) على الباقي .

فيجب « التوقف » ^(٤) ولكن بشرط التأمل ، كما تأمل علماؤنا - رحمهم
الله - فى لفظ القرء ، فوجدوا أصل هذا التركيب دالا على الجمع ، يقال :
قرأت الشيء قرأنا أى « جمعته » ^(٥) وعلى الانتقال أيضا يقال : قرأ اللحم إذا

= انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ١٨٣ ، لسان الميزان ٤ / ١٦ ، طبقات المعتزلة ص
٩٤ ، والفرق بين الفرق بهامشه ص ١٨٤ - ١٨٥) .

(١) هو : أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، أصولى ، فقيه ، متكلم أديب ، نحوى
واعظ زاهد ، أقام بالعراق مدة يدرس العلم ، ثم توجه إلى الري ومنها إلى
نيسابور ، وبنى له بها مدرسة ودار ، وقد بلغت مصنفاته قريبا من مائة مصنف ،
توفى سنة (٤٠٦ هـ) . ودفن بالحيرة بنيسابور ، ومشهده ظاهر يزور .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٧٢ ، طبقات السبكي ٤ / ١٢٧ ، وطبقات المفسرين
للداودى ٢ / ١٣٢) .

(٢) ق ٤٢ / أ من ح .

(٣) فى ح (لأحدهما) .

(٤) فى ح (التوقف) .

(٥) فى ب (على جمعته) بزيادة (على) وهى خطأ .

انظر : (الصحاح ١ / ٦٥ ، والقاموس المحيط ١ / ٢٥) .

انتقل وحقيقة الإجماع فى الدم ، لأنه هو المتجمع فى الرحم ، كذا حقيقة الانتقال فى الحيض ، لأن الطهر أصل والحيض عارض ، والانتقال ينتقل من الأصل إلى العارض فكان هذا الاسم أولى بالحيض .

فقالوا : المراد من القراء فى الآية الحيض دون الإطهار ، وهذا إنما يستقيم إذا ثبت أن القراء بمعنى المفعول - أى بمعنى المجتمع - أما إذا كان بمعنى الفاعل - أى الجامع - فالأمر على العكس لأن زمان الطهر هو الجامع للدم .

فكان الطهر أحق به ، وإطلاقه على الحيض يشبه المجاز ، كذا الانتقال يكون من الطهر إلى الحيض ، ومن الحيض إلى الطهر ، لأن المراد بالطهر الطهر الشرعى ، إلا أن يقال : إن الطهر أول المتقل عنه ، فكان أولى بهذا الاسم ، ولكن للخصم أن يمنع أن الطهر الشرعى أول المتقل عنه ، لتوقفه على الحيض .

واستدلوا أيضا بالأثر ، وهو ما روى عن النبى - ﷺ - وعن بعض الصحابة : « طلاق الأمة / ^(١) ثنتان وعدتها حيضتان » على أن المراد منه الحيض ، لأن أثر الرق فى تنصيف ما ثبت فى حق الحر دون التبديل ، فعلم أن الثابت فى الحرائر الحيض ، لا الإطهار .

واستدل أبو منصور الماتريدى بقوله تعالى : « واللاتى يشسن من الحيض » حيث تعرض عند ذكر الخلف وهو الأشهر عن الحيض ، فعلم أن المراد منها الحيض .

(١) فى ٤٨ / ١ من ب .

جَامِعُ الْإِسْلَامِ

فِي شَرْحِ الْمَنَارِ

« لِلنَّسِيفِي »

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَاكِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ

تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ

فَضِيلِ الرَّحْمَنِ عَسْبِ الْفُضُولِ الْأَفْغَانِي

الْمَدِينَةُ الْمَكِّيَّةُ

النَّاشِرُ

مَكْتَبَةُ نَزَارِ فُصْطَاطِ الْيَمَانِي




جامع النصار
في شرح المنار



الطبعة الثانية

١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للناس

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية المكتبة ٢٢٠٥٧٤٩، ٤٤٠٥٧٤٥

الستودع: ٥٣١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام المقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ٤٤٠٣٥٣ الترخيص: ٢٤٢١٩١١ الرضا البريدي ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

ولا عموم له .

قوله : « ولا عموم له » اعلم أن عند الشافعى - رحمه الله - والباقلانى وجماعة من المعتزلة : يجوز أن يراد بالمشارك كل واحد من معنيه أو معانيه ، بطريق الحقيقة إذا صح الجمع بينهما ^(١) .

وعند بعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - يجوز إطلاقه عليها مجازا لا حقيقة .

وعند أصحابنا وبعض المحققين من أصحاب الشافعى « وجميع » ^(٢) أهل اللغة وأبى هاشم وأبى عبد الله البصرى ^(٣) من المعتزلة : لا يصح ذلك حقيقة ولا مجازا .

فمن جور ، تمسك بقول الله / ^(٤) تعالى : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبى ﴾ ^(٥) أريد به معنيان مختلفان ، لأن الصلاة من « الله » ^(٦) الرحمة ،

(١) وذلك مثل استعمال صيغة افعل فى الأمر بالشئ ، والتهديد عليه ، غير أن مذهب الشافعى - رحمه الله - أنه مهما تجرد ذلك اللفظ عن القرينة الصارفة له إلى أحد معنيه وجب حمله على المعنيين ، وليس كذلك عند من جور ذلك من المعتزلة . ينظر : (الإحكام فى أصول الأحكام للامدى ٢ / ٣٥٢) .

(٢) فى النسختين معا بإسقاط الواو ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) هو : الحسين بن على المعتزلى ، شيخ المتكلمين ، ويعرف بالجعل ، قال الصيمرى : لم يبلغ أحد مبلغه فى العلمين أعنى الفقه ، والكلام . من مؤلفاته : الإيمان ، شرح الأصول الخمسة ، وجوار الصلاة بالفارسية ، توفى سنة (٣٦٩ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٦٧ ، والجواهر المضية ١ / ٢١٦ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٧٣)

(٤) ق ٤٢ / ب من ح .

(٥) سورة الأحزاب / ٥٦ .

(٦) فى النسختين معا بإسقاط لفظ الجلالة ، والصواب ما أثبتناه .

ومن الملائكة الاستغفار ، مع أن الأصل فى الإطلاق الحقيقة ، ومن جور ذلك مجازا لا حقيقة قال : لا يسبق المجموع إلى الفهم عند إطلاق المشترك بل سبق أحد مفاهيمه على سبيل البذل ، فيكون حقيقة فى أحدهما ، فلو أطلق عليهما ، كان مجازا لكونه مستعملا فى غير ما وضع له لعلاقة ، وهى الكلية والجزئية .

ووجه قول العامة : إنه إن لم يكن موضوعا للمجموع ، فلا يجوز استعماله فيه حقيقة ، وإن كان موضوعا للمجموع . وهو موضوع لكل فرد أيضا ، فاللفظ دار بين كل فرد وبين المجموع ، فيكون الجزم بإفادته للمجموع دون كل فرد ترجيحا بلا مرجع ، كذا قيل .

ولأنه لو أريد منه المجموع لا يتحقق مقصود الواضع وهو الابتلاء أو التعريف الإجمالى ، لأنه يصير معلوما حيثذ ، ولأن الأمة اجتمعت على أن لا عموم لقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ بل المراد منه الحيض أو الإطهار .

وأما تمسكهم بالآية فضعيف ، لأنه يجوز أن يزداد من الصلاة العناية بأمر الرسول - ﷺ - إظهارا لشرفه ، فتعم الرحمة والاستغفار ، أو تقدير الآية «إن الله تعالى يصلى وملائكته يصلون» . وأما قولهم : يجوز ذلك مجازا تسمية للجزء باسم الكل ، ففاسد ، لعدم الاتصال بين المجموع وبين كل واحد من الأفراد بوجه لا من حيث الوجود ، ولا من حيث كونه مفهوم اللفظ ، لأن كونه من مفهومات اللفظ لا يتوقف على كون الباقي مفهوما منه ، فلا يكون بينهما علاقة بوجه . كذا قيل .

فلهذا قلنا : لو أوصى رجل بثلث ماله لمواليه ، وله موال اعتقوه وموال اعتقهم ، تبطل الوصية ، لأنه مشترك بين الأعلى والأسفل ، ويحتمل أن يراد كل واحد منهما ، فتبطل لجهالة الموصى له .

وأما المؤول فما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأى .

قوله : « وأما المؤول فكذا » قيد بقوله من المشترك ، وبغالب الرأى وهما ليسا بلازمين ، فإنه ذكر فى الميزان ^(١) والتقويم : أن الخفى والمشكل والمجمل إذا زال الخفاء عنها بخير الواحد يسمى مؤولا وكذا الظاهر أو النص إذا حملا/ ^(٢) على بعض وجوههما يصيران مؤولين ، ومع هذا عدم القيذان فى المجموع إلا أن يحمل المشترك على المشترك اللغوى وهو : ما فيه خفاء أو احتمال .

وبغالب الرأى على دليل ظنى ، فحيثئذ يدخل فيه جميع أقسامه ويصير تقدير الكلام : المؤول ما ترجح مما فيه خفاء بدليل ظنى .

واحترز به عن المفسر ، فإن الدليل المرجح إذا كان قطعيا يسمى ذلك مفسرا ، ويحتمل أن يكون هذا التعريف للمؤول الذى من المشترك لا لمطلقه ، لأن هذا المؤول من أقسام الصيغة دون غيره .

قيل : إنما دخل المؤول فى أقسام النظم صيغة مع أن المراد يتبين فيه بالرأى لأن الحكم بعد التأويل يضاف إلى الصيغة ، لأن إضافة الحكم إلى الدليل الأقوى أولى كالحكم فى المنصوص عليه يضاف إلى النص ، وإن كان فى غيره يضاف إلى العلة وهذا مشكل ، لأن القسم فى بيان دلالة اللفظ نفسه على المعنى بالوضع من غير نظر إلى أمر آخر ، ولهذا غاير الأقسام الأخرى ، لأن فى تلك الأقسام انضم إلى دلالة الصيغة معنى آخر انفصل به كل قسم عن غيره ، فحيثئذ لا يستقيم جعل المؤول من هذا القسم كما لا يستقيم جعل الظاهر

(١) راجع : (الميزان فى ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، والتقويم ص ١٥٩ ، مخطوط رقم ١٨٢٢)

(٢) فى ٤٣ / ١ من ح .

وحكمه العمل به على احتمال الغلط والسهو . وأما الظاهر فإسم لكلام
ظهر المراد به للسامع بصيغته .

وحكمه وجوب العمل بالذى ظهر منه .

والنص والحقيقة والمجاز من هذا القسم / ^(١) وإن كان الحكم ثابتاً بالنظم ،
لانضمام معنى آخر وهو التركيب والاستعمال ^(٢) .

قوله : « وحكمه » - أى وحكم المؤول وجوب العمل على احتمال السهو
كما يجب بخبر الواحد والقياس ، لأن التأويل « إن ثبت » ^(٣) بالرأى ، فلا
حظ له فى إصابة الحق حقيقة ، فكذا « إن ثبت » ^(٤) بخبر الواحد ، لأنه دليل
ظنى ، فيكون الثابت به ظنياً .

قوله : « وأما الظاهر فكذا » المراد من الظاهر هو المصطلح ، ومن قوله :
« ظهر المراد منه » الظهور اللغوى وهو الوضوح والانكشاف ، فلا يلزم تعريف
الشيء بنفسه .

قوله : « بصيغته » - أى بسماعها إذا كان من أهل اللسان ، واحترز به عن
الخفى والمشكل ، فإن ظهور المراد فيهما توقف على أمر آخر بعد السماع .

قوله : « وحكمه وجوب العمل بالذى ظهر منه » - لا خلاف أنه موجب

(١) فى ٤٩ / ١ من ب .

(٢) وقد يجاب عن الإشكال بأن عد المؤول ما أقسام النظم صيغة ولغة إنما هو بتبعية
المشترك الذى هو من أقسام النظم صيغة ولغة ، لا بالأصالة .

ينظر : (قمر الأقمار شرح نور الأنوار ص ٨٥ ، المطبوع على هامش نور الأنوار) .

(٣) فى ح (أن ثبت) :

(٤) عبارة ح (أن ثبت) :

وأما النص فما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى من المتكلم لافى نفس الصيغة .

للعمل ، وأما الخلاف فى أنه يوجب الحكم على سبيل القطع أو الظن .

فعند العراقيين والقاضى أبى زيد « ومتابعيه » ^(١) أنه يوجب الحكم قطعاً عاماً كان أو خاصاً .

وعند الشيخ أبى منصور ومن تابعه من مشائخ ما وراء النهر وعامة الأصوليين حكمه : وجوب العمل بما وضع له اللفظ ظاهراً ، لا قطعاً ^(٢) ووجوب اعتقاد أن ما أراد الله منه حق ، فكذلك حكم الخاص والعام عندهم لاحتمال الخصوص واحتمال المجاز ، ومع الاحتمال لا يثبت القطع .

وعندنا لا عبرة للاحتمال البعيد ، وهو الذى لا يدل عليه قرينة ، لأنه الناشئ عن إرادة المتكلم ، وهى أمر باطن لا يوقف عليه ، ولا يلزم تكليف ما ليس فى الوسع ، كذا قيل ، وفيه بحث قد ذكرناه فى العام ^(٣) .

قوله : « وأما النص فكذا » ذكر عامة الشارحين للممتخب ^(٤) واليزدوى أن

(١) فى ب (ومتابعيه) وهو خطأ .

(٢) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٤ ، وحاشية يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٣٥٠ ، وأصول السرخسى ١ / ١٦٤) .

(٣) انظر : (ص فما بعدها) .

(٤) المراد بالمتخب هو (المتخب فى أصول المذهب) لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأخسيكتى الحنفى المتوفى سنة (٦٤٤ هـ) ، وشرحه عدد من العلماء منهم : حسام الدين حسين بن على الصنعمانى المتوفى سنة (٧١١ هـ) ، وعبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة (٧٣٠ هـ) ، وقوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الاتقانى الحنفى ، المتوفى سنة (٧٥٨ هـ) . وغيرهم .

قصد المتكلم شرط فى النص وعدم القصد / (١) فى الظاهر (٢) .
 قالوا فى الفرق : لو قيل رأيت فلانا حين جاءنى القوم ، كان (قوله) (٣)
 جاءنى القوم ظاهرا فى مجيء القوم ، لكونه غير مقصود بالسوق .
 ولو قيل : ابتداء جاءنى القوم / (٤) كان نصا فى مجيء القوم ، لكونه
 مقصودا بالسوق .

قيل : هذا كلام حسن ، ولكنه مخالف لعامة « كتب » (٥) الأصول ، فإن
 شمس الأئمة ، والقاضى أبا ريد ، وصدر الإسلام ، وسيد الإمام أبا القاسم
 وغيرهم ذكروا فى أصولهم أن الظاهر : ما يعرف المراد منه من غير تأمل (٦) .
 مثاله قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾ (٧) وقوله تعالى : ﴿ وأحل
 الله البيع وحرم الربا ﴾ (٨) وقوله تعالى : ﴿ فاقطعوا ﴾ وما فرقوا فى إيراد

== وأما البزدوى ، فالمراد به (أصول فخر الإسلام على بن محمد البزدوى) الحنفى
 المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٤٨ ، ١ / ١١٢) .

(١) ق ٤٣ / ب من ح .

(٢) راجع (الحسامى مع شرحه النظامى ص ٧) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ٤٩ / ب من ب .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) راجع : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ١٦٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ١ /

٢٠٥ ، والتلويح على التوضيح ص ٢٩٠ ، وميزان الأصول ص ٢٤٩ ، والمغنى

للخبارى ص ١٢٥ ونور الأنوار ص ٨٥) .

(٧) سورة الحج / ١ .

(٨) سورة البقرة / ٢٧٥ .

النظائر بين ما كان موقفاً أو لم يكن ، فثبت أن عدم السوق فى الظاهر ليس بشرط .

ولهذا لم يكن يذكر أحد من الأصوليين فى تحديد الظاهر هذا الشرط .

ولو كان منظورا إليه لما غفل عنه الكل ، والمراد بازدياد وضوحه على الظاهر أن يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر بقرينة نطقية ينضم إليه سياقاً أو سياقاً يدل على أن قصد المتكلم ذلك المعنى بالسوق كبيان العدد فى قوله تعالى : ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً﴾ . . الآية ^(١) فإن العدد لم يفهم بدون اقتران مثنى وثلاث بها ، و يؤيده ما قال شمس الأئمة فى أصوله : «وأما النص فما يزداد بيانا بقرينة تقتصر باللفظ من المتكلم ، ليس فى اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » ^(٢) وإليه أشار القاضى أبو زيد وصدر الإسلام وغيرهما .

فحينئذ معنى قوله : بمعنى من المتكلم أى بمعنى الذى به ازداد وضوح النص على الظاهر ، غرض المتكلم الذى يفهم « منه » ^(٣) بقرينة ، ولكن ليس فى اللفظ ما يدل عليه وضعا - وهذا معنى قول الشيخ : « لا فى نفس الصيغة » .
قوله : « على احتمال تأويل هو فى حيز المجاز » يعنى حكم النص : وجوب العمل بطريق القطع ، وإن كان فيه احتمال تأويل ، ولكن ذلك الاحتمال فى حيز المجاز فلا يخرججه عن القطع كما فى الخاص .

(١) سورة النساء / ٣ .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ٢ / ١٦٤) .

(٣) زهادة من ح .

وحكمه وجوب العمل بما وضع على احتمال تأويل هو فى حيز المجاز .
وأما المفسر فما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى معه احتمال
التأويل والتخصيص .

وحكمه : وجوب العمل به على احتمال النسخ ، وأما المحكم : فما أحكم
المراد به عن احتمال النسخ التبديل .

قوله : « وأما المفسر فكنا أى المفسر كلام ارداد وضوحه على النص على
وجه لا يبقى فيه احتمال التأويل إن كان خاصا وتخصيص / ^(١) إن كان عاما
نحو قوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ فإنه ظاهر فى سجود
الملائكة ولكنه يحتمل التخصيص وإرادة البعض ، فبقوله : « كلهم » انقطع
ذلك الاحتمال ، وصار نصا ، ولكنه يحتمل التأويل والحمل على التفريق
فبقوله : « أجمعون » انقطع ذلك الاحتمال وصار مفسرا .

« وحكمه » أى وحكم المفسر : وجوب العمل على طريق القطع مع احتمال
النسخ .

قوله : « وأما المحكم » - فما أحكم / ^(٢) وضمن . أحكم « معنى » ^(٣)
امتنع أو أمن - أى امتنع المعنى الذى أريد بالمفسر من النسخ - فظهر بذلك أن
المحكم غير قابل للنسخ ، وهو قول العامة من أصحابنا . ومنهم من لم
يشترط كونه غير قابل للنسخ ، وقال : وهو ما لا يحتمل إلا وجهها واحدا ،
والأصح هو الاول ؛ لأن مأخذه يدل على أنه لا يقبل النسخ .

(١) ق ٥٠ / أمن ب .

(٢) ق ٤٤ / أمن ح .

(٣) فى ب (بمعنى) .

وحكمه : وجوب العمل به من غير احتمال ، كقوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾ ويظهر التفاوت عند التعارض

يقال بناء محكم ، أى مأمون عن الانتقاض .

وقيل : مأخوذ من قولهم : أحكمت فلانا عن كذا: أى منعته ، ومنه حكمة
الفرس ، لأنها تمنعه « عن » ^(١) العثار ^(٢) فالمحكم ما يمتنع من أن يرد عليه
النسخ والتبديل ^(٣) .

ثم انقطاع احتمال النسخ ، قد يكون لمعنى فى ذاته ، بأن لا يحتمل التبديل
عقلا ، كالأبيات الدالة على وجود الصانع وصفاته والاختبارات ويسمى هذا
محكما لغيره .

وقوله : كقوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ نظير الظاهر والنص ،
فإنه ظاهر فى إباحة البيع ونص فى بيان التفرقة ، لأن سوق الكلام لأجل
التفرقة بدليل سياق الآية وهو قوله تعالى : ﴿ قالوا إنما البيع مثل الربا ﴾ وقوله :
﴿ فسجد الملائكة ﴾ نظير للمفسر .
وقوله : ﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾ نظير للمحكم .

(١) فى ب (من) .

(٢) والعشار والعشرة : الزلة ، وقد عثر فى ثوبه يعثر عثارا ، يقال : عثر به فرسه ،
فسقط .

ينظر : (الصحاح للجوهري ٢ / ٧٣٦) .

(٣) راجع : (أصول السرخسي ١ / ١٦٥ ، وكشف الأسرار للنسفي ١ / ٢٠٩ ، وشرح
المنار لابن ملك وحواشيه ص ٣٥٥) .

ليصير الأدنى متروكا بالأعلى .

قوله : ويظهر التفاوت عند كذا اعلم أن كل واحد من الظاهر والنص ، والمفسر والمحكم ، يوجب الحكم قطعاً عند الأكثر ، ولكن يظهر هذا التفاوت في موجب هذه الأقسام عند التعارض ، حتى يرجح النص على الظاهر ، والمفسر عليهما ، والمحكم على الكل ، وهذا معنى قول الشيخ / (١) ليصير الأدنى متروكا بالأعلى ، مثال التعارض بين الظاهر والنص قوله تعالى : ﴿واحل لكم ما وراء ذلكم﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿فانكحوا ما طاب لكم﴾ .. الآية ، فإن الأول ظاهر عام في إباحة نكاح غير المحرمات «فيقتضى» (٣) بعمومه جواز نكاح ما وراء الأربع ، والثاني نص يقتضي اقتصار الجواز على الأربع ، فيتعارضان فيما وراء الأربع ، فيرجح النص ، ويحمل عليه الظاهر .

ومثال التعارض بين النص والمفسر قوله ﷺ : « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة » (٤) وقوله ﷺ : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » (٥) فإن

(١) ق ٥٠ / ب من ب .

(٢) سورة النساء / ٢٤ .

(٣) في ب (يقتضى) .

(٤) أخرجه : أبو داود ٢٠٩ / ١ بلفظ : « ثم اغتسل ثم توضئ لكل صلاة » .

والنسائي نحوه في ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ وذكره الزيلعي بلفظ : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس فيها ، ثم تغتسل غسل واحد ، ثم تتوضأ لكل صلاة » .

انظر : (نصب الرأية لأحاديث الهداية ١ / ٢٠٢) .

(٥) ذكره الزيلعي وقال : غريب جدا ، ثم علق عليه المعلق فقال : (قال الحافظ في

الدراية : لم أجده هكذا ، قال العيني في البناية ص ٤١٦ : قال بعضهم : هذا

غريب : يعني بلفظ : « لوقت كل صلاة » .

قلت : ليس كذلك بل روى هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض الفاظ حديث ==

حتى إذا قلنا : إنه إذا تزوج امرأة إلى شهر أنه متعة .

الأول نص ولكنه يحتمل التأويل إذ اللام تستعار للوقت ، والثاني لا يحتمله ، فيكون مفسراً ، فيرجح ، و يحتمل الأول عليه .

ومثاله من المسائل ما قال علماؤنا - رحمهم الله - فيمن تزوج امرأة إلى شهر أنه متعة لا نكاح ، لأن قوله : تزوجت نص للنكاح ولكن احتمال المتعة قائم ، وقوله : إلى شهر مفسر في المتعة ليس فيه احتمال النكاح ، إذ النكاح لا يحتمل التأقيت بحال ، فيترجح المفسر ، ويحمل النص عليه ، فكان متعة لا نكاحا .

ونظير تعارض المفسر مع المحكم / ^(١) ما وجد في النصوص ، وذكر في بعض الشروح ، نظيره قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴾ ^(٣) فإن الأول مفسر في قبول شهادة العدول فإن الإشهاد إنما يكون للقبول عند الأداء ، ولا يحتمل معنى آخر ، والثاني محكم في عدم قبول شهادة المحدود في القذف إذا تاب ، لأن التأييد التحق

== بنت أبي حبيش : توضئ لوقت كل صلاة ، ذكره ابن قدامة في المغنى ، وروى الإمام أبو حنيفة هكذا : (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة) . ذكره السرخسى في المبوط ، وروى أبو عبد الله بن بطة بإسناده عن حمزة بنت جحش أنه عليه السلام أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة ، والغسل يغنى عن الوضوء . الخ .

(هامش على نصب الراية للزيعلى ١ / ٢٠٤) .

(١) ق ٤٤ / ب من ح .

(٢) سورة الطلاق / ٢ .

(٣) سورة النور / ٤ .

به ، فيترجع على المفسر ، ولكن هذا ليس بقوى ، فإن الأول ليس بمفسر ، لان المفسر ما لا يحتمل شيئا سوى مدلوله إلا النسخ ، وقوله : ﴿ وأشهدوا ذوى ﴾ الآية يحتمل الإيجاب والندب ، و يتناول بإطلاقه الأعمى والعبد ، وليس بمبرادين بالإجماع ، وكيف يسمى مفسرا مع الاحتمال مع أنه لا يلزم^(١) من صحة الإشهاد ، القبول ، فإن شهادة العميان والمحدودين فى القذف صحيحة حتى انعقد / ^(٢) النكاح بشهادتهم « وإن » ^(٣) لم تقبل شهادتهم .

وقيل ^(٤) : قوله - ﷺ - : « من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار » ^(٥) . مع قوله - ﷺ - : « من استجمر فليوتر ، ومن فعل فحسن ، ومن لا فلا حرج » ^(٦) .

فالأول نص فى الثلاث ، والثانى محكم فى التخيير ، والأول يحتمل الإباحة فيترجع الثانى على الأول .

(١) فى ب « يلزم » وهو خطأ .

(٢) ق ٥١ / أ من ب .

(٣) فى ح (فإن) .

(٤) من هنا إلى قوله : (وأما الخفى) ساقطة من ب .

(٥) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٢٣ بلفظ : « لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار » .

وأبو داود ١ / ١٧ ، والترمذى ١ / ٢٤ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى (١ / ٤٤) .

(٦) أخرجه : (البخارى ١ : ٤٨ - ٤٩ ، ومسلم ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، وأبو داود ١ /

٣٣ - ٣٤ ، والدارمى ١ / ١٧٨ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٢٣٦ ، بألفاظ مختلفة

وروايات متعددة) .

وأما الخفى : فما خفى مراده بعارض غير الصيغة ، لا ينال إلا بالطلب .

قوله : « وأما الخفى فكذا » اعلم أن للأقسام الأربعة أصدادا تقابلها .

فصد الظاهر الخفى ، وضد النص الشكل ، وضد المفسر المجمل ، وضد الحكم المتشابه .

وإنما بين القسم المقابل لتوضيح الأقسام المذكورة كما قيل : وبضدها تتبين الأشياء . وهذا القسم لا يقابل « بعضها » ^(١) بعضا . فاحتاج إلى بيان ما يقابله بخلاف الأقسام الأخر ، فإن المضادة فيها ثابتة فى أنفسها كالخاص مع العام والحقيقة مع المجاز .

فإن قيل : لا يخلو من أن يكون القسم المقابل خارجا عن قسم البيان أو داخلا فيه فإن كان داخلا ، يلزم أن يقال : والقسم الثانى فى وجوه البيان وهى ثمانية ، وإن كان خارجا ، يلزم أن يقال : وأقسام النظم والمعنى خمسة ، وقد ذكرها أربعة .

قلنا : إنه داخل فى قسم البيان ولكن لم يقل : إن وجوه البيان ثمانية ، لأن المقصود من ذكر الأقسام المقابل ، تتميم بيان الأقسام المذكورة الأربعة ، فيكون الأقسام تبعا لها فى البيان ، فلذلك لم يفردا بالذكر .

قوله : « بعارض غير الصيغة » يعنى صيغة الكلام ظاهرة المراد ، بالنظر إلى موضوعه اللغوى ، لكن خفى بالنسبة إلى محل بسبب عارض فى ذلك المحل ، كآية السرقة ، فإنها ظاهرة فى إيجاب القطع فى حق كل سارق لم يختص باسم آخر ، وخفية فى حق الطرار والنباش بعارض فيهما وهو اختصاصهما

(١) ساقطة من ب ، والصواب (بعضه) لرجوعه إلى لفظ : (القسم) .

وحكمه النظر فيه ليعلم أن اختفائه لمزية أو لنقصان ، فيظهر في حق الطرار والنباش ، وأما المشكل فهو الداخل في أشكاله .

باسم آخر يعرفان به / (١) فإن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى على ما هو الأصل ، فبعدا عن اسم السرقة ، فخفيت الآية في حقهما واشتبه الأمر ، وأن اختصاصهما باسم آخر لنقصان في فعل السرقة أو زيادة فيه ، فتأملنا في السرقة فوجدناها في الشرع عبارة عن أخذ مال الغير على وجه الخفية من حرر لا شبهة فيه .

وهذا المعنى موجود في الطرار وزيادة ، فلإن السارق يسارق عین الحافظ الذى قصد حفظه ، ولكن انقطع حفظه بعارض نوم أو غيبة ، والطرار يسارق العين التى / (٢) ترصدت للحفظ مع الانتباه والحضور بعارض غفلة ، فكان فعله أتم سرقة وأكمل حيلة ، فعرف أن اختلاف الاسم لزيادة في فعله ، فثبت القطع في حقه بالطريق الأولى (٣) .

(١) ق ٤٥ / ٢ من ح .

(٢) ق ٥١ / ب من ب .

(٣) اختلف الفقهاء في حكم الطرار هل يقطع يده أم لا ؟

فقال الجمهور كمالك والشافعى وأحمد وأبو يوسف - رحمهم الله - : أنه يقطع مطلقا .

وقال أبو حنيفة ومحمد وأحمد في رواية - رحمهم الله - إن طر صرة خارجة من الكم لم يقطع ، وإن أدخل يده في الكم يقطع (.

ينظر : (الهداية ١ / ٥٢٦ - ٥٢٧ ، وشرح فتح القدير ٥ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٧٦ ، ومجمع الأنهر ١ / ٦٢٢ ، والبسوط ٩ / ١٦٠ - ١٦١ ، والمفتى لابن قدامة ٨ / ٦٥٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٧٠ - ١٧١ ، والكافي ٢ / ١٠٨٢) .

وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد .

فأما النباش ^(١) يسارق عين من يهجم عليه ممن ليس بحافظ للكفن ولا قاصد إلى حفظه من المارة لثلا يطلعوا على جنايته ، فتبدل الاسم في فعله باعتبار نقصان الحرز والمالية جميعا ، فلا يمكن إلحاقه بالسارق ، لأن الحد لا يثبت بمثل هذه التعدية ، وهذا معنى قول الشيخ : « وحكمه النظر فيه ليعلم أن اختفائه لكذا » .

قوله : « وأما المشكل فكذا » - أى المشكل هو الذى اشتبه المراد منه لدخوله فى أشكاله وأمثاله ، على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به ، من بين سائر الأشكال .

وقوله : « فهو الداخلى فى أشكاله » إشارة إلى مأخذه ، فإن المشكل مأخوذ

= و لذلك قال المحقق سعدى جلى بعد أن رأى هذا التفصيل : (وفى هذا التفصيل المذكور فى الكتاب دليل على أن المذكور فى أصول الفقه بأن الطرار يقطع ، ليس بمجرى على عمومه ، بل هو محمول على الصورة الثانية وهى : ما إذا أدخل يده فى الكم فطرها) .

(حاشية سعدى جلى على شرح فتح القدير فى المكان السابق) .

(١) وهو الذى يسرق أكفان الموتى بعد الدفن ، وقد اختلف الفقهاء كذلك فى حكمه : فقال الجمهور : عليه القطع ، وقال أبو حنيفة ومحمد : لا قطع عليه . والمألة مذكورة بفروعها فى : (المبسوط ٩ / ١٥٩ - ١٦١ ، وشرح فتح القدير ٥ / ٣٧٤ فما بعدها ، وكشف الأسرار ٢ / ٣٦ - ٣٩ ، أحكام القرآن لابن عربى ٢ / ٦١١ والمجموع للنووى ٢٠ / ٨٥ - ١٠٠ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٢٧٢ - ٢٧٣) .

من قولهم : أشكل على كذا أى دخل فى أشكاله ^(١) .

مثاله قوله تعالى : ﴿ فأتوا حرثكم أنى شتم ﴾ ^(٢) اشتبه معنى أنى للسامع أنه بمعنى كيف أو بمعنى أين لانه مستعمل بمعنيين ، قال الله تعالى : ﴿ أنى لك هذا ﴾ ^(٣) أى من أين لك هذا . وقال تعالى : ﴿ أنى يكون لى غلام ﴾ ^(٤) أى كيف ، فعرف بعد الطلب والتأمل أنه بمعنى كيف ، بقرينة الحرث ، وبدلالة حرمة القربان فى الأذى العارض ، وهو الحيض ، ففى الأذى اللازم أولى .

وقيل : إن من نظائره قوله تعالى : ﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾ ^(٥) .
ولابد من أن يوجد ليلة القدر فى كل اثنى عشر شهرا ، فيؤدى إلى تفضيل الشئ على نفسه ثلاثا وثمانين مرة ، فكان مشكلا ، فبعد التأمل عرف أن المراد ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، وكذلك قوله - ﷺ - : « من قرأ يس كان كمن قرأ القرآن عشر مرات » ^(٦) ففيه تفضيل الشئ على نفسه ، فبعد

(١) كما يقال : أحرم إذا دخل فى الحرم ، واشتى إذا دخل فى الشتاء .

ينظر : (النظامى شرح الحسامى ص ٩) .

(٢) سورة البقرة / ٢٢٣ .

(٣) سورة آل عمران / ٣٧ .

(٤) سورة آل عمران / ٤٠ .

(٥) سورة القدر / ٣ .

(٦) أخرجه : (الترمذى ١٦٢٥ ، والدارمى ٤٥٦/٢ بلفظ : (إن لكل شئ قلبا وإن قلب القرآن يس من قراها فكأنما قرأ القرآن عشر مرات ، والعلامة إلالوسى بعد أن ذكر الآثار الواردة فى فضائل يس قال : (وحديث العشر مرفوع عن ابن عباس ، ومفضل بن يسار وعقبة بن عامر وأبى هريرة وأنس - رضى الله عنهم -) .
(روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ٢٠٩/٢٢ - ٢١٠) .

وأما المَجْمَل فما ازدحمت فيه المعانى واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس
العبازة بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل .

التأمل عرف أن معناه كمن قرأ القرآن عشر مرات بدونها لا معها .

قوله : « وحكمه كذا » - المراد من الطلب أن ينظر السامع أولا فى
مفاهيم اللفظ جميعا فيضبطها ، ثم يتأمل فى المراد فيها كما لو / ^(١) نظر
فى أين ، فوجدها مشتركة بين معنيين لا ثالث لهما ، فهذا هو الطلب ، ثم
تأمل فيها فوجدها بمعنى كيف فى هذا الموقع لما ذكرنا ، فيقتضى التخيير فى
الأوصاف أى كيف شتم سواء كانت قاعدة أو مضطجعة أو على الجنب بعد أن
يكون الماتى واحدا .

قوله : وأما المَجْمَل فكذا - المراد من ازدحام المعانى : تواردها على اللفظ
من غير رجحان أحدها - والتوارد قد يكون باعتبار الوضع كما فى المشترك ،
إذا انسد فيه باب الترجيح ، وقد يكون / ^(٢) باعتبار إيهام التكليم الكلام كالربا
والصلاة والزكاة ، وقد يكون باعتبار غرابة اللفظ كالهلوع المذكور فى قوله
تعالى : ﴿ إن الإنسان خلق هلوعا ﴾ ^(٣) قبل التفسير .

قوله : « المعانى » ليس بشرط لصيرورته مجملا - لأن المشترك بين معنيين
إذا انسد فيه باب الترجيح يصير مجملا .

(١) ق ٤٥ / ب من ح .

(٢) ق ٥٢ / أ من ب .

(٣) سورة المعارج / ١٩ . والهلوع : من يجزع ويفزع من الشر ويحرص ويشع على
المال ، أو الضجور لا يصبر على المصائب - من هلع هلعا كعب ، والهلع : أفحش
الجزع .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٣ ، والصحاح ٣ / ٨ ، والمصباح النير ٢ /

(٦٣٩)

وحكمه اعتقاد الحقيّة فيما هو المراد والتوقف فيه إلى أن يتبين بيان المجلد
كالصلاة والزكاة .

وقيل : قوله : « ما ازدحمت فيه المعاني » زائد في التحديد إذ يكفيه أن
يقول : هو ما اشتبه المراد منه اشتباها لا يدرك إلا بالاستفسار من المجلد كما
قال شمس الأئمة ^(١) .

قيل في جوابه : لما حصل المراد ، وهو فهم المعنى ، لا ضير في زيادة
الكشف وبيان سبب الاشتباه .

قوله : « وحكمه كذا » أى حكم المجلد التوقف في حق العمل واعتقاد
حقية المراد به إلى أن يأتيه البيان ، فإذا لحقه البيان ، وجب العمل به على
تفاوت درجات البيان ، فإن كان شافيا قطعيا كبيان الصلاة والزكاة ، صار
المجلد مفسرا ، وإن كان ظنيا كبيان مقدار المسح بحديث ^(٢) المغيرة ^(٣) صار
مؤولا .

(١) انظر : (أصول السرخسى ١ / ١٦٨ ، ونصه : (وأما المجلد .. وهو لفظ لا يفهم
المراد منه إلا باستفسار من المجلد وبيان من جهته يعرف به المراد) .

(٢) وهو ما أخرجه : (مسلم ١ / ١٣٢) عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة :
(أن النبي - ﷺ - توضأ ومسح بناصيته ، وعلى العمامة ، وعلى الخفين) .

(٣) هو : المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي ، يكنى أبا عيسى أو أبا محمد ،
أرأبا عبد الله ، من كبار الصحابة ، أسلم قبل عمرة الحديبية وشهدها وبيعة
الرضوان ، كان لا يقع في أمر إلا وجد له مخرجا ، ولا يلتبس عليه أمران إلا ظهر
الرأى في أحدهما . مناقبه كثيرة ، توفي سنة (٥٠ هـ) على القول الراجح فيه .

انظر : (الإصابة ٢ / ٤٣٢ ، وأسد الغابة ٤ / ٤٠٦ ، والبداية والنهاية ٨ / ٤٨ ، والاستيعاب
على هامش الإصابة ٢ / ٣٦٨ - ٣٧١ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٢١) .

وإن لم يكن البيان شافيا ، خرج عن حيز الإجمال إلى الإشكال ، فيجب الطلب والتأمل بعد ذلك ، كبيان الربا ^(١) بحديث الربا الوارد فى الأشياء الستة فإن الربا محلى باللام المستغرق لجميع أنواعه ، والنبي - ﷺ - بين الحكم فى الأشياء الستة من غير قصر لانعدام كلمات القصر ، وانعقد الإجماع أيضا أن الربا غير مقتصر عليها ، فصار مؤولا فيها ، وبقي فيما وراءها غير معلوم كما قبل البيان ، إلا أنه يحتمل أن يوقف على ما وراءها بالتأمل فى هذا البيان فسميه مشكلا فيه ، كذا قيل فى قوله : « كالصلاة والزكاة » فإنهما وضعا للدعاء والنماء هما غير مرادين بالإجماع بل زيد فى الشرع أوصاف فنستفسر أولا ثم نطلب المراد ثم نتأمل ، ليظهر المكمل من المقوم ، وهذا لأن تفسير الصلاة بفعل النبي - ﷺ - وهو صلى وراعى الفرائض والواجبات والسنن ، فلا بد من التأمل ليمتاز البعض عن البعض ، ولهذا وقع الخلاف فيها قديما وحديثا / ^(٢) حتى جعل البعض فريضة ، والبعض واجبا ، وكذا البيان فى الزكاة ورد بقوله - ﷺ - : « فى كل مائتى درهم خمسة » ^(٣) فنطلب المعنى الذى لاجله وجبت الزكاة أهو ملك النصاب مطلقا ، أم بصفة النماء أو بوصف الفراغ من الدين وغير ذلك ، كما نفسر تعداده .

(١) وهو ما أخرجه : مسلم بلفظ « التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى إلا ما اختلف الرواه » .

انظر : (مسلم بشرحه للنووى ١١ / ١٥) .

(٢) ق ٤٦ / ١ من ح .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٣٠ بلفظ) فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ، ففيها خمسة دراهم . . الحديث) .

والترمذى ٣ / ٧ ، وابن ماجه ٥ / ٣٧ بلفظ « قد عفوت عن الخيل والرقيق ، فأدوا زكاة أموالكم من كل مائتين خمسة » .

وأما التشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه ، وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل الإصابة .

قوله : « وأما التشابه فكذا » ضد المحكم التشابه ، لأن المحكم لما كان فى غاية الظهور بحيث أمن من النسخ ، كان التشابه الذى بلغ فى الخفاء نهايته بحيث انقطع رجاء البيان عنه ، فى مقابلته .

وحكمه أى حكم التشابه اعتقاد - أى يعتقد فيه على الإيهام - أن ما أراد الله منه حق ، ويتوقف فيه قبل الإصابة - أى قبل يوم القيامة - فإنه يوقف على المراد منه فى الآخرة على ما قيل ، لأن إنزال التشابه للابتلاء ، ولا ابتلاء فى الآخرة .

اعلم أن ما ذكر من تفسير التشابه / ^(١) بأنه انقطع رجاء بيانه ، مذهب عامة الصحابة والتابعين وعامة أهل السنة من أصحابنا وأصحاب الشافعى - رحمه الله - بناء على أن الوقف على قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ^(٢) واجب وقال أكثر المتأخرين وعامة المعتزلة : إن الراسخ يعلم تأويل التشابه والوقف على قوله تعالى : ﴿ والراسخون فى العلم ﴾ لا على ما قبله قالوا : لو لم يكن للراسخين حظ فى العلم بالتشابه به سوى أن يقولوا آمنا به ، لم يكن لهم فضل على الجاهل ، ولم يزل المفسرون إلى يومنا هذا يفسرون ويؤولون كل آية ولم ترهم وقفوا على شىء ، ولأن إنزال القرآن لانتفاع العباد فلو لم يعلمه غير الله ، للزم للطاعن فيه مقال ولزم منه الخطاب بما لا يفهم ولم يبق حينئذ فيه فائدة .

(١) ق ٥٢ / ب من ب .

(٢) سورة آل عمران / ٧ .

وقالت العامة : إن الوقف على قوله « إلا الله » واجب ﴿ والراسخون في العلم ﴾ ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالإيمان والتسليم ، بدليل قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - إن تأويله إلا عند الله ، وقراءة أبى وابن عباس فى رواية طاووس ^(١) عنه ويقول الراسخون فى العلم .

وبأن الله تعالى ذم من اتبع المتشابه ابتغاء التأويل كما ذم من اتبعه بأن يجريه على الظاهر من غير تأويل ، ومدح الراسخين بقوله : ﴿ كل من عند ربنا ﴾ ويقولهم : ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا ﴾ ^(٢) وقد روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « تلا رسول الله - ﷺ - هذه الآية وقال : وإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء بهم الله تعالى فاحذروهم » ^(٣) أمر بالحدز مطلقا ممن اتبع سواء اتبع ابتغاء الفتنة أو لغيره ، فيتناول الجميع ^(٤) .

(١) هو : أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الخولاني ، الهمداني اليماني ، من أبناء الفرس ، أحد أعلام التابعين ، سمع أبا هريرة وابن عباس وغيرهما ، وروى عنه مجاهد وعمرو بن دينار ، وكان فقيها جليل القدر نبيه الذكر ، قال عمرو بن دينار : ما رأيت أحدا قط مثل طاووس ، فضائله كثيرة ، توفى حاجا بمكة المكرمة قبل يوم التروية بيوم وصلى عليه هشام بن عبد الملك سنة (١٠٦ هـ) وقيل سنة (١٠٤ هـ) انظر : (تذكرة الحفاظ ص ٩٠ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٥٣٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ٥٠٩ ، وشنرات الذهب ١ / ١٣٢ - ١٣٣) .

(٢) سورة آل عمران / ٨ .

(٣) أخرجه : (البخارى ٥ / ١٦٦ ، ومسلم ٤ / ٢٠٥٣ ، وأبو داود ٥ / ٦ ، والترمذى ٥ / ٢٢٣)

(٤) راجع فى تفسير الآية المذكورة إلى : (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤ / ٨ فما بعدها ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبري ٣ / ١٨٢ - ١٨٦ ، والتفسير الكبير للرازي ٧ / ١٧٦ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤ فما بعدها وقد سال أكثر المفسرين إلى ترجيح القول الاول وهو : وجوب الوقف على قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ .

وهذا كالمقطعات فى أوائل السور .

والحكمة فى إنزال التشابه / ^(١) ابتلاء العقل ، لأن فى تكليف الأحكام ابتلاء العاقل وله فى تفهم معانيها وحكمها مفرع ^(٢) إلى العقل ، فلو لم يتل العقل لاستمر العالم فى أبهة ^(٣) العلم على المروءة ، وما انقاد لتدلل العبودية والحكيم إذا صنف كتابا ربما أجمل فيه إجمالا ، ليكون موضع جثوة ^(٤) التلميذ لأستاذه انقيادا فلا يحرم باستغنائه / ^(٥) برأية ، هداية منه وإرشادا ، فالتشابه هو موضع جثوة العقول لبارئها استسلاما واعترافا بقصورها كذا فى عين المعانى ^(٦) .

(١) ق ٤٦ / ب من ح .

(٢) مفرع : ملجأ ، يقال : فزعت إليه أى لجأت .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٤٧٢) .

(٣) لعلها تكون من بهت أو بهت بمعنى : دهش وتحير . والافصح منها بهت ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ فبهت الذى كفر ﴾ .

ينظر : (المفردات فى غريب القرآن ص ٦٣ والقاموس المحيط ١ / ١٤٩ ، والصحاح ١ / ٢٤٤ ، والمصباح المنير ١ / ٦٣) .

(٤) الجثوة - مثلثة - : الحجارة المجموعة ، وجثى الحرم : بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من الحجارة التى توضع على حدود الحرم ، وجثا كدعى ورمى جثوا وجثيا أى جلس على ركبتيه .

ينظر (القاموس المحيط ٤ / ٣١٢ ، والصحاح ٦ / ٢٢٩٨) .

(٥) ق ٥٣ / أ من ب .

(٦) لعله أراد : (عين المعانى فى تفسير السبع المثانى) تأليف : محمد بن طيفور السجاوندى الغزنوى ، المتوفى فى المائة السادسة .

كشف الظنون ٢ / ١١٨٢ .

وأما الحقيقة فاسم لكل لفظ أريد به ما وضع له . وحكمها وجود ما وضع له
خاصا كان أو عاما .

قوله : « كالمقطعات فى أوائل السور » - أى التشابه مثل المقطعات فى أوائل
السور أى الحروف المقطعة التى يجب أن يقطع فى التكلم كل حرف منها عن
الباقى - مثل الم وغيرها .

ثم قيل : وهى من التشابهات ^(١) فيجب الإيمان بها ، ولا يطلب فيها التأويل

وقيل : هى من ألسن الملائكة التى تفهم بعضهم من بعض .

وقيل : إنها ليست بمتشابهة ، بل هى من جنس (التكلم) ^(٢) بالرمز فيحتمل
التأويل بحيث لا يرده العقل والشرع ، بدليل تأويل بعض الصحابة مثل ابن
عباس وغيره من غير رد وإنكار عليهم من الباقين .
ولما كان القول الأول أكثر ، اختاره المصنف وتابع فيه فخر الإسلام رحمه
الله ^(٣) .

قوله : « وأما الحقيقة فكذا » - الحقيقة إما فعلية بمعنى الفاعل من حق الشيء
يحق إذا ثبت ، وإما بمعنى مفعول من حققت الشيء أحقه إذا أثبت ، فيكون

== وقد بحثت عنه فلم أقف عليه ، وقام بنقل هذه المعلومات عنه العلامة عبد العزيز
البخارى فى : (كشف الأسرار ١ / ٥٧ - ٥٨) .

(١) أى التى لم يطلع عليها الخلاق إلا من شاء منهم فيجب الخ .

(كشف الأسرار للبخارى ١ / ٥٨) .

(٢) فى ب (التكلم) وهو خطأ .

(٣) انظر : (أصوله فى كشف الأسرار للبخارى ١ / ٨٥) .

معناها الثابتة أو المثبتة فى موضعها الأسمى ، والتاء للتأنيث إذا كانت بمعنى الأول ، ولشبه التأنيث ، وهو نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية كالنطيحة إذا كانت بمعنى الثانى ، لأن النقل ثان كما أن التأنيث ثان^(١) .

ثم إن الحقيقة على ثلاثة أقسام : لغوية ، شرعية ، وعرفية .

والسبب فى انقسامها هذا ، (هو أن الحقيقة لا بد لها من وضع ، ولا بد للوضع من واضع ، فمتى تعين أضيفت الحقيقة إليه ، قيل : لغوية إن كان صاحب وضعها واضع اللغة ، كالإنسان المستعمل فى الحيوان الناطق .

وقيل : شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ، كالصلاة المستعملة فى العبادة المخصوصة ، ومتى لم يتعين ، قيل : عرفية ، سواء كان عرفا عاما كالعادة لذوات الأربع ، أو خاصا ، كما لكل طائفة من الاصطلاحات التى تخصهم كالنقض^(٢) ، والقلب^(٣) والجمع والفرق^(٤) للفقهاء ، والجوهر^(٥) ، والعرض^(٦)

(١) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٢) النقض : لغة هو الكسر ، وفى الاصطلاح : هو بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلن الدال عليه فى بعض من الصور .

(٣) القلب : لغة جعل المعلوم علة ، والعلة معلولا ، وفى الاصطلاح : عبارة عن عدم الحكم لعدم الدليل ، ويراد به ثبوت الحكم بدون العلة .

(٤) الفرق : ما نسب إليك ، والجمع ما سلب عنك ، ومعناه : أن ما يكون كسبا للعبد من إقامة وظائف العبودية ، وما يليق بأحوال البشرية فهو فرق ، وما يكون من قبل الحق من إبداء معان وإبتداء لطف وإحسان فهو جمع ، ولا بد للعبد منهما ، فإن من لا تفرقة له لا عبودية له ، ومن لا جمع له ، لا معرفة له . فقول العبد : إياك نعبد ، إثبات للتفرقة بإثبات العبودية ، وقوله : إياك نستعين ، طلب للجمع ؛ فالتفرقة بداية الإرادة ، والجمع نهايتها .

(٥) الجوهر : ماهية إذا وجدت فى الأعيان كانت لا فى موضع .

(٦) العرض : الموجود الذى يحتاج فى وجوده إلى موضع - أى محل - يقوم به =

وأما المجاز فاسم لما أريد غير ما وضع له لمناسبة بينهما .

والكون ^(١) للمتكلمين ، والرفع والنصب والجر للنحاة ^(٢) .

ولا يستراب في انقسام المجاز إلى نحو هذه الثلاثة ، فإن الصلاة المستعملة في الدعاء مجاز شرعى ، وإن كانت حقيقة لغوية ، والدابة المستعملة في كل ما يدب ، مجاز عرفى وإن كانت حقيقة لغوية .

وإذا عرفت هذا ، فاعلم أن المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز مطلق الوضع وهو تعيين « اللفظ » ^(٣) بإزاء المعنى ليدخل فيه الأقسام الستة ، ولفظ الحقيقة / ^(٤) يطلق على اللفظ المستعمل في موضوعه بطريق الأصالة ، وقد يطلق على المعنى الذى وضع اللفظ له بطريق المجاز إطلاقا سابقا ، وقد يطلق على ذات الشيء ، والمراد هنا الأول .

وهو قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز .

قوله: وأما المجاز - المجاز مقعل بمعنى فاعل من الجواز بمعنى العبور والتعدى

== كاللون المحتاج فى وجوده إلى جسم يحله ويقوم هو به .

(١) الكون عند أهل التحقيق عبارة عن : وجود العالم من حيث هو عالم ، لا من حيث أنه حق وإن كان مرادفا للوجود المطلق العام عند أهل النظر ، وهو بمعنى المكون عندهم .

انظر : (جميع هذه التعريفات فى كتاب التعريفات للجرجانى ص ٢٤٥ ، ١٧٨ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٤٨ ، ١٨٨) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ح . أى من قوله: (هو أن الحقيقة) إلى قوله: (ولا يستراب).

(٣) فى ب (الوضع) .

(٤) ق ٥٣ / ب من ب .

إذ أصله مجوز / ^(١) فقلبت الواو المفتوحة ألفا كمقول ومقوم فى مقال ومقام،
وسمى به لأن اللفظ إذا استعمل فى غير موضوعه ، فقد تعدى موضعه ،
والمراد من قوله : « لمناسبة » الاتصال ، وهو إما صورة كما فى تسمية المطر
سما ، فى قولهم :

ما رلنا نطاء السماء حتى أتيناكم - أى فى طين بسبب المطر - فلإن السماء
اسم للسحاب ولكل ما علاك فأظلك ، والمطر تنزل من السحاب ، فكان
بينهما اتصال صورة لا معنى ، إذ لا مناسبة بينهما فى المعنى .

وأما معنى كما فى تسمية الشجاع أسدا ، والمراد بالمعنى الخاص المشهور ،
إذ لو لم يكن كذلك لما صحت الاستعارة ^(٢) حتى لم تجز تسمية شخص أسدا
باعتبار الحيوانية ولا تسمية الأبخر ^(٣) والمحموم ^(٤) أسدا لعدم شهرة الأسد
بهذين الوصفين وإن كانا من لوازمه بل بالوصف الخاص المشهور وهو الشجاعة
فيصح استعارة اللفظ بهذا المعنى للشجاع ، وهذا لأن الاستعارة لو جازت لكل
معنى لم يبق للكلام حسن ولم يبق للفصيح الماهر بفنون الكلام وطريق
الفصاحة فضل على غيره .

(١) ق ٤٧ / ١ من ح .

(٢) وهى : ادعاء معنى الحقيقة فى الشئ للمبالغة فى التشبيه مع طرح ذكر المشبه من
البين ، كقولك : لقيت أسدا ، وأنت تعنى به الرجل الشجاع ، وهى عدة أقسام .
ينظر : (كتاب التعريفات للجرجاني ص ٢٠ ، ومفتاح العلوم للسكاكى ص ٣٦٩
فما بعدها) .

(٣) الأبخر : من بخر القم بخرا - من باب تعب - : أغثت ريحه ، والبخر : نث القم ،
فللذكر أبخر ، وللأنثى بخراء ، والجمع بخر مثل : أحمر وحمراء وحمير .

انظر : (الصحاح ٢ / ٥٨٦ ، والمصباح المنير ١ / ٤٩ ، والمستصفى ١ / ٣٤١) .

(٤) قال مجد الدين الفيروز آبادى : الحامى والمحمى : الأسد (القاموس المحيط ٤ /
٣٢٢) .

وحكمه وجود ما استعير له خاصا كان أو عاما ، وقال الشافعي - رحمه الله- : لا عموم للمجاز ، لأنه ضروري .

« وحكمه » أى حكم المجاز وجود ما استعير له - أى ثبوت ما استعير له خاصا كان أو عاما .

وقال الشافعي - ^(١) رحمه الله - : « لا عموم له ، لأنه ضروري أى يصار إليه ضرورة توسعة الكلام ، وهذه الضرورة ترتفع بدون إثبات حكم العموم ، فلا يصار إليه كما فى المقتضى عندكم .

ولكننا نقول : المجاز أحد نوعى الكلام فكان مثل صاحبه فى احتمال العموم والخصوص ، وعموم الحقيقة ، لم يكن لكونه حقيقة ، وإلا لما وجدت/ ^(٢) حقيقة إلا وأن تكون عامة والأمر بخلافه ، بل لدليل زائد التحقق به مثل الواو ، والنون والالف والتاء فى قوله : مسلمون ومسلمات ، واللام فيما لا معهود فيه أو غير ذلك مما تقدم ذكره فى ألفاظ العموم ، فإذا وجد ذلك الدليل فى المجاز وجب القول بعمومه إذا كان المحل قابلا كما فى الحقيقة .

وما ذكر الخصم أنه ضروري باطل ، فإننا نجد الفصيح من أهل اللغة القادر على التعبير عن مقصوده بالحقيقة يعدل عنه إلى المجاز لا لضرورة وحاجة .

والدليل عليه أن القرآن فى أعلى رتب الفصاحة وأرفع درجة البلاغة ،

(١) راجع : (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ص ٢١٥ ، والأحكام للأمدى ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، والمتصفى ٢ / ٦١ ، والتوضيح على التنقيح ص ٢١٦) .

(٢) ق ٥٤ / ١ من ب .

وإنا نقول : أن عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة ، بل لدلالة زائدة على ذلك .
وكيف يقال إنه ضرورى وقد كثر ذلك فى كتاب الله تعالى ؟

والمجاز موجود فيه ^(١) حتى عد من عجيب بلاغته قوله تعالى : ﴿ وأخفض

(١) قلت : اختلف العلماء فى وقوع المجاز فى القرآن :

فقال الجمهور : بوقوعه فيه وفى الحديث أيضا .

وقال قوم بعدم جوار المجاز مطلقا ، ونسب هذا القول إلى الاستاذ أبى إسحاق
الإسفرائينى وأبى على الفارسى .

وقال قوم : بمنعه فى القرآن خاصة ، وهو المشهور عن أبى داود والرافضة وبعض
الحنابلة والمالكية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (لا مجاز فى القرآن ، بل وتقسيم
اللغة إلى حقيقة ومجاز ، تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف ، والخلف فيه
على قولين ، وليس النزاع فيه لفظيا ، بل يقال نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا
عن هذا ، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تبين أنها فروق باطلة ، وكلما ذكر
بعضهم فرقا أبطله الثانى) .

ونقل فخر الرازى والبيضاوى عن أبى داود منعه فى القرآن والحديث وجواره فى
غيرهما .

وهناك رأى آخر لابن حزم الظاهرى وهو : أنه لا يجوز استعمال المجاز فى خطاب
الله تعالى ، ورسوله - ﷺ - إلا إذا ورد به النص ، أو انعقد عليه إجماع ، أو
ضرورة حس .

والذى تميل إليه النفس وتطمئن به هو قول القائل بمنع المجاز فى القرآن ، لموافقته لما
عليه السلف - رضوان الله عليهم أجمعين - والله أعلم .

انظر : (الإبهاج ١ / ٢٩٧) فما بعدها ، وشرح الجلال المحلى مع حاشيته للبناتى ١ /
٣-٨ ، ومختصر ابن الحاجب بحاشيته للتفتارنى والجرجانى ١ / ١٦٧ فما بعدها ،
والأحكام للأمدى ١ / ٦٣ فما بعدها ، والمحمول ج ١ ق ١ / ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، والمستصطفى
١ / ١٠٥ ، وبيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب ص ٢٣٢ ، والأحكام لابن
حزم ١ / ٥٣ ، والمختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ص ٤٤ - ٤٥ ، ومجموع ==

لهما جناح الذل من الرحمة ﴿^(١)﴾ وإن لم يكن للذل جناح ، وغير ذلك مما لا يعد ولا يحصى ، والله تعالى يتعالى عن العجز والضرورة ، فثبت أنه ليس بضرورى .

ولا يقال : المقتضى ضرورى عندكم ومع ذلك موجود فى القرآن .
لأننا نقول : الضرورة فى المقتضى راجعة إلى السامع / ^(٢) فإنه ثبت ضرورة تصحيح الكلام فى حق السامع بخلاف المجاز ، فإنها فيه راجعة إلى المتكلم كما قلنا أنه لتوسعة الكلام ^(٣) ، فجاز أن يوجد فى القرآن دون المجاز . ^(٤)
وفى قوله : « وقد كثر ذلك فى كتاب الله تعالى » إشارة إلى رد قول من أنكر وجود المجاز فى القرآن من الروافض ^(٥) وأهل الظاهر متمسكين بأن المجاز كذب بدليل أنه يصدق نفيه ، وإذا صدق نفيه ، كان إثباته كذبا ، فيمنع فى

== فتاوى شيخ الإسلام ٧ / ١١٣ ، وفواتح الرحموت ١ / ٢١١ ، والمسودة ص ٤٠٤ وشرح الكوكب المنير ١ / ١٩١ - ١٩٢ ، والمنخول ص ٧٦ ، والتبصرة للشيرازى ص ١٧٧ - ١٨٠ ، مع تحقيق المحقق ، والمعتمد ١ / ٢٩) .

(١) سورة الإسراء / ٢٤ . وقام الآية : ﴿ وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ .

(٢) ق ٤٧ / ب من ح .

(٣) ولهذا ذكر المجاز فى أقسام استعمال النظم الذى هو راجع إلى المتكلم والمقتضى فى أقسام الوقوف على المراد الذى هو حظ السامع .
ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٤٢) .

(٤) أى بخلاف المجاز لو كان ضروريا ، وقد أثبتنا أنه ليس بضرورى .

(٥) وهى فرقة من شيعة الكوفة، سموا بذلك ، لأنهم رفضوا أى تركوا زيد بن على حين نهاهم عن الطعن فى الصحابة ، ولأنهم طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين (أبو بكر وعمر رضى الله عنهما) فقال : لقد كانا وزيرى جدى فلا أتبرا منهما . فرفضوه وتفرقوا عنه . ثم استعمل هذا اللقب فى كل من غلا فى هذا المذهب وأجار الطعن فى الصحابة .

ينظر : (الفرق بين الفرق ص ٢١ ، والمصباح المنير ١ / ٢٣٢) .

ولهذا جعلنا لفظ الصاع فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما عاما فيما يحله

كلام الله تعالى ، وبما ذكرنا أنه ضرورى والله تعالى متزه عنها ، ويأنه لو كان واقعا فى القرآن ، لصح وصفه تعالى بكونه متجاوزا لصدور التكلم بالمجاز ، والأمر بخلافه ، وكل ذلك فاسد ، لأنه موجود فى القرآن بحيث لا وجه إلى إنكاره .

وقولهم : المجاز كذب ، وهم ، لأن كذبه إنما يلزم أن لو كان النفى والإثبات للحقيقة كقولنا / (١) هو أسد وليس بأسد بطريق الحقيقة ، أما لو كان أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز فلا يلزم الكذب . وإنما لم يصح وصفه تعالى متجاوزا لأن أسماء الله تعالى توقيفى . (٢)

قوله : « ولهذا جعلنا لفظ الصاع » - أى ولأن العموم يجرى فى المجاز ، جعلنا لفظ الصاع فى حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - : « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين » (٣) « عاما » (٤) فيما يحله ، لا خلاف أن حقيقة الصاع ليست بمراة ، فإن بيع نفس الصاع بالصاعين جائز بالإجماع ، وإنما المراد ما يحله مجازا بطريق اسم المحل على الحال ، ثم إنه جنس محلى بلام التعريف ، فيستغرق ، ما يحله من المطعوم وغيره ، كما لو

(١) ق ٥٤ / ب من ب .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، والصواب (توقيفى) .

(٣) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١٦ بلفظ : (لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين) ، والنسائى ٧ / ٢٧٢ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٨ ، ومالك فى الموطأ ص ٣٣٨) .

(٤) فى ب (جائز عاما) أى بزيادة كلمة (جائز) وهى خطأ .

والحقيقة لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز . ومتى أمكن العمل بها سقط
المجاز .

كان على حقيقته ، فيدل بعمومه وعبارته على حرمة الربا فى غير المطعم
كالجص^(١) والنورة كما فى المطعم ، وبإشارته على أن الكيل هو العلة ، لأنه
لما صار المعنى : ولا ، يكال بالصاع بما يكال بالصاعين أو لامكيل بمكيلين ،
علم أن الكيل هو العلة .

وأبى الشافعى - رحمه الله - عموم هذا الحديث ، وقال : لما صار مجازا
لا يجوز عمومه وقد أريد المطعم فيه بالإجماع ، فلم يبق غيره مرادا ، فلا
يعارض عموم قوله - ﷺ - : « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء »^(٢)
فإنه بعبارة يدل على حرمة بيع الطعام بالمطعم ، قليلا كان أو كثيرا ، مساويا
أو غير مسار ، لأن الطعام محلى بلام الجنس فيقتضى العموم ، إلا أن الاستثناء
عارضه فى الكثير^(٣) ، فبقى ما وراءه داخلا تحت العموم ، فيحرم بيع حفة
بحفتين ويلزم من إشارته أن الطعم علة الربا لا القدر والجنس ، لأن الحكم

(١) بكر الجيم وفتحها : ما يبنى به ، وهو معرب كج ، يقال : جصص الإناء أى ملأه ،
والبناء طلاء بالجص .

ينظر : (الصحاح ٣ / ١٠٣٢ ، والقاموس المحيط ٢ / ٣٠٨ ، والمصباح المنير ١ /
١٠٢) .

(٢) أخرجه : مسلم ٣ / ١٢١٤ بلفظ : (الطعام بالطعام مثلا بمثل) .

وفى النسائى ٧ / ٢٧٣ : (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا
هاء وهاء ، والشعر بالشعر ربا إلا هاء وهاء) .

(٣) لأن المراد بقوله - ﷺ - : (سواء بسواء) المساواة بالإجماع (هامش ب)

ومتى أمكن العمل بها سقط المجاز .

متى ترتب على اسم مشتق كان مأخذه علة لذلك الحكم كالزنا والسرقة فى قوله تعالى : / (١) ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ . ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ .

والطعام اسم لما يؤكل مشتق من الطعم وهو الأكل ، فكان الطعم هو العلة/ (٢) وإذا ثبت كونه علة ، وقد انعقد الإجماع على أن العلة ليست إلا أحد أوصاف النص ، لم يبق الكيل علة ضرورة ، فلا يحرم بيع غير المطعم متفاضلا لعدم العلة .

قوله : والحقيقة لا تسقط عن المسمى ، أى يصح إطلاق اللفظ على موضوعه أبدا ولا يصح نفيه عنه بحال ، وهذا علامة الفرق بينهما ، فاسم الأب عن الوالد لا ينفى بحال ، ويسمى الجلد أبا ويصح نفيه عنه ، لأن الحقيقة وضع ، وهذا مستعار والمستعار لا يزاحم الأصل كالمالك والعارية .

قوله : « ومتى أمكن العمل بها سقط المجاز » أى متى أمكن العمل بالحقيقة تسقط المجاز (٣) ، لأن المستعار لا يزاحم الأصل .

(١) فى ٤٨ / ١ من ح .

(٢) فى ٥٥ / ١ من ب .

(٣) يعنى إذا استعمل لفظ ولم يكن معه قرينة تصرفه عن الحقيقة ، ودار اللفظ بين أن يكون حقيقة أو مجازا ، وأمكن العمل بالحقيقة ، تعينت للحمل وذلك مثل قول الرجل : رأيت اليوم حمارا ، أو استقبلنى أسد ، فاللفظ للبهيمة والسبع ولا يحمل على البليد والشجاع .

ينظر : (حاشية الرهاوى ص ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وكشف الاسرار للبخارى ٢ / ٨٣) .

فيكون العقد لما ينعقد دون العزم والنكاح للوطء دون العقد .

ومن الناس من زعم أنه إذا أمكن العمل بهما يصير اللفظ مجعلا لتساويهما في الاستعمال ، وإمكان الإرادة ، ولا مزية للحقيقة في هذا الموضع ، وقد يكون المجاز أغلب استعمالا .

والصحيح ما ذهب إليه العامة لما قلنا ، وللبادرة الفهم إلى الحقيقة باعتبار الوضع .

وقولهم : هما سواء في الاستعمال فاسد ، لأن مجرد الاستعمال للحقيقة والمجاز لا يفهم إلا بقرينة .

قوله : « فيكون العقد .. إلى آخره » لا كفارة في يمين الغموس وهي : الحلف على أمر ماض يعتمد الكذب فيه ، عندنا ^(١) .

وقال الشافعي ^(٢) - رحمه الله - يجب فيها الكفارة لقوله تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته ﴾ ^(٣) . الآية والغموس معقودة ، لأن المراد من العقد المذكور عقد القلب وهو قصده ، ولهذا سميت العزيمة عقيدة ، ألا يرى أن ما يقابله وهو اللغو ما جرى على اللسان من غير قصد .

وعندنا العقد هو : ربط اللفظ باللفظ لإيجاب حكم نحو ربط اليمين بالخبر المضاف إليه لإيجاب الصدق منه ، وربط البيع بالشراء لإيجاب الملك وهذا أقرب إلى الحقيقة ، لأن أصله عقد الحبل ، وهو شد بعضه ببعض ، ثم

(١) وهو قول جمهور الفقهاء : كمالك وأحمد ، والاوزاعي ، وأبي ثور وغيرهم .

ينظر : (المجموع ١٨ / ١٣ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٦٨٦ ، والكافي ١ / ٤٤٧) .

(٢) راجع : (المجموع للنووي في المكان السابق) .

(٣) سورة المائدة / ٨٩ .

استعير للالفاظ التى عقد بعضها ببعض لإنجاب حكم ، ثم استعير / (١) لما يكون سببا لهذا الربط وهو عقد القلب ، فصار عقد اللفظ أقرب إلى الحقيقة بدرجة ، فكان الحمل عليه أولى ، كذا فى التقويم (٢) وغيره (٣) ، فكان معنى قوله : « لما ينعقد » حقيقة أنه أقرب إليها إذ المراد منه الحقيقة الشرعية .

وكذلك لفظ النكاح مستعمل فى الوطء لقوله - ﷺ - : « ناكح اليد ملعون . وكقول الشاعر :

إذا سقى الله أرضا صوب غادية .. فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا

التاركين على طهر نساءهم .. الناكحين بشطى دجلة البقرا (٤)

/ (٥) فقد استعمل فى العقد أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم ﴾ وقوله - ﷺ - : « تناكحوا .. الحديث » (٦) ويقال : كنا فى نكاح فلان ، إلا أن استعماله فى الوطء بطريق الحقيقة ، لأنه اسم معنوى مأخوذ من الضم والجمع ومعناها إنما يتحقق فى الوطء حقيقة ، ولذلك سمي جماعا وفى

(١) ق ٥٥ / ب من ب .

(٢) راجعه فى (الورقة ٣٠٦ مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٣) مثل : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٣٢ - ٢٣٥ ، والتوضيح على التلويح ص (٢٠٩) .

(٤) لم أقف على قائل هذين البيتين بعد البحث عنه .

(٥) ق ٤٨ / ب من ح .

(٦) أخرجه : (العجلونى فى كشف الخفاء ١ / ٣٨٠ بلفظ : (تناكحوا تناسلوا فإنى أباهى بكم الأم يوم القيامة) . وقال : (رواه عبد الرزاق والبيهقى عن سعيد بن أبى هلال مرسل بلفظ : « تناكحوا تكثروا ، فإنى أباهى بكم الأم يوم القيامة » . وأخرجه : أبو داود ٢ / ٥٤٢ لفظ : (تزوجوا الولود الودود ، فإنى مكثرت بكم الأم يوم القيامة) ، والنسائى ٦ / ٦٥) .

ويستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد .

العقد بطريق المجاز ، لأنه سبب له ، أو لأن فيه ضمنا حكما ، فكان حمله على الوطء أولى ، وبهذا تبين أن حمل قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آبائكم﴾ ^(١) على الوطء ليثبت بإطلاقه حرمة المصاهرة بالزنا ، أولى من حمله على العقد كما قاله الشافعي - رحمه الله - لما ذكرنا ، كما قيل .

ولكن عامة مشائخنا وجمهور ^(٢) المفسرين على أن النكاح المذكور في الآية هو العقد .

فإن قيل: فيما ذكرتم من المثالين استعارة اسم المسبب للسبب وقد أيتيم ذلك .

قلنا : المسبب مخصوص بالسبب في هذين المثالين ، فكأنما في معنى العلة ، فتصح الاستعارة من الطرفين ، وذلك لأن المسبب في المثال الأول وهو انعقاد اللفظين لا يصير عقدا إلا بعزيمة القلب ، ولهذا لا ينعقد بلفظ من ليس له قصد صحيح كالصبي الذي لا يعقل والمجنون ، وكذا الوطء المخصوص بالعقد ليس له طريق سواء « على » ^(٣) ما يقتضيه الشرع ، ووطء الإمام ليس بمقصود ، وهو من باب « الاستخدام » ^(٤) على ما عرف كذا قيل ولا يخلو عن تمحل .

(١) سورة النساء / ٢٢ .

(٢) ومنهم صاحب الكشف حيث قال : (لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله تعالى إلا في معنى العقد ، لأنه في معنى الوطء من باب التصريح به ومن آداب القرآن الكتابة عنه بلفظ الملازمة والمماس ، والقربان والتغشى والإتيان) . (تفسير الكشف ٣ / ٢٤١)

(٣) ساقطة من ب .

(٤) هو : أن يذكر لفظ له معنيان : فيراد به أحدهما ، ثم الضمير الراجع إلى ذلك ==

كما استحال أن يكون الثوب الواحد على اللابس ملكا وعارية فى زمان واحد

قوله : ويستحيل .. إلى آخره اختلف الأصوليون فى جواز إرادة الحقيقة والمجاز من لفظ واحد فى وقت واحد .

فذهب أصحابنا وعامة أهل الأدب والمحققون من أصحاب الشافعى وعامة المتكلمين إلى امتناعه .

وذهب الشافعى ^(١) ، وعامة أصحابه ، وعامة أهل الحديث ، وبعض المتكلمين إلى جوازه مستروحين فى ذلك : إلى أنه لا مانع من إرادتهما جميعا ، فإن الواحد منا يجد نفسه مريدة بعبارة واحدة / ^(٢) معينين مختلفين ، كما يجدها مريدة لمعينين متفقين ، فمن ادعى الاستحالة فقد جحد الضرورة ولمن

== اللفظ معناه الآخر ، أو يراد بأحد ضميره أحد معنيه ، ثم بالآخر معناه الآخر ، فالأول كقول الشاعر :

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا
أراد بالسماء الغيث ، وبالضمير الراجع إليه من رعيناه التبت ، والسماء يطلق عليهما . والثانى كقوله :

فسقى الغضى والساكينة وإن هم شبره بين جوانحي وضلوعى
أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضى ، وهو المجرور فى الساكينة : المكان وبالأخر وهو المنصوب فى شبره : النار .
أى أوقدوا بين جوانحي نار الغضى يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضى .
ينظر : (التعريفات للجرجاني ص ٢١ - ٢٢) .

(١) راجع : (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بذيلى المستصفى ١ / ٢١٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٤٥ ، والمسودة ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، والنخول ص ١٤٧) .

(٢) ق ٥٦ / ١ من ب .

ذهب إلى امتناعه وجهان :

أحدهما هو : أن القول بالجاوز محال ، لأن الحقيقة ما يكون مستقرا في موضوعه ، والمجاز ما يكون متجاوزا عنه ، والشئ الواحد في حالة واحدة لا يتصور أن يكون مستقرا في موضوعه ومتجاوزا .

واعترض عليه : بأنه لا نسلم أن الحقيقة مستقرة في موضوعها والمجاز متجاوز عنه ، بل اللفظ صوت وحرف يتلاشى كما وجد ، فيستحيل وصفه بالاستقرار والمجاوزة ، ولكنه تلفظ به وأريد به موضوعه وغير موضوعه ^(١) / ولا استحالة في ذلك كما بينا .

والثاني وهو اختيار المحققين : أن إرادة المعنيين يجوز عقلا ، ولكن لا يجوز لغة ، ولأن أهل اللغة وضعوا قولهم : حمار للبهيمة المخصوصة وحدها وتجاوزوا في البليد وحده ، ولم يستعملوه فيهما معا أصلا ، ألا يرى أن الإنسان لو قال : رأيت حمارا لا يفهم البهيمة والبليد معا ، وإذا قال : حمارين لا يفهم منه أنه رأى أربعة أشخاص : بهيمتين وبليدين .

وإذا كان كذلك ، كان استعماله فيهما خارجا عن لغتهم فلا يجوز .

وإنما قيد بقوله : « مرادين » احترازا عن جواز اجتماعهما في احتمال اللفظ إياهما أو عن اجتماعهما من حيث التناول الظاهري .

وقوله : كما استحال أن يكون الثوب الواحد معناه : أن الألفاظ للمعاني بمنزلة الأشخاص ، والمجاز من الحقيقة بمنزلة العارية من الملك ، وكما يستحيل اجتماعهما في الثوب الواحد في استعمال واحد ، فكذا استحال أن

(١) ق ٤٩ / ١ من ح .

حتى قلنا : إن الوصية للموالى لا تتناول موالى الموالى ، وإذا كان له معتق واحد يستحق النصف ، ولا يلحق غير الخمر بالخمر .

يجتمع فى اللفظ الواحد كونه حقيقة ومجازا فى ^(١) استعمال واحد .

وزعم بعض مشائخنا العراقيين : أنهما لا يجتمعان فى لفظ واحد فى محل واحد ولكن يجوز أن يجتمعا فى لفظ واحد باعتبار محلين حتى قالوا : ثبت حرمة الجدات وبنات الأولاد بقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ ^(٢) مع أن اسم الأم والبنت للمجدة وبنت الولد مجاز .

ولكننا نقول : حرمتهم ثابتة بالإجماع أو بالنص باعتبار أن الأم فى اللغة الأصل والبنت الفرع ، فصار كأنه قيل : حرمت عليكم أصولكم وفروعكم ، فيدخل فيه الجميع .

ولا يقال : الثوب المرهون إذا استعاره الراهن ولبسه يكون ذلك بطريق الملك والعارية جميعا فى زمان واحد .

لأننا نقول : انتفاعه بطريق الملك لا العارية إذ الملك مطلق الانتفاع إلا أنه كان ممنوعا عنه / ^(٣) لتعلق حق المرتهن به وقد أبطل حقه بالأذن ، وإطلاق العارية عليه مجاز ، لأن تملك المنافع ممن لا يملكها لا يتصور ، إلا أنه للمرتهن ولاية الاسترداد لبقاء عقد الرهن ، تصور بصورة الإعارة فلذلك سمي إعارة .

(١) ما بين القوسين أى من قوله : (يستحيل) إلى قوله : (استعمال واحد) ساقطة من ب .

(٢) سورة النساء / ٢٣ .

(٣) ق ٥٦ / ب من ب .

قوله : « حتى إن الوصية إلى آخره أى إذا أوصى حر الأصل لمواليه بثلث ماله وله معتق واحد وموالى (موالى) ^(١) ، كان نصف الثلث لمعتقه ، لأن للمنتى حكم الجمع فى الوصية والإرث ، والنصف الباقي مردود إلى الورثة ، ولا يكون لموالى مولاة ، لأن الحقيقة وهى معتقة متى أريدت بهذا اللفظ ، فلا يدخل تحته موالى الموالى ، لأنه مجاز إذ الأسفل مجاز مضاف بالسبب والأعلى يضاف إليه بإعتاقه إياه حقيقة ، فلم يثبت مع الحقيقة لامتناع الجمع بينهما حتى لو لم يكن له / ^(٢) معتق ، كانت الوصية لموالى معتقه لتعين المجاز .

قوله : « ولا يلحق غير الخمر بالخمر » قال الشافعى - رحمه الله - يجب الحد بشرب القليل من سائر الأشربة المسكرة كالباذق ^(٣) والمنصف ^(٤) وكثيره كما فى الخمر ^(٥) .

واستدل بعض أصحابه بقوله - ﷺ - : « من شرب الخمر فاجلدوه » ^(٦) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٤٩ / ب من ح .

(٣) الباذق : يكسر الذال وفتحها ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار شديدا .

ينظر : (القاموس المحيط ٣ / ٢١٨ ، والمصباح المنير ١ / ٤١) .

(٤) المنصف : كمعظم : الشراب طبخ حتى ذهب نصفه .

المرجعين المذكورين : (القاموس المحيط ٣ / ٢٠٧ ، والمصباح المنير ٢ / ٦٠٨) .

(٥) وبه أخذ مالك وأحمد وقنادة والأوزاعى وغيرهم .

ينظر : (المغنى لابن قدامة ٨ / ٣٠٦ ، والمجموع للنووى ٢ / ١١٢ ، والكافى ٢ / ١٠٧٩) .

(٦) أخرجه : (الترمذى ٤ / ٤٨ بلفظ : (من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه) ، وأبو داود ٤ / ٦٢٤ - ٦٢٥ ، وقال الترمذى :

إن هذا كان فى أول الأمر ثم نسخ ، وابن ماجه ٢ / ٨٥٩ ، والدارمى ٢ / ١١٥)

ولا يراد بنو بنيه في الوصية لأبنائه .

ولا يراد اللمس باليد في قوله تعالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ لأن الحقيقة فيما سوى الأخير والمجاز فيه مراد فلم يبق الآخر مرادا .

وقال : سائر الأشربة سمى خمرا باعتبار مخامرة العقل ، فيدخل تحت عموم هذا النص كالخمر .

ولكننا نقول : لا يصح إلحاق سائر الأشربة بالخمر ، لأن اسم الخمر للتي من ماء العنب إذا غلا واشتد حقيقة ولسائر الأشربة مجاز باعتبار المخامرة ، وقد ثبت الحقيقة مرادة بهذا النص ، فيخرج المجاز لامتناع الجمع بينهما .

ولا يقال : : قد ألحق سائر الأشربة بالخمر في إيجاب الحد عنه حصول السكر فيجوز أن يلحق بها القليل أيضا .

لأننا نقول : قد ثبت الحكم في الكثير بالإجماع ويقولوه - ﷺ - : « والمسكر من كل شراب » ^(١) لا بطريق الإلحاق .

قوله : « (ولا يراد) ^(٢) بنو بنيه في الوصية لأبنائه » ذكر في المبسوط : لو أوصى بثلاث ماله لبنى فلان ، ولفلان أولاد ، فالثالث للذكور دون الإناث في قول أبي حنيفة - رحمه الله - الآخر ، وفي « قوله » ^(٣) الأول وهو قولهما

(١) أخرجه : (البخارى ٦ / ٢٤٢ بلفظ : (كل شراب أسكر فهو حرام) ، ومسلم ٣ / ١٥٨٥ والترمذى ٤ / ٢٩١ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ٢ / ١١٢٣ .

(٢) في ب (ولا يقال) وهو تحريف .

(٣) في ب (قول وهو خطأ .

إذا اختلط الذكور مع الإناث ، فالثلث بينهم ، وإن انفرد الإناث فلا شيء
لهن بالاتفاق ^(١).

فإن كان له أولاد وأولاد ابن ، فعن أبي حنيفة الوصية لبيه لصلبه ، دون
بنى ابنه ، لأن اسم الابن لأولاد الصلب حقيقة ، ولبنى بنيه مجاز ، بدليل أنه
يستقيم نفية عنهم ، والمجاز لا يزاحم الحقيقة .

وعندهما : الكل سواء ، لأن / ^(٢) اسم البنين يطلق فى العرف على
الفريقين فيتناولهم عموم المجاز ، كما فى مسألة الحنطة ^(٣) ، وما ذكر فى المتن
مذهب أبي حنيفة دون مذهبيهما .

قوله : « ولا يراد اللمس إلى آخره » . . نقل الغزالي عن الشافعى - رحمه
الله - أنه قال : أحمل آية اللمس باليد والوطء جميعا حتى يكون مس المرأة

(١) انظر : (المبسوط ٢٧ / ١٥٨) وإليك نصه فى صورة الاختلاط : (وإن كانوا ذكورا
وإناثا فعند أبي حنيفة وأبى يوسف الوصية للذكور دون الإناث ، وعند محمد :
يدخل فيه الذكور والإناث وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، رواه أبو يوسف بن
خالد السمين لأبى يوسف وأبى حنيفة) وبهذا علمت أن أبا يوسف مع أبي حنيفة
وليس مع محمد إلا فى رواية يوسف بن خالد ، ولعل الشارح رحمه الله (الكاكي)
ضم أبا يوسف مع محمد باعتبارها ، كما علمت أن ماذهب إليه محمد هو الرواية
عن أبي حنيفة أيضا) .

(٢) ق ٥٧ / أ من ب . . :

(٣) وهى : أن يحلف الرجل أن لا يأكل من هذه الحنطة ولم يكن له نية :

فعلى قول أبي حنيفة تقع على العين لا غير حتى لا يحث بالخبز ، وعلى قولهما
يحث بالخبز رواية واحدة . لأن أبا حنيفة يرى العمل بالحقيقة المستعملة بخلاف ،
صاحبه فإنهما يريان العمل بالمجاز المتعارف .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٥٦ - ٥٧ ، وأصول الرخسى ١ / ١٧٦) .

حدثنا ^(١) . وهكذا قال عامة أهل الحديث .

ولكننا نقول : المجاز ، وهو الجماع مراد بالإجماع ^(٢) حتى حل للجنب التيمم بهذا النص ولا ذكر له في كتاب الله تعالى إلا ههنا ، فبطلت إرادة الحقيقة .

وما قاله الشافعي خلاف قول السلف ، لأن عليا وابن عباس والحسن ومجاهد ^(٣) والقتادة ^(٤) - رضى الله عنهم - حملوها على الجماع ، وابن مسعود في جماعة على اللبس باليد .

(١) لم أقف على نقل الغزالي فيما اطلعت عليه من كتبه وقد نسب إلى الإمام الشافعي - رحمه الله - هذا القول ، العلامة الألوسي أيضا .
انظر : (روح المعاني ٥ / ٤٢) .

(٢) وفيه نظر ، لأن ابن مسعود ومن معه قالوا : إن المراد بالملامسة : اللبس باليد ، كما يأتي قريبا .

(٣) هو : أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، المقرئ ، المفسر ، الامام ، مولى السائب ابن أبي السائب المخزومي ، وقيل غير ذلك ، ولد سنة : (٢١ هـ) ، روى عن عبد الله بن عباس ، وقرأ عليه القرآن ثلاث عرضات ، قال مجاهد : كنت أقف عند كل آية أسأله : فيم نزلت وكيف كانت ، وروى عن أبي هريرة وغيره أيضا ، وروى عنه عكرمة وغيره ، وتوفي بمكة المكرمة سنة (١٠١ هـ) وقيل غير ذلك .

ينظر : (العبر ١ / ١٢٥ ، تذكره الحفاظ للذهبي ١ / ٩٢ ، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٤٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٨) .

(٤) هكذا في النسختين معا والمعروف (قتادة) من غير ال . و قتادة هو :

قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي ، أبو الخطاب البصري ، الضرير الاكمه ، المفسر ، كان أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئا إلا حفظه ، قال معمر : سمعت قتادة يقول : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئا ، ومع حفظه وعلمه بالحديث ، كان رأسا في العربية واللغة وأيام العرب والنسب ولد (سنة ٦٠ هـ) وتوفي سنة ١١٨ هـ) وقيل (١١٧ هـ)

فإن قيل : قد قرئت الآية بقراءتين ﴿ لا مستم ﴾ و ﴿ لمستم ﴾ من الملامسة واللمس ، فتحمل إحداهما على الوطء والأخرى / ^(١) على المس كما حملتم القراءتين في قوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾ ^(٢) بالتشديد والتخفيف على الحالتين .

قلنا : لانزاع فيه ، وإنما النزاع في حمل كل واحد على المعنيين كما هو المنقول عن الخصوم ، وإنما يجوز ما ذكرتم إذا لم يمنع عنه مانع وقد وجد ههنا فإنه روى أنه - عليه السلام - : « يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة » ^(٣) ولأن الصحابة والسلف اختلفوا في تأويل الآية على القولين كما ذكرنا ، فكان القول بجواز التيمم للجنب ، وكون المس حدثاً أيضاً ، عملاً بالقراءتين خارجاً عن أقوالهم وإجماعهم ، فيكون مردوداً كذا في شرح التأويلات ^(٤) .

== انظر : (البداية والنهاية ٩ / ٣١٣ ، وفيات الاعيان ٤ / ٨٥ - ٨٦ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٤٧ - ٤٨) .

(١) ق ٥٠ / أ من ح .

(٢) سورة البقرة / ٢٢٢ .

(٣) أخرجه : (النسائي ١ / ١٠٤ بلفظ (أن النبي - عليه السلام - كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ) .

وابن ماجة ١ / ١٦٨ ، وأحمد في مسنده ٦ / ٦٢) .

(٤) كتاب (التأويلات) هو : (تأويلات أهل السنة) للشيخ أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي الحنفي الشافعي سنة (٣٣٣ هـ) . كذا في : (كشف الظنون ١ / ٣٣٥) .

وأما (شرح التأويلات) فلم أقف عليه .

وفى الاستيمان على الأبناء والموالى تدخل الفروع ، لأن ظاهر الاسم صار
شبهة فى حقن الدم ، بخلاف الاستيمان على الآباء والأمهات .
حيث لا يدخل الأجداد والجندات ؛ لأن ذا بطريق التبعية ، فيليق بالفروع
دون الأصول .

قوله : « وفى الاستيمان إلى آخره » . . هذا جواب عما يقال : قد جمعتم
بين الحقيقة والمجاز فيما إذا استأمن الكفار على أبنائهم ومواليهم ، بأن قالوا :
آمنونا على أبنائنا وموالينا حيث أثبتم الأمان لأبناء (الأبناء) ^(١) وموالى
الموالى ، كما أثبتم للأبناء والموالى ، فقال « وفى الاستيمان على الأبناء والموالى
يدخل الفروع » ، لأن اسم الأبناء والموالى من حيث الظاهر يتناول الفروع ،
لأنهم ينسبون إلى الجد بطريق المجاز وقال تعالى : ﴿ يا بنى آدم ﴾ ^(٢) فصار
ذلك شبهة فى حقن الدم ، إذ الأمان لحقن الدم ، لأن الشبهة ما يشبه الثابت
وليس بثابت والأمان مما يثبت بالشبهات .

قوله : « بخلاف الاستيمان على الآباء والأمهات » . . يعنى أنهم إذا
قالوا ^(٣) / آمنونا على آبائنا وأمهاتنا ، لم يثبت الأمان للأجداد والجندات مع أن
الاسم يتناولهم صورة .

(١) ساقطة من ب

(٢) سورة الأعراف / ٢٦ . والآية بكاملها : ﴿ يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري
سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون ﴾ .

(٣) ق ٥٧ / ب من ب .

فأشار إلى الفرق بقوله : « لأن ذا » . . أى لأن اعتبار الصورة بطريق
التبعية فيليق بالفروع دون الأصول ، إذ الأجداد والجدات أصول للآباء
والأمهات ، فلا « يكونون » ^(١) اتباعا ، فلا جرم ترك اعتبار الصورة فى
إثبات الأمان لهم .

ولا يقال : الجد أصل خلقه ، ولكنه تبع فى إطلاق اسم الأب عليه ، لأن
إطلاق هذا الاسم عليه بطريق الاستعارة عن الأب ، فيليق إثبات الأمان فى
حقهم بطريق التبعية أيضا ، ألا يرى أن استحقاق الميراث له وانتقال نصيب
الأب إليه عند عدمه بهذا الطريق ، ولا يمنع عنه كونه أصلا للأب خلقه ، فلأن
يثبت له الأمان الذى يثبت بأدنى شبهة ولا يمنع عنه كونه أصلا خلقه ، كان
أولى .

لأننا نقول : إثبات الأمان لظاهر الاسم بعد إرادة الحقيقة منه ، إثبات له
بدليل ضعيف ، فيعمل به إذا لم يمنع عنه معارض كما فى جانب الأبناء ،
فأما إذا وجد معارض فلا ، كما فى جانب الآباء ، إذ جهة كونه أصلا خلقه
مانعة عنها / ^(٢) فيسقط العمل بالدليل الضعيف عند وجود المعارض لضعفه
ولا نسلم أن استحقاقه الميراث له بطريق التبعية ، بل الشرع أقامه مقام الأب
عند عدمه ، لأن مبنى الميراث على القرب ، ولا شك أن الأب أقرب إلى
الميت من جده ، فلا جرم يستحق الميراث بعد الأب ، وليس هذا من التبعية
فى شىء .

ولا يقال : إذا اشترى المكاتب أباه يصير مكاتبا عليه تبعا ، فليثبت الأمان
ههنا لشبهة الاسم تبعا وفيه حقن الدم .

(١) فى ح (يكون) بالإفراد .

(٢) ق ٥٠ / ب من ح .

وإنما يقع على الملك والإجارة والدخول حافيا أو متنعلا فيما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم المجاز ، وهو الدخول ونسبة السكنى .

لأننا نقول : ليس ما ذكرتم من قبيل ما نحن فيه ، لأن كلامنا في لفظ الأب هل يتناول الجسد ظاهرا ، وأن الأمان هل يثبت له ابتداء بصورة الاسم ، والكتابة تثبت له من جهة الأب بأمر حكيم وهو السراية لا باعتبار لفظ يدل عليهما ، فلم يكن من قبيل ما نحن فيه .

قوله : « وإنما يقع على الملك إلى آخره » .. هذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان ولم يسم دارا بعينها ولم يكن له نية ، يقع على الدار المملوكة ، والمستأجرة والعارية ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن الإضافة إلى فلان بالملك حقيقة ، وبغيره مجاز ، بدليل / (١) صحة النفي في الملك وصحته في غيره ، وكذا لو دخلها حافيا أو متنعلا أو راكبا يحث ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن الدخول حافيا حقيقة هذا اللفظ وبغيره مجاز ، بدليل صحة النفي في التمتع والركوب دون الحفاء .

فقال : « وإنما يقع على الملك والإجارة ، والدخول حافيا » .. في كذا ، باعتبار عموم المجاز ، وهو الدخول ونسبة السكنى ، وإنما حمل على الدخول ، لأن مقصود الخالف عرفا منع نفسه عن الدخول ، لا عن مجرد وضع القدم ، والدخول مطلق لعدم تقييده بالركوب والتمتع والحفاء ، فيحث بالكل ، ألا يرى أنه لو وضع قدميه ولم يدخل لا يحث في يمينه كذا في فتاوى (٢) قاضى خان ؛ لأنه لما صار مجازا في الدخول ، لا يعتبر حقيقته ، وكذا حمل إضافة

(١) ق ٥٨ / أ من ب .

(٢) وهو أى قاضى خان : الإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى ، الفرغانى ، الحنفى ، المعروف بقاضى خان ، أبو المفاخر ، وقيل : أبو المحاسن ، مفتى الشرق ، فقيه ، مجتهد فى المسائل ، كان إماما كبيرا ، بحرا عميقا غواصا فى المعانى ==

وإنما يحنث إذا قدم ليلاً أو نهارة في قوله : عبده حر يوم يقدم فلان ، لأن المراد باليوم الوقت وهو عام .

الدار على نسبة السكنى ، وصار كأنه قال : لا أدخل داراً مسكونة لفلان ، فيدخل في عمومه الملك والعارية والإجازة ، ويحنث بدخول المملوك باعتبار عموم المجاز لا باعتبار الحقيقة حتى لو كان الساكن في المملوكة غير فلان ، لم يحنث كذا ذكره شمس الأئمة في أصوله ^(١) ، وذكر في فتاوى قاضى خان والظهيرية : لو دخل داراً مملوكة لفلان ، وفلان لا يسكنها يحنث أيضاً ، فعلى هذه الرواية / ^(٢) لا يتدفع الشبهة إلا أن يجعل قوله : دار فلان عبارة عما يضاف إليه من الدور مطلقاً ، فيدخل في عمومها المملوكة التى لم يسكنها ^(٣) .

قوله : « وإنما يحنث إلى آخره » .. هذا جواب عن سؤال مقدر أيضاً وهو أنه إذا قال لعبده : أنت حر يوم يقدم فلان ، فقدم فلان ليلاً أو نهارة عتق ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن اليوم حقيقة لبياض النهار ومجاز لليل

== الدقيقة ، من تصانيفه : الفتاوى ، شرح أدب القاضى للخصاف ، وشرح الجامع الصغير للشيبانى . توفى سنة (٥٩٢ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ٦٤ - ٦٥ ، والجواهر المضية ١ / ٢٠٥ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٩٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٣١) .

وأما فتاواه فهي : مشهورة ، مقبولة ، معمول بها ، متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء ، وكانت هي نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٢٧) .

(١) راجعه في (١ / ١٧٥)

(٢) في ٥١ / أ من ح

(٣) رجم : (فتاوى قاضى خان ٢ / ٧٨) المطبوع على هامش الفتاوى الهندية

فقال فى جوابه : إنما يحنث بقدمه ليلا ونهارا باعتبار عموم المجاز ، وهو مطلق الوقت لا باعتبار الجمع ، ويبان ذلك أن لفظ اليوم يطلق على بياض النهار حقيقة بالاتفاق ، وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض ، فيعتبر مشتركا ، وبطريق المجاز عند الأكثر وهو الصحيح ، لأن حمل الكلام على المجاز أولى من حمله على المشترك عند تعارض المجاز والمشارك ، لأن المجاز أكثر فيحمل على الأغلب ، ولأنه لا يؤدى إلى إبهام المراد ؛ لأن اللفظ إن خلا عن قرينة ، فالحقيقة متعينة ، وإلا فالذى / ^(١) يدل عليه القرينة ، وهو المجاز ، بخلاف المشارك فإنه لا يتعين أحد المعنيين ، ثم لا شك فى أن اليوم ظرف على كلا التقديرين عند الفريقين فيرجح أحد محتمليه بمظروفيه ، فإن كان مما يمتد ، وهو ما يصح فيه ضرب المدة أى يصح تقديره بمدة ؛ كاللبس والركوب والمسكنة ونحوها .

فإنه يصح أن يقال : لبست هذا الثوب ، أو ركبته هذه الدابة ، أو ساكنت هذه الدار يوما أو شهرا ، يحمل على بياض النهار ؛ لأنه يصلح مقدارا له ، فكان الحمل عليه أولى .

وإن كان مما لا يمتد كالخروج والدخول والقدوم ، إذ لا يصح تقدير هذه الأفعال بزمان ، فلا يقال : دخلت أو قدمت يوما ، يحمل على مطلق الوقت اعتبارا للتناسب .

ثم فى قوله : عبده حر يوم يقدم فلان ، اليوم ظرف للتحرير ، وهو مما لا يمتد فيحمل على مطلق الوقت ، فيحنث إذا قدم ليلا أو نهارا بإطلاق المجاز .

وكذا الحكم فى قول الرجل لامرأته : أنت طالق يوم يقدم فلان ، وفى قوله : أمرك بيدك يوم يقدم فلان ، يصير الأمر بيدها إذا قدم فلان نهارا لما

(١) ق ٥٨ / ب من ب .

وإنما أريد النذر واليمين ، فيما إذا قال : لله على صوم رجب ونوى به
اليمين؛ لأنه نذر بصيغته يمين بموجه فهو كشراء القريب ، فإنه تملك بصيغته ،
تحرير بموجه .

ذكرنا .

واعلم أنه لا اعتبار لما أضيف إليه وهو القدوم في هذه المسألة في ترجيح
أحد محتمليه ، لأن إضافة اليوم إليه لتعريفه وتمييزه من الأيام ، ولهذا لم
يؤثر يقدم في انتصاب يوم باتفاق أهل اللغة ، إذ المضاف إليه لا يؤثر في
المضاف بل هو منصوب بمظروفه ، والتقدير : حررتك في يوم قدوم فلان ،
وإلى هذا أشير في المبسوط ^(١) والهداية ^(٢) ، إلا أن بعض المشائخ اعتبروا
المضاف إليه / ^(٣) فيما لا يختلف الجواب ، وهو ما إذا كان المظروف والمضاف
إليه مما لا يمتد ، تسامحا نظرا إلى حصول المقصود ، وبعضهم لم يلتفتوا إلى
المضاف إليه أصلا نظرا إلى التحقيق .

قوله : وإنما أريد النذر إلى آخره . . وهذا جواب سؤال مقدر أيضا وهو أنه
إذا قال : لله على صوم رجب ونوى به اليمين يكون نذرا ويمينا عند أبي
حنيفة ومحمد - رحمهما الله - وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن هذا
الكلام للنذر حقيقة لعدم توقف ثبوته على القرينة ، ولليمين مجاز لتوقفها
على قرينة ، وهي النية . والتوقف على القرينة من أمارات المجاز .

فقال في جوابه : وإنما أريد النذر واليمين لأنه نذر بصيغته يمين بموجه

(١) انظر : (المبسوط / ٦ ، ١١٤ ، ١١٨) .

(٢) انظر : (الهداية / ١ ، ٣٤٦) .

(٣) في ٥١ / ب من ح .

والممتنع اجتماعهما صيغة ولم يوجد ههنا . . والمراد بموجبه المعنى المقصود بصيغة النذر ، وهو إيجاب المنذور / ^(١) لا محالة ، ولا بد أن يكون المنذور قبل النذر مباح الترك ليصح التزامه بالنذر ؛ لأن النذر بما هو واجب في نفسه لا يصح على ما عرف ، فإذا لزم المنذور بالنذر صار تركه الذى كان مباحا حراما ، وصار النذر تحريم المباح بواسطة موجبه لا بصيغته ، وتحريم المباح يمين عندنا ، لأن النبى - ﷺ - حرم مارية ^(٢) والعسل على نفسه ، فسمى الله تعالى ذلك يمينا وأوجب فيه الكفارة حيث قال : ﴿ يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ إلى أن قال : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ ^(٣) أى شرع لكم تحليلها بالكفارة ، حتى روى مقاتل ^(٤) أنه - ﷺ - أعتق رقبة

(١) ق ٥٩ / ١ من ب .

(٢) وهى : مارية بنت شمعون القبطية ، مولاة رسول الله - ﷺ - وأم ولده إبراهيم ، أهداها المقوقس صاحب الإسكندرية إلى رسول الله ﷺ سنة (٧ هـ) ومعها أختها سيرين و . . فأسلمت مارية وأسلمت أختها ، وكانت مارية جميلة الخلق ، وكان النبى ﷺ يطؤها بملك اليمين ، وضرب عليها مع ذلك حجابا فحملت منه ، ووضعت له إبراهيم ، وكان أبو بكر رضى الله عنه ينفق عليها حتى مات ، ثم عمر حتى توفيت فى خلافته سنة (١٦ هـ) فصلى عليها ودفنها بالبيع .
انظر : (الإصابة ٤ / ٣٩١ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٤ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، وأعلام النساء ٥ / ١٠) .

(٣) سورة التحريم / ١ .

(٤) هو : مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي ، الخراسانى ، البلخى ، يكنى أبا الحسن ، المفسر ، حكى عن الشافعى - رحمه الله - أنه قال : الناس كلهم عيال على الثلاثة ، على مقاتل بن سليمان فى التفسير ، وعلى زهير بن أبى سلمى فى الشعر ، وعلى أبى حنيفة فى الفقه ، روى عن مجاهد وغيره ، وعنه سعد بن الصلت وقد أجمعوا على تركه ، من مؤلفاته :

نظائر القرآن ، الوجوه والنظائر ، وكتاب الاقسام واللغات ، توفى سنة (١٥٠ هـ) ==

فى تحريم مارية « (١) .

وهو مذهب أبى بكر (٢) وعمر وابن عباس وابن مسعود وزيد وطاووس
والحسن والثورى وأهل الكوفة - رضى الله عنهم - فهو كشراء القريب سى
فى الشرع شراء القريب إعتاقا .

ويستحيل أن يكون إثباته إزالته ، لكنه بصيغة إثبات الملك ، والملك فى
القريب يوجب العتق بالنص ، فكان الشراء إعتاقا بواسطة حكمه لا بصيغته .
وكان ينبغى أن يثبت اليمين بلا نية كالعتق فى شراء القريب ويثبت بلا نية
وإليه ذهب الثورى (٣) .

== انظر : (طبقات المفسرين للداودى ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، تاريخ بغداد ١٣ / ١٦٠ ،
وفيات الأعيان ٥ / ٢٥٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٠١) .

(١) ذكره فخر الرازى فى التفسير الكبير ٣٠ / ٤٤ ، والزمخشري فى الكشاف ٤ / ١١٤
والشوكانى فى فتح القدير ٥ / ٢٥٠ .

(٢) هو : الصديق الأكبر والخليفة الأول عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر القرشى ،
المكنى أبا بكر الصديق ، ولد بعد الفيل بستين وستة أشهر ، أول من آمن من
الرجال ، رافق النبى ﷺ فى الهجرة وفى الغار وفى المشاهد كلها ، وحج بالناس فى
حياة النبى ﷺ سنة تسع لقيه المسلمون خليفة رسول الله ﷺ وكان يقال له العتيق :
إما لجماله وعتاقة وجهه ، وأما لأن الرسول ﷺ قال : « من سره أن ينظر إلى عتيق
من النار ، فلينظر إلى هذا » ، مكث فى خلافته ستين وثلاثة أشهر ، مناقبه كثيرة
ومشهورة ، توفى سنة (١٣ هـ) عن (٦٣ سنة) ودفن ليلا فى بيت عائشة - رضى
الله عنها - مع النبى ﷺ - .

انظر : (الإصابة ٢ / ٣٣٣ فما بعدها ، والإستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٢٣٤ فما
بعدها)

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثورى - من ثور طائفة أو من ثور
همدان - شيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ ، سيد العلماء العاملين فى زمانه ، يكنى ==

حيث قال : وجب القضاء والكفارة بلا نية إلا أن استعمال هذه الصيغة غلب فى النذر المجرد فصارت اليمين كالحقيقة المهجورة ، فلم يثبت من غير نية كذا قيل .

ولقائل أن يقول : لا يندفع الجمع بما ذكرتم ، لأن ثبوت اليمين لما توقف على الإرادة وقد أريد بهذا اللفظ حقيقته ومجازه ولا معنى للجمع سوى هذا وليس ما ذكرتم / ^(١) إلا بيان وجه اتصال اليمين بالنذر .

وذكر شمس الأئمة أنه اجتمع فى كلامه كلمتان : إحداهما يمين ، وهو قوله : لله فإنه عند إرادة اليمين كقوله : بالله ، قال ابن عباس - رضى الله عنه : « دخل آدم الجنة فلله ما غربت الشمس حتى خرج » ^(٢) وهذا ، لأن الباء واللام يتعاقبان قال تعالى إخبارا عن فرعون : ^(٣) « أمتم له » ^(٤) وفى موضع

== أبا عبد الله ، الكوفى ، المجتهد ، أجمع الناس على دينه وروعه ، ولد سنة (٩٧ هـ) ، من مؤلفاته : تفسيره المشهور ، وتوفى سنة (١٦٢ هـ) وقيل (١٦١ هـ) وهو الأصح .

انظر : (تاريخ بغداد ٩ / ١٥١ فما بعدها ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٨٦ فما بعدها ، طبقات الحفاظ ص ٨٨ ، ٨٩ ، وطبقات المفسرين للدوادى ١ / ١٩٣ ، فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢٩ فما بعدها) .

(١) ق ٥٢ / أ من ح .

(٢) ذكره : السيوطى فى (الدر المنثور ١ / ١٢٧) بلفظ : « فتالله ما غابت الشمس من ذلك اليوم حتى أهبط من الجنة إلى الأرض » .

(٣) هو : فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب بن معاوية ، وكان عمره طويلا وكان أعتى من أخيه قابوس بن مصعب وأفجر منه ، يقال : إن الوليد تزوج آسية بعد أخيه قابوس ، وكان سئ الملكة على بنى إسرائيل ، يعذبهم ويجعلهم خولا ، ويسومهم سوء العذاب ، فلما أراد الله أن يستنقذهم ، بلغ موسى الرشد وأعطاه الرسالة .

ينظر : (الكامل فى التاريخ ١ / ٩٥) .

(٤) سورة طه / ٧١ .

وطريق الاستعارة الاتصال بين الشيئين صورة أو معنى كما فى تسمية الشجاع أسداً والمطر سماء .

آخر : ﴿ آمتمم به ﴾^(١) والآخرى نذر وهى قوله : على إلا أن عند الإطلاق غلب معنى النذر باعتبار العادة ، فيحمل عليه ، فإذا نواهما ، فقد نوى لكل لفظ ما هو من محتملاته ، فيعمل بنيته ولا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة ، بل فى كلمتين^(٢) .

فعلى هذا « يكون »^(٣) قوله : « على أن أصوم » سادا مسد جواب القسم^(٤) كأكرمتك فى قوله : والله إن أكرمتنى أكرمتك ، جواب الشرط ساد مسد جواب القسم ، فعلى هذا لو قال : نذرت أن أصوم رجب ونوى النذر واليمين لا يكون إلا نذرا لعدم اللفظ الذى تصح نية اليمين فيه ، وعلى الوجه^(٥) الأول يصح .

قوله : « وطريق الاستعارة إلى آخره .. اعلم أن الاستعارة فى اصطلاح علماء المعانى والبيان عبارة عن نوع من المجاز ، وهو أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به ، دالا

(١) سورة الأعراف / ١٢٣ .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ١ / ١٧٦) وفيه تقديم وتأخير وزيادة ، وفى كشف الأسرار ٢ / ٥٨ للبخارى ذكر نصا وإحالة على (شرح كتاب الصوم للسرخسى) ولم أعثر عليه .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) فى ح بعد قوله : (جواب القسم) العبارة هكذا : (فعلى هذا لو قال نذرت وإيجابا فى نفسه) . وفى ب هكذا : (فإذا كانا فى نفسه) وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه .

(٥) وهو ما إذا قال : لله على أن أصوم رجب ، حيث يكون ذلك نذرا ويمينا .

على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به ^(١) كما يقول : فى الحمام أسد ، وأنت تريد الشجاع ، مدعيا أنه من جنس الأسد ، فثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراد فى الذكر ، وإنما سموا هذا النوع من المجاز استعارة للتناسب بينه وبين الاستعارة ، وهو أنه اكتسب اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه ، كما أن المستعير يبرز مع الثوب المستعار فى معرض المستعار عنه ، إلا أنه إذا فتش ، أحدهما مالك والآخر ليس كذلك ، وذكر فى نهاية ^(٢) الإيجاز (أن المجاز أعم من الاستعارة ، لأنها عبارة عن نقل الاسم عن أصله إلى غيره ، للتشبيه بينهما على حد المبالغة ، وليس كل مجاز للتشبيه) ^(٣) .

ولكنها فى اصطلاح الفقهاء عبارة عن مطلق المجاز لمعنى المرادف له . وقال بعض العلماء : إن المجاز موضوع كالحقيقة ، لأنه من باب اللغة ، فلو لم يكن موضوعا لا يكون من اللغة ، غير أن الحقيقة بوضع أصلى وهذا بوضع طارئ .

وقال بعضهم : طريقه بوضع أرباب اللغة - أى وضع أن عند الاتصال بين الشئين يطلق اسم أحدهما على الآخر مجازا دون الألفاظ .

(١) فى ح بعد قوله . (المشبه به) قوله : (وهو اسم جنسه مع سد طريق) وهو خطأ

(٢) هو : (نهاية الإيجاز فى دراية الاعجاز) لفخر الدين عمر الرازى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ

هـ (أوله : (الحمد لله المنزه عن مشابهة المحدثات ... الخ

(كشف الظنون ٢ / ١٩٨٦) .

قلت : وهو كتاب صغير طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة (١٣١٧ هـ)

(٣) راجعه فى (ص ٥٥) وهذا نصه : (. . أن المجاز أعم من الاستعارة ، لأنها -

كما ستأتى - عبارة عن نقل الاسم عن أصله إلى غيره . للتشبيه بينهما على حد المبالغة ، وظاهر أنه ليس كل المجاز فهو للتشبيه)

ثم العلماء حصروا الاتصال ببناء على الاستقرار فى خمسة وعشرين نوعا :
إطلاق اسم / ^(١) السبب على المسبب ، كقوله - ﷺ - : (بلوا أرحامكم
بالسلام ، ^(٢) أى صلوها .

وعكسه كقول الشاعر :

شربت الإثم حتى ضل عقلى ^(٣)

سمى الخمر إثما لكونه « مسيئا لها » ^(٤) .

وإطلاق اسم الكل على البعض كقوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم فى
آذانهم من الصواعق ﴾ ^(٥) ، وعكسه كقوله تعالى : ﴿ كل شئ هالك إلا
وجهه ﴾ ^(٦) : - أى ذاته - .

وإطلاق اسم المعلوم على « اللازم » ^(٧) كقوله تعالى : ﴿ أم أنزلنا عليهم

(١) ق ٥٢ / ب من ح .

(٢) أخرجه : الحافظ السخاوى فى : (المقاصد الحسنة ص ١٤٦ حديث رقم ٣٠١)
بلفظ : « بلوا أرحامكم ولو بالسلام » ، وقال : (..) وفى الباب عن أبى الطفيل
عند الطبرانى وابن لال - وعن سويد بن عامر ، وبعضها يقوى بعضها) .

(٣) هذا النصف الأول من البيت ، والنصف الثانى :

كذلك الإثم تذهب بالعقول .

وفى معجم مقاييس اللغة (تفعل) بدل (تذهب) والبيت للأخفش .

انظر : (لسان العرب ١٢ / ٦ ، والصحاح ٥ / ١٨٥٨ ، ومعجم مقاييس اللغة
١ / ٦١) .

(٤) فى ب (سببا لهما) وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة / ١٩ .

(٦) سورة القصص / ٨٨ .

(٧) فى ب (اللام) وهو خطأ .

سلطاناً فهو يتكلم ﴿^(١) - أى يدل - سميت الدلالة كلاماً ؛ لأنها من لوازمه .

وإطلاق أحد المتشابهين على الآخر كإطلاق اسم الإنسان على الصورة المنقوشة لتشابههما شكلاً .

وإطلاق اسم الأسد على الشجاع / ^(٢) لتشابههما فى الشجاعة .

وإطلاق اسم المطلق على ^(٣) المقيد وعكسه .

وإطلاق اسم الخاص ^(٤) على العام وعكسه .

وحذف المضاف سواء أقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى : ﴿ واسئل

(١) سورة الروم / ٣٥ .

(٢) ق ٦٠ / أمن ب .

(٣) وذلك مثل قول الشاعر :

فياليتنا نحيا جميعاً وليتنا ... إذا نحن متنا ضمنا كفنان

وياليت كل اثنين بينهما هوى ... من الناس قبل اليوم يلتقيان

أى قبل يوم القيامة .

وعكسه كقول شريح : أصبحت ونصف الخلق على غضبان ، يريد أن الناس بين

محكوم عليه ومحكوم له ، لا نصف الناس على سبيل التسوية والتعديل .

(كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٦٠)

(٤) مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وحسن أولئك رفيقا ﴾ ، أى رفقاء ، وعكسه كقوله

تعالى : حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ وأنا أول المؤمنين ﴾ لم يرد الكل ، لأن الأنبياء كانوا قبله مؤمنين .

انظر : (جامع البيان للطبري ٥ / ١٦٣ ، ٩ / ٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ٥ / ٢٧٢ ، ٧ / ٢٧٩ ، وتفسير أبي السعود ٢ / ١٩٩ ، ٣ / ٢٧٠ ،

وروح المعاني للألوسى ٥ / ٧٨ ، والكشاف للزمخشري ١ / ٢٧٩) .

القرية ﴿١﴾ أو كقول أبي داود ﴿٢﴾.

أكل امرئ تحسبين امرأ... وتوقد بالليل نارا ﴿٣﴾

وعكسه كقول الشاعر :

إن ابن جلا وطلاع الثنايا ﴿٤﴾.

أى أنا (ابن) ﴿٥﴾ رجل جلا .

وتسمية الشيء باسم مجاوره ، كسمية قضاء الحاجة بالغائط .

وتسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، كسمية العنب بالخمير .

(١) سورة يوسف / ٨٢ . وقام الآية ﴿ التى كنا فيها والعرى التى أقبلنا فيها وإنا لصادقون ﴾ .

(٢) فى ب (داود) وهو خطأ ، وأبو داود : بدالين مهملتين أولاهما مضمومة بعدها واو : شاعر جاهلى ، واسمه : خارجة بن الحجاج الأيادى ، وقيل : حنظلة بن الشرقى ، وكان أجاره بعض الملوك فأحسن إليه ، فضرب المثل بجار أبى داود ، وهو أحد نعات الخيل المجيدين .

انظر (خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ٤ / ١٩٠ - ١٩١ ط : دار صادر ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧٧) .

(٣) وفى الشطر الثانى من هذا البيت نقص ، والصحيح :

أكل امرئ تحسبين امرأ . ونار توقد بالليل نارا

والبيت المذكور فى (مغنى اللبيب ١ / ٢٩٠) الشاهد رقم ٤٧٩ .

(٤) والنصف الثانى : متى أضع العمامة تعرفونى . والبيت لسحيم بن وثيل الرياحى .

انظر : (اللسان ١٨ / ١٦٥) جلا (وتهذيب اللغة ١١ / ١٨٧ ، وشرح القصائد

التسع المشهورات ٢ / ٦٠١ ، والصحاح للجوهري ٦ / ٢٣٠٤) .

(٥) ساقطة من ب .

وتسمية باسم ما كان كسمية الإنسان بعد الفراغ من الضرب ضارباً وإطلاق اسم المحل على الحال وعكسه (١) .

وإطلاق اسم آلة الشيء عليه كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم - عليه السلام - ﴿ واجعل لى لسان صدق فى الآخرين ﴾ (٢) أى ذكرنا حسناً إذ اللسان آله

وإطلاق اسم الشيء على بدله كقولهم : فلان أكل الدم أى الدية وإطلاق النكرة فى موضع الإثبات للعموم ، قال الله تعالى . ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ (٣) .

وإطلاق المعرف باللام وإرادة واحد منكر كقوله تعالى : ﴿ ادخلوا الباب سجداً ﴾ (٤) أى باباً من أبوابها ، كذا نقل عن أئمة التفسير . وإطلاق اسم أحد الضدين على الآخر .

كقوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة ﴾ (٥) والحذف كقوله تعالى . ﴿ يبين

(١) مثال الاول قوله - ﷺ - : (لا يفضض الله فاك) أى أسنانك .

ومثال الثانى قوله جل وعلا : ﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم فى رحمة الله ﴾ أى فى الجنة ، لأنها محل نزول الرحمة ،

انظر (جامع البيان ٤ / ٤١ ، وتفسير أبى السعود ٢ / ٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن ٤ / ١٦٩ ، وروح المعانى ٤ / ٢٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٦١ . ومختار الصحاح ص ٥٠٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٤٧٥) .

(٢) سورة الشعراء / ٨٤ .

(٣) سورة التكويد / ١٤ .

(٤) سورة البقرة / ٥٨ .

(٥) سورة الشورى / ٤٠ .

وفى الشرعيات الاتصال من حيث السببية والتعليل ، نظير الصورة ،
والانصال فى المعنى الم شروع كيف شرع نظير المعنى .

الله لكم أن تضلوا ﴿ ^(١) » أى لتلا تضلوا » ^(٢) .

والزيادة كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ^(٣) .

ولكن ما حصره الشيخ (فى قوله) ^(٤) : وطريق الاستعارة الاتصال بين
الشيئين إلى آخره ...

أضبط مما ذكروا ، إذ لا يكاد يشذ عنه شيء مما ذكروه ، لأن كل موجود
من المحسوسات موجود بصورته ومعناه لا ثالث لهما ، فلا يثبت الاتصال إلا
من أحد هذين الوجهين ، ولا يخفى عليك تداخل بعضها فى البعض .

قوله : « وفى الشرعيات إلى آخره » .. لا خلاف بين الفقهاء أن الاستعارة
« تجرى » ^(٥) فى جميع الألفاظ الشرعية ، حتى جوزنا / ^(٦) استعارة لفظ
العناق للطلاق .

والشافعى - رحمه الله - جوز العكس أيضا ، وقد نطق النص وهو قوله
تعالى : ﴿ إن وهبت نفسها للنبي ﴾ ^(٧) به ، ونكاحه - ﷺ - انعقد بلفظ الهبة
مجازا بالاتفاق ، وذلك ، لأن العرب لما وضعت طريق الاستعارة واستعملت

(١) سورة النساء / ١٧٦ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة الشورى / ١١ .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) فى ح (لا تجرى) وهو خطأ .

(٦) ق ٥٣ / ١ من ح .

(٧) سورة الأحزاب / ٥٠ .

المجاز فى كلامهم وعرف بالتأمل طريقه ، يكون إذنا منهم بالاستعارة لكل متكلم .

وقال بعض الناس : إن المجاز لا يجرى فى الألفاظ الشرعية كالبيع والهبة وغيرهما ، لأن هذه الألفاظ إنشاءات فى الشرع ، وأنها أفعال (جارحة)^(١) الكلام وهى اللسان ، فكانت بمنزلة أفعال الجوارح ، ومن فعل فعلا^(٢) / حقيقة وأراد أن يكون فاعلا فعلا آخر ، لا يكون كذلك ، فكذلك هذه الأفعال .

وإنما يدخل المجاز فى الأفعال التى هى من باب الأخبار والأمر والنهى ونحوها :

ولكننا نقول : إن المجاز لا يختص بالأخبار ونحوه ، بل هو جائز فى سائر أقسام الكلام ، إذا وجد طريقه كما فى الأمر والنهى ، فإذا أتى بكلام هو إنشاء لفعل وذلك الكلام شبيه لكلام آخر ، هو إنشاء لفعل آخر من حيث المعنى الذى هو طريق الاستعارة ، فهو نظير الألفاظ اللغوية ، كذا فى الميزان^(٣) .

ثم اعلم أن الاتصال من حيث السببية أى الاتصال بين السبب والمسبب ، والعلة والمعلول نظير اتصال الصورة فى المحسوس ، لأنه لا مشابهة بين السبب والمسبب ، والعلة والمعلول فى المعنى ، إذ معنى السبب الإفضاء ، وكونه طريقا إلى المسبب ، وإذا لا يوجد فى المسبب .

ومعنى العلة أنها موجبة مثبتة ، وإذا لا يوجد فى المعلول ، إذ هو موجب ومثبت ، لكنهما مجاوران صورة كما بين السماء والمطر .

(١) فى ب (خارجة) .

(٢) ق ٦٠ / ب من ب .

(٣) راجعه فى (ص ٣٩٢ - ٣٩٣) .

والأول على نوعين : أحدهما اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء وأنه يوجب الاستعارة من الطرفين .

والاتصال فى المعنى المشروع كيف شرع - أى المعنى الذى شرع لأجله التصرف - فيتأمل فى مشروع : فإن وقف على معناه ، ووجد ذلك المعنى فى مشروع آخر ، يجوز أن يستعار أحدهما للآخر كما فى الهبة والصدقة ، فإن كل واحد منهما تمليك بغير بدل ، فيجوز استعارة أحدهما للآخر ، وكذلك الكفالة ^(١) بشرط براءة الأصيل ^(٢) حوالة ^(٣) ، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة للمشابهة فى المعنى إذ كل واحد منهما عقد توثق فيجوز استعارة أحدهما للآخر .

قوله : والأول . . أى الاتصال من حيث السببية والتعليل على نوعين : أحدهما : اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء ، وإنه يوجب الاستعارة من الطرفين ، لأن مصحح الاستعارة المجاورة ، وذلك يكون بالافتقار

(١) وهى لغة : الضم ، قال الله تعالى : ﴿ وكفلها زكريا ﴾ أى ضمها إلى نفسه وفى الشريعة هى : ضم الذمة إلى الذمة فى المطالبة .

انظر : (الهداية ٢ / ١١٢ ، وشرح فتح القدير ٧ / ١٦٢) .

(٢) أى المكفول ، ولعله سعى بالأصيل ، لأنه هو الذى عليه أصل الدين ، والدين سعى أصلا ، لبناء المطالبة عليه ، فإن مطالبة الدين بغير دين غير متصور ، فكانت المطالبة فرعا ، والله أعلم .

ينظر : (المرجع السابق ٢ / ١١٧ مع العناية - على هامشها -) .

(٣) وهى فى اللغة : النقل ، وفى اصطلاح الفقهاء : تحويل الدين من ذمة الأصيل (المحيل) إلى ذمة المحتال عليه على سبيل التوثق به .

ينظر : (حاشية المحقق سعدى جلى - مطبوع مع شرح فتح القدير - ٧ / ٢٣٨) .

حتى إذا قال : إن اشتريت عبداً فهو حر . ونوى به الملك أو قال : إن ملكت عبداً فهو حر ، ونوى به الشراء يصدق فيها ديانة .

والافتقار بين العلة والمعلول من الجانبين : أما افتقار المعلول إلى العلة فظاهر وأما افتقار العلة إلى المعلول ، فلأن العلة غير مطلوبة بعينها ^(١) / ^(٢) بل لثبوت الحكم بها حتى يلغو البيع المضاف إلى الحر لعدم حكمه ، والمقصود من العلل أحكامها ، فكانت العلة مفتقرة إلى المعلول شرعا واعتبارا . فلما عم الاتصال عمت الاستعارة ، ولهذا قلنا فيمن قال : إن ملكت عبداً فهو حر ، فملك نصف عبد ، ثم باعه ، ثم ملك النصف الباقي ، لم يعتق ، حتى يجتمع الكل في ملكه استحسانا ، لأن الملك يقع على كماله ، وذلك بصفة الاجتماع يكون ، فاختص / ^(٣) به عادة ، لأن المطلق يتقيد بدلالة العادة .

ولو قال : إن اشتريت عبداً فهو حر ، فاشترى نصف عبد فباعه ، ثم اشترى نصف الآخر ، يعتق هذا النصف ، والفرق أن الاجتماع في الملك بصفة العبدية بعد الزوال لا يتحقق فأما الاجتماع في كونه مشتري له بعد الزوال فمستحقق لأن كونه مشتري له لا يتوقف على ملكه ، ألا يرى أنه لو قال : إن اشتريت عبداً فامرأته طالق ، فاشترى لغيره ، بحث في يمينه ، فإن قال : عنت بالملك الشراء ، رق قضاء وديانة ، وإن قال : عنت بالشراء الملك ، صدق ديانة لا قضاء لأنه استعار الحكم لليلة في الأول ، واستعار العلة للحكم في الثاني فيجوز ، ولكن فيما فيه تخفيف لا يصدق للثمة ، وفيما فيه تشديد يصدق (لا ^(٤)) . وهذا إذا كان العبد منكرا .

(١) في ب (بينهما) وهو خطأ .

(٢) ق ٥٣ / ب من ح .

(٣) ق ٦١ / أ من ب .

(٤) في ح بعد حرف (لا) كلمة لم أستطيع قراءتها . وفي ب ما بين القوسين ساقط أى من كلمة (لا . .) إلى قوله : (لأن الصفة) .

والثانى اتصال السبب بالمسبب ،

فإن كان معينا بأن أشار إلى عبد وقال : إن اشتريتك أو ملكتك فانت حر ، يعتق النصف الآخر فى الوجهين (لأن الصفة فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر . فإذا لم يوجد صفة الاجتماع ، لم يحنث ، وفى المشار إليه لا عبرة بها ، فيحنث وإن لم يجتمع الملك ، ولأن بدون الإشارة إلى المعين قصده نفى الغنى عن نفسه ولم يحصل له الغنى ^(١) إذا كان ملكه متفرقا ، وفى المعين قصده نفى ملكه عن المحل ، وقد كان ملكه على المشار إليه ثابتا وإن كان فى أزمئة مفرقة كذا فى جامعى ^(٢) شمس الأئمة فخر الإسلام .

والمراد من قولنا : عتق النصف الآخر فى العبد وهو أن يكون الشراء صحيحا وإن كان فاسدا لا يعتق وإن اشتراه جملة ، لأن شرط حنثه تم قبل قبضه ولا ملك له فيه قبل القبض .

ثم المراد من قول المشائخ فى أمثال هذه الصورة يدين ديانة لا قضاء : أنه إذا استفتى فقيها يجيبه وعلى وفق ما نوى ، ولكن القاضى يحكم عليه بموجب كلامه / ^(٣) ولا يلتفت إلى نيته إذا كان فيما نوى تخفيف عليه ، كما لو استفتى رجل عن فقيه أن لفلان على ألفا وقد قضيته هل برئت من دينه .
يفتيه بالبراءة ، وإذا سمع القاضى ذلك منه يقضى عليه بالدين إلا أن يقيم

(١) فى ب بعد قوله : (الغناء) العبارة هكذا (إليه لا غير) وهى زيادة بلا فائدة .

(٢) لم أعثر على جامع لشمس الأئمة السرخسى ، غير أن له شرح الجامع الكبير فى الفروع للشيبانى وأما جامع فخر الإسلام البزدوى . فهو (الجامع الكبير فى فروع الحنفية) أيضا ، وقد ذكره له حاجى خليفة .

ينظر : (كشف الظنون ١ / ٥٦٨ ، ٥٧٠) .

(٣) ق ٥٤ / ١ من ح .

بنيه على الإيفاء كذا فى بعض الشروح (١) .

قوله : « والثانى اتصال السبب بالمسبب إلى المسبب إلى آخره » . . السبب لغة ما يتوصل به إلى الشيء ويقضى إليه ، ومنه سمي الحبل سيبا للتوصل به إلى الماء .

وفى الاصطلاح : ما يقضى إلى الحكم يسمى سيبا ، والسبب قد يطلق على العلة يقال : البيع سبب الملك ، والنكاح سبب الحل ، وقد يطلق على السبب المحض وهو أن / (٢) لا يكون الحكم مضافا إليه ولا علتة ، كدلالة السارق على المال المسروق .

والسبب قد يجرى بمعنى العلة ، وهو أن يكون علة الحكم مضافا إليه كشرى القريب اعتاق ، والمراد ههنا السبب الذى ليس بعلة ، سواء كان محضا أو فى معنى العلة ، وهذا النوع من الاتصال يجوز الاستعارة من جانب واحد ، وهو استعارة السبب للمسبب دون عكسه ، لأن المسبب مفتقر إلى السبب ، والسبب غير مفتقر إلى المسبب بوجه ، والاستعارة باعتبار الافتقار ، فيجوز من جانب واحد .

قوله : كاتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة . . فإنه إذا قال لامته : أنت حرة ، أو حررتك ، أو أعتقتك ، يزول به ملك الرقبة ، وبواسطة زواله يزول ملك المتعة ، حتى لم يحل الاستمتاع بها بعده إلا بالنكاح ، فكان قوله : أنت حرة ونحوه سيبا لزوال ملك المتعة ، لكونه مفضيا إليه لا علة لتخلل

(١) أى شروح الجامع الصغير .

انظر : (كشف الاسرار للبخارى ٢ / ٧١ ، وحاشية عزمى زاده على شرح المنار لابن ملك ص ٤٠٥) .

(٢) ق ٦١ / ب من ب .

الواسطة ، وهى زوال ملك الرقبة ، فيجوز أن يستعار ألفاظ العتق للطلاق ، حتى لو قال لامرأته : أنت حرة ، أو حررتك ، أو أعتقتك ناويا للطلاق ، وقع الطلاق .

وإنما يحتاج إلى النية ، لأن المحل غير متعين لهذا المجاز ، بل قابل للحقيقة الوصف بالحرية ، فيحتاج إلى النية ، لتعين المجاز ، بخلاف استعارة ألفاظ التمليك ، حيث يصح بدون النية ، لأن إضافتها إلى الحرية لا يدل إلا على النكاح ولا يجوز عكسه وهو استعارة ألفاظ الطلاق للعتاق عندنا ، حتى لو قال لامته : أنت طالق ونوى به الحرية ، لا تعتق عندنا .

وقال الشافعى ^(١) - رحمه الله - : يجوز حتى لو نوى به الحرية تعتق ، قال التشابه والتشاكل فى المعنى من طريق الاستعارة كالشجاع سمي أسداً ، وقد ثبت المشاكلة بين الطلاق والعتاق فى المعنى لغة وشرعا .

أما لغة فلأن الطلاق التخلية والإرسال ، يقال : أطلقت البعير أى أرسلته وخليته ، وكذا العتاق موضوع لهذا يقال/ ^(٢) أعتقت الطير وحررت أى أرسلته .

وأما شرعا ، فلأن كل واحد منهما إزالة الملك بطريق الإبطال مبنى على السراية ، فإنه لو طلق نصفها يسرى إلى الكل ، وكذا لو أعتق نصفه ، يسرى إلى الكل أيضا إذا كان موسرا ، وكذا كل واحد منهما لازم لا يرتد بالرد ويحتمل التعليق بالشرط ، والإيجاب فى المجهول .

وإذا ثبت الاتصال بينهما معنى ، جاز استعارة الطلاق للعتاق كما يجوز عكسه .

(١) انظر : (المجموع للنووى ١٦ / ٤ - ٥) .

(٢) ق ٥٤ / ب من ح .

وقلنا : لا يصح / ^(١) هذه الاستعارة ، لأن طريق صحتها منحصر على الاتصال ذاتا ومعنى كما تقدم ، وقد عذّم الاتصال بينهما ذاتا ، لأن زوال ملك النكاح قد لا يكون سببا لزوال ملك الرقبة ، كملك المتعة لا يكون سببا لملك الرقبة ، وقد بينا أن اتصال المسبب لا يصلح للاستعارة ، وقد سلم الخصم أنه لا اتصال بينهما من حيث السببية ، وكذا عدم الاتصال بينهما معنى إذ لا مناسبة بين الطلاق والعتاق فى المعنى الخاص المشهور الذى يجوز الاستعارة ، إذ المعنى المشهور الموضوع للطلاق : رفع القيد لغة وشرعا : أما لغة فظاهر ، وأما شرعا فلأن النكاح لا يوجب الرق حقيقة ولا يسلب المالكية ، ولكنها صارت محبوسة لحق الزوج مقيدة شرعا ، حتى لم يحل لها الخروج والبرود بغير إذنه ، فالطلاق يزيل الحبس ويرفع القيد ، وما روى أنه - ﷺ - قال : « النكاح رق » ^(٢) محمول على ضرب ملك ثبت بالنكاح يظهر أثره فيما ذكرناه لا حقيقته .

فأما معنى الإعتاق لغة وشرعا فلإثبات القوة ، أما لغة فلأنه يقال : عتق الفرخ إذا قوى حتى طار عن وكفه ^(٣) . وأما شرعا فلأن الرق الذى هو حكم

(١) ق ٦٣ / أ من ب .

(٢) أخرجه : (أبو عمرو التوقانى فى معاشره الأهلين) بلفظ : (النكاح رق فليُنظر أحدكم أين يضع كريمته) موقوفا على عائشة وأسماء ابنتى أبى بكر - رضى الله عنه - قال البيهقى : وروى ذلك مرفوعا ، والموقوف أصح .
انظر : (تخریج الحافظ العراقى ٢ / ٧٢٥) .

(٣) وكر الطائر : عشه أين كان : فى جبل أو شجر ، والجمع وكار مثل سهم وسهام ، ويجمع على (أوكار) أيضا مثل ثوب وأثواب ، وكر الطائر يكر من باب وعد اتخذ وكر .

ينظر : (المصباح المنیر ٢ / ٦٧٠) .

وإذا كانت الحقيقة متعذرة أو مهجورة ، صير إلى المجاز بالإجماع

الموت ثابت على الكمال ، وسلطان المالكية معدوم ، حتى التحقق المرقوق بالبهائم ، ولم يبق له شهادة ولا ولاية ، وكان الإعتاق إحياء له وإثباتا للقوة الشرعية فيه ، وليس بين إزالة القيد لتعمل القوة الثابتة عملها ، وبين إثبات القوة بعد ما عدت مشابهة ، كما ليس بين إحياء الميت وإطلاق الحى المحبوس مشابهة ، فيمتنع الاستعارة من حيث المعنى .

ولا يقال : ما ذكرتم يستقيم على قولهما ، فإن عندهما الإعتاق إثبات القوة الشرعية التى يعبر عنها بالعتق ، ولكنه لا يستقيم على أصل أبى حنيفة - رحمه الله - فإن عنده إزالة الملك لما عرف فى مسألة تجزئ الاعتاق ، فكان الاعتاق إسقاطا عنده ، فيجوز أن يستعار الطلاق له عنده .

لأنا نقول : الإعتاق إثبات القوة عنده أيضا لكن بواسطة إزالة الملك فكان فيه معنى الإثبات / (١) والاسقاط جميعا ، وأما الطلاق فإسقاط محض فلا يثبت التشابه بينهما فى المعنى الخاص ، فيمتنع الاستعارة ، كذا قيل ، وفيه بحث : فإن الإعتاق لما كان حقيقة لإزالة ملك عنده ، فثبت التشابه فى المعنى المشهور وإن كان فيه معنى الإثبات فيقتضى أن يجوز الاستعارة عنده .

قوله : / (٢) وإذا كانت الحقيقة متعذرة إلى آخره . . المتعذر ما لا يتوصل إليه إلا بمشقة كأكل النخلة ، والمهجور ما يتيسر إليه الوصول ولكن « الناس تركوه » (٣) كوضع « القدم » (٤) .

(١) ق ٥٥ / ١ من ح .

(٢) ق ٦٢ / ب من ب .

(٣) فى ب (الناس من تركوه) بزيادة (من) وهى خطأ .

(٤) فى النسختين معا (العدم) بالعين ، والصواب ما أثبتناه ، ولعل التحريف وقع من النسخ .

وقيل : فى الفرق بينهما : إن المتعذر لا يتعلق به حكم وإن تحقق ،
والمهجور قد ثبت به الحكم إذا صار فردا من أفراد المجاز ، لزوال المانع
والاحتراز عن الإلغاء .

فإذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة ، فيمينه يقع على عينها إن كانت مما
يؤكل كقصب السكر والرياس^(١) والذرجون الرطب ، وإن لم يكن فعلى
ثمرها إن كانت لها ثمرة كالنخلة ، وإن لا ، فعلى ثمنها كالحلاف^(٢)
ونحوه .

وفى قوله : لا يأكل من هذه النخلة فيمينه يقع على ما يخرج منها وهو
طلعها وجمارها ، ويسرها ، ورطبها ، وعصيرها ، وثمرها .
ولو أكل من قاطنها^(٣) أو من نبيذ اتخذ منها لم يحدث ، لأنه حدث فيه
صنع وهو الطبخ .

(١) الرياس : بالكسر - : نبت ينفع الحصبة والجدرى والطاعون ، وعصارته تجدد النظر
كحلا ، والذرجون أيضا نوع من النبات التى توكل .
(القاموس المحيط ٢ / ٢٢٦) .

(٢) الحلاف : وزان كتاب ، شجر الصفصاف ، وسمى خلافا ، لأن الماء أتى به سببا
فنبت مخالفا لأصله .
ينظر : (المصباح المنير ١ / ١٧٩) .

(٣) من قطن بالمكان قطونا كقعد تعودا أقام به ، فهو قاطن والجمع قطان مثل كافر
وكفار ، ويأتى فاعله على وزن فعيل كقطين وجمعه قطن مثل بريد وبرد ، ومنه قيل :
لما يدخر فى البيت من الحبوب ويقيم زمانا قطنية بكسر القاف على النسبة وضم القاف
لغة ، وفى التهذيب : القطنية اسم جامع للحبوب التى تطبخ وذلك مثل العدس
والباقلاء واللوبياء والحمص والأرز والسمسم .
ينظر : (المرجع المذكور ١ / ٥٠٩) .

والمهجور شرعا كالمهجور عادة حتى ينصرف التوكيل بالخصومة إلى الجواب مطلقا

ولو أكل من خلة لم يذكره في الكتاب ، والظاهر أنه لا يحث ، لأنه لا
يخرج كذلك .

وذكر أبو اليسر أنه يحث ، كذا في الجامع الكبير ^(١) .

قوله : والمهجور شرعا إلى آخره . . ولو وكل رجلا بالخصومة مطلقا . أنه
ينصرف إلى الجواب استحسانا ، حتى لو أقر على موكله ، يجوز إقراره .

وفي القياس لا يجوز ، وهو قول أبي يوسف الأول وزفر والشافعي
- رحمهم الله - ^(٢) ، لأنه وكله بالخصومة وهي المنازعة ، والإقرار مسألة
وموافقة فكان ضد ما أمره ، والتوكيل بالشئ لا يتضمن ضده

وجه الاستحسان . أنا تركنا الحقيقة وجعلنا كلامه توكيلا بالجواب مجازا
اطلاقا لاسم السبب على السبب ، لأن الخصومة سبب الجواب ، أو لاسم
الجزء على الكل ، لأن الإنكار الذي ينشأ منه الخصومة بعض الجواب

وإنما حملناه على الجواب ، لأن الخصومة حرام شرعا لقوله تعالى ﴿ولا
تنازعوا﴾ ^(٣) الآية ، فكانت حقيقتها مهجورة شرعا والمهجور شرعا بمنزلة

(١) راجعه (ص ٧٢) .

(٢) وبه أخذ مالك وأحمد وابن أبي ليلى .

انظر : (المجموع ١٤ / ١١٤ ، ١١٥ ، والهداية ٢ / ١٩٤ ، والمغنى لابن قدامة
٥ / ٩٩ - ١ ، والكافي ٢ / ٧٨٧ - ٧٨٨)

(٣) سورة الأنفال / ٤٦ . وآية بكاملها ﴿ وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا =

وإذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه .

المهجور عادة ، إذ ظاهر حال المسلم الامتناع عنه لدينه وعقله ، فيصير كالمهجور عادة فلذلك يجب حمله على المجاز وهو الجواب .

وإذا حمل عليه فإنه قد يكون تارة بلا ، وتارة بنعم ، فيتناولها الأمر فإذا أقر ، فقد / ^(٢) أبى بما أمر فيصح ، غير أن عند أبى يوسف - رحمه الله - فى قوله الأخير يصح إقراره فى مجلس القاضى وغيره لقيامه مقام الموكل .

وعندهما يملك الإقرار فى مجلس القاضى دون غيره ، لأن الجواب إنما سمي خصومة مجازا إذا حصل فى مجلس القاضى ، لأنه لما ترتب على خصومة الآخر إياه يسمى باسمه .

قوله : وإذا حلف لا يكلم هذا الصبي / ^(٣) لم يتقيد بزمان صباه .. حتى لو كلمه بعدما كبر يحنث ، لأن هجران الصبي يمنع الكلام حرام شرعا - قال - ^(٤) : « من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا » وفى ترك الكلام ترك الرحم ، فكان بمنزلة المهجور عادة .

والأصل فيه أن اليمين متى عقدت على شيء بوصف ، فإن صلح داعيا إلى اليمين يتقيد به منكرا كان أو معرفا احترازا عن الإلغاء ، كما لو حلف لا

== وتذهب ربحكم واصبروا إن الله مع الصابرين > .

(١) ق ٥٥ / ب من ح .

(٢) ق ٦٣ / أ من ب .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٢٣٢ / ٥ ، والترمذى ٢٢١ / ٤ ، وقال : هذا حديث غريب ، وفى رواية : (ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر) وقال : هذا حديث حسن غريب ، وأحمد فى مسنده ٢٥٧ / ١ .

وإن كانت (الحقيقة) ^(١) مستعملة والمجاز متعارفا فهي أولى عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافا لهما ، كما إذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة أو لا يشرب من هذا الفرات .

يأكل رطباً أو هذا الرطب ، وإن لم يصلح داعياً إلى اليمين : فإن كان المحلوف عليه منكراً يتقيد به أيضاً ، لأن الوصف حيثئذ يصير مقصوداً باليمين لأنه المعرف للمحلوف عليه ، وإن كان معرفاً بالإشارة لا يتقيد به ، لأن الوصف للتقيد أو للتعريف ، ولا يصلح للتقيد هنا ، لأنه لا يصلح داعياً إلى اليمين ، ولا للتعريف أيضاً لحصوله بمعرف أقوى منه ، وهو الإشارة ، لأنها بمنزلة وضع اليد ، فإذا ثبت هذا ، كان ينبغي أن يتقيد اليمين في مسألتنا بوصف الصبا ، لأنه يصلح داعياً إلى اليمين ، لأن الصبا مظنة السفه ، إلا أنه لم يتقيد ، لما ذكرنا أن هجران الصبي حرام شرعاً .

وقوله : وإن كانت مستعملة . . أى وإن كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفاً أى متبادراً إلى الفهم فى العرف فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة - رحمه الله - لأن المستعار لا يزاحم الأصل ، وعندهما المجاز أولى بدلالة العرف أو لعمومه ، كما لو حلف لا يأكل من هذه الخنطة ، أو لا يشرب من الفرات ولا نية له .

فعنده يحث بأكل عين الخنطة والكرع ^(٢) من الفرات ، ولا يحث بأكل الخبز ، والشرب من الأوانى المتخذة من الفرات ، لأن الحقيقة مستعملة فى

(١) ساقطة من ح .

(٢) الكرع بالتحريك : ماء السماء يكرع فيه . وكرع فى الماء يكرع كروعا إذا تناوله بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا يئاء .

ينظر (الصحاح ٣ / ١٢٧٥)

المسألين ، إذ الحنطة عينها مأكولة عادة فإنها تـقلى^(١) «وتـقلى»^(٢) فتؤكل ويتخذ منها الكشك^(٣) والهريسة^(٤) وقد تؤكل أيضا « نيا »^(٥) صباحا عند الضرورة وكذا الكرع الذى هو حقيقة كلامه فى مسألة الشرب ، فإن من لا ابتداء الغاية فيقتضى أن يكون ابتداء الشرب من الفرات، وهو مستعمل شرعا، فإنه - ﷺ -
مر يقوم فقال : « هل بات عندكم ماء فى شن وإلا كرعنا فى الوادى »^(٦) وهو عادة أهل البوادي والقرى ، فكان اللفظ محمولا على الحقيقة لا على المجاز .
وعندهما : يحنث بأكل ما يتخذ منها كالخبز « ونحوه »^(٧) كما يحنث بأكل عينها وبالاغتراف /^(٨) من الفرات كما يحنث بالكرع ، لأن المتعارف

(١) أى تنضج - يقال : قلى الشيء إذا نضجه فى المقلى .

انظر : (القاموس المحيط ٤ / ٣٨٢) .

(٢) أرى أن هذه الكلمة رائدة ، وهى موجودة فى النسختين معا .

(٣) فى ح (الكسكك) وهو خطأ ، والكشك وران فلس وهو : ما يعمل من الحنطة ، وربما عمل من الشعير ، وقيل : هو فارسى معرب .

ينظر : (المصباح المنير ١ / ٥٣٤) .

وقال مجد الدين الفيروز آبادى : الكشك ماء الشعير .

() القاموس المحيط ٣ / ٣٢٧ .

(٤) وهى من الهرس وهو : الأكل الشديد والدق العنيف .

انظر : (الصحاح ٣ / ٩٩٠ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٦٨) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) أخرجه : (البخارى ٦ / ٢٤٩ بلفظ : (إن كان عندك ماء بات فى شنة وإلا

كرعنا) ، وأبو داود ٤ / ١١٢ - ١١٣ ، وابن ماجه ٢ / ١١٣٥ ، والدارمى ٢ /

١٢٠ ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٣٢٨ ، ٣٤٣ ، ٣٥٥) .

(٧) فى ح (وغيره) .

(٨) ق ٥٦ / ١ من ح .

وهذا بناء على أصل آخر وهو أن الخلفية فى التكلم عنده .

وعندهما فى الحكم ، ويظهر الخلاف فى قوله لعبدہ وهو أكبر سنا منه : هذا

ابنى

أكل ما فى باطنها إذ يفهم من قولهم : أهل بلد كذا يأكلون الخنطة وأن طعامهم من أجزاء الخنطة لا من الشعير ، ومن الشرب من الفرات ماء منسوب إليه / ^(١) فإنه يقال : بنو فلان يشربون من الفرات ويراد ما قلنا ، وبالأخذ بالأوانى لا ينقطع هذه النسبة ، فوجب حمل الكلام على المتعارف ، فيحتمل الأمرين فى المسألتين ، وهذا الخلاف فيما إذا لم ينو شيئا وأما إذا نوى الحقيقة أو المجاز ، يقع بالاتفاق على ما نوى ، ولو كانت الحقيقة مستعملة والمجاز غير مستعمل ، أو الحقيقة أكثر استعمالا ، أو كانا سواء فى الاستعمال فالعبرة للحقيقة بالاتفاق .

قوله وهذا بناء إلى آخره أى الاختلاف المذكور بناء على أصل آخر مختلف بينهم وهو كذا

اعلم أن المجاز خلف عن الحقيقة ، وأنه لا بد لثبوت الخلف من تصور الأصل ، لأن الخلف من الإضافات ، فلا يتصور بدون الأصل ، وإن شرط المصير إلى الخلف انعدام الأصل ، وأن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ لا المعانى بلا خلاف وإنما الخلاف فى أن « الخلفية » ^(٢) فى التكلم بأن صار التكلم بلفظ المجاز خلفا عن التكلم بلفظ الحقيقة ، ثم ثبت الحكم بناء على

(١) ق ٦٣ / م م -

(٢) م م - (خلية) وهو خطأ

صحته بطريق الاستبداد لا خلفا عن حكم الحقيقة ، أو فى الحكم بأن تعذر حكم الحقيقة بعارض ، فيصير إلى المجاز لإثبات لازم الحقيقة خلفا عن الحقيقة فى إثبات حكمها احترازا عن الإلقاء .

فعند أبى حنيفة - رحمه الله - هو خلف عن الحقيقة فى التكلم .

وعندهما خلف عنها فى الحكم ^(١) ويتضح لك ما ذكرنا فى قوله لعبد له الذى يولد مثله لمثله ، وهو معروف النسب من الغير : هذا ابنى .

فعندهما هو خلف فى إثبات العتق عن قوله : هذا ابنى ، لابنه الحقيقى فى إثبات البنوة والعتق .

وعنده نفس التكلم بقوله : هذا ابنى خلف عن التكلم بقوله هذا ابنى فى محل الحقيقة ، ثم ثبت العتق بناء على صحة التكلم .

لهما أن الحكم هو المقصود لا العبارة ، واعتبار الخلفية والأصالة فيما هو المقصود أولى .

وله أن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ بالإجماع ، فجعل الخلفية فى التكلم أولى مما ذكرنا ، لأن المجاز لا يجرى فى المعانى ، لأن معنى الحقيقة وصفها لا يقبل الانتقال ، ألا يرى أن الشجاعة التى فى الأسد لا ينتقل إلى الإنسان باستعارة لفظ الأسد له ، ولكن اللفظ ينتقل إليه والاستعارة نقل ، فعرفنا أن الخلفية فى التكلم . وتظهر ثمرة الخلاف فى قوله لعبد له وهو أكبر سنا منه : / ^(٢) هذا ابنى فعلى قولهما - وهو قول أبى حنيفة الأول والشافعى -

(١) راجع : (أصول السرخسى ١ / ١٨٤ - ١٨٥ ، وكشف الأسرار للنسفى ١ /

٢٦٦ - ٢٦٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٧٧ - ٧٩ ، وشرح النار لابن ملك

وحواشيه ص ٤١٧ - ٤٢٢) .

(٢) ق ٦٤ / ١ من ب .

يلغو هذا الكلام / (١) لأنه لابد لثبوت الخلف من تصور الأصل ، فيشترط أن يكون الأصل فى مخرجه صحيحا موجبا للحكم على الاحتمال ، ولكن تعذر العمل به لعارض ، فيخلفه المجاز لإثبات الحكم ، وهذا الكلام فى نفسه غير منعقد لإيجاب الحكم أصلا ، فيلغو كما فى قوله : اعتقتك قبل أن أخلق أو قبل أن تخلق .

وعند أبى حنيفة فى قوله الآخر يعتق هذا العبد ، ويصير هذا الكلام عبارة عن قوله : عتق على من حين ملكته بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، لأن الخلفية فى التكلم عنده ، فيشترط صحة التكلم ، وهى بأن يكون الكلام صالحا لإفادة المعنى فى نفسه بكونه مبتدأ وخبرا ، وقد وجد ذلك فيما نحن فيه .

بخلاف قوله : اعتقتك قبل أن أخلق أو تخلق ، لأنه ليس له حقيقة أصلا .

فلم يصح التكلم به ، فلا يمكن جعله عبارة عن لازم حقيقته إذ ليس له حقيقة فيلغو ضرورة .

ثم وجه بنا ما نحن فيه على هذا الأصل أن الخلفية لما كانت فى التكلم عنده ثم يثبت الحكم بالمجاز مقصودا ، لا تثبت المزاخمة بين الأصل والخلف ، لأن التكلم بالحقيقة عند إمكان العمل بها راجع على التكلم بالمجاز ، فصارت الحقيقة المستعملة أولى من المجاز وإن كان متعارفا .

وعندهما لما كانت الخلفية باعتبار إثبات الحكم ، وجب الترجيح باعتبار الحكم ، وحكم المجاز راجع على حكم الحقيقة ، لدخوله تحت عموم المجاز

(١) ق ٥٦ / ب من ح .

وقد تتعذر الحقيقة والمجاز معا إذا كان الحكم ممتعا ، كما فى قوله لامراته :
هذه بتى وهى معروفة النسب وتولد لمثله ، أو أكبر سنا منه ، حتى لا تقع الحرمة
بذلك أبدا .

من غير عكس فكان العمل بالمجاز أولى ، لكونه أكثر فائدة ، أو لكثرة
استعمال المجاز صارت الحقيقة مرجوحة كالحقيقة المهجورة ، والمرجوح بمقابلة
الراجع ساقط إليه أشير فى الجامع البرهانى ^(١) .

قوله : وقد تتعذر الحقيقة والمجاز إلى آخره . . إذا قال لامراته ومثلها لا
يصلح بتا له ، أو صلح لكن معروفة النسب : هذه بتى ، لا تقع الفارقة به
أبدا يعنى سواء أصر على ذلك القول أو أكذب نفسه بأن قال : غلطت أو
أوهمت ، إلا أنه إذا أصر على ذلك « القول » ^(٢) يفرق القاضى بينهما ، لأنه
حينئذ صار ظالما يمنع حقها فى الجماع ، لأنه يمتنع عن وطئها وصارت
كالمعلقة فيجب دفعه بالتفريق ، كما فى الجب ^(٣) والعنة ، ووافقنا

(١) هو للشيخ برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد الملقب برهان
الأئمة - عيد العزيز بن عمر بن مازة - البخارى ، الحنفى ، المتوفى سنة (٦٦٦ هـ)
وهو كتاب كبير فى عدة مجلدات ، ثم اختصره وسماه الذخيرة .
(كشف الظنون ٢ / ١٦١٩ - ١٦٢٠) وقد بحث عنه قلم أقف عليه .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) الجب : القطع ، وخصى مجرب بين الجباب ، ويعبر أجب بين الجبب - أى مقطوع
السنام - والجباب : تلقيح النخل ، يقال : جاء زمن الجباب وقد جب الناس النخل
أى لقحوها ، والمراد بالجب هنا قطع جميع الذكر ، أو لم يبق منه إلا ما لا يمكن
الجماع به ، والعنة من عن يعن وعنا وعنونا : إذا ظهر أمامك واعترض ،
ورجل عنين لا يريد النساء ، بين العينية ، وامرأة عينة : لا تشتهى الرجال ، وهو ==

الشافعي^(١) - رحمه الله - في التي لا تصلح بنتا ، وقال في التي / (٢)
تصلح: إنها تحرم ، لأن ملك النكاح أضعف من ملك اليمين ، والولاد^(٣)
أنفى لهذا الملك منه لملك اليمين ، ثم ملك اليمين يتنفى بهذه اللفظة ، فهذا
أولى ، ولأن العمل بالحقيقة في الفصلين متعذر .

وأما في التي لا تصلح ، فظاهر ، وأما في التي تصلح ، فلأن الحقيقة إن
ثبت على الإطلاق بأن جعل النسب ثابتا منه بالنسبة إلى جميع الناس ، أو
ثابتا في حق المقر / (٤) لاغير ليظهر أثره في التحريم ، لا وجه إلى الأول ،
لأن النسب مستحق عمن اشتهر منه ، فلا يؤثر إقراره في إبطال حق الغير .

ولا إلى الثاني أيضا ، لأن هذا الكلام لو ثبت موجه وهو البتية ، كان
التحريم الثابت به منافيا لملك النكاح وليس إلى العبد إثبات ذلك ، وإنما إليه
إثبات حرمة هي من مواجب النكاح دون تبديل حال المحل ، فلم يصح حقا
من حقوقه ، فلا يجوز أن يستعار لهذا التحريم ، لأن الزوج لا يملك إثباته ،
والذى يملك الزوج إثباته تحريم (قاطع) (٥) لملك النكاح^(٦)

== فعيل بمعنى مفعول مثل خريج ، وعن الرجل عن امرأته إذا حكم القاضي عليه
بذلك أو منع عنها بالسر ، والاسم منه العنة .

ينظر (الصحاح للجوهري ١ / ٩٦ ، ٦ / ٢١٦٦ ، والمصباح المنير ١ / ٨٩ ،
٢ / ٤٣٢ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٢٥٢)

(١) انظر : (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٢ / ١٧١)

(٢) ق ٦٤ / ب من ب

(٣) الولاد بكسر الواو أو فتحها والاول أشهر - الحمل ، يقال شاة والد أى حامل

(المصباح المنير ٢ / ٦٧١ ، والصحاح ٢ / ٤٥٤)

(٤) ق ٥٧ / أ من ح

(٥) في ب (قاطعة)

(٦) راجع (كشف الأسرار للنسفي ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧)

فإن قيل : يصير قوله هذه بتى كناية عن قوله (هى) ^(١) على حرام .

قلنا : أعن حرمة يملك الزوج إثباتها بملك النكاح ، أو عن حرمة لا يملكها ؟ فلا بد أن نقول : عن تحريم يملك الزوج إثباته بحق الملك لينفذ فيه ويلزمه بقوله .

فإن تحريما مملوكا له بحق الملك غير لازم لهذا الكلام ولا يجوز استعارته له .

واعلم أن الحكم (فى) ^(٢) مجهول النسب كذلك حتى لا يحرم ، نص عليه فى الأسرار ^(٣) وفى إشارته ^(٤) ، وذلك لأن الرجوع عن الإقرار بالنسب صحيح قبل تصديق المقر له إياه ، فلا يمكن العمل بموجب هذا الإقرار قبل تأكده بالقبول ، لاحتمال انتقاضه بالرجوع أو بالرد ، إلا أن الشيخ وضع المسألة فى معروفة النسب ، لأن تعذر العمل بالحقيقة فيها أظهر .

وفى المحيط ^(٥) : إن كانت مجهولة النسب فرق بينهما وأنزلت بتا له ، فعلى هذا تظهر فائدة التقييد .

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) أى الأسرار فى الأصول والفروع للدبوسى فانظره فى (٣ / ق ١٦٥) .

(٤) يعنى إشارات الأسرار للإمام ركن الدين أبى الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرمانى الحنفى ، المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) .

(٥) كشف الظنون ١ / ٩٦ .

(٥) لم أجده بعد البحث عنه .

والحقيقة تترك بدلالة العادة كالنذر بالصلاة والحج ، وبدلالة اللفظ فى نفسه
كما إذا حلف لا يأكل لحما .

قوله : والحقيقة تترك بدلالة العادة إلى آخره . . . اعلم أن الأصل فى الكلام
هو الحقيقة ، إلا أنها تترك بقرائن ، منها دلالة العادة كما لو نذر أن
يصلى أو يحج أو يمشى إلى بيت الله ونحوها ، فإن حقيقة الصلاة والحج
لغة : الدعاء والقصد ، ولكنها صارت مهجورة شرعا وعادة ، حيث لم يعرف
منها إلا الأركان المعلومة وزيارة بيت الله ، وهو المجاز حتى يجب عليه الصلاة
وزيارة بيت الله .

ومنها : دلالة اللفظ فى نفسه كما لو حلف لا يأكل لحما فأكلم لحم
السّمك ، لم يحث فاللفظ بعمومه متناول للحم السمك وغيره ، ولهذا سماه
الله تعالى لحما فى قوله : ﴿لحما طريا﴾ ^(١) ولكنه تخصص بدلالة الاشتقاق
فإن أصل تركيب هذا اللفظ يدل على الشدة / ^(٢) والقوة ، يقال : التحم القتال
أى اشتد ، والملحمة الوقعة العظيمة ، ثم سمي اللحم بهذا الاسم لقوة فيه ،
باعتبار تولده من الدم الذى هو أقوى الأخلاط فى الحيوان ، وليس للسمك دم
والأما عاش فى الماء ، ولشرط الذبح لحله ، فكان فى لحمه قصورا من حيث
المعنى ، وكان صرف الاسم المطلق إلى ما هو له قوة أولى ، وإن كان الاسم له
حقيقة .

ولقائل أن يمنع / ^(١) كونه مأخوذا مما ذكر ، بل الملحمة مأخوذة من اللحم

(١) سورة النحل / ١٤ . والآية بكاملها : ﴿وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما
طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله
ولعلكم تشكرون﴾ .

(٢) ق ٦٥ / أ من ب

(٣) ق ٥٧ / ب من ح

وقوله : كل مملوك لى حر لا يتناول المكاتب .

لان القتال لما اشتد صار سببا لكثرة اللحم بكثرة القتلى ، وكذا لحم القتال مأخوذ منه أيضا ، فلا يكون له مأخذ يدل على الشدة والقوة (١) .

وعامة العلماء تمسكوا فى هذه المسألة بالعرف فقالوا : إنه لم يستعمل استعمال اللحم فى الباجات (٢) ، وبإثباته لا يسمى لحاما ، والعرف معتبر فى اليمين فيخصص العموم به كما تخصص الرأس فى قوله : لا يأكل رأسا برأس الغنم والبقر لم ينصرف إلى رأس العصفور بالاتفاق وإن كان حقيقة فيه .

وكذا قوله : كل مملوك لى حر ، لا يتناول المكاتب (٣) ، حتى لا يعتق وإن

(١) وقد أجاب عنه ابن ملك وحاصله : أنا لا نسلم منع أن يكون له مأخذ يدل على الشدة ، لشهادة دوران (ل ح م) كيف تركب على تأدية معنى الشدة والقوة كملح وحلم ولحم وحليم وملح وملحمة والتحم الجرح إذا برا ، والتحم الحرب إذا اشتدت ، وذلك مأخذه الاشتقاق وإن استلزم الكثرة فى بعض المواد على أن اعتبار المألوم أولى من اعتبار اللارم .

ينظر : (شرح المنار لابن ملك مع حاشية الرهاوى عليها ص ٤٢٥) .

(٢) أى الأطعمة ، وهى جمع بأج ، وقولهم : اجعل الباجات بأجا واحدا : أى ضربا واحدا ولونا واحدا ، يهمز ولا يهمز ، وهو معرب ، وأصله بالفارسية باها ، أى ألوان الأطعمة .

ينظر : (الصحاح ١ / ٢٩٨) .

(٣) هو من الكتاب ، والكتابة عقد شرعا بين المولى وعبد بلفظ الكتابة وما يؤدى مؤداه ، يوجب التحرير يدا فى الحال ورقية فى المأل وقيل : سمي كتابة لما يكتب فيه من الكتاب على العبد للمولى وللعبد على المولى .

فالمكاتب : العبد يكاتب على نفسه بعتنه ، فإذا سمي وأداه عتق .

==

وعكسه : الحلف بأكل الفاكهة .

كان أثبت العتق لكل مملوك يضاف إليه بالملك مطلقا ، لأن المكاتب كالحر يدا ، حتى كان أحق بمكاسبه ، ولا يملك المولى استكسابه ولا وطء المكاتبه ، وكان كونه مملوكا ثابتا من وجه دون وجه ، فلا يتناوله إطلاق الملك بخلاف المدبر^(١) وأم الولد^(٢) ، حيث يدخلان في عموم قوله : كل مملوك لى لأن الملك فيهما كامل والرق ناقص .

وعكسه : الحلف بأكل الفاكهة : أى عكس ما ذكرنا من المسألتين الحلف بكذا فإن الحقيقة تركت فيما ذكرنا باعتبار النقصان والقصور ، لأن أصل الاشتقاق يدل على النقصان والتبعية .

= ينظر : (هامش الهداية ٢ / ٣١٦ ، والصحاح للجوهري ١ / ٢٠٩ ، ومجمع الأنهر ١ / ٤٠٥) .

(١) هو : من أعتق عن دبر ، والدبر خلاف القبل من كل شيء ، يقال : دبر الرجل عبده تدبيرا ، إذا اعتقه بعد موته .

وقيل : التدبير فى اللغة : النظر إلى عاقبة الأمر ، وفى الشريعة هو : إيجاب العتق الحاصل بعد الموت بالفاظ تدل عليه صريحا أو دلالة ، وهو نوعان :

مطلق وهو : أن يعلق عتقه بموت مطلق مثل أن يقول : إن مت فانت حر ، أو بموت يكون الغالب وقوعه مثل : إن مت إلى مائة سنة فانت حر .

ومقيد : وهو أن يعلق بموت مقيد مثل أن يقول : إن مت فى مرضى هذا ، فانت حر .

ينظر : (العناية شرح الهداية المطبوع على هامش الهداية ١ / ٤٥٢ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٠٧ ، والمصباح المنير ١ / ١٨٨) .

(٢) وهى تصدق لغة : على الزوجة وغيرها ممن لها ولد ثابت النسب وغير ثابت النسب .

وشرعا : جارية استولدها الرجل بملك اليمين أو النكاح أو بالشبهة .

ينظر : (مجمع الأنهر بما فى هامشه ١ / ٥٣٤) .

حلف لا يأكل فاكهة ولا نية له ، لم يحدث بأكل الرمان والرطب والعنب
عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

وعندهما : يحث بأكلها ، وهو قول الشافعى ^(١) - رحمه الله .

وإن نوى عند الحلف يحث بالإجماع ^(٢) ، كذا فى التحفة ^(٣) .

قالوا : إن الفاكهة اسم مشتق من التفكه ما يؤكل على سبيل التمتع ، وهذه
الاشياء أكمل ما يكون من ذلك ، ومطلق الاسم يتناول الكامل .

وأبو حنيفة - رحمه الله - يقول : الفاكهة اسم مشتق من التفكه وهو

التمتع ، قال الله تعالى : ﴿ فاكهين ... ﴾ ^(٤) الآية أى متنعمين ، والتمتع زائد

على ما به قوام البدن / ^(٥) والرطب والعنب يتعلق بهما القوام ، وقد يجتزئ
بهما فى بعض المواضع .

(١) ربه قال مالك وأحمد .

انظر : (المجموع للنووى ٨ / ٦٩ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٨٠٣ - ٨٠٤ ،
والهداية ١ / ٤٧٠) .

(٢) راجع : (مجمع الأنهر ١ / ٥٦١ - ٥٦٢ ، والهداية ١ / ٤٧٠ ، وبدائع الصنائع
٣ / ٦٠ ، والمجموع للنووى ١٨ / ٦٩ - ٧٠ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٨٠٣ -
٨٠٤ ، والكافى ١ / ٤٥٢) .

(٣) لعله أراد بالتحفة : تحفة الفقهاء للإمام علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى
المتوفى سنة (٥٥٣ هـ) . وهو كتاب مطبوع متداول . وشرحها تلميذه الكاسانى
شرحاً عظيماً وسماه (بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع) .
ينظر : (كشف الظنون ١ / ٣٧٧) .

(٤) سورة الدخان / ٢٧ ، والآية بكاملها : ﴿ ونعمة كانوا فيها فاكهين ﴾ .

(٥) ق ٦٥ / ب من ب .

وبدلالة سياق النظم كقوله : طلق امرأتى إن كنت رجلا ، وبدلالة معنى يرجع إلى المتكلم كما فى يمين الفور .

والرمان فى معنى الدواء وقد يقع به القوام أيضا ، وهو قوت من جملة التوابل^(١) إذا ييس ، فكان فى هذه الأشياء وصف زائد وهو الغذائية .

فلهذه الزيادة لا يتناولهما مطلق اسم الفاكهة ، كما أن مطلق اسم اللحم لا يتناول لحم السمك للنقصان .

قالوا : هذا اختلاف عرف وزمان ، فأبو حنيفة أفتى على حسب زمانه .
وهما كذلك ، وفى عرفنا ينبغى أن يحث بأكلها بالاتفاق .

ومنها : « دلالة^(٢) سياق النظم » أى سوق الكلام يعنى ترك الحقيقة لقرينة لفظية التحقت به سابقة أو متأخرة كقول الرجل لآخر : طلق امرأتى إن كنت رجلا واصنع فى مالى ما شئت إن كنت رجلا ، لا يكون توكيلا ومنها دلالة معنى يرجع إلى المتكلم كما فى يمين الفور وذلك مثل امرأة قامت لتخرج فقال لها زوجها : إن خرجت فأنت طالق /^(٣) أنه يقع على الفور ، حتى لو جلست ومكثت ساعة ، ثم خرجت لم تطلق ، وكذا لو قال له : تعال تغد معى فقال : والله لا أتغد وذهب إلى بيته وتغدى لم يحث ، فإن حقيقة هذا الكلام للعموم لدلالة الفعل على مصدر منكر واقع فى موضع النفى ، إذ التقدير

(١) هى جمع التابل (بفتح الباء وقد تكسر) كهاجر وصاحب هو الأيزار ، ويقال : إنه معرب ، ومنه : قولت القدر إذا أصلحتها .

(الصحاح ٤ / ١٦٤٤ ، والمصباح المنير ١ / ٧٢) .

(٢) عبارة ب (دلالة سياق ودلالة سياق النظم) وهى الأصح .

(٣) ق ٥٨ / ١ من ح .

وبدلالة محل الكلام كقوله - عليه الصلاة والسلام - : (وإنما الأعمال بالنيات). وقوله - عليه الصلاة والسلام - : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان) .

لا أتغدى تغديا ولا أخرج خروجاً ، فيقتضى أن يحدث لكل تغد وخروج ولكنها تركت بدلالة حال المتكلم ، إذ من المعلوم أنه أخرج الكلام مخرج الجواب ، فيقدر به ، لأنه بناء عليه ، وهذا النوع من اليمين سبق به أبو حنيفة - رحمه الله - ولم يبق ، وكانوا يقولون قبل ذلك : اليمين مؤبدة كقوله : لا أفعل كذا أو مؤقته كقوله : لا أفعل اليوم كذا .

فأخرج أبو حنيفة - رحمه الله - كما آخر ، وهو ما يكون مؤبدا لفظاً ومؤقتاً معنى وأخذ من حديث جابر وأبيه ^(١) - رضى الله عنهما - حيث دعيا إلى نصره إنسان فحلفا أن لا ينصراه ، « ثم نصراه » ^(٢) بعد ذلك ولم يحتثا .

والفور في الأصل مصدر فارت القدر إذا غلت ، واستعير للسرعة ، ثم سميت به الحالة التي لا لبث فيها ، ف قيل : جاء فلان من فوره - أى من ساعته ومنها دلالة محل الكلام كقوله - ﷺ - : (إنما الأعمال بالنيات) ^(٣) .

(١) هو : عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصاري ، الصحابي الجليل معدود في أهل العقبة ويدر ، وكان من النقباء ، ثبت ذكره في الصحيحين ، مناقبه كثيرة جدا ، استشهد بأحد سنة (٣ هـ) وصلى عليه رسول الله - ﷺ - وهو أول قتيل قتل من المسلمين يومئذ ، ودفن هو وعمرو بن الجموح في قبر واحد .

انظر : (الإصابة ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، وأسد الغابة ٣ / ٣٤٦ ، والاستيعاب ٢ / ٣٣١ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٢٢٤)

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سبق تخريجه في ص ١٢٥ .

وقوله - ﷺ - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١)
فإن كان ظاهر الكلام يقتضي أن لا يوجد العمل إلا بالنية نظرا إلى كلمة
الحصر.

وأن لا يوجد الخطأ والنسيان والإكراه أصلا ، نظرا إلى إسناد الارتفاع إلى
ما هو محلي / (٢) باللام والمستغرق للجنس ، وقد يرى العمل يوجد بلا نية ،
وكذا يوجد الخطأ والنسيان والإكراه ، فعرفنا بنبوة (٣) محل الكلام عن قبول
الحقيقة أنها ساقطة وليست بمرادة ، وأن العمل في حديث النية ، والخطأ

(١) أخرجه : (ابن ماجه ١ / ٦٥٩) بلفظ (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما
استكرهوا عليه) . وأقرب اللفاظ إلى لفظ الشارح . هو ما رواه ابن عدى في
(الكامل ٢ / ٥٧٣) : (رفع عن هذه الأمة ثلاثا : الخطأ والنسيان ، والأمر يكرهون
عليه) .

واختلف أقوال العلماء في صحة هذا الحديث وضعفه .

فقال عبد الله ابن الإمام أحمد : سألت أبي عنه ، فأنكره جدا ، وقال المناوي :
ورمز المصنف (السيوطي) لصحته وهو غير صحيح ، فقد تعقبه الهيثمي بأن فيه
يزيد بن ربيعة وهو ضعيف .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي وصححه أيضا ابن حبان .

ونقل ابن حجر في التلخيص الحبير عن الإمام النووي قوله : إنه حديث حسن .

انظر : (المستدرک ٢ / ١٩٨ ، وشرح معاني الآثار ٣ / ٩٥ ، والتلخيص الحبير ص
٥٤ ، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ٢ / ٢١٩) .

(٣) في ٦٦ / ١ من ب .

(٤) النبوة والنباوة : ما ارتفع من الأرض .

(الصحاح ٦ / ٢٥٠٠) .

والنسيان والإكراه فى حديث الرفع مجاز عن الحكم بطريق إطلاق اسم الشئ على موجبہ ، أو بطريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ كأنه قيل حكم الأعمال بالنيات ، ورفع حكم الخطأ .

والحكم نوعان : أحدهما الثواب والإثم . والثانى : الجواز والفساد . وهما مختلفان ، لأنه قد يوجد الجواز ولا ثواب كما لو صلى رياء وسمعة راعيا للأركان والشرائط ، يجوز حكما ولا يستحق الثواب ، وقد يوجد الفساد ولا إثم كما لو جرى على لسانه شئ من كلام الناس من غير قصد فى صلاته ، تفسد صلاته ولا يأثم .

وإذا ثبت اختلاف المعنيين صار هذا اللفظ بمنزلة المشترك كاسم القرء فلا يجوز احتجاج الخصم به علينا فى اشتراط النية فى الوضوء ، وفى فساد الصوم بالخطأ والإكراه حتى يقيم دليلا على أن المراد / ^(١) منه ليس إلا ما يتعلق من الصحة والفساد .

ولا يمكنه ذلك ، لأن ما يتعلق بالآخرة ، وهو الثواب والمآثم مراد بالإجماع فلا يجوز أن يكون حكم الدنيا وهو الجواز والفساد مرادا ، لعدم جواز عموم المشترك .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الحكم مشترك ، بل هو عام معنوى كالشئ لأن حكم الشئ هو الأثر الثابت به ، فيتناول كليهما بهذا المعنى العام ، لا بكونه موضوعا بإزاء كل واحد ، فكان من قبيل الشئ لا من قبيل القرء ، إلا يرى أنه يتناول الثواب والمآثم لا باعتبار كونه ثوابا أو إثما ، بل باعتبار كونه

(١) ق ٥٨ / ب من ح .

والتحريم المضاف إلى الأعيان كالمحارم والخمر حقيقة عندنا خلافا للبعض

اثرا ثابتا بالفعل كالشيء يتناول الماء والنار باعتبار الوجود .

واعلم أن القاضى أبا زيد لم يفرق بين المقتضى ^(١) والمحذوف كما هو مذهب عامة أهل الأصول ، وجعل هذين الحديثين من باب المقتضى ، فيستقيم على قوله الاستدلال ، لعدم جواز عموم المقتضى عندنا .

فأما الشيخان : فخر الإسلام وشمس الأئمة خالفاه فى المحذوف وفرقا بين المقتضى والمحذوف ، وجوزا عموم المحذوف دون المقتضى ^(٢) .

والحديثان من قبيل المحذوف على أصلهما ، اضطرا إلى تخريج الحديثين على وجه لا يرد نقضا على ما (اختارا) ^(٣) من جواز عموم المحذوف ، فبيننا انتفاء / ^(٤) العموم فيهما على الاشتراك دون الاقتضاء وفيه من التمحل ما يرى ^(٥) .

قوله : والتحريم المضاف الى آخره ...

(١) هو : ما لا صحة له إلا بإدراج شيء آخر ضرورة صحة كلامه ، كقوله تعالى : «وأسأل القرية» أى أهل القرية .

(التعريفات للجرجاني ص ٢٢٦) .

(٢) راجع : (أصول فخر الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٢ / ٢٤٣ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ والتقويم ص ٢٤٥ فما بعدها مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٣) فى ب (اختار) بالإفراد وهو خطأ .

(٤) ق ٦٦ / ب من ب .

(٥) وقد صدق العلامة عبد العزيز البخارى حيث قال : (وقد كنت فيه برهة من الزمان فلم يتضح لى على وجه يعتمد عليه ، وراجعت الفحول فلم يثيروا على بجواب شاف وهو أعلم بالحقيقة) .

==

اعلم أن أصحابنا العراقيين ، والكرخى ، ومن تابعه ، وعامة المعتزلة ، قالوا : التحريم المضاف إلى الأعيان كقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ .
 ﴿ وحرمت عليكم الميتة ﴾ ^(١) وقوله - ﷺ - : « حرمت الخمر لعينها » ^(٢) للفعل المقصود منها بدلالة محل الكلام ، إذ التحريم هو المنع ، وبه يصير المكلف ممنوعاً عما فى مقدوره ، والفعل مقدوره ، فأما الأعيان فليست بمقدوره .

لنا إذا كانت معدومه فكيف وهى موجودة ، فدل أن المراد بتحريم الفعل أى نكاح أمهاتكم ، وأكل الميتة ، وشرب الخمر .

وقال قوم من القدرية ^(٣) : إنه مجمل لا يصح التعلق بظاهره ، لأنه لما ثبت أن المراد بتحريم فعل من الأفعال المتعلقة بتلك الأعيان ، وذلك الفعل غير مذكور وليس إضمار البعض أولى من البعض ، فأما أن يضم الكل فهو محال فيتوقف فى الكل ، ولأن القول بثبوت التحريم على العموم بحيث العين والفعل جميعاً به متعذر .

== (كشف الأسرار ٢ / ١٠٦) .

(١) سورة المائدة / ٣ .

(٢) أخرجه : (النسائي ٨ / ٣٢١ ، بلفظ : (حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب) وهو قول ابن عباس رضى الله عنه .

وأحمد فى مسنده ٢ / ٢٥ بلفظ : (لعنت الخمر على عشرة وجوه : لعنت الخمر بعينها وشاربها ، وساقبها .. الحديث) .

(٣) وهم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون الكفر والمعاصى بتقدير الله تعالى ، ورئيسهم معبد بن خالد الجهنى ، البصرى ، وهو أول من تكلم فى القدر وقيل : أول من تكلم فى القدر رجل من أهل العراق ، يقال له (سوسن) كان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصر ، أخذ عنه معبد الجهنى ، وأخذ غيلان بن مسلم الدمشقى عن معبد الجهنى ، وإنما سموا بالقدرية لزعمهم أن الناس هم الذين يقدرون على ==

ولكننا نقول : إذا أضيف التحريم إلى عين ، كان ذلك أمانة لزومه وتحققه ، فيصح وصف العين به ، ومعنى اتصافها به خروجها من أن يكون محلاً للفعل شرعاً ولم يبق محلاً له ، وهذا كالنسخ ولم يكن للتوقف / ^(١) معنى مع صحة إضافة التحريم إليها ، وللإجمال أيضاً ، لأنه ضرورى يصار إليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ، فلا يجوز التوقف والإجمال .

والتحريم هو المنع وهو نوعان : منع الرجل عن الشيء كقولك لغلامك : لا تأكل هذا الخبز وهو موضوع بين يديه ، ومنع الشيء عن الرجل بأن رفع الخبز من بين يديه .

فإضافة التحريم إلى الفعل ، كان من قبيل النوع الأول ، وإلى العين من النوع الثاني .

قال عبد القاهر البغدادي : إن الأمة اجتمعت قبل هذه الطائفة من القدرة على تحريم وطء الأمهات والبنات من هذه الأمة ويكفرون المتأول لها ويقولون إنما حكمنا بكفره لتأويله « نصا » ^(٢) لا يحتمل إلا معنى واحداً ^(٣) .

== أكسابهم ، وإنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير .

ينظر : (التعريفات للرجزاني ص ١٧٤ ، والفرق بين الفرق ص ١٨ بهامشه ١١٥) .

(١) ق ٥٩ / ١ من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) قلت : لم أقف على هذا النص في كتب الشيخ عبد القاهر البغدادي المتداولة ، ولكن الشارح - رحمه الله - نقله باختصار عن شيخه عبد العزيز البخاري الذي نسبته إلى البغدادي .

انظر (كشف الأسرار ٢ / ١٠٧) .

ويتصل بما ذكرنا حروف المعاني .

فالواو لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب .

وذكر صاحب (١) الميزان : إن المعتزلة إنما أنكرت حرمة الأعيان احترازا عن مناقضة مذهبهم الفاسد في نفى خلق أفعال العباد عن الله تعالى لما أن بعضها قبيح وخلق القبيح قبيح ، ويرد عليهم الأعيان القبيحة .

فقالوا : لا قبح فيها . فيرد عليهم الأعيان المحرمة / (٢) إذ التحريم يستدعي حرمة المحرم ، فأنكروا إضافة التحريم إلى الأعيان (٣) .

قوله : ويتصل بما ذكرنا حروف المعاني . . فإنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز وبعض المسائل مبني عليها ، فلا بد من ذكرها .

اعلم أن لفظ الحروف يطلق على حروف التهجي التي هي أصل تراكيب الكلام وعلى ما يوصلُ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وعلى ما يدل على معنى في غيره على ما فسر في علم النحو .

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن علاء الدين شمس النظر ، السمرقندي الحنفي ، فقيه ورع ، أصولي متبحر ، فاضل جليل القدر ، تفقه على ميمون المكحولى ، وأبى اليسر البزدوى ، وتفقهت عليه ابنته فاطمة وزوجها أبو بكر بن مسعود الكاساني ، من مؤلفاته : ميزان الأصول في نتائج العقول ، واللباب في الأصول ، وتحفة الفقهاء ، توفي سنة (٥٥٣ هـ) ، على ما قاله حاجي خليفة ، وقيل سنة (٥٤٩ هـ) .

ينظر : (الفوائد البهية ص ١٥٨ ، وكشف الظنون ٢ / ١٩١٦ - ١٩١٧ ، والجواهر المضية ٣ / ٨٣) .

(٢) في ٦٧ / ١ من ب .

(٣) راجع : (الميزان ص ٢٥٣ ، ، وكشف الأسرار للنسفي ١ / ٢٧٧) .

ثم إطلاق لفظ الحروف ههنا على المذكور في هذا الفصل بطريق التغليب
لأن بعضه أسماء مثل إذا ، ومتى وغيرهما

وحروف العطف أكثرها وقوعا ، فابتدأ بها وقال :

فالواو لمطلق العطف . . أى لمطلق الجمع من غير تعرض لمقارنة كما زعم
بعض أصحابنا على قول أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله - ، ولا ترتيب
كما زعم البعض على أصل أبى حنيفة ، وكما زعم بعض أصحاب الشافعى .
وعند جمهور العلماء من أئمة اللغة والفتوى : أنها لمطلق العطف ^(١) .

احتج من قال بالترتيب بقوله - ﷺ - حين « سألوا » ^(٢) عن السعى بين
الصفاء والمروة بأيهما « نبدأ » ^(٣) ؟ فقال « ابدؤوا بما بدأ الله تعالى » ^(٤) يريد
قوله تعالى : ﴿ إن الصفاء والمروة ﴾ ^(٥) . فلو لم يكن الواو للترتيب لما قال
هكذا ، ولما احتاجوا إلى السؤال أيضا ، لأنهم كانوا أهل لسان ، ويقولون
تعالى : ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ ^(٦) والركوع مقدم على السجود بلا خلاف ،
واستفيد هذا من الواو ، ويقولون - ﷺ - لمن قال . من أطاع الله ورسوله فقد
رشد ، ومن عصاهما فقد غوى . « بش خطيب القوم أنت قل ومن عصى
الله ورسوله فقد غوى » ^(٧)

(١) راجع آراء العلماء فى معنى الواو وأقسامها فى (معنى اللبيب ٢ / ٣٥٤ فما بعدها)

(٢) فى ب (سألوا عنه) بزيادة (عنه)

(٣) فى ب (ابتداء) وهو غير سليم

(٤) أخرجه (الترمذى ٣ / ٢٧) بلفظ : (نبدأ بما بدأ الله به)

(٥) سورة البقرة / ١٥٨

(٦) سورة الحج / ٧٧ والآية بكاملها ﴿ يا أيها آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم
واقبلوا الخير لكمم تفلحوا ﴾

(٧) أخرجه (البخارى ٢ / ٥٩٤) بلفظ « بش خطيب أنت قل ومن يعصى ==

ولو كان الواو للجمع المطلق / (١) لما افرق الحال بين ما علّمه الرسول - ﷺ - وبين ما قال ذلك القائل .

ولكننا نقول : هذا الحكم لا يعرف الا باستقراء كلام العرب ، وعند الاستقراء والتأمل فى مواضع كلامهم يتبين أن الواو للجمع المطلق لا للترتيب ، فإن العرب تقول : جاءنى زيد وعمرو ، فيفهم من هذا اجتماعهما فى المجيء من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ، ولو كان للترتيب والمقارنة لما صح أن يقال : وعمرو بعده أو قبله ، لانه حينئذ يكون تكرارا وتناقضا ، ولتناقض قوله تعالى : ﴿ ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ﴾ (٢) ، لأن عكسه فى الاعراف (٣) لاتحاد القصة ولأن الفاء وثم للترتيب ، ومع للقران ، فيلزم أن يكون الواو لغير الترتيب والقران رفعا للتكرار ، لانه خلاف الأصل .

وأما الجواب عن متمسكهم ، فلأن البداية بالذكر / (٤) فى مصطلح الكلام يدل على زيادة عناية بذلك الشيء ، فيظهر به نوع قوة صالحة للترجيح .

فذلك رجّح النبى - ﷺ - بالتقديم فقال : « ابدؤوا بما بدأ الله تعالى » وصار الترتيب واجبا بفعله أو بقوله لا بالنص .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ لا يفيد الترتيب ، وما عرفناه به ، كيف وأنه معارض بقوله تعالى : ﴿ واسجدى واركمى ﴾ (٥) ، وإنما

== الله ورسوله « وأحمد فى مسنده ٤ / ٢٥٦ - ٣٧٩ » .

(١) ق ٥٩ / ب من ح .

(٢) سورة البقرة / ٥٨ .

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا .. ﴾ الآية ١٦١ .

(٤) ق ٦٧ / ب من ب .

(٥) سورة آل عمران / ٤٣ ، والآية بكاملها : (يا مريم اقنتى لربك واسجدى واركمى مع الراكعين) .

وفى قوله لغير الموطوءة إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وإنما تطلق واحدة عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

عرفناه بقوله - ﷺ - : « صلوا كما رأيتموني أصلى » ^(١) أو يكون الركوع مقدمة السجود والقيام مقدمة الركوع على ما عرف ، فلذلك عرف الترتيب . وكذا رده ^(٢) - ﷺ - على الأعرابي لم يكن لإفادة الواو للترتيب ، إذ لا ترتيب فى معصيتهما « لعدم » ^(٣) انفكاك إحداهما عن الأخرى بل لترك اسم الله تعالى على سبيل التعظيم .

قوله : وفى قوله لغير الموطوءة إلى آخره .. هذا رد لما زعم بعض مشائخنا أن الواو « للترتيب » ^(٤) عند أبي حنيفة - رحمه الله - وللمقارنة عندهما ، بدليل هذه المسألة وهى : أنه إذا قال لغير الموطوءة : إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق ، فدخلت ، تطلق واحدة عنده ، وثلاثا عندهما .

فلو لم يكن للمقارنة عندهما ينبغى أن يقع الأول ولغى الثانى والثالث ، لعدم المحل .

وعنده لو لم يكن للترتيب لوقعن جملة كما لو علقن .

(١) تقدم تخرجه فى ص ٣٨٦ .

(٢) وذلك بقوله : « بنس خطيب القوم أئت ، قل ومن عصى الله ورسوله فقد غوى » .

حينما قال الأعرابي : من أطاع الله ورسوله فقد اهتدى ومن عصاهما فقد غوى .

ينظر : (الكشف للبخارى ٢ / ١١٠) .

(٣) فى ب (لعدم لعدم) وهو تكرار بلا فائدة .

(٤) ساقطة من ب .

لأن موجب هذا الكلام عنده الافتراق ، فلا يتغير بالواو . وقالوا : موجب الاجتماع ، فلا يتغير بالواو .

وإذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق وطالق وطالق ، إنما تبينُ بواحدة ، لأن الأول وقع قبل التكلم بالثاني ، فسقطت ولايته ، لقوات محل التصرف .

فقال : وفي غير الموطوءة إنما تطلق إلى آخره .. أى ليس الأمر كما زعموا ، بل الواو لمطلق العطف عند أصحابنا جميعا ، وإنما الاختلاف فى هذه المسألة بناء على كيفية تعلق الثانى والثالث بالشرط ، لا أنها أوجبت الواو المقارنة أو الترتيب ، ولهذا لو نجز وقال : أنت طالق وطالق وطالق ، لا يقع إلا واحدة بالاتفاق .

فلو كان / (١) اختلافهم فى المسألة الأولى باعتبار موجب الواو لثبت الاختلاف فى المسألتين .

ثم عند أبى حنيفة ذكر الطلقات « متعاقبة » (٢) وطالق الثانى والثالث ، جملة ناقصة ، فيتوقف على الأولى لا محالة فى إفادة المعنى ، فيتعلق الثانى بعد تعلق الأول ، فكان الأول متعلقا بالشرط بلا واسطة والثانى بواسطة والثالث بواسطتين ، فإذا تعلقن بهذا الترتيب ينزلن كذلك أيضا ، لأن الجزاء ينزل على الوجه الذى تعلق .

وعندهما : تعلقن بالشرط بلا واسطة ، فكذلك ينزلن جملة عند وجود الشرط وذلك لأن فى الجملة الناقصة ، الشرط كالمذكور مرة أخرى كأنه قال :

(١) فى ٦٠ / أ من ح .

(٢) ساقطة من ب .

إن دخلت الدار فانت طالق ، إن دخلت الدار فانت طالق فيقع الثلاث بدخلة واحدة ، كما لو كرر الشرط صريحا ، كذا في الجامع الكبير ^(١) .

قوله : وإذا قال لغير الموطوءة إلى آخره .. هذه المسألة توهم ^(٢) أن الواو للترتيب ، فأزاح الوهم بقوله : إنما تبين بواحدة ، لأن الأول وقع قبل التكلم بالثاني ، لصدوره من أهله في محله ، وليس في الكلام ما يدل على القران ولا في آخره ما يغير أوله ، ليتوقف الأول على الثاني والثالث ، فيقع الأول ، ولغى الثاني والثالث ، لعدم محل الوقوع لا لفساد في التكلم ولا ، لأن الواو للقران .

وقال مالك والشافعي ^(٣) وأحمد بن حنبل والليث ^(٤) بن سعد « وريبعة ابن أبي ليلى » ^(٥) تطلق ثلاثا ، لأن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ ، فصار

(١) راجعه في (ص ٣٧ ، والهداية ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣) .

(٢) في ٦٨ / ١ من ب .

(٣) أى في قوله القديم ، وقال أكثر أصحابه : إنه لا يقع عليها إلا طلبة واحدة وما ذكروه في القديم فلأنما حكى مذهب مالك ، وعند أحمد كذلك لا يقع بها إلا واحدة خلاف مانسب إليه الشارح - رحمه الله - .

ينظر : (المجموع للتوحي ١٧ / ١٣٠ - ١٣١ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٣٠ - ٢٣١ ومجمع الأنهر ١ / ٤٠٠ ، والكافي ٢ / ٥٧٩) .

(٤) هو : ليث بن سعد بن عبد الرحمن ، يكنى أبا الحارث ، إمام أهل مصر في الفقه والحديث ، من أصحاب مالك وعلى مذهبه ، ثم اختار لنفسه مذهباً كان من الكرماء الأجواد ، سمع من نافع مولى ابن عمر رضى الله عنه ولد سنة (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك ، وتوفي سنة (١٧٥ هـ) ودفن بالقرافة الصغرى بمصر وقبره مشهور بها ، من مؤلفاته : كتاب التاريخ ، وكتاب مسائل في الفقه .

انظر : (الفهرست لابن النديم ص ٢٨١ ، وسير أعلام النبلاء ٨ / ١٣٦ فما بعدها ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٢٧) .

(٥) هكذا في النسختين معا والصواب (وريبعة ، وابن أبي ليلى) بإسقاط الواو ، وريبعة =

وإذا زوج أمتين من رجل بغير إذن مولاهما ، وبغير إذن الزوج ثم قال المولى: هذه حرة وهذه متصلا ، بطل نكاح الثانية ، لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف فى حق الثانية ، فبطل الثانى قبل التكلم بعتهما .

فصار كما لو قال : أنت طالق ثلاثا ، ولكن هذا غلط ، لما بينا أن الواو لمطلق العطف لا للقران .

ثم على قول أبى يوسف : يقع الاول قبل الفراغ من التكلم بالثانى . وعند محمد : عند الفراغ من التكلم بالثانى ، لجواز أن يلحق بكلامه شرطا أو استثناء فيتغير أوله .

وما قاله أبو يوسف أحق ، لأن وقوع الاول لو كان بعد الفراغ من التكلم بالثانى ينبغى أن يقعا جميعا ، لوجود المحل مع صحة التكلم ، كذا قال شمس الأئمة (١) .

قوله : وإذا زوج أمتين إلى آخره.. إذا زوج الأمتين فضولى بغير إذن «المولى» (٢) والزواج ، ثم قال المولى : هذه حرة وهذه متصلا بواو العطف ،

== هو : أبو عثمان ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ ، الإمام مفتى المدينة ، عالم الوقت ، القرشى ، التميمى ، مولاهم ، المشهور بريعة الرأى ، كان من أئمة الاجتهاد ، وكان ثقة كثير الحديث فضائله كثيرة ، توفى سنة (١٣٦ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٨ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤٤ ، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٨٩ فما بعدها) .

وأما ابن أبى ليلى فقد تقدمت ترجمته فى ص ١٢٥ .

(١) راجع : (أصوله ١ / ٢٠٣) .

(٢) ساقطة من ب .

وإذا زوج رجلا أختين في عقدتين بغير إذن الزوج ، قبله فقال : أجزت
نكاح هذه وهذه ، بطلا ، كما إذا أجازهما معا ، وإن أجازهما متفرقا يبطل
الثاني وهذا يوهم أنه للقران وليس كذلك ، ولكن صدر الكلام يتوقف على
آخره إذا كان في آخره ما يغير أوله ، كما في الشرط والاستثناء .

بطل نكاح الثانية كما لو اعتقهما بكلامين منفصلين ، ولو اعتقهما معا ، لا
يبطل نكاح واحدة منهما ، وهذه المسألة توهم أن الواو للترتيب .
فقال : إنما يبطل نكاح الثانية لفوات محل الإجازة ، لا لاقتضاء الواو
الترتيب .

وذلك لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف في الثانية يعني بعدما اعتقت
الأولى لا تبقى الثانية محلا للنكاح الموقوف ، لأنه لا حل للأمة في مقابلة
الحررة حال توقف نكاح الأمة .

فإنه إذا تزوج أمة نكاحا موقوفا ، ثم تزوج حررة نكاحا نافذا أو موقوفا ،
بطل نكاح الأمة أصلا / (١) ، لأن حال التوقف حال انضمام الأمة إلى الحررة ،
والنكاح الموقوف معتبر بابتداء النكاح وليست الأمة بمحل لابتداء النكاح منضمة
إلى الحررة .

فلهذا بطل توقف نكاح الثانية بعدما عتقت الأولى قبل الفراغ عن التكلم
بعتقها .

بخلاف ما إذا زوج أختين في عقدتين بغير إذن الزوج ، قبله فقال : أجزت
نكاح هذه وهذه ، حيث يبطل نكاحهما ، كما إذا أجازهما معا ، ولو أجازهما

(١) ق ٦٠ / ب من ب .

وقد تكون الواو للحال كقوله لعبده : أد إلى ألفا وأنت حر . حتى لا يعتق
إلا بالأداء .

متفرقا ، بطل الثانى ، لأن آخر الكلام إذا كان يغير أوله ، توقف أول الكلام
على آخره ، كما لو توقف على الشرط والاستثناء ، وإذا لم يغير لا يتوقف .
ففى مسألة الاختين آخر الكلام يغير أوله ، لأنه إذا لم تضم الثانية إلى
الأولى صح نكاح الأولى ، وإذا ضم إليها بطل نكاحهما للجمع بين الاختين ،
وإذا اتصل به آخره سلب عنه الجواز فإنه بآخره ثبت الجمع ، وإذا يبطل
نكاحهما ، فيتوقف على آخره لهذا ، لا لاقتضاء واو العطف القران ، بخلاف
ما إذا أجاز متفرقا ، حيث يصح نكاح الأولى ، لأن صدر الكلام يتوقف على
الآخر الذى هو متغير بشرط الوصل فإذا كان منفصلا عنه لا يتوقف .

قوله : وقد تكون الواو للحال .. واعلم أن الأصل فى الجملة الواقعة موقع
الحال أن لا يدخلها الواو ، لأن الإعراب لا يتنظم الكلمات إلا بعد أن يكون
هناك تعلق يتنظم معانيها ، فإذا وجدت الإعراب قد تناول شيئا بدون الواو ،
كان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوى ، فلذلك يكون مغنيا عن تكلف تعلق
آخر إلا أن النظر إليها من حيث كونها جملة مستقلة بفائدة غير متحدة بالجملة
السابقة كما فى الحال المؤكدة وغير منقطعة عنها لجهة جامعة بينهما كما ترى فى
نحو جاء زيد وفرسه يعدو ، ويبسط العذر فى أن يدخلها واو للجمع بينها
وبين الأولى مثله فى نحو قدام زيد وقعد عمرو ، لأن الواو لطلق الجمع ،
والاجتماع الذى بين الحال وذى الحال من محتملاته ، فيجوز استعارتها لمعنى
الحال عند الاحتياج ، وإذا ثبت هذا فاعلم أنه إذا قال لعبده : أد إلى ألفا وأنت
حر ، لا يعتق إلا بالأداء ، لأن الواو للحال ، إذ لا يحسن العطف ههنا ،
لأن الجملة الأولى فعلية طلبية ، والثانية إسمية خبرية وبينهما كمال الانقطاع .

فلا يحسن العطف ، لعدم الاتصال بين الجملتين ، ولا بد منه على ما عرف ،
فلذلك جعلوها للحال ، ولما صارت للحال ، والأحوال شروطا لكونها مقيدة
كالشرط ، تعلقت الحرية بالأداء ، كما فى قوله : إن دخلت الدار راكبة فأنت
طالق ، تعلق الطلاق بالركوب تعلقه بالدخول ، فصار كأنه قال : إن أدبت
إلى ألفا فأنت حر ، هذا تقرير عامة الكتب .

فإن قيل : ما ذكر عكس ما يقتضيه هذا / (١) الكلام ، فإن الواو دخلت
فى قوله : أنت حر ، فيقتضى أن تكون الحرية شرطا للأداء كما فى قوله / (٢)
أنت طالق وأنت مريضة إذا نوى التعليق ، كان المرض شرطا للطلاق لا
عكسه ، وإذا ثبت ذلك كانت الحرية سابقة على الأداء ، لأن الشرط مقدم على
المشروط لا محالة فلا يكون معلقا ، وإذا انتفى التعليق كانت الحرية واقعة فى
الحال .

قلنا : الجواب عنه من وجوه :

أحدها : أنه من باب القلب كقوله : عرضت الناقة على الخوض - أى
الخوض على الناقة - وهو شائع فى الكلام ، فيكون التقدير : كن حرا وأنت
مؤد إلى ألفا أى أنت فى هذه الحالة ، وإنما يحمل على هذا ، لأنه لا يصح
تعليق الأداء بما دخل فيه الواو ، لأن التعليق إنما يصح ممن يصح منه التنجيز ،
وليس فى وسع المتكلم تنجيز الأداء ، فكيف يصح تعليقه .

ولما لم يصح العمل بظاهره ، ولا يمكن العمل بالعطف أيضا ، جعلناه من
باب القلب الذى هو شعبة من الكلام .

(١) ق ٦١ / أ من ج .

(٢) ق ٦٩ / أ من ب .

وقد تكون لعطف الجملة فلا تجب بها المشاركة في الخبر كقوله : هذه طالق ثلاثا .

وهذه طالق ، وتطلق الثانية واحدة ، وكذا في قولها : طلقني ولك ألف حتى

والثاني : قوله : وأنت حر من الأحوال المقدرة ، كقوله تعالى : ﴿فادخلوها خالدين﴾^(١) أى مقدرين الخلود في حالة الدخول ، لا من الأحوال الواقعة . فإن غرض المتكلم عدم وقوع الحرية في الحال ، فيكون معناه : أد إلى ألفا مقدرًا للحرية في حال الأداء ، فكانت الحرية متعلقة بالأداء .

والثالث : أن الجملة الواقعة حالا قائمة مقام جواب الأمر بدلالة مقصود المتكلم ، فأخذت حكمه ، وبصير معنى الكلام : أد إلى ألفا تصير حرا ، فحيث كانت الحرية ، متعلقة بالأداء .

وقيل : إنه إذا جعل الحرية حال الأداء - أى وصفا له - لا يسبق الأداء ، إذ الحال لا يسبق ذا الحال ، والصفة لا تسبق الموصوف .

قوله : وقد تكون لعطف الجملة .. أى وقد تكون الوار لعطف الجملة ، لا كما زعم البعض أنه للنظم أو للابتداء ، فلا تجب به المشاركة في الخبر كقوله : هذه طالق ثلاثا . وهذه طالق ، فتطلق الثانية واحدة ، لأن الشركة في الخبر إنما كانت للافتقار ، وإذا كانت تامة فقد ذهب دليل الشركة .

وكذا في قولها : طلقني ولك ألف لعطف الجملة عند أبى حنيفة - رحمه الله - حتى إذا طلقها لم يجب له شيء .

(١) سورة الزمر / ٧٣ . والآية بكاملها : ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ .

إذا طلقها لا يجب شيء ، وقالوا : إنها للحال فيصير شرطا وبدلا فيجب الألف ،
والفاء للوصل والتعقيب .

وقالا : إن الواو للحال بدلالة حالة المعاوضة ، إذ الخلع عقد معاوضة ،
فيصير شرطا لما بينا أن الأحوال شروط ، فيجب الألف عليها إذا طلقها ، كما
فى قوله : أحمل هذا الطعام ولك درهم .

وله أن العطف حقيقة وحملها / ^(١) على الحقيقة واجب ، حتى يقوم دليل
يعارضها .

ومعنى المعاوضة لا يصلح معارضا ، لأنه أمر زائد فى الطلاق ، لأنه ينفك
عن المال ، إذ عادة الكرام الامتناع عن العوض فى الطلاق والعتاق ، بخلاف
الإجارة لأنها لا توجد بدونه ، وبدليل أن العوض إذا دخله صار يمينا / ^(٢) من
جانب زوج بأن قال : أنت طالق على ألف ، أو أد إلى ألفا وأنت طالق ،
حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها ، ولو كان معنى المعاوضة أصليا ، لما صار
يمينا ولصح رجوعه كما فى النكاح وسائر المعاوضات .

وإذا كان كذلك لا يصح معارضا ، لأن العارض لا يعارض الأصل .

قوله : والفاء للوصل والتعقيب .. أى موجب الفاء وجوب الثانى بعد الأول
بغير مهلة أى بدون تطاول المدة بينهما .

قال عبد القاهر ^(٣) - رحمه الله - : أصل الفاء اتباع والعطف فرع على

(١) ق ٦٩ / ب من ب .

(٢) ق ٦١ / ب من ح .

(٣) هو : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من أكابر النحويين ، الإمام
المشهور ، عالم النحو والبلاغة ، من كبار أئمة العربية والبيان شافعا ، وكان فارسى
الأصل ، جرجانى المولد ، وأول من دون علم المعانى ، وكلامه فيه وفى البيان يدل ==

فيتراخى المعطوف عن المعطوف عليه بزمان وإن لطف ، فإذا قال : إن دخلت هذه الدار فهذه فأنت طالق ، فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ .

ذلك ألا يرى أنه لا يعرى عن الاتباع بوجه ، وقد يكون الاتباع مستجردا عن العطف كما فى جواب الشرط بالفاء فعرف أن أعرف المعنيين هو الاتباع ^(١) .

ومعنى قوله: وإن لطف هو :

إن من ضرورة التعقيب تراخى الثانى عن الأول بزمان ، وإن قل ذلك الزمان بحيث لا يدرك ، إذ لو لم يكن كذلك كان مقارنا ، والقران ليس بموجب له .

= على جلالة وتحقيقه ودبائته وتوفيجه ، صنف كتب كثيرة من أهمها : المقتصد فى شرح الإيضاح ، العوامل المائة وشرحه ، إعجاز القرآن الكبير ، أسرار البلاغة ، دلائل الإعجاز وغيرها توفى سنة (٤٧١ هـ) وقيل (٤٧٤ هـ) .

انظر : (وفات الوفيات ١ / ٦١٢ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٦٥ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٤٠ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٤٤ ، وطبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٣٠ ، وكشف الظنون ١ / ١١٠ ، ١٢٠ ، ٢ / ١١٦٩ ، ١٧٦٩ ، ومقدمة كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ص ١٧ فما بعدها) .

(١) انظر : (كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٤١ - ٩٤٢) .

وهذا نصه :

(وينبغى أن تعلم أن أصل الفاء الاتباع والعطف فرع على ذلك ، ألا ترى أنه لا يعرى عن الاتباع بوجه ، لأنك إذا قلت : ضربت زيدا فعمرًا ، كنت قد أثبتت عمرًا زيدا مع عطفك له على ما قبله لفظًا ، وقد يكون الاتباع مستجردا عن العطف كما فى جواب الشرط بالفاء نحو إن تأتني فأنا أكرمك ، يدل على ذلك أن ما قبل الفاء فعل مجزوم وما بعده جملة من الاسم ، والمعطوف يكون من جنس المعطوف عليه ، وإذا كان كذلك علمت أن أعرف المعنيين هو الاتباع فاعرفه) .

وتستعمل فى أحكام العلل كما إذا قال لآخر : بعث منك هذا العبد بكذا ،
وقال الآخر : فهو حر ، يكون قبولا للبيع .

وقد تدخل على العلل إذا كانت مما تدوم كقوله : أد إلى ألفا فأنت حر : أى
أد ألفا لأنك حر ، فيعتق فى الحال .

ومعنى قوله : فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ .. أى من غير أن
يشتغل بينهما بعمل آخر ، أو يؤخر الدخول فى الثانية من غير اشتغال بعمل .

قوله : وتستعمل فى أحكام العلل .. أى لاجل أن الفاء للتعقيب ، فتستعمل
فى أحكام العلل ، لأنها مرتبة على العلل ، ولهذا لو قال لآخر : بعث منك
هذا العبد بكذا ، وقال الآخر : فهو حر ، إنه قبول للبيع ويعتق ، لأنه ذكر
الحرية بحرف الفاء عقب الإيجاب وهى للترتيب ، ولا يترتب العتق على
الإيجاب إلا بعد ثبوت القبول ، فثبت ذلك بطريق الاقتضاء ، بخلاف قوله :
هو حر ، أو وهو حر حيث لا يكون قبولا للبيع ، لعدم ما يوجب
التعقيب ، فبقى محتملا لرد الإيجاب بأن جعل إخبارا عن الحرية الشابتة قبل
الإيجاب ولقبول البيع بأن يجعل إنشاء للحرية فى الحال ، فلا يثبت القبول
بالشك .

قوله : وتدخل على العلل .. الأصل أن تدخل الفاء على الأحكام
لتأخرها/ ^(١) عن العلل ولا تدخل على العلل لاستحالة تأخرها عن الأحكام ،
إلا أنها قد تدخل على العلل على خلاف الأصل ، بشرط أن يكون لها دوام ،
لأنها إذا كانت دائمة كانت فى حالة « الدوام » ^(٢) متراخية عن ابتداء الحكم ،

(١) ق ٧٠ / أ من ب .

(٢) ساقطة من ح .

وتستعار لمعنى الواو كما فى قوله : له على درهم فدرهم حتى لزمه درهمان

كما يقال لمن فى قيد ظالم : أبشر فقد أتاك الغوث - أى المغيث - باعتبار أن الفوات بعد ابتداء الإبطار باق ، ويسمى هذا فاء التعليل ، ولهذا لو قال : أد إلى ألفا ، فأنت حر ، يعتق فى الحال ، لأن معناه أد إلى ألفا لأنك حر ، ولم يجعل لمعنى التعليل أى تعليق الحرية بالأداء كما هو حقيقة الفاء ، والأداء «صالحة» ^(١) لإضافة الحرية إليه ، ويصير كأنه قال : إن أديت إلى ألفا فأنت حر ، لأنه لو جعل لذلك لاحتيج إلى إضمار الشرط ، والإضمار خلاف الأصل ، فلو صح الكلام بدونه ، لا يصار إليه من غير ضرورة . ^(٢) / ولا يقال دخول الفاء على العلل أيضا خلاف الأصل كما بينا .

لأننا نقول : فيما ذهبنا عمل بحقيقة الفاء من وجه ، لأن العلة لما كانت مستدامة يحصل الترتيب ، فكان أولى من الإضمار ، كذا قيل ، وفيه بحث : فإن الإضمار وإن كان خلاف الأصل وفيه عمل بحقيقة الفاء من كل وجه ، فينبغى أن يكون هو أولى .

قوله : وتستعار بمعنى الواو إلى آخره .. أى تستعار الفاء بمعنى الواو فى قوله : له على درهم فدرهم «حتى» ^(٣) لزمه درهمان ، لأن الفاء للترتيب ولا يمكن رعايته ، لأن الترتيب هو التقدم والتأخر بين الشيئين زمانا ، وهذا يتحقق فى الفعل دون العين ، ولهذا لا يقال : هذا أول وهذا آخر ، وإنما يقال هذا

(١) هكذا فى النسختين معا ، والصواب (صالح) .

(٢) ق ٦٢ / ١ من ح .

(٣) ساقطة من ب .

وثم للتراخي بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف ، وعندهما : التراخي فى الحكم
مع الوصل فى التكلم .

ثبت أولا ، أو جلس ، أو قام ونحوه ، والدرهم فى الذمة فى حكم العين فلا
يتصور فيها الترتيب ، فيجعل الفاء عبارة عن الواو مجازا ، لمشاركتهما فى
نفس العطف ويصير كأنه قال : درهم ودرهم ، فينصرف الترتيب إلى
الوجوب .

وقال الشافعى ^(١) - رحمه الله - لزمه درهم واحد ، لأن موجب الفاء لا
يتحقق فى الدرهم كما ذكرتم ، ولا يمكن صرفه إلى الوجوب أيضا ، لأن
وجوب الثانى بعد الأول متصلا به لا يتصور إذ لا بد من مباشرة سبب آخر بعد
وجوب الأول .

فينفصل لا محالة ، فيحمل على أنه جملة مبتدأة محذوفة المبتدأ ذكرت
لتحقيق مضمون الجملة الأولى كأنه قال : فهو درهم .

ولكننا نقول : هذا لا يصح إلا بإضمار فيه ترك الحقيقة وإلغاء الفاء من كل
وجه ، لأنه يساوى قوله : على درهم درهم ، والحقيقة أحق بالاعتبار من
الإلغاء ما أمكن ، وفيما ذكرنا معنى العطف وإن تركت الحقيقة من وجه / ^(٢)
ففيه اعتبارها من وجه ، لأنه « إن » ^(٣) فأت معنى الترتيب ، فقد حصل
معنى العطف الذى هو أصل فى هذا الحرف بصفة التعقيب فى الوجوب ،
فكان أحق مما قاله الشافعى - رحمه الله - .

قوله : وثم للتراخي .. اعلم أن ثم للعطف على سبيل التراخي ، وهو أن

(١) راجع : (المجموع للنووى ٢٠ / ٣١٢) .

(٢) ق ٧٠ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

حتى إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار فعنده يقع الأول فى الحال ويلغو ما بعده ، ولو قدم الشرط ، تعلق الأول وقع الثانى ولغى الثالث .

يكون بينهما مهلة ، ولهذا جاز أن يقال : ضربت زيدا ثم عمرا بشهر ، ولا يصح ذلك بالفاء ، واختلف أصحابنا فى ظهور التراخى ^(١) .

فقال أبو حنيفة : يظهر فى التكلم والحكم جميعا بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولاً بكمال التراخى ، إذ لو كان التراخى فى الحكم دون التكلم ، لكان معنى التراخى موجود من وجه دون وجه ، ولأن هذه الكلمة دخلت فى اللفظ فيجب إظهار التراخى فيه أيضا تقديرا كما يظهر فى الحكم .

وعندهما يظهر أثره فى الحكم دون التكلم ، لأنه يتصل فى التكلم حقيقة ، فكيف يجعل منفصلا ، والعطف لا يصح مع الانفصال ، فيبقى الاتصال لفظا مرعاة لحق اللفظ .

قوله : حتى إذا قال : نتيجة هذا الخلاف يعنى إذا قال لغير الموطوءة : أنت طالق ثم طالق / ^(٢) ثم طالق إن دخلت الدار ، فعنده يقع الأول ويلغو ما بعده كأنه سكت على الأول ، ولو سكت على الأول حقيقة يلغو ما بعده .

(١) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، وأصول السرخسى ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ٤٨٨ فما بعدها) .

(٢) ق ٦٢ / ب من ح .

وقالا : يتعلقن جميعا وينزلن على الترتيب .

كذا ههنا .

ولو قدم الشرط والمسألة بحالها ، تعلق الأول ووقع الثانى ولغى الثالث عنده لما بينا ^(١) .

وعندهما : تتعلق الطلقات بالدخول فى المسألتين أعنى فى تقديم الشرط وتأخيرها وينزلن على الترتيب ، لأن باعتبار معنى العطف يتعلق الكل بالشرط ، وباعتبار معنى التراخى يقع مرتبا عند وجود الشرط ، فإذا لم تكن موطوءة عند وجود الشرط ، تقع واحدة فى الفصلين ، ولو كانت موطوءة يقعن فيهما ^(٢) .

ولو كانت موطوءة عند التعليق وآخر الشرط ، ينزل الأول والثانى فى الحال لوجود المحلية ، ويتعلق الثالث بالدخول ، وإذا قدم الشرط تعلق الأول لوجود المحلية ، ويتعلق الثالث بالدخول ، وإذا قدم الشرط تعلق الأول ووقع الثانى والثالث ، وهذا عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

وعندهما يتعلق الكل فيهما وتطلق الثلاث عند الشرط .

(١) من أن أثر التراخى يظهر عنده فى التكلم والحكم جميعا إلخ ، فتعلق الأول واضح ، وأما وقوع الثانى فى الحال ، فلعدم تعلقه بالشرط كأنه قال : إن دخلت الدار فأتى طالق وسكت ثم قال : أنت طالق ، وأما إلغاء الثالث فلعدم المحل ، وفائدة تعلق الأول أنه إن ملكها ثانيا ووجد الشرط ، يقع الطلاق .

ينظر : (حاشية ابن ملك ص ٤٤٩) .

(٢) وذلك لعدم المحل للثانى والثالث فى غير الموطوءة ، ووجوده فى الموطوءة .

وفى قوله - عليه الصلاة والسلام : « فليكفر عن يمينه ثم ليات بالذى هو خير » .

استعير بمعنى الواو عملا بالرواية الأخرى ، وإجراء للأمر على حقيقته .

قوله : وفى قوله - ﷺ - إلى آخره .. إذا عجل الكفارة بالمال قبل الحنث لا يجوز عندنا ، وقال الشافعى - رحمه الله - : يجوز ^(١) لقوله - ﷺ - : « من حلف على على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليكفر / ^(٢) يمينه ثم ليات بالذى هو خير » ^(٣) شرع الكفارة قبل الحنث ، وما روى فى رواية أخرى : (فليات بالذى هو خير ثم ليكفر يمينه) ^(٤) محمول على الوجوب وهذا على الجواز .

(١) ويستحب عنده أن لا يكفر قبل الحنث ليخرج من الخلاف ، وبه قال مالك وأحمد ، هذا إذا كان الحنث بغير معصية ، وإن كان الحنث بمعصية ففيه وجهان عندهم :

أحدهما : الجواز ، والثانى : عدم الجواز ، وإن كان يكفر بالصوم ، لم يجز قبل الحنث .

ينظر : (المجموع للنووى ١٨ / ١١٣ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٧١٤ ، والهداية ١ / ٤٦١ - ٤٦٢ ، وبدائع الصنائع ٣ / ١٥ - ١٦ والكافى ٢ / ٤٥٤) .

(٢) ق ٧١ / أ من ب .

(٣) أخرجه : (التسانى ٧ / ١٠ بلفظ : « إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليكفر عن يمينه ولينظر الذى هو خير فلياته » .

(٤) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢٧٢ ، والتسانى ٧ / ١١ - ١٢) .

ولنا ما روى أنه - ﷺ - قال : « فليأت بالذى هو خير ثم ليكفر بيمينه »
رتب ، والترتيب للوجوب فى الشرع ، فحملنا ثم على حقيقته فى هذه الرواية
لإمكان العمل بها ، لأن الأمر بالتكفير يبقى على حقيقته ، إذ الكفارة واجبة
بعد الحنث بالإجماع ، وهذه الرواية هى المشهورة ، ولا يعارضها الرواية
الأخرى ، لأنها غير مشهورة ، كذا فى الأسرار ^(١) .

ولو صحت ، كان ثم فيها محمولا على الواو ، لتعذر العمل بحقيقته ،
لأن التكفير قبل الحنث ليس بواجب بالإجماع ، وإنما الكلام فى الجواز .

فإن قيل : فيما ذكرتم ترك العمل بحقيقة ثم وإن كان فيه عمل بحقيقة الأمر
وفما قلناه عكسه ، فما ترجح ما ذكرتم .

قلنا : يكون وجوب الكفارة هو المقصود من سوق الكلام ، إذ المقصود
الأصلى من اليمين البر ، والكفارة خلف عنه ، فحمل ما هو راجع إلى
المقصود أولى من عكسه ، وبأن فيما ذهبنا إليه ترك الحقيقة من وجه واحد وهو
ترك العمل بحقيقة ثم ، وفيما ذهبوا إليه ترك الحقيقة من وجهين وهما : حمل
الأمر على الإباحة وترك العمل بالإطلاق ، لأن التكفير بالصوم قبل الحنث لا
يجوز بالإجماع .

والأمر بالتكفير ثبت مطلقا غير مقيد بالمال ، فكان ما قلناه أحق ، مع أن
فيما ذهبوا إليه ترك الحقيقة بوجه آخر وهو أنه - ﷺ - علق ^(٢) التكفير
بالأمرين : الحلف ورواية الحنث خيرا ، وجواز التمتع عندهم لا يتعلق
بالخيرية أصلا ، فإنما جعلنا ثم مجازا عن الواو دون الفاء مع أن الفاء أقرب

(١) راجعه فى (٣ / ق ١١١) .

(٢) ق ٦٣ / ١ من ج .

وبل لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك ، فتطلق ثلاثا إذا
قال لامراته الموطوءة : أنت طالق واحدة بل ثنتين ؛ لأنه لم يملك إبطال الأول .

إليه ، لأن الفاء يوجب الترتيب أيضا ، فلا يحصل الغرض .

ولا يقال : لما صار بمعنى الواو ينبغي أن يجوز كيف ما كان عملا لمطلق
العطف ، لانا إنما حملنا على الواو ليقى الأمر على حقيقته ، فلو قلنا بالجواز
كيف ما كان يحصل هذا المقصود ، فجعلناه مقيدا بترتيب الكفارة على الحنث .
اليمن : خلاف اليسار فى أصل اللغة ، وسمى القسم باليمن ، لأنهم
كانوا يتماسحون بآيمانهم « على » ^(١) التحالف .

وسمى المحلوف عليه لتلبسه بها ، ومنه الحديث ^(٢) ، « واليمن » ^(٣) مؤنثة
فى جميع المعانى - كذا فى المغرب ^(٤) .

قوله : وبل لإثبات ما بعده :

اعلم أن كلمة بل موضوعة للإضراب عن الأول منقيا كان أو موجبا ،

(١) هكذا فى النسختين معا ، وأرى أن الأصوب « حالة » كما هى فى (الكشف
للبخارى ٢ / ١٣٤) .

(٢) وهو قوله - ~~...~~ - : « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها ... الحديث » .

(٣) فى ب (اليمنى) .

(٤) وهو : فى اللغة للإمام أبى الفتح ناصر بن عبد السيد المطرورى المتوفى سنة (٦١٠ هـ)

أوله : أحمد على أن خول جزيل الطول إلخ ، وقد حقق وطبع فى مجلدين .

(كشف الظنون ٢ / ١٧٤٧) ، وانظر : (المغرب ٢ / ٣٩٩) .

فتقنان ، بخلاف قوله : له على ألف درهم بل ألفان .

والإثبات للثانى على سبيل « التدارك » ^(١) للغلط تقول : جاءنى زيد بل عمرو/ ^(٢) أولا بل عمرو ، فإنما يفهم منه الإخبار عن عمرو خاصة .
ولو قلت : ما جاءنى زيد بل عمرو ، يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : ما جاءنى زيد بل ما جاءنى عمرو .

والثانى : أن يكون المعنى بل جاءنى عمرو ، يكون الاستدراك فى الفعل وحده دون الفعل وحرف النفى معا ، كذا قاله الإمام عبد القاهر ^(٣) .

وقد يدخل عليه كلمة - لا تأكيدا للنفى الذى تضمنته هذه الكلمة ، وإنما يصح الإضراب عن الاول ببل ، إذا كان الصدر محتملا للرد والرجوع ، فإن كان لا يحتمل الرجوع صار بمنزلة العطف المحض ، فيعمل فى إثبات الثانى مضمونا إلى الاول على سبيل الجمع دون الترتيب .

وإذا قال للموطوءة : أنت طالق واحدة بل ثنتين ، يطلق ثلاثا ، لأنه لم يملك إبطال الاول ، فيقعان ، بخلاف قوله : على ألف بل ألفان ، فإنه يلزمه ألفان استحسانا ، لأن المراد بمثل هذا الكلام عادة تداركه بنفى انفراد ما أقر به أولا لا بنفى أصله ، ألا يرى أن أصله داخل فى الكلام الثانى فلو صح التدارك فى مثل هذا بإثبات الزيادة التى نفاها أول الكلام ، فكأنه قال : على ألف ليس معه غيره ، ثم استدركه بقوله : بل ألفان ، كما يقال : حججت

(١) فى ب (الدارك) وهو خطأ .

(٢) ق ٧١ / ب من ب

(٣) راجع : (كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٤٦ - ٩٤٧) .

ولكن للاستدراك بعد التفي خاصة

حجة لا بل حجتان ، وكما يقال جاءني رجل بل رجلان ، وسنى ستون بل سبعون .

وقال زفر - رحمه الله - : يلزمه « ثلاثة » ^(١) آلاف ، وهو القياس ، لأن كلمة بل للاستدراك الغلط بالرجوع عن الأول ، ورجوعه عن الإقرار بالالف باطل وإقراره بالالفين على وجه الإقامة مقام الأول صحيح ، فيلزمه المألان ، كما لو قال لامرأته أنت طالق واحدة لا بل ثنتين .

ولكننا نقول : « التدارك » ^(٢) في الإعداد بأن ينفى / ^(٣) انفراد الأول ويراد بالثاني كماله بالأول ، وهذا في الاخبار ممكن كما بينا ، وأما الإنشاء فلا يحتمل تدارك الغلط ، لأنه إخراج عن العدم إلى الوجود ولا يتصور الغلط فيه ، لأنه بعدما ثبت لا يمكن نفيه .

فأما الخبر فيحتمل الصدق والكذب ، فيمكن تداركه بالصدق ونفى الكذب والطلاق من قبيل الإنشاء ، ولا يصح رجوعه ، فيطلق ثلاثا ، « والإقرار » ^(٤) من قبيل الاخبار فيحتمل التدارك ، ولو قال لغير الموطوءة : أنت طالق واحدة لا بل ثنتين يقع واحدة ، لأنه قصد إثبات الثاني مقام الأول ولم يمكن ، لأن المحل لم يبق بعدما ثبت الأول .

قوله : ولكن للاستدراك بعد التفي .. اعلم أن لكن يستدرك به ما يقدر

(١) ساقطة من ب .

(٢) عبارة ح (إن التدارك) بزيادة (إن) .

(٣) في ٦٣ / ب من ح .

(٤) في ب (والاخبار) وهو خطأ .

غير أن العطف به إنما يصح عند اتساق الكلام .

فى/ (١) الجملة التى قبلها من التوهم نحو قولك : مارأيت زيدا لكن عمرا ،
فلمتوهم أن يتوهم أن عمرا غير مرئى ، فأزالت لكن هذا الوهم .
والفرق بينه وبين بل من وجهين :

أحدهما : إن لكن يستدرك به بعد النفى خاصة ، بخلاف بل فإنه يستدرك
به بعد الإيجاب والنفى جميعا ، وهذا إذا عطف مفرد على مثله ، وأما فى
الجمليتين فهو كبل فى مجيئه بعد النفى والإثبات .

والثانى : أن موجب الاستدراك لهذه الكلمة إثبات ما بعده ، وأما نفى ما
قبله فليس من أحكامه ، بل هو ثابت بدليله وهو صريح النفى ، بخلاف بل ،
فإن موجب وضعه « نفى » (٢) الأول وإثبات الثانى .

قوله : غير أن العطف إلى آخره .. الاستثناء منقطع بمعنى لكن من
قوله : ولكن للاستدراك أى لكن العطف بطريق الاستدراك إنما يصح عند اتساق
الكلام أى انتظامه ، وذلك بطريقتين :

أحدهما : أن يكون الكلام متصلا بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف
والثانى : أن يكون محل الإثبات غير محل النفى ليتمكن الجمع بينهما ولا
يناقض آخر الكلام أوله ، فإذا فات أحد المعنيين لا يثبت الاتساق ولا يصح
الاستدراك ، فيكون كلاما متأنفا .

(١) ق ٧٢ / أ من ب .

(٢) ساقطة من ب .

والا فهو مستأنف كالامة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما بمائة درهم فقال
المولى : لا أجاز النكاح ولكن أجزه بمائة وخمسين درهما أن هذا فسخ للنكاح
وجعل لكن مبتدأ لأن هذا نفى فعل وإثباته بعينه .

مثال قوات المعنى الأول : رجل فى يده عبد فأقر به لإنسان ، فقال المقر له :
ما كان لى قط لكنه لفلان آخر ، فإن وصل الكلام فهو للمقر له الثانى وهو
فلان ، وإن فصل يرد على المقر الأول ، لأن قوله : ما كان لى قط تصريح
بنفى ملكه عن العبد ، فيحتمل أن يكون نفيا عن نفسه أصلا من غير تحويل
إلى آخر ، فيكون هذا ردا للإقرار ويرجع العبد إلى المقر الأول ، ويحتمل أن
يكون نفيا عن نفسه «وإثباتا» ^(١) إلى المقر له الثانى ، فيكون تحويلا لا ردا
للإقرار ويصير قائلا له مقرا به لغيره ، فإذا وصله إلى قوله : ولكنه لفلان ،
كان وصله بيانا أنه نفاه - أى الملك من نفسه إلى الثانى - لا أنه نفاه مطلقا -
وإذا فصله كان نفيا مطلقا أى نفيا عن نفسه أصلا / ^(٢) لا نفيا إلى أحد ،
«كنا» أورده فخر الإسلام فى أصوله ^(٣) ، ولكن فيه إشكال ، لأن لكن
المشددة ليست من حروف العطف بل من حروف الناصبة لكنهما لما اشتركا فى
الاستدراك أوردها ^(٤) .

ومثال قوات المعنى الثانى : ما ذكر فى المتن وهو : أن الامة إذا تزوجت
بغير مولاهما بمائة درهم ، فقال المولى : لا أجاز النكاح ولكن أجزه بمائة
 وخمسين أو قال : ولكن أجزه إن ودتنى خمسين ، أن هذا فسخ النكاح ،
وجعل لكن مبتدأ ، لأنه نفى فعل وإثباته بعينه ، فلم يكن الكلام متسقا .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٦٤ / أ من ح .

(٣) راجعة فى (كشف الاسرار للبخارى ٢ / ١٤٠) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب . أى من قوله (كنا أورده ..) إلى قوله (أوردها) .

وأو لأحد المذكورين ، وقوله : هذا حر أو هذا ، كقوله : أحدهما .

وهذا لأن نفي الإجازة وإثباتها لا يتحقق فيه معنى العطف فيرتد العقد / (١)
بقوله لا أجيزه ، ويكون قوله : أجيزه بمائة وخمسين ابتداء بعد الانفساخ والمهر
فى النكاح من الزوائد حتى يصح مع فسادہ ونفيه ، فلا يتغير العقد بتغيره .

قوله : وأو لأحد المذكورين .. اعلم أن أو يدخل بين اسمين أو أكثر أو بين
فعلين ، فيتناول أحد المذكورين باعتبار أصل الوضع .

وقيل : إن أو فى الخبر للشك ، وفى الامر للتخيير نحو : خذ هذا أو ذاك
أو الإباحة نحو : جالس الحسن (٢) أو ابن سيرين (٣) ، فله مجالستهما .

(١) ق ٧٢ / ب من ب .

(٢) هو : أبو سعيد الحسن بن أبى الحسن يسار ، البصرى ، مولى زيد بن ثابت
الأنصارى ، وقيل غير ذلك ، وأمه كانت مولاة لام سلمة أم المؤمنين المخزومية ، ولد
بالمدينة المنورة لستين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه ثم نشأ بوادى القرى ، دعا
له عمر وقال : اللهم فقهه فى الدين وحببه إلى الناس ، كان سيد أهل زمانه علما
وعملا ، وشيخ أهل البصرة وأغمى عليه عند موته ، ثم أفاق فقال : لقد نبهتمونى
من جنات وعيون ومقام كريم ، مناقبه كثيرة جدا ، وقد ألف ابن الجوزى فى سيرته
كتابا كما درسه إحسان عباس دراسة نقدية فى كتاب سماه (الحسن البصرى)
توفى سنة (١١٠ هـ) .

انظر : (النجوم الزاهرة ١ / ٢٦٧ ، وفیات الاعيان ٢ / ٦٩ فما بعدها ، أخبار
القضاة ٢ / ١٣١ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٦٣ فما بعدها) .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن سيرين الأنصارى ، البصرى ، شيخ الإسلام ، مولى أنس بن
مالك خدام رسول الله - ﷺ - وكان أبوه من سبى جرأيا تملكه أنس رضى الله
عنه ، ولد فى خلافة عثمان رضى الله عنه ، سمع أبا هريرة وعمران بن الحصين وابن
عباس وغيرهم ، وروى عنه قتادة ويونس بن عبيد وإخالد الحذاء وغيرهم ، ==

واليه مال القاضى ^(١) أبو زيد والصحيح ما ذكرناه أولا ، لأن الشك ليس بمقصود حتى يؤتبع له كلمة ، لأن الكلام وضع للإفهام ، والتشكيك ليس فيه إفهام ، فلا يكون من مقاصده ، إلا أنها فى الإخبارات يقضى إلى الشك باعتبار محل الكلام ، فإنه أخبر عن مجيء أحدهما فى قوله : جاءنى زيد أو عمرو ، ومعلوم أن فعل المجيء وجد من اعتبار أحدهما عينا لانكزة ، إذ لا يتصور « الفعل » ^(٢) من غير المعين ، فيكون الفعل المضاف إلى المعين ، ولكن جهله السامع ، فوقع الشك فظهر أن التشكيك وقع اتفاقا لا قصدا ، وكذا التخيير ثبت بمحل الكلام أيضا ، لأنها إذا استعملت فى الإنشاء تناولت أحدهما غير عين ، والايتمار والإنشاء لم يتصور فى غير المعين ، فثبت التخيير ضرورة التمكن من الايتمار والإثبات .

ولهذا لو اختار أحدهما قولاً لا يصح ، لأنه « لا » ^(٣) ضرورة فى ذلك .

ولهذا قال فى المفصل ^(٤) : إن أو ، وأم ، وأما ثلاثتها لتعليق الحكم بأحد

== فضائله كثيرة ، توفى سنة (١١٠ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ١٨١ - ١٨٣ ، والبداية والنهاية ٩ / ٢٦٧ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٦٠٦ فما بعدها ، وشذرات الذهب ١ / ١٣٨ - ١٣٩) .

(١) انظر : تقويم الأدلة ص ٣١٤ - ٣١٨ مخطوط رقم ١٨٢٢ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) هو فى النحو لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) ، بدأ بتأليفه فى شهر رمضان سنة (٥١٣ هـ) وأتمه فى المحرم سنة (٥١٤ هـ) وجعله على أربعة أقسام : الأول فى الأسماء ، الثانى : فى الأفعال الثالث : فى الحروف ، والرابع : فى المشترك من أحوالها .
ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤) .

وهذا الكلام إنشاء يحتمل الخبر ، فأوجب التخيير على احتمال أنه بيان
وجعل البيان إنشاء من وجه وإظهار من وجه .

المذكورين وهكذا ذكره أبو على الفارسي في الإيضاح ^(١).

قوله : وهذا الكلام .. أى قوله : هذا حر أو هذا - أو قوله : أحكما
إنشاء يحتمل الخبر أى إنشاء الحرية ويصلح أن يكون خبرا عن حرية سابقة ،
لأنه فى أصل وضعه خبر كقولك : أحدهما عالم ، لأن الإخبار يقتضى تقديم
المخبر عنه على ما عليه وضعه فاقضى حرية سابقة عليه ليصح الإخبار ، فإذا
لم تكن الحرية سابقة جعلنا هذا الكلام إنشاء تصحيحا له ، لأن إثباتها فى
ولايته ، فصار إنشاء شرعا / ^(٢) إخبارا حقيقة حتى لو جمع بين حر وعبد
وقال : أحكما حر لا يعتق العبد ، كذا فى الزيادات ^(٣) ، لأنه أمكن حمله
على الإخبار ولكنه إنشاء فى الشرع فيما لا يحتمل الخبر ، فأوجب التخيير
على احتمال أنه بيان أى على احتمال أن الشيء الذى يلزم من التخيير / ^(٤)
وهو الاختيار أى اختياره للعتق فى أحدهما بيان حتى جعل البيان وهو اختيار
العتق فى أحدهما إنشاء من وجه ، حتى شرط قيام المحل حال البيان ، فإنه
لومات أحدهما لا يملك تعيين الميثب للعتق ، لأن الإنشاء فى المعدوم لا يصح .
ولو كان إظهارا من كل وجه لا يشترط قيامه وإظهارا من وجه حتى يجبر

(١) راجع الإيضاح فى (المقصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٤٣ - ٩٤٨)

(٢) ق ٦٤ / ب من ح .

(٣) لم أجد هذا الكتاب بعد البحث عنه .

(٤) ق ٧٣ / أ مر ب

وإذا دخلت فى الوكالة يصح بخلاف البيع والإجارة .

على البيان « لو كانا » ^(١) حين ، ولو كان إنشاء مطلقا لما كان مجبورا ، لأن المرء لا يجبر على إنشاء العتق ، وإذا اجتمع فيه جهتان : الإنشاء والإظهار عمل بهما فى الأحكام ، فاعتبرت جهة الإنشاء فى موضع التهمة . وجهة الإظهار فى غير موضع التهمة .

فإذا طلق إحدى نسائه ولم يكن دخل بها ، فزوج أخت إحداهن ، ثم بين الطلاق فى أخت المتزوجة ، جاز له نكاح الأخت ، فاعتبر البيان إظهارا لعدم التهمة ، إذ يمكن له إنشاء الطلاق فى التى عينها وتزوج أختها ، ولو كان دخل بهن لا يجوز نكاح الأخت ، فاعتبر إنشاء فى حق العدة لمكان التهمة ، ألا يرى أنه لا يتمكن من ذلك بإنشاء الطلاق فى الحال .

قوله : وإذا « دخلت » ^(٢) فى الوكالة .. أى إذا دخلت كلمة أو فى الوكالة بأن قال : وكلت فلانا أو فلانا يبيع هذا العبد ، صح التوكيل استحسانا .

كما قال : وكلت أحدهما ، وأيهما باع صح ، ولا يشترط اجتماعهما على البيع ولا يصح التوكيل قياسا لجهالة المأمور به

وكذا لو قال لواحد : بع هذا العبد أو هذا صح ، وله أن يبيع أيهما شاء كما لو قال : بع أحدهما ، لأن أو فى موضع الابتداء للتخير ، والتوكيل إنشاء والتوكيل لا يمنع الامتثال ، لأنه يمكنه الإتيان بأحدهما ، كما فى التكفير بأحد الأشياء ^(٣) الثلاثة ، بخلاف البيع والإجارة أى بأن دخل أو فى المبيع أو فى الثمن بأن قال : بعثك هذا العبد أو هذا ، أوبعت منك هذا العبد بعشرة أو

(١) فى ب (ولو كانا) .

(٢) فى ب (دخل) وهى خطأ .

(٣) وهى : العتق ، والكسوة ، والإطعام .

عشرين يفسد البيع للجهالة ، وكذا لودخل أو فى المستأجر أو الاجرة بأن قال :
 أجرت اليوم هذا العبد أو هذا ، لو قال : أجرت اليوم هذا العبد ب درهم أو
 درهمين تفسد الإجارة ، لأن كلمة أو للتخير ، ومن له الخيار عنهما غير
 معلوم ، فبقى المعقود عليه والمعقود به مجهولا جهالة مؤدية إلى المنازعة ،
 وهى مفسدة للعقد إلا أن يكون من له الخيار معلوما فى اثنتين أو ثلاثة ، بأن
 قال : بعث هذا أو هذا على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت ، فحيث يصح
 العقد استحسانا

/ (١) وعند زفر والشافعى (٢) - رحمهما الله - لا يجوز وهو القياس / (٣)
 لجهالة المبيع .

وجه الاستحسان أن هذه الجهالة بعد تعيين من له الخيار لا يفضى إلى
 المنازعة لأن من له الخيار يستبد بالتعيين ، فلا يمنع جواز العقد بهذا الاعتبار
 لكن بقى فى هذا العقد معنى الخطر لتردد عاقبته ، إذ يحتمل كل واحد من
 العبدین أن يستقر العقد فيه وأن لا يستقر ، والخطر مفسد كالشرط ، فلما
 احتمل الشرط فى الثلاثة ففى المحل تحمل أيضا فى الثلاث اعتبارا للمحل
 بالزمان لأن الحاجة متحققة فيه كما فى الزمان ، لانه يحتاج إلى إخبار من يثق
 به أو إخبار من يشتريه لاجله ، ولا يمكنه من الحمل إليه إلا بالبيع ، فكان فى
 معنى ما ورد به الشرع فيلحق به .

ولما لم يحتمل فى الشرط أكثر من ثلاثة ، لاندفاع الحاجة بما دونه ،

(١) ق ٦٥ / ١ من ج .

(٢) أى فى أحد قوليه ، وفى الآخر مع الجمهور .

ينظر : (المجموع للنووى ٩ / ١٩٣ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٥٨٦ - ٥٨٧) .

(٣) ق ٧٣ / ب من ب .

إلا أن يكون من له الخيار معلوما في اثنين أو ثلاثة فيصح استحسانا .

فكذلك في المحل لاندفاع الحاجة بما دونه ، إذ الثلاثة تشتمل على كل الأوصاف : جيد ووسط ، وردى ، وتصير الزيادة لغوا ، كذا في الأسرار^(١) .

فإن قيل : في البيع بشرط الخيار ، المعلق هو الحكم دون العقد ، وههنا المعلق نفس العقد ، وهذا فوق ذلك ، فكيف يجوز الإلحاق به ؟

قلنا : نعم ولكن الحكم ثمة غير ثابت أصلا ، وههنا الحكم ثابت في أحدهما نكرة وفي حق الحكم تأثير شرط الخيار أكثر ، وفي حق العقد تأثير الشرط ههنا أكثر فاستويا ، فجاز الإلحاق .

ولا يقال : لما جاز خيار الشرط عندهما في أكثر من ثلاثة بعد أن كانت المدة معلومة ينبغي أن يجوز خيار التعيين في أكثر من ثلاثة أيضا .

لأننا نقول : إنهما إنما جوزا خيار الشرط في أكثر من ثلاثة بالآثر^(٢) غير معقول المعنى ، فلا يجوز الإلحاق به .

وقوله : إلا أن يكون من له الخيار معلوما .. يشير بعمومه إلى ثبوت خيار التعيين لكل من البائع والمشتري ، وهو اختيار الكرخي وبعض المتأخرين من مشائخنا وفي المجرى^(٣) أنه لا يجوز في حق البائع ، لأنه شرع لدفع الحاجة

(١) راجعه في : (٢ / ق ١٠٩ - ١١٠) .

(٢) وهو ما روى أن ابن عمر - رضي الله عنهما - أجاز الخيار إلى شهر .

(٣) لعله أراد به المجرى في فروع الحنفية للإمام أبي القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبد الله اليهقي المتوفى سنة (٤٠٢ هـ) ، وقد اختصر فيه المبسوط ، والجامعين ، والزيادات ، ثم شرحه وسماه الشامل .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٥٩٣ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٦٤) .

وفى المهر كذلك عندهما إن صح التخيير ، وفى النقدين يجب الأقل .
وعنده يجب مهر المثل .

وهو اختيار الأرقق ولا حاجة إلى ذلك فى جانب البائع ، لأن المبيع قد كان معه قبل البيع .

وكذلك الحكم فى عقد الإجارة .

قوله : وفى المهر كذلك عندهما .. قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -
إذا تزوج رجل امرأة على ألف حالة أو على ألفين إلى سنة ، أو على ألف
درهم أو مائة دينار أو تزوجها على ألف أو ألفين ، أو على ألف حالة أو ألف
نسيئة ، لا يحكم مهر المثل عندهما بحال ، بل يثبت الخيار للزوج إذا كان
التخيير مفيدا بأن كان المالان مختلفين وصفا كما فى الألف الحالة والألفين « إلى
سنة » ^(١) أو جنسا كما فى الدراهم والدينارين ، فيعطى أى المهرين شاء ،
لأن ^(٢) موجب هذه الكلمة التخيير ، وقد أمكن العمل به فوجب القول به ،
وهذا معنى قول الشيخ : / ^(٣) إن صح التخيير ، وإن لم يكن التخيير مفيدا
كما فى الألف والألفين والألف الحالة والألف المؤجلة لزمه الأقل ، إذ لا فائدة
فى التخيير بين القليل والكثير فى جنس واحد ، وهذا معنى قول الشيخ : وفى
النقدين يجب الأقل .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يحكم مهر المثل فى هذه المسائل كلها

(١) فى ح (نسيئة) .

(٢) ق ٧٤ / أ من ب .

(٣) ق ٦٥ / ب من ح .

وفى الكفارات يجب أحد الأشياء عندنا خلافا للبعض .

لأنه هو الواجب الاصلى فى النكاح ، وإنما يعدل عنه إذا كانت التسمية معلومة قطعاً ولم يوجد فوجب المصير إليه ، وهذا معنى قول الشيخ : وعنده يجب مهر المثل .

ثم عند أبى حنيفة - رحمه الله - فى مسألة الألف الحالة والالفين إلى سنة إن كان مهر المثل ألفين أو أكثر ، فالخيار لها إن شاءت أخذت الألف الحالة وإن شاءت كان لها الألفان إلى سنة ، لأنها التزمت إحدى وجهى الخط : إما القدر وإما الأجل ، والمقاصد فى ذلك مختلفة فوجب التخيير ، وإن كان مهر مثلها أقل من ألف ، فللزواج الخيار يعطيها أيهما شاء .

قوله : وفى الكفارات إلى آخره .. اعلم أن الواجب فى كفارة اليمين الواجبة بقوله تعالى : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾ ^(١) .. الآية وفى كفارة الحلق الواجبة بقوله تعالى : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ ^(٢) وفى جزاء الصيد الثابت بقوله تعالى : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ ^(٣) واحد من الجملة غير عين والمكلف مخير فى تعيين واحد منها فعلاً لا قولاً عند جمهور الفقهاء ويسمى هذا واجباً مخيراً .

وزعم بعض الفقهاء من العراقيين والمعتزلة أن الكل واجب عليه على سبيل البدل ، فإذا فعل أحدها سقط وجوب باقيها ^(٤) .

تمسكوا فى ذلك بأن إيجاب أحد الأشياء غير عين إما أن يكون موجه ثبوت

(١) سورة المائدة / ٨٩ .

(٢) سورة البقرة / ١٩٦ .

(٣) سورة المائدة / ٩٥ .

(٤) انظر : (الميزان للسمرقندى ص ١٢٩) .

وفى قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ للتخيير عند مالك ، وعندنا

الحكم فى واحد منها عيناً أو فى واحد غير عين ، أو فى الكل على سبيل الجمع ، أو البذل لا وجه للأول والثالث ، لأنه خلاف الصيغة والإجماع ، كيف والتخيير ينافيها ، ولا الثانى ، لأنه تكليف بما هو غير معلوم للمكلف وقت التكليف ، والتكليف بالمجهول تكليف بما ليس فى الوسع ، وهو باطل ، فتعين وجوب الكل على سبيل البذل وهو طريق مشروع موافق للأصول ، فإن فرض الكفاية يجب على الكل بطريق البذل حتى لو قام به البعض سقط عن الباقي .

تمسك الجمهور بأن الأمر بأحد الأشياء (صح حتى لو ترك الكل) ^(١) أثم ولم يجز أن يكون إمراً بأحدها عيناً ، ولا بالكل على سبيل الجمع لما ذكرنا ، ولا بالكل على سبيل البذل ، لأنه لو ترك الكل لا يأثم إلا إثم الواحد ، ولو أتى بالكل يثاب ثواب الواحد ، وذلك يخالف حد الواجب ، فتعين وجوب أحد الأشياء / ^(٢) عملاً بكلمة أو لأنها توجب « أحداً » ^(٣) لا بعينه ولا يفهم منه إيجاب / ^(٤) الجميع ، وهو جائز عقلاً ووارد شرعاً فوجب القول به ، وليس هذا تكليف ما ليس فى الوسع ، لقيام سبب حصول العلم بالواجب عيناً باختيار المكلف وشروعه فى الفعل ، وذلك كاف لصحة التكليف .

قوله : « فى » ^(٥) قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ ^(٦) للتخيير ..

(١) عبارة ب (حتى لو صح ترك الكل) وهو خطأ .

(٢) ق ٧٤ / ب من ب .

(٣) فى ب (واحد) .

(٤) ق ٦٦ / أ من ح .

(٥) (فى) ساقطة من ب .

(٦) سورة المائدة / ٣٣ .

بمعنى بل أى بل يصلبوا إذا ارتفعت المحاربة بقتل النفس وأخذ المال ، بل تقطع أيديهم إذا أخذوا المال فقط .

اعلم أن أو فى هذه الآية للتخيير عند مالك والحسن وإبراهيم النخعى^(١) ، فأوجبوا التخيير فى كل نوع من أنواع قطع الطريق ، متشبهين بظاهر أو ، فإنه للتخيير فى أصل الوضع .

وعندنا هو بمعنى بل ، لأن فى أول الآية دليلا على أن المذكور جزاء المحاربة .

فإن الله تعالى قال : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ ، أى أولياء الله ورسوله ، والمراد محاربة المؤمنين ، فإن محاربتهم فى حكم محاربة الله ، لأن المسافر فى الفيافي^(٢) فى أمان الله وحظه ، متوكلا عليه ، فالمعترض له كالمحارب لله تعالى ، والمحاربة معلومة بأنواعها عادة من تخويف ، أو أخذ مال ، أو قتل ، أو قتل وأخذ مال ، وهذه تفاوت فى صفة الجناية ، والمذكور أجزية متفاوتة فى معنى التشديد ، فوقع الاستغناء بتلك المقدمة « عن بيان »^(٣) تقسيم الأجزية على أنواع الجناية نصا .

(١) راجع : (أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٦٠١ - ٦٠٢ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩) .

(٢) الفيافي جمع الفياء ، وهو الصحراء الملساء .

قال الجرد : ألف فيفاء رائدة لأنهم يقولون : فيف ، فى هذا المعنى .

وفيف الريح : يوم من أيام العرب .

ينظر : (الصحاح للجوهري ٤ / ١٤١٣) .

(٣) فى ب (من بين) وهو خطأ .

بل يتفوا من الأرض إذا خوفا الطريق .

وهذا التقسيم ثابت فى أصل معلوم ، وهو أن الجملة إذا قوبلت بالجملة ينقسم البعض على البعض .

فلهذا كان « أنواع الجزاء مقابلة بأنواع الجناية على حسب أحوال الجناية »^(١) وتفاوت الأجزاء ، إذ يستحيل أن يعاقب بأخف الأنواع عند غلظ الجناية ، وبأغلظها عند خفتها ، والأحوال أربعة ، والأجزاء كذلك .

كيف وقد نزلت^(٢) الآية فى قوم هلال^(٣) بن عويمر الأسلمى ، فإنه روى محمد بن الحسن عن أبى يوسف عن الكلبى عن أبى صالح^(٤) عن ابن عباس - رضى الله عنهما - : « أن النبى - ﷺ - وادع أباً برزة هلال بن عويمر الأسلمى أن لا يعينه ولا يعين عليه ، فجاء أناس يريدون الإسلام فقطع عليهم أصحابه الطريق ، فتزل جبريل - عليه السلام - بالحد فيهم أن من قتل وأخذ المال صلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن أخذ المال ولم يقتل

(١) عبارة ب (أنواع الجناية على حسب أنواع الجناية) وهى خطأ .

(٢) هذا على قول ، وهناك أقوال أخرى فى سبب نزول هذه الآية الكريمة ، ذكرها ابن جرير الطبرى فى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٦ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، والقرطبى فى تفسيره ٦ / ١٤٨ - ١٥٠ ، وابن العربى فى : أحكام القرآن ٢ / ٥٩٤ ، ٥٩٥ والجصاص فى أحكام القرآن ٢ / ٤٠٧ ، والبغوى فى تفسيره ٢ / ٣٢ ، والرازى فى التفسير الكبير ١١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، والزمخشرى فى الكشاف ١ / ٣٣٥ .

(٣) لم أقف على ترجمته بعد البحث عنها .

(٤) هو : باذام - بالذال المعجمة - ويقال آخره نون أبو صالح ، مولى أم هانئ ضعيف ، يرسل من الطبقة الثالثة .

وقللاً : إذا قال لعبده ودابته هذا حر أو هذا ، أنه باطل ، لأنه اسم لأحدهما غير

يقطع يده ورجله من خلاف ^(١) . يده لأجل المال ، ورجله لإخافة السيل ،
ومن أفرد الإخافة نفى من الأرض ، أى حبس ^(٢) ، فيكون ورود السنة على
هذا التفصيل بيانا لهذه الآية .

وإنما وجب الحد على من قطع على أناس يريدون الإسلام مع أن بنفس
الإرادة لا يثبت الإسلام ولا يخرج ^(٣) عن كونه حربياً ، ولا يجب الحد على
من قطع على حربى وإن كان مستأمناً ، لأن معنى قوله : « يريدون الإسلام »
يريدون أحكام الإسلام ، فإنهم أسلموا وهاجروا لتعلم أحكام الإسلام .

وقيل : جاؤوا على قصد الإسلام ومن جاء من دار الحرب على قصد
الإسلام فوصل إلى دار الإسلام ، فهو بمنزلة أهل الذمة ، والحد يجب بقطع
الطريق على أهل الذمة .

قوله : وإذا قال لعبده ودابته .. قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -

= انظر : (تقريب التهذيب ص ١٢٠ ، ترجمة رقم : ٦٣٤ ، وميزان الاعتدال ١ /
٢٩٦) .

(١) هذا قول ابن عباس - رضى الله عنهما - وهو كالمسند ، ذكره ابن قدامة المقدسى فى
المغنى (٨ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، والجصاص فى أحكام القرآن ٢ / ٤٠٧) .

وقيل : إنه رواه أبو داود ، وقد بحث عنه فى سنته فلم أجده .

(٢) المراد بالنفى فى الآية الكريمة الحبس عند الكوفيين ومالك فى قول له ، وقيل غير ذلك
من أقوال .

ينظر : (أحكام القرآن للقرطبى ٦ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٦ /
٦٠٠ - ٦٠١ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤١٢) .

(٣) فى ٧٥ / ١ من ب .

عين ، وذلك غير محل للعتق .

وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما فى مسألة العبدین ، والعمل بالمحتمل أولى من الإهدار ، فجعل ما وضع لحقيقته مجازا عما يحتمله .

فيمى جمع بين عبده ودابته : هذا حر أو هذا ، لغى كلامه ، لان أو لما كان لاحد الشيتين ، كان محل الإيجاب أحدهما غير عين ، وإذا لم يكن أحدهما محلا للإيجاب فغير المعين منهما لا يكون صالحا له ، ويدون صلاحية المحل لا يصح الإيجاب أصلا ، كذا ذكره شمس الأئمة فى أصوله ^(١) ، وهذا يشير إلى أنه لو نوى عبده بهذا الإيجاب ، لا يعتق عندهما أيضا ، لأن اللغو لا حكم له أصلا ، وذكر فى المبسوط أنه يعتق عبده إذا نوى ^(٢) .

قوله : وعنده هو كذلك .. أى عند أبى حنيفة - رحمه الله - هو أى الإيجاب كذلك أى يتناول أحدهما غير عين ، وأن غير العين ليس بمحل ، ولكن لا نسلم أنه لا يحتمل التعيين ، بل نقول : يحتمله فإن المذكورين لو كانا عبيدين له تناول الإيجاب أحدهما على احتمال التعيين ، حتى وجب عليه التعيين وأجبر عليه كما فى الإقرار ، أو كما إذا مات أحدهما ، أو باعه يتعين الآخر للعتق ، ولو لم يكن محتملا كلامه لما أجبر ولم يعتق ، وإذا كان المعين محتمله . يحمل عليه عند تعذر العمل بحقيقته كما فى قوله لاكبر سنا منه : هذا ابنى ، لان العمل بالمحتمل أولى من الإلغاء ، ويلغو ذكر ما ضم إليه ، وصار

(١) راجعه فى : (١٠ / ٢١٣ - ٢١٤) .

(٢) انظره فى : (٧ / ٢٤٠ - ٢٤١) .

وهما ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم ، وتستعار للعموم ، فتصير بمعنى
واو العطف لا عينه .

وذلك إذا كانت فى موضع النفى أو موضع الإباحة كقوله : والله لا أكلم فلانا
أو فلانا حتى إذا كلم أحدهما يحث ولو كلمهما لم يحث إلا مرة ، ولو حلف
لا يكلم أحدا إلا فلانا أو فلانا ، فله أن يكلمهما .

كأنه قال لعبد : هذا حر وسكت فيعتق .

قوله : وهما ينكران الاستعارة .. أى أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -
يقولان : المجاز خلف عن الحقيقة فى الحكم ولم ينعقد الإيجاب المبهم هنا
للحكم الأصلى فيطل المجاز كما فى الأكبر سنا منه .

قوله : وتستعار للعموم فتصير بمعنى واو العطف .. اعلم أن كلمة أو تستعار
للعوم بدليل يقترون به ، فتصير شبيها بواو العطف ، وذلك إذا كان فى موضع
النفى ، أو فى موضع الإباحة كقوله : والله لا أكلم فلانا أو فلانا حتى إذا
كلم أحدهما يحث ، ولو كلمهما لم يحث إلا مرة واحدة كما فى الواو .

وكأنه جواب عن سؤال وهو أن يقال : لما دخل كلام كل واحد منهما فى
اليمن على سبيل الانفراد ينبغى أن يكون يمينين / (١) فيحث بالكلام معهما
مرتين ؟

فقال : لا يكون كذلك ، لأن تعدد الحث بتعدد هتك حرمة اسم الله ،
ولم يوجد إلا هتك واحد ، وإنما تعم فى النفى ، لأن أو يتناول أحد المذكورين
غير عين ، كان من ضرورة صدق الكلام إذا نفاه انتفاء الجميع إن كان خبرا

(١) فى ٧٥ / ب من ب .

وتستعار بمعنى حتى أو إلى أن إذا فسد العطف ، لاختلاف الكلام ، ويحتمل ضرب الغاية كقوله تعالى : ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم ﴾ .

كما في النكرة ، وإن كان نهيا وليس في وسعه الانتهاء عن « أحدهما » ^(١) غير عين/ ^(٢) إلا بحصول الانتهاء عنهما جميعا ضرورة ، فكان عاما ، فصار شبيها بواو العطف من حيث إنها متفیان ، وليس كعين الواو ، إذ لو كان كذلك لم يكن كل واحد منهما متفيا على الانفراد بل على الاجتماع كالواو .
وكذلك يصير بمعنى الواو في موضع الإباحة ، كما لو حلف لا يكلم أحدا إلا فلانا أو فلانا ، فله أن يكلمهما ، وإنما عم في هذا الموضع ، لأن الإباحة هي الإطلاق ورفع المانع وذلك في شيء غير عين يوجب العموم ضرورة التمكن من العمل .

فإذا قال : جالس الفقهاء أو المحدثين ، يفهم منه جالس أحد الفريقين أو كليهما إن شئت ، كما لو قال بالواو ولكن يفارق الواو من وجه آخر وهو : أن أو يفيد إباحة الجمع وإباحة الانفراد ، وفي الواو لا يجوز إلا الجمع .
قوله : « وقد » ^(٣) تستعار بمعنى حتى .. اعلم أن أو للعطف كما مر بيانه ويجمل بمعنى حتى ، أو إلى أن ، إذا فسد العطف لاختلاف الكلام ، بأن يكون أحدهما اسما والآخر فعلا ، أو يكون أحدهما ماضيا والآخر مستقبلا ، ويحتمل الكلام ضرب الغاية ، بأن كان محتملا للامتداد .
والفرق بينهما أن حتى يجيء بمعنى العطف دون كلمة إلى أن .

(١) في ب (واحدما) وهو خطأ .

(٢) ق ٦٧ / أ من ح .

(٣) كلمة (قد) لم أجدها في النسخ المتداولة المطبوعة من المنار .

والثانى أن فى حتى يكون « الثانى » ^(١) جزء من الاول أو عنده ، ولا يشترط هنا فى « إلا » ^(٢) وذلك مثل قوله تعالى : « ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم » ^(٣) .

قال الفراء : ^(٤) إن أو هنا بمعنى حتى ^(٥) ، وقال ابن عيسى ^(٦) : بمعنى إلا أن ، ومعناه على هذا القول : ليس لك من الأمر فى عذابهم أو استصلاحهم شيء حتى يقع توبتهم أو تعذيبهم ، وما عليك إلا تبليغ الرسالة والجهاد حتى يظهر الدين ^(٧) .

وإنما لا يحسن العطف ، لأنه لا يحسن أن يعطف على شيء وعلى ليس ،

(١) ساقطة من ب .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، والرسم يقتضى أن يكون (إلى) .

(٣) سورة آل عمران / ١٢٨ .

(٤) هو : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي ، مولاهم الكوفي ، النحوى ، صاحب الكسائى ، ولد بالكوفة ، وانتقل إلى بغداد وجعل أكثر مقامه بها ، وكان شديد طلب المعاش لا يستريح فى بيته ، وكان يجمع طول السنة ، فإذا كان فى آخرها خرج إلى الكوفة ، فأقام بها أربعين يوما فى أهله ، يفرق عليهم ما جمعه ويبرهم .

من مؤلفاته : كتاب الحدود فى النحو ، وكتاب المعانى ، وكتاب المصادر فى القرآن ، توفى سنة (٢٠٧ هـ) .

انظر : (أخبار النحويين البصريين للسيرافى ص ٥١ ، تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٦ ، وفيات الأعيان ٦ / ١٧٦ ، تهذيب التهذيب ١١ / ٢١٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٨ - ١٢١) .

(٥) وذلك كما تقول : لا أزال ملازمك أو تعطينى - أى حتى تعطينى .

انظر : (معانى القرآن ١ / ٢٣٤) .

(٦) لعله أراد على بن عيسى بن الفرج الريمى الزهرى أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر أخذ عن أبى على الفارسى توفى سنة ٤٢٠ هـ ، (معجم الأدباء ١٤ / ٧٨) .

(٧) راجع : (أحكام القرآن للقرطبى ٤ / ١٩٩ ، وتفسير أبى السعود ٢ / ٨٣ =

لأنه يصير عطف الفعل على الاسم ، أو المضارع على الماضى ، فسقطت حقيقته واستعير لما يحتمله ، وهو الغاية ، لأن أو لما كان لأحد المذكورين كان احتمال كل واحد منهما متاهيا بتعيين صاحبه ، فشابه الغاية من هذا الوجه ، فاستعير لها ، والكلام يحتملها ، لأن نفى الأمر يحتمل الامتداد ، فجعل « أو يتوب عليهم » فى معنى الغاية على معنى ليس لك / (١) من أمرهم شىء إلى أن يتوب عليهم تفرح بحالهم ، أو يعذبهم فتشفى منهم .

قيل : سبب نزول الآية أن النبى - ﷺ - استأذن أن يدعو عليهم ، فنهى عن ذلك .

وروى أنه لما شج وجهه - ﷺ - يوم أحد سأل أصحابه أن يلعنهم ويدعو بهلاكهم فقال - ﷺ - : « ما بعثنى الله لعانا ولا طعانا ، ولكن بعثنى داعيا ورحمة ، اللهم اهد قومى فإنهم لا يعلمون » (٢) فتزلت الآية ، ونهى عن سؤال الهداية .

ولقائل أن يقول العدول عن الحقيقة عند تعذر العمل بها ولم يتعذر هنا لأنك تقدر أن تعطف قوله تعالى : ﴿ أو يتوب عليهم ﴾ على ما قبله وهو : ﴿ يكتبهم ﴾ وتجعل قوله : ﴿ ليس لك من الأمر شىء ﴾ اعتراضا ، والمعنى أن الله تعالى ملك أمرهم ، فإما أن يهلكهم أو يهزمهم ، أو يتوب عليهم إن أسلموا ، أو يعذبهم إن أصروا على الكفر ، وليس لك من أمرهم شىء ، إنما أنت مبعوث لإنذارهم ، أو بنصب يتوب بإضمار أن ، ويجعل أن يتوب فى حكم اسم معطوف أو على الأمر ، أى ليس لك من أمرهم شىء أو من التوبة عليهم ، أو من تعذيبهم .

== والكشاف للزمخشري ١ / ٢١٦ .

(١) ق ٧٦ / أ من ب .

(٢) ذكره القرطبي فى تفسيره : (أحكام القرآن ٤ / ٢٠٠) .

وحتى للغاية كإلى .

ونظيره من المسائل ما قال أصحابنا فيمن قال : والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الأخرى ، « إن » ^(١) أو فى هذه المسألة بمعنى حتى فيبحث بدخول الأولى أولا ، ولو دخل الأخرى أولا بر فى يمينه ، لأنه لما لم يكن بين النفى والإثبات ازدواج تعذر العطف ، والكلام يحتمل الغاية ، لأنه تحريم ، فيحمل على الغاية مجازا ، فيصير دخول الأخرى غاية ليمينه ، فإذا دخلها انتهت اليمين ، فلو دخل الأولى بعد ذلك لم يبحث ، كذا فى عامة شروح الجامع ، إلا أن تعذر العطف باعتبار النفى والإثبات غير مسلم عند النحاة فإنه يجوز عندهم ^(٢) ، والأولى أن يقال : تعذر العطف باعتبار عدم تقدم فعل منصوب ليعطف الثانى عليه ، حتى لو قال : أو أدخل بالرفع ينبغى أن يصح العطف ويثبت التخيير .

أو يقال : تعذره باعتبار أن الفعل مع أن فى حكم الاسم وانتصابه ههنا لا يصح إلا بإضمار أن ، فيلزم منه عطف الاسم على الفعل ، وهو فاسد فلذلك جعل بمعنى الغاية .

قوله : وحتى للغاية كإلى .. اعلم أن كلمة حتى وضعت للغاية فى كلامهم وأصلها كمال معنى الغاية وخلوصها كإلى ، قال تعالى : ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ ^(٣) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) وذلك مثل : جاءنى زيد وما جاءنى عمرو ، حيث عطف النفى على الإثبات ، وعكسه أن يقال : ما رأيت عمرا ولكنى رأيت بشرا .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٥٩) .

(٣) سورة القدر / ٥

وإن افترقا باعتبار أن مجرور حتى يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقى آخر جزء منه نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وغتت البارحة حتى الصباح ، ولا تقول : حتى نصفها ، أو ثلثها كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها ، لأن ذا ليس بمشروط / (١) في مجرور إلى ، وعند أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في إلى وقد صرح في شرح الملحة (٢) فقليل : ما أكل الرأس وما ينم الصباح في مسألة السمكة والبارحة هكذا قال ابن جنى (٣)

(١) ق ٧٦ / ب من ب .

(٢) الملحة هي : ملحّة الإعراب - لأبي محمد قاسم بن علي الحريري المتوفى سنة (٥١٦ هـ) وقد شرحها عدد من العلماء منهم :

١ - شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي المتوفى سنة (٨٤٤ هـ) .

ب - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى (٩١١ هـ) في ثلاث كراريس ، وهو شرح ممزوج .

ج - بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن مالك الدمشقي المتوفى سنة (٦٨٦ هـ) وغيرهم .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ - ١٨١٨) .

ومراد الشارح هو : شرح ابن مالك .

(٣) هو : أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلي ، من أئمة الأدب والنحو وله شعر ولد بالموصل سنة (٣٢٧ هـ) ، سكن بغداد ، وتخرج به الكبار ، كان مملوكا روميا ، سليمان بن فهد الأزدي ، من مؤلفاته : الخصائص في اللغة ، والمقصود والممدود ، والمحتسب في الشواذ ، وغيرها ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) .

انظر : (الأعلام ٤ / ٤٦٤ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٨ ، معجم الأدباء ١٢ / ٨١ فما بعدها) .

وأبو نصر (١) الصفار والإمام البزدوى (٢).

وعند الإمام عبد القاهر أن ما بعد حتى داخل فيما قبله نص عليه في المقتصد (٣) وتابعه في ذلك جابر الله (٤)، إلا أن هذا لا يستقيم على الإطلاق، بل نقول : إن كان المذكور بعد حتى بعضا للمذكور قبله يدخل تحت ما ضربت له الغاية وإلا فلا وعلى هذا نص البرد (٥) في المقتضب

(١) هو : أحمد بن إسحاق بن شيث أبو نصر الصفار ، كان من أهل بخارى ، سكن بمكة المكرمة ، وكثرت تصانيفه ، وانتشر علمه بها ، روى أنه ما روى مثله في حفظ الفقه والأدب ببخارى .

قال السمعاني : له بيت في العلم إلى الساعة ببخارى ، ورأيت من أولاده جماعة ، مات بالطائف وقيره بها .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٤ - ١٥ ، والجواهر المضية ١ / ١٤٢ - ١٤٣ والطبقات السنية ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧) .

(٢) راجع : (أصول البزدوى في كشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٦٠) .

(٣) راجعه في (٢ / ٨٤١) ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح - مطبوع متداول .

(٤) هو : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، كان من كبار علماء دهره نحويا ، زكيا ، فقيها ، مناظرا ، بيانيا ، متكلميا ، أدبيا ، شاعرا ، مفصلا ، من أكابر الحنفية : حنفى المذهب ، معتزلى المعتقد ، رحل وسمع ببغداد من علماء وقته ، حج وجاور وتخرج به علماء ، له في العلوم آثار ليست لغيره من أهل عصره ، من تصانيفه : الكشف - في التفسير ، أساس البلاغة ، والمفصل .

ولد سنة (٤٦٧ هـ) ، وتوفي سنة (٥٣٨ هـ) على أصح القولين فيه .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٠٩ ، والنجوم الزاهرة ٥ / ٢٧٤ ، وطبقات المعتزلة ص ٢٠ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٤١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٥١ - ١٥٦) .

(٥) هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، البصري ، نزل بغداد ، إمام فنى النحو ، واللغة والأدب ، ولد سنة (٢١٠ هـ) ، أخذ عن أبى عثمان المازنى وغيره ، وعنه أخذ نفظويه ، وإسماعيل الصفار وغيرهما ، من مؤلفاته : الكامل ، معانى القرآن ، المقتضب ، وغيرها .

وتستعمل للعطف مع قيام معنى الغاية كقولهم : استنتت الفصل حتى القرعى .

وابن السوراق ^(١) فى الفصول والفراء فى المعانى / ^(٢) وهكذا / ^(٣) ذكر السيرافى ^(٤) أيضا .

قوله : وقد تستعمل للعطف .. اعلم أن حتى تستعمل للعطف لمناسبة بين العطف والغاية وهو التعاقب ، والمعطوف يعقب المعطوف عليه ، وكذا الغاية يعقب المغيا ، ولكن مع قيام معنى الغاية كقول العرب : استنتت الفصل حتى

= توفي سنة (٢٨٥ هـ) ، وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضى .

انظر : (الفهرست لابن النديم ص ٥٩ ، طبقات المفسرين للدوادى ٢ / ٢٦٩ ، وفيات الأعيان ٤ / ٣١٣ ، فما بعدها ، وتاريخ بغداد ٣ / ٣٨٠) .
وكتاب (المقتضب) مطبوع محقق ومتداول .

(١) هو : محمد بن أحمد بن محمد المروزى ، ويعرف بابن الوراق ، كان جده وراق المعتضد ، فقيه وله أنس بالحديث ، من مؤلفاته : الرد على محمد بن الحسن ، وبيان السنة ، والحجة لمذهب مالك .

توفي سنة (٣٢٩ هـ) ، وقيل : (٣٣٣ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد بهامشه ١ / ٢٨٧ ، ومعجم المؤلفين ٩ / ٣) .

(٢) هو كتاب : (معانى القرآن) وقد طبع فى ثلاث مجلدات للمرة الثالثة سنة (١٤٠٣ هـ) .

(٣) ق ٦٨ / أ من ح .

(٤) هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضى ، النحوى ، كان أعلم الناس بنحو البصريين فى وقته ، إمام فى القراءات ، أخذ العلم عن أبى مجاهد وغيره ، وكان يدرس النحو والقراءات .

من مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح مقصورة ابن دريد ، صناعة الشعر والبلاغة ، ولد سنة (٢٨٠ هـ) وتوفى سنة (٣٦٨ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٧٨ - ٧٩ ، وطبقات القراء ١ / ٢١٨)

ومواضعها فى الأفعال أن تجعل غاية بمعنى إلى ، أو غاية هى جملة مبتدأة .
وعلاوة الغاية أن يحتمل الصدر الامتداد وأن يصلح الآخر دلالة على الانتهاء
وإن لم يستقم فللمجازاة بمعنى لام كى .

القرعى^(١) . هذا مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي له أن يتكلم لعلو قدره
والاستئثار هو أن يرفع يديه ويطرحهما فى حالة العدو ، والقرعى جمع قريب
وهو الذى به قرع وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ، فجعلوه عطفاً هو غاية
لإنهاء الاستئثار باستئثارها وكانت حقيقة قاصرة من حيث إنها لم تخلص للغاية .

قوله : ومواضعها فى الأفعال أن يجعل غاية بمعنى إلى .. أى مواقع كلمة
حتى فى الأفعال أن تجعل غاية بمعنى إلى من غير أن يكون جملة مبتدأة كقوله :
سرت حتى أدخلها ، أو غاية هى جملة مبتدأة كقولك : خرجت النساء حتى
خرجت هند ، وذلك لأنها فى الأصل للغاية ، فوجب العمل به مهما أمكن
وعلاوة الغاية أن يحتمل الصدر الامتداد ، بأن صلح فيه ضرب المدة وأن
يصلح الآخر دلالة على الانتهاء كالصياح فى قوله : إن لم أضربك حتى
تصبح ، فإن لم يستقم أى لم يوجد أحد المعنيين المذكورين أو كلاهما ، يحمل
على المجازات بمعنى لام كى ، لمناسبة بين المجازات وبين الغاية ، لأن الفعل
الذى هو سبب ينتهى بوجود الجزاء عادة كما ينتهى بوجود الغاية وإنما يحمل
على المجازات إذا صلح الصدر سبباً ولم يصلح الآخر غاية ، حتى لو صلح
الصدر سبباً ولم يصلح الآخر غاية حتى لو صلح الآخر غاية مع كون الصدر
صالحاً للسببية ، يجعل للغاية نحو : إن لم أضربك حتى تصبح فعبدى حر ،

(١) ويروى (استئت الفصلا حتى القرعى) .

انظر : (مجمع الامثال للميداني ١ / ٣٣٣ مثل رقم : ١٧٨٥) .

فإن تعذر هذا جعل مستعاراً للعطف المحض وبطل معنى الغاية ، وعلى هذا مسائل الزيادات كما إن لم أضربك حتى تصيح فعبدى حر ، وإن لم آتاك حتى تغدبنى فعبدى حر ، وإن لم آتاك حتى أتغدى عندك .

ونظير ما لم يكن الصدر قابلاً للامتداد قولك : عبدي حر إن لم نخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك ، فلا تجعل ههنا للغاية ، لأن الإخبار بما لا يمتد / (١) فيجعل بمعنى لام كي ، فإذا أخبره ولم يضربه برّ في يمينه .

ونظير ما لم يكن الآخر صالحاً للإنتهاء كقولك : عبدي حر إن لم أضربك حتى تضربني أو تشتمني ، فضربه ولم يضربه المضروب ، برّ أيضاً لأن الضرب وإن كان فعلاً ممتداً ، لكن الضرب والشتم من المضروب لا يصلح دليلاً على الإنتهاء ، بل هو داع إلى زيادة الضرب ، فيحمل على الجزاء .

قوله : وإن تعذر ذلك (٢) يحمل على العطف .. أى تعذر أن يجعل بمعنى لام كي ، جعل مستعاراً للعطف المحض وبطل معنى الغاية .

قوله : وعلى هذا مسائل الزيادات .. اعلم أن محمداً ذكر في الزيادات في رجل قال لرجل : عبده حر إن لم أضربك حتى تصيح أو تشتكى يدي ، أو حتى يشفع فلان ، أو حتى يدخل الليل / (٣) ثم ترك ضربه قبل هذه الأشياء ، أنه يحنت (٤) ، لأن الضرب يحتمل الامتداد بطريق التكرار ، فيجعل غاية حقيقة فإذا امتنع عن الضرب قبل الغاية يحنت ، إلا في موضع يغلب على

(١) ق ٧٧ / أ من ب .

(٢) في ب (هذا) .

(٣) ق ٦٨ / ب من ح .

(٤) راجع الزيادات .

ومنها حروف الجر ، فالباء للإلصاق وتصحب الأئمان حتى لو قال :
اشتريت منك هذا العبد يكرُّ من حنطة جيدة ، يكون الكر ثمنا ، فيصح
الاستدلال به

الحقيقة عرف ، فحيث ترك ويعتبر العرف كما لو قال : إن لم أضربك حتى
أقتلك أو حتى تموت ، فهذا يحمل على الضرب الشديد باعتبار العرف . ولو
قال عبده حر إن لم آتك حتى تغديني ، فأتاه فلم يُغده ، لم يحث لان قوله :
حتى تغديني لا يصلح دليلا على الانتهاء وهو داع إلى زيادة الإتيان ، فلا يمكن
حملها على حقيقة الغاية ، والإتيان يصلح سببا ، والغداة يصلح جزاءً ،
فحمل عليه فيكون المعنى : لكى تغديني ، فكان شرط برّه الإتيان على وجه
يصلح للجزاء بالغداة وقد وجد .

ولو قال : عبده حر إن لم آتك حتى أتغدى عندك ، فإن هذا للعطف
المحض لتصحيح الكلام ، فكان شرط البر وجود الأمرين حتى إذا أتاه فلم
يتغد أصلاً ، حث ولو تغدى من بعد - غير مترسخ - عن اليوم برّ وإذا
استعير ، استعير بمعنى الفاء دون الواو ، لأن الفاء للتعقيب ، فكان التجانس بينه
وبين الغاية أشد .

قوله : ومنها حروف الجر ، فالباء للإلصاق وتصحب الأئمان .. أى ومن
حروف المعانى حروف الجر ، وسميت حروف الجر ، لأنها تجر معنى الفعل
إلى الاسم ، أو الاسم إلى الاسم نحو : مررت بزيد ، والمال لزيد .

أما الباء فللإلصاق بدلالة استعمال العرب فيه ، وهو أقوى دليل فى اللغة
كالنص فى أحكام الشرع ، ثم الإلصاق يقتضى طرفين : مُلصَقاً ومُلصَقاً به ،
فما دخل عليه الباء فهو المُلصَق به ، والطرف الآخر هو المُلصَق ، فلذلك

بخلاف ما إذا أضاف العقد إلى الكر .

تصحب الاثمان ، حتى لو قال : اشتريت منك هذا العبد بكر ^(١) من حنطة جيدة يكون الكر ثمنا فيصح الاستبدال « به » ^(٢) قبل القبض ، إذ لو كان مبيعا لما جاز الاستبدال به قبل القبض عينا كان أو دينا ، كذا في المبسوط ^(٣) .

بخلاف ما إذا أضاف العقد إلى الكر قال : اشتريت منك كر حنطة جيدة بهذا العبد ، فإن الحنطة تكون سلما ، حتى لا يجوز إلا مؤجلا ولا يصح الاستبدال به قبل القبض ، لأن الباء للإصاق فإذا قرن بالكر ، فقد ألصق الكر بالعبد الذي هو أصل في البيع ، إذ المبيع أصل فيه ، حتى يشترط وجوده/ ^(٤) لصحة البيع ، « والإصاق » ^(٥) الاتباع يكون بالأصول ، والتمن في البيع تبع ، حتى لا يشترط وجوده لصحته ، بخلاف ما إذا لم يقرن الباء بالكر فإنه يكون هو الأصل ، لأنه أضاف البيع إليه ، فيكون مبيعا والمبيع الدين لا يكون إلا سلما فيشترط تأجيله .

(١) وهو بضم الكاف والراء المشددة : كيل معروف ويجمع على أكرار وكرور ، وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف فالكر على هذا الحساب

(١٢) وسقا .

ينظر : (المصباح لنير ٢ / ٥٣٠ ، والقاموس المحيط ٢ / ١٣٠) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) راجعه في (١٣ / ١٢١) .

(٤) ق ٦٩ / أ من ح .

(٥) في ب (والإصاق) .

ولو قال : إن أخبرتنى بقدم فلان فعبدى حر ، يقع على الحق ، بخلاف ما إذا قال : إن أخبرتنى أن فلانا قدم .

ولو قال : إن خرجت من الدار إلا بإذنى يشترط تكرار الإذن فى كل خروج بخلاف قوله : إلا أن آذن لك .

قوله : ولو قال : إن أخبرتنى بقدم فلان فكذا .. أى لو قال : إن أخبرتنى بقدم فلان فعبدى حر ، يقع على الحق ، حتى لو أخبره كاذبا لا يعتق بخلاف ما إذا قال : إن أخبرتنى أن فلانا قد قدم ، فهذا يقع على مطلق الخبر صدقا كان أو كذبا ، لأن فى الأولى ، الشرط الإخبار الملصق بالقدم ؛ لأن الباء للإلصاق ، والصاقه بالقدم لا يتصور قبل وجود القدم ، فكان الشرط الإخبار بطريق الصدق ، فلا يحث بالإخبار كاذبا ، بخلاف قوله : إن فلانا قد قدم ، حيث كان شرط الحث مجرد الإخبار صدقا كان أو كذبا ؛ لأن قوله : إن فلانا قد قدم خبر (فى) ^(١) نفسه ، وهو المفعول الثانى للإخبار ، فصار كأنه قال : إن أخبرتنى خبر قدم فلان ، والخبر اسم لكلام دال على أمر كان أو سيكون غير مضاف كينونته إلى الخبر ، فكان شرط الحث نفس الخبر فيتناول الصدق والكذب .

وكذا لو قال : إن خرجت من الدار إلا بإذنى فأنت طالق ، يشترط تكرار الإذن بخلاف قوله : إلا أن آذن لك ، حيث لا يشترط تكرار الإذن ؛ لأن الباء للإلصاق فاقتضى ملصقا به لغة ، وهو الخروج ، فصار المستثنى خروجاً ملصقا بالإذن ، والمستثنى نكرة فى موضع النفى وهو الخروج الثابت بقوله : إن خرجت ؛ لأن الفعل يدل على المصدر لغة ، والشرط فى معنى النفى ، إذ معناه : لا تخرجى خروجاً ، فصار عاما ، وكل خروج كان بهذا الوصف صار مستثنى وبقي سائر / ^(٢) أنواع الخروج داخلا فى الحظر ، فإذا خرجت بغير إذنه يحث ، بخلاف قوله : إلا أن آذن لك ؛ لأنه تعذر الحمل هنا على

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ٧٨ / أ من ب .

وفى قوله : أنت طالق بمشيئة الله تعالى بمعنى الشرط .

الاستثناء لعدم المجانسة ؛ لأن الإذن غير مجانس للخروج فجعل مجازا عن الغاية لما بينهما من المناسبة ؛ لأن ما بعد الغاية وما بعد الاستثناء يخالف ما قبلهما ، وما قبلهما ينتهى بما بعدهما .

قوله : وفى قوله : بمشيئة الله تعالى .. أى لو قال : أنت طالق بمشيئة الله تعالى أو بإرادته ، أو بحبته ، أو برضاه ، لم تطلق أصلا ، لأنه لما جعل الطلاق ملصقا بالمشيئة ، لا يقع قبل المشيئة ، إذ لا يتحقق الإلصاق بدون الملصق به ، وهذا هو معنى الشرط ، إذ لا وجود للمشرط بدون الشرط ، غير أن التعليق بمشيئة الله تعالى إبطال للإيجاب لما عرف ، فلهذا لا يقع شيء ، كما لو قال : إن شاء الله .

وكذلك التعليق بالرضا والمحبة .

لا يقال : لم لا يحمل الباء فى مسألة المشيئة وأخواتها / ^(١) على السببية لأنها قد تستعمل بمعنى السبب ، قال تعالى : ﴿ جزاء بما كسبا ﴾ ؛ ذلك بما عصوا ^(٢) وإذا حملت على السببية تطلق فى الحال ، كما قال أنت طالق لمشيئة الله تعالى ، لأن التعليل يدل على تحقق الإيقاع لا على انتفائه .

لأننا نقول : الحمل على ما ذكرنا من الشرط أولى ؛ لأنه أقرب إلى الإلصاق ؛ لأن فى الإلصاق معنى الترتيب ؛ لأنه يقتضى ملصقا به متقدما على الملصق زمانا ليتمكن الإلصاق ، والترتيب الزمانى فى الشرط والمشروط موجود

(١) ٦٩ / ب من ح .

(٢) سورة البقرة / ٦١ .

وقال الشافعى - رحمه الله - : الباء فى قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ للتبويض .

بخلاف العلة مع المعلول ؛ لأنهما مقارنان زمانا .

قوله : وقال الشافعى - رحمه الله - إلى آخره .. قال صاحب المحصول^(١) الباء إذا دخل على فعل متعد بنفسه كقوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾^(٢) يكون للتبويض خلافا للحنفية ؛ لأننا نعلم بالضرورة الفرق بين قولنا « مسحت المنديل يدي ، ومسحت بالمنديل يدي ، فى إفادة الأول الشمول والثانى التبويض »^(٣) ، فحيثئذ يلزم مسح بعض الرأس وهو أدنى ما يتناوله اسم البعض فيكون تقدير الواجب ، بثلاثة أصابع أو بربع الرأس زيادة على النص بخبر الواحد وذا لا يجوز .

ولا معنى لقول من يقول : مطلق مسح البعض غير مراد ؛ لأن ذلك

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على ، الملقب بفخر الدين ، الرازى المولد ، الطبرستانى الأصل ، القرشى النسب ، ولد سنة (٥٤٤ هـ) على أصح القولين فيه ، نشأ فى بيت علم وفى حجر والده فكان له الوالد والاسناد ، كان صاحب ذاكرة عجيبة وذهن وقاد وذكاء خارق ، أصوليا من كبار الأصوليين ، وفقهيا من الفقهاء ، وفحلا من فحول المتكلمين ، وإماما من أئمة المفرين و... صاحب مؤلفات قيمة منها : التفسير الكبير ، والمحصول ، والمطالب العالية ، توفى سنة (٦٠٦ هـ) فى مدينة هرات . انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٨ - ٢٥٢ ، طبقات السبكي ٥ / ٣٣ فما بعدها ، والتعليقات السنية على الفوائد البهية ص ١٩١ ، ١٩٣ ، ومقدمة المحصول التى كتبها د . طه جابر فياض العلوانى ١ / ٣٢ فما بعدها) .

(٢) سورة المائدة / ٦ .

(٣) انظر : (المحصول ج ١ ق ١ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ ، وقد اقتصر فى النقل كما تقدم وتاخر فى العبارة) .

وقال مالك رحمه الله : إنها صلة وليس كذلك بل هي للإلصاق لكنها إذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديا إلى محله ، فيتناول كله ، وإذا دخلت محل المسح

يحصل يغسل الوجه ولا يتأدى به الفرض بالاتفاق ، فعرفنا أن المراد بعض مقدر وذلك مجمل فكان فعله بيانا .

لأننا نقول : عدم الجواز لفوات الترتيب الواجب لا لعدم مسح البعض فإنه لو استوعب رأسه بالمسح بعد غسل الوجه قبل غسل اليدين ، لا يعتد به عندنا لفوات الترتيب ، وكذا هنا .

وقال مالك / (١) - رحمه الله - الباء صلة أى مزيدة زيدت للتأكيد ؛ لأن المسح فعل متعدٍ فأكّد بالباء كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ بِالذَّهْنِ ﴾ (٢) فصار التقدير : وامسحوا رؤوسكم فيلزم مسح الكل (٣).

ولكننا نقول : أما القول بالتبويض فلا يعرفه أهل اللغة ، كذا قاله ابن جني والموضوع للتبويض حرف من ، فلو كان الباء للتبويض لتكررت الدلالة عليه ، وهو خلاف الأصل ؛ ولأنه لو كان للتبويض مع أنه للإلصاق ؛ لكان مشتركا والأصل عدمه .

(١) ق ٧٨ / ب من ب .

(٢) سورة المؤمنون / ٢٠ والآية بكاملها : ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للاكلين ﴾ .

(٣) راجع : (أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٧٠ ، ٥٧٢ وأحكام القرآن للقرطبي ٦ / ٨٧ - ٨٨) .

بقى الفعل متعديا إلى الآلة ، فلا يقتضى استيعاب الرأس بالمسح وإنما يقتضى إلصاق الآلة بالمحل وذلك لا يستوعب الكل عادة ، فصار المراد به أكثر اليد فصار التبعض مرادا بهذا الطريق .

وأما الصلة ؛ فلأن فيه إلغاء الحقيقة من غير ضرورة ، فيحمل الباء على حقيقتها فى هذه الآية وهى الإلصاق ، والتبعض فيها ثبت بطريق آخر لا بالباء ، ويبان ذلك أن المسح (لا بد له) ^(١) من آلة ومحل ، فإذا دخلت الباء فى الآلة ، كان الفعل متعديا إلى المحل (ويصير) ^(٢) المحل مفعولا به ، فيتناول جميع المحل كقولك : مسحت الحائط بيدي ، لأنه أضيف إلى جملة ، وإن دخلت فى المحل بقى الفعل متعديا إلى الآلة / ^(٣) وهذا لا يقتضى الاستيعاب وإنما يقتضى إلصاق الفعل بالمحل كله أو بعضه كما فى قولك : مسحت يدي بالحائط ، وإذا تقرر هذا صار تقدير الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم ولا يقتضى استيعاب الرأس بالمسح ؛ لأن المسح يضاف إلى اليد دون الرأس ، ولكن هذا الكلام يقتضى وضع آلة المسح على الرأس ، وذلك لا يستوعب الكل عادة ؛ لأن اليد لا يستوعب الرأس عادة ، فصار المراد (به) ^(٤) أكثر اليد ، والأصل فى اليد الأصابع فإن ما بين الأصابع وظهر الكف لا يستعملان فى المسح عادة فيكتفى بالأكثر الذى يحكى حكاية الكل وهو ثلاثة أصابع ، فصار التبعض مرادا بهذا الطريق لا بحرف الباء كما زعم الشافعى - رحمه الله - .

(١) فى ب (لا بدالة) وهو خطأ ، وفى ح (لا بد) بإسقاط (له) ؛ والصحيح ما أثبتناه .

(٢) فى ب (فيصير) .

(٣) ق ٧٠ / ١ من ح .

(٤) ساقطة من ب .

(ولا يقال ^(١) : قد دخلت الباء فى قوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ﴾ فى التيمم ، مع أن الاستيعاب شرط فيه .

لأننا نقول : ثبت الاستيعاب ههنا بالسنة المشهورة وهو قوله - ﷺ -
لعمار ^(٢) : « يكفيك ضربتان : ضربة للوجه وضربة للذراعين » ^(٣) وبمثله يزداد على الكتاب وفيه بحث يعرف بالتأمل .

اعلم أن لمشائخنا فى تقدير فرض المسح طريقتين : أحدهما : ما ذكرنا ،
والثانى : أن مطلق البعض لما لم يكن مراداً ؛ لأن المفروض فى عامة الأعضاء
بعض مقدر ، فينبغى أن يكون كذلك ههنا ؛ ولهذا لو زاد على المقدار الذى

(١) ما بين القوسين أى من قوله : (ولا يقال .. إلى قوله : العلم أن .. إلخ) ساقط من ب .

(٢) هو عمار بن ياسر بن مالك ... حليف بنى مخزوم ، وأمه سمية مولاة لهم ، كان من السابقين الأولين هو وأبوه ، وكانوا ممن يعذب فى الله فكان النبى - ﷺ - يمر عليهم فيقول : (صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة) ، واختلف فى هجرته إلى الحبشة ، وهاجر إلى المدينة ، وشهد المشاهد كلها ، من أجلاء الصحابة ونخبائهم ، تواترات الأحاديث عن النبى - ﷺ - أن عماراً تقتله الفئة الباغية ، وقد قتل مع على رضى الله عنه بصيفين سنة (٨٧ هـ) مناقبه كثيرة .

انظر : (الإصابة ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٢ / ٤٦٩ - ٤٧٤ ، وأسد الغابة ٤ / ١٢٩ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٤٠٦ فما بعدها ، وشذرات الذهب ١ / ٤٥) .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ ، وذكر ابن ماجة فى سننه ١ / ١٨٩ ، فى باب التيمم ضربتين عن عمار بن ياسر حين تيمموا مع رسول الله ﷺ ، فأمر المسلمين فضربوا بأكفهم التراب ولم يقبضوا من التراب شيئاً ، فمسحوا بوجوههم مسحة واحدة ، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم .

وأيضاً ذكر فى الموطأ ص ٣٥ : أنه سئل مالك رحمه الله : كيف التيمم وأين يبلغ به؟ فقال : (يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، ويمسحهما إلى المرفقين) .

وعلى الإلزام فقوله : له على ألف درهم يكون ديننا إلا أن يصل به الوديعة .
فإن دخلت في المعاوضات المحضة كانت بمعنى الباء ، وكذا إذا استعملت في
الطلاق عندهما ، وعند أبي حنيفة للشرط .

قدر به لا يكون فرضا ، ولو كان الداخِل تحت الأمر بعضا مطلقا ، لوقع الزائد
فرضا « بالإجماع » ^(١) كالزائد على الآيات الثلاث في فرض القراءة صار
البعض مجعلا . « فيتقدر » ^(٢) بالسنة ، وهي توجب أن يقدر بالربع على ما
عرف إلا أن في إثبات الإجمال بهذا الطريق نوع ضعف ، فإن الخصم لا يسلم
الإجمال في الآية وقال : بل مطلق البعض وهو الثابت بالنص وهو معلوم ،
فلذلك اختار فخر الإسلام ^(٣) مهنا الطريق الأول ، لأنه أسلم .

قوله : وعلى الإلزام / ^(٤) كلمة على وضعت للاستعلاء يقال : زيد على
السطح وفلان علينا أمير ، ومنه قولهم : على فلان دين ؛ لأن الدين يستعلى
من يلزمه ، والاستعلاء في : لفلان على دين ، في الإيجاب دون غيره ،
فكانت في مثل هذا الموضع للإيجاب باعتبار أصل الوضع كقول الرجل :
لفلان على ألف يكون ديننا ، لأن حقيقته اللزوم إلا أن يصل به الوديعة فيقول
له على ألف وديعة ؛ لأنه يحتمل الوديعة ؛ لأن الحفظ يجب عليه في
الوديعة ، ثم إنها تستعار للباء ؛ لأن اللزوم يناسب الإلصاق ، فإن الشيء متى
لزم الشيء كان ملصقا به لا محالة ؛ ولأن حروف الجر ينوب بعضها عن

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ب (فيتعرف) .

(٣) انظر : (أصوله في كشف الأسرار للبخاري ٢ / ١٧٠) .

(٤) ق ٧٩ / ١ من ب .

بعض ، لأن كل واحد منها / (١) .

يوصل الفعل إلى الاسم ، يستعمل أيضا بمعنى الشرط باعتبار أن الجزء يتعلق بالشرط ، فيكون لازما عند وجوده ، فكان استعمالها في الشرط حقيقة فإذا استعملت في المعاوضات المحضة وهي التي تخلو عن معنى الإسقاط كالبيع ، والإجارة ، والنكاح ، كانت بمعنى الباء التي تصحب الإعراض ، لأن العمل لما تعذر يحمل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء ، لما بين العوض والمعوض من اللزوم والاتصال في الوجوب ، ولا يحمل على الشرط ، لأن المعاوضات المحضة لا تحمل التعليق بالحظر ، لما فيه من « معنى » (٢) القمار ، فيحمل على ما يحتمل تصحيحا للكلام .

وكذا إذا استعملت في الطلاق عندهما ، « لأن » (٣) الطلاق يصلح أن يكون معوضا والمال عوضه ، فإذا قالت : طلقني ثلاثا على ألف درهم ، فطلقها واحدة يجب ثلث الألف عندهما كما في قولها : بألف ، ويكون الواقع باثنا ، « وعند » (٤) أبي حنيفة - رحمه الله - للشرط ، لأن الطلاق وإن دخله المال قابل للتعليق ، ولم يمنع معنى المعاوضة صحة التعليق ، لأنه تابع ، فيصير هذا منها طلبا لتعليق المال بشرط الثلاث أى تعليقا لإلزام المال بشرط الثلاث ، فإذا خالف الزوج أمرها بأن طلقها واحدة ، لم يجب المال ، لعدم الشرط وهو الثلاث ، ويكون الواقع رجعيا عنده (٥) ، لأنه طلاق بلا مال

(١) ق ٧٠ / ب من ح .

(٢) زيادة من ب .

(٣) ق ب (إذ) .

(٤) عبارة ب (عند) بإسقاط الواو .

(٥) راجع : (الهداية ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧) .

ومن للتبعيض فإذا قال : من شئت من عبيدى عتقه فأعتقه ، له أن يعتقهم إلا واحدا منهم عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

ويكون على بمعنى الشرط عنده ، لأن أصلها اللزوم ، فاستعيرت للشرط لأنه يلزم الجزاء .

قوله : ومن للتبعيض فإذا قال من شئت إلى آخره ...

قال المحققون من أئمة النحو : من فى الأصل لا ابتداء الغاية نحو سرت من البصرة ، وكونها مبعضة فى أخذت من الدراهم ، ومبينة فى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ ومزيدة فى قولك : ما جاءنى من أحد ، راجع إلى هذا ، فإن قولك أخذت من الدراهم ، دال على أن الدراهم موضع أخذك وابتداء غايته ، وكذا معنى قوله : ما جاء من أحد معناه من واحد هذا الجنس إلى أقصاه ، فكذا معنى قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا ﴾ جعل مبتدأ الاجتناب الأوثان فيكون معنى ابتداء الغاية استفادا من الجميع .

لكن قد يكون للتبعيض فى بعض / ^(١) المواضع ، وهذا هو المختار ، إلا أن بعض الفقهاء لما وجدوها أكثر استعمالا فى التبعيض جعلوها « أصلا » ^(٢) فيه وفيما سواه « دخيلا » ^(٣) ، وإليه مال فخر الإسلام ^(٤) .

وفى بعض نسخ أصول الفقه : أنها للتبعيض ولا ابتداء الغاية جميعا عند الفقهاء ، وكل واحد فى موضعه حقيقة .

(١) ق ٧٩ / ب من ب .

(٢) فى ح (أصيلا) .

(٣) فى ب (ودخيلا) بزيادة الواو .

(٤) راجع (أصوله فى كشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٧٦) .

والى لانتهااء الغاية .

فإن كانت قائمة بنفسها كقوله : له من هذا الحائط إلى هذا الحائط لا يدخل الغايتان .

وأما المسألة فقد بينهاها فى باب العام^(١) فى مسألة : من شئت من عيى عتقه « فاعتقه »^(٢) .

/ ^(٣) قوله : والى لانتهااء الغاية .. هذه الكلمة موضوعة لانتهااء الغاية على مقابلة من ، يقال : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فالكوفة مقطع سيرك كما أن البصرة مبدأه ، ولذلك استعملت فى آجال الديون ، لأن آجال الديون غاياتها ولو دخلت فى الأزمنة قد يكون للتوقيت وهو الاصل ، وقد يكون للتأجيل والتأخير ، ومعنى التوقيت أن يكون الشيء ثابتا فى الحال وينتهى بالوقت المذكور ، لولا الغاية ، لكان ثابتا فيما وراءها أيضا كقولك : أجرت هذه الدار إلى شهر .

وشرطه أن يكون المغيا قابلا للتوقيت ، ومعنى التأخير والتأجيل أن يكون الشيء ثابتا فى الحال أيضا كالبيع إلى شهر فإنه لتأجيل المطالبة إلى مضى الشهر ، ولولاه لكانت المطالبة ثابتة فى الحال وبعد الشهر أيضا .

قوله : فإن كانت قائمة بنفسها .. أى موجودة قبل التكلم ولا يكون مفتقرة فى وجودها إلى المغيا ، لم تدخل الغاية فى حكم المغيا ، لأنه إذا كانت

(١) انظر : ص ٢٦٧ .

(٢) ساقطة من ب وفيها بياض بقدر الكلمتين .

(٣) ق ٧١ / أ من ح .

وإن لم تكن ، فإن كان أصل الكلام متناولا للغاية ، كان ذكرها لإخراج ما وراءها ، فيدخل كما فى المرافق ، وإن لم يتناولها ، أو كان فيه شك ، فذكرها لمد الحكم إليها ، فلا تدخل كالليل فى الصوم .

قائمة بنفسها لم يستبعضها الغيا كقوله : لفلان من هذا الحائط إلى هذا الحائط ، لم تدخل الغايتان .

وإن لم تكن أى وإن لم تكن قائمة بنفسها ، فإن كان أصل الكلام أى صدر الكلام متناولا للغاية أى واقعا على الغيا والغاية جميعا تدخل ، وكان ذكر الغاية لإخراج ما وراءها ، فبقى الغاية « داخلية » ^(١) كالمرافق فى قوله تعالى : ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ « عند » ^(٢) علمائنا ^(٣) الثلاثة ، لأنها لولاها لاستوعبت الوظيفة كل اليد ، إذ اللفظ يتناول الأيدى إلى الأباط وبعد ذكرها لا يتناول ما وراءها ، فكان ذكرها لإسقاط ما وراءها .

ولا يقال : لايد للجار والمجرور من متعلق وهو قوله تعالى : ﴿ فاغسلوا ﴾ فى هذه الآية ، فكيف يمكن جعله غاية للإسقاط ، وإنه ليس بمذكور ولا مضمّر .

لأننا نقول : تعلق الجار والمجرور بالغسل ظاهرا ولكن المقصود هو الإسقاط دون مد الحكم ، فتكون غاية للإسقاط معنى ومقصودا ، والعبرة للمعانى دون الظواهر .

ولهذا ذكرها صاحب الكشف فى تفسير هذه الآية : أن إلى تفيد معنى

(١) فى ب (داخل) .

(٢) فى ب (عندنا) وهو غير سليم .

(٣) يريد بهم : أبا حنيفة وصاحبيه : أبا يوسف ومحمد - رحمهم الله - .

وفى للظرف لكنهم اختلفوا فى حذفه وإثباته فى ظروف الزمان ، وقالوا : هما سواء وفرق أبو حنيفة .

الغاية مطلقا ، فأما دخولها / ^(١) فى الحكم وخروجها أمره يدور مع الدليل ^(٢) .
قوله : وفى للظرف .. هذه الكلمة تجعل ما تدخل عليه ظرفا لما قبله
كقولك : زيد فى الدار ، هذا أصله ، ثم قيل : زيد ينظر فى العلم وأنا فى
حاجتك مجازا على معنى : أن العلم جعل وعاءً لنظره وتأمله ، وعلى معنى :
أنه صرف العناية إلى حاجته ، صارت كأنها قد اشتملت عليه لغلبتها على قلبه
وهمه .

وعلى هذا مسائل أصحابنا ، فإذا قال غصبتك ثوبا / ^(٣) فى منديل
يلزمه كلاهما لأنه أقر بغصب مظروف فى ظرف .
لكنهم اختلفوا فى حذفه وإثباته .

فقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - هما سواء فى قول الرجل : أنت
طالق فى غد أو غدا ، حتى لو نوى آخره فى قوله : فى غد لا يصدق « قضا
كما لا يصدق » ^(٤) فى قوله : غدا ، لأن حذف حرف فى وإثباته فى الكلا
سواء ، إذ لا فرق بين قوله : خرجت يوم الجمعة وخرجت فى يوم الجمعة .

(١) ق ٨٠ / أ من ب .

(٢) راجعه فى (١ / ٢٣٥) .

(٣) ق ٧١ / ب مزح .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

وفرق أبو حنيفة - رحمه الله - بينهما وقال : لو نوى فى قوله : فى غد آخر النهار ، يصدق قضاء وديانة ، وفى قوله : غدا ، يصدق ديانة لا قضاء^(١) لأن الظرف إذا اتصل به الفعل بغير واسطة اقتضى استيعابه ، لأنه شابه المفعول به من حيث أنه صار معمولاً للفعل ومنصوباً به ، ألا يرى أنه إذا اتسع فى مثل هذا الظرف ولم يقدر فيه حرف فى ، أخذ حكم المفعول به فى جوار الإخبار عنه بالذى كما فى المفعول به « كما لو قلت متعاً : سرت يوم الجمعة ، الذى سرت يوم الجمعة »^(٢).

كما يقول : الذى ضربته زيد ، ولم يجز أن يقول : الذى سرت فى يوم الجمعة .

وإذا اتصل به الفعل بواسطة « حرف »^(٣) فى اقتضى وقوعه فى جزء إذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب ، فإذا ثبت ذلك قلنا : إذا قال : غدا ونوى آخر النهار لم يصدق قضاء ، لأنه يقتضى استيعاب الطلاق جميع الغد ، فلا بد من أن يكون واقعا فى أوله ، ليحصل الاستيعاب ، فإذا نوى آخر النهار ، فقد غير موجب كلامه إلى ما هو تخفيف عليه ، فلا يصدق قضاء ولكنه يصدق ديانة ، لأنه نوى محتمل كلامه .

ولو قال : فى غد فموجب كلامه الوقوع فى جزء من الغد مبهم وإليه

(١) راجع : (الهداية ١ / ٣٤٤) .

(٢) هكنا فى النسختين معا ، وأرى أن الصواب : (كما لو قلت فى مثل قولك : سرت يوم الجمعة ، الذى سرت يوم الجمعة) ، كما يفهم من عبارة العلامة عبد العزيز البخارى .

ينظر : (كشف الأسرار ٢ / ١٨١) .

(٣) ساقطة من ب .

وإذا أضيف إلى مكان ، يقع فى الحال إلا أن يضمّر الفعل ، فيصير بمعنى الشرط .

ولاية التعيين ، فإذا نوى آخر النهار ، كانت نيته تعيينا لما أبهمه لا تغييرا للحقيقة ، فيصدق قضاء وديانة ، وإذا لم ينو شيئا ، كان الجزء الأول أولى لعدم المزاحم للسبق .

فلذلك يقع فيه ، وذلك مثل قوله : إن صمت الدهر ، أن يقع صوم / (١)
الأبد ، ولو قال : إن صمت فى الدهر ، يقع على صوم ساعة يعنى أن ينوى الصوم إلى الليل فى وقته ثم يفطر بعد ذلك .

قوله : وإذا أضيف إلى مكان يقع .. أى إذا أضيف الطلاق إلى المكان بأن قال : أنت طالق فى الدار أو فى الظل ، طلقت فى الحال حيث ما كانت إذ لا اختصاص للطلاق بالمكان إلا أن يضمّر الفعل ، بأن أراد بقوله : فى الدار ، فى دخولك الدار فحيثنذ يصير بمعنى الشرط ولا تطلق فى الحال ، لأنه ذكر المحل « وأراد » (٢) الحال وذلك من أنواع المجاز ، فيصح إرادته ، ويصير فى معنى الشرط ، لأن الدخول لا يصلح ظرفا للطلاق على معنى أن / (٣) يكون شاغلا له ، لأنه عرض لا يبقى ، فيتعذر الحمل بحقيقة فى ، فيجعل مجازا لمعنى المقارنة ، فصار بمعنى مع ، فيتعلق الطلاق ، بالدخول إلا أنه لا يكون شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعد الدخول ، بل يقع معه ولهذا قال بمعنى الشرط .

(١) ق ٨٠ / ب من ب .

(٢) فى ب (فأراد) .

(٣) ق ٧٢ / أ من ح .

ومع للمقارنة .

وقال بعضهم : يجعل مجازا « بمعنى » ^(١) الشرط لمناسبة بينهما من حيث إن كل واحد منهما ليس بمؤثر ، فيتعلق الجزء به ، فعلى هذا يقع الطلاق متأخرا عن الدخول ، ولكن الأول أصح فلانه لو قال لأجنبية : أنت طالق فى نكاحك ، فتزوجها لا تطلق ، كما لو قال مع نكاحك ، ولو كان بمعنى الشرط لطلقت ، كما لو قال : إن تزوجتك فأنت طالق ، إليه أشار القاضى الإمام فخر الدين خان ^(٢) .

قوله : ومع للمقارنة .. المقارنة معنى أصلى له لا تنفك عنه فى أصل الوضع ، فلذلك يقع تطليقتان فى قوله : أنت طالق واحدة مع واحدة ، أو معها واحدة دخل الهاء أو لم تدخل ، « وذكر » ^(٣) فى الهادى « للشاذى » ^(٤) : أن مع إذا كان ساكن العين فهو حر ، وإن كان متحرك العين فهو اسم ، وكلاهما بمعنى المصاحبة .

وفى الصحاح قال « محمد بن السرى » ^(٥) : « الذى يدل على أن مع اسم

(١) فى ب (لمعنى) .

(٢) وقد نسب إليه هذا الكلام أيضا العلامة عبد العزيز البخارى فى كشف الاسرار ٢ / ١٨٢ .

(٣) فى ب (أو ذكر) وهو خطأ .

(٤) فى ب (للشاذ) بدون الياء ، وهذا الكتاب (هادى الشاذى فى النحو) للعلامة أبى الفضل أحمد بن محمد الميدانى المتوفى سنة (٥١٨ هـ) - ولم أعثر عليه - .
ينظر : (كشف الظنون ٢ / ٢٢٦) .

(٥) فى ح (محمد بن اليسرى) وفى ب (محمد رحمة السبى) ، وكلاهما خطأ ، والصحيح ما أثبتناه ، إذ هو : أبو بكر محمد بن السرى بن سهل ، النحوى ، =

وقبل للتقديم .

***** . ***** *****

حركة مع تحرك ما قبله ، وقد يسكن وينون نقول : جاؤوا معا ^(١) .

وفى بعض كتب النحو : أنه من الظروف ، ويجوز أن يكون انتصابه على الظرف كانتصاب عند بدليل أنه يقال : جاء فلان من معهم بخفض العين ، كما يقال : جاء من عندهم ، وكذا يمكن أن يقدر فيه معنى فى ، فإن قولك : زيد مع عمرو ، معناه فى مصاحبة عمرو ، كما يمكن تقديره فى عند ، فى قولك : زيد عند عمرو أى فى حضرته .

قوله : وقبل للتقديم .. أى للسبق ، فإذا وصف الطلاق بالقبلية المطلقة ، كان إيقاعا فى الحال ولا يقتضى وجود ما بعده / ^(٢) حتى لو قال لامراته : أنت طالق قبل دخولك الدار ، أو قال لها وقت الضحوة ^(٣) : أنت طالق قبل غروب الشمس ، تطلق للحال ، ولو قال لغير الموطوءة : أنت طالق واحدة قبل واحدة ، تقع واحدة ، ولو قال : قبلها واحدة بهاء الكناية ، تقع ثتان .

= النحوى ، المعروف بابن السراج ، كان أحد الأئمة المشاهير المجمع على فضله ، ونبله ، وجلالة قدرة فى النحو والأدب ، أخذ الأدب عن المبرد وغيره ، وأخذ عنه السيرافى وغيره ، ونقل عنه الجوهري فى مواضع عديدة ، من مؤلفاته : الأصول فى النحو ، الرياح ، والهواء والنار والمواصلات . توفى سنة (٣١٦ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وآباء الرواة ٣ / ١٤٥ ، وشذرات الذهب ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

(١) الصحاح ٣ / ١٢٨٦ .

(٢) ق ٨١ / أ من ب .

(٣) ضحو النهار بعد طلوع الشمس ، كأنها اسم للوقت مثل الضحاء ، وجمعها ضحى ، مثل قرية وقرى .

ينظر : (الصحاح ٦ / ٢٤٠٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

وبعد للتأخير وحكمها فى الطلاق ضد حكم قبل ، وإذا قيد بالكنية كان
صفة لما بعده وإذا لم يقيد كان صفة لما قبله ، وعند للحضيرة ، فإذا قال لغيره :
لك عندى ألف درهم كان وديعة ، لأن الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم .

وبعد للتأخير وحكمها فى الطلاق ضد حكم قبل .. حتى لو قال لغير
الموطوءة : أنت طالق واحدة بعد واحدة ، تقع ثنتان ، ولو قال بعدها واحدة
تقع واحدة .

والأصل أن الظرف إذا قيد بالكنية ، كان صفة لما بعده ، وإذا لم يقيد كان
صفة لما قبله وأن إيقاع الطلاق فى الماضى إيقاع فى الحال ، لكونه مالكا للإيقاع
فى الحال غير مالك للإسناد ، والواقع فى الماضى واقع فى الحال ، فثبت ما
فى وسعه .

والقبلية فى قوله : أنت طالق / ^(١) واحدة قبل واحدة ، صفة للأولى
فتبين بها ولا تقع الثانية لفوات المحلية ، وفى قوله : قبلها واحدة صفة للثانية ،
فاقتضى إيقاعها فى الماضى ، وإيقاع الأول فى الحال وإيقاع الثانية قبلها ،
فيقتربان ، فيقعان .

وفى قوله : بعدها واحدة صفة للأخيرة ، فتبين بالأولى وتلغو الثانية لفوات
المحلية وقيد حكم بعد فى الطلاق بقوله : وحكمها فى الطلاق احترازا عن
الإقرار ، فإنه لو قال : لفلان على درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه
درهمان ، لأن معناه بعد درهم قد وجب ، ولا يفهم من الكلام إلا هذا .

والقبل والبعد مبنيان إذا قطعا عن الإضافة ونوى بها ، وبنا على الضم ،
أما إذا لم يكن المضاف المحذوف منويا ، يكونان معربين .

(١) ق ٧٢ / ب من ح .

قوله : وعند للحضرة .. حتى لو قال : لفلان عندى ألف (درهم) (١)
كان وديعة ؛ لأن هذه الكلمة عبارة عن القرب فى أصل الوضع ، وهى تحتمل
القرب من يده .

فيكون إقرارا بالأمانة ، ويحتمل القرب من ذمته ، فيكون إقرارا بالدين فلا
يثبت به إلا الأقل وهو الوديعة إلا أن يقول : ألف دين ، لأن قوله : عندى
محتمل فيصح تفسيره بأحد المحتملين كذا فى المبسوط (٢) .

وعلى هذا قلنا : إذا قال للموطوءة : أنت طالق كل يوم ، ولم يكن له نية
طلقت واحدة عندنا خلافا لزفر (٣) ولو قال : عند كل يوم أو مع كل يوم ، أو
فى كل يوم ، طلقت ثلاثا فى ثلاثة أيام ، لأنه إذا لم تذكر كلمة الظرف ،
يكون الكل ظرفا واحدا ، فلا يثبت إلا واحدا وإن تكررت الأيام ، وإذا ذكرت
كلمة الظرف ينفرد كل يوم بكونه ظرفا .

وإنما / (٤) يتحقق ذلك إذا تحقق الطلاق فى كل يوم ، وذلك أن صيغة
كلامه وصف قد وصفها بالطلاق فى كل يوم ، وبالتطبيق الواحدة يتصف به
فى الأيام كلها .

وإنما جعلنا كلامه إيقاعا ضرورة تحقق الوصف ، وهذه الضرورة ترتفع
بالواحدة بخلاف قوله : فى كل يوم ، لأن فى للظرف ، والزمان ظرف
للطلاق من حيث الوقوع فيه ، فما يكون اليوم ظرفا له لا يصلح الغد ظرفا له

(١) ساقطة من ح .

(٢) راجعه فى (١٨ / ١١) .

(٣) انظر : (مجمع الأنهر ١ / ٣٩٢) .

(٤) ق ٨١ / ب من ب .

وغير تستعمل صفة للنكرة وتستعمل استثناء كقولك : له على ألف درهم غير
دائق بالرفع يلزمه درهم تام ، ولو قال : بالنصب كان استثناء فيلزمه درهم إلا
دانقا .

وسوى مثل غير ^(١) . ومنها حروف الشرط فإن أصل فيها .

فتجدد الإيقاع ، لتحقيق ما اقتضاء حرف فى كذا فى المبسوط ^(٢) .

قوله : وغير تستعمل إلى آخره .. اعلم أن غير من الأسماء للحقوق
علامات الاسم به من النون والالف واللام والإضافة ، وتستعمل صفة النكرة
بحيث لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعارف ، وتستعمل استثناء
لمشابهة/ ^(٣) بينه وبين إلا من حيث أن ما بعد كل واحدة منهما مغير لما قبله .

والفرق بين كونه صفة واستثناء أنه لو قال : (جاءنى رجل) ^(٤) غير زيد لم
يكن فيه أن زيدا جاء أو لم يجئ ، بل كان خبرا أن غيره جاء ، ولو قال

(١) فلو قال : إن كان فى يدى دراهم إلا ثلاثة دراهم ، أو سوى ثلاثة ، أو غير ثلاثة
فجميع ما فى يدى صدقة ، وفى يدى أربعة دراهم أو خمسة دراهم ، فلا شىء عليه ،
لأن شرط حثه أن يكون فى يده غير الثلاثة ما ينطلق عليه اسم الدراهم ولم يوجد
لأن اسم الدراهم لا ينطلق على الدرهم والدرهمين .

والفرق بين غير وسوى : أن غير لا يكون ظرفا وأصله أن يكون صفة بمنزلة مثل ،
لأنه نقيضه ، تقول : مررت برجل غيرك ، كما تقول : برجل مثلك ، وسوى ظرف
مكان منصوب أبدا على الظرفية ، ولا يكون صفة تابعة لتضمنه معنى الظرف .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٣٥٤ ، وأصول السرخسى ١ / ٢٢٧ ،
وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٩١ - ١٩٢) .

(٢) راجعه فى (٦ / ١٤٢) .

(٣) ق ٧٣ / أ من ح .

(٤) فى ب (جاءنى زيد رجل) وهو خطأ .

جاءنى القوم غير زيد بالنصب ، كان اللفظ دالا أن زيدا لم يجئ .

والفرق الثانى : أن استعماله صفة تختص بالنكرة ، واستعماله استثناء لا يختص بالنكرة ، ولهذا قالوا إذا قال : لفلان على درهم غير دائق ^(١) بالرفع يلزمه درهم تام ، لأنه صفة للدرهم أى درهم مغاير للدائق .

ولو قال بالنصب كان استثناء ، فيلزمه درهم إلا دائقا أى ينقص من الدرهم دائق ، والدائق اسم للدائكستك الذى يكون أربعة منه درهما ، ولو قال : لفلان على دينار غير عشرة دراهم بالرفع ، يلزمه دينار تام ، ولو قال : غير عشرة « بالنصب » ^(٢) فكذلك عند محمد - رحمه الله - ، لأن الجنسية صورة ومعنى شرط لصحة الاستثناء عنده ، والدرهم لا يجانس الدينار صورة ، فيكون من الاستثناء المنقطع وهو بطريق المعارضة ، كاستثناء الثوب .

وعند أبى حنيفة ^(٣) وأبى يوسف : ينتقص من الدينار قيمة عشرة دراهم لصحة الاستثناء ، لأنه يجانسه معنى وهو كاف لصحة الاستثناء لما يأتى فى باب البيان إن شاء الله تعالى .

(١) الدائق : بفتح النون وكسرها ، قيل : الكسر أفصح : سدس الدرهم ، معرب ، وهو عند اليونان جبنا خرنوب ، لأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب ، والدائق الإسلامى : جبنا خرنوب وثلثا حبة خرنوب .

وجمع (الدائق) بكسر النون : الدوائق ، وجمع المفتوح : دوائيق بزيادة ياء .
والدائق أيضا : المهزول الساقط .

ينظر : (الصحاح ٤ / ١٤٧٧ ، والمصباح المنير ١ / ٢٠١ ، والقاموس المحيط ٣ / ٢٤١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) راجع (الهداية ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

ولأننا تدخل على أمر معدوم على خطر ليس بكائن لا محالة ، فإذا قال : إن لم أطلقك فأنت طالق ثلاثا لم تطلق حتى يموت أحدهما .

قوله : « ومنها حروف الشرط » .. أى من حروف المعاني حروف الشرط أى كلمات الشرط والفاظ الشرط ، وتسميتها حروفا باعتبار أن الأصل فيها كلمة إن وهى حرف ، وإن أصل فيها ، لأنه اختص بمعنى الشرط ليس له معنى آخر سواء بخلاف سائر ألفاظ الشرط ^(١) .

قوله : « ولأننا تدخل على أمر معدوم » .. أى تدخل حرف إن على كل شأن معدوم ، لأنه للمنع أو الحمل / ^(٢) والمنع عن الوجود والحمل عليه لا يتحقق على حظر أى متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد وهو احتراز عن المستحيل وعن الفعل المتحقق لا محالة كمجىء الغد بالنظر إلى العادة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن جاء غد أو طلعت الشمس أخرج ، لأنها طالعة خرج أو لم يخرج كذا قال عبد القاهر ^(٣) .

ولا يدخل على الأسماء ، لأن معنى الحظر فى الأسماء لا يتحقق ، ولهذا قلنا : إذا قال لامرأته : إن أطلقك فأنت طالق ثلاثا ، لم تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطلقها ، لأن إن للشرط المحض ، وأنه جعل عدم إيقاع

(١) قلت : ومن المعلوم أن كلمة (إن) حرف ، فسمى الكل باسمها تغليبا لها ، لاصالتها .

كذا فى (حاشية ابن ملك ص ٤٩٩ ، والمقتضب للمبرد ٢ / ٤٦ - ٥٠) .

(٢) فى ٨٢ / أ من ب .

(٣) راجع : (المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ١١١٩ ، وكذلك : المقتضب للمبرد ٢ / ٥٦) .

الطلاق عليها شرطا ، ولا يتقين لوجود هذا الشرط ما بقيا حين .

ثم إن مات الزوج ، تطلق قبل موته ساعة^(١) ، لأن الشرط يتحقق فيها ، فإذا لم يدخل بها / (٢). فلا ميراث لها ، لأن امرأة الفار إنما ترث إذا كانت في العدة ، وإن دخل بها فلها الميراث لوقوع الطلاق عليها قبل موته باختياره وهو ترك التطليق ، فصار فارا فترث .

وفى النوادر (٣) لا تطلق بموتها لأن اليأس إنما يحصل بموتها ، لأن قبل موتها يتصور التطليق من الزوج ، فوجد الشرط عند انقضاء محل الطلاق ، بخلاف الزوج فإنه كما أشرف على الهلاك ، وقع اليأس عن التطليق منه .

والصحيح أن موتها كموته ، لأنها إذا أشرفت على الموت فقد بقى من حياتها ما لا يسع التكلم بالطلاق ، وذلك القدر من الزمان صالح لوقوع المعلق فوجد الشرط ، والمحل باق فيقع ، والمعلق كالمرسل حكما لا حقيقة فلا يشترط فيه ما يشترط في حقيقة الإرسال ، فلهذا يقع المعلق وإن كان لا يقدر على الإرسال في هذه الساعة اللطيفة ، ولا ميراث للزوج منها ، لأنها بانث قبل الموت ، فلم يبق بينهما زوجية عند الموت ، كذا في المبسوط^(٤).

(١) قلت : ليس المراد بالساعة الساعة التي هي عبارة عن ستين دقيقة ، وإنما المراد بها ، القليل من الوقت ، وليس لذلك القليل حد معروف ، ولكن قبيل موته يتحقق عجزه عن إيقاع الطلاق عليها ، فيتحقق شرط الحنث ، والله أعلم .

(٢) ق ٧٣ / ب من ح .

(٣) وقد ذكر حاجي خليفة تحت هذا الاسم كتبا كثيرة في فنون مختلفة للمتقدمين والمتأخرين ، وذلك في ٢ / ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، من كشف الظنون .

ولعل مراد الشيخ الكاكي - رحمه الله - بالنوادر هنا : نوادر محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٩ هـ) في المسائل الفقهية .

(٤) انظره في ٦ / ١١١

وإذا عند نحاة الكوفة تصلح للوقت والشرط سواء ، فيجازى بها مرة .

وقد لا يجازى بها ، وإذا جوزى بها يسقط الوقت عنها كأنها حرف شرط وهو قول أبى حنيفة - رحمه الله - وعند نحاة البصرة هى للوقت ، وقد تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها مثل متى فإنها للوقت لا يسقط عنها ذلك بحال وهو قولهما ، حتى إذا قال لامرأته : إذا لم أطلقك فأنت طالق لا يقع الطلاق عنده ما لم يميت أحدهما .

وقالا : يقع كما فرغ مثل متى لم أطلقك .

قوله : وإذا إلى آخره .. اعلم أن إذا من الظروف اللازمة ظرفيتها وهو مضاف إلى جملة فعلية ، وفيه معنى المجازاة ، لأنه للاستقبال ، وفيه إيهام فناسب المجازاة ، إذ الشرط لا يكون إلا مستقبلا مجهول الشأن لتردده بين أن يكون وبين أن لا يكون ، ولهذا اختص إذا بالجملة الفعلية .

وأنه قد يكون ظرفا غير متضمن لمعنى الشرط كما فى قوله تعالى : ﴿والليل إذا يغشى﴾ ^(١) فيجازى بها أى بكلمة إذا مرة ، يعنى تستعمل للشرط ويرتب عليه الجزاء مرة ، ويستعمل للوقت مرة .

والحاصل أن إذا / ^(٢) مشترك بين الشرط والوقت عند الكوفيين ، فإذا استعملت فى الشرط ، لم يبق فيها معنى الوقت ، فصار بمعنى أن ، وإليه ذهب أبو حنيفة - رحمه الله - .

(١) سورة الليل / ١ .

(٢) ق ٨٢ / ب من ب .

وعند البصريين هي موضوعة للوقت ، وتستعمل في الشرط من غير سقوط
معنى الوقت كمتى ، وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - .

وإذا قال لامرأته : إذا لم أطلقك فأنت طالق ، (لا يقع ^(١) الطلاق عند
أبي حنيفة - رحمه الله - ما لم يمت أحدهما ، كما في قوله : إن لم
أطلقك .

وعندهما ^(٢) : يقع إذا فرغ كما في قوله : متى لم أطلقك فأنت طالق) .
لهما أنه أضاف الطلاق إلى وقت خال عن التطبيق ، وكما (سكت) ^(٣) يوجد
ذلك الوقت فتطلق .

وله أن إذا تستعمل للوقت كقول الشاعر :

وإذا تكون كريمة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس ^(٤) يدعى جندب

وتستعمل للشرط الخالص كقول الشاعر :

(١) ما بين القوسين أى من قوله : (لا يقع - إلى نهاية قوله : فأنت طالق) ساقط من
ب .

(٢) راجع : (الهداية ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦) .

(٣) فى ب (يكت) .

(٤) الحيس - بفتح الحاء - : الخلط ، ومنه سمى الحيس وهو : تمر يخلط بسمن وأقط
فيعجن شديدا ثم ينذر منه نواة ، وربما جعل فيه سويق يقال : حاس الحيس يحيه
حيسا : أى اتخذه ، وحاصل المعنى : إذا كان أمر شديد و قتال وحرب ندعى لها
ونقاتل ، وإذا كان هناك تمر بسمن ، لم ندع لها ، إنما يدعى لها جندب الخمول الذى
لم يقاتل .

والبيت لـ (هنى بن أحمر الكنانى) وقيل : لزرافة الباهلى ، وقيل : غير ذلك .

انظر : (الصحاح ٣ / ٩٢١ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢١٧ ، وشرح ابن ملك بحواشيه
ص ٥٠٢ ، والبنية شرح الهداية - المطبوع على هامش الهداية - ١ / ٣٤٥) .

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتحمل / (١) .

معناه: أن تصبك ، بدخول الفاء فى - فتحمل - (وإذا) (٢) مخصوص
بإن ، ولا يدخل فى متى (٣) .

ولأن إصابة الخصاصة على خطر الوجود وليست بكائنة ولا مما ينظر .

وكلمة - إذا - إذا كانت بمعنى الوقت إنما تستعمل فى الأمر الكائن أو
المتنظر عادة أو شرعا نحو : مجيء الغد والقيام إلى الصلاة ، فلو بقى الوقت
لما جار استعمالها فى الأمر المتردد ، بخلاف متى فإنها تستعمل فى الأمور
الكائنة .

فإذا ثبت الوجهان فى إذا على التعارض أعنى الوقت والشرط الخالص كما
بيننا فإن حمل على الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت أحدهما ، كما فى إن ،
وإن حمل على الوقت يقع فى الحال كما فى متى فلا يقع بالشك ، والخلاف
فيما إذا لم ينو شيئا .

(١) ق ٧٤ / ١ من ح .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، والصواب (وإذا) .

(٣) قلت : إن دخول الفاء فى جواب (إذا) لا يجدى شيئا ، لأن غايته الدلالة على أن
فيه معنى الشرط ، وهو مسلم عند الخصم ، وإنما النزاع فى سقوط معنى الوقت عنه ،
وليس فى البيت دليل على ذلك ألا يرى أنه لو قيل : ومتى تصبك خصاصة فتحمل .
لاستقام اللفظ والمعنى من غير سقوط معنى الوقت .

ولذلك ذكر الشيخ - رحمه الله - الدليل الثانى بقوله : ولأن إصابة الخصاصة إلخ ،
والشاعر : عبد قيس بن خفاف .

انظر : (حاشية عزمى زاده على الرهاوى ص ٥٠٢ ، وهامش بين السطور على
الهداية ١ / ٣٤٥ ، ومعنى اللبيب ١ / ٩٣ رقم الشاهد ١٣٢) .

وإذا ما مثل إذا .

ومتى للوقت المبهم فى أصل الوضع « ولو للشرط » ^(١) ، وروى عنهما إذا قال: أنت طالق لو دخلت الدار ، أنه بمنزلة : إن دخلت الدار .

أما إذا نوى أحدهما ^(٢) فهو على ما نوى بالاتفاق .

قوله : وإذا ما مثل إذا ، لأن دخول ما يحقق معنى المجازاة باتفاق النحويين ، ويسمى هذه الما المسلطة يعنى تجعل الكلمة تعمل فيما بعدها يقول : إذا ما يأتينى أكرمك ، فما هى التى سلطت إذا على الجزم ، لأنه كان اسما يضاف إلى الجمل غير عامل فجعلته ما حرفا من حروف المجازاة عاملة بمنزلة متى .

وعند بعضهم : ما ، فى إذا ما صلة كذا فى كتاب بيان حقائق الحروف ^(٣)

قوله ومتى للوقت المبهم فى أصل الوضع .. لكن لما كان الفعل يليها جعل للشرط ولزم فى باب المجازاة وجزم بها مثل إن ، ولكن مع قيام معنى الوقت ، فوقع الطلاق بقوله : متى لم أطلقك ، أو متى ما لم أطلقك فانت طالق ، عقب اليمين ، لوجود وقت لم يطلقها فيه .

(١) ساقطة من جميع نسخ النار المطبوعة إلا النسخة التى طبعت حديثا فى شرحه : كشف الاسرار للمصنف .

(٢) أى الشرط أو الوقت .

(٣) لعله أراد به رسالة الشيخ سعد الدين محمد الحموى التى سماها : (حقائق الحروف) .

ينظر : (كشف الظنون ١ / ٦٧٢) .

قوله : (وكلنا ومن وما تستعمل للشروط) ^(١) .. وقد / ^(٢) مر مباحثها
فى الفاظ العموم ^(٣) .

قوله : وروى عنهما .. أى عن أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله -
اعلم أن لو ، فيه معنى الشرط لأن معناه : تعليق إحدى الجملتين بالأخرى
على أن تكون الثانية جوابا للأولى ، كإن ، إلا أن يجعل الفعل للاستقبال ،
وإن ماضيا ، ولو يجعله للمضى وإن كان مستقبلا ، وهو معنى قولهم ، لولا
امتناع الشيء لعدم غيره ، لأن الفعل الثانى لما تعلق وقوعه بوجود الأول فى
قولك لو جتنى لأكرمك ، وامتنع الأول ، لأن الفعل إذا عدم فى الزمان
الماضى استحال وقوعه فيه بعده ، فكان الثانى ممتنعا أيضا ، ضرورة ، لتعلقه
به ، فعلى هذا لو قال لعبده : ولو دخلت الدار لعقت ، فلم يدخل العبد
الدار فى الزمان الماضى ، ودخلها بعد ، كان ينبغى أن لا يعتق ، لأن معناه :
لو كنت دخلت ، إلا أن الفقهاء علقوا العتق بالدخول الذى يوجد فى المستقبل
لأن لو لمؤاخذاتها كلمة ، إن فى معنى الشرط يستعمل فى الاستقبال كإن وعليه
يخرج ما ذكر فى الكتاب وهو قوله : أنت طالق لو دخلت الدار .

فإن الطلاق لا يقع حتى يدخل الدار ، رواه ابن سماعة عن أبى يوسف فى
نوادره ^(٤) ، وليس فيه ذكر محمد - رحمه الله - وكذا لم يذكر محمدا شمس

(١) ما بين القوسين من العبارة غير موجودة فى متن المنار فيما اطلعت عليه من النسخ
المطبوعة المتداولة ، ولعلها سقطت من النسخ ، والله أعلم .

(٢) ق ٨٣ / أ من ب .

(٣) راجع : (ص ١١٩ فما بعدها) .

(٤) قد بحث عن نوادر أبى يوسف - رحمه الله - فلم أجده .

وكيف سؤال عن الحال .

فإن استقام ، وإلا بطل ولذلك قال أبو حنيفة في قوله : أنت حر كيف شئت .

الأئمة في أصوله ^(١) ، وليس في هذه المسألة نص عن أبي حنيفة - رحمه الله - .

قوله : وكيف سؤال عن الحال .. كلمة كيف اسم مبهم غير متمكن وحرك آخره لالتقاء الساكنين ، وبني على الفتح دون الكسر .

وهي للاستفهام ^(٢) عن الأحوال تقول : كيف زيد أصحح أم سقيم ؟ .

قال سيويه : كان القياس أن يكون شرطاً ، لأنه يدل على الحال والأحوال شروط ، إلا أنه يدل على أحوال وصفات لا اختيار للبعد فيها كالسقم والصحة ، والشيخوخة والكهولة ، فلم يستقم أن يقول فيه : كيف تكن أكن . وذكر في الصحاح ^(٣) : إذا ضمنت إليها ما ، يجازى بها كقولك :

(١) راجعه في (١ / ٢٣٣) ، قلت : ليس في سكوتها عن ذكر محمد نفى الرواية عنه ومن نقل حجة على من لم ينقل ، ولكن لا نص فيها عن أبي حنيفة - رحمه الله - كما قال الشيخ .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٥٠٤) .

(٢) وتأتى للشرط أيضاً نحو : كيف تصنع اصنع .

انظر : (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ١ / ٣٠٥) .

(٣) (٤ / ١٤٢٥) وهذا نصه : (وإذا ضمنت إليه « ما » صح أن يجازى به كيفما تفعل أفعل) .

أنه إيقاع ، وفى الطلاق يقع الواحد ، ويبقى الفضل فى الوصف والقدر .
مفوضا بشرط نية الزوج .

كيفما تفعل أفعل .

وإذا ثبت أنه سؤال عن الحال قال أبو حنيفة - رحمه الله - فيمن قال لامراته : أنت طالق كيف شئت ، تطلق قبل المشيئة إن كانت غير موطوءة فقد بانث لا إلى عدة ، ولا مشية لها ، وإن كانت موطوءة فالتطبيق الواقعة رجعية والمشيئة إليها فى المجلس بعد ذلك ، فإن شاءت البائنة وقد نواها ، تطلق بائنة ، وإن شاءت ثلاثا ، وقد نوى ثلاثا تطلق ثلاثا ، وإن شاءت ثلاثا وقد نوى زوج واحدة بائنة ، فهي رجعية ، لأنها شاءت غير ما نوى فلا تعتبر .

ولا يقال : ينبغي أن لا تحتاج إلى نية الزوج ، لأنه لما فوض الأمر/ (١)
إليها يجب أن تستقل بإثبات ما فوض إليها اعتبارا بعامة التفويضات .

لأننا نقول : إنما فوض إليها حال الطلاق والحال مشتركة بين البينونة والعدد ، فيحتاج إلى النية ، لتعيين أحد المحتملين .

وعن أبى بكر الرازى والطحاوى : أن نية الزوج ليست بشرط ولها أن تجعل الطلاق بائنا أو ثلاثا فى قول أبى حنيفة (٢) .

فإن قيل : كيف يضاف إلى موجود فيصير استيضافا ، وقد يضاف إلى

(١) فى ٨٣ / ب من ب .

(٢) راجع : (حاشية المحقق سعدى جلى على شرح فتح القدير ٤ / ١٠٨) .

معدوم فيكون لتعليق الأصل بأوصافه كما في قولك : كل كيف شئت ، أو
افعل كيف شئت ، فدل على أن الفعل يتكون منه بمشيئة .

قلنا : أنا لا ننكر دخوله على معدوم سيوجد ، ولكننا نقول : إنه لا
يتعرض لأصل ما دخل عليه ، وإنما يتعرض لوصفه ، فقلوه : طلقى لطلب
الفعل والتفويض ، قبل دخول كيف عليه فلا يوجب وجود الطلاق في الحال ،
فكذا بعد دخوله ، وقوله : أنت طالق يوجب وقوع الطلاق قبل دخول كيف
عليه / ^(١) فكذا بعد دخوله ، لأنه لا يتعرض لأصل الكلام فما قاله أبو حنيفة
- رحمه الله - حقيقة الكلام ، وما قالنا معنى الكلام عرفا واستعمالا كذا في
الأسرار والمبسوط ^(٢) .

وعندهما لا يقع « عليها » ^(٣) شيء ما لم تشأ ، فإذا شاءت فالتفريع كما
قال أبو حنيفة - رحمه الله - .

وعلى هذا لو قال لعبد : أنت حر كيف شئت ، عتق عنده بلا مشيئة
وعندهما لا يعتق بلا مشيئة ، كذا في المبسوط ^(٤) .

وهذا معنى قول الشيخ : وإلا بطل ، ولا يقع عندهما ما لم تشأ في
المجلس .

هما يقولان : لما فوض وصف الطلاق إليها كالرجعية والبيونة والعدد ،
يكون (ذلك) ^(٥) تفويضا لنفس الطلاق إليها ضرورة أن الوصف لا ينفصل

(١) ق ٧٥ / ١ من ج .

(٢) راجع : (الأسرار ٣ / الورقة ٢٢٢ ، والمبسوط ٦ / ٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) راجعه في (٦ / ٢٠٧) .

(٥) ساقطة من ج .

وقالا : ما لم يقبل الإشارة فحاله ووصفه بمنزلة أصله ، فيتعلق الأصل بتعلقه .
وكم اسم للمعدد الواقع ، فإذا قال : أنت طالق كم شئت ، لم تطلق ما لم تشأ .

عن الأصل ، وهذا معنى قول الشيخ : فيتعلق الأصل بتعلقه .
فصار الطلاق على أى وصف شئت مفوضا إليها .

وله : إنما يتأخر إلى مشيتها ما علقه الزوج بمشيتها ، دون ما لم يعلق ،
وكلمة كيف لا ترجع إلى الأصل ، فيكون هو منجزا أصل الطلاق ومفوضا
للصفة إلى مشيتها لما أن الاستنجاز عن وصف الشيء قبل وجود أصله محال
إلا أن فى غير الموطوءة ، وفى العتق لا أثر لمشية الوصف بعد وقوع الأصل
لعدم المحل ، فيلغو تفويضه الصفة إلى مشيتها ، وفى الموطوءة المحل باق بعد
وجود الأصل ، فلها المشية فى الصفة بعد وقوع الأصل عند أبى حنيفة بأن
يجعله باثنا / ^(١) أو ثلاثا كما بينا فيصح تفويضه إليها .

وقالا : - أى أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : ما لا يقبل الإشارة
أى ما لا يتأتى فيه الإشارة من الأمور الشرعية كالطلاق والعتق ترجع الكلمة
إلى الأصل أى أصل الطلاق لتعذر حملها على السؤال عن الحال بدون وجود
الأصل ولو لم يحملها على الأصل لاحتجنا إلى إلغائه ، والعمل بما ذكرنا
أولى من الإلغاء .

واعلم أن معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فتبقى دالا على نفس
الحال ، كما حكى قطرب ^(٢) عن بعض العرب : انظر إلى كيف

(١) ق ٨٤ / ١ من ب .

(٢) هو : محمد بن المستير بن أحمد ، البصرى ، المعروف بقطرب . يكنى أبا على =

« تصنع » ^(١) أى إلى حال صنعته .

قوله : وكم اسم للعدد : كم اسم غير متمكن موضوع لكناية عن الأعداد ، وفي الصحاح ^(٢) : « كم اسم ناقص مبهم مبنى على السكون ، وإن جعلته اسما تاما ، شددت آخره وصرفته فقلت : أكثر من الكم والكمية » . فإذا قال : أنت طالق كم شئت ، لم تطلق قبل المشيئة ، ويتقيد بالمجلس ، وكان لها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين ، أو ثلاثا بشرط مطابقة إرادة الزوج ، وذلك لأن كلمة كم للعدد المبهم والعدد هو الواقع فى الطلاق إما مقتضى كما فى قوله : أنت طالق إذ التقدير : أنت طالق طلقة واحدة ، وإما مذكورا كما فى قوله : أنت طالق ثلاثا أو ثنتين أو واحدة ، وهذا معنى قول الشيخ : كم اسم للعدد الواقع .

ولما كان كذلك وقد دخلت المشية على نفس الواقع الذى هو العدد ، تعلق أصله بالمشية / ^(٣) بخلاف كيف ، ولما كانت للعدد المبهم صارت عامة ،

== لغوى ، نحوى ، أخذ النحو عن سيوبه وغيره من علماء البصرة ، وكان حريصا على الاشتغال والتعليم ، وكان يبكر إلى سيوبه قبل حضور أحد من التلامذة ، فقال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل فبقى عليه هذا اللقب ، وقطرب : اسم دوية لا تزال تدب ولا تفسر ، وكان من أئمة عصره ، من مؤلفاته : معانى القرآن ، الاشتقاق ، والرد على الملحدين فى تشابه القرآن ، توفى سنة (٢٠٦ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٣١٢ - ٣١٣ ، الكامل فى التاريخ ٦ / ٢٩ ، ومروءة الجنان ٢ / ٣١ ، ومعجم الأدباء ١٩ / ٥٢ - ٥٤) .

(١) فى ب (يصنع) ،

(٢) انظره فى (٥ / ٢٠٢٥) .

(٣) ق ٧٥ / ب من ح .

وحيث وأين اسمان للمكان ، فإذا قال : أنت طالق حيث شئت أو أين شئت ،
أنه لا يقع مالم تشأ ويتوقف مشيتها على المجلس .
بخلاف إذا ، ومتى .

وكان لها أن تشاء الواحدة أو الشتين أو الثلاث ، وإذا لم تكن فى كلامه دلالة
على الوقت ، تقيدت المشية بالمجلس ، إلى هذا « إشارة » ^(١) فى شرح الجامع .
قوله : وحيث وأين اسمان للمكان .. أى للمكان المبهم ، وبينما لمشابهتهما
بالغايات ، لأنهما لم يجيئا إلا مضافة إلى الجملة ، والضم ، والفتح ،
والكسر لغة فى حيث ، أما الضم « فلمشابهتهما » ^(٢) الغايات ، وأما الكسر
فلالتقاء الساكنين ، وأما الفتح فلاستقبال الكسرة مع الياء .

فإذا قال : أنت طالق حيث شئت « وأين » ^(٣) شئت ، لا تطلق قبل المشية ،
ويتوقف بالمجلس ، « لأنها » ^(٤) من ظروف المكان / ^(٥) ولا اتصال للطلاق
بالمكان ، فيلغو ذكره ويبقى ذكر المشية فى الطلاق ، فيقتصر على المجلس .

ولا يقال : إذا لغى ذكر المكان بقى قوله : أنت طالق شئت ، فينبغى أن
يقع فى الحال كما فى قوله : أنت طالق إن دخلت الدار .

لأننا نقول : لما تعذر العمل بالظرفية ، جعلناهما مجازا لحرف الشرط

(١) فى ح (إشارة) ولعله أراد بشرح الجامع ، شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام
البيزوى المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) ، كما يفهم ذلك من كشف الأسرار للبخارى ٢ /
٢٠٣ .

(٢) فى ب (لمشابهتهما) وهو خطأ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ق ٨٤ / ب من ب .

الجمع المذكور بعلامة الذكور عندنا يتناول الذكور والإناث عند الاختلاط ولا يتناول الإناث المنفردات ، وإن ذكر بعلامة التأنيث يتناول خاصة .

قال فى السير : إذا قال : أمتونى على بنى ، وله بنتون وبنيات ، إن الأمان يتناول الفريقين ، ولو قال : أمتونى على بناتى ، لا يتناول الذكور من أولاده ، ولو قال : على بنى ، وليس له سوى البنات ، لا يثبت الأمان لهن .

لمشاركتهما فى الإبهام ، والاستعارة أولى من الإلغاء .

ولا يقال : لم لم يجعل بمنزلة إذا ، ومتى - حتى لا يبطل القيام عن المجلس كما فى إذا ، ومتى ، وفيه رعاية معنى الظرفية .

لأننا نقول : ما جعلناهما مجازاً لمعنى الشرط ، فجعله مجازاً لحرف إن أولى ، إذ هو الأصل فى باب الشرط ، وما وراءه ملحق به ، كذا فى الفوائد الظهيرية ^(١) .

ولقائل أن يقول : ما جعل مجازاً لمعنى الشرط ، فالشرط الذى فيه جهة الحقيقة أولى .

قوله : الجمع المذكور .. ذكر شمس الأئمة ^(٢) من جملة حروف المعانى الحروف الموضوعية لعلامة الذكور والإناث وهى معلومة فى المغايبة والمخاطبة وبين العلماء اختلاف فى فصل منها وهو : أن اللفظ بعلامة الذكور مطلقاً

(١) هو كتاب فى الفتاوى للشيخ ظهير الدين أبى بكر محمد بن أحمد بن عمر التوفى سنة (٦١٩ هـ) ، جمع فيها فوائد الجامع الصغير الحامى .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٩٨) ، وقد بحث عنه فلم أعثر عليه .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

يتناول الذكور والإناث عند الاختلاط ولا يتناول الإناث المنفردات (١).

وبعض أصحاب الشافعي (٢) - رحمه الله - يقول : لا يتناول الإناث إلا بدليل ، ولو ذكر بعلامة التأنيث ، فيتناول الإناث خاصة بالاتفاق .

قالوا : لأن كل علامة تختص بطريق باعتبار أصل الوضع ، فهو الحقيقة والكلام عند الإطلاق محمول على حقيقته ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إن المسلمين والمسلمات ... ﴾ (٣) الآية فلو كان قوله : ﴿ إن المسلمين ﴾ يتناول الفريقين ، لكان ما بعده تكراراً بلا فائدة .

وقيل في سبب نزوله إن النساء شكون إلى رسول الله - ﷺ - فقلن : ما باننا لم نذكر في القرآن ، فأنزل الله تعالى هذه الآية (٤).

فلو كانت صيغة الذكور تتناولهن مع الرجال ، لم يكن لسؤالهن معنى ، وقد كن أهل اللسان .

ولكننا نقول : من عادة أهل اللسان تغليب الذكور على الإناث في الخطاب ، وإدخال النساء تبعاً / (٥) للذكور كما أنهم أتباع لهم في أصل الخلقة ، وأيد ما قلنا قوله تعالى : ﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾ (٦) والقائل

(١) هذا مذهب علمائنا الحنفية .

(٢) انظر : (البرهان لإمام الحرمين ١ / ٣٥٨ فقرة : ٢٦٠) .

(٣) سورة الاحزاب / ٣٥ .

(٤) راجع : (تفسير أبي السعود ٧ / ٤ - ١) .

(٥) في ٧٦ / ١ من ح .

(٦) سورة الاعراف / ٢٣ .

وأما الصريح : فما ظهر المراد به ظهورا بينا حقيقة كان أو مجازا كقوله : أنت
حر ، وأنت طالق .

وحكمه : تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه ، حتى استغنى عن
العزيمة .

آدم وحواء - عليهما السلام -

أما قوله تعالى : ﴿ إِنْ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ فلتطيب قلوبهن على ما
ذكرنا في سبب نزول الآية ^(١) وقد عرفن دخولهن واعتقدن الوجوب عليهن
كما في الرجال وإنما طلبن التخصيص بالذكر ، ففي ذلك نزلت الآية ، وعلى
هذا الأصل ، المسألة المذكورة في المتن .

قوله : / ^(٢) وأما الصريح فكذا .. أراد بالظهور « التبيين والانكشاف » ^(٣)
النام ، وبه احتزر من الظاهر .

وقيل : لا بد فيه من قيد آخر وهو : بالاستعمال أو بالعرف ليتميز به عن
النص والمفسر ، وإليه أشير في الميزان ^(٤) ، إلا أن الشيخ تركه لدلالة مورد
التقسيم عليه ، إذ هذا التقسيم في شأن وجوه الاستعمال .

وقيل : لا حاجة إلى هذا القيد ، لأن تمام الانكشاف يحصل بالتنصيص
والتفسير كما يحصل بكثرة الاستعمال .

(١) وقد تقدم آنفا .

(٢) ق ٨٥ / أ من ب .

(٣) في ب (التبيين ٢ الانكشاف) باسقاط الواو ، وهو خطأ .

(٤) راجعه في (ص ٤٦٠) .

وأما الكناية : فما استتر المراد به ولا يفهم إلا بقرينة حقيقة كان أو مجازا .

فعلى هذا يدخل النص والمفسر فى التعريف ، ولكن لا يدخل الظاهر إذ ليس فيه الظهور البين ، بل مجرد الظهور ، وإليه مال القاضى الإمام أبو زيد وشمس الائمة ^(١) .

قوله : وحكمه .. أى حكم الصريح تعلق الحكم الشرعى بعين الكلام أى بنفسه ، وقيامه مقام معناه أى قيام الكلام الذى هو الصريح مقام معناه الذى دل عليه ، سواء كان حقيقة أو مجازا ، حتى استغنى عن العزيمة أى من غير نظر إلى أن المتكلم أراد ذلك المعنى أو لم يرد ، فإذا أضاف الطلاق والعناق إلى المحل فبأى وجه أضافهما ثبت الحكم حتى لو قال : يا حر يا طالق أو غير ذلك يكون إيقاعا نوى أو لم ينو ، وكذا لو أراد أن يقول : سبحان الله ، فجرى على لسانه : أنت طالق أو أنت حر ، ثبت الطلاق والعناق ، أما لو أراد أن يصرف الكلام بالنية عن موجهه إلى محتمله فله ذلك ديانة لا قضاء .

قوله : وأما الكناية ^(٢) فما استتر المراد .. أى استتر بالاستعمال .

(١) راجع : (أصول السرخسى ١ / ١٨٧ - ١٨٩ ، والتقويم ص ٢١٥ - ٢١٦) .

(٢) وهى لغة من كنى به عن كذا ويكنو كناية : أى تكلم بما يستدل به عليه ، أو أن تتكلم بشئ ، وأنت تريد غيره ، أو بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز .

وقال الفيومى : « الكناية وهى : أن يتكلم بشئ يستدل به على المكنى عنه كالرفق والغائط » ، والإمام يحيى بن حمزة اليمنى بعد أن ذكر عدة تعاريف للكناية ، وأفسد كل واحدة منها ، اختار تعريفا لها فقال : « هى اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجاز من غير واسطة لا على جهة التصريح » .

راجع فى ذلك : (القاموس المحيط ٤ / ٣٨٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٤٢ ، ومفتاح العلوم ص ٤٠٢ ، وتلخيص المفتاح مع شرحه مختصر المعانى ص ٣٠٧ ، والطرارز ١ / ٣٦٥ فما بعدها ، ودلائل الإعجاز ص ٥٢) .

مثل ألفاظ الضمير ، وحكمها : أن لا يجب العمل بها إلا بالنية .
وكنايات الطلاق ، سميت بها مجازا ، حتى كانت بوائن .

وقال القاضى أبو زيد : كل كلام يحتمل وجوها سمي كناية ^(١) ، فيدخل فيه المشكل والمشارك وأمثالهما ، ولكن الصحيح هو الأول ، لما ذكرنا من دلالة مورد التقسيم .

قوله : مثل ألفاظ الضمير .. فإن هو مثلا لا يميز بين اسم واسم « إلا » ^(٢) بدلالة أخرى .

ولا يقال : ألفاظ الضمير كنايات بالوضع لا بالاستعمال وقد شرطتم قيد الاستعمال فى تعريف الكناية ، فكيف يدخل فيها .

لأننا نقول : إنها إنما وضعت ليستعملها المتكلم بطريق الكناية ، فإن المتكلم إذا أراد أن لا يصرح باسم زيد مثلا يكنى بهو ، لا أنها كنايات قبل الاستعمال ، وكما أن الألفاظ الموضوعية / ^(٣) لا تكون حقيقة قبل الاستعمال ، فكذلك الضمانر فتكون داخلة فى التعريف .

قوله : وحكمها .. أى وحكم الكناية أن لا يجب العمل بها إلا بالنية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال .

(١) انظر : كشف الاسرار للبخارى ١ / ٦٦ ، نقلا عن أبى زيد ، وهذا نصه : (كل كلام يحتمل وجوها يسمى كناية ، ولهذا سمي المجاز كناية ، لاحتمال الحقيقة وغيرها) .

(٢) فى ب (لا) وهو خطأ .

(٣) فى ٧٦ / ب من ح .

قوله : وكنایات الطلاق .. سمي الفقهاء الالفاظ / (١) التي لم يتعارف بها إيقاع الطلاق كنایات بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة ، لان الكناية الحقيقة مسترة المراد والمعنى . وهذه الالفاظ معلومة المعاني غير مسترة على السامع ، لان كل احد من أهل اللسان يعلم معنى البائن والحرام ، وألّبت ونحوها ، ولكن باعتبار معنى التردد فيما يتصل به هذه الالفاظ ، لاحتمال أن يراد بها اليبينة من جهة الخيرات أو من جهة القرباة ، أو من جهة النكاح شابهت الكناية ، فسموها بذلك مجازا ، ولهذا الإبهام احتيج إلى النية (٢) .

فإذا أزال التردد بنية الطلاق ، وجب العمل بموجباتها من غير أن تجعل كناية ، عن صريح الطلاق ، ولذلك يقع بها البائن كما يدل عليه معانيها ، وهو مذهب على وزيد بن ثابت - رضى الله عنهما - (٣) .

وقال الشافعى : (٤) الواقع بها طلاقات رجعية ، وهو مذهب عمر ،

(١) ق ٨٥ / ب من ب .

(٢) أو إلى دلة الحال (الهداية ١ / ٣٥٣ ، ومجمع الأنهر ١ / ٤٠٢) .

(٣) راجع : (حاشية المحقق سعدى جلى على شرح فتح القدير ٤ / ٦٨) حيث قال : (وهو مذهب عامة الصحابة - رضى الله عنهم -) .

(٤) أى يقع بلفظ الكناية طلاقا رجعيا إن نوى به الطلاق ، وإلا لم يقع سواء قال ذلك فى حالة الرضا أو فى حالة الغضب ، وسواء سأله الطلاق أو لم تسأله .

وقال مالك : الكنايات الظاهرة لا تحتاج إلى النية كقوله : بائن وبتلة وبنة وحرام وخلية وبرية ، والفراق والسراح فى الكنايات الظاهرة .

وأما الكنايات الباطنة فتفتقر إلى النية ، وهى مثل قوله : اعتدى ، واستبرنى رحمك وتقننى ، واذهبى ، وحبلك على غارك ، وما أشبه ذلك .

وقال أحمد : دلالة الحال فى جميع الكنايات تقوم مقام النية .

ينظر : (المجموع للنووى ١٧ / ١٠٤ ، وشرح فتح القدير بحواشيه ٤ / ٦٨ فما بعدها ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ١٢٤ فما بعدها والكافى ٢ / ٥٧٥) .

إلا اعتدى ، واستبرئى رحمك وأنت واحدة .

وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهم - وهذا الخلاف راجع إلى أن ما يملك الزوج إيقاعه نوع واحد عنده وهو الطلاق ، فأما إيقاع البينة ، فليس من ولايته ، وإنما تقع حكما ، لسقوط العدة أو لثبوت الحرمة الغليظة ، أو لوجوب العوض ، لأن الله تعالى ذكر الطلاق بغير بدل ، وشرع بعده الرجعة وذكر بدل ولم يذكر بعده الرجعة ، وذكر الثلاث وبين أنها لا تحل له بعد ، فإثبات الطلاق القاطع بغير بدل يكون على خلاف النص ، وإذا لم يكن فى ولايته إيقاع البائن عينه كانت هذه الألفاظ كتابات عن الطلاق حقيقة ، فيكون الواقع بها راجع .

وعندنا : الطلاق نوعان : رجعى ، وبائن ، فكما يملك الزوج الرجعى يملك البائن ، لأن الإبانة تصرف فى ملك النكاح كإيقاع أصل الطلاق ، وذلك لأن الطلاق إنما صار مملوكا بالنكاح للحاجة إلى التفصى^(١) عن عهدة الملك وذلك بالطلاق ، والإبانة جميعا ، وكذا يملك الاعتياض عن إزالة الملك ، وإنما يملك الاعتياض عما هو مملوك له ، « فثبت »^(٢) أن الإبانة مملوك له .

وإذا كان كذلك ، وجب جعل هذه الألفاظ عاملة بنفسها ، إذ لا ضرورة فى العدول عن حقائقها ، فلذلك كان الواقع بها بائن .

وما استدل به الخصم راجع إلى أن لا دليل على كون الإبانة مشروعة ، والإحتجاج بلا دليل ساقط ، وقد أقمنا الدليل على ذلك .

قوله : إلا اعتدى واستبرئى رحمك وأنت واحدة .. وهذا استثناء / (٣) من

(١) أى الخروج (هامش ب) .

(٢) فى ح (فثبت) .

(٣) ق ٧٧ / أ من ح .

قوله حتى كانت ^(١) بواتن إلا في هذه الالفاظ الثلاثة / ^(٢) فإن الواقع بهذه الثلاثة رجعية.، وذلك ، لأن وقوع البيئونة باعتبار دلالة اللفظ عليها حقيقة ولا دلالة لهذه الالفاظ على البيئونة .

أما قوله : اعتدى فإنه للحساب ، يقال : اعتدد مالك أى أحسب عدد مالك ، ولا أثر للحساب فى قطع النكاح ، فلا يمكن أن يجعل عاملا بنفسه إلا أن اعتدى محتمل فى نفسه لاعتداد نعم الله ، أو اعتداد الدراهم ، أو اعتداد الأقراء ، فإذا نوى الأقراء وزال الإبهام ، ثبت به الطلاق فقدم الطلاق بعد الدخول بطريق الاقتضاء ، لأنه لا يتصور عد الأقراء إلا بتقدم الطلاق عليه ضرورة صحة الأمر ، والضرورة ترتفع بأصل الطلاق ، فلا حاجة إلى إثبات وصف زائد وهو البيئونة ، فيكون الواقع بها رجعيا ، ولا يقع أكثر من واحدة وإن نوى لما بينا ، وقبل الدخول بطريق الاستعارة للطلاق ، لأنه لا يمكن إثباته بطريق الاقتضاء ، إذ لايد للمقتضى من ثبوت المقتضى ، ولا وجود للمقتضى هنا وهو عد الأقراء ، لأنه غير ثابت قبل الدخول بالنص والإجماع ، فجعل مستعارا عن الطلاق ، لأن الطلاق سبب لوجوب الاعتداد ، فاستعير الحكم لسيبه .

ولا يقال : كيف جوزتم استعارة الحكم للسبب ، وقد أنكرتموها فيما تقدم .

لأننا نقول : إن المسبب إذا كان مختصا بالسبب ، جازت الاستعارة من الطرفين بمتزلة العلة والمعلول ، وهنا كذلك ، لأن الطلاق على ما عليه الأصل معقب للعدة .

(١) وقيل : استثناء من قوله : سميت بها مجازا ، يعنى ألفاظ الطلاق سميت بالكناية مجازا إلا اعتدى ، واستبرئى رحمك ، وأنت واحدة ، فإن تسميتها ليست بمجاز بل هى حقيقة ، لأنها كناية عن الأصل ، وهو الطلاق الرجعى .

(هامش ب) .

(٢) ق ٨٦ / أ من ب .

أو نقول : المراد من السبب العلة ، والطلاق علة لوجوب العدة في وضع الشرع .

ولا يقال : العدة توجد بدون الطلاق كما في أم الولد إذا أعتقت ، وكما بعد الوفاة والوفاة ليست بطلاق .

لأننا نقول : لما صارت أم الولد فراشا أخذت حكم المنكوحة ، وأخذ زوال هذا الفراش ثبها ، بالطلاق ، فأوجبنا العدة ، لأنها تثبت بالشبهة ، والواجب بالوفاة تربص زمان مقدر لا اعتداد الاقراء الثابت بقوله اعتدى وكلامنا فيه .

وكذلك قوله : استبرئي رحمك .. كقوله : اعتدى ، لأنه بمنزلة التفسير لقوله : اعتدى إذ هو تصريح بما هو المقصود من العدة إلا أن طلب الاستبراء يحتمل أن يكون للوطء وطلب الولد ، ويحتمل أن يكون للتزوج بزواج آخر فاحتاج إلى النية ، فإذا وجدت النية / ^(١) ثبت الطلاق بعد الدخول اقتضاء وقبله استعارة كما بينا في قوله / ^(٢) : اعتدى .

وكذلك قوله : أنت واحدة في أنه يقع به الرجعى ، ولا يقع به أكثر من واحد وإن نوى .

وعند الشافعى ^(٣) - رحمه الله - : لا يقع به شيء وإن نوى ، لأن واحدة

(١) ق ٨٦ / ب من ب .

(٢) ق ٧٧ / ب من ج .

(٣) قلت : وفيما نسب إلى الإمام الشافعى من عدم وقوع الطلاق بقوله : أنت واحدة ، وإن نوى الطلاق ، نظر ، لأن صاحب المجموع يقول : (وأما الكناية فهي كثيرة ، وهى الالفاظ التى تشبه الطلاق وتدل على الفراق ، وذلك مثل قوله . أنت بائن ، وخلية ، وبرية ، وبنة ، وبتلة وحررة ، وواحدة ... وما أشبه ذلك . فإن مخاطبتها ==

صفة للمرأة ، وهى لا تحتل طلاقا ، فبلغت نيته ، كما إذا قال لها : أنت قاعدة ونوى « بها » ^(١) الطلاق .

إلا أنا نقول : يجوز أن تكون واحدة نعتا لها ، ويجوز أن تكون نعتا لتطبيق بطريق حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أى أنت ذات طلقة واحدة ، فلا يقع الطلاق بدون النية ، فإذا نوى صار كأنه قال : أنت تطليقة واحدة ، ولو قال : هكذا يقع واحدة رجعية ، فكذا إذا قال : أنت واحدة ونوى الطلاق .

وعن بعض مشائخنا : أنه إذا رفع الواحدة لا تطلق وإن نوى ، لأنها لا تصلح نعتا للطلقة ، وإن نصبها تطلق من غير نية ، لأنها لا تصلح إلا نعتا للطلقة وإن سكن الهاء فحيثئذ يحتاج إلى النية ^(٢) .

والمختار أن حكم الكل واحد فى الاحتياج إلى النية ^(٣) لأن العوام لا يميزون

== بشئ من ذلك ونوى به الطلاق وقع ، وإن لم ينو لم يقع .

وقال فى موضع آخر : (وواحدة أى أنت فردة عن الزوج ، ويحتمل طلقة واحدة) ، (١٧ / ١٠١ ، ١٠٣) .

وقال العلامة ابن قدامة المقدسى فى المغنى : ١٣٢ / ٧ : (وإن قال : أنت واحدة ، فهى كناية خفية ، لكنها لا تقع بها إلا واحدة ، وإن نوى ثلاثا ، لأنها لا تحتل غير الواحدة) والله أعلم .

(١) ساقطة من ح .

(٢) أما فى الوقف والنصب ، فظاهر أنه يصح معنى الطلاق بالنية ، وأما فى الرفع فلأنه يحتمل أن يكون معناه : أنت ذات طلقة واحدة ، ثم حذف المضاف والمضاف إليه ، وأقيم صفة المضاف إليه مقامهما .

ينظر : (نور الأنوار بشرحه قمر الأقيمار ص ١٤٥) .

(٣) قيل : هو قول محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - .

والأصل فى الكلام الصريح ، وفى الكناية ضرب قصور .

وظهر هذا التفاوت فيما يندرى بالشبهات ، وأما الاستدلال بعبارة النص .

فهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له .

بين وجوه الإعراب .

قوله : والأصل فى الكلام : الصريح .. لأن الكلام موضوع للإفهام ،
والصريح هو التام ، فى هذا المقصود ، والكناية قاصرة فى هذا المعنى ،
لتوقف حصول العلم فيها على النية « فكان » ^(١) الصريح هو الأصل .

قوله : وظهر هذا التفاوت .. أى التفاوت الذى بين الصريح والكناية فيما
يندرئ بالشبهات مثل الحدود حتى المقر على نفسه ببعض الأسباب الموجبة للحد
لا يستوجب العقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح .

فإذا قال : جامعت فلانة ، أو واقعتها ، أو وطئتها ، لا يحد ما لم يقل
نكثها أو زنيث بها ، وكذا لو قال (لامرأة) ^(٢) جامعك فلان جماعا حراما أو
قال لرجل : فجرت بفلانة أو جامعتها ، لا يحد عليه حد القذف ، لأنه لم
يصرح بالقذف بالزنا .

قوله : وأما الاستدلال بعبارة النص .. اعلم أن عد الشيخ الاستدلال
(بالطريقة) ^(٣) الأربعة عن أقسام الكتاب تسامح ، لكونه ليس من الكتاب ،
بل هو صفة المستدل لكن لما لم يعد أقسام الكتاب بدونه ، عده من

== ينظر : (حاشية المحقق سعدى جلى على شرح فتح القدير ٤ / ٦٣) .

(١) فى ح (وكان) .

(٢) فى ب (لامرأة) .

(٣) فى ب (بالطريق) والصواب (بالطرق) .

أقسامه تسامحاً .

والاستدلال : انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر .

وقيل : على العكس وهو المراد ههنا .

والعبارة لغة : تفسير الرؤيا ، يقال : عبرت الرؤيا أعبرها عبارة أى فسرتها ، ويقال / ^(١) عبرت عن فلان إذا تكلمت عنه ، فسميت الألفاظ الدلالة عبارة ، لأنها تفسر ما فى الضمير .

والنص يطلق على كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة ، سواء كان ظاهراً أو غيره عند الأصوليين اعتباراً للغالب ، لأن عامة / ^(٢) ما ورد من صاحب الشرع نصوص فهذا هو المراد من النص فى هذا القسم دون ما تقدم تفسيره حتى كان التمسك فى إثبات حكم بظاهر ، أو مفر أو خاص ، أو عام أو غيرها استدلالاً بعبارة النص .

قوله : فهو العمل بكذا .. الضمير فى له راجع إلى ما .

وقوله : سبق الكلام له تعرض لجانب اللفظ ، وأراد بالعمل : عمل المجتهد كما لو قيل : الصلاة فريضة قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٣) والزنا حرام لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا ﴾ والمراد من كون الكلام مسوقاً أن يدل على مفهومه مطلقاً سواء كان مقصوداً أصلياً أو لا .

وفيما سبق فى بيان النص والظاهر ، المراد من كونه مسوقاً أن يدل على مفهومه مع كونه أصلياً ، والمراد بالسوق الأصلي : أن يكون سوق الكلام

(١) ق ٨٧ / أ من ب .

(٢) ق ٧٨ / أ من ح .

(٣) سورة البقرة / ٤٣ ، ونظام الآية : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

وأما الاستدلال بإشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا سبق له النص وليس بظاهر من كل وجه ، كقوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾ سيق لإثبات النفقة وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء .
وهما سواء في إيجاب الحكم إلا أن الأول أحق عند التعارض .

لأجله كالعدد في قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم ﴾ ، وبالسوق غير الاصل أن يكون المتكلم قصد التكلم به لإفادة معناه ، ولا يكون ذلك مقصودا أصليا كإباحة النكاح من هذه الآية .

قوله : والاستدلال بإشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه .. أى بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان ، ولكنه غير مقصود ولا سيق له النص ، وليس بظاهر من كل وجه - أى لا يفهم بنفس الكلام فى أول السماع من غير تأمل - كقوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾ ^(١) سيق الكلام لإيجاب نفقتهن على الوالد ، وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء ، لأنه نسب إليه بلام التملك وإنه « يوجب » ^(٢) الاختصاص فدل على كونه أحق بالولد ، وبالإجماع لا يصير أحق به من حيث الملك ، لأن الولد لا يصير ملكا لأبيه ، فدل أنه صار أحق به نسبا .

ولا يقال : إنه ينسب إلى الام كما ينسب إلى الأب ويرث منها كما يرث

(١) سورة البقرة / ٢٣٣ ، والآية كاملة : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ... الآية ﴾ .
(٢) فى ب (وجب) .

من الالب فما فائدة تخصيصه بالالب ؟

لأنا نقول : فائدته تظهر فى الأمور التى تميز بها بين نسب ونسب كالإمامة الكبرى ، والكفاءة ، واعتبار مهر المثل ، فيعتبر فيها جانب الأب دون الأم .
قوله : وهما سواء .. أى العبارة والإشارة سواء فى إيجاب الحكم أى فى إثباته إلا أن الأول أى العبارة أحق عند التعارض من الإشارة .

ونظير تعارضهما قوله - ﷺ - فى النساء : « إنهن ناقصات العقل والدين فقيل : ما نقصان دينهن ؟ قال : تقعد احداهن شطر دهرها - أى نصف عمرها - لا تصوم ولا تصلى » ^(١) سيق الكلام لبيان نقصان دينهن ، وفيه إشارة إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما كما ذهب إليه الشافعى ^(٢) - رحمه الله - وهو معارض / ^(٣) بما روى أبو أمامة ^(٤) / ^(٥) الباهلى عن النبى - ﷺ - أنه قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة

(١) أخرجه : (مسلم ١ / ٨٦ - ٨٧ ، وأبو داود ٤ / ٥ ، وابن ماجه ٢ / ١٣٢٦ - ١٣٢٧ ، بالفاظ مختلفة ومتقاربة) .

(٢) راجع (المجموع للنووى ٢ / ٣٨٠) .

(٣) ق ٨٧ / ب من ب .

(٤) هو صُدَى (بالتصغير) بن عجلان بن الحارث ، ويقال : ابن وهب ، ويقال ابن عمرو بن وهب ، مشهور بكنيته ، سكن الشام ، روى عن النبى - ﷺ - وعن عمرو وعثمان وعلى وغيرهم ، وروى عنه أبو سلام الأسود وغيره ، كان من المكثرين فى الرواية ، توفى سنة (٨٦ هـ) وقيل (٨١ هـ) وقيل : إنه آخر من بقى بالشام من الصحابة .

انظر : (الإصابة ٢ / ١٧٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ١٩١ ، ٤ / ٤ ، ٥)

(٥) ق ٧٨ / ب من ح .

أيام » ^(١) وهو عبارة فرجحت على الإشارة .

والجواب عما تمك الشافعى - رحمه الله - : أن المراد من الشطر البعض لا النصف .

وأجاب الإمام نجم الدين ^(٢) عمر النسفى - رحمه الله - عن هذا بأن أعمار هذه الأمة على ما عليه الأعم الأغلب ستون سنة ، وخمس عشرة سنة مدة الصبا ، وبقية العمر ثلثها فى الأغلب حيض عشرة عشرة ، وثلثاها طهر عشرون عشرون فاستوى النصفان فى الصوم والصلاة ، وتركهما من هذه الوجه .

أو يقال : أراد به الانقسام إلى شيئين وإن لم يتو القسمان كما يقال : نصف عمر فلان سفر ونصفه إقامة ، إذا تعودهما وإن لم يتويا فى المدة ،

(١) أخرجه : (الدارقطنى : ١ / ٢١٩ ، والزيلعى فى نصب الراية ١ / ١٩١ - ١٩٢ بلفظ : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام » ومحمد بن السيد الحوت فى : أسنى المطالب ص ٦٥ ، والبيوطى فى الجامع الصغير ص ٥٣) والحديث ضعيف ، لما فيه العلاء بن الحارث وهو منكر الحديث .

(٢) هو : أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفى ، ثم السمرقندى ، الحنفى ، الإمام الزاهد ، نجم الدين ، ولد بنسف سنة (٤٠١ هـ) وقيل : غير ذلك ، فقيه ، فاضل ، عارف بالمذهب والأدب ، وهو أحد مشايخ صاحب الهداية ، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخواص والعوام ، من مؤلفاته : التيسير فى التفسير ، طلبة الطلبة ، والإشعار بالمختار من الأشعار فى ٢٠ مجلدا ، توفى سنة (٥٣٧ هـ) .

انظر : (طبقات المفسرين للداودى ٢ / ٧ - ٩ ، والفوائد البهية ص ١٤٩ - ١٥٠ ، طبقات المفسرين للبيوطى ص ٢٧ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٣٠٥ - ٣٠٦) .

وللإشارة عموم كما للعبارة .

كذا في الطلبة ^(١).

قوله : وللإشارة عموم كالعبارة .. قال القاضي أبو زيد : الإشارة لا تحتل التخصيص ، لأن معنى العموم فيما يكون سياق الكلام له ، فأما ما يقع الإشارة إليه من غير أن يكون سياق الكلام له ، فهو زيادة على المطلوب بالنص ومثل هذا لا يسع فيه معنى العموم حتى يكون قابلا للتخصيص ^(٢).

قال شمس الأئمة وغيره : والأصح أنه يحتمل ذلك ، لأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة من حيث إنه ثابت بصيغة الكلام ، فيكون قابلا للتخصيص كالعبارة ، ولهذا قلنا في إشارة قوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له ﴾ ... الآية خص منها إباحة الوطاء للآب جاريته وإن كان اللام تستلزم أن يكون الولد وأمواله ملكا للآب بالإشارة ^(٣) .

(١) لعله أراد بها : طلبة الطلبة - في اللغة على ألفاظ كتب أصحاب الحنفية ، للشيخ

نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي المتوفى سنة (٥٣٧ هـ) .

وذكر صاحب الجواهر المضية في الكنى في ترجمة أبي اليسر البزدوى .

أن : طلبة الطلبة لركن الأئمة عبد الكريم بن محمد بن أحمد الصباغى المدينى ، والله أعلم .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١١١٤) ولم أعر على واحدة منها بعد البحث .

(٢) انظر : (التقويم ص ٢٥٢ ، وهذا نصه : (وأما الإشارة فلأنها زيادة على معنى النص ، وإنما تثبت بإيجاب النص لا محالة ، فلا تحتل الخصوص) .

وكشف الاسرار للنسفي ١ / ٣٨٢ وقد نسه إلى بعض مشائخه .

(٣) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٢٥٤ ، وكشف الاسرار للبخارى ٢ / ٢٥٣) .

وأما الثابت بدلالة النص فما ثبت بمعنى النص لغة ، لا اجتهدا كالنهي عن التأنيف يوقف به على حرمة الضرب بدون الاجتهاد

قوله : وأما الثابت بدلالة النص فما ثبت .. أى الحكم الذى ثبت معنى النص لغة أى بمعناه اللغوى لا اجتهدا دون معناه الشرعى المستخرج باستنباط .

قال فخر الإسلام فى بعض مصنفاته : (ليس المراد منه المعنى الذى يوجبه ظاهر النظم فإن ذلك من قبيل العبارة ، وإنما المراد به المعنى الذى أدى إليه الكلام كالإيلاام من الضرب ، فإنه يفهم من الضرب لغة لا شرعا ، بدليل أن كل لغوى يعرف ذلك) ^(١) ، كما عرف بالمعنى اللغوى للتأنيف وهو إظهار التبرم ، والسامة ^(٢) باللفظ بكلمة أف أن المعنى الموجب للحرمة هو الإيذاء ، فثبت الحكم فى الضرب والشتم به .

وقوله : لا اجتهدا .. رد لبعض أصحابنا والشافعى وغيرهم ، فإنهم زعموا أن دلالة النص قياس جلى ، لأن ثبوت الحكم لما توقف على معرفة المعنى وقد وجد / ^(٣) أصل كالتأنيف وفرع كالضرب ، وعلة جامعة مؤثرة كالأذى ، يكون قياسا ، إذ لا معنى للقياس إلا ذلك لكن لما

(١) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠) حيث قال فيه : قال الشيخ فى نسخة أخرى : « ولا تعنى به المغنى الذى ... إلخ » وأراد بالشيخ الإمام فخر الإسلام البزدوى .

(٢) من شتم يسام - مهمور من باب تعب ، ساما وسامة - بمعنى ضجر وملل ، ويعدى بالحرف أيضا ، فيقال : شتمت منه ، وفى التنزيل : (لا يسام الإنسان من دعاء الخير) ، ويقال : شتمت من الشيء أسام ساما وسامة وساما وسامة - إذا ملته .

انظر : (الصحاح ٥ / ١٩٤٧ ، والمصباح المنير ١ / ٣٠٠) .

(٣) ق ٨٨ / أ من ب .

كان ظاهرا يسمى جليا .

ولكننا نقول : فى القياس شرط أهلية الاجتهاد للقائس بخلاف ما نحن فيه ، فإن أهل الاجتهاد وغيرهم فيه سواء لأن كل من هو عالم باللغة يعرف حرمة الضرب / ^(١) والشتم من حرمة التأفيف الثابت بقوله تعالى : ﴿ ولا تقل لهما أف ﴾ ^(٢) ، ولأن الأصل فى القياس لا يجوز أن يكون جزءا من الفرع بالإجماع ، وقد يكون فى هذا النوع ما تخيلوه أصلا جزءا مما تخيلوه فرعاً ، كما لو قال رجل لعبده : لا تعط فلانا ذرة فإنه يدل على منعه من إعطاء ما فوق الذرة مع أن الذرة داخله فيما زاد عليها وهذا النوع كان ثابتاً قبل شرع القياس .

ولهذا اتفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به من مثبتى القياس ونفاته إلا ما نقل عن داود ^(٣) الظاهرى ، فعلم أنه من الدلالة اللفظية ، وليس بقياس حتى صح إثبات الحدود والكفارات بدلالة النصوص بالانفصاف ، وإن لم يجز إثباتها بالقياس عندنا ، لأنها شرعت عقوبة وجزاء على الجنايات التى هى أسبابها وفيها معنى الطهارة ، ولا مدخل للرأى فى معرفة مقادير الأجزاء

(١) ق ٧٩ / أ من ح .

(٢) سورة الإسراء / ٢٣ .

(٣) هو أبو سليمان داود بن خلف الأصبهانى الإمام المشهور ، المعروف بالظاهرى كان زاهدا متقلبا ، كثير الورع ، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وغيره ، كان أول من استعمل قول الظاهر ، وكان ولده محمد على مذهب ، وانتهت إليه الرئاسة ببغداد ، وكان من عقلاء الناس ، ولد بالكوفة سنة (٢٠٢ هـ) وقيل (٢٠١ هـ) وقيل (٢٠٠ هـ) ونشأ ببغداد وتوفى بها سنة (٢٧٠ هـ) .

من مؤلفاته : كتاب الطهارة ، مختصر الحج ، والحكم بين أهل الذمة ، وغيرها .

انظر : (وفیات الاعيان ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٧ ، طبقات البكى ٢ / ٤٢ ، ==

والثابت به كالثابت بالإشارة إلا عند التعارض .

وآثامها ومعرفة ما يحصل به إزالة آثامها ومعرفة ما يحصل جزاء لها وزاجرا عنها ، فلا يمكن إثباتها بالقياس الذى مبناه على رأى بخلاف الدلالة ، لأن معناه على المعنى الذى تضمنه النص لغة ، فيكون مضافا إلى الشرع .

قوله : والثابت به كالثابت بالإشارة .. أى الثابت بالمعنى اللغوى الذى هو الدلالة كالثابت بالإشارة إلا عند التعارض ، فإنه دون الإشارة عند التعارض لأن فى الإشارة وجود النظم والمعنى اللغوى وفى الدلالة لم يوجد إلا المعنى اللغوى فترجحت الإشارة به .

مثال تعارضهما ما قال الشافعى ^(١) - رحمه الله - : الكفارة تجب بقتل العمد ، لأنها لما وجبت فى القتل الخطأ للجناية مع قيام العذر بقوله تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ ﴾ الآية « لأن » ^(٢) تجب فى العمد كان أولى .

وتعارضها قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ﴾ ^(٣) فإنه يشير إلى عدم وجوب الكفارة فيه وذلك ، لأن الله تعالى جعل كل جزائه جهنم ، إذ الجزاء اسم للكامل التام على ما عرف ^(٤) .
فلو وجبت الكفارة معه ، كان المذكور بعض الجزاء ، فلم يكن كاملا تاما ،

== ميزان الاعتدال ٢ / ١٤ وشذرات الذهب ٢ / ٩٥٨ - ١٠٥٩ .

(١) انظر : (المجموع ١٩ / ١٨٤) .

(٢) فى النسختين معا هكذا ، والأفضل (فلان) .

(٣) سورة النساء / ٩٣ وتام الآية : (وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) .

(٤) راجع ص ١٤٤ .

ولهذا صح إثبات الحدود والكفارات بدلالة النصوص دون القياس .

فعرفنا بلفظ الجزء أن موجب النص انتفاء الكفارة ، فرجحنا الإشارة على الدلالة .

قوله ^(١): ولهذا صح إثبات الحدود والكفارات .. هذا نتيجة قوله : إن الثابت بالدلالة كالثابت بالإشارة .. أى الثابت به قطعى ، حتى صح إثبات الحدود والكفارات بها دون القياس .

مثال إثبات الحد بها : إيجاب الرجم على غير ماعز ^(٢) - رضى الله عنه - فمن زنى وهو محصن ، فإنه روى أن ماعزا زنى وهو محصن فرجم ، ومعلوم أنه لم يرجم ؛ لأنه ماعز وصحابى ، بل ؛ لأنه زنى فى حالة الإحصان ، فيثبت هذا الحكم فى حق غيره بدلالة النص ، ومثال إثبات الكفارة إيجاب السكفارة / ^(٣) على من جامع فى نهار رمضان عمدا بدلالة النص للأعرابى ^(٤) وهو معروف إذ وجوبها عليه للجناية على الصوم لا لكونه أعرابيا

(١) ق ٨٨ / ب من ب .

(٢) هو : ماعز بن مالك الأسلمى ، صحابى مشهور ، معدود فى المدنيين كتب له رسول الله - ﷺ - كتبيا بإسلام قومه ، وهو الذى اعترف على نفسه بالزنا ثانيا منيبا فرجم ، ثبت ذكره فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة وغيره ، وهو الذى قال فيه رسول الله - ﷺ - : « لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتى لاجزأت عنهم » وفى رواية أن النبى - ﷺ - لما رجم ماعز بن مالك قال : « لقد رأيته يتحصص فى أنهار الجنة » ويقال : إن اسمه غريب وماعز لقب .

انظر : (الإصابة / ٣ / ٣١٧ ، والاستيعاب بذيل الإصابة / ٣ / ٤١٨) .

(٣) ق ٧٩ / ب من ح .

(٤) قيل : هو سلمة بن صخر الياضى من بنى بياضة ، وقيل : سلمان بن صخر ==

والثابت به لا يحتمل التخصيص لأنه لا عموم له .

وأما الثابت باقتضاء النص فما لم يعمل النص إلا بشرط تقدمه عليه .

فيجب على غيره عند وجود هذه الجناية أيضا ، وإيجابها على المرأة لمشاركتها إياه فى معنى الجناية .

قوله : والثابت به لا يحتمل التخصيص .. اعلم أن الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص ، أما عند من يقول : بأن المعانى لا عموم لها ، لأن المعنى واحد وإنما كثرت محاله ، فظاهر ، لأن الثابت بالدلالة ثابت بمعنى النص ، والتخصيص يقتضى سبق العموم .

وأما عند من يقول : بأن المعانى لها عموم وهو الجصاص وغيره فلأن معنى النص إذا ثبت علة ، لم يحتمل أن يكون غير علة وفى التخصيص ذلك لأن التخصيص بيان أن الكلام لم يتناول له ، وبعد ما كان متناولا له لغة ، لا يبقى احتمال كونه غير متناول له لغة ، وإنما يحتمل إخراجه من أن يكون موجبا للحكم ، وذلك يكون نسخا لا تخصيصا ، أو لأن معنى النص لما ثبت علة للحكم والمعنى شئ واحد لا تعدد فيه ، فلو قلنا بالتخصيص ، لا يكون علة لهذا الحكم فى بعض الصور ، فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له ، وهو محال .

قوله : وأما الثابت باقتضاء النص .. الاقتضاء : الطلب يقال : اقتضى الدين وتقاضاه أى طلبه ، ثم الشرع متى دل على زيادة شئ فى الكلام لصيانة

= أحد بنى بياضة ، وقال ابن عبد البر : أظنه وهما من الرواة ، لأن المحفوظ إنما هو سلمة أو سلمان - فى الظهار .

وفى فتح البارى (إن المجامع فى رمضان كان أعرابيا) .

انظر : (مذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ١٦) تأليف محمد عبد الحى اللكنوى .

فإن ذلك أمر اقتضاء النص ، لصحة ما يتأوله ، فصار هذا مضافا إلى النص .
بواسطة المقتضى فكان كالثابت بالنص .

عن اللغو ، ونحوه فالحامل على الزيادة وهو صيانة الكلام هو المقتضى ،
والمزيد هو المقتضى ودلالة الشرع على أن هذا الكلام لا يصح إلا بالزيادة هو
الاقتضاء .

وقيل : الكلام الذى لا يصح إلا بالزيادة هو المقتضى ، وطلبه الزيادة هو
الاقتضاء والمزيد هو المقتضى ، وما ثبت هو حكم المقتضى .
ومثاله المشهور قولك لغيرك : أعتق عبدك عنى باللف .

وقوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ فنفس هذا الكلام هو المقتضى وما
زيد عليه وهو « البيع لك » ^(١) المقتضى ، وما ثبت بالبيع أى الملك حكم
المقتضى .

واعلم أن المراد من لفظ الثابت إن كان المقتضى ، لأنه هو الثابت باقتضاء
النص .

فمعنى قوله / ^(٢) : وأما الثابت باقتضاء النص .. وأما المقتضى ، والضمير
البارز فى عليه راجع إلى النص ويقره بشرط تقدم على الإضافة ، ويكون
التنوين فى تقدم عوضا عن المضاف إليه وهو الضمير العائد إلى ما - أى بشرط
تقدمه ، وذلك ، وهذا إشارتان إلى الثابت ، والمقتضى بالفتح فى قوله : بواسطة
المقتضى بمعنى الاقتضاء ، لأن زنة المفعول من أوزان المصادر فى المشتقات ،
واللام فيه بدل الإضافة والفاء فى فإن ذلك إشارة إلى تعليل تسميته بهذا

(١) فى ح (البيع) بإسقاط (لك) .

(٢) ق ٨٩ / ١ من ب .

وعلامته أن يصح به المذكور ولا يلغى عند ظهوره بخلاف المحذوف .
ومثاله : الأمر بالتحريز للتفكير مقتضى للملك ولم يذكره .

الاسم/ (١) أو إلى تعليل اشتراط تقدمه عليه وهى فى فصار لبيان كونه نتيجة للجملة الأولى .

وتقدير الكلام : أما المقتضى فالشئ الذى لم يعمل النص أى لم يوجب حكما إلا بشرط تقدم ذلك الشئ على النص .

وإن كان المراد من الثابت حكم المقتضى ، كما أن المراد من الثابت الحكم فيما تقدم فالإقتضاء بمعنى المقتضى ويقره بشرط بالتنوين ، والجملة بعده صفة له ، وذلك إشارة إلى الشرط ، وهذا إلى الثابت ، والمقتضى بمعنى المفعول ، والفاء فى فإن للإشارة إلى تعليل التقدم لا غير وهى فى ، فصار للإشارة إلى كون إضافة الحكم نتيجة الاقتضاء ، وتقديره : وأما الحكم الثابت بمقتضى النص فيما لم يعمل النص فيه أى لم يوجبه إلا بشرط تقدم على النص وإنما تقدم لأنه أمر اقتضاء النص .

قوله : وعلامته .. اعلم أن عامة الأصوليين من أصحابنا وأصحاب الشافعى وغيرهم جعلوا المحذوف من باب المقتضى ، ولم يفصلوا بينهما فقالوا فى تعريفه : جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق وأنه يشمل الجميع .

ثم اختلفوا فى عموم (٢) المقتضى .

فذهب أصحابنا جميعا إلى انتفاء عمومه .

وذهب أصحاب الشافعى الى القول بجوازه .

(١) ق ٨٠ / ١ من ح .

(٢) راجع : (ميزان الاعتدال ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، والتوضيح مع التلويح ==

والقاضي الإمام أبو زيد تابع المتقدمين وجعل الكل قسما واحدا .

والشيخ الإمام فخر الإسلام وشمس الأئمة ، وعامة المتأخرين ، لما رأوا أن العموم يتحقق في بعض أفراد هذا النوع مثل قوله : طلقى نفسك ، وإن خرجت فعبدي حر فإن طلاقا وخروجاً غير مذكورين ، ونية الثلاث والعموم فيهما صحيحة على ما عرف ، فسلكوا طريقة أخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم وبين ما لا يقبل ، وجعلوا ما يقبل العموم قسما آخر وسموه محذوفاً^(١) . ووضعوا علامة يميز بها المحذوف عن المقتضى وتابعهم الشيخ في ذلك وقال : وعلامته أى وعلامة المقتضى أن يصح به أى بالمقتضى المذكور أى يصير مفيدا وموجبا للحكم ولا يلغى عند ظهور المقتضى أى لا يتغير ظاهر الكلام عن حاله وإعرابه عند التصريح به بل يبقى كما كان قبله بخلاف المحذوف /^(٢) فإنه إذا قدر مذكورا انقطع ما أضيف إلى المذكور عنه وانتقل إلى المقدر كما في قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ فإن السؤال مضاف إلى القرية فإذا صرح بالاهل الذي هو المحذوف يصير السؤال واقعا عليه ويتغير إعراب القرية من النصب إلى الجر ، فكان من قبيل المحذوف .

== ص : ٣٠٨ - ٣١٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٩٤ والمستصفي ٢ / ٦١ - ٦٢ ،
والاحكام للأمدى ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٦ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦ ،
وأصول السرخسى ١ / ٢٤٨ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢٣٧ فما
بعدها) .

(١) وهو : حذف بعض الكلام للاختصار إذا كان فيما بقى منه دليل على المحذوف ، ثم
ثبوت هذا المحذوف من هذا الوجه ، يكون لغة وثبوت المقتضى يكون شرعا لا لغة .
ينظر : (أصول السرخسى ١ / ٢٥١ ، وأصول البزدوى مع شرحه : كشف الأسرار
للبخارى ٢ / ٢٤٣ فما بعدها) .

(٢) ق ٨٩ / ب من ب .

فالحاصل أن المحذوف ثابت لغة ، فيجوز نية العموم فيه دون المقتضى .
فإن قيل : قد يتقرر الكلام بعد إظهار المحذوف أيضا (كما)^(١) فى قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(٢) أى فضرب فانشق الحجر فانفجرت ، ولا يمكن أن يجعل هذا المحذوف من قبيل الاقتضاء ، لأنه ليس من الأمور الشرعية ، وكذلك قد يتغير الكلام بعد إظهار المقتضى كما فى قوله : أعتق عبدك عنى ، فإن البيع لو قدر مذكورا يتغير الكلام فإذا لا يتحقق الفرق بينهما .

قلنا : ما ذكرنا من العلامة غير لازم فى جانب المحذوف ، وبه يتحقق الفرق وفيه ضعف لما أن التقرر عند التصريح غير لازم فى جانب المقتضى أيضا ،^(٣) كما قلنا .

ولا يقال : لما انفصل المحذوف عن المقتضى صار أقسام هذا الفصل خمسة .
لأننا نقول : لما كان المحذوف ثابتا لغة ، كان كالمذكور ، فكان له حكم العبارة فبقيت الأقسام أربعة .

ثم من سلك طريق المتقدمين يمكنه أن يجيب عن كلام المتأخرين بأن يقول :
العلامة التى ذكرتموها لا تصلح فارقة كما بينا أن فى قوله : أعتق عبدك عنى يتغير الكلام عند تصريح المقتضى وهو البيع ، لأنه لم يبق العبد على تقدير ثبوته ملكا للمأمور به ويصير ملك الآخر ، فإذا جعل الكل من باب واحد .

(١) ساقطة من ب .

(٢) سورة البقرة / ٦٠ والآية بكاملها : ﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مَافْسِدِينَ ﴾ .

(٣) فى ح (أيضا أيضا) بال تكرار .

والثابت به كالثابت بدلالة النص إلا عند التعارض .

وأما المسائل التي صحت فيها نية العموم ، وهي التي حملتكم على مخالفة المتقدمين ، فليس من باب الاقتضاء على هذه الطريقة أيضا ؛ لأن المصدر في قوله : طلقى نفسك مثلا ليس بمقدر ولا غير مذكور بل معناه : افعلى فعل التطبيق ، « والكلامان » ^(١) يثبتان عن شيء واحد إلا أن أحدهما أو « جز » ^(٢) فكان المصدر مذكورا ، فتصح نية التعميم .

واعلم : أن التعريف المذكور في الكتاب ، هو اختيار القاضي أبي زيد ، وهو مستقيم على أصله حيث جعلهما قسما واحدا .

لكن عند من فصل بينهما لا بد من أن يزداد فيه قيد يميز به عن المحذوف بأن يقال :

وأما الثابت باقتضاء النص : فما لم يعمل النص شرعا إلا بشرط تقدم عليه .

ولهذا قال فخر الإسلام في بعض مصنفاته ^(٣) :

(المقتضى / ^(٤) عبارة عن زيادة ثبت شرطا كالحكم شرعى) .

قوله : والثابت به كالثابت بدلالة النص .. أى : الثابت بالمقتضى يعدل

(١) فى ب (وللكلامان) وهو خطأ .

(٢) فى ب (أوجد) وهو خطأ .

(٣) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢٤٧) فإنه نقل هذا التعريف عن بعض

مصنفات فخر الإسلام البزدوى .

(٤) ق ٩٠ / أ من ب .

الثابت بالدلالة إلا عند المعارضة ، فإن الثابت بالدلالة حيثئذ أقوى ، لأنه ثابت بالمعنى اللغوي ، فكان ثابتا من كل وجه والمقتضى ليس من موجبات النص لغة ، وإنما يثبت شرعا للحاجة إلى إثبات الحكم به ، فكان ضروريا ثابتا من وجه دون وجه ، إذ هو غير « ثابت » ^(١) فيما وراه موضع الضرورة ، فكان الأولى أولى .

وما وجد لتعارض المقتضى والدلالة مثال ^(٢) ولا حاجة إليه لصحة الأصل بعد إقامة الدليل على الأصل ، بل إيراد المثال للمبالغة في الإيضاح .

(١) في ح (ثابتة) .

(٢) قلت : وقد ذكر الشيخ أحمد المعروف بملاjiون مثالا لذلك ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة - رضى الله عنها - :

« حته ثم اقرصه ثم اغسله بالماء » . فإنه يدل باقتضاء النص على أن لا يجوز غسل النجس بغير الماء من المائعات ، لأنه لما أوجب الغسل بالماء ، فقتضى صحته أن لا يجوز بغير الماء ، ولكنه بعينه يدل بدلالة النص على أنه يجوز غسله بالمائعات ، وذلك لأن المعنى المأخوذ منه الذى يعرفه كل أحد هو التطهير ، وذلك يحصل بهما جميعا .

ألا ترى أن من ألقى الثوب النجس فى الماء ، لا يؤاخذ باستعمال الماء فيه ، لأن المقصود وهو إزالة النجاسة حاصل على كل حال ، فرجحت الدلالة على الاقتضاء .

وما قيل : إن مثاله لم يوجد فى النصوص ، فلما هو من قلة التبع .

(نور الأنوار ص ١٥١) .

والحت : الحكة ، حته أى : حكيه ، والقرص : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار ، وقال الخطابى : أصل القرص : أن يقبض إصبعين على الشيء ثم تغمره غمزا جيدا . وقال الأزهري : الحت : أن يحك بطرف حجر أو عود ، والقرص : أن يدلك بأطراف الأصابع والأظفار دلكا شديدا ويصب عليه الماء حتى تزول عنه وأثره .

انظر : (المصباح المنير ١ / ١٢٠ ، لسان العرب ٢ / ٢٢ ، ٧ / ٧١ وقمر الأعمار على هامش نور الأنوار ص ١٥١) .

وقد تمحل بعض الشارحين فى إيراد المثال فيه فقال : إذا باع من آخر عبداً بألفى درهم ثم قال البائع : / (١) للمشتري قبل نقد الثمن : أعتق عبدك عنى بألف فأعتقه ، لا يجوز البيع ، لأن دلالة النص الذى ورد فى حق زيد (٢) بن أرقم بفساد شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن يوجب أن لا يجوز ، والاقتضاء يدل على الجواز فترجح الدلالة على الاقتضاء .

قال : وإنما قلنا إنه دلالة ، لأن الحكم فى غير زيد كان بطريق الدلالة ، ولكن هذا غير مستقيم ، لأن من شرط المعارضة تساوى الحجتين ولا تساوى هنا ؛ لأن المقتضى كلام الأمر والدلالة ثابتة بالآخر ، فأنى يتعارضان ؛ ولأن عدم الجواز فيما ذكر من الصورة ليس لترجح الدلالة على المقتضى ، فإنهما لو صرحا بالبيع فى هذه الصورة ، لا يجوز البيع أيضاً ، بل لأن موجب ذلك النص عدم الجواز من غير معارضة نص آخر ، فلا يكون هذا نظير معارضة الدلالة بالمقتضى (٣) .

(١) ق ٨١ / أ من ح .

(٢) هو : زيد بن أرقم بن زيد بن قيس ، الأنصارى ، الحزرجى ، اختلفوا فى كنيته اختلافاً كثيراً ، قيل : أبو عمرو ، وقيل أبو عامر ، وقيل غير ذلك ، استصغر يوم أحد ، وأول مشاهدته الخندق ، وقيل : المريسيع ، مع النبى - ﷺ - ١٧ غزوة ، ثبت ذلك فى الصحيح ، روى عن النبى - ﷺ - وعن على رضى الله عنه أيضاً ، شهد صفين مع على - رضى الله عنه - ومات بالكوفة سنة (٦٦ هـ) وقيل سنة (٦٨ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٥٤٢ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ١ / ٥٣٧ - ٥٣٨ . وأسد الغابة ٢ / ٢١٩ . وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٦٥ - ١٦٧) .

(٣) والجواب عن قول الشارح : (ولكن هذا غير مستقيم ، لأن من شرط المعارضة .. إلخ) أنهم إنما مثلوا بذلك استئناساً لا لحقيقة المعارضة فلا يضر عدم مساواة محل =

ولا عموم له عندنا حتى إذا قال : إن أكلت فعبدي حر ونوى طعاما دون
طعام لا يصدق عندنا .

قوله : ولا عموم له عندنا ..

اعلم : أن المقتضى لا يقبل العموم عندنا .

وقال الشافعي ^(١) - رحمه الله - : يقبل العموم لأنه بمنزلة النص ، حتى
كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص دون القياس ، فيجوز فيه العموم . كما
في النص

ولأنه مذكور شرعا . فكان كالمذكور حقيقة ، كما أن الميت حكما وهو
المرتد اللاحق بدار الحرب كالميت حقيقة في حق الأحكام .

= = الاقتضاء لمحل الدلالة . لأن المقصود مجرد التمثيل . والله أعلم .

(١) قلت وقد سب إلى الإمام الشافعي رحمه الله هذا القول في كتب الحنفية
كالتقويم للديبوسي ص ٢٤٤ مخطوط رقم ١٨٢٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٢ /
٢٣٧ ، وكشف الأسرار للنسفي ١ / ٣٩٨ وفواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ ونبور
الأنوار ١ / ٣٩٨ المطبوع مع الكشف للنسفي . وشرح المنار لاسر ملك وحواشيه
ص ٥٤٢ ولم أعثر على سببه هذا القول له في كتب الشافعية . بل وفيها (إد
المقتضى لا عموم له) - كما هو مذهب الحنفية

وإنما الذين قالوا بعموم المقتضى هم أكثر الحنابلة والمالكية وبعض الشافعية .

انظر (المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦ ، والمستصفى ٢ / ٦١ ، ١٨٧ ، ونهاية
السؤل ٢ / ٧٤ والأحكام للأمدى ٢ / ٣٦٣ ، والعقد على مختصر ابن الحاجب
٢ / ١١٥ ، وحاشية البناني مع ما بهامشها من تقرير شيخ الإسلام عبد
الرحمن الشريفي ١ / ٢٠٤ ، ٤٢٤ ، وشرح الكوكب المير ٣ / ١٦٧ ، ونخريج
الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ - المسودة ص ٨١ ، ٩٤) .

وقلنا :العموم « من عوارض » ^(١) الالفاظ وهو غير ملفوظ حقيقة ، فلا يجوز فيه العموم وذلك لأن ثبوته للحاجة والضرورة ،-والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها .

ولا حاجة إلى إثبات صيغة العموم ، وهو الكمية لما أتيح لتناولها للحاجة يتقدر بقدرها وهو سد الرمق ، وفيما وراء ذلك من الحمل والتناول إلى الشبع والتمول لا يثبت حكم الإباحة، بخلاف النص فإنه عامل بنفسه بمنزلة حل الزكية ، يظهر حكمه فى تناول وغيره مطلقا ، فإذا كان كذلك / ^(٢) فإذا قال: إن أكلت فعبدى حر ونوى طعاما دون طعام لا يصدق عندنا لاقضاء ولا ديانة ^(٣)، لأن الأكل اسم للفعل ، والمأكول محل « الفعل ، واسم الفعل لا يكون اسما للمحل ولا دليلا عليه لغة ، إلا أن الفعل لا يكون بدون المحل فيثبت المحل مقتضى ، فكان ثابتا » ^(٤)فى حق ما يلفظ به من الأكل دون صحة النية ، فكانت النية واقعة فى غير الملفوظ فيلغو ، وأما حثه بأكل كل طعام فليس من باب العموم ، بل لحصول المحلوف عليه ، فإنه لو تصور الأكل

(١) عبارة ب (عن عوارض من عوارض) وهو تكرار .

(٢) ق ٩٠ / ب من ب .

(٣) وعند الشافعى - رحمه الله - تصح نية ديانة ، وهو رواية عن أبى يوسف واختاره الخصاص من الحنفية .

وقال ابن عبد البر القرطبى : (والأصل فى هذا الباب -أى باب الأيمان - مراعاة ما نوى الخالف ، فإن لم تكن له نية نظر إلى بساط قصته ، وما أثاره على الحلف ، ثم حكم عليه بالأغلب من ذلك فى نفوس أهل وقته .. فافهم هذا المعنى فهو أصل هذا الباب .

انظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٥ / ١٣٣ - ١٣٤ ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكى ١ / ٤٥٢) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

وكذا إذا قال أنت طالق أو طلقتك ونوى الثلاث لا يصح .

بدون الطعام يحصل الحنث أيضا ، وهو كالوقت والحال ، فإنه لو أكل وهو راكب أو راجل ، أو خارج الدار أو داخلها ، يحنث لا لعموم اللفظ ولكن لحصول الملفوظ فى الأحوال كلها ، فكذا هذا .

واعلم : أن إيراد مسألة الأكل من قبيل المقتضى على قول من شرط «فيه»^(١) أن يكون أمرا شرعيا مشكلا لأن اقتصار الأكل فى الطعام لا يستفاد من الشرع بل يعرفه من لم يعرف الشرع أصلا إلا أن يقال : المقتضى هو الذى /^(٢) ثبت لتصحيح الكلام شرعا أو عقلا لا لغة^(٣) ، فحينئذ يمكن أن تجعل هذه المسألة من باب الاقتضاء ، لكن يتعذر الفرق حينئذ بينهما ، لأن المقدّر فى المحذوف ثابت بدلالة العقل أيضا كما فى قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ .

قوله : وكذا لو قال : أنت طالق أو طلقتك ونوى الثلاث لا يصح . أى : لا يصح نيته عندنا خلافا للشافعى - رحمه الله -^(٤) لأن قوله : أنت طالق

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٨٠ / ب من ح .

(٣) فإن من المحققين من ذهب إلى أن المقتضى هو الذى لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به ، لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا وعقليا .

انظر : (شرح العناية على الهداية المطبوع مع شرح فتح القدير ٥ / ١٣٣) .

(٤) وبه قال مالك وزفر ، وعن أحمد فى هذه المسألة روايتان :

إحدهما : لا يقع إلا واحدة ولا تصح نيته كمذهب الحنفية ، وهو قول الحسن وعمر بن دينار والثورى والأوزاعى .

والرواية الثانية : أنه تصح نيته ، فيقع ثلاثا إذا نوى ثلاثا ، كمذهب المالكية والشافعية ، انظر تفصيل هذه المسألة فى (شرح فتح القدير . وشرح العناية على الهداية ==

يقتضى طلاقاً « فالقضى »^(١) بمنزلة المنصوص عنده ، فتعمل نية الثلاث فيه كما لو صرح به .

وقلنا : إنه نوى ما لا يحتمله لفظه ، فلغت نيته ، وذلك لأن المذكور وهو : طالق نعت المرأة لا اسم الطلاق وهو بنفسه لا يحتمل التعميم لأنه نعت فرد ، والفرد لا يحتمل العدد بوجه ، ولكن هذا وصف بالطلاق فيقتضى وقوع الطلاق سابقاً عليه ضرورة صدقه ، وذلك يقتضى إيقاعاً من الزوج فأثبتناه ليتحقق هذا الوصف منه صدقاً . وإذا كان الطلاق ثابتاً اقتضاء فلا تعمل نية التعميم فيه .

ولا يقال : اسم الفاعل يدل على المصدر لغة فينبغى أن يجوز نية التعميم فيه كما فى قوله : أنت الطلاق^(٢) .

لأننا نقول : إن دلالاته على طلاق قائم بالمرأة وهو مصدر قولك : طلقت المرأة طلاقاً ، لا على طلاق قائم بالزوج الذى هو التطليق ، وإنما ثبت ذلك ضرورة ثبوت الطلاق فى المرأة ، والنية تعمل فى الطلاق الذى هو تصرف الزوج لا فى الطلاق الذى هو وصف المرأة ، لأنه ثابت جبراً لا اختياراً للزوج فيه .

== ٨ / ٩ - والمهذب ٢ / ١٠٧ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ،
والكافى فى فقه أهل المدينة المالكى ٢ / ٥٧٤) .

(١) فى ب (والمقتضى) .

(٢) حيث تصح فيه نية الثلاث ، لأن المصدر يحتمل العموم والكثرة ، لأنه اسم جنس فيعتبر بسائر أسماء الأجناس ، فيتناول الأدنى - وهو الواحد - مع احتمال الكل وهو الثلاث .

انظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٤ / ١٠ - ١١) .

بخلاف قوله : طلقى نفسك وأنت بائن على اختلاف التخريج .

وكذا قوله : طلقتك « موضوع » ^(١) على مثاله فيدل على مصدر ماض لغة لا على مصدر فى الحال ، فثبت التطبيق ضرورة تصحيح كلامه فى الحال / ^(٢) لأن التطبيق لم يكن مقصودا فى الزمان الماضى ليصح بناؤه عليه ، لكنه جعل إنشاء شرعا تصحيحا ، فلم تعمل النية فيه ، لأن المصدر الثابت به شرعى لا لغوى .

هذا بخلاف قوله : طلقى نفسك وأنت بائن حيث تصح نية الثلاث فيهما .
أما فى قوله : طلقى نفسك .. فإن المصدر ثابت فيه لغة لا اقتضاء ، لأنه مختصر من قوله : افعللى فعل التطبيق ، والمختصر من الكلام والمطول سواء .
فكان المصدر ثابتا لغة وهو اسم جنس يحتمل الكل والأقل كسائر أسماء الأجناس وثبت الأقل عند عدم النية لتيقنه ، فإذا نوى الكل تعمل نيته لأنه محتمل كلامه .

فأما فى قوله : أنت بائن فنية الثلاث تعيين أحد نوعيه ، فيصح ، لأن بقوله : أنت بائن ، تتصل البيئونة بالمحل ، ولاتصالها وجهان :

انقطاع يرجع إلى الملك ، وانقطاع يرجع إلى المحل أى : - حل المحلية - بأن لا تبقى المرأة محلا للنكاح فى حقه ، فكان الثابت بطريق الاقتضاء / ^(٣)

(١) فى ب (مصوغ) .

(٢) فى ٩١ / ١ من ب .

(٣) فى ٨٢ / ١ من ح .

التخصيص على الشيء باسمه العلم يدل على الخصوص عند البعض .

متنوعا فى نفسه ، فكان قوله : أنت بائن محتمل لليتونتين بسبب انقسام
البيئونة إلى كاملة وناقصة ، فإن أريد به الكامل ، كانت هى البائنة اقتضاء ،
وإن أريد بها الناقصة ، فهى تثبت اقتضاء دون الأولى . فعند عدم النية تثبت
مطلق البيئونة فتعين الأدنى لتيقنه وهذا معنى قول الشيخ : على اختلاف
التخريج أى : تصح نية الثلاث فيهما ، ولكن على اختلاف التخريج كما
ذكرنا .

فصل .. قوله : التخصيص على الشيء باسمه العلم إلى آخره اعلم أن
عامة أصحاب الشافعى - رحمه الله - : قسموا دلالة اللفظ إلى : منطوق
ومفهوم ، وقالوا : دلالة المنطوق : ما دل عليه اللفظ فى محل النطق ثم
جعلوا ما سميئا عبارة وإشارة واقتضاء من هذا القبيل .

وقالوا : دلالة المفهوم : ما دل عليه اللفظ لا فى النطق .

ثم قسموا المفهوم إلى مفهوم موافقة وهو : أن يكون المسكوت عنه موافقا
فى الحكم للمنطوق ويسمونه فحوى الخطاب ولحن الخطاب أيضا ، وهو الذى
سميناه دلالة النص .

والى مفهوم مخالفة وهو : أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق فى
الحكم ويسمونه دليل الخطاب^(١) ، وهو المعبر عندنا بتخصيص الشيء بالذكر .

(١) راجع فى ذلك : (المنهاج بشرحيه : الأسنوى والبدخشى ١ / ٣٠٩ - ٣١٤
والمستصفى ٢ / ١٨٩ - ١٩٣ ، والأحكام للآمدي ٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٣ / ٩٣
فما بعدهما) .

قال أبو بكر ^(١) الدقاق وأبو حامد ^(٢) المرو الروذى وبعض الحنابلة والاشعرية : أن التنصيص على الشيء باسمه العلم يوجب التنصيص وقطع الشركة بين المنصوص عليه وغيره / ^(٣) فى الحكم ، لانه لو لم يجب ذلك لم يظهر للتنصيص فائدة ، ولا يجوز أن يكون شيء من كلام صاحب الشرع غير مفيد .

والمراد باسم العلم ما يدل على الذات سواء كان اسم جنس أو اسم علم ولا يدل على الصفة ^(٤) .

(١) هو : محمد بن محمد بن جعفر البغدادي ، المعروف بابن الدقاق ويلقب بالخياط ، يكنى : أبا بكر ، فقيه ، أصولي ، كان فاضلا ، عالما ولى القضاء بكرخ بغداد من مؤلفاته : كتاب فى أصول الفقه على مذهب الشافعى ، شرح المختصر . وفوائد الفوائد ، ولد سنة (٣٠٦ هـ) وتوفى سنة (٣٩٢ هـ) .

انظر : (النجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٦ ، طبقات الشافعية للأستوى ١ / ٥٢٢ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٠٣) .

(٢) هو : أحمد بن عامر بن بشير ، وقيل : أحمد بن بشير عامر بن حامد المروروذى (نسبة إلى مرو الروذ والروذ اسم للنهر) ، الشافعى ، فقيه ، أصولي ، نزل البصرة وسكنها ودرس بها ، وتولى القضاء ، وأخذ عنه فقهاء البصرة وكان من أخص تلامذته : أبو حيان التوحيدى ، من مؤلفاته : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والإشراف على أصول الفقه ، توفى سنة (٣٦٢ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ١ / ٦٩ - ٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ١٦٦ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٥٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٤٠) .

(٣) ق ٩١ / ب من ب .

(٤) وذلك ما يسمى فى كتب الشافعية وغيرهم بمفهوم اللقب ، وهو ليس بحجة إلا عند الدقاق ومن معه كما ذكره الشارح - رحمه الله - .

انظر : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٣٧) .

كقوله صلى الله عليه وسلم « الماء من الماء » فهم الأنصار عدم وجوب
الاغتسال .

بالإكسال لعدم الماء ، وعندنا لا يقتضيه سواء كان مقرونا بالعدد أو لم يكن .

واستدلوا بقوله - ﷺ - « الماء من الماء » ^(١) فالأنصار ^(٢) فهموا
التخصيص من ذلك ، حتى استدلوا على نفي وجوب الاغتسال بالإكسال لعدم
الماء وهم كانوا أهل اللسان فلو لم يكن ذلك موجبا لما صح الاستدلال منهم .
ومعنى الإكسال : أن يجامع الرجل امرأته ثم يفتر ذكره بعد الإيلاج فلا
ينزل ، يقال : أكسل الفحل - أى : صار ذا كسل - كذا فى الفائق ^(٣) .

والمراد بالماء الأول الطهور ، وبالثانى المنى ، ومن للسببية أى استعمال الماء
لأجل الاغتسال واجب بسبب المنى .

وعندنا : لا يقتضيه سواء كان مقرونا بالعدد أو لم يكن ، لانه إن عنى

(١) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٦٩ ، وأبو داود ١ / ١٤٦ - ١٤٨ ، والترمذى ١ / ١٤٣ -
١٤٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٢٩ ، ٣٦ ، ٥ /
١١٥ - ١١٦ بأسانيد متعددة) .

(٢) وهم الذين نصرروا رسول الله - ﷺ - ومن هاجر معه بعد هجرته من مكة ، وفى
صحيح البخارى عن غيلان بن جرير قلت لأنس بن مالك : « أريت اسم الأنصار ،
أكتسم تسمون به أم سماكم الله » قال : « بل سمانا الله تعالى فى كتابه » .
(مذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ١٨ - ١٩) .

(٣) انظره فى : (٣ / ٢٥٩) ، وكتاب : (الفائق فى غريب الحديث) هو جار الله
محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢١٧) .

لأن النص لم يتنوله فكيف يوجب نفياً أو إثباتاً .

بالتخصيص أن هذا الحكم غير ثابت بالنص فى غير المسمى ، فعندنا كذلك ، لأن حكم النص فى غيره ثابت بالعلة لا بالنص ، وإن عنى أنه لا يثبت فى غير المسمى ، لأن النص مانع ، فهو باطل ، لأن النص لا يتنوله فكيف يوجب نفياً أو إثباتاً للحكم فيما لم يتنوله ؟ !

ولأن التخصيص لو كان موجبا نفى الحكم فى غيره كما زعموا ، لكان التعليل للنصوص باطلا ، لأنه يكون ذلك قياسا فى مقابلة النص ، وقد أجمع العلماء ^(١) على جواز التعليل .

لأن الله تعالى قال : ﴿ فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾ ^(٢) أى : فى الأشهر الحرم ، ^(٣) / ^(٤) ولم يدل ذلك على إباحة الظلم فى غيرها .

ويحكى عن الثلجى ^(٥) أنه كان يقول : هذا إذا لم يكن المنصوص عليه باسم العلم محصورا بعدد نصا كخبر الربا ، فأما إذا كان محصورا فذلك يدل على نفى الحكم فى غيره لأن فى إثبات الحكم فى غيره إبطال العدد المنصوص وذلك لا يجوز ^(٦) .

(١) فى ب (الفقهاء) والمراد من يعتمد على رأيه .

(٢) سورة التوبة / ٣٦ .

(٣) وهى أربعة : رجب ، ذو القعدة ، ذو الحجة ، المحرم (هامش ب) .

(٤) ق ٨١ / ب من ح .

(٥) فى ح (البلخى) وهو خطأ ، والثلجى بالشاء ، المثلثة والجيم : محمد بن شجاع البغدادى ، أبو عبد الله ، ونقل الشيخ يحيى الرهاوى عن صاحب الجواهر المضية أنه قال : الثلجى بفتح الشاء المثلثة وسكون اللام وآخرها جيم-محمد بن شجاع ، هكذا نسبته ، وصحفه بعضهم بالباء والخاء وهو غلط .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٥٥٠ ، والجواهر المضية ٤ / ١٦٧) .

(٦) انظر : (حاشية ابن ملك على المنار ص ٥٥٠ ، وأصول السرخسى ١ / ٢٥٦) .

والاستدلال منهم بحرف الاستغراق .

واستدل بقوله : - ﷺ - « خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء » ^(١) فإن ذلك يدل على نفى الحكم فيما عدا المذكور .
والصحيح أنه لا يدل لما ذكرنا .

وذكر العدد : لبيان أن الحكم بالنص ثابت في العدد المذكور فقط .
ونحن نقول : « إن الحكم » ^(٢) في غير المذكور إنما ثبت بعملة النص « لا » ^(٣) بالنص ، فلا يوجد ذلك إبطال العدد المنصوص .

وذكر في بعض النسخ : لو كان التخصيص باسم العلم حجة في غير المسمى كما زعم الخصم ، لكان يلزم من قول القاتل : زيد موجود ومحمد رسول الله - ﷺ - كفر / ^(٤) القاتل ظاهراً ، لأنه يؤدي بظاهره إلى أن غير زيد ليس بموجود فيه إنكار وجود الصانع ، وأن غير محمد ليس برسول ، وفيه إنكار الأنبياء المتقدمين ، وكل ذلك باطل ، فكذا ما يؤدي إليه .

قوله : والاستدلال منهم .. أى : من الأنصار - هذا جواب عن كلام

(١) أخرجه : (البخارى ٢ / ٢١٢ بلفظ : « خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن : الغراب - الحديث » ، والترمذى ٣ / ١٨٨ بلفظ (خمس فواسق يقتلن في الحرم .. الحديث .

والنسائي ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ ، ومسلم أيضاً في ٢ / ٨٥٧) .

(٢) عبارة ح (إن الصحيح الحكم) وهو غير سليم .

(٣) في ب (إلا) وهو خطأ .

(٤) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٦٩ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار ١ / ٥٩ والزيلعي في نصب الراية ١ / ٨١) .

وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء غير أن الماء يثبت مرة عيانا وطورا
دلالة - والحكم إذا أضيف إلى مسمى بوصف خاص ، أو علق بشرط ، كان
دليلا على نفيه عند عدم الوصف أو الشرط عند الشافعي - رحمه الله - حتى
لم يجوز نكاح الأمة .

الخصم يعنى : الاستدلال من الأنصار على انحصار الحكم على الماء ، لم يكن
لما توهم الخصم من دلالة التنصيص ، بل بلام المعرفة المستفرقة للجنس عند
عدم المعهود الموجبة للانحصار ، أو بما روى فى بعض الروايات : « لا ماء إلا
من الماء » ، وفى بعضها : « إنما الماء من الماء » فإن ذلك يوجب الحصر
بالاتفاق ، إلا أنه لما دل الدليل على وجوب الاغتسال من الحيض والنفاس ،
بقى الانحصار فيما وراء ذلك فما يتعلق بالمنى .

فعلى هذا كان ينبغى أن لا يجب الاغتسال بالإكسال لعدم الماء ، لكن الماء
فيه ثابت تقديرا ، لأن الماء مرة ثبت عيانا ومرة دلالة ، فلإن التقاء الختانين
وتوارى الحشفة ، لما كان سببا لنزول الماء ، كان دليلا عليه ، فأقيم مقامه عند
تعذر الوقوف عليه ، فثبت أن وجوب الاغتسال فى الإكسال مضاف إلى الماء
أيضا فكان هذا منا قولاً بموجب العلة ، وهذا معنى قول الشيخ : وعندنا هو
كذلك إلى آخره (١) .

(١) وأضيف إلى ذلك : أن هذا الحديث : « الماء من الماء » وأمثاله منسوخة .

وللعلماء فى الاستدلال على نسخه طريقان :

أحدهما : بالأحاديث كقوله ﷺ : « إذا جلس الرجل بين شعبها الأربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل » زاد مسلم فى رواية : (وإن لم ينزل) ، والثانى : رجوع من
روى عن النبى - ﷺ - الحكم الأول فلإن بعض من روى ذلك أفتى بوجوب
الغسل ، أو رجوع عن الحكم الأول ، كزيد بن ثابت وأبى بن كعب وعثمان بن ==

وأما فائدة التخصيص ، فتعظيم المذكور وتفضيله على غيره ، أو أن يتأمل المستبطنون في علة النص فيثبتون الحكم في غير المنصوص من المواضع لينالوا درجة الاجتهاد وثوابه ، وهذا لا يحصل إذا ورد النص عاما متاولا للجنس كذا ذكره شمس الأئمة (١).

قوله : والحكم إذا أضيف إلى آخره .. لا خلاف أن المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ، ولكن هذا العدم / (٢) عندنا هو العدم الأصلي الذي كان قبل التعليق ، وعند الشافعي - رحمه الله - هو ثابت بالتعليق مضاف إلى عدم الشرط ، فإنه لولا الشرط لثبت الحكم في الحال ، وكذا الحكم إذا أضيف بوصف خاص ، بأن كان الاسم عاما ولكنه قيد بوصف يختص ببعض كقوله - ﷺ - : « في الغنم السائمة زكاة » (٣) فإن اسم الغنم عام في جنسه ووصف السوم يختص ببعضه لا بكله . بخلاف قوله تعالى : ﴿ النبيون الذين أسلموا ﴾ (٤) فإنه وصف يعم النبيين أجمع يدل على وجود الحكم عند وجوده وعلى انتفاء الحكم عند عدمه ، كما في الشرط (٥).

= عفان وعلى بن أبي طالب - رضى الله عنهم .

انظر : (نصب الراية ١ / ٨٣ - ٨٥) .

(١) انظر : (أصول الرخسى ١ / ٢٥٦) .

(٢) ق ٨٣ / أ من ح .

(٣) أخرجه : (البخارى ٢ / ١٢٤) في حديث طويل قال فيه : « .. وفي صدقة الإبل في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة » .

وكذلك أبو داود في ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والنسائي ٥ / ١٨ - ٢١ ، ومالك في الموطأ ص ١٢٧ - ١٢٨) .

(٤) سورة المائدة / ٤٤ .

(٥) راجع : تفصيل ذلك في : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٠٢ فما بعدها) .

عند طول الحرة ، ونكاح الأمة الكتابية ، لفوات الشرط والوصف المذكورين فى النص . .

وحاصله : أنه ألحق الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا فى منع الحكم دون السبب .

حتى لم يجوز - هذا نتيجة قول الشافعى - رحمه الله - أى : لم يجوز الشافعى ^(١) / نكاح ^(٢) الأمة عند طول الحرة ، ونكاح الأمة الكتابية لفوات الشرط « أو » ^(٣) الوصف المذكورين فى قوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات ﴾ أى : ومن لم يملك زيادة فى المال يملك بها نكاح الحرة : ﴿ فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ ^(٤) أى : فلينكح مملوكة من الإماء المسلمات .

والطول ^(٥) : الفضل والفتى والفتاة : الشاب والشابة ، ويسمى العبد والأمة فتى وفتاة وإن كانا كبيرين ، لأنهما لا يقرآن توقير الكبار لرفهما ، فالله تعالى لما علق جواز نكاح الأمة بعدم طول الحرة وقيد الفتيات بالمؤمنات أوجب ذلك عدم الجواز عند عدم الشرط ، أو الوصف ، فلا يجوز نكاح الأمة المؤمنة عند وجود طول الحرة ، ولا نكاح الأمة الكتابية ، وإن لم يوجد طول الحرة لفوات الوصف .

قوله : وحاصله إلى آخره . . أى : وحاصل ما قال الشافعى - رحمه الله -

(١) انظر : (المهذب للشيرازى ٢ / ٥٨) .

(٢) ق ٩٢ / ب من ب .

(٣) فى ب (و) .

(٤) سورة النساء / ٢٥ .

(٥) والمراد به هنا : ما يتزوج به حرة أو يشتري به أمة من المال .

أو حاصل الأمر أو الشأن أن الشافعى - رحمه الله - ألحق الوصف بالشرط فى كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه ، لأن الحكم يتوقف على الوصف كما يتوقف على الشرط ، فإنه لولا الوصف لثبت الحكم بمطلق الاسم ، كما أنه لولا الشرط لثبت الحكم فى الحال فظهر للوصف أثر المنع كما ظهر للشرط ، فألحق به .

واعتبر - أى اعتبر الشافعى - التعليق بالشرط عاملا فى منع الحكم دون السبب ، فإن قوله : إن دخلت الدار ، لا يؤثر فى قوله : أنت طالق ، بمنعه عن الوجود لأنه قد صار موجودا ، فلا وجه إلى جعله معدوما ، وإنما يؤثر فى حكمه بمنعه من الثبوت ، فإنه لولا التعليق لكان الحكم ثابتا فى الحال .

الا يرى أن قوله : أنت طالق ، ثابت مع الشرط ، كما هو ثابت بدون الشرط وهو علة تامة بنفسه ، لكن عدم حكمه لمكان الشرط فظهر أن أمر التعليق فى منع الحكم دون السبب كالتأجيل / ^(١) والإضافة ، وكشرط الخيار فى البيع ، فإنه يمنع الحكم بالاتفاق لا السبب ، فاعتبره بالتعليق الحسى ، فإن تعليق القنديل لا يؤثر فى ثقله الذى هو علة السقوط بالإعدام ، وإنما يؤثر فى حكمه وهو السقوط ^(٢) ، فيدل التعليق والتخصيص بالوصف على انتفاء الحكم عند عدمهما وإلا لم يكن لذكرهما فائدة ، وتعليق آحاد الفقهاء والبلغاء وتخصيصهم بغير فائدة ممتنع ، فتخصيص الشارع وتعليقه أولى .

(١) ق ٨٣ / ب من ح .

(٢) ولو أوضحنا العبارة قليلا ، لقلنا : إن تعليق القنديل بحبل من السقف يمنع وصوله إلى الأرض ، ولا يعدم أصله ويوجب وجوده فى الهواء ويقيه عن الأرض ، وهذا لأن السبب وجد حسا فلا يعقل إعدامه ، بخلاف الحكم ، فإن ثبوته عرف بالشرع ، فجاز أن يتعلق بالمانع الحكمى وهو الشرط .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٤١٢) .

حتى أبطل تعليق الطلاق والعناق بالملك .

وجوز التكفير بالمال قبل الحنث .

قوله : / (١) حتى أبطل .. أى : الشافعى - رحمه الله - تعليق الطلاق والعناق بالملك بأن قال لأجنبية : إن تزوجتك فأنت طالق ، أو قال : إن تزوجت أو كلما تزوجت ، أو قال : إن اشتريت عبدا فهو حر ، أو قال لعبد الغير : إن اشتريتك فأنت حر كان هذا كله باطلا عنده ، حتى لا يقع الطلاق والعناق عند الزوج والشراء بهذه الأيمان بحال (٢) ، لأن السبب لما كان موجودا عند التعليق لا بد لانعقاده من وجود الملك فى المحل ، لأنه لا ينعقد بدونه ، فيشترط الملك بالمحل لتقرر السبب ، ثم يتأخر الحكم إلى وجود الشرط بالتعليق ، فإذا خلا المحل عن الملك لغا ، كما لو قال لأجنبية : إن دخلت الدار فأنت طالق ، حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط فى الملك لا يقع شيء .

وجوز (٣) - الشافعى رحمه الله - التكفير بالمال قبل الحنث فى كفارة

(١) ق ٩٣ / أ من ب .

(٢) واستدل فى ذلك بالمنقول أيضا وهو قوله - ﷺ - : « لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك » .

انظر : (المذهب للشيرازى ٢ / ٩٨) .

(٣) قال أبو إسحاق الشيرازى : (فإن كان يكفر بالمال ، فالمستحب أن لا يكفر قبل الحنث ، ليخرج من الخلاف ، فإن أبا حنيفة - رحمه الله - لا يجيز تقديم الكفارة على الحنث) .

(المذهب ٢ / ١٨٠) .

اليمين: بأن أعتق رقبة ، أو أطعم عشرة مساكين ، أو كساهم قبل الحنث جاز عنده ^(١) لأن اليمين سبب الكفارة ، ولهذا يضاف الكفارة إليها ، فيقال : كفارة اليمين ، إلا أن الحنث شرط لوجوب أدائها ، فكان التعليق به ، لقوله تعالى: ﴿ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴾ ^(٢) : أى : حلفتم وحنثتم ، مؤخرا للحكم إلى حين وجوده بمنزلة التأجيل فيكون نفس وجوب الكفارة ثابتا قبل الحنث لوجود سببه ، فيجوز أداؤها ، بخلاف الكفارة بالصوم حيث لا يجوز تعجيلها قبل الحنث عنده ^(٣) ، لأن المال يغاير الفعل فجاز أن يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب أدائه كما فى الثمن المؤجل فأما فى الصوم فلا يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب أدائه ، لأن الصوم أفعال معلومة وأدائه عين ذلك الأفعال ، فإذا تأخر وجوب الاداء إلى زمان وجود الشرط بالإجماع ، علم أن أصل الوجوب متف قبله ، فلا يجوز الاداء قبل الوجوب ، ولهذا لا يجوز تعجيل الصوم قبل الشهر ، ويجوز تعجيل ^(٤) الزكاة قبل الحول وهذا

(١) هذا إذا كان الحنث بغير معصية ، وإن كان الحنث بمعصية ففيه وجهان : أحدهما يجوز ، لأنه حق مال يتعلق بسببين يختصانه ، فإذا وجد أحدهما ، جاز تقديمه على الآخر كالزكاة قبل الحول .

والثانى : لا يجوز ، لأنه يتوصل به إلى معصية ، وعند الإمام مالك أيضا يجوز التكفير قبل الحنث .

انظر : (المهذب فى المكان السابق ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكى ١ / ٤٥٤) .

(٢) سورة المائدة / ٨٩ .

(٣) راجع : (المهذب للشيرازى ٢ / ١٨٠) .

(٤) وذلك لما روى على - كرم الله وجهه - أن العباس - رضى الله عنه - سأل رسول الله - ﷺ - ليعجل زكاة ماله قبل حولها فرخص له فى ذلك .

لأنه حق مال أجل للرفق ، فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل والدية الخطأ . ==

وعندنا المعلق بالشرط لا ينعقد سببا ، لأن الإيجاب لا يوجد إلا بركنه ولا
يثبت إلا في محله

فائدة تقييد الشيخ الكفارة بالمال .

قوله : وعندنا المعلق بالشرط إلى آخره .. اعلم : أنا نقول أولا لا نسلم أن
الوصف ملحق بالشرط / ^(١) على الإطلاق ، بل الوصف قد يكون بمعنى
العلة ^(٢) ، وهو أعلى درجاته ، وقد يكون بمعنى ^(٣) الشرط ، وقد يكون
اتفاقيا ^(٤) ، وهو أدنى درجاته ، وذلك لا يوجب العدم عند العدم بلا خلاف ،
ولهذا لم يجعل الشافعي وصف الأيمان في قوله : « أن ينكح المحصنات / ^(٥)
المؤمنات » معتبرا في شرط الجواز ، حتى جعل طول الحرة الكتابية مانعا عن
جواز نكاح الأمة . لأنه ذكر على سبيل التشریف لا على سبيل الشرط . وكذا
إذا كان الوصف بمعنى العلة بأن كان مؤثرا كما في قوله تعالى : ﴿ الزانى ﴾
و﴿ السارق ﴾ فإن وصف الزنا هو المؤثر في وجوب الحد ، لا يدل عدمه على
عدم الحكم أيضا ، لأن عدم العلة لا يوجب عدم الحكم بالاتفاق إذا لم يثبت
اختصاصه بها . وكذا عدم الوصف الذى هو بمعنى العلة لا يدل على عدم

= انظر : (المرجع السابق فى ١ / ٢٢٥) .

(١) ق ٨٤ / ١ من ح .

(٢) وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .. ﴾ الآية .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ .

(٤) مثل قوله تعالى : ﴿ وربائبكم اللاتي فى حجوركم ﴾ .

(٥) ق ٩٣ / ب من ب .

وهنا الشرط حال بينه وبين المحل ، فبقى غير مضاف إليه ، وبدون
الاتصال بالمحل لا ينعقد سببا .

الحكم إذا لم يثبت اختصاصه به ، وكذا إذا كان الوصف بمعنى الشرط لا يدل
على عدم الحكم عندنا كما ^(١) لا يدل عدم الشرط على عدم الحكم عندنا ،
لأن أثر التعليق عندنا في منع السبب عن الانعقاد لا في حكمه ، وذلك لأن
التعليق أى : الشرط دخل في السبب وهو قوله : أنت طالق مثلا ، لأنه هو
المذكور دون غيره ، فحال بين السبب والمحل ، فلم يتصل السبب بالمحل ،
فلا ينعقد سببا ، لأنه جعل قوله : أنت طالق جزاء لدخول الدار والجزء
عند أهل اللغة : ما هو متعلق وجوده بوجود الشرط ، كما في قوله : إن
تكرمنى أكرمك ، كان معلقا إكرامه بإكرام صاحبه ، فكان إكرامه معدوما قبل
إكرامه ، فكذلك هنا ، لما جعل التطبيق جزاء للدخول ، كان التعليق
معدوما قبل وجوده ، فكان عدم وقوع الطلاق لعدم التطبيق ^(٢) لا لعدم
الشرط ولأن الشرط تعرف من المتكلم ، فيؤثر فيما في اختيار المتكلم وهو
التطبيق دون وقوع الطلاق ، لأن وقوع الطلاق أمر جبرى لا اختيار للعبد فيه
بعد إيقاعه ، ولا معنى لقولهم : أنت طالق ، فقد صار موجودا فلا وجه
إلى جعله معدوما بالتعليق ، لأننا لا نجعل قوله : أنت طالق معدوما ولكن
نجعل التعليق مانعا من وصوله إلى المحل ، وذلك مانع من انعقاده علة ، لأن
علة الشرعية لا تصير علة قبل وصولها إلى محلها ، كما لا تصير علة قبل
تمامها ، فكان ينبغى أن يلغوا ، لما لم يتصل بالمحل ، إلا أن وصوله إلى

(١) فى ب بعد قوله : (عندنا) جملة مكررة وهى : (لا يدل على عدم الحكم) .

(٢) وهو السبب دون الحكم الذى هو : وقوع الطلاق .

وصوله إلى المحل لما كان « مرجوا » ^(١) لوجود الشرط جعلناه كلاما صحيحا له
عرضية « أن » ^(٢) يصير سببا ، حتى لو علقه بشرط لا يرجى وجوده ، ولا
يمكن الوقوف عليه لنا أيضا ، كما لو قال : أنت طالق إن شاء الله .

وتبين بهذا أن المعلق بالشرط كالمُنْجَز عند وجوده ، لأنه يصير تنجيذا في
حال/ ^(٣) الشرط ^(٤) .

فإن قيل : إذا علق العاقل طلاق امرأته بالدخول ثم جن ، فدخلت
الدار/ ^(٥) تطلق ، ولو نجز في هذه الحالة لا يقع .

قلنا : إنما يصير ذلك الكلام المعلق تنجيذا عند وجود الشرط ، وذلك الكلام

(١) في ب (مرجودا) .

(٢) في ب (لأن) .

(٣) ق ٩٤ / أ من ب .

(٤) قلت : فإذا كان كذلك ، انعكس حال التفسيرات المذكورة ، فيصح الطلاق والعناق
بالمالك فيما إذا قال : إن تكحتك فأنت طالق ، وإن ملكتك فأنت حرة لأنه لم يوجد
قوله : أنت طالق وأنت حرة ، فلا بأس به لوقوعه في محله .

وكذلك بطل التكفير بالمال قبل الحنث لأن اليمين لا يتعقد إلا للبر فكيف يكون سببا
للحنث ، فلا يصح التقديم على السبب .

وبذلك صح ما قلنا من أن عدم الحكم ليس لعدم الشرط بل لعدم السبب ، فلا يكون
عدما شرعيا بل عدما أصليا لا يعدى إلى غيره .

وهذا هو ثمرة الخلاف بين الفريقين : (الحنفية والشافعية) وإلا فلا يخفى أن قبل
دخول الدار في قوله : (أنت طالق إن دخلت الدار) لو طلق بطلاق آخر ، يقع
بالاتفاق بين الفريقين والله أعلم .

راجع : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفي ص ٤١٦ - ٤١٧) .

(٥) ق ٨٤ / ب من ح .

كان صحيحا منه ، والتنجيز إنما لا يصح منه لعدم اعتبار الكلام شرعا ، فإذا كان هذا تنجيزا لكلام صحيح شرعا ، عمل في حقه أيضا ، وإذا ثبت أنه تنجيز حال وجود الشرط ، فيراعى للوقوع وجود المحل عند وجود الشرط .

وهذا بخلاف « خيار ، شرط الخيار » ^(١) في البيع ، فإن دخول الشرط في البيع على الحكم دون السبب وهو البيع ، لأن البيع لا يحتمل الخطر لأنه من قبيل الإثباتات ^(٢) وهي لا تحتمل الخطر ، لأنه يؤدي إلى القمار الذي هو حرام شرعا وفي جعله متعلقا بالشرط خطر تام ، فكان القياس أن لا يجوز البيع مع شرط الخيار ، كما لا يجوز مع سائر الشروط ، إلا أن الشرع جاوز ذلك ضرورة دفع الغبن فكان نظير أكل الميتة حال المخصصة ، فيقدر بقدر الضرورة ، وهي تندفع بجعله داخلا على الحكم ، لأن حكمه مما يحتمل التأخير فكان في جعله داخلا على الحكم تعليلا للخطر مع حصول المقصود وهو تدارك الغبن .

فأما الطلاق والعتاق ونحوهما ، فيحتمل التعليق بالشرط ، فوجب أن يجعل الشرط داخلا على السبب ، إذ لو جعل داخلا على الحكم . كان تعليقا من وجه دون وجه والأصل هو الكمال في كل شيء .

وقيل في الفرق بين شرط الخيار وسائر المتعلقات : إن ثبوت الشرط في

(١) هكذا في النسختين معا ، وأرى أن الصواب : (شرط الخيار) وكلمة (خيار) رائدة .

(٢) المراد بها مقابل الإسقاطات كالطلاق والعتاق ونحوهما ، فإن الطلاق إسقاط ملك النكاح ، والعتاق إسقاط ملك الرقبة ، بخلاف البيع فإنه إثبات الملك في الثمن للبائع ، والمبيع للمشتري . والله أعلم .

والمطلق يحمل على المقيد وإن كانا في حادثتين عند الشافعي - رحمه الله -
مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لأن قيد الأيمان زيادة وصف يجري مجرى
الشرط فيوجب النفي عند عدمه في النصوص .

البيع بكلمة على أن ، إذ هي المستعملة فيه ، فيقال : بعتك على أني بالخيار .
وهذه الكلمة وإن كانت للشرط لكن عملها على خلاف كلمة التعليق ،
فإنك إذا قلت : أزورك إن زرتني ، كنت معلقا بزيارتك بصاحبك ، وإذا
قلت : أزورك على أن تزورني ، كنت معلقا بزيارة صاحبك بزيارتك ويكون
زيارتك سابقا على زيارته ، على هذا إجماع أهل اللغة .

وإذا كان كذلك لا يوجب هذا تعليق نفس البيع بهذا الشرط ، بل يوجب
تعليق الخيار بالبيع وثبوته به ، فينعقد البيع سابقا ثم يثبت الخيار وإذا ثبت
الخيار امتنع اللزوم وثبوت الحكم وهو الملك ، لأن ذلك حكم الخيار في
الشرع.

قوله : والمطلق يحمل إلى آخره .. اعلم أن المطلق هو : اللفظ الدال على
الحقيقة من حيث هي من غير قيد . والمقيد هو : الدال عليها مع قيد ، كذا في
المحصول ^(١) ، وهو معنى قول مشائخنا ^(٢) : المطلق هو المتعرض بالذات دون
الصفات لا بالنفي ولا بالإثبات ، والمقيد هو : الدال على الذات مع صفة
زائدة إما بالنفي أو بالإثبات ، « ولهذا » ^(٣) يظهر الفرق بين

(١) انظره في : (ج ١ ق ٣ / ٢١٦) .

(٢) كالشيخ علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ، والشيخ / عبد العزيز
البخاري .

انظر : (ميزان الأصول ص ٣٩٦ ، وكشف الأسرار ٢ / ٢٨٦) .

(٣) في ب (بهذا) .

العام / ^(١) والخاص وبين المطلق ، فإن العام هو : اللفظ الدال على الحقيقة مع التعرض « للكثرة » ^(٢) المبهمة ، والخاص هو الدال عليها مع التعرض للوحدة ، والمطلق ليس بتعرض لما سوى الحقيقة .

وعند بعض مشائخنا ^(٣) وبعض أصحاب الشافعى : لا فرق بين الخاص والمطلق .

ثم المطلق محمول ^(٤) على المقيد - أى : محكوم بأن المراد منه ما هو المراد من المقيد عند الشافعى - رحمه الله - سواء كانا فى حادثة واحدة أو فى حادثتين ، وذلك لأن الشيء الواحد لا يكون مقيدا ومطلقا فى حالة واحدة ، ولأن المطلق ساكت والمقيد ناطق « فكان » ^(٥) المقيد أولى .

الا يرى أنه حمل نص الزكاة المطلق على صفة السوم أعنى : قوله - ﷺ - « فى خمس من الإبل شاة » ^(٦) ، على نص المقيد وهو قوله - ﷺ - :

(١) فى ٨٥ / ١ من ح .

(٢) فى ب (لكثرة) .

(٣) كالإمام السمرقندى ، فإنه عرف الخاص بقوله : (هو اللفظ الذى أريد به الواحد معينا كان أومبهما) فالعين نحو قوله تعالى : « محمد رسول الله » ، والمبهم المطلق نحو قوله تعالى : « فتحرير رقبة مؤمنة » .

انظر : (ميزان الأصول ص ٢٩٨) .

(٤) راجع فى مسألة حمل المطلق على المقيد وعدم حمله عليه :

(أ) أصول السرخسى ١ / ٢٦٧ - ٢٧١ ، وأصول اليزدوى بشرحه للبخارى ٢ / ٢٨٦ فما بعدها ، وميزان الأصول ص ٤٠٩ - ٤١٥ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٣ - ٩) .

(٥) فى ب (وكان) .

(٦) أخرجه : (الدارمى ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ١٤ - ١٥ ومالك

فى الموطأ ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وأبو داود ٢ / ٢٢٤ ، والترمذى : رقم الحديث ٦٢١ وقال : حديث حسن) .

«فى خمس من الإبل السائمة شاة» ^(١) وكذلك نص الشهادة أعنى : قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ ^(٢) محمول على المقيد وهو قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ بالإجماع .

وكذلك إذا كانا فى حادثين مثل كفارة القتل وسائر « الكفارات » ^(٣) .

فإن الرقبة فى كفارة القتل مقيدة بالإيمان لقوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ وفى كفارة الظهار واليمين غير مقيدة بالإيمان فأوجب صفة الإيمان فى جميع رقبات « الكفارات » ^(٤) وذلك ، لأن قيد الإيمان زيادة وصف يجرى مجرى الشرط ، فيوجب نفى الحكم عند عدمه فى المتصوص عليه لما مر من أصله .

وفى نظيره من الكفارات لأنها جنس واحد ، لأن الكل تحرير فى تكفير مشروع للستر والزجر ، فالشرع لما قيدها بصفة الإيمان فى كفارة القتل لحكمة حميدة ، وهى التقرب إلى الله تعالى بتخليص عبد مؤمن عن ذل العبودية صار ذلك بيانا فى سائر الكفارات .

ألا يرى أن تقييد الأيدى بالمرافق فى الوضوء جعل تقييدا فى التيمم ، لأن كل واحد منهما طهارة ، فكأننا نظيرين .

(١) أخرجه : « أبو داود ٢ / ٢٣٣ بلفظ « فى كل سائمة إبل فى أربعين بنت لبون ... الحديث » .

والنسائى ٥ / ١٥ - ١٦ ، ومالك فى الموطأ ١٢٧ - ١٢٨ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ١٤ - ١٥ ، و٣ / ٣٥ .

(٢) سورة البقرة / ٢٨٢ .

(٣) فى ب (الكفارة) وهو خطأ .

(٤) فى ب (الكفارة) وهو خطأ .

والطعام فى اليمين لم يثبت فى القتل لأن التفاوت ثابت باسم العلم .
وهو لا يوجب إلا الوجود ، وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وإن كانا فى
حادثه لإمكان العمل بهما إلا أن يكونا فى حكم واحد .

قوله : والطعام فى اليمين إلى آخره .. هذا جواب عما يرد نقضا على
الشافعى - رحمه الله - وهو أن الطعام لم يثبت فى كفارة القتل حملا لها على
اليمين مع أن الكل جنس واحد ؟ فقال : إن الطعام الثابت فى كفارة اليمين إنما
لم يثبت فى القتل ، لأن التفاوت بين هذه الأشياء ثابت بالاسم العلم ، وهو
عشرة مساكين ، والتتصيص بالاسم العلم يوجب الوجود عند الوجود ولم
يوجب العدم عند العدم ، وإذا لم يثبت العدم به فى محل المنصوص لا يمكن
تعديته إلى غيره ، لأن تعديته المعدوم محال .

وإنما خص طعام اليمين ، لأن طعام الظهار ثابت فى القتل فى أحد قولى
الشافعى (١) - رحمه الله - .

قوله : / (٢) وعندنا لا يحمل المطلق إلى آخره .. أى عندنا لا يحمل
المطلق / (٣) على المقيد لا فى حادثتين ولا فى حادثه واحدة بعد أن يكونا
حكمين ولا يلتفت إلى توهم البعض أن المراد منه نemy الحمل بالكلية وإن كانا
فى حكم واحد فى حادثه واحدة ، فإن ذلك مخالف للروايات أجمع ، مثل

(١) راجع : (المذهب ٢ / ٢٧٩) .

(٢) ق ٩٥ / ١ من ب .

(٣) ق ٨٥ / ب من ح .

رواية التقويم والأسرار ، ومبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده ^(١) ، ومبسوط شمس الأئمة ، والميزان ، وشرح التأويلات ^(٢) .

وقوله : وإن كانا فى حادثة واحدة .. يشير إلى أنه لا يحمل فى حادثتين بالطريق الأولى ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ نهى عن السؤال عن المسكوت عنه ، والوصف فى المطلق مسكوت عنه ، فكان فى الرجوع إلى المقيّد ليعرف حكم المطلق مع إمكان العمل به إقدام على هذا المنهى عنه ، فلا يجوز .

ولأن الإطلاق أمر مقصود كالتقيّد ، فإن الإطلاق ينبئ عن توسعة الأمر وتسهيله على المخاطب ، كما أن التقيّد ينبئ عن التضييق والتشديد ، فعند إمكان العمل بهما لا يجوز إبطال الإطلاق بالتقيّد كما لا يجوز عكسه .

ففى الحادثتين يمكن العمل بهما ، لجواز أن تكون التوسعة مقصودا فى حادثة ، والتضييق مقصودا فى الأخرى .

وكذا إذا كانا فى حادثة واحدة بعد أن يكونا حكمين ، يجوز أن يكون التشديد مقصودا فى حكم ، والتسهيل مقصودا فى آخر فى تلك الحادثة .

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، حيث نقل النصوص عن جميع هذه المراجع ، والتى تدل على وجوب حمل المطلق على المقيّد إذا كانا فى حادثة واحدة فى حكم واحد ، وأصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٢٦٨ ، والميزان ص ٤١٢ - ٤١٥ ، وكشف الأسرار للنسقى ١ / ٤٢٥ ، والتقويم ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ مخطوط رقم ١٨٢٢ ، والأسرار ٣ / ق ١١٥) .

(٢) هو : محمد بن حسين بن محمد بن حسين ، الحنفى . المعروف بخواهر زاده ، كان إماما ، فاضلا ، من عظماء ما وراء النهر ، ونعمان الوقت ، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره والمشهور بخوار زاده اثنان :
==

فأما لو كانا فى حكم واحد فى حادثة واحدة ، فلا يمكن العمل بهما فيجب الحمل ضرورة فلذلك حملنا الصيام المطلق على التابع فى قوله تعالى : ﴿فصيام ثلاثة أيام﴾ ^(١) على المقيد به فى قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ^(٢) ، لأن قراءته اشتهرت ، حتى جازت الزيادة بها على كتاب الله تعالى .

اجتمع المطلق والمقيد فى حكم واحد فى حادثة واحدة وهى كفارة اليمين والصوم الواحد لا يتصور أن يكون متابعا وغير متتابع فى حالة واحدة ، ولأنه لو لم يحمل يلزم عليه صوم ستة أيام : ثلاثة متتابعة وثلاثة غير متتابعة بالقراءتين ، وهو خلاف الإجماع ، فوجب الحمل لا محالة ، وهذا معنى قول الشيخ إلا أن يكونا فى حكم واحد إلى آخره ..

== أحدهما : هذا ، وهو ابن أخت القاضى أبى ثابت محمد بن أحمد البخارى وهو متقدم .

والثانى : متأخر وهو : الإمام بدر الدين محمد بن محمود الكردرى ، ابن أخت شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى ، مات سنة (٦٥١ هـ) ، ومعنى خواهر زاده : ابن أخت ، لغة فارسية .

من مؤلفاته : المختصر ، التجنىس ، والمبسوط ، توفى سنة (٤٨٣ هـ) وقيل (٤٣٣ هـ)

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٥٨٠ ، والفوائد البهية ص ١٦٣ - ١٦٤ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ١٤ - ١٥) .

(١) سورة البقرة / ١٩٦ .

(٢) أخرجه : (الشوكانى فى نيل الأوطار ٨ / ٢٨٦ بلفظ : « عن أبى بن كعب وابن مسعود - رضى الله عنهما - أنهما قرءا فصيام ثلاثة أيام متتابعات » .

وقال : حكاه أحمد ورواه الأثرم بإسناده) .

مثل صوم كفارة اليمين لأن الحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين
فإذا ثبت تقييده ، بطل إطلاقه ، وفي صدقة الفطر ورد النصان في السبب . ولا
مزاحمة في الأسباب فوجب الجمع .

ولا نسلم أن القيد بمعنى الشرط ولئن كان ، فلا نسلم أنه يوجب النفي ولئن
كان

قوله : وفي صدقة الفطر ورد النصان .. وهو قوله - ﷺ - : « أدوا عن
كل عبد وحر » ^(١) مطلقا ، وقوله - ﷺ - : « أدوا عن كل حر وعبد من
المسلمين » ^(٢) فوجب الجمع - أى يجب العمل بهما ، لأنه لا مزاحمة في
الأسباب ، إذ يجوز أن يكون لشيء واحد أسباب متعددة شرعا كالملك فإنه ثبت
بالبيع والهبة والموت .

وقوله / (٣) : لا نسلم أن القيد بمنزلة الشرط جواب عن قوله : القيد جار
مجرى الشرط يعنى قوله : إن القيد بمنزلة التعليق بالشرط غير مسلم على
الإطلاق ، - كما بينا - ولئن سلمنا أنه / ^(٤) كذلك ، فلا نسلم أن الشرط

(١) أخرجه : (الترمذى ٣ / ٥٢ بلفظ « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر
والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير » .
وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي ٥ / ٤٧ ، وأبو داود ٢ / ٢٦٦ فما
بعدها ، وابن ماجه ١ / ٥٨٤ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢ / ٤٠ فما
بعدها) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٢ / ١٣٨ بلفظ : « إن رسول الله - ﷺ - فرض زكاة الفطر
صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين »
ومسلم ٢ / ٦٧٧ ، وأبو داود ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٣) ق ٩٥ / ب من ب .

(٤) ق ٨٦ / أ من ح .

فإنما يصح الاستدلال به على غيره إن لو صحت المماثلة ، وليس كذلك فإن
القتل من أعظم الكبائر .

يوجب النفي أيضا لما ذكرنا ، بل الحكم الشرعى إنما يثبت بالشرع ، ابتداء
-يعنى الحكم الشرعى أمر وجودى ثبت بالشرع ابتداء - ، ولا عدم شيء
يتحقق بناء على عدم آخر ، لأن العدم ليس بشرع لتحقيقه قبل الشرع ، وإذا
لم يكن العدم حكما شرعيا ، لم يجز تعديته إلى الغير ، ولئن سلمنا أن القيد
بمزالة الشرط وأنه يمكن تعديته ، لكن لا نسلم الاستدلال به على غيره : يعنى
لا نسلم أنه ثبت النفي فى غير محل المنصوص استدلالا به ، إلا إذا ثبت
المماثلة بينهما فى المعنى الذى تعلق الحكم به ، ولم يثبت ذلك ، بل المفارقة
ثبتت فى السبب والحكم صورة ومعنى .

أما فى السبب صورة فظاهر ، لأن الظهار واليمين غير القتل صورة ، وكذا
معنى ، لأن القتل بغير حق من أعظم الكبائر ، فلا يكون فى معنى الجناية فيه
كالظهار واليمين ، وأما فى الحكم صورة ، فلأن حكم القتل وجوب التحرير
والصوم والإطعام وهذا مفارق للأول ، وكذا حكم اليمين وجوب البر ، ثم
الكفارة على تقدير الحنث بأحد الأشياء الثلاثة ^(١) ، ثم صوم ثلاثة أيام وهو
مفارق لحكم القتل أيضا ، وأما معنى فلأن فى هذين الحكمين ضرب تيسير ،

(١) وهى إطعام عشرة مساكين ، أو كسوة عشرة مساكين . أو عتق رقبة .

الثابتة بقوله - تعالى - : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما
عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتُمْ واحفظوا
أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ .

وأما قيد الأسماء والعدالة ، فلم يوجب النفي ، لكن السنة المعروفة في إبطال الزكاة عن العوامل والحوامل ، أوجب نسخ الإطلاق .

لأن « للطعام » ^(١) مدخلا في الظهار عند العجز ، والتخير ثابت في الأشياء الثلاثة في اليمين مع النقل إلى الصوم عند العجز ، وليس هذا النوع من التيسير في القتل .

وإذا ثبت المفارقة بينهما ، فلا تصح الاستدلال لعدم المماثلة .

وذكر في الأسرار : (لا مدخل للقياس في هذه المسألة من وجوه ، لأن الحوادث كلها منصوص عليها ولا يقاس بعضها على بعض .

ولأن القياس يوجب زيادة على النص وهذا لا يجوز عندنا ، ولأن الحكم عما لا يعرف بالقياس ، بالإجماع ، لأنه يرجع إلى إثبات قدر الكفارة ، لأن الوصف زيادة معنى كالقدر ، فلا يجوز إثباته بالقياس كالقدر) ^(٢) .

قوله : فأما قيد الأسماء ^(٣) إلى آخره .. جواب عما يرد نقضا علينا وهو : أن قيد الأسماء - أى في نصوص الزكاة - مثل قوله - ﷺ - : « في خمس من الإبل السائمة شاة » مع إطلاق قوله - ﷺ - : « في خمس من الإبل

(١) في ب (الطعام) وهو خطأ .

(٢) (الأسرار ٣ / ١١٥) .

(٣) أى السوم ، يقال : سامت الماشية سوماً - من ياب قال : رعت بنفسها ويتعدى بالهمزة فيقال : أسامها راعيها .

وذكر الفيومي عن ابن خالويه أنه قال : « ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعي بل جعل نيبا منيا ، ويقال : أسامها فهي سائمة والجمع سوائم » .

انظر : المصباح المنير ١ / ٢٩٧ والقاموس المحيط ٤ / ١٣٥ .

شاة » ، والعدالة أى فى نصوص الشهادة مثل قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ مع إطلاق قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ يوجب نفى الإطلاق عندكم وقد أنكرتم ذلك .

فقال : فاما قيد الاسامة والعدالة .. أى فى نصوص / ^(١) الزكاة والشهادة لم يوجب نفيا للجواز بدونه عندنا ، بل السنة المعروفة ، وهو قوله - ﷺ - : « ليس فى العوامل والحوامل ولا فى البقرة المثيرة صدقة » ^(٢) وما روى عن على - رضى الله عنه / ^(٣) : « فى البقر فى كل ثلاثين تبسج وفى الأربعين مسنة وليس فى العوامل شيء » ^(٤) ، أوجب نسخ الإطلاق ، والأمر بالتثبت فى « نبا » ^(٥) الفاسق وهو قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ ^(٦) أى فتوقفوا فيه واطلبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة ولا تعتمدوا على قوله ، أوجب نسخ الإطلاق .

(١) ق ٩٦ / ١ من ب .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ، والدارمى ١ / ٣٩٦ . وجعله ترجمة الباب حيث قال : (باب ليس فى عوامل الإبل صدقة) . والدارقطنى ٢ / ١٠٣ ، والبيهقى فى سننه ٤ / ١١٦ ، ورواه ابن أبى شيبه ٣ / ١٣٠ موقوفا ، وعبد الرزاق فى مصنفه ٤ / ١٩) .

انظر : (نصب الرأية ٢ / ٣٦٠) .

(٣) ق ٨٦ / ب من ح .

(٤) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والترمذى ٣ / ١١ ، وقال : هذا حديث حسن ، وابن ماجه ١ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ، والدارمى ١ / ٣٨٢) .

(٥) فى ح (بناء) وهو خطأ .

(٦) سورة الحجرات / ٦ ، وثام الآية : ﴿ أن تصيوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ .

والأمر بالثبوت في نأ الفاسق ، أوجب نسخ الإطلاق .

وقيل : إن القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم ، فلا يوجب الزكاة على الصبي ، لاقرانها بالصلاة ، واعتبروا بالجملة الناقصة .

قوله : وقيل إن القرآن في النظم إلى آخره .. قال بعض ^(١) أهل النظر : إن القرآن في النظم أى الجمع بين الكلامين بحرف الواو ، يوجب القرآن بينهما في الحكم خلافاً لعامة العلماء ، وصورته أن الواو متى دخل بين جملتين تامتين ، فالجملة المعطوفة تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها ، حتى قالوا في قوله تعالى : ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ بسقوط الزكاة عن الصبي كسقوط الصلاة عنه تحقيقاً للمساواة في الحكم ، والمعطوف إذا كان ناقصاً يشارك المعطوف عليه في الخبر والحكم جميعاً بلا خلاف ^(٢) .

تمسكوا في ذلك بأن الواو للعطف في اللغة ، وموجب العطف الاشتراك وأنه يقتضى التسوية ، ولهذا إذا كان المعطوف متعرياً عن الخبر ، يشارك المعطوف عليه في خبره وحكمه .

وكذا إذا كانا كلامين تامين ، ألا يرى أن القرآن في كلام الناس يوجب الاشتراك ، فإن قوله : إن دخلت الدار فأنت طالق وعبدى حر ، يوجب تعليق الطلاق والحرية جميعاً بالشرط - وإن كانا تامين - فكذا في كلام صاحب الشرع .

(١) وقد نسب هذا القول الشيخ أحمد المعروف بملاحيون إلى الإمام مالك - رحمه الله - .
انظر (نور الأنوار بذييل الكشف للنسفي ١ / ٤٣٢) .

(٢) مثال ذلك قول الرجل : زينب طالق وعمره . فلإن عمرة تشارك زينب في الخبر وهو (طالق) . والحكم وهو وقوع الطلاق .

وقلنا : إن عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة ، لأن الشركة إنما وجبت في الجملة الناقصة لافتقارها إلى ما تتم به ، فإذا تم بنفسه لم يوجب الشركة إلا فيما يفتقر إليه .

ونتمسك العامة بأن عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة في الحكم لأن الأصل في كل كلام أن يستبد بنفسه ويتفرد بحكمه ، لأن في إثبات الشركة جعل كلامين كلاما واحدا ، وهو خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا عند الضرورة ، وهي في الجملة الناقصة لافتقارها إلى الخبر ، فأوجب عطفها الشركة في الخبر وهذه الضرورة عذمت في الجملة الكاملة فلا تثبت الشركة ، وهذا معنى قول الشيخ : لأن الشركة في الخبر إنما وجب إلى آخره ...

قوله : إلا فيما يفتقر إليه .. هذا الاستثناء من قوله : إن عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة ، أو من قوله : فإذا تم بنفسه لا يوجب الشركة .. أي إذا تم المعطوف بنفسه لا يوجب الشركة / ^(١) إلا فيما يفتقر إليه كما في قوله : إن دخلت الدار فأتت طالق وعبدى حر ، فقوله : وعبدى حر « إن » ^(٢) كان تاما إيقاعا لكنه ناقص تعليقا ، لأنه عرف بدلالة الحال أن غرضه تعليق العتق بالشرط ، ولم يذكر شرطا على حدة ، فصار ناقصا من حيث الغرض ، وقد عطف على المعلق بالشرط ، فثبت الشركة في التعليق لافتقارها إليه .

فلإن قيل : قد ثبت في قوانين علم المعاني أن رعاية التناسب / ^(٣) بين

(١) ق ٩٦ / ب من ب .

(٢) في النسختين معا هكذا ولعل الصواب (وإن) بزيادة واو .

(٣) ق ٨٧ / أ من ح .

والعام إذا خرج مخرج الجزاء أو مخرج الجواب ولم يزد عليه أو لم يستقل .

الجملة شرط ، حتى لو قال قائل : زيد منطلق ، ودرجات الحمل ثلاثون ،
وكم الخليفة فى غاية الطول ، والقرد شبيه بالآدمى ، عد مسخرة ، فدل أن
القران فى النظم يوجب القران فى الحكم ليحصل التناسب .

قلنا : نحن لا ننكر أن التناسب من محسنات الكلام ، ولكننا ننكر ثبوت
الحكم به ، فإنه محتمل والمحتمل لا يثبت الحكم ، وعليه بنى كثير من مسائل
علم المعانى ، ولكنه لا يصلح مثبتا للحكم ، لانه لا يثبت بالاحتمال .

وأبضا القران فى النظم يوجب التناسب ، وهذا لا يوجب الاشتراك فى
الحكم ، لجواز أن يكون المناسبة بوجه آخر .

قوله : والعام إذا خرج مخرج الجزاء إلى آخره .. اعلم أن اللفظ العام إذا
ورد بناء على سبب خاص يجرى على عمومته عند عامة العلماء ، سواء كان
السبب سؤال سائل ، أو وقوع حادثة ، ومعنى الورود على سبب صدوره عند
أمر دعا إلى ذكره ، ومعنى الاختصاص بالسبب : اقتصاره وعدم تعدية عنه .

وقال مالك ^(١) والشافعى - رحمهما الله - : يختص بسببه .

وذهب بعض العلماء منهم أبو الفرج ^(٢) من أصحاب الحديث إلى أن
السبب إن كان سؤال سائل يختص به وإن كان وقوع حادثة لا يختص به .

(١) أى فى رواية عنه ، وفى رواية أخرى يحمل على عمومته إذا كان مستقلا .

انظر : (شرح تنقيح الفصول ص ٢١٦ ، والأحكام للآمدى ٢ / ٣٤٧) .

(٢) هو : عبد الرحمن بن أبى الحسن على بن محمد بن على ، القرشى النيمى ،
البكرى ، البغدادى ، الفقيه الحنبلى ، الواعظ ، الملقب جمال الدين الحافظ ، كان
علامة عصره ، وإمام وقته فى الحديث وصناعة الوعظ . صنف فى فنون عديدة ==

بنفسه ، يختص بسببه ، وإن زاد على قدر الجواب ، لا يختص بالسبب .

احتج من قال بالتخصيص مطلقا : بأن السبب لما كان هو الذى أثار الحكم ،
لأنه لم يكن موجودا قبله ، فيتعلق المعلول بالعلة ، فيختص به .
وبأنه لو كان عاما لم يكن فى نقل السبب فائدة ، إذ لا فائدة له سوى
الاقتصار ، وقد اتفقوا على نقله .

وبأنه لو كان عاما ، لجاز تخصيص السبب باجتهاد ، كما يجوز تخصيص
غيره ، لأن نسبة العموم إلى جميع ما دخل تحته متساوية .
وبأن من شرط الجواب : أن يكون مطابقا للسؤال ، وذلك إذا لم يكن
عاما ، لأنه لو كان عاما يصير ابتداء كلام .

و احتج^(١) من فرق : بأن الشارع إذا ابتدأ ببيان الحكم فى حادثة قبل أن
يسأل عنه ، فالظاهر أنه أراد مقتضى اللفظ إذ لا مانع منه ، ولا كذلك إذا
سئل عنه ، لأن الظاهر أنه لم يورد الكلام ابتداء وإنما أورد ليكون جوابا عن
السؤال ، وهذا يقتضى قصره عليه .

وحجة العامة : أن الاعتبار للفظ /^(٢) فى كلام الشارع ، لأن التمسك به دون

== منها : راد المسير فى علم التفسير ، وتلقيح فهم أهل الآثار فى مختصر السير
والأخبار ، والمتنظم فى التاريخ ، وغيره ، لـه محاسن كثيرة يطول ذكرها ، توفى سنة
(٥٩٧ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ١٤٠ - ١٤٢ ، المعبر ٤ / ٢٩٧ ، الكامل لابن الأثير
١٢ / ١٧١ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٢١ - ٢٢٤) .

(١) فى ب (احتج) .

(٢) فى ٩٧ / أ من ب .

ويصير مبتدأ حتى لا تلغى الزيادة ، خلافا للبعض .

السبب فيجري اللفظ على عمومه ، إذا لم يمنع عنه مانع ، والسبب لا يصلح مانعاً ، لأنه لا ينافي عمومه والمانع هو المنافي، ولأنه لو كان مانعاً لكان تصريح الشارع بإجرائه على العموم إثبات العموم مع انتفاء العموم وهو فاسد، وإبطال دليل المخصص وهو خلاف الأصل ، ألا يرى أن الصحابة والتابعين أجمعوا على إجراء النصوص الواردة مقيدة بالأسباب على عمومها ، فإن آية الظهار نزلت في خولة ^(١)، وآية اللعان نزلت في هلال ^(٢) بن أمية أو في عويمر ^(٣)

(١) هي : خولة بنت ثعلبة ، ويقول خويلة ، والاول أكثر .

وقيل : خولة بنت حكيم .

وقيل : خولة بنت مالك بن ثعلبة كانت تحت أوس بن الصامت ، قالت في والله وفي أوس بن الصامت أنزل الله عز وجل صدر سورة المجادلة ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ... ﴾ إلى قوله : ﴿ وللكافرين عذاب أليم ﴾ صحابية جليلة صاحبة مناقب كثيرة .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٤ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وأعلام النساء ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤) .

(٢) هو هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري الواقفي . صحابي جليل شهد بدرًا وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فنزل فيهم القرآن قوله عز وجل ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... ﴾ الآية .

وهو الذي قذف امرأته بشريك بن السحماء ، وله ذكر في الصحيحين .

انظر : (الإصابة ٣ / ٥٧٤ والاستيعاب بذيّل الإصابة ٤ / ٥٧١ - ٥٧٢) .

(٣) هو عويمر بن أبيض بن العجلاني الأنصاري ، صاحب اللعار . قال الطبري عويمر بن الحرث بن زيد بن حارثة بن الجعد العجلاني هو ندى رمى زوجته بشريك بن السحماء ، فلاع رسول الله ﷺ بينهما وذلك في شجار سنة تسع من ==

المجلد / (١) وآية القذف نزلت في قذفه (٢) عائشة - رضى الله عنها -
 وآية السرقة في سرقة رداء صفوان (٣) أو في سرقة المجن (٤)، وقوله - ﷺ -:
 « إياها دبغ فقد طهر » (٥) في شاة ميمونة (٦) - رضى الله عنها - ، ولم
 يخصصوا هذه العمومات بهذه الأسباب ، فعرفنا أنه لا يختص بسبب الورود .

== الهجرة ، وأيضا لقب أحد آياته .

انظر : (الإصابة ٣ / ٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ١٨) .

(١) ق ٨٧ / ب من ح .

(٢) وهم : حسان بن ثابت ، وحمنة بنت جحش ، وعبد الله بن أبي ، ومطح بن
 أثانة ، زيد بن رقاعة ، ومن ساعدتهم .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٠٠ ، وتفسير أبي السعود ٦ / ١٦٠) .

(٣) هو : صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجهمي ، القرشي ، يكنى أبا وهب وأبا
 أمية . أمه صفية بنت معمر بن حبيب ، قتل أبوه يوم بدر كافرا ، أسلم بعد فتح مكة
 وحسن إسلامه ، أعطاه النبي - ﷺ - من الغنائم فأكثر ، شهد اليرموك أميرا على
 كردوس .

روى له مسلم والترمذي ، توفي بمكة المكرمة زمن قتل عثمان بن عفان - رضى الله
 عنه - وقيل : عاش إلى أول خلافة معاوية - رضى الله عنه - .

انظر : (الإصابة ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ١٧٦ -
 ١٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٧) .

(٤) المجن : الترس ، ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ٢٧٢) .

(٥) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٧٧ بلفظ : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » ، وأبو داود ٤ /
 ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والترمذي ٤ / ٢٢١ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد في
 مسنده ١ / ٢٢٧ ، ٢٦٢) .

(٦) هي : ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ، أم المؤمنين ، من فواضل نساء
 عصرها ، كانت متزوجة في الجاهلية بمعمود بن عمرو بن عمير الثقفي ، زوجها إياها
 العباس بن عبد المطلب ، لأنه كان يلي أمرها ، فكانت آخر امرأة تزوجها رسول الله
 - ﷺ - ، فضائلها كثيرة ، كفاها فخرا أنها أم المؤمنين ، توفيت سنة (٥١ هـ)
 وقيل غير ذلك .

انظر : (أعلام النساء ٥ - ١٣٨ ، والإصابة ٤ / ٢٩٧ ، ٢٩٩) .

وأما قولهم : السبب مثير للحكم ، فصار كالمعلول مع العلة .

فنقول : ليس الكلام فى مثل هذا السبب حتى لو كان السبب المنقول هو المؤثر كان الحكم متعلقا به أيضا .

وقولهم : من شرط الجواب المطابقة .

قلنا : إن أردتم باشتراط المطابقة أن يكون مساويا للسؤال فهو ممنوع عادة وشريعة : أما عادة ، فلأن المجيب قد يزيد عادة على قدر الجواب من غير إنكار .

وأما شريعة فلأن الله تعالى لما سأل موسى - عليه السلام - بقوله : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ ^(١) زاد موسى - عليه السلام - على قدر الجواب فقال : ﴿ هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ﴾ ^(٢) ، والنبي - ﷺ - لما سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » ^(٣) فأجاب وزاد ، وإن أردتم باشتراطها الكشف عن السؤال وبيان حكمه فلا تسلم عدم المطابقة لأنه طابق وزاد .

وقولهم : لو كان عاما ، لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد .

قلنا : إنما لا يجوز ، لأنه داخل فى العموم قطعاً ، فإنه يجوز أن يجيب عنه وعن غيره فلا يجوز أن يجيب عن غيره ، ولا يجيب عنه .

وقولهم : لو كان عاما لم يكن فى نقل السبب فائدة .

(١) سورة طه / ١٧ .

(٢) سورة طه / ١٨ ، والآية كاملة : ﴿ قال هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مأرب أخرى ﴾ .

(٣) أخرجه : (أبو داود ١ / ٦٤ ، والترمذى ١ / ١٠١ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى ١ / ١٧٦ ، وابن ماجه ١ / ١٣٦) .

قلنا : فائدته معرفة أسباب التنزيل ، والقصاص واتساع علم الشريعة .

وأيضا امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص باجتهاد .

وإذا عرف هذا فاعلم أن ورود اللفظ بسبب خاص سواء كان سبب ورود أو سبب وجوب ، وسواء كان اللفظ خاصا أو عاما على أربعة أقسام :

الأول : ما خرج مخرج الجزاء لما تقدمه فيختص به بلا خلاف ، لأنه لما جعل جزاء لما تقدمه ، كان المتقدم سبب وجوده ، فيتعلق به ضرورة تعذر الأثر بلا مؤثر كقول الراوى : « سهى رسول الله - ﷺ - فسجد » ^(١) ، فإنه لما أخرج مخرج الجزاء للسهو بدلالة الفاء تعلق / ^(٢) به وإن كان مستقلا بنفسه وكان السهو سبب وجوبه كالزنا لوجوب الجلد فى قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى ﴾ ، والسرقة فى قوله : ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا ﴾ .

ولو لم يتعلق به ، لم يبق لذكر السهو ولا للفاء فائدة .

والثانى - ما خرج مخرج الجواب ، فإن الكلام المستقل لما خرج مخرج الجواب ، لما تقدمه ، غير زائد على قدر الجواب ، تقيده به ، لأنه بناء عليه ولكنه يحتمل الابتداء ، فإذا نواه يصدق ديانة وقضاء ، كالمذعو إلى الغداء المعين .

بأن قيل : / ^(٣) له « تعال » ^(٤) تغد معى ، فقال والله لا أتغدى إن

(١) أخرجه : (البخارى ٢ / ٦٥ ، ٦٦ ، ومسلم ١ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وأبو داود

١ / ٢١٢ - ٣١٩ ، والترمذى ٢ / ٢٣٥ - ٢٤٧ ، والدارقطنى ص ١٤٤ ،

والشوكانى فى نيل الاوطار ٣ / ١٣٨ ، بالفاظ متقاربة) .

(٢) فى ٩٧ / ب من ب .

(٣) فى ٨٨ / أ من ح .

(٤) فى ب (تعالى) وهو خطأ .

تغديت قعبدى حر ، انصرف إلى ذلك الغداء ، وحتى لو تغدى فى ذلك اليوم فى منزلة ، أو تغدى معه فى يوم آخر ، لم يحث خلافاً^(١) لزفر - رحمه الله - لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب ، رداً عليه فيتقيد به ، كالشراء بالدرهم ينصرف إلى نقد البلد بدلالة الحال .

والثالث : ما لم يستقل بنفسه أى لا يستبد بإفهام المعنى بدون ما تقدمه من السبب يختص به بلا خلاف ، لأنه لما لم يفد ما لم يرتبط بما قبله من السبب صار ك بعض الكلام ، فلا يمكن فصله عنه للعمل به كقوله : نعم وبلى ، فإن كلا منهما من حروف التصديق ، غير مستقل بنفسه ، فلم يكن بد من تعلقه بما قبله ، ثم موجب نعم تصديق ما قبله من كلام منفى أو مثبت سواء كان استفهاماً أو خبراً ، وموجب بلى إيجاب ما بعد النفى استفهاماً كان أو خبراً^(٢) .

فإذا قال لآخر : لى عليك ألف ، فقال : بلى ، يكون إقراراً .

ولو قال : نعم ، ينبغى أن لا يكون إقراراً ، ولو قال : كان لى عليك كذا ، فقال : نعم ، يكون إقراراً لما ذكرنا ، ولو قال : بلى ، ينبغى أن لا يكون إقراراً ، لأنه لا يستعمل إلا فى النفى .

هذا بحسب اللغة ، لكن بحسب العرف لا فرق بين نعم وبلى فى جنس

(١) انظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٥ / ١١٤) .

(٢) وحاصل الفرق بين (بلى) و (نعم) :

أن (بلى) لا تأتى إلا بعد نفى لذلك روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - :

أنه لو قيل نعم فى جواب (ألسن بربكم) لكان كفراً .

وأن (نعم) تأتى بعد نفى وإيجاب .

انظر : (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ٢ / ٣٤٦) .

هذه المسائل ، ويكون الكل إقرارا ، حتى ألزمه القاضى المال فى الجميع تغليا للعرف على اللغة إليه أشير فى المتقى ^(١).

والرابع : ما خرج مخرج الجواب وزاد على قدر الجواب كالمدعو إلى الغداء قال : والله لا أتغد اليوم أو قال : إن تغديت اليوم فعبدى حر فهو من صور الخلاف ، فعندهم يتقيد بالغداء المدعو كما إذا لم يزد ^(٢).

وعندنا يصير مبتدأ ولا يتعلق بالكلام الأول ، حتى لو تغدى اليوم فى منزله أو موضع آخر يحنث ، لانا لو جعلناه متعلقا به ، كان فيه اعتبار الحال وإلغاء الزيادة ولو جعلناه مبتدأ كان على عكسه ، فكان أولى ، لأن الأصل العمل بالكلام لا بالحال ، لأنه ظاهر ، والحال مبطن ، فيكون الكلام صريحا فى إفادة العموم وللحال دلالة فى اختصاصه / ^(٣) بالسبب ولا عبرة للدلالة مع الصريح .

وما ذهب إليه المخالف من التقييد باعتبار الحال عمل بالمسكوت وترك العمل بالدليل .

ثم إن عنى به الجواب صدق ديانة ، لأنه مع الزيادة يحتمل الجواب ، ولا

(١) لعله أراد به - المتقى فى فروع الحنفية - للحاكم الشهيد أبى الفضل محمد بن محمد ابن أحمد ، المقتول شهيدا سنة (٣٣٤ هـ) ، وفيه نوادر محمد من المذهب .
قال الحاكم : نظرت فى (٣٠٠) جزء مثل : الأمالى ، والنوادر حتى انتقيت كتابى هذا.

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٥١ - ١٨٥٢) قلت : وقد بحثت عنه فلم أجده .

(٢) حتى لو تغدى فى ذلك اليوم فى منزله ، لا يحنث عندهم ، وعندنا يحنث (هامش ح) .

(٣) ق ٩٨ / أ من ب . .

وقيل الكلام المذكور للمدح أو الذم لا عموم له .

وعندنا هذا فاسد ، وقيل الجمع المضاف إلى جماعة حكمه حقيقة الجماعة
فى حق كل فرد .

وعندنا : يقتضى مقابلة الأحاد بالأحاد ، حتى إذا قال لامرأته :

يصدق قضاء ، لأنه خلاف الظاهر ، وفيه تخفيف « عليه » ^(١).

وقيل : إن العموم فى الأقسام الأربعة ثابت ، لأن قوله : نعم وبلى عام
لإبهامه من حيث إنه يصلح جوابا لأنواع من الكلام ، فعند ذكر السبب يتعلق
به ، وكذا قوله - ﷺ - : « فسجد » يحتمل وقوعه للتلاوة أو لقضاء
المتروكة أو لشرع زيادة فى الصلاة ، أو للسهو ، فلما نقل السبب تخصص به .
وعوموم القسمين الأخيرين ظاهر ، لأن المصدر الذى دل عليه الكلام نكرة
واقعة / ^(٢) فى موضع النفى ، ولكن ذلك لا يخلو عن تكلف .

والأولى أن هذا تقسيم لما يختص بالسبب « أو ما لا يختص » ^(٣) سواء كان
« عاما » ^(٤) أو خاصا ، وإنما فصل الكلام لتعين محل النزاع ، وهو أن العام
يختص بسببه أولا .

قوله : وقيل الكلام المذكور إلى آخره ... حكى عن بعض الشافعية
تخصيص العام بفرض المتكلم ، ويجعل ذلك كالمذكور حتى قالوا : الكلام

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ٨٨ / ب من ح .

(٣) فى ح (أو لا يختص) .

(٤) عبارة ب (أو عاما) بزيادة (أو) .

المذكور للمدح أو الذم كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ^(١) وكقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ ^(٢) لا عموم له ، وأبطلوا التعلق به وجوب الزكاة في الحل ، وقالوا القصد بذلك إلحاق الذم بمن يكتز الذهب والفضة وليس القصد به العموم ^(٣) .

وعندنا : هذا فاسد ، لأن اللفظ دال على العموم ، وليست « دلالتها » ^(٤) على الذم والمدح مانعة عن دلالتها على العموم ، لأنه لا منافاة ، فعم كغيره ^(٥) .

قوله : وقيل الجمع إلى آخره ، نقل عن زفر - رحمه الله - ^(٦) أن الجمع المضاف إلى جماعة حكمه حقيقة الجماعة في حق كل فرد ، قال : لأن حقيقة الكلام هذا ، فإن المضاف إلى جماعة مضاف إلى كل واحد منهم قولاً بحقيقة الكلام ، ألا يرى أن الإضافة لو حصلت بصيغة الفرد ، يثبت في كل فرد الحكم الذي هو موجب تلك الصيغة نحو قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ ^(٧) .

(١) سورة الانفطار / ١٣ - ١٤ .

(٢) سورة التوبة / ٣٤ ، والآية بكاملها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْآبَارِ الرَّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

(٣) هذا القول منقول عن الشافعي - رحمه الله - .

ينظر : (الإحكام في أصول الأحكام للإمام الآمدي ٢ / ٤٠٧) .

(٤) هكذا في النسختين معا والصواب (دلالة) لإرجاعه إلى اللفظ المذكور قريباً .

(٥) وهو الحق كما قال الإمام الآمدي .

انظر : (الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٤٠٧) .

(٦) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ١ / ٤٤١) .

(٧) سورة التوبة / ١٠٣ وآخر الآية : ﴿ تَطَهَّرْهُمْ وَتَرْكِبْهُمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِن صِلَاتُكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

إن ولدتما ولدين فانتما طالقان ، فولدت كل واحدة منهما ولدا ، طلقتا ،

وعندنا : هذا فاسد ، وهو من جنس القول بالمسكوت لأن المنطوق مقابلة الجمع بالجمع لا مقابلة الجمع بكل فرد من أفراد الجمع ولكن مقتضى هذه الصيغة مقابلة الأحاد بالأحاد ، وكتاب الله تعالى يشهد به ، قال تعالى : ﴿ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ ﴾ ^(١) ، والمراد أن كل واحد جعل إصبعه في أذنه لا في آذان الجماعة واستغشى ثوبه ، وهو معلوم أيضا من مخاطبات الناس فإن الرجل / ^(٢) يقول : لبس القوم ثيابهم وركبوا دوابهم يفهم من ذلك أن كل واحد لبس ثوبه وركب دابته ، ولهذا قال محمد في الجامع ^(٣) : إذا قال لامرأتين له إذا ولدتما ولدين فإنهما طالقان ، فولدت كل واحدة ولدا « طلقتا » ^(٤) .

وكذا إذا قال : إن دخلتما هاتين الدارين فدخلت كل واحدة منهما دارا ، فهما « طالقان » ^(٥) ولا يشترط دخول كل واحدة منهما في الدارين جميعا لما قلنا .

قوله : وقيل الأمر بالشئ إلى آخره .. اختلف العلماء - يعنى الذين قالوا

(١) سورة نوح / ٧ ، والآية بكاملها : (وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا) .

(٢) ق ٩٨ / ب من ب .

(٣) راجعه في (ص ٢٣) .

(٤) في ب (طلقا) وهو خطأ .

(٥) هكذا في النسختين معا ولعل الصواب (طالقتان) .

إن ولدتما ولدین فانتما طالقان ، فولدت كل واحدة منهما ولدا ، طلقتما .
وقيل : الأمر بالشئ عن ضده ، والنهي عن الشئ يكون أمرا بضده .

بأن موجب الأمر الوجوب - في حكم الأمر والنهي في ضدهما أى ضد
المأمور والنهي عنه إذا لم يقصد الضد بأمر أو بنهي ^(١).

فذهب عامة أصحابنا ، وأصحاب الشافعى وأصحاب الحديث إلى أن الأمر
بالشئ نهى عن ضده إن كان له ضد واحد كالأمر بالإيمان نهى عن الكفر وإن
كان له أضداد كالأمر بالقيام ، فلن ضده القعود ^(٢) ، والسجود ،
والاضطجاع ونحوها يكون نهيا عن كلها ، وقال بعضهم : يكون نهيا عن
واحد منها غير عين .

وأما النهى عن الشئ ، فأمر بضده إن كان له ضد واحد باتفاقهم ،
كالنهي عن الكفر أمر بالإيمان ، وإن كان له أضداد ، فعند بعض أصحابنا
وبعض أصحاب الحديث يكون أمرا بالكل .

وعند عامة أصحابنا وعامة الحديث يكون أمرا « بواحد » ^(٣) منها غير
عين ^(٤).

(١) راجع تفصيل هذه المسألة بما فيها من الأقوال وأدلتها فى : (الإحكام للأمدى ٢٥١ / ٢ -
٢٥٦ وأصول السرخسى ٩٤ / ١ فما بعدها حاشية التفتازانى على شرح القاضى
عضد لمختصر ابن الحاجب ٨٥ / ٢ - ٩٠ والبرهان ١ / ٢٥٠ - ٢٥٥ ، وشرح تنقيح
الفصول ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وميزان الأصول ص ١٤٣ - ١٦١ ، وكشف الأسرار
للسففى ونور الأنوار بذيلة ١ / ٤٤٢ - ٤٤٧ وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٢٨ فما
بعدها ، وحاشية العطار على جمع الجوامع لابن السبكى ١ / ٤٩٠ - ٤٩٤ ،
والمنحول ص : ١١٤ - ١١٥ والتبصرة بهامشها ص ٨٩ - ٩٢ ، والمحصل ج ١ ق
٢ / ٣٣٤ فما بعدها) .

(٢) ق ٨٩ / أ من ح .

(١) فى ب (واحدا) وهو خطأ .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للسففى ١ / ٤٤٣ ، والتلويح مع التوضيح ص ٤٥٩ -
٤٦١ ، وتيسير التحرير ٣٦٣ ، وفواتح الرحموت ١ / ٩٧ ، والمسودة ص ٤٤) .

وعندنا الأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده والنهى عن الشئ يقتضى أن يكون ضده .

فهذا بيان الاختلاف بين أهل السنة .

وأما المعتزلة : ^(١) فقد اتفقوا على أن عين الأمر لا يكون نهيا عن ضده وكذا النهى لا يكون أمرا بضد المنهى عنه لكنهم اختلفوا فى أن كل واحد منهما يوجب حكما فى ضد ما نسب إليه .

فذهب أبو هاشم ومن تابعة : إلى أنه لا حكم له فى ضده أصلا ، بل هو مسكوت عنه وإليه ذهب الغزالي وإمام الحرمين ^(٢) .

وذهب بعضهم كابى الحسين ^(٣) وعبد الجبار ^(٤) إلى أنه يوجب حرمة ضده .

(٣) انظر أقوالهم فى (البرهان ١ / ٢٥ ، والمعتمد ١ / ١٦٠ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ٣٣٤ ، ومختصر الطوفى ص ٨٨ - ٨٩) .

(٤) انظر : (المتصفى ١ / ١ - ٨٢ ، والبرهان ١ / ٢٥٢) .

(٥) هو : محمد بن على بن الطيب أبو الحسين البصرى أحد أئمة المعتزلة ، ولد بالبصرة ، وسكن بغداد ، كان من أذكىاء زمانه ، وكان جيد الكلام ، مليح العبارة ، غزير المادة سريع الفهم ، ومن مؤلفاته : المعتمد فى أصول الفقه ، تصفح الأدلة ، وشرح الأصول الخمسة وغيرها توفى ببغداد سنة (٤٣٦ هـ)

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٠٠ ، ١٧٣٢ الاعلام ٧ / ١٦ ، ووفيات الاعيان ٤ / ٢٧١) .

(٦) هو : عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد القاضى أبو الحسن الهمداني ، الاسد آبادى ، كان إمام أهل الاعتزال فى زمانه وكان يتتبع مذهب الشافعى فى الفروع عاش دهرا طويلا حتى ظهر له الأصحاب وبعد صيته ، تصانيفه كثيرة =

وقال بعضهم : يدل على حرمة ضده .

وقال بعضهم : يقتضى حرمة ضده .

وقال بعض الفقهاء : يدل على كراهية ضده .

ومختار المصنف والقاضى أبو زيد وشمس الأئمة ، وفخر الإسلام ،
وصدر الإسلام ، ومن تابعهم : أنه يقتضى كراهية ضده ^(١).

وذكر صاحب ^(٢) القواطع ، وشمس الأئمة ، وأبو اليسر ، وعبد القاهر
البغدادى : إن المسألة مصورة فيما إذا كان الأمر يوجب الفور ، فأما إذا كان
على التراخى ، فلا تظهر المسألة « هذه » ^(٣) الظهور .

== منها :

الأمالى فى الحديث ، طبقات المعتزلة ، وتنزيه القرآن عن المطاعن توفى سنة
٤١٥هـ).

انظر : (طبقات السبكي ٥ / ٩٧ - ٩٨ ، طبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٦٢ -
٢٦٣ ، الأنساب ١ / ٢٢٥ ، سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٤٤ - ٢٤٥) .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٤٤٣ ، وأصول السرخسى ١ / ٩٤ فخر
الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٢ / ٣٣٠ ، وتيسير التحرير ١ / ٣٦٣
والمحصول ج ١ ق ٢ / ٣٣٤ ، والتوضيح بشرحه التلويح ص ٤٥٩) .

(٢) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعانى الشافعى ، تفقه على
والده وغيره ، وكان إمام وقته فى مذهب أبى حنيفة ، فلما حج ظهر له فى الحجاز
ما اقتضى انتقاله إلى مذهب الشافعى ، وصنف فى مذهب الشافعى كتباً كثيرة ،
من مؤلفاته : تفسير القرآن ، القواطع فى أصول الفقه والبرهان توفى سنة
٤٨٩هـ).

انظر : (طبقات السبكي ٥ / ٣٣٥ ، طبقات المفسرين للداودى ١ / ٣٣٩ والنجوم
الزاهرة ٥ / ١٦٠) .

(٣) هكذا فى النسختين معا ولعل الصواب (هذا) لتذكير المشار إليه وهو (الظهور) .

احتجت العامة : بأن الأمر يوجب الإلتزام بأبلغ الوجوه ، وكان من ضرورته حرمة الترك الذي هو ضده ، والحرمة حكم النهي ، فكان موجبا النهي عن ضده بحكمه ويستوى في ذلك ما يكون له ضد واحد أو أضداد .

وأما النهي فلإعدام النهي عنه بأبلغ الوجوه ، فلإن كان له ضد واحد لا يمكن إعدام النهي عنه إلا بإثبات ضده / (١) فيكون النهي أمرا بضده ، وإن كان له أضداد لا يمكن أن يجعل أمرا لجميع الأضداد ثم قال بعضهم : إذا لم يجعل أمرا بجميعها لا يمكن إثبات الأمر بضد واحد أيضا لأن بعض الأضداد ليس بأولى من البعض .

وقال بعضهم : يجعل أمرا بواحد منها غير عين والأمر قد ثبت في المجهول كما في أحد أنواع الكفارات .

واحتجت المعتزلة : بأن كل واحد من الأمر والنهي خلاف الآخر صيغة - وهذا ظاهر « ومعنى » (٢) لأن الأمر للطلب والنهي للمنع ، فلو كان الأمر نهيا عن ضده ، وبالعكس ، لصار الأمر منهيا والنهي أمرا وهو محال .

وبأن كل واحد منهما ساكت عن غيره والسكوت في مثل هذا الموضع دليل ، لأن الأمر / (٣) لا يدل على ثبوت موجه وهو الطلب فيما لم يتناوله . إلا بطريق التعليل لأنه ساكت عنه ، فلأن لا يدل على ثبوت ما لم يوضع له وهو التحريم فيما لم يتناوله أولى .

(١) في ٩٩ / ١ من ب .

(٢) عبارة ح (لفظا ومعنى) بزيادة (لفظا) .

(٣) في ٨٨ / ب من ح .

وذكر أبو المعين ^(١) في البصرة ^(٢) : أن عندنا الأمر بالشئ نهى عن ضده وعلى القلب ، لأن كلام الله تعالى واحد وهو بنفسه أمر ونهى عما نهى فكان ما هو الأمر بالشئ نهيا عن ضده ، وعلى العكس .

وعند المعتزلة : كلام الله تعالى هذه العبارات وللأمر صيغة مخصوصة وكذا للنهى فلا يتصور كون الأمر نهيا ولا عكسه ولا شك أن ضد المأمور به منهى عنه ، وضد المنهى عنه مأمور به ، فاختلف عباراتهم .

فزعم بعضهم : أنه لا يدل على النهى عن الضد ، وعلى العكس .

وزعم بعضهم : أنه يقتضى نهيا عن ضده وعلى القلب .

ومنهم من يطلق ما يتفق له من اللفظ .

تمسك من قال : بأنه يوجب حرمة الضد بما تمسكت به العامة إلا أنه قال :

(١) هو الشيخ الإمام أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفي الحنفي ، متكلم ، فقيه ، أصولي ، كان بسمرقند ، وسكن بخارى ، من تصانيفه : التمهيد لقواعد التوحيد ، تبصرة الأدلة وشرح الجامع الكبير للشياني توفي سنة (٥٠٨ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٣٣٧ ، والفوائد البهية ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الجواهر المضية ٢ / ١٨٩) .

(٢) وهي للشيخ أبي المعين المذكور ، قال عنها حاجي خليفة : (مجلد ضخمة أوله : أحمد الله تعالى على منته إلخ جمع فيه ما جل من الدلائل في المسائل الاعتقادية ، وبين ما كان عليه مشايخ أهل السنة ، وأبطل مذاهب خصومهم معرضا عن الاشتغال بإيراد ما دق من الدلائل ، سالكا طريق التوسط في العبارة بين الإطناب والإشارة ، فجاء كتابا مقيدا إلى الغاية ومن نظر فيه علم أن متن العقائد لعمر النفي كالفهرس لهذا الكتاب) .

(كشف الظنون ١ / ٣٣٧) ولم أعثر على هذا الكتاب .

فى معنى سنة واجبة .

وفائدة هذا الأصل أن التحريم إذا لم يكن مقصودا لا يعتبر إلا من حيث .

لما لم يمكن جعل الأمر نهيا صيغة وعلى العكس ، جعل كل واحد موجبا فى ضد ما أضيف ضد ما أوجبه فيما أضيف إليه ضرورة تحقيق حكمه .

ومن اختار لفظ الدلالة قال : لما لم يكن بد من القول بحرمة الضد ولم يمكن إضافتها الى الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة ، إذ الصيغة تدل على الحرمة وإن لم تكن هى من موجباته .

ومن اختار لفظ الكراهة دون الحرمة قال : يثبت بهذا النوع من النهى وهو الثابت فى ضمن الأمر أقل ما ثبت به إذا ورد مقصودا ، لأن الثابت ضرورة الغير لا يكون مثل الثابت بنفسه مقصودا ، فثبت به الكراهة .

ووجه ما اختاره الشيخ فى الكتاب : أن النهى الثابت بالأمر بطريق الضرورة والاقتضاء ، والضرورة تندفع بإثبات الكراهة دون الحرمة .

قوله : فى معنى سنة واجبة .. أى سنة / ^(١) مؤكدة قريبة إلى الواجب .

قوله : وفائدة هذا الأصل ، وهو ما ذكرنا أن الأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده ، أن التحريم إذا لم يكن مقصودا بالأمر - وإنما يثبت التحريم ضرورة على ما بينا - لم يعتبر أى لم يجعل التحريم فى الضد ثابتا إلا من حيث يفوت الأمر - أى المأمور به - فإذا لم يفوته - أى لم يفوت الاشتغال بالمأمور به - كان الاشتغال بالضد مكروها ، كالأمر بالقيام يعنى فى الصلاة ليس بنهى عن القعود بطريق القصد ، حتى إذا قعد ثم قام ، لم تفسد صلاته بنفس القعود ،

(١) ق ٩٩ / ب من ب .

يفوت الأمر ، فإذا لم يفوته كان مكروها كالأمر بالقيام ليس ينهى عن القعود قصدا حتى إذا قعد ثم قام ، لم تفسد صلاته بنفس القعود لكنه تكره .

ولأنه لم يفت به المأمور به وهو القيام لكنه يكره أى لكن القعود يكره ، لأن الأمر بالقيام اقتضى كراهية .

ثم اعلم « أن سياق » ^(١) / هذا الكلام يتزع إلى ما ذهبت العامة في التحقيق ، لأنهم بنوا حرمة الضد على فوات المأمور به أيضا كما بناء الشيخ ، فلا يظهر الخلاف معهم إلا في الأمر المطلق ، لأن الواجب المضيق على الفور بالاتفاق ، فيفوت المأمور به بالاشتغال بضده فى أى جزء حصل من أجزاء الوقت ، فيحرم بالاتفاق ، والواجب الموسع مثل الصلاة على التراخى بالاتفاق ، فلا يحرم الضد إلا عند تضيق الوقت بالاتفاق لأن التفويت لا يتحقق قبله ويكون مكروها على ما اختاره الشيخ ، وينبغى أن لا يكون مكروها إذا لم يكن التأخير مكروها لعدم تأديته إلى أمر حرام أو مكروه .

« والأمر » المطلق ، فعلى التراخى كالموسع وعلى الفور عند بعضهم كالمضيق ، فلا يحرم الضد عندنا ، ويكره على ما اختاره الشيخ ، وكان ينبغى أن لا يكره كما فى الموسع ، وعند بعضهم يحرم الضد لفوات المأمور به ، والخلاف فى التحقيق راجع إلى أن الأمر المطلق على التراخى أم على الفور؟ قال شيخى ^(٤) - سلمه الله - ولم ينكشف لى سر هذه المسألة .

(١) عبارة ب (أن هذا سياق) .

(٢) ق ٩٠ / ١ من ح .

(٣) فى ح (بالامر) وهو خطأ .

(٤) يقصد بشيخه : العلامة عبد العزيز بن أحمد البخارى صاحب كشف الأسرار -==

ولهذا قلنا : إن المحرم لما نهى عن لبس المخيط كان من السنة لبس الإزار والرداء .

ولهذا قال أبو يوسف : إن من سجد على مكان نجس لم تفسد صلاته لأنه

وقال صاحب الميزان : هذا فصل مشكل ^(١).

قوله : ولهذا قلنا .. أى ولأن النهى يقتضى سنية الضد قلنا إن المحرم لما نهى عن لبس المخيط لقوله - ﷺ - « لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ... الحديث » ^(٢) كان من السنة لبس الإزار ، والرداء أى كان لبسهما مرغوبة فيه بهذا النهى . لأنه لما نهى عن لبس المخيط ، كان مأمورا بلبس غير المخيط ، فثبت بهذا الأمر سنية لبس الإزار والرداء . لأنهما أدنى ما يقع به الكفاية عن لبس المخيط .

قوله : ولهذا قال أبو يوسف .. أى ولأن الأمر بالشئ يوجب كراهة ضده إذا لم يكن مفوتا لا تحريره ، قال أبو يوسف - رحمه الله - إن من سجد على مكان نجس لا تفسد صلاته ^(٣) ، لأن السجود على المكان النجس غير

== رحمه الله وذلك لأنه الذى قال (ولم ينكشف لى سر هذه المسألة) .

انظر (كشف الأسرار ٢ / ٣٣) .

(١) راجعه فى (ص ١٥١) .

(٢) أخرجه (البخارى ١ / ٩٦ بلفظ « لا يلبس القميص ولا السراويل » ولا

البرنس ، ولا ثوبا من الزعفران ولا ورس ... الحديث » .

و مسلم ٢ / ٨٣٤ ، ٨٣٥ والنسائى ٥ / ١٣١ فما بعدها وابن ماجه ٢ / ٩٧٧) .

(٣) هذا إذا أعاده على طاهر يعنى يقول : إذا سجد على نجس تفسد السجدة لا الصلاة .

حتى لو أعادها على موضع طاهر . صحت السجدة أيضا لأن أدائها على نجاسة

كالمعدم كما لو - ث سجدة فأداها بعد فرعه - حازم - صلاته .

غير مقصود بالنهي إنما المأمور به فعل السجود على مكان طاهر فإذا أحادها على مكان طاهر جاز عنده .

وقالا : الساجد على النجس بمنزلة الحامل له ، والتطهير عن حمل النجاسة فرض دائم .

مقصود بالنهي ، لأن النهي عنه ثابت بالأمر بالسجود على مكان طاهر بالإجماع ، والسجود على مكان نجس لا يوجب فوات المأمور به لأنه يمكنه أن يعيده على مكان طاهر فيكون مكروها لا مفسدا .

وقالا : (١) الساجد على النجس / (٢) بمنزلة الحامل أى بمنزلة الحامل للنجاسة والكف عن النجاسة مأمور فى جميع الصلاة أى فرض دائم ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ وثيابك فطهر ﴾ (٣) فإذا سجد على النجس صار حاملا له ، فتفسد صلاته كما لو حمل النجاسة (٤) .

وإنما قلنا : إنه صار حاملا للنجاسة لأن السجود يحمل بوضع الجبهة على الأرض ، والأرض إذا اتصل بالوجه صار ما كان صفة لذلك الموضع بمنزلة ما لو كانت النجاسة بوجهه فيكون بمنزلة الحامل للنجاسة .

== انظر : (مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ١ / ١٢٠) .

(١) أى أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - .

(٢) ق ١٠٠ / ١ من ب .

(٣) سورة المدثر / ٤ .

(٤) وكذلك : فساد الكل (الصلاة) بفساد جزئها وهى السجدة .

انظر : (مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ١ / ١٢٠) .

فيصير ضده مفتونا للفرض كما في الصوم .

قوله (١): فيصير ضده مفتونا .. يعني الكف عن حمل النجاسة فرض دائم كالکف عن قضاء الشهوة في الصوم وكما يتحقق فوات الصوم بالاكل في جزء من وقته فكذا الكف عن حمل النجاسة يصير فائتا بالسجدة على مكان نجس .

(١) ق ٩١ / ١ من ح .

فصل فى المشروعات

المشروعات على نوعين : عزيمة وهو : اسم لما هو أصل منها غير متعلق بالعوارض وهى أربعة أنواع .

(فصل)^(١) المشروعات على نوعين : - (المشروع - هو ما)^(٢) جعله الله تعالى شريعة لعباده أى طريقا يسلكونه - على نوعين : عزيمة ، ورخصة .

فالعزيمة^(٣) لغة : القصد المؤكد .

والرخصة لغة^(٤) : اليسر والسهولة .

(١) فى ح (فصل فى المشروعات) .

(٢) فى ب (وهو ما) .

(٣) يقال : عزم على الشيء عزمًا - من باب ضرب - عقد ضميره على فعله .

وعزم عزيمة وعزيمة : اجتهد وجدَّ فى أمره . وعزيمة الله : فريضته التى افترضها ، والجمع : عزائم .

وقال الجوهري : « عزمت على كذا عزمًا وعزمًا - بالضم - وعزيمة وعزيمة : إذا أردت فعله وفعلت عليه » .

قال تعالى : ﴿ ولم نجد له عزما ﴾ أى : صريحة أمر

انظر : (المصباح المنير ٤٠٨/٢ ، والقاموس المحيط ١٥١/٤ ، والصحاح ١٩٨٥/٥) .

(٤) قال الفيومى : « الرخصة : التسهيل فى الأمر والتيسير ، يقال : رخص الشرع لنا فى كذا ترخيصًا ، وأرخص إرخاصًا ، إذا يسره وسهله »

وفى الشريعة : العزيمة ما هو أصل من الأحكام غير متعلق بالمعارض .
والمراد به ما ثبت ابتداء بإثبات الشرع حقا له .

وقوله: غير متعلق بالمعارض ، بيان لأصالتها لا أنه قيد .

ويدخل فى التعريف ما يتعلق بالفعل كالعبادات ، وما يتعلق بالترك
كالحرمان ، وسميت الأحكام الأصلية عزيمة ؛ لأنها من حيث كانت مشروعة
ابتداءً حقا لصاحب الشرع ، وكان شرعه واجب القبول ، كانت مؤكدة .

والرخصة اسم لما بنى على أعذار العباد كالإذن بإجراء كلمة الكفر على
اللسان عند الإكراه .

وقيل : العزيمة ما استمر على الأمر الأول واستقر علينا بحكم أنه إلهنا
ونحن عبيده .

والرخصة ما تغير من عسر إلى يسر بواسطة عذر المكلف^(١).

== (المصباح المنير ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤) .

وقال الجوهري : * الرخصة فى الأمر: خلاف التشديد فيه ، وقد رخص له فى كذا
ترخيصا فترخص : أى لم يستقص * .
(الصحاح ٣/ ١٠٤١) .

وقال الفيروزآبادى : (الرُّخْص - بضم الراء وسكون الخاء - : ضد الغلاء ،
ورُخْصَ كَكُرِّمَ : الشئ الناعم .. والرخصة - بضمه وبضمتين - : ترخيص الله
للعبد فيما يخففه عليه والتسهيل والنوبة فى الشرب ..)
(القاموس المحيط ٣/ ٣١٦) .

(١) انظر : أقوال الأصوليين فى تعريف العزيمة والرخصة فى :

(الأحكام للآمدى ١/ ١٨٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٨٥ - ٨٧ ، والمستصفى
٩٨/١ ، وأصول السرخسى ١/ ١١٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩
وكشف الأسرار للنسفى ١/ ٤٤٨) .

فريضة وهى : ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا ، ثبت بدليل لا شبهة فيه كالإيمان والأركان الأربعة .

وحكمه اللزوم علما وتصديقا بالقلب وعملا بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا عذر ، وواجب وهو ما ثبت .

قوله : (وهو)^(١) أربعة أنواع .. أى : ما هو الأصل منها وهو العزيمة أربعة أقسام .

قيل فى انحصار هذه الأقسام : إن العزيمة لا تخلو من أن يكفر جاحده أولا ، والأول هو الفرض ، والثانى لا يخلو من أن يعاقب بتركه أولا ، والأول هو الواجب ، والثانى لا يخلو من أن يستحق تاركة الملامة أولا ، والأول هو السنة والثانى النفل .

ويدخل فى القسم الأخير المباح أن جعل المباح من العزائم .
قوله : فريضة إلى آخره .. الفرض لغة : القطع والتقدير^(٢) .

وفى الشريعة : هو ما ثبت لزومه بدليل لا شبهة فيه ؛ كالإيمان والأركان الأربعة وهى :

الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

(١) هكذا فى النسخين معا ، وتذكيره باعتبار (ما) المقدر كما أظهره الشارح - رحمه الله - ولكن الصواب (هى) ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ولا يصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة ها هنا . والله أعلم .

(٢) يقال : فرضت الخشبة فرضا - من باب ضرب - : حزرتها وفرض القاضى النفقة فرضا أى قدرها وحكم بها .

قال تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ أى مُقْتَطَعًا محدودا . ==

بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية ، وحكمه اللزوم عملا لا علما على اليقين حتى لا يكفر جاحده ، ويفسق تاركه إذا استخف بأخبار الأحاد ، فأما تناولها ، فلا .

وحكمه : اللزوم علما أى حكم / (١) الفرض : حصول العلم القطعى ثبوته ، وتصديقا بالقلب أى يجب اعتقاد حقيقته لثبوته بدليل قطعى ، ويجب عمله بالبدن ، حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر لا زن كون تاركا علي وجه الاستخفاف فحيثئذ يكفر ؛ لأن الاستخفاف بالشرائع كفر .

قوله : وواجب . الواجب مأخوذ من الوجبة وهى السقوط (٢) ، سمي به ؛ لأنه ساقط فى إثبات العلم اليقيني ، وإن كان موجبا للعمل ، أو لأنه ساقط على المكلف بدون أن يتحمله باختياره لعدم العلم بوجوبه عليه قطعا ، بخلاف الفرض فإنه لما ثبت علمه به قطعا يتحمله باختياره وشرح صدره .

أو لأنه مأخوذ من الواجب وهو الاضطراب / (٣) سمي به لتردده واضطرابه فى ثبوته .

وفى الشريعة : اسم لما ثبت لزومه علينا بدليل فيه شبهة مثل تعيين الفاتحة وصدقة الفطر والأضحية ونحوها .

وحكمه : لزوم العمل به لا علما على اليقين ، أى : يجب إقامته كإقامة

== انظر : (المصباح المنير ٤٦٩/٢ ، والمصباح ١٠٩٧/٣) .

(١) فى ١٠٠ / ب من ب .

(٢) يقال : وجب الحائط وجبة أى سقط . ومنه قولهم : وجب الميت إذا سقط ومات ، ويأنى بمعنى : لزم وثبت ، قال : وجب البيع والحق يجب وجوبا ووجبة أى لزم وثبت .

راجع : (المصباح ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، والمصباح المنير ٦٤٨/٢) .

(٣) فى ٩١ / أ من ح

الفرض لكن لا يجب^(١) اعتقاد لزومه قطعيا ؛ ولهذا لم يكفر جاحده ويفسق تاركه إذا استخف بأخبار الأحاد إذا ترك العمل بالواجب .

فأما إذا تركه مستخفا بأخبار الأحاد بأن لا يرى العمل بها واجبا ، أو تركه متأولا لها ، أو تركه غير مستخف ولا متأول ، ففي الأول^(٢) يجب تضليله ؛ راد بخبر الواحد وذلك بدعة .

وفى القسم الثانى^(٣) لا يجب التضليل ولا التفسير ؛ لأن التأويل سيرة السلف والخلف فى النصوص عند التعارض .
وفى القسم الأخير^(٤) يفسق ولا يضل .

ثم الشافعى - رحمه الله - أنكر التفرقة بين الفرض والواجب وقال : هما مترادفان . وتخصيص الفرض بالمقطوع ، والواجب بالمظنون تحكم ، لأن الفرض لغة : التقدير سواء كان مقطوعا به أو مظنونا ، وكذا الواجب وهو اللزام والساقط سواء كان مقطوعا أو مظنونا^(٥) .

(١) وذلك ، لأن دليله لا يوجب اليقين ، ولزوم الاعتقاد مبنى على الدليل البينى ولهذا لم يكفر جاحده إلخ . ينظر (هامش ب) .

(٢) وهو ما إذا ترك الواجب مستخفا بأخبار الأحاد إلخ .

(٣) وهو : ما إذا تركه متأولا لأخبار الأحاد .

(٤) أى : فى الذى ترك الواجب غير مستخف ولا متأول لأخبار الأحاد .

(٥) راجع فى الفرق بين الواجب والفرض عند الحنفية ، وعدم الفرق بينهما عند الجمهور وما يترتب على ذلك من الآثار فى : (ميزان الأصول ص ٢٩ ، وأصول البزدوى بشرحه للبخارى ٣٠٣/٢ ، وأصول السرخسى ١١١/١ ، وتيسير التحرير ١٣٥/٢ ، وفواتح الرحموت ٥٨/١ ، وجمع الجوامع بشرحه للجلال المحلى وحاشيته للبنانى ٨٨/١ - ٨٩ ، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول ٤٣/١ ، وشرح الكوكب المنير ٣٥١/١ - ٣٥٤ ، والاحكام للامدى ١٣٩/١ فما بعدها ، والاحكام لابن حزم ٣٢٢/١ ، وإرشاد الفحول ص ٦ ، والمسودة ص ٥١ - ٥٢) .

وسنة وهى الطريقة المسلوكة فى الدين ، وحكمها أن يطالب المرء بإقامتها
من غير افتراض ولا وجوب إلا أن السنة تقع على سنة النبى ﷺ وغيره .

ونحن نقول : إنه إن أنكر كونهما متباينين لغة ، فلا معنى له لما بينا من
مباينة معنى أحدهما الآخر ، وإن أنكر التفرقة بينهما حكمًا بأن قال : لا
تفاوت بينهما فى لزوم العمل ، فكذلك ؛ لأن التفرقة بين ما ثبت بدليل
قطعى وبين ما ثبت بدليل ظنى ظاهر ؛ لأن ثبوت المدلول على حسب الدليل .

وقوله : وتخصيص كل لفظ بقسم محكم ، فاسد ؛ لأننا نخص الفرض
بقسم باعتبار معنى القطع ، ونخص الواجب بقسم باعتبار معنى السقوط على
الوجه الذى بينا ، فأتى يلزم التحكم

قال الغزالى : (خص أصحاب أبى حنيفة اسم فرض على ما يقطع
بوجوبه واسم الواجب على ما ثبت ظنًا ، ونحن لا ننكر انقسام الواجب إلى
مقطوع ومظنون ، ولا حجر فى الاصطلاحات بعد تفهم المعانى)^(١).

قوله : سنة .. السنة لغة الطريقة والسُنن ، الطريق ، يقال سن الماء ،
إذا صبه حتى جرى فى طريقه^(٢)

(١) انظر المستصفى ٦٦/١ ، وبحوه فى ص ٢٧ - ٢٨ منه

قلت فى قول الغزالى : رحمه الله - إشارة إلى أن الخلاف المذكور بين الحنفية
والجمهور لفظى لا طائل تحته ، وهذا ما ذهب إليه الطوفى ، وابن قدامة ،
والعقد ومن معهم

انظر (الأحكام للامدى ١٤١/١ ، والروضة ص ١٦ ، ومختصر الطوفى ص ١٩ ،
وشرح مختصر ابن الحاجب ٢٣٢/١ ، ونهاية السؤل ٤٦/١)

(٢) وكذلك يقال استقام فلان على سن واحد أى طريق واحد

والسنة بمعنى السيرة أيضا قال الهدلى

وقال الشافعى - رحمه الله - : مطلقها طريقة النبى ﷺ .

وفى الشريعة : الطريقة المسلوكة التى سلكها رسول الله - ﷺ - أو غيره
من هو عَلمٌ فى الدين من غير افتراض ولا وجوب .

وحكمها .. كذا - قال شمس الائمة حكم السنة هو : الاتباع ، لانه ثبت
بالدليل أن رسول الله ﷺ متبع فيما سلك من طريق الدين ، وكذا الصحابة
بعده ، وهذا الاتباع خالٍ عن صفة الفرضية والوجوب ، إلا أن يكون من
أعلام الدين نحو : الأذان ، وصلاة العيد ، والصلاة بالجماعة فإن ذلك بمعنى
الواجب فى حكم العمل / ولهذا يستوجب تاركها إساءة ^(١) .

أى : ملامة فى الدنيا وحرمان الشفاعة فى العقبى .

قوله : إلا أن السنة .. هذا استثناء منقطع بمعنى لكن - أى : لكن مطلق
لفظ السنة لا يقتضى الاختصاص بسنة رسول الله ﷺ إذ المراد بها فى الشريعة :
طريقة فى الدين إما لرسول الله ﷺ أو لغيره من هو علم فى الدين .

وقال الشافعى - رحمه الله - : مطلقه يتناول سنة رسول الله ﷺ - فقط ؛
لانه لا يرى تقليد ^(٢) الصحابى - يعنى إذا قال الراوى : من السنة كذا ، فعند

== فلا تَجَزَعَنَّ من سُنَّةٍ أنت سِرْتَهَا فأول راضٍ سُنَّةٌ من يسيرها .

انظر : (الصحاح ٥/٢١٣٨ ، ٢١٣٩) .

(١) انظر : (أصول السرخسى ١/١١٤) .

(٢) هو لغة : وضع الشيء فى العنق مع الإحاطة به . وجمعه : قلائد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا الهدى ولا القلائد ﴾ .

وأما اصطلاحاً : فقد اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريفه واكتفى باختيار تعريف==

عامة أصحابنا المتقدمين وأصحاب الشافعى وجمهور أهل الحديث : يحمل على سنة الرسول ﷺ^(١).

وعند الكرخى والقاضى أبى زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة ومن تابعهم

== ابن الهمام - رحمه الله - حيث عرفه بقوله :

« التقليد : العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها » .

(التحرير فى شرحه تيسير التحرير ٢٤١/٤) .

هذا ، وقد اختلف الأصوليون فى حجية قول الصحابى وعدم حجيته :

فقال بعض الحنفية والشافعى فى أحد قوليه ، ومالك - رحمهم الله - أنه حجة مقدمة على القياس .

وقال بعضهم : إن خالف القياس فهو حجة ، وإلا فلا .

وقال البعض : إن قول الشيخين (أبو بكر وعمر) حجة دون غيرهما -رضى الله - عن الجميع .

وقال البعض : إن قول الخلفاء الأربعة حجة دون غيرهم .

وقال الآخرون : إنه ليس بحجة ، اختاره الأمدى ، وهو أحد قولى الشافعى - رحمه الله - الذى أسنده إليه الشارح مطلقا ، أو نحمل إطلاق الشارح على مذهب الإمام الشافعى فى الأصول ، فإن مذهبه فيها : إن قول الصحابى ليس بحجة . وأرى أن القول الأول أقرب إلى الصواب .

راجع فى ذلك : (الرسالة ص ٥٩٧ ، والمستصطفى ٢٧١/١ - ٢٧٤ ، والأحكام للأمدى ٢٠١/٤ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١٠٥/٢ فما بعدها وكشف الأسرار للبخارى ٣/ ٢١٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٤٣ ، وأصول الفقه لأبى النور زهير ٢/ ٣٨٧ ، وأصول مذهب الإمام أحمد ص ٣٩١ ، وص ٧٧٣ ، من هذا الكتاب).

(١) راجع : (شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ ، وجمع الجوامع بحاشيته ٢٠٦/٢ ، والمستصطفى ١٣١/١ ، والنهاج لليضاوى بشرحيه (البدخشى والإسنوى) ٢/ ٢٥٧ ، وتيسير التحرير ٦٩/٣ ، وفوائد الرحموت ١٦٢/٢) .

من المتأخرين وأبى بكر الصيرفي^(١) من أصحاب الشافعي :

لا يجب حمله على سنة الرسول - ﷺ - إلا بدليل^(٢) .

وكذا الخلاف في قول الصحابي : أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا .

تمسكوا في ذلك : بأن لفظ السنة يطلق على طريقة غير الرسول ﷺ من الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الصحابة قد سنوا أحكاما ، كما قال على رضي الله عنه- : « جلد رسول الله - ﷺ - في الخمر أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكل سنة »^(٣) .

وقد قال ﷺ : « عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي »^(٤) .

وقال ﷺ : « من سن سنة حسنة ... الحديث »^(٥) .

والسلف كانوا يطلقون اسم السنة على طريقة أبي بكر وعمر رضي الله

(١) هو : محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي ، الشافعي ، فقيه أصولي معروف ،

متكلم ، واشتهر أيضا بالحذق في النظر والقياس وعلوم الأصول .

قيل : إنه كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي - رحمه الله - .

من مؤلفاته : البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام ، وكتاب في الإجماع ،

وشرح رسالة الشافعي ، توفي سنة (٣٣٠ هـ) .

انظر : (طبقات السبكي ١٦٩/٢ ، وفيات الأعيان ١٩٩/٤ ، والفتح المبين

١/ ١٨٠) .

(٢) انظر : (أصول فخر الإسلام بشرحه كشف الأسرار ٣٠٨-٣٠٩ ، وأصول

السرغسي ١/ ٣٨٠-٣٨١ ، وتيسير التحرير ٦٩/٣) .

(٣) أخرجه : (البخاري ١٤/٨ ، ومسلم ٣٣٠/٣ ، وأبو داود ٦٢٣/٤) .

(٤) أخرجه : (الترمذي ٤٤/٥ ، وأحمد في مسنده ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ، وقال الترمذي :

حديث حسن صحيح .

(٥) رواه : (ابن ماجه ٧٤/١ ، وأحمد في مسنده ٣٦٢/٤) .

عنهما .

وحكى عن الشافعى أنه قال : (إذا قال مالك : السنة عندنا أو يبلدنا كذا ، فإنما يريد سنة سليمان^(١) بن بلال ، وكان عريف^(٢) السوق) (٣) .

وإذا كان كذلك لم يدل على إطلاق لفظ السنة على طريقة الرسول ﷺ ولا يجوز تقيده بطريقته إلا بدليل .

واحتج الفريق الأول : بأن رسول الله ﷺ هو المقتدى والمتبع على الإطلاق ، فلفظ السنة (عند الإطلاق)^(٤) لا يحمل إلا سته سعلى ، كما لو قيل : هذا الفعل طاعة ، لا حمل إلا على طاعة الله ورسوله ﷺ .

ولما أضافها إلى غير الرسول - ﷺ - فمجاز لاقتدائه فيها سنة الرسول ﷺ - فوجب / (٥) أن حمل عند الإطلاق على حقيقته دون مجازه .

(١) هو : أبو محمد سليمان بن بلال القرشى ، التيمى ، مولا هم المدنى ، وقيل : أبو أيوب ، مولى عبد الله بن أبى عتيق ، وقيل : غير ذلك .

ولد فى حدود سنة (١٠٠ هـ) وحدث عن عبد الله بن دينار وغيره ، وروى عنه ابنه أيوب شيئا يسيرا ، وكان يقضى بالمدينة ، وولى خراجها وكان ثقة ، توفى سنة (١٧٢ هـ) وقيل (١٧٧ هـ) والأول أصح .

انظر : (تهذيب التهذيب ٤ / ١٧٥ - ١٧٦ ، طبقات ابن سعد ٥ / ٤٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٤٢٥ - ٤٢٧) .

(٢) قال الفيرمى : (العريف يكون على نفيير ، والمنكب يكون على خمسة عرفاء ، ثم الأمير فوق هؤلاء) . (المصباح المنير ٢ / ٤٠٤) .

(٣) وقد نقل هذه الحكاية عن الإمام الشافعى - رحمه الله - عبد العزيز البخارى ، ولم أقف عليها فى كتب الشافعية - رحمهم الله - .

انظر : (كشف الأسرار ٢ / ٣٠٩) .

(٤) فى ح (للإطلاق) وهو خطأ .

(٥) ق ١١ / ب من ب .

وهى نوعان : سنة الهدى وتاركها يستوجب إساءة كالجماعة والأذان ، والإقامة .

وما ذكروا من الحديث والإطلاق لا يلزمنا ، لأننا لا ننكر جواز إطلاق هذا اللفظ على طريقة غير الرسول - ﷺ - مع التقييد ، وإنما نمنع أن يفهم من مطلقه غير سنة الرسول ﷺ .

وقولهم : اللفظ مطلق ، فلا يجوز تقييده بغير دليل .

قلنا : لا بد من تقييده إما بطريقة الرسول - ﷺ - أو بطريقة غيره ، فتقييده بطريقة الرسول ﷺ أولى لما ذكرنا .

ورجح صاحب الميزان هذا القول ^(١) .

/ قوله ^(٢) : وهى . . أى : السنة ، نوعان :

أحدهما ^(٣) : سنة الهدى يعنى : سنة أخذها من تكميل الهدى أى الدين ، وهى التى تعلق بتركها كراهية وإساءة ، والإساءة دون الكراهية ، وذلك مثل الجماعة ، والأذان ، والإقامة .

(١) حيث قال : (السنة عند الإطلاق محمل على سنة الرسول - ﷺ - لأنه هو المقتضى والمتبع على الإطلاق ، قال الله تعالى : ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾ أى : قدوة متبعة) .

(الميزان ص ٤٤٨) .

(٢) ق ٩٢ / ١ من ح .

(٣) فى ب (أ ح) أرى أنه مخفف عن (أحدهما) .

وزوائد وتاركها لا يستوجب إساءة كسيرة النبي - ﷺ - في لباسه وقيامه وقعوده.

ونفل وهو : ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه .

والزوائد على الركعتين للمسافر نفل لهذا .

وقال الشافعي : لما شرع النفل على هذا الوصف وجب أن يبقى كذلك .

والسنن الرواتب ، ولهذا قال محمد - رحمه الله - في بعضها : أنه يصير مسيئاً بالترك وفي بعضها أنه يآثم به ، وفي بعضها يجب القضاء ، وهي سنة الفجر ، ولكن لا يعاقب بتركها ؛ لأنها ليست بواجبة .

وإذا أصر أهل مصر على ترك الأذان والإقامة ، أمروا بهما ، فإن أبوا قوتلوا بالسلاح عند محمد - رحمه الله - كما في الفرائض والواجبات .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : المقاتلة بالسلاح عند ترك الفرائض والواجبات ، فأما السنن فإنما يؤدبون على تركها ولا يقاتلون فرقاً بينها وبين الفرائض والواجبات . ومحمد - رحمه الله - يقول : ما كان من أعلام الدين فالإصرار على تركه استخفاف بالدين ، فيقاتلون على ذلك ، كذا في المبسوط^(١).

وزوائد . . أي النوع الثاني من السنن الزوائد ، وهي التي أخذها حسن ولا يتعلق بتركها كراهة ولا إساءة ، كسيرة النبي - ﷺ - في لباسه وقيامه وقعوده وكتطويل الركوع والسجود ، والقراءة في الصلاة ، وسائر أفعاله التي يأتي بها في الصلاة في حال القيام والركوع والسجود .

(١) انظر في (١٣٣ / ١) .

قوله : ونفل ^(١) . . وهو فى اللغة : اسم للزيادة ، ومنه سميت الغنيمة نفلا ؛ لأنها زائدة على مقصود الجهاد وهو : إعلاء كلمة الله .

فتوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنن المشهورة مشروعة لنا لا علينا . والتطوع كالنفل وهو ما يأتى به العبد طوعا من غير إيجاب عليه ، ولا يلام على تركه .

والزوائد على الركعتين للمسافر نفل لهذا ، أى لأجل أنه يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

قوله : وقال الشافعى - رحمه الله - إلى آخره . . إذا شرع فى النفل يؤاخذ بالمضى فيه ولو لم يمض يؤاخذ بالقضاء عندنا ^(٢) .

وقال الشافعى - رحمه الله - لا يؤاخذ بواحد منها ؛ لأن النفل لما شرع غير

(١) قال الجوهري : (النفل والنافلة : عطية التطوع من حيث لا تجب ، ومنه نافلة الصلاة . . . والنفل بالتحريك : الغنيمة ، والجمع الأنفال) .
(الصحيح ٥ / ١٨٣٣) .

(٢) قلت : اختلف الفقهاء ، فيمن شرع فى النفل ثم خرج منه ، هل عليه القضاء أم لا ؟

فذهب الشافعى وأحمد إلى أن من شرع فى النفل يستحب له البقاء فيه ، وإن خرج منه لا إثم عليه ولا يجب عليه القضاء .

وذهب مالك إلى أن من خرج منه بعذر فلا قضاء عليه ، وإن خرج منه من غير عذر فعليه القضاء .

وذهب أبو حنيفة ومن معه إلى أن من شرع فى نفل ، لزمه الإتمام ، فإن خرج منه بدون عذر ، لزمه القضاء وعليه الإثم ، وإن خرج منه لعذر ، لزمه القضاء .

انظر : (المجموع ٦ / ٣٩٤ ، والشرح الكبير ٣ / ١١٢ ، والهداية ١ / ١٢٨ / ومجمع الأنهر ١ / ١٣٢ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ١٥١ - ١٥٣ ، والمحصول بهامشه ج١ ق ٢ / ٣٥٧-٣٥٨ ، والكافى ١ / ٢٦١) .

قلنا : إن ما أداه وجب صيانته ، ولا سبيل إليه إلا بالزام الباقي .

لازم قبل الشروع ، وجب أن يبقى كذلك بعد الشروع ؛ لأن حقيقة الشيء لا يتغير بالشروع ، ألا يرى أنه بعد الشروع نفل ، ولهذا يتأدى / (١) بنية النفل ، ولو أتمه كان مؤديا للنفل لا مسقطا للواجب ، ولا يمنع صوم النفل صحة الخلوة عندكم ، ويباح الإفطار بعذر الضيافة ، ولو صار واجبا لما ثبت هذه الأحكام .

وإذا كان كذلك وجب أن يكون مخيرا في الباقي ، كما كان مخيرا في الابتداء تحقيقا للنفلية ، وإذا ثبت له الخيار في الباقي ، وحل له تركه .

يطل المؤدى ضمنا ، وكان يبطلانه أمرا حكيمًا لا بصنعه ، فلا يضمن بالقضاء كمن شرع في صلاة أو صوم مظنون فأفسده ، لا يجب عليه القضاء ؛ لأن البطلان ضمنى ولا معنى لاعتبار الشروع بالنذر ، / (٢) لأن النذر التزام بالقول ، وله ولاية ذلك .

فأما الشروع فليس بالتزام ، فلا يلزمه .

ولكننا نقول : المؤدى صار لله تعالى مسلماً إليه أى : تقرب بأداء ذلك الجزء وصار العمل لله تعالى حقاً له ، ولهذا لو مات ، كان مثاباً عليه ، وحق الغير محرم لا يجوز له التعرض بالإفساد ، فوجب حفظه وصيانته ، فيصير مضمونا عليه بالإتلاف ، ولا وجه إلى حفظه إلا بالزام الباقي ، فوجب الإتمام عليه ضرورة صيانة حق الغير .

(١) ق ١٠٢ / أ من ب .

(٢) ق ٩٢ / ب من ح .

وهو كالنذر صار لله تعالى تسمية لا فعلا ، ثم لما وجب لصيافته ابتداء الفعل فلأن يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاءه أولى .

فإن قيل : لا نسلم أن المؤدى صار عبادة ، لأن ما شرع فيه عبادة صوم أو صلاة ، وهما مما لا يتجزأ ، فلا يكون الموجود طاعة إلا بانضمام الباقي إليه ، ولئن سلمنا كونه عبادة ، فلا نسلم أن أداء الباقي شرطا لبقائه عبادة ؛ لأنه عرض يستحيل بقاءه ، فكلما وجد انقضى ولا يتصور التغير بعد العدم ، ولهذا لا يخرج عن كونه عبادة باعتراض الموت ، حتى ينال به الثواب بلا خلاف بين الأمة .

ولئن سلمنا كون الباقي شرطا لبقائه عبادة ، فلا نسلم أن الامتناع عن أداء الباقي إبطال له ، لأن الإبطال إنما يحصل بمصادفة الفعل المحل وذلك فيما مضى من الأفعال محال ، ولكنه إذا امتنع ، فات وصف العبادة ، فلا يكون مضافا إلى فعله .

قلنا : نحن لا ندعى أن المؤدى صوم أو صلاة ، ولكننا نقول : هو من أفعال الصلاة على معنى أنه يصير مع غير صلاة تامة ، فيكون المؤدى متقربا إلى الله تعالى بهذا الفعل ، فيكون عبادة من هذا الوجه ، ولكنه باعتبار أنه جزء مما لا يتجزأ لا حكم له بدون الجزء الآخر ، وكان كل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده ضرورة ثبوت الاتحاد ، فكان وجود الباقي شرطا لبقائه عبادة لا لكونه عبادة ، فقلنا هكذا عملا بالدلائل بقدر الإمكان .

ولا معنى لقولهم : إنه لا يحتمل التغير بعد العدم ، لأن ذلك خلاف النص والإجماع ، فإنه تعالى قال : ﴿ أولئك الذين / ^(١) حبطت أعمالهم ﴾ ^(٢) ،

(١) ق ١٠٢ / ب من ب .

(٢) سورة آل عمران / ٢٢ . ونظام الآية : ﴿ ... في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ^(١) ولا خلاف بين الأمة أيضا أن الردة تبطل الاعمال المتقدمة وإن كان قد أعطى لها حكم التمام .

وأما في اعتراض الموت ، فجعل في التقدير كأن العبادة لم تكن مشروعة في حقه إلا بهذا القدر ؛ لأن الموت منه لا يبطل ^(٢) على ما عرف .

وقولهم : الامتناع عن أداء الباقي ليس بإفساد باطل ؛ لأنه لما أتى بما يناقض العبادة ، فسدت الأجزاء المتقدمة (ولم يوجد) ^(٣) سوى فعله ووجد الفساد لا محالة عند هذا الفعل ، فجعل هو مفسدا وليس من ضرورته أن يصادف المحل الذي حصل فيه الفساد ، / ^(٤) كمن قطع جبلا مملوكا له علق به منديل غيره فسقط المنديل وأنكر ، جعل متلفا له حقيقة وشرعا ، وإن لم يصادف فعله المنديل .

وكذا شق زق نفسه وفيه مائع لغيره ، يضمن .

وهو كالنذر . . . أي : الشروع كالنذر في كونه موجبا لمعنى في غيره كالنذر ، أو المؤدى بمتزلة المنذور من حيث أن كل واحد منهما صار حقا لله تعالى : أما المؤدى فلما ذكرنا ^(٥) ، وأما المنذور ، فلأنه جعله (الله) ^(٦) تعالى

(١) سورة محمد / ٣٣ . وأول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ . . . ﴾ .

(٢) أي أن الموت منه للأعمال لا يبطل لها ، كما يفهم ذلك من قوله -ﷺ- : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث . . . الحديث » .

(٣) في ب (ولو لم يوجد) وهو خطأ .

(٤) في ١/٩٣ من ح .

(٥) من أنه وقع لله تعالى مسلما إليه . راجع (ص ٤٩٧) .

(٦) في النسختين معا (الله) وأرى أن الصواب ما أثبتناه .

ورخصة وهي أربعة أنواع :

تسمية ، ولا شك أن ما وقع لله تعالى فعلا أقوى مما صار له تسمية ، لأنه بمنزلة الوعد ^(١) ، وأن إيجاب ابتداء الفعل أقوى من إيجاب بقاءه ، لما عرف أن البقاء أسهل من الابتداء ^(٢) . ثم لما وجب لصيانة أدنى الأمرين وهو التسمية ، ما هو أقوى الأمرين وهو : ابتداء الفعل ، فلأن يجب لصيانة ما هو أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل ، أدنى الأمرين وهو إبقاء الفعل وإتمامه ، كان أولى .

وأما فعل المظنون ، فالقياس ما قاله زفر - رحمه الله - إلا أن علماءنا استحسنا وقالوا : إن سبب الوجوب ، وهو الشروع صادف الواجب ، فيلغوا ؛ لأن الوجوب لا يتكرر في واجب واحد ، وذلك أن العبد يؤاخذ بما عنده لا بما عند الله تعالى ؛ لأن ذلك ليس في سعه .

وعنده ^(٣) شرع في الواجب ، ولو شرع في الظاهر ثم أفسده ، لا يجب عليه شيء بهذا الشروع والإفساد ، فكذا هذا .

قوله : ورخصة إلى آخره ...

(١) يعنى ما وقع لله تعالى فعلا ، أقوى مما جعل له تسمية ، لأن ما صار له فعلا ، صار موجودا مسلما إلى صاحب الحق ، وما جعل له تسمية لم يوجد بعد ، لأن إيجابه بمنزلة الوعد .

ينظر : (شرح ابن ملك على المنار ص ٥٩٢) .

(٢) ولذلك يشترط الشهود في ابتداء النكاح دون بقاءه .
(المرجع المذكور نفسه) .

(٣) أى عند الامام الشافعى - رحمه الله - ومن معه .

نوعان من الحقيقة أحدهما أحق من الآخر ، ونوعان من المجاز أحدهما أتم من الآخر . أما أحق نوعي الحقيقة : فما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه كالملكه على إجراء كلمة الكفر .

لما كانت الرخصة مبنية على أعذار العباد وأعذارهم مختلفة ، (اختلفت) ^(١) أنواع الرخصة ، فانقسمت على أربعة أقسام ، عرف ذلك بالاستقراء .
وقيل في وجه انحصارها : أن الرخصة إن استعملت في موضعها الأصلي فإن ثبت لها الأحقية ، فهو النوع الأول ، وإن لم تثبت ، فهو النوع الثاني ، وإن لم تستعمل في موضعها الأصلي ، فإن لم تكن العزيمة مشروع في هذه الأمانة فهو الثالث ، وإن كانت فهو الرابع .
وهذا تقسيم لما يطلق عليه اسم الرخصة لا لحقيقة الرخصة .
قوله : أحق من الآخر ...

يجوز أن يكون أفعّل (تفضيل) ^(٢) من حق / ^(٣) إذا ثبت أي : أحدهما في كونه حقيقة أقوى من الآخر . ويجوز أن يكون من حق لك أن تفعل كذا أي : أنت خليف به ، يعني : أحدهما في إطلاق اسم الرخصة عليه أولى من الآخر .

قوله : أتم من الآخر ...

أي : أكمل في كونه مجازاً .

فما استبيح ...

أي : عومل به معاملة المباح ، لا أنه يصير مباحاً حقيقة ؛ لأن دليل الحرمة

(١) في ب (اختلف) وهي خطأ .

(٢) في ح (التفضيل) .

(٣) ق ١٠٣ / ١ من ب .

قائم ، والإباحة تضاد الحرمة ، فلا يمكن الجمع بينهما إلا أنه لا يؤاخذ بتلك الحرمة بالنص ، وليس من ضرورة سقوط المؤاخذة / ^(١) انتفاء الحرمة ، فإن من (ارتكب) ^(٢) كبيرة وعفى الله عنه ولم يؤاخذ به ، لا تسمى مباحة في حقه لعدم المؤاخذة ، ولهذا قال صدر الإسلام : الرخصة ترك المؤاخذة بالفعل مع حرمة .

ثم لما كانت الحرمة مع سببها قائمين في هذا القسم ، ومع ذلك شرع للمكلف الإقدام على الفعل بغير مؤاخذة ، كان هذا في أعلى درجات الرخص ؛ لأن كمال الرخصة بكمال العزيمة ، فلما كانت العزيمة كاملة بحيث لا تسقط بحال ، كانت الرخصة في مقابلها كذلك .

قوله : كالمكره ...

أى : مثل ترخص من أكره بما يخاف على نفسه أو على عضو منه حتى فسد اختياره وانعدم رضاه بإجراء كلمة الشرك على لسانه مع اطمئنان القلب ، فإن العزيمة في الصبر والإمتناع عنه ؛ لأن حرمة الكفر (ثابتة) ^(٣) لا تنكشف بحال بناء على أن حق الله تعالى في وجوب الإيمان قائم لا يحتمل السقوط ، لكن العبد رخص له الإجراء على اللسان عند الإكراه التام ، لأن حقه في نفسه بقيت عند الامتناع صورة بتخريب نيته ، ومعنى لزهوق روحه ، وحق الله تعالى لا يفوت معنى ، لأن الركن الأصلي قائم ، ولا يفوت (صورة) ^(٤) من كل وجه ؛ لأنه لما أقر مرة وصدق بقلبه حتى صح إيمانه ، لم يلزم عليه الإقرار ثانيا ، فلم يفت حقه من (هذا) ^(٥) الوجه ، لكن يلزم من إجراء كلمة

(١) ق ٩٣/ب من ح .

(٢) فى ب (ارتكبت) وهو خطأ .

(٣) فى ح (بأنه) وهو خطأ .

(٤) فى ب (الصورة) .

(٥) فى ب (هذه) وهو خطأ .

وإفطاره في رمضان ، وإتلافه مال الغير

الكفر بطلان ذلك الإقرار في حالة البقاء ، فبطل حقه في الصورة من هذا الوجه ، (فكان) ^(١) له تقديم حق نفسه بإجراء كلمة الكفر ترخصاً ، ولو بذل نفسه لإقامة حق الله تعالى وإعزاز دينه وصيانتَه عن الهتك ، كان مجاهداً شهيداً . والأصل فيه ما روى : أن مسيلمة ^(٢) الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول الله - ﷺ - فقال (لأحدهما) ^(٣) ما تقول في محمد ؟

قال : رسول الله . قال : فما تقول فيّ ؟

قال : أنت أيضاً . فخلاه .

وقال للآخر : ما تقول في محمد ؟

قال : رسول الله .

وقال : فما تقول فيّ ؟

قال : أنا أصم . فأعاد عليه ثلاثة فأعاد جوابه . فقتله فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : « أما الأول / ^(٤) فقد أخذ برخصة الله ، وأما الثاني فقد صدع بالحق

(١) في ب (وكان) .

(٢) وهو : مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفى ، الوائلى ، يكنى : أبو ثمامة ، ولد ونشأ باليمامة قرب العينية ، عرف في الجاهلية : (برحمان اليمامة) حضر للرسول - ﷺ - مع وفد بنى حنيفة وتخلف عند رحلهم خارج المدينة ، ولما عاد ارتدّ وادعى النبوة ، أرسل له أبو بكر - رضى الله عنه - جيشاً بقيادة خالد بن الوليد ، فقتله سنة (١٢ هـ) بعد أن استشهد في الحرب معه من الصحابة ألف ومائتان .

انظر : (الكامل ١٣٧/٢ ، وسيرة ابن هشام ٧٤/٣ ، وفتوح البلدان للبلاذرى ص ٩٤ ، وشذرات الذهب ٢٣/١) .

(٣) في ب (في أحدهما) وهو غير سليم .

(٤) ق ١٠٣ / ب من ب .

وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف وجناية الإحرام ، وتناول المضطر مال الغير . وحكمه أن الأخذ بالعزيمة أولى حتى لو صبر وقتل كان شهيدا .

- أى أظهره - فهنيئا له (١) .

ثبت أنه إن امتنع عنه حتى قتل ، كان آخذا بالعزيمة .

قوله : (وإفطاره) (٢) إلى آخره . . .

(إذا) (٣) أكره الصائم على الإفطار أو اضطر إليه بمخمصة ترخص له الإفطار ؛ لأن حقه فى نفسه يفوت أصلا ، وحق الله تعالى يفوت إلى بدل وهو القضاء ، فله أن يقدم حق نفسه ، وإن صبر ولم يفطر ، حتى قتل وهو صحيح مقيم ، كان مأجورا ، لأن الوجوب لم يسقط ، فكان له بذل نفسه لإقامة حق الله تعالى ، وفيه إظهار الصلابة فى الدين وإعازته إلا أنه إذا كان مسافرا أو مريضا فلم يفطر حتى قتل ، كان أثما ؛ (٤) لأن الله تعالى أباح لهما فيكونان آثمين بالامتناع عن المباح ، حتى يموتا ، كالمضطر فى فصل الميتة ، وكذا حكم الجناية على الإحرام ، لأن حق صاحب الشرع لا يسقط بالإكراه .

قوله : وإتلافه مال الغير ...

إذا أكره على إتلاف مال الغير ، رخص له ذلك لرجحان حقه فى نفسه ، لأن حق غيره لا يفوت معنى ، لانجباره بالضمان ، فإذا صبر حتى قتل ، كان

(١) أخرجه : (ابن أبى شيبة فى مصنفه ٣٥٧/١٢ ط الدار السلفية بومباى ١٣٩٩ ، وذكره أبو السعود فى تفسيره ١٤٣/٥ ، والزمخشري فى الكشاف ٣٤٥/٢ ، وابن كثير فى تفسيره ٥٨٨/٢) .

(٢) فى ب (وإفطار) وهو خطأ .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) ق ١/٩٤ من ح .

شهيدا ، لأن سبب الحرمة وهو ملك الغير وحكمه وهو (حرمة)^(١) التعرض قائمان ، فإن حرمة إتلاف ماله (لمكان)^(٢) عصمته واحترامه ، وذلك لا يختل بالإكراه ، فكان فى الصبر مقيما فرض الجهاد ، فيكون مثابا ، كذا ذكره فخر الإسلام فى بعض كتبه^(٣) .

وذكر محمد - رحمه الله - فى هذه المسألة : فإن أبى أن يفعل حتى قتل كان مأجورا إن شاء الله تعالى^(٤) .

قيده بالاستثناء دون ما سواه ، لأنه لم يجد فيه نصا بعينه ، وإنما قال بالقياس على الإكراه بالإفطار وإفساد الصلاة ونحوهما ، وليس هذا فى معنى تلك المسائل من كل وجه ، لأن الامتناع من الإتلاف ههنا لا يرجع إلى إعزاز الدين ، فلهذا قيده به . وعلى هذا تناول المضطر مال الغير حتى لو صبر ومات جوعا لم يكن آثما بل مثابا ، آخذًا بالعزيمة إلا أنه لو ترخص وأكل يجب عليه الضمان .

قوله : وترك الخائف على نفسه إلى آخره ...

الأمر بالمعروف - مثل الأمر بالصلاة ونحوها ، والناهى عن المنكر إذا خاف التلف على نفسه ، رخص له أن يترك ؛ لأنه لو أقدم يفوت حقه صورة ومعنى ، ولو ترك يفوت حق الله تعالى صورة لا معنى ؛ لأن اعتقاد حرمة الترك باقٍ ، وإن فعل ، فقتل كان مأجورا ، لأن الأمر بالمعروف (فرض

(١) ساقطة من ح .

(٢) غى ب (لما كان) وهو خطأ .

(٣) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣١٨/٢ ، فإنه نسب إليه ذلك أيضا) .

(٤) انظر : (المبسوط لشمس الأئمة السرخسى ١٥٢/٢٤) .

والثانى : ما استبيح مع قيام السبب لكن الحكم تراخى عنه كالمسافر .

مطلق^(١) / ^(٢) والصبر عليه عزيمة ^(٣) ، فكان باذلا نفسه فى إقامة حق الشرع ؛ لان القوم لما كانوا مسلمين معتقدين لوجوب ما يأمرهم وحرمة ما ينهاهم عنه ، لا بد من أن ينكأ ^(٤) فعله فى قلوبهم وإن كانوا لا يظهرون ذلك ، فيكون مأجورا ، بخلاف الغازى إذا حمل على المشركين ، لان قتله لا ينكأ فى باطنهم ولا فى ظاهرهم ، فيكون ملقيا نفسه إلى التهلكة من غير أن يعمل لربه فى إعزاز الدين فيأثم .

وحكم هذا النوع من الرخصة أن الاخذ بالعزيمة أولى ، حتى لو صبر يكون شهيدا لما بينا .

قوله : والثانى ...

أى : النوع الثانى من الرخصة الحقيقة : ما استبيح مع قيام السبب - أى السبب المحرم الموجب لحكمه - مع تراخى حكمه إلى زمان زوال العذر ، فمن

(١) عبارة ب (فرض عين مطلق) .

(٢) ق ١٠٤ / ١ من ب .

(٣) وذلك لقوله عز وجل إخباراً عن لقمان - عليه السلام - : ﴿ ... وأمر بالمعروف وإنه عن النكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور ﴾ . سورة لقمان / ١٧ .

(٤) نكأ ينكأ نكأ - مهمور بفتحيتين - يقال : نكأت القرحة أنكؤها أى قشرتها ، ونكأت فى العدو نكأ من باب نفع أيضا لغة فى نكيت فى العدو نكاية إذا قتلت فيهم وجرحت ، ولعل المراد به هنا : التأثير . والله أعلم بالصواب .

ينظر : (الصحاح ٦ / ٢٥١٥ ، والقاموس المحيط ٤ / ٤٠٠ ، والمصباح المنير ٢ / ٦٢٥) .

وحكمه أن الأخذ بالعزيمة أولى لكمال سببه ، وتردد في الرخصة .

حيث إن السبب قائم كانت الرخصة حقيقة، ومن حيث إن الحكم متراخ غير ثابت في الحال كان هذا القسم دون الأول، فإن كمال الرخصة بكمال العزيمة .
قوله: كالمسافر ...

أى : كإفطار المسافر والمريض اللذين رخص لهما في الفطر ، فإنه يستباح مع قيام/ (١) السبب الموجب للصوم ، المحرم للفطر وهو: شهود الشهر وتوجه الخطاب العام نحوهما وهو قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (٢) .

ولهذا صح الأداء منهما إلا أن الحكم ، وهو وجوب أداء الصوم وحرمة الإفطار تراخى في حقهما إلى إدراك عدة أيام آخر ، حتى لا يلزمهما الأمر بالفدية قبل إدراكهما لو ماتا ، فكانت العزيمة (٣) أدنى حالا منها في المكروه على الصوم ، لأن الحكم (٤) هناك لم يتأخر عن السبب ، فلا جرم كانت الرخصة المبنية على هذه العزيمة أدنى (٥) حالا من الرخصة المبنية على العزيمة الأولى فمن هذا الوجه أخذت شبهها بالمجاز ، لأن الحكم لما تراخى ولم يكن ثابتا في

(١) ق ٩٤ / ب من ح .

(٢) سورة البقرة / ١٨٥ . والآية بكاملها : ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ﴾ .

(٣) أى فى حق المسافر والمريض (هامش ب) .

(٤) وهو وجوب حرمة الإفطار .

(٥) لأن كمال الرخصة وانتقاصها بكمال العزيمة وانتقاصها (هامش ب) .

فالعزيمة تؤدي معنى الرخصة من وجه .
إلا أن يضعفه الصوم .

الحال ، لم يعارض الرخصة وهى إباحة الإفطار وترك الصوم حرمة ، فكان شبيها بالإفطار فى غير رمضان فلم يكن رخصة حقيقة ؛ لأن للمجاز مدخلا (فيها) ^(١) من هذا الوجه ، ولم يكن له مدخل فى القسم الاول بوجه .
قوله : وحكمه ...

أى وحكم هذا النوع : الأخذ بالعزيمة - أى العمل بالعزيمة أولى - لكمال سببه ، حتى كان الصوم فى السفر أفضل من افطاره عندنا خلافا ^(٢) للشافعى - رحمه الله - لأن السبب الموجب وهو شهود الشهر لما كان قائما يكماله ، وتأخر الحكم بالأجل غير مانع من التعجيل كالدين المؤجل ، كأن المؤدى للصوم عاملا لله تعالى فى أداء الفرض ، والمترخص بالفطر / ^(٣) عاملا لنفسه فيما يرجع إلى الترفه ، فكان الاول أولى .
وتردد فى الرخصة (معنى) ^(٤) لم يتعين اليسر فى الفطر ، بل فى العزيمة نوع

(١) فى ب (فيه) .

(٢) قلت : نسبة الخلاف إلى الإمام الشافعى - رحمه الله - فى هذه المسألة غير صحيح ؛ لأن مذهبه فيها كمذهب الحنفية والمالكية القائلين بأن من أطاق الصوم فى السفر بلا ضرر ، فإن صومه أفضل ، وهو قول عدد من الصحابة - رضى الله عنهم - كحذيفة ابن اليمان ، وأنس ابن مالك ، وعثمان بن العاص وغيرهم ، والذى خالف هؤلاء هو الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - فإنه قال : الفطر فى السفر أفضل ، وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وغيرهم .

راجع : (المذهب للشيرازى ١ / ٢٤٠ ، وشرحه المجموع ٦ / ٢٦٥-٢٦٦ ، والمغنى ٣ / ١٥٠ ، والهداية ١ / ٢٠١ ، وقد ذكر الخلاف كالشارح ، والاختيار لتعليل المختار ٣٤ / ١ ، والكافى ١ / ٣٣٧) .

(٣) ق ١٠٤ / ب من ب ، وعبارة ب (كان عاملا) بزيادة (كان) .

(٤) فى ب (يعنى) وهو خطأ .

يسر أيضا وهو يسر موافقة المسلمين ، فكانت العزيمة تؤدي معنى الرخصة (من هذا الوجه)^(١) فكانت أولى .

وحقيقة المعنى فيه : أن العزيمة كانت ناقصة باعتبار تأخر حكمها إلى زمان الإقامة وهذا يقتضى أن تكون الرخصة أولى ، كما قال الشافعى^(٢) - رحمه الله - إلا أن هذا التأخير ثبت رفقا للمسافر^(٣) ، وفى الصوم نوع رفق أيضا ، فانجبر ذلك النقصان بهذا اليسر ، فتمت وكملت ، فكان الأخذ بالعزيمة أولى كما فى القسم الاول^(٤) .

احتج الشافعى - رحمه الله - بأن وجوب أداء الصوم لما تأخر بإدراك عدة من أيام آخر ، اقتضى أن لا يجوز الأداء قبله كما قال أصحاب الظواهر إلا أنه ترك فى حق عدم الجواز للأحاديث الواردة فيه ، فبقى معتبرا فى حق أفضلية الفطر^(٥) .

ولنا ما روى أنه - ﷺ - قال فى المسافر : « ترخص له بالفطر وإن صام

(١) عبارة ب (من هذا الباب الوجه) وهو خطأ .

(٢) وقد قلت : إن هذا القول ليس للشافعى - رحمه الله - ، وإنما هو مذهب أحمد - رحمه الله - .

(٣) فى ب (للمسلمين) .

(٤) هذا ، وقد ذكر العلامة ملاجيون فى ذلك قولاً ، أنقله نصاً وهو : « . . العزيمة أولى وذلك ؛ لأن الرخصة إنما هى ليسر ، واليسر كما يكون فى الإفطار وهو الظاهر ، كذلك يكون فى الصوم لأجل موافقة المسلمين وشركته مع سائر الناس ، فإن البلية إذا عمت طابت ، فما ظنك بالعبادة ، ثم بعد ذلك يعسر عليه الصوم فى الإقامة إذا رأى سائر الناس يفطرون ، وما أحسن هذه الدقة للحنفية ، ولقد جربناها مراراً » .

(٥) (نور الأنوار - بذيل كشف الأسرار للنسفى ١/٤٦٦) .

(٥) راجع : (المغنى ٣/١٤٩ ، والمجموع ٦/٢٦٤) .

وأما أتم نوعى المجاز فما وضع عنا من الإصر والأغلال فسمى ذلك رخصة

فهو أفضل له ^(١) وبدأ رسول الله - ﷺ - بالصوم حتى شكا الناس إليه ثم أفطر ^(٢) فدل على أن الصوم أفضل ،
والأحاديث فى الباب كثيرة .

قوله : إلا أن يضعفه الصوم .. استثناء من قوله : الأخذ بالعزيمة أولى يعنى إذا ضعفه الصوم (فكان) ^(٣) الفطر / ^(٤) أولى ، ولو صبر حتى مات كان آثماً ؛ لأن الإفطار لزمه فى هذه الحالة ، فلو بذل نفسه لإقامة الصوم ، كان قاتلاً نفسه من غير تحصيل المقصود بالصوم وهو الارتياض لخدمة المولى ، فكان خلاف المشروع .

قوله : وأما أتم نوعى المجاز فما وضع عنا من الإصر ^(٥) والأغلال ..

(١) أخرجه : (البخارى ٢/ ٢٣٧ ، ومسلم ٢/ ٨٧٩ ، من حديث عائشة رضى الله عنها أنها قالت : سأل حمزة بن عمرو الأسلمى رسول الله - ﷺ - : عن الصيام فى السفر ؟ فقال : « إن شئت فصم ، وإن شئت فافطر » . و الترمذى ٣/ ٨٢) .

(٢) أخرجه : (مسلم ٢/ ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، و الترمذى ٣/ ٨٠ - ٨١ ، بلفظ : « أن رسول الله - ﷺ - خرج إلى مكة عام الفتح ، فصام حتى بلغ كراع القميم وصام الناس معه ، فقل له : إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيما فعلت فدعنا بقدر من ماء بعد العصر فشرب ، والناس ينظرون إليه ، فافطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا . فقال : أولئك العصاة » . ولفظ مسلم بتكرار « أولئك العصاة » مرتين .

(٣) فى ح (كان) .

(٤) ق ٩٥ / ١ من ح .

(٥) الإصر : الحمل الثقيل ، والأغلال جمع غل ، وكلاهما عبارة عن الأمور الشاقة . =

مجازا ، لأن لأصل لم يبق مشروعا .

تسمية ما حط عنا من الإصر والأغلال التي وجبت على من قبلنا ، رخصة ، مجازا ، لأن مالم يجب علينا ، أو وجب على غيرنا ، كان السقوط في حقنا توسعة وتخفيفا بالنظر إلى غيرنا ، فيجوز إطلاق اسم الرخصة تجاوزا لا تحقيقا .

والإصر : الأعمال الشاقة والأحكام المغلظة كقتل^(١) النفس في التوبة ، وقطع الأعضاء الخاطئة ، والأغلال : الموائيق اللازمة لزوم الغل ، كذا في عين المعاني^(٢) .

= هاشم (ب) .

وقال الراغب الأصفهاني : (الإصر : عقد الشيء وحبه بغيره ، يقال : أصرته فهو ماصور ، والماصر والماصر : محبس السفينة ، قال تعالى : ﴿ ويضع عنهم أصرهم ﴾ أى : الأمور التي تثبطهم وتقيدهم عن الخيرات وعن الوصول إلى الثوابات ، وعلى ذلك : ﴿ ولا تحمل علينا إصرا ﴾ ، وقيل : ثقلا) .

(المفردات في غريب القرآن ص ١٨ - ١٩) .

وقال الجوهري : (والغُل - بالضم - : واحد الأغلال ، يقال : فى رقبته غل من حديد) .

(الصحاح ١٧٨٣ / ٥) .

(١) كما جاء فى قوله - عز وجل - : ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم ﴾ .

(سورة البقرة / ٥٤) .

(٢) لم أجد هذا الكتاب بعد البحث عنه . وفى الكشف ٩٧ / ٢ : (الإصر : الثقل الذى ياصر صاحبه أى : يحبه من الحراك لثقله . وهو مثل لثقل تكليفهم وصعوبته نحو : اشتراط قتل النفس فى صحة التوبة ، وكذلك الأغلال مثل ما كان فى شرائعهم من الأشياء الشاقة نحو : بت القضاء بالقصاص عمدا كان أو خطأ من غير شرع الآية ، وقطع الأعضاء الخاطئة ، وقرص موضع النجاسة من الجلد والشوب ، وإحراق الفئائم وتحريم العروق فى اللحم وتحريم السبت .

وروى أن الإصر في بنى إسرائيل كان في عشرة أشياء : كانت الطيبات تحرم عليهم بالذنوب ، وكان الواجب عليهم خمسين صلاة في اليوم واللييلة ، وركاتهم كانت ربع المال ، ولا يطهر من الجنابة والحدث غير الماء ، ولم تكن صلاتهم جاتزة في غير المسجد ، ويحرم عليهم الاكل في الصوم بعد النوم ، وحرم عليهم الجماع بعد (العتمة) ^(١) والنوم كالاكل ، وكانت علامة قبول قربانهم احتراقه بنار تنزل من السماء ، وحسناتهم كانت بواحدة ، ومن أذنب منهم ذنبا بالليل كان يصبح وهو مكتوب / ^(٢) على باب داره ^(٣) .

وعن عطاء ^(٤) (كان بنو إسرائيل إذا قامت تصلى لبسو المسوح ^(٥) وغلوا أيديهم إلى أعناقهم وربما ثقب الرجل ترقوته وجعل فيها طرف السلسلة وأوثقها

(١) العتمة : من الليل بعد غيوبة الشفق إلى آخر الثلث الاول .

(المصباح المنير ٢ / ٣٩٢) .

(٢) ق ١٠٥ / ١ من ب .

(٣) انظر هذه الاشياء العشرة في : (تفسير أبى السعود ١ / ٢٧٧ ، ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والكشاف ١ / ١٧٢ ، وفتح القدير للشوكاني ١ / ٣٠٨) .

(٤) لعله أراد به : أبأ محمد عطاء بن يسار المدني ، الفقيه ، مولى ميمونة أم المؤمنين - رضى الله عنها - كان يقضى بالمدينة ، روى عن كبار الصحابة كأبى أيوب ، وزيد وعائشة ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، وغيرهم ، وروى عنه : زيد بن أسلم وصفوان بن سليم وعمرو بن دينار ، وغيرهم ، توفي سنة (١٠٣ هـ) وقيل : توفي قبل المائة .

انظر : (طبقات الحقاظ للسيوطى ض ٣٤ ، والعبر ١ / ١٢٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، وشذرات الذهب ١ / ١٢٥) .

(٥) المسوح : جمع المسح - بكسر الميم - مثل حمل حمول ، والمسح : البلاس والجادة . (ينظر : الصحاح ١ / ٤٠٥ ، والقاموس المحيط ١ / ٢٥٨ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٧٢) .

قلت : ولعل المراد به : الثوب الخشن . والله أعلم .

والنوع الرابع : ما سقط عن العباد مع كونه مشروعاً في الجملة كقصر الصلاة في السفر .

إلى السارية يحبس^(١) نفسه على العبادة^(٢) .

فهذه الأمور رفعت عن هذه الأمة تكريماً للنبي - ﷺ - رحمة عليهم .

قوله : والنوع الرابع ...

هذا هو النوع الأخير من أنواع الرخص ، ما سقط عن العباد بإخراج السبب من أن يكون موجبا للحكم في محل الرخصة مع كون ذلك الساقط مشروعاً في الجملة . فمن حيث سقط في محل الرخصة أصلاً ، كان نظير القسم الثالث ، فكان مجازاً بالنظر إلى محل الرخصة ، وشبه الحقيقة بالنظر إلى غير محلها ، فكانت جهة المجاز أقوى . ويسمى هذا النوع رخصة إسقاط على معنى أن حكم العزيمة فيها ساقط أصلاً ، وذلك مثل قصر صلاة المسافر رخصة إسقاط عندنا .

وقال الشافعي - رحمه الله - : القصر رخصة حقيقة ، والعزيمة هي الأربع حتى لو فات الوقت يقضى أربعاً سواء قضاها في السفر أو في الحضر ، وفي قول له / ^(٣) أن يقضى في السفر ركعتين دون الحضر ^(٤) .

(١) في ب (لحبس) .

(٢) ذكره : أبو السعود في تفسيره المسمى .

() إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ق ٩٥ / ب من ب .

(٤) قال الشيرازي : (إذا فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر ، ففيه قولان :

قال في القديم : له أن يقصر ، لأنها صلاة سفر ، فكان قضاؤها كإدائها في العدد ، كما لو فاتته في الحضر فقضاها في السفر .

وقال في الجديد : لا يجوز له القصر وهو الأصح . . . ، وإن فاتته في الحضر ، فقضاها في السفر ففيه قولان :

واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾^(١) ، شرع القصر بلفظ (لا جناح) وأنه للإباحة دون الإيجاب .

وبأن الوقت سبب للأربع والفر سبب للقصر لا على رفع الأول وتغييره ، فإنه لو اقتدى بمقيم يلزمه الأربع ، ولو ارتفع لما لزمه كمصلي الفجر إذا اقتدى بمصلي الظهر فيعمل بأيهما شاء .

وعندنا : القصر رخصة إسقاط ، لأن السبب في حقه لم يبق موجبا إلا ركعتين فكانت الآخرين نافلة ، وخلط النافل بالفرض (لا يحل قصدا)^(٢) وإنما جعلناها كذلك استدلالا بدليل الرخصة ، أى بدليل يوجب هذه الرخصة ، واستدلالا بمعنى هذه الرخصة .

أما الدليل فما روى عن علي بن ربيعة^(٣) الوالي قال : « سألت عمر

== أحدهما : لا يقصر ، لأنها صلاة ردت من أربع إلى ركعتين ، فكان من شرطها الوقت كصلاة الجمعة .

والثاني : له أن يقصر وهو الأصح)

(المهذب ١/ ١٤٥) .

(١) سورة النساء / ١٠١ . وقام الآية : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ

الكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ .

(٢) في ب (قصدا لا يحل) .

(٣) هو : أبو المغيرة علي بن ربيعة الوالي ، الكوفي ، من العلماء الأثبات ، حدث عن

علي - رضي الله عنه - وغيره ، وروى عنه سعد بن عبيد الطائي وغيره ، وثقه ابن معين ، ولم أعر على تاريخ وفاته .

انظر : (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٠ ، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٢٦ ، سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٨٩) .

- رضى الله عنه - ما بالناس نقص الصلاة ولا نخاف شيئا ، وقد قال تعالى : ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ ؟ فقال : أشكل على ما أشكل عليك ، فسألت رسول الله - ﷺ - فقال : « إن هذه ^(١) صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » ^(٢) . وفى بعض الروايات : (أنها صدقة) والضمير ، واسم الإشارة راجع إلى الصلاة المقصورة ، أو إلى القصر ، والتأنيث لتأنيث الخبر .

سمى القصر صدقة ، والتصدق بما لا يحتمل التملك إسقاط محض لا يحتمل الرد ، فلا يتوقف على قبول العبد ، فيكون معنى قوله : « فاقبلوا صدقته » فاعملوا بها ، واعتقدوها ، ألا يرى أنه لو قال ولى القصاص لمن عليه القصاص : تصدقت به عليك ، يسقط القصاص من غير قبول ؛ لأن معناه الإسقاط والناقص لا يحتمل الرد بالتصدق ، فالتصدق من الله تعالى أولى أن لا يحتمل الرد ، لأنه مفترض الطاعة ، وقد سمي الله تعالى الإسقاط تصدقا فى قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ ^(٣) .

أما المعنى فوجهان :

أحدهما : إن الرخصة الحقيقية تثبت للعبد الخيار بين الإقدام على الرخصة

(١) ق ١٠٥ / ب من ب .

(٢) أخرجه : (مسلم ٤٧٨/١ ، والترمذى ٢٤٢/٥ - ٢٤٣ من حديث يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب : ﴿ ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ (النساء / ١٠١) ، فقد أمن الناس .

فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله - ﷺ - عن ذلك ؟

فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » .

أبو داود ٧/٢ ، والدارمى ٣٥٤/١ .

(٣) سورة البقرة / ٢٨٠ . والآية بكاملها : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ .

وبين الإتيان بالعزيمة ، لأن الرخصة للتيسير وفي العزيمة نوع يسر كما في الصوم في السفر ، أو فضل ثواب كما في الإكراه على الكفر ، فإذا لم يكن فيها فضل ثواب ولا نوع يسر ، سقطت لحصول المقصود بالرخصة ، فتعين اليسر فيها . وفيما نحن فيه تعين اليسر في القصر وهو ظاهر ولا يتضمن الإكمال فضل ثواب ؛ لأن الثواب في أداء ما عليه لا في أعداد الركعات .

ألا يرى أنه لا فضل للظهر على الفجر في الثواب ، ولا لظهر العبد على جمعة الحر ، والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم ، فوجب القول بسقوط الإكمال أصلا .

والثاني : أن التخيير لو ثبت لا يتضمن رفقا بالعبد ، والاختيار الخالي عن الرفق ليس إلا لله / ^(١) عز وجل ، فإنه يختار ما يشاء من غير جر نفع أو دفع مضرة ، فإثبات مثل هذا التخيير لا يليق بالعبد ؛ لأنه ينزع إلى الشركة فيما هو من خصائص الربوبية ، فيكون فاسدا .

ألا يرى أن الشرع تولى وضع الشرائع جبرا وفوض إلينا إقامتها اختيارا ، فأما أن يكون لنا شركة في النصب فلا، ولو كان القصر باختيار العبد كما قاله الخصم، يصير كأنه قال : أقصروا الصلاة إن شئتم ، فيكون تعليقا لمشيئتنا وتفويضا إلينا نصب الشريعة ، لأن الثبوت يصير مضافا إلى مشيئتنا كالطلاق والعتاق المعلق بالمشيئة لا يكون ثابتا قبل المشيئة فلا يجوز إضافة نصب الشريعة / ^(٢) إلينا ؛ لأنه شركة - نعوذ بالله من ذلك - بخلاف التخيير بين أنواع الكفارة ؛ لأن المكفر يختار ما هو الأرفق عنده وأيسر عليه .

(١) ق ٩٦ / ١ من ح .

(٢) ق ١٠٦ / ١ من ب .

وسقوط حرمة الخمر والميتة فى حق المضطر والمكره .

قوله : وسقوط حرمة الخمر والميتة إلى آخره ...

اختلف العلماء فى حكم الميتة والخمر والتحذير ونحوها فى حالة الإضطرار :

فقال بعضهم : لا يحل ولكن يرخص الفعل فى حالة الاضطرار إبقاءً للمُهْجَةِ^(١) كما فى الإكراه على الكفر وأكل مال الغير ، وهو رواية عن أبى يوسف وأحد قولى الشافعى - رحمهما الله - ^(٢) .

وذهب أكثر أصحابنا^(٣) : إلى أن الحرمة ترتفع فى هذه الحالة .

وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا صبر حتى مات ، وفيما إذا حلف لا يأكل حراما : فعند الفريق الأول لا يآثم بالصبر ويحنت بأكل هذه الأشياء فى هذه الحالة .

وعندنا : يآثم ولا يحنت .

تمسك الفريق الأول : بقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفورٌ رحيم ﴾^(٤) يعنى يغفر له ما أكل مما حرم حين اضطر إليه . فدل إطلاق المغفرة على قيام الحرمة إلا أنه تعالى رفع المؤاخذه رحمة على عباده .

(١) المهجة : بضم الميم : الدم أو دم القلب ، والروح ، وهو المراد بها هاهنا . ينظر : (القاموس المحيط ٢١٥ / ١) .

(٢) راجع : (المجموع ٣٩ / ٩ - ٤٢ ، والمستصفى ٩٨ / ١ - ٩٩ ، والهداية ٢٤٦ / ٢) .

(٣) راجع : (الهداية فى المكان السابق ، وبدائع الصنائع ١٧٦ / ٧ ، والاختيار لتعليل المختار ١٠٦ / ٢ - ١٠٧) .

(٤) سورة البقرة / ١٧٣ . وأول الآية : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ﴾ .

ولأن حرمة هذه الأشياء بناء على صفات فيها من الخبث والضرر ولا ينعدم تلك الصفات في حالة الضرورة ، فثبت محرمة كما كانت ورخص الفعل للضرورة .

ولنا قوله تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾^(١) . فاستثنى حالة الضرورة ، والكلام المقيد بالاستثناء عبارة عما وراء المشنى فيثبت التحريم في حالة الاختيار ، وقد كانت مباحة قبل التحريم فثبت في حالة الضرورة على ما كانت ، وهذا على مذهب من جعل الأصل في الأشياء الإباحة قبل الشرع .

وأما على مذهب من قال : الحل والحرمة لا يعرفان إلا شرعا فقال : الاستثناء من الحظر إباحة ، فصار كأنه قال : هذه الأشياء محرمة في حالة الاختيار مباحة في حالة الاضطرار ، فيثبت الإباحة في هذه الحالة بالنص . ولا يلزم عليه استثناء إجراء كلمة الكفر في حالة الإكراه بقوله تعالى /^(٢) ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾^(٣) فإنه يدل على إباحته .

لأننا (نقول)^(٤) : لا نسلم أنه استثناء من الحظر ، بل هو استثناء من

(١) سورة الانعام / ١١٩ . والآية بكاملها : ﴿ وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمتعدين ﴾ .

(٢) ق ٩٦ / ب من ح .

(٣) سورة النحل / ١٠٦ . والآية بكاملها : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ .

(٤) ساقطة من ح .

الغضب ، إذ التقدير : من كفر بالله من بعد إيمانه فعليهم غضب إلا من أكره ،
فيتنفي الغضب بالاستثناء ، ولا يدل انتفاؤه على ثبوت الحل .

وحرمة الخمر والميتة ثبت صيانة للعقل عن الاختلاط / (١) والبدن عن تعدى
خبر الميتة .

فإذا خاف بالامتناع فوات نفسه ، لم يستقم صيانة البعض بفوات
الكل ، فسقط (المعنى) (٢) المحرم ، فكان إطلاق الفعل في هذه الحالة
إسقاطا للحرمة ، فإذا صبر حتى مات كان مضيعا دمه فيأثم ، فلم يكن
هذه الرخصة مثل سقوط الإصر والأغلال بل كانت دونه في المجازية لما
قلنا .

فأما إطلاق اسم المغفرة مع الإباحة ، فباعتبار أن الاضطراب المرخص للتناول
يكون بالاجتهاد ، وعسى يقع تناول زائدا على قدر ما يحصل به سد الرمق
وبقاء المهجة ، إذا مثل من ابتلى بهذه الحالة يعسر عليه رعاية تناول بقدر
الحاجة ، والله تعالى ذكر المغفرة لهذا التفاوت .

وقيل : غفور بالعفو عن أكل من غير ضرورة ، رحيم برفع الإثم عند
الضرورة .

وقيل : غفور للذنوب الكبائر ، فكيف يؤاخذ بتناول الميتة عند الاضطراب ،

(١) ق ١٠٦ / ب من ب .

(٢) في النسختين معا (معنى) بدون آل ، والأصوب ما أثبتناه .

والمعنى المحرم هو : صيانة العقل والنفس .

(الكشف للبخارى ٢ / ٣٢٣) .

وسقوط غسل الرجل في مدة المسح .

رحيم بعباده فيما يتعبد بهم به ^(١).

قوله : وسقوط غسل الرجل

أى : ومثل سقوط الحرمة في الميتة ، وسقوط شطر الصلاة ، سقوط غسل الرجل في مدة ^(٢)المسح ، لأن استتار القدم بالخف يمنع سריّة الحدث إلى القدم ولا يجب غسل شيء من البدن بدون الحدث أصلاً في الطهارة الحكمية ، فثبت أن الغسل ساقط وأن المسح شرع لليسر ابتداء ، لأن الواجب من غسل الرجل يتأدى به .

(١) راجع في تفسير الآية المذكورة إلى : (أحكام القرآن لابن العربي ٥١ / ١ فما بعدها ، والجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢١٦ فما بعدها ، وتفسير أبي السعود ١ / ١٩١ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ١٢٦ - ١٣٠ ، وأحكام القرآن لكيا الهراس ١ / ٦٢ فما بعدها)

(٢) وهى أى مدة المسح على الخفين يوم وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر عند جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة ، وجماعة من المالكية .

وقال الليث : يسمح ما بدا له من غير توقيت مسافراً كان أو مقيماً ، وبمثله قال الإمام مالك فى المسافر ، وفى المقيم عنه روايتان :

إحداهما : يسمح من غير توقيت .

والثانية : لا يسمح . على ما قاله ابن قدامة المقدسى .

وفى الكافى فى فقه أهل المدينة المالكية ما نصه :

(والمسافر والحاضر فى المسح على الخفين سواء ، يسمح كل واحد منهما ما بدا له من غير توقيت ...)

وقد روى عن مالك فى رسالته إلى هارون - هارون الرشيد - التوقيت فى المسح على الخفين ، ولا يثبت ذلك عنه عند أصحابه .

راجع فى ذلك : (الهداية ١ / ٤٠ ، والمغنى ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، وفتح العزيز - =

ألا يرى أنه يشترط أن يكون الرجل طاهرة وقت اللبس وأن يكون أوله الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة .

ولو كان الغسل يتأدى بالمسح لما شرط ذلك ؛ لأن المسح حيثئذ يصلح رافعا للحدث كالغسل . فعرفنا أن الشرع أخرج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملاً في الرجل (ما دامت)^(١) مستترة بالخف ، والخف مانع سراية الحدث إلى القدم ، لا أن ثبت الحدث في الرجل ويجب الغسل ثم ينوب المسح عنه إلا أن أصل السبب بقى موجبا في الجملة - كما في حال التخفيف ، فكانت رخصة إسقاط .

== المطبوع مع المجموع - ٣٦٤/٢ ، والكافي ١/ ١٧٦ - ١٧٧ ، والميسوط للسرخسي ٩٨/١ - ٩٩ .

(١) في ب (ما في دامت) .

فصل الأمر والنهى بأقسامهما لطلب الأحكام المشروعة ولها أسباب تضاف إليها .

قوله : فصل الأمر والنهى إلى آخره . . .

قال عامة أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى وعامة المتكلمين - رحمهم الله - / (١) إن لأحكام الشرع أسبابا تضاف إليها ، والموجب للحكم فى الحقيقة والشارع له هو الله تعالى / دون (٢) السبب ، لأن الإيجاب إلى الشرع دون غيره ، وهو اختيار الشيخ أبى منصور - رحمه الله - .

وانكر بعضهم الأسباب أصلا وقالوا : الحكم فى المنصوص عليه يثبت بالنص وفى غيره يتعلق بالوصف الذى جعل علة وأمانة لثبوت (٣) الحكم .

وقال جمهور الأشعرية : للعقوبات وحقوق العباد أسباب تضاف إليها ، فأما العبادات فلا تضاف إلا إلى إيجاب الله تعالى وخطابه (٤) .

(١) ق ٩٧ / ١ من ح .

(٢) ق ١٠٧ / ١ من ب .

(٣) أى : بإيجاب الله تعالى وإثباته ، لا أن الوجوب مضاف إلى الوصف حقيقة .

أنظر : (الميزان للسمرقندى ص ٧٤٦) .

(٤) راجع فى هذه الآراء إلى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣٣٩/٢ - ٣٤٠ ، وميزان الأصول ص ٧٤٥ - ٧٤٦ ،
والمحصول ج ٢ ق ١٧٩/٢ فما بعدها ، والمستصفى ٩٣/١ - ٩٤ ، ومنهاج
الوصول إلى علم الأصول لابن الحاجب بشرحيه : نهاية السؤل ومناهج العقول
١/٥٤ - ٥٧ ، وإرشاد الفحول ص ٦ ، وروضة الناظر ص ٣٠ ، وشرح الكوكب
النير ١/٤٤٧ فما بعدها) .

من حدوث العالم .

متمسكين فى ذلك : بأن العبادات وجبت لله تعالى على الخلوص ، فتضاف إليه ، لأننا ما عرفنا وجوبها إلا بالشرع ، وأما العقوبات ، فتضاف إلى الأسباب ؛ لأنها حاصلة بكسب العبد ، فتضاف إليه .

وبأن الواجب فى العبادات ، ليس إلا الفعل ووجوبه بالخطاب بالإجماع فلا يمكن إضافته إلى شيء .

فأما المعاملات ، فالواجب فيها شيان :

المال ، والفعل ، فيمكن إضافة وجوب المال إلى السبب ووجوب الفعل إلى الخطاب وكذا العقوبات ، فإن الواجب على الجانى ليس إلا تسليم النفس وتحمل العقوبة ، وإنما وجب الفعل على الولاة فيجوز أن يضاف ما وجب عليه إلى السبب ، وما وجب على الولاة إلى الخطاب حيث قيل : فاقطعوا أيديهم واجلدوهم .

فعلى هذا الطريق يجوز أن يضاف العبادات المالية إلى الأسباب عندهم أيضا .

احتج من أنكر السبب : بأن الموجب للأحكام هو الله تعالى ، كما أن موجب الأشياء المحسوسة وخالقها هو الله تعالى ، وصفة الإيجاب صفة خاصة له لا يجوز إتصاف الغير به كصفة التخليق ، فكان فى إضافة الإيجاب إلى الأسباب قطعه عنه سبحانه ، وذلك لا يجوز لكنه جعل بعض أوصاف النص علامة على الحكم فى الفروع مجازا لظهور أحكامه عندها .

واحتجت العامة : بأن الله تعالى شرع للعبادات أسبابا تضاف وجوبها إليها ، والموجب فى الحقيقة هو الله سبحانه ، كما شرع لوجوب القصاص

والوقت .

والحدود أسبابا يضاف إليها والموجب هو الله تعالى وثبت ذلك بإشارات النصوص .

فمن أنكر جميع الأسباب وأضاف الإيجاب إلى الله تعالى ، فقد خالف النص والإجماع وصار / ^(١) جبريا خارجا عن مذهب أهل السنة .

ومن أنكر البعض وأقر البعض ، فلا وجه له أيضا ؛ لأنه لماجازت إضافة بعض الأحكام إلى الأسباب بالدليل ، جاز إضافة سائرهما أيضا بالدليل .

وقولهم : لو أضيف الوجوب إلى الأسباب ، لزم أن لا يكون مضافا إلى الله تعالى ، فاسد ، لأننا لا نجعل الأسباب موجبة بذواتها ، إذ الإيجاب / ^(٢) والإلزام لا يتصور إلا من مفترض الطاعة ، لكن السبب ما يكون موصلا إلى الحكم وطريقا إليه ، وإضافته إليه لا تمنع من إضافته إلى غيره .

وأما قولهم : وجوب الفعل بالخطاب بالإجماع .

فقلنا : إن الخطاب لطلب أداء ما وجب عليه بالسبب السابق بدون اختياره جبرا من الله تعالى ، بدليل وجوب الصلاة على من نام وقت الصلاة ، وعلى المجنون والمغنى عليه إذا لم يزد على يوم وليلة ، حتى يلزم القضاء مع أن الخطاب موضوع عنهم لفقد أهلية الخطاب ، وهو العقل والتمييز ، وكذا

(١) ق ١٠٧ / ب من ب ، والجبري : منسوب إلى الجبر وهو : نفى الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى وتسمى حثوية أيضا عند الأشعرية .

انظر : أصناف الجبرية في (الملل والنحل ١ / ٨٥ / ٨٦) .

(٢) ق ٩٧ / ب من ح .

الجنون إذا لم يستغرق شهر رمضان ، والإغماء والنوم وإن استغرقا لا يمنع وجوب الصوم ، حتى يجب القضاء وهو يعتمد سبق الوجوب والخطاب موضوع ، وكذا الزكاة تجب على الصبي عندهم والخطاب موضوع عنه .

وقال الفقهاء جميعا بوجوب العشر وصدقة الفطر عليه .

فعلم أن الوجوب فى حقنا مضاف إلى أسباب شرعية غير الخطاب ، ولهذا تجب الصلوات والصيامات متكررة .

وإن كان الأمر بالفعل لا يقتضى ^(١) التكرار - ، فعلم أن التكرار بسبب موجب لتكرره .

وإذا ثبت هذا فنقول : وجوب الإيمان بالله تعالى وصفاته وأسمائه بإيجابه تعالى إلا أن سببه فى الظاهر حدث العالم تيسيرا للعبد ، ثم حدث العالم يصلح سببا لوجوبه ؛ لأنه يدل على الصنعة والحدوث وهما يدلان على الصانع والمحدث ، وإليه أشار عمر - رضى الله عنه - : (أن البعرة تدل على البعير وآثار المشى تدل على المسير فهذا الهيكل العلوى والمركز السفلى أما تدلان على الصانع العليم الخبير) ^(٢) .

فكان حدث العالم سببا لوجوب الإيمان على من هو أهل له من الإنس والجن والملائكة ؛ لأن الإيمان لا يتصور وجوبه على غير أهله ، إذ الحكم لا يثبت بدون الأهلية ، ولا وجود لمن هو أهله على ما أجرى الله تعالى (سته) ^(٣) إلا والسبب/ ^(٤) يلزمه ، إذ لا يتصور للمحدث شأن يكون غير محدث

(١) أى عند أكثر الأصوليين .

(٢) وقد نسب هذا الأثر إلى الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أيضا .

انظر : (كشف الاسرار للبخارى ٣/ ٣٥٧) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ١٠٨ / أ من ب .

فى شىء من الأوقات .

ولهذا قلنا : إن إيمان الصبى العاقل صحيح ، وإن لم يكن مخاطبا بالأداء الحال ، لأن الإيمان مشروع بنفسه لا يحتمل أن يكون غير مشروع وقد تحقق سببه فى حقه ووجد ركنه وهو التصديق والإقرار عن معرفة بمن هو أهله وهو الصبى العاقل الذى يناظر فى وحدانية الله تعالى ، فوجب القول بصحته .

وأما أهليته فإن الإيمان يتحقق عنه تبعا لأبويه .

هذا طريقة القاضى أبى ريد ومن تابعه ^(١) .

فأما المتقدمون من مشائخنا قالوا : سبب وجوب العبادات / ^(٢) نعم الله تعالى على كل واحد منا ، فالإيمان وجب شكرا لنعمة الوجود وقوة النطق ، وكمال العقل ، والصلاة وجبت شكرا لنعمة الأعضاء السليمة ، والصوم وجب شكرا لنعمة اقتضاء الشهوات والاستمتاع بها ، والزكاة شكرا لنعمة المال، والحج (شكرا ^(٣)) لنعمة البيت ، فإنه تعالى أضافه إلى نفسه وجعله مآل الخلق لحرمته فجعلت ريارته أداء لشكر هذه النعمة ، وإل هذا الطريق مال صدر الاسلام وصاحب الميزان ^(٤) .

(١) انظر : (تقويم الأدلة ٣ / ٨٨٣ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠) .

(٢) ق ٩٨ / أ من ح .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) راجع : (الميزان ص ٧٤٩ - ٧٥٠ ، والتوضيح والتلويح ص ٥٤٧ - ٥٤٨) .

وأيام شهر رمضان

وكذا وجوب الصلاة بإيجاب الله تعالى ، وسبب وجوبها في الظاهر في حقنا الوقت ، بدليل إضافتها إلى الوقت بحرف اللام وبدونها ، قال تعالى : ﴿ اقم الصلاة للذكر الشمس ﴾ ، والنسبة باللام أقوى وجوه الدلالة على تعلقها بالوقت ، لأن اللام للتعليل والاختصاص كما يقال : تطهر للصلاة ، وتأهب للشتاء ، ويقال : اتخذ فلان الضيافة لفلان أى بسببه .

وأما الإضافة بدون اللام ، فإجماعهم على إضافة هذه الصلوات إلى الاوقات يقال : صلاة الفجر ، وصلاة الظهر ، وصلاة العصر ونحوها .

والاصل في الإضافة أن يكون بأخص الأوصاف ، وأخص الأوصاف الوجوب لأن معنى الثبوت بالسبب سابق على سائر وجوه الاختصاص ، فثبت أنه سببها ، ولهذا لا يجوز أداؤها قبل الوقت ويجوز في الوقت ، ويتكرر بتكرره .

وكذا سبب وجوب الزكاة ملك المال الذي هو نصاب بدليل الإضافة إليه ، فيقال : زكاة السائمة ، وزكاة مال التجارة ، ويتضاعف الوجوب بتضاعف النصب في وقت واحد ، ويجوز (تعجيلها) ^(١) على الحول بعد وجود النصاب ، وجواز الأداء لا يكون إلا بعد تقرر السبب ، غير أن الوجوب بصفة اليسر على ما بينا ، ولا يتم اليسر إلا إذا كان ناميا ولا نماء إلا بمضى الزمان ،

(١) في النسختين معا (تعجيله) والصواب ما أثبتناه .

فأقيم الحول الممكن لاستمراء المال لاشتماله على الفصول الأربعة مقام النماء .
وكذا سبب وجوب / (١) صوم رمضان ، أيام صوم رمضان ، قال الله تعالى : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ .

اتفق المتأخرون على أن سبب وجوب الصوم ، الشهر ؛ لأنه يضاف إليه ويتكرر بتكرره ، ويصح الأداء بعد دخول الشهر فلا يصح قبله ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك :

فذهب شمس الأئمة إلى أن السبب مطلق شهود الشهر ، حتى استوى فيه الأيام والليالي متمسكا بأن الشهر اسم لجزء من الزمان مشتمل على الأيام والليالي ، وإنما جعله الشرع سببا لإظهار فضيلة هذا الوقت ، وهي ثابتة للأيام والليالي جميعا .

والدليل عليه : أن من كان مفيقا في أول ليلة من الشهر ثم جن قبل أن / (٢)
يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ، ثم أفاق يلزمه القضاء .

وكذا المجنون إذا أفاق في ليلة من الشهر ، ثم جن قبل أن يصبح ، ثم أفاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء ، وكذا نية أدائه يصح بعد وجود الليلة الأولى (٣) .

فهذا كله دليل (على) (٤) أن السبب مقدر في حقه بما شهد من الشهر في حال الإفاقة .

وذهب القاضي أبو زيد ، وفخر الإسلام ، وأبو اليسر : إلى أن السبب أيام

(١) ق ١٠٨ / ب من ب .

(٢) ق ٩٨ / ب من ح .

(٣) راجع : (أصول الرخسى ١ / ١٠٤) .

(٤) ساقطة من ب .

والرأس الذى يمونه ولى عليه .

الشهر دون الليالى أى الجزء الأول الذى لا يتجزأ من كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم ؛ لأن الله تعالى إذا جعل وقتا سببا للعبادة ، فذلك بيان شرف ذلك الوقت بحق تلك العبادة ، والعبادة فى الأداء دون الإيجاب ، فإنه صنع الله تعالى ، فلم يستقم الوقت المتأفى للأداء شرعا ، سببا لوجوبه .

فعلم أن الأسباب هى الأيام دون الليالى ^(١) .

والجواب عن (كلام) ^(٢) شمس الأئمة : أن شرف الليالى باعتبار شرع الصوم فى أيامها لا بذاتها ، فكان تابعا ، أو شرفها باعتبار أنها أوقات لقيام رمضان ، وكلامنا فى شرف يحصل باعتبار السببية وذلك يحصل بأن يكون محلا لأداء مسبه .

وأما عدم سقوطه عن المجنون الذى لم يفق إلا فى جزء من الليلة (فلأنه) ^(٣) أهل للوجوب مع الجنون إلا أن الشرع أسقط عنه عند تضاعف الواجبات دفعا للحرج ، واعتبر الحرج فى حق الصوم باستغراق الجنون جميع الشهر ولم يوجد .

وأما جواز النية فى الليل ، فباعتبار أن الليل جعل تابعا لليوم فى حق هذا

(١) انظر : (الأسرار ٣ / ق ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، مخطوط رقم ٣٠٨٦ ، وتقويم الأدلة ص ٨٩ ، مخطوط رقم ١٨٢٢ ، وأصول البزدوى بكشف الأسرار للبخارى ٣٤٩/٢ ، والتلويح على التوضيح ص ٦٢٨ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٧٦/١ ٤٧٧-) .

(٢) فى ب (الكلام) وهو خطأ .

(٣) فى ح (فإنه) .

الحكم ضرورة تعذر اقتران النية بأول أجزاء الصوم ؛ لأنه وقت نوم وغفلة ،
فأقيمت النية فى الليل مقام النية المقترنة بأول الصوم ضرورة ولا ضرورة فيما
نحن فيه .

وكذا وجوب صدقة الفطر رأس مؤنة / (١) والولاية سبب لوجوب صدقة الفطر
عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - السبب : هو الوقت بدليل إضافته إليه ، ويقال :
صدقة الفطر ، وبدليل تكررها بتكرر الوقت فى رأس واحد (٢) .

ولكننا نقول : الأصل فى هذا الباب الرأس لا الوقت ، والصدقة جعلت مؤنة
شرعية ، والمؤنة الأصلية تتعلق بكونه مالك رأسه ووليه فكذا الصدقة ، وكذا
رأس غيره يلتحق برأسه بمؤنة الرأس بسبب المالكية والولاية ليصير كرأسه . كذا
فى الأسرار (٣) .

فاذا عدمت الولاية فى حق المرأة والابن الزمن البالغ المعسر ، لم تجب
الصدقة على الزوج والأب وإن وجدت (المؤنة) (٤) ، (وإذا) (٥) عدمت
المؤنة ، بأن كان للصغير مال حتى وجبت نفقته فيه ، لم تجب صدقته على
الأب/ (٦) أيضا عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - وإن وجدت
الولاية .

(١) ق ١٠٩ / أ من ب .

(٢) راجع : (المهذب للشيرازى ١/ ٢٢٣) .

(٣) راجعه فى : (٩٧/١ ب مخطوط رقم ٦٠٩٥ ، والهداية ١/ ١٨٨) .

(٤) فى ح (الولاية) وهو خطأ .

(٥) مشطوية فى ح :

(٦) ق ٩٩ / أ من ح .

والبيت .

والدليل عليه قوله - ﷺ - : « أدوا عن تمونون » ^(١) وقوله - ﷺ - :
« أدوا عن كل حر وعبد » ^(٢) ويان ذلك : أن كلمة « عن » لا تنزع الشيء عن
الشيء وتعديه منه ، فيدل على أحد الوجهين بالاستقراء :

إما أن يكون ما دخل عليه « عن » سببا ينتزع الحكم عنه كما يقال :

أدى الزكاة عن ماله أى بسببه ، ويقال : سمن عن أكل وشرب أى بسببهما ،
فيكون معناه : أدوا الصدقة الواجبة الناشئة عن كذا .

(أو محلا) ^(٣) يجب الحق عليه ، فيؤدى عنه كالدية نجب على القاتل ثم
تتحمل العاقلة عنه ، وهذا لا يجوز لاستحالة الوجوب على العبد ، لأنه ليس
بمالك لشيء ، فاستحال تكليفه بما ليس فى وسعه .

والكافر ، لأنها قرية ، وهو ليس من أهلها ، والفقير لأنه ليس على
الخراب خراج ، فتعين أن المراد انتزاع الحكم عن سببه ، ولو كان الوقت سببا
لما تضاعف بتعدد الرأس فى الوقت ، فدل أن الرأس سبب والوقت شرط .
وأما الجواب عن قوله : أنها أضيف إلى الوقت .

قلنا : إنما أضيف إليه مجازا باعتبار أنه رمان الوجوب ، فإن الشيء يضاف إلى
الشيء بأدنى ملازمة ، فأما تضاعف الوجوب بتضاعف الرأس ، فأمر حقيقى لا
يقبل الاستعارة ، لأنها من أوصاف اللفظ ، وهذا ليس بلفظ ، والتضاعف

(١) سبق تخريجه فى ص ١٦٩ .

(٢) سبق تخريجه فى ص ٥٤٣ .

(٣) فى ح (ومحلا) .

والأرض النامية بالخارج تحقيقاً أو تقديراً .

بمثلة المحكم / (١) في كونه دليلاً على السببية ؛ لأن الحكم لا يحتمل أن يتكرر بتكرر الشرط وأما تكرار الواجب عند تكرار الوقت ، فليس بتكرر الوقت بل باعتبار تكرار الحاجة ، إذ المؤنة أبداً يتكرر وجوبها بتكرر الحاجة ، فالشرع جعل يوم الفطر وقت الحاجة ، فإذا جاء يوم الفطر ، تجددت الحاجة فتجدد الوجوب لأجله لا للوقت ، كتجدد الزكاة باعتبار وصف النماء عند حلولان الحول ، فيجعل الرأس كالتجدد باعتبار وصف المؤنة كما في المال .

وكذا سبب وجوب الحج ، البيت ، لأنه يضاف إليه ، قال الله تعالى :

﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ والإضافة دليل السببية على ما سنبينه (٢) ،

والوقت ، شرط الأداء ، وليس بسبب ، بدليل أنه لا ينسب إليه ولا يتكرر بتكرره .

وكذا سبب وجوب العشر : الأرض النامية بحقيقة الخارج ، وسبب وجوب الخراج : الأرض النامية بالنماء التقديرى .

وعند الشافعى - رحمه الله - سبب وجوب العشر الخارج ، والأرض سبب وجوب الخراج حتى أنهما يجتمعان فى أرض واحدة ؛ لأن العشر يتعلق بالخارج ويتكرر بتكرره ، ولهذا لا يجوز تعجيله ، ولو كان الأرض هو السبب ، لجاز تعجيله كالخراج (٣) .

(١) ق ١٠٩ / ب من ب .

(٢) وذلك فى (ص ٦٢٨ فما بعدها) .

(٣) راجع : (المذهب ١ / ٢١٣) .

ولنا / (١) أن العشر ينسب إلى الأرض ، يقال : عشر الأراضى ، والأرض توصف به .

يقال : أرض عشرية ، والشيء يضاف إلى سببه فى الأصل ، ويتصف السبب بحكمه ؛ ولأن العشر مؤنة الأرض أى : سبب بقائها ؛ لأن العشر يصرف إلى الفقراء والمقاتلة - إذا كانوا فقراء - والنصرة بالضعفاء كما قال - **عليه السلام** : « إنكم تنصرون بضعفائكم » (٢) والمقاتلة ؛ لأن الكفار لا يستولون بسببهم علينا فتبقى الأرض فى أيدي ملاكها المسلمين (فلا) (٣) تخرج ، فكان الصرف إليهم صرفا إلى الأرض وإنفاقا عليها معنى . فهذا معنى المؤنة فى العشر ، وفيه معنى العبادة ؛ لأنه تصرف إلى الفقراء ، ولأن الواجب جزء من النماء ، قليل من كثير كالزكاة يتعلق بالمال الباقى بهذه الصفة ، فاشتمل على معنى العبادة والمؤنة ، ولكن المؤنة فيه أصل باعتبار الأرض وهو الأصل ، ومعنى العبادة تبع باعتبار / (٤) الوصف وهو النماء .

وأما الجواب عن قوله : يتكرر الواجب بتكرر الخارج .

قلنا : تكرار الواجب عند تكرار الخارج باعتبار تجدد الأرض به تقديرا . لا باعتبار أن الخارج سبب كما قلنا فى النصاب الواحد بتكرر الحول . وعن قوله : لم يجز التعجيل .

(١) ق ٩٩/ب من ح .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٢٠٦/٤ ، وأحمد فى مسنده ١٩٨/٥ ، بلفظ :

« ابغونى ضعفاءكم فلأنا ترزقون وتنصرون بضعفائكم » .

وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) فى ح (ولا يخرج) .

(٤) ق ١١٠ / أ من ب .

قلنا : لم يجوز تعجيله قبل الخارج ؛ لأن الخارج لما جعل بمعنى السبب لوصف العبادة فى العشر ، كان التعجيل قبله مفوتا لمعنى العبادة ومبطلا له لاستحالة حصول المسبب قبل السبب ، ويصير مؤنة محضة ، وهو ليس كذلك ، وهذا تغير له ، فلا يجوز تعجيله ، ويصير تعجيله قبل الخارج كتعجيل الزكاة فى الإبل الحوامل والعوامل قبل الإسماء ، بخلاف الخارج ، فإن تعجيله يجوز ؛ لأن النماء معتبر فيه تقديرا لا تحقيقا ، والواجب من غير جنس الخارج ، فصار مؤنة باعتبار الأصل وهو الأرض ، وعقوبة باعتبار الوصف وهو التمكن من الزراعة ؛ وذلك لأن الاشتغال بالزراعة عمارة الدنيا وإعراض عن الجهاد ، فيصلح سببا (للمذلة) ^(١) التى هى نوع عقوبة ؛ لأن عمارة الأرض من صنيع الكفار وعادتهم ، وقد ذمهم الله تعالى بذلك فى قوله : ﴿ وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ ^(٢) وقال - ﷺ - : « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنِ وَاتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ، ذَلَلْتُمْ وَظَهَرَ عَلَيْكُمْ عَدُوْكُمْ » ^(٣) ، ورأى رسول الله

(١) فى ب (للمذلة) .

(٢) سورة الروم / ٩ . والآية بكاملها : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ .

قال الإمام أبو السعود فى تفسير هذه الآية ما نصه : (وفيه تهكم بهم حيث كانوا مفترين بالدنيا ، مفتخرين بمتاعها ، مع ضعف حالهم وضيق عطشهم ، إذ مدار أمرها على التبسط فى البلاد والتسلط على العباد ، والتقلب فى أكناف الأرض بأصناف التصرفات ، وهم ضعفة ملجؤون إلى واد لا نفع فيه يخافون أن يتخطفهم الناس) .
(تفسير أبى السعود ٥٢ / ٧) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٧٤٠ - ٧٤١) بلفظ : « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذَلًا ، لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ » . وأحمد فى مسنده (٢ / ٤٢ ، ٨٤) . والعينة بالكسر : ==

- ﷺ - من آلات الزراعة فى بيت فقال : « ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا »^(١).

ولهذا كان أصل الخراج على الكافر ؛ ولهذا لا يتبدأ على المسلم ، وجاز البقاء عليه باعتبار معنى المؤنة ؛ ولهذا لا يجتمع العشر والخراج فى أرض واحدة ، لأن كل واحد مؤنة وسيبها /^(٢) الأرض النامية ، ويسبب واحد لا يجب حكمان مختلفان .

قال - ﷺ - : « لا يجتمع فى أرض مسلم عشر وخراج »^(٣)

== السلف ، والمراد أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ، ويسلم إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن أقل مما باع به وينقده الثمن .

هذا وقد ذهب الجمهور إلى عدم جواز بيع العينة ، وخالفهم الإمام الشافعى وأصحابه .

انظر : (نيل الأوطار ٥ / ٢٣٤ ، والتحقيق الذى كتبه عزت عبيد الدعاس وعادل السيد على سنن أبى داود ٣ / ٧٤٠) .

(١) أخرجه : (البخارى ٣ / ٦٦) بلفظ « لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الذل » .

والجمع بين هذا الحديث ، وبين ما ورد فى فضل الزرع من قوله - ﷺ - : « ما من مسلم يغرس غرسا يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » أن ذم الحرث محله ما إذا اشتغل به ، فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، أو إذا جاوز الحد .
وقيل : هذا لمن يقرب من العدو ، فيشتغل بالزرع من الإعداد والاستعداد .

انظر : (تحقيق كتاب البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث ٣ / ٣٢٩ الذى كتبه الدكتور : حسين عبد المجيد هاشم) .

(٢) فى ١٠٠ / ١ من ح .

(٣) أخرجه : ابن عدى فى الكامل عن يحيى بن عنبسة . . وقال : يحيى بن عنبسة منكر الحديث . وقال ابن حبان : ليس هذا من كلام رسول الله - ﷺ - ويحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث ، لا تحمل الرواية عنه .
==

والصلاة .

وتعلق بقاء المقدور بالتعاطى

المقدور بالتعاطى .

قوله : والصلاة ...

أى : سبب وجوب الطهارة الصلاة ، واختلفوا فى سبب وجوب الوضوء ،
فقيل : سببه الحدث ، لقوله - ﷺ - : (لا وضوء إلا عن حدث) (١) ،
وحرّف عن فى مثل هذا الموضع يدل على السببية ، كما قلنا فى قوله - ﷺ - :
« أدوا عمن تمونون » ؛ ولأنه يتكرر بتكرر الحدث ، ولا يتكرر بتكرر
الصلاة ، ولا معنى لقول من يقول : إنه لا يجتمع مع الوضوء ، فكيف يجعل
سببا له .

لأننا إنما جعلناه سببا لوجوبه / (٢) لا لحصوله . ولا نسلم أنه لا يجتمع مع
وجوبه ، والصحيح أن سبب وجوب الوضوء ، الصلاة أعنى وجوبها أو

== وفى كتاب : (الخراج لأبى يوسف ص ٢٤) قال عمر - رضى الله عنه - لعتبة بن
فرقد حين اشترى أرض خراج : (أدعتها ما كنت تؤدى) .

قال يحيى : وسمعنا عن عكرمة أنه قال : (لا يجتمع العشر والخراج) .

انظر : (نصب الراية ٣ / ٤٤٢ ، والخراج لأبى يوسف فى المكان السابق) .

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٥١ - ٥٢ تعليقا من حديث أبى هريرة رضى الله عنه
قال : « لا وضوء إلا من حدث » .

وابن ماجة ١ / ١٧٢ بلفظ : « لا وضوء إلا من صوت أو ربح » .

والدارمى ١ / ١٨٣) .

(٤) ق ١١٠ / ب من ب .

إرادتها ؛ لأنه يضاف إلى الصلاة شرعا وعرفا ، يقال : طهارة الصلاة ويجب
بوجوب الصلاة ويسقط بقطوعها ، ولا نعلم أن وجوب الوضوء يتكرر بتكرر
الحدث بل يتكرر بتكرر الصلاة إلا أن الحدث شرط وجوبه ، كالأستطاعة في
الحج ؛ لأن الغرض منه تحصيل صفة الطهارة لأجل الصلاة .

فإذا كانت هذه الصفة حاصلة لا يؤثر السبب في (إيجابه كاستقبال) ^(١) القبلة
وستر العورة ، وطهارة الثوب (إذا كانت) ^(٢) حاصلة لا يجب تحصيلها وإن
وجد السبب فكذا هنا .

قوله : وتعلق بقاء المقدور ...

أى : سبب شرعية المعاملات بقاء المقدور بتعاطيها أى بمباشرتها .

بيان ذلك : أن الله تعالى خلق هذا العالم وقدر بقاءه إلى قيام الساعة ،
وهذا البقاء إنما يكون ببقاء النفس وبقاء الجنس ، وبقاء الجنس بالتناسل وذلك
بإتيان الذكور والإناث في مواضع الحرث ، فشرع له طريقا يتأدى به ما قدر الله
تعالى من غير أن يتصل به فساد وضياع ، وهو طريق الأزواج بلا شركة في
المرأة ؛ لأن في التغالب فسادا ، وفي الشركة ضياعا ، فإن الأب متى اشتبه
يتعذر إيجاب المؤنة عليه ، وليس للأُم قوة كسب الكفايات في أصل الجيلة .

وكذا لا طريق لبقاء النفس إلى أجله من غير إصابة المال بعضهم من
بعضهم ، وما يحتاج كل نفس لكفايتها ، لا يكون حاصلا في يدها وإنما
يتمكن من تحصيله بالمال ، فشرع سبب اكتساب المال ، وهو التجارة عن
(تراضى) ^(٣) لما في التغالب من الفساد : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ ^(٤) .

(١) عبارة ب (اساب كاستقبال) وهو خطأ ولعله يكون من الناسخ .

(٢) فى ب (إذا كانت إذا) بزيادة (إذا) الثانية .

(٣) فى ب (تراضى) بالياء وهو خطأ .

(٤) سورة البقرة / ٢٠٥ ، وأول الآية : ﴿ وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ==

للإيمان ، والصلاة والزكاة ، والصوم ، وصدقة الفطر ، والحج ، والعشر والخراج ، والطهارة ، والمعاملات .

وأسباب العقوبات والحدود والكفارات ما نسبت إليه من قتل ، وزنا ، وسرقة وأمر دائر بين الحظر والإباحة كالقتل خطأ والإفطار عمدا .

قوله : للإيمان هذا متعلق بقوله : من العالم ، وقوله : الصلاة متعلق بقوله : والوقت ، وقوله : والزكاة متعلق بقوله : وملك المال ، وقوله : والصوم متعلق بقوله : وأيام شهر رمضان ، وقوله : وصدقة الفطر متعلق / (١) بقوله : والرأس الذى يمونه ويلى عليه ، وقوله : والحج متعلق

بقوله : والبيت ، وقوله : والعشر والخراج متعلقان بقوله : والأرض النامية ، وقوله : والطهارة متعلق بقوله : والصلاة ، وقوله : والمعاملات متعلق بقوله : وتعلق بقاء المقدور .

قوله : وأسباب العقوبات إلى آخره ...

اعلم ، أن سبب العقوبات والحدود ، والكفارات : ما يضاف إليه كالقتل عمدا للقصاص / (٢) والرأس للجزية ؛ لأنها عقوبة وجبت على الكفر ، ولهذا يضاف إليه فيقال : خراج الرأس أو جزية الرأس ويتضاعف بعدد الرأس ويتكرر (بتكرر الحول) (٣) ، كتكرر الزكاة ، والزنا للرجم أو الجلد والسرقة للقطع ،

== ويهلك الحرث والنسل > .

(١) ق ١٠٠ / ب من ح .

(٢) ق ١١١ / أ من ب .

(٣) عبارة ح (بتكرر الرأس الحول) وهى غير سليمة .

وشرب الخمر والقذف للحد ، فإنها شرعت جزاء على الجنايات ، فكانت الجنايات هي المؤثرة في إيجابها ، فكانت أسبابا لها .

وسبب وجوب الكفارات التي هي دائرة بين العباداة والعقوبة ، ما أضيفت إليه من أمر دائر بين الحظر والإباحة مثل الفطر العمد في رمضان ، والقتل الخطأ ، وقتل الصيد في حالة الإحرام ، واليمين المنعقد المنقضية بالحنث .

وإنما قلنا : إن الكفارات دائرة بين العباداة والعقوبة ؛ لأنها تتأدى بما هو عباداة كالصوم ، والإعتاق ، والصدقة ، ولهذا كانت النية فيها شرطا ، وفُوض أداؤها إلى من وجب عليه ليؤديها باختياره ، ولكنها لم تجب إلا أجزية على أفعال توجد من العبد فيها معنى الحظر كالحلود ، ولم تجب مبتدأ على وجه التعظيم كسائر العبادات ، وكان في معنى العقوبة ، إذ العقوبة هي التي تجب جزاء على ارتكاب المحذور الذي يستحق المأثم به .

وإذا كانت كذلك وجبت أن تكون أسبابها (مشتملة) ^(١) على صفة الحظر والإباحة ، ليكون معنى العباداة مضافاً إلى صفة الإباحة ، ومعنى العقوبة مضافاً إلى صفة الحظر ؛ لأن الأثر أبداً يكون على وفق المؤثر ، (ولذلك) ^(٢) لا يصلح المحذور المحض كالقتل العمد واليمين الغموس سبباً لها .

ثم الإفطار العمد مباح من حيث إنه يلاقى فعل نفسه الذي هو مملوك له (ومحذور) ^(٣) من حيث إنه جناية على الصوم ، فيصلح سبباً للكفارة .

ولا يلزم عليه الإفطار بالزنا وشرب الخمر ، لأن الزنا وشرب الخمر ليسا بسببين لها ، بدليل أنه لو كان ناسياً لصومه ، لا تجب الكفارة ، وإنما الموجب

(١) في النسختين معا (مشتملا) والصواب : ما أثبتناه .

(٢) في ب (وكذلك) وهو خطأ .

(٣) في ح (ومحذور) وهو خطأ .

للكفارة الفطر ، والفطر من حيث إنه يلاقى فعل نفسه تمكنت فيه جهة الإباحة ولا تفاوت في تحقق هذه الجهة بين أن يكون الإفطار بالزنا ، وشرب الخمر ، أو وقاع الأهل وشرب الماء ، ولم تعتبر هذه الشبهة في سقوط الحد / (١) لأن الشبهة الدارئة هي التي تورث خللا في الزنا وشرب الخمر ، وهي ليست بهذه المثابة ، كذا قيل .

وذكر في الأسرار (٢) : إذا زنا في رمضان / (٣) فذلك الزنا حرام في نفسه لا لحق الصوم ، وحرام لغيره وهو الصوم ، فوجب بسبب كونه حراما في نفسه الحد ، وبسبب المعنى الآخر الكفارة ؛ لأنه لما صار حراما لغيره بالنسبة إلى الصوم ، لابد من أن يأخذ شبهها بالمباح لهذه النسبة من حيث إن الغير لو لم يكن ، لما كانت هذه الحرمة ثابتة ، والكفارة متعلقة بهذه الحرمة .

وكذلك القتل الخطأ دائر بين الحظر والإباحة أيضا ؛ لأنه من حيث الصورة رمى إلى صيد أو إلى كافر ، وهو مباح ، وباعتبار ترك الثبوت أو باعتبار المحل هو محظور ؛ لأنه أصاب آدميا معصوما ، فيصلح سببا للكفارة .

وكذلك الاصطياد مباح في الأصل ، وباعتبار الإحرام حرام ، فيكون مترددا بين الحظر والإباحة .

وكذا اجتمع في اليمين المعقود الحظر والإباحة من وجهين :

أحدهما : أنها تعظيم الله تعالى وذلك مندوب ، ولهذا شرعت في بيعة نصرة الحق ، فإنهم كانوا (يخلفون) (٤) في البيعة مع النبي - ﷺ - وهي

(١) في ١٠١ / أ من ح .

(٢) راجعه في (١ / ق ٩٢) .

(٣) في ١١١ / ب من ب .

(٤) في ب (يخلفون) بالخاء المعجمة وهو خطأ .

وإنما يعرف السبب بنسبة الحكم إليه وتعلقه به ، لأن الأصل فى إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون سببا له ، وإنما يضاف إلى الشرط مجازا .
كصدقة الفطر وحجة الإسلام .

أيضا منهى عنها لقوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ﴾ ^(١)
أى : بذله فى كل حق وباطل .

والثانى : أن اليمين الصادقة عقد مشروع يحلف بها فى الخصومات ويلزمنا شرعا (فكانت) ^(٢) مباحة إلا أنها تأخذ معنى الحظر باعتبار الحنث ، (فكانت) ^(٣) دائرة بين الحظر والإباحة ، وعلى هذا يخرج سائر الكفارات .
وقوله : وإنما يعرف السبب إلى آخره ...

اعلم أن السببية إنما تعرف بإضافة الحكم ، لأن الأصل فى إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون المضاف إليه سببا للمضاف وحادثا به كقولك : كسب فلان أى : حدث بفعله واختياره ؛ وذلك لأن الإضافة لما كانت موضوعة للتمييز ، كان الأصل فيها الإضافة إلى أخص الأشياء ، لتحصيل التمييز الكامل ، وأخص الأشياء بالحكم سببه ؛ لأنه ثابت به ، (فكانت) ^(٤) الإضافة إليه أصلا ، فأما الشرط فإِنما يضاف إليه ، لأن الحكم يوجد عنده ، فشابه العلة التى يوجد الحكم عندها ، فكانت الإضافة إليه مجازا ، والمعتبر هو الحقيقة .

(١) سورة البقرة / ٢٢٤ ، وآخر الآية ﴿ أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ﴾ .

(٢) فى ب (وكانت) .

(٣) عبارة ب (وكانت) .

(٤) فى ب (وكانت) .

وبيان ذلك : أن الاختصاص يحصل بالتعلق ، وتعلق الحكم بالسبب القوي من تعلقه بالشرط والظرف ؛ لأن اتصاله بالسبب اتصال الثبوت والوجود ، واتصاله بالشرط والظرف اتصال المجاورة ، ولا شك أن ذلك الاتصال بمقابلة اتصال الثبوت في حكم العدم ، فكان / ^(١) اتصاله بالسبب وتعلقه به حقيقيا ، واتصاله بالشرط مجازيا / ^(٢) فانصرفت الإضافة إلى هذا النوع من الاتصال والاختصاص ؛ لأنه حقيقة أو لأن الأصل في كل شيء الكمال .

قوله : كصدقة الفطر وحجة الإسلام ...

هذا نظير الإضافة إلى الشرط لما مر أن سبب الأول : الرأس ، وسبب الثاني : البيت ، والفطر والإسلام شرطا الوجوب .
والله أعلم (بالصواب) ^(٣) تمت أقسام الكتاب .

(١) ق ١١٢ / أ من ب .

(٢) ق ١٠١ / ب من ح .

(٣) زيادة من ب .

باب بيان أقسام السنة

الأقسام التى سبق ذكرها ثابتة فى السنة ، وهذا الباب لبيان ما تختص به السنن .

وذلك أربعة أقسام :

(باب بيان أقسام ^(١) السنة)

إنما اختار لفظ السنة دون الخبر ، لأن لفظ السنة يطلق على قول الرسول - ﷺ - وفعله ، وعلى طريقة الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - وقد الحق بآخر هذا القسم أفعال النبى - ﷺ - وأقوال الصحابة - رضى الله عنهم - فلذلك اختار لفظ السنة دون الخبر .

قوله : الأقسام التى سبق ذكرها ...

أى الأقسام التى سبق ذكرها من الخاص إلى المقتضى ، ثابتة فى السنة أعنى بها قول الرسول - ﷺ - ؛ لأن قوله - ﷺ - حجة كالكتاب .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب ، وفيها بياض بقدر العبارة .

والسنة لغة : الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية ، ومنه قوله - ﷺ - : « من سن سنة حسنة ، فله أجرها ... » الحديث وتسمى بها أيضا : العادة والسيرة .

قال الفيومى : (السنة : السيرة حميدة كانت أو ذميمة) .

وقال الفيروزآبادى : (السنة : السيرة ... ومن الله تعالى حكمه وأمره ونهيه) .

واصطلاحا : عرفها الأصوليون بما ذكره الشارح - رحمه الله - أونحوها منه . أما الفقهاء فقالوا : السنة ما واطب النبى - ﷺ - عليها مع الترك أحيانا .

راجع : (شرح الكوكب المنير ١٥٩/٢ ، والمصباح المنير ٢٩٢/١ ، والقاموس المحيط ٢٣٩/٤ ، والتعريفات للجرجانى ص ١٢٢) .

وهو مستجمع لوجوه الفصاحة والبلاغة ، فتجرى فيه هذه الأقسام أيضا - كما فى الكتاب - ؛ لأن السنة فرع الكتاب فى الحجية ، إذ هى صارت حجة بالكتاب ، وتفارقه فى طرق الاتصال إلينا ، فإن الكتاب ليس له إلا طريق واحد وهو التواتر ، وللسنة طرق مختلفة كما ستقف عليها ، فكان هذا الباب لبيان ما يختص بها ، وهو الطرق المختلفة ، وما يتصل بالسنة ويختص بها .

وذلك أربعة أقسام^(١) بالاستقراء :

الأول : فى كيفية الاتصال . والثانى : فى الانقطاع .

والثالث : فى بيان محل الخبر الذى جعل الخبر فيه حجة .

والرابع : فى بيان نفس الخبر .

ولما كان هذا القسم كلاما فى الأخبار ، لا بد من بيان حقيقة الخبر .

فنقول : الخبر^(٢) يطلق على قول مخصوص من الأقوال ، وعلى الإشارات الحالية والدلالات المعنوية كما يقال : أخبرتنى عينك .

(١) أى أربعة تقسيمات ، فالأقسام بمعنى التقسيمات ، لأن هاهنا تقسيمات متعددة ونحتم كل تقسيم أقسام ، لا أن الكل أقسام متباعدة بنفسها ، بل تجمع أقسام تقسيم مع أقسام تقسيم آخر .

وذلك على طبق أصول الفقه ، لا أصول الحديث ، وإن اشتركا فى بعض الاسامى والقواعد .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢١/١ ، ٤/٢) .

(٢) هو بالتحريك : النبأ وجمعه أخبار . وقال الراغب الأصفهاني : الخبر : العلم بالاشياء المعلومة من جهة الخبر ، و . . . وأخبرت : أعلمت بما حصل لى من الخبر . وعرفه الجرجاني بقوله : هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : الخبر عند علماء هذا الفن : مرادف للحديث . وقيل : الحديث ما جاء عن النبى - ﷺ - ، والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل : لمن =

ولكنه حقيقة فى الأول ، لتبادر الفهم إليه عند الإطلاق ^(١).

واختلف فى تحديده :

فقليل ^(٢) : لا يحد ، لأنه ضرورى التصور ، إذ كل أحد يعلم ضرورة
الموضع الذى يحسن الخبر فيه ويفرق بينه وبين الموضع الذى / ^(٣) يحسن فيه
الأمر ، ولولا أن هذه الحقائق متصورة ضرورة ، لما كان كذلك ^(٤).

ورد بأن العلم الضرورى بالترقة ^(٥) بعد معرفتهما ، أماقبل ذلك فغير مسلم.

وقيل : هو الكلام الذى يدخل فيه الصدق والكذب .

== يشتغل بالتواريخ وما شاكلها : (الاخبارى) ولمن يشتغل بالسنة النبوية (المحدث)
وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر من غير عكس . ينظر :
(القاموس المحيط ١٧/٢ والصحاح ٦٤١ / ٢ ، وكتاب التعريفات ص ٩٦ ، ونزهة
النظر ص ١٨ - ١٩) .

(١) ويدليل : أن من وصل غيره بأنه مخبر أو أخير ، لم يسبق إلى فهم السامع إلا القول
(المحصول فى علم أصول الفقه ج ٢ ق ١ / ٣٠٧) .

(٢) قال الإمام تاج الدين السبكي : « وأبى قوم تعريفه كالعلم والوجود والعدم » . وقال
الجلال المحلى : « قيل : لأن كلا من الأربعة ضرورى ، فلا حاجة إلى تعريفه ،
وقيل : لعسر تعريفه » .

ينظر : (جمع الجوامع بشرحه فى حاشية العطار على جمع الجوامع ١٣٦/٢ -
١٣٧) . ويستتبع من هذا أن اختلافهم فى هذا مبنى على اختلافهم فى حد العلم
والوجود ، والعدم ، هل هى متحد أم لا ؟

(٣) ق ١١٢/ب من ب .

(٤) راجع : (المحصول فى علم أصول الفقه ج ٢ ق ٢ / ٣١٥) .

(٥) أى بين ما يحسن فيه الأمر وما يحسن فيه الخير (هامش ب) .

وقيل : (١) يدخله التصديق والتكذيب (٢).

وقيل : يحتمل الصدق والكذب . ورد بخبر الله ورسوله ﷺ - فإنه لا يدخلهما الكذب ولا يحتملانه .

ومختار البعض (٣) هو : ما تركب من أمرين حكم فيه بنسبة أحدهما إلى الآخر نسبة خارجية يحسن السكوت عليها .

قيد بحسن السكوت عليها ، لتخرج المركبات التقيدية . وقيد بالنسبة الخارجية ليخرج الأمر ونحوه إذ المراد بالخارجية أن يكون لتلك النسبة أمر خارجي بحيث يحكم بصدقها إن طابقت / (٤)، ويكذبها إن خالفته ، وليس للأمر ونحوه ذلك .

(١) القائل هو : (القاضي البيضاوي المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) . وهذا نصه :
(... فمحتمل التصديق والتكذيب خبر) .

(المنهاج في شرحي البدخشي والإسنوي ١/ ١٩٣) .

(٢) وإنما عدل عن الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ؛ لأن الصدق : مطابقة الواقع ، والكذب عدم مطابقتها . ونحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخبر الصادق ، وقولنا : محمد رسول الله - ﷺ - ، وما لا يحتمل الصدق كقول القائل : مسيلمة صادق مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب ؛ لأن التصديق هو : كونه يصح من جهة اللغة أن يقال لقائله : صدق ، وكذلك التكذيب ، وقد وقع ذلك فالؤمن صدق خبر الله تعالى ، والكافر كذبه .
(ينظر : شرح الإسنوي ١/ ١٩٥) .

(٣) أي بعض المتأخرين .

(كشف الأسرار للبخاري ٢/ ٣٦٠) .

(٤) ق ١٠٢ / ١ من ح .

جَامِعُ الْإِسْلَامِ

فِي شَرْحِ الْمَنَارِ
"لِلنَّسَفِيِّ"

تَأَلَّفَ
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الطائي
المؤلف سنة ٧٤٩ هـ

تمحيق الدكتور
فضيل الرحمن عبيد الفصور الأفغاني

الطبعة الثانية


النَّاشِرُ
مَكْتَبَةُ إِزْهَارِ فَصْطَى الْيَمَانِ

جامع الشتار
في شرح المنار

الطبعة الثانية

١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للناس

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية- المكتبة ٢٢٠٥٧٤٩، ٤٤٠٥٧٤٥

المنوع: ٢١٨٠٥٢ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام المقاطع مع شارع

كعب بن زهير- خلف أسواق الرابحي من. ب: ٦٦٩٣٠

المكتبة: ٤٤٠٣٥٣ السبع: ١١٩١١٢٤ الرز البرية: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

الأول فى كيفية الاتصال بنا من رسول الله - ﷺ - وهو : إما أن يكون كاملا كالتواتر ، وهو : الخبر الذى رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم نواطوهم على الكذب .

ويدوم هذا الحد ، فيكون آخره كأوله ، وأوسطه كطرفيه .

قوله : القسم الأول إلى آخره ...

القسم الأول وهو كيفية الاتصال بنا من رسول الله - ﷺ - على ثلاث مراتب :

كاملا بلا شبهة . واتصال فيه ضرب شبهة . واتصال فيه شبهة صورة ومعنى .

أما الأول : بالتواتر .

والتواتر لغة : تتابع أمور (واحدا) ^(١) (بعد واحد) ^(٢) يقال : تواترت الكتب : أى جاءت (بعضها) ^(٣) فى أثر بعض ، وترا وترا من غير أن يقطع ومنه قولهم : جاؤوا تترى - أى متتابعين واحد بعد واحد ^(٤) .

(١) فى ب (واحد) من غير ألف فى الآخر .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى النسختين معا (بعضهم) والصواب ما أثبتناه ، لإرجاع الضمير إلى الكتب .

(٤) قال تعالى : ﴿ لقد جاءت رسلنا تترى ﴾ أى واحدا بعد واحد .

انظر : (الصحاح ٢/ ٨٤٣ ، والمصباح المنير ٢/ ٦٤٦ ، والقاموس المحيط ٣/ ١٥٧) . هذا وقد قال أبو منصور الجوالقى : (من غلط العامة قولهم : تواترت كتبك إلى أى : اتصلت من غير انقطاع ، وإنما التواتر : الشيء بعد الشيء بينهما انقطاع ، وهو تفاعل من التوتر ، وهو العود) .

انظر : (الكوكب المنير ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤ نقل عنه) .

والتواتر : خبر جماعة مفيد بنفسه العلم بصدقه ^(١).

وقيد بنفسه ليخرج الخبر الذى عرف صدق القائلين فيه بالقرائن الزائدة كخبر جماعة وافق دليل العقل أو دل - قول الصادق على صدقهم .

ثم اتفقوا على أن من شرطه تكثير المخبرين كثرة تمنع صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق والمواضعة ، وهى معنى قوله : لا يتوهم تواطؤهم : أى توافقهم على الكذب .

وأن يكونوا عالمين لما أخبروا علما يسند إلى الحس لا إلى غيره كدليل العقل ، فإن أهل (مصر) ^(٢) لو أخبروا عن حدث العالم ، لا يحصل العلم بخبرهم .

وأن يكون المخبرون فى الطرفين والوسط (مستويين) ^(٣) فى الكثرة والاستناد إلى الحس ، وهذا معنى قول الشيخ : ويكون أوله كآخره وأوسطه كطرفيه .

واختلفوا فى أقل عدد يحصل العلم معه :

قيل : خمسة ؛ لأن ما دونها بيئة شرعية ^(٤).

(١) انظر فى تعريف التواتر : (الأحكام لابن حزم ٩٣/١ ، وأصول السرخسى ٢٨٢/١ ، وتيسير التحرير ٣٠/٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٠ ، والأحكام للآمدى ٢٠/٢ - ٢١ ، وإرشاد الفحول ص ٤٦ ، والحدود فى الأصول للباغى ص ٦١ ، وفواتح الرحموت ١١٠/٢) .

(٢) فى ب (المصر) .

(٣) فى ب (مستويين) بالياء الواحد .

(٤) وذلك كالأربعة ، فإنه يجوز للقاضى عرضها على المزيكين ، ليحصل عليه العلم ، ولو كان العلم حاصلًا بقول الأربع ، لما كان كذلك .

ينظر : (هامش ب . وكشف الأسرار للبخارى ٣٦١/٢) .

وقيل : اثنا عشر بعدد نقباء / ^(١) بنى إسرائيل لحصول العلم بقولهم .

وقيل : أربعون بقوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ ^(٢) . وكانوا أربعين ، فلو لم يفد قولهم العلم لم يكن حسبا لاحتياجه إلى من يتواترا به أمره .

وقيل سبعون لقوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ ^(٣) ولا يخفى أن (هذه) ^(٤) تحكمات ، وأن ما تمسكوا به ليس بشبهة فضلا عن حجة ، لأنها مع تعارضها وعدم مناسبتها المطلوب مضطربة إذ ما من عدد تفرض به حصول العلم لقوم إلا ويمكن أن لا يجعل العلم به لآخرين ، وللأولين في واقعة أخرى .

فلو كان ذلك العدد هو الضابط لحصول العلم لما اختلف .

بل الصحيح أنه غير منحصر في عدد مخصوص ، وضابطه : ما حصل العلم عنده .

فبحصول العلم الضروري يستدل على أن العدد الذى هو كامل عند الله تعالى قد توافقوا على الأخبار .

والدليل على أنه غير منحصر : أنا نقطع بحصول العلم بخبر المتواتر من غير علم بعدد مخصوص أصلا ^(٥) .

(١) ق ١١٣ / أ من ب .

(٢) سورة الأنفال / ٦٤ .

(٣) سورة الأعراف / ١٥٥ . ونظام الآية : ﴿ لِمِصَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ وَبَايَ ، أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنِ شَاءَ وَتَهْدِي مَنِ شَاءَ أَنتَ وَلِينَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ .

(٤) في ب (هذا) وهو خطأ .

(٥) راجع في تلك الأقوال ومناقشتها : (الأحكام للامدى ٢ / ٣٩ - ٤١) ، والأحكام =

كنقل القرآن . والصلوات الخمس ، وأنه يوجب علم اليقين كالبيان .
علما ضروريا .

ثم لفظ المتن يشير إلى شروط / (١) بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه ،
فقوله : لا يتوهم تواطؤهم وقوله : يدوم هذا الحد ، يشير كل واحد إلى
شرط متفق عليه كما ذكرنا .

وقوله : لا يحصى عددهم...

يشير إلى اشتراط خروج عدد المخبرين عن الإحصاء ، وهو مذهب قوم
لإمكان التواطؤ إذا كانوا محصين .

وعند الجمهور ليس بشرط ، فإن الحجيج وأهل الجامع لو أخبروا بواقعة
صدتهم عن الحج أو الصلاة ، يحصل العلم بخبرهم مع كونهم محصين .
وكان الشيخ إنما أشار إلى هذا . لأنه أقطع للاحتمال وأظهر في الإلزام على
الخصم ، لا لأنه شرط حقيقة لما ذكرنا .

كنقل القرآن : أى نظير المتواتر مثل نقل القرآن ، والصلوات الخمس ،
وأعداد الركعات ، ومقادير الزكاة ، ونحو ذلك .

قوله : وإنه يوجب علم اليقين

== لابن حزم ٩٤/١ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٦٠/٢ - ٣٦١ ، وشرح الجلال
المحلى على جمع الجوامع ١٢٠/٢ فما بعدها ، ومنهاج الوصول بشرحيه - منهاج
العقول ونهاية السؤل ٢٢١/٢ فما بعدها ، والمعتمد ٥٦١/٢ ، ٥٦٥ ، وإرشاد
الفحول ص ٤٧ ، ونزعة النظر ص ١٩ - ٢٠ ، وفواتح الرحموت ١١٠/٢ ،
وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٥٤/٢) .

(١) ق ١٠١ / ب من ح .

أى : خبر المتواتر يوجب علم اليقين كالعيان وهو مذهب جمهور العقلاء
وذهب السنية وهم قوم من عبدة الأوثان^(١) ، والبراهمة^(٢) ، وهم قوم من
منكرى الرسالة بأرض هند - إلى أن الخبر لا يكون حجة أصلا ولا يحصل
العلم به ، بل يوجب ظنا .

وذهب قوم من المعتزلة وأبو عبد الله الثلجى من الفقهاء إلى أنه يوجب علم
طمأنينة القلب لا علم /^(٣) يقين ، يريدون (به)^(٤) أن جانب الصدق
(يترجح)^(٥) بحيث تطمئن إليه القلوب فوق ما تطمئن بالظن ، ولكن لا ينتفى
عنه توهم الكذب والغلط^(٦) .

وهذا القول باطل ، لأنه يؤدي إلى الكفر ، فإن الأنبياء ومعجزاتهم لا يثبت
خصوصا فى زمننا - إلا بالنقل ، فحيث لا يثبت العلم بنبوتهم ، وهذا كفر
محض .

ثم الجمهور اختلفوا :

(١) قالوا : يقدم العالم وإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة
الحواس الخمس ، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت و...
ينظر : (الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢٧٠) .

(٢) نسبة إلى (برهما) وهو لغة سنسكريتيه معناه : الله ، ويعتقد الهندوس أن رجال هذا
الدين (البرهمية) يتصلون فى طبائعهم بعنصر البرهما . لذلك أطلق عليهم اسم
البراهمة .

ينظر : (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ٥٨ ، والملل والنحل ٢ / ٢٥٠) .

(٣) ق ١١٣ / ب من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب (ترجع) .

(٦) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣٦٢ / ٢ فما بعدها ، والمعتمد ٥٥١ / ٢ ،

والأحكام للأمدى ٢٢ / ٢ - ٢٧ ، والمستصفى ١٣٢ / ١ ، وأصول السرخسى

٢٨٣ / ١ ، وتيسير التحرير ٣١ / ٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩) .

فذهب عامتهم - إلى أنه يوجب علما ضروريا .

وذهب بعض^(١) المعتزلة وأبو بكر الدقاق من أصحاب الشافعى - رحمه الله - إلى أنه يوجب علما استداليا .

احتج من أنكر حصول العلم به يقينا : بأن المتواتر صار جمعا بالأحاد وخبر كل واحد محتمل للكذب حالة الانفراد ، وبانضمام المحتمل إلى المحتمل لا يزداد إلا الاحتمال ، إذ لو انقطع الاحتمال حالة الاجتماع ، انقلب الجائز محتملا وهو محال .

ولأن الاجتماع يحتمل التواطؤ على الكذب كأخبار المجوس قصة^(٢) زرادشت^(٣) اللعين ، وأخبار اليهود صلب عيسى (عليه)^(٤) السلام .

واحتج الجمهور : بأن المتواتر بوصفه يوجب علم اليقين كالحس ، فإن /^(٥) العلم بالملوك الماضية والبلدان النائية الحاصل بالمتواتر مثل العلم الحاصل بالحس

(١) كابى الحسن البصرى ، وبه قال أبو القاسم الكعمى وأبو الخطاب أيضا .

انظر : (الأحكام للأمدى ٢ / ٢٧ ، وميزان الأصول ص ٤٢٤ ، والمعتمد ٢ / ٥٢ ، وشرح الجلال المحلى ٢ / ١٢٢ وأصول السرخسى ١ / ٢٩١ ، ونزهة النظر ص ٢٧ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٧) .

(٢) وهى : أن زرادشت اللعين خرج فى زمن ملك يسمى (كشتاسب) وادعى الرسالة ، وآمن به الملك ، وأطبقت المجوس على نقل معجزاته ، وقد كانوا أكثر عددا ، ثم كان ذلك كذبا ييقين ، إذ لو كان صدقا ، لزم منه صحة دعواه ، وهى باطلة ييقين .
ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٦٣) .

(٣) وهو : زرادشت بن يورشب الذى ظهر فى زمان كشتاسب بن لهراسب الملك ، وأبوه كان من أذربيجان ، وأمه من الرى ، واسمها : دغدويه .

ينظر : (تفصيل مذهبه فى الملل والنحل للشهرستانى ١ / ٢٣٦ ، فما بعدها ، والكامل ١ / ١٤٥) .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) ق ١٠٣ / ١ من ح .

وإنكاره مكابرة .

وينوع من المعقول وهو: أن المتواتر إما أن يكون صدقا أو كذبا ، ولا يجوز أن يكون كذبا . لأنه إما أن يقع اتفاقا أو للتدين ، أو (للمواضعة) ^(١) منهم عليه ، أو لداع دعا إليه .

والاول فاسد . لأن صدور الكذب اتفاقا عن جماعة كثيرة مع اختلاف أماكنهم لا يتصور عادة . وكذا الثاني ؛ لأن اجتماعهم على الكذب تدبيرا مع كون العقل صارفا (عنه) ^(٢) وداعيا إلى الصدق ، وعدم دعوة الهوى والطبع إليه لعدم اللذة والراحة في (نفس) ^(٣) الكذب ، أمر غير متصور عادة .

وكذا الثالث : لأن كثرتهم واختلاف مهمم مانع عن المواضعة عادة .

وكذا الرابع : لأن الداعى إما الرغبة ، أو الرهبة ، وهذا الداعى لا يتصور شموله (فى) ^(٤) الجماعة العظيمة ، وإذ لم يجز أن يكون كذبا تعين كونه صدقا . إذ لا واسطة بينهما كذا فى الميزان ^(٥) .

وذكر الإمام فخر الدين الرازى : إن فتح باب الاستدلالات فى هذه المسألة يفضى إلى تطول الكلام / ^(٦) ويزداد ذاك إشكالات واعتراضات لا يتم المقصود إلا بالجواب القاطع عنها ، ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد تدقيقات عظيمة ، ومن البين لكل عاقل أن علمه بوجود مكة ، ومحمد - ﷺ - أظهر من علمه

(١) فى ب (للمواضع) وهو خطأ ، والمواضعة : الموافقة .

(٢) فى ح (عنا) وهو خطأ .

(٣) فى ب (نفسك) وهو خطأ .

(٤) فى ح (إلى) .

(٥) انظره فى (ص ٤٢٥ - ٤٢٦) .

(٦) ق ١١٤ / أ من ب .

(بصحة)^(١) الاستدلالات المذكورة فى هذه المسألة ، والتمسك بالدليل الخفى مع وجود الدليل الظاهر غير جائز ، فتبين به أن حصول العلم به ضرورى والتشكيك فى الضروريات باطل^(٢) .

واحتج من قال بأنه يوجب علما استداليا ، بأن الاستدلال ليس إلا ترتيب مقدمات صادقة وهو موجود فيه ؛ لأن العلم به لا يحصل إلا بعد أن يعلم أن المخبر عنه أمر محسوس ، وأن المخبرين جماعة لا حامل لهم على التواطؤ على الكذب ، وأن يعلم أن ما كان كذلك لا يكون كذبا ، فيلزم منه الصدق .
ولأنه لو كان ضروريا لما اختلفوا فيه ، وحيث اختلفوا فيه ، علم أنه مكتسب .

واحتجت العامة^(٣) بأنه لو كان استداليا لاختص به من يكون من أهل الاستدلال . والحال أنه لا يختص ، فإن كل أحد يعلم فى صغره أباه وأمه بالخبر كما يعلمهما بعد البلوغ ، مع أنه لا يعرف الاستدلال أصلا ، وكذا العلم

(١) فى ح (لصحته) .

(٢) انظر : (المحصول ج ٢ ق ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧) وهذا نص كلامه :

(. . . .) بل لما فتحنا باب المناظرة دق الكلام ، ولا يتم المقصود إلا بالجواب القاطع عن كل هذه الإشكالات ، وذلك لو أمكن فإنما يمكن بعد تدقيقات فى النظر عظيمة ومن البين لكل عاقل أن علمه بوجود مكة ، ومحمد - ﷺ - أظهر من علمه بصحة هذه الدلالة ، وإبطال ما فيها من الأقسام ، سوى القسم المطلوب ، وبناء الراضح على الخفى غير جائز ، فظهر أن الحق ما ذهبنا إليه : من أن هذا العلم ضرورى ، وحيث لا نحتاج إلى الخوض فى الجواب عن هذه الأسئلة ؛ لأن التشكيك فى الضروريات لا يستحق الجواب .

ومصادق العبارتين واحد .

(٣) القائلين بأنه يوجب علما ضروريا .

بالمملك الماضية والبلدان القاضية يحصل من غير استدلال / (١) من جهة العالم ،
وهو حد الضرورى .

ثم من يخالف فيه ، إنما يخالف لخطب فى عقله أو عناد ، ولو تركنا ما
علمنا ضرورة لمخالفتكم . للزمكم ترك المحسوسات بسبب خلاف
السوفسطائية (٢) .

(١) ق ١٠٢ / ب من ح .

(٢) قلت : سوفطا اسم للحكمة الموهمة والعلم المزخرف ؛ لأن سوفطا .

معناه : العلم والحكمة . واسطا معناه : المزخرف والباطل والغلط .

ومنه اشتقت السفطة كما اشتقت الفلسفة من سوفطا - أى محب الحكمة .

والسوفسطائية : طائفة من المعلمين ، متفرقين فى بلاد يونان ، اتخذوا التدريس
حرفة ، فكانوا يرحلون من بلد إلى بلد يلقون المحاضرات .

والمقياس الذى قامت عليه فلسفتهم هو : الإنسان مقياس كل شىء ، وتكاد فلسفة
(البرجماتزم) التى لا تريد أن تعترف بحقيقة فى ذاتها قريبة الشبه جدا بتماليم
السوفسطائيين . ولنا نخطئ إذا قلنا إنها سوفسطائية العصر الحديث ، ولا ريب أن
موضوع الخطأ عند (بروتاجوراس) قديما ، ومذهب (البرجماتزم) حديثا هو
الاعتماد على الحواس وتجاهل العقل . وانقسموا إلى ثلاث فرق مشهورة وهى :

١- العنادية : وهم الذين ينكرون حقائق الأشياء ويزعمون أنها أوهام وخيالات
باطلة .

ب - العندية : وهم الذين ينكرون ثبوت الأشياء ويزعمون أنها تابعة للاعتقادات حتى
إن اعتقدنا الشىء جوهرًا فجوهر ، أو عرضًا فعرض ، أو قديمًا فقديم ، أو
حادثًا فحادث .

ج - اللا إدريّة : وهم الذين ينكرون العلم بثبوت الأشياء ولا ثبوتها ويزعمون أنهم
شاكون ، وشاكون فى أنهم شاكون .

انظر : (شرح العقائد النسفية فى مجموع الفوائد البهية ١ / ٣٥ ، ٣٩ ، =

وقولهم : لا بد فيه من ترتيب المقدمات .

قلنا : لا يلزم من ترتيبها كون القضية الحاصلة بها نظرية ؛ لأن صورة الترتيب ممكنة في كل ضروري ، حتى في أظهر الضروريات كقولنا : الشيء إما أن يكون ، وإما أن لا يكون . بأن يقال : الكون وهو : الوجود ، واللاكون وهو : العدم متقابلان ، فيمتنع اتصاف الشيء بهما ، فالشيء إما أن يكون وإما أن لا يكون . وذلك ، لأن إمكان صورة الترتيب لا يكفى في كون العلم نظريا ، بل يحتاج مع ذلك إلى العلم بارتباط تلك المقدمات بالمطلوب ، وأنها الوسطة المفضية إليه .

وأما أخبار زرادشت اللعين ، فتخييل كله وما روى أنه أدخل قوائم الفرس في بطنه / ^(١) قائما روي أنه فعل ذلك في خاصة الملك وهو كشتاشب ^(٢) وصغار قومه ، دون كبارهم ، ولا في الأسواق ومجامع الناس .

وذلك آية الوضع والاختراع ، إلا أن ذلك الملك لما رأى شهامته تابعه على التزويد ، فكان العلم به لغفلة المتأمل ، لا لصحة الدليل .

وكذا أخبار اليهود مرجعها إلى الأحاد ، فإنهم كانوا سبعة نفر دخلوا عليه ^(٣) .

وأما المصلوب ^(٤) ، فإنه ينظر من بعيد ، ولا يتأمل فيه عادة ؛ لأن الطباع

== والفصل في الملل والاهواء والنحل بهامشه ٤٣/١ .

(١) ق ١١٤ / ب من ب .

(٢) هو : ابن لهراسب ، كان ملكا زمان زرادشت ، فأمن به ، وأمر بجمع علماء أهل زمانه من بابل ، وإيران شهر ، وأمرهم بمحاورة زرادشت فناظروه .

(الملل والنحل لشهرستاني ٢٣٦/١ ، ٢٤١) .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أنه يتحقق من مثلهم - التواطؤ على الكذب .

(٤) هذا جواب سؤال مقدر تقديره : أن تواتر الخبر بينهم بالصلب ، والصلب مما ==

أو يكون اتصالا فيه شبهة صورة ، كالمشهور وهو ما كان من الأحاد فى

ينفر عنه ، مع أن الهيئة تتغير به أيضا ، فيتمكن فيه الاشتباه ، فعرفنا أن التواتر لم يتحقق فى صلبه .

ولئن سلمنا أن التواتر قد وجد فى قتل رجل وصلبه ، ولكن ذلك الرجل لم يكن عيسى - عليه السلام - وإنما (كان)^(١) مشبها به كما بين الله تعالى : ﴿ولكن شبه لهم﴾^(٢) ، وذلك جائز استدراجا ومكرا على قوم متعتين ، حكم الله تعالى بأنهم لا يؤمنون ، فكان محتملا مع أن الرواة أهل تعنت وعداوة ، فذلك دليل الاختراع ، فلم يثبت التواتر بمثله^(٣) .

قوله: أو يكون اتصالا فيه شبهة إلى آخره ...

المشهور^(٤) اسم لخبر كان من الأحاد فى الأصل - أى فى القرن الأول وهو

== يعاينه الجمع الغفير الذى لا يتوهم تواطؤهم على الكذب !

فاجاب عن ذلك : أنهم نقلوا الصلب بعد القتل ، والمصلوب بعد القتل لا يتأمل فيه الخ .

انظر : (الكشف للنسفى ٩/٢) .

(١) فى ح (كانوا) وهو خطأ .

(٢) سورة النساء / ١٥٧ . والآية بكاملها : ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا﴾ .

(٣) انظر قصة قتل الرجل الذى قتل بدل سيدنا عيسى - عليه السلام - وصلب ذلك الرجل ، ولجأة عيسى - عليه السلام - وكيفية رفعه إلى السماء فى (الجامع لاحكام القرآن ٩٩/٤ فما بعدها ، ٦/٩ - ١٠ ، وتفسير أبى السعود ٢٥١/٢ - ٢٥٢ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٢/٦ فما بعدها) .

(٤) المشهور لغة : المعروف - من الشهرة وهى : ظهور الشيء وانتشاره ، يقال : شهرتُ الحديث شهرا وشهرة أى أفشيتهُ .

واصطلاحاً له معان :

==

الأصل ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن
الثاني والثالث ومن بعدهم .

قرن الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - ثم انتشر فى القرن الثانى ،
حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب .

وقيل : ما تلقته العلماء بالقبول ، والاعتبار للاشتهار فى القرن الثانى
والثالث لا القرون التى بعدهم ، فإن عامة أخبار الأحاد اشتهرت فى هذه
القرون ولا يسمى مشهورا .

ولما كان المشهور من الأحاد / ^(١) فى الأصل ، كان فى الاتصال ضرب

= ١- عند المحدثين وهو : ما رواه فى كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن ينتهى إلى
التواتر .

وقيل : إنه يكفى أن يكون الراوى فى الطبقة الاولى - وهم الصحابة - أقل من
ثلاثة .

٢- إنه قد يطلق على ما اشتهر مطلقا بما له أصل - أى إسناده واحد أو أكثر - وما
ليس له إسناده أصلا .

٣- عند الأصوليين وهو عبارة عما كان آحادا فى الأصل ثم انتشر فى القرن الثانى
والثالث مع تلقى الأمة له بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه .

وبهذا يكون المشهور قسما بين المتواتر وبين خبر الأحاد ، كما هو رأى أكثر الحنفية
خلافًا للجصاص ومن معه ، فإنه جعل المشهور قسما من المتواتر . وعند الجمهور هو
قسم من أخبار الأحاد .

انظر : (المصباح المنير ١/ ٣٢٦ ، والقاموس المحيط ٦٧/ ٢ ، والتعريفات ص ٢١٤ ،
ونزهة النظر ص ٢٣ - ٢٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، والاحكام للأمدى
٤٨/ ٢ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١/ ٢٩١ - ٢٩٣ ، والكشف للنسفى ١٢/ ٢) .

(١) - ق ١٠٤ / أ من ح .

وأنه يوجب علم طمأنينة .

شبهة صورة ، ولما تلقته الأمة بالقبول مع عدالتهم وتقبلهم في الدين ، كان بمنزلة المتواتر . وأما حكمه : فقد اختلف فيه ، فقال بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - : إنه لا يفيد إلا الظن كخبر الواحد ^(١) .

وقال الجصاص وجماعة من أصحابنا : إنه يثبت به علم اليقين كالمتواتر لكن بطريق الاستدلال لا بالضرورة ^(٢) . وإليه ذهب بعض ^(٣) أصحاب الشافعي - رحمه الله - .

وقال عيسى ^(٤) بن أبان من أصحابنا : إنه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين ، فكان دون المتواتر فوق (خبر) ^(٥) الواحد / ^(٦) حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى التي هي تعدل النسخ ، وإن لم يجز النسخ به مطلقا ، وهو اختيار القاضي أبي زيد ، وشمس الأئمة ، وفخر الإسلام ، وعامة المتأخرين ^(٧) .

وقال أبو اليسر : حاصل الاختلاف راجع إلى الإكفار : فعند الفريق الأول

(١) راجع : (شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، والاحكام في أصول الاحكام للآمدی ٤٩/٢ ، فما بعدها ، والمستصفى ١٤٥/١ - ١٤٦) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٣٦٩/٢ ، وأصول السرخسي ٢٩٢/١ ، والكشف للنسفي ١٢/٢ ، وفواتح الرحموت ١١١/٢ - ١١٢) .

(٣) كآبي إسحاق الإفريزي ، وابن فورك .

انظر (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ١٠٣/٣) .

(٤) سبق ترجمته ص ٢٨٢ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) في ١١٥ / أ من ب .

(٧) انظر : (التوضيح والتلويح ص ٤٦٣ ، وأصول السرخسي ٢٩٢ / ١ - ٢٩٣ وأصول

البزدي في الكشف للبخاري ٣٦٨/٢ - ٣٦٩) .

يكفر جاحده ، وعند الفريق الثانى لا يكفر ^(١) .

ونص شمس الأئمة أنه لا يكفر جاحده بالاتفاق ^(٢) . وإليه أشير فى الميزان ^(٣) أيضا ، فعلى هذا لا يظهر أثر الاختلاف فى الأحكام .

وجه قول الفريق الأول : إن التابعين لما اجتمعوا على قبوله ، ثبت صدقه لأنه لا يتوهم اتفاقهم على القبول إلا بتعيين جانب الصدق فى الرواة ، ولهذا سمينا العلم به استدلاليا ، إلا أنه لا يكفر جاحده ، لأن إنكاره لا يؤدى إلى تكذيب الرسول - ﷺ - ؛ لأنه لم يسمع من الرسول - ﷺ - عدد لا يتصور اتفاقهم على الكذب ، وإنما يؤدى إلى تخطئة العلماء فى القبول واتهامهم بعدم التأمل فى كونه عن الرسول - ﷺ - غاية التأمل ، وتخطئتهم ليست بكفر ، بل هى بدع وضلال . بخلاف المتواتر ، فإن إنكاره يؤدى إلى تكذيبه - ﷺ - لأنه كالسموع من فيه .

وجه قول الفريق الآخر : إن الرواة فى الأصل لم يبلغوا حد التواتر فيتمكن فيه شبهة لا محالة ، ولهذا لم يكفر جاحده ، ولا يمكن اعتبار هذه الشبهة فى سقوط العمل به ؛ لأن الشبهة الثابتة فى خبر الواحد ، والقياس التى هى فوق هذه الشبهة ، لا يؤثر فى إسقاط العمل ، فهذه أولى ، فيجب اعتبارها فى حق العلم ، فلا يثبت به اليقين ، ولكن ثبت علم طمأنينة يقرب إلى اليقين فوق الظن ، الذى يحصل بخبر الواحد ؛ فلهذا يجوز الزيادة به على الكتاب مثل زيادة الرجم فى حق المحصن بقوله - ﷺ - : « الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة » ^(٤) وبرجمه - ﷺ - ماعزاً .

(١) راجع : (الكشف للبخارى ٣٦٨/٢) .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ٢٩٢/١) ، ونص شمس الأئمة يجعل الاختلاف لفظيا ، وأما كلام أبى اليسر ، فإنه يجعل الاختلاف حقيقيا .

(٣) راجعه فى ص (٥٠٣) .

(٤) أخرجه : (مسلم ١٣١٦/٣ - ١٣١٧ ، وأبو داود ٥٧٠-٥٧١ /٤ ولفظه : «أخذوا =

أو يكون اتصالاً فيه شبهة صورة ومعنى كخبر الواحد وهو : كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً لا عبرة للعدد فيه بعد أن يكون دون المشهور .

والمسح على الخفين بحديث المغيرة وغيره . والتتابع فى صوم / (١) كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) على قوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وأرجلكم ﴾ ، وقوله عز اسمه : ﴿ فصيام ثلاثة أيام ﴾ ، فإن هذه النصوص مطلقة .

وليس ما ذكرنا من قبيل التخصيص ؛ لأن من شرطه عندنا أن يكون المخصص مثل المخصص منه فى القوة ، وأن / (٢) يكون متصلاً لا مترافياً ، ولم يوجد الشرطان جميعاً .

قوله : أو يكون اتصالاً فيه شبهة صورة ومعنى كخبر الواحد

أما صورة : فلأن اتصاله بالرسول - ﷺ - لم يثبت قطعاً .

وأما معنى : فلأن الأمة ما تلقت بالقبول . وهو : أى خبر الواحد كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً ، ولا عبرة للعدد فيه بعد أن يكون دون المتواتر والمشهور .

وقوله : الواحد أو الاثنان

إشارة إلى رد قول من فرق بين الواحد والاثنين مثل الجبائى (٣) من المعتزلة ،

== عنى ، خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلاً : الشيب بالشيب جلد مائة ورمى بالحجارة ، والبكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والترمذى ٤ / ٤١ ، وابن ماجه ٢ / ٨٥٢- ٨٥٣ .

(١) ق ١٠٤ / ب من ح .

(٢) ق ١١٥ / ب من ب .

(٣) هو : أبو على محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد الجبائى ، البصرى ، المعتزلى ، متكلم ، مفسر ، ولد بجاء بخورستان ، وإليه تنسب الطائفة الجبائية ، ==

وأنه يوجب العمل دون العلم اليقين بالكتاب والسنة ، والإجماع والمعقول .

فقبل خبر الاثنين دون الواحد مستدلا : بأن أمر الدين لما كان أهم من المعاملات ، كان أولى باشتراط العدد .

وإلى رد قول من اشترط عدد الأربعة متمسكا : بأن أمر الدين لما كان أهم يعتبر فيه أقصى عدد اعتبره الشرع فى الشهادة وهو الأربع^(١) .

إلا أنا نقول : إن قول الثانى لما لم يوجب زيادة علم لم يكن ثابتا بالأول ، لم يكن فى اشتراطه فائدة ، واشتراطها فى المعاملات على خلاف القياس .
قوله : وأنه يوجب العمل

أى خبر الواحد يوجب العمل دون علم اليقين ، والطمأنينة . بل يوجب الظن وهو مذهب جملة الفقهاء وأكثر أهل العلم^(٢) .

ومن الناس من أبى جواز العمل به عقلا فى أمور الدين مثل الجبائى ، وجماعة من المتكلمين متمسكين : بأن صاحب الشرع قادر على إثبات ما شرع بأوضح دليل ، فأى ضرورة له فى التجاوز عن الدليل القطعى إلى ما لا يفيد إلا الظن ، بخلاف المعاملات ، فإن فيها ضرورة ، فإنا نعجز عن إظهار كل حق بطريق لا شبهة فيه ؛ فلهذا قبل خبر الواحد فيها .

= كان يقف فى أبى بكر وعمر : أيهما أفضل ؟ . من مؤلفاته : كتاب « الأصول » ، والنهى عن المنكر ، والأسماء والصفات ، ولد سنة (٢٣٥ هـ) . وتوفى سنة (٣٠٣ هـ) .

انظر : (معجم المؤلفين ١٠ / ٢٦٩ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ١٨٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ١٨٣ - ١٨٤) .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٠ - ٢١ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٣١ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٤) .

(٢) وإليه ذهب الحنفية وأكثر الشافعية ، ومن معهم .

ينظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، وأصول البزدوى بشرحه للبخارى ٢ / ٣٧٠ ، والأحكام فى أصول الأحكام للامدى ٢ / ٤٩ - ٥٠ ، وجمع الجوامع بشرحه فى حاشية العطار ٢ / ١٥٧ ، والمستصفى ١ / ١٤٥) .

ومنهم من منعه سمعا مثل القاسانى^(١).

والروافضة^(٢)، مستروحين بقوله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾^(٣) أى لا تتبع ما لا علم لك به . وخير الواحد لا يوجب العلم ، فلا يوجب اتباعه فى العمل^(٤).

وذهب أكثر أصحاب أهل الحديث : إلى أن الأخبار التى حكم أهل الصنعة بصحتها ، يوجب علم اليقين ؛ لأنه لو لم يفد العلم ، لما جاز اتباعه لنهيته تعالى عن اتباع الظن بقوله : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ وقد انعقد الإجماع على وجوب الاتباع ، فيلزم إفادة العلم /^(٥) لا محالة ، وهذا معنى قول الشيخ .

(١) هو : أبو بكر محمد بن إسحاق القاسانى ، نسب إلى قاسان (بلدة على ثلاثين فرسخا من أصبهان) وعامة العلماء يقولون : القاشانى - بالشين المعجمة ، والصواب أنه بالسین المهملة ، كما ضبطه ابن حجر العسقلانى فى (تبصير المتنبه بتحرير المشتبه) . أخذ العلم عن داود الظاهرى ، ولكنه خالفه فى مسائل كثيرة . من مؤلفاته : كتاب فى الرد على داود الظاهرى فى إبطال القياس ، وكتاب فى إثبات القياس وغيرهما ، توفى سنة (بعد ٣٠٠ هـ) .

انظر : (الفهرست لابن النديم ص ٣٠٠ ، تبصير المتنبه بتحرير المشتبه ١١٤٧/٣ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٩٨) .

(٢) فى ب (وأبى داود والروافضة) بزيادة (أبى داود) .

(٣) سورة الإسراء / ٣٦ . وقام الآية : ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ﴾ .

(٤) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٧٠) .

(٥) ق ١/١٠٥ من ح .

وقيل : لا عمل إلا عن علم بالنص ، فلا يوجب العمل أو يوجب العلم
لانتفاء اللازم أو لثبوت الملزوم .

وقيل (لا عمل الا عن علم بالنص) فلا يوجب العمل ، أو يوجب العلم ،
لانتفاء اللازم ، (هو العلم)^(١) أو لثبوت الملزوم (هو العمل)^(٢) .

(/)^(٣) وقوله : لانتفاء اللازم ، راجع إلى قوله : لا عمل إلا عن علم - يعنى
إذا انتفى اللارم وهو العلم ، يتبقى الملزوم وهو العمل ()^(٤) .

وقوله : لثبوت الملزوم - راجع إلى قوله : أو يوجب العلم يعنى : لما ثبت
الملزوم وهو العمل بإجماع الصحابة - رضى الله عنهم - يثبت اللازم وهو
العلم ، لامتناع تحقق الملزوم بدون اللازم .

تمسكت العامة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وفى بعض^(٥) نسخ المنار
والمعقول .

أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه
للناس ولا تكتُمونه ﴾^(٦) فكان هذا أمراً بالبيان لكل واحد ، ونهياً عن الكتمان

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ح . وفيها زيادة (اللارم وهو العلم يتبقى الملزوم وهو العمل) بلا فائدة .
كما أن فى ب (الملزوم هو العمل) مكررة .

(٣) ق ١١٦ / أ من ب .

(٤) ما بين القوسين أى من : قوله (وقوله) إلى نهاية قوله : (وهو العمل) ساقطة من ح .

(٥) مثل نسخة المنار فى شرحه المسمى بكشف الأسرار للنسفى ١١٧ / ٢ ، وفى شرحه
للاجيون المسمى نور الأنوار (ص ١٧٨) .

(٦) سورة آل عمران ١٨٧ / وتقام الآية : ﴿ فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً
فبئس ما يشترون ﴾ .

وهذه الآية الكريمة وإن كانت فى حق اليهود - لعنهم الله - فإنهم أمروا بالإيمان
بمحمد - ﷺ - ، وبيان أمره ، فكنتموا نعمته ، لكنها مع ذلك خبر عام لهم ==

لما مر^(١) في الجمع المضاف إلى جماعة .

وهذا : لأن كل واحد إنما يخاطب بما في وسعه ، وليس في وسع كل واحد منهم جمعهم حالة البيان ذاهبين إلى كل واحد من الخلق شرقا وغربا بالبيان ، فيتعين أن الواجب على كل واحد منهم البيان ضرورة .

ولما فرض البيان على كل واحد ، دل أن السامع مأمور بالقبول منه والعمل به ، إذ أمر الشرع لا يخلو عن فائدة ، ولا فائدة سوى هذا .

وقوله تعالى : ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ... ﴾ ^(٢) الآية .

أوجب على كل طائفة خرجت من فرقة ، الإنذار ، وهو الإخبار المخوف عند الرجوع إليهم .

والثلاثة فرقة ، والطائفة منها : إما واحد أو اثنان ، فهذا يوجب ^(٣) العمل بخبر الواحد أو الاثنين هاهنا ، وإذا وجب هنا ، وجب مطلقا ، إذ لا قائل بالفرق .

ولأن المتقدمين اختلفوا في تفسير الطائفة :

== ولغيرهم ؛ لأن العبرة لعموم اللفظ ، لا لخصوص السبب .

قال الحسن وقتادة - رحمهما الله - : هي في كل من أوتى علم شيء من الكتاب ، فمن علم شيئا فليعلمه ، وإياكم وكتمان العلم ، فإنه هلكة .
(الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٣٠٤) .

(١) راجع : (ص ٥٢٤ فما بعدها) .

(٢) سورة التوبة / ١٢٢ . والآية بكاملها : ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ .

(٣) يرى القاضى أبو بكر ، والشيخ أبو الحسن : أن الطائفة هاهنا واحد ، ويعترضون فيه بالدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ، وهو صحيح ، لا من جهة أن الطائفة تنطلق على الواحد ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الأشخاص خبر واحد ، وأن مقابله وهو التواتر لا ينحصر بعدد .

(أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٣١ - ٣٢)

فقال محمد ^(١) بن كعب : هو اسم للواحد .

وقال عطاء ^(٢) : للاثنين .

وقال الزهري ^(٣) : لثلاثة .

(١) هو : محمد بن كعب بن سليم . قال ابن سعد : محمد بن كعب بن حيان بن سليم الإمام ، العلامة ، الصادق أبو حمزة . وقيل :

أبو عبد الله القرظي ، المدني ، من حلفاء الأوس ، وكان أبوه كعب من سبي بني قريظة ، سكن الكوفة ثم المدينة ، كان ثقة ، عالما ، كثير الحديث ، ورعا وكان من أئمة التفسير أيضا . توفي سنة (١٠٨ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (حلية الأولياء ٢١٢/٣ ، البداية والنهاية ٩/ ٢٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٥ / ٦٨-٦٥ ، وشذرات الذهب ١/ ١٣٦) .

(٢) هو : عطاء بن أبي رباح أسلم . شيخ الإسلام ، مفتي الحرم ، أبو محمد القرشي مولاهم ، ولد في خلافة عثمان - رضي الله عنه - إليه وإلى مجاهد انتهت فتوى أهل مكة ، كان من أجلاء الفقهاء ، تابعي ، سكن مكة ، وكان من زهادها ، وروى عن عائشة وأبو هريرة وابن عباس وغيرهم وروى عنه : مجاهد ، وعمرو بن دينار وقتادة ، وغيرهم . توفي سنة (١١٤ هـ) وقيل : (١١٥ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣/ ٢٦١-٢٦٣ ، طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٧ ، ميزان الاعتدال ٣/ ٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٧٨-٨٨) .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ، القرشي ، الزهري ، المدني نزيل الشام ، الإمام العلم ، حافظ زمانه ، ولد سنة (٥٠ هـ) أو (٥١ هـ) ، له نحو من ألفي حديث ، أو ألفين ومائتي حديث ، والنصف منها مسند . روى عن سهل بن سعد ، وأنس بن مالك ، والسائب بن يزيد وغيرهم ، وروى عنه عطاء بن أبي رباح وهو أكبر منه ، وعمر بن عبد العزيز ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم . فضائله كثيرة ، توفي سنة (١٢٤ هـ) وقيل (١٢٣ هـ) ، وشذ من قال : أنه توفي سنة (١٢٥ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ١٧٧ - ١٧٩ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٩٤ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٤٤٥ ، وشذرات الذهب ١ / ١٦٢) .

الحسن : عشرة . ولم يقل أحد بالزيادة على عشرة . والخبر وإن
لا يخرج عن حيز الأحاد ، لبقاء توهم الكذب .

أن قول الطائفة موجب للعمل وإلا لا يقبل الدعوة .

أما السنة ، فقبول - رسول الله - ﷺ - خبر سلمان ^(١) وبريرة -رضى
عنهما - فى الهدية والصدقة ، والملوك يهدون إليه على أيدي الرسل وكان
يقبل قولهم ، والظاهر أن الإهداء منهم على أيدي قوم خرجوا عن حد الأحاد .
وقد اشتهر بطريق التواتر أنه بعث الأفراد / ^(٢) إلى الآفاق لتبليغ الرسالة
وتعليم الأحكام : فبعث معاذًا إلى اليمن ، ودحية ^(٣) بكتابه إلى قيصر بالروم
و (أبو حذافة) ^(٤) السهمى بكتابه إلى كسرى ، وعمرو بن

(١) هو : أبو عبد الله سلمان بن الإسلام ، الفارسى ، سابق الفرس إلى الإسلام ،
صحاب النبى - ﷺ - وخدمه وحدث عنه ، أول مشاهده الخندق ، وشهد بقية
المشاهد وفشوح عراق ، وولى المدائن وكان ليلىا ، حازما ، من عقلاء الرجال
وعبادهم ، قيل : إنه عاش (٢٥٠ سنة) وقيل : (٣٠٠ سنة) وقيل : ما زاد على
الثمانين . مناقبه كثيرة جدا ، توفي سنة (٣٦ أو ٣٧ هـ) وقيل (٣٣ أو ٣٢ هـ)
انظر : (الإصابة ٢ / ٦٠ - ٦١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٥٣ فما بعدها ،
وحلية الأولياء ١ / ١٨٥ فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٥٠٥ فما بعدها) .

(٢) ق ١١٦ ب من ب .

(٣) هو : دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي ، صحابى جليل مشهور أول مشاهده
الخندق ، وقيل : أحد ، وكان يضرب به المثل فى حسن الصورة ، وكان جبريل
- عليه السلام - ينزل على صورته ، وهو رسول النبى - ﷺ - إلى قيصر الروم ، وقد
شهد اليرموك ، ونزل دمشق وسكن المزة وعاش إلى خلافة معاوية - رضى الله عنه - .
انظر : (الإصابة ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٥ ،
والجرح والتعديل ٣ / ٤٣٩ ، وأسد الغابة ٢ / ١٥٨) .

(٤) فى النسختين معا - (حذافة) والصواب ما أثبتناه ، وذلك لما ورد فى (فتح ==

وأسماء^(١) بن زيد ، وأبا عبيدة^(٢) بن الجراح ، وغيرهم ممن يطول ذكرهم .
وإنما بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه ، وليقيموا الحجة .

ولم يذكر في موضع ما أنه بعث في وجه واحد عددا يبلغون حد التواتر ،
ولو احتاج في كل رسول إلى إنفاذ عدد التواتر معه لم يف بذلك جميع
الصحابة ولا خلت دار هجرته عن أصحابه ، وتمكن منه أعداؤه ، وذلك وهم
باطل قطعاً .

فتبين بهذا أن خبر الواحد موجب (العمل)^(٣) مثل المتواتر ، وهذا دليل

(١) هو : أبو محمد أسماء بن زيد بن حارثة بن شراحيل ، ويقال : أبو زيد ولد في
الإسلام ، ومات النبي - ﷺ - وله (٢٠ سنة) .

وقيل : (١٨ سنة) وكان قد أمره على جيش عظيم ، فمات النبي - ﷺ - قبل أن
يتوجه ، فأنفذ أبو بكر ، وكان عمر يجله ويكرمه ، واعتزل أسماء الفتح بعد قتل
عثمان إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية .

انظر : (الإصابة ٤٦/١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٤-٣٦ ، وسير أعلام
النبلاء ٤٩٦/٢ فما بعدها) .

(٢) هو : عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال ، القرشي ، الفهري ، أبو عبيدة بن
الجراح ، مشهور بكنيته ، وبالنسبة إلى جده ، أسلم مع عدد من الصحابة قبل أن
يدخل النبي - ﷺ - دار الأرقم ، هاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا وما بعدها أمين
هذه الأمة ، فتح أكثر الشام على يديه ، مناقبه كثيرة جدا ، توفي سنة (١٨ هـ) في
طاعون عمواس بالشام ، وأوصى أن يدفن حيث قضى ، وذلك بفحل من أرض
أردن .

وقيل : إن قبره بيسان .

انظر : (الإصابة ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢/٣ - ٤ ، وأسد
الغابة ١٢٨/٣ - ١٣٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/١ فما بعدها) .

(٣) في ب (العلم) وهو خطأ .

وأسماء^(١) بن زيد ، وأبا عبيدة^(٢) بن الجراح ، وغيرهم ممن يطول ذكرهم .
وإنما بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه ، وليقيموا الحجة .

ولم يذكر في موضع ما أنه بعث في وجه واحد عددا يبلغون حد التواتر ،
ولو احتاج في كل رسول إلى إنفاذ عدد التواتر معه لم يف بذلك جميع
الصحابة ولا خلت دار هجرته عن أصحابه ، وتمكن منه أعداؤه ، وذلك وهم
باطل قطعاً .

فتبين بهذا أن خبر الواحد موجب (العمل)^(٣) مثل التواتر ، وهذا دليل

(١) هو : أبو محمد أسماء بن زيد بن حارثة بن شراحيل ، ويقال : أبو زيد ولد في
الإسلام ، ومات النبي - ﷺ - وله (٢٠ سنة) .

وقيل : (١٨ سنة) وكان قد أمره على جيش عظيم ، فمات النبي - ﷺ - قبل أن
يتوجه ، فأنفذه أبو بكر ، وكان عمر يجله ويكرمه ، واعتزل أسماء الفتن بعد قتل
عثمان إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية .

انظر : (الإصابة ٤٦/١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٤-٣٦ ، وسير أعلام
النبلاء ٤٩٦/٢ فما بعدها) .

(٢) هو : عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال ، القرشي ، الفهري ، أبو عبيدة بن
الجراح ، مشهور بكنيته ، وبالنسبة إلى جده ، أسلم مع عدد من الصحابة قبل أن
يدخل النبي - ﷺ - دار الأرقم ، هاجر الهجرتين ، وشهد بدرا وما بعدها أمين
هذه الأمة ، فتح أكثر الشام على يديه ، مناقبه كثيرة جداً ، توفي سنة (١٨ هـ) في
طاعون عمواس بالشام ، وأوصى أن يدفن حيث قضى ، وذلك بفحل من أرض
أردن .

وقيل : إن قبره ببيسان .

انظر : (الإصابة ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢/٣ - ٤ ، وأسد
الغابة ١٢٨/٣ - ١٣٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/١ فما بعدها) .

(٣) في ب (العلم) وهو خطأ .

جبير ، ونافع ^(١) بن جبير ، وطاوس ، وسعيد ^(٢) بن المسيب ، وفقهاء الحرمين ،
وفقهاء الكوفة ، وفقهاء البصرة ، وتابعيهم ، وعليه جرى من بعدهم من
الفقهاء من غير إنكار عليهم من أحد في عصر .

وكذا الإجماع منعقد على قبول خبر الواحد في المعاملات مع أنه قد يترتب
على خبر الواحد من المعاملات ما هو حق الله تعالى كما في الإخبار بطهارة
الماء ونجاسته ، والإخبار أن الشيء أو هذه الجارية أهدى إليك فلان .

وأجمعوا على قبول قول المفتي للمستفتي مع أنه قد يجيب بما بلغه من
الرسول - ﷺ - بطريق الآحاد ، فإذا أجاز القبول فيما ذكرنا من أمور الدين
والدنيا ، / ^(٣) جاز في سائر المواضع .

وما ذكروا من الفرق بين المعاملات وأخبار الدين ، ليس بصحيح ، لأن

(١) هو : نافع بن جبير بن مطعم بن عدي ، القرشي ، المدني ، الفقيه الإمام ، الحجة ،
يكنى أبا محمد ، وقيل : أبا عبد الله ، كان من خيار الناس في وقته ، وكان يحج
ماشيا وراحلة تقاد معه ، فضائله كثيرة توفي سنة (٩٩ هـ) .
انظر : (البداية والنهاية ١٨٦/٩ ، وتهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠ ، وسير أعلام
النبلاء ٥٤١/٤ - ٥٤٣) .

(٢) هو : أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، القرشي المدني ، أحد
الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان سيد التابعين ، جمع بين الحديث والفقه ، والزهد و
العبادة . ولد لستين مضتا من خلافة عمر - رضى الله عنه - وقد لقي جماعة من
الصحابة كسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وغيرهما ، فضائله كثيرة ، توفي
سنة (٩١ هـ) وقيل : غير ذلك .

انظر : (وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ - ٣٧٨ ، طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، والنجوم
الزاهرة ٢٢٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ فما بعدها) .

(٣) في ١١٧ / ١ من ب .

والراوى إن عرف بالفقه والتقدم فى الاجتهاد كالحلفاء الراشدين والعبادة ،

الضرورة متحققة فى الاخبار كتحققها فى المعاملات ؛ لأن التواتر لا يوجد فى كل حادثة فلو رد خبر الواحد لتعطلت الاحكام .

وأما الجواب عن تمسكهم بالآية فنقول : لانسلم أن المراد منها المنع عن اتباع الظن مطلقا ، بل المراد عن اتباعه فيما هو المطلوب منه العلم اليقينى من أصول الدين أو فروعه .

وقيل : المراد منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق ، على أن ما اتبعنا الظن فيه ، وإنما اتبعنا الدليل القاطع الذى يوجب العمل بخبر الواحد من الآية والسنة المتواترة ، والإجماع .

وما حكى عن بعض^(١) المحدثين أنه يوجب العلم ، لعلهم أرادوا / (٢) أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، إذ العمل بخبر الواحد معلوم الوجوب بدليل قاطع أوجبه ، أو سموا الظن علما ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم " والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن .

قوله : والراوى إن عرف بالفقه

اعلم أن الراوى نوعان : معروف ، ومجهول :

(١) كالإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه كما نقله الشيخ يحيى الرهاوى فى حاشيته على ابن ملك (ص ٦٢١ - ٦٢٢) . وقال الشوكانى : (وقال أحمد بن حنبل : إن خبر الواحد يفيد بنفسه العلم) (إرشاد الفحول ص ٤٨) ، وذكر البخارى : أن الامام أحمد قال : (إن خبر الآحاد يفيد العلم ضرورة ، وقال داود : يفيد العلم استدلالا) (كشف الاسرار ٣٧١ / ٢ ، وأصول السرخسى ٣٢١ / ١ - ٣٢٩ ، والاحكام لابن حزم ١٢١ / ١ ، والاحكام للأمدى ٣٢ / ٢ ، والكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص ٢٥ - ٢٦) .

(٢) فى ١٠٦ / ١ من ح .

قطعى لا يبقى معه عذر فى المخالفة ، كذا ذكر الغزالى^(١) وصاحب القواطع .

وأما الإجماع : فهو أن الصحابة عملوا بالآحاد وحاجوا بها فى وقائع خارجة عن الحصر من غير تكثير منكر ، فكان ذلك منهم إجماعا على قبولها وصحة الاحتجاج بها .

فمنها ما اشتهر من عمل على برواية المقداد^(٢) فى حكم المذى .
ومنها ما تواتر أن يوم^(٣) السقيفة لما احتج أبو بكر - رضى الله عنه - على

(١) انظر : (المستصفى ١/١٤٧ ، وقواطع الأدلة ق ١٠٨ ميكروفيلم رقم ٢١٧٧ ، والاحكام للأمدى ٨٧/٢) .

(٢) هو : المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك ، يكنى أبا الأسود . وقيل غير ذلك ، ونسب إلى الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف الزهرى ، لأنه كان تبناه وحالفه فى الجاهلية ، فقليل : المقداد بن الأسود ، أسلم قديما ، كان من الفضلاء النجباء الكبار الخيار من أصحاب رسول الله - ﷺ - هاجر الهجرتين وشهد بدرا والمشاهد بعدها ، حدث عن النبى - ﷺ - وروى عنه : على وأنس ، وعبيد الله بن عدى ، وغيرهم ، وتوفى سنة (٣٣ هـ) .

انظر : (الإصابة ٣/٤٣٣ - ٤٣٤ ، والاسابيع بذييل الإصابة ٣/٤٥١ - ٤٥٤ والتاريخ الكبير ٨/٥٤ ، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٥ - ٣٨٩) .

(٣) وهو يوم قبض فيه رسول الله - ﷺ - سنة (١١ هـ) ولم يفرغ من أمره حتى اجتمع الأنصار بأشرافهم وانحازوا إلى سعد بن عباد فى سقيفة بنى ساعدة واعتزل على - رضى الله عنه - ومن معه فى بيت فاطمة ، وانحاز بقية المهاجرين إلى أبى بكر - رضى الله عنه - وبدأ البحث فى انتخاب خليفة لرسول الله - ﷺ - إلى أن اتفق الفريقان (المهاجرون والأنصار) على انتخاب أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - خليفة له - ﷺ - .

==

جبير ، ونافع ^(١) بن جبير ، وطاوس ، وسعيد ^(٢) بن المسيب ، وفقهاء الحرمين ،
وفقهاء الكوفة ، وفقهاء البصرة ، وتابعيهم ، وعليه جرى من بعدهم من
الفقهاء من غير إنكار عليهم من أحد في عصر .

وكذا الإجماع منعقد على قبول خبر الواحد في المعاملات مع أنه قد يترتب
على خبر الواحد من المعاملات ما هو حق الله تعالى كما في الإخبار بطهارة
الماء ونجاسته ، والإخبار أن الشيء أو هذه الجارية أهدى إليك فلان .

وأجمعوا على قبول قول المفتي للمستفتي مع أنه قد يجيب بما بلغه من
الرسول - ﷺ - بطريق الأحاد ، فإذا أجاز القبول فيما ذكرنا من أمور الدين
والدنيا ، / ^(٣) جاز في سائر المواضع .

وما ذكروا من الفرق بين المعاملات وأخبار الدين ، ليس بصحيح ، لأن

(١) هو : نافع بن جبير بن مطعم بن عدى ، القرشى ، المدني ، الفقيه الإمام ، الحجة ،
يكنى أبا محمد ، وقيل : أبا عبد الله ، كان من خيار الناس في وقته ، وكان يحج
ماشيا وراحته تقاد معه ، فضائله كثيرة توفي سنة (٩٩ هـ) .

انظر : (البداية والنهاية ١٨٦/٩ ، وتهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠ ، وسير أعلام
النبلاء ٥٤١/٤ - ٥٤٣) .

(٢) هو : أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، القرشى المدني ، أحد
الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان سيد التابعين ، جمع بين الحديث والفقه ، والزهد و
العبادة . ولد لستين مضتا من خلافة عمر - رضى الله عنه - وقد لقي جماعة من
الصحابة كسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وغيرهما ، فضائله كثيرة ، توفي
سنة (٩١ هـ) وقيل : غير ذلك .

انظر : (وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ - ٣٧٨ ، طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، والنجوم
الزاهرة ٢٢٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ فما بعدها) .

(٣) في ١١٧ / ١ من ب .

والراوى إن عرف بالفقه والتقدم فى الاجتهاد كالحلفاء الراشدين والعبادة ،

الضرورة متحققة فى الأخبار كتحققها فى المعاملات ؛ لأن المتواتر لا يوجد فى كل حادثة فلو رد خبر الواحد لتعطلت الأحكام .

وأما الجواب عن تمسكهم بالآية فنقول : لانسلم أن المراد منها المنع عن اتباع الظن مطلقا ، بل المراد عن اتباعه فيما هو المطلوب منه العلم اليقضى من أصول الدين أو فروعه .

وقيل : المراد منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق ، على أن ما اتبعنا الظن فيه ، وإنما اتبعنا الدليل القاطع الذى يوجب العمل بخبر الواحد من الآية والسنة المتواترة ، والإجماع .

وما حكى عن بعض^(١) المحدثين أنه يوجب العلم ، لعلهم أرادوا / (٢) أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، إذ العمل بخبر الواحد معلوم الوجوب بدليل قاطع أوجبه ، أو سموا الظن علما ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم " والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن .

قوله : والراوى إن عرف بالفقه

اعلم أن الراوى نوعان : معروف ، ومجهول :

(١) كالإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه كما نقله الشيخ يحيى الرهاوى فى حاشيته على ابن ملك (ص ٦٢١ - ٦٢٢) . وقال الشوكانى : (وقال أحمد بن حنبل : إن خبر الواحد يفيد بنفسه العلم) (إرشاد الفحول ص ٤٨) ، وذكر البخارى : أن الامام أحمد قال : (إن خبر الأحاد يفيد العلم ضرورة ، وقال داود : يفيد العلم استدلالا) (كشف الأسرار ٣٧١/٢ ، وأصول السرخسى ٣٢١/١ - ٣٢٩ ، والأحكام لابن حزم ١٢١/١ ، والأحكام للأمدى ٣٢/٢ ، والكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص ٢٥ - ٢٦) .

(٢) ق ١٠٦ / ١ من ح .

كان حديثه حجة يترك به القياس ، خلافا لمالك - رحمه الله - .

فالمعروف نوعان : من عرف بالفقه والتقدم فى الاجتهاد كالخلفاء الراشدين ، والعبادلة الثلاثة أعنى : ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر - رضى الله عنهم - ، وزيد بن ثابت ، وأبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل وأبى موسى ^(١) الأشعرى ، وعائشة ^(٢) - رضى الله عنهم - وغيرهم ممن اشتهر بالفقه والنظر ، كان حديثهم حجة ، سواء كان موافقا للقياس أو مخالفا ، ويترك القياس به .
وقال مالك - رحمه الله - القياس يقدم على خبر الواحد ؛ لأن القياس

(١) هو : عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، مشهور بكنيته واسمه جميعا ، لكن كنيته أكثر ، سكن الرملة ، وحالف سعيد بن العاص ، أسلم قديما ، واختلفوا فى هجرته إلى الحبشة : فبالأكثر على أنه لم يهاجر إليها ، قدم المدينة بعد فتح خيبر ، واستعمله النبى - ﷺ - على بعض اليمن ، كان أحد الحكمين بصفين ، مناقبه كثيرة وقضائله مشهورة ، توفى سنة (٤٢ هـ) أو (٤٤ هـ) . انظر : (الإصابة ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٣٨٠ فما بعدها) .

(٢) هى : الصادقة بنت الصديق ، أم المؤمنين ، تكنى أم عبد الله ، كناها بذلك رسول الله - ﷺ - ، كبيرة محدثات عصرها ، قال عنها رسول الله - ﷺ - : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » كانت عاملا كبيرا ، ذا تأثير عميق فى نشر تعاليم الرسول - ﷺ - ، ولدت بمكة فى السنة الثامنة أو نحوها قبل الهجرة ، وكانت أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأيا فى العامة مناقبها أكثر من أن تحصر ، توفيت سنة (٥٨ هـ) وقيل (٥٧ هـ) ودفنت بالبقيع .

انظر : (أعلام النساء ٩ / ٣ فما بعدها ، والإصابة ٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٣٤٥ - ٣٥١) .

حجة بإجماع الصحابة ، والإجماع أقوى من خبر الواحد ، فكذا ما يكون ثابتاً به^(١) .

وأيضاً قد اشتهر من الصحابة ، الأخذ بالقياس ورد خبر الواحد ، فإن ابن عباس - رضى الله عنهما - لما سمع أبا هريرة يروى : « من حمل جنازة فليتوضأ »^(٢) .

قال : (أيلزمتنا الوضوء من حمل عيدان يابسة)^(٣) .

(١) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ٢٥/٢ ، ونور الأنوار - بذيّل الكشف للنسفى ٢١/٢ - ٢٢ ، والأحكام للامدى ١٦٩/٢ ، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول ١٦٤/٣ - ١٦٥) .

قلت : وفيما نسب إلى الإمام مالك - رحمه الله - من القول بتقديم القياس على خبر الواحد ، نظر ، فإن صاحب القواطع قال : (هذا القول بإطلاقه مستقبح عظيم وأنا أجل منزلة مالك - رحمه الله - عن مثل هذا القول ، ولا ندرى ثبوت هذا منه) .
(قواطع الأدلة ق ١١٥ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧ ، وسلم الوصول شرح نهاية السؤل ١٦٥/٣) .

لكن القرافى قال : (وهو - أى القياس - مقدم على خبر الواحد عند مالك - رحمه الله - لأن الخبر إنما ورد لتحصيل الحكم ، والقياس متضمن للحكمة ، فيقدم على الخير ، وهو حجة فى الدينويات اتفاقاً) .
(شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٧) .

وقد حكى القاضى عياض ، وابن رشد فى مذهب مالك ، فى ذلك قولين .
انظر (المرجع الآخر فى المكان نفسه) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٥١١/٣ - ٥١٢ بلفظ : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمل جنازة فليتوضأ » . والترمذى ٣٠٩/٣ ، وقال حديث حسن ، وابن أبى شيبة فى مصنفه ٣٦٩/٣ ، والشوكانى فى نيل الأوطار ٢٧٩/١) .

(٣) لم أقف على من أخرج هذا الأثر بعد البحث عنه .

ورد عمر - رضى الله عنه - حديث^(١) فاطمة^(٢) بنت قيس بالقياس^(٣) .

ولأن القياس أثبت من خبر الواحد ، لجواز السهو والكذب على الراوى ، ولا يوجد ذلك فى القياس ، لأن القياس لا يحتمل التخصيص ، والخبر يحتمله فكان غير المحتمل أولى / ^(٤) ولنا أن الخبر يقين أصله ، لأنه قول

(١) وهو : (أنه - ﷺ - لم يجعل لها نفقة ولا سكنى وقد طلقها زوجها ثلاثا) .

انظر : (صحيح مسلم ١٠٤/١٠ ، وسنن الدارقطنى ٢٦/٤) .

(٢) هى : فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب ، القرشية ، الفهرية من المهاجرات الأولى ، ذات عقل وكمال ، كانت امرأة نبيلة ، وفى بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر - رضى الله عنه - روت عن النبى - ﷺ - (٣٤) حديثا ، فضائلها كثيرة ، ولم أعر على تاريخ وفاتها .

انظر : (الإصابة ٣٧٣/٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٧١/٤ ، وأعلام النساء ٩٢/٤) .

(٣) حيث قال : (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، أحفظت أم نسيت) .

قال عيسى بن أبان : إنه أراد بالكتاب والسنة ، القياس الصحيح ، وهو القياس على الحامل وعلى المعتدة عن طلاق رجعى بجامع الاحتباس والنفقة جزاء الاحتباس ، لأن ثبوته بهما حيث قال الله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ . وحديث معاذ - رضى الله عنه - فى القياس مشهور .

وقال بعضهم : أراد بالكتاب قوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ فى باب السكنى - وقوله تعالى : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف ﴾ فى باب النفقة ، وأراد بالسنة ما قال : (سمعت رسول الله - ﷺ - أنه قال : للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت فى العدة) . وهذا الذى أراه صوابا .

انظر : (التوضيح على التنقيح ص ٤٧١ ، والكشف للنسفى ٢٩/٢ - ٣٠ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢٤/١ - ٢٥) .

(٤) ق ١١٧ / ب من ب .

الرسول - ﷺ - ولا احتمال للخطأ فيه ، وإنما الشبهة فى طريقه وهو النقل ، ولهذا لو ارتفعت الشبهة كان جحة قطعاً .

بمثلة المسموع منه - ﷺ - ، والقياس محتمل بأصله إذ كل وصف من أوصاف النص يحتمل أن يكون هو المؤثر فى الحكم ، ويحتمل أن لا يكون ، فكان الأخذ ما هو أضعف احتمالاً أولى ؛ ولأن الصحابة بأجمعهم كانوا يتركون أحكامهم بالقياس إذا سمعوا خبر الواحد :

فإن أبا بكر - رضى الله عنه - نقض حكماً حكمه برأيه لحديث ^(١) سمعه من بلال ^(٢) - رضى الله عنه - .

وترك عمر - رضى الله عنه - رأيه فى الجنين ، وفى دية الأصابع حتى قال : (كدنا أن نقضى فيه برأينا وفيه سنة رسول الله - ﷺ -) ^(٣) بحديث الغرة ^(٤) فى الجنين وإن كان مخالفاً للقياس ، لأن القياس فيه : إن كان

(١) لم أقف على هذا الحديث بعد البحث عنه .

(٢) هو : بلال بن رباح الحبشى ، المؤذن ، اشتراه أبو بكر الصديق من المشركين لما كانوا يعذبون على التوحيد ، فأعتقه ، فلزم النبى - ﷺ - وأذن له ، وشهد معه جميع المشاهد ، وأخى النبى - ﷺ - بينه وبين أبى عبيدة بن الجراح ، ثم خرج بلال بعد وفاة النبى - ﷺ - مجاهداً ، إلى أن مات بالشام مناقبه كثيرة .
توفى سنة (٢٠ هـ) بدمشق ، وقيل سنة (٢١ هـ) .

انظر : (الإصابة ١/ ١٦٩ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١/ ١٥٤ فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١/ ٣٤٧ فما بعدها) .

(٣) وفى رواية : (لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغيره) .

انظر : (أبو داود ٢/ ٤٩٨ ، والام ٦/ ١٠٧) .

(٤) وهو ما روى عن أبى هريرة قال : « قضى رسول الله - ﷺ - فى الجنين بغرة : عبد أو أمة . . . الحديث » أخرجه (الترمذى ٤/ ٢٤ - ٢٥ ، وقال : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح ، وأبو داود ٤/ ٧٠٥) .

حيا وجبت الدية كاملة . وإن كان ميتا لا يجب شيء .

وترك ابن عمر^(١) - رضى الله عنه - رأيه فى المزارعة بالحديث الذى سمعه من رافع^(٢) بن خديج نهيه - ﷺ - عن المخابرة .

وأما تمسك الخصم من رد الصحابة الخبر بالقياس (فليس) (٣) كذلك .

بل ردوه لعدم فقهه / (٤) الراوى ، أو لمعان عارضة نذكرها .

وأما قوله : بأن القياس حجة بالإجماع ، وفى اتصال خبر الواحد شبهة ، فساقط لأن خبر الواحد أيضا حجة بالإجماع ، والشبهة فى القياس أكثر منها فى خبر الواحد فكيف يكون أقوى منه .

وأما قوله : لاحتمال السهو والكذب فى الخبر ، معارض باحتمال كون الحكم غير متعلق بالوصف فى القياس .

وأما قوله : الخبر يحتمل التخصيص والقياس لا .

(١) فإنه قال : (كنا نخابر ولا نرى بذلك بأسا حتى ذكر رافع بن خديج أن رسول الله - ﷺ - نهى عن المخابرة ، فتركناها من أجل ذلك) (هامش ح) . والحديث فى (البخارى ٢/ ٢٤٦ ، وأبو داود ٢/ ٢٣٤) .

(٢) هو : رافع بن خديج بن رافع بن عدى ، الأنصارى ، الأوسى ، أبو عبد الله ، أو أبو خديج عرض على النبى - ﷺ - يوم بدر فاستصغره وأجازه يوم أحد ، فخرج بها وشهد ما بعدها ، واستوطن المدينة إلى أن انتقضت جراحته . توفى فى أول سنة (٧٤ هـ) وهو ابن (٨٦ سنة) .

انظر : (الإصابة ١/ ٤٨٣ - ٤٨٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١/ ٤٨٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣/ ١٨١ - ١٨٣) .

(٣) فى ب (وليس) .

(٤) ق ١٠٦ / ب من ح .

وإن عرف بالعدالة ، والضبط دون الفقه كأنس وأبى هريرة - رضى الله
عنهما - إن وافق حديثه القياس جمل به ، وإن خالفه ، لم يترك إلا بالضرورة .

قلنا : الكلام فى خبر (يخالف القياس) ^(١) وفى هذه الصورة لا احتمال .
والثانى : من عرف بالعدالة والضبط ، ولم يعرف بالفقه - أى قليل الفقه -
مثل أبى هريرة - رضى الله عنه - وأنس بن مالك ، وسلمان ، وبلال -
رضى الله عنهم - وغيرهم (ممن) ^(٢) اشتهر بالصحة مع الرسول - ﷺ - فى
الحضر والسفر ، ولكنه لم يكن من أهل ^(٣) الاجتهاد ، فما وافق حديثه القياس
عمل به ، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة وهى انسداد باب رأى .

وجه عدم القبول عند انسداد باب رأى : أن ضبط الحديث عظيم الخطر ،
لأنه - ﷺ - قد أوتى (جوامع) ^(٤) / ^(٥) الكلم ، والوقوف على كل
معنى ضمنه فى كلامه أمر عظيم . ولهذا قلت رواية الكبار من الصحابة
- رضى الله عنهم - وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضاً فيهم على ما جاء
فى كثير من الأخبار : أمر النبى - ﷺ - بكذا ، ونهى عن كذا ، ولما ظهر
ذلك منهم احتمل أن هذا الراوى نقل معنى كلام الرسول - ﷺ -

(١) فى ب (مخالف للقياس) .

(٢) فى ح (من) وهو خطأ .

(٣) وفيه نظر : وذلك أن أبى هريرة - رضى الله عنه - كان فقيهاً ومن أهل الاجتهاد ،
حيث لم يعدم شيئاً من أسبابه ، وقد كان يفتى فى زمان الصحابة ، وما كان يفتى فى
ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد كما يأتى ذلك فى ص ٥٧٣ إن شاء الله تعالى .

(٤) فى ح (بجوامع) .

(٥) ق ١١٨ / ١ من ب .

كحديث المصراة .

بعبارة لا تتظم المعانى التى انتظمها الرسول - ﷺ - لقصور فهمه عن دركها ، فتدخل هذا الخبر شبهة زائدة يخلوعنها القياس ، فإن الشبهة (فى القياس)^(١) ليست إلا فى الوصف .

وهنا تمكنت فى متن الخبر بعدما تمكنت فى الاتصال ، فكان فيه شبهتان وفى القياس واحدة ، فيحتاط فى مثل هذا الخبر لترجيح ما هو أقل شبهة وهو القياس .

ولأنه إذا انسد بالعمل به باب الرأى ، صار الحديث ناسخا للكتاب ، والسنة المشهورة وهو قوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾^(٢) . والسنة وهى حديث معاذ وغيره ، فإنه يقتضى وجوب العمل بالقياس . ومعارضاً للإجماع فإن الأمة أجمعت على كون القياس حجة^(٣) عند عدم دليل أقوى منه . ونفاة القياس حدثوا بعد القرون الثلاثة ، فلا يعبأ بخلافهم . وذلك مثل حديث المصراة^(٤) روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ -

(١) ساقطة من ح .

(٢) سورة الحشر / ٢ . وأول الآية : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين ﴾ .

(٣) ولا اعتبار لقول المخالفين الذين يزعمون بأن القياس ليس بحجة كالنظام وداود الظاهرى ، ومن اتبع رأيهما ، إذ ليس لدهما دليل يصحح ما ذهبوا إليه ، أو أنهم حدثوا بعد القرون الثلاثة ، فلا يعبأ بخلافهم - كما قال الشارح - رحمه الله .

(٤) وهى الناقة أو الشاة التى يترك صاحبها حلبها ليجمع لبنها فى ضرعها ليؤهم ==

قال : « لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها : إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » ^(١) . و يروى : « بأحد النظرين » / ^(٢) . و يروى : « من اشترى محفلة ^(٣) فهو بأحد النظرين ثلاثة أيام . . . الحديث » ^(٤) .

والتصرية فى اللغة : الجمع . يقال : صريت الماء - أى جمعته - والمراد بها فى الحديث جمع اللبن فى الضرع بالشدة وترك الحليب مدة لتنجيل المشتري أنها غزيرة اللبن ، والتحفيل بمعناها .

وقوله : « بأحد النظرين » قيل : النظر الأول عند الحلب

= المشتري بكثرة لبنها . يقال : صريت الناقة صرى فهي صرية - من باب تعب إذا اجتمع لبنها فى ضرعها ، ويتعدى بالحركة فيقال : صريتها صريا من باب رمى - والتثجيل مبالغة وتكثير ، فيقال : صريتها تصرية : إذا تركت حلبها فاجتمع لبنها فى ضرعها .

انظر : (القاموس المحيط ٣٥٤/٤ ، والمصباح المنير ٣٣٩/١ ، والتحقيق الذى كتبه الدكتور / محمد الزحيلي ، والدكتور / نزيه حماد - على شرح الكوكب المنير ٣٦٨/٢) .

(١) أخرجه : (البخارى ٢٥/٣ ، ومسلم ١١٥٥/٤ ، وأبو داود ٧٢٢/٣ ، والنسائي ٢٥٣/٧ ، ومالك فى الموطأ ص ٣٦٩ ، وأحمد فى مسنده ٢٤٢/٢ ، واللفظ لأبي داود) .

(٢) ق ١٠٧ / أ من ح .

(٣) من حفلت الشاة (بالتثجيل) أى : ترك حلبها حتى اجتمع اللبن فى ضرعها ، فهي محفلة ، ويقال : حفل الماء واللبن يحفل حفلًا وحفولًا وحفيلًا أى اجتمع .

ينظر : (القاموس المحيط ٣٦٩/٣ ، والمصباح المنير ١٤٢/١) .

(٤) أخرجه : (مسلم ١١٥٨/٤ ، وأبو داود ٧٢٧/٣ ، والنسائي ٢٥٤/٧ ، بالفاظ متقاربة ، والترمذى ٥٤٥/٣) .

(الأولى) (١) ، والنظر الثاني عند الحلبة الأخرى . ومعنى قوله « بخير النظرين » .

نظرة لنفسه (بالاختيار) (٢) والامساك ، ونظرة للبائع بالرد والفسخ .

ثم الشافعى - رحمه الله - : جعل التصرية عيبا ، حتى كان للمشتري الخيار (٣) إذا تبين بعد الحليب خلاف ما تخيله ، متمسكا بهذا الحديث ، وهو حديث صحيح مخرج فى الصحيحين ، فترك القياس به .

وعندنا : التصرية ليست بعيب ، وليس للمشتري ولاية الرد بسببها من غير شرط ؛ لأن البيع يقتضى / (٤) سلامة المبيع ، وبقله اللبن لا يفوت صفة السلامة ، لأن اللبن ثمرة ويعدمها لا تنعدم صفة السلامة ، فبطلتها أولى .

فأما الحديث فمخالف للقياس من وجوه :

أحدها : أن ضمان العدوان فيما له مثل مقدر بالمثل ، وفيما لا مثل له مقدر بالقيمة بالإجماع .

ثم اللبن إن كان من ذوات الأمثال يضمن بالمثل ، ويكون القول فى بيان المقدار قول من عليه الضمان ، وإن لم يكن منها يضمن بالقيمة .

(١) فى ب (الأول) وهو خطأ .

(٢) فى ح (باختيار) بالباء الموحدة . وهو خطأ .

(٣) أى فى الإمساك والرد ، ثم اختلف أصحابه فى وقت الرد : فمنهم من قال : يتقدر الخيار بثلاثة أيام ، فإن علم بالتصرية فيما دون الثلاث ، كان له الخيار فى بقية الثلاث للحديث المذكور . ومنهم من قال : إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار فإن لم يرد سقط خياره ؛ لأنه خيار ثبت بنقص فكان على الفور كخيار العيب .

انظر : (المذهب ١ / ٣٧٤) .

(٤) ق ١١٨ / ب من ب .

فإيجاب التمر مكانه مخالف للقياس ، فيكون ناسخا للكتاب والسنة كما ذكرنا .

والثاني : ماروى أن « الخراج بالضمنان » ^(١) والشاة كانت فى ضمان المشتري ، فوجب أن يكون النفع له أيضا ، وليس عليه أن يرد عوضه إلى بائعها .

والثالث : أن فى الخبر تقويم القليل والكثير قيمة واحدة ، وذلك محال .

والرابع : أن ثمن الشاة ربما لا يزيد على صاع من التمر وربما ينقص منه ، فإذا قد وجب عليه أن يرد الشاة إلى البائع مع ثمنها أو أكثر منها ، وهذا محال ، كذا فى أصول الفقه لعبد السلام المروزي ^(٢) .

فإن قيل : قد عملتم بخبر القهقهة ^(٣) على مخالفة القياس مع أن رواية معبد ^(٤) الجهنى ، وأنه لم يعرف بالفقه ، فخير المصرة أولى بالقبول ؛ لأن راويه أبو هريرة ^(٥) وهو أعلى رتبة من معبد .

(١) وسيأتى تخريج قوله - ﷺ - : « الخراج بالضمنان » فى ص ٧٦٣ - إن شاء الله تعالى .

(٢) لم أعر على كتاب له فى أصول الفقه ، كما لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من الكتب .

(٣) وهو قوله - ﷺ - : « من كان منكم فقهه فليعد الرضوء والصلاة » .
انظر : (نصب الراية ١/ ٥١) .

(٤) هو أبو روعة معبد بن خالد الجهنى ، أسلم قديما ، وكان أجد الأربعة الذين حملوا الروية جهينة يوم فتح مكة . قال ابن أبى حاتم والحاكم وابن حبان : له صحبة وله رواية عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما جميعا . وقيل : هو غير معبد الذى تكلم فى القدر . وقيل : هو هو والقول الاول أصح . وكان يلزم البادية حتى مات سنة (٧٢هـ) .

ينظر : (الإصابة ٣/ ٤١٨ ، والاستيعاب بذيلى الإصابة ٣/ ٤٣٧ - ٤٣٨) .

(٥) فى ب (رواية أبى هريرة) وهو خطأ .

قلنا : قد روى خبر الفقهية كثير من الصحابة مثل أبى موسى الأشعري ، وجابر وأنس ، وعمران ^(١) بن الحصين ، وأسامة بن زيد - رضى الله عنهم - وعمل به كبراء الصحابة والتابعين ؛ فلذلك وجب قبوله ، وتقديمه على القياس . إليه أشير فى الأسرار ^(٢) .

واعلم أن اشتراط فقه الراوى لتقديم الخبر على القياس مذهب عيسى بن أبان / ^(٣) واختاره القاضى أبو زيد ، وخرج عليه حديث المصراة ، وتابعه أكثر المتأخرين ، فأما عند الكرخى ومن تابعه من أصحابنا ، فليس فقه الراوى بشرط التقديم ، بل يقبل خبر كل عدل ضابط إذا لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة ويقدم على القياس .

قال أبو اليسر : وإليه مال أكثر العلماء ؛ لأن التغير من الراوى بعد ثبوت عدالته وضبطه موهوم ، والظاهر (أنه) ^(٤) يروى كما سمع ، ولو غير لغير على وجه لا يتغير المعنى ، لأن القياس يوجب / ^(٥) وهنا فى روايته والوقوف على القياس الصحيح متعذر فيجب قبوله ^(٦) .

(١) هو : أبو نجيد عمران بن الحصين بن عبيد بن خلف ، الخزامى ، الكعبى أسلم عام خير ، كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم ، سكن البصرة ، كان صاحب راية خزاعة يوم الفتح ، روى عن النبى - ﷺ - عدة أحاديث ، وروى عنه جماعة من تابعى أهل البصرة والكوفة ، توفى سنة (٥٢ هـ) وقيل (٥٣ هـ) بالبصرة فى خلافة معاوية .
انظر : (الإصابة ٢/ ٢٧ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣/ ٢٢ - ٢٣ ، وسير أعلام النبلاء ٥٠٨/ ٢ - ٥١٢) .

(٢) راجعه : (١/ ق ٥) وأيضا نصب الراية ١/ ٤٧ - ٥٣ .

(٣) ق ١٠٧ / ب من ح .

(٤) فى ب (أن) .

(٥) ق ١١٩ / أ من ب .

(٦) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢/ ٣٨٣ نقلا عن أبى اليسر) .

والدليل على صحة هذا أن عمر - رضى الله عنه - قبل حديث^(١) حمل^(٢) ابن مالك ، فى الجنين وقضى به ، وإن كان مخالفا للقياس ؛ لأن الجنين إن كان حيا وجبت الدية كاملة ، وإن كان ميتا لا يجب فيه شيء ، ومعلوم أنه لم يكن من فقهاء الصحابة ولم ينقل هذا التفصيل عن أصحابنا أيضا ، إلا يرى أنهم عملوا بخبر أبى هريرة فى الصائم اذا أكل وشرب ناسيا ، وإن كان مخالفا للقياس ، حتى قال أبو حنيفة - رحمه الله - : (لولا الرواية لقلت بالقياس)^(٣) وقد ثبت عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه قال : (ما جاءنا عن الله ورسوله فعلى الرأس والعين)^(٤) فثبت أن هذا^(٥) قول مستحدث .

(١) انظر الحديث فى ص ٦٦٧ هامش رقم (٢) .

(٢) هو : أبو نضلة حمل بن مالك بن النابغة بن جابر ، الهذلى ، نزل البصرة وله بها دار ، عاش إلى خلافة عمر - رضى الله عنه - ، وأما من قال : أنه قتل فى عهد النبى - ﷺ - فضعيف ، له صحبة وقد جاء ذكره فى حديث أبى هريرة فى الصحيح فى قصة الجنين ، ورواه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح أيضا من حديث ابن عباس... أن عمر أنشد الناس عن حديث النبى - ﷺ - فى دية الجنين فقام حمل ابن مالك فقال... فذكر الحديث .

انظر : (الإصابة ٣٥٤/١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٦٥/١) .

(٣) ذكره : القرشى فى : (الجواهر المضية ٥٣٩/٤) .

(٤) ذكره : القرشى فى : (الجواهر المضية ٥٣٩/٤) .

(٥) أى اشتراط فقه الراوى (هامش ب) .

قلت : وبذلك ظهر أن أبى حنيفة وصاحبيه ومعظم أصحاب الحنفية وغيرهم من السلف الصالح ، قبلوا خبر العدل الضابط وقدموه على القياس مطلقا بلا فرق بين كون الراوى معروفا بالفقاهة أو غير معروف بعد كونه عدلا ضابطا ، وأن ما نسبته الإسئوى وصاحب جمع الجوامع وغيرهما ، لأبى حنيفة وغيرهم من مشايخ الحنفية ، مخالف لما نقل عنه وعن صاحبيه وعن سائر أصحابهم ، وأن الذى قال باشتراط ==

وأجاب عن حديث المصراة وأشباهه فقال : إنما ترك أصحابنا العمل به لمخالفته الكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ والسنة المشهورة الموجبة لإيجاب القيمة عند تعذر المثل صورة ، وهى قوله -ﷺ- : « من أعتق شقصا له فى عبد قوم عليه نصب شريكه عليه إن كان موسرا . . الحديث » ^(١) . ولمخالفة الإجماع المنعقد على وجوب المثل أو القيمة عند فوات العين ، لا لفوات فقه الراوى .

(أو يحمل على أنه كان ذلك قبل تحريم الربا : بأن جوز فى المعاملات أمثال ذلك ثم نسخ) ^(٢) .

على أنا لا نسلم أن أبا هريرة لم يكن فقيها بل كان ، ولم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد ، وقد كان يفتى فى زمان الصحابة ، وما كان يفتى فى ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد ، مع أنه كان من المهاجرين من عليه الصحابة ، وقد

== فقه الراوى فى تقدم الخبر على القياس هو عيسى بن أبان ومن تبعه ، كما ذكره الشارح على أنه إنما اشترط ذلك فيما إذا خالف الخبر جميع الأقيسة واند باب الرأى ، وفيما عدا ذلك ، فلم يشترط فقه الراوى ، والقول به خلاف الصحيح من مذهب الحنفية . والله أعلم .

انظر : (التوضيح والتلويح بشرحه : التوشيح ص ٤٦٨ - ٤٧١ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٧٩/٢ فما بعدها ، وسلم الوصول لشرح نهاية السؤل ١٦٣/٣ - ١٦٤) .

(١) أخرجه : البخارى ١١٧/٣ - ١١٨ ، وأبو داود ٢٥٥/٤ ولفظه :

« من أعتق شقصا له أو شقيصا له فى مملوك ، فخلاصه عليه فى ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة العدل ثم استسعى لصاحبه فى قيمته غير مشقوق عليه » .

وأحمد فى مسنده ١٥/٢ ، ٧٤/٥ ، ٧٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

وإن كان مجهولا بأن لم يعرف إلا بحديث أو حديثين .

دعا النبي - ﷺ - له بالحفظ ، فاستجاب الله له حتى انتشر في العالم ذكره ، فلا وجه إلى رد حديثه بالقياس .

قوله : وإن كان مجهولا إلى آخره ...

اتفقت عامة السلف وجماهير الخلف على عدالة جميع الصحابة ، لأن عدالتهم ثبتت بتعديل الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ والسابقون / ^(١) الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ... ﴾ ^(٢) الآية ويقول - ﷺ - : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ^(٣) ولا شك أنه لا اهتداء من غير عدالة ^(٤) .

(١) في ١٠٨ / أ من ح .

(٢) سورة التوبة / ١٠٠ ونظام الآية : ﴿ ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾ . والآية تنص على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وهم الذين صلوا إلى القبليتين ، في قول سعيد بن المسيب وطائفة وقال أصحاب الشافعي - رحمهم الله - : هم الذين شهدوا بيعة الرضوان وهي بيعة الحديبية ، قاله الشعبي . وعن محمد بن كعب وعطاء بن يسار : هم أهل بدر . واتفقوا على أن من هاجر قبل تحويل القبلة ، فهو من المهاجرين الأولين من غير خلاف بينهم . كما أن الآية تدل على عدالة الصحابة والذين اتبعوهم بإحسان ، إذ لا يحصل رضا الله عز وجل من غير عدالة والله أعلم . انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٢٣٦ / ٨) .

(٣) تقدم تخريجه في ص ١١٢ .

(٤) ولا تعديل أعلى من تعديل علام الغيوب ، وتعديل رسوله - ﷺ - كيف ولو لم يرد الشاء ، لكان ما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد ، وبذلهم النفوس والأموال ، وقتلهم الآباء والأولاد في موالاته الرسول - ﷺ - ونصرته ، كافيا =

وأما ما جرى بينهم من الفتن ، فبناء على التأويل والاجتهاد ، فإن كل فريق ظن أن ما صار إليه أوفق للدين ، وأصلح لأمر المسلمين ، فلا يوجب ذلك طعنا فيهم .

ولكنهم اختلفوا فى تفسير الصحابى :

فذهب عامة أصحاب الحديث وبعض أصحاب الشافعى / ^(١) إلى أن من صحب ^(٢) النبى - ﷺ - لحظة فهو صحابى ^(٣) .

وذهب جمهور الأصوليين : إلى أنه اسم لمن اختص بالنبى - ﷺ - وطالت صحبته معه على طريق التتبع والاخذ منه ^(٤) ، ولهذا لا يوصف من جالس عالما ساعة بأنه من أصحابه ، وكذا إذا أطلال المجالسة معه إذا لم يكن على طريق التتبع له ، ولا حد لتلك المدة .

= فى القطع بعد التهم .

(الكشف للبخارى ٢ / ٣٨٤) .

(١) ق ١١٩ / ب من ب .

(٢) أى من المسلمين

(٣) لأن اللفظ مأخوذ من الصحبة وهى تعم القليل والكثير (هامش ب) .

وانظر أيضا : (الأحكام للأمدى ٢ / ١٣٠-١٣١) .

(٤) انظر أقوال العلماء فى تعريف الصحابى فى : (المستصفى ١ / ١٦٥ ،

ونهاية السؤل ٢ / ٣١٣ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٣٠ ، ونزهة النظر ص ٥٥ -

٥٧ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٤٩ - ٥٠ ، والأحكام لابن حزم ١ /

٢٠٣ والإصابة ١ / ٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٦٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص

(٣٦٠) .

كوابصة بن معبد ، فإن روى عنه السلف أو اختلفوا فيه أو سكتوا عن الطعن فيه صار كالمعروف

فقيل : أدناها ستة أشهر . وعن سعيد بن المسيب أنه قال : لا يعد من الصحابة إلا من أقام مع الرسول - ﷺ - سنة أو سنتين ، أو غزا معه غزوة أو غزوتين ^(١) .

وإذا عرفت هذا ، علمت أن المجهول في الصدر الأول لا يكون من الصحابة ، لأن المراد من المجهول من لم يعرف ذاته إلا برواية الحديث الذي رواه ولم يعرف عدالته ولا فسقه ولا طول صحبته ، وإليه أشار بقوله :

ولم يعرف الا بحديث أو حديثين - وقد (عرفت) ^(٢) عدالة الصحابة بالنصوص واشتهر طول صحبتهم فكيف يكون هوذا خلافهم .

قوله : كوابصة بن معبد ...

هو معبد بن عبيد بن كعب ، نزل بالكوفة ، ثم تحول إلى الجزيرة ومات بها ، روى : « أن رجلا صلى خلف الصفوف وحده فأمره النبي - ﷺ - أن يعيد » ^(٣) ولم يعمل بهذا الحديث لأن القياس الصحيح يرد

(١) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٢٣٧) وقد تردد القرطبي في إثبات هذا القول عن سعيد بن المسيب حيث قال : (وهذا القول إن صح عن سعيد بن المسيب يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ، أو من شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعرف خلافا في عده من الصحابة) .
انظر : (الكفاية في علم الرواية ص ٥٠) .

(٢) في ب (عرف) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠ ، والترمذي ١ / ٤٤٥) ولفظه : « أن رجلا صلى خلف الصف وحده ، فأمره رسول الله - ﷺ - أن يعيد الصلاة » وقال : ==

وهو كالمخالف^(١) للكتاب ، والسنة ، والإجماع ، كحديث المصراة .

ثم رواية مثل هذا المجهول على خمسة أوجه :

إن روى عنه السلف وشهدوا بصحته وعملوا به .

أو سكتوا^(٢) عن الرد بعد ما بلغهم روايته ، صار حديثه مثل حديث المعروف لأن السلف أهل فقه ، وعدول لا يهتمون بالتقصير في أمر الدين ، فلما قبلوا ، دل أنه صح عندهم أنه مروى عن رسول الله - ﷺ وكذا السكوت في موضع الحاجة لا يحل إلا على وجه الرضا بالمسموع والمرئي ، فكان سكوتهم عن الرد ، دليل التقرير بمنزلة ما لو قبلوه .

وإن اختلفوا في قبوله أى : في صحة حديثه مع نقل الثقات عنه ، وهو الوجه الثالث ، فكذلك يقبل عندنا ، لأنه لما قبله بعض الفقهاء المشهورين ، صار كأنه رواه بنفسه مثل حديث معقل^(٣) بن سنان

== هذا حديث حسن .

وابن ماجه ١ / ٣٢١ ، والبيهقي ٣ / ١٠٤ - ١٠٥ .

قلت : ذهب قوم إلى أن من صلى خلف صف منفردا ، فصلاته باطلة .
وذهب الجمهور إلى أن من فعل ذلك فقد أساء ، وصلاته مجزئة عنه ، وأجابوا عن الحديث المذكور وأمثاله ، كما استدلوا لما ذهبوا إليه بأحاديث كثيرة ثابتة .
انظر تفصيل هذه المسألة في :

(شرح معاني الآثار ١ / ٣٩٣ - ٣٩٨) .

(١) والمراد بمخالفته للكتاب والسنة : مخالفته للقياس الصحيح الثابت بالكتاب كقوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ .

والسنة كقوله - ﷺ - لمعاذ بن جبل - رضى الله عنه - : « بما تحكم؟ » . . . الحديث .

(٢) هذا هو الوجه الثاني .

(٣) هو أبو محمد معقل بن سنان . . . الأشجعي ، نزل الكوفة ، وكان موصوفا بالجمال ، وكان معه راية أشجع يوم حنين ، وحمل لواء قومه يوم الفتح ، على ما==

(١) أشجع بن ريث بن عطفان أبو محمد ، فيما روى أن ابن مسعود رضى الله عنه - سئل عنمن تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ، حتى مات عنها فلم يجب شهرا ، وكان السائل يتردد إليه ثم قال بعد شهر : (اجتهد فيه / (٢) يرى فان يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمن ابن أم عبد ، أرى لها مهرا مثل نسائها لا وكس فيه ولا شطط ، فقام معقل بن سنان وأبوالجراح (٣) صاحب رايه الاشجعيين وقالوا : نشهد أن رسول الله - ﷺ - قضى فى بروع (٤) بنت واشق الاشجعية بمثل قضائك ، وقد كان هلال بن مرة (٥) مات عنها

= قاله الواقدي ، وكان فاضلا تقيا ، وقيل : يكنى أبا عبد الرحمن ، أو أبا زيد ، توفي سنة (٦٣ هـ).

انظر : (الإصابة ٣ / ٤٢٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٣٩٠ - ٣٩١ وسير أعلام النبلاء ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ، وأسد الغابة ٥ / ٢٣٠) .

(١) ق ١٠٨ / ب من ح

(٢) ق ١٢٠ / أ من ب .

(٣) هو : الجراح الاشجعى ، قال الحافظ بن حجر : ترجم له الطبرانى ولم يسق له نسبا ، ويقال أبو الجراح . مذكور فى حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - فى قصة بروع بنت واشق .

(انظر : الإصابة ١ / ٢٣١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٢٥٥) .

(٤) هى : بروع بنت واشق الرواسية ، الكلابية أو الاشجعية ، زوج هلال بن مرة لها ذكر فى حديث معقل الاشجعى وغيره . وهى التى توفي عنها زوجها قبل أن يجامعها ، كما هو مذكور فى الكتاب .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٤٤) .

(٥) هو : هلال بن مرة الاشجعى ، له ذكر فى حديث صحيح أخرجه الحرث بن أسامة وغيره من رواية سعيد عن قتادة عن أن ابن مسعود أتى فى امرأة ، فذكر قصة بروع بنت واشق ، وفيها : فقام رهط من أشجع فقالوا : نشهد أن رسول الله - ﷺ - قضى فينا فى بروع بنت واشق ، وكان زوجها هلال بن مرة مثل ما قضيت ==

من غير فرض مهر ودخول^(١) فسر بذلك ابن مسعود وقبل حديثه ورده على -رضى الله عنه - فقال : (ما صنع أعرابي بوال^(٢) على عقيبه حسبها الميراث لا مهر لها)^(٣) لمخالفة القياس الذى عنده وهو أن المعقود عليه عاد إليها سالما فلا يستوجب بمقابلته عوضا ، كما لو طلقها قبل الدخول بها ، وجعل القياس أولى من رواية هذا المجهول .

وقيل : إنما رده لمذهب تفرد به وهو أنه كان يحلف الراوى ولم ير هذا الرجل حتى يحلفه . ولما اختلف فى قبوله أخذنا به لما ذكرنا ، ولم يعمل الشافعى

= انظر : (الإصابة ٣ / ٥٧٥) .

(١) قد روى هذا الأثر بروايات متعددة وألفاظ مختلفة .

انظر : (نصب الراية ٣ / ٢٠١ - ٢٠٢) .

(٢) فيه إشارة إلى أنه من الذين غلب فيهم الجهل من أهل البوادر وسكان الرمال ، اذ من عادتهم الاحتباء فى الجلوس من غير إزار ، والبول فى المكان الذى جلسوا فيه ، وعدم المبالاة بإصابة أعقابهم ، وذلك من الجهل وقلة الاحتياط

انظر : (التوضيح على التنقيح ص ٤٧١ ، وحاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٢٨ - ٦٢٩) .

(٣) قال الحافظ قاسم بن قطلوبغا : لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وإنما أخرج عبد الرزاق عن الحكم بن عتيبة : (إن عليا كان يجعل لها الميراث وعليها العدة ، ولا يجعل لها صداقا) .

وقال الحافظ السيوطى : أخرجه : سعيد بن منصور ، وابن أبى شيبة ، والبيهقى بلفظ : (لا نقبل قول الأعرابي من أشجع على كتاب) .

انظر : (تخريج أحاديث البزدوى - المطبوع على هامشه ص ١٦١ ، والدر المنثور فى التفسير بالمأثور ١ / ٦٩٣) .

وإن لم يظهر من السلف إلا الرد كان مستكرا ، فلا يقبل

- رحمه الله - بهذا القسم لأنه خالف القياس ^(١) عنده .

وقوله : وإن لم يظهر من السلف ...

أى ان ظهر حديثه ولم يظهر من السلف إلا الرد - وهو الوجه الرابع - لا يجوز العمل به إذا خالف القياس ، لا تفاقهم على رده ، ويسمى هذا النوع منكرا ومستكرا ، لأن أهل الحديث والفقهاء لم يعرفوا صحته ، وذلك مثل حديث فاطمة بنت قيس - رضى الله عنها - : « أخبرت أن زوجها طلقها ثلاثا ولم يقض النبي - ﷺ - لها النفقة والسكنى » ^(٢) فرده عمر - رضى الله عنه - وقال : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت

(١) وهو : إن المهر لا يجب إلا بالفرض أو بالتراضى ، أو بقضاء القاضى أو باستيفاء المعقود عليه ، فإذا أعاده المعقود عليه إليها سالما ، لم تستوجب بما قبلتها عوضا ، كما لو طلقها قبل الدخول ، ويفهم من هذا أن الجرح مقدم عنده على التعديل ، وعند الحنفية التعديل مقدم على الجرح .

انظر : (حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٢٩) .

(٢) أخرجه : (مسلم ١١١٩ / ٢ ، وأبو داود ٧١٤ / ٢ ، والترمذى ٤٣٢ / ٣ ، ٤٧٥ ، ولفظه : قالت فاطمة بنت قيس : طلقنى زوجى ثلاثا على عهد النبى - ﷺ - فقال رسول الله - ﷺ - : (لا سكنى لك ولا نفقة) . وابن ماجه ٦٥٦ / ١ ، والدارمى ١٦٥ / ٢ ، وأحمد فى مسنده ٤١٢ / ٦ ، ٤١٥) . قلت : ذهب قوم من العلماء إلى : أنه لا تجب النفقة ولا السكنى إلا لمن كانت عليه الرجعة .

وذهب الآخرون إلى أن كل مطلقة فلها فى عدتها السكنى ، حتى تنقضى عدتها ، سواء كان الطلاق بائنا أو رجعيا .

وأما النفقة فإنما تجب لها أيضا إن كان الطلاق رجعيا ، وأما إذا كان بائنا فقد اختلفوا فيه :

فقال بعضهم كأبى حنيفة وصاحبيه - رحمهم الله - : لها النفقة أيضا مع السكنى
==
حاملًا كانت أو غير حامل .

أم كذبت ، أحفظت أم نسيت ^(١) ؟

قال عيسى بن أبان : أنه أراد بقوله : كتاب ربنا وسنة نبينا ، القياس الصحيح ، فإنه ثبت بالكتاب والسنة . إذ لو كان المراد عين النص لتلى النص وروى السنة ، وهو القياس على الحامل المعتدة عن طلاق رجعى بجامع الاحتباس والنفقة جزاء الاحتباس .

وذكر الطحاوي في شرح الآثار ^(٢) : أنه أراد بالكتاب قوله تعالى :

﴿ولا تخرجوهن من بيوتهن﴾ ^(٣) .

ومن السنة ما قال عمر - رضى الله عنه - : (سمعت رسول الله ﷺ - لها

وقال البعض : لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا .

انظر تفصيل ذلك بالأدلة في (شرح معاني الآثار ٣ / ٦٤ - ٧٤) .

(١) رواه : (أبو داود ٢ / ٧١٨ ، ومسلم ٢ / ١١١٩ بلفظ : « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا - ﷺ - لقول امرأة لا تدرى لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة » . قال الله عز وجل :

﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ .

والدارمي ٢ / ١٦٥) .

(٢) يقصد به (شرح معاني الآثار)

راجعته في (٣ / ٦٩) .

(٣) سورة الطلاق ١ / الآية بكاملها : ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ .

النفقة والسكنى (١)

ورده أيضا غير عمر - رضى الله عنه - مثل أسامة بن زيد ، (وأبى سلمة ابن عبد الرحمن) ، (٢) وأبى إسحاق ، (٣) والأسود ، (٤) وسعيد بن

(١) أخرجه : (الدارمى ٢ / ١٦٥ بلفظ : (لا ندع كتاب الله سنة نبينا بقول امرأة ، فجعل لها السكنى والنفقة) .

وقال الترمذى فى ٣ / ٤٧٥ : (وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة) .

(٢) فى ب (وأبى سلمة عبد الرحمن) وهو خطأ حيث هو : أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف بن عبد عوف القرشى ، الزهرى ، الحافظ أحد الأعلام بالمدينة ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل لإسماعيل ، ولد سنة بضع وعشرين هجرية ، كان ثقة ، فقيها كثير الحديث ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر : (تذكرة الحفاظ ١ / ٥٩ ، والبداية والنهاية ٩ / ١١٦ ، والعبر ١ / ١١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٢٨٧ فما بعدها) .

(٣) هو سعد بن مالك بن أهيب ، ويقال : ابن وهب بن عبد مناف ، القرشى ، الزهرى أبو إسحاق بن أبى وقاص ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر الشورى ، كان رأس من فتح العراق ، وولى الكوفة لعمر ثم عزل وولها لعثمان ، وكان مجاب الدعوة مشهورا بذلك ، ولما قتل عثمان اعتزل الفتنة ولزم بيته ، مناقبه أكثر من أن تحصى ، توفى سنة (٥١ هـ) وقيل غير ذلك . انظر : (الإصابة ٣ / ٣٠ - ٣٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ١٨ فما بعدها ، وحلية الأولياء ١ / ٩٢ - ٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٩٢ فما بعدها) .

(٤) هو : أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس ، النخعى الإمام ، القدوة وقيل : كنيته أبو عبد الرحمن ، وهو أخو عبد الرحمن بن يزيد ، والوالد عبد الرحمن بن الأسود ، وابن أخى علقمة بن قيس ، ونخال إبراهيم النخعى فهؤلاء أهل بيت من رؤوس العلم والعمل وكان الأسود مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، حدث عن معاذ وغيره ، وعنه ابنه عبد الرحمن وغيره ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٧٥ هـ) على أرجح الأقوال فى سنة وفاته .

انظر : (آمد الغابة ١ / ٨٨ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٧٥ - ٧٦ ، والبداية والنهاية ٩ / ١٢) .

وإن لم يظهر فى السلف فلم يقابل برد ولا قبول ، يجوز العمل به ولا يجب .

المسبب / (١) والنخعى (٢) والثورى ، ورد عمر - رضى الله عنه - كان بحضرة الصحابة ، ولم ينكر ذلك عليهم أحد فثبت أن هذا / (٣) الحديث منكر عندهم فلم يجز العمل به (٤) .

قوله : (وإن لم يظهر) (٥) أى : وإن لم يظهر حديثه فى السلف ولم يظهر منهم رد ولا قبول ، ثم ظهر من بعد ، وهو الوجه الخامس ، لم يجب العمل به ولكن العمل به جائز إذا لم يخالف القياس ، لأن من كان فى الصدر الاول ، فالعدالة ثابتة له باعتبار الظاهر : لما بينا من غلبة العدالة فى ذلك الزمان ، فباعتبار هذا الظاهر ترجح جانب الصدق فى خبره ، فيجوز العمل به إن وافق القياس ، ولكن لا يجب العمل به .

لأن الوجوب شرعا لا يثبت بمثل هذا الطريق الضعيف كذا ذكره شمس الانمة (٦) .

فأما رواية مثل هذا المجهول فى زماننا ، فلا تقبل ما لم يتأيد بقبول العدول

(١) ق ١٢٠ / ب من ب

(٢) ولعل مراد الشارح بالنخعى هو : عبد الرحمن بن يزيد بن قيس ، أبو بكر النخعى ، أخو الأسود المذكور آنفا . الإمام الفقيه ، حدث عن عثمان وغيره وعنه إبراهيم النخعى وغيره وثقه يحيى بن معين وغيره ، توفى سنة (٨٠ هـ) .

انظر : (تهذيب التهذيب ٦ / ٢٩٩ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٧٨) .

(٣) ق ٩ : ١ / أ من ح .

(٤) انظر : (شرح معانى الآثار ٣ / ٦٩) .

(٥) عبارة ب (وإن كان لم يظهر) بزيادة (كان) .

(٦) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٣٤٤) .

وإنما جعل الخبر حجة بشرائط فى الراوى وهى أربعة :
العقل وهو : نور يضىء به طريق يستدأ به من حيث ينتهى إليه درك
الحواس ، فيبتدئ المطلوب للقلب ، فيدركه القلب بتأمله .

لغلبة الفسق على أهل الزمان
فإن قيل : إذا وافقه القياس ولم يجب العمل ، كان الحكم ثابتا بالقياس
فما فائدة جواز العمل به ؟
قلنا : فائدته جواز إضافة الحكم إليه ، فلا يتمكن نافي القياس (من) ^(١)
منع هذا الحكم لكونه مضافا إلى الحديث .
قوله : وإنما جعل الخبر إلى آخره ...
قوله : العقل ^(٢) - أى فى بدن الأدمى - .

-
- (١) فى ب (مع) وهو خطأ .
(٢) العقل لغة : الحجر والنهى ضد الحق وجمعه عقول . والعقل أيضا : الجمع
والحبس ، والتدبير ، والدية .
يقال : رجل عاقل - أى جامع لأمره ورأيه مأخوذ من عقلت البعير - إذا جمعت
قوائمه أو من العاقل الذى يحبس نفسه ويردها عن هواه ، أخذ من قولهم : قد
اعتقل لسانه - إذا حبس ومنع الكلام .
وعقل البعير يعقله عقلا وعقله واعتقله - أى شد وظيفه مع ذراعه وشدهما جميعا فى
وسط الذراع ، كما يقال : عقلت الشيء عقلا - من باب ضرب : أى تدبرته .
وسمى العقل عقلا ، لأنه يعقل ، أى : يحبس صاحبه عن التورط فى المهالك .
وأما اصطلاحا : فقد عرفه الفيروز آبادى بقوله : (العقل نور روحانى به تدرك
النفس العلوم الضرورية والنظرية) .
والجرجانى بعد أن ذكر له عدة تعاريف قال : (والصحيح أنه جوهر مجرد يدرك
الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة) .

والشرط الكامل منه وهو العقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الصبي

وقيل : محله الرأس . وقيل : محله القلب . يضيء به - أى بذلك النور -
إنما سماه نورا ، لأن النور هو الظاهر المظهر ، فكذلك العقل بهذه المثابة
للبصيرة التى هى عين الباطن .

قوله : (يستدئ)^(١) مسند إلى ظرف وهو الجار والمجرور ، والجملة صفة
لطريق ، والضمير فى (به) راجع إلى الطريق ، وفى (إليه) الى حيث ، وفى
(فيدركه) إلى المطلوب ، وفى (بتأمله) إلى القلب .

يعنى : ابتداء عمل القلب بنور القلب من حيث ينتهى إليه درك الخواص
وعن هذا قيل : بداية المعقولات نهاية المحسوسات وذلك لأن الإنسان إذا أبصر
شيئا يتضح لقلبه طريق الاستدلال بنور العقل ، فإذا نظر الى بناء رفيع وانتهى
إليه بصره ، يدرك بنور عقله أن له بانيا لا محالة ، ذا حياة وقدرة وعلم إلى
سائر أوصافه التى لا بد للبناء منه .

وإنما شرط العقل ، لأن الخبر كلام ، والكلام فى العرف ما له صورة ،
وهو أن ينتظم من حروف مهجاة ، ومعنى ، وهو أن يدل /^(٢) على مدلول ،
والدلالة على المعنى لا يوجد إلا بالعقل ؛ لأن الكلام وضع لإظهار المعنى
الذى وقع فى القلب ، ولا يحصل البيان لمجرد الصوت والحروف بلا معنى ،
ولا يوجد المعنى بغير عاقل .

== انظر (المصباح المنير ٢ / ٤٢٢ ، والقاموس المحيط ٤ / ١٩ ، والصاحح ٥ / ١٧٦٩
١٧٢٢ ، ولسان العرب ١١ / ٤٥٨ فما بعدها ، والتعريفات ص ١٥١ - ١٥٢) .

(١) فى ب (يبدأ) .

(٢) فى ١٢١ / ١ من ب .

الا ترى أن من الطيور قد يسمع منه حروف منظومة ويسمى ذلك لحنا لا كلاما لعدم صدورها عن تمييز وعقل ، ولهذا لا يجب سجدة التلاوة بقراءة البيغاء عند أكثر المحققين ، فعرفنا أن معنى الكلام فى الشاهد : ما يكون مميزا بين أسماء الأعلام ، والتمييز الذى يتم به الكلام لا يكون إلا بعد العقل فلذلك (شرطناه) ^(١) فى المخبر ليكون ^(٢) خبره كلاما .

قوله : والشرط الكامل منه إلى آخره ...

اعلم : أن العقل معدوم فىنا جبلة ، وهو متفاوت بقسمة الله وتقديره ، فعلق الشرع الأحكام بأدنى درجات كماله واعتداله ، وأقيم البلوغ الذى هو دليل عليه مقامه تيسيرا علينا ، إذ المطلق من كل شيء يقع على الكامل منه ، فشرطنا لوجوب الأحكام وقيام الحجة كمال العقل ، فلم يقبل خبر الصبى والمعتوه ؛ لأن الشرع لما لم يجعلهما وليا فى مالهما ، لنقصان عقلهما ، ففى أمر الدين أولى .

ولا يلزم عليه العبد ، فإنه تقبل روايته وإن لم يفوض (إليه) ^(٣) أموره لأن ذلك لحق المولى لا لنقصان فى العقل فلا يظهر ذلك (فى أمر الدين) ^(٤) .

وذكر بعضهم ^(٥) : أن رواية الصبى إذا كان مميزا ، أو وقع فى ظن السامع

(١) فى ح (شرطنا) وهو خطأ .

- (٢) ق ١٠٩ / ب من ح .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) عبارة ب (فى أمر الدين) وهى غير سليمة .

(٥) وهو : الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - فى رواية عنه ، وقول فى مذهب الإمام الشافعى - رحمه الله - .

(شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٨٠ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩) .

صدقه مقبول ، لأن خبره فى المعاملات والديانات مقبول مع تحكيم الرأى ،
فكذا هذا .

الا يرى أن أهل قبا^(١) قبلوا أخبار ابن عمر - رضى الله عنهما - بتحويل
القبلة ، وهو يومئذ ابن أربع عشرة^(٢) سنة ، ولم ينكر عليهم رسول الله
ﷺ .

والأصح : هو : الأول ، لأن المعتمد فى قبول خبر الواحد إجماع الصحابة ،
ولم يرو عن أحد منهم رجوع إلى رواية الصبى ، ولأن غالب أحواله اللهو
واللعب والمسامحة ، والمساهلة ، فيعتبر ما هو الغالب من حاله احتياطا فى أمر
الرواية .

وأما أهل قباء ، فالصحيح ، أن الذى أتاهم أنس ، أو كان ابن عمر بالغاً
يومئذ ، لأن (ابن)^(٣) أربع عشرة سنة يجوز أن يكون بالغاً .

(١) قبا - بالضم - : مدينة معروفة ، تقع على ميلين من المدينة المنورة نحو الجنوب ،
وفيه مسجد ﴿ أسس على التقوى من أول يوم ﴾ ولما هاجر النبى ﷺ - أقام بقبا
أربعة أيام (يوم الاثنين - الخميس) ثم نزل المدينة وأقام بها .
انظر : (معجم البلدان ٤ / ٣٠١ / ٣٠٢) .

قلت : قباء الآن جزء من مدينة الرسول - ﷺ - متصلة بها على بعد ٣ كيلو مترات
تقريباً . وقد أكرمنى الله بالإقامة فيها .

(٢) وذلك ، لأن تحويل القبلة كان قبل غزوة بدر بشهرين ، ومن المعروف أن غزوة بدر
كانت فى شهر رمضان السنة الثانية من الهجرة ، وقد رد النبى ﷺ ابن عمر فيها
لصباه .

انظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٧٢) .

(٣) فى ب (ابن عمر) بزيادة (عمر) وبها تفسد المعنى .

وهذا إذا كان السماع والرواية قبل البلوغ ، فلو كان السماع قبل البلوغ/ (١)
والرواية بعده ، يقبل خلافاً لقوم ، إذ لا خلل في تحمله، لكونه عيذاً ، ولا في
روايته لكونه عاقلاً (٢) .

ألا يرى أن الشهادة بعد البلوغ مقبولة بالإجماع ، وإن كان التحمل قبله
فكذا الرواية .

ويدل عليه إجماع الصحابة على قبول خبر ابن عباس وابن الزبير والنعمان (٣)
ابن بشير - رضى الله عنهم - وغيرهم من أحداث الصحابة من غير فرق بعدما
تحملوه .

وقد اتفق السلف والخلف على إحضار الصبيان مجالس الرواية وإسماعهم
الأحاديث وقبول (رواية) (٤) ما تحملوه في الصبا بعد البلوغ .

(١) في ١٢١ / ب من ب .

(٢) راجع : (الأحكام للامدى ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والمستصفى ١ / ١٥٦ ، والمعتمد
٢ / ٦٢٠ وشرح القاضى العفد على مختصر ابن الحاجب مع حاشية التفتازانى على
العفد ٢ / ٦١ - ٦٢ وكشف الاسرار للبخارى ٢ / ٣٩٥ ، وتيسير التحرير ٣ /
٣٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ٥٠ ، والكفاية في علم
الرواية ص ٧٦-٧٧) .

(٣) هو : أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة ، الأنصارى ، الخزرجى
صحابى وابن صحابى ، كان أول مولود فى الإسلام من الأنصار بعد الهجرة تولى
قضاء دمشق بعد فضالة بن عبيد ، واستعمله معاوية على الكوفة ثم نقله إلى إمارة
حمص ، وكان كريماً جواداً ، شاعراً مناقبه كثيرة ، قتل سنة (٦٥ هـ) وقيل (٦٤
هـ) .

انظر (الإصابة ٣ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٥٢٢ - ٥٢٦ ،
وأخبار القضاة ٣ / ٢٠١ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٤١١ - ٤١٢) .

(٤) فى ب (روايته) وهو خطأ .

والضبط هو سماع الكلام كما يحق سماعه ، ثم فهمه بمعناه الذى أريد به ، ثم حفظه ببذل المجهود له ، ثم الثبات عليه بحافظة حدوده وبمراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه .

ثم قيل : أقل مدة تصير الصبى فيها أهلا للتحمل أربع سنين ، والأصح أن لا تقدير (١) .

وكذا الحكم إذا كان فاسقا أو كافرا عند التحمل ، عدلا مسلما عند الرواية كما فى الشهادة .

قوله : والضبط فكلدا ...

ضبط الشيء لغة : حفظه بالجزم . ومنه الاضبط للذى يعمل بكلتا يديه ، وضبط الخبر سماعه كما يحق سماعه / (٢) بأن يصرف همه إليه ويقبل بكلية عليه (٣) . ويدرك مجلس السماع من أوله إلى آخره ، فإن الرجل قد ينتهى إلى المجلس وقد مضى صدر من الكلام ، فربما يخفى على المتكلم (هجومه) (٤) ليعيد عليه ما سبق من كلامه ، فعلى السامع الاحتياط فى مثله .

ثم الفهم بمعناه الذى أريد به : يعنى : معناه اللغوى والشرعى جميعا ثم حفظه ببذل مجهوده أى : حفظ الكلام ببذل الطاقة (فى حفظه) (٥) بأن يكرره إلى أن يحفظه ، ثم الثبات على الحفظ بحافظة ذلك الكلام ، بأن يعمل

(١) راجع أقوال العلماء فى ذلك : (الكفاية فى علم الرواية ص ٥٤ - ٥٦) .

(٢) ق ١١٠ / أمن ح .

(٣) راجع : (القاموس المحيط ٢ / ٣٨٤ ، والصحاح ٣ / ١١٣٩ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٣٧) .

(٤) أى دخوله (هامش ح) .

(٥) عبارة ح (فى من حفظه حفظه) وهو خطأ .

بوجهه ويذاكره بلسانه فإن ترك العمل والمذاكرة يورثان النسيان ، على إساءة ^(١) الظن بنفسه ، بأن لا يعتمد على نفسه إني لا أنساه ، ولا يتسامح فى حفظه بل يذاكره دائماً مقدراً فى نفسه إني إذا تركت المذاكرة نسيتته إذ الحزم سوء الظن .

إلى حين أدائه متعلق بقوله : ثم الثبات عليه - ولهذا كان ابن مسعود - رضى الله عنه - إذا روى حديثاً أخذ (البهر) ^(٢) وجعلت فرائضه ترتعد باعتبار سوء الظن بنفسه ، مع أنه فى أعلى درجات الزهد والعدالة ، والضبط والفقاهة ، وهذا الضبط نوعان :

ضبط ^(٣) لفظ الحديث ومعناه لغة من غير تحريف وتصحيف مثل أن يعلم أن قوله - ﷺ - / (٤) « الحنطة بالحنطة مثل بمثل » ^(٥) بالرفع أو النصب ، وأن

(١) هذا متعلق بمحذوف ، حال ، أى مستقراً ثابتاً على إساءة الظن .

انظر : (شرح ابن ملك على المنار ص ٦٣٥) .

(٢) البهر : بضم الباء وسكون الهاء وضم الراء : تتابع النفس ، وبالفتح (فتح الباء) : المصدر قال : بهره الحمل يبهره بهراً . أى : أوقع عليه البهر ، فانبهر : أى تتابع نفسه . (الصحاح ٢ / ٥٩٨) .

وقال الفيروزآبادى : (البهر - بالضم - ما اتسع من الأرض و... ، وانقطاع النفس من الإعياء) (القاموس المحيط ١ / ٣٩٢) .

(٣) أى : الأول ضبط لفظ الحديث الخ يعنى ضبط لفظ الحديث من غير تحريف وتصحيف مع معرفة معناه اللغوى مثل أن يعلم الخ - والفرق بين التحريف والتصحيف : أن التحريف : تغيير اللفظ دون المعنى ، والتصحيف : أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلاحوا عليه . وقيل : التصحيف : تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع ، وأصله : الخطأ ، يقال : صحفه فتصحف أى غيره فتغير حتى التبس ينظر (التعريفات للجرجاني ص ٥٣ ، ٥٩ والمصباح المنير ١ / ٣٣٤) .

(٤) ق ١٢٢ / أ من ب

(٥) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١١ بلفظ : « الثمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى إلا ما ==

معناه على تقدير الرفع : بيع الحنطة بالحنطة ، وعلى تقدير النصب : يبعوا الحنطة بالحنطة ، فهذا هو ضبط الصيغة بمعناه لغة .

والثاني : أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقها وشرعية مثل أن يعلم أن حكم هذا الحديث ، وهو وجوب المساواة متعلق بالقدر والجنس مثلا .

وأن يعلم أن حرمة القضاء فى قوله - ﷺ - :

« لا يقضى القاضى وهو غضبان »^(١) متعلقة بشغل القلب . وهذا الضبط أى : ضبطه بمعناه اللغوى والشرعى الكامل من النوعين ، ولهذا قصرت رواية من لم يعرف بالفقه عن رواية الفقه ، وترجع رواية الفقيه عليه لفوات كمال الضبط فى غير الفقه ولكن يقبل خبر غير الفقيه لوجود أصل الضبط ، ولم يقبل خبر من اشتدت غفلته خلقة (بأن كان)^(٢) سهوه ونسيانه أغلب أو مساهلة (ومجازفة)^(٣) وإن وافق القياس ، لفوات أصل الضبط .

والمسائل : الذى لا يأخذ فى الامور بالحزم .

والمجازفة : التكلم من غير خبرة وتيقظ . فارسى معرب .

== اختلف الوانه . والترمذى ٥٣٢ / ٣ ، والنسائى ٢٧٣ / ٧ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٨ .

(١) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٠٩ بلفظ : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » . والترمذى ٣ / ٦١١ . وأحمد فى مسنده ٥ / ٥٢ ، وأبو داود ٤ / ١٦) .

(٢) فى ح (بأن كانت) ، وفى ب (فإن كان) وكلاهما خطأ . والصواب ما أثبتناه . والله أعلم .

(٣) عبارة ب (وأو مجازفة) وهو خطأ .

والعدالة وهى الاستقامة ، والمعتبر ههنا كماله وهو : رجحان جهة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة حتى إذا ارتكب كبيرة أو أصّر على صغيرة ، سقطت عدالته ، دون القاصر وهو : ما ثبت بظاهر الإسلام واعتدال العقل .

قوله : والعدالة ...

العدالة لغة : ضد الجور ، وهو الإنصاف والاستقامة يقال : فلان عادل أى : مستقيم السيرة / ^(١) فى الحكم بالحق . ^(٢)

وفى الشريعة : عبارة عن استقامة السيرة والدين ، وضدها الفسق وهو : الخروج عن الخد الذى جعل له ، وحاصلها يرجع إلى هيئة راسخة فى النفس يحملها على ملازمة التقوى والمروءة جميعا .

وهى نوعان : قاصر وهو : ما ثبت بظاهر الإسلام ، واعتدال العقل بالبلوغ لأنهما يحملانه على الاستقامة (ويزجرانه) ^(٣) عن غيرها ظاهرا .

وبهذه العدالة لا يصير الخبر حجة ، لأن هذا الظاهر يعارضه ظاهر مثله وهو : هوى النفس ، وأنه الأصل مثل العقل ، وأنه داع إلى العمل ، بخلاف العقل والشرع ، فكان عدلا من وجه دون وجه ، فتردد الصديق فى خبره بين الوجود والعدم من غير رجحان ، فشرطنا كمال العدالة وهو : أن يكون مجتنباً / ^(٤)

(١) ق ١١٠ / ب من ح .

(٢) راجع : (القاموس المحيط ٤ / ١٣ ، والصحاح ٥ / ١٧٦٠ - ١٧٦١) .

(٣) فى ح (ويزجرانه) وهو خطأ .

(٤) ق ١٢٢ / ب من ب .

من ارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر ، حتى لو ارتكب كبيرة تبطل عدالته وكذا لو أصر على صغيرة ، وهذا هو النوع الثانى من العدالة ، ولهذا لم يقبل خبر الفاسق والمستور - أى : الذى لم يعرف عدالته ولا فسقه فى زماننا - أما لو ارتكب صغيرة ولم يصر عليها لا تبطل عدالته ، لأن التحرز عن جميع الصغائر متعذر عادة فإن غير المعصوم لا يخلو عن رلة ، فاشتراط التحرز عن جميعها سد لباب الرواية .

فأما الاجتناب عن الكبائر والإصرار على الصغائر فغير متعذر فلم يجعل عفوا واختلفت الأمة فى الكبائر فروى ابن عمر عن أبيه عن النبى - ﷺ - أنه قال : (الكبائر تسع : الإشراف بالله ، وقتل النفس المؤمنة ، وقذف المحصنات ، والفرار من الزحف ، والسحر ، وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين ، والإلحاد فى الحرم)^(١) أى الظلم فى البيت الحرام وروى أبو هريرة - رضى الله عنه - مع ذلك أكل الربا ، وعن على - رضى الله عنه - أنه أضاف الى ذلك السرقة وشرب الخمر .

(١) أخرجه : البخارى فى أدب المفرد بلفظ : « هن تسع : الإشراف بالله وقتل نسمة ، والفرار من الزحف ، وقذف المحصنة ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والإلحاد فى المسجد ، والذى يستسخر ، وبكاء الوالدين من العقوق » .
ينظر : (فضل الله الصمد فى توضيح أدب المفرد ١ / ٥٨ - ٦٢) .

وفى أبى داود ٣ / ٢٩٥ : أن رجلا سأل فقال : يا رسول الله : ما الكبائر ؟ فقال : (هن تسع) فذكر معناه - (أى : معنى حديث أبى هريرة الذى هو قوله - ﷺ - : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، و... الحديث » .
وزاد : « وعقوق الوالدين المسلمين ، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » .
قلت : وقد سقطت جملة (والذى يستسخر) من الحديث ، ولعله يكون من الناسخ .
والله أعلم .

والإسلام : وهو التصديق والإقرار بالله تعالى كما هو بأسمائه وصفاته
وقبول أحكامه وشرائعه .

وقيل : ما خصه الشارع بالذكر فهو كبيرة .^(١)

قوله : والإسلام

إنما شرط الإسلام ، لأن الباب باب الدين ، والكافر ساع فيما يهدم الدين ،
لأنه يعادينا ، فيثبت بالكفر تهمة الكذب لا لنقصان في عقله وضبطه ، ولهذا
ردت شهادة الكافر على المسلم . وهو نوعان :

ظاهر وهو : ما ثبت لنشره بين المسلمين ، وثبوت حكم الإسلام بغيره من
الوالدين من غير أن يوجد منه ، فلا يكتفى بهذا النوع في صحة الرواية بل
يشترط فيه الكمال وهو النوع الثاني وهو : ما ثبت بالبيان إجمالا بأن يصف
الله تعالى كما هو ، بأسمائه وصفاته ، والإقرار /^(٢) بملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر (والقدر)^(٣) خيره وشره من الله تعالى ، وقبول أحكامه
(وشرائعه)^(٤) إلا أن تظهر أمارته نحو إقامة الصلاة بالجماعة ، وإيتاء الزكاة ،
وأكل ذبيحتنا فحيث لا يشترط البيان للكمال ، ويكون ذلك بمنزلة البيان منه
في الحكم بكمال إيمانه .

(١) قلت : اختلف العلماء في حد الكبيرة اختلافا كثيرا ، وأقرب ما يقال : الذنب الذي
ورد فيه حد أو لعنة أو وعيد شديد لمقترفه من صاحب الشريعة ، أو ذكر له شدة
شناعة ، أو عدو من الكبائر ، أو ما يكون أسوأ مغبة مما ذكر فهي كبيرة .
انظر : (أقوال العلماء في ذلك في) فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد
٥٨-٥٦ / ٢ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٩٧-٤٠١ ، وشرح تنقيح الفصول
ص ٣٦١ .

(٢) في ١١١ / أمن ح .

(٣) في النسختين معا (وقدر) بدون (ال) والصواب ما أثبتناه .

(٤) ساقطة من ح .

والشرط فيه البيان إجمالاً كما ذكرنا .

قوله : والشرط فيه البيان إجمالاً

هذا رد لما قال بعد المشائخ إن ذكر الوصف على سبيل الإجمال لا يكفي لكمال الإسلام ، بل لا بد من العلم بحقيقة ما يجب الإقرار به وبيانته على التفصيل ، حتى لو لم / ^(١) يعلم شيئاً من ذلك ، كان كافراً . ^(٢)

وقلنا : اشتراط الوصف على التفصيل لصحة الإسلام متعذر لأن معرفة الخلق بأوصاف الله تعالى متفاوتة وأكثرهم لا يقدرُونَ على ذلك ، فيشترط للكمال ما لا يؤدي إلى الحرج ، وهو أن يصدق ويقر إجمالاً بما يجب الإيمان به ، فهذا القدر يكفي لثبوت حقيقة الإيمان . ^(٣)

ألا يرى أن النبي - ﷺ - ... استوصف الأعرابي ^(٤) الذي شهد برؤية الهلال

(١) ق ١٢٣ / أ من ب

(٢) قلت : ومن هنا ذهب بعضهم إلى : أنه لا يحكم بإيمان المقلد ما لم يعرف ما يجب عليه اعتقاده بالدليل على وجه يمكنه مجادلة الخصومة وحل ما يورد عليه من الشبه ، وليس الشرط أن يعبر عنه بلسانه ويجادله خصمه ، وهو قول عامة المتكلمين ، فإن عجز عن شيء من ذلك لا يحكم بإسلامه .

والصحيح : أن إيمان المقلد صحيح ، لأنه مأمور بالتصديق وقد امثل سواء كان عن دليل أو لم يكن . وهو مذهب الأئمة الأربعة وعامة العلماء - وإن كان العوام عاصون بتركهم النظر والاستدلال . والله أعلم .

راجع : (حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٤٠) .

(٣) ولهذا يجب أن يستوصف المؤمن على سبيل التلقين ، فيقال له : أليس الله بعالم وقادر ؟ وكذا ، وكذا حتى يسهل عليه الجواب ، فإذا قال : بلى ، فقد ظهر كمال إسلامه .

انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٣٨ ، والتوضيح على التنقيح ص ٣٧٣) .

(٤) لم أعر على اسمه بعد البحث عنه .

فلهذا لا يقبل خبر الكافر والفاسق والصبي والمعتوه والذي اشتدت غفلته

عن ذكر الإجمال دون التفسير حيث قال : « أتشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ؟ فقال : نعم ، فقال الله أكبر يكفى المسلمين أحدهم » .^(١)

وحين سأله جبريل - عليه السلام - عن الإيمان والإسلام تعليما للناس معالم الدين بين هو - ﷺ - على سبيل الإجمال .
قوله : فلهذا

أى : فلأجل أن الإسلام ، والعدالة ، والعقل ، والضبط شرط قبول الخبر ، لا يقبل خبر الكافر ، لعدم الإسلام ، والفاسق : لعدم العدالة ، وخبر الصبي والمعتوه : لعدم كمال العقل ، وخبر من الذى اشتدت غفلته إما خلقة أو مسامحة لعدم الضبط .

وقيل خبر الأعمى ، والمحدود فى القذف ، والمرأة ، والعبد ، لوجود الشرائط الأربعة^(٢) ، ولكن لم تقبل شهادتهم ، لأن الشهادة توقفت على معان

(١) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٧٥٤ - ٧٥٥ ، والترمذى ٣ / ٦٥ بلفظ : (أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ أتشهد أن محمدا رسول الله ؟) قال : نعم .

قال يا بلال : أذن فى الناس أن يصوموا غدا) .
والنسائى ٤ / ١٣١ ، وابن ماجه ١ / ٥٢٩) .

ويضاف إلى ذلك : ما روى أنه ﷺ قال لجارية :

« أين الله ؟ » قالت : فى السماء . فقال : (من أنا ؟) فقالت :

أنت رسول الله ، فقال لمالكها : « اعتقها فإنها مؤمنة » .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢ / ٣٨) .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٥٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٣٩ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٤٤ ، والأحكام لابن حزم ١ / ١٣٠ ، والمودة ص ٢٥٩ ، =

آخر ، لا يشترط فى الخبر .^(١)

أما الأعمى فلأن الشرط فى الشهادة الإشارة والتمييز إلى المشهود به وذا لا يحصل بالعمى . وأما العبد ، والمرأة ، والمحدود فى القذف ، فلأن الشرط فى الشهادة الولاية الكاملة ، وبالرق تنعدم الولاية أصلا وبالأنوثة تنقص الولاية كذا بحد القذف أيضا .

وروى الحسن عن أبى حنيفة - رحمهما الله - : أن المحدود فى القذف لا يكون مقبول الرواية ، لأنه محكوم بكذبه بالنص وهو قوله تعالى :

﴿ فأولئك عند الله هم الكاذبون ﴾^(٢) ، وفى ظاهر المذهب مقبول الرواية بعد التوبة / ^(٣) فإن أبا بكره ^(٤) - رضى الله عنه - مقبول الخبر وقد أقيم

== والأحكام للأمدى ١١٠ / ٢ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٣ ، وحاشية ابن ملك على المنار ص ٦٤٢ .

(١) هناك فروق آخر بين الرواية والشهادة انظرها فى :

(أ) أصول الرخسى ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٤٠٣ ، والأحكام لابن حزم ١ / ١١٨ ، والرسالة للإمام الشافعى ص ٣٧٣ ، والمستصطفى ١ / ١٦١ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٩٤ ، والفروق للقرافى ١ / ٤)

(٢) سورة النور / ١٣ . وأول الآية : ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ، فإذا لم يأتوا بالشهداء ﴾ .

(٣) ق ١١١ / ب من ح

(٤) هو : نفع بن مسروح ، وقيل : نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو ، الشقى ، وكان أبو بكره يقول : أنا مولى رسول الله - ﷺ - فإن أبى الناس إلا أن ينسبوا ، فأننا نفع بن مسروح ، وقيل اسمه : مسروح ، مشهور بكنيته ، قال سعيد بن المسيب : شهد على المغيرة ثلاثة ونكل رباد ، فجلد عمر ثلاثة ، ثم استأبهم ، فتاب اثنان ، فجازت شهادتهما ، وأبو بكره أن يتوب ، وكان من فضلاء الصحابة ، ==

والثانى فى الانقطاع وهو نوعان : ظاهر ، وباطن ، أما الظاهر فالمرسل من الأخبار

عليه الحد ولم يشتغل بطلب التاريخ فى خبره : أنه روى بعدما أقيم عليه الحد أم قبله ، بخلاف الشهادة فإن رد الشهادة من تمام حده ، ثبت ذلك بالنص .
ثم التائب من الفسق والكذب يقبل روايته ، إلا (أن)^(١) التائب من الكذب/^(٢) متعمدا فى حديث رسول الله - ﷺ - فإنه لا تقبل روايته أبدا وإن حسنت توبته ، كذا ذكره أحمد بن حنبل ، والشيخ البخارى^(٣) ، وأبو بكر الصيرفى ، وأبو المظفر السمعانى ، وكذا ذكر أبو عمرو^(٤) فى كتاب معرفة .

== وكان مثل النصل من العبادة حتى مات سنة (٥١) أو (٥٢ هـ) .

انظر : (الإصابة ٣ / ٥٤٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٤ ، والجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٥٣٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٥ - ١٠)

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ١٢٣ ب من ب .

(٣) هو : محمد بن محمد بن محمود البخارى ، الحنفى ، المدعو بالشيخ البخارى ، فقيه ، فرضى ، متكلم ، من آثاره : شرح درر البخارى - فى فروع الفقه الحنفى وسماء غرر الأفكار ، وشرح على نظم السراجية فى الفرائض ، وكتاب فى أصول الدين ، توفى سنة (٨٥٠ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٧٤٦ ، ٢ / ١٢٥٢ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٩٩) .

(٤) هو : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى ، الشافعى المعروف بابن الصلاح ، محدث مفسر أصولى ، فقيه نحوى ، عارف بالرجال ، ولد سنة (٥٧٧ هـ) تفقه على والده ، وأفتى ، من تصانيفه : شرح مشكل الوسيط للغزالي ، وعلوم الحديث - ويعرف بمقدمة ابن الصلاح - وهو كتاب (معرفة أنواع الحديث) توفى سنة (٦٤٣ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٦ ، ومفتاح السعادة ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ==

أنواع الحديث . (١)

قوله : والثانى فى الانقطاع ...

أى : القسم الثانى من الاقسام الأربعة المختصة بالسنة فى الانقطاع وهو نوعان ظاهر ، وباطن .

قوله : وأما الظاهر إلى قوله : وأما الباطن ...

أى الانقطاع الظاهر ، فهو المرسل من الأخبار ، والإرسال خلاف التقييد لغة ، وسمى هذا النوع الذى نحن بصدده مرسلًا ، لعدم تقييده بذكر الوسطة التى بين الراوى والمرورى عنه .

وهو فى اصطلاح المحدثين : ترك التابعى الوسطة بينه وبين الرسول - ﷺ -
فيقول : قال رسول الله - ﷺ - كذا ، كما كان يفعله سعيد^(٢) بن المسيب ،
ومكحول^(٣) الشامى ، وإبراهيم النخعى ، والحسن البصرى ، وغيرهم .
فإن ترك الراوى واسطة بين الراويين ، مثل أن يقول : من لم يعاصر أبا هريرة

== وشذرات الذهب ٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٧ .

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٤٠٤ ، والكفاية فى علم الرواية :
ص ١١٧ ، والمسودة ص ٢٦١ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٩٥ ، وكتاب معرفة
أنواع الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨) .

(٢) فى ب (سعد بن المسيب) وهو خطأ .

(٣) هو : أبو عبد الله بن عبد الله الشامى ، وقيل هو : مكحول بن أبى مسلم واسمه :
شهراب بن شاذل بن سند ... ، كان مولى لامرأة قيس ، وقيل غير ذلك ، كان
عالم أهل الشام ، وكان فى لسانه عجمة ظاهرة ، ويبدل بعض الحروف بغيره وكان
يقول بالقدر ثم رجع عنه ، أرسل عن النبى ﷺ ، وعن عدة من الصحابة لم ==

وهو إن كان من الصحابي ، فمقبول بالإجماع .

قال أبو هريرة - رضى الله عنه - فهذا يسمى منقطعاً^(١) عندهم ، فإن ترك أكثر من واحدة فهو المسمى بالمعضل^(٢) عندهم ، والكل يسمى إرسالاً عند الفقهاء والأصوليين^(٣) والمرسل أربعة أقسام :

(ما أرسله)^(٤) الصحابي ، وهو مقبول بالإجماع^(٥) ، حملاً لروايتهم على السماع ، إذ الأصل فيهم السماع لتحقيق الصحة في حقهم إلا إذا صرحوا بالرواية عن الغير .

= يدركهم ، وحدث عنه الزهري وغيره ، توفي سنة (١١٢ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر : (وفيات الأعيان ٥ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٠٧ ، والعبر ١ / ٤٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٥ - ١٦٠) .

(١) وهو : ما سقط من رواته قبل الصحابي راو في موضع واحد .
(نخبه الفكر بشرحه ص ٤٢) .

(٢) وهو : ما سقط من رواته اثنان فصاعداً في موضع واحد .
(المرجع السابق) .

(٣) انظر : (تيسير التحرير ٣ / ١٠٢ ، ونزهة النظر ص ٤٢ ، والكفاية في علم الرواية ص ٢١ - ٢٢ ، وتدريب الراوى ١ / ١٩٥ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٩) .

(٤) في ح (ما أرسل) .

(٥) أى بإجماع الصحابة على قبول الأحاديث التى أرسلها الصحابة مع علمهم أن بعضهم يروى بواسطة بعض . قال أنس بن مالك : (ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله - ﷺ - سمعناه منه ، ولكن حدثنا أصحابنا ، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً) .
وقيل : لا يقبل مرسل الصحابي إلا إذا علم أنه لا يروى إلا عن صحابي .

انظر : (كشف الاسرار للبخارى ٢ / ٣ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٥٩ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ ، والمستصفى ١ / ١٧٠ ، والكفاية في علم الرواية ص ٣٨٥ ، وتدريب الراوى ١ / ٢٠٧) .

من القرن الثاني والثالث ، فكذا عندنا .

وعن الشافعي أنه قال : مراسيلهم مقبولة إلا أن أعلم أنه أرسله كذا في المعتمد. (١)

والثاني : ما أرسله القرن الثاني ، والثالث : فحجة عندنا وهو مذهب مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وأكثر المتكلمين . (٢)

وعند أهل الظاهر وجماعة من أئمة الحديث : لا يقبل أصلا . (٣)

وقال الشافعي رحمه - الله - : لا يقبل إلا إذا تأيد بآية ، أو سنة مشهورة أو موافقة قياس صحيح أو قول صحابي ، أو تلقته الأمة بالقبول ، أو عرف من حال المرسل أنه لا يروى عمن فيه علة من جهالة أو غيرها ، أو اشترك في إرساله عدلان ثقتان بشرط أن لا يكون شيوخهما مختلفا ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر ، بأن أسنده غير مرسله أو أسند مرسله مرة أخرى ، وقال : ولهذا قبلت مراسيل / (٤) سعيد بن المسيب / (٥) لأنى تتبعتها (فوجدتها) (٦)

(١) راجعه في (٢ / ٦٣٨) .

(٢) راجع : (الحصول ج ٢ / ١٢٠ / ٦٥٠ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ٤٢ - ٤٤ ، وأصل السرخسي ١ / ٣٦٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩ ، والمستصفي ١ / ١٦٩ ، وروضة الناظر ص ٦٤ والكفاية في علم الرواية ص ٣٨٤ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٩٦ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٦) .

(٣) انظر : (الأحكام لابن حزم ١ / ١٣٥ ، وروضة الناظر ص ٦٤ ، وإرشاد الفحول ص ٦٤ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٩٦ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٧-٥٧٨ ، والكفاية في علم الرواية ص ٤٨٤) .

(٤) ق ١٢٤ / ١ من ب

(٥) ق ١١٢ / ١ من ح

(٦) في ب (فوجدته) وهو خطأ .

مسانيد^(١). تمسك من أبى قبول المرسل: بأن الخبر إنما يكون حجة باعتبار أوصاف
فى الراوى، ولا طريق لمعرفة إذا كان الراوى غير معلوم ، فإذا لم يذكر الراوى
لا يحصل العلم به ، ولا بأوصافه ، فيتحقق انقطاع الخبر عن الرسول - ﷺ - ،
فلا يكون حجة ، ولا معنى لقول من يقول : رواية العدل تعديل له وإن لم
يذكر اسمه ، لأن طريق معرفة الجرح والتعديل : الاجتهاد وقد يكون الواحد
عدلا عند إنسان ، مجروحا عند غيره ، بأن يقف فيه على ما كان الآخر لا
يقف عليه ، والمعتبر عدالته عند المروى له ، وكيف يجعل رواية العدل تعديلا
وقد رووا حديثا قديما عن لم يحمد فى الرواية أمره . وقال الشعبى^(٢) :

(١) قلت : الشروط المذكورة التى وضعها الإمام الشافعى - رحمه الله - هى بالنسبة
لكبار التابعين وأما من بعدهم فلا يقبل مراسيلهم لأسباب كثيرة ذكرها .

راجع فى ذلك : (الرسالة للإمام الشافعى ص ٤٦١ فما بعدها ، وتدريب
الراوى ١ / ١٩٨ - ٢٠٧ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٧٧ فما بعدها ، والمسودة
ص ٢٥٠ ، ومختصر ابن الحاجب بشرحه العضد ٢ / ٧٤ ، والمحصل بهامشه ج
٢ / ٦٥٠ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٨ ، والكفاية فى علم الرواية
ص ٣٨٤) .

(٢) هو : أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذوكيا ، الهمدانى ثم الشعبى ،
ويقال له : عامر بن عبد الله ، الإمام علامة عصره ، رأى عليا رضى الله عنه
وصلّى خلفه ، وسمع من عدة كبار الصحابة ، وحدث عن سعد بن أبى وقاص
وغيره ، وعنه حماد وغيره ، فضائله كثيرة ، توفى سنة (١٠٤ هـ) وقيل : غير
ذلك .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ١٢ - ١٦ ، والبداية والنهاية ٩ / ٢٣٠ ، وسير أعلام
النبل ٤ / ٢٩٤ فما بعدها) .

حدثني الحارث^(١) وكان والله كذابا ، وروى شعبة^(٢) وسفيان عن جابر^(٣) الجعفي مع ظهور أمره في الكذب وروى عنه أبو حنيفة وقال : ما رأيت أحدا أكذب من جابر ، وروى الشافعي عن إبراهيم^(٤) بن محمد بن يحيى الأسلمي وكان قدريا رافضيا ورضى بالكذب .

(١) هو : أبو زهير الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد الهمداني ، الكوفي ، صاحب على وابن مسعود رضى الله عنهما ، كان فقيها كثير العلم على لين في حديثه ، حدث عنه الشعبي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن مرة وغيره ، توفي سنة (٦٥هـ) .

انظر : (ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٥ ، والمعبر ١ / ٧٣ ، والنجوم الزاهرة ١ / ١٨٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٢ - ١٥٥) .

(٢) هو : أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد ، واسطى الأصل ، بصري الدار ، رأى الحسن ومحمد بن سيرين ، وسمع قتادة وغيره من طبقته ، كان أمير المؤمنين في الحديث ، عالم أهل البصرة وشيخها ، حدث عن ابن سيرين وغيره ، وحدث عنه أيوب السجستاني وغيره ، فضائله كثيرة توفي سنة (١٦٠ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٤٦٩ - ٤٧٠ ، وحيلة الأولياء ٧ / ١٤٤ فما بعدها ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٨ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٠٢ فما بعدها) .

(٣) هو : أبو عبد الله جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي ، الكوفي ، الشيعي ، مفسر ، ومؤرخ ، من آثاره : كتاب التفسير ، مقتل حسين بن علي بن أبي طالب ، وكتاب الفضائل ، توفي سنة (١٢٨ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (تهذيب التهذيب ٢ / ٤٦ - ٥١ ، وأعيان الشيعة ١٥ / ١٩٩ فما بعدها) .

ولسان الميزان ص ١٧٦ ، ١٧٨ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ١٠٦) .

(٤) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، المتوفى سنة (٨٤ هـ) . وقيل سنة (٩١ هـ) .

انظر : (تقريب التهذيب ص ٩٢) .

وروى مالك عن عبد الكريم^(١) أبى أمية البصرى (وهو)^(٢) ممن تكلموا فيه
وروى أبو يوسف ومحمد عن الحسن بن^(٣) عمار ، وعبد الله^(٤) بن محمد
وغيرهما من المجروحين ، فحيث لا يمكن أن يجعل الإرسال تعديلا للمروى
عنه ، بخلاف ما إذا أئند وهو عدل لأنه يمكن للمروى له أن يتأمل فيه ، فإن
سكنت نفسه إلى قوله ، قبله ، وإلا يتفحص عنه ، وتمسك من قبله بالإجماع
والدليل المعقول :

(١) هو : عبد الكريم بن أبى المخارق قيس ، ويقال : طارق أبو أمية ، المعلم البصرى ،
نزل مكة المكرمة ، روى عن أنس - رضى الله عنه - وغيره ، وعنه : عطاء ومجاهد
وهما من شيوخه ، وأبو حنيفة ومالك وغيرهم توفى سنة (١٢٧هـ) وقيل (١٢٦هـ) .

انظر : (تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ٦ / ٣٧٦ - ٣٧٨) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) هو : أبو محمد الحسن بن عمار بن المضرب - بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وكسر
الراء المشددة والموحدة - البجلي ، الكوفى ، قاضى بغداد روى عن ابن أبى مليكة ،
والحكم بن عتبة وغيرهما ، وعنه روى السفينان (الثورى ، وابن عينة) وعيسى بن
يونس وغيرهم .

قال السهلى : ضعيف بالإجماع .

انظر : (الكامل فى التاريخ ٥ / ٣٧ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٨ ،
وشذرات الذهب ١ / ٢٣٤) .

(٤) لعله أراد عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفى ، نزيل مصر ، روى عن عمه حمزة
ابن المغيرة وغيره ، وعنه روى الفضل بن يعقوب وغيره .

قال أبو حاتم : ليس بقوى .

وقال ابن يونس : منكر الحديث .

وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه .

انظر : (لسان الميزان ٣ / ٣٣٢ ، وكتاب الجرح والتعديل ٥ / ١٥٨) .

أما الإجماع فمن وجهين

أحدهما : إجماع الصحابة على قبول روايات ابن عباس ، وابن عمر ،
والنعمان بن بشير ، وغيرهم من أحداث الصحابة ، وكانوا يرسلون ، ولم يروا
عن أحد منهم إنكار ذلك ، أو تفحص أنهم رووا عن رسول الله - ﷺ -
بواسطة أو بغير واسطة فصار ذلك إجماعا منهم على قبوله ، ولا يقال : قبول
مراسيل الصحابة مسلم ، لثبوت عدالتهم قطعاً ، إنما الكلام في مراسيل من
بعدهم .

لأنا نقول : لا فرق بين الصحابي والتابعي ، لأن عدالة التابعين ثبتت
بشهادة الرسول - ﷺ - أيضاً خصوصاً إذا كان / (١) الإرسال من وجوه
التابعين ، مثل عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وبعض الفقهاء
السبعة (٢) والشعبي ، والنخعي ، وأبي العالية (٣) ، والحسن وأمثالهم فإنهم

(١) ق ١٢٤ / ب من ب

(٢) في ح (الشيعة) وهو تصحيف ، والفقهاء السبعة هم

سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .
وخارجة بن زيد بن ثابت . عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن
يسار

وفى السابع ثلاثة أقوال

قيل هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف

وقيل سالم بن عبد الله بن عمر

وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن الحارث بن هشام

انظر (الجواهر المضية ٤ / ٥٤٨ ٥٤٩)

(٣) هو . فجع بن مهران . الإمام المقرئ . حافظ المفسر ، أبو العالية الرباعي

البحري أحد الاعلام . كان مولى لامرأة من بني زيات بن يربوع . ثم من ==

وإرسال من دون هؤلاء كذلك عند الكرخى خلافا لابن أبان
والذى أرسل من وجه وأسند من وجه مقبول عند العامة .

كانوا يرسلون ولا يظن بهم إلا الصدق .

والثانى : أن العلماء من لدن رسول الله - ﷺ إلى يومنا كانوا يرسلون من
غير تحاش وامتناع ، وملأوا الكتب منها ، ولم يرو من أحد من الأمة / (١)
الإنكار عليهم ، (فكان) (٢) ذلك إجماعا منهم على قبوله .

وأما الدليل المعقول : فهو أن العدل إذا وضع له طريق الاتصال واستبان له
الإسناد ، أرسل اعتمادا على صحته ، وإذا لم يتضح له الأمر نسب المروى إلى
من سمعه منه ، ليحمله على ما تحمل عنه ويضيف الطعن إليه عند ظهور
ريافته .

قال الحسن : متى قلت لكم : حدثنى فلان فهو حديثه لا غير .
ومتى قلت : قال رسول الله - ﷺ - سمعته من سبعين أو أكثر (٣) . وإذا
كان كذلك ، وجب قبول إرساله حملا لأمره على الوجه المعتاد .
الا يرى أنه لو أسند إلى غيره ، قبل إسناده ، ولا يظن به الكذب على المروى

== بنى تميم ، أدرك زمان النبى - ﷺ - وهو شاب ، وأسلم فى خلافة أبى بكر
الصدىق ، سمع من عمر وعلى ، وأبى بن كعب وغيرهم . قرأ عليه أبو عمرو بن
العلاء ، فضائل كثيرة . توفى سنة (٩٠ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر : (تهذيب التهذيب ٣ / ٢٨٤ ، والعبر ١ / ١٠٨ ، وطبقات المفسرين للداودى
١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٢٠٧ فما بعدها) .

(١) ق ١١٢ / ب من ح .

(٢) فى ب (وكان) .

(٣) راجع : (كشف الأسرار ٣ / ٤ ، وحاشية يحيى الزهاوى ص ٦٤٥) .

عنه ، فَلَا نَ لَا يَظُنُّ بِهِ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مع قوله - ﷺ - :
«عن كذب على معتمدا فليتبوا مقعده من النار» ^(١) كان أولى .

والثالث : ما أرسله العدل في كل عصر ، فهو حجة عند الكرخي ،
ويقول : من تقبل روايته مسندا ، تقبل مرسلا . للمعنى الذى بينا .

وقال ابن أبان : لا تقبل ، لأن الزمان زمان الفسق ونشر الكذب بشهادة
الرسول - ﷺ - فلا بد من البيان ، حتى لو كان المرسل تقيا عدلا ، وقد
روى الثقاتُ مرسله ، كما رووا مسنده مثل محمد بن الحسن وأمثاله من
المشهورين ، يقبل إرساله . ^(٢)

وقيل : الصحيح ^(٣) (أن مرسل) ^(٤) من كان من القرون الثلاثة حجة مالم
يعرف منه الرواية عمن ليس بعدل ، ومرسل من كان بعدهم ليس بحجة ، إلا
إذا اشتهر بأنه لا يروى إلا عن عدل ^(٥) .

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٣٥ ، ومسلم ٤ / ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ ، والترمذى : ٤ / ٥٢٤ ، وأبو داود ٤ / ٦٣ ، وابن ماجه ١ / ١٣ ، والدارمى ١ / ٧٦) .

(٢) أى : من اشتهر فى الناس بحمل العلم منه كمحمد بن الحسن وأمثاله ، تقبل روايته
مرسلا ومسندا ، ومن لم يشتهر بحمل الناس العلم منه مطلقا ، وإنما اشتهر الرواية
عنه ، فإن مسنده يكون حجة ، ومرسله يكون موقوفا إلى أن يعرض على من اشتهر
بحمل العلم عنه .

انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٦٣) .

(٣) الفائل أبو بكر الرازى المعروف بالخصاص المتوفى سنة (٣٧٠ هـ) .

انظر : (المرجع السابق ، والجواهر المضية ١ / ٢٢٤) .

(٤) فى ب (إن كان مرسل) وهو خطأ .

(٥) قلت : وإلى نحو هذا أشار عمرو بن الزبير - رضى الله عنه - حين روى لعمر بن
عبد العزيز - رضى الله عنه - حديث رسول الله ﷺ - : « من أحيا أرضا ميتة ==

والرابع : ما أرسل من وجه وأسد من وجهه ، فهو حجة عند من يقبل المرسل ، وأما من لم يقبله ، فقد اختلفوا فيه :
 قال بعض (أهل)^(١) الحديث : أنه مردود ، لأن حقيقة الإرسال تمنع القبول فشبهته بمنع أيضا احتياطا .
 وعامتهم /^(٢) على أنه حجة ، لأن المرسل ساكت عن حال الراوى ، والمسند ناطق ، والساكت لا يعارض الناطق .^(٣)
 وذلك مثل حديث : « لا نكاح إلا بولي »^(٤) رواه إسرائيل^(٥) بن يونس مسندا ، وشعبة وسفيان الثوري مرسلا .

== فهى له .

فقال : أتشهد به على رسول الله - ﷺ - ؟

قال : نعم . فما يمنعنى من ذلك وقد أخبرنى به العدل الرضا .

فقبل عمر بن عبد العزيز روايته .

انظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٦٣) .

(١) كلمة (أهل) مكررة فى ح .

(٢) فى ١٢٥ / ١ من ب

(٣) انظر : (الكشف للنسفى ٢ / ٤٥ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٦٤) .

(٤) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٥٦٨ ، والترمذى ٣ / ٣٩٨ ، وابن ماجه ١ / ٦٠٥

والدارمى ١ / ١٣٧ ، وأحمد فى مسنده ١ / ٢٥٠ ، والزيلعى فى نصب الراية ٣ /

١٦٧) .

وقال ابن حزم : ولا يصح فى هذا الباب شيء غير هذا السند ، وفى هذا كفاية

لصحته .

(المحلى ٩ / ٤٦٥) .

(٥) هو : إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق عمرو بن عبد الله الحافظ ، الإمام الحجة ،

أبو يوسف الهمداني ، السيعى ، الكوفى ، أكثر عن جده وروى أيضا عن زياد بن

علاقة ، وآدم بن على وإسماعيل السدى ، وغيرهم وحدث عنه أخوه ، وحجاج==

وأما الباطن فإن كان التقصان في الناقل فهو على ما ذكرنا

قوله : وأما الباطن إلى آخره ...

القسم الثاني الانقطاع الباطن وهو نوعان :

انقطاع لنقصان في الناقل لفوات بعض شرائطه التي ذكرنا من العدالة والإسلام ، والضبط والعقل .

والثاني : انقطاع بالمعارضة : وهو : أن يعارض الخبر دليل أقوى منه بمنع ثبوت حكمه ، فينقطع معنى ضرورة .

أما الأول فمثل خبر الكافر فإنه لا يقبل لعداوته في أمور الدين ، وكذلك^(١) في طهارة الماء ونجاسته ، إلا أنه إذا وقع في قلب السامع أنه صادق فيما يخبر بنجاسة الماء .

والأفضل أن يريق الماء ثم يتيمم ، ولا تجوز الصلاة بالتيمم قبل الإراقة ، لأنه لا عبرة بخبره في باب الدين أصلاً ، فبقى مجرد غلبة الظن ، وإذا لا يُجَوِّزُ له الصلاة بالتيمم مع وجود الماء ، بخلاف خبر الفاسق ، فإن هناك يلزمه أن يتوضأ به ، إذا وقع في قلبه أنه صادق في الإخبار بطهارة الماء .

فأما الإخبار بنجاسته مع وقوع الصدق في قلبه ، فالأولى أن يريق الماء ثم يتيمم وإن لم يرق الماء جازت صلاته .

= الأعمش ، وإسحاق بن منصور السلولي وغيرهم ، قيل : ثقة صدوق من أئمة أصحاب أبي إسحاق ، توفي سنة (١٦٠ هـ) .

وقيل : (١٦٢ هـ) وقيل (١٦١ هـ) .

انظر : (الجرح والتعديل ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٢٠ - ٢٥ وتذكرة الحفاظ ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٣٥٥ فما بعدها) .

(١) ق ١١٣ / ١ من نج .

ويلحق به صاحب الهوى ، فإن المختار عندنا أن لا تقبل رواية من انتحل الهوى ودعا الناس إليه وعلى هذا أئمة الفقه والحديث كلهم ، لأن الحاجة والدعوة إلى الهوى سبب داع إلى القول ، فلا يؤمن على حديث رسول الله ﷺ - .

وإنما قبلنا شهادتهم فى حقوق الناس ، لأن صاحب الهوى إنما وقع فيه لتعمقه ، ألا يرى أن منهم من يعظم الذنب حتى يجعله كفرا ، وإذا يمنعه عن الكذب ، فلم يتمكن تهمة الكذب فى شهادته ، بخلاف الخطائية^(١) وهم صنف من الروافض ، فلإنهم يجوزون أداء الشهادة زورا لموافقيهم على مخالفتهم .

وقيل : يعتقدون الشهادة لمن حلف عندهم أنه (محق)^(٢) فيمكن تهمة الكذب فى شهادتهم .

الهوى : ميلان النفس إلى ما يستلذ به من الشهوات من غير داعية الشرع .
وخبر الفاسق ليس بحجة فى الدين أصلا ، ولو أخبر بنجاسة الماء

(١) هم أتباع أبى الخطاب الأسدى ، وقد ذكر هذه الفرقة عبد القاهر البغدادى من الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منه . وأبو الخطاب الأسدى الذى تنسب إليه هذه الفرقة هو : محمد بن أبى زينب ، ويكنى أيضا أبا إسماعيل ، وأبا الطيبان ، وكان مولى لبني أسد ، وقد كان يقول : إن لكل شىء من العبادات باطنا ، وقد ظل على ضلاله ومخرقته حتى قتله عيسى بن موسى والى الكوفة من قبل العباسيين ، وكان ذلك سنة (١٤٣ هـ) .

انظر : من ضلالة هذه الفرقة ومبتدعاتها وآرائها الزائفة فى :
(الفرق بين الفرق ص ٢٤٧ - ٢٥٠ ، والملل والنحل ١ / ١٧٩ - ١٨١ ، ومقالات الإسلاميين ١ / ٧٥) .

(٢) فى ح (لمحق) .

وطهارته ، أو يحل الطعام والشراب وحرمة ، يحكم السامع رأيه فى ذلك/ (١)

فإن وقع فى قلبه صدق ، فعليه أن يعمل بخبره وإلا لا يعمل به .

وزعم بعض المشائخ : أن فى روايته يجب تحكيم الرأى كما فى الإخبار
بنجاسة الماء وطهارته ، لأن كل واحد أمر دينى ، والصحيح هو الأول (٢) ،
لأن الإخبار بنجاسة الماء وطهارته أمر خاص يتعرف من جهته لا من جهة
غيره ، فكان مخصوصا به ، لتعذر الوقوف عليه من جهة غيره ، فوجب
التحرى فى خبره للضرورة ، ولا كذلك فى روايته ، فإن العدول من الرواة
كثرة وبهم غنية ، فلا يصار إلى روايته أصلا ، غير أن الضرورة فى حل الطعام
غير لازمة ، لأن العمل بالأصل ممكن ، فلم يجعل فسقه هدرا ، بل جعلناه
معتبرا حتى وجب ضم التحرى إليه ، بخلاف خبره فى الهدايا والوكالات
ونحوها ، من المعاملات / (٣) التى لا إلزام فيها حيث يجوز الاعتماد على
خبره من غير وجود ضم التحرى إليه ، لأن الضرورة ثمة - بسكون الهاء -
لازمة لكثرة وجودها ولا يوجد فى كل موضوع عدل يرجع إليه ، ولا دليل هنا
يعمل به سوى الخبر فاعتبرنا خبره مطلقا فيها . (٤)

ويلحق به خبر المستور ، وهو الذى لم يعرف عدالته ولا فسقه ، فإنه
كالفاسق فى الصحيح ، فلا يكون خبره حجة حتى يظهر عدالته .

وفى رواية الحسن عن أبى حنيفة - رحمهما الله - المستور كالعدل فى الإخبار
بنجاسة الماء وطهارته ، ورواية الإخبار ، لثبوت العدالة ظاهرا لقوله - وَعَلَيْهِ -

(١) ق ١٢٥ / ب من ب .

(٢) راجع (أصول السرخسى ١ / ٣٧٠) .

(٣) ق ١١٣ / ب من ح .

(٤) راجع : (الكشف للنسفى ٢ / ٤٧ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٧١) .

« المسلمون عدول بعضهم على بعض » (١).

وهكذا نقل عن عمر - رضى الله عنه - وهذا تعديل من صاحب الشرع لكل مسلم وتعديل الشرع أولى من تعديل المزكى ، ولكن الأصح ما ذكر محمد (٢) فى الكتاب (٣) ، لأن الفسق فى أهل هذا الزمان غالب ، فلا يعتمد على روايته ما لم يثبت عدالته ، كما لا يعتمد على شهادته فى القضاء قبل ظهور عدالته : لحديث عباد (٤) بن كثير أن النبى - ﷺ - قال : « لا تحدثوا عمن لا تعلمون بشهادته » (٥).

ولا يلزم عليه رواية العبد ، فإنها تقبل مع أن شهادته لا تقبل ، لأن فى

(١) أخرجه : (السخاوى فى : المقاصد الحسنة ص ٦٠٦ ، والعجلونى فى : كشف الخفاء ٢ / ٢٧٢) . وقالا : (أوردته الديلمى عن ابن عمر بلا سند مرفوعا وابن أبى شيبة بسند إلى ابن عمرو ، ويروى عن عمر من قوله ، وأخرج الدارقطنى ٤ / ٢٠٦ عن أبى المليح قال : كتب عمر - رضى الله عنه - إلى أبى موسى أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم ... إلى أن قال : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مسجلودا فى حد ، أو مجروحا فى شهادة زور ، أو ظنينا فى ولاء أو قرابة الخ) .

والحديث ضعف ضعفه البيهقى .

(٢) فى ب (ذكره) بالضمير بدل الظاهر .

(٣) المراد من الكتاب (كتاب الاستحسان) .

(٤) لعله أراد به : عباد بن كثير ، الشقى ، البصرى ، العابد ، نزيل مكة ، حدث عن يحيى بن كثير ، وثابت ، وأبى الزبير وغيرهم ، وعنه إبراهيم بن أدهم ، وأبو نعيم ، ومحمد الفريابى وغيرهم .

انظر : (الجرح والتعديل ٦ / ٨٤ - ٨٥ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٣٧١ - ٣٧٥ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ١٠٦) .

(٥) أخرجه (أبو داود ١ / ١٢٦ ، والترمذى ١ / ١٢٦ ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى ١ / ١٠٠ ، والشافعى فى الأم ١ / ١٥ ، وابن ماجه ١ / ١٦١) .

وإن كان بالعرض بأن خالف الكتاب .

الحديث إشارة إلى عدم قبول رواية من كانت له شهادة ، ثم لا تقبل كالفاسق والعبد لا شهادة (له) ^(١) ، فلا يتناوله الحديث . كذا ذكره شمس الأئمة ^(٢) .

وخبر الصبي والمعتوه فى الإخبار عن نجاسة الماء وطهارته كخبر الكافر لعدم العقل / ^(٣) وولاية الإلزام ، لأن الولاية المتعدية فرع ولاية القائمة على نفسه وليس له ولاية على نفسه ، فكيف يثبت متعددة .

وخبر المغفل - أى شديد الغفلة والنسيان فى عامة الأحوال - مثل خبر الصبي و المعتوه ، لأن معنى السهو والغلط فى روايته يترجح باعتبار الغفلة كما يترجح جانب الكذب باعتبار الفسق .

وكذلك خبر المتساهل - أى : المجازف الذى لا يبالى من السهو والغلط ولا يشتغل بالتدراك ^(٤) بعد أن يعلم به - مثل خبر المغفل إذا ظهر ذلك فى أكثر أموره . ^(٥)

والثانى : الانقطاع بالمعارضة وهو أربعة أوجه :

أحدها : ما خالف الكتاب : فإنه يكون مردودا منقطعا ، لأن الكتاب

(١) زيادة من ب .

(٢) راجع (أصول السرخسى ١ / ٣٧٠) .

(٣) ق ١٢٦ / أ من ب .

(٤) فى ب (بالتذاكر) .

(٥) راجع (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٤ - ٢٥ ، والكشف للنسفى ٢ / ٤٨ ،

وأصول السرخسى ١ / ٢٧٣) .

قطعى وخبر الواحد ظنى ، ولا تعارض بين القطعى والظنى .

بيانه : أن خبر الواحد إن ورد مخالفا للكتاب إن أمكن تأويله من غير تعسف ، يقبل على التأويل الصحيح ، وإن لم يمكن إلا بتعسف ، لم يقبل بلا خلاف لأنه ظنى ، فلا يقابل القطعى ، ولا يجوز تأويله ، لأنه لو جاز مع التعسف لبطل التناقض من الكلام كله كذا قيل .

فإن خالف خبر الواحد عموم الكتاب أو ظاهره ، فكذلك عندنا حتى لا يجوز/ ^(١) تخصيص العموم وحمل الظاهر على المجاز ، كما لا يجوز ترك الخاص والنص من الكتاب .

وعند الشافعى ^(٢) - رحمه الله - وعامة الأصوليين : يجوز تخصيص العموم به ، ويشبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب ، بناء على أن ظاهر الكتاب وعموماته لا يوجب اليقين عندهم .

فأما عند من جعله ظنية من مشائخنا مثل الشيخ أبى منصور ومن تابعه من مشائخ سمرقند ، فيحتمل أن (يجوز) ^(٣) تخصيصها به ، كما ذهب إليه الشافعى - رحمه الله - .

(١) ق ١١٤ / أ من ح .

(٢) وإليه ذهب مالك وأحمد - رحمهما الله - راجع :

(الأحكام للآمدى ٢ / ٤٧٢ ، والبرهان ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، والمعتمد ١ / ٢٧٥ ،

والمحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٠ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، ومختصر ابن

الحاجب بشرحه ٢ / ١٤٩ ، وحاشية العطار على جمع الجوامع ٢ / ٢٧) .

وقد نسب فى المختصر لابن الحاجب ، والأحكام للآمدى القول بجواز تخصيص

القرآن بخبر الواحد إلى الأئمة الأربعة) .

(٣) فى ح (يكون) وهو خطأ .

والأصح ^(١): أنه لا يجوز عندهم أيضا ، لأن الاحتمال في الخبر فوق الاحتمال في العام والظاهر ، لأن الشبهة فيهما من حيث المعنى وهو احتمال إرادة البعض ، أو احتمال إرادة المجاز ، دون النظم والعبارة ، والشبهة في خبر الواحد في النظم والمعنى جميعا ، لأن المعنى تابع اللفظ في الثبوت ، ولهذا لا يكفر منكر نظمه ولا منكر معناه ، بخلاف منكر العام والظاهر فإنه يكفر ^(٢) .

وإذا كان كذلك ، لا يجوز تخصيص عموم الكتاب به ، ولا ترجيحه على ظاهر الكتاب ، لأن فيه ترك الدليل الأقوى بالاضعف ، وإذا لا يجوز .

والدليل عليه أن عمر ، وعائشة ، وأسامة - رضى الله عنهم - ردوا خبر فاطمة بنت قيس - رضى الله عنها - ولم يخصصوا به قوله تعالى : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ (٣) / (٤) حتى قال عمر رضى الله عنه - : (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت) .

ومثاله حديث مس الذكر وهو ما روى أنه - ﷺ - قال : « من مس ذكره فليتوضأ » .^(٥) فإنه مخالف لقوله تعالى :

(١) انظر (الميزان للمرقندى ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والتوضيح مع شرحه التلويح ص ١٠٩ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، والتبصرة ص ١٣٢ - ١٣٦ ، والمنخول ص ١٧٤) .

(۲) انظر: (كشف الأسرار للبخاري ۳ / ۹) .

(٣) سورة الطلاق / ٦ . وتام الآية : ﴿ من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ، فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ .

(۴) ق ۱۲۶ / ب مزب

(٥) أخرجه: (أبو داود ١ / ١٢٦ ، والترمذي ١ / ١٢٦ ، والنسائي ١ / ١٠٠ وابن ماجه ١ / ١٦١ ، ومالك في الموطأ ١ / ٢٩ ، وأحمد في مسنده ٢ / ٢٢٣) .

﴿ فيه ﴾^(١) رجال يحبون أن يتطهروا ﴿^(٢) مدح الله تعالى المتطهرين بالاستنجاء بالماء ، فإنها نزلت فيه ، والاستنجاء بالماء لا يتصور إلا بمس الفرجين ، فلو جعل المس حدثا ، لا يكون الاستنجاء تطهيرا ، لأن التطهير إنما يحصل بزوال الحدث ، فلا يثبت التطهير مع إثبات حدث آخر كما لو توضأ مع سيلان الدم والبول من غير عذر .

ولكن الخصم يقول : إنا لا نجعل تطهيرا عن الحدث ، ليكون الحدث منافيا له بل الاستنجاء تطهير عن النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير الثوب .

وباعتبار هذه الطهارة استحقوا المدح لا باعتبار الطهارة عن الحدث ، إذ الكل كانوا فيه سواء ، وهذه الطهارة لا تزول بالمس ، كما لو قاء أو رعف بعد الاستنجاء ، فلا يكون الحديث مخالفا للكتاب .

وأجيب عنه : بأن الله تعالى جعل الاستنجاء تطهيرا مطلقا ، فينبغي أن يكون تطهيرا حقيقة ، وحكما ، فلو جعل المس حدثا ، لا يكون تطهيرا من كل وجه ، وفي هذا الجواب نوع ضعف .

وقيل في جوابه : الاستنجاء من حيث إنه تطهير حقيقي لا يوجب /^(٣) المدح كما في غسل الثوب النجس ، وإنما يوجب استحقاق المدح إذا كان منضمًا بالطهارة المبيحة للصلاة فثبت أن استحقاق الثناء بالطهارة الحكمية لا بنفس الاستنجاء ، فيكون منافيا لما يكون سببا لاستحقاق الثناء .

فإن قيل : ففى حالة الاستنجاء لا يكون منافيا للطهارة المعدومة

(١) ساقطة من ح .

(٢) سورة التوبة / ١٠٨ . والآية بكاملها : ﴿ لا تقم فيه أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ .

(٣) في ١١٤ / ب من ح .

أو السنة المعروفة

قلت : يجوز أن يستنجى بعد الطهارة ، فاندفع به ما قلتم .

أو نقول : وإن كان طهارة حقيقية لكنه ملحق بالحكمية ، لأنها لا تعتبر بدون الحكمى ، والتقريب ظاهر .

ولقائل أن يقول : تبطل الطهارة الحكمية الحاصلة قبله عند الخصم ولا يتدفع به السؤال .

وقوله : ملحقة بالحكمية ، فالخصم يقول : لا نسلم أن المس ينافيه بل المس ينافى الطهارة الحكمية لا الملحق كالفاء .

وكذلك قوله - ﷺ - : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ^(١) ، مخالف لعموم قوله تعالى : ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ ^(٢) ، وحديث ^(٣) التسمية فى

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ١٨٤ ، ومسلم ١ / ٢٩٥) ولفظه « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وأبو داود ١ / ٥١٤ ، والترمذى ٢ / ٢٥ ، والنسائى ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، وابن ماجه ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤) .

(٢) سورة المزمل / ٢٠ والآية بكاملها : ﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقروا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرين يضرّبون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقروا ما تيسر منه ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ﴾ .

(٣) وهو قوله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » رواه ابن ماجه فى سننه ، والحاكم فى المستدرک وصححه .

انظر : (نصب الراية ١ / ٤) .

الوضوء مخالف لظاهر قوله تعالى : ﴿ فاغسلوا ... ﴾ الآية / (١) فلا يترك العمل بالكتاب بهذه الأحاديث .

وثانيها : ما خالف السنة المشهورة ، لأن خبر المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى ، ولم يجز بخبر الواحد ، فلا يجوز ترك الأقوى بالأضعف ، وذلك مثل حديث القضاء بالشاهد واليمين وهو ما روى ابن عباس - رضى الله عنه - « أن رسول الله - ﷺ - قضى بشاهد ويمين الطالب » (٢) فإنه ورد مخالفا للحديث المشهور ، وهو ما روى عمرو بن شعيب (٣) عن أبيه عن جده أنه - ﷺ - قال : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » (٤) وفي رواية : « على من أنكر » وبيان المخالفة من وجهين : أحدهما : أن الشرع جعل جميع الأيمان في جانب المنكر دون المدعى ، لأن اللام يستغرق استغراق الجنس ، فمن جعل يمين المدعى حجة فقد خالف النص المشهور ولم يعمل بموجبه وهو الاستغراق .

(١) ق ١٢٧ / أ من ب .

(٢) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٣٣٧ ، وابن ماجه ٢ / ٧٩٣ ، وأحمد في مسنده ١ / ٢٤٨ ولفظه « أن رسول الله - ﷺ - قضى بشاهد ويمين » .
وليس فيه لفظ الطالب .

(٣) هو : أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله صاحب رسول الله - ﷺ - ، السهمي ، القرشي ، المدني ، نزيل الطائف وفقه أهله ومنحدثهم ، وكان يتردد كثيرا إلى مكة وينشر العلم ، وله مال بالطائف حدث عن أبيه فأكثر ، وعن سعيد بن المسيب وغيره ، وعنه الزهري وغيره توفي سنة (١١٨ هـ) .

انظر : (ميزان الاعتدال ٣ / ٢٦٣ ، والعبر ١ / ١٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٦٥ فما بعدها ، وشنرات الذهب ١ / ١٥٥) .

(٤) أخرجه (الترمذي ٣ / ٦١٧ بهذا اللفظ ، والبخاري ٣ / ١١٦ ، ومسلم ٣ / ١٣٣٦ وأحمد في مسنده ١ / ٣٤٣ ، بقريب من هذا اللفظ أو بمعناه) .

أو الحادثة المشهورة

والثانى : أن الشرع جعل الخصوم قسمين (قسما)^(١) مدعىا ، وقسما منكرا والحجة قسمين : قسما بينة ، وقسما يمينا ، وحصر جنس اليمين على من أنكر ، وجنس البينة على المدعى ، وهذا يقتضى قطع الشركة ، والعمل بخبر الشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور ، فيكون مردودا .

وثالثها : أن لا يكون فى حادثة تعم بها البلوى ، لأن العادة تقتضى استفاضة نقل ما عم به البلوى ، لأنه - ﷺ - فيما عم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الآحاد ، بل يلقيه على عدد يحصل به التواتر ، أو الشهرة لحاجة الخلق إليه/^(٢) ولما لم يشتهر ، علمنا أنه سهو أو منسوخ ، وهذا مختار الكرخى وجميع المتأخرين من أصحابنا .

وعند عامة الأصوليين والشافعى وجميع أصحاب الحديث ، يقبل إذا صح سنده ومثاله : حديث الجهر بالتسمية وهو ما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - (أنه - ﷺ - كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم^(٣)) فإنه لما شذ مع اشتهاار الحادثة لم يعمل به ، وحديث^(٤) مس الذكر الذى روته بسرة^(٥) ،

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ١١٥ / أ من ح .

(٣) أخرجه : (الترمذى من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - بلفظ : « كان النبى - ﷺ - يفتح صلاته ب (بسم الله الرحمن الرحيم) » . وقال : هذا حديث ليس إسناده بذاك .

(٤) وهى قوله - ﷺ : « من مس ذكره فليترضا » .

(٥) هى : بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد القرشية الاسدية ، بنت أخى : ==

أو أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول كان مردودا منقطعا أيضا

فإنه شاذ لانفرادها بروايته مع الحاجة إلى معرفته ، إذ القول بأنه - ﷺ - خصها بتعليم هذا الحكم مع عدم حاجتها ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة الحاجة إليه ، شبه المحال - كذا ذكره شمس الأئمة - (٢).

ورابعها : أن لا يكون متروك الحاجة به عند ظهور الاختلاف ، فإن الصحابة إذا تركوا الحاجة مع وقوع الاختلاف فيما بينهم ، يكون مردودا / (٣) عند بعض أصحابنا المتقدمين وعامة المتأخرين .

وخالفهم في ذلك غيرهم من الأصوليين وأهل الحديث قائلين : بأن الحديث إذا صح سنده فخلاص الصحابي إياه وتركه الحاجة به ، لا يوجب رده ، لأن الخبر حجة على كافة الأمة ، والصحابي محجوج به كغيره . (٤)

ومن رده احتج بأن الصحابة هم الأصول في نقل الدين لم يهتموا بترك الاحتجاج بما هو حجة والاشتغال بما ليس بحجة ، فترك الحاجة والعمل به عند ظهور الاختلاف ، دليل ظاهر على أنه سهو ممن رواه بعدهم أو منسوخ . ومثاله ما روى عن زيد بن ثابت - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه

= ورقه بن نوفل وكانت زوج المغيرة بن أبي العاص ، روت عن النبي - ﷺ - وروى عنها مروان بن الحكم وغيره ، لها سابقة وهجرة قديمة ، عاشت إلى ولاية معاوية - رضى الله عنه - .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٤٢ ، وأعلام النساء ١ / ١٣٠) .

(٢) راجع (أصول السرخسي ١ / ٣٦٨) .

(٣) ق ١٢٧ / ب من ب .

(٤) راجع : (أصول البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣ / ١٨ - ١٩ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠) .

قال : « الطلاق بالرجال »^(١) فإن الصحابة اختلفوا فى هذه المسألة :

فذهب عمر وعثمان^(٢) وزيد وعائشة - رضى الله عنهم - إلى أن الطلاق معتبر بحال الرجال فى الرق والحرية كما هو مذهب الشافعى - رحمه الله^(٣) - .

وذهب على وابن مسعود رضى الله عنهما : إلى أنه معتبر بحال المرأة كما هو مذهبنا .^(٤)

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه يعتبر بمن رقى منهما .

ثم إنهم تكلموا فى هذه المسألة بالرأى وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع أن راويه وهو زيد - رضى الله عنه - فيهم ، فدل ذلك على أنه

(١) أخرجه : (مالك فى الموطأ ٢ / ٥٨٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٧ / ٣٦٩ موقوفاً على زيد بن ثابت ، وفى ٧ / ٣٧٠ موقوفاً على ابن عباس وعلى - رضى الله عنهما - ، والشوكانى فى نيل الأوطار ٦ / ٢٦٩) .
وانظر كذلك : (الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ص ٢٩) .

(٢) هو : عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس القرشى ، الأموى أمير المؤمنين أبو عمر وأبو عبد الله ، أسلم قديماً ، وزوجه النبى ﷺ ابنته رقية وماتت عنده أيام بدر ، فزوجه بعدها أختها أم كلثوم ، فلذلك يلقب ذا النورين ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الثورى ، تولى الخلافة بعد عمر لمدة ١١ سنة و ١١ شهراً و ٢٢ يوماً . مناقبه كثيرة . توفى سنة (٨٢ هـ) .
انظر : الإصابة ٢ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٣ / ٦٩ فما بعدها .

(٣) ومالك وأحمد - رحمهم الله - .

انظر : (المهذب ٢ / ١٠٠ ، والكافى ٢ / ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٨٠ ، ٢٨١) .

(٤) راجع (الهداية ١ / ٣٣٩ ، والاختيار لتعليق المختار ٣ / ١٢٣ - ١٢٤) .

غير ثابت أو منسوخ ، ولئن ثبت ، فهو مؤول بأن إيقاع الطلاق إلى الرجال^(١)

واعلم أن من لا يرد الحديث بهذين الوجهين^(٢) الآخرين من مشائخنا أجاب عن الأحاديث التي ريفت بهما : بأنها معارضة بأحاديث أخر أقوى منها في الصحة ، فإن حديث الجهر بالتسمية معارض بما روى البخارى عن أنس -رضى الله عنه - أنه قال : « صليت خلف رسول الله - ﷺ - ، وخلف أبى بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد » ، وروى مسلم هذا الخبر فى صحيحه وفيه : (أنهم لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم) .^(٣)

وحديث الطلاق بالرجال ، معارض بما روت عائشة - رضى الله عنها - : « طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان » مع أنه قد قيل : كلام زيد (ولم)^(٤) يثبت رفعه إلى النبى - ﷺ - وأنه مؤول بإيقاع الطلاق إلى الرجال .^(٥)

(١) انظر : (الهداية ١ / ٣٣٩) .

(٢) هما : الثالث وهو أن لا يكون فى حادثة تعم بها البلوى .

والرابع : هو أن لا يكون متروك الحاجة عند ظهور الاختلاف .

(٣) أخرجه (مسلم ١ / ٢٩٩) بلفظ : « صليت خلف النبى - ﷺ - وأبى بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » .

وأبو داود ١ / ٤٩٤ ، والترمذى ٢ / ١٥ والشافعى فى الام ١ / ٩٣ ، ولم يذكر فيه عثمان) .

(٤) فى ح (لم) بدون الواو .

(٥) قلت : إن صاحب حاشية التوشيح على التلويح أجاب عن الحديث الذى استدل به الإمام الشافعى ومن معه - رحمهم الله - بقوله : وأما ما رواه الشافعى فلم يثبت ==

والثالث فى بيان محل الخبر الذى جعل فيه حجة .
فإن كان من حقوق الله تعالى يكون خبر الواحد فيه حجة .

قوله : والثالث فى بيان محل الخبر !....

أى : القسم الثالث من الأقسام الأربعة المختصة بالسنة ، بيان محل الخبر
أى المحل الذى جعل الخبر فيه حجة .

ثم خبر الواحد لما لم يفد اليقين لا يكون^(١) حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد
لأنه مبنى على اليقين /^(٢) وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل ، فصار ذلك
القسم باعتباره أربعة فصول :

الأول : فيما يخلص حق لله تعالى من شرائعه وهو نوعان :

ما ليس بعقوبة كالعبادات ، وغيرها من الشرائع ، وخبر الواحد حجة فيها
بلا شرط عدد .

وشرط بعضهم^(٣) العدد أيضا ، استدلالا بأن النبى - ﷺ - لم يقبل خبر

== رفعه ، قال ابن الجوزى : موقوف على ابن عباس ، وقيل : من كلام زيد بن ثابت ،
وفى الموطأ فى هذا المعنى من قول عثمان وزيد - رضى الله عنهما - .

(التلويح والتوضيح ص ٤٨١) .

(١) هذا عند جمهور العلماء خلافا لبعض الخنابلة ومن معهم .

راجع تفصيل ذلك فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٧ ، والكفاية فى علم
الرواية ص ٤٣٢ ، وشرح تنقيح الفصول (ص ٣٧٢ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٥٢) .

(٢) ق ١٢٨ / ١ من ب .

(٣) كالجائى من المعتزلة .

انظر : (شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٦٢) .

خلافًا للكرخي في العقوبات

ذى^(١) اليدين حتى شهد له غيره ، وأبو بكر - رضى الله عنه - لم يقبل خبر المغيرة في الجدة حتى شهد له محمد بن^(٢) (مسلمة)^(٣) ، ولم يعمل عمر - رضى الله عنه - بخبر أبي موسى في الاستئذان وهو قوله : « سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : إذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثا ، فلم يؤذن له فليصرف »^(٤) . حتى روى معه أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - .

واعتبارا بالشهادة بل أولى ، لأن الرواية تقتضى شرعا عاما ، والشهادة شرعا خاصا ، فإذا لم يقبل قول الواحد فى حق الإنسان الواحد ، فلأن لا يقبل فى حق كل الأمة كان أولى .

والحق أن العدد ليس بشرط ، كما ذهب إليه العامة ، لأن الأصل فى قبول خبر الواحد إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - وأنهم قد عملوا بأخبار

(١) هو : رجل من بنى سليم يقال له : الخرباق ، حجازى ، شهد النبى - ﷺ - وقد أوهم فى صلاته ، فخطابه ، عاش حتى روى عنه المتأخرون من التابعين ، وشهد أبو هريرة يوم ذى اليدين ، وهو الراوى لحديثه حيث قال : « صلى بنا رسول الله - ﷺ - إحدى صلاتى العشاء ، فسلم من ركعتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت » الحديث .

انظر : (الإصابة ١ / ٤٧٧ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ١ / ٤٧٩ - ٤٨٣) .
(٢) هو : محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسى الأنصارى ، الحارثى ، أبو عبد الرحمن المدنى ، ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة ، أسلم على يد مصعب بن عمير - رضى الله عنه - وصحب النبى - ﷺ - وشهد بدرًا وما بعدها إلا تبرك ، فإنه تخلف بإذن رسول الله - ﷺ - وكان من فضلاء الصحابة مناقبه كثيرة ، توفى بالمدينة المنورة سنة (٤٦ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الإصابة ٣ / ٣٨٣ ، والاستيعاب ٣ / ٣٦٣ ، وتهذيب الاسماء ١ / ٩٢) .
(٣) فى النسختين معا (سلمة) والصواب ما أثبتناه .

(٤) أخرجه : (البخارى ٧ / ١٣٠ بلفظ « إذا استأذن أحدكم ثلاثا ، فلم يؤذن له ، فليرجع » . ومسلم ٣ / ١٦٩٤ ، وأبو داود ٥ / ٣٧٠ ، ٣٧١) .

الآحاد من غير اشتراط عدد ، فإنهم عملوا بخير^(١) عائشة - رضى الله عنها -
فى التقاء الختانين .

ولأن المعبر فيه رجحان جانب الصدق ، وذلك حاصل عند انعدام العدد
ووجود الشرائط المذكورة ، وليس لزيادة العدد تأثير فى انتفاء تهمة الكذب .

واشراطه فى الشهادة بالنص غير معقول المعنى ، فلا يلحق به غيره ، ألا
يرى أنه لا يعتبر فى الرواية سائر ما تعتبر فى الشهادة من الحرية والذكورة
والبصر وعدم القرابة فلا يعتبر العدد أيضا .

وأما عدم اعتبار النبى - ﷺ - خبر ذى اليدين ، فلهذه لآ الحادثة كانت
فى محفل عظيم ، والواجب فى مثله الاشتهار .

وكذا ما نقل من الصحابة - رضى الله عنهم - من اعتبار العدد ، فلقيام
التهمة فى بعض الصور للاحتياط ، كما أن عليا- رضى الله عنه - يحلف
الراوى للاحتياط .

والثانى : ما هو عقوبة تسقط بالشبهات كالحذود ، وخبر الواحد فيها
حجة/ ^(٢) عند أبى يوسف - رحمه الله - وهو اختيار الجصاص ^(٣) .

وزهب الكرخى وأكثر أصحابنا : إلى أنه ليس بحجة فيها وهو اختيار
شمس الأئمة وفخر الإسلام . ^(٤)

(١) وهو قوله ﷺ : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل » .

(٢) ق ١١٦ / أمن ح .

(٣) راجع : (المغنى فى أصول الفقه ص ٢٠٣ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ٥٦ ،
وفتح الغفار بشرح المنار ٢ / ٩٧ ، والتحرير بشرحه التقرير والتحجير ٢ / ٢٧٦) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٣٣٤ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى فى
الكشف ٣ / ٢٨) . قلت : وليس فى كلامهما ما يدل على اختيارهما لمذهب
الكرخى ومن معه نصا ، وإنما يفهم ذلك من سياق كلام الإمامين المذكورين ، كما
قال البخارى فى الكشف ٣ / ٢٨ .

وإن كان من حقوق العباد مما فيه إلزام محض يشترط فيه سائر شروط الأخبار مع العدد ولفظة الشهادة والولاية .

واحتج الفريق الأول : بأن الحدود شرع عملى ، فجاز إثباتها بخبر الواحد/ (١) كسائر الشرائع ، وتحقق الشبهة فى خبر الواحد غير مانع فى هذا الباب ، كتحقق الشبهة فى البيئات .

واحتج الفريق الثانى : بأن مبنى الحدود على الاسقاط بالشبهات بالنص ، وخبر الواحد فيه شبهة بالاتفاق ، فلا يجوز إثباتها به كما لا يجوز بالقياس ، فأما إثباتها بالبيئات ، فيجوز بالنص الموجب للعلم على خلاف القياس ، وهو قوله تعالى : ﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾ (٢) وقد انعقد الإجماع على ذلك أيضا ، فكان ثبوتا مضافا إلى النص والإجماع فيجوز .

ومن (٣) رجع القول الأول قال: خبر الواحد حجة أيضا بدلائل موجبة للعلم فكان مثل الشهادة .

ولا يقال : فعلى هذا القياس ينبغى أن يثبت بالقياس أيضا ، لأن وجوب العمل بالقياس ثابت بدلائل موجبة للعلم أيضا ، وقد اتفقوا أنها لا تثبت به .

(١) ق ١٢٨ / ب من ب .

(٢) سورة النساء / ١٥ . والآية بكاملها : ﴿ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ﴾ .

(٣) وهم : العلامة التفتازانى ، والشيخ يحيى الرهاوى ، والشيخ رضى الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الحلبي ، وغيرهم .

ينظر : (التلويح على التوضيح ص ٤٨٣ ، وحاشية الرهاوى وأنوار الملك على شرح المنار لابن ملك ص ٦٤٩) .

لأننا نقول : عدم الثبوت به باعتبار أن العقوبة إنما تجب مقدرة مكيفة بحسب كل جناية ، ولا مدخل للرأى فى معرفة ذلك ، فامتنع إثباتها به ، بخلاف خبر الواحد ، فإنه كلام صاحب الشرع وإليه إثبات كل حكم ، فيجب قبوله .

الفصل الثانى : فى حقوق العباد التى فيها إلزام محض كالبيع والاملاك المرسلة.

يعتبر فيها العدد ولفظة الشهادة مع سائر شرائط^(١) الأخبار عند الإمكان إذا كان المشهود عليه مسلما ، وإن كان كافرا لا يشترط الإسلام مع العدد .

وإنما قلنا : عند الإمكان احترازا عما لا يطلع عليه الرجال مثل البكارة والولادة والعيوب فى النساء فى مواضع لا يطلع عليه الرجال ، فإن شهادة النساء من غير اشتراط العدد جائزة به .

وإنما اشترط لفظ الشهادة والعدد ، لأن التزوير والاشتغال بالحيل بين الناس فى هذه الحقوق ظاهر ، فشرط الشرع العدد ولفظة الشهادة توكيدا للخبر الذى هو حجة ، وتقليلًا للحيل .

وفى التقويم : (إن اشتراط العدد ولفظة الشهادة باعتبار أن الشهادة شرعت لفصل منازعة ثابتة كانت بين اثنين بخبرين صحيحين متعارضين من الدعوى والإنكار ، فلم يقع الفصل بجنسه خبرا ، بل بنوع خبر ظهرت مزيته فى التأكيد على غيره من يمين أو شهادة ثم ضرب احتياط بزيادة العدد)^(٢) ،

(١) من العقل ، والبلوغ ، والإسلام - إذا كان المشهود عليه مسلما ، وكونه غير محدود فى قذف ولا يجرُّ بشهادته مغنما ، ولا يدفع بها مغرما ، وغيرها .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٥٧ ، وشرح ابن ملك ص ٦٥٠ ، وفتح الغفار ص ٩٧ / ٢) .

(٢) تقويم الأدلة ص ٣٣٨ - ٣٣٩ ، مخطوط رقم ١٤ - أصول الفقه - بمكتبة قسم ==

ولفظة الشهادة تصلح للتأكيد ، فإن العلم فى أداء الشهادة شرط كما قال على - رضى الله عنه - : (/ ^(١) إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) . ^(٢)

/ ^(٣) ولفظة الشهادة فى إفادة العلم أبلغ ، لأنها مأخوذة من المشاهدة وهى المعاينة وهى أبلغ أسباب العلم .

وذكر فخر الإسلام : (والشهادة بهلال الفطر من هذا الفصل) ^(٤) ، باعتبار أن الناس يتفعلون به ، فكان الفطر من حقوقهم .

وكذا يلزم الامتناع عن الصوم فى وقت الفطر لقوله - ﷺ - « ألا لا تصوموا . . . الحديث » ^(٥) .

= الدراسات العليا ، بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة) .

(١) ق ١٢٩ / أ من ب

(٢) قلت : لم أجده منسوبا إلى على - رضى الله عنه - فيما اطلعت عليه من الكتب . وإنما وجدته فى : (المقاصد الحسنة ص ٤٦٥ وكشف الخفاء ٢ / ٩٣) مرفوعا ، وقال صاحبهما : (رواه الحاكم ، والبيهقى عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : (إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) . . .) . وهو نفس لفظ الكتاب .

وذكره : الكيا الهراس فى كتابه : أحكام القرآن ٤ / ٣٩١ بلفظ : (إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) والمعنى واحد .

(٣) ق ١١٦ / ب من ح .

(٤) (أصول فخر الإسلام فى كشف الأسرار ٣ / ٣٠) .

• (٥) قد روى هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة ، وأقرب ألفاظه إلى لفظ الشارح ، ما أخرجه الدارقطنى بلفظ « لا تصوموا فى هذه الأيام ، فإنها أيام أكل وشرب وبعال » .

والبعال : الجماع وملاعبة الرجل أهله . يقال : باعل الرجل امرأته مبالعة وبعالا من باب قاتل أى : جامعها ولاعبها .

انظر : (نيل الأوطار ٤ / ٢٩٤ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٤٦ والمصباح المنير ١ / ٥٦) .

وإن كان لا إلزام فيه أصلاً يثبت بأخبار الأحاد بشرط التمييز دون العدالة

الفصل الثالث : فى حقوق العباد التى ليس فيها إلزام ..

كالوكالات^(١) والمضاريبات^(٢) ، والإذن فى التجارة ، والرسالات فى الهدايا والشركات^(٣) .

وخبر الواحد فيها حجة إذا كان المخبر مميزاً ، عدلاً كان (أو غيره)^(٤) صبياً كان أو بالغاً ، كافراً كان أو مسلماً ، حتى إذا أخبره صبى مميز ، أو كافر أو فاسق : أن فلاناً وكله ، أو أن مولاه أذن له ، فوقع فى قلبه صدقه ، يجوز له أن يشتغل بالتصرف بناء على خبره ، لعموم الضرورة الداعية إلى سقوط شرط

(١) وهى : جمع وكالة ، والوكالة : بكر الواو وفتحها اسم للتوكيل ، من وكله بكذا إذا فوض إليه ، كأنه فعيل بمعنى مفعول ، لأنه موكول إليه الأمر : أى مفوض إليه . وفى اصطلاح الفقهاء عبارة عن : إقامة الإنسان غيره مقام نفسه فى تصرف معلوم . ينظر : (حاشية سعدى حلبى على الهداية - المطبوع مع شرح فتح القدير - ٧ / ٤٩٩) .

(٢) وهى : جمع المضاربة ، والمضاربة من الضرب فى الأرض أى : السفر فيها للتجارة وفى اصطلاح الفقهاء هى : عقد يقع على الشركة بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر . ينظر : (الهداية ٢ / ٢٥٥) .

(٣) وهى : جمع الشركة ، والشركة لغة : خلط النصيبين بحيث لا يتميز أحدهما . واصطلاحاً هى : خلط النصيبين فصاعداً بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر . ينظر : (شرح العناية على الهداية ، وحاشية سعدى حلبى - المطبوعين مع شرح فتح القدير - ٦ / ١٢٥) .

(٤) فى ح (وغيره) .

وإن كان فيه إلزام بوجه دون وجه يشترط فيه أحد شرطى الشهادة عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

العدالة وسائر الشرائط سوى التمييز ، فإن الإنسان قلما يجد العدل الحر ، البالغ ، المسلم فى كل زمان ومكان ليعثه إلى وكيله أو غلامه ، فلو شرط فيه سائر الشرائط ، لتعطلت المصالح وفيه حرج عظيم ، ولأن فى هذا القسم ليس بشئ من معنى الإلزام ، لأن العبد والوكيل يباح لهما الإقدام على التصرف من غير أن يلزمهما ، فلا يشترط فيه ما يشترط للإلزام^(١) من العدالة وغيرها .

ألا يرى أن النبى - ﷺ - كان يقبل خبر الهدية من البر والفاجر ، وكذا الأسواق من لدن رسول الله - ﷺ - إلى يومنا هذا قائمة بعدول وفساق ، والناس يشترون من الكل ، ويعتمدون خبر كل ميمر بذلك .

الفصل الرابع : فى حقوق العباد التى فيها إلزام من وجه دون وجه ...

كعزل الوكيل ، وحجر المأذون ، ووقوع العلم بفسخ الشركة والمضاربة ، ووجوب الشرائع على المسلم الذى لم يهاجر - ففى هذا كله إذا كان المبلغ وكيلًا أو رسولًا ممن إليه الإبلاغ بأن قال الموكل ، أو المولى ، أو رب المال ، أو الإمام : وكلتك بأن تخبر فلانا بالعزل ، أو الحجر ونحوهما ، أو : أرسلتك إلى فلان لتبلغ عنى هذا الخبر (لم)^(٢) يشترط فيه (العدالة)^(٣)

(١) فى ب (فى الإلزام) .

(٢) فى ب (ما) .

(٣) ساقطة من ح ، وفيها بين السطرين تحت كلمة (يشترط) : (أى العدد والعدالة) .

بالاتفاق ، لأن عبارة الرسول والوكيل كعبارة المرسل والموكل ، والوكيل فى هذه / (١) الصورة مثل الرسول وإن اختلفا فى غيرها .

ثم فى الموكل والمرسل لا تشترط العدالة ، فكذا فىمن قام مقامهما .
وإن كان المخبر فضوليا من عند نفسه ، فعند أبى حنيفة - رحمه الله -
يشترط أحد شطرى الشهادة : إما العدد أو العدالة .

وعند أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله - / (٢) هذا الفصل والفصل
الثالث سواء ، فيثبت الحجر والعزل بقول كل ميمز ، لأن هذا القسم من باب
المعاملات ما خلا الأخبار بالشرائع ، فوجب أن لا يتوقف على شرائط
الشهادة ، وهذا ، لأن للناس فى باب المعاملات ضرورة ، توكيلا أو عزلا على
ما تعرض لهم الحاجات فلو شرطت العدالة ، لضاق الأمر على الناس ، فله
يشترط دفعا للخرج ، كذا فى الأسرار . (٣)

فأما الأخبار بالشرائع وإن لم يكن من المعاملات فقد ألحق بها ، لأن
الضرورة قد تحققت فى حقه ، إذ لو توقف على العدالة ، يؤدى إلى الخرج
وتفويت المصلحة ، لأن انتقال العدول من دار الإسلام إلى دار الحرب قلما
يكون ، فلهذه الضرورة ألحق بالمعاملات .

وأبو حنيفة - رحمه الله - يقول : إن هذا الفصل من الحقوق اللازمة التى يلزم
على الغير ، فلا ينفرد بإبطالها ، لأن الموكل أو المولى يلزم الوكيل أو العبد
بالعزل أو الحجر لزوم عهدة أو فساد عمل ، فإنه إذا انزل الوكيل يقتصر
الشراء عليه ويلزمه العهدة ، وإذا حجر العبد يخرج تصرفاته من الصحة إلى

(١) ق ١٢٩ / ب من ب .

(٢) ق ١١٧ / أ من ح .

(٣) راجعه فى (٢ ق ٢٠٠ ، ب مخطوط رقم ٣٠٨٥) .

الفساد .

فمن هذا الوجه ، كان هذا القسم من قبيل الإلزامات .

ومن وجه يشبه سائر المعاملات ، لأن الموكل أو المولى أو من بمعتاهما ، متصرف فى حقه بالعزل أو الحجر أو الفسخ كما هو متصرف فى حقه بالتوكيل والإذن والإجارة ، إذ لكل واحد من هؤلاء ولاية المنع من التصرف كما له ولاية الإطلاق .

وكذا الأخبار بالشرائع فى المسلم الذى لم يهاجر ، لأنه من حيث إن الشرائع لم تكن ثابتة فى حقه قبل الإخبار ، حتى لم يلحقه ضمان تركها وقد ثبت الوجوب فى حقه بعد الإخبار كان ملزما ، ومن حيث إن وجوبها (كان)^(١) مضافا إلى الشرع (والتزامه)^(٢) أوامره ، لا يكون ملزما ، ثم شبه الإلزام بوجوب اشتراط العدالة والعدد ، وشبه المعاملات بوجوب سقوطهما ، فشرطنا أحدهما وأسقطنا الآخر توفيراً للشبهين / ^(٣)حظهما

وفى لزوم الشرائع بخبر الفاسق على المسلم الذى لم يهاجر اختلاف المشائخ فمنهم من قال : ينبغى أن لا يجب القضاء عندهم ، لأن هذا من أخبار الدين والعدالة فيها شرط بالاتفاق .

وأكثرهم على أنه على الاختلاف كالحجر والعزل . قال شمس الأئمة :

(والأصح عندى : أنه يلزمه القضاء عند الكل ههنا ، لأن من يخبره فهو رسول رسول الله - ﷺ - ، بالتبليغ) .^(٤)

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (والزامه) .

(٣) ق ١٣٠ / أ من ب .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٣٣٨ ، وهذا النقل متصرف فيه لفظا) .

والرابع فى بيان نفس الخبر وهو أربعة أقسام : قسم يحيط العلم بصدقه
كخبر الرسل - عليهم الصلاة والسلام - ، وقسم يحيط العلم بكذبه كدعوى
فرعون الربوبية .

وقسم يحتملها على السواء كخبر الفاسق .

وقسم يترجح أحد احتماليه على الآخر كخبر العدل المستجمع لشرائط
الرواية.

وقال - ﷺ - : « نضر الله امرأ سمع منى مقالة ... الحديث » (١).

وخبر الرسول بمنزلة كلام المرسل ، ولا يشترط فيه العدالة ، فكذا هذا .
والرابع فى بيان نفس الخبر ...

/ أى : (٢) القسم الرابع من الأقسام المختصة بالسنن بيان نفس الخبر وهو
أربعة : قسم يحيط العلم بصدقه كخبر الرسل - عليهم السلام - ، لأنه ثبت
بالدليل القاطع عصمتهم عن الكذب .

وحكمه : الاعتقاد فيه والالتزام به . قال الله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول

(١) أخرجه : (أبو داود ٤ / ٦٨ - ٦٩ ، والترمذى ٥ / ٣٣ - ٣٤ ، بلفظ :

« نضر الله امرأ سمع حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره ، فرب حامل فقه إلى من هو
أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » .

وقال الترمذى : (هذا حديث حسن) . وابن ماجه فى المقدمة ١ / ٨٤ ، وفى
المناسك أيضا ٢ / ١٠١٥ - ١٠١٦ .

وأحمد فى مسنده ١ / ٤٣٧ ، ٣ / ٢٢٥ ، ٤ / ٨٠ - ٨٢ ، ٥ / ١٨٣ .

(٢) ق ١١٧/ب من ح .

فخذوه .. ﴿ . الآية (١)

وقسم يحيط العلم بكذبه ، كدعوى فرعون الربوبية ، لقيام آيات الحدث فيه ، ودعوى الكفار الوهية الأصنام مع علمنا بأنها جمادات ، ودعوى زرادشت ومانى (٢) ومسيلمة وغيرهم النبوة ، لعدم آيات التصديق من المعجزات .
وحكمه : إعتقاد البطلان والاشتغال برده باللسان .

وقسم يحتملها على السواء كخبر الفاسق ، فإن خبره يحتمل الصدق باعتبار دينه وعقله ، ويحتمل الكذب باعتبار تعاطيه محظور دينه .

وحكمه : التوقف فيه ، لأنه استوى الجانبان ، كيف وقد قال الله تعالى :

﴿ إن جاءكم فاسق ... الآية ﴾ . (٣)

وقسم يرجح أحد احتماليه على الآخر - كخبر العدل ، المستجمع لشرائط الرواية ، فإن جانب صدقه يرجح صدقه غلبة عقله ودينه على هواه بامتناعه

(١) سورة الحشر : ٧ . والآية بكاملها : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب ﴾ .

(٢) وهو : الزنديق الذى ظهر فى أيام سابور ، وادعى النبوة ، وتبعه خلق كثير ، وهم الذين يسمون المانوية ، وكان ملكه ثلاثين سنة وخمسة عشر يوما .
وقيل : إحدى وثلاثين سنة وأشهر ، وكان مانى يريد أن يعزج المانوية بالمسيحية ، ويوجد من هذا المزيج دينا جديدا .

انظر (الكامل فى التاريخ ١ / ٢٢٦) .

(٣) سورة الحجرات ٦ / والآية بكاملها : ﴿ يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ .

ولهذا النوع أطراف ثلاثة : طرف السماع وذلك : إما أن يكون عزيمة وهو ما يكون من جنس الإسماع بأن تقرأ على المحدث أو يقرأ عليك أو يكتب إليك كتاباً على رسم الكتب ، وذكر فيه حدثني فلان عن فلان .. إلخ .

عما يوجب الفسق .

وحكمه : العمل به لا عن اعتقاد بحقيقته . والمقصود هنا هذا النوع وله أطراف ثلاثة طرف السماع ، وطرف الحفظ ، وطرف الأداء :

وطرف السماع نوعان : عزيمة ، ورخصة .

فالعزيمة أربعة أقسام :

قسمان في نهاية العزيمة ، وأحدهما أحق من صاحبه .

وقسمان آخران يخلفان القسمين الأولين ، وهما من باب العزيمة أيضاً لكن على سبيل الخلافة فصار لهما شبه بالرخصة .

أما الأولان : أحدهما : ما يقرأه المحدث عليك من كتاب أو حفظ وأنت تسمعه .

والثاني : ما يقرأ عليه من حفظ أو كتاب وهو يسمع ثم يقول / ^(١) له على طريق الاستفهام : أهو كما قرأت عليك ؟ فهو يقول : نعم ، أو يقول بعد الفراغ : الأمر كما قرئ عليّ من غير استفهام .

قال عامة أهل الحديث : الوجه الأول أحق ، لأنه طريقة الرسول - ﷺ - فإنه كان يبلغ بنفسه ويقرأ على الصحابة ، وهو أبعد من الخطأ والسهو ، وهو

(١) ق ١٣٠ / ب من ب .

ثم يقول :إذا بلغك كتابي هذا وفهمته ، فحدث به عنى . فهذا من الغائب كالخطاب . وكذلك الرسالة على هذا الوجه .

المطلق والمشافهة أى مطلق قولك : حدثنى فلان أو شافهنى ، فهذا يدل على أن التكلم صدر منه وأنت تسمع لا على العكس .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : قراءتك على المحدث أقوى من قراءة المحدث عليك ، وإنما كان ذلك أحق لرسول الله - ﷺ - لكونه مأمونا عن السهو والغلط .

فإن قلت : أليس أنه - ﷺ - سها فى صلاته ؟

قلنا : المراد أنه لا يقر عليهما ، ولأنه - ﷺ - لم يكن كاتباً ولا قارئاً من المكتوب شيئاً ، وإنما يقول ما يقرأ عن حفظ ، فكانت قراءته أولى فأما غيره يقر على الغلط ، ويخبر / (١) عن كتاب لا عن حفظ ، حتى إذا كانت الرواية عن حفظ ، كان ذلك الوجه أحق كما لو قالوا .

وهما فى المشافهة سواء أى قراءة المحدث والقراءة عليه سواء فى معنى التحدث إذا كان عن كتاب ، لأن اللغة لا تفصل بين بيان المتكلم بنفسه وبين أن يقرأ عليه فيستفهم منه فيقول : نعم ، ولهذا يجوز أداء الشهادة بكل واحد من الطريقين .

وذكر فخر الإسلام فى بعض تصانيفه قال أبو حنيفة - رحمه الله - الوجهان سواء ، بل الثانى أحوط ، لأن السامع إذا قرأ بنفسه ، كان أشد عناية فى ضبط المتن والسند من المبلغ لحاجته إلى ذلك ، لأن الطالب عامل لنفسه ،

(١) ق ١١٨ / ١ من ح .

فيكونان حجتين إذا أثبتا بالحجة

والمحدث عامل لغيره ، فيحتمل أن يسهو عن البعض ، ويشد منه أكثر ما يشد من الطالب فلا يؤمن (على الذى)^(١) يقرأ وهو المحدث ، لأن الإنسان فى أمر نفسه أحوط منه فى أمر غيره .^(٢)

وأما القسمان اللذان يخلفان الأولين : فأحدهما الكتاب والثانى الرسالة أما الكتاب : فعلى رسم الكتب وهو : أن يكون مختوما بختم معرف معنونا يعنى يكتب فيه قبل التسمية من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان ، ثم يبدأ بالتسمية ثم بالثناء ثم يذكر فيه : حدثنى فلان عن فلان إلى أن قال عن النبى - ﷺ - ويذكر متن الحديث ثم يقول : إذا بلغك كتابى هذا /^(٣) وفهمته فحدث به عنى بهذا الإسناد .

والثانى : الرسالة وهى كالكتاب فى جواز الرواية وذلك أن يقول المحدث للرسول : بلغ عنى فلانا أنه قد حدثنى بهذا الحديث فلان ابن فلان ويذكر إسناده فإذا بلغك رسالتى هذه فاروه عنى بهذا الإسناد ، وهذا لأن الكتابة والرسالة إلى الغائب بمنزلة الخطاب للحاضر شرعا وعرفا .

وأما شرعا فلأن النبى - ﷺ - مأمور بتبليغ الرسالة إلى الناس كافة ، وقد بلغ الغيب ، وكذلك سائر الأحكام المتعلقة بالكلام يثبت بهما كما يثبت بالخطاب . وأما عرفا ، فلأن الناس يعدونهما مثل الخطاب ، حتى قلد الخلفاء ، والملوك القضاء ، والإمارة ، والإنابة بهما كما قلدها بالمشافهة ، وعدوا

(١) قوله (على الذى) مكرر فى ح .

(٢) راجع (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤١) .

(٣) ق ١٣١ / ١ من ب .

مخالفهما مخالفا للأمر ، فثبت أنهما مثل الخطاب بعد أن ثبتا بالبينة على ما عرف في كتاب القاضى إلى القاضى .

وعند عامة أهل الحديث : لا حاجة إلى البينة بل يكفى فى ذلك أن يعرف المكتوب إليه خط الكاتب ، أو يغلب على ظنه صدق الرسول .^(١)

والمختار فى القسمين الأولين أن يقول : حدثنى فلان ، لأنه حدثه وشافهه بالإسماع .

/ وقيل^(٢) : هذا معظم مذهب الحجازيين^(٣) والكوفيين^(٤) ، وقول الزهرى ، ومالك ، وسفيان ، ويحى^(٥) بن سعيد القطان وهو مذهب

(١) راجع : (تيسير التحرير ٣ / ٩٢ ، وشرح القاضى العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٦٩ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٦٤ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٠٩ ، ٥١٧ ، والأحكام لابن حزم ١ / ٢٥٦ ، وتدريب الراوى ٢ / ٥٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٧) .

(٢) ق ١١٨ / ب من ح .

(٣) الحجاز : عبارة عن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، والطائف ونواحيها لأنها حجزت بين نجد وتهامة ، وقيل غير ذلك .

والمراد بالحجازيين : العلماء الذين نسبوا إلى هذه المناطق .

انظر : (القاموس المحيط ٢ / ١٧٨ ، ومعجم البلدان ٢ / ٢١٨ - ٢٢٠) .

(٤) الكوفة : - بالضم - المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ، ويسمونها قوم : خد العذراء ، وفى تسميتها أقوال أخرى أيضا .

فالمراد بالكوفيين : العلماء والمتقنون الذين ينسبون إلى هذه المدينة الشهيرة .

انظر : (معجم البلدان ٤ / ٤٩٠) .

(٥) هو : أبو سعيد يحيى بن فروخ القطان التميمى ، الإمام الكبير أمير المؤمنين فى الحديث ، الحافظ ولد سنة (١٢٠ هـ) كان أعلم الناس بالرجال ، وقد لزم شعبة (٢٠ سنة) سمع سليمان التميمى وغيره ، وروى عنه : سفيان وغيره ، توفى ==

البخارى^(١)، وجماعة من المحدثين .

وعند بعض المحدثين لا يقول فى القسم الثانى من القسمين الأولين :

حدثنى بل يقول : أخبرنى ، وهو مذهب الشافعى ، ومسلم^(٢) صاحب الصحيح وجمهور أهل المشرق .

وعند بعضهم لا يجوز فى هذا القسم أن يقول : حدثنى ، ولا (يقول)^(٤) : أخبرنى .

== سنة (١٩٨ هـ)

انظر : (طبقات ابن سعد ٧ / ٢٦٣ ، وحلية الأولياء ٨ / ٣٨٠ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٧٥ فما بعدها) .

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى ، الحافظ ، الإمام فى علم الحديث ، صاحب الجامع الصحيح ، والتاريخ ، رحل فى طلب العلم إلى أقطار مختلفة كخراسان ، والعراق والحجاز والشام ومصر وغيرها ، ونقل عنه أنه قال : ما وضعت فى كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين . مناقبه كثيرة ، وفوائده شهيرة ، وكانت ولادته سنة (١٩٤ هـ) ، وتوفى سنة (٢٥٦ هـ) .

(٢) هو : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري ، صاحب الصحيح ، أحد الأئمة الحفاظ ، وأعلام المحدثين ، الإمام الكبير ، الحجة الصادق ، رحل إلى العراق ، والحجاز والشام ، ومصر ، سمع يحيى بن يحيى النيسابوري وغيره ، ونقل عنه أنه قال : ' صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . فضائله أكثر من أن تحصى ، وكانت ولادته سنة (٢٠٦ هـ) ، وتوفى سنة (٢٦١ هـ) على ما قاله ابن الصلاح .

انظر : (تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٠ - ١٠٤ ، ووفيات الأعيان ٥ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ٣٣ وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٥٧ فما بعدها) .

(٤) ساقطة من ب .

بل يقول : قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به ، وهو قول ابن المبارك^(١) ويحيى^(٢) التميمي وأحمد بن حنبل ، والنسائي^(٣) وغيرهم ، لأن المحدث لم يحدثه ولم يخبر به بشيء ولم يتلفظ إلا بقوله : نعم .^(٤)

(١) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح ، الحنظلي ، مولاهم التركي ثم المروزي ، الحافظ ، الغازی ، الإمام شيخ الإسلام ، عالم زمانه وأمير الانتقاء في وقته ، ولد سنة (١١٨ هـ) فطلب العلم وهو ابن (٢٠ سنة) وكان كثير الانقطاع ، محبا للخلو ، شديد التورع ، توفي سنة (١٨١ هـ) وقيل (١٨٢ هـ) .

(٢) هو : أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن ، التميمي ، الأسدي ، المروزي ، كان عالما بالفقه ، بصيرا بالأحكام ، وكان سليما من البدعة ، ويتحلل مذهب أهل السنة ، ذكره الدارقطني في أصحاب الشافعي رحمه الله توفي سنة (٢٤٢ هـ) وقيل (٢٤٣ هـ) .

انظر (وفيات الأعيان ٦ / ١٤٧ فما بعدها ، وميزان الاعتدال ٤ / ٣٦١ - ٣٦٢ وتاريخ بغداد ٤ / ١٩١ فما بعدها ، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥ فما بعدها) .

(٣) هو : الإمام الحافظ ، الثبت شيخ الإسلام ، ناقد الحديث ، أبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب بن علي بن سنان ، الحراساني ، النسائي ، صاحب السنن ولد سنة (٢٢٥ هـ) وطلب العلم في صغره ، فصار من بحور العلم مع الفهم والإتقان ، والبصر ونقد الرجال ، وحنن التأليف ، مناقبه كثيرة ، ومن مؤلفاته : مسند علي ، وكتاب في الكنى ، وكتاب التفسير .
توفي سنة (٣٠٣ هـ) .

انظر (وفيات الأعيان ١ / ٧٧ - ٧٨ ، والوافي بالوفيات ٦ / ٤١٦ - ٤١٧ ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٢٣) .

(٤) انظر : (أصول السرخسي ١ / ٣٧٦ ، والكفاية في علم الرواية ص ٣٤٢ فما بعدها ، والمنهاج للقاضي البيضاوي بشرحيه : الأسنوى والبدخشي ٢ / ٢٦٠ - ٢٦٤ ، وفتح الغفار بشرح المنار ٢ / ١٠٢ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٣ ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٤٢ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٦ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٦٥)

وقال صاحبه : (ولعل هذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون .

والجواب : أن المختصر والمطول من الكلام سواء ، وكلمة نعم تتضمن إعادة ما فى السؤال لغة ، فكان هذا تحديثا وإخبارا .

وفى القسمين الأخيرين ، المختار أن يقول : أخبرنى

قال بعض المحدثين : لا يجوز أن يقول فيهما : أخبرنى كما لا يجوز أن يقول : حدثنى لأن الإخبار والتحدث واحد ، بل يقول : كتب إلى فلان أو أرسل إلى بكذا .

ولكننا نقول : الكتاب والرسالة / (١) ليسا بمشافهة فلا يجوز أن يقال : حدثنى ، ويجوز أن يقال : أخبرنى .

ألا يرى أنا نقول : أخبرنا الله وأنبأنا بالكتاب والرسالة ، ولا نقول : كلمنا وحدنا ، وإنما كان ذلك خاص لموسى - عليه السلام - كما قال الله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ . (٢)

قال : (أبو الوفاء عبد الرحيم بن على البلخى) (٣) فى رسالته المصنفة فى تنويع السماع وتجنيس الإجازة : إذا كان الضبط والاحتياط على (وجهه) (٤) لا فرق بين حدثنا وحدثنى ، وأخبرنا وأخبرنى ، سواء قرأ المحدث بلفظه أو قرأت عليه فأقر به ، أو قرئ عليه فأقر به ، عند المحققين من المتقدمين

(١) فى ١٣١ / ب من ب .

(٢) سورة النساء / ١٦٤ .

(٣) عبارة ح (عبد الرحمن بن على الثلجى) وأقول : قد بحثت عن الرسالة المصنفة فى تنويع السماع وتجنيس الإجازة ، حتى أعرف القائل ، هل هو : أبو الوفاء عبد الرحمن بن على البلخى ، أو هو عبد الرحمن بن على الثلجى ، فلم أقف عليها ، كما لم أقف على ترجمة أحد منهما .

(٤) فى ب (وجه) وهو خطأ .

أو يكون رخصة وهو الذى لا إسماع فيه كالإجازة والمناولة .

والمتأخرين .

وجاء فى الرواية : أنبأنا وأنبأنى ، وأخبرنا وخبرنى ، إلا أنى أحسب أن
خبرنا وخبرنى للكثرة والمبالغة فى الإخبار مرة بعد أخرى : فى الواحدة :
خبرنى وفى الجمع : خبرنا .

قوله : أو يكون رخصة ، الرخصة ما لا إسماع فيه وهو الإجازة
والمناولة.

الإجازة أن يقول المحدث لغيره : أجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب
الذى حدثنى به فلان ، وبين إسناده ، أو يقول : أجزت لك أن تروى عنى
جميع ما صح عندك من مسموعاتى .

والمناولة : أن يعطى الشيخ كتاب سماعه بيده إلى المستفيد ويقول : هذا
كتابى وسماعى عن شيخى فلان ، فقد أجزت لك أن تروى عنى هذا كما
يوجب الاحتياط . / (١) والمناولة (لتأكيد) (٢) الإجازة ، لأن مجرد المناولة
بدون الإجازة غير معتبرة ، والإجازة بدون المناولة معتبرة غير أن المناولة زيادة
تكليف أحدثها بعض المحدثين تأكيداً للإجازة ، فكانت المناولة قسماً من
الإجازة .

واختلف فى الإجازة : فأبطلها جماعة من المحدثين والشافعى فى رواية والربيع

(١) ق ١١٩ / أ من ح .

(٢) فى ب (التأكيد) وهو خطأ .

والمجاز له إن كان عالماً به يصح الإجازة

عنه^(١) أبو طاهر^(٢) (الدباس)^(٣) من أصحابنا فيما حكاه محمد^(٤) بن ثابت الخجندی ، لأن ظاهر إباحة التحدث والإخبار عنه من غير أن يحدثه أو يخبره إباحة الكذب وليس له ذلك ولا لغيره أن يستبيح الكذب إذا أبيح .

وجوزها الجمهور من الفقهاء والمحدثين وهو الظاهر من مذهب الشافعي ، أيضاً لأن الضرورة دعت إلى تجويزها ، فإن كل محدث لا يجد من يبلغ إليه ما صح عنده ، ولا يرغب كل طالب إلى سماع جميع ما صح عند شيخه .

(١) هو : أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي بالولاء ، المؤذن المصري ، صاحب الإمام الشافعي ، وهو الذي روى أكثر كتبه ، وقال الشافعي في حقه : الربيع روايتي ، وهو آخر من روى عن الشافعي بمصر ، توفي سنة (٢٧٠ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢ / ١٣٢ فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٨٧ - ٥٩١) .

(٢) هو : محمد بن محمد بن سفيان ، أبو طاهر الدباس ، الفقيه ، الإمام كان من أهل السنة والجماعة ، صحيح المعتقد ، ويوصف بالحفظ ومعرفة الروايات ولى القضاء بالشام ، وخرج منها إلى مكة فمات بها ، وكان من أقران عبيد الله الكرخي .
انظر : (الفوائد البهية ص ١٨٧ ، والجواهر المضية ٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٦٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٢) .

(٣) في ب (الدباس) بالياء ، وهو خطأ .

(٤) هو محمد بن ثابت بن الحسن بن إبراهيم ، الخجندی ، الشافعي ، نزيل أصبهان فقيه أصولي ، محدث ، تفقه على أبي سهل الأبيوردی وسمع الحديث من جماعة وحديثهم ، ودرس ، وتخرج به جماعة .

من تصانيفه : روضة المناظر ، وزواهر الدرر في نقض جواهر النظر .

توفي سنة (٤٨٣ هـ) وقيل (٤٨٢ هـ)

ينظر : (الوافي ٢ / ١٨٢ ، وكشف الظنون ١ / ٩٣٢ ، ٥٦٩ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٨ ، ومعجم المؤلفين ٩ / ١٤٣) .

والأفلا .

فلو لم يجوزها / ^(١) لادى إلى تعطيل السنن وانقطاع أسانيدھا ، فكانت الإجازة من قبيل الرخصة ، وكان قوله : أجزت - فى العرف - بمنزلة قوله : فارو عنى فلا يكون كذباً ، إليه أشير فى المحصول ، والمعتمد ^(٢) .

ثم المجاز له إن كان عالماً بما فى الكتاب الذى أجازہ بروايته ، صحت الإجازة وحلت له الرواية ، لأن الشهادة تصح بهذه الصفة ، فإن الشاهد إذا وقف على جميع ما فى الصك أو أخبره من عليه الحق ، أو أجاز له أن يشهد بذلك كان صحيحاً ، فكذا رواية الخبر .

وإن لم يكن المجاز له عالماً به ، فإن كان الكتاب محتتملاً للزيادة والنقصان غير مأمون من التغيير ، لا يحل له الرواية بالاتفاق ، ولا يصح الإجازة .

وإن كان لا يحتمل التغيير ، لا تصح الإجازة عندهما ^(٣) ، ويصح عند أبى يوسف قياساً على اختلافهم فى كتاب ^(٤) القاضى إلى القاضى ، وكتاب

(١) ق ١٣٢ / أ من ب

(٢) راجع : (المحصول ج ٢ ق ١ / ٦٤٩ ، والمعتمد ٢ / ٦٢٨) .

وانظر أيضاً : (الكفاية فى علم الرواية ص ٣٤٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ - ٣٧٩ وأصول السرخسى ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٤ ، ومناهج العقول ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٦٧ - ٦٩) .

(٣) أى : عند أبى حنيفة ومحمد - رحمهما الله - .

(٤) وذلك : أن علم الشهود بما فى الكتاب شرط لصحة الإشهاد ، عند أبى يوسف ثم رجع وقال : إذا شهدوا أنه كتابه وخاتمه ، قبل ، وإن لم يعرفوا ما فيه وهو قول ابن أبى لیلی ، لأن كتاب القاضى إلى القاضى قد يشتمل على أشياء لا يعجبهما أن ==

الرسالة^(١) فإن علم الشهود بما فى الكتاب شرط عندهما ، لصحة أداء الشهادة وليس بشرط عنده .

قال شمس الأئمة : (والأصح عندى : أن هذه الإجازة لا تصح بالاتفاق ، لأن أبا يوسف عندما استحسن هناك لأجل الضرورة ، فإن الكتب مشتملة على الأسرار عادة ، ولا يريد الكاتب والمكتوب إليه أن يقف عليها غيرهما ، وإذا لا يوجد فى كتب الأخبار ، لأن السنة أصل الدين ومبناها على الشهرة ، فلا وجه للحكم بصحة تحمل الأمانة فيها قبل العلم .

الا يرى أن المحدث لو قرئ عليه فلم يسمع ولم يفهم ، لم يجز له الرواية ففى الإجازة التى هى دون القراءة أولى^(٢) . وفى تصحيح الإجازة بدون العلم رفع للابتلاء ، فإن الناس مبتلون^(٣) بالتعليم والتعلم وتحمل المشاق ، فلوجوزت الإجازة بدون العلم ، لرغب الناس عن التعلم إعتماذا على صحة

= يقف عليهما غيرهما ، ولهذا يختم الكتاب ، ومعنى الاحتياط يحصل إذا شهد أنه كتابه وختمه ، فلم يشترط علمهما بما فيه .

وأبو حنيفة ومحمد يقولان : لا بد من أن يكون ما هو المقصود معلوما للشاهد ، والمقصود ما فى الكتاب لا عين الكتاب والختم ، وكتب الخصومات لا تشتمل على شيء سوى الخصومة فللسكر كتاب آخر على حدة ، فأما ما يبعث على يد الخصومة ، فلا يشتمل إلا على ذكر الخصومة ولفظ الشهادة .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، وحاشية يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٧٧) .

(١) وصورته أن يكتب رسالة وتبعث إلى من يريد ، ويشهد شاهدين بأن هذه رسالتى إلى فلان ، فيشترط علم ما فى الرسالة عند أبى حنيفة ومحمد خلافا لأبى يوسف .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٥) .

(٢) (أصول السرخسى ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨) .

(٣) ق ١١٩ / ب من ح .

الرواية بدونها ، وفيه فتح باب التقصير والبدعة ، إذ لم ينقل عن السلف مثل هذه الإجازة ، فيكون ما روى عن السلف أنهم أحضروا الصبيان مجلس الحديث ، كان ذلك على وجه التبرك ، فإنهم قوم لا يشقى جليسهم ، لا على أنه طريق يقوم به الحجة .

ثم ذكر الحافظ أبو عمرو الدمشقي فى كتابه معرفة علم الحديث : أن الإجازة ^(١) أنواع :

أولها : أن يجيز لمعين فى معين مثل أن يقول : أجزت لك الكتاب الفلانى فهى أعلى / ^(٢) أنواع الإجازة .

والثانى : أن يجيز لمعين فى غير معين مثل أن يقول : أجرت لك جميع مسموعاتى ومروياتى .

والثالث : أن يجيز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول : أجزت للمسلمين أو لكل أحد ، أو لمن أدرك زمانى . وقد تكلم ممن جوزوا أصل الإجازة فى جوازه وعدم جوازه .

والرابع : الإجازة للمجهول أو بالمجهول مثل أن يقول : أجزت لمحمد بن جعفر ^(٣) الدمشقى ، وقد اشترك جماعة فى هذا الاسم والنسب ، أو يقول

(١) راجع : أنواع الإجازة وأقوال العلماء فى جواز كل نوع وعدم جوازه فى :
(كتاب معرفة علم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح فى : التقييد والإيضاح شرح
مقدمة ابن الصلاح ص ١٥١ - ١٥٩ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٥ - ٩٦ وأصول
السرخسى ١ / ٣٧٨ ، ومناهج العقول ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ والمستصفى ١ / ١٦٥ ،
وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٧ - ٤٨ ، وشرح القاضى العضد على مختصر ابن
الحاجب ٢ / ٦٩ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٣٢٦ فما بعدها ، وإرشاد الفحول
ص ٦٤ ، وجمع الجوامع بحاشيته للعطار ٢ / ١٧٤ ، وشرح الكوكب المنير ٢ /
٥١١ - ٥١٥) .

(٢) ق ١٣٢ / ب من ب .

(٣) لعله يكون محمد بن جعفر بن خالد الدمشقى الذى صنف كتابا فى فتوح الشام ،
ذكر فيه وليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق وسويد بن عبد العزيز وغيرهم . =

أجرت لفلان أن يروى عنى كتاب السنن ، فهذه الإجازة فاسدة .^(١)
والخامس : الإجازة للمعدوم مثل أن يقول : (أجرت)^(٢) . لمن يولد لفلان
فقد جوزه قوم ، لأن الإجازة إذن فى الرواية لا محادثة .

والصحيح عدم الجواز ، لأنها فى حكم الأخبار ، ولا يصح الأخبار
للمعدوم فكذا الإجازة وهذا أيضا يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذى لا
يصح سماعه .

وسئل ^(٣) أبو الطيب ^(٤) الطبرى عن الإجازة له ؟ ^(٥)

== انظر : (تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥ / ١٧٦) ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة .
(١) وذلك لعدم إيضاح مراد المجيز ، وعدم التمييز فيه ، وكونه مما لا سبيل إلى معرفة
هذا المبهم ولا لتعيينه .

انظر : (فتح المجيز بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقى ٢ / ٦٩ ، وفتح المغيب
للسخاوى ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٥٤) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) السائل هو الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) .

انظر : (الكفاية فى علم الرواية ص ٣٢٥ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٥٧) .

(٤) هو : طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر ، الطبرى ، البغدادي ، الشافعى يكنى أبا
الطيب ، ولد بأمل طبرستان سنة (٣٤٨ هـ) ، أحد الأعلام فى الفقه ، والأصول ،
والحديث ، تولى القضاء ، كان ورعا ، عاقلا ، محققا حسن الخلق ، صحيح
المعتقد .

من تصانيفه : شرح مختصر المزنى ، كتاب فى طبقات الشافعية ، والمجرد وتوفى
سنة (٤٥٠ هـ)

انظر (طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٢ ، وكشف الظنون ١ / ٤٢٤ ، ورمّة الجنان
٣ / ٧٠ - ٧٢ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٣٧) .

(٥) أى : للطفل .

قال : تصح للعاقل وغيره .

وعلى هذا رأينا شيوخنا يجيزون للأطفال الغيب عنهم حرصا على توسع السبيل إلى بقاء الإسناد ^(١).

والسادس : إجازة ما لم يسمعه المجيز ليرويه المجاز له إذا تحمله للمجيز بعد ذلك والصحيح عدم الجواز .

والسابع : إجازة المجاز مثل أن يقول : أجزت لك مجازاتي .

والصحيح أن ذلك جائز .

ثم المستحب في الإجازة أن يقول عند الرواية : أجاز لي ، وهو العزيمة ويجوز أن يقول : (حدثني وأخبرني) ^(٢) رخصة ، لوجود الخطاب والمشافهة في الإجازة بخلاف الكتاب والرسالة ، إذ الخطاب لم يوجد فيهما أصلا إلا أن ما ذكرنا دون حقيقة القراءة ، فكانت العزيمة فيه ما قلنا ، هذا هو مختار القاضي أبي زيد . ^(٣)

والأصح ما ذكره شمس الأئمة : (أن الأحوط أن يقول : أجاز لي ، ويجوز أن يقول : أخبرني ، ولا ينبغي أن يقول : حدثني ، فإن ذلك يختص بالإسماع) ^(٤) ولم يوجد . ^(٥)

وذهب المحدثون وعمامة الأصوليين : إلى امتناع جواز حدثني وأخبرني

(١) انظر : (الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٠٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٥٧ - ١٥٨) .

(٢) عبارة ب (أخبرني أو حدثني) .

(٣) راجع : (تقويم الأدلة ص ٣٦٩ مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٤) في ح (بالاستماع) .

(٥) (أصول السرخسي ١ / ٣٧٧) .

مطلقا لإشعارهما بصريح نطق الشيخ ، وهما من غير / ^(١) نطق كذب ،
بخلاف المقيد نحو حدثنى وأخبرنى إجازة ، فإنه يجوز . وعند البعض : لا
يجوز المقيد احتياطا .

واعلم : أنه لا تحمل الرواية أيضا بالسماع لمن جلس مجلس السماع وهو
(يشغل ^(٢)) عنه بنظر / ^(٣) فى كتاب غير الذى يقرأ أو يخط بقلم ، أو يعرض
عنه بلهو ، أو يغفل عنه بنوم أو كسل ، لأنه لا ضبط له ولا أمانة ، ولا تقوم
الحجة بمثله ، ولا يتصل الإسناد بخبره إلا ما يقع من ضرورة ، فإنه عفو
وصاحبه معذور .

وذكر أبو الوفا ^(٤) فى رسالته : أن سماع حديث رسول الله - ﷺ - له شأن
عظيم ، ولاقتباسه حرمة قوية ، فلا يباشر إلا بالتوقر والاحترام ، وقد رأيت
من مشائخى من لا يستجيز من نفسه ومن غيره الضحك والمزاح والانبساط
والكلام مثلا بحضرة كتب الحديث وفى مجلس الحديث ، فهذا هو الطريقة
المرضية فأما من يجازف ويستخف بهذا الأمر لا يسمع منه حديث رسول الله
- ﷺ - ولا ممن يكون مكثارا ^(٥) مهذارا ^(٦) ، صاحب هذيان ^(٧) وغيبة وفحش

(١) ق ١٢٠ / أ من ح .

(٢) أى : يغفل (هامش) وهى فى ب (يشغل) .

(٣) ق ١٣٣ / أ من ب .

(٤) هو : عبد الرحيم بن على ، صاحب رسالة تنويع الإسماع وتجنيس الإجازة .

وقد مر ذكره فى ص ٦٣٠ .

(٥) من الكثرة وهى : نقض القلة : رجل مكثار ومكثير أى كثير الكلام .

ينظر (القاموس المحيط ٢ / ١٢٩) .

(٦) من هذر كلامه كفرح أى : كثر فى الخطأ والباطل ، والهذر محركة ، التكثير الردىء

أو سقط الكلام ، يقال : هذر فى منطقته يهذر ويهذر من بابى ضرب وقتل ، هذرا :

خلط وتكلم بما لا ينبغى ، ورجل هذر وهذر و . . . مهذار .

ينظر : (القاموس المحيط ٢ / ١٦٥ ، والمصباح المنير ٢ / ٣٣٦) .

(٧) من : هذى يهذى هذيانا وإذا تكلم بغير معقول لمرض أو غيره . ==

وطرف الحفظ ، والعزيمة فيه أن يحفظ المسموع إلى وقت الأداء .
والرخصة أن يعتمد الكتاب ، فإن نظر فيه وتذكر ، يكون حجة وإلا فلا عند
أبي حنيفة - رحمه الله - .

وإنما يسمع من شيخ صالح ، عفيف وقور ، سكوت إلا عما يعنيه من
الكلام ، محافظ للجمع والجماعات ، ويعرف الصواب من الخطأ ، ويغلب
صوابه على أخطائه وإذا أخطأ ونبه عليه ، رجع إلى الصواب ، ولا يدعى أنه
كذا سمعه دفعا عن نفسه .^(١)

وذكر أبو عمرو الدمشقي : أن اعتبار مجموع ما ذكره أهل الحديث من
الشروط في رواية الحديث ومشائخه قد تعذر الوفاء بها في هذا الزمان ،
فلنعتبر من الشروط ما يحصل به الغرض من المحافظة على خصيصة هذه
الامة ، في الأسانيد ، والمحاذاة من انقطاع سلسلتها ، ولنكتف في أهلية الشيخ
بكونه مسلما بالغا ، عاقلا ، غير متظاهر بالفسق والسفخ^(٢) ، وفي ضبطه
بوجود سماعه مثبتا بخط غير مبهم من أصل موافق لأصل شيخه .^(٣)
قوله : وطرف الحفظ ...

طرف الحفظ نوعان أيضا : عزيمة ، ورخصة .

== ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ٤٠٦) وقال الفيومي : هذى يهذى هذيانا ، فهو
هذاء ، على فعال بالثقل بمعنى : هذر (المصباح المنير ٢ / ٣٣٦) .

(١) انظر : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ٤٩ نقلا عن الشيخ أبو الوفاء عبد الرحيم بن
علي) .

(٢) السفخ : الرقة والنقص ، يقال سفخ الثوب سفخا وزان قرب قربا وسخافة أى رق
لقلة غزله ، فهو سفيف ، ومنه قيل : رجل سفيف وفى عقله سفخ أى نقص .
وقيل : (السفخ فى العقل خاصة والسخافة عامة فى كل شيء) .

ينظر (القاموس المحيط ٣ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والمصباح المنير ١ / ٢٦٩) .

(٣) انظر : (كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح - فى : التقييد والإيضاح
شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٢) .

فالعزيمة : أن يحفظ المسموع من وقت السماع والفهم إلى وقت الأداء ، وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - في الأخبار والشهادة ، ولهذا قلت روايته وهو طريقة رسول الله - ﷺ - فيما بينه للناس . (١)

والرخصة : أن يعتمد الكتاب (٢) ، فإن نظر فيه وتذكر ما كان مسموعا صار كأنه حفظ من وقت السماع إلى وقت الأداء .

فهو حجة ويحل له أن يروى سواء كان خطه أو خط رجل معروف أو مجهول لأن التذكر بمنزلة الحفظ ، والنسيان الواقع قبل التذكر معفو / (٣) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه ، لأن الإنسان جبل عليه ، وإنما كان دوام الحفظ لرسول الله - ﷺ - / (٤) لقوة نور قلبه وإن كان متصورا في حقه بدليل الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ . (٥)

أى : ما شاء الله أن ينسخه ، فيزيل حفظه عن القلوب . (٦)
وبعد النسيان ، والنظر في الكتاب طريق للتذكر والعود إلى ما كان عليه من الحفظ ، فإذا عاد كما كان ، فالرواية عن حفظ تام ، وإن كان الخط لم يذكره شيئا :

(١) انظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٧٩ ، وحاشية التوشيح على التلويح ص ٤٨٦) .

(٢) قال صدر الشريعة : (وأما الكتابة فقد كانت رخصة ، فانقلبت عزيمة في هذا الزمان صيانة للعلم .)

(التوضيح على التنقيح ص ٤٨٦) .

(٣) ق ١٣٣ / ب من ب .

(٤) ق ١٢٠ / ب من ح .

(٥) سورة الأعلى / ٦ .

(٦) وقيل : معناه : فلا تنسى إلا أن يريد الله إنساءك ، فإنه قادر على ما شاء ثم هو لا ينسبك وإن كان قادرا عليه كما قال تعالى : ﴿ ولئن شئنا لنذهبن بالذى أوحينا إليك ﴾ وهو لم يشأ ذلك ، فكان هذا من قبيل قولك : لاعطينك كل ما سألت إلا أن أشاء أن أمتنع وأنت لا تريد أن تمنعه .

فعند أبي حنيفة - رحمه الله - : لا تحمل له الرواية ، لأن الخط وضع
للتذكرة للقلب كالمرآة للعين ، فلا عبرة للمرأة إذا لم ير الرائي وجهه ، فكذا
لا عبرة للكتاب إذا لم يتذكر القلب به علما^(١) .

وعندهما والشافعي - رحمه الله - : يجوز له الرواية ويجب العمل بها ،
لأن الصحابة كانوا يعملون على كتب النبي - ﷺ - نحو كتابه لعمر بن حزم
- رضى الله عنه - من غير أن راويا روى ذلك الكتاب لهم ، بل عملوا لأجل
الخط فى أنه منسوب إلى رسول الله - ﷺ - فجاز مثله لغيرهم .

وإنما يتحقق الاعتماد وعدمه على الخط فى ثلاثة مواضع :

فيما يجد القاضى فى خريطته سجلا مكتوبا بخطه ولم يتذكر الحادثة .
وفى رواية الحديث . وفى الصك بأن يرى الشاهد خطه فى الصك ولا
يتذكر الحادثة .

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : فى الفصول كلها : لا يجوز أن يعتمد
على الخط ما لم يتذكر الحادثة ، لأن الخط يشبه الخط ، فلا يستفاد العلم
بصورة الخط من غير تذكر .

وعن أبى يوسف - رحمه الله - : أن فى السجل ورواية الحديث يجوز أن
يعتمد على الخط ولا يجوز فى الصك .

وعن محمد - رحمه الله - : أنه يعمل بالخط فى الفصول كلها . وما

== انظر : (الكشف ٤ / ٢٠٤ ، والتفسير الكبير ٣١ / ١٤٠ - ١٤١ ، والبحر المحيط
٨ / ٤٥٨ - ٤٥٩ ، ومعانى القرآن ، للفراء ٣ / ٢٥٦ ، وأيسر التفاسير لكلام
العلی الكبير ٤ / ١٥٤ ، وروح المعانى ٣٠ / ٧٠٥ ، وفتح القدير للشوكانى ٥ /
٤٢٤) .

(١) انظر : (التوضيح والتلويع بعاشيته التوشيح ص ٤٨٦ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٦) .

ذهب إليه محمد - رحمه الله - رخصة تيسيرا على الناس . (١)

ثم هذه على أنواع :

ما يكون بخط موثوقا بيده . أو بخط رجل معروف ثقة موثوق بيده . أو بخط معروف غير ثقة غير موثوق بيده . أو ما يكون بخط مجهول .

أما أبو يوسف - رحمه الله - فقد عمل به في السجل إذا كان في يده أو يد أمينة للأمن عن التزوير سواء كان بخطه أو بخط رجل معروف ، لأن القاضي لكثرة أشغاله يعجز عن أن يحفظ كل حادثة ، وكذا في الأحاديث عمل به إذا كان في يده أو يد أمين آخر ، لأن التبديل فيه غير متعارف ، ولو شرطنا (التذكر) (٢) لصحة الرواية لا محالة ، أدى إلى تعطيل الأحاديث .

وإن لم يكن السجل في يد القاضي ، فلا يجب العمل به ، لأن التزوير فيه غالب لما يبتنى عليه من المظالم والخصومات ، بخلاف باب الحديث ، فإن العمل به جائز وإن لم يكن في يده إذا كان خطا معروفا ، مأمونا عن / (٣) التبديل والغلط في غالب العادة ، لأنه من أمور الدين ، ولا يعود / (٤) بتغيره نفع إلى من يغير ، فكان المحفوظ بيد أمين مثل المحفوظ بيده .

فأما الصك فلا يحل العمل به من غير تذكير ، لأنه يكون في يد الخصم فلا يقع الأمن فيه عن التغير والتزوير ، حتى إذا كان في يد الشاهد كان مثل السجل .

وكذا قول محمد - رحمه الله - إلا في الصك ، فإنه يجوز العمل به وإن لم يكن في يده إذا علم أن المكتوب خطه على وجه لم يبق فيه شبهة استحسانا

(١) راجع الأقوال المذكورة في : (تيسير التحرير ٣ / ٩٦ - ٩٧ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ٧٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٦٥ ، والمستصفى ١ / ١٦٥ ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٥١ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفي ٢ / ٧٠ - ٧١) .

(٢) في ب (التذكير) .

(٣) ق ١٣٤ / ١ من ب .

(٤) ق ١٢١ / ١ من ح .

وطرف الأداء ، والعزيمة فيه أن يؤدي على الوجه الذي سمع بلفظه ومعناه ،
والرخصة أن ينقله بمعناه .

توسعة للأمر على الناس

وأما إذا وجد حديثا بخط أبيه وهو معلوم ، أو بخط رجل معروف موثوق
به ، فإنه يجوز له أن يقول : وجدت بخط أبي أو فلان ، لا يزيد على ذلك .
وأما إذا كان الخط مجهولا ، فإن كان مفردا ، فذلك باطل ، وإن كان
مضموما إلى جماعة لا يتوهم التزوير في مثله والنسبة تامة يقع التعريف بها
بأن ذكر اسم أبيه وجده ، يكون كالمعروف .

قوله : وطرف الأداء إلى آخره ...

طرف الأداء نوعان أيضا :

عزيمة ، ورخصة .

فالعزيمة أن يتمسك باللفظ المسموع فيؤدي على الوجه الذي سمع بلفظه
ومعناه .

والرخصة : أن يؤدي بعبارة معني ما فهمه عند سماعه . (١)

(١) وهذا ما يسميه العلماء بنقل الحديث بالمعنى .

وقد اختلفوا فيه : فأجازه الجمهور بشروط ولم يجزه البعض بحال .
انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٧٢ - ٧٥ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف
للنسفي ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، والكشف للبخاري ٣ / ٥٥ فما بعدها ، وأصول السرخسي
١ / ٣٥٥ فما بعدها ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٧ ، وفوائد الرحموت ٢ / ١٦٦ ،
ونهاية السؤل ٢ / ٣٢٩ ، والمستصفي ١ / ١٦٨ ، وجمع الجوامع بشرحه للجلال
المحلي ٢ / ١٧١ ، وشرح القاضي العضد ٢ / ٧٠ ، والمعتمد ٢ / ٦٢٧ ، وروضة
الناظر ص ٦٣ ، وإرشاد الفحول ص ٥٧ ، والكفاية في علم الرواية ص ١٩٨ فما
بعدها ، ومناهج العقول ٢ / ٣٢٨ ، وفتح الغفار بشرح المنار ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ ،
والغنى للخباري ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، والتوضيح والتلويع بحاشيته التوشيح ص ٤٨٦ ==

فهذا جازز عند عامة العلماء فى بعض الصور .

وقال بعض أصحاب الحديث : لا يجوز نقله بالمعنى بحال وهو مذهب ابن عمر ومحمد بن سيرين ، وجماعة من التابعين ، وهو اختيار الرازى من أصحابنا ، وثعلب^(١) من أئمة اللغة لقوله - ﷺ - : « نضر الله امرأ سمع منى مقالة ، فوعاها وأداها كما سمعها ، قرب حامل فقه إلى غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » حث على الأداء كما سمع وذلك بمراعاة اللفظ المسموع ، ونبه على المعنى وهو تفاوت الناس فى معرفة معانى الألفاظ والفقه الذى يدور عليه أمر الشرع ، فيحتمل أن ينقل الراوى إلى من هو أفقه منه فيستنبط منه معنى زائدا .

وإذا صار الأصل هذا ثبت الحجر عاما وإن كان من الألفاظ ما لا يتفاوت الناس فى معرفة معناه ولأنه - ﷺ - مخصوص بجوامع الكلم ، سابق فى

== وحاشية ابن ملك بشرحه للرهاوى ص ٦٥٨ - ٦٦٠ ، والاحكام للآمدى ١٤٦ / ٢ فما بعدها ، وشرح الإمام النووى على مسلم ١ / ٣٦) .

هذا وما ينبغى التنبيه إليه هو : أن الخلاف فى جواز نقل الحديث بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما مآدون وحصل فى الكتب فلا يجوز تبدل ألفاظه من غير خلاف بينهم فى ذلك .

انظر (فتح الغفار بشرح المنار ٢ / ١٠٥) .

(١) هو : أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيبانى ، مؤلاهم البغدادى ، العلامة ، المحدث ، إمام النحو صاحب التصانيف ، ولد سنة (٢٠٠ هـ) ثقة ، حجة ، دين صالح ، مشهور بالحفظ ، سمع من إبراهيم المنذر وغيره وروى عنه نقطويه وغيره . من مؤلفاته : اختلاف النحويين ، وكتاب : (القراءات) وكتاب (معانى القرآن) . توفى سنة (٢٩١ هـ) .

انظر : (أنباء الرواة ١ / ١٣٨ - ١٥١ ، وفيات الأعيان ١ / ١٠٢ - ١٠٤ . وتاريخ بغداد ٥ / ٢٠٤ فما بعدها) .

الفصاحة والبيان كما قال - ﷺ - : « أنا أفصح العرب والعجم »^(١) ففى
التبديل بعبارة أخرى لا يؤمن من الزيادة والنقصان ، فكان الاحتياط هو الكف
عنه .

وحجة العامة ما روى يعقوب^(٢) / (٣) بن سليمان الليثى عن أبيه عن جده
قال : أتينا رسول الله - ﷺ - فقلنا له : بأبائنا وأمهاتنا يا رسول الله - ﷺ -
إنا لنسمع منك الحديث ولا نقدر على تأديته كما سمعناه منك ؟ قال - ﷺ -
« إذا لم تحملوا حراما وتحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس »^(٤)

(١) ذكره الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى (١١٦٢ هـ) بلفظ « أنا أفصح من
نطق بالضاد بيد أنى من قریش » .

وقال : (قال فى اللآلىء : معناه : صحيح ، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير
 وغيره من الحفاظ ، وأورده أصحاب الغريب ولا نعرف له إسنادا ، ورواه ابن سعد
 عن يحيى بن يزيد السعدى مرسلا بلفظ : « أنا أعريكم ، أنا من قریش ، ولسانى
 لسان سعد بن بكر » ورواه الطبرانى عن أبى سعيد الخدرى بلفظ « أنا أعرب العرب ،
 ولدت فى بنى سعد ، فأنى يأتينى اللحن ؟ » كذا نقله فى مناهل الصفا بتخريج
 أحاديث الشفا للجلال السيوطى ، ثم قال فيه : والعجب من المحلى حيث ذكره فى
 شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله ، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره فى
 شرح الجزرية .

ومثله « أنا أفصح العرب بيد أنى من قریش » أورده أصحاب الغرائب ، ولا يعلم من
 أخرجه ، ولا إسناده . انتهى) .

ينظر : (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر على السنة الناس ١ / ٢٣٢) .

(٢) هو : يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمه الليثى والد عمارة التابعى ولم أعر
 على أكثر من هذا فى ترجمته .

انظر : (الإصابة ٢ / ٧١ ، والكفاية فى علم الرواية ص ١٩٩) .

(٣) ق ١٣٤ / ب من ب .

(٤) أخرجه : (الخطيب البغدادى فى كتابه : (الكفاية فى علم الرواية) كما قال الشارح ==

كذا ذكره أبو بكر^(١) الخطيب البغدادي / (٢) في كتاب الكفاية في معرفة علم أصول الرواية . واتفاق الصحابة - رضى الله عنهم - على روايته بعض الأوامر والنواهي بالفاظهم مثل ما روى حكيم^(٣) بن حزام أو غيره أنه - ﷺ - : «نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم»^(٤) وما روى عن ابن

== رحمه الله - وذلك في ص ١٩٩ بلفظ « إذا لم تحلوا حراما وتحرموا حلالا ، فلا بأس » . بدون ذكر « وأصبتم المعنى » .

(١) هو : أحمد بن علي بن ثابت بن علي بن مهدي ، البغدادي ، خاتمة الحفاظ ، الإمام الأوحّد ، العلامة المفتي ، محدث الوقت ، ولد سنة (٣٩٢ هـ) سمع أبا عمرو بن مهدي الفارسي ، وغيره وروى عنه : أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه ، وأبو النصر بن مأكولا وغيره صاحب التصانيف الكثيرة القيمة منها : التاريخ (١٤ مجلدا) ، شرف أصحاب الحديث ، والكفاية ، وغيرها ، فضائله كثيرة ومشهورة ، توفي سنة (٤٦٣ هـ) .

انظر : (كشف الظنون / ١ / ٢٠٩ ، ٢٨٨ ، والكامل في التاريخ / ١٠ / ٦٨ ، ووفيات الأعيان / ١ / ٩٢ - ٩٣ ، والخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها للشيخ يوسف العاشق ، موارد الخطيب للدكتور : أكرم العمري ، وسير أعلام النبلاء / ١٨ / ٢٧٠ فما بعدها) .

(٢) ق ١٢١ / ب من ج .

(٣) هو : حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد . . الأسدي ، ابن أخي خديجة أم المؤمنين - رضى الله عنها - يكنى أبا خالد ، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة ، كان من سادات قرش ، أسلم عام الفتح ، وكان من المؤلفة وشهد حينا ، وأعطى من غنائمها مائة بغير ، ثم حن إسلامه ، وهو ممن عاش (١٢٠ سنة) شطرها في الجاهلية ، وشطرها في الإسلام . توفي سنة ٥٠ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الإصابة / ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، والاستيعاب بذيل الإصابة / ١ / ٣١٩ - ٣٣٠ ، المستدرک / ٣ / ٨٤٢ - ٨٤٥ ، وسير أعلام النبلاء / ٣ / ٤٤) .

(٤) أخرجه : (أبو داود / ٣ / ٧٦٩ ، والترمذي / ٣ / ٥٢٥ ، والنسائي / ٧ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ وابن ماجه / ٢ / ٧٣٧ ، بلفظ (لا تبع ما ليس عندك) .

مسعود وأنس وغيرهما أنهم كانوا يقولون عند الرواية قال رسول الله - ﷺ -
كذا أو نحو منه ، أو قريبا منه^(١) . ولم ينكر عليهم منكر (فكان)^(٢) إجماعا
على الجواز .

وأيضا الإجماع منعقد على شرح الشرع للعجم بلسانهم ، فإذا جاز إيداله
بالعجمية ، فلأن يجوز إيداله بالعربية أولى ، إذ التفاوت بين العربية وترجمتها
بالعربية أقل مما بينهما وبين العجمية .^(٣)

== وقال الترمذى : (هذا حديث حسن) . وليس فيه (ورخص فى السلم) بل هو
حديث آخر لإثبات جواز السلم .

فالحديث الذى ذكره شيخنا (الكاكى) - رحمه الله - مركب من حديثين : حديث
حكيم بن حزام المذكور ، وحديث الرخصة فى السلم .

(١) فقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده (١ / ٤٥٢) عن عبد الله بن مسعود - رضى الله
عنه - قال : (سمعت رسول الله - ﷺ - كذا ، أو نحو منه ، أو قريبا منه ، أو
كلما هذا معناه) ، وفى سنن ابن ماجة ومسنده أحمد أيضا ما روى عن عمرو بن
ميمون قال : (كنت لا تغتنى عشية خميس إلا أتى عبد الله بن مسعود - رضى الله
عنه - فما سمعته يقول لشيء قط : قال رسول الله - ﷺ - حتى كانت ذات عشيّة ،
فقال : قال رسول الله - ﷺ - فاغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه ، ثم قال : أو
مثله أو نحوه أو شبيه به . قال : فأنا رأيته وإزاره محلولة) .

قال أمير باد شاه : موقوف صحيح . انظر (تيسير التحرير ٣ / ٩٨) .

(٢) فى ح (وكان) .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أن نظم الحديث غير معجز ، والمطلوب منه الحكم الذى تعلق
بمعناه دون نظمه ، وذلك المعنى لا يختلف باختلاف اللفظ ، بخلاف القرآن حيث
يعتبر نظمه ومعناه ، لأنه تعلق بنظمه معنى مقصود ، وهو الإعجاز ، فهو يتعلق
بالنظم والمعنى ، فلا يجوز تبديل نظمه ، وأما الحديث ، فإن من أدى تمام معنى كلام
الرجل بوصف بأنه أدى كما سمع ، وإن اختلف اللفظ . والله أعلم .

انظر : (الكشف للنسفى ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، والاحكام للامدى ٢ / ١٤٩ - ١٥٠) .

ولقائل أن يقول : جواز التفسير بلغة أخرى لا يدل على جواز النقل بالمعنى لأن فى التفسير ضرورة ، إذ العجمى لا يفهم العربى ، ولا ضرورة فى النقل بالمعنى ألا يرى أن تفسير القرآن بجميع اللغات جائز ولم يجر نقله بالمعنى بالاتفاق .

والمعقول وهو : أنا نعلم قطعاً أن اللفظ غير مقصود فى باب الحديث كالشهادة ، لأن النظم من السنة غير معجز ، ولهذا كان رسول الله - ﷺ - يذكر المعنى الواحد باللفاظ مختلفة ، بل المقصود^(١) هو المعنى وهو حاصل ، فلا يلتفت إلى اختلاف اللفظ بخلاف القرآن ، والأذان والتشهد وسائر ما يعبد فيه باللفظ ، لأن اللفظ فيها كالمعنى ، ولهذا تعلق جواز الصلاة وحرمة القراءة على الجنب والحائض بالآية المنسوخة^(٢) فلا يجوز الإخلال به كالمعنى .

(١) فإن قيل : لا نسلم أن المقصود هو المعنى فقط ، بل التبرك بلفظه - عليه الصلاة والسلام - أيضاً مقصود ، فيجوز أن يكون مراعاته واجبة لهذا ؟
والجواب : أن المقصود الأهم إنما تعلق بمعرفة الأحكام الإلهية ، وليس بنظم الحديث حكم ما متعلقاً به ، فيجوز تأدية معناه بحيث يستفاد منه الحكم المقصود ويكفى فى المقصود .

قيل : سلمنا أن المقصود هو المعنى ، لكن لا نسلم أنه علة تامة للجواز للنقل بالمعنى حتى يستلزم جوازه ، لجواز المانع وهو انحطاط كلام أبلغ بلغاء البشر إلى كلام الأحاد من العامة .

أجيب عنه : إن الواجب نقل الأحكام الشرعية ، لثلاث نفوت فائدة البعث ، وفى السنة الأحكام إنما تستفاد من المعنى ، وليس الحكم فيها منوطاً بالنظم ، ولا يجب رعاية البلاغة ، إذ ليس فيه الإعجاز ، فالغرض من نقل الشرائع يتم بنقل معنى الحديث ، وأما الكتاب ، فلما كان معجزاً متعلقاً بالأحكام الشرعية ، وجب نقل النظم أيضاً .

انظر : (مسلم الثبوت بشرحه : فواتح الرحموت ٢ / ١٦٨ - ١٦٩) .

(٢) أى : المنسوخة حكماً لا تلاوة .

فإن كان محكما لا يحتمل غيره ، يجوز نقله بالمعنى لمن له بصيرة في وجوه اللغة ، وإن كان ظاهرا يحتمل غيره ، فلا يجوز نقله بالمعنى إلا للفقهاء المجتهدين .

وأما الجواب عما قالوا : بأنه - ﷺ - مخصوص بجوامع الكلم فنحن لا نجوز النقل بالمعنى في الجوامع^(١) ولا فيما لا يؤمن فيه عن التحريف ، بل إنما جوزنا فيما لا يحتمل إلا وجهها واحدا بشرط أن يكون الناقل عالما بأوضاع الكلام ، أو فيما له معنى ظاهرا بشرط أن يكون الناقل جامعا بين العربية والفقه .

وأما الحديث فلا تمسك لهم فيه ، لأن الأداء كما سمع ليس بمقتصر على نقل اللفظ بل يطلق ذلك على نقل المعنى أيضا ، فإن الشاهد^(٢) أو المترجم (إذا)^(٣) أدى المعنى من غير زيادة أو نقصان ، يقال له : أنه أدى كما سمع وإن كان الأداء بلفظ آخر .

ولئن سلمنا أن التأدية حسب ما سمع إنما يكون باللفظ ، فلا نسلم أن فيه ما يدل على الوجوب والمنع من غيره ، لأنه - ﷺ - دعا لمن حفظ ، ويدل ذلك على أنه مرغوب فيه لا على الوجوب ، ونحن نقول بالأولوية^(٤) .

(١) أى : في جوامع الكلم ، ويأتى معناها في الصفحة الآتية .

(٢) في ١٣٥ / ١ من ب .

(٣) في ح (إذ) وهو خطأ .

(٤) ويضاف إلى ذلك : أن في استدلالهم هذا ، فساد الوضع فإن الحديث روى بالفاظ مختلفة ، فإنه قد روى « نصر الله أمرا » و « رحم الله أمرا » ، و « رب حامل فقه غير فقيه » وروى « لا فقه له » ، فهو لا يخلو عن النقل بالمعنى ، فلو لم يصح ، لم يصح الأخذ به . والله أعلم .

انظر : (فواتح الرحموت ٢ / ١٦٩ ، والأحكام للامدنى ٢ / ١٥٠) .

وما كان من جوامع الكلم ، أو المشكل ، أو المشترك أو المجمل لا يجوز نقله بالمعنى .

والحاصل أن السنة فى هذا الباب على خمسة أوجه :

محكم لا يحتمل إلا معنى واحدا ، فيجوز نقله بالمعنى إن كان عالما لوجوه اللغة رخصة ، لأنه لما لم يشتهبه معناه ^(١) لا يتمكن فيه الزيادة والنقصان إذا نقله بعبارة أخرى .

وظاهر معلوم المعنى لكنه يحتمل الخصوص ، أو حقيقة يحتمل المجاز ، فلا يجوز نقله بالمعنى إلا للفقهاء المجتهدين ، لأنه يقف على ما هو المراد منه ، فيقع الأمن عن الخلل لمعناه .

ومشكل ومشترك ، فلا يجوز نقله بالمعنى أصلا ، لأن المراد منهما لا يعرف إلا بتأويل ، وتأويل الراوى لا يكون حجة على غيره كالقياس .

ومجمل أو متشابه ، فلا يتصور نقله بالمعنى ، لأنه لا يوقف على معناه .

وما كان من جوامع الكلم : بأن كان لفظه وجيزا وتحت معان جملة كقوله :
- ﷺ - : « الخراج بالضمان » ^(٢) وقوله - ﷺ - « العجماء جبار » ^(٣) ،

(١) ق ١٢٢ / أ من ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٧٧٩ ، والترمذى ٣ / ٥٧٣ ، والنسائى ٧ / ٢٥٥ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٤ ، وأحمد فى مسنده ٦ / ٢٠٨) .

واللفظ : لأبى داود ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح (.

(٣) رواه : (البخارى ٢ / ١٣٧ بلفظ : « العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفى الركاز الخمس » .

ومسلم : ٣ / ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، والترمذى ٣ / ٢٥ .

والمروى عنه إذا أنكر الرواية ، أو عمل بخلافه بعد الرواية .

وقوله : - ﷺ - : « لا إضرار ولا ضرر فى الإسلام » . (١)

فقد جوز بعض مشائخنا نقله بالمعنى إن كانت ظاهرة المعنى إذا كان الراوى جامعاً للغة والفقه .

قال شمس الأئمة : والأصح عندى أنه لا يجوز لأنه - ﷺ - كان مخصوصاً بهذا النظم على ما روى أنه - ﷺ - قال : « أوتيت جوامع الكلم » (٢) أى : خصصت بها ، فلا يقدر أحد بعده على ما كان مخصوصاً به ، وكل مكلف بما فى وسعه ، وفى وسعه نقل ذلك اللفظ ليكون مؤدياً لغيره ، ولىقين ، ولو نقله إلى عبارته لم يأمن من القصور فى المعنى المطلوب به وكان هذا النوع هو مراد رسول الله - ﷺ - : (ثم أداها كما سمعها) (٣) .

قوله : والمروى عنه إذا أنكر الرواية إلى الفصل .

اعلم أن الخبر من طريق المعنى خمسة : (٤)

== والنسائى : ٥ / ٤٥ ، والدارمى ١ / ٣٩٣ .

(١) أخرجه : (أحمد فى مسنده بهذا اللفظ مع تقديم بعض اللفظ على البعض الآخر ١ / ٣١٣) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٣٨ ، ومسلم ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ولفظه : « فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لى الغنائم وجعلت لى الأرض طهوراً ومجداً ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بى النبون » وأحمد : فى مسنده ٢ / ٢٦٨) .

(٣) راجع (أصول الرخسى ١ / ٣٥٧) .

(٤) أى : خمسة أقسام .

ما هو خلاف بيقين ، يسقط العمل به .

ما هو صدق لا شبهة فيه كالتواتر .

وقسم فيه شبهة كالمشهور .

وقسم محتمل ترجح جانب صدقه كأخبار الآحاد التي يوجب العمل .

وقسم محتمل عارض دليل رجحان الصدق ما أوجب وقفه أى عارض كونه حجة ما يوجب كونه غير حجة كخبر الفاسق .

والقسم الخامس / ^(١) المطعون . والظمن نوعان :

نوع يلحقه من قبل راويه . ونوع يلحقه من غيره .

والأول ^(٢) على أربعة أوجه :

أحدها : ما أنكره صريحا ، وهو عل وجهين إما أنكره إنكار جاحد مكذب ، بأن قال : كذبت على ، أو ما رويت لك .

أو أنكره إنكار متوقف بأن قال : لا أذكر أنى رويت لك هذا الحديث أو لا أعرفه .

ففى الوجه الأول : يسقط العمل به بلا خلاف ^(٣) ، لأن كل واحد منهما —

(١) ق ١٣٥ / ب من ب .

(٢) أى : الظمن من قبل الراوى .

(٣) قلت : وفيه نظر ، فإن شمس الأئمة وصدر الشريعة وفخر الإسلام ، وصاحب التقويم ، حكوا فى إنكار الراوى روايته مطلقا اختلاف السلف .

انظر : (أصول شمس الأئمة ٢ / ٣ ، والتوضيح ص ٤٨٦ - ٤٨٨ ، وأصول البرزوى فى كشف الأسرار ٣ / ٦٠ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٧) .

مكذب للآخر ، فلا بد من كذب واحد غير عين ، وهو موجب للقدح في الحديث ولكن لا تسقط بذلك عدالتهما للتيقن في عدالتهما ووقوع الشك في روالها ، وفائدته تظهر في قبول روايتهما في غير ذلك الخبر^(١).

وأما في الوجه الثاني : فذهب الكرخي والقاضي أبو زيد ومن تابعه وأحمد بن حنبل - رحمهم الله - في رواية عنه إلى أنه / ^(٢) يسقط العمل به . ^(٣)

وذهب الشافعي ومالك وجماعة من المتكلمين إلى أنه لا يسقط العمل به^(٤) متمسكين بأن حال كل واحد محتملة ، فلإن حال المدعى يحتمل السهو

(١) فلو شهدا عند حاكم في واقعة ، قبلا ، لأن تكذيبه قد يكون لظن منه أو غيره .

انظر : (شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بحاشية العطار على المحلي ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، وحاشية التفتازاني على شرح المعقد ٢ / ٧١ ، والمستصفى ١ / ١٦٧ ، والاحكام للأمدى ٢ / ١٥١ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٠ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٧ ، وكشف الاسرار للبخاري ٣ / ٥٩ ، وكشف الاسرار للنسفي ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، وأصول السرخسي ٢ / ٣ ، والتلويح على التوضيح ص ٤٨٨ ، والكفاية في علم الرواية ص ١٣٩ ، وتدريب الراوي ١ / ٣٣٤ ، والمسودة ص ٢٧٩) .

(٢) ق ١٢٢ / ب من ح .

(٣) وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأكثر الحنفية .

انظر (كشف الاسرار للنسفي ٢ / ٧٧ ، وكشف الاسرار للبخاري ٣ / ٦٠ ، وأصول السرخسي ٢ / ٣ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٠ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٧ ، والتوضيح على التنقيح ص ٤٨٦ - ٤٨٨) .

(٤) وبه قال بمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة - رحمه الله - وأحمد بن حنبل في أصح الروايتين عنه .

انظر (المستصفى ١ / ١٦٧ ، والاحكام للأمدى ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ ، والمعتمد ٢ / ٦٢١ ، والمسودة ص ٢٧٨ ، وشرح القاضي ==

والغلط ، وحال المنكر يحتمل النسيان والغفلة ، وكل واحد منهما عدل وثقة ، فكان مصدقا في حق نفسه ، فلا يبطل ترجيح جهة الصدق في خبر الراوى لعدالته ، بنسيان الآخر كما لا يبطل بموته وجنونه ، فحل للراوى الرواية .

واحتج من رده بأن الحديث إنما يكون حجة بالاتصال بالرسول - ﷺ - فبانكار الراوى ينقطع الاتصال ، لأن إنكاره حجة في حقه ، فيستفى به رواية الحديث ، أو يصير متناقضا بإنكاره ، ومع التناقض لا تثبت الرواية ، وبدون الاتصال لا يكون حجة كما في الشهادة على الشهادة .

ولأنه إذا لم يتذكر بالتذكير كان مغفلا ، ورواية المغفل لا تقبل .

ولأن أكثر ما في الباب أن يصدق كل واحد في حق نفسه ، فقلنا : يحل للراوى أن يعمل به ولا يحل لغيره ، لتحقيق الانقطاع في حق غيره بتكذيب المروى عنه .

وقيل ^(١) : إن سقوط العمل بالخبر الذى أنكره المروى عنه قول أبى يوسف خلافا لمحمد بناء على اختلافهما في الشاهدين : شهدا على القاضى بقضية وهو لا يذكرها .

فقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا تقبل . وقال محمد - رحمه الله - : تقبل . ^(٢)

== العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٧١ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٩٦ .

(١) القائل شمس الأئمة السرخسى . انظر : (أصوله ٢ / ٣) .

(٢) فإذا ثبت هذا الخلاف بينهما في قضاء ينكره القاضى ، فكذلك يثبت في حديث ينكره الراوى الأصل . (أصول السرخسى ٢ / ٣) .

ومشاله : حديث ربيعة عن سهيل^(١) عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه - ﷺ - « قضى / (٢) بشاهد ويمين »^(٣) فإن عبد العزيز^(٤) بن محمد الدراوذي قال : لقيت سهيلا فسألته عن رواية ربيعة عن هذا الحديث فلم يعرفه وكان يقول بعد ذلك : حدثني ربيعة عنى .

فأصحابنا لم يقبلوا هذا الحديث ، وعمل الشافعى - رحمه الله - به مع إنكار الراوى .

(١) هو : أبو يزيد سهيل بن صالح المدني ، مولى جوية الغطفانية ، الإمام ، المحدث الكبير ، الصادق ، كان من كبار الحفاظ ، لكنه مرض مرضة غيرت من حفظه ، وثقه أحمد العجلي . حدث عن أبيه (أبى صالح ذكوان) ، وعطاء الليثى ، وابن المنكر ، وغيرهم ، وحدث عنه : الأعمش وربيعه ، ومولى بن عقبة ، وغيرهم توفي سنة (١٤٠ هـ) .

انظر : (الجرح والتعديل ٤ / ٢٤٦ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٤٥٨ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٠٨) .

(٢) ق ١٣٦ / ١ من ب .

(٣) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٣٣٧ بلفظ : « أن رسول الله - ﷺ - قضى بيمين وشاهد » وأبو داود ٤ / ٣٤ ، والترمذى ٣ / ٦١٨ ، وابن ماجه ٢ / ٧٩٣ ، وأحمد فى مستده ١ / ٣١٥ ، بهذا اللفظ ، والشافعى فى الام : ٢ / ٢٣٥) .

(٤) هو : عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، الدراوذي ، الإمام ، العالم ، المحدث ، يكنى : أبا محمد الجهنى مولاهم ، المدني ، الدراوذي .

قيل : أصله من دراوذك (قرية بخراسان) وقيل : الدراوذي من أهل أصبهان نزل المدينة ، حدث عن صفوان بن سليم ، وثور بن زيد ، وسهيل بن أبى صالح ، وغيرهم ، وروى عنه : شعبة ، والثورى وهما أكبر منه وابن راهويه ، وغيرهم - توفي سنة (١٨٧ هـ)

انظر : (الجرح والتعديل ٥ / ٣٩٥ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٣٦٦ - ٣٦٩ ، وشذرات الذهب ١ / ٣١٦) .

وإن كان قبل الرواية أو لم يعرف تاريخه لم يكن جرحا ، وتعيين بعض
محتملاته لا يمنع العمل به

وثانيها : ما إذا عمل الراوى بخلافه أو أفتى بخلافه .

فإن كان قبل روايته وقبل بلوغ الخبر إياه مما هو خلاف (بيقين)^(١) أى : لا
يحتمل أن يكون مرادا من الخبر بوجه لا يوجب ذلك جرحا فى الحديث ، لأن
الظاهر أن ذلك كان مذهبه وأنه ترك ذلك بالحديث ورجع إليه ، إحسانا للظن
به ، وكذلك إن لم يعرف التاريخ ، لأن الحديث (فى الأصل حجة)^(٢) ووقع
الشك فى سقوطه ، فوجب العمل بالأصل ، ويحمل على أنه كان قبل
الرواية .

وكذلك إن كان بعد الرواية ، ولم يكن خلافا بيقين ، بأن كان اللفظ عاما
فعمل بخصوصه ، أو مشتركا أو بمعنى المشترك فعمل بأحد وجوهه ، لأن
الحجة هى الحديث وتأويله لا يتغير ظاهر الحديث .

واحتماله للمعانى لغة ، وتأويله لا يكون حجة على غيره ، فوجب عليه
التأمل والنظر فيه ، فإن اتضح له وجه ، وجب اتباعه .

وإن كان العمل بعد الرواية أو بلسوغه إياه /^(٣) وذلك خلاف بيقين فذلك
يوجب جرحا فى الحديث ، لأن خلافه إن كان حقا بأن خالف للوقوف على
نسخه ، أو ليس بثابت وهو الظاهر من حاله ، فقد بطل الاحتجاج به ، لأن
النسخ ، وما ليس بثابت ساقط العمل .

(١) فى ب (معين) .

(٢) عبارة ب (حجة فى الأصل) .

(٣) ق ١٢٣ / أ من ح .

والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه

وإن كان خلافه باطلا بأن خالف لقلة المبالة والتهاون بالحديث أو لغفلة نسيان ، فقد سقطت بذلك روايته ، لأنه ظهر أنه لم يكن عدلا أو كان مغفلا وكل ذلك مانع عن قبول روايته .

مثاله : حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أنه - ﷺ - قال : « يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا » . (١)

ثم صح من فتواه أنه يظهر بالغسل ثلاثا ، فيسقط العمل بما ما روى ، ويحمل على أنه عرف انتساخه ، أو علم أن مراد النبي - ﷺ - الندب فيما وراء الثلاث .

ومثال الحديث الذى عمل الراوى ببعض احتمالاته : ما روى عن ابن عباس/ (٢) عن النبي - ﷺ - أنه قال : « من بدل دينه فاقتلوه » (٣) فكلمة من يتناول الرجال والنساء ، وقد خصه الراوى بالرجال على ما روى أبو حنيفة رحمه الله - بإسناده عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : « لا تقتل المرتدة » (٤) فلم يعمل الشافعى - رحمه الله - بتخصيصه ، لأن تخصيصه

(١) أخرجه : (مسلم ٢٣٤ / ١ بلفظ (إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرات » ، وأبو داود ١ / ٥٧ ، والترمذى ١ / ١٥١ والنسائى ١ / ٥٤ ، وابن ماجه ١ / ١٣٠ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٤٨٩) .

(٢) ق ١٣٦ / ب من ب .

(٣) أخرجه (البخارى ٨ / ٥٠ ، بهذا اللفظ ، والترمذى ٤ / ٥٩ ، والنسائى ٧ / ١٠٤ ، وابن ماجه ٢ / ٨٤٨ ، وأحمد فى مسنده ١ / ٢١٧ ، ٢٨٣) .

(٤) أخرجه : (أبو يوسف فى الخراج عن أبى حنيفة عن عاصم عن أبى رزین عن ابن عباس - رضى الله عنه - قال : (لا تقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام -==

وعمل الصحابي بخلافه يوجب الطعن إذا كان الحديث ظاهر لا يحتمل
الخفاء عليهم .

ليس بحجة على غيره ^(١) وهذا هو الوجه الثالث .

ورابعها : وهو الامتناع عن العمل بالحديث وهو بمنزلة العمل بخلافه حتى
يخرج الحديث عن الحجية ، لأن ترك العمل بالحديث الصحيح حرام

والمراد الامتناع عن العمل هو : أن لا يشتغل بالعمل بما يوجب الحديث ولا
بما يخالفه من الأفعال الظاهرة كما إذا لم يشتغل بالصلاة في وقت الصلاة ولا
بشيء آخر حتى مضى الوقت ، كان هذا امتناعا لا عملا بخلافه ، ولو أكل
في وقت الصوم كان هو عملا بخلافه ، إلا أنه في التحقيق كليهما واحد ،
لأن الترك فعل كالاشتغال بفعل آخر .

مثاله حديث ابن عمر -رضي الله عنه - : «أنه عليه الصلاة والسلام كان يرفع
يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع» ^(٢) وقد صح عن مجاهد أنه

== ولكن يحسن ويدعين إلى الإسلام ويجبرن عليه .

انظر (تعليق أبي الوفاء على كتاب الآثار لأبي يوسف ص ١٦١) .

(١) وذلك : لأن تعيين المجتهد أحد المعنيين أو المعاني من اللفظ ، لا يكون حجة على
غيره من المجتهدين ، ولهذا قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (كيف أترك الخبر
لا أقول أقوام ، لو عاصرتهم لحاججتهم بالحديث) .

انظر (الأحكام للامدني ٢ / ١٦٥) .

(٢) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٩٢ ، وأبو داود ١ / ٤٧٤ - ٤٧٦ ، والترمذي ٢ / ٣٥ ،

ولفظه « رأيت رسول الله - ﷺ - إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه ،

وإذا رجع ، وإذا رفع رأسه من الركوع » .

وابن ماجة ١ / ٢٧٩) .

قال : (صحبت ابن عمر عشر سنين فلم يرفع يديه إلا فى تكبيرة الافتتاح^(١)) فتركه دليل على أنه عرف انتساخه .

وأما النوع الثانى من الطعن - وهو الذى يلحقه من قبل غير راويه فهو قسمان :

أحدهما : طعن الصحابة . والثانى : طعن أئمة الحديث .

وأما طعن الصحابة فعلى وجهين :

إما أن يكون الحديث الذى طعن فيه من جنس ما يحتمل الخفاء على الطاعن أم لا ؟

فعمل الصحابة فيما لا يحتمل الخفاء بخلافه ، يوجب الطعن ، وذلك مثل حديث عباده^(٢) بن الصامت - رضى الله عنه - أنه - ﷺ - قال : « البكر

(أخرجه : (الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١ / ٢٢٥ بلفظ : صليت خلف ابن عمر - رضى الله عنهما - فلم يكن يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى من الصلاة) . وقال : (فهذا ابن عمر قد رأى النبى - ﷺ - يرفع ثم قد ترك هو الرفع بعد النبى - ﷺ - فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد رأى النبى - ﷺ - فعله ، وقامت الحجة عليه بذلك) .

كما أخرجه : ابن أبى شيبة فى مصنفه ٢ / ٢٣٧ بلفظ : (ما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا فى أول ما يفتح) .

(٢٠) هو : أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم ، الأنصارى ، الخزرجى صحابى جليل ، شهد بدرًا والمجاهد كلها ، كان أحد النقباء بالعقبة ، ومن أعيان البدرين ، وأخى رسول الله - ﷺ - بينه وبين أبى مرثد الغنوى : روى عن النبى - ﷺ - كثيرا ، وروى عنه : أنس وجابر وأبو أمامة وغيرهم .

مناقب كثيرة ومشهورة ، توفى سنة (٣٤ هـ) وقيل : إنه عاش إلى سنة (٤٥ هـ) . وقيل غير ذلك . والاشهر أنه توفى فى فلسطين ودفن ببيت المقدس وقبره بها معروف ==

بالبكر جلد مائة وتغريب عام^(١)،

وبهذا الحديث تمسك الشافعي - رحمه الله - ، فجعل النفي إلى موضع
بينه وبين الزاني مدة سفر من تمام الحد ، / ^(٢) ولم يعمل علماؤنا به ، لأن
عمر - رضى الله عنه - نفي رجلا فلهحق بالروم مرتدا ، فحلف أن لا ينفي
أحدا أبدا . ^(٣)

فلو كان النفي حدا ، لما حلف ، لأن الحد لا يترك بالارتداد .

فعرفنا أن ذلك بطريق السياسة والمصلحة .

وقال على - رضى الله عنه - : (كفى بالنفي فتنة) ^(٤) ، ولو كان ^(٥) النفي

= انظر (الإصابة ٢ / ١٦٠ - ٢٦١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٤٤١ - ٤٤٣
وأسد الغابة ٣ / ١٦٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٥ فما بعدها) .

(١) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٣١٦) بلفظ : « البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ،
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وأبو داود ٤ / ٦٠٤ ، والترمذي ٤ / ٣٩ - ٤٠
هذا وقد ذهب الحنفية ومن معهم إلى : أن حد البكر إذا زنى جلد مائة ولا نفي عليه
مع الجلد إلا أن يرى الإمام نفيه سياسة ، فينفيه إلى حيث أحب . وذهب الجمهور
إلى : أن حد البكر الزاني جلد مائة وتغريب عام جميعا راجع : (شرح معاني الآثار
٣ / ١٥٣ ، والاختيار لتعليل الأحكام ٤ / ٨٦ - ٨٧ ، والكافي ٢ / ١٠٧٠ ،
والمهذب للشيرازي ٢ / ٣٤٢ ، والمغنى لابن قدامة ٩ / ١٦٦) .

(٢) ق ١٢٣ / ب من ج .

(٣) ذكره الزيلعي في : (نصب الراية ٣ / ٣٣١) برواية عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر
عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب عمر ربيعة بن أمية بن خلف في
الشراب إلى خيبر ، فلهق بهرقل فتتصر فقال : (لا أغرب بعد مسلما) .

(٤) قال الزيلعي : (رواه عبد الرزاق في مصنفه ، ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار ،
قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : قال عبد
الله بن مسعود في البكر يزني بالبكر ، قال (يجلدان مائة وينفيان سنة) قال : وقال
على : (حبسهما من الفتنة أن ينفيا) .

وقد روى عن إبراهيم السنخعي بعين اللفظ الذي ذكره الشارح (الكاكي) - رحمه
الله - .

انظر : (نصب الراية ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١) .

(٥) ق ١٣٧ / أ من ب .

حدا لما سماه فتنة وقد علمنا أن الحديث لا يخفى عليهم ، لأن إقامة الحد مفوض إلى الأئمة .

ومبنى على الشهرة ، وعمر وعلى - رضى الله عنهما - من أئمة الهدى ، فيبعد أن يخفى الحديث عليهما ولم يبلغهما مثل هذا الحديث ، ولا يظن بهم مخالفة حديث صحيح ، فدل فتواهم بخلافه على انتساخه .

ومثال الحديث الذى من جنس ما يحتمل الخفاء : ما روى زيد^(١) بن خالد الجهنى حديث^(٢) الفقهة فى الصلاة والحديث معروف .

فروى عن أبى موسى الأشعرى أنه لم يعمل بحديث الفقهة ، وذلك لا يوجب جرحا فى الحديث إن ثبت عنه ، لأن ما رواه زيد من الحوادث النادرة واحتمله الخفاء على أبى موسى ، فلذلك لم يعمل به .

على أنا لا نسلم أنه لم يعمل به ، فإنه قد اشتهر عن أبى العالية رواية هذا الحديث مسندا ، ومرسلا عن أبى موسى كذا فى الاسرار^(٣) ، ولم ينقل عن

(١) هو : زيد بن خالد الجهنى رضى الله عنه ، مختلف فى كنيته ، قيل : أبو زرعة ، وقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو طلحة شهد الحديبية ، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح - روى عن النبى - ﷺ - وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه وغيره ، وروى عنه أبناء خالد وأبوه حرب ومولاه أبو عمرة وغيرهم ، مناقبه كثيرة توفى سنة (٧٨ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٥٤٧ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٥٣٩) .

(٢) قلت : وقد روى حديث الفقهة فى الصلاة مسندا ومرسلا بروايات متعددة وطرق مختلفة ، منها ما روى بلفظ : (من ضحك فى الصلاة فقهة ، فليعد الوضوء والصلاة) .

انظر : (نصب الراية ١ / ٤٧ فما بعدها) .

(٣) راجعه : فى ١ / ٥ ، ونصب الراية : (١ / ٤٧ - ٤٨) .

والطعن المبهم من أئمة الحديث لا يجرح الراوى إلا إذا وقع مفسرا بما هو جرح متفق عليه .

من اشتهر بالنصيحة دون التعصب .

واحد من الثقات ترك العمل به ، فالظاهر أن ما ذكره غير ثابت .

وثانيهما : طعن أئمة الحديث ، فإنه لا يقبل^(١) مبهما بأن يقول : هذا الحديث غير ثابت أو منكر ، أو فلان متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، أو مجروح ، أو ليس يعدل من غير أن يذكر سبب الطعن ، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين .

(١) قلت : اختلف العلماء فى اشتراط ذكر سبب الجرح والتعديل ، وعدم اشتراطه : فذهب الجمهور إلى : أنه يشترط ذكر سبب الجرح لا التعديل .
وقيل : عكسه - أى : يشترط ذكر سبب التعديل دون الجرح .
وقيل : يشترط فيهما ، وهو قول بعض الختابلة ومن معهم .
وفى رواية عن أحمد : عكسه وهو عدم الاشتراط فيهما ، واختاره القاضى أبو بكر الباقلانى .

واختار إمام الحرمين ، والأمدى - رحمهما الله -- : إن كان عالما كفى الإطلاق فيهما ، وإلا لم يكف .

انظر : (الأحكام للأمدى ١٢٢ / ٢ ، ١٢٣ والمستصطفى (١ / ١٦٢ - ١٦٣) ،
والكفاية فى علم الرواية (ص ١٠٧ - ١١٠) ، وشرح الجلال على الجمع الجوامع
(٢ / ١٩١) ١٩٤ وحاشية الفتازانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ /
٦٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥ ، والمحصل (ج ٢ / ١٢ / ٥٨٦ - ٥٨٨) ،
وكشف الأسرار للنسفى (٢ / ٨١) فما بعدها ، وأصول السرخسى (٢ / ٩ -
١١) ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٦٨ فما بعدها ، وفواتح الرحموت (٢ / ١٥١ -
١٥٤) ، وتيسير التحرير (٣ / ٦١ - ٦٤) ، وفتح الغفار (٢ / =

حتى لا يقبل الطعن بالتدليس .

وذهب القاضى الباقلانى (وجماعة) ^(١) من أئمة الحديث إلى أنه مقبول ، لأن الجراح إن لم يكن بصيرا بأسباب الجرح ، فلا يصح للتزكية ، وإن كان بصيرا بها فلا معنى لاشتراط بيان السبب ، إذ الغالب مع عدالته وبصيرته أنه ما أخبر حتى إلا وهو صادق فيه .

ألا يرى أن التعديل المطلق مقبول ، فكذا الجرح المطلق .

وحجة العامة : أن العدالة ثابتة لكل مسلم عاقل خصوصا فى القرون الثلاثة فلا يترك هذا الظاهر بالجرح المبهم ، (لأن) ^(٢) الجراح ربما اعتقد مالا يصلح سببا للجرح جارحا بأن ارتكب صغيرة من غير إصرار أو شرب النبيذ معتقدا بإباحته ، أو لعب بالشطرنج كذلك فجرحه بناء عليه ، فلا بد من بيانه ، بخلاف التعديل ، لأن أسبابه / ^(٣) لا تنضبط فلا معنى للتكليف بذكرها .

وقولهم : الغالب أنه ما أخبر إلا وهو صادق فى مقاله ، غير مسلم لجواز أن لا يعرف ذلك .

وأما الطعن / ^(٤) المفسر منهم نوعان

== ١٠٧ - ١٠٩) ، وتدريب الراوى (١ / ٣٠٥) ، وإرشاد الفحول (٦٧ - ٦٨) ،
والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٣ .

(١) مكررة فى ب .

(٢) فى ح (أن) وهو خطأ .

(٣) فى ١٢٤ / أ من ح .

(٤) فى (١٣٧ / ب من ب) .

والتلبيس والإرسال

ما يصلح طعنا . وما لا يصلح .

وأما الذى يصلح : إما أن يكون مجتهدا فيه أو متفقا عليه ، فإن كان مجتهدا فيه ، لا يقبل كالطعن بالإرسال أو شرب النبيذ لمن يعتقد إباحته .

وإن كان متفقا عليه ولكن الطاعن معروف بالتعصب والعداوة ، فلا يقبل أيضا ، لأن الظاهر أن التعصب حمله عليه .

وإن كان الطاعن معروفا بالعدالة ، والنصيحة ، والإتقان ، يقبل (بإجماع)^(١) ووجوه ذلك الطعن كثيرة ، وقد مر بعضها فيما تقدم من عمل الراوى بخلافه وإنكاره غيرهما .

وأما الطعن بما لا يصلح فمثل الطعن بالتدليس ، والتلبيس ، وركض الدواب وكثرة المزاح ، وحدائث السن ، وعدم الاعتياد بالرواية واستكثار مسائل الفقه .

أما التدليس لغة : كتمان عيب السلعة عن المشتري . (٢)

وفى اصطلاحهم : كتمان انقطاع أو خلل فى إسناد الحديث بإيراد لفظ يوهم الاتصال والصحة ، مثل أن يقول : حدثنى فلان عن فلان ولا يقول حدثنى فلان وسموه عننة .

(١) ساقطة من ح .

(٢) يقال : دالسه : أى : خادعه ، كأنه من الدَّسِّ بالتحريك وهو الظلمة ، لانه إذا غطى عليه الأمر أظلمه عليه .

انظر : (المصباح المنير ١ / ٣٠٥ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٢٤ ، والصحاح ٣ / ٩٣٠) .

فقد عد بعض الناس أن الإسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى تبين اتصاله بغيره .

والصحيح : أن هذا ليس بجرح ، لأنه يوهم شبهة الإرسال ، وحقيقة الإرسال ليست بجرح ، فشبهته أولى .

وأما التليس : وهو أن يكنى عن راوى الأصل وهو المروى عنه ولم يذكر اسمه الذى عرف به ولم ينسبه إلى أبيه وقبيلته ، مثل رواية سفيان بقوله : حدثنا أبو سعيد من غير بيان يعلم أنه ثقة أو غير ثقة .

فقد عده بعض الناس جرحا لأن قوله : أبو سعيد يحتمل الثقة وهو الحسن البصرى - رحمه الله - ، وغير الثقة وهو محمد بن السائب الكلبى فيما أظنه .

ومثل العوفى^(١) يروى التفسير عن أبى سعيد وهو الكلبى^(٢) يدلس به موهما أنه أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - .^(٣)

(١) فى ب (عطية بن العوفى) وهى خطأ .

والعوفى هو : محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية ، العوفى المفر ، من آثاره : تفسير القرآن ، توفى سنة (٢٧٦ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٤٥٤ ، وهدية العارفين (٢ / ١٩) ، ومعجم المؤلفين (١٠ / ٢١) .

(٢) قلت : وفى كون أبى سعيد كنية للكلبى نظر ، لأنه محمد بن السائب بن بشر الكلبى ، أبو النصر ، الكوفى ، الذى روى عنه السفيانان وتركه القطان والمهدى . ينظر : (أنوار الملك على حاشية ابن-ملك ص ٦٦٥) .

(٣) قلت : هذا الذى سماه الشارح - رحمه الله - تلبيا نوع من التدليس عند أهل الحديث ، ويسمى ذلك عندهم تدليس الشيوخ ، لأن التدليس عند أهل الحديث على ثلاثة أقسام :

==

والكلبي متهم بأنه روى تفسير كل آية عن النبي - ﷺ - ويسمى زوائد الكلبي .

وهذا لا يصلح جرحا لأن الكناية عن المروى عنه يحتمل أن يكون صيانة عن الطعن الباطل فيه ، ويحتمل أن يكون صيانة للطاعن ، وهو السامع عن الوقوع في الغيبة والمذمة ، على أن كون المروى عنه مطعوناً في بعض رواياته بسبب لا يمنع قبول روايته فيما سوى ذلك كالكلبي وأمثاله لعدالته^(١) مع أنه لا يخفى /^(٢) حال سفیان الثوري (في الفقه)^(٣) والعدالة والإتقان .

== أ - تدليس الإسناد وهو : أن يسقط الراوى اسم شيخه الذى سمع منه ويرتقى إلى شيخ شيخه أو من فوقه ، فيسند إليه الحديث بلفظ يوهم الاتصال ، كقوله عن فلان ، أو قال فلان موهماً بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه وإنما يكون ذلك تدليساً إذا كان المدلس قد عاصر المروى أو لقيه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذى دلّسه .

ب - تدليس الشيوخ وهو : أن يصف المدلس شيخه الذى سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسمه أو كنيته إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحو ذلك . والحامل له على ذلك كون المروى عنه ضعيفاً فيدلّسه ، حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء ، أو كونه صغيراً فى السن ، أو تأخر وفاته ، ويشاركه فيه من هو دونه ، أو إيهام كثرة الشيوخ ، وهذا القسم دون الأول .

ج - تدليس التسوية وهو : أن يروى حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة يروى عن ضعيف عن ثقة ، فيسقط المدلس الضعيف من بينهما ويصل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ يحتمل الاتصال ، فيستوى الإسناد كله بالثقات ، وهذا شر أقسام التدليس .

ينظر : (المنار وحواشيه ص ٦٦٦ ، والتعريفات للجرجاني ص ٥٤ - ٥٥ والكفاية فى علم الرواية ص ٣٥٧ ، ٣٦٥) .

(١) فى ١٣٨ / ١ من ب .

(٢) فى ١٢٤ / ب من ح .

(٣) فى هامش ح (فى العفة) .

وركض الدابة والمزاح وحداثة السن ، وعدم الاعتياد بالرواية . واستكثار مسائل الفقه

وإنما يصير الكناية عن المروى عنه جرحا في الراوى إذا استفسر الراوى عن المروى عنه فلم يفسره .

وأما ركض الدواب وهو حثها على العدو ما روى عن شعبة (بن)^(١) الحجاج أنه قيل : لم تركت حديث فلان .

قال : (رأيت)^(٢) يركض على البرذون^(٣) ، فلا يصح جرحا أيضا ، لأن ذلك من أسباب الجهاد ، إذ هو من جنس السباق بالخيال الذى هو مندوب فى الشرع.

وأما حداثة السن وهو الصغر عند التحمل ، كما شرط بعض أصحاب الحديث : البلوغ عند التحمل والأداء جميعا فلا يوجب جرحا أيضا بعد أن ثبت الإتيان عند التحمل ، والبلوغ والعدالة عند الرواية مع ما مر من شرائط الراوى ألا يرى أن رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - لصغره لم يسقط .

وأما عدم الاعتياد بالرواية ، فلا يوجب جرحا أيضا ، لأن المعتبر هو الإتيان ، وربما يكون إتيان من لم يكن اعتاد أكثر من الذى اعتاده ، ألا يرى أن الصديق - رضى الله عنه - ما اعتاد الرواية ولا يظن بذلك طعن فى حديثه .

(١) ساقطة من (ح) .

(٢) فى ب (روايته) وهو خطأ .

(٣) البرذون : كَجَرٍ دخل : الدابة ، وجمعه براذين .

(القاموس المحيط ٤ / ٢٠٣)

فصل : وقد يقع التعارض بين الحجج فيما بيننا لجهلنا .

فلا بد من بيانه : فركن المعارضة تقابل الحجتين على السواء لا مزية لأحدهما في حكمين متضادين وشرطها اتحاد المحل مع تضاد الحكم .

وقبل النبي - ﷺ - خبر الأعرابي برؤية هلال رمضان ، ولم يكن اعتاد الرواية .

وأما الاستكثار من مسائل الفقه كما ذكر بعض المحدثين في حق أبي يوسف أنه كان إماما ، حافظا إلا أنه اشتغل بالفقه ، ولما اشتغل به وصرف همهته إليه ، لا بد من أن يقع خلل في حفظ الحديث ، فلا يصح جرحا أيضا ، لأن ذلك دليل الاجتهاد وقوة الذهن ، فيستدل به على حسن الضبط والإتقان ، فكيف يصلح جرحا .

فصل : قوله : وقد يقع التعارض إلى آخره

اعلم : أن الحجج الشرعية التي سبق ذكرها من الكتاب والسنة ، لا يقع التعارض بينها حقيقة ، لأن ذلك من أمارات العجز والله تعالى يتعالى عن ذلك ، وإنما يقع التعارض بالنسبة إلينا لجهلنا بالناسخ والمنسوخ ، فإن أحدهما لا بد أن يكون متقدما ، فيكون منسوخا بالتأخر .

فإذا لم يعرف التاريخ ، لم يكن التمييز بين المتقدم والتأخر ، فيقع التعارض ظاهرا فيما بيننا ، ولا جرم احتيج إلى بيان المعارضة وما يتعلق بها .

فنقول / ^(١) المعارضة لغة : هي المانعة على سبيل المقابلة ^(٢) . يقال عرض

(١) (ق : ١٣٨ / ب من ب) .

(٢) يقال : عارض الشيء بالشيء : قابله وعارضت كتابي بكتابه أى : قابله . ==

لى كذا ، أى استقبلنى فمنعنى مما قصدته ، وسمى السحاب عارضا لمنعه ضوء الشمس وحرارتها .

وفى اصطلاح الأصوليين هى : تقابل المتساويتين / ^(١) على وجه لا يمكن الجمع بينهما ^(٢) ، فإن التقابل (والتدافع) ^(٣) لا يتحقق بين القوى والضعيف ولا عند إمكان الجمع .

ثم التعارض لا يتحقق إلا بوحدة المحكوم والمحكوم عليه ، لأن عند تغاير أحدهما لا يتحقق التعارض .

ويندرج فيما ذكرنا ما شرط فيه من وحدة الزمان والمكان ، والإضافة ، والقوة والفعل ، والشرط ، على ما عرف فى موضعه .

== وفى الحديث : (أن جبريل - عليه السلام - كان يعارضه القرآن فى كل سنة مرة ، وأنه عارضه العام مرتين) .

قال ابن الأثير : أى : كان يذارسه جميع ما نزل من القرآن - من المعارضة المقابلة .
انظر : (لسان العرب ٧ / ١٦٧ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢١٩) .

(١) (ق : ١٢٥ / أ من ح) .

(٢) وعرفه الإسئوى بقوله : (التعارض بين الأمرين هو : تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه) .

نهاية السؤل (٢ / ٢٥١) . ونحوه فى : (حاشية البئانى عل شرح الجلال المحلى ٢ / ٩٩) .

وقال ابن نجيم الحنفى : (التعارض لغة : التمانع ، واصطلاحا : اقتضاء أحد الدليلين ثبوت أمر ، والآخر انتفائه فى محل واحد فى زمان واحد بشرط تساويهما فى القوة ، أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع) .

(فتح الغفار ٢ / ١٠٩) .

(٣) فى ب (والدابع) وهو خطأ .

وحكمها بين الآيتين المصير إلى السنة ، وبين الستين المصير إلى أقوال
الصحابة أو القياس

والمراد بالركن : ما يقوم به المعارضة ، وهو مجموع أجزائها .
قوله : وحكمها ...

أى : حكم المعارضة ، بين الآيتين كذا : إذا ورد نصان متعارضان ولم
يعرف التاريخ ، ولا يمكن الجمع بينهما ، يسقط حكمهما لتعذر العمل بهما
أو بأحدهما عينا ، إذ لا يمكن الترجيح بلا مرجح ، ولا ضرورة فى العمل
بأحدهما أيضا لوجود الدليل الذى يمكن العمل به بعدهما ، فلا يجوز العمل
بما يحتمل أنه منسوخ وإذا تساقطا وجب المصير إلى دليل آخر بعدهما .

ثم إن كان التعارض بين الآيتين ، وجب المصير إلى السنة إن وجدت ،
وإلا إلى أقوال الصحابة والقياس ، وإن كان بين الستين ، وجب المصير إلى ما
بعد السنة مما يمكن به إثبات الحكم من أقوال الصحابة أو القياس على الترتيب
فى الحجج .

ثم عند من جوز^(١) تقليد الصحابى مطلقا فيما يدرك بالقياس وفيما لا

(١) وهو : مالك والشافعى فى القديم وأحمد فى رواية وأبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف
وأكثر الأصوليين من الحنفية كشمس الأئمة السرخسى وأبى بكر الرازى الحنفى ومن
معه .

انظر : (تيسير التحرير ٣ / ١٣٢ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والفقيه
والمفتى ١ / ١٧٤ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٤٣ ، ومناهج العقول ٣ / ١٤١) ،
والأحكام للآمدى : (٢٠١ / ٤) ، فما بعدها ، وشرح القاضى العضا لمختصر
ابن الحاجب مع حاشية التفاتانى (٢ / ٢٨٧) .

وعند المعجز يجب تقرير الأصول .

يدرك به مثل أبى سعيد البردعى ، وجب المصير إلى أقوالهم ، وإن لم يوجد
فإلى القياس وعند من لا يوجب تقليد الصحابي مطلقا مثل الكرخي^(١) وجب
المصير إلى ما ترجح عنده من القياس وقول الصحابي .

ثم قول المصنف : أو القياس يحتمل كليهما يعرف بالتأمل^(٢) .

قوله : وعند المعجز ...

أى : المعجز عن الدليل بأن لم يوجد بعدهما دليل آخر يعمل به ، يجب
تقرير الأصول - أى : العمل بالأصل - كما فى سؤر الحمار على ما سنبينه .

ثم قيل : نظير التعارض بين الآيتين قوله تعالى : ﴿ فاقروا ما تيسر من
القرآن ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وإذا قرء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾^(٤) .

(١) وهو : قول أحمد والشافعى فى الجديد وأكثر أصحابه كالغزالي والآمدى والشيرازي
وغيرهم .

انظر : (الأحكام للآمدى ٢٠١ / ٤ ، وشرح العنقد على مختصر ابن الحاجب :
٢ / ٢٨٧ والمعتمد ٢ / ٥٣٩ ، والتبصرة ص ٣٩٥ فما بعدها ، والمنخول ص ٤٧٤ -
٤٧٥) وهناك آراء أخرى فى هذا الموضوع ، فمن يريدّها ، عليه أن يراجع المصادر
المذكورة .

(٢) وذلك ، لأنه لا يفهم من كلامه صريحا أن أيهما يصار إليه أو لا بعد السنة :
أقوال الصحابة أو القياس ، لأنه عطف بأو - اتباعا لشمس الأئمة السرخسي وهو
لأحد المذكورين .

انظر : (شرح ابن ملك وحواشيه ص ٦٧٠ ، وأصول السرخسي ٢ / ١٣) .

(٣) سورة الزمل / ٢٠ .

(٤) سورة الأعراف / ٢٠٤ .

فإن الأول بعمومه يوجب القراءة / ^(١) على المقتدى لوروده فى الصلاة باتفاق ^(٢) أهل التفسير ، وبدلالة السياق والبقا ، والثانى ينفى وجوباً عنه إذ الإنصات لا يمكن مع القراءة ، وأنه ورد فى القراءة فى الصلاة عند عامة أهل التفسير ^(٣) ، فيتعارضان ، فيصار إلى الحديث ، وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ^(٤) . وقوله - ﷺ - فى الحديث المعروف : « إذا قرئ فأنصتوا » ^(٥) ولا يعارضهما قوله : - ﷺ - « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » لأنه محتمل فى نفسه قد يراد به نفى الفضيلة . ونظير التعارض بين السنتين ما روى النعمان بن بشير : (أن النبى

(١) ق ١٣٩ / أ من ب .

(٢) قلت : وفى هذا الاتفاق نظر ، لأن من المفسرين من يقول : إن المراد من القراءة الصلاة ، ومعنى قوله تعالى : ﴿ فاقرؤوا ما تيسر من القرآن ﴾ : فصلوا ما تيسر لكم من صلاة الليل . عبر عن الصلاة بالقراءة كما عبر عنها بسائر أركانها . والله أعلم بالصواب .

ينظر : (تفسير أبى السعود ٩ / ٥٣) .

(٣) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ٩ / ١٦٢ - ١٦٥ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣٩ فما بعدها ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٨٢٦ - ٨٢٨) .

(٤) أخرجه : (مسلم ١ / ٤٠٦ ، وابن ماجه ١ / ٢٧٦ ، ومالك فى الموطأ ص ٤٨ ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٣٣٩ واللفظ لأحمد) .

(٥) أخرجه : (الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١ / ٢١٧ بلفظ : (إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا قرأ فأنصتوا) . وقال الشوكانى : (رواه الخمسة إلا الترمذى ، وقال مسلم : هو صحيح) .

(نيل الأوطار ٢ / ٢٤٠) .

كما في سؤر الحمار لما تعارضت الدلائل فيه ، وجب تقرير الأصول .

- ﷺ - / (١) صلى صلاة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدين (٢) .

وما روت عائشة - رضى الله عنها - : (أنه صلاها ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجرات) (٣) فيتعارضان ، فيصار إلى القياس وهو الاعتبار بسائر الصلوات .

قوله : كما في سؤر الحمار

بيان التعارض فيه من وجهين :

أحدهما : أن الأخبار تعارضت في إباحة لحمه وحرمة ، فإن عبد الله (٤)

(١) في ١٢٥ / ب من ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ١ / ٧٠٤ ، بلفظ : (كسفت الشمس على عهد رسول الله - ﷺ - فجعل يصلى ركعتين ، ركعتين ، ويسأل عنها حتى انحلت) . والنسائي ٣ / ١٤٥ بلفظ : (أن رسول الله - ﷺ - صلى حين انكسفت الشمس مثل صلاتنا يركع ويسجد) .

وفي رواية : ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ (كنا عند النبي - ﷺ - فانكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجرداء من العجلة ، فقام إليه الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون) .

(٣) أخرجه : (البخاري ٢ / ٢٩٢ بلفظ : (كسفت الشمس على عهد رسول الله - ﷺ - فقام النبي - ﷺ - فصلى بالناس فأطال القراءة ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع رأسه فأطال القراءة وهي دون قراءته في الأولى ، ثم ركع فأطال الركوع دون ركوعه الأول ، ثم رفع رأسه فسجد سجدين ، ثم قام ، فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك .. الحديث) ، والنسائي (٣ / ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، وابن ماجة ١ / ٤٠١) .

(٤) اسمه علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد ، الأسلمي ، الكوفي ، يكنى أبا ==

ابن أبي أوفى روى : « أنه - ﷺ - حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر »^(١) ،
وروى غالب^(٢) بن أبجر : « أنه - ﷺ - أباحها »^(٣) فوجب ذلك اشتباهاً في
لحمه ، ويلزم منه الاشتباه في سؤره لأن لعابه متولد منه ، فيؤخذ حكمه .

واعترض (عليه)^(٤) بأن التعارض غير مسلم ، لأنه يرجع المحرم على
المبيح حيث حكمت بحرمة لحمه ، فينبغي أن يثبت نجاسة سؤره أيضاً ، كما
حكمت بنجاسة سؤر الضبع مع تعارض الأخبار : أخبار الحل والحرم في
لحمها باعتبار ترجيح الحرمة .

= معاوية وقيل غير ذلك . له ولأبيه صحبة ، شهد الحديبية من أهل بيعة الرضوان ،
روى أحاديث شهيرة ، وهو آخر من مات بالكوفة سنة (٨٦ هـ) وقيل سنة (٨٨ هـ)
وقيل سنة ٨٠ هـ .

انظر : (الجمع بين رجال الصحيحين ١ / ٢٤٢ ، والإصابة ٢ / ٢٧١ ، وسير
أعلام النبلاء ٣ / ٤٢٨ - ٤٣٠) .

(١) أخرجه : (البخارى ٦ / ٢٢٩ بلفظ « نهى رسول الله - ﷺ - عن لحوم الحمر
الأهلية يوم خيبر » ٦ / ٢٣٠ ، وأبو داود ٤ / ١٦٢ برواية جابر بن عبد الله) .

(٢) هو : غالب بن أبجر المزنى ، يقال فيه ابن ديق - بكسر أوله ومثناة تحتانية بعده
معجمة - ولعله جده ، وهو كوفى . قال أبو حاتم الرازى : له صحبة . له حديث
في سنن أبي داود ، وحديث في تاريخ البخارى ، روى عنه عبد الله بن مغفل
وغيره .

انظر : (الإصابة ٣ / ١٨١ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٣ / ١٨١ - ١٨٢) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٤ / ١٦٣) بلفظ : « أطعم أهلك من سمين حمرك ، فإنما
حرمتها من أجل جوال القرية » يعنى : الجلالة .

وقد اختلف في إسناده ، وذكر البيهقى : أن إسناده مضطرب .

(تحقيق رقم (١) على سنن أبي داود فى ٤ / ١٦٣) .

(٤) اقطعة من ب .

وأجيب بأن الترجيح ثبت بالاجتهاد فى حق الحرمة للاحتياط دون السور إذ الاحتياط فيه الجمع بينه وبين التراب .

والثانى : ما ذكره شمس الأئمة البيهقى^(١) ، لأن الأخبار تعارضت فى طهارة السور ، فإن جابرا - رضى الله عنه - روى أن النبى - ﷺ - سئل : (أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال نعم)^(٢) وهذا نص على أنه طاهر .

وروى أنس أن النبى - ﷺ - : « نهى عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس^(٣) » وهذا يدل على أن سورها نجس .

وفيه بحث ، لأن خبر جابر : صريح ، وخبر أنس : دلالة ، والصريح راجع على الدلالة .

وقد تعارضت الآثار عن الصحابة أيضا :

فإن ابن عمر كان يكره التوضؤ بسور البغل والحمار ، ويقول : (إنه

(١) هو : إسماعيل بن الحسن بن على الغارى ، البيهقى ، الحنفى ، أبو القاسم شمس الأئمة ، عالم فقيه ، وأديب لغوى ، من مؤلفاته : كفاية الفقهاء ، الشامل ، وسمط الثريا (فى معانى غريب الحديث) ، توفى سنة ٤٠٢ هـ .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٠٢٤ ، والجواهر المضية ١ / ١٤٧ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٦٤) .

(٢) أخرجه : (الشافعى ، والدارقطنى ، والبيهقى فى المعرفة بلفظ : « أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال : نعم . ، وبما أفضلت السباع كلها » . وقال البيهقى : له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض ، كانت قوية) .
انظر : (نيل الاوطار ١ / ٤٩) .

(٣) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٥٤٠ بلفظ : « إلا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها ، فإنها رجس من عمل الشيطان » وفى رواية : « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر ، فإنها رجس أو نجس » والنسائى ١ / ٥٦) .

فقليل: إن الماء عرف ظاهراً في الأصل ، فلا ينتجس ، ولم يزل به الحدث للتعارض ، فوجب ضم التيمم إليه ، وسمى مشكلاً لهذا .

رجس^(١) ، وابن عباس كان يقول : (إن الحمار يعلف القت والتبن فسوره ظاهر لا بأس بالتوضؤ به) .^(٢)

ولا يصلح القياس شاهداً ، لأن السؤر إن اعتبر بالعرق ، ينبغي أن يكون طاهراً /^(٣) كالعرق في ظاهر الرواية ، وإن اعتبر باللبن ينبغي أن يكون نجساً ؛ لأن اللبن نجس في أصح الروايتين .

أو يقال : لا يصلح القياس شاهداً ؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بسؤر الكلب في النجاسة بعلّة حرمة اللحم لوجود أصل البلوى والضرورة في الحمار الموجب لطهارة سوره ، فإنه يربط في الدور والافنية ، ويشرب من الأواني دون الكلب ، ولا يمكن بسؤر الهرة في الطهارة بعلّة الطواف ؛ لأن الضرورة فيه دونها في الهرة ؛ لأنه لا يدخل المضائق التي تدخلها الهرة /^(٤) فلو أثبتنا النجاسة أو الطهارة ، لكان إثباتاً من غير علة جامعة بين الأصل والفرع ، فكان نصباً لحكم الشرع ابتداءً ، وذلك لا يجوز .

فيثبت أن القياس لا يصلح شاهداً وبقي التعارض والاشتباه وصار مشكلاً ،

(١) رواه : (الطحاوى في شرح معاني الآثار ١ / ٢٠ ، بلفظ عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : « لا توضؤوا من سؤر الحمار ولا الكلب ، ولا السنور » .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ موقوفاً على ابن عباس - رضى الله عنهما - وإنما الذى وجدته هو ما رواه الطبرانى عن أم نصر المحاربية - رضى الله عنهما - : أن رجلاً سأل رسول الله - ﷺ - عن الحمر الأهلية فقال : أليس ترعى الكلا وتاكل الشجر ؟ قال : نعم .

قال : « فأصب من لحومها » . قال الحافظ : فى سنده مقال .

انظر : (نيل الأوطار ٨ / ١٣٠) .

(٣) ق ١٣٩ / ب من ب .

(٤) ق ١٢٦ / ١ من ح .

لا أن يعنى به الجهل .

وأما إذا وقع التعارض بين القياسين ، لم يسقطا بالتعارض ليجب العمل
بالحال، بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه .

فوجب تقرير الأصول وهو : إثبات ما كان على ما كان ، فلا يتنجس به ما
كان طاهرا ولا يطهر به ما كان نجسا؛ لأن الطهارة والنجاسة عرفت ثابتة بيقين .
فلا يزول بالشك ، ولذلك وجب ضم التيمم إليه ، ليحصل الطهارة
بيقين .

ولا يقال : لما وجب تقرير الأصول وقد عرف الماء طاهرا وطهورا بيقين لزم
أن يبقى كذلك ، ولا يزول واحد منهما بالشك .

لأننا نقول : من ضرورة تقرير الأصول زوال صفة الطهورية عن الماء ، لأنه
لو بقيت ، لزال الحدث والنجاسة به ، إذ لا معنى للطهورية فى عرف الفقهاء،
إلا إزالة الحدث والنجاسة ، ولو قلنا : بزوالهما به لا يكون هذا تقرير
الأصول، بل يكون عملا بأحد الأصلين ، وإهدارا للآخر، فوجب القول
بزوال الطهورية وأعنى به : وقوع الشك فيها لا أنها زالت بالكلية ، بدليل
وجوب ضم التيمم إليه .

قوله : لا أن يعنى به الجهل ...

ذكر فى المبسوط : أن سؤر الخمار مشكوك ، وكان أبو طاهر الدباس ينكر
هذه العبارة ويقول : لا يجوز أن يكون الشك من أحكام الشرع .^(١)
فقال الشيخ : ليس المراد أنه مشكوك فى الحقيقة وأنه شرع مشكلا حقيقة ،

(١) راجع : (المبسوط للرخسى ١ / ٤٩ - ٥٠) .

بل سمي مشكلا لما قلنا من تعارض الأدلة، ووجوب ضم التيمم احتياطاً ، لا أن يعنى بهذه العبارة أن حكمه مجهول ؛ لأن حكمه معلوم وهو وجوب الاستعمال وانتفاء النجاسة وضم التيمم على ما بينا .

قوله : وأما إذا وقع التعارض بين القياسين إلى آخره . . . / (١)

إذا تعارض القياسان ، لم يسقط العمل بهما كما سقط عند النصين بالتعارض، بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه- أى بالتحرى- لأننا لو قلنا بالتساقيط يؤدي ذلك إلى العمل بلا دليل ؛ لأنه حيثئذ يضطر إلى معرفة حكم الحادثة ولا يمكنه ذلك إلا بدليل ، وليس بعد القياس دليل شرعى يرجع إليه فيضطر إلى العمل باستصحاب^(٢) الحال الذى هو ليس بدليل وأحد القياسين

(١) ق ١٤٠ / ١ من ب .

(٢) الاستصحاب فى اللغة : طلب الصحة ، يقال استصحبه الكتاب وغيره وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه . قال ابن فارس وغيره : استصحبته الحال إذا تمسك بما كان ثابتاً ، كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة .

(المصباح المنير ١ / ٣٣٣ ، والصحاح للجوهري ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٧٧) .

وفى الاصطلاح : عرفه شمس الأئمة بقوله : (وهو التمسك بالحكم الذى كان ثابتاً إلى أن يقوم الدليل المزيل) .

(أصول السرخسى ٢ / ٢٢٥) .

وقال الجرجاني : (هو الحكم الذى يشبث فى الزمان الثانى بناء على الزمان الأول . التعريفات ص ٢٢ والعبارتان تؤيدان معنى واحداً فى التحقيق . انظر : آراء العلماء فى الاحتجاج وعدم الاحتجاج به فى : أصول السرخسى ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٧٧ فما بعدها ، والمستصفى ١ / ٢٢١ - ٢٢٣ ، وشرح الجلال مع حاشية العطار عليه ٢ / ٣٨٦ فما بعدها ، والأحكام للآمدي ٤ / ١٧٢ فما بعدها ، وشرح القاضى العضد بحاشيته للفتازانى ٢ / =

حق عند الله تعالى وحجة يقينا ، وكل واحد منهما حجة فى حق العمل ، أصاب المجتهد أو أخطأ ، فكان العمل بأحدهما أولى من تساقطهما ، والعمل بالحال الذى هو عمل بلا دليل ، بخلاف النصين ؛ لأن أحدهما وهو المنسوخ/ (١) منهما لم يبق حجة أصلا وقد ترتب عليهما دليل شرعى يرجع إليه فى معرفة الحكم ، فلا ضرورة فى ترك الدليل الشرعى والعمل بما ليس بحجة أصلا .

ولا يقال : لما كان كل واحد من القياسين حجة يجب العمل به ، وجب أن يختار أيهما شاء من غير (تحرى) (٢) كما فى أجناس ما يقع به التكفير .

لأننا نقول : كل واحد حجة فى حق العمل لكن كلاهما ليس بحجة فى حق إصابة الحق ، لأن الحق عند الله واحد ، والقياس لا يدل عليه من كل وجه ولقلب المؤمن نور يدرك به ما هو باطن لا دليل عليه كما قال - ﷺ - : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » (٣) وإصابة الحق غيب فيصلح شهادة

== ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والأشباه والنظائر ص ٧٣) .

(١) ق ١٢٦ / ب من ح .

(٢) فى ح (تحرى) وهو خطأ .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٢٩٨ / ٥ وقال : هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه ، وقد روى عن بعض أهل العلم) .

وابن عبد البر فى : (جامع بيان العلم وفضله ١ / ٢٤٠ ، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٢٣ ، والشوكانى فى الفوائد المجموع ص ٢٤٣ ، وأبو عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت فى أسنى المطالب ص ٣٠) .

وقال : قال الترمذى غريب ، وقيل : إنه ضعيف ، وذكره ابن الجوزى فى الموضوعات ، ورواه الطبرانى بإسناد حسن .

القلب دليلا على ذلك .

ولما وجب العمل به من وجه دون وجه يحكم فيه رأيه ويعمل بشهادة قلبه ليرجع جانب العمل ، كذا في شرح التقويم^(١) لفخر الإسلام وهذا عندنا .

وعند الشافعي - رحمه الله - : يعمل بأيهما شاء ولهذا صار له في مسألة واحدة قولان وأقوال^(٢) .

وأما الروايتان ، روينا عن أصحابنا في مسألة (واحدة)^(٣) (فإنما)^(٤) كانتا في وقتين (فإحدهما)^(٥) صحيحة ، والأخرى فاسدة ، ولكن لم يعرف الأخيرة منهما كالحديث الذي روى عن رسول الله - ﷺ - بروايتين مختلفتين ، فإنه - ﷺ - قد قال لهما في زمانين ولكن لم يعرف الأولى من الأخيرة .

والفراصة بالكسر : نظر القلب بنور يقع فيه .^(٦)

(١) لم أجد هذا الشرح بعد البحث عنه .

(٢) راجع : (المستصفى ٢ / ٣٩٣ ، وهذا نصه : « أما الدليل الذي دل على تعبد المجتهد باتباع الظن ، فيصلح لأن ينزل على اتباع أغلب الظنين وعند التعارض على التخيير بينهما ، فإنه أمر باتباع المصلحة وبالتشبيه بالاستصحاب ، فإذا تعارضا ، فكيفما فعل فهو مستصحب ومشبه ومتبع للمصلحة) .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح (وإنما) .

(٥) عبارة ح (وإحدهما) .

(٦) انظر : (المصباح النير ٢ / ٤٦٧) وقال ابن منظور : (الفراصة - بكسر الفاء : =

والتخلص عن المعارضة .

إما أن يكون من قبل الحجة بأن لا يعتدلا

ومثاله : إذا كان مع المسافر إناءان : أحدهما طاهر والآخر نجس ، ولا يعرف الطاهر من النجس ، فإنه يتحرى للشرب ولا يتحرى للوضوء بل يتيمم لأن التراب طهور عند العجز عن استعمال /^(١) الماء الطاهر وقد تحقق العجز بالتعارض ، فلم تقع الضرورة إلى التحرى ، فلم يجز العمل به بل وجب المصير إلى خلفه وهو التيمم .

وفى حق الشرب لا يجد بدلا لبصير إليه فى تحصيل مقصوده ، فله أن يصير إلى التحرى لتحقيق الضرورة فى حق الشرب .

ولو كان معه ثوبان : طاهر ونجس ، ولا ثوب معه غيرهما ، يتحرى لتحقيق الضرورة ، فإنه لو ترك لبسهما لا يجد شيئا آخر ، يقيم به فرض الستر .

قوله : والتخلص عن المعارضة ...

اعلم : أن التخلص عن المعارضة على خمسة أوجه بالاستقراء :

الأول : من قبل الحجة بأن لا تعتدلا أى : لا مساواة بينهما مثل المحكم يعارضه المجلل أو المتشابه ، فإن قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾^(٢) محكم

== النظر والتثبت والتأمل للشيء والتبصر به ، يقال : إنه لفارس بهذا الأمر إذا كان عالما به .

(لسان العرب ٦ / ١٦٠) .

(١) فى ١٤٠ / ب من ب .

(٢) سورة الشورى / ١١ . والآية بكاملها : ﴿ فاطر السموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع ==

أو من قبل الحكم بأن يكون أحدهما حكم الدنيا والآخر حكم العقبي كآيتي
اليمين في سورة البقرة والمائدة .

في نفى المماثلة ، فلا يعارضه قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش
استوى ﴾^(١) لأنه متشابه لانتفاء ركن المعارضة وهو المساواة .

ومثل الكتاب أو المشهور /^(٢) من السنة مثل قوله تعالى : ﴿ فاقروا ما
تيسر من القرآن ﴾ لا يعارضه قوله - ﷺ - : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »
ومثل قوله - ﷺ - : « البيعة على المدعى واليمين على من أنكر » لا يعارضه
خبر القضاء بشاهد ويمين ، وأمثلة هذه كثيرة لا تحصى .

والثاني : من قبل الحكم الثابت بأحدهما غير الثابت بالآخر ، إذ من شرط
المعارضة اتحاد الحكم ليتحقق التمانع ، وإذا اختلف الحكم يمكن الجمع بينهما ،
فلا يتحقق التعارض مثل قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ لا يؤاخذكم الله
باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾^(٣) فإنه يوجب
المؤاخذة بكل يمين مكسوبة بالقلب - أي مقصودة - سواء كانت معقودة أو لا .

فيتحقق المؤاخذة في الغموس ، وقوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ لا
يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ ، يقتضى
أن لا يتحقق المؤاخذة في الغموس ، لأن الأيمان على نوعين :

معقودة فيها مؤاخذة . (ولغو لا مؤاخذة فيها)^(٤)

== البصير ﴿ .

(١) سورة طه / ٥ .

(٢) ق ١٢٧ / ١ من ح .

(٣) سورة البقرة / ٢٢٥ .

(٤) عبارة ب (ولغو فيها لا مؤاخذة فيها) أى بزيادة (فيها) الأولى .

والآية ، سيقّت لبيان المؤاخذة فى المعقودة ونفيها عن اللغو ، والغموس ليست بمعقودة ، فكانت لغوا فى حق المؤاخذة .

إذ اللغو : اسم لكلام لا فائدة فيه ، وليست فى الغموس فائدة اليمين المشروعة ، لأنها شرعت ليتحقق البر والصدق / (١) ولا يتصور ذلك فى الغموس أصلا ، فكانت لغوا أى : كلاما لا عبرة به من حيث إنه لم ينعقد حكمه كبيع الحر ، فكانت الغموس داخلة فى عموم قوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ﴾ .

وإذا كان كذلك ، تحققت المعارضة بين الآيتين بحسب الظاهر فى حق الغموس ، فيتخلص عنها ببيان اختلاف الحكم ، بأن يقال : المؤاخذة المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ مطلقة ، والمطلق ينصرف إلى الكامل ، فيكون المراد المؤاخذة فى الآخرة ، لأنها هى الكاملة ، فإن الآخرة خلقت للجزاء ، فأما الدنيا فقد يؤاخذ فيها محنة تطهيرا ، أو ينعم على العاصى استدراجا (٢) ، والمؤاخذة فى الدنيا لم تشرع إلا بأسباب لنا فيها

(١) ق ١٤١ / ١ من ب .

(٢) الاستدراج : الأخذ قليلا قليلا ، يقال : استدرجه إلى كذا إذا استنزله إليه درجة فدرجة حتى يورطه فيه .

قال الله تعالى : ﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ أى : سنستنزلهم إلى العذاب درجة فدرجة حتى نوقعهم فيه من حيث لا يعلمون أن ذلك استدراج ، لأنهم يظنونهم إنعاما ولا يفكر فى عاقبته وما سيلقون فى نهايته .

ولهذا ، قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لما حمل إليه كنوز كسرى :

اللهم إنى أعوذ بك أن أكون مستدرجا ، فإنى أسمعك تقول :

﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ .

انظر : (تفسير أبى السعود ٩ / ١٩ ، وروح المعانى ٢٩ / ٣٦ ، والكشاف للزمخشري ٤ / ١٣١ ، وفتح القدير للشوكاني ٥ / ٢٧٦ ، والقاموس المحيط ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والمصباح المنير ١ / ١٩١) .

ضرر ليكون زواجها كلها ، فلا يتمحض المؤاخذه لحق الله تعالى ، وإنما يتمحض في الآخرة فكانت هي الكاملة .

والمؤاخذه المنفية في المائدة هي المؤاخذه بالكفارة في الدنيا بدليل قوله تعالى : ﴿ فكفارته ﴾ فيكون الحكم الذي أثبتته أحد النصين غير الحكم الذي ينفيه الآخر ، فلم يتحد محل النفي والإثبات / ^(١) فبطل التدافع .

ولا يصح أن يحمل البعض على البعض (كما) ^(٢) فعل الشافعي - رحمه الله - فإنه حمل العقد على عقد القلب وهو القصد كقول الشاعر :
عقدت على قلبي بأن يكتم الهوى ^(٣)

وحمل المؤاخذه المذكورة في البقرة على المؤاخذه المفسرة في المائدة ، فيكون الغموس على هذا التأويل داخلة في العقد لا في اللغو ، فتجب ^(٤) فيها الكفارة ، لأن فيه تقليل فائدة النص ، لأن في حمل أحدهما على الآخر تكرار .

(وحمل) ^(٥) كلام الشارع على الإفادة ما أمكن أولى من حمله على الإعادة ، مع أن فيه عدولا عن الحقيقة من غير ضرورة ، لأن حقيقة العقد ربط أحد طرفي الحبل بالآخر ، والعقد الشرعي يسمى عقدا لما فيه من ارتباط

(١) ق ١٢٧ / ب من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) لم أعثر على شاعره بعد البحث عنه .

(٤) قلت : اختلف الفقهاء في اليمين الغموس هل هي يمين منعقدة أم لا ؟

قال الجمهور : إنها يمين مكر وخديعة وكذب ، فلا تنعقد ولا كفارة فيها .

وقال الشافعي وحسن بن صالح والأوزاعي : إنها يمين منعقدة ، فيها الكفارة .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ /

٤٥٣ - ٤٥٥ ، وأحكام القرآن لابن عربي ٢ / ٢٤٢) .

(٥) في ب (أو حمل) .

أو من قبل الحال بأن يحمل أحدهما على حالة والآخر على حالة كما في قوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾ بالتخفيف والتشديد .

أحد الكلامين بالآخر ، أو ارتباط الكلام بمحل الحكم إن كان الكلام واحدا ، وعزيمة القلب لا ترتبط بشيء ، لأنها لا توجب حكما ، فإطلاق اسم العقد عليه كان مجازا ، لما أنها سبب العقد .

الا يرى أن الآية قرئت بالتشديد / (١) كما قرئت بالتخفيف ، وبالتشديد لا يحتمل عقد القلب أصلا ، فكان حمل قراءة التخفيف على ما يوافق القراءة الأخرى ، وفيه رعاية الحقيقة وتكثير الفائدة أولى من حملها على العقد .

والثالث : من قبل الحال بأن يحمل أحدهما على حالة والأخرى على حالة كما في قوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾ بالتشديد والتخفيف وبينهما تعارض ظاهر (٢) ، فإن القراءة بالتخفيف تقتضى حل القربان بانقطاع الدم سواء انقطع على أكثر مدة الحيض (٣) أو على ما دونه ، لأن الظهر عبارة عن انقطاع الدم ، يقال : طهرت المرأة إذا خرجت عن حيضها .

والقراءة بالتشديد ، تقتضى أن لا يحل القربان قبل الاغتسال ، سواء كان الانقطاع على أكثر المدة أو على ما دونه كما ذهب إليه

(١) ق ١٤١ / ب من ب .

(٢) عبارة ب بعد قوله (ظاهر) هكذا : (فإن بين القراءة بالتخفيف وبينهما تعارض ظاهر) . وهي خطأ .

(٣) وهي : عشرة أيام بلياليها عند الحنفية ، وخمسة عشر يوما عند الجمهور انظر : (الهداية ص ٤٦ ، والاختيار لتعليل المختار ١ / ٢٦ ، والمهذب للشيرازي ١ / ٦٠ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، والكافي ١ / ١٨٥) .

(عطاء)^(١) ومجاهد وزفر والشافعي ، لأن التطهر هو الاغتسال ^(٢) .

والقول بهما غير ممكن لأن حتى للغاية ، وبين امتداد الشيء إلى غاية وبين اقتصاره دونها تناف ، فيقع التعارض ظاهراً ، لكنه يرتفع باختلاف الحالين بأن يحمل القراءة بالتخفيف على الانقطاع على أكثر المدة ؛ لأنه انقطع ييقين لعدم احتمال العود ، فلا يجوز تراخي الحرمة إلى الاغتسال للزوم جعل الطهر حيضاً ، وبطلان التقدير الشرعي ، ويحمل القراءة بالتشديد على ما دون أكثر المدة ، لأن في هذه المدة لا يثبت الانقطاع ييقين لاحتمال عود الدم ، فلا بد من مؤكد لجانب الانقطاع ، وهو الاغتسال أو ما يقوم مقامه (من مضى)^(٣) وقت الصلاة .

وقد أقامت الصحابة - رضوان الله عليهم - الاغتسال / ^(٤) مقام الانقطاع ، فإن الشعبي ذكر أن ثلاثة عشر نفراً من أصحاب رسول الله - ﷺ - قالوا : إن المرأة إذا كانت أيامها دون العشرة لا يحل لها لزوجها أن يقربها حتى تغسل ^(٥) .

وإذا حملناها على ما ذكرنا من الحالين انقطع التعارض .

لا يقال : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَطَهَّرْنَ ﴾ في القراءتين يأبى هذا التوفيق ؛ لأنه يوجب الاغتسال في جميع الأحوال ، إذ لو كان كما زعمتم ينبغى أن يقرأ في قراءة التخفيف : فإذا طهرن .

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر : (جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢ / ٣٨٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٥٠) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ١٢٨ / ١ من ح .

(٥) انظر : (أحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٥٠) .

أو من قبل اختلاف الزمان صريحا كقوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال
أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ فإنها نزلت بعد التي في سورة البقرة : ﴿ والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ .
أو دلالة كالحاظر والمبيح .

لأننا نقول : لما بينا أن تأخر حق الزوج إلى الاغتسال في الانقطاع على
العشرة / ^(١) لا يجوز لما فيه من الفساد ، يحمل قوله تعالى : ﴿ تَطَهَّرْنَ ﴾ في
قراءة التخفيف على طَهَّرْنَ ، فإن تفعل قد يجيء بمعنى فعل من غير أن يدل
على صنع كتيين بمعنى بان ، وكما يقال في صفات الله تعالى : تعظم ولا يراد
به صفة تكون بأحداث الفعل . إليه أشار شيخ الإسلام : (خواهر زاده) ^(٢)
وقد نقل عن طاووس ومجاهد أن معناه : توضآن أى : صرن أهلا للصلاة كذا
في عين المعاني ^(٣) .

والرابع : من قبل اختلاف الزمان صريحا كقوله تعالى : ﴿ وأولات
الأحمال ﴾ ^(٤) الآية نزلت هذه الآية بعد التي في سورة البقرة وهى كقوله

(١) ق ١٤٢ / ١ من ب .

(٢) في ب (جواهر زاده) بالجيم ، وهو تصحيف .

(٣) لم أجده ، وقد وجدت هذا النقل في : (الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٨٨) حيث
قال صاحبه : (وقال مجاهد وعكرمة وطاووس : انقطاع الدم يحلها لزوجها ولكن
بان توضأ) .

(٤) سورة الطلاق / ٤ . والآية كاملة : ﴿ واللاتى يشن من المحيض من نساكنكم إن
ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ﴾ .

تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم﴾^(١) الآية فقد وقع التعارض بينهما في حق
الحامل المتوفى عن زوجها . فقال على^(٢) - رضى الله عنه - : تعتد بأبعد
الأجلين أى : بأطول العدتين ، لأن كل آية توجب علة على وجه ، فيجمع
بينهما احتياطا .

وقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : تعتد بوضع الحمل ، وقال : (من
شاء باهلته ، أن سورة النساء القصوى نزلت بعد التى فى سورة البقرة)^(٣) .

محتجا على على - رضى الله عنه - ولم ينكر على فثبت أنه كان معروفا
فيما بينهم أن المتأخر ناسخ لما تقدم ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا الوجه
راجع إلى انتفاء شرط التعارض .

والمباهلة مفاعلة من البهلة - بضم الباء وفتحها - وهى اللعنة ، ويروى
(لاعتة)^(٤) .

والخامس : من قبل اختلاف الزمان دلالة كالحاظر مع الميبح إذا اجتمعا ؛
فإن الحاضر جعل آخرنا ناسخا للميبح .

(١) سورة البقرة / ٢٣٤ . والآية كاملة : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى
أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير﴾ .

(٢) انظر : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٢٨ / ١٤٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ /
١٧٤ - ١٧٦) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٧٣٠ ، والترمذى ٦ / ١٩٧) .

وذكره أيضا : الإمام أبو جعفر الطبرى ، والإمام القرطبى فى تفسيريهما .

انظر : (جامع البيان ٢٨ / ١٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٧٥) .

(٤) انظر : (تفسير الطبرى ٢٨ / ١٤٣ ، وتفسير القرطبى ٣ / ١٧٥ ، وسنن أبى داود
٢ / ٧٣٠ ، والترمذى ٦ / ١٧٦) .

ونقل عن ابن ابراهيم أبان و (أبى هشام)^(١) : أنهما يطرحان ويرجع المجتهد إلى غيرهما من الأدلة ، كالغرقى إذا لم يعلم تقدم بعضهم على البعض^(٢) .
وعندنا ترجيح المحرم لقوله - ﷺ - : « ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال »^(٣) ولما روى عن عمر - رضى الله عنه - فى الاختين المملوكتين : (أحلتها آية وحرمتها آية والتحريم أولى)^(٤) .
ولأن أحدهما متأخر ناسخ بيقين ، إذ لو كان فى زمان واحد لكانا متناقضين

-
- (١) هكذا فى النسختين معا ، وفى كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩٤ ، وحاشية يمينى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٨٠ (أبى هاشم) ولعل هذا يكون صوابا .
(٢) انظر : (الأحكام للآمدى ٤ / ٣٥١) .
(٣) قال ابن السبكي فى الاشباه والنظائر نقلا عن البيهقى : رواه جابر الجعفى عن ابن مسعود وفيه ضعف وانقطاع .
وقال الزين العراقى فى تخريج أحاديث منهاج الأصول : لا أصل له .
وأدرجه ابن مفلح فى أول كتابه فى الأصول : فيما لا أصل له .
ينظر : (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس ٢ / ٢٣٦) .
(٤) رواه : (مالك فى الموطأ ص ٢٨٣ برواية قبيص بن ذؤيب بلفظ : أن رجلا سأل عثمان بن عفان - رضى الله عنه - : عن الاختين من ملك اليمين ، هل يجمع بينهما ؟
فقال عثمان - رضى الله عنه - : (أحلتها آية وحرمتها آية ، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك) .
قال : فخرج من عنده ، فلقى رجلا من أصحاب رسول الله - ﷺ - فسأله عن ذلك فقال : (لو كان لى من الأمر شيء ، ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا) .
قال ابن شهاب : أراه على بن أبى طالب - رضى الله عنه - هذا والمراد بالآية فى قوله : (أحلتها آية) هى قوله عز وجل : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ الآية .
وأما المراد بالآية فى قوله : (وحرمتها آية) فهى قوله تبارك وتعالى : ﴿ وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف ﴾ .

ونسبة التناقض إلى الشارع / (١) لا تجوز .

ثم لو كان الحاضر متقدما يتكرر النسخ ولو كان المبيع متقدما لا يتكرر ، فكان التيقن وهو المبيع مرة أولى من الأخذ بالتكرار الذى فيه احتمال . أو لأن الحاضر ناسخ ييقين تقدم أو تأخر ؛ لأنه إما ناسخ / (٢) للإباحة الأصلية أو الإباحة العارضة ، والمبيع محتمل ؛ لأنه إن تقدم كان مقرا للإباحة الأصلية لا ناسخا لها ، فكان العمل بما هو ناسخ ييقين أولى من العمل بالمحتمل . وهذا على قول بعض العلماء ، وهو أكثر أصحابنا ، وأكثر أصحاب الشافعى : أن الإباحة (٣) أصل فى الأشياء كما أشار إليه محمد فى كتاب

(١) ق ١٢٨ / ب من ح .

(٢) ق ١٤٢ / ب من ب .

(٣) قلت : إن العلماء اختلفوا فى أن الأصل فى الأعيان المتفع بها قبل ورود الشرع الإباحة أو الحظر .

فذهب الجمهور بما فيهم أهل الظاهر إلى أن الأصل فيها : التوقف ، لا يحكم فيها بحظر ولا إباحة ورجحه ابن حزم حتى قال : « وهذا هو الحق الذى لا يجوز غيره » وذهب عامة المعتزلة إلى أن الأصل فيها هو : الإباحة ، واختاره ابن همام الحنفى ونسبه إلى أكثر الحنفية والشافعية ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد فإنه سئل عن قطع النخل فقال : لا بأس به لم نسمع فى قطع النخل شيئا .

وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن الأصل فيها هو : الحظر إلا بورود الشرع مقرا أو مغيرا ، وبه قال الإمام أحمد فى رواية أيضا .

انظر : (تفصيل الموضوع فى : كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٩٥ ، وتيسير التحرير ٢ / ١٦٨ فما بعدها ، وميزان الأصول ص ١٩٨ - ٢٠٤ ، والتوضيح والتلويح ص ٥٩٣ فما بعدها ، والمستصفى ١ / ٦٣ - ٦٥ ، ومختصر ابن الحاجب بشرح القاضى العضاة عليه مع حواشيه ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والمنهاج للبيضاوى بشرحه نهاية السؤل ومناهج العقول ١ / ١٢٣ فما بعدها ، والاحكام للآمدى ١ / ١٣٠ ، فما بعدها ، والاحكام لابن حزم ١ / ٥٨ فما بعدها ، و ٢ / ٨٧١ ، والتمهيد =

الإكراه^(١) ، ظاهر .

وعلى طريق أن الأصل فيها التوقف وهو مذهب الأشعرية وعامة أهل الحديث ظاهر ؛ لأن الإباحة كانت ظاهرة في زمان الفترة من الناس وذلك باق إلى أن يثبت الدليل الموجب للحرمة في شريعتنا .

وعلى طريق أن الأصل فيها الحظر ؛ وهو مذهب بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد ظاهر أيضا ، لأن في تأخير الحظر تقليل النسخ والصحيح أن هذا الخلاف بالنسبة إلى زمان الفترة^(٢) .

مثال اجتماع الحاضر مع المبيح ما روى (أن النبي - ﷺ - حرم الضب)^(٣)

== ص ٢٤ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ ، وشرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية العطار وتقرير الشيخ عبد الرحمن الشرييني ١ / ٨٧ ، فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمسودة ص ٤٢١ - ٤٢٧) .

(١) فإنه قال فيه : (ولو تهدد بقتل حتى يأكل الميتة ، أو يشرب الخمر فلم يفعل حتى قتل ، خفت أن يكون أنما ؛ لأن أكل الميتة وشرب الخمر لم يحرم إلا بالنهاي عنهما ، فجعل الإباحة أصلا والحرمة بعارض النهي .

ينظر : (المبسوط ٢٤ / ٧٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩٥) .

الزمان الذى بين عيسى ومحمد - عليهما الصلاة والسلام - ، لأن الإباحة قد ثبتت في الأشياء بالشرائع الماضية ويقتا إلى زمان الفترة ثم كانت الإباحة في زمان الفترة فيما بين الناس ، فيبقى إلى أن يثبت الدليل الموجب للحرمة شريعتنا ، فهذا هو المراد بكون الإباحة أصلا ، لا أنها أصل على الإطلاق .

: (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩٦) .

أخرجه : (أبو داود ٤ / ١٥٥ بلفظ : (أن رسول الله - ﷺ - نهى عن أكل الضب) .

قال الخطابي : ليس إسناده بذلك .

ينظر : (تحقيق رقم ٢ على سنن أبي داود ٤ / ١٥٥ نقلا عن الخطابي) .

والمثبت أولى من النافى عند الكرخى ، وعند عيسى بن أبان يتعارضان والأصل فيه إن كان من جنس ما يعرف بدليلة ، أو كان مما يشبهه حاله لكن لما عرف أن الراوى اعتمد دليل المعرفة ، كان مثل الإثبات وإلا فلا .

وروى أنه أباحه ^(١) وما روى أنه : (حرم الحمر الأهلية) وروى أنه : (أباحها) .
وما روى أنه : (أباح الضبع) ^(٢) وروى أنه : (نهى عن أكل الضبع) ^(٣)
فإننا نجعل الحاضر ناسخا فى هذا كله .
قوله : والمثبت أولى من النافى إلى آخره ^(٤) . . .

(١) وذلك ما أخرجه الشيخان وأبو داود عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنه - قال : دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله - ﷺ - بيت ميمونة ، فأتى بضب محنوذ، فأهوى إليه رسول الله - ﷺ - بما يريد أن يأكل ، فرفع رسول الله - ﷺ - يده . فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا . ولكنه لم يكن بأرض قومى فأجذنى أعافه) (البخارى ٦ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، ومسلم ٣ / ١٥٤٢ - ١٥٤٣ ، وأبو داود ٤ / ١٥٣ ، ١٥٤) .
محنوذ : أى : مشوى . أعافه : أكرهه تقذرا .
(٢) أخرجه : « أبو داود ٤ / ١٥٨ - ١٥٩ ، عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال : سألت رسول الله - ﷺ - - عن الضبع ؟ فقال : (هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم » .
والترمذى ٤ / ٢٥٢ بمعناه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .
والنسائى ٧ / ٢٠٠ ، وابن ماجه ٢ / ١٠٧٨) .
(٣) أخرجه : (ابن ماجه ٢ / ١٠٧٨ عن خزيمة بن جزء قال : قلت : يا رسول الله ، ما تقول فى الضبع ؟ قال : « ومن يأكل الضبع ؟ » .
وقال الترمذى ٤ / ٢٥٢ : « وروى عن النبى - ﷺ - حديث فى كراهية أكل الضبع ، وليس إسناده بالقوى » .
قلت : لعله أراد هذا الحديث ، إذ لم أعثر على حديث آخر فى كراهية أكل الضبع . والله أعلم بالصواب .

(٤) انظر : هذه المسألة بما فيها من الآراء فى : ==

المثبت هو الذى يثبت أمرا عارضا ، والنافى هو الذى ينفى العارض ويبقى الأمر الأول .

فإذا تعارض نصان : أحدهما مثبت والآخر ناف ، ترجح المثبت عند الكرخى وأصحاب الشافعى ، لأن المثبت يخبر عن حقيقة ، والنافى اعتمد الظاهر كما فى الجرح والتعديل يرجح قول الجراح ، لأنه يخبر عن حقيقة ، والمعدل يعتمد الظاهر .

وعند عيسى بن أبان والقاضى عبد الجبار من المعتزلة يتعارضان^(٢) ، لأن ما يستدل به على صدق الراوى فى المثبت من العدالة موجود فى النافى فيتعارضان^(٣) .

ويطلب الترجيح بوجه آخر .

واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعنى : أبا حنيفة وأصحابه فى ذلك :
ففى بعض الصور عملوا بالمثبت وفى بعضها بالنافى .

== (المغنى للخبازى ص ٢٣٠ - ٢٣٤ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢١ - ٢٤ ، وتبير التحرير ٣ / ١٤٤ - ١٤٥ ، وأصول البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣ / ٩٧ ، فما بعدها ، والأحكام للآمدى ٤ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والمستصفى ٢ / ٣٩٨ ، وشرح القاضى العضد بحواشيه ٢ / ٣١٤ - ٣١٥) .

(٢) انظر : (الأحكام للآمدى ٤ / ٣٥٤ ، وشرح القاضى العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٣١٥) .

(٣) ولا يرجح أحدهما على الآخر ، لتساويهما ، فيساقطان إذا لم يوجد ما يرجح أحدهما على الآخر .

فالتقى فى حديث بريرة - رضى الله عنها - وهو ما روى (أنها أعتقت وزوجها عبد) مما لا يعرف إلا بظاهر الحال ، فلم يعارض الإثبات ، وهو ما روى (أنها أعتقت وزوجها حر) .

فقالوا فى مسألة خيار العتاقة وهى : ما إذا أعتقت الأمة المنكوحة وزوجها حر ، ثبت لها خيار فسخ النكاح ، كما إذا كان زوجها عبدا خلافا للشافعى - رحمه الله - / (١) فقد أخذوا بالثبت فإن عروة^(٢) بن الزبير روى عن عائشة - رضى الله عنها - : (أن بريرة أعتقت وزوجها عبد فخيرها رسول الله - ﷺ) - (٣) / (٤) وهو ناف ، لأنه سبق على الأمر الأصلى ، إذ لا خلاف فى أن العبودية كانت ثابتة قبل العتق .

وروى عن عائشة - رضى الله عنها - : (أن زوجها كان حرا حين

(١) ق ١٤٣ / أ من ب .

(٢) هو : عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ، التابعى الجليل ، الإمام عالم المدينة ، أبو عبد الله القرشى ، الأسدى ، المدنى ، أحد الفقهاء السبعة ، جمع العلم والسياسة والعبادة ، حدث عن أبيه بشىء يسير لصغره ، وعن خالته أم المؤمنين عائشة ، وعلى ابن أبى طالب وغيرهم وعنه : بنوه : يحيى وعثمان وهشام ومحمد ، وأبو الزناد ، وابن شهاب وغيرهم . كان ثقة ، ثبتا مأمونا ، كثير الحديث ، توفى سنة ٩٤ هـ .

(٣) أخرجه : (مسلم / ٢ / ١١٤٤ ، وأبو داود / ٢ / ٦٧٢ ، والترمذى / ٣ / ٤٥٢ ، ولفظه : (كان زوج بريرة عبدا ، فخيرها رسول الله - ﷺ ولو كان حرا لم يخيرها) والدارمى / ٢ / ١٦٩) .

(٤) ق ١٢٩ / أ من ح .

عتقت^(١) وهو مثبت ، لأنه يثبت أمرا عارضا وهو الحرية ، فأخذوا به .
 وقالوا : بجواز نكاح المحرم خلافا للشافعى ، فقد أخذوا بالنافى ، فإن
 يزيد^(٢) بن الأصم روى : (أن النبى ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو
 حلال)^(٣) أى خارج عن إحرامه وهو مثبت ، لأنه يدل على أمر عارض على
 الإحرام .

وروى ابن عباس - رضى الله عنه - : (أنه تزوجها وهو محرم)^(٤) وهو
 ناف ، لأنه مبق على الأمر الأول ، فإن الإحرام كان ثابتا قبل التزوج وأخذوا
 به وإذا اختلف عملهم لم يكن بد من أصل جامع .
 والأصل أن النفى لا يخلو من ثلاثة أوجه :

(١) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٦٧٢ بهذا اللفظ ، والترمذى ٣ / ٤٥٢ ، والنسائى ٦ / ١٦٣) بقريب من هذا اللفظ .

وقال الترمذى : (حديث عائشة حديث حسن صحيح) .

(٢) هو : أبو عوف يزيد بن الأصم ، من جلة التابعين ، ولأبيه صحبة وهو عمرو ،
 ويقال : عبد عمرو ، ويقال : عدس بن معاوية ، الإمام ، الحافظ العامرى ،
 البكائى ، روى عن خالته أم المؤمنين ميمونة وابن عباس ، وسعد بن أبى وقاص
 وغيرهم .

وعنه : ابن أخيه عبد الله بن عبد الله بن الأصم ، ميمون بن مهران ، وابن شهاب
 وغيرهم .

توفى سنة (١٠١ هـ) وقيل (١٠٣ هـ) .

انظر : (الحلية ٤ / ٩٧ ، وأسد الغابة ٥ / ١٠٤ ، والعبر ١ / ١٢٦ ، وسير
 أعلام النبلاء ٣ / ١٥٧) .

(٣) أخرجه (ابن ماجة ١ / ٦٣٢ بهذا اللفظ ، والدارمى ٢ / ٣٨ ، وأحمد فى مسنده
 ٦ / ٣٩٣ بمعناه) .

(٤) أخرجه (البخارى ٦ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ومسلم ٢ / ١٠٣١ ، وأبو داود ٢ / ٤٢٣
 والترمذى ٣ / ١٩٢ ، والنسائى ٥ / ١٩١ ، وابن ماجة ١ / ٤٣٢ وغيرهم) .

وفى حديث ميمونة - رضى الله عنها - وهو ما روى : (أن النبى - ﷺ - تزوجها وهو محرم) مما يعرف بدليله وهو هيئة المحرم ، فعارض الإثبات وهو ما روى : (أنه تزوجها وهو حلال) وجعل رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - أولى من رواية يزيد بن الأصم ؛ لأنه لا يعدله فى الضبط والإتقان .

من جنس ما يعرف بدليله بأن يكون مبنيا على دليل .
أو من جنس ما لا يعرف بدليله ، بأن لا يكون مبنيا على دليل بل مبنيا على الاستصحاب الذى هو ليس بدليل .
(أو مما ^(١) يشبهه حاله أى يجوز أن يكون مبنيا على دليل ويجوز أن لا يكون .

فالاول : مثل الإثبات ؛ لأن الدليل هو المعتبر لا صورة النفس ، فيقع التعارض بينهما .

والثانى : لا يعارض الإثبات ؛ لأن ما دليل عليه لا يعارض ما عليه دليل .
وفى الثالث : وجب التفحص عن حال المخبر ، فإن ثبت أنه بنى على ظاهر الحال ، لم يقبل خبره ، لأنه اعتمد ما ليس بحجة .
وإن ثبت أنه أخبر عن دليل المعرفة ، كان مثل الإثبات .

فالنفسى فى حديث بريرة - رضى الله عنها - مما لا يعرف إلا بظاهر الحال ؛ فإن من روى أن زوجها كان عبدا بنى خبره على أنه عرف العبودية ثابتة فيه ، ولم يعلم بالدليل المثلث للحرية ، فلم يعارض الإثبات ، وهو ما روى : (أنها اعتقت وزوجها حر) ، والنفسى فى حديث ميمونة مما يعرف بدليله ؛ لأن الإحرام

(١) هذه الكلمة غير واضحة فى ب .

وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله كالنجاسة والحرمة ؛
فوق التعارض بين الخبرين ، فوجب العمل بالأصل .

مما يدل عليه أحوال ظاهرة محسوسة وهى هيئة المحرم ، فعارض الإثبات وهو
ما روى : (أنه ﷺ / ^(١) تزوجها وهو حلال) فوق التعارض بينهما ، فوجب
المصير إلى ما هو من باب الترجيح فى الرواة ، فجعل رواية ابن عباس -
رضى الله عنهما - لفقاهته وضبطه ، وإتقانه ، أولى من رواية يزيد ابن الأصم
الذى لا يعادله فى شيء مما ذكرنا ، وهذا معنى قول الشيخ : والأصل أن
النفى إلى قوله وطهارة : الماء .

قوله : وطهارة الماء إلى آخره :

إذا أخبر مخبر بنجاسة الماء والآخر بطهارته ، أو بحل طعام أو شراب الآخر
بحرمته ، فالمخبر بالطهارة ، والحل ناف ، لأنه مبق على الأمر الاصلى والمخبر
بالنجاسة والحرمة مثبت ، لأنه يثبت أمرا عارضا .

فالنفى فى هذه الصورة مما يعرف بدليله ، لأن الإنسان / ^(٢) إذا أخذ الماء من
نهر جار فى إثناء طاهر ولم يغب ذلك الإناء عنه ، كان عارفا بطهارته بدليل
موجب العلم ، ويحتمل أن يكون النفى على ظاهر الحال .

فإن ثبت أنه أخبر ببناء على ظاهر الحال وهو أن الأصل فى الماء الطهارة لم
يقبل خبره ، فلا يعارض مثبت .

وإن ثبت أنه أخبر عن معرفة ، يقع التعارض بين الخبرين ، وعند ذلك
يجب العمل بالأصل وهو الطهارة والحل ، لأن استصحاب الحال وإن لم
يصلح دليلا مرجحا ، فيرجع الخبر النافى به .

(١) ق ١٤٣ / ب من ب .

(٢) ق ١٢٩ / ب من ح .

والترجيح لا يقع بفضل العدد ، وبالدكورة والحرية .

قوله : والترجيح لا يقع بكذا ...

لا يترجع الخبر بكثرة الرواة^(١) ، ولا بذكورة الراوى وحرية عند عامة أصحابنا ، وهو قول بعض^(٢) أصحاب الشافعى - رحمه الله - .

وذهب أكثرهم إلى صحة الترجيح بكثرة الرواة ، وبه قال أبو عبد الله^(٣) الجرجانى من أصحابنا والكرخى فى رواية ؛ لأن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد الخبرين لا يوجد فى الآخر ، ومعلوم أن كثرة الرواة نوع قوة ، لأن قول الجماعة أقوى فى الظن وأبعد من السهو عن قول الواحد ، يؤيده أن خبر الاثنين فى الشهادة يرجح على خبر الواحد .

(١) انظر : مسألة ترجيح الخبر بكثرة الرواة وعدم الترجيح بها فى :

(أصول شمس الأئمة السرخسى ٢ / ٢٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٦٩ - ١٧١ ، وسيزان الأصول ص ٧٣٣ - ٧٣٤ وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والمستصفى ٢ / ٣٩٧ ، والأحكام للآمدى ٤ / ٣٢٥ ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٥٣٥ فما بعدها ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٤٠٥ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٦٧ ، ومناهج العقول ٣ / ١٦٥ وإرشاد الفحول ص ٢٧٦ ، والبرهان ٢ / ١١٦٢ ، وفتح الغفار ٢ / ١١٧ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٤٣٦) .

(٢) كالآمدى وفخر الدين الرازى وأتباعهما .

انظر : (الأحكام- ٤ / ٣٢٥ ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٥٣٥ ، وشرح الإسئوى ٣ / ١٦٧) .

(٣) هو : محمد بن يحيى بن مهدي ، أبو عبد الله الفقيه الجرجانى ، تفقه على أبى بكر الرازى ، وتفقه عليه أبو الحسين أحمد القدورى وغيره ، عده صاحب الهداية من أصحاب التخرىج ، وحصل له الفالغ فى آخر عمره ، توفى سنة (٥٩٨ هـ) ==

وكذا إذا كان (راوى)^(١) أحد الخبرين حرين ، يرجحان على (راوين)^(٢) عبيدين^(٣) . وكذا إذا كان راوى أحدهما رجلين يرجحان على امرأتين .

فأما^(٤) إذا كان عبدا واحدا وحرا واحدا ، وذكرهما واحدا وامرأة واحدة ، فإنه لا يثبت الرجحان اتفاقا .

واستدلوا بما قال محمد فى كتاب الاستحسان : إن خبر الاثنين فى الإخبار بطهارة الماء ونجاسته ، وحل الطعام وحرمة ، أولى من خبر الواحد ، وخبر الحرين أولى من خبر العبيدين . ولأن خبر الرجلين الحرين حجة تامة دون خبر العبيدين أو المرأتين^(٥) .

وقلنا : هذا /^(٦) متروك بإجماع السلف ، فإن المناظرات جرت من وقت الصحابة إلى يومنا هذا بأخبار الأحاد ولم يرو فى شىء منها اشتغالهم بالترجيح بزيادة عدد الرواة ، ولا بالذكر والحرية فى الأفراد ولا فى العدد ولو كان ذلك صحيحا لاشتغلوا كما اشتغلوا بالترجيح بزيادة الضبط والإتقان وإنما رجح محمد - رحمه الله - خبر الاثنين على خبر الواحد ، وخبر الحرين على خبر العبيدين فى مسألة الماء والطعام ، لظهور الترجيح فى العمل به فيما يرجع إلى حقوق العباد ، فأما فى أحكام الشرع فخير الواحد والمثنى ،

== انظر : (الفوائد البهية ص ٢٠٢ ، والجواهر المضية ٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨) .

(١) فى ب (روى) وهو خطأ .

(٢) فى ب (روايتى) .

(٣) انظر : (المحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٦٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٢٧ ٢٢٨) .

(٤) فى ب (فإذا) .

(٥) (البسوط ١٠ / ١٦٥) للإمام محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - .

(٦) ق ١٤٤ / أ من ب .

وإذا كان فى أحد الخبرين زيادة ، فإن كان الراوى واحدا ، يؤخذ بالمشئت
للزيادة كما فى الخبر المروى فى التحالف .

وخبر الحر والعبد ، والرجل والمرأة سواء ؛ لأن كل واحد يوجب علم غالب
الرأى لا غير ، على أن هذا النوع من الترجيح قول محمد خاصة^(١) . وأبى
أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - ذلك وهو الصحيح ، / ^(٢) لأن كثرة
العدد لا يكون دليل القوة مالم يخرج عن خبر الآحاد .
قوله : وإذا كان أحد الخبرين إلى آخره

إذا كان فى أحد الخبرين زيادة لم تكن تلك فى الآخر ، فإن كان راوى
الأصل واحدا ، يؤخذ بالمشئت للزيادة . ويجعل حذف تلك الزيادة فى الخبر
الآخر مضافا إلى قلة ضبط الراوى^(٣) . وذلك مثل ما يرويه ابن مسعود
- رضى الله عنه - أنه - عليه السلام - قال : (إذا اختلف المتبائع والسلعة
قائمة تحالفا وترادا) ^(٤) وفى رواية أخرى عنه لم يذكر قوله : (والسلعة
قائمة) ^(٥) فأخذنا بالمشئت للزيادة وقلنا : لا يجرى التحالف إلا عند قيام سلعة .

(١) انظر : (المغنى للخبازى ص ٣٤ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٦٩ ، وقد نسب هذا
القول إلى أكثر العلماء) .

(٢) ق ١٣٠ / أ من ح .

(٣) أو غفلته .

انظر : (المغنى للخبازى ص ٢٣٥) .

(٤) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ٧٣٧ بلفظ : (إذا اختلف البيعان وليس بينهما بيعة ،
والبيع قائم بعينه ، فالقول ما قال البائع أو يترادان) .

(٥) رواه : (أبو داود ٣ / ٧٨٠ - ٧٨٣ ، والنسائى ٧ / ٣٠٢ - ٣٠٣) .

وأما إذا اختلف الراوى فيجعل كالحبرين ويعمل بهما كما هو مذهبنا فى أن المطلق لا يحمل على المقيد فى حكمين .

وقال محمد والشافعى^(١) - رحمهما الله - : يعمل بالحديثين ، لأن العمل بهما ممكن ، فلا نشغل بالترجيح .

وقلنا : إذا كان أصل الخبر واحدا ، فلا يثبت كونهما خبرين بالاحتمال وحيثذ يكون حذف الزيادة من بعض الرواة لا طريق له سوى قلة ضبطه ، وإن كان راوى الأصل مختلفا ، علم أنهما خبران ، وأنه - عليه السلام - إنما قال كل واحد (منهما)^(٢) فى وقت آخر ، فيجب العمل بهما بحسب الإمكان كما مر^(٣) أن المطلق لا يحمل على المقيد عندنا فى الحكمين .

ونظيره ما روى أنه - عليه السلام - (نهى عن بيع الطعام قبل القبض)^(٤) .

وقال لعتاب بن أسيد^(٥) : (انهم عن أربعة : عن بيع ما لم يقبضوا)^(٦) .

فانا نعمل بهما ، ولا يحمل المطلق على المقيد ، حتى لا يجوز بيع سائر العروض قبل القبض كما لا يجوز بيع الطعام قبل القبض .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٠٨ ، وحاشية الشيخ يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٨٧) .

(٢) فى ح (منها) وهو خطأ .

(٣) راجع ص ٥٤٠ فما بعدها .

(٤) أخرجه : (البخارى ٣ / ٣ ، ومسلم ٣ / ١١٦٠ ، وأبو داود ٣ / ٧٦٣ - ٧٦٤ والترمذى ٣ / ٥٧٧ ، ولفظه : (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه) .

(٥) هو : عتاب - بالتشديد - ابن أسيد - بفتح أوله - ابن العيص بن أمية أبو عبد الرحمن ، الأموى ، أسلم يوم الفتح ، واستعمله رسول الله - عليه السلام - على مكة لما سار إلى حنين والتمر ، وحج بالناس سنة الفتح ، كان صالحا ، فاضلا ، وكان شديدا على المريب ، لينا على المؤمنين ، مناقبه كثيرة ، ولم أعثر على سنة وفاته . انظر : (الإصابة ٢ / ٤٤٤) .

(٦) أخرجه : (أبو يوسف فى (كتاب الآثار ص ١٨٢) بلفظ : (إنى أبئك إلى أهل الله ، فانهم عن أربع خصال : عن ربح ما لم يضمن ، وبيع ما لم يقبض ، وعن شرطين فى بيع وسلف) .

فصل فى البيان - وهذه الحجج تحتل البيان - .

فصل فى البيان- قوله : وهذه الحجج ..

أى الحجج التى مر ذكرها بجميع^(١) أقسامها ، يحتل أن يلحقها بيان فوجب إلحاق فصل البيان بعد ذكر هذه الحجج رعاية للمناسبة .

ثم البيان لغة : الإظهار والتوضيح ، وقد يستعمل بمعنى الظهور .^(٢)

فاللفظ قد يكون متعديا وهو الأكثر ، وقد يكون غير متعد .

فكما أن البيان مصدر الثلاثى المجرد ، (فهو)^(٣) مصدر المنشعبة^(٤) أيضا ، وفى هذا النوعسمى بأصول الفقه ، المراد منه الإظهار دون الظهور .

وعند بعض أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعى - رحمهم الله - معناه :

(١) قلت : سوى قسم المحكم منها ، فإنه لا يحتل البيان .

(٢) والفصاحة أيضا ، يقال : فلان أبين من فلان - أى أفصح منه ، وأوضح كلاما .
انظر : (الصحاح ٥ / ٢٠٨٢) .

(٣) فى ب (فهى) وهو خطأ .

(٤) كالسلام والكلام ، فالبيان الذى هو مصدر الثلاثى لازم ، والذى هو المصدر المنشعبة قد يكون متعديا وهو الأكثر ، وقد يكون غير متعد كقولهم فى المثل : بين الصبح لذى عينين أى بان .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٤ ، والصحاح ٥ / ٢٠٨٣ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢٠٦ ، والمصباح المنير ١ / ٧٠) .

ظهور المراد للمخاطب . (١)

ولكننا نقول : أكثر استعماله بمعنى الإظهار فى الآية والحديث . قال الله تعالى : ﴿ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (٢) . وقال - ﷺ - : « إِنْ مِنْ بَيَانٍ لِحَرٍّ » (٣) فكان جملة بمعنى الإظهار أولى . (٤)

وفى الاصطلاح : هو الإيضاح والكشف عن المقصود (٥) .

وقيل هو : (٦) إظهار حكم الحادثة عند وجوده ابتداء .

(١) وكذلك العلم الذى حصل له عند الخطاب ؛ لأن أصله للظهور ، يقال : بان هذا المعنى بيانا أى ظهر واتضح ، وبان الهلال أى ظهر وانكشف .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٤ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢٦) .

(٢) سورة القيامة / ١٩ والآية كاملة هكذا : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ .

ومعنى قوله جل وعلا ﴿ بَيَانَهُ ﴾ أى إظهار معانيه وأحكامه وشرائعه .

وقيل : إِنْ عَلَيْنَا إظهاره على لسانك بالوحي حتى تقرأه .

وقيل : إِنْ عَلَيْنَا بيان ما فيه من الوعد والوعيد وتحقيقهما .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ١٠٦ ، وتفسير أبى السعود ٩ / ٦٧) .

(٣) أخرجه : (البخارى ٧ / ٣٠ ، ومسلم ٢ / ٥٩٤ ، وأبو داود ٥ / ٢٧٧ ،

والترمذى ٤ / ٣٧٦ ، ومالك فى الموطأ ص ٥٣٩ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ١٦) .

(٤) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١١٠) .

(٥) عرفه بذلك السيد الإمام أبو القاسم السمرقندى .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٦) نقلا عنه .

(٦) القائل هو : شمس الأئمة السرخسى .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٣٥) .

وهو إما يكون بيان تقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع . احتمال المجاز أو
الخصوص

وقيل هو ^(١) : عبارة عن الأدلة التي تبين بها الأحكام .
وقيل هو ^(٢) : الدليل الموصل بصحيح النظر إلى اكتساب العلم بما هو دليل
عليه .

وقيل هو : ^(٣) إخراج المطلوب من الاشكال إلى التجلي . ^(٤)
هذا ما قيل في تعريف البيان فعليك باعتبار ما صح عندك من هذه
التعريفات .

قوله : وهو إما أن يكون إلى آخره .. البيان على / ^(٥) خمسة أوجه عرف
ذلك بالاستقراء بيان تقرير وهو : تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو
الخصوص .

سمى به ، لأنه مقرر لما اقتضاه ظاهر الكلام ، وذلك مثل قوله تعالى :

-
- (١) القائل هو : أبو بكر الدقاق وأبو عبد الله البصري .
(الكشف للبخاري ٣ / ١٠٦ ، وحاشية يحيى الزهاوي ص ٦٨٨)
(٢) القائل به أكثر الفقهاء ، والمتكلمين (المرجعين السابقين)
(٣) القائل هو : أبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي - رحمه الله .
انظر : (المرجعين السابقين)
(٤) وعرفه الجرجاني بقوله (البيان عبارة عن إظهار المتكلم المراد للسامع)
وقوله (هو النطق الفصيح المعرب أي المظهر عما في الضمير)
وقيل : إظهار المعنى وإيضاح ما كان مستورا قبله
والفرق بين التأويل والبيان هو : أن التأويل : ما يذكر في الكلام لا يفهم منه معنى
محصل في أول وهلة ، والبيان : ما يذكر فيما يفهم ذلك لنوع خفاء بالنسبة إلى
البعض
(كتاب التعريفات ص ٤٧) .

(٥) ق ١٣ / ب من ح

﴿ولا طائر يطير بجناحيه﴾^(١) فإن الطائر يحتمل الاستعمال فى غير حقيقته ، يقال : للبريد طائر ، وفلان يطير بهمته ، فكان قوله تعالى : ﴿يطير بجناحيه﴾ تقريراً لموجب الحقيقة وقطعاً لاحتمال المجاز .

ومثل قوله تعالى : ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾^(٢) فإن اسم^(٣) الجمع شامل لجميع الملائكة على احتمال البعض ، فبقوله : ﴿كلهم﴾ قرر معنى العموم ، حتى صار بحيث لا يحتمل الخصوص .

ونظيره من المسائل : قول الرجل لامراته : أنت طالق ، ثم قال : عنيت به الطلاق من النكاح ؛ لأن الطلاق لرفع النكاح حقيقة شرعية عرفية ، واحتمل رفع كل قيد باعتبار أصل الوضع ؛ ولهذا لو نوى صدق ديانه ، فكان بمنزلة المجاز لهذه الحقيقة ، فبقوله : عنيت به الطلاق من النكاح قرر مقتضى الكلام وقطع احتمال المجاز .

ويصح هذا البيان موصولاً ومفصلاً / ^(٤) بالاتفاق : ^(٥)

(١) سورة الانعام / ٣٨ ، والآية كاملة : ﴿وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أسمى أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شىء ثم إلى ربهم يحشرون﴾ / .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ .

(٣) أى أن ﴿الملائكة﴾ اسم عام شامل لجميع الأفراد على احتمال أن يكون المراد بعضهم ، فقله ﴿كلهم﴾ قرر إلخ .

انظر : (كشف الاسرار للنسفى ٢ / ١١١ ، وحاشية الرهاوى ص ٦٨٨) .

(٤) ق ١٤٥ / ١ من ب .

(٥) وذلك لأنه مقرر للظاهر وموافق له ، فلا يفتقر إلى التأكيد بالاتصال انظر : (أصول

السرخصى ٢ / ٢٨ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ١١١ - ١١٢ ، وأصول البزدوى

بشرحه للبخارى ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٧٢ ، وحاشية يحيى

الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٨٩) .

أو بيان تفسير كبيان المجمل والمشارك وأنهما يصحان موصولا ومفصولا ،
وعند بعض المتكلمين : لا يصح بيان المجمل والمشارك إلا موصولا .

وبيان تفسير وهو : بيان ما فيه خفاء كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ ﴾ فإنه مجمل ، ثم لحقه البيان بالسنة ، فإنه - ﷺ - بين الصلاة
بالقول والفعل والزكاة بقوله : « هاتوا ربع (عشر) ^(١) أموالكم » ^(٢) وبكتابه
لعمر بن حزم - رضى الله عنه - .

ونظيره من مسائل الفقه إذا قال لامرأته : أنت بائن ، وعنى به الطلاق صح
لأن البينة مشتركة تحتل البينة عن النكاح وعن الخيرات وغير ذلك ، فإذا
عنى به الطلاق زال الإشكال ، فكان هذا بيان تفسير .

ويصح تأخير بيان التفسير إلى وقت الحاجة إلى الفعل عند عامة الفقهاء .
خلافًا للجبائي وعبد الجبار ومتابعيهم ، والظاهرية ، والحنابلة ، وبعض
أصحاب الشافعي فإن عندهم لا يجوز تأخير . ^(٣)

(١) فى ب (عشور) .

(٢) أخرجه : (ابن ماجه ١ / ٥٧٠ بلفظ « إني قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل
والرقيق ، ولكن هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما درهما » .
وأبو داود ٢ / ٢٣٢ ، والترمذى ٣ / ٧ بقريب من هذا اللفظ .

وقال الترمذى : روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبى إسحاق عن
عاصم بن ضمرة عن على ، وروى سفيان الثورى ، وأبو عينة وغير واحد عن أبى
إسحاق عن الحارث عن على .

قال : وسألت محمدا (محمد بن إسماعيل البخارى) عن هذا الحديث ؟ .

فقال : كلاهما عندى صحيح عن أبى إسحاق .

(٣) قلت : اتفق العلماء على امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة ، سوى القائلين بجواز
تكليف المحال ، كما ذكره الشارح - رحمه الله - .

وأما تأخير عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة ، ففيه مذاهب : ذهب جمهور
الشافعية والحنفية وابن الحاجب من المالكية ومن معهم إلى أنه يجوز ذلك ولكن ==

وأما تأخيرها عن وقت الحاجة إلى الفعل ، لا يجوز عند الكل إلا من (جوز)^(١) تكليف المحال .^(٢)

== عند الحنفية خاص بالمجمل والمشارك أما العام فيبان تخصيصه عندهم يجب أن يكون مقارنا .

وذهب أبو إسحاق المروزي ، وأبو بكر الصيرفي من الشافعية ، وبعض الحنفية ، والظاهرية إلى أنه : لا يجوز ذلك ، وهو قول المعتزلة .

وذهب الكرخي وجماعة من الفقهاء إلى جواز تأخير بيان المجمل دون العموم .

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك - أي جواز تأخير بيان العموم دون المجمل .

ومنهم من قال : يجوز ذلك في الأخبار دون الأمر والنهي .

ومنهم من عكس ذلك : فأجاز في الأمر والنهي دون الأخبار .

وذهب الجبائي وابنه والقاضي عبد الجبار إلى : جواز تأخير بيان النسخ دون غيره

وهناك أقوال أخرى في الموضوع .

انظر : (الأحكام للأمدى ٣ / ٤١ فما بعدها ، والتبصرة للشيرازي ص ٢٠٧ فما

بعدها ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٢٨٠ فما بعدها ، والتمهيد ص ١٣٠ ، والبرهان ١ /

١٦٦ - ١٦٨ ، والفقيه والتفقه ١ / ١٢٢ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٥٦ ، ومناهج

العقول ٢ / ١٥٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ ، والمستصفى ١ / ٣٦٨ ،

والأحكام لابن حزم ١ / ٧٥ ، وأصول السرخصي ٢ / ٣٠ ، وكشف الأسرار

للبخاري ٣ / ١٠٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٧٤ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٤٩ ،

وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ١١١ وشرح الجلال المحلي مع حاشية البناني عليه ٢ /

٦٩ ، وشرح القاضي العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٦٤ ، والمعتمد ١ /

٣٤٢ ، وإرشاد الفحول ص ١٧٤ ، والآيات البيئات ٣ / ١٢٣) .

(١) في ب (جوزهم) وهو خطأ .

(٢) تكليف المحال عبارة عن : طلب مالا تصور له في النفس كالجمع بين الضدين

ونعوه .

==

واختلف العلماء في التكليف به :

احتجوا : بأن المقصود من الخطاب هو إيجاب العمل والتكليف به ، وذلك يتوقف على الفهم ، والفهم لا يحصل بدون البيان ، فلو جوزنا تأخير البيان ، أدى إلى تكليف المحال .

ولا يقال : الاعتقاد مقصود أيضا والإجمال لا يمنع الاعتقاد ، لأن العمل هو المقصود الأصلي والاعتقاد تابع ، وتأخير البيان يخل بالمقصود الأصلي ، فلا يجوز .

واحتج من جوز تأخيره : بأن الخطاب بالمجمل قبل البيان صحيح فإنه يفيد الابتلاء باعتقاد الحق في الحال مع انتظار البيان للعمل به ، والابتلاء بالاعتقاد أهم من الابتلاء بالعمل ، فكان حسنا من هذا ^(١) الوجه وليس فيه تكليف المحال ؛ لأن وجوب العمل قبل البيان ليس بثابت بل هو متأخر إلى البيان .

ويقوله تعالى : ﴿ ثم إن علينا بيانه ﴾ ، وثم للتراخي ، والمراد بيان القرآن لتقدم ذكره ، وفيه المجمل والمشارك ، فينصرف إلى الكل .

ولا يقال : يحتمل أن يراد به بيان التقرير ؛ لأنه ذكر مطلقا فلا يقيد بلا دليل ، أو لأنه بيان من وجه دون وجه ؛ لأن البيان إزالة الخفاء ولا خفاء ثم ظاهرا ، فلا يتناوله مطلق البيان .

== قال الجمهور : لا يجوز التكليف بالمحال مطلقا - أى سواء كان محالا بالنظر إلى ذاته أو بالنظر إلى امتناع تعلق قدرة المكلف به .
وقال أكثر الأشاعرة : إنه يجوز مطلقا .

وقال جماعة منهم : إنه لا يجوز في المتن لذاته ، ويجوز في المتن لامتناع تعلق قدرة المكلف به .

انظر : (الأحكام للآمدى ١ / ١٩١ فما بعدها ، وميزان الأصول ص ١٦٨ والتلويح والتوضيح ص ٤١٩ ، وفواتح الرحموت ١ / ١٢٣ ، وإرشاد الفحول ص ٩) .

(١) ق ١٣١ / أ من ح .

أو بيان تغير كالتعليق بالشرط والاستثناء

وبيان تغير نحو التعليق بالشرط والاستثناء ، وسمى التعليق والاستثناء بيان
تغير لوجود كل واحد من التغير والبيان فيهما ، وذلك أن الشرط إذا حال بين
قول الرجل : أنت حر ، وبين محله وهو العبد ، وتعلق قوله : أنت حر
بالشرط ، بطل كونه إيقاعا ، فإن قوله أنت حر ^(١) للعبد بمنزلة وضع شيء
محسوس في محله شرعا (ومع كونه تغيرا . بيان لأن البيان ما يظهر ابتداء
وجود الشيء ، فإن كلامه يحتمل أن يكون غير موجب في الحال شرعا) ^(٢)
مثل البيع بشرط الخيار ، فبالشرط إلى ذلك الاحتمال ، كان بيانا .

وكذلك الاستثناء يبين أن الكلام السابق غير موجب كُلاًّ الألف في
(قولك) ^(٣) لفلان على ألف إلا مائة ، وبالنظر إلى الظاهر يغير ظاهر الكلام
ويحتمل الكلام أن لا يكون موجبا في الجملة بأن وجد من الصبي والمجنون ،
فلما احتمل صدر الكلام هذا ، وبالأستثناء تبين ذلك ، فسمى الاستثناء بيان
تغير .

وذكر صدر الإسلام : أن تسمية الاستثناء والتعليق بيانا مجازا ، فإن
الاستثناء في قوله : لفلان على ألف إلا مائة ، يبطل الكلام في حق المائة ،
فإن الألف اسم لعشر مئين حقيقة .

وكذلك الشرط يبطل كون الكلام إيقاعا ويصيرُه يمينا ، إلا أن في

(١) ق ١٤٥ / ب من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب (قوله) .

وإنما يصح ذلك موصولا فقط .

الاستثناء يطل بعض الكلام وفى التعليق كله ، فالإبطال لا يكون بيانا حقيقة ولكنه بيان مجاز من حيث إنه تبين أن عليه تسع مائة لا ألف ، فإنه يحلف ولا يطلق .^(١)

وإنما يصح بيان التغيير موصولا فقط بإجماع الفقهاء .

ونقل عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه كان يقول : بصحة الاستثناء منفصلا وإن طال الزمان ، وبه قال مجاهد^(٢) ، وفى بعض الروايات عنه أنه قدر زمان الجواب بسنة ، فإن استثنى بعدها بطل .

وعن أبى العالية^(٣) : أنه يجوز إلى أربعة أشهر اعتبارا بالإيلاء .

وعن الحسن وطاوس وعطاء أنهم جوزوا ما لم يقم عن محله اعتبارا بالعقود وبه قال أحمد بن حنبل^(٤) - رحمه الله - .^(٥)

ونقل عن بعض العلماء : جوازه فى القرآن خاصة .

/ تمسك^(٦) ابن عباس - رضى الله عنهما - بأن اليهود سألت النبى - ﷺ

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٢٠ ، نقلا عن صدر الإسلام أبى اليسر) .

(٢) وقد نسب هذا القول الإمام القرطبى إلى : أبى العالية والحسن ، ونسب إلى المجاهد أنه قال : (من قال بعد سنتين إن شاء الله أجزاء) .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٧٣) .

(٣) وذكر القرطبى : سعيد بن جبير بدل أبى العالية .

(٤) وعنه أنه قال : (يستثنى ما دام فى ذلك الأمر) .

(المرجع السابق) .

(٥) قلت : وقد نقل شيخنا الشارح - رحمه الله - هذه الأقوال عن شيخه العلامة عبيد

العزیز أحمد البخارى - رحمه الله - .

انظر : (كشف الأسرار ٣ / ١١٧) .

(٦) ق ١٣١ / ب من ح .

عن مدة لبث أهل الكهف وغيرها ؟ فقال : « غدا أجيبكم »^(١) ولم يستثن ، فتأخر الوحي عنه بضعة عشر يوما ، ثم نزل قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت ﴾^(٢) أى استثن إذا تركت الاستثناء ، ثم ذكرت . فقال : (إن شاء الله) بطريق إلحاقه إلى خبره الاول وهو قوله : « غدا أخبركم » .

وبأن النبى - ﷺ - قال : « لاغزون قريشا »^(٣) ثم قال : « بعد سنة إن شاء الله » .

واحتج الفقهاء بأن النبى - ﷺ - فى قوله : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ... الحديث »^(٤) عين التكفير (لتخليص^(٥) الحالف ، ولو

(١) ذكره أبو بكر الجصاص فى : (أحكام القرآن ٣ / ٢١٤ - ٢١٥ ، بلفظ (سأخبركم) والإمام القرطبى فى (الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٨٥ بلفظ : (غدا أخبركم بجواب أسئلتكم) .

(٢) سورة الكهف / ٢٣ -- ٢٤ .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٥٨٩ بلفظ « والله لاغزون قريشا ، والله لاغزون قريشا ، والله لاغزون قريشا » ثم قال « إن شاء الله » .

وفى رواية : ثم سكت ثم قال : « إن شاء الله » .

وفى الرواية التى ذكرها الجصاص : « والله لاغزون قريشا ، والله لاغزون قريشا » ثم سكت ساعة ، فقال « إن شاء الله » .

ينظر : (أحكام القرآن ٣ / ٢١٤) .

(٤) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٠٦ ، وأبو داود ٣ / ٥٨٢ ، والترمذى ٤ / ١٠٧ ، والنسائى ٧ / ١٠ ، وابن ماجة ١ / ٦٨١ ، والدارمى ١ / ١٨٦ ، ومالك فى الموطأ ٢ / ٤٧٨ ، وأحمد فى مسنده ٤ / ٢٥٦ ، ٣٧٨) .

ونماه : (... فليكفر عن يمينه ، وليأت الذى هو خير) .

(٥) فى ب (لتخلص) .

صح الاستثناء منفصلا لقال : فليستن وليات / ^(١) بالذى هو خير منها ؛
لأن تعين الاستثناء للتخليص أولى لكونه أسهل .

وبأن الشرع حكم بثبوت الإقرارات ، والطلاق والعتاق وغيرها من العقود ،
ولو صح الاستثناء منفصلا ، لم يثبت شيء منها ولم يستقر ، وفساده ظاهر
لتأديته إلى التلاعب وبطلان التصرفات الشرعية .

وبأنه لو صح منفصلا ، لما علم صدق صادق ، ولا كذب كاذب ، ولم
يحصل وثوق يمين ولا وعيد ، وبطلانه لا يخفى على أحد .

وأما ما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - فقد ذكر الغزالي - رحمه
الله - (فعله لم يصح فيه النقل ، إذ لا يليق ذلك بمنصبه ؛ لأنه يردده أهل
اللغة ، ولأن الاستثناء جزء من الكلام يحصل به الإتمام ، فإذا انفصل لم يكن
إتماما كالشرط وخبر المبتدأ ، وإن صح فعله أراد به إذا نوى الاستثناء أولا عند
التلفظ ثم أظهر نيته بعده ، فيدين فيما بينه وبين ربه ، ومذهبه أن ما يدين فيه
العبد يقبل ظاهرا) . ^(٢)

(١) ق ١٤٦ / أ من ب .

(٢) المستصفى ٢ / ١٦٥ ، وقد تصرف فى النقل ، وإليك نص كلام الغزالي - رحمه
الله - ونقل عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه جوز تأخير الاستثناء ولعله لا
يصح عنه النقل إذ لا يليق ذلك بمنصبه ، وإن صح فعله أراد به إذا نوى الاستثناء
أولا ثم أظهر نيته بعده ، فيدين بينه وبين الله فيما نواه ، ومذهبه أن ما يدين فيه
العبد، فيقبل ظاهرا أيضا فهذا له وجه ، أما تجويز التأخير لو أجاز عليه دون هذا
التأويل فيرد عليه اتفاق أهل اللغة على خلافه ؛ لأنه جزء من الكلام يحصل به
الإتمام ، فإذا انفصل لم يكن إتماما كالشرط وخبر المبتدأ .

وقال الشيخ ملاجيون : « وهذا النقل غير صحيح عندنا وروى أنه قال أبو جعفر
المصور الدوانيقي الذى كان من الخلفاء العباسية لأبى حنيفة - رحمه الله - : « =

واختلف فى خصوص العموم ، فعندنا لا يقع متراخيا ، وعند الشافعى يجوز ذلك ، وهذا بناء على أن العموم مثل الخصوص عندنا فى إيجاب الحكم قطعا .

وأما استثناء النبى - ﷺ - بعد النسيان ، فقد كان على وجه تدارك التبرك بالاستثناء للتخليص عن الإثم والامتنال بما أمر به وهو قوله تعالى : ﴿ واذكر ربك إذا نسيت .. ﴾ الآية لا أن يكون استثناء حقيقة على وجه يكون مغيرا للحكم .

وأما تخصيص الجواز بالقرآن بناء على ما ذكرنا ، فوهم ؛ لأن النزاع ليس فى الكلام الأزلى بل فى العبارات التى بلغتنا ، وهى محمولة على معنى كلام العرب نظما ، وفصلا ووصلا .

قوله : واختلف فى خصوص^(١) العموم إلى آخره .. لا خلاف أن العام إذا خص منه شيء بدليل مقارن ، يجوز تخصيصه بعد ذلك بدليل متراخ .

== خالفت جدى فى عدم صحة الاستثناء متراخيا ؟ فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لو صح ذلك بارك الله فى بيعتك : أى يقول الناس الآن إن شاء الله ، فتتنقى بيعتك ، فتحير الدوانيقي وسكت ، (نور الأنوار - المطبوع مع كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١١٤ - ١١٥) .

(١) راجع هذه المسألة بما فيها من الآراء ومناقشتها فى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٩ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ومعه نور الأنوار ٢ / ١١٥ فما بعدها ، وتيسير التحرير ١ / ٢٧١ فما بعدها ، والمغنى للبخارى ص ٢٣٨ ، والتلويح والتوضيح ص ٤٩٦ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٦ ، والمستصفى ٢ / ٩٨ فما بعدها ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ١٤ فما بعدها ، والاحكام للأمدى ٢ / ٤١٠ فما بعدها ، والتبصرة ص ١٤٣ ، وشرح القاضى العضد مع ==

وبعد الخصوص لا يبقى القطع ، فكان تغييرا من القطع إلى الاحتمال ،
فيتقيد بشرط الوصول ، وعنده ليس بتغيير بل هو تقرير ، فيصح موصولا
ومفصولا .

فأما العام الذى لم يخص منه شيء ، فلا يجوز تخصيصه بدليل متراخ
عند عامة أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - .
وعند بعض أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعى / (١) والاشعرية وعامة المعتزلة
يجوز تخصيصه متراخيا .

والمراد بعدم جواز التخصيص : أنه إذا أورد دليل الخصوص متراخيا لا
يكون بيانا ، أن المراد من العام بعضه من الابتداء ، بل يكون نسخا للحكم
مقتصرا على الحال . وفائدته أن العام لا يصير به ظنيا ؛ لأن صيرورته ظنيا
باعتبار احتمال خروج أفراد آخر عنه بالتعليل ، ودليل النسخ لا يقبل التعليل
وهذا الاختلاف / (٢) بناء على الاختلاف فى موجب العام .

فعندهم موجبة ظنى قبل التخصيص ، كما (كان) (٣) بعد التخصيص ،
فكان تخصيصه بيانا محضا مقررا ؛ لأنه يبقى على أصله ظنيا كما كان ،
فيصح موصولا ومفصولا .

== حاشية الفتاوانى عليه ٢ / ١٣٠ ، والمعتمد ١ / ٢٥٥ فما بعدها ، والعدة ٢ /
٢٩٥ ، وإرشاد الفحول ص ١٤٣ ، والمسودة ص ١٣٠ ، وأصول الرخسى ٢ /
٢٩ ، فما بعدها ، وفتح الغفار ٢ / ١٢٠ ، وشرح الجلال المحلى على جمع الجوامع
وحاشية حسن العطار على المحلى ٢ / ٣٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ فما
بعدها .

(١) ق ١٣٢ / أ من ح .

(٢) ق ١٤٦ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ح .

وبيان بقرة بنى إسرائيل من قبيل تقييد المطلق ، فكان نسخا .

وعندنا موجهه قطعى قبل التخصيص ، وبعد التخصيص يصير ظنيا على ما
مر بيانه (١) .

فكان التخصيص تغييرا من القطع إلى الاحتمال ، فيصح موصولا لا
مفصولا كالتعليق والاستثناء .

قوله : وبيان بقرة بنى إسرائيل إلى آخره ..

اعلم أن من جوز تخصيص العام متراخيا استدل بنصوص منها قوله تعالى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ (٢) فقال : والله تعالى أمر بنى إسرائيل بذبح
بقرة مطلقة ليظهر أمر القتل بينهم ، والمطلق عام عندهم ، ثم بينها لهم بعد
سؤالهم مقيدة بأوصاف ، كما نطق به النص ، فدل أن تأخير التخصيص
جائز .

وأجاب الشيخ عن هذا الاستدلال بقوله : وبيان بقرة بنى إسرائيل ..
أى هذا ليس من قبيل تخصيص العموم ؛ لأن النكرة فى موضع الإثبات
خاصة ، فلا يحتمل التخصيص ، بل من قبيل تقييد المطلق والزيادة على النص
وهو نسخ عندنا ، فلذلك يصح متراخيا .

وهذا بناء على أن المطلق عام عندهم ، خاص عندنا ، وقد مر بيانه (٣) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ ﴾ (٤) .

(١) انظر : (ص ٢٨٣ فما بعدها) .

(٢) سورة البقرة / ٦٧ .

(٣) انظر : (ص ٤٥٩) .

(٤) سورة المؤمنون / ٢٧ . والآية بكاملها : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ==

والأهل لم يتناول الابن لا أنه خص بقوله تعالى : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾

أى أدخل السفينة من كل جنس من الحيوان ذكرا وأنثى ، واثنين تأكيد
لزوجين ، وأهلك عطف على زوجين - أى أدخل أهلك - فقال : الأهل عام
يتناول جميع بنيه ثم لحقه الخصوص متراخيا بقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾^(١)
فأجاب الشيخ عن هذا الاستدلال بقوله : والأهل لم يتناول ابنه كنعان^(٢) -
لا أنه يخص ؛ لأن أهل الرسل من تبعهم وآمن بهم ، فيكون المراد به أهل
دينه لا أهل نسبه .

فعلى هذا يكون الأهل مشتركا ، لأنه احتمال الأهل من حيث النسب
والأهل من حيث المتابعة فى الدين ، فبين الله تعالى أن المراد منه الأهل من
حيث المتابعة فى الدين ، وأن ابنه الكافر ليس من أهله ، وتأخير البيان فى
المشترك جائز لما مر .

== ووحينا فإذا جاء أمرنا وفار التنور فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من
سبق عليه القول منهم ولا تخاطبني فى الذين ظلموا إنهم مغرقون ﴾ .

(١) سورة هود / ٤٦ . والآية كاملة ﴿ قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير
صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ .

(٢) هو : كنعان بن نوح الذى أغرق واسمه يام وكان كافرا ، ولما ركب نوح - عليه
السلام - ومن معه السفينة ، وجعلت الفلك تجرى بهم فى موج كالجبال ، ونادى
نوح ابنه الذى هلك ، وكان فى معزل : ﴿ يا بنى اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ،
قال سآوى إلى جبل يعصمنى من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
وحال بينهما الموج فكان من المغرقين ﴾ .

وعلا الماء على رؤوس الجبال ، فكان على أعلى جبل فى الأرض خمسة عشر ذراعا .
انظر : (الكامل فى التاريخ ١ / ٤٠ - ٤١) .

فإن قلت : لو لم يكن الأهل متناولاً لابنه لما قال نوح : ﴿ إن ابني من أهلي ﴾ (٢).

قلنا : إنما قال ذلك ، لأنه كان دعاء إلى الإيمان بقوله : ﴿ يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ﴾ (٣) / (٤) وكان يظن أنه يؤمن حين نزلت الآية الكبرى ، وهي الطوفان ، فلما أنزلها حسن ظنه به وامتد نحوه رجاؤه فبنى عليه سؤاله ، فلما وضع له الأمر بقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ ، أعرض عنه وسلمه للعذاب فقال ﴿ إنى أعوذ بك ... ﴾ الآية (٥) ومثل هذا جائز فى معاملات الرسل بناء على العلم البشرى إلى أن ينزل الوحي .

وهذا كاستغفار إبراهيم - عليه السلام - لآبيه (٦) بناء على رجاء إيمانه ، لأنه وعده أن يؤمن بالله ، فلما تبين أنه عدو الله تبرأ منه . (٧)

(١) فى ١٣٢ / ب من ح .

(٢) سورة هود / ٤٥ . والآية بكاملها : ﴿ ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين ﴾ .

(٣) سورة هود / ٤٢ والآية كاملة : ﴿ وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه وكان فى معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ﴾ .

(٤) فى ١٤٧ / أ من ب .

(٥) سورة هود / ٤٧ . وآخر الآية : ﴿ أن أسألك ما ليس لى به علم وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين ﴾ .

(٦) وقد اختلف فى اسمه : فقل آر وتارخ - بالمعجمة ، أو بالمهملة فيكون له اسمان . وقيل : آر لقب وتارخ اسم ، ويجوز أن يكون على العكس .

ينظر : (الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٢٢ ، وتفسير أبى السعود ٣ / ٥١) .

(٧) كما نطق به عز وجل فى كتابه حيث قال : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه إن إبراهيم لأواه حليم ﴾ .

(سورة التوبة / ١١٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله ﴾ لم يتناول عيسى عليه السلام لأنه خص بقوله تعالى : ﴿ إن الذين سبقتم لهم من الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾ .



ومنها قوله تعالى : ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾ ^(١) أى حطبها ، والحصب ما يحصب به أى يرم به ، يقال : حصبتهم السماء إذا رمتهم بالحصباء . ^(٢) وهذا عام لحقه خصوص متراخ أيضا ، فإنه لما نزل جاء عبدالله ^(٣) بن الزبير إلى رسول الله - ﷺ - فقال : أليس عيسى وعزير والملائكة قد عبدوا من دون الله ، أفترأهم يعذبون فى النار ؟ ^(٤) فانزل الله تعالى : ﴿ إن الذين سبقتم لهم من الحسنى ﴾ الآية . ^(٥)

(١) سورة الأنبياء / ٩٨ .

(٢) وقال أبو عبيدة : كل ما ألقته فى النار ، فقد حصبتها به .

انظر : (الصحاح ١ / ١١٢) وقال الفيومى : « الحصب بفتحين - ما هين للوقود من الحطب » .

(المصباح المنير ١ / ١٣٨) .

(٣) هو : عبد الله بن الزبير (بكسر الزاى والموحدة وسكون المهملة - بعدها راء مقصورة) ابن قيس بن عدى بن سعيد ، القرشى السهمى الشاعر ، يكنى أبا سعيد ، كان من أشد الناس على رسول الله ﷺ وأصحابه بلسانه ونفسه ، وكان من أشعر الناس وأبلغهم أسلم عام الفتح ، وحسن إسلامه ، واعتذر إلى رسول الله ﷺ قبل عذره ، ثم شهد ما بعد الفتح من المشاهد .

انظر : (الإصابة ٢ / ٣٠٠ ، والاستيعاب ٢ / ٣٠٠ - ٣٠٣ - بذيل الإصابة) .

(٤) راجع هذه القصة فى : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٧ / ٩٦ - ٩٧ ومختصر تفسير ابن كثير ٢ / ٥٢٣) .

(٥) سورة الأنبياء / ١٠١ ، ونظام الآية ﴿ أولئك عنها مبعدون ﴾ .

فأجاب الشيخ عن هذا الاستدلال بقوله : ﴿ إنكم وما تعبدون ﴾ لم يتناول عيسى - عليه السلام - ، لا أنه خص بقوله : ﴿ إن الذين سبقتم ﴾ لأنهم لم يدخلوا في هذا العام ، لاختصاص ﴿ ما ﴾ بما لا يعقل ، على أن الخطاب كان لأهل مكة وأنهم كانوا عبدة الأوثان ، وما كان فيهم من يعبد عيسى والملائكة ، فلم يكن الكلام متناولاً لهم .^(١)

وأما سؤال ابن الزبيرى ، كان^(٢) بناء على ظنه أن ظاهره فيمن يعقل أو مستعمله فيه مجازاً ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾^(٣) ﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ .^(٤)

لا يقال : لو كان كذلك لرد رسول الله - ﷺ - ولم يسكت على تخطئه؟ لأن ذلك غير مسلم لما روى أنه - ﷺ - قال له لما ذكر ما ذكر رادا عليه : « ما أجهلك بلغة قومك أما علمت أن ما لما لا يعقل ومن لمن يعقل »^(٥) هكذا

(١) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٤٤ ، ١٦ / ١٠٣ ، وأضواء البيان ٧ / ٢٥٨ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٧ / ٩٨) .

(٢) كان الواجب دخول الفاء هنا ، لأنه جواب للشرط ، وهو إما ، ولم يدخلها ، وقد حدث عن شيخنا (الكاكى) - رحمه الله - ذلك كثيرا .

(٣) سورة الليل / ٣ .

(٤) سورة الكافرون / ٣ .

(٥) قلت : أخرج الجزء الأول من هذا الحديث : « ما أجهلك بلغة قومك » محمد السيد درويش الحوت فى : (أسنى المطالب ص ٢٦٤) ، وقال : (... ذكر هذا بعض المفسرين ولم يصح) .

وقال الحافظ ابن حجر : (اشتهر فى السنة كثير من علماء العجم وفى كتبهم : أن النبى - ﷺ - قال فى هذه القصة لابن الزبيرى : (ما أجهلك بلغة قومك ، فإنى قلت : وما تعبدون ، وهى لما لا يعقل ، ولم أقل : ومن تعبدون وهو شئ ، لا أصل له ، ولا يوجد لا مسندا ولا غير مسند) .

==

ذكره فى شرح أصول^(١) ابن الحاجب .

ولئن سلمنا أنه سكت إلى تخين نزول الوحي ، فذلك لما عرف من تعنت القوم ومجادلتهم بالباطل ، فأعرض عن جوابهم ، حتى بين الله تعنتهم فى معارضتهم بقوله : ﴿ إن الذين سبقت لهم .. ﴾ الآية ومثل هذا الكلام حسن موقعه وإن لم يكن محتاجا / ^(٢) فى حق من لا يتعنت .

وهو نظير انتقال إبراهيم - عليه السلام - فى محاجة اللعين^(٣) بقوله : ﴿ إن الله يأتى بالشمس من المشرق .. ﴾ الآية^(٤) لتعنت القوم ومكابرتهم لا أنه انتقال حقيقة .

فكذلك هذا ابتداء بيان ودفع لمعاندة / ^(٥) الخصم ، لا أنه تخصيص حقيقة .

== (الكافى الشاف ص ١١١ - ١١٢) .

(١) راجع : (شرح القاضى عضد الملة والدين لمختصر المنتهى لأبن الحاجب ٢ / ١٦٥) .

(٢) ق ١٤٧ / ب من ب .

(٣) وهو : النمرود - بضم النون ، وبالذال المعجمة - بن كوش بن كنعان بن نوح ، ملك زمانه ، وصاحب النار والبيعوضة ، والذى أهلك ببيعوضة دخلت فى دماغه ، فأكلته حتى صار مثل الفارة ، فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه بمطرقة عديدة لذلك ، فبقى فى البلاء أربعين يوما . قال قتادة : هو أول من تجبر وهو صاحب الصرح ببابل (انظر : الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤) .

(٤) سورة البقرة / ٢٥٨ والآية بكاملها ﴿ ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى ربه أن أتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربى الذى يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذى كفر والله لا يهدى القوم الظالمين ﴾ .

(٥) ق ١٣٣ / أ من ح .

والاستثناء يمنع التكلم بقدر المستثنى فيجعل تكلما بالباقي بعده .

قوله : والاستثناء يمنع التكلم إلى آخره ..

قيل^(١) الاستثناء لفظ لا يستقل بنفسه متصل بجمله ، بإلا أو إحدى أخواتها دال على أن مدلوله غير مراد بما اتصل .

وشروطه ثلاثة :

أحدها : الاتصال .

والثاني : أن يكون المستثنى داخلا في أول الكلام لولا الاستثناء .

والثالث : أن لا يكون مستغرقا ، لأنه تكلم بالباقي بعد الشئ ، وفي

(١) قلت : القائل بهذا التعريف للاستثناء هو الإمام الأمدى في الأحكام ٢ / ٤١٨ وهذا نص قوله : « الاستثناء عبارة عن لفظ متصل بجمله لا يستقل بنفسه ، دال بحرف - إلا - أو أخواتها على مدلوله ، غير مراد بما اتصل به ، ليس بشرط ولا صفة ولا غاية » .

وهناك أقوال أخرى في تعريف الاستثناء اصطلاحا ، فليراجع إليها في : (مختصر ابن الحاجب في شرحه للقاضي العضد ٢ / ١٣٢ ، والمحصول للرازي ج ١ ق ٣ / ٣٨ ، والمستصفي ١ / ١٤ - ١٦ ، ومنهاج الوصول بشرحيه : للإنسوى والبدخشي ٢ / ٩٣ ، والاستثناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ٩٨ ، والتوضيح على التنقيح مع حاشية التلويح ص ٤٩٧ - ٤٩٨ ، ومباحث التخصيص لشيخنا الفاضل الدكتور / عمر عبد العزيز محمد ص ١٧٣) .

هذا ، وأما الاستثناء لغة : فهو مصدر استثنى يستثنى ، مأخوذ من الثنى - والسين والتاء زائدتان - والثنى تأتي لعدة معان :

منها : العطف يقال : ثبت الحبل إذا عطف بعضه على بعض .

==

وعند الشافعى يمنع الحكم بطريق المعارضة .

استثناء الكل لا يبقى شيء يجعل الكلام عبارة عنه . (١)

واختلف فى كيفية عمله :

فعدنا : الاستثناء يمنع التكلم مع حكمه بقدر المستثنى ، فيجعل تكلمنا بالباقي بعده كأنه لم يتكلم فى حق الحكم بقدر المستثنى وتمنع الحكم فى المستثنى لعدم الدليل الموجب له مع صورة التكلم كالإيجاب إلى غاية ، فإن الحكم ينعدم فيما وراء الغاية لعدم الدليل .

وعند الشافعى - رحمه الله - : يمنع الحكم بطريق المعارضة ، فعنده يمنع الموجب^(٢) لا الموجب^(٣) كما فى التعليق بالشرط . (٤)

= ومنها : الصرف والمنع ، يقال : ثبته عن الشيء إذا صرفته عنه ، كما يقال : ثنى عنان فرسه إذا منعه عن المضى فى الصوب الذى هو متوجه إليه .

الصحاح ٦ / ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ١٤١ ، والتوضيح على التنقيح ص ٤٩٧ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٨١ .

(١) راجع هذه الشروط فى : (المنحول ص ١٥٧ - ١٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٤٧ - ١٤٩) .

(٢) الموجب : بفتح الجيم وهو : ما يوجب باللفظ من الحكم وهو المراد به هنا .

(٣) الموجب : بكسر الجيم وهو : ما يوجب الحكم من الدليل ، والمراد به هنا التكلم .

(٤) فإن الشرط عند الشافعى - رحمه الله - يمنع الحكم مع وجود علته بطريق المعارضة . وأما عند الحنفية ، فلمنه يمنع ثبوت الحكم فى المحل ، لانعدام العلة الموجبة له حكما مع صورة التكلم به ، لا لان الشرط مانع من وجود العلة .

انظر : (أصول الرغصى ٢ / ٣٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٢٢ - ١٢٣) .

لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ولأن قوله : لا إله إلا الله للتوحيد ومعناه : النفي والإثبات ، فلو كان تكلمنا بالباقي ، لكان نفيا لغيره لا إثباتا له . ولنا قوله تعالى : ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾ ، وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الإيجاب يكون لا في الإخبار .

وعندنا : يمنع كليهما كما في التعليق ، فصار تقدير قول الرجل : لفلان على ألف إلا مائة ، عندنا لفلان على تسع مائة ^(١) . وعنده إلا مائة فإنها ليست (على) . ^(٢)

احتج الشافعي - رحمه الله - في المسألة بالإجماع ، ودلالته ، والمعقول : أما الأول : فإن أهل اللغة أجمعوا أن الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، وهذا دليل على أن له حكما يعارض حكم المستثنى منه . وأما الثاني : فلأن كلمة التوحيد وهي : لا إله إلا الله ، وضعت للتوحيد ومعناه النفي والإثبات ، فلو كان تكلمنا بالباقي لكان نفيا لغير الإله الحق لا إثباتا له .

فأما الثالث : فلأننا نجد الاستثناء لا يرفع التكلم بقدر المستثنى من صدر الكلام صيغة ، وإذا بقي صيغة بقي بحكمه ، فلا سبيل إلى رفعه بل المعارضة

(١) وأما قدر المائة ، فكأنه لم يتكلم به ، ولم يحكم عليه ، فتسقط تكلمنا وحكما ، وعند الشافعي - رحمه الله - تسقط المائة حكما لا تكلمنا . انظر : (الكشف للنسفي ٢ / ٢٢ ، ١٢٣) .

(٢) مكررة في ب .

ولأن أهل اللغة قالوا : الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد الثنيا فنقول : إنه
تكلم بالباقي بوضعه وإثبات ونفى بإشارته .

بحكمه ، فامتناع الحكم مع قيام التكلم سائغ كالبيع بالشرط ، والطلاق
(المضاف) .^(١) فأما انعدام التكلم مع وجوده مما لا يعقل .

واحتمج أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين
عاماً ﴾^(٢) / ^(٣) فلو كان عمله بطريق المعارضة ، لما استقام الاستثناء فى الأخبار ،
واختص بالإيجاب ، لأن صحة الخبر عما كان بناء على وجود المخبر به فى
الزمان الماضى والمنع بطريق المعارضة إنما يتحقق فى الحال .

ألا يرى أنه لو ثبت حكم الألف بجملته ثم عارضه الاستثناء فى الخمسين ،
لزم كونه نافياً لما أثبتته أولاً ، فلزم الكذب فى أحد الأمرين ، تعالى الله عن
ذلك .

وبأن أهل اللغة قاطبة / ^(٤) قالوا : إن الاستثناء إخراج وتكلم بالباقي كما
قالوا : إنه من النفي إثبات ومن الإثبات نفى ، وإذا ثبت الوجهان وجب الجمع
بينهما ، لأنه هو الأصل .

فقلنا : إنه استخراج وتكلم بالباقي بحقيقته ، وإثبات ونفى بإشارته لأن

(١) ساقطة من ب . وانظر هذه الأدلة فى : (حاشية التلويح على التوضيح ص ٥٠٠ ،
والاحكام للأمدى ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢ ، ومناهج العقول ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، ونهاية
السؤل ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٠) .

(٢) سورة العنكبوت / ١٤ .

(٣) ق ١٤٨ / أ من ب .

(٤) ق ١٣٣ / ب من ح .

الإثبات والنفي غير مذكورين في المستثنى قصدا ، لكن لما كان حكمه على خلاف حكم المستثنى منه ثبت ذلك ضرورة الاستثناء ، لأن حكم الإثبات يتوقف بالاستثناء كما يتوقف بالغاية ، وإذا لم يبق بعده ، ظهر النفي لعدم علة الإثبات ، فسمى نفيا مجازا .

ومعنى الاستخراج أن يستخرج به بعض نص الكلام عن أن يكون موجبا ويجعل الكلام عبارة عما رواءه .

وهذا ، لأن الاستثناء بيان بالاتفاق ، وإنما يكون بيانا إذا جعل المستثنى غير ثابت من الأصل كالتخصيص ، إلا أن الاستثناء تعرض للكلام ، فتبين به أن بعضه غير ثابت ، والتخصيص تعرض للحكم بنص آخر بخلافه .

ولأنه لو كان بطريق المعارضة ، وجب أن يستوى فيه البعض والكل ، كالسنخ ولم يستو البعض والكل في الاستثناء بالاتفاق ، فعرفنا أنه ليس بمعارضة .

وذكر في شرح^(١) المنار للمصنف : وفائدة الخلاف تظهر في قول الرجل لفلان على ألف درهم إلا ثوبا ، فإن الاستثناء صحيح عنده ،^(٢) ويسقط من الألف قدر قيمة الثوب ، وهذا لا يكون إلا بطريق المعارضة ، فيكون المعنى : لا ثوب له عليه ، إذ لو كان بطريق التكلم بالباقي ينبغي أن يلزم الألف كاملا ، لأنه لا يمكن استخراج الثوب من صدر الكلام ، فيكون عبارة عما رواء المستثنى فظهر أن الطريق فيها المعارضة .

ولقائل أن يقول : إن صحة الاستثناء في هذه المسألة ليست مبنية على أن الاستثناء معارضة ، بل هي مبنية على أن الاستثناء المتصل حقيقة والمتقطع

(١) وهو المسمى بكشف الأسرار للنسفي . انظره (٢ / ١٢٩) والعبارة منقولة منه بتصرف .

(٢) أي عند الإمام الشافعي - رحمه الله - .

مجاز^(١) ، فمهما أمكن حمله على الحقيقة ، وجب حمله عليها
إذ الأصل / ^(٢) في الكلام الحقيقة ، ومعلوم أنه لا بد في المتصل من المجانسة
فوجب صرف الاستثناء إلى القيمة لتثبت المجانسة ويتحقق الاستخراج .

ألا يرى أنه لا يمكن معارضة إلا بهذا الطريق إذ لا بد لها من إتحاد المحل
وإذا وجب رد الثوب إلى القيمة لصحة الاستثناء لا ضرورة في جعله معارضة ،
بل يجعل عبارة عما وراء المستثنى ، فثبت أن هذه المسألة لا تدل على كون
الاستثناء معارضة عنده .

وعندنا هذا استثناء / ^(٣) منقطع فجعل نفيا مبتدأ ، ونفيه لا يؤثر في
الآلف .

وذكر في الميزان : لا نص عن الشافعي أن عمل الاستثناء بطريق المعارضة
ولكن مشائخنا استدلوا على الخلاف بمسائل .^(٤)

(١) قلت : لا خلاف بين العلماء في أن الاستثناء المتصل حقيقة .

ولكنهم اختلفوا في الاستثناء المنقطع هل حقيقة أو مجاز ؟

فذهب الجمهور إلى أن الاستثناء المنقطع مجاز وليس حقيقة - وهو المختار عندهم .

وقيل : إنه حقيقة وليس مجاز . وقيل : بالوقف .

انظر : (أصول السرخسي ٢ / ٤٢ ، والتوضيح على التنقيح مع حاشية التلويح ص
٤٩٨ ، ٥٠٨ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣١٦ ، وتيسير التحرير ١ / ٢٨٤ ،
والمستصفى ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٣ ، والمعتمد ١ / ٢٦٢ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ٢٤١ ، والتبصرة ص ١٦٥ - ١٦٧ ، والاستغناء في
الاستثناء ص ٤١٥ فما بعدها ، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي
ص ٣٩١) .

(٢) ق ١٤٨ / ب من ب .

(٣) ق ١٣٤ / أ من ح .

==

(٤) انظر : (الميزان ص ٣١٧) وهذا نصه :

وهو نوعان : متصل وهو الأصل ، ومتفصل وهو ما لا يصح استخراج الصدر .

ولكن الصحيح أنه لا خلاف بين أهل الديانة : أنه بطريق البيان لا بطر المعارضة ، لأنه خلاف إجماع أهل اللغة ، فإنهم قالوا : إنه استخراج بعض ما تكلم به . وفي الحقيقة لا يظهر^(١) أثر الخلاف في المسائل .
قوله : وهو نوعان .. أى ما يطلق عليه لفظ الاستثناء نوعان : متصل وهو الأصل أى الحقيقة ، وتفسيره ما ذكرنا^(٢) .

== « وعلى قول الشافعى بطريق المعارضة . ولا نص عن الشافعى - رحمه الله - ولكن استدلو بمسائل تدل على ذلك »

(١) هذا ما يؤيده كلام الإمام النسفى حيث قال : « ... فالحاصل أن قدر المشتى لا يثبت فيه حكم الصدر بالإجماع إلا أن عندنا إنما لا يثبت لعدم النص الموجب فى حقه ، كان صدر الكلام انتهى عند الاستثناء ... »
وعنده لا يثبت لمعارضة نص الاستثناء نص المشتى منه ، فصدر الكلام يوجب والاستثناء ينفيه ، فتعارضاً ، فتساقطاً ، فلم يثبت الحكم .
(كشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٢٣) .

(٢) من أن يكون المشتى من جنس المشتى منه نحو : قام القوم إلا ريذا وأما المنقطع فما لم يكن المشتى من جنس المشتى منه نحو : قام القوم إلا حماراً .

والإمام القرافى بعد أن رد على هذين الحدين اللذين يذكرهما الأصوليون وأكثر النحاة قال : « فالصحيح أن أقول : حد الاستثناء المتصل أن تحكم على جنس ما حكمت به أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً . فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعاً ، فيكون حد المنقطع : أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً ، أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً . فيتحقق على هذا التقدير أن المنقطع نقيض المتصل وأن المتصل يجرى مجزئ المركب ، ونفى ذلك التركيب بأى جزء به كان هو المنقطع . ==

فجعل مبتدأ ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُو لى إِلَّا رب العالمين ﴾ أى لكن رب العالمين .

ومنفصل ويسمى منقطعا وهو ما لا يصلح استخراجه من صدر الكلام بأن لا يكون المستثنى من جنس الاول كقولك : جاءنى القوم إلا حمارا .

قوله : فجعل مبتدأ .. أى بمنزلة كلام مبتدأ حكمه - بخلاف حكم الاول- يعمل بنفسه لا تعلق له بأول الكلام إلا من حيث الصورة .

ونظير قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُو لى إِلَّا رب العالمين ﴾ وأول الآية : ﴿ قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لى إِلَّا رب العالمين ﴾^(١) . أى : كل ما عبدتموه أنتم وعبداءكم الأقدمون ، وهم الذين

= وتحرير ذلك بالمثال ، إنا إذا قلنا : قام القوم إلا زيدا - فزيد من جنس القوم وحكمت أولا بالقيام ، وعلى زيد بعدم القيام وهو نقيض القيام ، فهذا متصل .

وإذا قلنا : قام القوم إلا فرسا - فالحكم وإن وقع بالنقيض على الفرس ، الذى هو عدم القيام ، لكن الفرس ليس من جنس القوم ، فكان منقطعا .

وإذا قلنا : قام القوم إلا زيدا مسافر - كان منقطعا أيضا ، لأنك حكمت على زيد الذى هو من جنس القوم بغير النقيض الذى هو عدم القيام ، بل بحكم آخر الذى هو السفر ، فحصل الانقطاع للحكم بغير النقيض الذى هو السفر ، لا للحكم بغير الجنس .

(الاستغناء فى الاستثناء ص ٢٩٦) .

وقال الإسنى أيضا : « واعلم : أن بعضهم يفسر المنقطع بكونه من غير جنس المستثنى منه وهو فاسد ، كما نبه عليه ابن مالك وغيره لأن قول القائل : جاء بنوك إلا بنى زيد ، منقطع مع أنه من جنس الأول) .

(التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول ص ٣٩٢) .

(١) سورة الشعراء / ٧٥ - ٧٧

ماتوا فى سالف الدهر على الكفر ، فإنى أعاديهم وأجتنب عبادتهم وتعظيمهم
إلا رب العالمين ، فإنى أعبد وأعظمه .

والعدو يقع على الجمع^(١) ، لأن ضرر العدو وإن كان واحدا ، (فكثير)^(٢) ،
كأنه قال : لكن رب العالمين الذى من صفته كيت وكيت ، فيكون الاستثناء
منقطعا .^(٣)

وقال الزجاج^(٤) يجوز أن يكون القوم عبدوا الأصنام مع الله تعالى فقال :

(١) قال الإمام ابن جرير الطبرى : « والعدو بمعنى الجمع ، ووحد ، لأنه أخرج مخرج
المصدر مثل القمود والجلوس »

ومعنى الكلام : أفرايتم كل معبود لكم ولآبائكم فإنى منه برىء لا أعبد إلا رب
العالمين . (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٩ / ٨٤) .

(٢) فى ب (لكثير) .

(٣) أى من ضمير (أنهم) ، وبه قال جماعة منهم الفراء ، واختاره الزمخشري .

وقال الزجاج : هو استثناء متصل من ذلك الضمير العائد على (ما تعبدون) ويعتبر
شموله لله - عز وجل - وفى آبائهم الأقدمون من عبد الله جل وعلا من غير
شك .

أو يقال : إن المخاطبين كانوا مشركين وهم يعبدون الله تعالى والأصنام ، وتخصيص
الأصنام هنا بالذكر للرد ، لا لأن عبادتهم مقصورة عليها ، ولو سلم أنه لذلك ،
فهو باعتبار دوام العكوف ، وذلك لا ينافى عبادتهم إياه عز وجل أحيانا .

انظر : توضيح هذه الآيات فى : (تفسير البغوى المسمى معالم التنزيل ٣ / ٣٨٩ ،
وروح المعانى ١٩ / ٩٤ - ٩٥ ، وتفسير الحازن المسمى لباب التأويل فى معانى
التنزيل ٥ / ١١٩ - ١٢٠ ، والتفسير الكبير ٢٤ / ١٢٤ - ١٤٣ ، وفتح القدير
للشوكانى ٥ / ١٠٤ - ١٠٥ ط مصطفى البابى الحلبي بمصر ، ومعانى القرآن للقراء
٢ / ٢٨١ ، والكشاف ٣ / ١١٧) .

(٤) وهو : إبراهيم بن السرى بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، كان من أهل الفضل
والدين ، حسن الاعتقاد ، جميل المذهب ، كان يخرط الزجاج ، ثم مال إلى ==

والاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض ينصرف إلى
الجميع كالشرط عند الشافعي - رحمه الله - .

وعندنا إلى ما يليه ، بخلاف الشرط ، لأنه مبدل .

جميع (ما)^(١) عبدتم عدو / ^(٢) لى إلا رب العالمين ، لانهم سوا ألهتهم
بالله تعالى ، فأعلمهم أنه قد تبرأ مما تعبدون إلا الله عز وجل ، فإنه لم يتبرأ
عن عبادته وهذا قول مقاتل ، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً .^(٣)
قوله : والاستثناء متى يعقب كلمات ...^(٤)

= النحر ، فلزم المبرد وأخذ عنه العلم كما أخذ عن ثعلب ، وعنه على بن عبد الله بن
المغيرة الجوهري . من تصانيفه : معاني القرآن ، والاشتقاق ، والنوادر وغيرها .
توفى ببغداد سنة (٣١١ هـ) .

انظر : (البداية والنهاية ١١ / ١٤٨ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٨٩ ، ومعجم الأدباء ١ /
٤٧ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ٢٠٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣١١) .

(١) فى ح (من) .

(٢) ق ١٤٩ / أ من ب .

(٣) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١١٠ ، وتفسير أبى السعود ٦ / ٢٤٨) .

(٤) انظر هذه المسألة فى : (المستصفى ٢ / ١٧٤ ، فما بعدها ، والأحكام للآمدى ٢ /

٤٣٨ فما بعدها ، والمنهاج للبيضاوى بشرحيه ٢ / ١٠٤ فما بعدها ، وشرح
الجلال مع حاشية المطار عليه ٢ / ٥١ فما بعدها ، وتخريج الفروع على الأصول
ص ٣٧٩ فما بعدها ، والمسودة ص ١٤١ - ١٤٢ ، وأثر الاختلاف فى القواعد
الأصولية ص ٢٣٥ فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ١ / ٤٧ ، وأصول السرخسى
٢ / ٤٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٢٩ ، وتيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ،
والتلويح والتوضيح ص ٥١٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، والبرهان ١ /
٣٨٨ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٣٢ ، والاستغناء ==

أو بيان ضرورة هو نوع بيان يقع بما لم يوضع له هو إما أن يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى : ﴿ وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ أو ثبت بدلالة .



أي : جملا معطوفة بعضها على البعض ، ينصرف الاستثناء إلى جميع ما تقدم ذكره عند الشافعي - رحمه الله - بناء على أصله أنه معارض مانع للحكم كالشرط .

ثم الشرط ينصرف إلى جميع ما سبق ، حتى يتعلق الكل به كما لو قال : (عبده) ^(١) حر ، وامراته طالق ، وعليه حج إن دخلت هذه الدار ، أو قال في آخره إن شاء الله ، فكنا الاستثناء .

وعندنا ينصرف إلى ما يليه ، لأن الأصل عدم اعتبار الاستثناء ، لأنه يخرج أصل الكلام من أي يكون عاملا في جميعه .

وإنما وجب رجوع الاستثناء إلى ما قبله ليصح ضرورة عدم استقلاله بنفسه ، وقد اندفعت الضرورة بصرفه / ^(٢) إلى الأخير ، فلا حاجة إلى صرفه إلى غيرها ، لأن ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها ، بخلاف الشرط لأنه مبدل ولا يخرج به أصل الكلام من أن يكون عاملا ، وإنما يتبدل به الحكم ، لأن مقتضى قوله : أنت حر يزول والعتق في محله ، وبذكر الشرط يتبدل ذلك ، لأنه تبين أنه ليس بعلة للحكم قبل الشرط ، ولأنه ليس بإيجاب للعتق ، بل هو يمين ، ومحله الذمة ، ومطلق العطف يقتضي الاشتراك ، فلهذا أثبتنا حكم التبديل في الشرط في جميع ما سبق ذكره .

قوله : أو بيان ضرورة ...

== في الاستثناء ص ٥٦٠ فما بعدها ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٦٣) .

(١) في ب (عبد) بلا هاء الضمير ، وهو خطأ .

(٢) ق ١٣٤ / ب من ح .

حال المتكلم كسكوت صاحب الشرع عند أمر يعاينه عن التغيير

هذا عطف على أول الكلام وهو قوله : إما بيان تقرير أو كذا ، أو كذا بيان
الضرورة .

وهو البيان الذى يقع بسبب الضرورة بما لم يوضع للبيان ، إذ الموضوع
للبيان هو النطق ، وهذا يقع بالسكوت الذى هو ضده .

وهو القسم الرابع من أقسام البيان وهو على أربعة أوجه :

منها : ما هو فى حكم المنطوق أى : النطق يدل على السكوت ،
(فكأنه)^(١) بمنزلة المنطوق نحو قوله تعالى : ﴿ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه
فلأمه الثلث ﴾ .^(٢)

صدر الكلام^(٣) أوجب الشركة مطلقة ، حيث أضيف الميراث إليهما من غير
بيان نصيب كل واحد ، ثم تخصيص الأم /^(٤) بالثلث (بيان)^(٥) لنصيب^(٦)

(١) فى ب (فكان) .

(٢) سورة النساء / ١١ .

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وورثه أبواه ﴾ .

(٤) ق ١٤٩ / ب من ب .

(٥) فى ب (بيانا) وهو خطأ .

(٦) وهو استحقاق الباقي ، لأنه لو لم يكن للأب ، لبقى نصيب مجهولا ، وهو مخالف
لسوق الكلام ، إذ هو مسوق لبيان نصيب الأبوين ، فيكون الباقي للأب ثابتا
بالمجموع من إثبات الشركة بين الأبوين ، وبيان نصيب الأم والسكوت عن نصيب
الأب ، إذ هو فى قوة أن يقال : فلأمه الثلث ولأبيه ما بقى ، لأن إثبات الشركة -
على وجه الاختصاص بالشريكين وتعين نصيب أحدهما ، تعيين لنصيب الآخر
بالضرورة .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٧٠٣ - ٧٠٤) .

أو يثبت ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى .

الآب يصدر الكلام الموجب للشركة لا بمحض السكوت ، إذ لو بين نصيب
الأم من غير إثبات الشركة لم يعرف نصيب الآب بالسكوت بوجه .

ومنها : ما ثبت بدلالة حال المتكلم وهو مجاز - أى : بدلالة حال الساكت
الشاهد ، وكأنه لما جعل سكوته بمنزلة الكلام سمى نفسه متكلماً ، وذلك مثل
سكوت صاحب الشرع عند أمر يعانيه من قول أو فعل ولم يسبقه تحريم عن
التفسير ، يدل على (حقيقة)^(١) ذلك الأمر ، مثل ما شاهد من بياعات
ومعاملات ، كان الناس يتعاملونها ، ومآكل ومشارب كانوا يستديمون
مباشرتها ، فأقرهم عليها ولم ينكرها ، فدل أن جميعها مباح إذ لا يجوز من
النبي - ﷺ - أن يقر الناس على محظور ، فإنه تعالى وصفه^(٢) بالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر مع قوله - ﷺ - : « الساكت عن الحق شيطان
أخرس » .^(٣)

وكذلك سكوت الصحابة - رضى الله عنهم - عن بيان قيمة الخدمة
للمستحق على المغرور دليل على نفيه بدلالة حالهم ، لأن الموضع موضع

(١) فى ب (حقيقة) وهو غير سليم .

(٢) وذلك فى قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا
عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ . . . ﴾ الآية سورة
الأعراف / ١٥٧ .

(٣) لم أجد هذا الحديث فى كتب السنة بعد البحث عنه ، وقد أورده بعض الأصوليين
فى كتبهم ، ونسبه صاحب حاشية قمر الأقطار إلى على قارى . (قمر الأقطار
ص ٢١٩) .

الحاجة إلى البيان .

والمغرور : من يظا امرأة معتمدا على ملك يمين أو نكاح على ظن أنها حرة فتلد منه ، ثم تستحق ، فسكوت الصحابة حين أبقت أمة ، وأتت بعض القبائل فتزوجها / ^(١) رجل من بني عذرة ^(٢) فولدت أولادا ثم جاء مولاهما فرفع ذلك إلى عمر - رضى الله عنه - فقضى بها لمولاهما وقضى على الأب أن يفدى للأولاد . ^(٣)

وكان ذلك بمحض من الصحابة فسكتوا عن ضمان منافعها ، ومنفعة ولد المغرور يحل ذلك محل الإجماع على أن المنافع لا تضمن بالإتلاف المجرد بدون العقد وشبهته بدلالة حالهم ، والموضع موضع الحاجة ، لأن المستحق جاء طالبا حكم الحادثة ، وهو جاهل بما هو واجب له ، كذا قال شمس الأئمة . ^(٤)

ومنها : ما ثبت ضرورة دفع الغرور عن الناس ، كسكوت المولى حين يرى عبده يبيع ويشتري ، فإنه يجعل إذنا له فى التجارة عندنا ، لأنه لو لم يجعل سكوته إذنا ، أدى إلى الضرر والغرور بالناس ، ودفعهما واجب لقوله

(١) ق ١٣٥ / أ من ح .

(٢) وهم : بنو عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافى بن قضاة ، وكانوا ثلاثة : عامر ، وكبير ، ورفاعة .

ودار بنى عذرة بالأندلس : دلالة بكورة البيرة .

انظر : (جهمرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، والقبائل العربية

بالأندلس للدكتور / مصطفى أبو ضيف أحمد ص ٤٤٧) .

(٣) أى : أن يفدى أولاده : الغلام بقيمة الغلام ، والجارية بقيمة الجارية .

(الكشف للبخارى ٣ / ١٥٠) .

(٤) راجع أصوله (٢ / ٥٠ - ٥١) .

أو ثبت ضرورة طول الكلام كقوله : له على مائة ودرهم .

بخلاف قوله : له على مائة وثوب .

- **عَنْ** - لا ضرر ولا إضرار في الإسلام ^(١) وقوله - **عَنْ** - : « من غشنا ^(٢) / فليس منا ^(٣) » ، وذلك ، لأن الناس يعاملون العبد ولا يمتنعون من ذلك عند حضور المولى إذا كان ساكنا ، فإذا لحقه ديون (يقول) ^(٤) المولى : كان عبدى محجورا ، يتأخر الديون إلى وقت عتقه ولا يدرى هل يعتق أم لا ؟ فيتوى ^(٥) حقهم ويلحقهم فيه من الضرر ما لا يخفى ويصير المولى غارا ، فللدفع ذلك جعلنا سكوته إذا ناله في التجارة .

وعند الشافعى رحمه الله - : لا يكون إذنا ، لأن سكوته يحتمل ، قد يكون للرضا بتصرفه ، وقد يكون لفرط الغيظ وقلة الالتفات إلى تصرفه لعلمه أنه محجور شرعا والمحتمل لا يكون حجة ^(٦) .

ولكننا رجحنا جانب الرضا بدليل العرف ، لأن العادة أن من لا يرضى بتصرف عبده يظهر النهى إذا رآه يتصرف ويؤدبه على ذلك لدفع الضرر عن

(١) تقدم تخريجه فى ص ٧٦٣ .

(٢) ق ١٥٠ / أ من ب .

(٣) رواه : (مسلم ١ / ٩٩ ، وأبو داود ٣ / ٧٣٢ ، والترمذى ٣ / ٥٩٧ ، وابن ماجه ٢ / ٧٤٩ ، والدارمى ٢ / ٢٤٨ ، وأحمد فى مستده ٣ / ٤٦٦ .

ولفظ مسلم : (من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا) .

(٤) فى ح (ثم يقول) بزيادة (ثم) .

(٥) من توى يتوى كصدى يصدى : بمعنى هلك .

(مختار الصحاح ص ٨٠) .

(٦) انظر : (المهذب للشيرازى ١ / ٥١١) .

الناس . وكذلك سكوت الشفيع عن طلب الشفعة ^(١) بعد العلم بالبيع جعل ردا للشفعة لدفع الغرور عن المشتري .

ومنها ما ثبت ضرورة طول الكلام وكثرته كقوله : لفلان على مائة ودرهم ^(٢) ، أو مائة ودينار ، أو مائة وقفيز حنطة ، أن العطف جعل بيانا للمائة أنها من جنس المعطوف عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - يلزمه المعطوف ، والقول قوله فى بيان المائة ، لأنها مجملة والعطف لم يوضع للتفسير لغة ، إذ من شرط صحة العطف المغايرة ومن شرط صحة التفسير أن يكون عين المفسر ، فكيف يصلح العطف مفسرا ، وإذا لم يصح مفسرا ، بقيت المائة مجملة ، فيكون القول له فى بيانها كما فى قوله : مائة وثوب ، أو مائة وشاة ، أو مائة وعبد بخلاف قوله : مائة وثلاثة دراهم ، لأنه عطف أحد المبهمين على الآخر ، ثم فسرهم بالدراهم ^(٣) فينصرف التفسير إليهما ^(٤) لحاجتهما إلى التفسير كما قال : مائة

(١) وهى لغة : الضم ، ومنه الشفع فى الصلاة ، وهو ضم ركعة إلى أخرى والشفع : الزوج الذى هو ضد الفرد ، والشفيع لانضمام رأيه إلى رأى المشفوع له فى طلب النجاح .

واصطلاحا : ضم المشتراة إلى عقار الشفيع . وإنما سميت بها ، لما فيها من ضم ملك البائع إلى ملك المشتري .

وعرفها ابن قدامة المقدسى بقوله : (وهى استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقلة عنه من يد من انتقلت إليه) .

انظر : (الهداية ٢ / ٣٨٧ ، والمهذب ١ / ٤٩٤ ، والاختيار لتعليل المختار ٢ / ٤٢ ، والمغنى ٥ / ٣٠٧) .

(٢) راجع هذه المسألة فى : (الهداية ٢ / ٢٣٢ ، والمهذب ٢ / ٤٤٦) .

(٣) ق ١٣٥ / ب من ح .

(٤) ويلزمه مائة وثلاثة دراهم ، وهذا أحد الوجهين فى مذهب الإمام الشافعى رحمه الله - والوجه الآخر : أنه يلزمه ثلاثة دراهم فقط ، ويرجع فى تفسير المائة إليه كما ==

وثلاثة أثواب .

وجه لنا : وهو الاستحسان أن قوله : ودرهم ونحوه ، يجعل بيانا عادة ودلالة ، لأن حذف تفسير المعطوف عليه متعارف إذا كان فى المعطوف دليل عليه ضرورة طول الكلام ، فإنهم يقولون : مائة وعشرة دراهم ، يريدون بذلك أن الكل دراهم طلبا للإيجاز عند طول الكلام فيما يكثر استعماله وذلك عند كثرة الوجوب بكثرة أسبابه ، (وهذا)^(١) فيما يثبت فى الذمة فى عامة المعاملات كالمكيل / ^(٢) والموزون ، بخلاف الثوب ونحوه فإنه لا يثبت فى الذمة إلا سلما ، فلا يكثر وجوبها ، فلا يتحقق الضرورة فيبقى على الأصل .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - فى قوله : على مائة وثوب ، أو مائة وشاة ، أنه يجعل بيانا ، بخلاف قوله : مائة وعبد .

والفرق : أن ما يقسم كالثوب والشاة من هذا القبيل كالمكيل ، فيمكن أن يجعل المفسر فيه تفسير للمبهم ، بخلاف العبد فإنه لا يحتمل القسمة ، فلا يتحقق فيه معنى الاتحاد ، فلا يكون بيانا .

وهذا الفرق مشكل ، فإن الرقيق يحتمل القسمة عنده^(٣) كالثياب ، فينبغى أن يساوى العبد الثوب فى كونه بيانا للمائة بالعطف .

وقيل : قولهما فى الرقيق محمول على ما إذا كان رأى المتقاسمين ذلك ، فيقسم القاضى بناء على رأيهما ، فلا يكون هذا قسمة بل يكون بيعا .

== فى قوله : لفلان على مائة ودرهم .

انظر : (المذهب ٢ / ٤٤٦) .

(١) فى ب (هذا) .

(٢) ق ١٥٠ / ب من ب .

(٣) أى : عند أبى يوسف .

أو بيان تبديل وهو النسخ .

وقيل : هذا رواية عن أبى يوسف - رحمه الله - كذا فى الجامع ^(١)
الحسامى ولكنه مخالف لرواية الهداية والمبسوط . ^(٢)
وجه الحصر ^(٣) : أن البيان لا يخلو : إما أن يكون ثابتا ضرورة كثرة الكلام
أو لا .

والاول هو الوجه الرابع . والثانى إما أن يكون ضرورة دفع الغرور أولا
والاول هو الثالث . والثانى لا يخلو إما أن يكون فى حكم المنطوق أولا
والاول هو الاول ، والثانى هو الثانى كذا قيل .
قوله : أو بيان تبديل إلى آخره ...

قيل : النسخ لغة : الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل أى أزالته
ورفعته . ^(٤)
وقيل : معناه : النقل ^(٥) وهو تحويل الشيء من مكان إلى مكان أو حالة إلى

(١) لم أعثر على هذا الكتاب .

(٢) راجع : (الهداية ٢ / ٢٣٢ ، والمبسوط ١٨ / ٩٩ - ١٠٠) .

(٣) قلت : كان من الأفضل ذكر وجه الحصر عند بداية تقسيم الشارح - رحمه الله -
القسم الرابع من أقسام البيان إلى أربعة أوجه كما هو المتبع غالبا ، إلا أن المشائخ
الكرام - رحمهم الله - لا يلتفتون إلى مثل هذه الأمور البسيطة والشكلية .

(٤) وفى القاموس المحيط ١ / ٢٨١ : « نسخه - كمنعه - أزاله وغيره وأبطله وأقام شيئا
مقامه ، والشيء مسخه . »

(٥) قال الفيومى : « نسخت الكتاب نسخا من باب : نفع : نقلته ، وانتسخته كذلك قال
ابن فارس : وكل شيء خلف شيئا فقد انتسخه ، فيقال : انتسخت الشمس الظل
والشيب الشباب - أى أزاله . »

==

حالة مع بقاءه فى نفسه، ومنه تناسخ^(١) الموارث لانتقالها من قوم إلى قوم .
ثم قيل : هو مشترك بين المعنين ، لأن الأصل فى الإطلاق الحقيقة .
وقيل : حقيقة فى الإرالة مجاز فى الآخر . وقيل : على العكس .^(٢)
والأولى أن يكون فى الشرع بمعنى الإرالة ، لأن نقل / ^(٣) حكم المنسوخ
إلى ناسخه لم يتصور . وفى الشريعة : هو رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى
متأخر .^(٤)

== (المصباح المنير ٢ / ٦٠٢ - ٦٠٣ .)

(١) وهو : أن يموت ورثة بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسم .
(الصالح ١ / ٤٣٣) .

(٢) انظر : (شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٢٥ - ٥٢٦ ، وأصول السرخسى ٢ / ٥٣ -
٥٤) .

ومن قال بالاشتراك هو القاضى أبو بكر الباقلانى ومن تابعه كالغزالى ومن القائلين
على أن النسخ حقيقة فى الإرالة مجاز فى النقل أبو الحسين البصرى وغيره ، والقائل
بالعكس هو الفقهاء من أصحاب الشافعى - رحمه الله - .

انظر : (الأحكام للأمدى ٣ / ١٤٧ ، ومنهاج العقول ٢ / ١٦١) .

(٣) ق ١٣٦ / أ من ح .

(٤) انظر : تعريف النسخ شرعا فى : (التلويح والتوضيح ص ٥١١ ، وكشف الأسرار
للنسفى ٢ / ١٣٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ٥٤ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ /
١٥٥ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣٠ ، والأحكام للأمدى ٣ / ١٥٠ فما بعدها ،
والمحصل ج ١ ق ٣ / ٤٢٣ ، والمستصفى ١ / ١٠٧ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٥٣ ،
ومنهاج الوصول بشرح ٢ / ١٦١ فما بعدها ، وشرح القاضى العضد ٢ / ١٨٥ ،
وروضة الناظر ص ٦٩ ، والبرهان ٢ / ١٢٩٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠١ ،
وسيزان الأصول ص ٦٩٨ فما بعدها ، والآيات البيئات ٣ / ١٢٩ ، وإرشاد الفحول
ص ١٨٤) .

وهو بيان لمدة الحكم المطلق الذى كان معلوما عند الله تعالى إلا أنه أطلقه ،
فصار ظاهره البقاء فى حق البشر ، فكان تبديلا فى حقنا ، بيانا محضا فى حق
صاحب الشرع ، وهو جائز عندنا بالنص ، خلافا لليهود - لعنهم الله تعالى - .

فقيّد بالشرعى احترازا عن العقلى ، لأن رفع الأحكام العقلية الشابتة قبل
الشرع التى يعبر عنها بالمباح بحكم الأصل ، بدليل شرعى متأخر لا يسمى
نسخا / ^(١) بالإجماع .

وقيّد بدليل شرعى احترازا عن رفعه بالموت .

وبقوله : متأخر احترازا عن التقيد بالغاية والاستثناء ، فإن ذلك لا يسمى
نسخا .

وقيل : هو بيان انتهاء الحكم الشرعى المطلق الذى فى تقدير أوهامنا
استمراره لولاه بطريق التراخى ، ويخرج عنه المؤقت ، لأنه ليس فى أوهامنا
استمراره والتخصيص على قول من جوزه متراخيا ، لأنه بيان أنه غير مراد من
الأصل إليه أشير فى الميزان . ^(٢)

وهو فى حق صاحب الشرع بيان محض لانتهاه الحكم الشرعى الأول
لارفعه لأنه معلوم عند الله تعالى أنه ينتهى فى وقت كذا إلا أنه أطلقه فصار
ظاهره البقاء فى حقنا ، فكان تبديلا بالنسبة إلى ظاهر الاستمرار الذى فى
حقنا ، فيكون تبديلا ورفعا فى حقنا .

(١) فى ١٥١ / ١ من ب .

(٢) راجعه فى ص (٩٧٦) .

ثم إنه جائز عقلا وواقع شرعا^(١) خلافا لليهود^(٢) - لعنهم الله - فمن اليهود من رده عقلا ، ومنهم من^(٣) رده توقيفا .^(٤)

احتج من رده عقلا : بأن الأمر يدل على حسن المأمور به ، والنهي على قبح المنهى عنه والنسخ يدل على ضده ، وفي ذلك (ما)^(٥) يوجب البداء

(١) لم يخالف في ذلك أحد من المسلمين سوى أبي مسلم الأصفهاني ، فإنه قال : بمنعه شرعا ، وجوره عقلا .

انظر : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٦٧ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٥) .

وقال الشوكاني : « وإذا صح هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة المحمدية جهلا فظيما » .

(٢) وهم : أمة موسى - عليه السلام - وكتابهم التوراة . هذا ما قاله الشهرستاني في : (الملل والنحل ١ / ٢١٠) .

وقال شيخنا : عبد القادر شية الحمد - حفظه الله - :

« واليهود : هم الزاعمون بأنهم أتباع موسى - عليه السلام - ولم نجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله - ﷺ - إطلاق اليهود على سبيل المدح ، على أننا لا نستطيع أن نحدد بالضبط التاريخ الذي أطلقت فيه هذه الكلمة على هذه الطائفة من الناس ونحن نجزم بأنها لم تعرف في عهد موسى - عليه السلام - وإنما كانوا يعرفون في عهده - عليه السلام - بنبي إسرائيل ، ويطلق عليهم كذلك قوم موسى كما يطلق على أهل الكتاب » (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ١٥ - ١٦) .

(٣) وهم الشمعونية منهم .

(٤) أى : سمعا ، وهم العنانية منهم . ولهم في ذلك فرقة ثالثة قالت : بجوار النسخ عقلا ووقوعه شرعا ، واعترفت بنبوة محمد - ﷺ - لكن إلى العرب خاصة لا إلى الأمم كافة . انظر : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٦٥ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٦٧ ، والميزان للسمرقندي ص ٧٠٢ - ٧٠٣ ، وص ٧٢٨ من هذا الكتاب) .

(٥) ساقطة من ب .

والجهل^(١) بعواقب الأمور - تعالى الله عن ذلك -^(٢).

وجوابه : إن الفعل قد يكون مصلحة في وقت دون وقت كشرب الأدوية فلا يلزم البداء والجهل .

واحتج من رده سمعا أى نصا بما روى عن موسى - عليه السلام - أنه قال :
(تمسكوا بالسبب - أى : بالعبادة فيه - ما دامت السموات والأرض)^(٣) وبما
زعموا أنه نقل بطريق التواتر عنه أنه قال : (شريعتى لا تنسخ) وأنه قال :
(أنا خاتم النبيين)^(٤) وإذا ثبت ذلك لم يجز نسخ شريعته ولم تجز الرسالة
بعده .

(١) والفرق بين البداء والجهل هو :

أن البداء : ظهور الشيء بعد أن لم يكن ، والجهل : اعتقاد الشيء على خلاف ما
هو عليه .

وقيل : البداء ظهور الأمر بعد خفائه ، والجهل عدم معرفة الشيء .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ٤٣ ، ٨٠ ، وكشاف اصطلاحات الظنون
للتهانوى ١ / ٣٦٢ ، وقواطع الأدلة للسماعى ق ١٤١ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) .

(٢) انظر : (الملل والنحل ١ / ٢١١) .

(٣) قلت : ورد ذلك فى التوراة بالفاظ متعددة منها : (احفظ يوم السبت لقدس) .
ومنها : (بارك الله يوم السبت و قدسه) .

ومنها : (ولتحفظوا السبت إنها قدس لكم) . ومنها : (وليحفظوا بنو إسرائيل
السبت لامثال فرض السبت لأجيالهم عهد الدهر) .

انظر : (التوراة السامرية - الإصحاح ٢٠ ص ١٤٥ ، والإصحاح ٣١ ص ١٦٣ من
سفر الخروج ، والإصحاح ٥ ص ٢٩٨ من سفر التثنية) .

(٤) قلت : فقد راجعت التوراة السامرية الموجودة فى المكتبة العامة فى الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة - من أولها إلى آخرها ، فلم أجد فيه هذا النص ، ولا الذى
قبله : (شريعتى لا يتنسخ) بل وجدت فيه ما يدل على عكس ذلك من عدم تأييد ==

وجوابه : أنه ثبت بكتاب الله تعالى تحريفهم ما فى التوراة بالزيادة والتقصان ، فلم يبق نقلهم اليوم حجة ، ولهذا لم يجب الإيمان بالتوراة فى أيديهم بل التى أنزلت على موسى - عليه السلام - .

ولأن التواتر لم يوجد فى نقل التوراة ، فإنه لم يبق من اليهود عدد التواتر فى زمن باختنصر^(١) ، فإنهم وافقوا أصحاب التواريخ أنه لما استولى على بنى إسرائيل قتل رجالهم وسبى ذراريهم إلى أرض بابل ، وأحرق أسفار التوراة حتى لم يبق فيهم من يحفظ التوراة ، ورعّموا أن الله تعالى / (٢) ألهم عزيزا التوراة بعد خلاصه / (٣) .

= شريعة موسى عليه السلام - ومن أنه ليس خاتم النبيين ، فإنه أشار - عليه السلام - فى سفر الخروج والتثنية إلى مجيء نبي مثله ينسخ شريعته ولا بد أن يكون هذا النبي من نسل إسماعيل - عليه السلام - لثبوت بركة نسله حيث قال : « قال لى الرب : قد أحسنوا فيما تكلموا ، أقيم لهم نبيا من وسط إخوتهم مثلك ، وأجعل كلامى فى فمه ، فيكلمهم بكل ما أوصيه به ، ويكون الإنسان الذى لا يسمع لكلامي الذى يتكلم به باسمى أنا أطلبه . . »

انظر : (التوراة السامرية - سفر الخروج الإصحاح ٢٠ آية ٢١ ص ١٤٦ وسفر التثنية الإصحاح ١٨ آية ١٨ - ١٩ ، ص ٣١٧) .

فعلم أن ما نقلوه من تأييد شريعته - عليه السلام - وأنه خاتم النبيين افتراء ظاهر وبهتان مبين على نبيهم موسى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - وهو يرى منه .

(١) وهو : من أشهر ملوك الكلدانيين ، ويقال له : (بنوخذ نصر) حكم ما بين سنة (٦٠٤ - ٥٦١) قبل الميلاد ، وهو الذى نفى اليهود إلى بابل ، بعد أن دمر (اورشليم) سنة (٥٨٦) قبل الميلاد ، وهو الذى قام ببناء (الجنائن المعلقة) التى اعتبرت إحدى عجائب الدنيا السبعة .

انظر : (العصور القديمة ترجمة داود قربان ، والعرب واليهود فى التاريخ ص ٩٣ ، ص ٥٠٠ للدكتور أحمد سوسة) .

(٢) ق ١٥١ / ب من ب .

(٣) ق ١٣٦ / ب من ح .

من أسر بختنصر .^(١)

وقد روى أحبارهم أن عزيرا - عليه السلام - كتب ذلك في آخر عمره ودفعه إلى تلميذه ليقرأه على بنى إسرائيل ، فأخذوا التوراة من التلميذ ، ويقول الواحد لا يثبت التواتر .

وزعم بعضهم أن التلميذ زاد فيها ونقص ، فكيف يوثق بما هذا سبيله والدليل عليه أن نسخ التوراة ثلاث :

نسخة في أيدي (العباثية)^(٢) . ونسخة في أيدي السامرية^(٣) ونسخة في أيدي النصارى .^(٤)

والنسخ مختلفة في أعمار الدنيا وأهلها .^(٥)

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٤١ ، والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ٢١ ، وأصول السرخسي ٢ / ٥٨) .

(٢) هكذا في النسختين معا : والصواب (العنانية) نسبة إلى رجل يقال له عنان بن داود رأس الجالوت ، يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظبا والسك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا . . .
انظر : شيئا من معتقدات هذه الفرقة في (الملل والنحل ١ / ٢١٥) .

(٣) فرقة كانت تسكن جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر ، ويتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود . . .

انظر : آراء هذه الفرقة وأنواعها في (المرجع السابق ١ / ٢١٨ - ٢١٩) .

(٤) هي : أمة المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته - عليه السلام - وهو المبعوث حقا بعد موسى - عليه السلام - المبشر في التوراة ، وكانت له آيات ظاهرة وبيئات زاهرة ودلائل باهرة .

انظر : (الملل والنحل ١ / ٢٢٠) .

(٥) قلت : إن هناك فروقا كثيرة بين نسخ التوراة وقد ذكر بعضها الدكتور / أحمد ==

وفى التى فى أيدى النصارى (زيادة ألف وثلاث مائة سنة)^(١) (والوعد بخروج)^(٢) المسيح وخروج العربى^(٣) صاحب الجمل ، وارتفاع تحريم السبت عند خروجهما .

وتأويل قوله (أنا خاتم النبيين) إن صح^(٤) عندنا أنه روى أن الأمر على موسى - عليه السلام - شدُّ لكثرة (اشتغال)^(٥) الناس ، فسأل الله التخفيف على نفسه ، فبعث الله أنبياء عليهم السلام - فى رواية أربعمائة ، وفى

== حجارى السقا فى صفحات تحت عنوان : (من الفروق بين التوراة والسامرة والعبرانية فى الألفاظ والمعانى) وهى مطبوعة كملحق للتوراة السامرة .
فليُنظر : (التوراة السامرة ص ٣٤٧ - ٣٩٤) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(٢) عبارة ب (الوعد خروج) وهو خطأ .

(٣) قلت : لعله أراد بصاحب الجمل سيدنا محمد - ﷺ - لأنه ورد إطلاق مثل هذا اللفظ عليه وذلك فيما أخرجه ابن عساكر عن عبد الرحمن بن زيد أن آدم عليه السلام - ذكر محمدا رسول الله - ﷺ - فقال : (إن أفضل ما فضل به على ابني صاحب البعير أن زوجته كانت عوناً له على دينه ، وكانت زوجته عوناً لى على الخطيئة) .

انظر : (الدر المنثور ١ / ١٢٣) .

(٤) وقد أثبت الشارح - رحمه الله - أنه غير صحيح ، ويضاف إلى ذلك ما قاله الإمام السمعاني - رحمه الله - وهذا نصه :

« وأما الذى ادعوه - أى اليهود - من قول موسى - عليه السلام - فقد قالوا : إنه كذب عليه ، وإنما لفتهم ذلك ابن الروندى ، والدليل على ذلك : أنه لو كان لهذا أصل صحيح ، لاحتج به أجبار اليهود على النبى - ﷺ - ولو فعلوا ذلك ، لنقل عنهم ولا اشتهر وعرفناه كما عرفنا سائر أمورهم ، فعلمنا أن هذا كذب صريح على موسى - عليه السلام - » .

(قواطع الأدلة ق ١٤٢ ميكروفلم رقم ٢١٧٧) .

(٥) فى ب (إشغال) وهو خطأ .

رواية أربعة آلاف ، وموسى عليه السلام كان يرى جبريل - عليه السلام - يذهب في الهوى إليهم ، فغلبه الغيرة ففضى الله على جميع الأنبياء الذين كانوا في زمانه في ليلة واحدة ، فقال موسى - عليه السلام - : (أنا خاتم الأنبياء) فيكون اللام للتعريف ، فينصرف إلى الأنبياء الذين كانوا في زمانه^(١) وفرقة من اليهود وهم العيسوية^(٢) الذين يعترفون برسالة محمد - ﷺ - بالعرف خاصة جوزوا النسخ عقلا وسمعا .

وأنكر بعض المسلمين مثل (أبو مسلم عمرو^(٣) بن بحر) الأصبهاني النسخ في شريعة واحدة وأنكر وقوعه في القرآن .

واحتج بأنه تعالى وصف كتابه بأنه : ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من

(١) قلت : الله - سبحانه وتعالى - أعلم بصحة هذه الرواية .

(٢) نسبة إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهم - أي : عابد الله - كان في زمن المنصور ، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبعه بشر كثير من اليهود ، وادعوا له آيات ومعجزات .

انظر : (معتقدات هذه الفرقة وآرائها الزايفة في : (الملل والنحل ١ / ٢١٥ - ٢١٦) .

(٣) في النسختين معا (أبو مسلم عمرو بن بحر) وكلمة (عمرو) تحريف ، فهو : محمد بن بحر الأصفهاني ، يكنى أبا مسلم ، من كبار المعتزلة كان يتمتع بمكانة عالية عند الوزير على بن عيسى وكان واليا على أصفهان وفارسا في حكم الخليفة المقتدر ، كما أنه صار واليا للمرة الثانية على أصفهان بعد محمد بن أحمد بن رستم وذلك سنة (٣٢١ هـ) وكان كاتباً بليغاً ، عالماً بالتفسير وغيره . من مؤلفاته : جامع التأويل ، لمحكم التنزيل على مذهب المعتزلة ، وكتاب جامع رسائله ، وكتاب الناسخ والمنسوخ ، توفي سنة (٣٢٢ هـ) .

انظر : (تاريخ الأدب العربي ٤ / ١٧ - ١٨ ، ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٥ ، والفهرست لابن النديم ص ١٩٦) .

خلفه ﴿^(١) والنسخ إبطال .

وقلنا لا نسلم أن النسخ إبطال بل هو بيان .

وذكر صاحب القواطع^(٢) : « أنه رجل معروف بالعلم وإن كان من المعتزلة ، وله كتب كثيرة ، فلا أدري كيف وقع هذا الخلاف منه ، وهذا الخلاف لا يتصور ممن صح منه عقد الإسلام » .

كيف وقد ثبت في القرآن النسخ مثل نسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة ، ونسخ الوصية للوالدين بآية الموارث وغير ذلك مما لا يحصى / ^(٣) فإن لم يعترف به كان مكابرا ، متعنتا ، واستحق أن لا يتكلم معه ويعرض عنه . ^(٤)

ودلبلنا على جواز النسخ بل على وجود المستلزم لجوازه أن نكاح الأخوات

(١) سورة فصلت / ٤٢ وآخرها : ﴿ تنزيل من حكيم حميد ﴾ .

(٢) المراد به : قواطع الأدلة - لأبي مظفر بن محمد السمعاني الشافعي المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) وهو كتاب جليل في أصول الفقه ، يوجد منه نسخة في ميكروفيلم رقم ٢١٧٧ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

(٣) ق ١٥٢ / ١ من ب .

(٤) قلت : تصرف الشارح - رحمه الله - فيما ذكره عن الإمام السمعاني - رحمه الله - وإليك نص كلامه :

« واعلم : أن الأصوليين قد ذكروا الخلاف في هذا مع طائفة من اليهود وشذمة من المسلمين ونسبه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي - رحمه الله - في كتابه ، إلى أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني ، وهذا رجل معروف بالعلم وإن كان قد انتسب إلى المعتزلة ويعد منهم ، وله كتاب كبير في التفسير وكتب كثيرة ، فلا أدري كيف وقع هذا الخلاف منه ، ومن خالف في هذا من أهل الإسلام ، فالكلام معه أن نريه وجود النسخ ، وذلك مثل نسخ ثبات الواحد للعشرة إلى ثباته الاثنين ، ونسخ التوجه إلى بيت المقدس إلى التوجه إلى الكعبة ، ونسخ صوم عاشوراء برمضان - إلى غير ==

كان مشروعاً في شريعة آدم - عليه السلام - ، وقد ورد / (١) في التوراة أن الله تعالى أمره بتزويج بناته بينه ، وكذا الاستمتاع بالجزء كان حلالاً لآدم عليه السلام - ، فإن حواء كانت مخلوقة من ضلعه ثم انتسخ ذلك بغيره من الشرائع .

وكذا الجمع بين الأختين كان مشروعاً في شريعة يعقوب - عليه السلام - ثم انتسخ في التوراة ، والعمل بالسبت كان مباحاً قبل شريعة موسى - عليه السلام - ثم انتسخت بشريعته ، لاتفاقهم على أن السبت مختص بشريعته ، كيف وقد وقع النسخ في شريعته : فإنه جاء في السفر الأول من التوراة : أن الله تعالى قال لنوح - عليه السلام - عند خروجه من الفلك : (هكذا إني جعلت كل دابة حية مأكلاً لك ولذريتك) وأطلقت (٢) ذلك كلهم لك كنبات العشب أبداً ما خلا الدم فلا تأكلوه) . (٣)

ثم إن الله تعالى حرم على لسان موسى كثيراً من الحيوان ، كما اشتمل عليه السفر الثالث من التوراة ، وهذا نسخ ظاهر . (٤)

وقال في السفر الرابع : (كل عبد خلد ست سنين يعرض عليه العتق فإن

== ذلك - فإن لم يعترف بهذه الأشياء ، كان هذا تعتاً أو ظناً .

(قواطع الأدلة ق ١٤٢ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) .

(١) ق ١٣٧ / أ من ح .

(٢) في ب (فأطلقت) .

(٣) راجع : (التوراة السامرية - السفر التكوين ، الإصحاح ٩ ص ٤٥ وهذا نصه : « كل الدبيب الذي هو حي لكم يكون طعامكم كخضر العشب جعلت لكم الكل بل بشرفى نفسه ، دمه لا تأكلوا » .

(٤) راجع : (التوراة السامرية - سفر اللاويين (الأخبار) ، الإصحاح ٧ ص ١٨٩ ، والإصحاح ١١ ، ص ١٩٤ - ١٩٥) .

لم يقبل ، نقب أذنه ويستخدم أبدا) ، ثم قال فى موضع آخر : (يستخدم خمسين سنة ثم يعتق فى تلك السنة)^(١) . وأمثال ذلك كثيرة .

فإن قيل : ما روى من حل نكاح الأخوات والاستمتاع بالجزء فى شريعة آدم - عليه السلام - يحتمل أنه كان مخصوصا بذلك للضرورة أو مؤقتا بحياتهم ، فتحريم ذلك فى شريعة من بعده لا يكون نسخا بل رفعا لإباحة أصلية .

قلنا : قد ثبت بالتواتر أمر آدم - عليه السلام - ولم ينقل تخصيص ولا توقيت فوجب إجزاؤه على الإطلاق ، ولا يقدر فيه الاحتمال الذى ذكرتم لكونه غير ناشئ عن دليل ، وبمثله لا يخرج الدليل عن القطع .

قال الغزالي - رحمه الله - : (لو صار الدليل ظنيا بكل احتمال لم يبق دليل قطعى لتطرق الاحتمال إلى جميع العقليات من دلائل التوحيد والنبوة وغيرهما) .^(٢)

(١) انظر : (التوراة السامرية - سفر التثنية ، الإصحاح ١٥ آية ١٢ - ١٧ ص ٣١٣) وهذا نصه :

« إن بيع عليك أخوك العبراني أو العبرانية ، وخدمك ست سنين ، ففي السنة السابعة تطلقه حرا من عندك . وحين تطلقه حرا من عندك لا تطلقه صفرا . بل تزويده من غنمك ومن بيدرك ومن معصرتك حسب ما بارك الله إلهك تعطيه . وتذكر أن عبدا كنت فى أرض مصر ففك الله إلهك ، بسبب ذلك أنا موصيك بهذا الأمر اليوم . لكن إذا قال لك : لا أخرج من عندك إذا أحبك وأهلك أن خير له عندك فخذ الماسم واجعله فى أذنه وفى الباب ، فيصير لك عبدا إلى الابد » .

(٢) فقد راجعت المستصفى والمنخول ، فلم أجد هذه العبارة فيهما ، وقد نسبها إلى الغزالي - رحمه الله - العلامة عبد العزيز البخارى فى : (كشف الأسرار ٣ / ١٦٠) . واعتمد شيخنا الكاكي عليه .

بل الموجود فى المستصفى هو قوله : (... إذ يحتمل أن يكون أصل القياس فى الشرع باطلا ، وهذا خطأ لأن صحة القياس ليس مظنوننا بل هو مقطوع به ، ولو =

ومحله حكم يحتمل الوجود والعدم فى نفسه ، ولم يلتحق به ما ينافى النسخ أو تأييد ثبت نصا أو دلالة .

ورفع الإباحة الأصلية نسخ عندنا ، لأن الناس لم يتركوا سُدى فى زمان .
فالإباحة والتحریم يشبتان فى جمع الأشياء بالشرائع فى الأصل ، فكان رفعها رفع حكم شرعى ، فكان نسخا لا محالة .
قوله : ومحله إلى آخره ...

محل / (١) النسخ حكم يحتمل أن يكون مشروعاً ، ويحتمل أن لا يكون مشروعاً ، (إذ لو لم (٢) يحتمل) أن يكون مشروعاً كالكفر ، لاستمر عدم شرعيته فلا يجرى فيه النسخ ، ولو لم يحتمل أن لا يكون مشروعاً كالإيمان بالله تعالى وصفاته ، لاستمر شرعيته ضرورة ، فلا يجرى فيه النسخ أيضا ، لأن النسخ ينافى استمرار وجوده .

ولم يلتحق بالحكم ما ينافى النسخ من توقيت أو تأييد ثبت نصا ، أو دلالة بعد أن يكون محتملا للوجود والعدم فى نفسه كما يقال : حرمت كذا سنة ، أو أباحت سنة .

فالنهى قبل مضى تلك المدة / (٣) بداء وجهل .

= تطرق إليه احتمال ، لتطرق إلى جميع القطعيات من التوحيد والنبوة وغيرهما .
ولعل هذا يكون مقصود الشارح - رحمه الله .

(١) ق ١٥٢ / ب من ب .

(٢) فى ب (إذ لو لم يكن يحتمل) .

(٣) ق ١٣٧ / ب من ح .

وكذا إذا كان الحكم مؤبدا ، قال القاضى (أبو زيد)^(١) : ليس لهذا القسم مثال^(٢) وفى بعض الحواشى أن مثاله قوله تعالى : ﴿ تزرعون سبع سنين دأبا ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام ﴾^(٤) وليس بسديد ، لأن ذلك ليس من الأحكام الشرعية وكلامنا فيه .^(٥)

ومثال التأييد نصا قوله تعالى : ﴿ خالدين فيها أبدا ﴾^(٦) وصف أهل الجنة بالإقامة وهى تقبل الزوال ، فلما اقترن بها الأبد ، صارت بحال لا يقبل الزوال .

وقيل : هذا من الإخبارات وكلامنا فى الأحكام .^(٧)

(١) ساقطة من ب .

(٢) أى : من المنصوصات شرعا .

انظر : (تقويم أصول الدين ص ٤٦١ ، مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٣) سورة يوسف / ٤٧ . وتامها : ﴿ فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلا مما تأكلون ﴾ .

(٤) سورة هود / ٦٥ . والآية كاملة : ﴿ فعصروها فقال تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام ، ذلك وعد غير مكذوب ﴾ .

(٥) قال صاحب نور الأنوار ملاجيون : « والأولى فى نظيره قوله تعالى : ﴿ فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ﴾ .

(نور الأنوار ٢ / ١٤٢ - ١٤٣) .

(٦) سورة البينة / ٨ والآية كاملة : ﴿ جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه ﴾ .

(٧) والأولى فى نظيره قوله تعالى فى المحدود فى القذف : ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴾ فإنه لا ينسخ .

(نور الأنوار ٢ / ١٤٤) .

ومثال التأييد دلالة : الشرائع التي قبض عليها رسول الله - ﷺ - فإنها مؤيدة لا يحتمل النسخ ، لأنه خاتم النبيين ولا نسخ إلا بلسان نبي ولا نبي بعده .

واعلم : أن الأصوليين اختلفوا في جواز نسخ ما لحقه تأييد أو توقيت^(١) : قال بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي - رحمهم الله - : إنه جائز وهو اختيار أبي اليسر .

وقال الجصاص ، والشيخ أبو منصور والقاضي أبو زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة : لا يجوز .

ولا خلاف أن مثل قوله : الصوم واجب مستمر أبدا لا يقبل النسخ لتأديته إلى الكذب في التناقض .

احتج الفريق الأول : بأن الخطاب إذا كان بلفظ التأييد ، فغايته أن يكون دالا على ثبوت الحكم في جميع الأزمان ، (ولا يمتنع)^(٢) أن يكون مع ذلك المخاطب (مريدا)^(٣) لثبوت الحكم في بعض الزمان كما في بعض الألفاظ العامة .

(١) انظر : هذه المسألة في : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ١٦٥ ، وأصول الرخسى ٢ / ٦٠ ، وميزان الأصول ص ٧٠٨ - ٧٠٩ ، والتلويح والتوضيح ص ٥١٣ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، وحاشية الشيخ يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٧١١ ، والأحكام للأمدى ٣ / ١٩٢ - ١٩٤ ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٤٩١ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٦٨ ، والبرهان ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ وشرح القاضي العضد بحاشيته للتفتازانى ٢ / ١٩٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ ، والمعتمد ١ / ٤١٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٦) .

(٢) في ب (لا يمتنع) .

(٣) في ب (ومريدا) بزيادة الواو .

ولأن لفظ التأييد قد يستعمل للمبالغة فى العرف لا للدوام ، فيجوز أن يكون كذلك فى استعمال الشرع ، ويتبين بلحوق الناسخ أن المراد للمبالغة لا الدوام .

واحتج /^(١) الفريق الثانى : بأن نسخ الخطاب المقيد بالتأييد أو التوقيت يؤدي إلى التناقض والبداء ، وصاحب الشرع متره عن ذلك .

وقولهم : لا يمتنع المخاطب مريدا لبعض الأزمان إلى آخره غير صحيح لأن ذلك إنما يصح إذا اتصل به قرينة بالكلام نطقية أو غير نطقية .

فأما إذا خلا الكلام عنها ، كان دالا على معناه الحقيقى قطعاً ، إذ الاحتمال بلا دليل لا يورث شبهة كما بينا ، وكان ورود النسخ عليه من البداء ، فلا يجوز .

وقال الجمهور : لا نسخ فى الأخبار .^(٢)

وقال البعض : يجوز فى الأخبار التى تكون فى المستقبل لا فى الماضى لأن

(١) فى ١٥٣ / ١ من ب .

(٢) أى : فى الأخبار التى يكون مدلولها مما يتغير سواء كان ماضياً أو مستقبلاً ، وسواء كان وعداً أو وعيداً ، أو حكماً شرعياً ، فقد اختلفوا فى نسخ مثل هذا الخبر وعدم نسخه :

ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين : إلى منعه وقالوا : لا يجوز النسخ فى الأخبار ، وبه قال أبو بكر الباقلانى ، والجبانى وأبو هاشم .

وذهب البعض كأبى عبد الله البصرى ، وعبد الجبار وأبو الحسين البصرى وغيرهم : إلى جواره .

والفريق الثالث : فصل بين الخبر الماضى والمستقبل ، فمنعه فى الماضى ، وجوزه فى المستقبل .

انظر : تفصيل هذه المسألة فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٦٣ فما بعدها ، ==

الوجود المتحقق فى الماضى لا يمكن رفعه بخلاف المستقبل ، لأنه يمكن منعه من الثبوت .

واستدل عليه بظاهر قوله تعالى : ﴿ يمحوا الله / ^(١) ما يشاء ويثبت ^(٢) ﴾ ويقول تعالى لآدم : ﴿ إن لك أن لا تجمع فيها ولا تعرى ^(٣) ﴾ فإنه نسخ بقوله تعالى ﴿ فبدت لهما سوءاتهما ^(٤) .

والصحيح : القول الاول لما فى النسخ فيه يلزم البداء والجهل بعواقب الامور .

فاما قوله تعالى : ﴿ يمحوا الله ما يشاء ^(٥) ﴾ ، قيل : ينسخ ما يتصور نسخه ويثبت بدله أو يتركه غير منسوخ .

= وأصول السرخسى ٢ / ٥٩ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٩٦ ، والتلويح والتوضيح ص ٥١٣ ، وميزان الأصول ص ٧٠٩ - ٧١١ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٨٦ ، والأحكام للامدى ٣ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٧٨ ، ومناهج العقول ٢ - ١٧٧ ، وشرح الجلال المحلى مع حاشية البنانى عليه ٢ -- ٨٦ ، والمعتمد ١ / ٤١٩ .

(١) ق ١٣٨ / أمن ح .

(٢) سورة الرعد / ٣٩ وتامها : ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ .

(٣) سورة طه / ١١٨ .

(٤) سورة طه / ١٢١ والآية بكاملها : ﴿ فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى ﴾ .

(٥) القائل : قتادة ، وابن زيد ، وسعيد بن جبير - رضى الله عنهم - وبنحوه نقل عن ابن عباس - رضى الله عنه - حيث قال : (يبدل الله من القرآن ما يشاء فينسخه ويثبت ما يشاء فلا يبدله) ، (وعنده أم الكتاب) يقول : جملة ذلك عنده فى أم الكتاب الناسخ والمنسوخ) . انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٩ / ٣٣١) .

وشرطه التمكن من عقد القلب عندنا دون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة

وقيل^(١) : يمحو من ديوان الحفظه ما ليس بحسنة ولا سيئة ويثبت غيره ،
والكلام فيه واسع المجال .^(٢)

وكذا قوله تعالى : ﴿ أن لا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ من باب القيد والإطلاق
لا من باب النسخ .

قوله : وشرطه التمكن إلى آخره ...^(٣)

شرطه جوار النسخ عندنا التمكن من غير عقد القلب دون التمكن من
الفعل .

(١) القائل هو : الضحاك - رضى الله عنه - . انظر : (المرجع السابق) .

(٢) راجع : (تفسير أبى السعود ٥ / ٢٧ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٣ /
١٦٥ ، فما بعدها ، والكشاف ٢ / ٢٩١ ، والدر المنثور فى التفسير بالمأثور ٦٥ /
٦٨ - ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣ / ٦٦ - ٦٧ ، المطبوع على هامش لباب
التأويل فى معانى التنزيل المعروف بـ : (تفسير الخازن) .

(٣) انظر : هذه المسألة فى : (كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٦٩ فما بعدها ، وأصول
السرخصى ٢ / ٦٣ - ٦٥ ، والتلويح والتوضيح ص ٥١٣ ، وتيسير التحرير ٣ /
١٨٧ ، وميزان الأصول ص ٧١٢ - ٧١٤ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٤٤ -
١٤٦ ، والمحصول ج ١ / ٣ / ٤٦٧ ، والمستصفى ١ / ١١٢ - ١١٤ ، والاحكام
للأمدى ٣ / ١٧٩ ، فما بعدها ، والاحكام لابن حزم ٤ / ٤٧٢ ، ونهاية السؤل
٢ / ١٧٣ ، ومناهج العقول ٢ / ١٧١ ، ومشرح الجلال المحلى مع حاشية البنانى
عليه ٢ / ٧٧ ، وشرح القاضى عضد لمختصر ابن الحاجب مع حاشية التفازانى ٢٠ /
١٩٠ - ١٩٢ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٦١ ، والنهضة ص ٢٦٠ - ٢٦٤ ، ==

لما أن حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا أصلا ولعمل البدن تبعاً .

وعند جمهور المعتزلة وبعض أصحابنا وبعض الحنابلة : التمكن من الفعل شرط ، والمراد به أن يمضى بعدما وصل الأمر إلى المكلف زمان يسع فيه الفعل المأمور به . وصورة المسألة على وجهين :

أحدهما : أن يرد النسخ بعد التمكن من الاعتقاد قبل دخول وقت الواجب كما إذا قيل : صوموا غدا ، ثم قيل : قبل الصبح لا تصوموا .

والثاني : أن يرد بعد دخول وقته انقضاء زمان يسع الواجب كما في قوله : صم غدا ، فشرع فيه ، ففعل له : قبل انقضائه : لا تصم - كذا في الميزان^(١).

احتج من شرط التمكن من الفعل بأن (العمل)^(٢) بالبدن هو المقصود من شرع الأحكام ، لأن الابتلاء يتحقق به .

ألا يرى أن الأمر والنهي يدلان على وجوب نفى الفعل لا على العزم والعقد ، فكان النسخ قبل التمكن من الفعل مؤدياً /^(٣) إلى اجتماع الحسن والقبح في شيء واحد في زمان واحد ، فكان هذا النسخ من باب البداء والغلط تعالى الله على ذلك .

واحتج من شرط التمكن من عقد القلب بما روى : (أنه - ﷺ - أمرَ

== والمعتمد ١ / ٤٠٦ ، فما بعدها ، والنخول ص ٢٩٧ - ٢٩٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٧ ، والبرهان ٢ / ١٣٣ - ١٣٧ ، وفتح الغفار ص ١٣٢) .

(١) راجعه في (ص ٨٣٩) .

(٢) في ح (الفعل) .

(٣) ق ١٥٣ / ب من ب .

بخمسين صلاة فى ليلة المعراج ثم نسخ الزائد على الخمس^(١) وكان ذلك نسخا قبل التمكن من الفعل ، إلا أنه كان بعد عقد القلب عليه فدل وقوعه على الجوار .

فإن قيل : الحديث غير ثابت والمعتزلة ينكرون المعراج أصلا ، ومن أقر به ينكر نسخ خمسين صلاة بالخمس ، وقال : ذلك شيء راده القصاص .

ولئن سلمنا ، ولكن لا نسلم أنه كان فرضا بطريق العزم بل فوض ذلك إلى رأى الرسول - ﷺ - ومشيته ، فإذا اختار الخمس تقرر الفرض .

قلنا : الحديث مشهور تلقته الأمة بالقبول ، فلا وجه إلى إنكاره وأهل النقل كما رووا أصل المعراج ، رووا فرض خمسين صلاة ونسخها بخمس وذلك مذكور فى الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث .

وقولهم : لم يكن فرضا عزميا فاسد ، لأنه ثبت فى الحديث أنه - ﷺ - سأل التخفيف على أمته غير مرة /^(٢) وكان موسى - عليه السلام - يحثه على ذلك .

وهذا دليل على أنه لم يكن مفوضا إلى رأيه - ﷺ - بل كان نسخا على وجه التخفيف بعد الفرضية .

وأما قولهم : بأن العمل بالبدن هو المقصود ، إذ به يتحقق الابتلاء فلا

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٩١ - ٩٣ ، فى حديث طويل جاء فيه :

(... ففرض الله على أمتى خمسين صلاة ، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى ، فقال : ما فرض الله لك على أمتك ؟ قلت : خمسين صلاة .

قال : فارجع إلى ربك ، فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعنى ، فوضع الله شرطها ... فقال : هى خمس وهى خمسون لا يبدل القول لدى ... الحديث .

(٢) فى ١٣٨ / ب من ح .

وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن .

نسلم ذلك ، بل عقد القلب مقصود أيضا ، ويتحقق به الابتلاء .

ألا يرى : أن الإيمان رأس الطاعات ، فيجوز أن يبتلى بقبول هذه العبادة ، ومقصوده من ذلك أن يظهر عند الناس حسن طاعته وانقياده ، ثم ينهاء عن ذلك بعد حصول المقصود .

ألا يرى أن في التشابه لم يكن الابتلاء إلا بعقد القلب واعتقاد حقيقته ، ولأن الفعل لا يصير قرية إلا بعزيمة القلب ، والعزيمة قد تصير قرية بلا فعل ، قال - ﷺ - : « نية المؤمن خير من علمه »^(١) والفعل في احتمال السقوط فوق العزيمة ، والصلاة تسقط عن الحائض فعلا لا اعتقادا ، وإذا كان كذلك ، جاز أن يكون عقد القلب مقصودا دون الفعل .

وأما قولهم : يلزم اجتماع الحسن والقبح في شيء واحد ، غير صحيح لأن عين الحسن لا تثبت للمأمور به بالتمكن من الفعل قبل وجوده ، لأن الحسن صفة له ، فلا يتحقق قبل وجوده ، فعلى هذا ينبغي أن /^(٢) لا يجوز النسخ

(١) أخرجه : (الطبراني عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعا بلفظ : « نية المؤمن خير من عمله ، وعمل المنافق خير من نيته ، فإذا عمل المؤمن نارا في قلبه نور » .
وللعسكري بسند ضعيف عن النواس بن سمعان بلفظ : « نية المؤمن خير من عمله ، ونية الفاجر شر من عمله » .

وروى الديلمي عن أبي موسى ، الجملة الأولى : (نية المؤمن خير من عمله) وزاد : (وإن الله عز وجل ليعطي العبد على نيته ما لا يعطيه على عمله) .

قال في المقاصد : وهي وإن كانت ضعيفة ، فبمجموعها يتقوى الحديث

انظر : (كشف الخفاء ٢ / ٤٣٠ ، والمقاصد الحسنة ص ٧٠٢) .

(٢) ق ١٥٤ / أ من ب .

والقياس لا يصلح ناسخا .

ما لم يتحقق الفعل ، وقد جاز بعد التمكن من الفعل قبل وجوده بالإجماع ولا يلزم منه بدء ، واجتماع الحسن والقبح فى شىء واحد ، جاز قبل التمكن من الفعل أيضا لوجود هذا المعنى .

قوله : والقياس لا يصلح ناسخا ..

اعلم أن النسخ بالكتاب والسنة جائز بالاتفاق ، فأما بالقياس لا يجوز سواء كان جليا^(١) أو خفيا خلافا لبعض^(٢) أصحاب الشافعى - رحمه الله - فإنه

(١) وهو : ما يقطع فيه بنفى تأثير الفارق بين الأصل والفرع كقياس الأمة على العبد فى سرية العتق من البعض إلى الكل ، فإنه قد ثبت فى العبد بقوله عليه الصلاة والسلام : « من أعتق شركا له فى العبد قوم عليه » ثم قاسوا عليه الأمة وهما متساويان فى هذا الحكم ، لتساويهما فى علته ، وهى تشوف الشارع إلى العتق .
وسماه بعض الأصوليين بالقياس فى معنى الأصل ، وبدلالة الخطاب ، وسماه الغزالي فى شفاء الغليل ص ١٣٢ بتنقيح المناط وأما الخفى فهو بخلاف ذلك كقياس البطيخ على البر فى الربا بجامع الطعم .

انظر : (المحصول ج ٢ ق ٢ : ٧٤ ، وشرحه المنهاج : نهاية السؤل ومناهج العقول ٣ / ٢٩ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٢٠) .

(٢) كابن سريج ومن معه ، وفرق أبو القاسم الأنماطى بين القياس الجلى والخفى ، فقال يجوز النسخ بالقياس الجلى دون الخفى .

وقال ابن النجار الحنبلى بعد أن ذكر ثلاثة أقوال فى هذه المسألة : (وفى المسألة ستة أقوال غير ما ذكرنا ، أضربنا عنها خشية الإطالة) .

(شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٧٣) .

انظر تفصيل هذه المسألة فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٧٤ ، وأصول الرخسى ٢ / ٦٦ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٤٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢١١ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٣٨ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٢٣٣ - ٢٣٥ وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٦ ، والمعتمد ١ / ٤٣٤ ، ونهاية السؤل ، ومناهج العقول ٢ / ١٨٦ - ١٨٨ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته للبنانى ٢ / ٨٠ ، وروضة الناظر ص ٨٧ ، وفتح الغفار ٢ / ١٢٣ ، والمسودة ص ١٩٥ ، والمغنى للبخارى ص ٢٥٤ ، والمستصفى ١ / ١٢٦ - ١٢٨) .

وكذلك الإجماع عند الجمهور

يُجَوِّزُ النسخ به ، وقال : إن النسخ بيان كالتخصيص ، فما جاز التخصيص به ، جاز النسخ به أيضا .

ولكننا نقول : إن الصحابة - رضى الله عنهم - أجمعوا على ترك الرأى بالكتاب والسنة ، وإن كانت السنة من الآحاد ، حتى قال على - رضى الله عنه : (لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره ولكنى رأيت رسول الله - ﷺ - يمسح على ظاهر الخف الخفة دون باطنه) .^(١)

ولأنه لا مجال للرأى فى معرفة انتهاء وقت الحسن ، والنسخ بيان انتهائه ، فلا يجوز النسخ بالقياس .

وأما اعتباره بالتخصيص فمنقوض بدليل العقل والإجماع وخبر الواحد ، فإن التخصيص بها جائز دون النسخ ، وكيف يتساويان والتخصيص بيان والنسخ رفع وإبطال .^(٢)

وكذلك الإجماع لا يصلح ناسخا عند الجمهور ، وعند / عيسى بن أبان من أصحابنا وبعض المعتزلة أنه يجوز النسخ به^(٣) ، لأنه يوجب علم اليقين

(١) أخرجه : (أبو داود ١ / ١١٤) بلفظ : (لو كان الدين بالرأى ، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله - ﷺ - : " يمسح على ظاهر خفيه " .

(٢) هذا وقد فرق الإمام الأمدى بين النسخ والتخصيص من عشرة أوجه : راجعها فى : (الأحكام ٣ / ١٦١ - ١٦٣) .

(٣) ق ١٣٩ / ١ من ح .

(٤) انظر مسألة : هل الإجماع ينسخ به أم لا ؟ فى : (كشف الأسرار ٣ / ١٧٥ ، وأصول السرخسى ٢ / ٦٦ ، والتوضيح والتلويع ص ٥١٥ وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٤٨ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٠٧ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٢ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٢٢٩ ، والأحكام لابن حزم ٤ / ٤٨٨ ، والمستصفى ١ / ١٢٦ ، =

كالنص ، ولأن المؤلف^(١) قلوبهم سقط نصيبهم من الصدقات بإجماع^(٢) المتعقد
فى زمان أبى بكر - رضى الله عنه - .

== وفواتح الرحموت ٢ / ٨٢ ، والآيات البينات ٣ / ١٤٣ ، وروضة الناظر ص ٨٧ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته للبنانى ٢ / ٧٦ ،
والفقيه والمتفقه ١ / ١٢٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٩٣ .

(١) وهم : قوم كانوا فى صدر الإسلام ممن يظهر الإسلام ، يتألفون بدفع سهم من
الصدقة لضعف يقينهم .

وقيل : هم من أسلم من يهودى أو نصرانى وإن كان غنياً ، وبه قال الزهرى .
وقيل : هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام ، وكانوا لا يسلمون بالفهر
والسيف ، ولكن يسلمون بالمعطاء والإحسان .
وغير ذلك فى صفتهم .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٨ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٤٤) .

(٢) وذلك فقد روى أنه لما قبض رسول الله - ﷺ جاء (المؤلف قلوبهم) أبابكر
وسأله : أن يكتب لهم خطاً (وثيقة رسمية) بسهامهم . فأعطاهم ما سأله . ثم
جاؤا إلى عمر وأخبروه بذلك ، فأخذ الخط من أيديهم ومزقه ، وقال : إن رسول
الله - ﷺ - كان يعطيكم ليؤلفكم على الإسلام ، فأما اليوم فقد أعز الله دينه ، فإن
تبتم على الإسلام ، وإلا فليس بيننا وبينكم إلا السيف . فانصرفوا إلى أبى بكر
فأخبروه بما صنع عمر - رضى الله عنهما - وقالوا : أنت الخليفة أم عمر ؟
قال : هو إن شاء . ولم ينكر أبو بكر قوله وفعله ، وبلغ ذلك عامة الصحابة ، فلم
ينكروا فيكون ذلك إجماعاً على ذلك .

قلت : قد أخذ بذلك - أى بانقطاع سهم - المؤلف قلوبهم - بعد وفاة النبى - ﷺ -
جمهور الحنفية وهو أحد قولى الشافعى - ومشهور من مذهب مالك - رحمهم الله -
وذهب أحمد وأصحابه ومن معه : إلى أن حكم المؤلف قلوبهم باق لم يلحقه قطع
ولا تبديل ، وهو أحد قولى مالك والشافعى - رحمهم الله - .

انظر : تفصيل هذه المسألة فى : (بدائع الصنائع ٢ / ٤٥ ، والجامع لأحكام القرآن
٨ / ١٨١ ، والغنى لابن قدامة ٢ / ٦٦٦ ، وتفسير ابن جرير الطبرى ١٤ / ٣١٤ ==

ولكننا نقول : لا يجوز النسخ به ، لأنه عبارة عن إجماع الآراء ، ولا مجال للرأى فى معرفة نهاية وقت الحسن والقبح فى شىء عند الله تعالى ، ولأن الإجماع لا ينعقد على خلاف الكتاب والسنة ، فلا يتصور أن يكون ناسخا لهما ، ولو وجد الإجماع بخلافهما ، لكان ذلك بناء على نص آخر ثبت عندهم أنه ناسخ الكتاب والسنة . وكذا لا يتصور أن يكون الإجماع منسوخا^(١) بهما أيضا لأن حجيته ثبت بعد الرسول - ﷺ - ولا يتصور حدوث كتاب أو سنة بعده . وكذا لا يصلح ناسخا لإجماع آخر ولا منسوخا به ، لأن الإجماع الثانى - إن دل على بطلان الأول ، لم يجز ذلك إذ الإجماع لا يكون باطلا ، وإن دل على أنه كان صحيحا لكن الإجماع الثانى حرم العمل به من بعد ، ولم يجز ذلك إلا بدليل شرعى مستجد وقع لأجله الإجماع من كتاب أو سنة ، أو لدليل (كان)^(٢) موجودا ولكن خفى عليهم من قبل ثم ظهر لهم ، وكل ذلك باطل ، لاستحالة حدوث كتاب أو سنة بعد النبى - ﷺ - ، ولعدم جواز خفاء الدليل لاستلزامه إجماعهم على الخطأ وكذا لا يصلح ناسخا /^(٣) للقياس ولا منسوخا به لما مر .

وأما تمسكهم بسقوط نصيب المؤلفلة قلوبهم فضعيف ، لأن ذلك لم ينسخ

== - ٣١٦ ، والمجموع النوى ٦ / ١٩٧ - ١٩٨) .

(١) قلت : اختلف العلماء فى جواز نسخ الحكم الثابت بالإجماع :

فقال الجمهور : لا يجوز ذلك . وقال البعض : يجوز .

انظر : (تيسير التحرير ٣ / ٢٠٧ ، وفتح الغفار ٢ / ١٢٣ ، وميزان الأصول ص ٧١٧ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٢٢٦ - ٢٢٩ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٠ ، والمعتمد ١٠ / ٤٣٢ ، والمسودة ص ٢٠٢ ، والعدة ٣ / ٨٢٦ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، والفتية والمتفقه ١ / ٨٦ ، وإرشاد الفحول ص ١٩٢) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٥٤ / ب من ب .

وإنما يجوز النسخ بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا خلافا للشافعي في المختلف .

بالإجماع ، بل هو من قبيل (انتهاء الحكم بانتهاء علته) .^(١)
وقيل : نسخ بحديث^(٢) رواه عمر - رضى الله عنه - ، وأجمعوا على صحته .

قوله : وإنما يجوز النسخ بكذا ...

اعلم : أنه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة بالسنة إذا كانت الثانية مثل الأولى فى القوة بلا خلاف .

(أما نسخ السنة بالكتاب ، والكتاب بالسنة المتواترة هل يجوز ؟)^(٣)
اختلف فيه :

فقال جمهور الفقهاء والمتكلمين والمحققون من أصحاب الشافعي - رحمهم الله - : أنه يجوز .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة قولاً واحداً^(٤)
وهو مذهب أكثر أهل الحديث ، وله فى نسخ السنة بالكتاب قولان أظهرهما

(١) عبارة ح (إنهاء الحكم بإنهاء علته) .

(٢) وهو : أنه قال : (إننا لا نعطي على الإسلام شيئاً ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) . ذكره الشيرازي فى (المذهب ١ / ٢٣٢) .
ووقفه على عمر - رضى الله عنه - .

(٣) عبارة ب (أما نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والسنة بالكتاب هل يجوز ؟) .

(٤) قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب ، وأن السنة لا ناسخة للكتاب وإنما هى تبع للكتاب) .
==

أنه لا يجوز . كذا ذكر^(١) السمعاني فى القواطع ، وهذا معنى قول الشيخ :
خلافًا للشافعى فى المختلف .

استدلوا فى عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو

== (الرسالة ص ١٠٦) .

وقال فى ص ١٠٧ : (ولا ينسخ كتاب الله إلا كتابه) .

وقال أيضا فى ص ١٠٨ : (وهكذا سنة رسول الله - ﷺ لا ينسخها إلا سنة لرسول
الله - ﷺ) .

وانظر : تفصيل هذه المسألة فى :

(الأحكام للأمدى ٣ / ٢١٢ فما بعدها ، وص ٢١٧ ، فما بعدها ، والمسودة ص
١٨٢ - ١٨٦ ، والعدة ٣ / ٧٨٨ ، وروضة الناظر ص ٨٤ ، وكشف الأسرار
للبخارى ٣ / ١٧٥ ، وأصول السرخسى ٢ / ٦٧ ، والتوضيح والتلويع ص ٥١٥ -
٥١٦ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ ، والمعتمد ١ / ٤٢٩ ، والبرهان ٢ /
١٣٠٧ ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٥١٩ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٧٨ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٣ ، والتبصرة ص ٢٦٤ فما بعدها ، والمنهاج بشرحه
٢ / ١٧٩ فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ١٩١) .

(١) حيث قال : (فأما نسخ السنة بالقرآن ، فمن جوز نسخ القرآن بالسنة فأولى أن يجوز
نسخ السنة بالقرآن ، فأما إذا منعنا نسخ القرآن بالسنة :

فقد اختلف فى هذه الصورة الثانية ، وذكر الشافعى - رضوان الله عليه - فى كتاب
الرسالة القديمة والجديدة ما يدل على أن نسخ السنة بالقرآن لا يجوز ، ولعله صرح
بذلك ، ولوح فى موضع آخر بما يدل على جوازه ، فخرجه أكثر أصحابنا على
قولين :

أحدهما : لا يجوز وهو الأظهر من مذهبه . والآخر : يجوز وهو الأولى بالحق) .

(قواطع الأدلة ١ : ق ١٥٣ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة) .

ننسخها نأت بخير منها أو مثلها ﴿^(١) فإنه يدل على أن الآية لا تنسخ إلا بآية أخرى ، لأن قوله تعالى : ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ يفيد أنه (بما) ^(٢) هو من جنسه / ^(٣) كقولك : لا آخذ منك درهما إلا آتيك بخير منه ، يفيد أنه يأتي بدرهم خير ، والسنة ليست بخير من الكتاب ولا مثله ، لأن الكتاب معجز ، والسنة غير معجزة ، والكتاب غير مخلوق والسنة مخلوقة .

ولأن الآتي بالخير والمثل هو الله تعالى ، وذلك بأن يكون الناسخ من الكتاب .

ويقوله تعالى : ﴿ قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى ﴾ ^(٤) أخبر أن الرسول - ﷺ - ليس له ولاية التبديل وأنه متبع لما أوحى إليه لا مبدل له ، والتبديل بإطلاقه يتناول تبديل اللفظ والمعنى فيتنفى الأمران جميعا .

ويقوله - ﷺ - : « إذا روى لكم عنى حديثا فأعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالف فردوه » ^(٥) والناسخ مخالف

(١) سورة البقرة / ١٠٦ وقامها : ﴿ ألم تعلم أن الله على كل شىء قدير ﴾ .

(٢) فى ب (لما) .

(٣) ق ١٣٩ / ب من ح .

(٤) سورة يونس / ١٥ .

(٥) أخرجه : (إسماعيل بن محمد العجلونى فى كشف الخفاء ١ / ٨٩ - ٩٠ وقال

فيه : وقد سئل شيخنا - يعنى ابن حجر - عن هذا الحديث ؟

فقال : « إنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال ، وقد جمع طرقه البيهقى فى كتابه المدخل » .

وقال الصنعانى : « إذا روئتم ، وروى : إذا حدثهم عنى حديثا ، فأعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق فاقبلوه ، وإن خالف فردوه » .
==

(فوجب) ^(١) رده .

وفى عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى : ﴿لَتَجِئَنَّ لِّلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(٢) جعل قول الرسول - ﷺ - مبينا للمنزل ، فلو نسخت السنة به لخرجت عن كونها بيانا لانعدامها . وبأن القول بعدم جواز نسخ أحدهما بالآخر صيانة الرسول - ﷺ - عن شبهة الطعن لأنه زعم الطاعن أنه خالف ربه أو كذبه ربه فيما قال ، فيجب سد / ^(٣) هذا الباب بأن جعل كل واحد مبينا للآخر لا ناسخا .

واحتج الجمهور بأن النبي - ﷺ - كان يتوجه إلى الكعبة في الصلاة حين كان بمكة ، ولما هاجر إلى المدينة كان يتوجه إلى بيت المقدس في الصلاة ستة عشر شهرا ثم نسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة فإن كان التوجه (إلى الكعبة) ^(٤) (بمكة) ^(٥) ثابتا بالكتاب ، فقد نسخ بالسنة الموجبة للتوجه إلى بيت المقدس (وأنه) ^(٦) ثابت بالسنة بلا شبهة ، لأنه لا يتلى في القرآن ، فيكون فيه دليل على جواز نسخ الكتاب بالسنة .

وإن لم يثبت ذلك فلا شك في أن التوجه إلى بيت المقدس الثابت بالسنة قد نسخ بالكتاب وهو قوله تعالى : ﴿قُلْ وَجْهَكُم ..﴾ ^(٧) الآية

== قال : هو موضوع . انتهى .

(١) فى ب (فيجب) .

(٢) سورة النحل / ٤٤ . والآية كاملة : ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزَّبْرِ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ .

(٣) فى ١٥٥ / أ من ب .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) فى ب (فى مكة) .

(٦) فى ح (فإنه) .

(٧) سورة البقرة/ ١٤٤ . والآية كاملة : ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُلَاقِيَنَّكَ ==

(فذلك دليل) (١) على جواز نسخها بالكتاب .

وبأن نسخ أحدهما بالآخر لم يمتنع عقلا ولم يرد منه منع سمعا ، فوجب القول بالجواز ، وذلك لأن النسخ فى الحقيقة بيان مدة الحكم كما بينا (٢) ، فإذا ثبت حكم بالكتاب لم يمتنع أن يبين رسول الله - ﷺ - مدة بقائه بوحي غير متلو كما لم يمتنع أن يبينها بوحي متلو ، وكما لم يمتنع أن يبين مجمل الكتاب بعبارة لم يمتنع أن يبين مدة الحكم المطلق بعبارة .

وكذا إذا ثبت حكم بالسنة لم يمتنع أيضا أن يتولى الله تعالى بيان مدته لعلمه بتبدل المصلحة كما لم يمتنع أن يبينها رسول الله - ﷺ - بنفسه لأن الثابت على لسان الرسول - ﷺ - بعبارة هو الثابت من الله تعالى ، فثبت أن ذلك ليس بمتنع عقلا ، ولم يرد السمع بعدم جوازه أيضا ، / (٣) لأن ما تلوا من الآيات لا تدل على عدم جوازه .

وأما تمسكهم بالآية ففساد ، لأن المراد الخيرية فيما يرجع إلى مرافق العباد ومصالحهم وكذا بالمماثلة ، لا الخيرية ، والمماثلة فى النظم .

وكذا نسخ الكتاب بالسنة ليس بتبديل من عند نفسه بل بوحي من الله تعالى ، إلا أنه غير متلو ، وكذا المراد من قوله تعالى : ﴿ لَتَبَيِّنَنَّ ﴾ لتبلغ ، ولو كان المراد حقيقته ، فالنسخ بيان أيضا .

وأما الجواب عن الحديث فقال شمس الأئمة : " قيل : هذا الحديث لا

= قيلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون .

(١) فى ب (قدليل) .

(٢) انظر : ص (٧٢٣ - ٧٢٤) .

(٣) ق ١٤٠ / ١ من ح .

يكاد يصح ، لأنه بعينه مخالف للكتاب ، لأن في الكتاب فرضية اتباعه مطلقا
وفي الحديث فرضية اتباعه مقيدا * (١) .

ولئن ثبت فالمراد أخبار الأحاد لا المسموع منه بالنقل / (٢) المتواتر وفي اللفظ
ما دل عليه وهو قوله : « إذا روى لكم عنى حديثا » ولم يقل : إذا سمعتم
منى . ونحن نقول : إن بخبر الواحد لا يثبت نسخ الكتاب ، لأنه لا يثبت
كونه مسموعا من رسول الله - ﷺ قطعاً (٣) على أن المراد من قوله : « ما
خالف فردوه » عند التعارض إذا جهل التاريخ (٤) ونحن نقول هكذا ، وإنما
الكلام فيما إذا عرف التاريخ بينهما .

وأما قولهم : إن فيه صيانة عن شبهة الطعن ففساد ، لأن النسخ لو امتنع
بمثل هذا الطعن ، ينبغى أن لا يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة أيضا ،
لأن للطاعن أن يقول : إنه يناقض في كلامه ، وينقل من الله تعالى كلاما
متناقضا ، ثم لم يتدفع ذلك بهذا الطعن ، فكذا ما نحن فيه ، وهذا لأنه

(١) وهو أن لا يكون مخالفا لما يتلى في الكتاب ظاهرا .

(أصول السرخسي ٢ / ٧٦) .

(٢) ق ١٥٥ / ب من ب .

(٣) ولهذا لا يثبت به علم اليقين ، خلافا لبعض أهل الحديث .

انظر : (أصول السرخسي ٢ / ٧٦ ، وإرشاد الفحول ص ٤٨ ، وشرح الكوكب
النير بهامشه ٢ / ٣٤٨ ، والسودة ص ٢١٦ ، والاحكام لابن حزم ١ / ١٠٧ فما
بعدها) .

(٤) أى : بين الآية والحديث حتى لا يوقف على النسخ والنسخ منها ، فإنه يعمل بما
في كتاب الله تعالى ، ولا يجوز ترك ما هو ثابت في كتاب الله تعالى نصا عند
التعارض (أصول السرخسي ٢ / ٧٦) .

علم بالمعجزات صدق قوله ، وأنه مبلغ والجميع من عند الله تعالى فلم يبق
للطعن مجال .

ثم مثال نسخ الكتاب بالكتاب : نسخ آيات المسألة بآيات القتال ، ومثال
نسخ السنة بالسنة قوله - ﷺ - : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا
فزوروها ، وعن لحوم الاضاحى أن تمسكوها فوق ثلاثة أيام فامسكوا ما بدا
لكم ، وعن النبيذ ^(١) فى الدباء ^(٢) والحتم ^(٣) والمزفت ^(٤) والنقير ^(٥) فاشربوا

(١) النبيذ : من البذ وهو طرح الشيء إلى الامام أو الخلف ، أو عام ، يقال : صبى
منبوذ أى : مطروح ، وسمى النبيذ نبيذا ، لأنه ينبذ أى يترك حتى يشتد .
واصطلاحا هو : التمر يلقى فى جرة الماء أو غيرها حتى يغلى ، وقد يكون من
الزبيب والعمل .

ينظر : (القاموس المحيط ١ / ٣٧٢ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩٠ ، وكشف الاسرار
للبخارى ٣ / ١٨٧) .

(٢) الدباء : فعال - بضم الفاء وتشديد العين والمد - : القرع .

(القاموس المحيط ١ / ٦٧ ، والمصباح ١ / ١٨٩) .

(٣) الحتم كَفَتَمَل : الجرة الخضراء ، والحتمة : واحدها ، ويقال لكل أسود حتم ،
والأخضر عند العرب أسود . وقال عبد العزيز البخارى : الحتم جرار حمر وقيل :
خضر تحمل فيه الحمر إلى المدينة .

ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ١٠٣ ، والمصباح المنير ١ / ١٢٠ ، وكشف الاسرار
٣ / ١٨٧) .

(٤) المزفت : الوعاء المَطْلَى بالمزفت وهو القار ، يقال : زفت الرجل الوعاء أى طلاه
بالمزفت .

ينظر : (القاموس المحيط ١ / ١٥٤ ، والمصباح المنير ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وكشف
الاسرار للبخارى ٣ / ١٨٧) .

(٥) النقير : النكة فى ظهر النواة ، وما نقر من الحجر والخشب ونحوه ، والمراد ==

فى كل ظرف ولا تشربوا مسكرا .^(١)

ومثال نسخ السنة بالكتاب نسخ التوجه إلى بيت المقدس كما ذكرنا .

ومثال نسخ الكتاب بالسنة ما قالت عائشة - رضى الله عنها - : (ما قبض رسول الله ﷺ حتى أباح الله له من النساء ما شاء)^(٢) .

فإن ثبت هذا الخبر ، كان هذا نسخا للكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾^(٣) كذا قيل .

قال القاضى^(٤) أبو زيد : (لا يوجد فى كتاب الله تعالى ما نسخ بالسنة إلا

= هنا خشبة تنقر فينبذ فيها فيشتد نبيذها) .

ينظر : (القاموس المحيط ٢ / ١٥٢ ، والمصباح المنير ٢ / ٦٢١) .

(١) تقدم تخريجه فى ص ١٧٠ .

(٢) ذكره : الجصاص ، وابن العربى بلفظ : (قالت عائشة - رضى الله عنها - : (ما مات رسول الله - ﷺ - حتى أحل له النساء)

(أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣٦٩ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ١٥٧١) .

ويؤيده ما ذكره الجصاص ٣ / ٢٦٥ برواية داود بن أبى هند عن محمد بن أبى موسى عن زياد عن أبى بن كعب ، قال : قلت له : أرايت إن هلك نساء رسول الله - ﷺ - أكان له أن ينكح ؟ .

قال : وما يمنعه ، أحل الله له ضروبا من النساء ، فكان يتزوج منهن ما شاء ثم تلا : ﴿ يا أيها النبى إنا أحللتنا لك أزواجك ﴾ الآية .

(٣) سورة الاحزاب / ٥٢ والآية كاملة : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن

من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شىء رقيبا ﴾ .

(٤) وهذا نصه : (لا يوجد فى كتاب الله تعالى ما نسخ بالسنة ، ولا فى السنة ما نسخ

بالكتاب إلا من طريق الزيادة على النص بالسنة أو السنة بالكتاب) (تقويم الأدلة ص

٥٢٨ مخطوط رقم ١٨٢٢) .

والمنسوخ أنواع : التلاوة والحكم جميعا ، والحكم دون التلاوة ، والتلاوة دون الحكم ، ونسخ وصف فى الحكم .

من طريق الزيادة على النص (١) .

قوله : والمنسوخ أنواع : المنسوخ أربعة أقسام :

نسخ الحكم والتلاوة جميعا ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، وعكسه ، ونسخ وصف الحكم مع بقاء أصله (نحو) ^(٢) نسخ فرضية صوم عاشوراء ^(٣) .

أما الأول فمثل ما نسخ من القرآن ^(٤) فى حياة الرسول - ﷺ - بالإنشاء على ما روى : (أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة) ^(٥) ،

(١) ق ١٤٠ / ب من ح .

(٢) فى ب (يحور) وهو خطأ .

(٣) قلت : من المعلوم أن هذا التفصيل إنما هو فى منسوخ الكتاب فقط دون السنة ؛ لأن السنة ليست من الوحى المتلو حتى تكون منسوخ التلاوة ، بل لا يجرى النسخ إلا فى حكمها .

انظر : (حاشية يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٧٢١) .

(٤) وكذلك صحف إبراهيم ومن تقدمه من الرسل - عليهم السلام - فإننا علمنا بما يوجب العلم حقيقة إنها قد كانت ناوله تقرأ ويعمل بها ، قال تعالى : ﴿ إن هذا لفى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وإنه لفى زبر الأولين ﴾ ثم لم يبق شيء من ذلك فى أيدينا تلاوة ولا عملا به ، فلا طريق لذلك سوى القول بانتساح التلاوة والحكم فيما يحتمل ذلك . والله أعلم .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٧٨) .

(٥) أخرجه : (ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى بن كعب - رضى الله عنه - بلفظ :

(كانت سورة الأحزاب توارى سورة البقرة ، وكان فيها آية الرجم : الشيخ ==

(وكان^(١) هذا النوع من النسخ جائر في حياة الرسول - ﷺ - فأما بعد وفاته فلا يجوز ، خلافا للملحدة وبعض الروافض (^(٢)) .

وقال الحسن : (إنه - ﷺ - أوتى قرآنا فنيه فلم يبق منه شيء) (^(٣)) .

وأما الثاني والثالث (^(٤)) ، فصحيحان عند جمهور الفقهاء / (^(٥)) والمتكلمين .

وانكر بعض المعتزلة جوازهما (^(٦)) وقال : إن المقصود من النص حكمه المتعلق بمعناه ، إذ الابتلاء لا يحصل به ، والنص وسيلة - إليه ، فلا يبقى النص بدون حكمه ، لسقوط اعتبار الوسيلة عند فوات المقصود .

واحتج الجمهور في القسمين بالنقول : فإن الإيذاء باللسان للزناة وإمساك الزواني في البيوت ، والاعتداد بالحول للمتوفى عنها زوجها ، وتقديم الصدقة

== والشيخة ... الحديث .

انظر : (نيل الأوطار ٧ / ١٠٢) .

(١) ما بين القوسين زيادة من ب . أى من قوله : (وكان هذا) إلى : بداية قوله : (وقال الحسن) .

(٢) انظر: (أصول السرخى ٢ / ٧٨ - ٧٩ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٨٨ - ١٨٩) .

(٣) ذكره الشيخ عبد العزيز البخارى في (كشف الأسرار ٣ / ١٨٨) .

(٤) وهما نسخ الحكم دون التلاوة وعكسه .

(٥) ق ١٥٦ / ١ من ب . وعبارة ب (والمتعلمين) وهو تحريف .

(٦) أى جواز نسخ الحكم دون التلاوة وعكسه . انظر هاتين المسألتين في (المعتمد ١ /

٤١٨ - ٤١٩ ، وشرح القاضى عضد بحاشيته للفتاوانى ٢ / ١٩٤ ، والمسودة ص

١٧٨ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٧٣ ، والاحكام للأمدى ٣ / ٢٠١ فما بعدها ،

والحصول ج ١ ق ٣ / ٤٨٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، والمستصفى ١ /

١٢٣ ، والمغنى للبخارى ص ٢٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٩) .

(على) (١) نجوى الرسول - ﷺ - ومسألة الكفار ، أحكام نسخت مع بقاء تلاوة الآيات (٢) الموجبة لها ، فدل ذلك على جواز نسخ الحكم دون التلاوة .

(١) فى ب (وعلى) وهو خطأ .

(٢) قلت : إن الآيات الموجبة لهذه الأحكام المذكورة كالآتى :

أ - الآية الموجبة لحكم الإيذاء باللسان للزانيين هى قوله تعالى : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان توابا رحيمًا ﴾ .

ب - الآية الموجبة لحكم الإمساك فى البيوت للزانيات هى قوله جل وعلا : ﴿ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ﴾ .

وقد نسخ حكم هاتين الآيتين - مع بقاء تلاوة النصين الدالين عليهما - بالجلد والرجم الثابتين بقوله تعالى فى سورة النور : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ... ﴾ الآية .

وبما نسخت تلاوته وبقي حكمه من قوله تعالى : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم » .

ج - الآية الموجبة للاعتداد بالحول للمتوفى عنها زوجها هى قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج ... ﴾ الآية حيث نسخ حكم هذه الآية الكريمة بالاعتداد بأربعة أشهر وعشرا الثابت بقوله تبارك وتعالى فى سورة البقرة : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير ﴾ .

د - والآية الموجبة لتقديم الصدقة عند مناجاة الرسول - ﷺ - وهى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ... ﴾ الآية . وقد نسخ حكم هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات ﴾ الآية .

هـ - أما الآيات الدالة على مسألة الكفار فكثيرة :

منها قوله تعالى : ﴿ فاعف واصفح إن الله يحب المحسنين ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ ... فاعفوا عنهم واصفحوا حتى يأتى الله بأمره إن الله على كل ==

وكذا القراءات المشهورة مثل قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - (فصيham
ثلاثة أيام متتابعات) . وقراءة ابن عباس - رضى الله عنهما - :
(فأفطر فعدة من أيام آخر) (١) .

ومثل رواية عمر - رضى الله عنه - : (الشيخ والشيخة إذا زنيا
فارجموهما ألينة نكالا من الله) نسخت تلاوتها فى حياة النبى - ﷺ -
بصرف القلوب عن حفظها إلا قلوب هؤلاء .

وبالمعقول وهو : أن للنظم حكمين :

حكم يتعلق بنفس النظم مثل جواز الصلاة والإعجاز وغيرهما .

وحكم يتعلق بالمعنى وهو : ما (يترتب) (٢) عليه من الوجوب والحرمه

== شىء قدير ﴿ .

وقوله تعالى : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ .

وقد نسخ حكم هذه الآيات وأمثالها بمثل قوله تعالى : ﴿ واقتلوهم حيث ثقتهموم
وأخرجوهم من حيث أخرجوكم .. ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ فإن تولوا فخذوهم
واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولية ولا نصيرا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا
انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا
لهم كل مرصد ... ﴾ الآية .

انظر : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٤ / ٢٩٢ ،
٢٩٣ ، ٢٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٥ / ٨٦ ، وأسباب النزول للواحدي
ص ٢٣٥ ، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٣٦٨ ، وفتح القدير للشوكانى
٥ / ١٩١ ، وكشف الاسرار للبخارى ٣ / ١٨٠ - ١٨١ ، ١٨٩ - ١٩١ ، وكشف
الاسرار للنسفى ٢ / ١٥٧ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢ / ١٥٦) .

(١) ذكرها الإمام الرازى فى (التفسير الكبير ٥ / ٧٧) ولم ينسبها إلى ابن عباس - رضى
الله عنه - .

(٢) فى ح (ترتب) .

وذلك مثل الزيادة على النص ، فإنها نسخ عندنا ، وعند الشافعى تخصيص
وبيان .

وغيرهما .

وكل واحد منهما مقصود بنفسه ، ألا يرى أن فى القرآن متشابها ولم يثبت
به من الأحكام إلا ما يتعلق من جواز الصلاة والإعجاز ، وإذا كان كذلك جاز
أن يكون أحدهما مصلحة دون الآخر .
فيجوز نسخ أحدهما دون الآخر .

وأما القسم الرابع : وهو نسخ الوصف فمثل الزيادة على النص .
اتفق العلماء على أن الزيادة على النص إن كانت عبادة مستقلة كزيادة
وجوب الصوم بعد وجوب الصلاة ، لا يكون نسخا .
وإختلفوا فى غير هذه الزيادة إذا وردت متأخرة عن المزيد عليه كزيادة
وصف الإيمان فى رقبة (الكفارة)^(١) وزيادة التغريب على الجلد فى حد الزنا
بعد اتفاقهم على أن مثل هذه الزيادة لو وردت مقارنة للمزيد عليه لا يكون
نسخا كورود رد^(٢) الشهادة فى حد القذف مقارنة للجلد .

فقال أكثر مشائخنا : إنما يكون نسخا معنى وإن كان بيانا صورة وقال أكثر
أصحاب الشافعى وبعض المعتزلة ، وبعض المتكلمين : إنها لا تكون نسخا^(٣) .

(١) فى ب (الكفار) وهو خطأ .

(٢) ق ١٤١ / ١ من ح .

(٣) راجع تحقيق هذه المسألة فى : (أصول البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣ / ١٩١ فما
بعدها ، وأصول السرخسى ٢ / ٨٢ فما بعدها ، والمغنى للخبازى ص ٢٥٩ فما ==

وأثر الخلاف يظهر فى جواز الزيادة على الكتاب والخبر المتواتر والمشهور
بخبر الواحد والقياس .

فعندنا لا يجوز لكونها نسخا .

وعندهم : يجوز لكونها بيانا .

تمسكوا بأن حقيقة النسخ : رفع الحكم ، والزيادة تقرير للحكم وضم حكم
آخر إليه والتقرير ضد الرفع .

ألا يرى أن شرط الإيمان فى الرقبة لا يخرجها من أن يكون مستحقه
للإعتاق فى الكفارة ، وإلحاق النفى بالجلد لا يخرج الجلد من أن يكون واجبا .
فيكون ضم التغريب ضم حكم إلى حكم وذلك ليس بنسخ .

واحتج من جعل الزيادة نسخا معنى : بأن النسخ بيان انتهاء حكم بابتداء
حكم آخر وهو موجود فى الزيادة ، فيكون نسخا .

وبيانه : أن الإطلاق معنى مقصود من الكلام وله حكم معلوم وهو الخروج
عن العهدة بالإتيان بما ينطلق عليه اسم الرقبة ، والتقيد معنى آخر مقصود من

= بعدها ، والتقريب والتحير ٧٥ / ٣ ، والتوضيح والتلويح ص ٥١٧ فما بعدها ،
وفواتح الرحموت ٩٣ / ٢ ، وفتح الغفار ١٣٥ / ٢ ، وميزان الأصول ص ٧٢٣
فما بعدها ، والمستصفى ١١٧ / ١ ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٥٤٢ ، والأحكام
للأمدى ٢٤٣ / ٣ فما بعدها ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٩١ / ٢ ، وروضة
الناظر ص ٧٩ ، والآيات البيئات ١٦٢ / ٣ ، والمسودة ص ١٨٧ ، وتخريج الفروع
على الأصول للزنجاني ص ٥٠ - ٥٢ ، والمعتمد ٤٣٧ / ١ فما بعدها ، وشرح
تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، والمنهاج بشرحيه ١٩٠ / ٢ فما بعدها ، وإرشاد الفحول
ص ١٩٥ ، والمنحول ص ٧٦ فما بعدها .

حتى أبينا زيادة النفي حدا على الجلد بخبر الواحد .
وزيادة قيد الأيمان فى كفارة اليمين والظهار بالقياس .

الكلام على مضادة المعنى الأول ، لأن التقيد إثبات القيد والإطلاق رفعه ،
وله حكم معلوم وهو الخروج عن العهدة بإتيان المقيد لا غير فكانت الزيادة
نسخا معنى .

وقوله : حتى (أبينا) ^(١) الزيادة إلى آخره ...

نتيجة هذا الخلاف أى لأجل ذلك أبى علماؤنا زيادة النفي حدا فى زنا البكر
وهو تغريب عام على الجلد الثابت بقوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية ،
بخبر الواحد وهو قوله - ﷺ - : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » ^(٢) .
وعند الشافعى - رحمه الله - يجوز زيادة النفي على الجلد ، لأنه بيان
وزيادة صفة الأيمان فى رقبة كفارة اليمين والظهار بالقياس على كفارة القتل ،
كما قال الشافعى - رحمه الله - لأن الزيادة نسخ ، وبالقياس لا يجوز النسخ .
وجه قياس الشافعى - رحمه الله - أن الأيمان شرط فى كفارة القتل لقوله

(١) قلت : فى جميع نسخ المنار المطبوعة فى شروحها (أثبت) بدل (أبينا) إلا فى
النسخة التى طبعت فى شرحه (فتح الغفار) . لابن نجيم مطبعة مصطفى البابى
الحلبى وأولاده بمصر . فإن فيها ما أثبتناها ، وهى الأنسب للمقام .

انظر : (المنار فى شرحه للمصنف ٢ / ١٥٦ ، والمنار فى شرحه لابن ملك ص
٧٢٤ ، والمنار فى شرحه لملاحيون ص ٢١٢ ، والمنار فى شرحه لابن نجيم ص
١٣٥) .

(٢) تقدم تخريجه فى (ص ٧٦٩) .

فصل فى أفعال النبى - ﷺ - سوى الزلة .

تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ ﴾ فيشترط فى سائر الكفارات ؛ لأنها جنس واحد .

ولكننا نقول : لا يصح هذا القياس لاستلزامه الزيادة على النص ؛ لأن الرقبة فى قوله تعالى : ﴿ فتحريـر رقبة ﴾ فى كفارة الظهار واليمين مطلقة وبالقياس لا يجوز نسخ الإطلاق .

(فصل فى أفعال النبى - ﷺ -)

قوله : أفعال النبى - ﷺ - إلى آخره ...

اعلم أن المراد من أفعال النبى - ﷺ - ههنا ما يقع عن قصد ، لأن ما وقع عن قصد ^(١) مثل ما يحصل فى حالة النوم ^(٢) والإغماء والسهو لا يصلح للاقتداء ^(٣) . ثم الفعل الواقع منه عن قصد قد يكون زلة وهو اسم لفعل حرام غير مقصود فى ذاته للفاعل ولكنه وقع فيه عن فعل مباح قصده .

فلم يوجد القصد فيها إلى عيناها ، ولكن وجد القصد إلى أصل الفعل كمن زل عن الطريق ، فإنه وجد القصد إلى المشى لا إلى الوقوع .

(١) ق ١٤١ / ب من ح .

(٢) ق ١٥٧ / أ من ب .

(٣) انظر : تفصيل أفعال النبى - ﷺ - بأنواعها ، وحكم الاقتداء فيها فى :

(تيسير التحرير ٣ / ١٢٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٨٠ ، والأحكام للآمدي ١ /

٢٤٧ ، فما بعدها ، والمعتمد ١ / ٣٨٣ ، فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ٣٥ .

٣٨ ، وأصول السرخسى ٢ / ٨٦ ، فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٩١ ،

فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٦ ، فما بعدها) .

بخلاف المعصية ، فإنها : اسم لفعل حرام مقصود بعينه للفاعل . وإن كان الشرع أطلق اسم المعصية على الزلة مجازا ، فالأنبياء معصومون عن المعاصي وإن لم يعصموا عن الزلات عندنا .
وعند بعض الأشعرية : لم يعصموا عن الصغائر ^(١) .

(١) قلت : اختلف العلماء في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - :
فقد ذهب القاضى أبو بكر الباقلانى وأكثر الشافعية وكثير من المعتزلة إلى أن الأنبياء - عليهم السلام - قبل البعثة ، يجور عليهم المعصية كبيرة كانت أو صغيرة ، بل ولا يتمتع عقلا إرسال من أسلم وآمن بعد كفره .
وذهب الروافض : إلى امتناع ذلك كله قبل النبوة ، ووافقهم على ذلك أكثر المعتزلة إلا فى الصغائر .
وأما بعد النبوة : فقد اتفق أهل الشرائع قاطبة على عصمتهم عن تعمد كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة والتبليغ عن الله تعالى .
واختلفوا فى جوار ذلك بطريق الغلط والنسيان :
فقال أبو إسحاق وكثير من الأئمة : لا يجور ذلك .
وقال القاضى أبو بكر ومن معه : يجور .
وأما ما كان من المعاصى القولية والفعلية التى لا دلالة للمعجزة على عصمتهم عنها :
فما كان منها كفرا ، فلا خلاف بين أرباب الشرائع فى عصمتهم عنه ، إلا ما نقل عن الأزارقة من الخوارج أنهم قالوا : بجوار بعثة نبي علم الله أنه يكفر بعد نبوته ، وما نقل عن الفضلية منهم أنهم قالوا :
إن كل ذنب يوجد فهو كفر ، وجوروا صدور الذنوب من الأنبياء ، فكانت كفرا .
وأما ما ليس بكفر : فإن كان من الكبائر : فقد اتفقت الأمة - سوى الحشوية ومن جور الكفر على الأنبياء - على عصمتهم عن تعمد من غير نسيان ولا تأويل فإن فعلها عن نسيان أو تأويل خطأ يجور عليهم بالاتفاق .
وإن لم يكن من الكبائر : فإما أن يوجب الحكم على فاعله بالخسة ودناءة الهمة ==

وذكر فى عصمة^(١) الأنبياء وليس معنى الزلة أنهم زلوا عن الحق إلى الباطل وعن الطاعة إلى المعصية ، ولكن معناها : الزلل عن الأفضل إلى الفاضل ، والأصوب إلى الصواب ، وكانوا يعاتبون (به)^(٢) بجلال قدرهم ومكانتهم من الله تعالى .

والزلل لا يخلو عن بيان إما من جهة الفاعل كقوله تعالى إخبارا عن موسى - عليه السلام - حين وكز القبطى^(٣) ، فقتله فقال : ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾^(٤) أى هيج غضبى حتى ضربته ، فأضافه إليه تسبياً .

== وسقوط المروءة كسرة حبة أو كرة ، فالحكم فيه كالحكم فى الكبيرة .
وما لم يكن كذلك : فالجمهور على جوازه عمدا وسهوا خلافا للشيعة مطلقا ، وخلافا للجائى والنظام وجعفر بن مبشر فى العمد . والله أعلم .
انظر : (الأحكام للأمدى ١ / ٢٤٢ - ٢٤٤ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٣٩ ، وفواتح الرحموت ٢ - ٩٧ فما بعدها ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٠ - ٢٢ ، وشرح القاضى العضد بحاشيته ٢ / ٢٢ ، وإرشاد الفحول ص ٣٥) .
(١) لعله أراد به (عصمة الأنبياء) للإمام فخر الدين الرازى - أوله : الحمد لله المتعال بجلال أحديته عن مسارح الخواطر إلخ .
قال حاجى خليفة : (هو مختصر مرتب على فصول) وقد طبع فى مصر .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١١٤١) .

(٢) ساقطة من ب .
(٣) قال سعيد بن جبير - رضى الله عنه - : (وكان خيازا لفرعون - لعنه الله) انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢٦٠) .
(٤) سورة القصص / ١٥ . والآية كاملة هكذا :

﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فنوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه فاستغاثه الذى من شيعته على الذى من عدوه فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين ﴾ .

أو من الله تعالى كما قال : ﴿وعصى آدم ربه﴾ (١) .

وإذا كان البيان مقرونا بالزلة لا محالة ، علم أنها لا تصلح للاقتداء فلم يكن مما نحن بصده ؛ فلهذا قال : سوى الزلة .

وقد يكون بيانا لمجمل الكتاب ، وهو تابع للمبين فى أى صفة كان المبين ، وقد يكون مختصا به - ﷺ - كوجوب الضحى والتهجد وإباحة الزيادة على الأربع فى النكاح ، وإباحة صفى المغنم ، وخمس الخمس ، وهو مما لا يصلح للاقتداء بالاتفاق أيضا .

ثم بعد ذلك إن علمت صفة ذلك الفعل فى حقه - ﷺ - فالجمهور على أنه يقتدى به فى إيقاعه على تلك الصفة ، حتى يقوم دليل الخصوص .
وقال الكرخى (والأشعرى) (٢) وبعض أصحاب الشافعى أنه - ﷺ -
مخصوص (به) (٣) حتى يقوم دليل على مشاركة غيره إياه (٤) .

وإن لم يعلم صفته فيه ، فإن كان ذلك الفعل من جملة المعاملات ، ففعله

(١) والمراد بالعصيان هنا الزلة ؛ لأن آدم - عليه السلام - لم يقصد العصيان .

(كشف الأسرار للنسفى ٢ - ١٦٢) .

(٢) فى ب (والأشعرى) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) وقال بعض العلماء : الواجب هو الوقف فى ذلك حتى يقوم الدليل وإليه ذهب الغزالى والصيرفى وجماعة من المعتزلة .

انظر فى ذلك : (أصول السرخسى ٢ / ٨٦ - ٩٠ ، والاحكام للآمدى ١ / ٢٤٨ وشرح القاضى العضد بحاشية التفاترانى عليه ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٨٦ - ٨٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٢١ والمسودة ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وإرشاد الفحول ص ٣٦ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٢ - ١٦٣) .

يدل على الإباحة بالإجماع كذا ذكره أبو اليسر ^(١) .

فإن كان من جملة القرب ، فاختلف فيه :

قال بعضهم : يجب الوقف فيه ، حتى يقوم دليل يبين الوصف ويثبت الشركة ، هو مذهب عامة الأشعرية ، وبعض ^(٢) أصحاب الشافعي .

وقال مالك وبعض ^(٣) أصحاب الشافعي والحنابلة وعامة المعتزلة : يلزمنا الاتباع فيه ويكون واجبة ^(٤) في حقه وفي حقنا ^(٥) .

وقال الكرخي : يفيد الإباحة في حقه لا الوجوب والندب ^(٦) إلا بدليل ثم لا يكون لنا الاتباع فيه إلا بدليل أيضا ^(٧) .

وقال الجصاص : إن علّمت صفة ذلك الفعل في حقه ، يقتدى به كما هو مذهب الجمهور وإلا يعتقد فيه الإباحة في حقه ، ولنا اتباعه فيه حتى يقوم دليل الخصوص ، وهو مختار القاضي أبي زيد وشمس الأئمة ، وفخر الإسلام والمصنف ^(٨) .

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ٢٠١) . نقلا عن أبي اليسر - رحمه الله .

(٢) كالغزالي والصيرفي - رحمهما الله .

انظر : (الأحكام للآمدی ١ / ٢٤٨) .

(٣) كابن سريج وابن أبي هريرة وابن خيران ومن معهم .

(٤) ق ١٥٧ / ب من ب .

(٥) راجع : (حاشية التفاتراني ٢ / ٢٣ ، والأحكام للآمدی ١ / ٢٤٨) .

(٦) ق ١٤٢ / أ من ح .

(٧) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٦٢ ، والمغني للبخاري ص ٢٦٣) .

(٨) راجع : (أصول السرخسي ٢ / ٨٧ ، وأصول فخر الإسلام البزدوي في كشف الأسرار للبخاري ٣ / ١٠١ - ٢٠٢ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٦٢ ، ==

تمسك الواقفية بأن فعله يحتمل وجوها : من الندب ، والوجوب ، والإباحة ، فقبل معرفته لا يمكن الاتباع ؛ لأن متابعة الغير إتيان فعله على الوجه الذى فعله ، فلا يمكن المتابعة قبل معرفة صفته لاحتمال الإباحة فى حقه لا فى حقنا .

قال شمس الأئمة : وهذا الكلام عند التأمل باطل لأن هذا القائل إن كان يمنع الأمة من أن يفعلوا مثل فعله بهذا الطريق (ويلومهم)^(١) على ذلك ، فقد أثبت صفة (الحظر)^(٢) فى الاتباع ، وإن كان لا يمنهم (ولا يلومهم)^(٣) على ذلك ، فقد أثبت صفة الإباحة ، فعرفنا أن القول بالوقف لا يتحقق^(٤) .

واحتج من قال بوجوب الاتباع بقوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوهُ .. ﴾ الآية وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ .. ﴾ الآية^(٦) فإن هذه النصوص توجب اتباعه مطلقا من غير فصل بين القول والفعل .

واحتج الكرخي : بأن الإباحة هى الثابتة بيقين ، فوجب إثباتها دون

== والمغنى للخبازي ص ٢٦٣) .

(١) فى ب (ويلزمهم) .

(٢) فى ح (الحظر) وهو تحريف .

(٣) فى ب (ولا يلزمهم) .

(٤) راجع : (أصول السرخسي ٢ / ٨٧) .

(٥) سورة النساء / ٥٩ . والآية كاملة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .

(٦) سورة آل عمران / ٣١ . والآية بكاملها : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

غيرها إلا بدليل ، ولما ثبتت الإباحة في حقه ، لم يجز متابعتها فيه إلا بدليل
لاحتمال اختصاصه به .

وجه القول المختار : أن الاتباع هو الأصل في حق الرسول - ﷺ - لقوله
تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ^(١) ، فهذا تنصيب على
جواز التأسى به في أفعاله .

الآ يرى أنه نص على تخصيصه فيما كان هو مخصوصا به بقوله :
﴿ خَالِصَةٌ لِّكَ ﴾ ^(٢) وهو النكاح بغير مهر ^(٣) .

ثم الشيخ قسم أفعاله القصدية على أربعة أقسام متابعا لفخر الإسلام
وشمس الأئمة ^(٤) .

وقسمها القاضي أبو زيد وسائر الأصوليين إلى ثلاثة أقسام ^(٥) :

(١) سورة الأحزاب / ٢١ . ونظام الآية ﴿ لَمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ
كَثِيرًا ﴾ .

(٢) سورة الأحزاب / ٥٠ . والآية كاملة : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي
آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتُ عَمَّكَ وَبَنَاتُ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتُ
خَالَكَ وَبَنَاتُ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ
النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي
أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أن الرسل - عليه الصلاة والسلام - أئمة يقتدى بهم كما قال الله
تعالى في شأن إبراهيم - عليهم السلام - : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ ، والإمام
اسم من يؤتم به - أى يقتدى به - . فالأصل في كل فعل صدر عنهم جواز الاقتداء
بهم فيه ، إلا ما ثبت فيه دليل الخصوص لشرفهم وعلو حالهم .
(كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٦٣) .

(٤) انظر : (أصول البزدوى في الكشف للبخارى ٣ / ١٩٩ ، وأصول شمس الأئمة
السرخسي ٢ / ٨٥) .

(٥) وأما الزلة ، فلا تدخل في هذا الباب ، لأنها لا تصلح للاقتداء به في ذلك ؛ =

أربعة : مباح ، ومستحب ، وواجب ، وفرض .
والصحيح عندنا أن ما علمنا من أفعاله - ﷺ - واقعا على جهة تقتدى به
فى إيقاعه على تلك الجهة ، وما لم نعلم على أى جهة فعله النبى - عليه
السلام - .

قلنا : فعله على أدنى منازل أفعاله - عليه الصلاة والسلام - وهو الإباحة .
والوحى نوعان : ظاهر وباطن . فالظاهر : ما ثبت بلسان الملك فوق سمعه بعد
علمه بالمبلغ بآية قاطعة ، وهو الذى أنزل عليه بلسان الروح الأمين .

واجب ، ومستحب ومباح .
وأراد بالواجب الفرض . وهو أقرب إلى الصواب .
لأن الواجب الاصطلاحى : ما ثبت بدليل فيه اضطراب ولا يتصور ذلك فى
حقه - ﷺ - لأن الدلائل كلها قطعية / (١) فى حقه ويمكن أن يحمل على أن
المراد تقسيم أفعاله بالنسبة إلينا، وحيث يتحقق فيها الواجب الاصطلاحى .
قوله : والوحى نوعان إلى آخره ...

واعلم أنه لولا جهل بعض الناس والطعن بالباطل ، لكان أولى منا الكف
عن هذا التقسيم ، لانه - ﷺ - هو المتفرد بالكمال الذى لا يحيط به إلا الله

= ولأن الزلة لا يوجد فيها القصد إلى عينها أيضا ، ولكن يوجد القصد إلى أصل
الفعل، كما أنه لا بد أن يقترب بالزلة بيان من جهة الفاعل كما قال تعالى مخبرا عن
موسى - عليه السلام - عند قتل القبطى : ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾ أو من جهة
الله تعالى كما قال : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ وإذا كان كذلك علم أنه غير صالح
للاقتداء به . انظر : (تقويم الأدلة ص ٤٨٧ مخطوط رقم ١٨٢٢ وأصول
السرخسى ٢ / ٨٦ ، والكشف للنسفى ٢ / ١٦١ - ١٦٢ ، والكشف للبخارى ٣ /
١٩٩ - ٢٠٠) .

(١) ق ١٥٨ / أ من ب .

أو ثبت عنده - عليه الصلاة والسلام - بإشارة الملك من غير بيان بالكلام ،
أو تبدى لقلبه - عليه الصلاة والسلام - بلا شبهة بإلهام من الله بأن أراه بنور من
عنده . والباطن ما ينال بالاجتهاد بالتأمل فى الأحكام المنصوصة .

عز وجل - . وفى التقسيم نوع إحاطة وفيه أيضا نسبة الخطأ فى بعض الصور
إليه - ﷺ - ، وفيه سوء الأدب ، فكان الأولى تركه .

لكن طعن الجاهل بأن قال : كيف ساع له الاجتهاد مع توصله إلى
ما يوجب علم اليقين وهو الوحي ، حمل على هذا التقسيم دفعا لشبهتهم
فقال :

والوحي نوعان : ظاهر وباطن . فالظاهر ثلاثة أقسام : ما ثبت بلسان الملك
فوقع فى سمعه بعد علمه بالمبلغ أى وقع فى سمع النبى - ﷺ - وهو المراد
بقوله تعالى : ﴿ قل نزله روح القدس من ربك بالحق ﴾ ^(١) .

والثانى : ما ثبت عنده بإشارة الملك من غير بيان بالكلام ، وإليه أشار النبى
- ﷺ - بقوله : « إن روح القدس نفث فى روعى » ^(٢) : - أى أوقع فى
قلبى - أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله فأجملوا فى
الطلب ^(٣) .

(١) سورة النحل / ١٠٢ . ونهاية الآية : ﴿ لَيَبْتَ الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين ﴾ .

(٢) الروع : بفتح الراء - الفرع ، ويضمها : القلب أو موضع الفرع منه .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٣٣) .

(٣) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ٧٢٥ ، وابن الأثير فى جامع الأصول ١٠ / ١١٧ ، والعجلونى
فى كشف الخفاء ١ / ٢٦٨ ، وابن أبى الدنيا فى كتاب القناعة ، والحاكم ==

فأبى بعضهم أن يكون هذا من حظه - عليه الصلاة والسلام - .
وعندنا هو مأمور بانتظار الوحي فيما لم يوح إليه ، ثم العمل بالرأى بعد
انقضاء مدة الانتظار .

والثالث : ما تبدى لقلبه بلا شبهة بإلهام من الله تعالى بأن أراه بنور من
عنده كما قال تعالى : ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ ^(١) .

وأما الوحي الباطن فما ينال باجتهاده وتأمله في الأحكام المنصوصة . جعل
الاجتهاد منه - ﷺ - وحيا باطنا باعتبار المآل ، فإن تقريره - ﷺ - على
اجتهاده يدل على أنه هو الحق حقيقة كما إذا ثبت الوحي ابتداء .

قوله : فأبى بعضهم إلى آخره ...

اختلف في جواز الاجتهاد للنبي - ﷺ - وفي كونه متعبدا به فيما لم يوح
إليه من الأحكام :

فأبى بعضهم : وهم الأشعرية وأكثر المعتزلة والمتكلمين : أن يكون الاجتهاد
حظه - ﷺ - في أحكام الشرع .

وقال بعضهم وهم عامة الأصوليين : كان له العمل في أحكام الشرع

== من حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - وذكره شاهدا لحديث أبى حميد وجابر
وصححهما على شرط الشيخين) .

انظر : (تخريج أحاديث أصول البزدوى ص ٢٢٩ ، وتخريج أحاديث إحياء علوم
الدين ٢ / ٧٦٣) .

(١) سورة النساء / ١٠٥ ، والآية كاملة : ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين
الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما ﴾ .

بالرأى (١) .

وهو منقول عن أبى يوسف من أصحابنا وهو مذهب مالك والشافعى وعامة أهل الحديث .

وقال أكثر أصحابنا : بأنه - ﷺ - كان متعبدا بانتظار الوحي فى حادثة ليس فيها وحى ، فإن لم / (٢) ينزل الوحي بعد الانتظار ، كان ذلك دلالة الإذن بالاجتهاد ، وهو المختار .

ثم قيل : مدة الانتظار مقدرة بثلاثة أيام .

وقيل : بخوف فوات الغرض ، وذلك يختلف بحسب الحوادث كانتظار الولى الأقرب فى النكاح بفوت الخاطب الكفاء .

وكلهم اتفقوا على أن العمل يجوز له بالرأى فى الحروب وأمور الدنيا .

واحتج الفريق الأول بقوله تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى... ﴾ الآية (٣) .

أخبر أنه لا ينطق إلا عن الوحي ، والحكم / (٤) الصادر عن اجتهاد لا يكون وحيا فيكون داخلا تحت النفى .

(١) وقال بعض العلماء : إنه كان له - ﷺ - الاجتهاد فى أمور الحروب دون الأحكام الشرعية .

انظر هذه المسألة مفصلة فى : (الأحكام للأمدى ٤ / ٢٢٢ ، فما بعدها والمعتمد ٢ / ٧٦١ - ٧٦٥ ، والمسودة ص ٤٥١ - ٤٥٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٥ - فما بعدها ، وأصول السرخسى ٢ / ٩١ فما بعدها ، والمنهاج بشرحه ٣ / ١٩٢ فما بعدها) .

(٢) ق ١٥٨ / ب من ب .

(٣) سورة النجم / ٣ .

(٤) ق ١٤٣ / أ من ح .

(ويأن)^(١) المصير إلى الرأى الذى هو محتمل للخطأ ولا ضرورة فى حقه ،
إذ الوحى ثابت فى كل وقت ، فكان اشتغاله بالرأى (كاشتغالنا)^(٢) به مع
وجود النص .

احتجت العامة بقوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾^(٣) - أمر
بالاعتبار عاما لأولى الأبصار ، والنبي - ﷺ - (أعظم بصيرة)^(٤) وأصفاهم
سريرة ، فكان أولى بالدخول تحت هذا الخطاب .

وبحديث الخثعمية^(٥) ، فإنه - ﷺ - اعتبر فيه دين الله بدين العباد وذلك
بيان بطريق القياس .

ويأن الاجتهاد مبنى على العلم بمعانى النصوص فى الوقوف على طريق
الاستعمال ، والنبي - ﷺ - أكمل الناس فى ذلك فلا وجه لمنعه عن ذلك ،
لأنه نوع حجر وذلك لا يليق بعلو درجته مع إطلاق غيره .

وجه قول المختار : أنه - ﷺ - مكرم بالوحى ، وغالب أحواله أنه لا

(١) فى ح (ولأن) .

(٢) فى ح (كأستان) وهو تحريف .

(٣) سورة الحشر / ٢ والآية كاملة : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من
ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم
من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي
المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ .

(٤) هكذا فى النسختين معا ، والأصوب (أعظم الناس بصيرة ، ولعل كلمة (الناس)
سقطت من النسخ .

(٥) هى : امرأة مجهولة من خثعم بن أثمار بن أراش بن كهلان بن قحطان ، كانت
منازلهم فى سروات اليمن والحجاز . ورد وصفها فى بعض الروايات : أنها امرأة
شابة . انظر (الوصول إلى الأصول لشرف الإسلام أحمد بن على البغدادي / ٢ /
٢٤٨ تحقيق الدكتور / عبد الحميد على أبو زيد) .

إلا أنه - عليه الصلاة والسلام - معصوم من القرار على الخطأ .

بمخالفة ما يكون من غيره من البيان بالرأى .

يخلو عن الوعى ، والرأى ضرورى ، فوجب تقديم طلب النص بانتظار الوعى ، لاحتمال إصابة النص كما وجب على المتيمم طلب الماء فى موضع يرجى وجوده ، وكما وجب طلب النص النازل الخفى بين النصوص فى حق سائر المجتهدين .

فإذا خاف فوت الحادثة بلا حكم ، فحينئذ ينقطع طمعه عن الوعى ، فيحكم بالرأى .

وأما تمسك الخصم بقوله تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى .. ﴾ الآية ففاسد ، فإنه نزل فى شأن القرآن ردا لما زعم الكفار أنه افتراه من عنده . فلا تعلق له بوضع النزاع .

وقيل : المراد بالهوى : هوى النفس الامارة بالسوء ، والاجتهاد عمل بالعقل لا بهوى النفس ، ولئن سلمنا عمومها ، فلا نسلم أن اجتهاده مع التقرير عليه / (١) ليس بوعى ، بل هو وعى باطن ؛ لأن تقريره يدل على حقيقته كما إذا ثبت بابتداء الوعى .

قوله : إلا أنه - ﷺ - معصوم إلى آخره ...

هذا جواب عما يقال : لما جاز له الاجتهاد ، كان ينبغي أن يكون منزله دون النص ، فيكون ظنيا كاجتهاد غيره ويجوز مخالفته .

فقال : ليس كذلك ؛ لأنه - ﷺ - معصوم من القرار على الخطأ مع أن

(١) ق ١٥٩ / أ من ب .

اجتهاده لا يحتمل الخطأ عند أكثر العلماء^(١) ، لأنه واجب الاتباع ، فلو جاز الخطأ لكننا مأمورين باتباع الخطأ ، وذا لا يجوز .

وإن احتمل الخطأ كما هو مذهب أكثر أصحابنا بدليل قوله تعالى : ﴿ عفا الله عنك ... ﴾ الآية^(٢) فإنه يدل على أنه خطأ ، وبدليل نزول العتاب^(٣) في أسارى بدر^(٤) ، فلا يحتمل القرار على الخطأ لما ذكرنا^(٥) فإذا أقره الله تعالى على اجتهاده ، دل أنه هو الصواب ، فيوجب علم اليقين كالنص ، فيكون مخالفته حراما وكفرا ، بخلاف اجتهاد غيره ، حيث يجوز مخالفته لمجتهد آخر

(١) وخالف في ذلك أكثر الشافعية والحنابلة وأهل الحديث ولكن بشرط أن لا يقر عليه .
انظر : (المسودة ص ١٤٣ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٩٦ ، والاحكام للأمدى ٤ / ١٩٠ - ١٩٤ ، وإرشاد الفحول ص ٢٥٦) .

(٢) سورة التوبة / ٤٣ . ونهاية الآية : ﴿ لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين ﴾ .

(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ﴾ سورة الأنفال : ٦٧ .

(٤) قال الإمام ياقوت الحموى : (بدر : ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادى الصفراء ، بينه وبين الجار - وهو ساحل البحر - ليلة ، ويقال : إنه ينسب إلى بدر ابن يخلد بن النضر بن كنانة .. وقيل إلى بدر بن قريش ، به سميت بدر التي كانت بها الوقعة المباركة ، لأنه كان احتفرها ، وبهذا الماء كانت الوقعة المشهورة التي أظهر الله بها الإسلام وفرق بين الحق والباطل في شهر رمضان سنة اثنتين للهجرة ، ... وبين بدر والمدينة سبعة برد) .

(معجم البلدان ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨) .

قلت : بدر : منطقة معروفة تقع بين مكة والمدينة المنورة ، تبعد عن المدينة المنورة (١٥٥) كيلو مترا .

(٥) ق ١٤٣ / ب من ح .

وهذا كالإلهام ، فإنه حجة قاطعة فى حقه وإن لم يكن فى حق غيره بهذه الصفة .

وشرائع من قبلنا تلزمنا إذا قص الله ورسوله علينا من غير إنكار على أنه شريعة لرسولنا - عليه الصلاة والسلام - .

لا احتمال الخطأ والقرار عليه .

قوله : وهذا كالإلهام ...

أى الاجتهاد فى أنه قطعى من النبى - ﷺ - لا من غيره ، نظير الإلهام وهو القذف فى القلب : من غير نظر واستدلال ^(١) . فإنه حجة قاطعة فى حقه - ﷺ - حتى لم يحجز مخالفته بوجه ، للتيقن بأنه من عند الله تعالى ، بخلاف إلهام غيره فإنه ليس بحجة ^(٢) .

قوله : وشرائع من قبلنا إلى آخره ..

اعلم أنه يجوز أن يتعبد الله تعالى نبيه بشريعة من قبلنا من الأنبياء ويأمره

(١) وعرفه ابن السبكي بقوله : (الإلهام : إيقاع شئ فى القلب يثلج - بضم اللام وحكى فتحها - أى يطمئن - له الصدر) .

(جمع الجوامع فى شرحه للجلال المحلى ٢ / ٣٩٨) .

وقال الجرجاني فى التعريفات ص ٣٤ : « الإلهام : ما يلقى فى الروح بطريق الفيض » . ومصادق الجميع واحد .

(٢) أى أن إلهامه - ﷺ - قسم من الوحي ، يكون حجة متعددة إلى عامة الخلق ، بخلاف إلهام غيره ، فإنه ليس بحجة لا فى حقه ولا فى حق غيره .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٩ - ١٧٠) .

باتباعها .

ويجوز أن يتعبده بالنهي عن ذلك ، لأن مصالح العباد قد تتفق وقد تختلف ، فيجوز أن تختلف الشرائع وتتفق إلا أن العلماء اختلفوا فى وقوع التعبد بها فى موضعين :

أحدهما : أنه - ﷺ - هل كان متعبدا بشرع أحد من الأنبياء قبل البعث؟ .

فأبى بعضهم^(١) ذلك ، فأثبت بعضهم^(٢) مختلفين فيه أيضا :

ف قيل : كان متعبدا بشرع نوح - عليه السلام - .

وقيل : بشرع إبراهيم - عليه السلام - .

وقيل : بشرع موسى - عليه السلام - .

وقيل : بشرع عيسى - عليه السلام - .

وقيل : بما ثبت أنه شرع .

وتوقف الغزالي وعبد الجبار فيه^(٣) .

(١) كابى الحسين البصرى وجماعة من المتكلمين ، وطائفة من الحنفية والشافعية .

انظر : (كشف الأسرار ٣ / ٢١٢ ، وحاشية الرهاوى ص ٧٣٢ ، والمعتمد ٢ /

٨٩٩ فما بعدها ، والأحكام للأمدى ٤ / ١٨٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٣٠

والبرهان ١ / ٥٠٦ - ٥١٠) .

(٢) وهم كثير من أصحاب الحنفية ، وعامة أصحاب الشافعى وجماعة من المتكلمين .

انظر : (حاشية يحيى الرهاوى ص ٧٣٢ ، والأحكام للأمدى ٤ / ١٨٧ ، والمعتمد

٢ / ٩٠٠) .

(٣) راجع : (المستصفى ١ / ٢٤٦ ، والمعتمد ٢ / ٩٠٠ ، والأحكام للأمدى ٤ /

١٨٧) .

ومحل بيان هذه المسألة أصول التوحيد .

والثانى : أنه - ﷺ - وأمثه كانوا متعبدين بشرع من تقدم بعد البعث وهى / (١) مسألة الكتاب (٢) .

فذهب أكثر أصحابنا وعامة أصحاب الشافعى وبعض المتكلمين (إلى أنه ﷺ) (٣) كان متعبدا بشرائع من قبلنا ، وإن كل شريعة ثبتت لنبي فهى باقية فى حق من بعده إلى قيام الساعة ، إلا أن يقوم دليل النسخ .
فعلى هذا يلزما شريعة من قبلنا على أنه شريعة ذلك النبي .

وذهب أكثر المتكلمين ، وبعض أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى : إلى أنه - ﷺ - لم يكن متعبدا بشرائع من قبلنا ، وإن شريعة كل نبي تنتهى بوفاته أو بيعث نبي آخر إلا ما لا يحتمل التوقيت والنسخ .
فعلى هذا لا يجوز العمل بها إلا بما قام الدليل على بقاءه .

وقال بعضهم : يلزما العمل بما نقل من شرائع من قبلنا فيما لم يثبت انتساخه ، على أن ذلك شريعة لنبينا - ﷺ - ولم يفصلوا بين ما ثبت بنقل أهل الكتاب أو برواية المسلمين عما فى أيديهم من الكتاب وبين ما ثبت ببيان القرآن أو السنة .

(١) ق ١٥٩ : ب من ب .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة فى : (المغنى للبخارى ص ٢٦٤ - ٢٦٦ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٧٠ - ١٧٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٩٩ فما بعدها ، وكشف الاسرار للبخارى ٣ / ٢١٢ فما بعدها ، وتيسير التحرير ٣ / ١٣١ ، والأحكام للأمدى ٤ / ١٩٠ فما بعدها ، والمعتمد ٢ / ٩٠١ ، فما بعدها ، وميزان الأصول ص ٤٦٩ فما بعدها ، والبرهان ١ / ٥٠٣ - ٥٠٦) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح .

وذهب أكثر مشائخنا منهم الشيخ أبو منصور والقاضى أبو زيد / (١) وشمس الأئمة وفخر الإسلام وغامة المتأخرين إلى أن ما ثبت بكتاب الله تعالى أنه كان شريعة من قبلنا ، أو ببيان الرسول - ﷺ - يلزمنا العمل به على أنه شريعة نبينا ما لم يظهر ناسخه .

فأما ما علم بنقل أهل الكتاب ، أو بفهم المسلمين من كتبهم ، فإنه لا يجب اتباعه لما أنهم حرفوا الكتب ، فلا يعتبر نقلهم ، ولا قول من أسلم منهم فيه ؛ لأنه إنما يعرف ذلك بظاهر الكتاب ، أو بنقل جماعتهم وذلك لا يكون حجة لما قلنا (٢) .

واحتج من قال (٣) باختصاص كل شريعة بنبيها بقوله تعالى : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ فإنه يقتضى أن يكون لكل نبي شريعة مختصة .

وبأن بعث الرسل ليس إلا لبيان ما للناس حاجة إليه وإذا لم يجعل شريعة (رسول) (٤) متتهية ببعث رسول آخر ، ولم يأت الثانى بشرع مستأنف لم يكن للناس بالبيان عند بعث الثانى حاجة ، فلم يكن فى بعثه فائدة ، والله تعالى لم يرسل رسولا بلا فائدة ، فثبت أن الاختصاص

(١) ق ١٤٤ / أ من ح .

(٢) راجع : (التوضيح والتلويع ص ٤٩٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى فى كشف الأسرار ٣ / ٢١٢) .

(٣) وهم أصحاب المقالة الثانية ، الذين قالوا : باختصاص كل شريعة .. إلخ .

(٤) فى ح (نبى) والفرق بين الرسول والنبي هو : أن الرسول من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو إليها .

والنبي : من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو إليها ، أو بعثه الله لتقرير شريعة سابقة .

فكل رسول نبى من غير عكس ، فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق .

ينظر : (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ٥) .

هو الأصل (١) .

واحتج الفريق الثالث (٢) - بأنه - ﷺ - كان أصلا في الشرائع بدليل أن أخذ الميثاق في قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ (٣) ، من أبين الدلائل على أنهم بمنزلة من بعث آخر (٤) في وجوب اتباعه .

وبهذا ظهر شرف نبينا - عليه السلام - بأنه لا نبي بعده ، فكأن الكل ممن تقدم أو تأخر في حكم المتبع له .

وإذا كان كذلك لا يستقيم أن يكون متعبدا بشريعة من سلف ؛ لأن فيه

(١) وأما الفريق الأول القائل بأنه - ﷺ - كان متعبدا بسرائع من قبلنا من الأنبياء - عليهم السلام - وأن كل شريعة ثبتت لنبي ، فهي باقية في حق من بعده . . إلخ فقد احتج بالنصوص والمعقول :

أما النصوص : فمنها قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ﴾ والأمر للوجوب وقوله تعالى : ﴿ إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا ﴾ . والنبي - ﷺ - من جملتهم ، فوجب عليه الحكم بها .

وأما المعقول : وهو أن الرسول الذي كانت الشريعة منسوبة إليه ، لم يخرج من أن يكون رسولا يبعث رسول آخر بعده ، فكذا شريعته لا يخرج من أن يكون معمولا بها يبعث رسول آخر ما لم يقم دليل النسخ فيها .

انظر : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ٢١٣ ، وأصول السرخسي ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٧١) .

(٢) وهم الذين قالوا : يلزمنا على أن شرائع من قبلنا شريعتنا مطلقا .

(٣) سورة آل عمران / ٨١ . ونهاية الآية : ﴿ ولتنصرنه قال آقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين ﴾ .

(٤) ق ١٦٠ / أ من ب .

جعل الرسول كواحد من أمة من تقدم ، وهذا نقص درجته ولا يستجيز ذلك أحد من أهل الملة .

الا يرى أن النبي - ﷺ - لما رأى صحيفة من التوراة فى يد عمر - رضى الله عنه - قال : « أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما وسعه إلا اتباعى » (١) .

ولأن الرسول - ﷺ - سفير بين الله وبين العباد ليبين لهم مصالح دارهم ، فلو لزمنا شريعة من قبلنا ، لكان رسولنا رسول من قبلنا سفيرا بينه وبين أمته ، لا رسول الله وهذا فاسد .

ولا حجة لهم فى قوله تعالى : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ ، لأنه يدل على نسخ الأولى فى الجملة ، ولا يدل على انتساخها بالكلية ، فما بقى منها غير منسوخ ، يصير شريعة للمتأخر .

والدليل على أن المذهب ما ذكرنا أنه - احتج محمد - رحمه الله - فى جواز القسمة بطريق المهايأة^(٢) بقوله تعالى : ﴿ لها شرب ولكم شرب يوم

(١) أخرجه : (أحمد عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أتى النبي - ﷺ - بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه على النبي - ﷺ - ، فغضب وقال :

(أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب الذى نفسى بيده لقد جئتم بها يضاء نقية لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به ، والذى نفسى بيده لو أن موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعنى) .

(تخريج أحاديث أصول البزدوى ص ٢٣٤) .

(٢) المهايأة من الهيئة ، يقال : تهيا القوم تهيا أي جعلوا لكل واحد هيئة معلومة ، والمراد التوبة .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٦٤٥) .

وتقليد الصحابي واجب يترك القياس به ، لاحتمال السماع من النبي - ﷺ -
وقال الكرخي : لا يجب تقليده إلا فيما لا يدرك بالقياس .

معلوم^(١) .

واحتج أبو يوسف - رحمه الله - في جريان القصاص بين الذكر /^(٢)
والأنثى بقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسُ الْنَفْسِ ﴾^(٣) مع أن ذلك
كان فيمن تقدم^(٤) .

قوله : وتقليد الصحابي إلى آخره ...

التقليد عبارة عن اتباع الغير فيما يقول أو يفعل معتقداً للحقيقة فيه من غير
تأمل في الدليل كأنه جعل قوله : قلادة في عنقه .

ثم لا خلاف أن مذهب الصحابي إماماً كان ، أو حاكماً ، أو مفتياً ليس
بحجة على صحابي آخر ، إنما الخلاف في كونه حجة على التابعين ومن
بعدهم :

فقال البردعي والرازي وجماعة من أصحابنا : إنه حجة وتقليده واجب ،
يترك بمذهبه القياس ، وهو مختار فخر الإسلام والمتأخرين والمصنف ، وهو
مذهب مالك وحنبل^(٥) في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في قوله

(١) سورة الشعراء / ١٥٥ ، وأول الآية ﴿ قال هذه ناقة ﴾ .

(٢) ق ١٤٣ / ب من ح .

(٣) سورة المائدة / ٤٥ . والآية كاملة : ﴿ والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن
والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الظالمون ﴾ .

(٤) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٧٢) .

(٥) يريد : أحمد بن حنبل - رحمه الله - فإن عبد العزيز صرح به .

القديم (١) .

وقال الكرخى وجماعة من أصحابنا : لا يجب تقليده إلا فيما لا يدرك
بالمقياس وإليه مال القاضى أبو زيد (٢) .

وقال الشافعى فى قوله الجديد : لا يقلد أحد منهم وإن كان فيما لا يدرك
بالمقياس وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة ، ومنهم من جوز تقليده وإن كان لا
يوجبه (٣) .

احتج القائلون بعدم الجواز بأنه قد ظهر فيهم الفتوى بالرأى واحتمال
الخطأ/ (٤) فى اجتهادهم ثابت لكونهم غير معصومين عن الخطأ كسائر
المجتهدين .

= انظر : (كشف الاسرار ٣ / ٢١٧) .

(١) راجع : (أصول فخر الإسلام البزدوى مع شرحه كشف الاسرار ٣ / ٢١٧ ،
وأصول السرخسى ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والمحصول ج ٢ ق ٣ / ١٧٨ - ١٧٩
ومختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب مع حاشيتى التفتازانى والجرجانى عليه ٢ /
٣٠٦) . والشافعى - رحمه الله - اشترط فى جواز تقليده انتشار مذهبه تارة ، ولم
يشترطه تارة .

ينظر : (الأحكام فى أصول الأحكام للامدى ٤ / ٢٠٩ ، والمحصول فى المكان
السابق وهامش رقم (٢) ص ٥٧٦ من هذا الكتاب) .

(٢) راجع : (التقويم ٢ / ٧٦٢ ، وكشف الاسرار للبخارى ٣ / ٢١٧ ، ونور الأنوار
مع الكشف للنسفى ٢ / ١٧٤) .

(٣) انظر : (الأحكام للامدى ٤ / ٢٠٩ ، والمحصول ج ٢ ق ٣ / ١٧٩ ، وكشف
الاسرار للبخارى ٣ / ٢١٧ ، والمنار بحواشيه ص ٧٣٢ - ٧٣٣ ، ونهاية السؤل ٣ /
١٤٣) .

(٤) ق ١٦٠ / ب من ب .

ألا يرى أنه كان يخالف بعضهم بعضاً ، ويرجع الواحد منهم من فتواه إلى فتوى غيره ، وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم ، ولو لم يكن محتملاً للخطأ لما جاز لهم ذلك ، وقد قال ابن مسعود - رضى الله عنه - : (إن أخطأت فمنى ومن الشيطان)^(١) وإذا كان قول الصحابي محتملاً للخطأ لم يجز لمجتهد آخر تقليده كما لا يجوز تقليد التابعي ومن بعدهم .

ثم الشافعى لم يفرق بين ما لا يدرك بالقياس وبين غيره ، لأنه يجوز ، إنما أفتى فيما لا يدرك بالقياس بخبر ظنه دليلاً ، ولا يكون كذلك ، ومع جواز أن لا يكون ، لا يلزم غيره ، كالاتجاه لما احتمل أن لا يكون دليلاً ، لا يكون حجة على مجتهد آخر .

وفرق أبو الحسن^(٢) ومن تابعهم بينهما فقيلاً : قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس يقبل ، لتعين جهة السماع ، إذ لا يظن بهم المجازفة والكذب ، لأن الدين بنقلهم ثابت .

واحتج القائلون بوجوب التقليد بالنص وهو قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ مدح الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وإنما استحق / ^(٣) التابعون المدح على اتباعهم بإحسان من حيث الرجوع إلى رأيهم ، دون الرجوع إلى الكتاب والسنة ، لأن فى ذلك استحقاق المدح بالكتاب والسنة لا باتباع الصحابة ، وذلك إنما يكون (فى

(١) أخرجه : (أحمد فى مسنده ١ / ٤٤٧ ، ٤ / ٢٧٩ بلفظ : (أقول فيها برأى فإن يك خطأ فمنى ومن الشيطان ، وإن يك صواباً فمن الله ، لها صداقة إحدى نساها ، ولها الميراث ، وعليها العدة) .

(٢) يقصد الإمام الكرخى - رحمه الله - .

(٣) ق ١٤٥ / ١ من ح .

قول لم يظهر من بعضهم خلاف^(١) .

فأما الذى فيه اختلاف بينهم ، فلا يكون موضع استحقاق المدح ، فإنه إن كان يستحق المدح باتباع البعض ، يستحق الذم بترك اتباع البعض ، فوقع التعارض فكان النص دليلا على وجوب تقليدهم إذا لم يوجد بينهم اختلاف ، كذا فى الميزان^(٢) .

وبالمعقول وهو من وجهين :

أحدهما : أن احتمال السماع فى قول الصحابى ثابت بل الظاهر والغالب من حاله أنه يفتى بالخبر ، وإنما يفتى بالرأى عند الضرورة وتشاور القراء لاحتمال أن يكون عندهم خبر .

فإذا لم يوجد اشتغل بالقياس ، وقد ظهر من عاداتهم أنهم كانوا يسكتون عن الإسناد عند الفتوى إذا كان عندهم خبر يوافق فتواهم .

وإذا ثبت احتمال السماع فى قوله : بل هو الأصل ، كان مقدما على الرأى فكان تقديم قوله من هذا الوجه /^(٣) كتقديم خبر الواحد على القياس .

والثانى : أن قوله إن كان صادرا عن الرأى ، فرأيه أقوى من رأى غيرهم لأنهم شاهدوا طريق الرسول - ﷺ - فى بيان الأحكام ، وشاهدوا الأحوال التى نزلت فيها النصوص ، والمحال التى تتغير باعتبارها الأحكام ، ولهم زيادة احتياط فى حفظ الأحاديث وضبط معانيها ، ليس ذلك لغيرهم .

فهذه المعانى يترجح رأيهم على رأى غيرهم ، فوجب تقليدهم .

(١) فى ب (من يظهر فى بعضهم خلاف) وهو خطأ .

(٢) راجعه فى (ص ٩٩٧) .

(٣) ق ١٦١ / أ من ب .

وقد اتفق عمل أصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس كما فى أقل الحيض
وشراء ما باع بأقل مما باع .

وبما ذكرنا خرج الجواب عن قولهم : إنه محتمل ، فلا يجوز تقليده . لأننا
وإن سلمنا ذلك ولكن ليست الدلائل المحتملة على غلط واحد ، فإن خبر
الواحد مع احتمالاه مقدم على القياس .

وكذا إذا تعارض القياسان ولأحدهما نوع ترجيح ، وجب الأخذ بالراجح
فكذا قول الصحابة - رضى الله عنهم - لكونه أقرب إلى الصواب .
قوله : وقد اتفق عمل أصحابنا ...

أراد بأصحابنا أبا حنيفة وأبا يوسف ، ومحمدا - رحمهم الله - ومن
تابعهم ، فإنهم قالوا بالتقليد فيما لا يدرك بالقياس من المقادير ، كتقدير أقل
الحيض بثلاثة أيام ^(١) وأخذوا ^(٢) بقول عمر وعلى وابن مسعود وعثمان بن أبى
العاص وأنس - رضى الله عنهم - .

وكفساد شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن مع أن القياس يقتضى جوازه
كما قاله الشافعى - رحمه الله - لأن الملك قد تم بالقبض للمشتري فيجوز
بيعه من البائع كالبيع من غيره ، عملا بقول عائشة - رضى الله عنها - وهو ما
روت أم ^(٣) / ^(٤) يونس - رضى الله عنها : (أن امرأة ^(٥) جاءت إلى عائشة

(١) وأكثره بعشرة أيام عندهم .

(٢) أى أخذوا فى تقدير أقل مدة الحيض وأكثره بقول عمرو ... إلخ .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢١٨) .

(٣) هى أم يونس بنت شداد ، رواية من راويات الحديث روت عن حماتها أم جحدر ،
وروى عنها عبد الوارث بن سعيد ، وروى لها أبو داود .

انظر : (أعلام النساء ٥ / ٣٠٠) .

(٤) ق ١٤٤ / ب من ح .

(٥) قال محمد عبد الحى اللكنوى : (ورد فى رواية البيهقى والدارقطنى أن اسمها أم ==

واختلف عملهم في غيره كما في أعلام قلدر رأس المال والأجير المشترك .

- رضى الله عنها - قالت : إني بعت من زيد بن أرقم خادما بثمان مائة درهم إلى العطاء فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته منه قبل محل الأجل بستمائة ، فقالت عائشة : بشما شريت واشتريت ، أبلغني زيد بن أرقم أن الله تعالى أبطل جهاده وحجه مع الرسول - ﷺ - إن لم يتب ، فأتاها زيد معذرا ، فتلت قوله تعالى : ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴾ ^(١) .

فتركنا القياس فإن القياس لما كان مخالفا لقولها تعين جهة السماع (بدليل) ^(٢) أنها جعلت جزاء مباشرة هذا العقد ، بطلان (الحجج) ^(٣) والجهاد . وأجزية الجرائم لا تعرف بالرأى ، وكذا اعتذار زيد دليل على ذلك أيضا ، فإن بعضهم يخالف بعضا في المجتهديات وما كان يعتذر إلى صاحبه ^(٤) .
قوله : واختلف عملهم في غيره ...

أى اختلف أصحابنا / ^(٥) فيما يدرك بالقياس في تقليد الصحابي ، يعنى لم يستقر مذهبهم في هذه المسألة ولم يثبت عنهم رواية ظاهرة فيها ^(٦) :

== مُحبة - بضم الميم وكسر الحاء - ، وفي رواية أحمد : أن التي باعت بستمائة بعدما اشترت بثمانمائة كانت أم ولد لزيد بن أرقم .
(مذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ١٦٠) .

(١) أخرجه : (أبو يوسف في كتاب الآثار ص ١٨٦ بقريب من هذا اللفظ) .

(٢) في ح (بدليلها) وهو خطأ .

(٣) في ب (الحجة) .

(٤) انظر : (أصول السرخسى ٢ / ١١٠ ، وكشف الاسرار للبخارى ٣ / ١١٨ - ٢١٩) .

(٥) ق ١٦١ / ب من ح .

(٦) لذلك نراهم يعمل بعضهم بالقياس ، وبعضهم يعملون بقول الصحابي - رضى الله عنه - .

فقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - أعلام قدر (رأس)^(١) المال أى تسمية مقداره ليس بشرط فى السلم فيما إذا كان رأس المال مشارا (إليه)^(٢) لأن الإشارة أبلغ فى التعريف من التسمية ، والإعلام بالتسمية يصح بالإجماع ، فكذا بالإشارة ، فعملا بالقياس مع أنه روى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - خلافة .

وأبو حنيفة - رحمه الله - شرط الإعلام لجواز السلم فيما ذكرنا وقال : بلغنا ذلك عن ابن عمر - رضى الله عنهما -^(٣) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - فى الأجير المشترك كالصباغ والقصار : إنه ضامن لما ضاع فى يده إذا كان الهلاك بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها ، فأما إذا لم يكن الاحتراز عنه كالغرق الغالب ، والحرق الغالب ، والغارة العامة ، فلا ضمان فيه بالاتفاق ، ورويا^(٤) وجوب الضمان عن على - رضى الله عنه - فإنه كان يضمن الخياط صيانة (لأموال)^(٥) الناس^(٦) .

وخالف أبو حنيفة - رحمه الله - المروى عن على - رضى الله عنه -

= انظر : (نور الأنوار ٢ / ١٧٥ مع الكشف للنسفى) .

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) انظر : (شرح فتح القدير وشرح العناية على الهداية ٧ / ٩٠ - ٩١) .

(٤) أى أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - .

(٥) فى ب (عن أموال) .

(٦) وذلك لأن الأجير المشترك يتقبل أعيانا كثيرة رغبة فى كثرة الأجر ، وقد يعجز عن قضاء الحفظ فيها ، فيضمن حتى لا يقصر فى حفظها ، ولا يأخذ إلا بقدر ما يقدر على حفظه .

==

وهذا الاختلاف فى كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير أن
يثبت أن ذلك بلغ غير قائله فسكت مسلما له .

فقال : إنه أمين فلا يضمن شيئا كالأجير (الواحد) ^(١) والمودع ^(٢) .

وذلك لأن الضمان نوعان : ضمان جبر ، وضمان شرط ، لا ثالث لهما
وضمان الجبر يجب بالتعدى ، وضمان الشرط يجب بالعقد ، ولم يوجد
عقد موجب للضمان ، ولم يوجد التعدى أيضا ؛ لأن قطع يد المالك حصلت
بإذنه ، والحفظ لا يكون جنائية ، فبقيت العين أمانة فى يده كالوديعة ، فلا
يضمن بالهلاك ، وهذا معنى قول الشيخ / ^(٣) كما فى أعلام رأس المال والأجير
المشترك .

قوله : وهذا الاختلاف إلى آخر ..

أى الاختلاف المذكور فى تقليد الصحابى ، هذا بيان محل النزاع ذكره فى
الميزان وصورة (المسألة) ^(٤) ما إذا ورد عن الصحابى قول فى حادثة لم يحتمل
الاشتهار فيما بين الصحابة ، بأن كانت مما لا يقع البلوى والحاجة للكل ، ولم
يكن من باب ما اشتهر عادة ، ثم ظهر نقل هذا القول فى التابعين ولم يرو عن
غيره من الصحابة خلاف ذلك .

فأما إذا كان القول فى حادثة من حقها الاشتهار لا محالة ولا يحتمل

== انظر : (العناية على هامش الهداية ٢ / ٣٠٨ ، والاختيار لتعليل المختار ٢ / ٥٤) .

(١) فى ح (الوحد)

(٢) وبه قال زفر - رحمه الله - أيضا .

انظر : (الهداية ٢ / ٣٠٦) .

(٣) ق ١٤٦ / ١ من ح .

(٤) ساقطة من ح .

الخفاء ، بأن كانت الحاجة والبلوى تعم العامة ، فاشتهر مثلها فيما بين الخواص ، ولم ينظر خلاف من غيره فيه ، فهذا إجماع يجب العمل به). (١)

وأما إذا اختلفوا فى شيء ، فالحق لا يعدو أقاويلهم ، حتى لا يجوز / (٢) لأحد أن يقول قولاً خارجاً عن أقاويلهم .

وقيل : صورة المسألة فيما إذا ورد قول عن صحابى فيما يدرك بالقياس ولم ينقل من غيره تسليم ولا إنكار ، إذ لو كان وروده فيما لا يدرك بالقياس كان حجة بلا خلاف بين أصحابنا ، ولو نقل من غيره تسليم ، كان إجماعاً فلا يجوز خلافه ، ولو نقل من غيره إنكار ، كان ذلك اختلافاً منهم فى ذلك الحكم بالرأى ، وذلك يوجب الترجيح والعمل بأيهما شاء (عند تعذر الترجيح) (٣) وعدم إحداث قول آخر ، لأنهم إذا اختلفوا على قولين (أو الأقوال) (٤) فقد أجمعوا على انحصار الأقوال فيما قالوا ، ضرورة تعذر إجماعهم على الخطأ وخروج الحق عن أقوالهم ، فيكون مردوداً ، ولا يسقط بعض الأقوال ببعضها ، ولا يطلب فيها تاريخ ، ليجعل الآخر ناسخاً للمتقدم ؛ لأنهم لما اختلفوا ولم يحتاجوا بالسمع من النبى - ﷺ - تعين وجه الاجتهاد ، فحل محل القياس ، ولا نسخ فى القياس بل يجب الترجيح إن أمكن وإلا عمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه .

(١) ميزان الأصول (ص ٤٨٢) .

(٢) ق ١٦٢ / أ من ب .

(٣) عبارة ب (عند تعذر إجماعهم على الخطأ الترجيح) وهى خطأ .

(٤) فى ح (وأقوال) .

وأما التابعى فإن ظهرت فتواه فى زمن الصحابة : - رضى الله عنهم -
كشريح ، كان مثلهم عند البعض وهو الصحيح .

قوله : وأما التابعى إلى آخره ...

أجمعوا على أن التابعى لم يبلغ درجة الفتوى فى زمن الصحابة ولم
يزاحمهم فى رأى ، كان مثل سائر أئمة الفتوى لا يصح تقليده ، وإن كان
من يظهر فتواه فى زمن الصحابة كالحسن ، وسعيد بن المسيب ، والنخعى
وشريح^(١) ومسروق^(٢) ، وعلقمة ، فعن أبى حنيفة روايتان :

إحدهما : أنه قال : لا أقلدهم ، هم رجال ونحن رجال . وهو الظاهر
من المذهب .

(١) هو : أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندى ، قاضى الكوفة ، ويقال :
شريح بن شراحيل أو أبى شراحيل ، وهو من أسلم فى حياة النبى ﷺ ، ويقال له :
قاضى المصرين (الكوفة والبصرة) ، فقيه محدث .

قيل : أقام على قضاء الكوفة (٦٠ سنة) ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٧٨ هـ) أو
(٨٠ هـ) .

انظر : (الإصابة ٢ / ١٤٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ١٤٦ ، ووفيات
الاعيان ٢ / ٤٦٠ - ٤٦٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ١٠٠ فما بعدها) .

(٢) هو : مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية ، أبو عائشة الوداعى ، الهمدانى ،
الكوفى يقال : إنه سرق وهو صغير ثم وجد ، فسمى مسروقا . وهو من كبار
التابعين ومن المخضرمين الذين أسلموا فى حياة النبى ﷺ ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة
(٦٢ هـ) أو (٦٣ هـ) انظر : (الإصابة ٢ / ٤٦٩ ، النجوم الزاهرة ١ / ١٦١ ،
وسير أعلام النبلاء ٤ / ٦٣ فما بعدها) .

والثانية : وهى رواية النوادر^(١) : أنه لما زاحمهم فى الفتوى وسوغوا له الاجتهاد فقلدهم ، لأنه لما زاحمهم فى الفتوى وسوغوا له الاجتهاد ، (صار)^(٢) مثلهم بتسليمهم^(٣) .

وقد صح أن عليا - رضى الله عنه - تحاكم / ^(٤) إلى شريح فى درعه وقال : درعى عرفتها مع هذا اليهودى ، فقال شريح لليهودى : ما تقول ؟ قال : درعى فى يدى ، فطلب شاهدين من على - رضى الله عنه - ، فدعا قنبر^(٥) ، فشهد له ، ودعا الحسن بن على فشهد له .

فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزتها لك ، وأما شهادة ابنك فلا أجزها لك^(٦) . وكان من رأى على - رضى الله عنه - (على جواز)^(٧)

(١) وهى فى اصطلاح فقهاء الاحناف عبارة عن كتب غير ظاهر الرواية (المبسوط ، والزبادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الكبير والسير الصغير) ، كالكيسانيات ، والهارونيات ، والجرجانيات ، والرقيات ، للإمام محمد بن الحسين الشيبانى ، والمحمر لحسن بن زياد ، والأمالى المروية عن أبى يوسف ومسائل هذه الكتب تعد فى المرتبة الثانية عند علماء الاحناف .
ينظر : (فهارس المبسوط للشيخ خليل الميس ص ٩) .

(٢) فى ح (و صار) .

(٣) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ومعه نور الأنوار ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٣٥ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٨٨ - ١٨٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ١١٤ - ١١٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٤) ق ١٤٦ / ب من ح .

(٥) قنبر بفتح القاف والباء الموحدة بينهما نون ساكنة - : خادم على - رضى الله عنه - .

هذا الذى ذكره ابن الأثير فى كتابه : (الكامل فى التاريخ ٣ / ١٤٣) ولم أعثر على أكثر من هذا فى ترجمته .

(٦) انظر هذه القصة فى (كنز العمال ٤ / ٦ ، وإعلاء السنن ١٥ / ٢٢٧) .

(٧) هكذا فى ح ، وفى ب (جواز) ، والصواب (عدم الجواز) وذلك لأنه ورد فى ==

شهادة الابن على أبيه ، فسلم الدرع إلى اليهودى ، فقال اليهودى : أمير المؤمنين يمشى معى إلى قاضيه فقضى عليه ، فرضى به ، صدقت والله إنها لدرعك / (١) ثم أسلم اليهودى فقال على - رضى الله عنه - : هذا الدرع وهذا الفرس لك . وكان معه حتى قتل يوم صفين (٢) .

وكان أنس بن مالك - رضى الله عنه - إذا سئل عن مسألة فقال : سلوا عنها مولانا للحسن البصرى - رضى الله عنه - لأنه كان ولد جارية أم سلمة زوجة النبى - ﷺ - وخالف مسروق ابن عباس - رضى الله عنهما - فى النذر بذبح الولد ، فأوجب مسروق فيها شاة (٣) بعدما أوجب ابن عباس مائة من الإبل ، فرجع إلى قول مسروق ، وشريح والحسن ومسروق من التابعين . وجه الظاهر : أن قول الصحابى إنما جعل حجة لاحتمال السماع ولفضل إصابتهم فى رأى ببركة صحبة النبى - ﷺ - ومشاهدتهم أحوال التنزيل

== بعض روايات هذه القصة أن شريحا قال لعلى - رضى الله عنه - : (زدنى شاهدا مكان الحسن ، فقال : أترد شهادة الحسن ؟ قال : لا ، ولكنى حفظت عنك أنه لا تجوز شهادة الولد لوالده) .

انظر : (إعلاء السنن فى المكان السابق) .

(١) ق ١٦٢ / ب من ب .

(٢) صفين : بكسرتين وتشديد الفاء - : موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربى بين الرقة وبالسفن .

(معجم البلدان ٣ / ٤١٤) .

قلت : وكانت وقعة صفين بين على ومعاوية - رضى الله عنهما - فى ذى الحجة سنة (٣٦ هـ) من الهجرة النبوية الشريفة ، وقيل : فى أول الصفر سنة (٣٧ هـ) . انظر هذه الواقعة مفصلة فى : (تاريخ الأمم والملوك ٤ / ٥٦٣ فما بعدها) والكامل فى التاريخ ٣ / ١٤١ فما بعدها ، والبداية والنهاية ٧ / ٢٧٦ فما بعدها ، وإتمام الوفاء ص ٢٢٩ .

(٣) وقال : (ليس ولده خيرا من إسماعيل - عليه السلام -) .

كذا فى (فوائد الرحموت ٢ / ١٨٩) .

وذلك مفقود في حق التابعي وإن زاحمهم في الفتوى .

ولا حجة فيما ذكروا من الأمثلة ، لأن غاية ذلك أن الصحابة سلموا إليهم الاجتهاد ، ولكن المعانى التى بنى عليها وجوب التقليد أو جوازها مفقودة فى حقهم أصلا ، فلا يجوز تقليدهم كذا فى أدب^(١) القاضى للصدر الشهيد^(٢) .

وذكر شمس الأئمة : لا خلاف أن قول التابعى ليس بحجة على وجه يترك به القياس ، فقد روى عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه كان يفتى بخلاف رأيهم ، وإنما اختلف فى أن قوله: هل يعتد به فى إجماع الصحابة ، حتى لا يتم إجماعهم مع خلافه :

فعدنا يعتد به ، وعند الشافعى - رحمه الله - لا يعتد به^(٣) .

وكان شمس الأئمة لم يعتبر رواية النوادر هو الأصح .

ووجهه : أن التابعى لما زاحم الصحابة فى الفتوى ، علم أن رأيه فى القوة والضعف مثل رأى الصحابة ، فيجوز تقليده كما فى الصحابة .

(١) قلت بل هو : شرح أدب القاضى للخصاف ، وهو المشهور المتداول من بين الشروح ، ذكر فى أوله أنه أورد عقيب كل مسألة من مسائل الكتاب ما يحتاج إليه الناظر ، ولم يميز بينهما بالقول .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٤٦ - ٤٧) .

(٢) هو : عمر بن عبد العزيز بن ماز ، أبو محمد حسام الدين ، المعروف بالصدر الشهيد . كان من كبار الأئمة ، واعيان الفقهاء ، تفقه على أبيه واجتهد وبالغ إلى أن صار علامة زمانه ، وأقر بفضل الموافق والمخالف . من مؤلفاته : الفتوى الصغرى والكبرى ، وشرح الجامع الصغير للشيبانى ، وكات ولادته سنة (٤٨٣ هـ) وعاش مدة مكرما إلى أن استشهد سنة (٥٣٦ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٤٩ ، كشف الظنون ١ / ١١ ، ٤٦ ، ١١٣ ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٩١) .

(٣) وهذا الخلاف فى التابعى الذى أدرك عصر الصحابة كالحسن البصرى وسعيد بن المسيب ، والنخعى والشعبى - رحمهم الله - وأما الذى لم يدرك عصر الصحابة ، فإنه لا يعتد بخلافه فى إجماعهم .

ينظر (أصول الرخى ٢ / ١١٤) .

باب الإجماع.

باب الإجماع .

الإجماع فى اللغة : العزم يقال : أجمع على المسير أى عزم ^(١) .
والاتفاق أيضا - يقال : أجمعوا على كذا أى اتفقوا ^(٢) .
وفى الشريعة : اتفاق كل عصر من أهل العدالة والاجتهاد على حكم .
وهذا التعريف إنما يصح على قول من ^(٣) لم يعتبر موافقة العوام ومخالفتهم
فيه أصلا .

-
- (١) وإليه الإشارة فى قوله تعالى : ﴿ فاجمعوا أركانكم ﴾ أى أعزموه .
وقوله - ﷺ - : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » أى من لم يعزم
عليه فينويه .
فكل أمر من الأمور اتفقت عليه طائفة ، فهو إجماع فى إطلاق أهل اللغة .
انظر : (القاموس المحيط ٣ / ١٥ ، والمصباح المنير ١ / ١٧١ ، والمحصول ج ٢
ق ١ : ١٩ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٠ ، وإرشاد الفحول ص ٧١) .
(٢) قال أمير باد شاه : « تارة يراد به العزم ، فيقال : فلان أجمع على كذا إذا عزم
عليه ، وتارة يراد به الاتفاق ، فيقال : أجمع القوم على كذا - أى اتفقوا - ، والثانى
أنسب بالمعنى الاصطلاحي »
وقال الغزالي والرازي : إنه مشترك لفظي .
وقيل : إن المعنى الأصلي له العزم والاتفاق لازم ضرورى إذا وقع من جماعة .
انظر : (تيسير التحرير ٣ / ٢٢٤ ، والمستصفى ١ / ١٧٣ ، والمحصول فى المكان
السابق) .
(٣) وهم أكثر الأصوليين .
(الأحكام للامدى ١ / ٣٢٢) .

فأما من^(١) اعتبر / ^(٢) فيما لا يحتاج فيه إلى الرأي وشرط اجتماع الكل ،
فالإجماع عنده :

هو الاتفاق في عصر على أمر من جميع / ^(٣) من هو (أهله) ^(٤) من هذه
الامة .

ثم الإجماع حجة قطعية عند عامة المسلمين ^(٥) .

وعند بعض المعتزلة والخوارج وأكثر الروافض ليس بحجة .

احتجوا بأن وقوعه مستحيل ، لأنه لا يمكن ضبط أقاويل العلماء مع
كثرتهم وتباعد ديارهم ، ألا يرى أن أهل الشام لا يعرفون أهل العلم بالشرق
والغرب فضلا عن أن يعرفوا أقاويلهم في الحوادث ، فعلم أن معرفة أقاويلهم

(١) كآبي بكر الباقلاني ومن معه . (المرجع السابق) .

(٢) ق ١٤٧ / أ من ح .

(٣) ق ١٦٣ / أ من ب .

(٤) في ب (أهل) .

(٥) قلت : اتفق أكثر المسلمين على أن الإجماع حجة شرعية قطعية يجب العمل به على
كل مسلم خلافا لبعض المعتزلة كالنظام ، والخوارج والشيعة - في غير متصوص العلة
ومن هذا حذوهم .

انظر هذه المسألة بما فيها من الأقوال في :

(الأحكام للآمدی ١ / ٢٨٦ فما بعدها ، والمستصفی ١ / ٢٠٤ ، ونهاية السؤل
٢ / ٣٥٠ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٢٣٠ فما بعدها ، وشرح القاضی
عضد بحاشيته ٢ / ٣٠ ، وأصول الرخسى ١ / ٢٩٥ فما بعدها ،
وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٥٢ ، فما بعدها ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢١٣ ،
وتيسير التحرير ٣ / ٢٢٧ ، والمعتمد ٢ / ٤٥٨ ، والأحكام لابن حزم ١ / ٤٩٤ ،
والتمهيد ص ١٣٦ ، وإرشاد الفحول ص ٧٨ ، وفتاوى ابن تيمية ١٩ / ١٧٦ ،
٢٠٢ ، وشرح الورقات ص ١٦٨) .

(متعذر) (١) .

وهذا فاسد ؛ لأن الإجماع لما كان متصورا فى الاخبار المستفيضة ، يكون متصورا فى الاحكام أيضا ؛ لانه كما يوجد سبب يدعوهم إلى إجماعهم فى الاخبار ، يوجد سبب أيضا يدعو إلى إجماعهم باعتقاد الاحكام .
والانتشار إنما يمنع عن النقل عادة إذا لم يكونوا مجدين ، فأما إذا كانوا كذلك فلا .

تمسكت العامة بالكتاب ، والسنة والمعقول :

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ (٢) ، الله تعالى أمر بالكون مع الصادقين ، والمراد من الصادقين ، الصادق فى كل الأمور إذ لو كان المراد هو الصادق فى البعض ، لزم منه الأمر بموافقة كلا الخصمين ، لأن كل واحد منهما صادق فى بعض الأمور ، ثم لا يجوز أن يكون هذا الأمر بالمتابعة فى بعض الأمور ، لأنه غير مبين فى هذه الآية ، فيلزم منه الإجمال والتعطيل .

ثم نقول : ذلك الصادق فى كل الأمور الذى يجب متابعتة إما مجموع الأمة أو بعضهم .

والثانى باطل ، لأن التكليف بالكون معهم يستلزم القدرة عليه ولا تثبت القدرة إلا بمعرفة أعيانهم ، وقد نعلم بالضرورة أنا لا نعرف واحدا نقطع فيه من الصادقين ، فثبت أن الصادقين الذين أمرنا بالكون معهم مجموع الأمة وذلك يدل على أن الإجماع حجة كذا فى الميزان (٣) .

(١) هكذا فى النسختين معا ، ولعل الصواب (متعذرة) .

(٢) سورة التوبة / ١١٩ .

(٣) راجعه فى ص ٦٣٩ .

وأما السنة فما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لا تجتمع أمتي على الضلالة » ^(١) وقال - ﷺ - : « لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلالة ولا على خطأ » ^(٢) .

وقال - ﷺ - : « وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » ^(٣) .

== وأقول : أن هناك آيات أخرى كثيرة تدل دلالة أكثر وضوحا من الآية التي احتج بها الشارح - رحمه الله تعالى - ، على أن الإجماع حجة ، منها قوله تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ . ومنها قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ... ﴾ الآية . ومنها قوله تعالى : ﴿ كتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ... ﴾ الآية وغيرها .

ينظر : أوجه الاستدلال بهذه الآيات وما لها وعليها في : (المعتمد ٢ / ٥٩٩ فما بعدها ، والتلويح على التوضيح شرح التنقيح ص ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١ / ٢٨٦ - ٢٩٠ ، والمستصفى ١ / ١٧٤ - ١٧٥ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩) .

(١) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ٣٠٣ . والحديث ضعيف لأن في إسناده حازم بن عطاء ، وقد ضعفه أهل الحديث ، والترمذى ٤ / ٤٦٦ بقريب من هذا اللفظ ، وقال : هذا حديث غريب) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٤ / ٤٥٢ ، كما ذكره الحافظ الهيثمي بطرق والفاظ مختلفة . ينظر : (مجمع الزوائد ٥ : ٢١٧ - ٢١٩ ، ومشكاة المصابيح ١ / ٦١ ، وكشف الخفاء ٢ / ٤٨٨) .

(٣) أخرجه : (أحمد في مسنده ١ / ٣٧٩ بلفظ : (... وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، وما رآوه سيئا فهو عند الله سيئ) .

ولعل الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ، لم يعثر عليه في مسند أحمد حيث قال : (رواه أحمد في كتاب السنة ، وليس في مسنده كما وهم عن ابن مسعود ... إلخ) .

ثم قال : (وأخرجه : البزار ، والطيالسي ، والطبراني ، وأبو نعيم ، والبيهقي ==

وغيرها من الأحاديث التي كانت ظاهرة ، مشهورة بين الصحابة والتابعين . ومن بعدهم متمسكا بها فى إثبات الإجماع .

وأما المعقول فيما ذكر فى الميزان : " أنه ثبت بالدليل القطعى أن نبينا - ﷺ - خاتم الأنبياء وشريعته دائمة إلى يوم القيامة ، فمتى وقعت / (١) حوادث لم توجد فى الكتاب والسنة ، وأجمعت الأمة على حكمها ، ولم يكن إجماعهم / (٢) موجبا للعلم وخرج الحق عن أقوالهم ، فقد انقطعت شريعته فى بعض الأشياء ، فلا يكون شريعته كلها دائمة فيؤدى إلى الخلف فى أخبار الشارع وذلك محال ، فوجب القول بكون الإجماع حجة قطعية لتدوم الشريعة بوجوده . " (٣)

ولا يقال أن الإجماع يكون فى حق العمل كالقياس وخبر الواحد ، فلا يؤدى إلى انقطاع الشريعة .

لأننا نقول : إنما يعمل بالقياس وخبر الواحد على اعتبار إصابة الحق ظاهرا ، (وعلى الجملة لا يخرج) (٤) الحق عن أقوال أهل الاجتهاد ، فمتى جوزتم خروج الحق عن قول أهل الاجتهاد فيما اختلفوا فيه وفيما أجمعوا عليه ، لم يجب العمل بما هو باطل ، وتبين أن ما (اتوا) (٥) به لم يكن شريعة النبى

== عن ابن مسعود أيضا ... إلى أن قال : والأصح وقفه على ابن مسعود .

ينظر كشف الأسرار ٢ / ٢٤٥ ..

(١) ق ١٦٣ / ب من ب .

(٢) ق ١٤٧ / ب من ح .

(٣) (الميزان ص ٥٤٥ - ٥٤٦) .

(٤) عبارة ب (أو على الجملة ولا يخرج) .

(٥) فى ب (أقوى) وهو خطأ .

ركن الإجماع نوعان : عزيمة وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق أو شروعه في الفعل إن كان من بابه . ورخصة وهو أن يتكلم أو يفعل البعض دون البعض ، وفيه خلاف الشافعي - رحمه الله - .

- وَاللَّهُ - ، بل يكون عملا بخلاف شريعته ، فتقطع شريعته في حق ذلك الحكم أبدا ، كذا في الميزان ^(١) ، وفيه بحث يعرف بالتأمل .

قوله : ركن الإجماع نوعان :

اعلم أنه لا بد للإجماع من ركن وهو : ما يقوم به الإجماع ، وأهلية من ينعقد الإجماع برأيه .

وشروطه وهو : ما يكون متوقفا عليه بعد صدوره من أهله .

وحكم ، وهو : الأثر الثابت به .

وسبب ، وهو : المعنى الداعى إليه ، وهو المسمى بمستند الإجماع .

فركنه نوعان : عزيمة وهو : ما كان أصلا في باب الإجماع .

فرخصة وهو : ما جعل إجماعا للضرورة .

فأما العزيمة ، فالتكلم بما يوجب الاتفاق منهم ، أو شروعه في الفعل فيما يكون من باب الفعل على وجه يكون ذلك موجودا من الخاص والعام فيما يستوى الكل في حاجة إلى معرفته لعموم البلوى كتحریم الزنا والربا ، والأمهات وأشياء ذلك .

أو يشترك فيه جميع علماء العصر فيما لا يحتاج العام إلى معرفته لعدم البلوى كحرمة نكاح المرأة على عمتها ، وفرائض الصدقات ، وما يجب في

(١) راجعه في : ٦٤٥ .

الزروع والثمار وأشياء ذلك ، كذا ذكره شمس الأئمة (١) .

ورخصة وهو أن يتكلم أو يفعل البعض وانتشر ذلك بين أهل عصره
ومضت مدة التأمل ولم يظهر له مخالف ، كان ذلك إجماعا مقطوعا به عند
أكثر أصحابنا ، ويسمى ذلك إجماعا سكوتيا .

وذكر صاحب الميزان : أن الإجماع إنما يثبت بهذا الطريق (٢) إذا كان يترك
الرد والإنكار في غير حالة التيقية بعد مضي مدة التأمل ؛ لأن ترك الإنكار في
حالة التيقية أمر معتاد بل مشروع رخصة .

فلا يدل ذلك على الرضا ، وكذا السكوت والامتناع عن الرد قبل مضي
التأمل حلال شرعا ، فلا يدل (٣) على الرضا (٤) .

وقال عيسى بن أبان من أصحابنا والقاضي الباقلاني من الأشعرية ،
والشافعي وداود الظاهري وبعض المعتزلة : هذا ليس بإجماع ، ولا حجة ،
لأن السكوت محتمل في نفسه ، والمحتمل لا يكون حجة (٥) . وهذا لأنه
يحتمل أن يكون السكوت عن خوف أو تنكر ، ألا يرى أن ابن عباس خالف

(١) راجع (أصول السرخسي ١ / ٣٠٣)

(٢) ق ١٦٤ / أمن ب .

(٣) ق ١٤٨ / أمن ح .

(٤) راجع : (الميزان ص ٥١٥) .

(٥) وفي المسألة آراء أخرى . انظر : (الأحكام للآمدي ١ / ٣٦١ فما بعدها ،
والأحكام لابن حزم ١ / ٥٠٧ ، والمعتمد ٢ / ٥٣٣ فما بعدها ، وأصول السرخسي
١ / ٣٠٣ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٢٢٨ فما بعدها ، وكشف
الأسرار للنسفي ٢ / ١٨٠ - ١٨٣ ، ومناهج العقول ٢ / ٣٧٤ ، وإرشاد الفحول
ص ٨٤) .

عمر - رضى الله عنهما - فى مسألة العول ^(١)، فقيل له : هلا أظهرت
حجتك على عمر ؟ فقال - رضى الله عنه - : (مهابة منه) . وفى رواية :
(منعتى من ذلك درته) ^(٢) .

(١) العول مصدر عال ، ويأتى فى اللغة لعدة معان منها :

أ - الجور : يقال : عال الحاكم فى حكمه إذا جار ، لذلك قال أكثر المفسرين : معنى
قوله تعالى : ﴿ ذلك أدنى أن لا تعولوا ﴾ أى ذلك أقرب أن لا تجوروا .

ب - الميل : يقال : عال الميزان إذا مال ، وفى الأثر : * إنى لست بميزان لا أعول * أى
لا أميل عن الاستواء والاعتدال .

ج - الشدة والتفاقم : يقال : عال أمر القوم عولا - إذا اشتد وتفاقم .

د - الزيادة والارتفاع - يقال : عال الفريضة فى الحساب - إذا زادت وارتفعت ، وهو
المطلوب ههنا ، لمناسبته مع المعنى الاصطلاحي الذى هو : زيادة سهام الورثة على
أنصبتهم . وهذه المألة التى وقع الخلاف فيها بين عمر وابن عباس - رضى الله
عنهما - هى : زوج وأم وأخت وشقيقة (لأبوين) .

فقال عمر - رضى الله عنه - بعد أن استشار فيه الصحابة : أن للزوج النصف وللأم
الثلث ، والأخت الشقيقة النصف أيضا .

فأصل المألة من ستة وتعول إلى الثمانية .

وخالفه فيها ابن عباس - رضى الله عنهما - ، حتى قال : (من شاء باهله إن الذى
أحصى رمل عالج : - موضع بالبادية فيه رمل - عددا ، لم يجعل فى مال نصفا
ونصفا وثلثا ، إذا ذهب نصف ونصف ، فأين موضع الثلث ؟) .

انظر فى ذلك : (السنن الكبرى للبيهقى ٦ / ٢٥٥ ، ومصنف عبد الرزاق ١٠ /
٢٥٤ ، وإعلاء السنن ١٨ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ولسان العرب ١١ / ٤٨١ فما بعدها ،
والقاموس المحيط ٤ / ٢٣ - ٢٤ ، والمعذب الفاضل ١ / ١٦٣) .

(٢) ذكره الطحاوى فى الأحكام ، وإسماعيل بن إسحاق القاضى فى الأحكام أيضا
بلفظ : (... فقال له زفر بن أوس بن الحدثان : فما منعك أن تشير عليه بهذا
الرأى ؟ قال : هبته والله)

قال الحافظ ابن قطلوبغا : * لم أرى للدرة ذكرا فيما رأيت ، والله أعلم . *

انظر تخريج أحاديث أصول البزدوى ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

ولنا : أنه لو شرط لانعقاد الإجماع التنصيص من كل واحد ، لآدى إلى أن لا ينعقد الإجماع ، لتعذر إجماع أهل العصر على قول يسمع منهم والمتعذر منفى بالنص ، قال تعالى : ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ ^(١) بل المعتاد فى كل عصر أن يتولى الكبار الفتوى ويسلم سائرهم .

ولأنا لو أجمعنا أن مثل هذا إجماع فى المسائل الاعتقادية ، فكذا فى المسائل الاجتهادية ، لأن الحق فى الموضوعين واحد ، لأنه لا يحل السكوت فى كلا الموضوعين ، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس .

فإذا لم يجعل سكوته تسليما ، كان ذلك فسقا وتركنا للواجب والعدالة مانعة عنه خصوصا بالصحابة - رضى الله عنهم - فإنه ظهر من صفارهم الرد على الكبار وقبول الكبار ذلك منهم إذا كان حقا .

وأما حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - فغير صحيح ، لأن عمر - رضى الله عنه - كان يقدمه على كثير من الصحابة ، ويسأله ويمدحه ، وقد أشار ابن عباس - رضى الله عنهما - بأشياء فقبلها عمر - رضى الله عنه - واستحسنها مع أن عمر - رضى الله عنه - كان ألين للحق وأشد (انقيادا) ^(٢) له من غيره ، حتى كان يقول : (لا خير فيكم ما لم تقولوا ولا خير فى ما لم اسمع) ^(٣) .

(١) سورة الحج / ٧٨ . والآية بكاملها هكذا : ﴿ وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أبىكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفى هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ﴾ .

(٢) فى ح (انقياد) وهو خطأ .

(١) ذكره ابن الجوزى فى مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٥٥) ==

وكان يقول : (رحم الله امرأ أهدى إلى عيوبى) (١) .

ولما نهى عن المغالة فى المهر فى خطبته قالت امرأة (٢) : أما سمعت قول الله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنْ قَنْطَارًا ﴾ (٣) فتمنعنا عما أعطانا الله تعالى ، فبكى عمر وقال : (كل الناس أفقه من عمر حتى النساء فى البيوت) (٤) .

ولئن صح هذا القول من ابن عباس - رضى الله عنهما - / (٥) فتأويله أنه لم يظهر لِمَا علم أن عمر - رضى الله عنه - أفقه منه ، فلا يظهر رأيه فى

= بلفظ : (لا خير فيكم إذا لم تقولوها ، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم) . وذلك لما روى عن الحسن قال : (كان بين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وبين رجل كلام فى شيء ، فقال له الرجل : اتق الله يا أمير المؤمنين . فقال له رجل من القوم : أتقول لأمر المؤمنين اتق الله ؟ فقال له عمر - رضى الله عنه - :

(دعه فليقلها لى ، نعم ما قال) ثم قال : (لا خير فيكم ... إلخ) .

انظر كذلك : (أخبار عمر وابنه للطنطاوين ص ٢٦٧) .

(١) ذكره أبو الفرج بن الجوزى فى (مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٥٢) بلفظ : (إن أحب الناس إلى من أهدى إلى عيوبى) .

(٢) وهى امرأة من قريش ، طويلة فى أنفها فطس ، ولم أعثر على اسمها .

وانظر هذه القصة فى : (روح المعانى ٤ / ٢٢٤ ، وتفسير ابن كثير ١ / ٤٦٨ ، وتفسير الكبير ١٠ / ١٣ ، والدر المنثور فى التفسير بالمأثور ٢ / ٣٣ ، ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٤٩) .

(٣) سورة النساء / ٢٠ . والآية كاملة : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنْ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَانَا وَاهْمَا مِثْنًا ﴾

(٤) أخرجه : العجلونى فى : (كشف الخفاء ٢ / ١٥٤ - ١٥٥) بلفظ :

(كل أحد أعلم أو أفقه من عمر) وقال : (أخرجه أبو يعلى فى مسنده الكبير عن

مسروق بسند جيد ، والبيهقى فى سننه بسند مسروق وقال : إنه منقطع) .

(٥) ق ١٦٤ / ب من ب .

وأهل الإجماع من كان مجتهدا إلا فيما يستثنى فيه من الاجتهاد وليس فيه
هوى ولا فسق

مقابلة رأيه - رضى الله عنه - .

قوله : وأهل الإجماع

اعلم : أن أهل الإجماع من كان عدلا مجتهدا ليس فيه بدعة ولا
فسق (ظاهر)^(١) ، لأن الحجج التى تدل على حجية الإجماع تدل على اشتراط
هذه المعانى ، لأن وجوب الاتباع إنما ثبت بأهلية الشهادة ، وإذا لم يكن
عدلا ، لم يكن أهلا للشهادة وذلك ينافى وجوب اتباعه ويورث التهمة ، لأنه
لما لم يتحرز عن إظهار فعل ما / ^(٢)يعتقده باطلا ، لا يتحرز عن إظهار قول
يعتقده باطلا أيضا .

وقال بعض^(٣) أصحاب الشافعى - رحمه الله - : يعتبر قوله ولا ينعقد
الإجماع بدونه ، لأن الفاسق المجتهد لا يلزمه أن يقلد غيره بل (يتبع)^(٤) فيما
يقع له ما يؤدى إليه اجتهاده ، فكيف ينعقد الإجماع عليه فى حقه ، لأن
اجتهاده يخالف اجتهاد من سواه .

والجواب : ما ذكرنا أن فى قوله تهمة البطلان .

وأما صاحب الهوى فلإن غلا فى هواه حتى كفر ، لا يعتبر قوله

(١) فى ح (ظاهرا)

(٢) ق ١٤٨ / ب من ح .

(٣) كالأملى والغزالي ، وإمام الحرمين وغيرهم ، وهو قول أبى الخطاب من الحنابلة .

انظر : (الاحكام ١ / ٣٢٧ ، والمسودة ص ٢٩٧ ، والمستصفى ١ / ١٨٣ ،

والبرهان ١ / ٦٨٨) .

(٤) فى ح (ينبغى) وهو خطأ .

كالمجسة^(١) فإنهم غلوا فى التشبيه ، وبعض الروافض فإنهم غلوا فى أمر على - رضى الله عنه - حتى قالوا غلط : جبريل فى تبليغ الوحى إلى محمد - ﷺ - .

وهذا كله كفر ، لأن المعتبر إجماع المسلمين ، واسم الأمة لا يتناوله مطلقا . وكذا إذا دعا الناس إلى معتقده ، سقطت عدالته ، لأنه حينئذ يتعصب لذلك تعصبا باطلا ، حتى يوصف بالسفه ، فيصير متهما فى أمر الدين ، فلا يعتبر قوله فى الإجماع ، ولهذا لم يعتبر خلاف الروافض إيانا فى خلافة الشيخين ، ولا خلافة الروافض فى خلافة - على رضى الله عنه - .

وأما الاجتهاد ، فشرط فى حال دون حال ، ففى أصول الدين كنقل القرآن وأعداد الركعات ، ومقادير الزكاة (فالعوام)^(٢) كالمجتهدين فى ذلك الإجماع .

وفيما يختص بالرأى ، فلا عبرة لمخالفة^(٣) العوام ، ولا بمن ليس من أهل

(١) وهى فرقة قالت : إن الله تعالى جسم . ثم اختلفت فيما بينهم فى التجسيم ، وهل للبارئ تعالى قدر من الأقدار وفى مقدوره ، على ست عشرة مقالة .

انظر : تفصيل مقالاتهم الزائفة ، والردود الحازمة عليها فى : (كتاب مقالات الإسلاميين ص ٢٠٧ فما بعدها ، والملل والنحل ١ / ١٠٥ ، ١٨٤ - ١٨٦ ، والفصل فى الملل والأهواء والنحل ٢ / ٢٧٧ - ٢٨١ ، والفرق بين الفرق ص ٢٢٥ فما بعدها) .

(٢) فى ب (العوام) .

(٣) انظر مسألة اعتبار العوام فى انعقاد الإجماع وعدم اعتباره فيه ، فى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٣٧ ، وقواتح الرحموت ٢١٧ ، والمستصفى ١ /

١٨٢ والأحكام للآمدى ١ / ٣٢٢ وما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ،

والمسودة ص ٢٩٦ ، وإرشاد الفحول ص ٨٧) .

الاجتهاد من العلماء كالمتكلم الذى لا يعرف إلا (الكلام)^(١) والمفسر الذى لا معرفة له بطريق الاجتهاد ، والمحدث الذى (لا بصيرة)^(٢) له فى طرق المقاييس ، والنحوى الذى لا علم له بأدلة الشريعة .^(٣)

واختلف فيمن يحفظ أحكام الفروع ولا معرفة له فى أصول الفقه ، وفيمن تفرد بأصول الفقه ولم يحفظ الفروع :^(٤)

فمنهم من اعتبر الأصولى دون الفروعى لكونه أقرب إلى مقصود الاجتهاد .

ومنهم من اعتبر /^(٥) الفروعى لا الأصولى لعلمه بتفاصيل الأحكام .

ومنهم من اعتبرهما نظرا إلى وجود نوع من الأهلية الذى عدم ذلك فى العامة .

(١) فى ب (الكلم) .

(٢) فى ب (لا يصر) وهو تحريف .

(٣) قلت : هذه عدة مسائل وهى : اعتبار من عرف علم الكلام ولم يكن مجتهدا فى انعقاد الإجماع وعدم اعتباره فيه . واعتبار من علم التفسير وليس له معرفة بطريق الاجتهاد ، وعدم اعتباره فيه ، وكذلك المحدث والنحوى . وفى كل واحدة من هذه المسائل عدة آراء .

انظر الآراء بأصحابها وأدلتها فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٣٧ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١ / ٣١٢ ، والمستصفى ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، والمنهاج بشرحيه ٢ / ٣٠٨ - ٣١٠ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ١٣٠) .

(٤) انظر هاتين المسألتين بما فيهما من الآراء فى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٣٩ ، والمستصفى ١ / ١٨٢ ، والأحكام للأمدى ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وحاشية المطار ٢ / ٢١١) .

(٥) ق ١٦٥ / ١ من ب .

وكونه من الصحابة أو من العترة لا يشترط . وكذا أهل المدينة .

ومنهم من نفاهما ، وإليه (يشير) (١) كلام فخر الإسلام . (٢)

ومن الناس من زاد على اشتراط الاجتهاد كون المجمعين من الصحابة فقال :
لا إجماع إلا للصحابة - رضى الله عنهم - وهو مذهب أهل الظاهر وأحمد
بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه (٣) ، لأن الإجماع إنما صار حجة ، لأن النبى
ﷺ - مدحهم وأثنى عليهم فى آثار كثيرة .

ولأن الإجماع حجة باعتبار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهم
الأصول فى ذلك .

وقال بعضهم وهم الزيدية (٤) والإمامية (٥) من الروافض : لا إجماع إلا من
عشرة الرسول - ﷺ - أى : قرابته / (٦) لقوله - ﷺ - : « إني تارك فيكم

(١) فى ح (أشير) .

(٢) راجع أصوله فى : (كشف الأسرار / ٣ - ٢٣٩ - ٢٤٠) .

(٣) راجع : (الأحكام فى أصول الأحكام للأمدى / ١ - ٣٢٩ ، والمسودة ص ٢٨٤ ،
٢٨٥ ، وإرشاد الفحول ص ٨١ - ٨٢) .

(٤) وهم : القائلون بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على - رضى الله عنه - وانقسموا
إلى عدة فرق .

ينظر : (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ١٦٥ ، والفرق بين الفرق ص ٢٩
فما بعدها) .

(٥) وهى : فرقة كبيرة من الشيعة تقابل الزيدية ، سميت بالإمامية ، لأنها تعتمد بالإمامة
وتجعلها صلب مذهبها ، قصرتها على : على - رضى الله عنه - وأبنائه من فاطمة
بالتعيين واحد بعد واحد .

انظر : (الملل والنحل / ١ - ١٦٢ ، فما بعدها ، والفرق بين الفرق ص ٥٣ فما
بعدها ، ومقالات الإسلاميين / ١ - ٩٨) .

(٦) فى ١٤٩ / أ من ح .

الثقلين فإن تمسكتم بهما لم تضلوا كتاب الله وعترتي^(١) خص التمسك
بهما .^(٢)

وقال بعضهم : لا إجماع إلا لأهل المدينة ، نقل ذلك عن مالك - رحمه
الله -^(٣) ، لقوله - ﷺ - : « إن المدينة تنفى خبيثها كما تنفى الكير خبث
الحديد »^(٤) ، والخطأ من الخبث ، فكان منفيًا عنهم ، وإذا انتفى عنهم الخطأ ،
وجب متابعتهم ضرورة .

ولأن المدينة دار هجرة ، وموضع قبر النبي - ﷺ - ومهبط الوحي ومجمع
الصحابة ، ومستقر الإسلام ، وفيها ظهر العلم ، ومنها صدر ، فلا يجوز أن
يخرج الحق عن أقوال أهلها .

والصحيح عندنا : أن أهلية الإجماع تثبت بصفة العدالة والاجتهاد لما ذكر

(١) أخرجه : (مسلم ٤ / ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، بهذا اللفظ ، والترمذى ٥ / ٦٦٢ -
٦٦٣ ، بقريب من هذا اللفظ ، وقال : هذا حديث حسن غريب) .

(٢) انظر : هذه المسألة في (كشف الاسرار ٣ / ٢٤١ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٤٢ ،
والأحكام للأمدى ١ / ٣٥٢ - ٣٥٦ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، والمسودة
ص ٢٩٨) .

(٣) انظر : (حاشية التفثارات على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٣٥ - ٣٦ ،
وأصول الرخسى ١ / ٣١٤ ، والمستصفى ١ / ١٨٧ ، والمعمد ٢ / ٤٩٢ ،
والمسودة ص ٢٩٧ ، وروضة الناظر ص ٧٢ ، وإرشاد الفحول ص ٨٢) .

أقول : ومن الجدير بالذكر أن الخلاف بين الإمام مالك وغيره ليس في أنه لا إجماع
إلا من أهل المدينة - كما نقله الشارح - رحمه الله - وإنما الخلاف في أنه هل
إجماع أهل المدينة وحدهم دون غيرهم حجة أو ليس بحجة ؟ .

فالإمام مالك قال : إنه فيما طريقه التوقيف حجة . والجمهور قالوا : إنه ليس
بحجة .

انظر : (شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤) .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٥ / ١٨٤) .

أو انقراض العصر .

أن الحجج التى تدل على حجية الإجماع لا تخص بزمان ولا بمكان ولا
بقوم بل تدل على اشتراط العدالة والاجتهاد كما ذكرنا .

قوله : أو انقراض العصر

قال الشافعى ^(١) - رحمه الله - انقراض العصر وهو موت جميع أهل
الاجتهاد الذين كانوا فى وقت نزول الحادثة بعد اتفاقهم على حكم فيها ،
شرط لانعقاد (الإجماع) ^(٢) ، لأن الإجماع إنما صار حجة بناء على وصف
الاجتماع ، ولا يثبت الاجتماع إلا باستقرار الآراء ، واستقرارها لا يثبت إلا
بانقراض العصر ، لاحتمال الرجوع قبله ، وهو مذهب حنبل ، وابن
فورك . ^(٣)

وعند الجمهور : الانقراض ليس بشرط وهو أصح (مذاهب) ^(٤) الشافعى
- رحمه الله - لأن ما ثبت به الإجماع من النصوص الواردة لا تفصل بين

(١) وقد نسب إليه هذا القول عبد العزيز البخارى أيضا فى الكشف ٣ / ٢٤٣ ، ولكن
لم أعر على هذا القول له ، ولعله يكون قول أحد أصحابه والله أعلم .

(٢) عبارة ب (الإجماع دون) أى بزيادة كلمة (دون) وهى خطأ .

(٣) وسليم الرازى ، ونقل عن الأشعرى والمعتزلة أيضا ، وفى المسألة أقوال أخرى ذكرها
ابن النجار الحنبلى فى (شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨) .

وانظر كذلك : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٤٣ فما بعدها ، وأصول السرخسى
١ / ٣١٥ ، والمستصطفى ١ / ١٩٢ ، والأحكام للأمدى ١ / ٣٦٦ فما بعدها ،
ومختصر ابن الحاجب وشرحه ٢ / ٣٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠ ، وروضة
الناظر ص ٧٣ ، والمسودة ص ٢٨٧) .

(٤) فى النسختين معا (مذاهب) وأرى أن الصواب (مذهب) والله أعلم .

وقيل : يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند أبي حنيفة
رحمه الله .

الانقراض وعدمه ، ولأن الحق لا يعدو الإجماع / ^(١) كرامة لأهله ، فثبت
ذلك بنفس الإجماع ، من غير توقف على الانقراض ، لأنه لو توقف ، لجاز
أن تكون الأمة حين اتفقت أجمعت على الخطأ وأنه غير جائز .

وأما قولهم : الاستقرار لا يثبت إلا (بالانقراض) ^(٢) ، لاحتمال الرجوع
ففساد ، لانا بينا أن الاجماع ينعقد بنفس الاتفاق ، فبعد ذلك رجوع الواحد
لا يضره لمخالفته الدليل القطعى ، ولكونه مبينا أن الاجماع انعقد خطأ ، ولو
رجع الكل صار إجماعا آخر .

وثمره الخلاف تظهر فيما إذا رجع بعضهم بعد الانعقاد ، فعندنا لا يصح .
وعند الشافعى صح .

قوله : وقيل يشترط للإجماع اللاحق إلى آخره

اختلف القائلون بأن إجماع من بعد الصحابة حجة ، أنه هل يشترط
للإجماع اللاحق عدم اختلاف السابق ؟

فعند أكثر أصحاب الشافعى وعامة أهل الحديث يشترط / ^(٣) حتى يمنع
انعقاد الإجماع وتبقى المسألة اجتهادية كما كانت . ^(٤)

(١) ق ١٦٥ / ب من ب .

(٢) فى ب (بانقراض) .

(٣) ق ١٤٩ / ب من ح .

(٤) راجع : (الأحكام للأمدى ١ / ٣٩٤ ، والمحصول ج ٢ ق / ١٩٤ ، فما بعدها

وأصول الرخى ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٨ ،

وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والمسبودة ص ٢٩٠ ، والمستصفى ١ /

٢٠٣ - ٢٠٥ ، وإرشاد الفحول ص ٨٦) .

وليس كذلك فى الصحيح .

واختلف مشائخنا فى ذلك .

فقال أكثرهم : لا يشترط ولا يمنع انعقاد الإجماع ، ويرتفع الخلاف السابق به عند علمائنا الثلاثة ، وهو مختار فخر الإسلام ومن تابعه ، والقفال من أصحاب الشافعى وهو الأصح (١) .

وقال بعضهم : فيه اختلاف بين أصحابنا .

فعند أبى حنيفة - رحمه الله - : يمنع من الانعقاد .

وعند محمد - رحمه الله - .

وأبو يوسف فى بعض الروايات مع أبى حنيفة ، وفى بعضها مع محمد .

وذلك أن القاضى إذا قضى ببيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه عند محمد - رحمه الله - مع أن بيع أم الولد مختلف فيه بين الصحابة - رضى الله عنهم - فعند عمر - رضى الله عنه - : لا يجوز .

وعند على وجابر رضى الله عنهما - يجوز .

فدل هذا الجواب على أن عنده ارتفع الخلاف السابق بإجماع التابعين بأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز بيع أم الولد .

وروى الكرخى عن أبى حنيفة - رحمه الله - أن قضاءه لا ينقض ، فهذا دليل على أن الاختلاف الأول مانع من الإجماع المتأخر عنده حيث صح القضاء ولم ينقض . والأصح هو الأول .

(١) راجع : (أصول البزدوى فى الكشف ٣ / ٢٤٧ ، وأصول الرخسى ١ / ٣٢٠ ،

وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٣٢ - ٢٣٥) .

وقال بعض مشائخنا : لا يدل هذا الجواب عنه على أن ذلك الاختلاف السابق منع انعقاد الإجماع المتأخر ، بل تأويل قوله : إن الإجماع / ^(١) الذى تقدمه خلاف ، إجماع مختلف فيه ، إذ عند أكثر العلماء ليس بإجماع ، وفيه شبهة عند من جعله إجماعا ، حتى لا يكفر جاحده ولا يضل .

وإذا كان كذلك لا ينقض قضاء القاضى فيه ، لأنه ليس بمخالف (للإجماع) ^(٢) القطعى ، بل هو مخالف لإجماع مختلف فيه ، فكان ذا قضاء فى مجتهد فيه ، فينفذ .

وفى الفصول ^(٣) الاشتروشنى : وفى القضاء بجواز بيع أم الولد روايات وأظهرها أنه لا ينفذ .

وفى قضاء الجامع : أنه (يتوقف) ^(٤) على إمضاء قاض آخر ، إن أمضى نفذ وإلا بطل ، وهذا أوجه الأقاويل . ^(٥)

احتج من جعل عدم الاختلاف (السابق شرطا) ^(٦) بأن الحجة اتفاق كل الأمة ولم يحصل ، لأن المخالف الأول من الأمة ، ولم يخرج بموته عن

(١) ق ١٦٦ / أ من ب .

(٢) فى ح (الإجماع) .

(٣) هو : كتاب فى فروع الحنفية فى المعاملات فقط ، ألفه الإمام مجد الدين أبو الفتح محمد بن محمود بن حسين الحنفى المتوفى سنة (٦٣٢ هـ) ، رتبته على ثلاثين فصلا ، وفرغ من جمعه سنة (٦٢٥ هـ) .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٦٦) .

قلت : وقد بحثت عنه فلم ألق عليه .

(٤) فى ب (لا يتوقف) وهو خطأ .

(٥) انظر : (كشف الأسرار ٣ / ٣٤٨) .

(٦) عبارة ح (السابق شرطا) بزيادة كلمة (شرعا) .

الامة ، ولم يبطل قوله به ، إذ لو بطل لم يبق المذاهب بموت أصحابها .

يوضحه أن خلافه اعتبر لدليله لا (لعينه)^(١) ، لأن قول غير صاحب الشرع لا يعتبر إلا بالدليل ، ودليل المخالف باق بعد موته ، فكان كبقاء نفسه مخالفا ، ولأنه يلزم من تصحيحه نسبة بعض الصحابة إلى الضلال ، لأنه تبين بالإجماع أن قوله خطأ وذلك لا يجوز .

واحتج من لم يجعل الاختلاف مانعا : بأن الدلائل التي عرف بها كون الإجماع حجة لا يفصل بين إجماع سبقه خلاف أم لا .
ولأنهم كل الامة / ^(٢) في هذا الوقت .

وقولهم : دليل الخصم باق مسلم ، لكنه لم يبق معتبرا بعدما انعقد الإجماع على خلافه كنص ينزل بخلاف القياس ينسخ ذلك القياس .

ولا يلزم التضييل أيضا ، لأن الرأي كان حجة قبل ظهور الإجماع ، فإذا ظهر ، انقطع مقتصر على الحال ، كالصحابة إذا اختلفوا في أمر بالرأي ، فلما عرضوا ذلك على رسول الله - ﷺ - ورد قول البعض ، ولا ينسب صاحبه إلى الضلال .

وكصلاة أهل قباء بعد نزول النص قبل بلوغ الخبر إليهم .^(٣)

(١) في ح (بعينه) .

(٢) ق ١٥٠ / ١ من ح .

(٣) وذلك أن أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، وقد نزلت آية التوجه إلى الكعبة ، فاتاهم آت وهم في الصلاة ، فأخبرهم بذلك ، فاستنداروا إلى الكعبة في صلاتهم ، فبلغ ذلك إلى رسول الله - ﷺ - فجوز صلاتهم ولم ينكر عليهم ، لأن ذلك قبل العلم بالنص الناسخ .

والشرط اجتماع الكل وخلاف الواحد مانع كخلاف الاكثر .

قوله : والشرط اجتماع الكل

قال بعض الناس مثل محمد^(١) بن جرير الطبرى ، وأحمد بن حنبل فى رواية عنه ، وبعض المعتزلة : لا يشترط فى انعقاد الإجماع اتفاق الجميع بل ينعقد باتفاق الاكثر مع مخالفة الأقل .^(٢)

وقال بعضهم : إن كان الأقل قد بلغ حد التواتر منع خلافه عن انعقاد /^(٣) الإجماع وإلا فلا .

وعن الجرجانى والرازى عن أصحابنا : أن الجماعة إن سوغت الاجتهاد للمخالف فيما ذهب إليه ، كان خلافه معتدا به كخلاف أبى بكر فى قتال

== (الكشف للنسفى ٢ / ١٨٧) .

(١) هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد ، الطبرى ، صاحب التفسير الكبير ، والتاريخ الشهير ، كان إماما فى فنون كثيرة كالتفسير والفقه والحديث ، والتاريخ وغير ذلك . وكان من الأئمة المجتهدين ولم يقلد أحدا . ولد سنة (٢٢٤) وتوفى سنة ٣١٠ هـ (ببغداد) .

انظر : (طبقات المفسرين للداودى ٢ / ١٠٦ فما بعدها ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٧١٠ فما بعدها ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٩١ - ١٩٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٦٧ فما بعدها) .

(٢) انظر : تفصيل هذه المسألة فى : (كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٣٧ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٢٢ ، وأصول الرخى ١ / ٣١٦ ، والمستصفى ١ / ١٨٦ ، والأحكام للأمدى ١ / ٣٣٦ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٦ ، والمسودة ص ٢٩٥ ، وروضة الناظر ص ٧١ ومختصر ابن الحاجب بشرحه للعضد ٢ / ٣٤ - ٣٥) .

(٣) فى ١٦٦ / ب من ب .

مانعى الزكاة ، وإن لم يسوغوا له الاجتهاد ، لا يعتد بخلافه كخلاف أبى موسى الاشعري فى أن النوم ينقض ^(١) الوضوء ، وهو اختيار شمس الاثمة . ^(٢)

وقيل : يكون الأكثر حجة ولا يكون إجماعا وهو مختار بعض المتأخرين .

احتج من لم يعتبر خلاف الأقل بقوله - ﷺ - : « عليكم بالسواد الأعظم » . ^(٣) وقوله - ﷺ - « يد الله مع الجماعة فمن شذ ، شذ فى النار » ^(٤) .

وبأن الامة فى خلافة أبى بكر - رضى الله عنه - اعتمدوا على الإجماع وقد خالف جماعة منهم سعد ^(٥) بن عباد ، وعلى ، وسلمان ولم يعتدوا بخلافهم .

(١) وعند أبى موسى لا ينقض (هامش ح) .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣١٦) .

(٣) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ١٣٠٣ بلفظ : (إن أمتى لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم) .

قال محمد فؤاد عبد الباقي فى التعليق على هذا الحديث : « فى الزوائد : فى إسناده أبو خلف الأعمى ، واسمه حازم بن عطاء وهو ضعيف ، وقد جاء الحديث بطرق فى كلها نظر . قاله شيخنا العراقى فى تخريج أحاديث البيضاوى » (المرجع السابق) .

(٤) أخرجه : (الترمذى ٤ / ٤٦٦) بلفظ : « إن الله لا يجمع أمتى - أو قال : أمة محمد ﷺ - على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار » وقال : هذا حديث غريب .

وأخرجه أيضا : (النسائى ٧ / ٩٢) بالفاظ متقاربة من هذا اللفظ .

(٥) هو : أبو ثابت سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن أبى خزيمة ، وقيل : حارثة بن حرام بن خزيمة ، الأنصارى ، الحزرجى ، شهد العقبة وكان أحد النقباء ، واختلف فى شهوده بدر ، له أحاديث يسيرة . روى عنه سعيد بن المسيب ، والحسن البصرى مرسلًا ومن روى عنه أولاده .

ولنا : أن اجتماع الكل شرط ، لأن المعتبر إجماع الأمة ، فما بقي منهم أحد يصلح للاجتهاد مخالفا ، لم يكن إجماعا ، لاحتمال أن يكون الحق مع الواحد المخالف ، لأن المجتهد يخطئ ويصيب ، فاحتمل أن يكون الصواب معه .

ولأن الإجماع عرف حجة بالدلائل السمعية من غير أن يعقل بإجماعهم دليل إصابة الحق يعنى : ثبت كونه حجة غير معقول المعنى ، ولهذا لو كان فى عصر اثنان أو ثلاثة من أهل الاجتهاد ، واتفقوا على حكم ، ثبت الإجماع .

وإذا كان كذلك لا يصح إبطال حكم الأفراد ، لأن ما ثبت غير معقول المعنى ، وجب رعاية جميع أوصاف النص ، والنص يتناول كل أهل الإجماع ، دون لفظ الأمة فى قوله - ﷺ - : « لا تجتمع أمتى » يتناول الكل ، وقد اختلف أصحاب الرسول - ﷺ - فى الأحكام ، وربما كان المخالف واحدا كمخالفة ابن عباس - رضى الله عنهما - فى العول ، وربما قل عددهم كخلاف ابن عمر ، وأبى هريرة أكثر الصحابة فى جواز أداء^(١) .

== مناقبه كثيرة وشهيرة ، توفى بحوران فى الشام سنة (١٥ هـ) أو (١٦ هـ) .
انظر : (الإصابة ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٣٢ فما بعدها ،
وأسد الغابة ٢ / ٣٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٢٧٠ فما بعدها) .

(١) قلت : اختلف السلف فى مسألة صوم رمضان فى السفر :

فقال طائفة : لا يجزئ الصوم عن الفرض ، بل من صام فى السفر ، وجب عليه قضاؤه فى الحضر ، وهو قول بعض الظاهرية ، وحكى عن عمر وابنه وأبى هريرة والزهرى وإبراهيم النخعى وداود وغيرهم .

وقال الجمهور : يجزئ صومه عن الفرض ولا شيء عليه ، ثم اختلفوا فى : أن الصوم أفضل له أو الفطر .

فذهب الجمهور منهم أبو حنيفة ومالك والشافعى إلى أن الصوم أفضل لمن قوى ==

الصوم فى السفر ، وكانوا يعدون الكل اختلافا لا إجماعا .

وأما معنى قوله - ﷺ - : « عليكم بالسواد الأعظم » هو الكل الذى هو أعظم مما دون ^(١) الكل ويجب الحمل عليه توفيقا بين الدلائل السمعية ، أو المراد من متابعة السواد الأعظم ، متابعة الأكثر ولكن فيما إذا وجد الإجماع من جميع أهله ثم خالف البعض لشبهة ، لأن رجوعهم ليس بصحيح بعد انعقاد الإجماع ^(٢) وهذا هو الجواب من قوله - ﷺ - : « من شذ ، شذ فى النار » ، لأن الشاذ من خالف بعد الموافقة ، يقال : شذ البعير ونذ ^(٣) إذا

== عليه ولم يشق به .

وقال أحمد ومن معه : إن الفطر أفضل .

وقال عمر بن عبد العزيز واختاره ابن منذر : إن أفضلهما أيسرهما .

وقال آخرون : هو مخير مطلقا .

انظر : تفصيل المسألة فى : (فتح البارى ٤ / ١٨٣ فما بعدها ، وشرح مسلم للنووى ٧ / ٢٢٩ فما بعدها ، ونيل الأوطار ٤ / ٢٥١ - ٢٥٣ ، وشرح فتح القدير لابن همام مع شرح العناية على الهداية ٣ / ٣٥١ - ٣٥٣ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٩٩ - ١٠٢ ، والكافى ١ / ٣٣٧ ، والمجموع ٦ / ٢٦٠ - ٢٦١) .

(١) ق ١٥٠ / ب من ح .

(٢) ق ١٦٧ / أ من ب .

(٣) أى : شرد ، يقال : ند البعير يتد ندا ونديدا وتدودا وندادا إذا شرد ونفر . والجمع : نواد .

ويأتى أيضا بمعنى الطيب أو العنبر ، والتل المرتفع ، والاكمة العظيمة من طين والنَدّ كذلك : حصن باليمن ، وأما النَدّ - بالكسر - فمعناه : المثل . وجمعه : أنداد كحمل وأحمال .

انظر : (القاموس المحيط ١ / ٣٥٣ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩٧ ، والصاحح ٢ / ٥٤٣) .

وحكمه فى الأصل أن يثبت المراد به شرعا على سبيل اليقين .

توحش بعدما كان أهليا .^(١)

وأما إمامة أبى بكر - رضى الله عنه - فلم تكن ثابتة قبل موافقة على وسعد ، وسلمان بالإجماع ، بل بالبيعة من الأكثر وهى كافية لانعقاد الإمامة ثم لما رجع هؤلاء إلى ما اتفق عليه العامة ، تقرر الإجماع على إمامته .

قوله : وحكمه فى الأصل إلى آخره

اعلم : أن الإجماع حجة مقطوعة بها عند عامة المسلمين .

ومن أهل الأهواء من لم يجعله حجة مثل النظام^(٢) ، والقاشانى من المعتزلة ، والخوارج ، وأكثر الروافض ، وقد بينا الدلائل من الجانبين فى أول الباب .

قوله : فى الأصل ...

(١) راجع مادة شذ فى : (القاموس المحيط ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والمصباح المنير ٢ / ٣٠٧ ، والصحاح ٢ / ٥٦٥) .

(٢) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن يasar بن هانئ ، البصرى ، النظام من أئمة المعتزلة ، ورئيس فرقة النظامية ، كان شاعرا ، أدبيا بليغا ، وكان قوى المعارضة فى المناظرة ، شديد الإفحام فى الخصومة ، وله آراء خاصة انفرد بها ، وقد اتهم بالزندقة ، من مؤلفاته : كتاب النكت الذى أنكر فيه حجية الإجماع ، توفى سنة (٢٣١ هـ) .

انظر : (الأعلام ١ / ٣٦ ، والفتح المبين ١ / ١٤١ - ١٤٣ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٧٦ - ٧٨) .

والداعى قد يكون من أخبار الأحاد ، أو القياس .

أى : أصل الإجماع الإجماع من غير نظر إلى العوارض يعنى : الإجماع يثبت الحكم قطعاً كالكتاب ، والسنة ، بالنظر إلى أصله وإن لم يثبت اليقين فى بعض المواضع بسبب المعارض كآلية المؤولة ، وخبر الواحد .

وقيد بقوله : حكماً شرعياً ... أى : أمراً دينياً سواء كان من الأصول كنفى الشريك أو من الفروع كوجوب الصلاة ، إذ لو كان أمراً دنيوياً كتجهيز الجيش والعمارة ، فقد اختلفوا :

فقال بعضهم : يكون حجة . (١)

وقال بعضهم لا يكون حجة . (٢)

قوله : والداعى إلى آخره ...

أى : السبب الذى يدعوهم إلى الإجماع قد يكون من أخبار الأحاد والقياس وقد يكون من الكتاب .

الا يرى أنا أجمعنا على حرمة الأمهات والبنات بسقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ... ﴾ الآية ، وعلى عدم جواز بيع الطعام قبل القبض وسببه السنة (٣) المروية فى الباب ، وعلى جريان الربا فى الأرض وسببه القياس .

(١) حتى لو اتفق أهل عصر على أمر من هذه الأمور ، لا يجوز المخالفة فيه بعده ، لأن النصوص الدالة على عصمة الأمة من الخطأ ووجوب اتباعهم فيما أجمعوا عليه ، لم يفصل بين اتفاقهم على أمر دينى أو دنيوى .

(٢) واستدلوا أن الإجماع لا يكون أعلى حالاً من قول الرسول - ﷺ - وقد ثبت أنه حجة فى أحكام الشرع دون مصالح الدنيا ، لذا قال - ﷺ - : « أنتم أعلم بأمر ديناكم » ، فكذلك الإجماع . وأرى : أن الصواب هو القول الأول .
انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٥٧) .

(٣) وهى قوله - ﷺ - : « من ابتاع طعاماً ، فلا يبعه حتى يقبضه » .

وإذا انتقل إلينا إجماع السلف بإجماع كل عصر على نقله ، كان كنقل الحديث المتواتر .

وعلى إمامة أبي بكر - رضى الله عنه - وسببه الاجتهاد ، وهو الاعتبار بالإمامة فى الصلاة .

وقال ابن جرير ، والقاشانى من المعتزلة ، والشيعة ، وأصحاب الظواهر : لا ينعقد الإجماع إلا بدليل قطعى ، ولكن المذكور فى عامة الكتب أنهم وافقونا فى انعقاد الإجماع من خبر الواحد ، واختلفوا فى انعقاده من القياس ، لاختلاف الناس فى القياس أنه حجة أم لا ؟^(١)

فإن الإجماع لا يكون إلا باتفاق أهل العصر ، ولا عصر إلا وفيه من نفاة القياس ، (فذلك)^(٢) يمنع من انعقاده .

ولكننا نقول : وقوعه /^(٣) عن /^(٤) خبر الواحد أو القياس لا يستحله العقل ، والنصوص التى توجب حجيته لا يفصل بين كونه مستندا قطعيا أو ظنيا .

وقال بعض مشائخنا : لا ينعقد إلا بالقياس أو خبر الواحد ، إذ عند وجود المتواتر ، أو الكتاب ، لا يحتاج إلى الإجماع ، لثبوت الحكم بهما .

وقال بعضهم : ينعقد الإجماع لا عن دليل ، بل بإلهام وتوفيق بأن يخلق

(١) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٠٢ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٩٢) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ق ١٦٧ / ب من ب .

(٤) ق ١٥١ / أ من ح .

الله تعالى فيهم علما ضروريا ، ويوفقههم لاختيار الصواب^(١) ، لأن الدلائل لا يفصل ، ولأنه لو لم ينعقد إلا عن دليل ، لكان ذلك الدليل هو الحجة .

ولم يبق للإجماع فائدة ، وقد وقع الإجماع لا عن دليل كبيع التعاطى^(٢) وأجرة الحمام .

ولكننا نقول : ذلك فاسد ، لأن حالة الأمة لا تكون أعلى من حال الرسول - ﷺ - ، ومعلوم أنه لا يقول إلا (عن)^(٣) وحى^(٤) ظاهر أو خفى ، أو عن استنباط من النصوص ، فالأمة أولى أن لا يقولوا إلا عن دليل .

ولأن الإجماع لا يتصور إلا من العدول ، فلا يتصور منهم الإجماع على حكم من أحكام الله تعالى جزافا ، بل بناء على حديث أو معنى من النصوص (راوه)^(٥) مؤثرا في الحكم .

وقولهم : لو انعقد عن دليل لم يبق فيه فائدة باطل ، لأن فيه فوائد وهي : سقوط البحث عن ذلك الدليل ، وكيفية دلالة على الحكم ، وحرمة المخالفة بعد انعقاد الإجماع الجائزة قبله بالاتفاق .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٩٢) .

(٢) التعاطى في الأصل : التناول ، يقال : فلان يتعاطى هذا الأمر : أى يخوض فيه ويتناوله .

والمراد به ههنا : إعطاء المبيع والثلث من الجانبين بلا إيجاب وقبول .

وقيل : يكفي في التعاطى الإعطاء من أحد الجانبين كمن وضع ريالا وأخذ قارورة من ماء نقى مقدرة به . انظر هامش رقم : (١١) على الهداية (٢ / ١٢٤) .

(٣) في ب (من) .

(٤) كما قال الله تعالى في حقه - ﷺ - : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ﴾ .

(٥) في ب (رواه) وهو تصحيف .

وإذا انتقل إلينا بالافراد كان كنقل السنة بالآحاد

وما ذكروا من بيع التعاطى ، وأجرة الحمام فالإجماع فيها واقع عن دليل
إلا أنه لم ينقل إلينا استغناء بالإجماع عنه .
قوله : وإذا انتقل إلينا إلى آخره ...

الإجماع أحد الأدلة القاطعة كالسنة ، (فكما)^(١) تثبت السنة في حقنا
بدليل قطعى ، وبدليل ظنى ، فكذا الإجماع . فإذا انتقل إلينا إجماع الصحابة
بإجماع كل عصر على نقله ، كان كنقل الحديث المتواتر ، فيكفر جاحده عند
من جعل إنكار الإجماع كفرا ، وذلك مثل إجماعهم على خلافة أبى بكر
- رضى الله عنه - وإجماعهم على قتال مانعى الزكاة .

فإذا انتقل إلينا بالافراد - أى : بنقل الآحاد - بأن روى ثقة أن الصحابة
أجمعوا على كذا ، كان هذا كنقل السنة بالآحاد ، فيوجب العمل دون العلم ،
ويقدم على القياس عند أكثر العلماء .

وذلك مثل ما روى عن عبيدة^(٢) السلماني أنه قال :

(ما اجتمع أصحاب رسول الله - ﷺ - على شيء كاجتماعهم على

(١) فى ب (وكما) .

(٢) هو : عبيدة - بفتح العين وكسر الباء وسكون الياء وفتح الدال ثم تاء معدودة :

وسلماني : بفتح السين وسكون اللام ، والياء فيه للنسبة - منسوب إلى حمى من
مراد . وهو من أصحاب على وابن مسعود رضى الله عنهما - أسلم فى حياة النبى
- ﷺ - ولم يره .

قال : أسلم ، وصليت قبل وفاة النبى - ﷺ - بستين ولم أره .

قيل : اسم أبيه : قيس ، وقيل غير ذلك . توفى سنة (٧٢ هـ) .

انظر : (طبقات ابن سعد ٦ / ٩٣ ، والاستيعاب ٣ / ١٠٢٣ ، وشذرات الذهب ١ /

(٧٨) .

محافظة الأربع قبل الظهر ، وعلى الإسفار بالفجر ، وعلى تحريم نكاح الأخت
في عدة الأخت) . (١)

ونقل عن بعض أصحابنا وعن الغزالي : أنه لا يوجب العمل ، لأن
الإجماع قطعي وخبر الواحد ليس بقطعي / (٢) فكيف يثبت به قاطع . (٣)

والجواب : أنا لا نثبت بنقله إجماعا قاطعا ، بل نثبت به إجماعا ظنيا
موجبا للعمل ، وثبوته بنقل الواحد غير ممتنع كخبر الواحد .

ولكنهم يقولون : وجوب العمل بخبر الواحد / (٤) ثبت بدلائل قاطعة (٥)
ولم يوجد ههنا دليل قاطع يدل على وجوب العمل به ، فلو ثبت ، لكان
لقياس على خبر الواحد ، ولا مدخل للقياس في إثبات أصول الشرع ، لأنه
لا مدخل للرأي في نصب الشرع ولا مدفع لهذا إلا بأن نجعل وجوب العمل به
ثابتا بطريق الدلالة بأن يقال : نقل الواحد للدليل الظني موجب للعمل قطعا

(١) ذكر هذا الأثر ابن الهمام في (التحرير ٣ / ٢٦٢) ، والسرخسي في (أصوله
٣٠٢ / ١) والسمرقندي في (ميزان الأصول ص ٥٣٢) .

كما وقفت على الجزء الأول منه في : (مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٩٩) ، بسنده
عن عمرو بن ميمون قال :

(لم يكن أصحاب النبي - ﷺ - يتركون أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل
الفجر على حال) ولم أقف عليه كاملا في كتب السنة .

(٢) ق ١٦٨ / أ من ب .

(٣) انظر : (أصول السرخسي ١ / ٣٠٢ ، وتيسير التحرير ٣ / ٣٦١ ، والمستصفى ١ /
٢١٥) .

(٤) ق ١٥٦ / ب من ح .

(٥) وهي كإجماع الصحابة ودلالات النصوص ، وغيرهما .

ينظر : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ٢٦٣) .

ثم هو على مراتب : فالأقوى إجماع الصحابة نصا ، ثم الذى نص البعض وسكت الباقيون ، ثم إجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم .

ثم إجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف . والأمة إذا اختلفوا على أقوال ، كان إجماعا منهم على أن ما عداها باطل .

با كاخبر الذى تخللت واسطة بين ناقله والرسول - ﷺ - فنقل الواحد للدليل القطعى وهو الإجماع الذى لم يتخلل بينه وبين ناقله واسطة ، أولى بأن يوجب العمل قطعا ، لأن احتمال الضرر فى مخالفة المقتطوع به أكثر من احتماله فى مخالفة المظنون ، وإذا ثبت وجوب العمل فى هذه الصورة ، تثبت فيما إذا تخلل واسطة أو وسائط لعدم القائل بالفصل .

قوله : ثم هو - أى : الإجماع - على مراتب ... فالأقوى منها إجماع الصحابة نصا فإنه مثل الآية ، واخبر المتواتر ، فيكفر جاحده ، لأنه إجماع لا خلاف فيه ، ففيهم عترة الرسول - ﷺ - وأهل المدينة .

ثم الذى نص البعض وسكت الباقيون ، لأن السكوت فى الدلالة دون النص ولهذا ليس بإجماع عند الشافعى - رحمه الله - وابن أبان كما بينا .

ثم إجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ، فهو بمنزلة المشهور من الحديث .

ثم إجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف ، وأنه بمنزلة خبر الواحد فيوجب العمل دون العلم .

والأمة إذا اختلفوا على أقوال كان إجماعا منهم على أن ما عداها باطل^(١) .

(١) مثال ذلك : جارية ثيبة اشتراها رجل ووطنها ، ثم وجد بها عيبا . =

خلافا لبعض^(١) الناس ، فإن عندهم يجوز اختراع قول آخر ، لأن السكوت عن القول لا يدل على نفى قول آخر .

ولكننا نقول : إنهم إذا اختلفوا على أقوال ، فالحق لا يعدو أقوالهم ، لأنهم أجمعوا على حصر الأقوال الحادثة ، إذ لا يجوز أن يظن بهم الجهل .

== فقيل : إن الوطء يمنع الرد .

وقيل : لا يمنع ، وله الرد مع الأرض .

فالقول بالرد مجانا يكون خارجا عن هذين القولين فلا يجوز .

ينظر : (ابن ملك ص ٧٤٧ - ٧٤٨ ، والأحكام للآمدي ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥) .

(١) وهم أهل الظاهر ، وقد ذكر الشيخ يحيى الرهاوى دليلهم مع الأمثلة ، فليُنظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك فى الصفحتين المذكورتين) .

وقيل : الحق هو التفصيل وهو أن القول الثالث إن استلزم إبطال ما أجمعوا عليه ، لم يتجزأ إحداؤه وذلك كالاكتفاء بالأشهر قبل وضع الحمل فى عدة حامل توفى عنها زوجها ، فإنه قول لم يقل به أحد ، لأن منهم من يقول : إنها تعتد بأبعد الاجلين . ومنهم من يقول : تعتد بوضع الحمل ، فالاكْتفاء بالأشهر قبل الوضع متلف إجماعا فلا يجوز .

وأما إن لم يستلزم إبطال ما أجمعوا عليه ، فيجوز إحداؤه ، إذ ليس فيه خرق الإجماع ، وذلك أن الفقهاء اختلفوا فى الخارج من غير السبيلين : فعند البعض يجب غسل المخرج فقط . وعند البعض الآخر يجب غسل الأعضاء الأربعة فقط .

فشمول العلم (أن لا يجب غسل المخرج ولا غسل الأعضاء الأربعة) وشمول الوجود (أن يجب غسلهما جميعا) قول ثالث لم يقل به أحد .

وقد بطل هذا الموضع صدر الشريعة والتفتازانى ، والآمدي بما لا يتصور المزيد عليه .
فليراجع : (التوضيح شرح التنقيح بشرحه التلويح ص ٥٢٣ - ٥٢٨ ، والأحكام أصول الأحكام للآمدي ١ / ٣٨٤ - ٣٩١) .

وقيل هذا فى الصحابة خاصة .

وقيل : هذا فى الصحابة خاصة ، لما لهم من الفضل والسابقة .^(١)
وأما الإجماع^(٢) المركب ، فإجماع ، ولكن الحكم يصير مختلفا بفساد أحد
الماخذين كانتفاض الطهارة عند وجود القىء ومس المرأة ، لكن بالقىء عندنا
وبالمس عنده .^(٣)
فلو قدر عدم كونهما ناقضين ، لم يبق الإجماع ، لأن الحكم /^(٤) ينتهى
بانتهاى سببه ، ولهذا سقط سهم ذوى القربى ، لانقطاع علته وهى النصرة ،
وسقطت المؤلفة لقلوبهم ، وإلا لا نسخ بعد رسول الله - ﷺ - .
وأما عدم^(٥) القائل بالفصل ، فإنه نوعان :

-
- (١) وقيل : بل هو مطلق يجرى فى كل عصر ، ورجحه ابن ملك وملاجيون .
راجع : (شرح ابن ملك ص ٧٤٨ ، ونور الأنوار ص ٢٢٣) .
(٢) وهو : اتفاق أهل الإجماع على ما به الاشتراك بين قولين مختلفين أو أقوال مختلفة
كالإجماع على عدم الاكتفاء بالأشهر قبل الوضع فى عدة المتوفى عنها زوجها ، أو
الإجماع على عدم جوار قول القائل : إن علة الربا ليست هى القدر مع الجنس ، ولا
الطعم ، ولا الادخار ، وإنما هى غير ذلك .
وسمى مركبا ، لأنه نشأ من اختلاف قولين ، أو أقوال . هكذا يفهم من كلام صدر
الشریعة وملاجيون .
ينظر : (التوضيح ص ٥٢٣ - ٥٢٤ ، ونور الأنوار ص ٢٢٣) .
(٣) أى عند الإمام الشافعى رحمه الله - .
(٤) ق ١٦٨ / ب من ب .
(٥) وهو : أن يكون الثابت عند البعض الوجود فى الصورتين ، وهو معنى شمول
الوجود - وعند البعض العدم فى الصورتين - وهو معنى شمول العدم - ، فإن اتفق
الشمولان على حكم واحد شرعى كسوية الأب ، والجد فى الولاية ، كان القول =

أحدهما : أن يكون منشأ الخلاف واحدا ، وذلك بأن يثبت الأصل المختلف فيه ثم يثبت الحكم فى الفروع نتيجة الإجماع ، كما يقال : القدر مع الجنس علة ، فلا يجوز بيع / ^(١) قفيز حص بقفيزين منه ، ومن من الحديد بمنوين منه .

والصغر علة لولاية (الإنكاح) ^(٢) ، فيملك تزويج الثيب الصغير لعدم القائل بالفصل ، وهذا صحيح (يضاهاى) ^(٣) الإجماع المنعقد فى القوة ، وأضعف منه أن ثبت فرعا من الأصل المختلف فيه .

ويتمسك بالإجماع فى إثبات حكم فرع الخصم من أصله كما يقال : لا يجوز بيع قفيز حص بقفيزين منه لقوله - ﷺ : « ولا الصاع بالصاعين » ^(٤) فيجوز بيع الحفنة بالحفتين إجماعا ، لعدم القائل بالفصل ، وهذا دون الأول فى القوة ، لأن (ثبوت) ^(٥) الحكم فى الفرع وإن دل على صحة الأصل لا يدل على فساد أصل الخصم ، إذ لم يتحد الأصلان لجواز أن يكون الحكم معلولا بعلة متعددة .

ولا يقال : هذا المجموع مما لم يقل به أحد ، فلو ثبت يلزم إجماع الأمة

= بالافتراض مبطلا للإجماع ، وإلا فلا ، كالقول بجواز الفسخ لبعض العيوب دون البعض .

(التنقيح بشرحه التوضيح ص ٥٢٦ - ٥٢٧) .

(١) ق ١٥٢ / ١ من ح .

(٢) فى ح (النكاح) .

(٣) فى ب (ضاهى) .

(٤) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١٦ ، والنسائى ٧ / ٢٧٣ بلفظ : « لا صاعى ثمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين » .

والبخارى ٣ / ٥٣ بمعناه ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٤٨) .

(٥) ساقطة من ب .

على الخطأ .

لأننا نقول : جاز أن يكون المخطئ في إحدى المسألتين ، مصيبا في الأخرى
فاستحال إجماعهم على الخطأ .

والنوع الثانى : أن لا يكون المنشأ واحدا كما يقال : القىء (أو المس)^(١)
ناقض بالإجماع ، ولكن القىء ليس بناقض (بالنص)^(٢) ، فيكون المس
ناقضا لأن أحدا لم يقل (بشمول)^(٣) العدم ، ومثل هذا ليس بحجة لما ذكرنا
(أن الحكم)^(٤) ينتهى بانتهاء سببه .

ولأن السلف تمسكوا بالدليل فى كل مسألة ، فلو كان مثل هذا حجة لاثبتوا
الحكم فى مسألة ، وتمسكوا بالإجماع فى الباقي .

والله أعلم

(١) فى ب (والمس) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى ب (لشمول) .

(٤) فى ب (من الحكم) وهو خطأ .

جامع الاستاذ

في شرح المنار
" للنسيفي "

تأليف
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الكاكي
المؤلف سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور
فضيل الرحمن عبيد القصور الأفغاني

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة دار الفصطاط في الجزائر



تجافع الزئفر
في شنج المنار



الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنائشر

مكتبة (ش) نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية. المكتبة: ٢٢، ٥٧٤٩، ٤٤، ٥٧٤٥

المتون: ٥٢١٨، ٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للمقاطع مع شارع

كعب بن زهير. خلف أسواق الراجحي ص. ب: ٦٦٩٣

المكتبة: ٢٤٠٣٥٣، السريع: ٢٤٢١٩١١، الرز البرية: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

القياس فى اللغة التقدير .

وفى الشرع : تقدير الفرع بالأصل فى الحكم والعلة .

((باب القياس))

القياس فى اللغة : التقدير . يقال : قاس النعل بالنعل أى قدر به ويقال :
قاس الجراحة بالميل إذا قدر عمقها به .^(١)

قوله : وفى الشرع كذا -

قد مر تفسير الأصل ، والفرع ، والحكم .^(٢)

وقد اعترض على هذا التعريف : بأن القياس يجرى بين المعدومين وذكر
الأصل والفرع فى المعدوم فاسد . إذ الأصل اسم لشيء يبنى عليه غيره .

وكذا الفرع اسم شيء يبنى على غيره ، والمعدوم ليس بشيء .

وقيل^(٣) فى الجواب عنه : إنه يمنع تفسير الأصل والفرع /^(٤) بهذا . كذا
قيل .

وفيه بحث ، والمعمل عليه فى تحديده ، ما نقل عن الشيخ أبى منصور أنه :

(١) وقد ورد فى اللغة أيضا بمعنى المساواة ، يقال : يقاس فلان بفلان ، ولا يقاس بفلان
- أى يساويه ولا يساويه فى القدر والمنزلة .

انظر : (لسان العرب ٦ / ١٨٧ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩١ ، وتاج العروس ٤ /
٢٢٧ ، والصحاح للجوهري ٣ / ٩٦٨ ، وشفاء الغليل للغزالي ص ١٩) .

(٢) راجع (ص ١٠٩)

(٣) القائل العلامة النسفى .

انظر : (كتابه : كشف الأسرار ٢ / ١٩٦) .

(٤) ق ١٦٩ / ١ من ب .

وأنه حجة عقلا ونقلًا : أما النقل ، فقوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى
الابصار ﴾

إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر .^(١)

واختار لفظ الإبانة دون الإثبات ، لأن القياس مظهر الحكم لا مثبتته ، لأن
المثبت هو الله تعالى ، وذكر مثل الحكم ومثل العلة ، احترازًا عن لزوم انتقال
الأوصاف ، وذكر لفظ المذكورين ، ليشمل القياس بين الموجودين والمعدومين
كقياس عديم العقل بسبب الجنون على عديم العقل بسبب الصغر في سقوط
الخطاب بالعجز عن الفهم .

قوله : وأنه حجة - أى القياس حجة - عقلا ونقلًا :

اعلم : أن القياس نوعان^(٢) : عقلى ، وشرعى .

(١) راجع : تعريف القياس عند الأصوليين فى : (كشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٩٦ -
١٩٨ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٤٣ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٦٣ - ٢٦٥ ،
والتوضيح والتلويع ص ٥٣٥ - ٥٣٧ ، والمصنفى ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ والأحكام
للأمدى ٣ / ٢٦١ ، فما بعدها ، والمنهاج بشرحه ٣ / ٣ فما بعدها ، والمعتمد ٢ /
٦٩٧ - ٦٩٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٨٣ ، والبرهان ٢ / ٧٤٥ فما بعدها ،
وميزان الأصول ص ٥٥٣ - ٥٥٤ ، والمحصول مع تعليقات الدكتور طه جابر ج ٢
ق ٢ / ٩ فما بعدها ، ومباحث العلة فى القياس عند الأصوليين ص ١٥ فما بعدها
ونبراس العقول ص ٩ فما بعدها) .

(٢) أى : باعتبار الأصل نوعان : عقلى وشرعى . ثم كل واحد منهما ينقسم إلى أقسام
عديدة باعتبارات مختلفة .

انظر : فى ذلك : (ميزان الأصول ص ٥٧٢ - ٥٧٣ ، والأحكام للأمدى ٤ / ٣ -
٥ ، وشرح العضد ٢ / ٢٤٧ ، والمنهاج بشرحه ٢٣ / ٢٦ فما بعدها ، =

فالعقلى : ما استعمل فى أصول الديانات .

وقيل تى تحديده : هو رد غائب إلى شاهد ليستدل به عليه .

وهو حجة لمعرفة العقلليات عند أهل القبلة سوى بعض أهل الحديث ،
والإمامية من الروافض ، والحنابلة ، والمشبهة^(١) والخوارج إلا النجدات^(٢)
منهم ، وهؤلاء أنكروا القياس الشرعى أيضا سوى الحنابلة .

وأما القياس الشرعى على ما ذكر تفسيره ، فعند جميع الصحابة والتابعين
وجمهور الفقهاء والمتكلمين - هو جائز عقلا وواقع شرعا .

وقالت الشيعة ، والخوارج سوى النجدات منهم ، وإبراهيم النظام ،
وجماعة من المعتزلة : ورود التعبد به ممتنع عقلا .

وقال داود الظاهرى وابنه^(٣) ، والقاشانى : إنه ليس بممتنع عقلا ، ولكن

== وفواتح الرحموت ٢ / ٣٢٠ ، ومباحث العلة ص ٥٦ - ٥٨ .

(١) والمشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات البارى بذات غيره .

وصنف آخر شبهوا صفاته بصفات غيره .

وكل واحد منهما مفترقون على أقسام شتى . وأول ظهور التشبيه صدر عن أصناف
من الروافض الغلاة .

انظر : بيان فرقهم وعقائد كل فرقة وما يزعمون من الآراء فى : (الفرق بين الفرق
ص ٢٢٥ فما بعدها ، واعتقاد فرق المسلمين والمشرىكين ص ٨١) .

(٢) هؤلاء أتباع نجة بن عامر الحنفى المتوفى سنة (٦٩ هـ) .

ثم انقسموا على ثلاث فرق .

انظر : شيئا من ضلالات نجة بن عامر وأتباعه فى : (الفرق بين الفرق ص ٨٩) .

(٣) هو : أبوبكر محمد بن داود بن على بن خلف الأصبهانى ، المعروف بالظاهرى كان
فقيها ، أدبيا شاعرا ، ظريفا ، وكان على مذهب والده .

من مؤلفاته : الوصول إلى معرفة الأصول ، وكتاب (الإنذار) ، وكتاب ==

الشرع لم يرد بالتعبد به ، بل منع من العمل بالقياس ، فكان باطلا .^(١)

تمسك نفاة القياس بآيات من الكتاب مثل قوله تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ . أى : ما

== (الزهرة) . توفى سنة (٢٩٧ هـ) عن (٤٢ سنة) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٩ - ٢٦١ ، البداية والنهاية ١١ / ١١٠ - ١١١ وسير أعلام النبلاء ١٣ / ١٠٩ فما بعدها) .

(١) انظر : آراء العلماء في هذه المسألة التي عبر عنها البعض (بحجية القياس وعدم حجيتها) ، والبعض (بالتعبد بالقياس وعدم التعبد به) فى : (ميزان الأصول ص ٥٥٥ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٩٨ ، فما بعدها ، وأصول السرخسى ٢ / ١١٨ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٧٠ فما بعدها ، والتوضيح مع التلويح ص ٥٣٧ فما بعدها ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣١٠ فما بعدها ، والأحكام للأمدى ٤ / ٥ فما بعدها و ٣ / ٨ فما بعدها ، والمحصول ج ٢ ق ٢ / ٣١١ فما بعدها ، وشرح الجلال بحاشيته للعطار ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والبرهان ٢ / ٧٥٠ فما بعدها ، وحاشية الفتاوانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٤٨ فما بعدها ، وشرح تنقيح القصول ٢٨٥ - ٢٨٧ ، وروضة الناظر ص ١٤٧ ، والمسودة ص ٣٢٨ - ٣٣٠ ، والأحكام لابن حزم ٦ / ١٠٠١ فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ١٩٩ ، والمعتمد ٢ / ٧٠٥ فما بعدها ، ومن مسالك العلة النص والإجماع والمناسبة ص ٥٠ فما بعدها) .

(٢) سورة النحل / ٨٩ . والآية كاملة : ﴿ ويوم نبعث فى كل أمة شهيدا عليهم من أنفسهم وجنتا بك شهيدا على هؤلاء ونزكنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ .

(٣) سورة الأنعام / ٥٩ . وأول الآية : ﴿ وعند مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات الأرض... الآية .

تركنا من شيء إلا وقد بيناه لكم مما بكم إليه حاجة ، فمن جعل القياس حجة لم يجعل الكتاب كافيا في الإبانة .

وتعلقوا بالأخبار أيضا مثل حديث وائلة^(١) بن الأسقع أن النبي - ﷺ - قال : « لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيما حتى حدث فيهم أولاد السبايا ، فافتوا برأيهم ، فضلوا وأضلوا »^(٢) . ومثل حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال « تعمل هذه الأمة (برهة) »^(٣) بكتاب الله ، وبرهة بسنة رسول الله - ﷺ - وبرهة بالرأى ، فإذا فعلوا ذلك ضلوا »^(٤) .

(١) في ب (وائلة بن الأسقع) والصحيح أنه : وائلة بن الأسقع بن كعب بن عامر . ويقال : ابن الأسقع بن عبد الله بن عبد يا ليل بن ناشب . . وصحح ابن أبي خيثمة أنه وائلة بن عبد الله بن الأسقع ، كان ينسب إلى جده . واختلف في كنيته أيضا ف قيل : أبو الأسقع ، وقيل أبو محمد وقيل : أبو قرصافة ، وقيل : غير ذلك . روى عن النبي - ﷺ - ، وعن أبي هريرة وغيره ، وروى عنه : أبو إدريس الخولاني وغيره . وقيل توفي سنة (٨٣ هـ) وقيل غير ذلك . انظر : (الإصابة ٣ / ٥٨٩ - ٥٩٠ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، وسير الأعلام ٣ / ٣٨٣ - ٣٨٧) .

(٢) قال محمد عبد الحكيم اللكنوى : (قال على القارى : إسناده ضعيف وقد رواه البزار ، وقال صاحب التيسير : وفي سننه قيس بن الربيع وفيه مقال ، ورواه الدارمي ، وأبو عوانة بإسناد صحيح من قول عروة - كذا في الصحيح الصادق) . ينظر : (قمر الأقطار على نور الأنوار ص ٢٢٤) . وأخرجه : ابن ماجة في سننه ١ / ٢١ من المقدمة بقريب من هذا اللفظ .

(٣) ساقط من ح .

(٤) أخرجه : (أبو يعلى في مسنده على ما في الفتح الكبير ٢ / ٣٢ ، ومجمع الزوائد ١ / ١٧٩ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٣٤ ، وابن حزم الظاهري في الإحكام في أصول الأحكام ٦ / ٥١) .

وبأن الحكم / (١) المطلوب بالقياس محض حق الله تعالى ، فلا يجوز إثباته بمثل هذا الدليل الذى فى أصله شبهة ، لأن من له الحق موصوف بكمال القدرة، متعال عن العجز فى إثبات حقه بما فيه شبهة ، بخلاف أخبار الآحاد فإن أصلها قولُ الرسول - ﷺ - وهو حجة قطعا ، وإنما تمكنت الشبهة فى طريق الانتقال ، فيؤثر تمكن هذه الشبهة فى انتفاء اليقين ، ويخرج الخبر بها من أن يكون حجة موجبة للعلم كالنص المؤول .

وبخلاف حقوق العباد ، فإنها تثبت بدليل فى أصله شبهة ، لمعجزهم عن إثباتها بدليل قطعى .

وبأن مدار الشرع على الفرق بين التماثلات فى الأحكام كإيجاب القتل بشاهدين دون حد الزنا بهما ، مع أن الزنا دون القتل ، وإيجاب الجلد بالنسبة إلى الزنا دون النسبة إلى الكفر الذى هو أغلظ منه ، وكإيجاب القطع / (٢) على سارق قليل دون غاصب كثير .

وعلى الجتمع بين المختلفات كالجمع بين الردة والزنا فى إيجاب القتل وكالجمع بين القاتل والمفطر عمدا فى إيجاب الرقة .

وإذا كان كذلك لا يمكن معرفته بالرأى لكونه واژدا على خلاف موضوع الشرع ، فإن قضية القياس التسوية بين التماثلات فى أحكامها ، والاختلاف بين المختلفات فى أحكامها .

واحتج من أثبت القياس بالنقل والعقل :

أما النقل فقولہ تعالى : ﴿ فَاَعْتَبُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ ﴾ أمر بالاعتبار وهو : رد الشيء إلى نظيره ، كذا حكى عن ثعلب ، وهو القياس بعينه ، إذ هو

(١) ق ١٦٩ / ب من ب .

(٢) ق ١٥٣ / أ من ح .

حذو الشيء بنظيره .

وقيل : الاعتبار : التبيين ، قال الله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(١)
أى تبينون ، والتبيين المضاف إلينا هو إعمال الرأى فى معنى التصوص ، ليتبين
به الحكم فى نظيره ، كذا ذكره شمس الأئمة^(٢) .

وقيل : الاعتبار هو : الانتقال والمجاوزة مشتق من العبور ، يقال : عبرت
النهر أى جاوزته ، وذلك يتحقق فى القياس ، فإنه عبور من حكم الأصل إلى
حكم الفرع ، فكان داخلا تحت الأمر .

فإن قيل : لا نسلم أن الاعتبار هو الانتقال بل هو الاتعاظ ، لتبادر الفهم
إليه ، ولصحة نفيه عن القياس الذى لا يتعظ ، ولترتبه فى هذا النص على
قوله تعالى : ﴿ يَخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ ... ﴾ الآية وإنما يحسن ذلك إن كان المراد
الاتعاظ دون القياس ، لركاكة قول الفائل : يخربون بيوتهم فقيسوا الذرة على
البر .

ولئن سلمنا دلالة على القياس ، فيحمل على القياس /^(٣) فى الأمور
العقلية لا الشرعية ، أو على ما كانت علتة منصوصة .

قلنا : حقيقة الاعتبار الانتقال والمجاوزة كما ذكرنا ، لا الاتعاظ ، يقال :
اعتبر فلان فاتعظ ، فجعل الاتعاظ معلول الاعتبار ، والشيء لا يكون معلول
نفسه وأما تبادر الفهم إلى الاتعاظ دون غيره فممتنع .

(١) سورة يوسف / ٤٣ . وأول الآية : ﴿ وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن
سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات يا أيها الملا أفتروني فى رؤياى ... ﴾
الآية .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ١٢٥) .

(٣) فى ١٧٠ / أ من ب .

وحديث معاذ معروف .

وأما المعقول : فهو أن الاعتبار واجب وهو التأمل فيما أصاب من قبلنا من
المثلات بأسباب نقلت عنهم ، لنكف عنها احترازا عن مثله من الجزاء .

وأما صحة نفيه عن القياس الذى لم يتعظ ، فبالنظر إلى إخلاله بأعظم
المقاصد ، إذ المقصود الاصلى من الاعتبار : الاتعاظ ، فإذا خل به قيل : هو
غير معتبر .

وأما الركافة فمسلمة إذا كان المأمور قياس الذرة على البر ، وليس كذلك ،
لأن المأمور مطلق الاعتبار الذى يكون القياس الشرعى أحد جزئياته ، وذلك
ليس بركيك ، فإنه إذا مثل عن مسألة ، فأجاب بما تناولها وغيرها كان حسنا .
وأما قوله : فنحمله على كذا .

قلنا : الأصل فى الكلام إجراؤه على العموم ما لم يدل (فى ذلك)^(١) دليل
الخصوص ، ولا دليل للتخصيص هنا .

ومن النقل حديث معاذ - رضى الله عنه - ، فإنه - ﷺ - قال حين وجهه
إلى اليمين : « بم تقضى يا معاذ ؟ قال : بكتاب الله .

قال : /^(٢) فإن لم تجد فى كتاب الله قال : بسنة رسول الله . قال فإن لم
تجد فى السنة ؟ قال أجتهد رأى .

فقال الحمد لله الذى وفق رسول رسوله بما يرضى به رسوله »^(٣) فلم ينكر

(١) ريادة من ح .

(٢) ق ١٥٣ / ب من ح .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٤ / ١٨ ، والترمذى ٣ / ٦٠٧ ، وأحمد فى مسنده : ٥ / ==

عليه فى قوله : (اجتهد رأى) بل مدحه على ذلك .

وأما المعقول - فهو أن الاعتبار واجب بالنص وهو قوله تعالى : ﴿فاعتبروا ياأولى الأبصار﴾ ثم نقول : إن أريد به الاعتبار عاما فى المثالات^(٢) وغيرها ، فيكون دليلا^(٣) بعبارته أن القياس حجة ، وإن أريد به الاعتبار فى المثالات فحسب ، فهو أيضا دليل على أن القياس حجة بدلالته .

وبيانه : أن التأمل فيما أصاب من قبلنا من المثالات بأسباب نقلت عنهم ، لنكف احترازا عن مثله من الجزاء ، واجب ، والقياس نظيره بعينه إذ الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك فى المعلول .

وإنما سماه دليلا معقولا ، لأن الوقوف عليه يحصل بالتأمل فى معنى اللغة ، لا بظاهر النص وصيغته .

== ٢٣٠ ، ونصب الراية ٤ / ٦٣ ، ومشكاة المصابيح ٢ / ٣٣٤) .

والحديث نقله أهل العلم واحتجوا به ، كما تلقتة الامة بالقبول ، فلذلك يدل على صحة هذا الحديث ولا يضرب طعن بعض الناس فيه بأنه مرسل .
وللإمامين الجليلين (الإمام ابن قيم الجوزية ، والإمام الغزالي) ، كلام مفيد حول هذا الحديث .

فليُنظر : (أعلام الموقعين ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، والمستصفي ٢ / ٢٥٤) .

(٢) وهى جمع مثلة - بفتح الميم وضم الثاء - : العقوبة .

والمراد بها فى الآية الكريمة : العقوبة بالقتل وجلاء الوطن .

انظر : (الصحاح ٦ / ١٨١٦ ، ونور الأنوار ص ٢٢٥) .

(٣) قلت : وفيه نظر ، لأن الآية الكريمة سيقى للتعاطف ، فكانت دالة عليه عبارة ، والقياس ثابت من منطوق الآية من غير سوقها له فتدل الآية على حجة القياس إشارة لا عبارة . والله أعلم .

ينظر : (قمر الأعمار شرح نور الأنوار ص ٢٢٥) .

وكذلك التأمل فى حقائق اللغة لاستعارة غيرها ، والقياس نظيره .

وبيانه فى قوله - ﷺ - : « الحنطة بالحنطة » : أى : يبعوا الحنطة بالحنطة ،
والحنطة مكيل قويل بجنسه .

قوله : وكذلك التأمل فى حقائق اللغة لاستعارة غيرها .

أى : لاستعارة غير ألفاظها الدالة عليها بالوضع ، أو لاستعارة تلك الألفاظ
لغير موضوعاتها سائغ ، فكذلك القياس ، لأنه نظيره ، لأن التأمل فى حقائق
اللغة ليقف على طريق المجاز / ^(١) لتستعير اللفظ فى غير موضعه ، لم يكن
اقتراحا على اللسان ، ولا وضعاً من عند نفسه ، فكان البابان واحداً غير أن
المصير إلى أحدهما ^(٢) السماع من صاحب الشرع ، وفى الآخر من ^(٣) العرب ،
كذا ذكره شمس الأئمة . ^(٤)

قوله : وبيانه ... أى : بيان التأمل فى النص لاستخراج المعنى الذى هو مناط
الحكم بإشارة الشارع يتحقق فى قوله - ﷺ - : « الحنطة بالحنطة ...
الحديث » ^(٥) بالرفع والنصب ، وعلى التقديرين لا بد من إضمار بدليل حرف
الباء ، فإنه يقتضى فعلاً يلتصق بواسطتها بما دخلت فيه ، وقد ذكرت فى
المعاوضات ، فيضمر فعل يناسبها ، فكان معنى رواية الرفع : بيع الحنطة
بالحنطة ، بطريق حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ومعنى رواية

(١) ق ١٧٠ / ب من ب

(٢) وهو : باب القياس .

(٣) وهو : التأمل فى حقائق اللغة .

(٤) انظر : (أصول السرخسى ٢ / ١٣٨ - ١٣٩) .

(٥) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١١ ، والترمذى ٣ / ٥٣٢ ، والنسائى ٧ / ٢٧٣٢٧٢ ،

وابن ماجة ٢ / ٧٥٨ ، وأحمد ٢ / ٢٣٢) .

وقوله : مثلاً بمثل حال لما سبق والأحوال شروط ، والأمر للإيجاب والبيع مباح ، فينصرف الأمر إلى الحال التى هى شرط ، وأراد بالمثل : القدر بدليل ما ذكر فى حديث آخر (كيلاً بكيلاً) .

النصب وهو مختار المصنف : يبعوا الحنطة .

والحنطة : اسم لكيل قوبل بجنسه حيث قال : (بالحنطة) .

وقوله : (مثلاً بمثل) حال لما سبق ، والأحوال شروط ، فإن الطلاق يتعلق بالركوب كما يتعلق بالدخول فى قوله : إن دخلت الدار راكبة فانت طالق فيكون المعنى : يبعوا بهذا الوصف وهو التماثل ، والأمر للإيجاب كما مر والبيع مباح بالإجماع ، فيصرف الأمر إلى الحالة / ^(١) التى هى شرط ، أى : إذا أردتم بيع الحنطة بالحنطة ، فبيعوا بهذا الشرط .

ولا يبعد أن يكون الشيء مباحاً ويجوز رعاية شرطه عند الإقدام عليه كالنكاح فإنه مباح ، والإشهاد شرط عند الإقدام عليه .

والمراد بمثل المذكور فى هذا الحديث القدر أى : الكيل فى المكيلات والوزن فى الموزونات دون غيره ، بدليل ما ذكر فى حديث آخر : « كيلاً بكيلاً » . ^(٢) وهذا ، لأن المائلة على الإطلاق غير مراد بالإجماع ، إذ لا يشترط

(١) فى ١٥٤ / ١ من ح .

(٢) أخرجه : أبو يوسف فى كتاب الآثار ص ١٨٣ بلفظ : (الذهب بالذهب ووزن بوزن والفضل ربا ، والفضة بالفضة ووزن بوزن والفضل ربا ، والحنطة بالحنطة كيلاً بكيلاً والفضل .. الحديث)

وأراد بالفضل : الفضل على القدر ، فصار حكم النص : وجوب التسوية بينهما .

وهذا حكم النص والداعى إليه القدر والجنس ، لأن إيجاب التسوية بين هذه الأموال يقتضى أن تكون أمثالا متساوية ، ولن تكون كذلك إلا بالقدر والجنس ، لأن المماثلة تقوم بالصورة والمعنى .
وسقطت قيمة الجودة بالنص .

التساوى فى جميع الصفات والحيات ، فعلم أن المراد به المثل المقيد وهو المماثلة فى الكيل ، وأراد بالفضل ، الفضل على القدر ضرورة .

والربا : اسم لزيادة وهى حرام ، وهى فضل مال لا يقابله عوض فى معاوضة مال بمال ، فثبت بإشارة النص أن حكمه / (١) وجوب التسوية بينهما فى القدر ثم الحرمة بناء على قوات حكم النص .

قوله : وهذا حكم النص والداعى إليه كذا ...

إذا عرفنا حكم النص ، فلا بد لهذا الحكم من سبب داعٍ مما هو ثابت بهذا النص .

وإذا تأملنا وجدنا الداعى إليه القدر والجنس ، لأن إيجاب التسوية بين هذه الأموال يقتضى أن يكون أموالا متساوية ، كيلا يفضى إلى تكليف ما ليس فى الوسع ، ولن يكون كذلك إلا بالقدر والجنس ، لأن المماثلة تقوم بالصورة والمعنى إذ كل محدث موجود بصورته ومعناه ، فالكيل يسوى بينهما فى الذات والجنس فى المعنى .

قوله : وسقطت قيمة الجودة بالنص ...

وهو قوله - ﷺ - : « جيدها ورديتها سواء » . (٢)

(١) ق ١٧١ / أ من ب .

(٢) قال محمد عبد الحليم اللكنوى نقلا عن الزيلعى : هذا الحديث غريب بهذا اللفظ =

وبالإجماع أيضا ، فإنه لو باع قفيز بر جيد ، بقفيز بر ردىء ، ودرهم على أن يكون الدرهم بمقابلة الجودة ، لا يجوز ، فلو كانت الجودة متقومة ، ينبغى أن يجوز كما فى غير مال الربا .

ولان ^(١) ما لا يستفيع به إلا بهلاكه فمستفيعته فى ذاته ، والأشياء الستة (المذكورة) ^(٢) فى الحديث كذلك ، وكانت منفعتها فى ذواتها لا فى صفاتها فلم يكن أوصافا متقومة .

وفى الحقيقة قوله : وسقطت قيمة الجودة جواب عما يقال : لا نسلم أن الماثلة تثبت حقيقة بما ذكرتم ، فإنه قد يبقى التفاوت بين البديلين فى الوصف

== ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبى سعيد رواه مسلم ، قال : قال رسول الله - ﷺ :
« الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء » .

ينظر : (قمر الأقمار على هامش نور الأنوار ص ٢٢٦ ، ونصب الراية ٤ / ٣٦ ، ٣٧) .

(١) فيه إشارة إلى الدليل المعقول على سقوط قيمة الجودة ، فكأنه قال : وسقطت قيمة الجودة بالنص وهو قوله - ﷺ - : « جيدها ورديتها سواء » ، وبالإجماع أيضا ، فإنه لو باع .. ، وبالمعقول وهو : إن ما لا يتفيع به إلا بهلاكه ، فمستفيعته فى ذاته ، والحنطة وأخواتها عما لا يتفيع بها إلا بهلاكها فكانت منفعتها فى ذواتها لا فى صفاتها ، فلم تكن أوصافها متقومة ، لأن التقوم يكون بالانتفاع ، فما لا يكون منتفعا لا يكون متقوما ، بخلاف ما يستفيع به بدون هلاكه ، لأنه يتفيع بوصفه فكان الوصف معتبرا شرطا لا علة لها ، لأن العدم لا يصلح لعللة ، لأنها عبارة عن معنى يحل بالحل لا عن اختيار ، فيعتبر به حال المحل ، والسقوط أمر عرقى ، فلا يصلح علة لأمر وجودى وهو : وجوب الماثلة ، بل الماثلة تثبت بهذين الوصفين وهما القدر والجنس . والله أعلم .

انظر : (الكشف للنسفى ٢ / ٢٠٦) .

(٢) فى ح (المذكور) وهو خطأ .

هذا حكم النص ، ووجدنا الأرز وغيره أمثالا متساوية ، فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص بلا تفاوت فلزمنا إثباته عن طريق الاعتبار ، وهو نظير المثلات ، فإن الله تعالى قال : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من ديارهم لأول الحشر ﴾ .
والإخراج من الديار عقوبة كالقتل والكفر يصلح داعيا إليه .
وأول الحشر يدل على تكرار تلك العقوبة .

بعد استوائهما قدرا وجنسا ، فإذا لم تثبت المماثلة لا يظهر الفضل كما فى العبد والثياب .
فقال : إنما يلزم ذلك أن لو بقيت قيمة الجودة فى هذه الأموال ، بل سقطت بالنص .
(قوله) ^(١) : وهذا حكم النص ...

أى : ما ذكرنا حكم النص عرفناه بإشارته دون الرأى ووجدنا الأرز وغيره كالذُخْن ^(٢) والجص وسائر المكيلات / ^(٣) أمثالا متساوية ، فكان الفضل على المماثلة فيها ، فضلا خاليا عن العوض فى عقد البيع مثل حكم النص بلا تفاوت ، فلزمنا إثباته على طريق الاعتبار ، وهو نظير المثلات - أى العقوبات - فإن الله تعالى قال : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ﴾ - أى من ديارهم - أى من جزيرة العرب إلى الشام - فالإخراج من الديار عقوبة كالقتل قال الله تعالى : ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم أن

(١) ساقطة من ب .

(٢) هو بضم الدال حب الجاورس ، أو حب أصغر منه أملس جدا ، بارد يابس ، حابس الطعم (القاموس المحيط ٤ / ٢٢٣) .

(٣) ق ١٥٤ / ب من ح .

ثم دعانا إلى الاعتبار بالتأمل فى معانى النص للعمل به فيما لا نص فيه ،
فكذلك هاهنا .

اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ﴿ والتخير بينهما دليل على أنه بمنزلة
القتل ، والكفر يصلح سببا للإخراج ، لأنه يصلح سببا للقتل ، فيصلح أن
يكون سببا له ، لأنه بمنزلة .

وأول الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة / (١) لأن الأول يدل على ثان
بعده ، والحشر الثانى إجلاء عمر - رضى الله عنه - إياهم من خير إلى الشام .

وقيل : الحشر الثانى يوم القيامة ، لأن المحشر يكون بالشام . (٢)

قوله : ثم دعانا .. أى دعانا الله تعالى إلى الاعتبار والتأمل فى معانى النص
بقوله : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ للعمل به - أى لنعمل بما وضح لنا من
المعنى فيما لا نص فيه ، فنعتبر أحوالنا بأحوالهم ، فنحترز عن مثل ما فعلوا
توقيا عن مثل ما نزل بهم .

فكذلك ههنا أى فى مسألتنا هذه (أى) (٣) فى الشرعيات لاستخراج مناط
الحكم بإشارة صاحب الشرع ليعمل به فيما لا نص فيه .

وأما الجواب عما تمسكوا ، فهو أن الكتاب تبين لكل شئ ، لأن ما ثبت
بالقياس مضاف إلى الكتاب ، وبهذا يجاب عن الآيات الأخر ، إذ القياس فى

(١) ق ١٧١ / ب من ب .

(٢) وعن عكرمة - رضى الله عنه - قال : (من شك أن المحشر ههنا - يعنى الشام -
فليقرأ هذه الآية) .

وقيل : معناه : أخرجهم من ديارهم لأول ما حشر لقاتلهم ، لأنه أول قتال قاتلهم
رسول الله - ﷺ - . انظر الكشاف للزمخشري (٤ / ٧٩) .

(٣) ساقطة من ب .

الكتاب . على أن المراد بالكتاب فى الآيتين ^(١) اللوح المحفوظ كما ذكره عامة المفسرين .

وأما الجواب عن حديث وائلة ، فإنهم كانوا يقيسون فى نصب الشرائع ، ما لم يكن فى التوراة بما كان فيها . ^(٢)

وأما القياس الذى نحن بصدده ، فإنه فى التحقيق إظهار ما كان ، ورد مشروع إلى نظائره .

(أو أنهم) ^(٣) قاسوا باعتبار الصورة دون المعنى ، كما يكون من أصحاب الطرد اليوم .

وفرقهم بين حق الله تعالى وحق العباد ساقط ، لأن جهة القبلة محض حق الله تعالى ، لأنه لاداء ما هو حق الله تعالى ، والله تعالى موصوف بكمال القدرة ومع ذلك أطلق لنا العمل بالرأى فيه ، إما لتحقيق معنى الابتلاء ، أو لأنه ليس فى وسعنا ما هو أقوى من ذلك ، وهذا المعنى بعينه موجود فى الأحكام .

(١) وهما قوله تعالى : ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شئ ﴾ وقوله عز اسمه : ﴿ ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾ .

راجع فى المراد من الكتاب فى هاتين الآيتين الكريمتين إلى :

(جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٧ / ١٨٨ ، ٢١٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ٤٢٠ ، ٧ / ٥ ، وتفسير أبى السعود ٣ / ١٣١ ، ١٤٣ ، والبحر المحيط ٤ / ١٤٦ ، والكشاف ٢ / ١٢ ، ١٩ ، وصفوة التفسير ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، وتيسير الكريم الرحمن تفسير كلام المنان ٢ / ٣٩٦ ، ٤١٠) .

(٢) وإليه وقعت الإشارة فى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « فقاسوا ما لم يكن بما قد كان »

(٣) فى ب (وأنهم)

والأصول فى الأصل معلولة .

وكذا فرقهم بين الخبر والعلة لا يقوى ، إذ الوصف هو علة عندنا موجب للعلم ، كما أن الخبر أصله موجب للعلم ، وهذا / (١) لأن الوصف كالخبر ، والتعليل كالرواية ، وكما احتملت الرواية الغلط ، احتمل التعليل الغلط فلا فرق بينهما .

وأما الفرق بين التماثلات ، فلا تفرقها فى المعانى التى هى مناط الحكم وانتفاء صلاحية ما توهمه الخصم جامعا لوجود معارض فى الأصل أو الفرع .
وأما الجمع بين المختلفات ، فلاشتراكها فى معنى جامع ، أو لاختصاص كل من المختلفات بعلة صالحة لحكم خلافه ، إذ لا مانع عند اختلاف الصور وإن اتحد نوع الحكم أن يعلل بعلة مختلفة .

قوله : والأصول فى الأصل معلولة

أى (٢) : قابلة للتعليل .

اختلف القائلون بالقياس فى الأصول أى : الكتاب والسنة :

فقال بعضهم : هى غير معلولة فى الأصل إلا إذا قام الدليل فى البعض على كونه معلولا .

وقال بعضهم : هى معلولة بكل وصف يصلح لإضافة الحكم إليه إلا لمانع من النص والإجماع فى البعض ، فحيثئذ يمنع التعليل بالجميع ويقتصر على ما عدم فيه المانع .

(١) ق ١٥٥ / أ من ح .

(٢) ق ١٧٢ / أ من ب .

وقال بعضهم وهو عامة مثبتى القياس : هى معلولة - أى الاصل فيها
التعليل - ولكن بوصف قام الدليل على تميزه من بين سائر الأوصاف فى كونه
مناطق الحكم ، وهو مذهب بعض أصحابنا ، والشافعى - رحمه الله - . (١)

وقال بعضهم : هى معلولة فى الاصل ، ولكن لا بد من دلالة تميز
الوصف المؤثر من إقامة الدليل ، على أن النص الذى نريد تعليله فى الحال
معلول ، وهو مذهب القاضى أبى زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة كذا فى
الميزان . (٢)

والعلة فى اصطلاح الفقهاء هى : المعنى الذى تعلق به حكم النص .
كذا فى التقويم . (٣)

ثم احتج أهل المقالة الأولى - بأن النص قبل التعليل يثبت الحكم بمعنى
اللغة ، ولا يدل النص على المعنى الشرعى لغة ، ولهذا اختص به الفقهاء دون
أهل اللغة ، وبالتعليل يتغير ذلك ، وينتقل الحكم إلى المعنى الشرعى ، ثم
المعنى الشرعى بمنزلة المجاز من الحقيقة ، فلا يجوز ترك الحقيقة إلا بدليل .

ألا يرى أن الأوصاف متعارضة - يعنى يقتضى كل وصف غير ما يقتضيه
الآخر - والتعليل بجميع الأوصاف ، بأن يجعل الكل علة واحدة غير ممكن ،

(١) راجع : (التلويح على التوضيح بحاشيته ص ٥٤٩ - ٥٥٠ ، والاحكام للامدى ٣ / ٤١١) .

(٢) راجع : (التوضيح والتلويح مع حاشية التلويح المسمى بالتوشيح فى المكان السابق ،
وأصول فخر الإسلام فى كشف الأسرار ٣ / ٢٩٣ ، وأصول شمس الأئمة
الرخى ٢ / ١٤٤ ، وتقويم الأدلة ١ / ٣٨٨ ، وميزان الأصول للسمرقندى ص
٧٤٥ - ٧٤٦) .

(٣) راجعه : (٢ / ٣٤٧) .

لأن ذلك لا يوجد فى غير المنصوص عليه ، فالتعليل به يوجب انسداد باب القياس ، أو بأن يجعل كل واحدة علة على حدة غير ممكن أيضا ، لإفضائه إلى التناقض ، وبكل وصف (معين) ^(١) غير ممكن ، لأنه يستحيل أن يكون هو العلة ، ويحتمل أن لا يكون ، والمحتمل لا يكون حجة ، إذ الحجة / ^(٢) لا تثبت بالشك ، فكان الوقف عن التعليل هو الاصل إلا إذا قام دليل يرجح بعض الأوصاف ، فحينئذ يجوز ، ولأن الحكم ظهر عقيب كل الأوصاف التى اشتمل عليها ، فالتعليل ببعض تخصيص فلا يثبت إلا بدليل . والحاصل أن التعليل لا يجوز إلا فيما ثبتت عليه بالنص أو الإجماع .

واحتج أهل المقالة الثانية - بأن الشارع لما جعل / ^(٣) القياس حجة ، ولا يصير حجة إلا بأن يجعل أوصاف النص علة ، كان جواز التعليل أصلا فى كل نص ، لأن الدلائل الدالة على حجية القياس لم يفصل بين نص ونص .

ولما صار التعليل نصا ، ولا يمكن بجميع الأوصاف لانسداد باب القياس ولا بواحد منها للجهالة ، ولعدم جواز الترجيح بلا مرجح ، صارت الأوصاف كلها صالحة ، فصلح إثبات الحكم بكل وصف إلا بمانع بأن يعارض بعض الأوصاف بعضها ، أو يخالف نصا أو إجماعا .

وأما الجواب عن قولهم : التعليل بكل وصف محتمل وبالمحتمل لا تثبت الحجة أن نقول : لما صار القياس حجة شرعا ، صار التعليل أصلا بكل نص لتعميم الحكم ، لكن يبقى فى كل وصف احتمال أنه غير مراد ، فلا يترك الاصل بالاحتمال .

(١) فى ح (معنى) وهو تصحيف .

(٢) ق ١٥٥ / ب من ح .

(٣) ق ١٧٢ / ب من ب .

وعن قولهم : التعليل تغيير للحكم وترك للحقيقة .

إن نقول : أثر التعليل فى إثبات الحكم فى الفرع لا فى تغيير حكم الأصل ،
إذ الحكم فى الأصل باق بعد التعليل على ما كان قبله ، فلم يكن فيه تغيير
للحكم ولا ترك للحقيقة ، بل فيه تقريره ، بإظهار المعنى الذى يحصل به
طمأنينة القلب .

واحتج أهل المقالة الثالثة : بأن التعليل لما ثبت أصلا بالدلائل الموجبة
للقياس كما مر^(١) ، وصار التعليل أصلا فى كل نص ، بطل التعليل بجميع
الأوصاف لأن التعليل شرع للتعدية مرة ، وللحجر أخرى عند الشافعى - رحمه
الله - فإنه جور التعليل بعلة قاصرة ، والتعليل بجميع الأوصاف يسد باب
القياس كما بينا فلا بد من دليل يميز وصفا من سائر الأوصاف للتعليل .

وذكر شمس الأئمة : أن الصحابة إنما اختلفوا فى الفروع ، لاختلافهم فى
الوصف الذى هو علة فى النص ، إذ كل ادعى أن العلة ما قاله ، فكان ذلك
اتفاقا منهم على أن أحد الأوصاف هو العلة .^(٢)

فلا يجوز التعليل بجميع الأوصاف ، لأنه مخالفة للإجماع ، بل بواحد فلا
بد من دليل يميزه .

واحتج أهل المقالة الرابعة : بأن دليل التمييز شرط عندنا أيضا كما/^(٣) قلت ،
إلا أن عندنا دليل التمييز التأثير ، وعند الشافعى رحمه الله الإخالة^(٤) كما

(١) انظر : (ص ٩٦٥ فما بعدها) .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ١٤٦) .

(٣) ق ١٥٦ / ١ من ح .

(٤) وهى : وقوع الشيء فى القلب موقع خيال - من خال الشيء يخال خيلا وخيلة ...
ظنه ، ويقال فى مستقبله : إخال - بكسر الهمزة ، وتفتح فى لُغَةٍ ،
==

إلا أنه لا بد في ذلك من دلالة التمييز ، ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على أنه للحال شاهد .

سنبين إن شاء الله تعالى ، لكن نحتاج قبل بيان دليل التمييز والشروع في التعليل إلى إقامة الدليل على كون النص الذى يريد تعليله معللا فى الحال ، وليس بمقتصر على مورده ، بل يعدى حكمه إلى غيره كالحكم الثابت بالخارج من السبيلين ، تعدى إلى منسوب السرة بالإجماع / (١) فيجوز تعليله بعدُ بوصف قام دليل على كونه علة ، وهذا معنى قول الشيخ : إلا أنه لا بد من دلالة التمييز ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على أنه للحال شاهد ... - أى معلول - وذلك لأن الأصل فى النصوص وإن كان هو التعليل ، إلا أنه ثابت من طريق الظاهر ، وقد وجدنا من النصوص ما هو غير معلول بالاتفاق ، واحتمل أن يكون هذا النص المعين من تلك الجملة ، فلا يصلح التمسك به ، والإلزام به على الغير مع هذا الاحتمال ، لأن الظاهر يصلح حجة للدفع لا الإلزام ، حتى صار التعليل قبل قيام الدليل على كونه معلولا صالحا للعمل وإن لم يصلح الإلزام على الغير على مثال استصحاب الحال ، فإنه صلح حجة دافعة لا ملزمة .

= و يقال : خيل عليه تخيلا وتخيل وجه التهمة إليه ، والسحاب المخيلة التى تحجبها ماطرة .

وذكر فى بعض كتب الشافعية : أن الإخالة من أخالت السماء إذا كانت ترجى المطر ، لأن المناسبة ترجى العلية لإشعارها بها

انظر : (القاموس المحيط ٤ / ٣٨٣ ، والمصباح المنير ١ / ١٨٧ ، والكشف للبخارى ٣ / ٣٥٤ ، وأصول الرخسى ٢ / ١٧٧) .

(١) ق ١٧٣ / ١ من ب .

ويان هذا فى الذهب والفضة ، فإن حكم الربا ثابت فيهما بالنص ، وهو معلولة عندنا بعلّة الوزن والجنس .

وأنكر الشافعى - رحمه الله - هذا التعليل ، وقال : إنه ليس بمعلول ، فلا يصلح منا الاستدلال بأن الأصل فى النصوص التعليل ، بل لا بد من إقامة الدليل على أنه فى الحال معلول ، والدليل عليه أن هذا النص تضمن حكم التعين بقوله - ﷺ - : « يدا بيد » والتعين من باب الاحتراز عن الربا كوجوب المماثلة - يعنى كلا الحكمين متعلق بمعنى واحد .

ألا يرى أن تعيين أحد البدلين شرط فى كل عقد احترازا عن بيع الدين بالدين وأنه منهى لنهى النبى - ﷺ - : « عن الكالىء بالكالىء »^(١) ووجب التعين فى البديل الآخر هنا ، لاشتراط المساواة لما أن للتقد مزية على النسبة عرفا ، فيجب الاحتراز عن شبهة الفضل الذى هو ربا يؤيده قوله - ﷺ - « إنما الربا فى النسبة »^(٢) وقد وجدنا حكم التعين متعديا عنه عند الشافعى - رحمه الله تعالى - حتى شرط التقابض فى المجلس فى بيع الطعام بالطعام عند اتحاد الجنس واختلافه ليحصل التعين . وقلنا جميعا فيمن اشترى حنطة

(١) أخرجه : الدارقطنى والبيهقى بإسناد ضعيف ، بلفظ : « أن النبى - ﷺ - نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » قال أبو عبيده هو النسبة بالنسبة .

وصورته أن يقول : معنى ثوبا فى ذمتى بصفته كذا إلى شهر كذا بدینار مؤجل إلى وقت كذا ، فيقول : قبلت . وهذا فاسد بلا خلاف .

(ينظر : المجموع للنزوى ٩ / ٤٠٠)

(٢) أخرجه : (مسلم ٣ / ٢١٢ بلفظ : « ما كان يدا بيد فلا بأس ، وما كان نسبة فهو ربا » . وأبو داود ٣ / ٦٤٥ - ٦٤٦ بقريب من هذا اللفظ . والنسائي ٧ / ٢٨٠) .

فشرطه أن لا يكون الأصل مخصوصا بحكمه بنص آخر ...

بعينها بشعير بغير عينه غير مقبول في المجلس ، أنه باطل وإن كان موصوفا ،
لأن بترك التعمين في أحد البدلين تفوت المساواة في اليد / (١) باليد ، فثبت أنه
معلول بإجماع .

قوله فشرطه أن لا يكون الأصل إلى آخره ...

لا بد من بيان الأصل والفرع لكثرة دورهما في هذا الباب فنقول :
الأصل في القياس عند أكثر الفقهاء والنظار هو : محل الحكم المنصوص
عليه .

كما إذا قيس الأرض بالبر في تحريم / (٢) بيعه (بجنسه) (٣) متفاضلا ، كان
الأصل هو البر عندهم .

وعند المتكلمين هو الدليل الدال على الحكم المنصوص عليه من نص أو
إجماع .

وقيل : هو الحكم في المحل المنصوص .

وهذا النزاع لفظي ، لإمكان إطلاق الأصل على كل منها ، لبناء حكم
الفرع على الكل .

وأما الفرع هو : المحل المشبه عند الأكثر ، كالأرض في المثال المذكور .

وعند البعض هو : الحكم الثابت فيه بالقياس ، وهذا أولى ، لأنه الذي

(١) في ١٥٦ / ب من ح .

(٢) في ١٧٣ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

كشهادة خزيمة رضى الله عنه .



يبنى على الغير ويفتقر إليه دون المحل ، وإذا ثبت هذا ، فنقول :

إن كان المراد بالأصل فى قوله : أن لا يكون الأصل : النص المثبت للحكم فمعنى الخصوص التفرد أى متفردا بحكمه من بين العامة لا يشاركه غيره ، لا الخصوص من صيغة عامة ، فإنه غير مانع عن القياس .

والباء فى : بحكمه بمعنى مع ، وفى بنص آخر : للسببية ، والمختص به غير مذكور والضمير راجع إلى الأصل - أى يشترط أن لا يكون النص المثبت لحكم مختصا مع حكمه بذلك المحل بسبب نص آخر يدل على اختصاصه بذلك المحل مثل قوله - ﷺ - : « من شهد له خزيمة فحسبه »^(١) فإنه مختص مع حكمه وهو قبول شهادة الفرد ، بمحله وهو خزيمة^(٢) - رضى الله عنه - بسبب قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ فإنه لما وجب على الجميع مراعاة العدد ، لزم منه نفي قبول شهادة الفرد ، فإذا ثبت بدليل فى موضع ، كان مختصا به .

(١) أخرجه : (أبو داود ٤ / ٣١ - ٣٢ ، والنسائي ٧ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، فى حديث طويل جاء فيه : (. . فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته فأقبل النسي - ﷺ - على خزيمة ، فقال بما تشهد ؟ فقال : بشهادة رسول الله ، فجعل رسول الله - ﷺ - شهادة خزيمة بشهادة رجلين) .

(٢) وهو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة ، الأنصارى ، الأوسى ثم الحظمى ، يكنى أبا عمارة الفقيه ، المدنى ، فو الشهادتين ، من السابقين الأولين ، شهد بدر وما بعدها ، وقيل : أول مشاهده أحد ورجحه الذهبى ، وكانت راية خطمة بيده يوم الفتح ، مناقبه كثيرة .

قتل رضى الله عنه - يوم صفين سنة (٣٧ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وأسد الغابة ٢ / ١٣٣ ، ومجمع الزوائد ٩ / ٣٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٤٨٥) .

وإن كان المراد منه محل الحكم فمعنى الخصوص : التفرد أيضا ﷺ والباء في بحكمه صلة الخصوص ، وفي بنص آخر للسببية - أى يشترط أن لا يكون محل الحكم مختصا بحكمه بسبب نص آخر مثل خزيمة - رضى الله عنه - ، فإنه متفرد بقبول شهادته ، وعرف هذا الاختصاص بقوله تعالى : ﴿واستشهدوا...﴾ الآية ، وعلى هذا الوجه تدل عبارة التقويم .^(١)

ويجوز أن يكون المراد من الخصوص : خصوص العموم ، إلا أنه خصوص بطريق الكرامة ، حتى يمنع عن القياس ، لأن فى إلحاق الغير به إبطال كرامته سواء كان ذلك الغير مثله ، أو فوقه ، أو دونه فى الفضيلة ، لا مطلق الخصوص ، وأنه لا يمنع عن القياس ، والنص الآخر الدليل المخصص ، والمخصوص منه غير مذكور - يعنى يشترط^(٢) أن لا يكون محل الحكم مع حكمه مخصوصا عن قاعدة عامة كخزيمة - رضى الله عنه - وقصة خزيمة : (أن النبى ﷺ اشترى ناقة من أعرابى^(٣) ، وأوفى الثمن ثم جحد الأعرابى

(١) وإليك عبارته : * أما فصل الحكم المخصوص بالنص : فإن رسول الله - ﷺ - قضى بشهادة خزيمة وحدها وكان مخصصا به بهذه الفضيلة .

وبدليل أن كتاب الله تعالى قصد تفسير الاستشهاد بالذى شرعه حجة على الشهيدين وفسرا بهما رجلا أو رجل أو امرأتان ، فيصير القبول لشهادة خزيمة وحدها مخصصا به ، لأن النص يرد فى غيره * .

(تقويم الأدلة ص ٥٥٧ ، مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٢) ق ١٥٧ / ١ من ح .

(٣) واسمه : سواء بن الحارث ، وقيل : سواء بن قيس المحاربى ذكره غير واحد من الصحابة . وقيل : إنه جحد البيع بأمر بعض المنافقين . وفى أكثر الروايات (فرسا) بدل ناقة .

ينظر : (هامش رقم ٢ على سنن أبى داود ٤ / ٣٢ نقلًا عن المنذرى) .

استيفاء الثمن وقال : هلم شهيدا ^(١) فقال - ﷺ - : من يشهد لى ؟ فقال خزيمة بن ثابت أنا أشهد لك يا رسول الله . فقال رسول الله - ﷺ - كيف تشهد لى ولم تحضرنا ؟ فقال : يا رسول الله : إنا نصدقك فيما تأتينا من خبر السماء ، أفلا نصدقك فيما تخبر به من أداء الثمن . فقال - ﷺ - « من شهد له خزيمة فحسبه » . ^(٢)

قال العلامة مولانا حافظ الدين ^(٣) : إنما اختص بهذه الكرامة من بين الحاضرين لفهم جوار الشهادة للرسول - ﷺ - بناء على أن قوله فى إفادة العلم بمنزلة العيان . والشرع قد جعل التسامع فى بعض الأحكام بمنزلة العيان ، فكان قول الرسول - ﷺ - أولى بذلك . ^(٤)

قوله : وأن لا يكون معدولا به

أى الشرط الثانى أن لا يكون الأصل أى حكمه معدولا به عن القياس .
والضمير فى به راجع إلى الأصل ، والباء للتعدية ، لأن العدول لازم ،

(١) فى ١٧٤ / أ من ب .

(٢) وقد أخرج هذا الحديث بقصته (أبو داود ٤ / ٣١ - ٣٢ ، والنسائى ٧ / ٣٠١ - ٣٠٢) وقال محمد عبد الحليم اللكنوى : « وقصته ما روى إلخ كذا أورده على القارى ، وأورده فى المبسوط وهكذا فى التحقيق » .

انظر : قمر الأقطار بهامش نور الأنوار ص ٢٢٩ .

(٣) أراد به : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى المتوفى (٧١٠ هـ) صاحب المنار ، وتقدمت ترجمته فى الباب الثانى من المقدمة .

(٤) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٢٣ ، وقمر الأقطار شرح نور الأنوار ص ٢٢٩ هامش (١٣) ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧) .

وهو الميل عن الطريق ، ولا يتأتى المجهول عنه إلا بالباء ، ويكون معناه بالباء معنى الفاعل - أى شرطه أن لا يكون حكم الأصل عادلا عن منن القياس - أى مائلا يعنى لا يكون على خلاف القياس - ، لأنه إذا كان مخالفا للقياس لا يمكن إلحاق الغير به .^(١)

ثم الخارج عن القياس على أربعة أوجه :

أحدها : ما استثنى وخصص من قاعدة عامة ، ولم يعقل فيه معنى التخصيص ، كتخصيص خزيمة - رضى الله عنه - بقبول شهادته وحده .

وثانيها ما شرع ابتداء ولا يعقل معناه ، فلا يقاس عليه غيره لتعذر العلة كأعداد الركعات ، ونصب الزكاة .

وهذا القسم يسمى معدولا به عن القياس تجوزا ، إذ لم يسبق له عموم وقياس حتى يسمى خارجا عن القياس .

وثالثها : القواعد المبتدأة العديمة النظير ، لا يقاس عليها غيرها ، مع أنها يعقل معناها ؛ لأنه لم يوجد لها نظير خارج ما تناوله النص أو الإجماع ، وتسميته خارجا عن القياس تجوز أيضا . وذلك كرخص السفر والمسح على الخفين فإن المسح شرع لعسر النزع ومسيس الحاجة إلى استصحابه ، ولكن لا يقاس عليه العمامة ، والقفازان ، وما لا يستر جميع القدم .^(٢)

(١) لذلك يقال : ما ثبت خلاف القياس ، فغيره عليه لا يقاس .

(٢) وذلك لأنها لا تسارى الخف فى الحاجة وعسر النزع وعموم الوقوع ، وكذلك رخصة السفر لا يشك فى ثبوتها بالمشقة ، ولكن لا يقاس عليها مشقة أخرى ، لأن غيرها لا يشاركها فى جملة معانيها ومصالحها ، فإن المرض لا يحوج إلى قصر الذات وإنما يحوج إلى قصر الحال بالرد من القيام إلى القعود ومن الركوع والسجود إلى الإيماء . وكذلك إباحة الميتة للمضطر للحاجة بلا شك ، ولكن لا يقاس عليه غيره لأن ==

ورابعها : ما استثنى عن قاعدة سابقة (تطرق)^(١) إلى استثنائه معنى فيجوز أن يقاس عليه كل مسألة شاركت المستثنى فى علة الاستثناء عند عامة الأصوليين خلافا /^(٢) لبعض أصحاب أبى حنيفة - رحمه الله تعالى - ،^(٣) فتبين بهذا أن المراد من المعدول به عن القياس ، ما يخالف القياس /^(٤) من كل وجه ، فإنه إذا كان موافقا له من وجه ، يجوز القياس عليه كالمستحسنات . (ومثال المعدول)^(٥) به عن القياس : بقاء الصوم مع الأكل ناسيا ، لأن القياس يوجب أن يفسد صومه ، لأن الأكل يضاد الصوم ، والشئ لا يبقى مع ضده ، لأن النسيان لا يعدم الفعل ، كمن أئلف مال إنسان يضمن ، أو ترك ركنا من الصلاة ناسيا ، تفسد صلاته ، كما لو تركه ذاكرا إلا أن كون النسيان غير مؤثر فى إفساد ، ثبت بقوله - ﷺ - كذلك للأعرابي : « تَمَّ عَلَى صَوْمِكَ فَإِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ »^(٦) وهذا حكم معدول به عن القياس لا

== غيره ليس فى معناه ، فهذه الأقسام لا يجرى فيها القياس بالاتفاق .

(كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٠٥) .

(١) فى ح (بطرق) وهو خطأ .

(٢) فى ١٥٧ / ب من ح .

(٣) وسيأتى لهذا أمثلة فى آخر هذا الفصل - إن شاء الله - .

(٤) فى ١٧٤ / ب من ب .

(٥) عبارة ب (وقال المعدول) وهو خطأ .

(٦) أخرجه : البخارى ٢ / ٢٣٤ بلفظ : « إذا نسى فأكل وشرب ، فليتم صومه ،

فإنما أطعمه الله وسقاه » . ومسلم ٢ / ٨٠٩ ، والترمذى ٣ / ٩١ ، وأخرجه أبو

داود بروايته عن أبى هريرة - رضى الله عنه قال : « جاء رجل إلى النبى - ﷺ -

فقال : يا رسول الله إنى أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم ؟ فقال : « الله أطعمك

وسقاك » .

قال ابن حجر فى الفتح ٤ / ١٥٦ : (وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث) .

مخصوص من النص وهو قوله - ﷺ - : « الفطر بما (دخل) » (١) ، (٢)
كما زعم بعض مشائخنا والشافعي - رحمه الله - فإنه عند مخصوص بحديث
الاعرابي ، والمخصوص يقبل التعليل ، فتعلل بعدم القصد ، ويلحق به الخاطئ
والمكره ، والنائم الذي صب الماء في حلقه .

وعند بعض مشائخنا هو مخصوص بطريق الكرامة كخزيمة - رضى الله
عنه - فلم يجز إلحاق غيره به ، وكلاهما ليس بصحيح ، فإنه في تعليل النبي
- ﷺ - : « فأما أطعمك الله وسقاك » إشارة إلى أن الناس لم يكن داخلا
في النص العام ، لأن الفعل غير مضاف إليه ، فلم يكن هو تاركا للكف
بالأكل بل هو كاف كما كان . (٣) ولأنه لو كان بطريق الكرامة ، لم يجز إلحاق
غير الاعرابي به ، (٤) والحق الجماع ناسيا بالأكل بالاتفاق .

فعلم أنه معدول عن القياس لا مخصوص فلا يجوز إلحاق الخاطئ والمكره
والنائم به ؛ لأن عذرهم دون عذر الناسي ، (لأن عذره) (٥) من جهة صاحب
الشرع ، بخلاف عذرهم ، فإنه من جهة العباد .

(١) في ح (يدخل) .

(٢) أخرجه : أبو يعلى عن عائشة - رضى الله عنها - وعلقه البخاري ٢ / ٢٣٦ عن ابن
عباس - رضى الله عنه - بلفظ : « الصوم بما دخل ، وليس مما خرج » .
ينظر : (كشف الخفاء ٢ / ١١٢) .

(٣) وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي أطعمه وسقاه ، فليس هذا الأكل والشرب يضاف
إليه ، فيفطر به ، وإنما يفطر بما فعله ، وهذا بمنزلة أكله وشربه في نومه ، إذ لا
تكليف بفعل النائم ، ولا بفعل الناسي .

(٤) (زاد المعاد في هدى خير العباد لابن قيم الجوزية ٢ / ٥٩) .

(٥) وقد ألحق غير الاعرابي به . (هامش ب) .

(٥) في ح (لانه) .

وأن يتعدى الحكم الشرعى الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره ولا نص فيه.

قوله : وأن يتعدى الحكم الشرعى إلى آخره ...

الشرط الثالث : تعدية حكم شرعى بغير تغيير إلى فرع وهو نظير الاصل ، ولا نص فى ذلك الفرع .

فالضمير فى بعينه عائد إلى الحكم الشرعى بعينه بغير تغيير ، والضمير فى نظيره راجع إلى الاصل المفهوم من التعدى ، وفى فيه إلى الفرع .

وهذا الشرط وإن كان شروطا فى الحقيقة ، لتضمنه اشتراط التعدية ، وكون الحكم شرعيا ، وعدم تغييره (فى الفرع)^(١) ، ومماثلة الفرع الاصل ، وعدم وجود النص فى الفرع ، إلا أن الكل لما كان راجعا إلى تحقيق /^(٢) التعدية ، فإنها يتم بالجميع ، جعل الكل شرطا واحدا .

وإنما شرط التعدى ؛ لأن التعليل بعلة^(٣) قاصرة ، لا يجوز وكذا إلى

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ١٧٥ / ١ من ب .

(٣) وهى : التى لا تتعدى محل النص ، ثم هى إن كانت ثابتة بنص أو إجماع فيصح التعليل بها اتفاقا كالسفر لإباحة الفطر فى رمضان ، وأما إن كانت العلة القاصرة ثابتة بالاجتهاد والاستنباط ، فقد اختلفوا فى صحة التعليل بها وعدم الصحة على رأيين . رأى يقول بصحتها وهم أكثر الشافعية وأحمد بن حنبل ومالك ومن معهم . ورأى آخر يقول بعدم صحتها وهم : الحنفية وعامة المتأخرين وبعض أصحاب الشافعى وغيرهم .

انظر تفصيل ذلك فى : (المستصطفى ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وحاشية الفتاوانى ٢ / =

فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الزنا للواطاة ، لأنه ليس بحكم شرعى ولا لصحة ظهار الذمى لكونه تغييرا للحرمة المتناهية بالكفارة فى الأصل .

فرع هو نظير الأصل ، لأن القياس هو التسوية بين أمرين فلا / (١) يتحقق إلا فى محل قابل له ، والتسوية لا تتصور فى شىء واحد .

وأما اشتراط أن يكون المتعدى حكما شرعيا فمذهب جمهور الفقهاء (٢) .

وقال ابن شريح من أصحاب الشافعى والقاضى الباقلانى : لا يشترط بل يجرى القياس فى الاسامى ، واللغات وهو مذهب جماعة من أهل (٣) العربية . قالوا : عرفنا أن أهل اللغة أطلقوا اسم الزنا على جماع يقصد به سفح الماء دون الولد ، والواطاة مثله فى هذا المعنى ، فكان زنا ، وبالزنا يجب الحد ، فكذا باللوطة .

قلنا : الاسماء كلها توقيفية ، قال تعالى : ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ (٤)

== ٢١٧ - ٢١٨ ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٤٢٣ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٣١١ ، ونهاية السؤل مع حواشيه المسمى - سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٣ / ١١٠ ، والسودة ص ٣٦٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٠٥ - ٤٠٦ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٥٨ - ١٦٠ ، والتوضيح مع التلويح ص ٥٥١ - ٥٥٣ ، والمغنى للخبارى ص ٣١٢ ، ومباحث العلة فى القياس عند الأصوليين ص ٣٠٨ فما بعدها ، ورسالة الماجستير للمحقق بعنوان (من مسالك العلة : النص والإجماع والمناسبة) ص ١٦٩ فما بعدها .

(١) ق ١٥٨ / ١ من ح .

(٢) كالحنفية والشافعية ، وإمام الحرمين والغزالى ، والأمدى وابن الحاجب وغيرهم .

(٣) كاللارنى وأبى على الفارسى وغيرهما .

(٤) سورة البقرة / ٣١ . وآخر الآية : ﴿ ثم عرضهم على الملائكة ، فقال أنبئوني ==

فيمتنع أن يثبت شيء منها بالقياس

ولأن الأسماء وضعت دلالات على المسميات ، فالمقصود بها تعريف المسمى لا تحقيق وصف فيه .

ألا يرى أنهم سمووا الزجاج الذى تقرر فيه المائعات قارورة أخذنا من القرار ولا يسمون الكوز والحوض قارورة وإن قر فيه الماء .

فثبت بهذا أن اللغة وضع كلها (توقيف)^(١) ، ولا مدخل للقياس فيها ، وهذا معنى قول الشيخ : فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الزنا باللوطة ...
أى لاجل أن الحكم يجب أن يكون شرعياً لا يستقيم ذلك .

وكذلك يشترط أن يكون حكم النص بعينه من غير تغيير له فى الفرع بزيادة وصف أو سقوطه ، لأن المساواة : بين الفرع والأصل لا يتحقق مع التغيير ، والتعدية مع التغيير إثبات حكم آخر فى الفرع غير حكم الأصل ، وهذا لا يجوز ، فلذلك لا يستقيم التعليل لإثبات صحةظهار الذمى كما ذهب إليه الشافعى - رحمه الله - حيث قال : موجب الظهار الحرمة ، والذمى من أهل الحرمة كالمسلم وهو من أهل الكفارة لأنه من أهل الإطعام والاعتاق ، فيصح ظهاره ، وبأن لم يكن أهلاً للصوم لا يمتنع ظهاره كالعبد ليس بأهل للتكفير بالمال (وظهاره)^(٢) صحيح مع هذا .

وقلنا : هذا التعليل باطل ، لأن حكم الظهار فى حق المسلم حرمة متناهية بالكفارة ، ولا يمكن إثبات مثل تلك الحرمة فى حق الذمى ، لأنه ليس بأهل

== بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴿

(١) فى النسختين معا بالواو (وتوقيف) والضواب ما أثبتناه .

(٢) فى ح (فظهاره) .

إلى إطلاقها فى الفرع عن الغاية .

ولا لتعديده الحكم من الناسى فى الفطر إلى المكره والخاطئ ، لأن عذرهما دون عذره .

للكفارة / (١) فلو صح ظهاره ، لثبت به حرمة مطلقة غير متناهية ، فيكون تغييراً للحكم الأصل فى الفرع وهو باطل .

وإنما قلنا : إنه ليس بأهل للكفارة ، لأن المقصود من الكفارة التطهير ولهذا يرجع فيها معنى العبادة ، حتى تتأدى بالصوم الذى هو عبادة محضة والكافر ليس بأهل للتطهير ولا لأداء العبادة ، بخلاف العبد فإنه أهل لهما إلا أنه عاجز عن التكفير بالمال كالفقير ، حتى لو اعتق وأصاب مالا كانت / (٢) كفارته بالمال .

وكذلك تشترط المماثلة بين الأصل والفرع ، لأن القياس محاذاة بين الشئين فى الحكم والعلة ، وذلك لا يتحقق إلا فى المتساويين ، فلذلك لا يصح التعليل لتعديده حكم الناسى فى الفطر إلى الخاطئ والمكره كما فعله الشافعى (٣) رحمه الله - حيث قال : إن الناسى لما لم يقصد الفطر ، لم يجعل فعله فطراً

(١) ق ١٧٥ / ب من ب .

(٢) ق ١٥٨ / ب من ح .

(٣) والغزالي - رحمه الله - نسب له هذا القول حيث قال :

* والشافعى قال : الصوم من جملة المأمورات بمعناه إذا افتقر إلى النية والتحقيق بآركان العبادات ، وهو من جملة المنهيات فى نفسه وحقيقته ، إذ ليس فيه إلا ترك يتصور من النائم جميع النهار ، فإسقاط الشرع عهدة الناسى ترجيح لتزوجه إلى المنهيات ، فنقيس عليه كلام الناسى ، ونقيس عليه المكره والمخطئ على قول *

فكذا الخاطئ لم يقصد الفطر ولا الفعل ، فلأن لا يكون فعله فطرا كان أولى ، وكذا المكروه على الفطر ، لأن الإكراه إذا كان بغير حق ، يتنقل فعله الحاصل عليه ، وإذا انتقل ، لم يبق له فعل كالتناسى لما أضيف فعله إلى صاحب الشرع ، لم يبق له فعل ^(١) .

لأنه لا مساواة بين الناسى والخاطئ والمكروه فى العذر وعدم القصد ، لأن النسيان أمر جبل عليه الإنسان لا صنع له فيه ، ولا يمكنه الاحتراز عنه بوجه فكان سماويا منسوبا إلى صاحب الحق من كل وجه ^(٢) فلم يصلح لضمان حقه لصدوره من جهته ، فيجمل الركن قائما باعتباره .

فأما الخطأ فلا ينفك عن تقصير فى جهة الخاطئ بترك المبالغة فى التحرز ولهذا يجب الدية والكفارة بقتل الخطأ .

والإكراه حادث بصنع العبد غير مضاف إلى صاحب الحق ، ولهذا لا له الإقدام على الفطر ، وهو معنى قول الشيخ : " لأن عذرهما دون عذ - أى : عذر الناسى - فتعدية الحكم من الناسى إليهما ، تعدية إلى ما بنظيره ، فيكون فاسدا .

==وقال ابن قدامة المقدسى - رحمه الله - (وإن تضمنض أو استثنى فى الطهارة ، فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه وبه قال الأوزاعى وإسحاق والشافعى فى أحد قوليه ، وروى ذلك عن ابن عباس - رضى الله عنه) . (المغنى : ٣ / ١٠٨) فعلم بهذين النصين أن للإمام الشافعى - رحمه الله - فى قياس المخطئ والمكروه على الناسى قولين : -

قول يقول : بقياسهما عليه ، وآخر بعدم قياسهما عليه - كما ذهب إليه الحنفية ومن معهم - والله أعلم - .

(١) كما أشار إليه قوله ﷺ : - « إنما أطعمك الله وسفأك » . . أى هو الذى ألقى عليك النسيان حتى أكلت وشربت . (هامش ب) .

(٢) انظر : (كشف الأسرار للبخارى : ٣ / ٣٢٠) .

وكذلك يشترط خلو الفرع عن النص ، لأن في القياس إبطال النص إن خالفه والتعليل لا يكون مبطلا للنص ، ولا يفيد إن وافقه لأن النص يغنى عن التعليل .

واعلم ، أن التعليل (لتعدية)^(١) إلى موقع فيه نص لا يجوز عند عامة مشائخنا ، سواء على وفاق النص الذي في الفرع أو خلافه /^(٢) كما ذكرنا .

وعند الشافعي - رحمه الله - إن كان على خلاف النص ، كان باطلا ، وإن كان على وفاقه ، أو مثبتا لزيادة ، كان النص ساكنا عنهما ، يجوز التعليل ، ويكون مؤكدا وبيانا لموجب النص^(٣) .

واختار مشايخ^(٤) سمرقند أن التعليل على موافقه النص يجوز من غير أن يثبت فيه زيادة ، وهو الأشبه لأن فيه تأكيدا لنص على معنى أنه لولا النص ، لكان الحكم ثابتا بالتعليل .

ألا يرى أن السلف ملأ كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول في حكم واحد ، ولم ينقل عن أحد في ذلك نكير فكان ذلك إجماعا على جوازه .

(١) في ب (لتعدية) .

(٢) ق ١٧٦ / أ من ب .

(٣) راجع : (أصول السرخسي ١٦١ / ٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٣٢٩ ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٤٩٩) .

(٤) من المعروف أن عددا كبيرا من العلماء قد نسبوا إلى سمرقند ومن أشهرهم : إسحاق ابن محمد بن إسماعيل أبو القاسم الحكيم السمرقندي المتوفى سنة (٣٤٢ هـ) ، وأبو علي الحسن بن داود بن رضوان السمرقندي المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) ، ونصر أبو الليث الحافظ السمرقندي المتوفى سنة (٩٤ هـ) وغيرهم . انظر : (الفوائد البهية ص ٤٤ ، ٦٠ ، ٢٢١ ، ومقدمة ميزان الأصول) .

ولا لشرط الإيمان فى رقة كفارة اليمين والظهار ، لأنه تعدية .

إلى ما فيه نص بتفسيره . والشرط الرابع - أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان .

قوله : ولا لشرط الإيمان أى : لا يجوز التعليل لشرطية الإيمان فى رقة كفارة اليمين ؛ والظهار بالقياس على كفارة / القتل^(١) كما فعله الشافعى - رحمه الله - لأنه تعدية إلى ما فيه نص بتفسيره بالتقييد^(٢) كما ذكرنا فى فصل البيان^(٣) .

قوله : والشرط الرابع أن يبقى حكم النص بعد التعليل أى : يبقى حكم النص بعد التعليل فى الأصل على ما كان قبله ؛ لأن تغيير حكم النص بالرأى لا يجوز ؛ لأنه (لا يعارضه)^(٤) وذلك مثل ما قال الشافعى - رحمه الله - : إن السباع التى لا يؤكل لحمها تلحق بالخمس الفواسق^(٥) ، حتى لو قتل المحرم شيئا منها ابتداء لا يجب عليه شيئا ، لأن النبى - ﷺ - استثنى

(١) ق ١٥٩ / ١ من ح .

(٢) ومن المعروف أن تقييد المطلق بتفسير له ، لأن النص المطلق يقتضى الخروج عن العهدة بإعتاق الرقة الكافرة ، وتقييده بالقياس لا يقتضى ذلك ، فيكون تغييرا لموجبه بالرأى ، وهو غير جائز .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ١٦٥ ، وحاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٧٧٥) .

(٣) انظر : (ص ٨٨٨ فما بعدها) .

(٤) فى ب (يعارضه) وهو خطأ .

(٥) وهى : الغراب ، والفأرة ، والعقرب ، والحدأة ، والكلب العقور .

الخمس^(١) ، إذ من طبعهن الإيذاء ، فكل ما يكون من طبعه الإيذاء ، كان مستثنى من النص بمنزلة الخمس^(٢) وقلنا : هذا تعليل فاسد ، لأننا لو جعلنا الاستثناء باعتبار معنى الإيذاء ، خرج المستثنى من أن يكون محصورا فى عدد الخمس ، فكان فيه تغيير حكم النص المعلن ، وذا لا يجوز .

وكذلك تجوز^(٣) شرط الخيار فوق ثلاثة أيام باعتبار أن شرع الخيار للنظر ، والناس يتفاوتون فى الحاجة إلى مدة النظر ، فوجب أن يكون مفوضا إلى رأيهم فيجوز فوق ثلاثة أيام كما جار ثلاثة أيام ، من هذا القبيل ، لأنه فيه إبطال حكم النص^(٤) ، وهو التقدير بثلاثة أيام ، كذا ذكره شمس الأئمة^(٥) .

وللخصم أن يمنع عدم انحصار الحكم على الخمس أو الثلاث على تقدير التعليل ، وإنما كان كذلك أن لو كان الحكم فى الفرع ثابتا بالنص ، بل هو ثابت بالتعليل ، مع أن بعض تقادير الشرع لا يمنع الزيادة ، كما فى أقل الحيض .

وما ذكر فى فخر الإسلام من الأمثلة فى أصوله^(٦) ليست بملائمة ، (لأن)^(٧)

(١) حيث قال فى حديث أخرجه البخارى : (خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور) راجع (صحيح البخارى ٢ / ٢١٢) .

(٢) راجع : (المرجع السابق : ٧ / ٣١٦) .

(٣ ، ٤) كما أجازه أبو يوسف ومحمد ومن معها إذا كانت المدة معلومة وهو قوله - رحمهم الله - لحبان بن منقذ بن عمرو الأنصارى - رضى الله عنه - (إذا بايعت فقل لا خلافة لى الخيار ثلاثة أيام) . (الهداية : ٢ / ٣٤) .

(٥) راجع (المبسوط ١٣ / ١٤) .

(٦) راجعه فى (٢ / ١٦٥ - ١٦٦) .

(٧) فى ب (أن) وهو خطأ .

قبله وإنما خصصنا القليل من قوله - ﷺ - لا تبيعوا الطعام بالطعام .

فى جميعها حصل تغيير حكم النص الذى فى الفرع لا تغيير حكم النص^(١) / المعلن يعرف بالتأمل^(٢) .

وقيل^(٣) : تعليل حرمة الربا فى الاشياء الأربعة بالقوت كما قال مالك^(٤) - رحمه الله - من هذا القبيل ، لاقتضائه عدم الحكم فى الملح ، وهذا ليس بقوى .

قوله : وإنما خصصنا القليل إلى آخره - هذا جواب عما يرد نقضا على هذا الأصل ، وهو ما ذكر الشافعى - رحمه الله - أنكم قد غيرتم بالتعليل حكم النص فى قوله - ﷺ - : « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء »^(٥) فإن النص يعم القليل والكثير ، لأنه (محلى)^(٦) بلام الجنس ، فيوجب الحرمة فى القليل الذى لا يكال كما يوجب فى الكثير الذى يكال ، وقد خصصتم القليل منه بالتعليل حيث علقتم الحرمة بصفة الكيل ، ولو علقتم بها ، لم يبق النص متنا ولا للقليل ، لأنه ليس بمكيل ، فكان هذا تغيير لموجبه بالتعليل

(١) ق ١٧٦ / ب من ب .

(٢) فالثالث الملائم لذلك ما قال الشافعى رحمه الله : أن السباع التى لا يؤكل لحمها ... إلخ وقد تقدم فى الصفحة السابقة .

(٣) والقائل الشيخ العلامة عبد العزيز البخارى حيث قال : (ورأيت فى بعض نسخ أصول الفقه أن تعليل حرمة الربا فى الاشياء ... إلخ) كشف الاسرار ٣ / ٣٣٢ .

(٤) وبه أخذ ابن القيم الجوزية - رحمه الله - وقال : وهو أرجح الأقوال (اعلام الموقعين : ٢ / ١٣٧) وانظر أيضا (المجموع للنووى : ٩ / ٤٠١)

(٥) سبق تخريجه فى (ص ٣٤٧) .

(٦) فى ب (لا محلى) وهو خطأ .

إلا سواء بسواء) لأن استثناء حال التساوى دل على عموم صدره فى الأحوال ولن يثبت ذلك إلا فى الكثير - فصار التغير بالنص مصاحبا للتعليل لا به .

لا تعدية لحكمه ^(١) .

فقال فى جوابه / ^(٢) خصصنا القليل بدلالة الاستثناء لا بالتعليل وذلك لما عرف أن المستثنى منه فى النفى إذا لم يكن مذكورا ، يقدر على وفق المستثنى للاستثناء ، فإنه لا يصلح إلا فى الجنس . من حيث الحقيقة ، ولهذا قال محمد - رحمه الله - فى الجامع : إن كان فى الدار إلا زيد فعبيده حر ، إن المستثنى منه بنو آدم ^(٣) ، حتى لو كان فيها صبي أو امرأة يحنث ، ولو كان فيها ثوب أو دابة لم يحنث .

ولو قال إلا حمار ، كان المستثنى منه حيوانا ، حتى لو كان فيها حيوان غير حمار ، يحنث ، ولو كان فيها ثوب لم يحنث ^(٤) .

وفيما نحن بصدد استثنى الحال بقوله : (إلا سواء بسواء) إذ المراد منه حال تساويهما فى الكيل والمذكور فى صدر الكلام هو العين ، واستثناء الحال من الأعيان لا يصح بطريق الحقيقة ، وإن كان يصح بطريق المجاز بأن يجعل منقطعا بمعنى لكن ، ولكن خلاف الأصل ، فدل أن الاستثناء لم يقع عما تناوله

(١) راجع : (المجموع للنووى : ٩ / ٤٠٢) .

(٢) ق ١٥٩ / ب من ح .

(٣) كانه قال : إن كان فى الدار أحد . (هامش ب) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى : ٢ / ١٦٧ - ١٦٨) نقلا عن الجامع الصغير وقد راجعت الجامع الصغير فلم أجده فيه .

وإنما سقط حق الفقير في الصورة بالنص لا بالتعليل لأنه تعالى وعد أرزاق
الفقراء ثم أوجب مالا مسمى على الأغنياء لنفسه ثم أمر بإنجاز المواعيد من
ذلك المسمى ، وذلك لا يحتمله مع اختلاف المواعيد ، فكان إذنا بالاستبدال .

اللفظ ظاهرا ، بل عما تضمن اللفظ من أحوال البيع ، فيثبت عموم صدر
الكلام بهذه الدلالة في الأحوال ، وعموم الأحوال للطعام حال التساوي
والتفاضل والمجازفة إذ لا حالة لبيع الطعام بالطعام إلا هذه ، ولن تثبت هذه
الأحوال إلا في الكثير لأن المراد بالتساوي هو المساواة في الكيل بالإجماع .

والتفاضل عبارة عن فضل أحد المتساوين كيلا ، والمجازفة عبارة عن عدم
العلم بالمساواة والمفاضلة . فكان آخر الكلام دليلا على أن أوله^(١) / لم يتناول
القليل ، فصار التفسير بالنص أى : حاصلا بدلالة النص " مصاحبا للتعليل " .
أى موافقا له وهو^(٢) منصوب على الحال^(٣) أو خبر صار^(٤) . لا به " أى لا
بالتعليل يعنى حصل التفسير بدلالة النص وهو أن القليل ليس بمراد - وتعليلنا
بالكيل يدل أيضا ، حتى لا يجرى الربا فيما دون الكيل ، موافق له ، لا أن
التغير حصل بالتعليل .

قوله : " وإنما سقط حق الفقير إلى آخره " هذا جواب أيضا عما يرد نقضا
على هذا الأصل ، وهو ما قال الشافعى - رحمه الله - أن النص أوجب الشاة
في الزكاة بصورتها ومعناها للفقير ، لأنه تعالى أوجب الصدقة للفقراء

(١) ق ١٧٧ / أ من ب .

(٢) أى قوله (مصاحبا) .

(٣) من المجرور (بالنص) .

(٤) والتقدير : أى صار التفسير الحاصل بالنص مصاحبا ، أو يكون خبر بعد خبر .

(ينظر حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٧٧٨ - ٧٧٩) .

مجملة^(١) وفسرها النبی - ﷺ - بقوله : « فی خمس من الإبل شاة »^(٢) فصار كأنه قال : « إنما الشاة للفقير » . فصارت الشاة مستحقة له كالدار المشفوعة للشفيع ، والحق المستحق واجب الرعاية صورة ومعنى كما فی سائر حقوق العباد ، وقد أسقطتم الحق عن صورتها بالتعليل بالمالية ، حيث جوزتم دفع القيم فی الزكاة ، فكان هذا تغييرا /^(٣) لموجبه ، لا تعدية لحكمه فكان باطلا^(٤) .

فأشار إلى الجواب بقوله : وإنما سقط حق الفقير فی الصورة بالنص لا بالتعليل - أى سقط حقه فی الصورة بإذن الله تعالى بالنص لا بالتعليل واعلم أن لمشاخنا فی جواب هذا السؤال طریقین :

أحدهما - أنا ما أبطلنا الحق المستحق عن عين الشاة ، لأنه لا حق للفقير فی صورة الشاة ، وإنما حقه فی ماليتها ، فإنه - ﷺ - جعل الإبل ظرفا للشاة بقوله : « فی خمس من الإبل شاة » وعينها لا يوجد فی الإبل ، بل يوجد فی ماليتها ، فعرفنا أنه أراد بالشاة ماليتها ، فكفى بذكر الكل عن البعض ، فلم

(١) وذلك بقوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملین علیها .. ﴾ الآية سورة التوبة / ٦٠ .

(٢) أخرجه : (أبو داود موقوفا برواية الزهري عن سالم عن أبيه قال : (كان رسول الله - ﷺ - قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي ، قال : فأخرجها أبوبكر من بعده فعمل بها حتى توفي ، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها ، فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرون بوصيته ، قال : فكان فیها : فی الإبل فی خمس شاة حتى تنتهي إلى أربع وعشرين . . . الحديث) وقد أخرج المرفوع منه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي ، ويقال تفرد بوصله سفيان بن حسين وهو ضعيف فی الزهري خاصة ، والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلونه (ينظر : نيل الأوطار : ٤ / ١٤٧ - ١٤٨) .

(٣) ق ١٦٠ / ٢ من ح .

(٤) راجع : (المجموع للنووي : ٥ / ٤٢٩ ، ٤٣٠)

يكن في تعليلنا إبطال حق الفقير عن الصورة ، ألا يرى أنه لو أدى واحدا منها، جاز بالإجماع ، فلو كان حقه متعلقا بالصورة لما جاز ، كما لو أدى خمسة دنائير عن خمسة دراهم على أصل الخصم .

والثاني : ما مال إليه أكثر المحققين من أصحابنا : أنه لا حق للفقير في الزكاة ، حتى لا يتغير بالتعليل ، إذ لو كان له (فيها)^(١) حق لما حل وطء الجارية المشتراة للتجارة بعد الحول قبل أداء الزكاة ، كالجارية المشتركة ، ولما حل أكل طعام وجبت فيه الزكاة قبل آدائها ، ولما جاز التصرف في مال الزكاة بعد وجوبها بغير إذن الإمام ، بل الزكاة عبادة خالصة /^(٢) الله تعالى كالصلاة ، فلا تجوز أن تجب للعباد بوجه ، لأنه يؤدي إلى الاشتراك ، وهو يتنافى معنى العبادة .

ثم حق الله تعالى : وإن كان لا يقبل التغير - كحق العباد ، إلا أنه حقه ههنا سقط عن الصورة بإذنه الثابت باقتضاء النص لا بالتعليل .

وذلك أنه تعالى وعد أرزاق العباد بقوله : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾^(٣) وأوجب لنفسه حقا في مال الأغنياء ، بالنصوص الموجبة للزكاة ، ثم أمر الأغنياء بصرف هذا الحق إلى الفقراء ، إيفاء للرزق الموعود لهم ، وحقهم في مطلق المال لا في المعين ، لأن حوائجهم مختلفة كثيرة لا يندفع إلا بمطلق المال ، ولا يحتملها مال معين ؛ فكان الأمر بصرف (هذا المال)^(٤) المسمى إليهم مع أن حقهم في مطلق المال دليلا على إذنه باستبدال

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ١٧٧ / ب من ب .

(٣) سورة هود / ٦ . وتام الآية ﴿ ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين ﴾ .

(٤) في ح (هذا الأموال) وهو خطأ .

وركنه ما جعل علما على حكم النص .

حقه ضرورة كالسلطان يجيز اوليائه بجوائز مختلفة ، ثم أمر ببعض وكلاته بإنجازها من مال معين له ، يكون ذلك إذنا باستبدال هذا المعين ، وهذا معنى قول الشيخ : ' ثم أمر بإنجاز المواعيد من ذلك / (١) المسمى إلى آخره ' .

وإنما يجوز أداء عين الشاة بالإجماع باعتبار أنها مال متقوم مطلق لا باعتبار أنها مال مقيد مسمى ، لأن مطلق المال هو الموعود ، ويقبضها يجعل قبض ما هو حق الله تعالى .

فإذا ثبت أنه عند أداء الشاة ، يصير مؤديا حق الله تعالى من حيث إنها متقومة ، لا من حيث إنها شاة ، كان الشاة وغيرها فى ذلك سواء فإذا أدى ، يجوز بطريق الدلالة ، كذا فى الطريقة البرغرية (٢) .

قوله : وركنه ما جعل علما إلى آخره - أى ركن القياس ما جعل علما - أى الشيء الذى جعل علما على حكم النص .

ركن الشيء : جانبه الاقوى فى اللغة (٣) .

وفى عرف الفقهاء : ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ، ولما لم يكن

(١) ق ١٦٠ / ب من ح .

(٢) راجع : (أصول البزدوى بشرحه) : كشف الأسرار للبخارى : ٣ / ٣٣٥ - (٣٣٦) نقلا عن الطريقة البرغرية .

(٣) يقال : فلان يأوى إلى ركن شديد - أى عز ومنعة - قال تعالى حكاية عن هود - عليه السلام - : ﴿ قال لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد ﴾ أى لو قويت على دفعكم بنفسى ، أو آويت إلى ناصر عزيز قوى أمتنع به عنكم .
انظر : (الصحاح : ٥ / ٢١٢٦ ، وتفسير أبى السعود : ٤ / ٢٢٩) .

مما اشتمل عليه النص .

للقياس قيام إلا بالمعنى الذى هو مناط الحكم ، كان هو ركنا فيه ، وإنما سماه علما ، لأن الموجب فى الحقيقة هو الله تعالى ، والعلل أمارات الأحكام فكان ذلك المعنى للعرف للحكم وهو معنى العلم ، ثم هو علم على الحكم فى الفرع عند أكثر مشائخنا ، لأن الحكم فى الفرع مضاف إليه ، لا الحكم فى الأصل عندهم .

وعند مشائخ سمرقند وجمهور الأصوليين : هو علم على الحكم فى الفرع والأصل ، لأن الحكم فيهما مضاف إليه عندهم ^(١) .

قوله : مما اشتمل عليه النص - يعنى / ^(٢) ينبغى أن يكون المعنى الذى جعل علما من الأوصاف التى اشتمل عليها النص ، إما بصيغته كاشتغال نص

(١) قلت : خلاصة القول فى ذلك أن الأصوليين اتفقوا على أن حكم الفرع يضاف إلى العلة ، ولكنهم اختلفوا فى إضافة حكم الأصل ، هل هو يضاف إلى النص أم إلى العلة .

فقال مشائخ العراق كالكرخى والخصاص والرازى : أن حكم الأصل يضاف إلى النص ، وإليه ذهب القاضى أبو زيد الديوسى ، والشيخين (فخر الإسلام وشمس الأئمة) ومن معهم .

وقال مشائخ سمرقند كابى منصور الماترىدى ، والشافعية ، ومن معهم : أنه يضاف إلى العلة .

ينظر : (تفصيل ذلك فى كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، ٤ / ١٧١ - ١٧٣ ، والمار وحواشيه ص ٧٨٢ - ٧٨٤ ، ٨٠٧ - ٨٠٨ ، والإحكام فى أصول الأحكام للامدى ٣ / ٣٥٨ ، وميزان الأصول ص : ٦٣٦ - ٦٤٠ ، ورسالة (من مسالك العلة النص والإجماع والمناسبة ص : ١٨٧ فما بعدها) .

(٢) ق ١٧٨ / أ من ب .

وجعل الفرع نظيرا له فى حكمه بوجوده فيه .

الربا على الكيل والجنس ، أو بغير صيغته كاشتغال نص^(١) النهى عن بيع الأبق
على العجز من التسليم ، لانه لما كان مستتبعا من النص لا بد (من)^(٢) أن
يكون ثابتا به صيغة أو ضرورة .

قوله : * وجعل الفرع نظيرا له فى حكمه * (من الجواز والفساد والحل
والحرمة بوجوده)^(٣) .

الضمير فى له وحكمه راجع إلى النص^(٤) ، وفى وجوده راجع إلى ما
والباء للسببية - أى جعل الفرع نظيرا للنص أى المنصوص عليه ، فى حكمه
بسبب وجود ذلك المعنى فى الفرع .

وقيل : هو احتراز عن العلة القاصرة .

وذكر بعض المحققين : أن ركن القياس الأصل ، والفرع وحكم الأصل ،
والوصف الجامع ، أما حكم الفرع فثمره القياس لتوقفه عليه ، وهذا حسن ،

(١) وهو ما روى عن أحمد وابن ماجة عن أبى سعيد - رضى الله عنه - قال : * نهى
النبي - ﷺ - عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع ما فى ضروعها إلا
بكيل وعن شراء العبد وهو أبق ... الحديث * .

(ينظر نيل الأوطار : ١٦٨ / ٥) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) هذا هو الظاهر ، ويجوز أن يرجع إلى الأصل المقدر ؛ لدلالة الكلام عليه ، ويكون
المعنى : وجعل الفرع نظيرا للأصل فى حكم الأصل . (حاشية الرهاوى على ابن
ملك ص ٧٨٥) .

هو جائز أن يكون وصفا لازما ، وعارضا ، واسما

لأن القياس يتوقف على المجموع ، إلا أن الشيخ اكتفى بذكر الجامع ، إذ بحصوله يحصل الثلاثة الباقية .

قوله : وهو جائز إلى آخره أى المعنى الجامع جار أن يكون وصفا لازما للأصل مثل الثمنية التى جعلناها علة لوجوب الزكاة فى الحلّى وهى صفة لازمة للذهب والفضة ، فقلنا تجب الزكاة فيهما سواء كانت صاغت صياغة تحمل / (١) أو تحرم ، كما تجب فى غير المصوغ ، (لأنها إنما تجب فى غير المصوغ للثمنية بأصل الخلقة) (٢) وهذه الصفة لا تبطل بصيرورته حلّا .

ومثل الطعم جعله الشافعى - رحمه الله - علة للربا ، وهو وصف لازم بخلاف تعليلنا بالكيل ، فإنه غير لازم ؛ لأنه يختلف باختلاف عادات الناس فى الأماكن والأوقات .

قوله : وعارضا - أى جار أن يكون المعنى وصفا عارضا كقوله - ﷺ - استحاضة - وهى فاطمة (٣) بنت حبيش : (توضئى وصلى وإن قطر الدم على الحصى فإنها دم عرق انفجر) (٤) والانفجار صفة عارضة لأن الدم موجود

(١) ق ١٦١ / أ من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) وهى : فاطمة بنت أبى حبيش بن عبد المطلب بن أسد القرشية الأسدية راوية من راويات الحديث ، روت عن النبى - ﷺ - ثلاثة أحاديث ، وروى عنها عروة بن الزبير وغيره ، وهى التى استحيضت فشكت ذلك لرسول الله - ﷺ - فقال لها : « إنما ذلك عرق وليست بالحیضة » انظر : (الإصابة ٤ / ٣٦٩ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٣٧١ ، وأعلام النساء ٤ / ٣٩) .

(٤) أخرجه : (أحمد فى مسنده ٦ / ٤٢ ، ١٣٧ بهذا اللفظ .

وابن ماجة : ١ / ٢٠٤ بقريب منه .

وجليا ، وخفيا ، وحكما .

فى العروق بدون صفة الانفجار .

قوله : واسما - أى يجوز أن يكون المعنى اسما ، فإنه - ﷺ - علل بالدم بوصف الانفجار ، والدم اسم لا صفة ، فعلل لانتقاض الطهارة بالدم ، ليدل على اعتبار النجاسة ، وبالانفجار ، ليدل على الخروج ، لتعلق الانتقاض بهذين الوصفين .

قوله : وجليا وخفيا - أى يجوز أن يكون ذلك فى الوصف جليا مثل (الطواف) ^(١) جعل علة لسقوط النجاسة فى الهرة ^(٢) ، أو سواكن البيوت ، وخفيا مثل النجس والقذر فى الأشياء الستة .

أو المراد من الجلى المعنى القياسى ، ومن الخفى المعنى الاستحسانى .

قوله : وحكما - أى / ^(٣) يجوز أن يكون ذلك المعنى حكما من أحكام الشرع ، فإنه - ﷺ - علل قضاء الله بقضاء دين العباد فى حديث الخثعمية «أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته أما كان يقبل منك ، قالت : نعم . قال : فدين الله أحق» ^(٤) والدين حكم شرعى ، لأنه عبارة

(١) فى ح (الطواف) وهو خطأ .

(٢) وذلك فى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « الهرة ليست بنجسة فإنها من الطوافين عليكم - أو - الطوافات » .

(٣) ق ١٧٨ / ب من ب .

(٤) قد ورد هذا الحديث بروايات متعددة ، وألفاظ مختلفة ، وفى بعضها : (جاء) امرأة من خثعم (وفى بعضها : (جاء رجل من خثعم) وفى بعضها (سأل رجل) إلى غير ذلك ، كما ورد فى بعضها لفظ (أبى شيخا) وفى بعضها : (أمى ==

وفردا ، وعددا ، ويجوز فى النص وغيره إذا كان ثابتا به .

عن وصف فى الذمة وذلك شرعى لا حسى وقال بعض الأصوليين : لا يجوز التعليل بالحكم الشرعى ؛ لأن الحكم الذى فرض علة إن كان متقدما على الحكم الذى جعل معلولا ، لزم تخلف حكم العلة عنها ، فلا يصلح علة ، وكذا إذا كان متأخرا ؛ لأن المتأخر لا يكون علة^(١) ، وكذا إن قارنه ؛ إذ ليس جعل - أحدهما علة للآخر أولى من العكس .

وقال الجمهور منهم : يجوز لما ذكرنا من حديث الخثعمية^(٢) .

قوله : وفردا وعددا - أى يجوز أن يكون المعنى فردا مثل تعليلنا الربا بالنسيئة بالجنس ، أو الكيل . ويجوز أن يكون عددا كتعليلنا حرمة التفاضل بالقدر والجنس ، وتعليله - ﷺ - فى المستحاضة حيث اعتبر الشيثين : اسم الدم وصفة الانفجار كما ذكرنا .

== عجز) وأختار منها ما اتفق عليه الشيخان وهو : أن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع ، قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا ، لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : « نعم » .

(البخارى : ٢ / ٢١٨ ، ومسلم : ٢ / ٩٧٣) . وقد أخرج الحديث بلفظ الكتاب أو قريبا منه : (النسائى : ٨ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والدارمى : ٢ / ٤١ ، وأحمد فى مسنده : ٦ / ٤٢٩) .

(١) أى للمتقدم (هامش ب) .

(٢) ولأن العلة لو جعلت بمعنى الامسارعة المعرفة ، فلا امتناع فى أن يجعل الشارع حكما علما لحكم آخر بأن يقول : إذا حرمت كذا فاعلموا أنى حرمت كذا .

وإن جعلت بمعنى الباعث ، فلا امتناع أيضا فى أن يكون ترتيب أحد الحكمين على الآخر مستلزما حصول مصلحة لا تحصل من أحدهما بانفراده فثبت أن التعليل بالحكم جائز . (ينظر : كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٤٨)

قوله : ويجوز أن يكون فى النص وغيره - أى يجوز أن يكون المعنى فى النص المعلن به (كالطواف)^(١) والطعم ، فإنهما مذكوران فى الحديث ويجوز أن يكون ثابتا فى غير المنصوص عليه ولكنه من ضروراته^(٢) / نحو ما روى أنه - ﷺ - : « نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص فى السلم »^(٣) . فالرخصة معلومة (بإعدام)^(٤) العاقد وفقره واحتياجه ، وذلك غير مذكور فى النص ؛ لأن الإعدام معنى فى العاقد لا فى السلم ، لكنه ثابت بضرورة النص ، لأن السلم يقتضى عاقدا ، والإعدام صفته ، فكان ثابتا باقتضاء النص ، فيكون كالثابت بعينه .

وهذا التعليل^(٥) يصح على مذهب الشافعى - رحمه الله - حتى يعديه من المؤجل إلى الحال^(٦) .

أما عندنا (لا يجوز)^(٧) لثبوته بخلاف القياس ، فلا يقاس عليه غيره ،

(١) فى ح (الطوف) وهو خطأ .

(٢) ق ١٦١ / ب من ح ، وكلمة (نحو) بياقطة من ح -

(٣) تقدم تخريجه فى (ص : ٧٥٩) .

(٤) فى ح (لإعدام) والمراد بالإعدام : الفقر الذى هو صفة العاقد والمعنى أن الرخصة

فى السلم معلولة بفقر العاقد وإفلاسه . والله أعلم . .

(٥) هذه العبارة جواب عن السؤال يقال : إن التمثيل بالسلم هنا باطل ، لأن السلم لا

يعطل عند الحنفية لكونه واردا على خلاف القياس عندهم ، فلا يقاس عليه غيره ،

فأجاب عنه بقوله : وهذا التعليل . . . إلخ ، يعنى لا مناقشة فى المثال ، فيكون ممثلا به على مذهب الشافعى - رحمه الله - فإنه يعلله لتعديه حكمه من السلم المؤجل إلى السلم الحال ، وبه يحصل المقصود .

(ينظر حاشية الرهاوى ، وحاشية ابن الحلبي المسمى : أنوار الحلل على شرح المنار

لابن ملك ص ٧٨٩ - ٧٩٠) .

(٦) انظر : (المجموع للنووى : ١٣ / ١٠٧ ، ١٠٨) .

(٧) هكذا فى النسختين معا والأصوب (فلا يجوز) .

ودلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته بظهور أثره .

وذكر في الميزان أنهم اختلفوا في اشتراط كون الوصف قائما بمحل الحكم: فعند مشائخ العراق هو شرط استدلالا بالعلل العقلية كالحركة علة صيرورة الذات متحركا ويستحيل أن تكون الحركة في محل علة لتحرك ذات (آخر)^(١) فكذا في الشرعية .

وعند مشائخنا ليس بشرط ، فإن البيع والنكاح ، والطلاق ونحوها علل لثبوت الأحكام في المحال ، وهذه العبارات قائمة في المتعاقدين ، وكذا كون الشخص /^(٢) محتاجا ، علة لجواز السلم ، والإجارة ، وهذا الوصف قائم بالعاقد ، ولأن علل الشرع أمارات ودلالات على الأحكام ، وقيام الدليل بالمدلول ليس بشرط كالعالم دليل (على)^(٣) وجود الصانع^(٤) .

قوله : ودلالة كون الوصف علة صلاحه إلى آخره . . .

اعلم أنه لا خلاف أن جميع أوصاف النص لا يجوز أن يكون علة ؛ لأن جميعها لا يوجد إلا في المنصوص عليه ، فيؤدي إلى سد باب القياس .
واتفقوا أيضا على عدم جواز التعليل بكل واحد من الأوصاف (لأنه لا تأثير لجميع الأوصاف في الحكم)^(٥) .

(١) في النسختين معا بلفظ (أخرى) والصواب ما أثبتناه . (ينظر ميزان الأصول ص ٥٨٦) .

(٢) في ١٧٩ / ١ من ب .

(٣) زيادة من ح .

(٤) راجع : (الميزان في المكان السابق) وقد نقلها بتصرف بسيط في اللفظ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

واتفقوا أيضا على أنه لا يجوز التعليل بأى وصف شاء بغير دليل لما فيه من رفع الابتلاء ودرجة المجتهدين .

ثم النص يصلح دليلا على العلة بلا خلاف سواء دل عليه بطريق التصريح كقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ أو بطريق التنبيه والإشارة كقوله - ﷺ - : « من بدل دينه فاقتلوه » ، وكقول الراوى : (سها الرسول ﷺ - فسجد) . (زنا ماعز فرجم) (١) .

وكذا الإجماع يصلح دليلا عليها بالإجماع (٢) .

وعند عدم النص والإجماع اختلفوا فيما يصلح دليلا عليها :

فقال أهل الطرد : هو الاطراد وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير

(١) قد ورد حديث رجم ماعز - رضى الله عنه - من طرق متعددة وبالألفاظ متقاربة وهو صحيح ثبت فى الصحيحين وغيرهما .

انظر بعض طرقه والاحكام المستنبطة منه فى :

(مسند أحمد ٥ / ٢١٧ ، وابن ماجه ٢ / ٨٥٤ ، ونيل الاوطار ٧ / ٢٦٠ ، ونصب الراية ٤ / ٧٤) .

(٢) وفيه نظر ؛ لأن المخالفين للقياس والنافين له كأهل الظاهر ومن معهم بعض الأمة وفيهم المجتهدون ، فكيف يصح دعوى الإجماع بدونهم .

اللهم إلا أن يقال : إن هؤلاء المخالفين ليسوا من علماء الشريعة ، ولا تعتد بخلافهم . قال بذلك القاضى أبو بكر الباقلانى ، وقد نقل عنه ذلك عبد الملك الجوينى فى البرهان ٢ / ٧٨٤ فقرة ٧٣٢ ص ٨١٩ فقرة ٧٧٦ .

أو يقال : أن المراد بالإجماع : اتفاق الأكثرين لا الجميع ، والمخالفون للقياس عدد ضئيل لا يضر خلافهم اتفاق المجتهدين وإجماعهم شيئا والله أعلم .

فى جنس الحكم المعلن به . ونعنى بصلاح الوصف ملاءمته .
وهو أن يكون على موافقة العلل المنقولة عن رسول الله - ﷺ - وعن
السلف .

أن يعقل فيه تأثير ^(١) لأن ظواهر الدلائل التى جعلت القياس حجة تقتضى
جواز التعليل بكل وصف ، إلا أنه إذا لم يكن مطردا ، دل / ^(٢) على عدم
اعتبار الشرع إياه ؛ لأن تخلف الحكم عن العلة أمانة النقض ، وذلك غير
جائز على صاحب الشرع ، ولأن العلل أمارات ، والموجب فى الحقيقة هو الله
تعالى ، فلم يشترط أن يكون معقولة المعنى ، بل يشترط أن يتميز عن سائر
الأوصاف بدليل قطعى أو ظنى والاطراد يصلح لذلك ؛ لأن الدوران ^(٣) مهما
حصل ، حصل العلم أو الظن ^(٤) عادة ، أن المدار

وقال جمهور الفقهاء من السلف والخلف : لا يصير الوصف حجة بمجرد
الاطراد ، لأن الاطراد كما يوجد بين الحكم والعلة ، يوجد بين الشرط والحكم
فلم يكن بد من معنى يعقل ، وهو أن يكون الوصف صالحا للحكم ، ثم
يكون معدلا .

(١) وسببى اختلاف أهل الطرد حول تفسيره - إن شاء الله تعالى .

(٢) ق ١٦٢ / ١ من ح .

(٣) وهو : أن يحدث الحكم بحدوث وصف و يتعدم بعدمه كحدوث حرمة العضير عند
حدوث وصف الإسكار ، وزوالها عند زواله ، كما إذا صار خلا - ويسمى الطرد
والعكس ، كما يسمى الوصف مدارا والحكم دائرا .

ينظر : (منهاج الوصول إلى علم الأصول بشرحيه) للأستوى والبديشى (٣ / ٦٥) .

(٤) فى ب (والظن) وهو خطأ .

والمراد بصلاحه : ملائحته أى موافقته ومناسبته للحكم غير ناب عنه كإضافة
الفرقة فى إسلام أحد الزوجين إلى إساء الآخر ، لأنه يناسبه لا إلى الإسلام ،
لأنه ناب عنه ، إذ الإسلام عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها ، وهو المراد
من قول الشيخ : وهو أن يكون على موافقة العلل المنقولة / (١) عن رسول الله
ﷺ - وعن السلف .

فإنهم كانوا يعملون بأوصاف مناسبة للأحكام غير مبينة .

واختلفوا فى تفسير العدالة :

فعدنا عدالته بالتأثير وهو أن يكون لجنس (٢) ذلك الوصف تأثير فى جنس
ذلك الحكم فى موضع آخر نصا أو إجماعا .

وقال بعض أصحاب الشافعى : عدالته بكونه مخيلا - أى موقعا فى القلب
خيال القبول - ثم يعرض بعد ذلك على الأصول بطريق الاحتياط لا
الوجوب ، ليتحقق سلامته عن المعارضة والمناقضة (٣) ؛ لأن الأثر مما يعلم بطريق

(١) ق ١٧٩ / ب من ب .

(٢) وهو فى اصطلاح الأصوليين عبارة عن : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض
دون الحقائق كالإنسان . فإن تحته رجل وامرأة ، والعرض من خلقة الرجل كونه :
نبيا ، وإماما (ملكا أو رئيسا) ، وشاهدا فى الحدود والقصاص ، ومقيما للجمعة
والأعياد وغير ذلك ، والعرض من المرأة كونها : مستفرشة آتية بالولد ، مدبرة لحوائج
البيت وغيرها .

وأما فى اصطلاح المنطقيين فهو : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب
ما هو .

كالحيوان ، فإن تحته إنسان وفرس وأسد ولا شك أن حقيقة كل واحد تخالف حقيقة
الآخر .

ينظر : (إيساغوجى ص ١٤ - ١٦ ، ونور الاتوار ص ١٤ - ١٥) .

(٣) والفرق بين المعارضة والمناقضة هو : أن المعارضة إيراد وصف آخر يوجب خلاف ==

الحس ، ولا يوجب العقل أيضا ؛ لأن ثبوت الوصف علة بالشرع لا بالعقل ، إذ العقل لا يهتدى إليه فيجب الرجوع إلى شهادة القلب ، فإذا تخايل في القلب أثر القبول ، كان ذلك حجة للعمل ، كما إذا اشتبهت القبلة ، ولم يبق عليها دليل ، وجب الرجوع إلى شهادة القلب ، ثم يعرض على الأصول للاحتياط كالشاهد يعرض على المزكين ، إلا أن هناك عرض حتما لا احتياطاً^(١) لأنه يتوهم أن يعرض ثم بعد أصل الأهلية ما يبطل الشهادة من فوق أو غيره .

فأما الوصف ، لا يحتمل مثله ، فتثبت الصلاحية عندهم بالملاءمة على ما بينا ، والعدالة بالإخالة .

وقال بعضهم : عدالته بالعرض ، حتى إذا كان مطردا ، سالما عن النقوض والمعارضات ، كان معدلا ، كما أن عدالة الشاهد بالعرض على المزكين فإذا عرضت ، فلم يجرحه المزكى ، يجب العمل به ، وأدنى ذلك أصلا ولا نهاية للأعلى .

== ما أوجه ذلك الوصف له بوصف من غير تعرض لنفس الوصف .

وأما المناقضة فهي : إبطال الوصف بنفسه بنص أو إجماع أو أثر يرد على خلافه أو صورة تخلف الحكم فيها عن الوصف .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٥٤) .

(١) أى إذا كان الشاهد معلوم العدالة عند القاضى ، فالعرض على المزكين بعد ذلك نوع احتياط ، لجوار أن يظهر له بالعرض ما لم يكن معلوما له - وإن كان العمل بشهادته جائز له قبل العرض - .

وأما إذا كان الشاهد مستور الحال ، فإنه يجب العرض على المزكين لتعرف حاله وإن كان الأصل هو العدالة ، لأنه يتوهم إلخ .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٥٥) .

ثم معنى العرض على الأصول أن يقابل بقوانين ^(١) الشرع ، فإن طابقتها وسلم عن المبطلات والعوارض ، فقد شهدت الأصول بصحته ، وصارت حجة ، وقال صاحب القواطع ^(٢) : مثال شهادة الأصول قولنا : لا تجب الزكاة فى إناث الخيل ؛ لأنها لا تجب ذكورها ، فالأصول شاهدة لهذه العلة ؛ لأنها مبنية على التسوية بين الذكر والانثى فى الوجوب وعدمه .

ونحن نقول : إنا نحتاج إلى إثبات صحة عليّة لا تحس ولا تعاین ، وهو الوصف ، وما لا تحس فإنما يعلم بآثره الذى ظهر فى موضع من المواضع ، ألا يرى أنا تعرفنا صدق الشاهد (باحترازه عن محذور) ^(٣) دينه .

ونستدل به على منعه من الكذب أيضا ؛ لأنه محذور دينه .

وكذلك نعرف الصانع جل جلاله / ^(٤) بآثار صنعه ، كما أشار إليه فى آيات كثيرة ^(٥) .

(١) فى ١٦٢ / ب من ح .

(٢) وهذا نصه كلامه : (وأما شهادة الأصول فمثل قولنا : لا تجب الزكاة فى إناث الخيل ؛ لأنه لا تجب فى ذكورها ، فالأصول شاهدة لهذا ؛ لأنها مبنية على التسوية بين الذكور والإناث فى وجوب الزكاة وسقوطها ، وهذا طريق يقضى إلى غلبة الظن ، لأن الإنسان إذا علم أن فلانا إذا أعطى بناته شيئا ، يعطى بنيه مثلها ، فإذا سمع أنه أعطى البنات غلب على ظنه إعطاء البنين مثلها ، فنبت أن شهادة الأصول دليل صحة العلة من هذا الوجه) ومفاد العبارتين واحد إلا أن الشارح (الكاكى) - رحمه الله - اختصر فى النقل .

(٣) قواطع الأدلة ١ / ق ٥٧ ميكرو فيلم رقم ٢٢١٧) .

(٤) عبارة ح (باحتراز محذور دينه) .

(٥) ق ١٨٠ / أ من ب .

(٥) منها قوله تعالى : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبصار ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض ==

وأما الإخالة : فهي مجرد الظن ، والظن لا يغنى من الحق شيئا ^(١) .

لا يقال : الظن معتبر فى الشرع كخبر الواحد ، والقياس .

لأننا نقول : المعتبر هو الظن الذى قام الدليل على اعتباره فى وجوب العمل لا مطلق الظن ، ولم يقم ههنا دليل على اعتباره شرعا ، وغايته أن يجعل بمنزلة الإلهام ، وهو لا يصلح للإلزام على الغير .

ولأنه باطن لا يطلع عليه غيره ، فلا يكون حجة على الغير كالتحرى ، لأن مبنى أدلة الشرع على الظهور حتى يقف عليه كل أحد ، وهذا مما لا يقف عليه غير صاحبه .

ولأنه دعوى لا ينفك عن المعارضة ؛ لأن للخصم أن يقول : خائن فى قلبى أنه فاسد ، وخايل أن (على) ^(٢) صحيحة ، وهذه معارضة لازمة لا تندفع بوجه ، وإذا لم ينفك عن المعارضة لم يكن حجة ، إذا المعارضة لا تجوز فى الحجج الشرعية ، لكونها أمانة الجهل .

وكذا العرض على الأصول لا يصلح دليلا ، لأنه عبارة عن عموم شهادة هذا الوصف فى الأصول ، فيحصل به كثرة النظائر وبكثرة النظائر لا يحدث قوة فى الوصف ، كالشاهد إذا انضم أمثاله ، لا يظهر به عدالته .

وقولهم : فائدة العرض معرفة عدم ما ينقض الوصف أو يعارضه غير مسلم

== واختلاف الستكم والوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين ﴿

وقول تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وينزل من السماء ماء فيحى به الأرض بعد موتها إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وفى الأرض آيات للموقنين وفى أنفسكم أفلا تعقلون ﴾ .

(١) اقتباس من قوله تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ .

(٢) ساقطة من ب . .

كتعليلنا بالصغر فى ولاية المناكح لما يتصل به من العجز ، فإنه مؤثر .

لأنها إنما تحصل إذا كانت الأصول محصورة وليست كذلك .

أما فرقههم بين الشاهد والوصف بأنه يتوهم بأن يعترض بعد أصل الأهلية ما يطل الشهادة بالفسق بخلاف الوصف ، باطل ؛ لأن الوصف بعد كونه ملائما ، بقى الاحتمال فى أصله أن الشرع جعله علة أم لا ، لأنه لم تصر علة بذاته ، بل بجعل الشرع كالاكل ناسيا / ^(١) مع صلاحه علة للإفطار ولم يجعل علة له .

قوله : كتعليلنا بالصغر إلى آخره ...

هذا نظير التعليل بوصف ملائم مؤثر .

اعلم أن ولاية النكاح فى النساء بدون رضا المولى عليها ومشورتها مرتبة على الصغر عندنا .

وعند الشافعى رحمه الله - على البكارة .

فعنده : للآب أن يزوج البكر البالغة كرها ، لوجود البكارة كالبكر الصغيرة .

وعندنا : ليس له ذلك ، لفوات وصف الصغر .

وعنده : ليس له أن يزوج بنته الثيب الصغيرة بدون (رضاها) ^(٢) ؛ لفوات البكارة كالثيب الكبيرة .

وعندنا : له ذلك ، لوجود وصف الصغر ^(٣) .

(١) ق ١٦٣ / ١ من ح .

(٢) فى ب (رضا) .

(٣) قلت : لا خلاف بين الفقهاء فى إثبات الولاية للآب على ابنته البكر الصغيرة ==

فالتعليل بوصف الصغر ملائم ؛ لأن الصغر مؤثر فى إثبات ولاية المناكح
لأن ولاية الإنكاح لم تشرع إلا على وجه النظر للمولى (عليها)^(١) باعتبار
(عجزها)^(٢) عن مباشرة النكاح (بنفسها)^(٣) مع حاجتها إلى (مقصودها)^(٤)
فكان /^(٥) التعليل لإثبات الولاية بالصغر تعليلًا بوصف ملائم ومؤثر أيضا ،
لأنه ظهر (أثر الصغر)^(٦) فى ولاية المال بالإجماع .

== كما لا خلاف بينهم فى عدم الولاية له على ابته الثيب الكبيرة .

ولكنهم اختلفوا فى ولايته على البكر البالغة ، والثيب الصغيرة :

فذهب أبو حنيفة والأوزاعى والثورى وأحمد - فى رواية - ومن معهم : إلى أنه ليس
للأب إجبار البكر البالغة على النكاح بغير رضاها .

وذهب الشافعى ومالك وأحمد فى رواية ومن معهم :

إلى أنه له إجبارها على النكاح وتزويجها بغير رضاها كالبكر الصغيرة .

وأما بالنسبة إلى الثيب الصغيرة :

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية : إن للأب ولاية التزويج عليها .

وقال الشافعى وأحمد فى رواية : ليس له ذلك عليها .

راجع : (الهداية ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، وشرح فتح القدير ٣ / ٢٦٠ فما بعدها ،

والمجموع ١٦ / ١٦٥ فما بعدها ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٤٨٧ فما بعدها والكافى

فى فقه أهل المدينة المالكى ٢ / ٥٢٢ - ٥٢٣) .

(١) فى ب (عليه) وهو خطأ .

(٢) فى ب (عجزه) وهو خطأ .

(٣) فى ب (بنفسه) وهو خطأ .

(٤) فى ب (مقصوده) وهو خطأ .

(٥) ق ١٨٠ / ب من ب .

(٦) عبارة ب (أثر الصغر فى أثر الصغر) بزيادة (فى أثر الصغر) .

تأثير الطواف لما يتصل به من الضرورة .

(ولم)^(١) يكن للبكارة والشيابة أثر فى ذلك .

وهذا معنى قول الشيخ : كتعليلنا بالصغر إلى آخره ...

والمناكح جمع منكح - اسم الزمان أو المكان من النكاح ، أو لأنه تثبت وقت النكاح ، أو فى مكان النكاح ، أو جتمع منكح بمعنى المصدر من الإنكاح ، ومجىء المصدر على وزن المفعول قياس فى المزيد .

وعن الميدانى^(٢) أن المناكح جمع منكوحة والقياس المناكح ، فحذفت الياء تخفيفاً - أى الصغر مؤثر فى ولاية إنكاح المنكوحات^(٣) .

قوله : تأثير الطواف ...

أى مثل تأثير الطسواف فى الحكم المعلن به ، وهو سقوط نجاسة سؤر الهرة بعلة الطواف فى قوله - ﷺ - : « الهرة ليست بنجسة » الحديث^(٤) فإن

(١) فى النسختين معا (وأما لم) والصواب ما أثبتناه .

(٢) هو : سعيد بن أحمد بن محمد ، الميدانى ، النيسابورى ، يكنى أبا سعيد - أديب ، نحوى ، لغوى - من تصانيفه : نحو الفقهاء ، والأسمى فى الأسماء ، توفى سنة (٥٣٩ هـ) .

انظر : (كشف الظنون / ١ / ٩٠ ، ٢ / ١٩٣٥ ، ومجمع المؤلفين ٤ / ٢١٩) .

(٣) وقيل : المناكح جمع منكح بفتح الميم والكاف مصدر بمعنى النكاح والمصدر من الثلاثى على مفعول بفتح الميم والعين قياس مطرد .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٧٩٢) .

(٤) أخرجه : (أبو داود ١ / ٦٠ ، والترمذى ١ / ١٥٤ ، والنسائى ١ / ٥٥ ، وابن ماجه ١ / ١٣١) .

دون الاطراد ، لأن الوجود قد يكون اتفاقيا .

(الطواف)^(١) موجب للضرورة وهي تعذر الاحتراز وصون الاواني عنها ، والضرورة مؤثرة فى التخفيف ، وسقوط الحظر بالنص مثل قوله تعالى : ﴿ إلا ما اضطررتم إليه ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر فى مخمصة ﴾ ، ﴿ فمن اضطر غير باغ ... ﴾ الآية فثبت أن هذا التعليل موافق لتعليل صاحب الشرع .

قوله : دون الاطراد ...

هذا رد لمذهب أهل الطرد ، وقد بينا فساد هذا المذهب ^(٢) .

قوله : لأن الوجود قد يكون اتفاقا ...

أى وجود الحكم عند وجود الوصف قد يقع بطريق الاتفاق^(٣) ، والعدم عند العدم قد يقع باعتبار أنه (شرط)^(٤) فإن المعلق بالشرط معدوم قبل وجوده^(٥) فلا يصلح الوجود عند الوجود ، والعدم عند العدم دليلا على صحة العلة .

== وقال الترمذى : هذا حديث صحيح) .

ولفظه : (إنها ليست بنجس ، إنها من الطوائف عليكم والطوافات) .

(١) فى ح (الطوف) وهو خطأ .

(٢) راجع : (ص ١٠٠٦) .

(٣) وذلك مثل وجود ناطقية الإنسان عند وجود ناطقية الحمار .

(٤) فى ب (شرطا) وهو خطأ .

(٥) ق ١٦٣ / ب من ح .

ومن جنسه التعليل بالنفى لأن استقصاء العدم لا يمنع الوجود من وجه آخر.

واعلم أن أهل الطرد اتفقوا على أن الطرد دليل الصحة ، لكنهم اختلفوا في تفسيره :

فقال بعضهم : هو وجود الحكم عند وجود الوصف في جميع الصور .

وقال بعضهم : هو الوجود عند الوجود والعدم عند العدم .

وقال بعضهم : لا يصير حجة إلا بدوران الحكم معه وجودا وعدما .

والنص قائم في الحالين ، فلا حكم له أى حال وجود الوصف وعدمه ، كقوله - عليه السلام - : « لا يقضى القاضى وهو غضبان »^(١) معلول بشغل القلب ، لانه يحل له القضاء وهو غضبان عند فراغ القلب ولا يحل له عند شغله بغير الغضب^(٢) .

وهذا لا يكاد يوجد إلا نادرا /^(٣) فكيف يجعل أصلا ، وقد ذكرنا وجه قولهم مع فساد .

قوله : ومن جنسه التعليل بالنفى ...

(١) سبق تخريجه في ص ٦٩٣ .

(٢) كالجوع أو العطش أو نحوهما أى إذا وجد شغل القلب بالجوع أو العطش أو نحوهما ولم يوجد الغضب ، لا يحل له القضاء ، مع أن النص لا يقتضى ذلك ، لعدم الغضب المنصوص عليه ، وإذا وجد الغضب ولم يوجد الشغل ، يحل له القضاء مع أن ظاهر النص يقتضى حرمة لوجود الغضب المنصوص عليه ، فتعلق الحكم بالشغل وجودا أو عدما ، وانقطاعه عن الغضب المنصوص عليه حتى لا يؤثر فى وجوده ولا عدمه فى عدمه ، دليل على كون الشغل علة .

ينظر : (كشف الأسرار ٣ / ٣٦٥) .

(٣) فى ١٨١ / أ من ب .

كقول الشافعى - رحمه الله - فى النكاح بشهادة النساء مع الرجال : إنه ليس بمال ، إلا أن يكون السبب معيناً كقول محمد - رحمه الله - فى ولد المصوب : إنه لم يضمن ، لأنه لم يغصب .

أى : ومن جنس الاطراد التعليل بالنفى وكذا وكذا ، من حيث إن كل واحد منهما احتجاج بما لا يصلح دليلاً ، لأن عدم الوصف لا ينأى وجود وصف آخر يثبت الحكم به ؛ لجواز أن يثبت الحكم بعلة شتى ^(١) .

وهذا معنى قول الشيخ : لأن استقصاء العدم لا يمنع الوجود بوجه آخر .

أى عدم العلة لا يمنع وجود علة أخرى - ولأن العدم ليس بشىء ، وما ليس بشىء لا يصلح علة للأحكام .

ولأن العدم لا يكون أعلى حالا من الوجود ، ووجود وصف لا يمنع وجود وصف آخر يثبت الحكم به ، فكيف يمنع العدم .

كقول الشافعى - رحمه الله - أى : التعليل بالنفى مثل قول الشافعى - رحمه الله - فى النكاح بشهادة النساء مع الرجال أنه ليس بمال ، فأشبه الحدود ، فلا ينعقد بشهادة النساء كالحدود ^(٢) .

(١) وذلك مثل النوم والإغماء وخروج النجاسة من السيلين لانتقاض الطهارة والبيع والهبة والصدقة والميراث للملك ، والردة والبغى والزنا بعد الإحصان لإباحة القتل .

(٢) قلت : وكونه ليس بمال ، لا يمنع قيام وصف آخر له أثر فى إثباته بشهادة النساء مع الرجال وهو : أن النكاح من جنس مالا يسقط بالشبهات ؛ لأنه لا يبطل برجع الشهود بعد القضاء ، ولو كان مما يسقط بالشبهة ، لبطل كما فى الحدود . ولأنه ثبت بالهزل لقوله - ﷺ - : « ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والعناق » فيكون النكاح أسهل ثبوتاً من المال فيما ثبت النكاح بما لم يثبت به المال ، =

والاحتجاج باستصحاب الحال .

لأن المثبت ليس بمبق ، وذلك فى كل حكم عرف وجوبه بدليله ثم وقع الشك فى زواله .

وفى الأخ إذا ملك أخاه لا يعتق عليه ، لأنه ليس بينهما بعضية ، فأشبه ابن العم ، فلا يعتق كابن العم .

قوله : إلا أن يكون سببا معينا استثناء من قوله : ومن جنسه التعليل بالنفى من حيث المعنى - أى التعليل بالنفى لا يصلح حجة إلا أن يكون السبب معينا فحيث لا يصلح .

وهو فى الحقيقة جواب عما يقال : إنكم قد عللتم بالنفى فى مواضع مثل قول محمد - رحمه الله - فى ولد المغصوب : إنه ليس بمضمون ، لأنه لم يغصب ، وهذا ، لأن لضمان الغصب سببا واحدا ، وهو الغصب ، فصح الاستدلال بعدم الغصب على عدم الضمان .

قوله : والاحتجاج باستصحاب الحال ...

أى ومن جنس الاطراد الاحتجاج باستصحاب الحال .

الاستصحاب فى اللغة : طلب الصحة ، يقال : استصحبه الكتاب / ^(١) وغيره وكل شيء لارم غيره قد استصحبه ^(٢) ويسمى هذا النوع استصحابا ، لأن المستدل يجعل الحكم الثابت فى الماضى مصاحبا للحال ، أو يجعل الحال مصاحبا له .

== فلان يثبت بما يثبت به المال أولى ينظر (حاشية ابن ملك على المنار ص ٧٩٥) .

(١) ق ١٦٤ / أ من ح .

(٢) انظر : الصحاح للجوهري ١ / ١٦٢ . وفيه (وكل شيء لأم شيئا فقد استصحبه) .

فكان استصحاب المستدل حال البقاء على ذلك موجبا عند الشافعى - رحمه الله - وعندنا لا يكون حجة موجبة ولكنها حجة دافعة .

وفى الشريعة هو الحكم بشبوت أمر فى الزمان الثانى بناء على أنه كان ثابتا فى الزمان الأول .

وقيل : هو الحكم ببقاء حكم ثابت بدليل غير (متعرض)^(١) لبقائه ولا لزواله محتمل للزوال بدليل ، لكنه التبس عليك حاله .

ثم اعلم أن استصحاب حكم عقلى^(٢) ، أو استصحاب حكم شرعى ، ثبت تأييده أو توقيته نصا ، أو ثبت مطلقا^(٣) ، وبقي بعد وفاة النبى - ﷺ - واجب العمل ، لقيام دليل البقاء وعدم الدليل (المزيل)^(٤) قطعا .

لا خلاف فى عدم جواز العمل بالاستصحاب^(٥) إذا كان قبل التأمل والاجتهاد /^(٦) .

ولما الخلاف فى استصحاب حكم الحال ، لعدم دليل منير بطريق النظر ، والاجتهاد بقدر الوسع ، مع احتمال قيام الدليل .

فقال جماعة من أصحاب^(٧) الشافعى ، والشيخ أبو منصور ومن تابعه من

(١) فى ب (معترض) وهو خطأ .

(٢) وهو : كل حكم عرف وجوبه وامتناعه وحسنه وقبحه بمجرد العقل .

(كشف الأسرار ٣ / ٣٧٧ ، وميزان الأصول ص ٦٥٨) .

(٣) عبارة ب بعد قوله : (مطلقا هكذا : وبقي ما ثبت مطلقا) وهى رائدة .

(٤) فى ب (المزيد) وهو التحريف .

(٥) أى استصحاب حكم ثبت بدليل مطلق غير معترض للزوال والبقاء إذا كان . . إلخ ، (المرجعين السابقين) .

(٦) ق ١٨١ / ب من ب .

(٧) كالزنى والصيغى وابن سريج .

مشائخ سمرقند ، أنه حجة ملزمة متبعة في الشرعيات .

وقال كثير من أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى ، وجماعة من المتكلمين : إنه ليس بحجة أصلا ، لا لإثبات أمر لم يكن ، ولا لإبقاء ما كان على ما كان .

وقال القاضى أبو زيد والشيخان^(١) وصدر الإسلام ومن تابعهم : إنه لا يصلح حجة لإثبات حكم مبتدأ ، ولا للإلزام على الخصم ، ولكنه يصلح لإبلاء^(٢) العذر وللدفع ، فيجب العمل به فى حق نفسه ، ولا يصح الاحتجاج به على غيره^(٣) .

احتج من جعله حجة على الإطلاق بالنص وهو قوله - ﷺ - : « إن الشيطان يأتى أحدكم فيقول : أحدثت أحدثت ، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا »^(٤) حكم باستدامة الوضوء عند الاشتباه وهو عين الاستصحاب .

== ينظر : (كشف الأسرار ٤ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وحاشية الرهاوى ص ٧٩٦ ، والأحكام للامدى ٤ / ١٧٢ ، وميزان الأصول ص ٦٥٩) .

(١) إذا ذكر الشيخان فى أصول الفقه ، فالمراد بهما فى اصطلاح الحنفية : شمس الأئمة الرخسى وفخر الإسلام البزدوى .

(٢) أى لإظهار (هامش ب و ح) .

(٣) راجع : (أصول الرخسى ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وأصول البزدوى فى كشف الأسرار ٣ / ٣٧٨ ، وتقويم الأدلة ٣ / ٨٠١ ، وميزان الأصول ص ٦٦٠ - ٦٦١) .

(٤) أخرجه : (البخارى ١ / ٤٣ ، ومسلم ١ / ٢٧٦ ، وأبو داود ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والترمذى ١ / ٢٠٩ وغيرهم) .

ولفظ الشيخين هو : إنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذى يخيل إليه أنه يجد شيئا فى الصلاة ، فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » .

وفى رواية لمسلم : « إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئا فأشكل عليه ، أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » .

وبالمعقول - وهو أن الحكم متى ثبت بدليل ولم يثبت له معارض قطعاً ، يبقى بذلك الدليل أيضاً ؛ لأنه متى طلب المجتهد المزيل ولم يظفر به ، فالظاهر عدمه ، وهذا نوع اجتهاد ، ولا يترك باجتهاد آخر مثله بلا ترجيح ، ويكون حجة على الخصم .

واحتج من لم يجعله حجة أصلاً - بأن المستصحب ليس له دليل عقلى ولا شرعى على ثبوت الحكم فى موضع الخلاف ، فإن العقل لا يدل على بقاء الحكم بعد ثبوته ، وكذا دليل الشرع لا يدل على بقاءه بعد / ^(١) ثبوته إذ البقاء لا يضاف إلى الموجب بل حكمه الثبوت لا غير .

ولنا أن الدليل المثبت لحكم فى الشرع ، لا يوجب بقاءه كالإيجاد لا يوجب البقاء حتى صح الإفتاء بعد الإيجاد ، ولو كان موجبا للبقاء ، لما تصور الإفتاء بعد الإيجاد ، لاستحالة الفناء مع المبقى ، فعلم أن البقاء ثابت بناء على عدم العلم بالدليل المزيل ، فلا يصلح حجة على الغير ، لكنه لما بذل جهده فى طلب المزيل / ^(٢) ولم يظفر به ، جاز له العمل به ، إذ ليس فى وسعه وراء ذلك ، كما جاز له العمل بالتحرى عند الاشتباه ، ولا يجوز العمل به لغيره .

وأما الجواب عما استدل الخصم من المسائل وهى : مسألة النكاح ، والوضوء ، والحدث ، (فليس مما) ^(٣) نحن بصده ، بل هى من قبيل ما ثبت بقاؤه بالدليل كدلائل الشرع بعد وفاة النبى - ﷺ - لأن حكم النكاح حل مؤبد ، وحكم الوضوء طهارة مؤبدة بدليل أنه لا يصح توقيت هذه الأحكام صريحاً ، فإنه لو قال : تزوجت على أن يثبت الحل إلى مدة كذا أو توفات

(١) ق ١٦٤ / ب من ح .

(٢) ق ١٨٢ / أ من ب .

(٣) فى ح (فليس ما) .

حتى قلنا فى الشقص إذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فأنكر المشتري ملك الطالب فيما فى يده أن القول قوله ، ولا تجب الشفعة إلا بينة وقال الشافعى - رحمه الله - : تجب بغير بينة .

على أن تثبت الطهارة إلى وقت كذا ، لا يصح ، بل يفسد العقد والشرط ، ولو لم تكن هذه الأحكام مؤيدة ، لجاز توقيتها ، إلا أن هذه الأحكام مع كونها مؤيدة يحتمل السقوط بالمعارض على سبيل المناقضة كالفسخ للبيع ، والطلاق للنكاح ، والحدث للطهارة ، فقبل وجود المعارض ، كان لها حكم التأيد ، فكان بقاؤها بالدليل ، لا بالاستصحاب ، فيصلح حجة على الغير ، وهذا هو الجواب عن الحديث .

ثم بين الشيخ مسألة ، تُخَرَّجُ على القولين فقال : حتى قلنا فى الشقص من الدار إذا بيع ، فطلب الشريك الشفعة^(١) ، فأنكر الشفيع^(٢) المشتري أن يكون ما فى يد الشفيع من الدار ملك الشفيع ، كان القول للمشتري . حتى أن الشفيع لم يقم بينة على أن ما فى يده ملكه ، لا يستحق الشفعة عندنا^(٣) لأنه يتمسك

(١) الشفعة لغة : الزيادة ، لأن الشفيع يضم ما يشفع فيه إلى نصيبه ، فكأنه كان وترا فصار شفعا ، والشفيع : فعيل بمعنى فاعل .
وشرعا : استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقل عنه من يد من انتقلت إليه .
وعرفها صاحب مجمع الأنهر بقوله : " تملك العقار على مشتريه بما قام عليه جبرا " .

وقيل : هى ضم بقعة مشتراه إلى عقار الشفيع بسبب الشركة أو الجوار .
وهذا أحسن . والتعريف الأول عند الجمهور ، والثانى عند الحنفية ، لأن الشفعة حق للشريك فقط دون الجار عند الجمهور ، وأما عند الحنفية فإنها تثبت للشريك والجار .
انظر : (تكملة المجموع ١٤ / ٣٠٢ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٤٧٢) .

(٢) وقال : ليس لك فيه ملك وإنما هو فى يدك بإعارة .

(حاشية الرهاوى ص ٧٩٧) .

(٣) انظر : (الهداية ٢ / ٣٩٢ ، وتبيين الحقائق ٥ / ٢٤٤ فما بعدها) .

والاحتجاج بتعارض الأشباه كقول زفر - رحمه الله - فى المرافق : إن من
الغايات ما يدخل فى المغيا ، ومنها ما لا يدخل ، فلا تدخل بالشك .

بالأصل ، فإن اليد دليل الملك فى الظاهر وهو لا يصلح حجة للإلزام .
وعند الشافعى^(١) - رحمه الله - يستحق الشفعة من غير أن يقيم بينة أنه ملكه
وأن يده يد ملك ؛ لأن التمسك بالأصل حجة للدفع والإلزام جميعا عنده وإنما
وضع المسألة فى الشقص احترازا عن موضع الخلاف ، فإن الشفعة بالجوار
ليست ثابتة عنده^(٢) والشقص الجزء والنصيب .

قوله : لأن المثبت ليس بمبقى ...

أى الدليل المثبت للحكم لا يكون دليلا على بقاءه كما ذكرنا ، وهذا دليل
على / ^(٣) أن الاحتجاج بالاستصحاب من جنس ما لا يصلح دليلا .

قوله : وذلك فى كل حكم ...

أى الاستصحاب أو الاحتجاج به إنما يتحقق فى حكم عرف ثبوته بدليل ثم
وقع الشك فى زواله ، كان استصحاب حال البقاء على ذلك أى جعل حال
البقاء مصاحبا للثبوت موجبا أى ملزما يصح الاحتجاج به على الخصم / ^(٤)
عنده ، ولا يكون حجة ملزمة عندنا لكنه حجة دافعة فى كل حكم .

قوله : والاحتجاج بتعارض الأشباه .. هذا عطف على قوله : والاحتجاج

(١) راجع : (التكملة الثانية للمجموع ١٤ / ٣٣٨) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد .

انظر : (التكملة الثانية للمجموع ١٤ / ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، والمغنى لابن قدامة ٥ /

٣٠٨ ، والكامل فى فقه أهل المدينة المالكى ٢ / ٨٥٦) .

(٣) ق ١٦٥ / ١ من ح .

(٤) ق ١٨٢ / ب من ب .

باستصحاب الحال يعنى كلا الاحتجاجين من جنس الاطراد .

الاحتجاج بتعارض الأشباه هو : إبقاء الحكم الأصلي فى التنازع فيه بناء على تعارض الأصلين اللذين يمكن إلحاقه بكل واحد منهما .

وهو فاسد أيضا ؛ لأنه فى الحقيقة احتجاج بلا دليل ، وذلك مثل قول زفر^(١) - رحمه الله - فى غسل المرافق : إنه ليس بفرض فى الوضوء ، لأن من الغايات ما يدخل فى المغيا كما فى قوله - ﷺ - : « ليس فيما زاد على الخمس شيء إلى التسع »^(٢) فإن التسع معفو .

ومنها ما لا يدخل كما فى قوله تعالى : ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾^(٣) ثم هذه الغاية وهى قوله : ﴿ إلى المرافق ﴾^(٤) شبه بكل واحد من القسمين لدخول حرف الغاية عليها ، فلشبهها بالقسم الأول يدخل ، ولشبهها بالقسم الثانى لا

(١) انظر : (الهداية ١ / ٣ ، ومجمع الأنهر ١ / ١٠) .

(٢) قلت : قد ورد هذا الجزء من الحديث بالفاظ مختلفة فى حديث طويل أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ ، والترمذى ٣ / ٨ ، وابن ماجه ١ / ٥٧٣ - ٥٧٤) . وأقرب اللفاظ إلى هذا اللفظ هو ما جاء فى سنن ابن ماجه :

(ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة ، ولا فى الأربع شيء ، فإذا بلغت خمسا ، ففيها شاة إلى أن تبلغ تسعا ، فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان . . الحديث)

(٣) سورة البقرة / ١٨٧ . والآية بكاملها : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن وباتسغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون ﴾ .

(٤) يعنى قوله - عز وجل - .

وهذا عمل بغير دليل .

والاحتجاج بما لا يستقل إلا بوصف يقع به الفرق بين الأصل والفرع
كقولهم فى مس الذكر : إنه مس الفرج فكان حدثا كما إذا مسه وهو يبول .

يدخل وليس أحد الشبهين أولى من الآخر ، ولم يكن الغسل واجبا ، فلم
يجب بالشك .

قوله : وهذا عمل بلا دليل ...

أى الاحتجاج بهذا الطريق عمل بلا دليل ، لأن ما ادعى من ثبوت الشك
غير مسلم ؛ لأنه أمر حادث ، فلا بد له من دليل أيضا ، فإن قال : دليله
دخول بعضها فى المغيا وعدم دخول بعضها فيه فحيث نقول له : أتعلم أن هذا
المتنازع فيه من أى القسمين أم لا ؟ .
فإن قال أعلم .

قلنا : إذا لا يكون فيه شك ؛ لأن العلم مع الشك لا يجتمعان .
وإن قال : لا أعلم ؟ فقد أقر بالجهل وأنه لا دليل معه ، فعرفنا أن حاصله
احتجاج بلا دليل .

ولأن أكثر ما فى الباب أن الأشباه متعارضة ، وأن تعارضها يحدث الشك
لكن أثر الشك فى التوقف وترك الميل إلى أحدهما ما لم يقم دليل الترجيح ،
إما الحكم بنفى وجوب الغسل ، فلا ، كذا فى التقويم والميزان وغيرهما^(١) .

(١) راجع : (تقويم الأدلة ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٦ ، والميزان ص ٦٧٢ - ٦٧٤ ، وأصول
الرخسى ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وأصول البزدوى فى كشف الأسرار للبخارى ٣ /
٣٨٣) .

فيه بحث إذ للخصم أن يقول : قام دليل بترجيح عدم الدخول ههنا وهو أن الأصل عدم الوجوب ^(١) .

قوله : والاحتجاج بما لا يستقل إلى آخره ...

أي هذا الاحتجاج / ^(٢) من جنس الاطراد أيضا .

الاحتجاج بالوصف الذي لا يستقل بنفسه في إثبات الحكم / ^(٣) بل يحتاج إلى انضمام وصف آخر إليه يقع الفرق به بين المقيس والمقيس عليه باطل . مثل قول بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - في مسألة ^(٤) مس الذكر أنه حدث ناقض للوضوء ، لأنه من الفرج ، فكان حدثا ، كما إذا مسه وهو يبول ، فهذا لا يستقيم إلا بزيادة وصف في الأصل وهو يبول ، وبه يقع الفرق بين

(١) قلت : وفي هذا البحث بحث وهو : أن العمل بالأصل وهو البراءة الأصلية لا يخلو : إما أن يكون بعد قطع النظر عن الأصل لتعارضهما وتساقطهما أو لا . فإن كان الأول (بعد قطع النظر إلخ) فنبغي أن يقول زفر : بالدخول ، لثبوت ذلك بفعله - ﷺ - كما قال به علماء الحنفية .

وإن كان الثاني (من غير قطع النظر عن الأصل ... إلخ) فإن ترجح شبه عدم الدخول بالبراءة الأصلية ، فنبغي أن يرجح شبه الدخول للخروج عن العهدة بيقين فحصل التعارض . ينظر : (حاشية الشيخ يحيى الرهاوي على ابن ملك ص ٧٩٩ - ٨٠٠) .

(٢) ق ١٦٥ / ب من ح .

(٣) ق ١٨٣ / أ من ح .

(٤) قلت : مس الذكر إذا كان بيطن الكف قصداً ، فإنه ينقض الوضوء عند الشافعية ، ومالك ، وأحمد في رواية ، ولا ينقضه عند الحنفية وأحمد في رواية .

ينظر : (المجموع للنووي ٢ / ٣٤ ، ٣٧ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ١٧٨ ، ومجمع الأنهر ١ / ٢١ ، والكافي ١ / ١٤٩) .

والاحتجاج بالوصف المختلف فيه كقولهم فى الكتابة الحالة : إنه عقد لا يمنع من التكفير فكان فاسداً كالكتابة بالخمير

الأصل والفرع ، وبه يثبت الحكم فى الأصل .

ومثل هذا ليس بتعليل لا ظاهرا ، لأنه ليس على موافقة تعليقات السلف ، ولا باطنا ، لأنه لا تأثير لمس الفرع فى نقض الطهارة ، كما أشار إليه عمر - رضى الله عنه - بقوله : (لا أبالى أمسست (ذكرى) (^(١) أم أنفى) (^(٢)) .

ولا رجوعا إلى أصل أى مقيس عليه ، مع أن الفرق وقع بالوصف الزائد بينهما باعتبار أنه علة للانتقاض ، ولم يوجد ذلك فى الفرع ، ولو لم يعتبر انضمامه إليه ، لم يبق إلا قياس مس الذكر وذلك باطل ، لعدم الأصل .

قوله : والاحتجاج بالوصف المختلف (^(٣)) ...

أى هو من جنس الاطراد أيضا مثل تعليل أصحاب الشافعى - رحمهم الله -

(١) فى ح (فرجى) .

(٢) ذكره أحمد محمد شاكر فى تحقيقه على الترمذى ١ / ١٢٨ ، ونسبه إلى عمار بن ياسر - رضى الله عنه - بلفظ : (ما أبالى مسسته أو أنفى) .

وأرى : أن ما ذكره هذا المحقق هو الصواب ، لأن مذهب عمر وعدد من الصحابة : إيجاب الوضوء من مس الذكر ، لما ذكره : عزت عبيد الدعاس نقلا عن الخطابى .

ينظر : (هامش رقم ٣ على سنن أبى داود ١ / ١٢٦ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ١٧٨) .

(٣) وهو أن تقيس صورة على أخرى وتجعل الجامع وصفا يختلف فى كونه علة للحكم . ينظر : (حاشية ابن ملك ص ٨٠٠) .

والاحتجاج بما لا يشك فى فساد كقولهم : الثلاث ناقص العدد عن سبعة فلا يتأدى به الصلاة كما دون الآية .

لبطلان الكتابة ^(١) الحالة ، بأنه عقد لا يمنع من التكفير ^(٢) فكان فاسدا كالكتابة بالخمر .

وهذا تعليل فاسد ، لأنه تعليل بوصف مختلف اختلافا ظاهرا ، لأن الكتابة ^(٣) لا تمنع جوار الإعتراف عن الكفارة عندنا حالة كانت أو مؤجلة ، ويلزم عليه إقامة الدليل على أن الكتابة الصحيحة تمنع جوار الإعتراف عن الكفارة ، ليصح له الاستدلال بجواز الإعتراف عن الكفارة على فساد الكتابة ، فقبل إقامة الدليل والإلزام على الخصم ، كان الاستدلال به فاسد .
قوله : والاحتجاج بما لا يشك فى فساد ^(٤) . . .

(١) الكتابة عند الشافعى - رحمه الله - لا يجوز إلا مؤجلا ولا يجوز على أقل من نجمين (قسطين) وبه قال أحمد - رحمه الله - .
وعند الحنفية يجوز حالا ومؤجلا ومنجما وبه قال مالك - رحمه الله - .
انظر : (الهداية ٢ / ٣١٦ ، والمغنى ٩ / ٣١٧ ، والمجموع ١٦ / ٢١ ، والكافى ٩٨٨ / ٢) .

(٢) أى من جوار التكفير بالإعتراف .
(٣) المراد بها الكتابة التى لم يؤد المكاتب فيها شيئا ، وأما إذا أدى بعض المال فيها ، فإنها تمنع جوار الإعتراف بالاتفاق إلا فى رواية عن أبى حنيفة - رحمه الله - وقال الشافعى رحمه الله - أن الكتابة تمنع جوار الإعتراف .
وعلى هذا : من أعتق مكاتباً لم يؤد شيئا ، فى الكفارة ، جاز عند الحنفية ، وأحمد فى رواية خلافاً للشافعى ومالك وأحمد فى رواية ، وله رواية ثالثة وهى الجواز مطلقا سواء أدى من كتابته شيئا أو لم يؤد .
ينظر : (الهداية ١ / ٣٩٢ ، والمجموع ١٧ / ٣٧٠ ، والمغنى ٧ / ٣٦٢ ، ٨ / ٧٥٠ ، والكافى ٢ / ٦٠٦ ، والجوامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٨٢ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٤ / ١٧٥٥) .

(٤) أى : بحيث لا يخفى على أحد من أهل الفطنة فساد .

أى هذا الاحتجاج من جنس الاطراد أيضا ، وذلك مثل تعليل أصحاب^(١) الشافعى : أن الثلاث ناقص العدد عن السبع^(٢) ، فلا تجوز به^(٣) الصلاة كما دون الآية .

وذكر فى الملخص^(٤) أن قراءة الفاتحة ركن للإمام ، وللقسوم ، وللمنفرد ، حتى قالوا : إن على العاجز عن الفاتحة أن يقرأ سبع آيات من القرآن متوالية ، فإن لم يحسن فمتفرقة ، وإن لم يحسن شيئا من القرآن يسبح ويهلل بقدر

(١) والقاتلون بذلك بعض أصحاب الشافعى لا كلهم .

(٢) يريدون بالسبع سورة الفاتحة لأنها سبع آيات .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء فى أدنى ما تجوز به الصلاة من القراءة :

فقال أبو حنيفة : أدنى ذلك آية ، وقال أصحابه (أبو يوسف ومحمد) : ثلاث آيات قصار أو آية طويلة مقدار ثلاث آيات قصار .

وعند الشافعية فى ذلك ثلاث روايات :

أحدها : أن أدنى ما تجوز به الصلاة من القراءة آية تامة .

والثانية : ما يتناوله الاسم ، قال الرازى : وهذا هو الصحيح عندهم .

والثالثة : ثلاث آيات قصار أو آية طويلة .

وكذلك اختلفوا فى قراءة الفاتحة :

فقال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة : إن قراءة الفاتحة واجبة فى الصلاة وركن من أركانها ، لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها .

وقال أبو حنيفة : لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب ، جازت صلاته ، وعندهما - أى أبى يوسف ومحمد - : لا تجوز .

ينظر : (الهداية مع شرحها النهاية ١ / ٩٨ - ٩٩ ، والمجموع ٣ / ٣٢٧ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ٤٧٦ ، والكافى ١ / ٢٠١) .

(٤) وهو كتاب فى فروع الحنفية لأبى سعيد محمد بن أحمد القاضى البخارى المتوفى سنة (٦٠٤ هـ) .

(كشف الظنون ٢ / ١٨١٩) . وقد بحثت عنه فلم أجده .

والاحتجاج بلا دليل .

الفاتحة (١) .

وهذا مما لا يخفى فسادہ على من له أدنى فطنة ، قال صاحب القواطع بعد ذكر هذا النوع / (٢) وسائر أنواع أقيسة الطردية الفاسدة :
وعندى أن الاشتغال بأمثال هذا تضييع الوقت العزيز .
ومثل / (٣) هذه التعديلات لا تجوز أن تكون معتصم الفتاوى ومناط شرائع هذا الدين الرفيع ، بل هو (صد للمبتدئين) (٤) عن سبيل الرشيد ومسالك الحق وزلة فى الدين وضلة فى العقل ، والله العاصم بمنه (٥) .
قوله : والاحتجاج بلا دليل (٦) ...

(١) انظر (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٨٥) نقلا عن الملخص .

(٢) ق ١٨٣ / ب من ب .

(٣) ق ١٦٦ / أ من ح .

(٤) فى ب (ضد المبتدئين) وهو تصحيف .

(٥) راجعه فى : ٢ / ٥٦ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) وهذا نص كلامه :

« وعندى الاشتغال بأمثال هذا تضييع الوقت العزيز وإهمال العمر النفيس وأمثال هذه التعديلات لا يجوز أن تكون معتصم الفتاوى والأحكام ولا مناطا لشرائع الدين الرفيع ، وهذا وأمثاله تعمية على المبتدئين وإيقاعهم فى الأغلوطات ، وحيد بهم عن سنن الرشيد ومسالك الحق .

وقد كانت أنواع هذا الطريق مسلوكة من قبل يجرى النظر على سننها ويجادلون ويناطحون عليها ، غير أن رماننا الذى نحن فيه غلب عليه معانى الفقه ، وقد جرى الفقهاء فيه على مسلك واحد ، فتناظموا فى سلك واحد يطلبون الفقه المحض والحق الصريح وقد تناهت معانى الفقه إلى نهاية أظن ليس بعدها مبلغ الحق لطالب ، ولعلها قاربت فى الوضوح الدلائل العقلية التى يدعيها المتكلمون فى أصول الدين ، فالنزول عن تلك المعانى إلى مثل هذه الصور زلة فى الدين وضلة فى العقل ، والله العاصم بمنه .

(٦) قلت : فقد اتفق الأصوليون على أنه يطلب الدليل عن قال : حكم الله فى هذه ==

أى : هذا الاحتجاج من جنس الاطراد أيضا وهو حجة للنافى عند البعض ،
لأن الدليل إنما يحتاج إليه إذا ادعى حكما شرعيا ، وهو الوجوب أو النذب
ونحوهما .

أما النفى ، فليس بحكم شرعى ، إذ النفى عبارة عن العدم ، والعدم ليس
بشيء ، ولأن الثبوت أمر عارض ، فالمثبت يحتاج إلى الدليل لا النافى لأنه
متمك بالأصل .

وهذا باطل عند الجمهور لقوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من

== الحادثة كذا ، ولا يطلب ممن قال : لا أعلم حكم الله فى هذه الحادثة .

ولكنهم اختلفوا فى مثل من اعتقد وقال : ليس على الصبي والمجنون زكاة ، فهل
عليه دليل أم لا ؟

فقال أصحاب الظاهر : لا دليل على معتقد النفى لا فى حق نفسه ولا عند مطالبة
الخصم فى المناظرة ، بل يكفيه التمسك بلا دليل ، وهو المراد بقول الشيخ - رحمه
الله - : " والاحتجاج بلا دليل " .

وقال بعض أهل العلم : يجب على النافى إقامة الدليل فى العقليات دون الشرعيات .
وقال الجمهور : إن النافى يجب عليه الدليل مثل المثبت ، و (لا دليل) ليس بحجة
أصلا لا فى الإثبات ولا فى النفى ، وهو الراجح .

راجع فى ذلك : (أصول السرخسى ٢ / ٢١٥ ، ٢٢٣ ، وأصول البيزدوى بشرحه
٣ / ٣٨٦ - ٣٨٩ ، والمنار وحواشيه ص ٨٠١ - ٨٠٣ ، والميزان ص ٦٦٦ - ٦٧٢ ،
وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ونور الأنوار المطبوع مع الكشف
للسفى ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والأحكام للأمدى ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ، وشرح الجلال
المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية العلامة التفتازانى على شرح
الجلال ٢ / ٣٥١ ، والمحصل بتحقيقه ج ٢ ق ٣ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والمستصنى ١ /
٢٣٢ فما بعدها ، والتبصرة ص ٥٣٠ - ٥٣١ ، والمسودة ص ٤٤٠) .

كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم ﴿ أخير عن اليهود
الذين نفوا دخول المسلمين الجنة ، وأثبتوا دخول اليهود والنصارى .

ثم أمر نبيه بطلب الحجة والبرهان على النفى والإثبات جميعا .

ولأن النفى فى أحكام الشرع كالإثبات ، فإن انتفاء وجوب صوم شوال ،
وصلاة الضحى كوجوب صوم رمضان ، وصلاة الظهر ، والأحكام لا تثبت
إلا بأدلتها فمن ادعى حكما من إثبات أو نفى فعليه إقامة الدليل ، ولا دليل^(١)
لا يصلح دليلا ، لأنه نفى الدليل ونفى الشيء لا يحتمل أن يكون إثبات ذلك
الشيء .

فإن قيل : لا دليل ، نفى الدليل المثبت ، فيكون انتفاؤه دليلا على النفى
ضرورة ، لأنه لا واسطة بين النفى والإثبات .

قلنا : إنما يكون دليلا إذا كان النافى عالما (بجميع)^(٢) الأدلة ، فأما من لا
علم له بذلك ، فهو جهل بالدليل لا علما بانتفاء الدليل .

ولهذا^(٣) صح هذا النوع من الاحتجاج من صاحب الشرع بقوله : ﴿ قل لا
أجد فيما أوحى إلى محرما ﴾^(٤) لأنه هو الشارع ، فشهادته بعدم الدليل

(١) أى قوله : لا دليل ، لا يصلح إلخ .

(٢) فى ح (لجميع) .

(٣) أى : ولأجل فساد الاحتجاج بلا دليل ، صح هذا النوع (الاحتجاج بلا دليل) من
صاحب الشرع ، لأن علمه محيط بالأدلة الشرعية ، لأنه هو الشارع للأحكام
والواضع للدلائل فكانت شهادته بعدم دليلا قاطعا على العدم (هامش ب) .

(٤) سورة الأنعام / ١٤٥ . وقام الآية : ﴿ على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما
مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا
إعاد فإن ربك غفور رحيم ﴾ .

الموجب للحرمة على الذين كانوا يشبتون في السائبة^(١) والوصيلة^(٢) والبحيرة^(٣) والحام^(٤) دليل قاطع على عدم الحرمة ، إذ لا يجرى (عليه)^(٥) السهو والعجز

(١) وهي : الناقة التي كانوا يسيئون لها لأهلهم

وقيل : هي التي إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر ، لم يركب ظهرها ولم يجز وبرها ولم يشرب لبنها إلا ضيف .

(٢) وهي : من الغنم إذا ولدت أنثى بعد أنثى سبيوها ، وقال ابن عزيز : الوصلة في الغنم ، قال : كانوا إذا ولدت الشاة سبعة أبطن نظروا فإن كان السابع ذكرا ذبح وأكل منه الرجال والنساء ، وإن كان أنثى تركت في الغنم ، وإن كانوا ذكرا وأنثى قالوا : وصلت أخاها ، فلم تذبح لمكانها ، وكان لحمها حراما على النساء ولبن الأنثى حراما على النساء إلا أن يموت منهما شيء ، فيأكله الرجال والنساء .

(٣) والبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة وهي التي يمنع درّها للطواغيت ، فلا يحتلبها أحد من الناس .

وقيل : البحيرة لغة هي : الناقة المشقوقة الأذن ، يقال بحرّتُ أذن الناقة أي شققته شقا واسعا ، والناقة بحيرة ومبحورة ، وكان البحر علامة التخلية .

وقال ابن إسحاق : البحيرة هي ابنة السائبة . وقد عرفنا السائبة أنفا .

وقال الشافعي رحمه الله : إذا نتجت الناقة خمسة أبطن إناثا .

بحرت أذنّها فحرمت .

وقيل غير ذلك .

(٤) في ب (والحامى) . قال مالك رحمه الله : الحام من الإبل : كان الفحل إذا انقضى

ضراجه جعلوا عليه من ريش الطواويس وسيبوه .

وقال ابن عزيز : الحامى : الفحل إذا ركب ولد ولده . ويقال : إذا نتج من صلبه

عشرة أبطن قالوا : قد حمى ظهره فلا يركب ولا يمنع من كلا ولا ماء .

ينظر في ذلك كله : (الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ٦ / ٣٣٥ - ٣٣٧ ،

وتفسير أبي السعود ٣ / ٨٦) .

(٥) ساقطة من ب .

بخلاف البشر فإن صفة العجز يلازمهم ، والسهو يعتريهم ، ومن ادعى علم كل شيء فهو سفيه ، أو مجنون لا يناظر معه ، وكيف يقدر أحد هذه الدعوى مع قوله تعالى : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ ^(١) كذا في شرح المنار ^(٢) .

ومن شرع في ^(٣) العمل بلا دليل ، اضطر إلى التقليد ، لأنه إذا لم يعمل ^(٤) بالدليل فلا بد أن يقلد غيره ، (والتقليد) ^(٥) باطل ، لأن الله تعالى ذم الكفرة على ذلك بقولهم : ﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة ... ﴾ الآية ^(٦) .

واتباع الامة صاحب الوحي ، ورجوع العامى إلى قول المفتى ، والقاضى

(١) سورة الإسراء / ٨٥ . وأول الآية : ﴿ ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي ﴾ .

(٢) أراد به : شرح المنار المسمى بكشف الأسرار للمصنف أى : الإمام النسفى - رحمه الله - فراجعته في ٢ / ٢٩٧) .

(٣) أى جور العمل بلا دليل (هامش ب) .

(٤) ق ١٨٤ / أ من ب .

(٥) فى ب (فالتقليد) . وقد عرفه بعض الأصوليين بأنه : اتباع الرجل غيره على تقدير أنه محق ، لحسن الظن به ، لكونه مشهورا بالعلم والورع ، وتقديم رأيه على رأى نفسه ، لكونه من أهل النظر والاستدلال .

ولما سمي تقليدا لأنه جعل عاقبة ما قلده ، قلادة فى عنقه ، إن كان حقا أو باطلا ، كما قالت الكفرة : ﴿ إنا وجدنا آباءنا ﴾ الآية ، وهذا هو المراد بقول الشارح رحمه الله : (والتقليد باطل) ولكن لا يصح تحديد التقليد بهذا والصحيح أن يقال :

هو : اتباع الرجل الجاهل العالم لعلمه وورعه واعتقاده لما يعتقده على طريق الجزم والحتم من غير تردد وشك ، وإن لم يكن بناء على دليل عقلى أو سمعى . وهو جائز فى الجملة ، وسيأتى تفصيل ذلك فى مبحث التقليد إن شاء الله تعالى .

ينظر : (الميزان ص ٦٧٥ - ٦٧٦) .

(٦) سورة الزخرف / ٢٢ . والآية كاملة : ﴿ بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون ﴾ .

إلى قول العدول ، ليس من هذا القبيل / ^(١) لأن التمييز بين النبي وغيره لا يقع إلا بالاستدلال ، وقيام المعجزة ، فوجب تصديقه .

وكذا قبول الإجماع بقول الرسول - ﷺ - ووجوب قبول المفتي (والشاهد) ^(٢) بالنص والإجماع ، فلم يكن هذا تقليدا ، لأن شرطه عدم الحجة وقد قامت الحجة ههنا .

أو نقول : هذا في حق المجتهد ، لأنه لا يجوز له أن يقلد غيره .
ولا يقال : قد قال أبو حنيفة - رحمه الله - لا خمس ^(٣) في العنبر ، لأنه لم يرد به الأثر وهذا احتجاج بلا دليل .

لأننا نقول : قد ذكر أنه بمنزلة السمك ، والسمك بمنزلة الماء ولا خمس في الماء ، وهو إشارة إلى معنى مؤثر يعنى : أن القياس أن لا يجب الخمس فيه ، لأن الخمس إنما يجب فيما كان أصله في يد العدو وحوته أيدينا قهرا وغلبة ، والمستخرج من البحر لم يكن في يد العدو قط ، لأن قهر الماء يمنع قهر غيره على ذلك الموضع ، والقياس أن لا يجب الخمس في شيء ، وإنما يجب في بعض الاموال بالأثر ، ولم يرد أثر فيه بخلاف القياس ليعمل به ويترك القياس ، فوجب العمل بالقياس .

قوله : وجملة ما يعلل له أربعة إلى آخره ...

هذا بيان حكم القياس .

(١) ق ١٦٦ / ب من ح .

(٢) في ب (والشاهدين) .

(٣) قلت : هذا عند جمهور العلماء ، وقال أبو يوسف وأحمد في رواية : أن فيه الخمس .

ينظر : (شرح فتح القدير ٢ / ١٨٥ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٢٧) .

وجملة ما يعلل له أربعة : إثبات الموجب أو وصفه .

وإثبات الشرط أو وصفه ، وإثبات الحكم أو وصفه كالجنسية لحرمة النساء .

فإنه لما فرغ عن بيان شرطه وركنه ، شرع فى بيان حكمه ، فقال : وجملة ما يعلل أى جميع ما يقع التعليل لأجله أربعة أقسام :

الأول : إثبات الموجب أى السبب أو وصفه .

والثانى : إثبات شرط الحكم أو وصفه .

والثالث : إثبات الحكم أو وصفه .

والرابع : تعدية حكم معلوم بسببه وشرطه بأوصاف معلومة .

مثال الأول : اختلاف الفقهاء فى أن الجنس بانفراده هل يحرم البيع نسيئة أم لا (١) .

وهذا اختلاف وقع فى موجب الحكم ، فلم يصح إثبات كون الجنس موجبا للحكم بالرأى ، لأننا لا نجد أصلا نقيسه عليه ، ولا نفيه بالرأى أيضا ، وإنما يكون الجنس بانفراده يحرم النسيئة بإشارة النص أو دلالته ، أو اقتضائه لما بينا أنه ثابت بإشارة النص ، لأن علة حرمة الربا القدر والجنس على ما مر ، ووجدنا تحريم الربا حكما يستوى فيه شبهته بحقيقته بالخبر ، وهو ما روى أنه

(١) فعند الحنفية ، والمالكية يحرم ، وعند الشافعية لا يحرم ، وعن أحمد فى ذلك روايات متعددة .

ينظر : (الهداية ٢ / ٨١ ، والمجموع ٩ / ٤٠٢ ، والمغنى لابن قدامة ٤ / ١٤ - ١٥ ، والكافى ٢ / ٦٥٧) .

- ﷺ - : « نهى عن الربا والدين » ^(١) أى عن الفضل / ^(٢) الخالى عن العوض وشبهته .

وبالإجماع : فإنهم اتفقوا على من باع صبرة حنطة بصبرة حنطة وغالب رأيهما (أنهما) ^(٣) ميان ، لا يجوز ، لاحتمال الفضل ، ولو لم تكن الشبهة ملحقة بالحقيقة ، لجاز البيع ، لعدم تحقق الفضل الحقيقي ، وقد وجدنا فى النسبة شبهة الفضل وهى الحلول فى أحد الجانبين ، لأن النقد خير من النسبة وله حكم المال ، ولهذا يبذل المال بمقابلته ، ولم يسقط اعتباره ، لكونه حاصلًا بصنع العباد ، بخلاف صفة الجودة (لكونها) ^(٤) حاصلة / ^(٥) بصنع الله تعالى .

ولما وجدنا شبهة الفضل فى النسبة ، لا بد من أن يضاف إلى سبب وقد وجدت شبهة العلة ، لأن العلة هى القدر والجنس ، والجنس من حيث أنه بعض العلة ، أخذ شبهة العلة ، فأثبتنا شبهة الربا بشبهة العلة احتياطا لباب الربا ، وهذا معنى قول الشيخ : كالجنسية لحرمة النساء .

(١) أخرجه : (الطحاوى فى معانى الآثار ٤ / ٤٩ بلفظ :

(أنه - ﷺ - نهى عن بيع وسلف وعن شرطين فى بيعه)

والمراد بالسلف : القرض ، والتقيد بالشرطين وقع اتفاقا وعادة ، فإن الشرط الواحد أيضا لا يجوز ، لأن النبى - ﷺ - (نهى عن بيع وشرط) كذا فى المحلى لابن حزم ٨ / ٤١٥ ، ونصب الرأية ٤ / ١٨) .

(٢) ق ١٨٤ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) فى ح (بكونها) .

(٥) ق ١٦٧ / أ من ح .

وصفة السوم فى زكاة الأنعام .

قوله : وصفة السوم ^(١) فى زكاة الأنعام

هذا مثال صفة الموجب ابتداء أى : لا يجوز إثبات هذه الصفة بالقياس ابتداء ، بل يستدل على اشتراطه وعدم اشتراطه بالنص .

اعلم أن صفة السوم فى الأنعام أى : النمو شرط لوجوب الزكاة عندنا خلافاً للمالك ^(٢) - رحمه الله - وهو يحتج بإطلاق قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ، وقوله - ﷺ - : ﴿ فى خمس من الإبل شاة ﴾ من غير تقييد بوصف .

ونحن نحتج بقوله - ﷺ - : ﴿ ليس فى إبل الحوامل صدقة ليس فى البقرة المثيرة صدقة ، فى خمس من الإبل السائمة ،

(١) السوم : الإرسال والرعى ، يقال : سَوَّمْ فيها الخيل أى أرسلها ، وسامت الماشية تسوم سوما - أى رعت ، فهي سائمة .

والسوام والسائم بمعنى واحد وهو : المال الراعى وجمع السائم والسائمة السوائم .
والخيل المسومة : المرعية .

ينظر : (الصحاح ٥ / ١٩٥٥ ، ١٩٥٦) .

وقال صاحب البناية : " السائمة هى التى تسام فى البرارى لقصد الدر والنسل لا لقصد الحمل والركوب والبيع ، وفى التى تسام لقصد البيع زكاة تجارة ، ثم الشرط أن تسام فى غالب السنة لا فى جميع السنة " .
(البناية بهامش الهداية ١ / ١٦٨) .

(٢) فإن عنده لا تشترط السوم ، فتجب الزكاة عنده فى الأنعام المعلوفة .

ينظر : (شرح فتح القدير ٢ / ١٤٥ ، والمغنى لابن قدامة ٢ / ٥٧٦ ، ٣ / ٣٠ ،
والكافى ١ / ٣١٢) .

والشهود فى النكاح ، وشرط العدالة والذكورة فيها .

شاة ، ^(١)قصار النماء شرطا بهذه الأخبار .

قوله : والشهود فى النكاح ...

هذا نظير الشرط ، فالشهادة شرط لانعقاد النكاح عند عامة العلماء خلافا لمالك - رحمه الله - بل الشرط عنده الإعلان ^(٢) .

فلا يجوز إثباته بالقياس ، بل بالنص وهو قوله - ﷺ - « لا نكاح إلا بشهود » ^(٣) .

قوله : وشرط العدالة والذكورة فيها ...

أى : فى الشهود ، هذا نظير صفة الشرط ، فإن عند الشافعى - رحمه الله - صفة العدالة والذكورة شرط حتى ، لا ينعقد النكاح بشهادة رجل أو امرأتين عنده ، وبشهادة الفساق عنده ^(٤) لقوله - ﷺ - « لا نكاح إلا بولي

(١) سبق تخريجه فى ص ٥٥٠ .

(٢) راجع : (الام ٥ / ١٩ ، والكافى ٢ / ٥١٩ وكشف الحقائق ١ / ١٦٢) .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٣ بلفظ : « البغايا اللاتى ينكحن أنفسهن بغير بيعة » . وقال : (هذا حديث غير محفوظ ، لا نعلم أحدا رفعه إلا ما روى عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعا ، وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفا ، والصحيح ما روى عن ابن عباس قوله : (لا نكاح إلا ببيعة) .

(٤) قلت : وقد أخذ بقول الشافعى فى اشتراط العدالة والذكورة ، مالك وعن أحمد فى اشتراط العدالة روايتان :

أحدهما : أنها شرط ، والاخرى أنها ليست بشرط .

وأما فى اشتراط الذكورة فإنه قال : (إذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز وإن كان ==

والبتراء .

وصفة الوتر .

وشاهدى عدل ^(١) .

وعندنا كلاهما ليس بشرط ، الإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ ، ولإطلاق قوله - ﷺ - : « لا نكاح إلا بشهود » فلا يجوز إثبات هذه الصفة بالقياس ، بل بالنص / ^(٢) .

قوله : والبتراء ... هذا نظير الحكم .

الركعة الواحدة غير مشروعة صلاة عندنا .

== معهن رجل فهو أمرون)

وابن قدامة بعد أن نقل قوله هذا ، قال : (فيحتمل أن هذه رواية أخرى في اعتقاده بذلك) .

ينظر : (شرح فتح القدير ٦ / ٤٥١ ، والكافي ٢ / ٩٠٦ ، وتكملة المجموع ١٦ / ١٩٨ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٤٥٢ ، ٩ / ١٤٩) .

(١) رواه : (أبو داود ٢ / ٥٦٨ ، والترمذى ٣ / ٣٩٨ ، وابن ماجه ١ / ٦٠٥ ، بلفظ : « لا نكاح إلا بولي » وليس فيه قوله (وشاهدى عدل) .

وأخرجه : أحمد في مسنده بلفظ : (لا نكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له » .

(٢) ق ١٨٥ / أ من ب . والبتراء تصغير بترء وهى تأنيث أبتز كما أن حميراء تصغير حمراء وهى تأنيث أحمر ، وهو فى الأصل : المقطوع الذنب .

ثم جعل عبارة عن الناقص .

ينظر : (المنار وحواشيه ص ٨٠٥ ، والمصباح المنير ١ / ٣٥) .

وعند الشافعي رحمه الله - مشروعة حتى جوزوا الوتر بركة (١) .

فلا يجوز إثبات شرعيتها بالقياس . فمن أثبت شرعيتها يتمسك بما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح أوتر » (٢) .

ومن أنكر شرعيتها يتمسك بما اشتهر أنه - ﷺ - (كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخره) (٣) وبما روى عن محمد (٤) بن كعب القرظي أنه - ﷺ - : « نهى عن البتراء » (٥) وبما قال ابن مسعود رضى الله عنه : (ما أجزت

(١) راجع : (شرح فتح القدير ١ / ٣٧٢ ، والمغنى لابن قدامة ٢ / ١٥٠ ، وبداية المجتهد ١ / ٢٠٠ ، ونيل الأوطار ٣ / ٣٧ - ٣٨) .

وقد أخذ بقول الشافعي مالك وأحمد والأوزاعي وغيرهم .

(٢) أخرجه : (البخاري ٢ / ١٢ ، ومسلم ١ / ٥١٦ ، ٥١٧ ، وأبو داود ٢ / ٨٠ ، بلفظ : (صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشى أحدكم الصبح ، صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى) .

وفى رواية لمسلم : أن رجلا سأل النبي - ﷺ - عن صلاة الليل ؟ فقال : « مثنى مثنى ، فإذا خشيت الصبح ، فأوتر بركة » والترمذي ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ نحوه) .

(٣) أخرجه : (الترمذي ٢ / ٣٢٣ ، والنسائي ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ولفظه : (كان النبي - ﷺ - يقرأ في الوتر بـ « سبح اسم ربك الأعلى » وفى الركعة الثانية بـ « قل يا أيها الكافرون » ، وفى الثالثة بـ « قل هو الله أحد » ، ولا يسلم إلا فى آخرهن) وأحمد فى مسنده : نحوه ١ / ٨٩) .

(٤) وهو : محمد بن كعب بن سليم ، وقيل : ابن كعب بن حيان بن سليم القرظي ، يكنى أبا حمزة ، وقيل : أبو عبدالله ، قيل : ولد فى حياة النبي - ﷺ - - وردده الذهبى وقال : (لم يصح ذلك) كان إماما ، ورعا كبير القدر ، كثير الحديث ، من حلفاء الأوس ، وهو يرسل كثيرا ويروى عن لم يلقهم و مناقبه كثيرة ، توفى سنة (١٠٨ هـ) وقيل : (١١٧ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٣٣٥ ، وحلية الأولياء ٣ / ٢١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٦٥ - ٦٨ ، وشذرات الذهب ١ / ١٣٦) .

(٥) أخرجه : عبد الحق فى الأحكام بسند فيه عثمان بن محمد بن ربيعة ، الغالب ==

ركعة قط (١) .

وينوع من الاستدلال ، فإن السفر سبب لسقوط شطر الصلاة ، فلو كانت الركعة الواحدة صلاة ، لسقط في الفجر الشطر أيضا ولم يسقط ، علم إنه غير مشروع .

قوله : وصفة الوتر هذا / (٢) نظير صفة الحكم .

اختلفوا في صفة الوتر أنه واجب أم سنة بعد اتفاقهم أنه مشروع ولا مدخل للرأى فيه :

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - إنه واجب لقوله - ﷺ - : « إن الله زادكم صلاة بصلاتكم الخمس ألا وهي الوتر فحافظوا » (٣) ولقوله - ﷺ - : « الوتر

== عليه الوهم - عن أبي سعيد الخدري : أن النبي - ﷺ - نهى عن البتراء : أن يصلى الرجل واحدة يوتر بها .

وقال النووي في الخلاصة : حديث محمد بن كعب في النهى عن البتراء مرسل ضعيف .

انظر : (كشف الخفاء ١ / ٣٣٠ ، ونيل الأوطار ٣ / ٣٨) .

(١) ذكره الشوكاني في (نيل الأوطار ٣ / ٣٨) وقال الإمام النووي - رحمه الله - : إنه ليس بثابت عنه ، ولو ثبت ، لحمل على الفرائض ، فإنه قد ذكره ردا على ابن عباس - رضى الله عنهما - في قوله : إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة . فقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : ما أجزأته من المكتوبات (قط) .

(المجموع شرح المذهب ٤ / ٢٣) .

(٢) ق ١٦٧ / ب من ح .

(٣) أخرجه : (أحمد في مسنده ١ / ١٨٠ بلفظ : « إن الله عز وجل زادكم صلاة وهي الوتر » وأبو داود ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والترمذى ٢ / ٣١٤ - ٣١٥ ، وقال : ==

والرابع : تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه ليثبت فيه بغالب الرأي .

حق واجب ، فمن لم يوتر فليس منا ^(١) .

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم الله - : إنه سنة ^(٢) لقوله - ﷺ - : « ثلاث كتبت على وهي لكم سنة : الوتر والضحي والأضحى » ^(٣) أي الأضحى .

قوله : والرابع تعدية إلى آخره ...

أي : الرابع من جملة ما يعلل له تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه .

== حديث غريب .

رواه الحاكم في المستدرک ١ / ٣٠٦ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، رواه مدنيون ومصريون ، ولم يتركاه إلا لما قدمت ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي .
(١) أخرجه : (أبو داود ٢ / ١٣٢ بلفظ : « الوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن ... الحديث » وليس فيه كلمة (واجب) بل في رواية (الوتر حق وليس بواجب . والنسائي ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وابن مساجة ١ / ٣٧٦ نحوه) .

وقوله ﷺ : « من لم يوتر فليس منا » حديث مستقل رواه أحمد . ينظر : (نيل الأوطار ٣ / ٣٤) .

(٢) وهو قول مالك وأحمد أي الجمهور على أن الوتر سنة مؤكدة وليس بواجب انظر : (الهداية بهوامشها ١ / ١٢٤ ، ونيل الأوطار ٣ / ٣٥ - ٣٦ ، والمغني لابن قدامة ٣ / ١٥٩ - ١٦١ ، والكافي ١ / ٢٥٥) .

(٣) أخرجه : (أحمد في مسنده ١ / ٢٣١) بلفظ : « ثلاث هن على فرائض وهن لكم تطوع : الوتر ، والنحر ، وصلاة الضحى » .

وأخرجه (الدارقطني في سننه ٢ / ٢١) وفيه (وركعتا الفجر) بدل (وصلاة الضحى) .

والتعديّة : حكم لازم عندنا ، جائز عند الشافعي - رحمه الله - ، لأنه يجوز التعليل بالعلة القاصرة كالتعليل بالشميّة .

وزاد القاضي الإمام أبو زيد : ولا إجماع ولا دليل فوق الرأى فيه ^(١) .
فإن قيل : قد جعل التعديّة شرط القياس بقوله : وأن يتعدى الحكم إلى آخره وذلك يقتضى أن يتوقف القياس عليه ، ويكون مقدمة على القياس وجعلها هنا حكم القياس ، وذلك يوجب تأخيرها عنه ، ووجودها به وبين الأمرين تناف .

قلنا : المراد من كون التعديّة شرطا اشتراط كونها حكما له .
وقيل : المراد بكون التعديّة شرطا ، إنها شرط (للعلم بصحة) ^(٢) القياس لا شرط نفس القياس .

قوله : والتعديّة حكم لازم ...

أى لازم للتعليل عندنا ، حتى لا يجوز التعليل بدون التعديّة ، كالتعليل بالعلة ^(٣) القاصرة .

(١) راجع : (التقييم ٢ / ٣٤٧) .

(٢) فى ب (للعلة لصحة) .

(٣) وهى التى لا تتعدى محل النص ، ثم العلة القاصرة إن كانت ثابتة بنص أو إجماع فيصح التعليل بها اتفاقا .

وما قيل : إن العلة قاصرة لا تصح التعليل بها مطلقا سواء كانت منصوفا عليها أو مستنبطة ، ونسب إلى فقهاء العراق ، فهو غريب كما قال ابن السبكي : (وهو غريب لم أجده فيما لدى من الكتب) .

ولما إن كانت ثابتة بالاجتهاد والاستنباط ، فقد تقدم أن ذكرت اختلاف الأئمة فى - =

وعند الشافعى - رحمه الله - : يجوز أن يفيد التعليل بدون التعدية ويكون قياسا ، ويجوز أن لا يفيد التعدية ويكون مقتضرا على محل النص .

فكان القياس والتعليل عندنا واحدا ، وعنده التعليل أعم من القياس ، لأنه يجوز التعليل بالعلة القاصرة كالتعليل بالثمنية ، وهو قول طائفة من أصحابنا .
وقيل : هذا الخلاف بناء / (١) على أن الحكم فى المنصوص عليه ثابت بالعلة (٢) عنده ، وهو قول الشيخ أبى منصور ومن تابعه .

وعندنا حكم فى المنصوص عليه لا يثبت بالعلة بل بعين النص ، لأن التعليل لا يصلح لتغيير حكم النص ، فكيف يصلح لإبطاله .

قالت المجوزة : إن صحة تعدية العلة موقوفة على صحة العلة فى نفسها فلو توقف صحتها فى نفسها على صحة تعديتها ، لزم الدور (٣) وهو باطل .
فإذا تعلق به الإيجاب ، فإن كانت الحجة عامة ، أوجب الحكم على العموم وإلا أوجه على الخصوص .

= صحة التعليل بها وعدم الصحة ، وذلك فى ص ٨٣٨ هامش رقم (٥) .

(١) ق ١٨٥ / ب من ب .

(٢) راجع فى هذه المسألة : (الأحكام ٣ / ٢٤٧ ، والمستصفى ٢ / ٣٤٦ ، شفاء الغليل ص ٥٣٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٧١ - ١٧٢ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٩٣ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٩٤ ، وميزان الأصول ص ٣٣٦ فما بعدها) .

(٣) وهو : توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدور المصرح ، كما يتوقف أ على ب وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمى الدور المضمّر كما يتوقف أ على ب وب على ج و ج على أ .

والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو : أن فى الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحا ، وفى تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة . (كتاب التعريفات ص ١٠٥) .

وهذا لأن دلالة كون الوصف حجة وهى الملائمة^(١) والتأثير ، أو الإخالة^(٢) أو العرض^(٣) على الأصول ، لا يقتضى التعدية ، بل التعدية باعتبار عموم^(٤) الوصف وعدمها باعتبار خصوصه .

ولنا أن العلة القاصرة لا تفيد شيئاً ، فالتعليل بالعلة القاصرة يكون عبثاً ، وهذا ، لأن فائدة التعليل التوصل إلى معرفة الحكم ، وهذه الفائدة ههنا معدومة ، لأن الحكم فى المنصوص ثابت ومعلوم بالنص ، والنص فوق التعليل ، فلا يجوز قطع الحكم عنه ، ولا يتوصل به إلى معرفة الحكم فى غير الأصل ، لأنه لا يفيد تعدية .

فإن قالوا : التعليل بالعلة القاصرة يفيد اختصاص النص بحكمه .

قلنا : هذه الفائدة تحصل بترك التعليل ، لأن غيره إنما يلحق به بالتعليل فإذا لم يعلل ، تحصل هذه الفائدة .

(١) كما قال بذلك الحنفية ، والتأثير عندهم هو : أن يثبت بنص أو إجماع اعتبار نوع الوصف أو جنسه فى نوع الحكم أو جنسه . والملائمة : أن يكون الوصف موافقاً للعلل المنقولة عن رسول الله - ﷺ وعن الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - .
ينظر : (التوضيح على التنقيح ص ٥٥٨ ، وتقويم الأدلة ٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، وكشف الأسرار ٣ / ٣٥١) .

(٢) وبه قال بعض الشافعية ، والإخالة : المناسبة ، والمخيل المناسب ، كما فسر الغزالى والشوكانى - رحمهما الله - وقال أبو زيد الدبوسى : (وأما الذين قالوا : إن الوصف إنما يصير علة بكونه مخيلاً أى : موقعاً فى القلب خيال القبول وأثر الصحة) . والإخالة : الظن .

ينظر : (شفاء الغليل ص ١٤٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢١٤ ، وتقويم الأدلة ٢ / ٤٢٢) .

(٣) وهو قول بعض الشافعية أيضاً . ينظر (المراجع السابقة) .

(٤) ق ١٦٨ / ١ من ح .

والتعليل للأقسام الثلاثة الأول ونفيها باطل ، فلم يبق إلا الرابع .

ولأن التعليل بالعلة القاصرة لا يمنع التعليل بالمتعدية ، لجواز أن يكون الحكم معلولاً بعلتين ، فلا يفيد الاختصاص .

وأما الجواب عن الدور فنقول : لم لا يجوز أن يقال : صحتها في نفسها لا يتوقف على صحة تعديتها ، بل على وجودها في غير الأصل ، وحيث سقط الدور ، (على أنه)^(١) وقف معية كتوقف الابن على الأب وعكسه ، فلا يضر .^(٢)

قوله : والتعليل للأقسام الثلاثة إلى آخره ...

لا خلاف بين الفقهاء أن إثبات سبب ، أو شرط ، أو حكم بالرأى ابتداء من غير أصل يرد إليه ، باطل .

(١) قوله : (على أنه) مكرر في ح .

(٢) وإنما الذي يضر هو الدور التقدم والسبق . والفرق بين الدور المعية والدور التقدم والذي يسمى بالدور السابق أيضاً هو : أن الدور المعية عبارة عن : توقف معرفة أحد الشئيين على معرفة الآخر من غير اشتراط سبق أحدهما على الآخر بل يعلمان في وقت واحد كالجرم والعرض عند المنطقيين ، إذ لا يعقل جرم خال عن الأعراض كما لا يعقل عكسه .

وأما الدور التقدم فهو : أن تكون معرفة الحد يشترط لها معرفة بعض ألفاظ المحدود لأن الغرض معرفة توقف معرفة المحدود على معرفة الحد فإن توقفت معرفة الحد على معرفة المحدود كان دوراً سبقياً ، لأن معرفة كل واحد منهما تتوقف على سبق معرفة الآخر ، فلا يمكن الإدراك كتعريف العلم بأنه : معرفة المعلوم على ما هو به ، لأن المعلوم مشتق من العلم ، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه .

انظر : (آداب المناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - ص ٣٩) .

ولا خلاف أن إثبات الحكم بطريق التعدية من أصل إلى فرع بالشرائط المعروفة صحيح .

واختلفوا في إثبات الأسباب والشروط بطريق التعدية (من أصل إلى فرع بالشرائط)^(١) بأن ثبت سبب أو شرط لحكم بنص أو إجماع ، هل يجوز تعديته بمعنى جامع إلى محل آخر .

قال بعض الشافعية لا يجوز ، وأظنه مذهباً لعامة أصحابنا .

وقال جمهور الأصوليين : يجوز وهو مختار / ^(٢) بعض أصحابنا منهم :

صاحب الميزان^(٣) ، وفخر الإسلام ، فإن فخر الإسلام ذكر في آخر باب حكم العلة في أصوله : وإنما أنكرنا هذه الجملة إذا لم يوجد له في الشريعة أصل يصح تعليله ، فأما إذا وجد ، فلا بأس به .

ألا يرى إنا اختلفنا في اشتراط قبض البدلين لبناء صحة العقد في بيع الطعام المعين بالطعام المعين ، وتكلمنا فيه بالرأى ، لانا وجدنا لإثبات القبض أصلاً وهو الصرف^(٤) ، ووجدنا للجواز بلا قبض أصلاً وهو بيع الطعام

(١) ما بين القوسين زيادة من ب .

(٢) ق ١٨٦ / ١ من ب .

(٣) انظر : (ميزان الأصول ص ٦٤٩ - ٦٥٠) .

(٤) وهو في اللغة : النقل والرد ، وفي الشريعة : بيع ما من جنس الأثمان بعضها ببعض . وسمى بالصرف للحاجة إلى النقل في بدليه من يد إلى يد .

وقيل : سمى به لأنه لا يطلب بهذا العقد إلا الزيادة ، إذ النقود لا تتفجع بعينها والصرف هو الزيادة لغة كذا قاله الخليل ، ومنه سميت العبادة النافلة صرفاً ، لأنها زائدة على الفرض .

ينظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٧ / ١٣٣ ، والعناية بهامش الهداية ٢ / ١٠٦) .

بالدراهم. (١)

وشرط الشافعي - رحمه الله - التقابض فيه اتحد الجنس أو اختلف (٢).
وقال : لأنهما مالان يجري فيهما الربا ، فيشترط قبضهما في المجلس
كالذهب والفضة .

وقلنا : لا يشترط القبض في المجلس اتحد الجنس أو اختلف ، لأنهما مالان
عينان ، فلا يشترط قبضهما في المجلس كما في بيع الثوب أو الطعام بالدراهم
فعلم بما ذكرنا أن المراد من قول الشيخ والتعليل للأقسام الثلاثة / (٣) الأول
باطل ، التعليل لإثباتها ابتداء لا بطريق التعدية ، إن كان تابع فخر الإسلام ،
والأ فالمراد منه التعليل مطلقاً (٤) .

وإنما بطل التعليل لإثباتها ابتداءً ، لأن في ذلك نصب الشرع بالرأى ولا
يجوز ذلك .

أما في إثبات السبب فظاهر ، وأما في إثبات صفته ، فلأن الموجب لما لم
يعمل بدون صفته كان إثباتها بمنزلة إثبات أصل السبب ، فكان ذلك نصب
الشرع أيضاً بالرأى .

وأما في إثبات الشرط وصفته ابتداءً ، إبطال الحكم ورفعها ، لأن الحكم كان

(١) راجع : (أصول فخر الإسلام في كشف الأسرار للبخاري ٣ / ٤٠٠ - ٤٠١) .

(٢) وذلك كبيع كرحنطة بكر حنطة ، أو بكر شعير أو تمر ، أو افتراق العاقدان من غير
قبض فإنه يجوز العقد عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعي - رحمه الله - .

ينظر (الهداية مع هامشها ٢ / ٨٢ والمجموع ٩ / ٤٠٣ - ٤٠٤) .

(٣) ق ١٦٨ / ب من ح .

(٤) أي : سواء كان ابتداءً أو بطريق التعدية ، لأن مذهب عامة أصحاب الحنفية كذلك .

(حاشية الرهاوي ص ٨١١) .

ثابتاً قبل الشرط ، وبعدما شرط له شرط ، كان متعلقاً به ومعدوماً قبله فكان فى إثباته رفعاً ونسخاً للحكم .

وكذا فى إثبات الاسباب والشروط بطريق القياس أيضاً أنه لا بد للقياس من معنى جامع بين الأصل والفرع ، فإذا قسنا اللوطة ^(١) على الزنا مثلاً فى كونها سبباً للحد ، لا بد من أن (نقول) ^(٢) : إن الزنا سبب للحد بوصف مشترك بينه وبين اللوطة ليتمكن جعل اللوطة سبباً له أيضاً ، وحينئذ يكون الموجب للحد المعنى المشترك ، فيخرج الزنا واللوطة عن كونهما موجبين له ، لأن الحكم لما استند إلى المعنى المشترك ، استحال مع ذلك استناده إلى خصوصية كل واحد منهما ويلزم منه بطلان القياس ، لأن شرطه بقاء حكم الأصل ولم يبق .

واحتج من جوز إثباتهما بالقياس إذا كان له أصل : بأن القياس ليس إلا إثبات ما ثبت فى الأصل بالمعنى الذى ثبت فى الأصل فى فرع هو نظيره ، وهذا يتحقق فى الاسباب ، والشروط كما يتحقق فى الاحكام .

(١) قلت : اختلف الفقهاء فى حد اللوطة :

فقال أبو حنيفة : لا حد على من عمل عمل قوم لوط ولكنه يعزر ويسجن حتى يموت أو يتوب ولو اعتادها ، قتله الإمام محصناً كان أو غير محصن سيامة ، أما الحد الذى قدر شرعاً فى الزنا ، فليس حكماً له وقال الشافعى فى المشهور عنه : إن حده حد الزانى ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد فى رواية .

وقال مالك والشافعى فى رواية : أنه يرجم مطلقاً بكراً كان أو ثيباً ، وبه قال أحمد فى رواية ، وهو قول الزهري ، وأبو ثور ، وربيعة ومن معهم .

راجع : (شرح فتح القدير ٥ / ٢٦٢ فما بعدها ، والمغنى ٨ / ١٨٧ - ١٨٨ والاسرار ٢ / ق ١٦٤ ، والكافى ٢ / ١٠٧٣ ، والمجموع ٢٠ / ١٨ ، ٢٢ - ٢٤) .

(٢) فى ب (يقول) .

والاستحسان يكون بالأثر .

ولا معنى لقوله : فيخرج الزنا واللواط عن كونهما موجبين للزنا ، لأن الوصف الذى / ^(١) يوجب سببية الزنا للحد إذا كان مشتركا لا يخرج الزنا من من أن يكون موجبا للحد ، لأن ذلك المعنى موجب للسببية لا للحد .

قوله : والاستحسان إلى آخره . . .

ولما كان الأصل الرابع على وجهين فى حق الحكم ، وهما : القياس ، والاستحسان ، شرع فى بيان الاستحسان .

وهو فى اللغة : استفعال من الحسن ، وهو عد الشيء حسنا ، واعتقاده حسنا . ^(٢)

وفى الشريعة : اسم لدليل يعارض القياس الجلى ^(٣) ، فكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس بدليل آخر .

(١) ق ١٨٦ / ب من ب .

(٢) انظر : (لسان العرب ١٣ / ١١٧ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢١٥ - ٢١٦) .

(٣) وعرفه أبو الحسن الكرخى من الحنفية بقوله : (هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم فى المسألة بمثل ما حكم به فى نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضى العدول عن الاول) .

وأرى أن هذا التعريف أحسن تعاريف الاستحسان ، وقد رجحه أيضا الشيخ أبو زهرة وقال : * وإنما رأينا ذلك التعريف ، آيين التعريفات لحقيقة الاستحسان لأنه يشمل كل أنواعه ، ويبين أساسه ولبه ، إذ أساسه أن يجيء الحكم مخالفا قاعدة مطردة لأمر يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشرع من الاستحسان بالقاعدة فيكون الاعتماد عليه أقوى استدلالا فى المسألة من القاعدة * .

وهذا إذا لم يكن تعريف شيخنا الكاكي - رحمه الله - مبنيًا على اصطلاح ==

== خاص وإلا فلا مجال للترجيح ، إذ لا مشاحة فى الاصطلاح والله أعلم ، راجع فى تعريف الاستحسان إلى :

(كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٩١ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣ - ٤ ، والمستصفى ١ / ١٣٧ ، والمواقفات ٤ / ٢٠٥ ، والاعتصام ٢ / ١٣٧ ، والمحصول ج ٢ ق ٣ / ٦٦ ، فما بعدها مع تحقيق فضيلة الدكتور / طه جابر العلوانى ، وروضة الناظر ص ٨٥ ، وأثر الأدلة المختلف فيها فى الفقه الإسلامى ص ١٢٢ ، وأبو حنيفة للشيخ أبى زهرة ص ٣٤٣) .

هذا وقد اختلف الأصوليون فى حجية الاستحسان وعدم حجتيه :

فقال الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة - على ما ذكره الأمدى وابن الحاجب وابن قدامة المقدسى - بحجتيه .

وقال الشافعى بعدم حجتيه حتى نقل عن الإمام الشافعى - رحمه الله - أنه قال : (من استحسن فقد شرع) .

ورغم هذا الخلاف المشهور والجدل المتواصل ، الذى ملئت منه كتب الأصول يظهر بعد إلقاء النظر الدقيق على الموضوع ، والبحث العميق فيه ، أن الخلاف بين الفريقين لفظى لا طائل تحته ، وذلك :

لأن الاستحسان الذى أنكره المنكرون له ، ليس هو الاستحسان الذى أثبتته القائلون به ، فإن الذى أنكره الإمام الشافعى وأصحابه هو : ما يميل إليه الإنسان ويهواه من الصور والمعانى - وإن كان مستحباً عند غيره ، أو هو : ما يستحسنه بعقله المحض ويختاره بالتشهى دون الاستناد إلى أصل شرعى . ولا شك أن هذا النزاع من الاستحسان مردود ويأطل عند الجميع لاتفاق الأمة - قبل ظهور المخالفين - على أنه لا يجوز لأحد أن يقول فى شرع الله تعالى وأحكامه بشهوته وهواه من غير دليل شرعى - يستوى فى ذلك المجتهد والعامى .

وأن الذى أثبتته الجمهور هو : اسم لأحد القياسين - الجلى والحنفى - أو اسم للدليل الأقوى فى مقابلة القياس ، أو هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر ... إلخ .

والإجماع والضرورة ، والقياس الخفى ، كالسلم والاستصناع ، وتطهير
الأواني ، وطهارة سباع الطير .

وهو على أنواع :

قد يكون بالاثار كما فى السلم^(١) ، فإن القياس يأبى جوازه ، لعدم المقصود

= حىب ما ورد فى تعريفه ، ولا خلاف فى صحة العمل به ، لذلك يقول ابن
الحاجب :

" ولا يتحقق استحسان مختلف فيه " ويمثله قال القاضى العضد ، " والحق أنه لا
يتحقق استحسان مختلف فيه " .

كذلك الجلال المحلى بعد أن ذكر عدة تعاريف للاستحسان وناقشها قال : " فلم
يتحقق معنى الاستحسان مما ذكر يصلح محلا للنزاع " .

وكيف لا يكون الخلاف لفظيا والنزاع اسميا ، وقد ورد عن الإمام الشافعى - رحمه
الله - نفسه أنه قال فى المتعة : " استحسن تقدير ثلاثين درهما " .

وقال فى ثبوت خيار الشفيع لمدة ثلاثة أيام : " وهذا استحسان وليس بأصل " .
وقال فى كيفية الأذان : " حسن أن يضع إصبعيه على أذنيه " .

وقال فى الاستحلاف على المصحف - أى : بوضع المصحف الشريف أمام الخالف لا
أن يستحلفه على المصحف ، لأن الحلف بغير الله لا يجوز - " وقد كان من أحكام
الآفاق من يستحلف على المصحف وذلك عندى حسن " .

انظر : (المختصر مع شرح العضد ٢ / ٢٢٨ ، وحاشية البنانى ٢ / ٣٥٣ ، ونهاية
السؤل ٣ / ١٣٨ - ١٤١ ، والمحبصول ج ٢ ق ٣ / ١٦٦ فما بعدها ، والأحكام
للأمدى ٤ / ٢٠٩ ، فما بعدها ، و الموافقات ٤ / ٢٠٥ ، فما بعدها والاعتصام
٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، وروضة الناظر ص ٨٥ ، والأم ٦ / ٢٧٩ ، والتكملة الثانية
للمجموع ١٤ / ٣١٣ و ١٥ / ٣٩١ ، والرسالة ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، وأدب القاضى
للمواردى ١ / ٦٥٨ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣ ، ١٣ ، وشرح ابن مالك
وحواشيه ص ٤١٤ - ٤١٥ ، ومختصر المزنى - المطبوع بهامش الأم ١ / ٦٠) .

(١) والسلم فى اللغة : التقديم والتسليم . فى الشرع : اسم لعقد يوجب الملك = =

ولما صارت العلة عندنا علة بآثرها ، قدمنا على القياس

عليه عند العقد إلا إنا تركناه بالنص / (١) وهو قوله - ﷺ - : « من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » . (٢)

وقد يكون بالإجماع مثل الاستصناع (٣) فيما نحن فيه تعامل للناس بأن يأمر إنسانا ليحترز له خفا بكذا ، وبين صفته ومقداره ، ولا يذكر له أجلا ، ويسلم إليه الثمن أو لا يسلم ، فإنه يجوز ، والقياس يقتضى عدم جوازه لأنه بيع معدوم ، لكنهم استحسنا تركه بالإجماع ، لتعامل الناس فيه .

وقد يكون بالضرورة مثل تطهير الحياض ، والآبار والأواني ، فإن القياس يأبى طهارة هذه الأشياء ، لأنه لا يمكن صب الماء على الحوض والبئر ليتطهر ، ولأن الدلو يتنجس بملاقاة الماء ، فلا يزال يعود وهو نجس ، وكذا الماء يتنجس

== في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا .

أو بعبارة أخرى هو : أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ويسمى سلفا أيضا ، وهو لغة أهل العراق ، والسلم لغة أهل الحجاز .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ١٢٠ ، والمغنى لابن قدامة ٤ / ٣٠٤ ، وتكملة المجموع ١٣ / ٩٤ ، وشرح فتح القدير بحواشيه ٧ / ٦٩ - ٧٠) .

(١) ق ١٦٩ / ١ من ح .

(٢) أخرجه : (البخارى ٣ / ٤٤ ، وابن ماجه ٢ / ٧٦٥ بلفظ :

« من أسلف في شيء ، فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .
والدارمي ٢ / ٢٦٠ نحوه) .

(٣) هو : استعمال من الصناعة ككتابة وهي حرفة الصانع وعمله ، يقال :

استصنعه خاتما أى : طلب منه أن يصنع له خاتما فيتعدى إلى مفعولين .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٥٤ ، ٥٥ ، وحاشية يحيى الرهاوى ص ٨١٣) .

بملاقاة الآنية النجسة ، والنجس لا يفيد الطهارة ، لكنهم تركوا العمل بموجب القياس للضرورة أثر في سقوط الخطاب ، لأن فيه حرجا والحرج مدفوع بالنص^(١) .

وقد يكون بالقياس الخفى كما فى سؤر سباع^(٢) الطير ، فإنه فى القياس نجس ، لأن السؤر معتبر باللحم ، ولحم هذه الطيور حرام ، فكان سؤرها نجسا كسؤر سباع البهائم^(٣) . وفى الاستحسان هو ظاهر مكروه ، لأن السبع ليس بنجس العين بدليل جواز الانتفاع به كالاصطياد والبيع (والانتفاع)^(٤) بجلده

(١) وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ سورة الحج / ٧٨ .

وقوله - ﷺ - « بعثت بالحنيفية السمحة السهلة .. الحديث » .

(٢) كالصقر ، والبار ، والشاهين .

(٣) كالأسد والفهد والنمر ، وقد اختلف الفقهاء فى سؤر سباع البهائم : فقالت الحنفية : إن الحيوان أربعة أقسام :

أحدها : مأكول اللحم كالبقرة والغنم ، فسؤره طاهر .

الثانى : سباع الدواب كالأسد والذئب ، فهى نجسة .

الثالث : سباع الطير كالبار والصقر ، فهى طاهرة السؤر إلا أنه يكره استعماله ، وكذا الهرة .

الرابع : البغل والحمار ، فإن سؤرهما مشكوك : لا يقطع بطهارته ، ولا بنجاسته ، وسؤر الفرس طاهر عند أبى يوسف ، وكذا عند أبى حنيفة فى الصحيح عنه .

وقال الشافعية : إن سؤر جميع الحيوانات طاهر غير مكروه إلا الكلب والخنزير وفروع أحدهما . وللحنابلة فى سؤر الحيوانات كلام طويل ، ذكر ابن قدامة فى المغنى ١ /

٤٦ فما بعدها . وقال مالك رحمه الله - سؤر كل حيوان غير الخنزير طاهر . راجع : (الهداية بهوامشها ١ / ٢٨ - ٣٠ ، والمجموع ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والكافى ١ / ١٦١) .

(٤) فى ب (ولانتفاع) .

الاستحسان الذى هو القياس الخفى إذا قوى أثره ، وقدمنا القياس لصحة
أثره الباطن فى الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فساد .

كما إذا تلا آية السجدة فى صلاته ، فإنه يركع بها قياسا .

وعظمه ، ولو كان نجس العين ، لما جاز لانتفاع به ، كالتخزير ، وسؤر سباع
البهائم إنما كان نجسا باعتبار أنها تأكل بلسانها فيختلط لعابها بالماء ، ولعابها
يتولد من لحمها ، وهذا لا يوجد فى سباع الطير ، لأنه يأخذ الماء بمنقارها ثم
يشربه (ومنقاره عظم)^(١) ، وعظم (الميت)^(٢) طاهر ، فعظم الحى
أولى ، (فلا يختلط)^(٣) لعابها بالماء ، فلا يتنجس الماء .

قول : ولما صارت العلة إلى آخره ...

ولما بين / ^(٤) أنواع الاستحسان شرع فى بيان ترجيح الاستحسان على
القياس فقال :

ولما صارت العلة عندنا علة بآثارها خلافا لأهل الطرد وغيرهم كما مر بيانه ،
قدمنا على القياس الاستحسان الذى هو القياس الخفى إذ قوى أثره ، وقدمنا
القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فساد ، (
لأنه)^(٥) لا رجحان للظاهر بظهوره ولا للباطن ببطونه ، وإنما الرجحان بقوة
الأثر فيسقط ضعيف الأثر فى مقابلة قوى الأثر ظاهرا كان أو خفيا ، لأن
الاعتبار للأثر .

(١) فى ب (وهو عظم) .

(٢) فى ب (الميتة) .

(٣) فى ح (فلا يخلط) .

(٤) ق ١٨٧ / ١ من ب .

(٥) ساقطة من ب .

وفى الاستحسان لا يجزئه

ألا يرى أن الدنيا ظاهرة والعقبى باطنة ، وقد ترجح العقبى حتى وجب الاشتغال بطلبها والإعراض^(١) عن طلب الدنيا ، لقوة الأثر من حيث الدوام والصفة وضعف الدنيا من حيث الكدورة والفناء ومثال تقديم الاستحسان على القياس : سؤر سباع الطير ، فإنه فى القياس نجس ، وفى الاستحسان طاهر^(٢) كما بينا .

ومثال ترجيح الذى قوى أثره الباطن على الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فساد .

قوله : كما لو تلا آية السجدة ، إذا قرأ آية السجدة فى الصلاة فإن كانت فى آخر السورة إن شاء ركع بها وإن شاء سجد ، غير أن الركوع يحتاج إلى النية لا السجدة ، وإن كانت فى وسط السورة ينبغى أن يسجد لها ثم يقوم ، فيقرأ ما بقى ، وإن ركع فى موضع السجدة أجزاءه ، وإن ختم السورة ثم ركع ، لم يجزه ، نواها أو لم ينوها ، لأنها صارت دينا ، فلا يتأدى بالركوع ولا بالسجدة الصلواتية كذا فى المبسوط والذخيرة .^(٣)

ثم إذا أراد أن يقسيم الركوع مقام السجود على الفور أجزاءه فى القياس وبه نأخذ ، ولا يجزئه فى الاستحسان .

(١) قلت : ليس المراد من الإعراض ، الإعراض كليا ، لأنه منهى عنه أيضا لقوله تعالى : ﴿ وابتنِ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين ﴾ .
والمراد أن لا يجعل الدنيا أكبر همه ومبلغ علمه ونظره .
والله أعلم .

(٢) ق ١٦٨ / ب من ب .

(٣) راجع : (المبسوط ٢ / ٨) ولم أجد الذخيرة بعد البحث عنها .

فوجه القياس : أن الركوع والسجود يتشابهان في معنى الخضوع ولهذا أطلق اسم الركوع على السجود في قوله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا سُجَّدًا ﴾^(١) أى ساجداً^(٢) لأن الخروء هو السقوط وهو موجود في السجود دون الركوع .

ولما ثبت التشابه بينهما ، ينوب الركوع مناب السجود ، فهذا قياس ظاهر لا حاجة فيه إلى زيادة تأمل ، بل هو اعتبار لأحد الفعلين بالآخر لظاهر الشبه .

ووجه الاستحسان : أنا أمرنا بالسجود بقوله تعالى : ﴿ فَاسْجُدُوا ﴾^(٣) والركوع غير حقيقة .

ألا يرى أن الركوع في الصلاة لا ينوب عن السجدة فيها ، فلأن لا ينوب عن سجدة التلاوة كان أولى ، لأن القرب بين الركوع والسجود في الصلاة أظهر من القرب بين الركوع وسجدة التلاوة .

فهذا أثره الظاهر أن المأمور به لا يتأدى بغيره ، فيفسد به وجه القياس /^(٤) بمقابلته ، ولكن القياس أولى بالعمل بسبب قوة أثره الباطن الذي يتضمن فساد الاستحسان .

وبيان أثر الباطن للقياس : أن السجود عند التلاوة لم يشرع قرينة مقصودة بطريق الاستبداد بنفسه ، ولهذا لا يلتزم بالنذر كما لا يلتزم الطهارة به ، وإنما المقصود مجرد (ما يصلح)^(٥) تواضعاً ليحصل به مخالفة المشركين الذين

(١) سورة ص / ٢٤ . والآية بكاملها : ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْؤَالِ نَعْمَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغَىٰ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ .

(٢) انظر : (تفسير أبي السعود ٧ / ٢٢٢) .

(٣) سورة النجم / ٦٢ . والآية كاملة : ﴿ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾ .

(٤) ق ١٨٧ / ب من ب ، وفيها (بمقابلة) وهي خطأ .

(٥) في ح (ما لم يصلح) وهي خطأ .

امتنعوا عن السجود استكباراً ، والاقتداء بالمقرين الذين تبادروا إلى السجود تقريباً وافتخاراً ، كما أخبر الله تعالى عن الفريقين في مواضع السجود والركوع في الصلاة بعمل هذا العمل أى : يحصل (به)^(١) ما هو المقصود من السجود ، فيسقط عنه السجود به بخلاف سجود الصلاة ، حيث لا تجوز إقامة الركوع مقامه ولا عكسه لأن كل واحد منهما مقصود بنفسه ، ثبت ذلك بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ وقوله - ﷺ - « مكن جبهتك على الأرض »^(٢) فصار /^(٣) الأثر الخفى للقياس ، وهو حصول المقصود بالركوع مع الفساد الظاهر ، وهو اعتبار نفس الشبه والعمل بالمجاز مع إمكان العمل بالحقيقة ، أولى من الأثر الظاهر للاستحسان وهو العمل بالحقيقة مع فساد الخفى ، وهو جعل غير المقصود مساوياً للمقصود .

وفى قوله (رحمه الله)^(٤) قدمنا القياس على الاستحسان (الذى)^(٥) هو القياس الخفى ، إشارة إلى رد قول من طعن على أبى حنيفة وأصحابه

(١) فى ح (منه) .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٢ / ٥٩) بلفظ : (إن النبى - ﷺ - كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض ، ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وقال الشوكانى بعد أن أخرج الحديث فى : ٢ / ٢٧٨ : (رواه أبو داود ... وأخرجه : ابن خزيمة فى صحيحه) .

(٣) ق ١٧٠ / ١ من ح . وفى ب (أثر) بدون ال .

(٤) فى النسختين معا (تعالى) وهو خطأ ، والصواب الذى يقتضيه المقام هنا ، هو ما أثبتناه .

(٥) ساقطة من ب .

ثم المستحسن بالقياس الخفى يصح تعديته بخلاف الأقسام الآخر ، ألا ترى أن الاختلاف فى الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قياساً ويوجبه استحساناً .

- رحمهم الله - وقال : حجج الشرع الكتاب والسنة ، والإجماع ، والقياس . والاستحسان قسم خامس لم يعرف به أحد من حملة الشرع سوى أبى حنيفة أنه من دلائل الشرع وهو قول بالتشهى ، نقل عن الشافعى - رحمه الله تعالى - أنه قال : (من استحسّن فقد شرع) (١) .

فقال الشيخ : الاستحسان الذى كذا دفعاً لهذا الطعن .

يعنى : أن الاستحسان نوع من القياس ، لا أنه قسم خاص كما زعمتم .

(ثم) (٢) بين الشيخ الفرق بين المستحسن بالقياس الخفى وبين المستحسن بالاثّر والإجماع والضرورة فقال : ثم المستحسن بالقياس الخفى يصلح تعديته ، بخلاف الأقسام الآخر ، لأن حكم القياس التعدية ، وهذا القسم وإن اختص باسم الاستحسان لم يخرج عن كونه قياساً ، فيصلح تعديته ، بخلاف الأقسام الآخر ، لأنها غير معلولة ، بل هى معدول بها عن القياس ، فلا يقبل

(١) أى : وضع شرعاً جديداً كما فسرہ الإسئوى ٣ / ١٣٩ ، أو أراد أن يكون شارعاً كما قاله الدهلوى فى (حجة الله البالغة ١ / ١٤٧) .

هذا وقد ذكر هذا القول عن الإمام الشافعى رحمه الله - أكثر كتب أصول الفقه .

انظر : (المنحول للفرزالى ص ٣٧٤ ، والمختصر لابن الحاجب ٢ / ٢٨٨ ، والاعتصام للإمام الشاطبى ٢ / ١٣٧ ، والاحكام للأمدى ٤ / ٢٠٩ ونهاية السؤل للإسئوى ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٩٩ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣)

(٢) ساقطة من ب .

وهذا حكم تعدى إلى الوارثين والإجارة .

التعدية .

ثم بين مثلاً لما ذكرنا فقال : ألا يرى أن الاختلاف فى الثمن قبل / (١) قبض المبيع والتمن لا يوجب يمين البائع قياساً ، لأنهما لما اتفقا على البيع فقد اتفقا على أن المبيع ملك المشتري ، والمشتري لا يدعى شيئاً فى الظاهر على البائع ، وإنما البائع يدعى زيادة الثمن ، فكان القياس أن يسلم إلى المشتري ويأخذ منه ما أقر به ويحلفه على الباقي كما فى سائر الخصومات ، وفى الاستحسان يجب اليمين على البائع أيضاً ، لأن المشتري يدعى وجوب تسليم المبيع عند إحضار ما أقر به ، والبائع ينكر التسليم عند إحضار ما أقر به . (٢)

وهذا حكم تعدى إلى الوارثين - أى وجوب التحالف قبل القبض - حكم تعدى إلى الوارثين - أى وارث البائع والمشتري - حتى لو وقع الاختلاف بينهما بعد موت العاقلين فى مقدار الثمن قبل القبض ، يجرى التحالف بينهما ، لأن الوارث قائم مقام المورث فى حقوق العباد .

والإجارة أى : تعدى وجوب التحالف إلى الإجارة ، حتى لو اختلف القصار ورب الشوب فى مقدار الأجرة قبل أن يأخذ القصار فى العمل ، يتحالفان ، لأن التحالف لدفع الضرر عن كل واحد منهما بطريق الفسخ ،

(١) ق ١٨٨ / ١ من ب .

(٢) ولا شك أن هذا النوع من الإنكار ، إنكار باطن (خفى) ، لا يعرف إلا بضرب تأمل ، بخلاف إنكار المشتري ، فإنه يعرف ببديهة الحال فاستحسنوا العمل بالإنكارين جميعاً .

راجع هذه المسألة فى : (الهداية ٢ / ٢٠٨ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٢٦٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٩٧) .

وأما بعد القبض ، فلم يوجب يمين البائع إلا بالآثر ، فلم يصح تعديته .

ليعود إليه رأس ماله ، وعقد الإجارة محتمل للفسخ قبل إقامة العمل كالبيع .
ويمكن أيضاً أن يجعل كل واحد منهما منكراً ومدعياً على الوجه / (١) الذى قلنا ، فيجرى التحالف بينهما .
قوله : وأما بعد القبض ...

أى : الاختلاف فى مقدار الثمن بعد قبض المبيع فلم يوجب يمين البائع إلا بالآثر ، لأن المشتري لا يدعى على البائع ، شيئاً إذ المبيع مسلم إليه ، فكان ثبوت التحالف بالآثر على خلاف القياس عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - فيقتصر على مورد النص ، فلا يصح تعديته إلى الوارثين والإجارة ، والآثر قوله - ﷺ - : « إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا أو ترادا » . (٢)

وعند محمد - رحمه الله - يجرى التحالف بين الوارثين ، لأن عنده إنما يصار إلى التحالف باعتبار أن كل واحد منهما يدعى عقداً ينكره الآخر ، إذ البيع بآلف غير البيع بالفين ، وهذا المعنى إنما يتحقق قبل القبض وبعده .
وجوابه : لا نلزم أن كل واحد منهما يدعى عقداً آخر ، فإن العقد لا يختلف باختلاف الثمن ، فإن البيع بآلف قد يصير بالفين بزيادة الثمن والبيع بالفين يصير بآلف عند حط الثمن .

(١) فى ١٦٩ / ب من ح .

(٢) قد روى هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة ، وأقرب الألفاظ إلى هذا اللفظ ما رواه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جده :

« إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا بينة لأحدهما تحالفا » .

انظر : (نيل الأوطار ٥ / ٢٥٢ - ٢٥٥ ، ونصب الراية ٤ / ١٠٥ - ١٠٧) .

مبحث الاجتهاد

وشرط الاجتهاد أن يحوى علم الكتاب بمعانيه ووجوهه التى قلنا

/ (١) قوله : وشرط الاجتهاد إلى آخره ...

لما فرغ الشيخ عن بيان القياس وركنه ، وشرطه ، وحكمه ، شرع فى بيان الاجتهاد وشرطه ، لانه لا بد للقياس من القائس وهو المجتهد فقال : وشرط الاجتهاد كذا وإنما لم يبين نفس الاجتهاد لشهرته بين الفقهاء .
وفى اللغة هو : بذل المجهود لنيل المقصود (٢) .

وقيل فى الاصطلاح هو : بذل المجهود فى استخراج الاحكام من شواهدا الدالة عليها .

وقيل : هو طلب الصواب بالامارة عليه .

قوله : أن يحوى أى يجمع علم الكتاب بمعانيه أى مع معانيه لغة وشرعا ، ووجوهه التى قلنا - أى أقسامه (٣) التى قلنا فى أول الكتاب .

(١) ق ١٨٨ / ب من ب .

(٢) قلت : ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة ومشقة ، فيقال : اجتهد فى حمل الرضى ، ولا يقال : اجتهد فى حمل خردلة أو نواة ، ولكن صار فى اصطلاح الأصوليين مخصوصا بما ذكره الشارح .

وقيل : هو است فراغ الفقيه وسعه لتحصيل ظن بحكم شرعى .
وعرفه حافظ الدين النفسى بقوله : (بذل الوسع والطاقة فى طلب الحكم الشرعى بطريقه) .

انظر : (كشف الاسرار للبخارى ٤ / ١٤ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ٨٢٣ ، والكشف للنسفى ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢) .

(٣) من الخاص ، والعام ، والمشارك و إلخ .

وزاد بعضهم ، حفظ نظمه ، لأن الحافظ أضبط لمعانيه من الناظر فيه .
وقيل : لا يشترط بل يجوز الاختصار على الطلب والنظر فيه كما فى السنن .

وقيل : يجب أن يحفظ ما اختص بالأحكام لا غيره .
وعلم السنة بطرقها أى مع طرقها من التواتر والشهرة والآحاد ويجب أن يعرف نفس الخبر أيضاً أنه روى بلفظ الرسول - ﷺ - أو نقل بالمعنى ، وأن يعرف وجوه معانيه لغة وشرعاً مثل الخاص والعام وسائر الأقسام المذكورة فى الكتاب .

وذكر الغزالي - رحمه الله - أن للاجتهد شرطين :
أحدهما : أن يكون محيطاً بالمدارك المثمرة للأحكام وأن يعرف كيفية الاستثمار .

والثانى : أن يكون عدلاً مجتنباً عن المعاصى ، وهذا شرط لجواز الاعتماد على قوله .
والمدارك المثمرة أربعة :

الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والعقل ^(١) .
ولا يشترط معرفة جميع الكتاب ، بل معرفة ما يتعلق / ^(٢) به الأحكام وذلك مقدار خمس مائة آية ، ولا يشترط ضبطها ، بل يكفى أن يكون عالماً بمواقعها ، يطلبها وقت الحاجة .

(١) راجع : (المستصفى ٢ / ٣٥٠ ، ولا يخفى أن الامام النفسى ذكر الشرطين المذكورين للمجتهد دون الاجتهاد) .

(٢) ق ١٧١ / أ من ح .

وعلم السنة بطرقها ، وأن يعرف وجوه القياس .

وكذا لا تشترط معرفة جميع السنة ، بل ما يتعلق به الأحكام دون ما يتعلق به المواعظ وأحكام الآخرة ، ولا يلزم حفظها بل يكفي أن يكون عنده أصل مصحح يجمع أحاديث الأحكام ، كالصحيح البخارى^(١) أو المسلم^(٢) وغيرهما .

وأما الإجماع ، فينبغى أن يميز مواقع الإجماع ، حتى لا يفتى بخلاف الإجماع ، كما يجب معرفة النصوص ، حتى لا يفتى بخلاف النص ، ولا يلزم أن يحفظ جميع مواقع الإجماع والخلاف ، بل كل مسألة يفتى فيها ، ينبغى أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع .

قوله : وأن يعرف وجوه القياس ...

أى طرقه وشرائطه / ^(٣) كما ذكرنا .

وذكر الغزالي وحاصل ذلك :

(١) هو الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) وهو أول كتاب من الكتب الستة وأفضلها على المذهب المختار ، وشهرته تغنى عن التعريف .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٥٤١ - ٥٥٥) .

(٢) هو الجامع الصحيح للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشرى النيسابورى الشافعى المتوفى سنة (٢٦١ هـ) وهو الثانى من كتب السنة واحد الصحيحين الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل .

(المرجع السابق ١ / ٥٥٥) .

(٣) فى ١٨٩ / ١ من ب .

وحكمه الإصابة بغالب الرأي حتى قلنا : إن المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف واحد بأثر ابن مسعود - رضى الله عنه - في المفوضة ، وقالت المعتزلة : كل مجتهد مصيب والحق في موضع الخلاف متعدد وهذا الخلاف في الشرعيات لا في العقليات .

يشترط أن يعلم ثلاثة فنون :

علم الحديث ، وعلم أصول الفقه ، وعلم اللغة ^(١) .

أما علم ^(٢) الكلام ، فليس بشرط ، فلما لو فرضنا إنسانا جاز ما باعتقاده الإسلام تقليداً ، لا يمكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية على الأحكام .

قوله : وحكمه الإصابة بغالب الرأي ...

أي حكم الاجتهاد ظني لا قطعي ، حتى قلنا : إن المجتهد يخطئ ويصيب .

وقالت المعتزلة : كل مجتهد مصيب .

والحاصل أن الحق في موضع الخلاف - أي المسائل التي اختلفوا فيها وحكموا بالاجتهاد - واحد أو متعدد :
فعدنا واحد ^(٣) ، وعند المعتزلة متعدد .

(١) (الستصفى ٢ / ٣٥٣) .

(٢) في ب (فأما) .

(٣) وبه قال مالك والشافعي - رحمهما الله - .

انظر : (تيسير التحرير ٤ / ٢٠٢ ، والموافقات ٤ / ١٢٩ ، وجامع بيان العلم وفضله ص ٣٣٥) .

وهذا الخلاف فى الأحكام الشرعية لا فى العقلية^(١) إلا على قول أبى الحسن^(٢) العنبرى ، والجاحظ^(٣) من المعتزلة ، فإنهما قالا :

كل مجتهد مصيب فى مسائل الكلام التى لا يلزم منها الكفر ، كمألة خلق القرآن ، وأراد به نفى الإثم والخروج عن عهد التكليف ، لا أن اجتتهاده مطابق للحق^(٤) ، وهذا معنى قول الشيخ : (إلا على

(١) أى أن محل الخلاف بين الفريقين هى الحوادث الفقهيّة والمسائل الجزئية التى للاجتهاد فيها مجال ، لا المسائل العقلية التى هى من أصول الدين فإن الحق فيها واحد بالإجماع ، والمخطئ فيها كافر مخلد فى النار ، إذا كان على خلاف ملة الإسلام كاليهود والنصارى والمجوس ، ومضلل مبتدع إن لم يكن على خلاف ملة الإسلام ، كأصحاب الأهواء من أهل القبلة ، والله أعلم .
انظر : (الكشف للبخارى ٤ / ١٧) .

(٢) هو : عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبرى ، قاضى البصرة ، كان محدثاً ثقة ، حسن السيرة ، أخذ العلم عن خالد الحذاء وغيره ، وعنه أخذ خالد بن الحارث وغيره ، ولد عام (١٠٦ هـ) وقيل غير ذلك ، وتوفى سنة (١٦٨ هـ) .
انظر : (تاريخ بغداد ١٠ / ٣٠٦ - ٣١٠ ، والكمال لابن الأثير ٥ / ٧٠ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٧ - ٨) .

(٣) هو : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب ، البصرى ، المعروف بالجاحظ كان رأساً فى الكلام والاعتزال ، زعيم فرقة المعتزلة ، تسمى (الجاحظية) نسبة إليه ، له ضلالات واضحة ، عاش تسعين سنة أو يزيد - من مؤلفاته كتاب (الحيوان) ، غش الصناعات ، والفن ، مات سنة (٢٥٥ هـ) ، أو سنة (٢٥٠ هـ) .
انظر : (طبقات المعتزلة ٦٧ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٤٧٠ - ٤٧٥ ، العبر ١ / ٤٥٦ ، والفرق بين الفرق ص ١٧٥ - ١٧٧) .

(٤) وذلك لأنه يلزم منه أن يكون القرآن مخلوقاً وغير مخلوق ، وهذا فاسد بالبدهة .
انظر تفصيل الأقوال فى هذا الموضوع بدلائلها فى : (المستصفى ٢ / ٣٥٧ فما بعدها ، والإحكام للأمدى ٤ / ٢٣٩ فما بعدها ، ومسلم الثبوت بشرحه ==

قول بعضهم (١).

وإلى مذهب المعتزلة مال عامة الأشعرية ، والقاضي الباقلاني ، والغزالي والمزني ، وبعض متكلمي أصحاب الحديث .

ثم من قال : بالحقوق اختلفوا فيما بينهم .

فقال بعضهم باستواء الحقوق ، وقال عامتهم : بل واحد من الجملة أحق وهو مروي عن الشافعي - رحمه الله - .

احتج من قال بالحقوق : بأن المجتهد كُلفَ الفتوى بغالب الرأي بقوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ فكان ذلك تكليفاً بإصابة الحق ، إذ ليس بعد الحق إلا الضلال .

ولما توجه التكليف عليه بإصابته ، يلزم أن يكون كل مجتهد مصيباً وإلا يلزم من التكليف بالإصابة ، تكليف ما ليس في الوسع كاستقبال القبلة ، فإنه جهة واحدة عند عدم الاشتباه ، وعند الاشتباه تصير الجهات كلها قبلة ، حتى أن المتحررين إذا صلوا إلى أربع جهات / (٢) أجزأتهم صلاتهم ، وجاز تعدد الحقوق في أناس مختلفين في حق بعضهم حظر ، وفي حق بعضهم إباحة ،

= ٣٧٦ / ٢ - ٣٧٧ ، وتيسير التحرير ٤ / ١٩٥ فما بعدها ، وفتح الغفار ٣ / ٣٦ ، وكشف الأسرار للبخاري ٤ / ١٧ فما بعدها ، والتلويح على التوضيح ص ٦٠٤ - ٦٠٥ ، والبرهان ٢ / ١٣١٦ فقرة ١٤٥٦ فما بعدها ، ونهاية السؤل مع حواشيه المسماة : سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٤ / ٥٥٦ فما بعدها ، والكشف للنسفي (٢ / ٣٠٢) .

(١) لم أجد هذه العبارة في متن المنار على ما اطلعت عليه ولعل الشارح - رحمه الله - اطلع على نسخة للمنار كانت فيها هذه العبارة - والله أعلم - .

(٢) ق ١٧١ / ب من ح .

إذا كان لا يلزم كل واحد منهم ما لزم الآخر ، كما جاز فى باب القبلة عند الاشتباه .

ومن سوى بين الحقوق يقول : إن دليل التعدد لم يقتض التفاوت فلا يثبت رجحان البعض على البعض بلا مرجح .

ومن جعل الواحد أحق أن يقول : (بأنا)^(١) لو سويتا بينهما لبطلت مراتب الفقهاء / ^(٢) ويساوى المجتهد غيره ، وهذا لأن الأصل أن يكون الحق واحداً ، إلا أنا تركنا القول به ضرورة أن لا يصير المجتهد مكلفاً بما ليس فى وسعه ، وهذه الضرورة ترتفع بإثبات نفس الحقيقة لفتواه ، فيبقى الواحد أحق لتستقيم المناظرة ودعوة كل واحد منهم لصاحبه إلى حجته ، إذ لا مناظرة بين المقيم والمسافر فى أعداد ركعات (صلواتهما)^(٣) لثبوت الحقيقة على السواء . وكذا لا مناظرة فى وجوه كفارة اليمين .

ولنا قوله تعالى : ﴿ ففهمناها سليمان ﴾^(٤) دخل رجلان على داود - عليه السلام - (أحدهما صاحب حرف- وقيل : كان كرماً قد تدلت عنا قيده- والآخر صاحب غنم)^(٥) وعنده ابنه سليمان - عليه السلام - وهو ابن إحدى عشرة سنة ، فقال صاحب الحرث : إن هذا (تفلت)^(٦) غنمه فوقعت فى حرثى

(١) فى ب (أنا) .

(٢) ق ١٨٩ / ب من ح .

(٣) فى ح (صلواتهما) .

(٤) سورة الأنبياء / ٧٩ ، وتام الآية ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاعلين ﴾ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٦) فى ب (انفلت) قال الفيروز آبادى : (وكان الأمر فلتة أى فجاءة من غير تردد وتدبر ، وافلتنى الشيء وتفلت منى انفلت وأفلته غيره ، وافلت الكلام أى ارتجله) .

(القاموس المحيط ١ / ١٦٠) .

فلم يبق منه شيء ، فقال : لك رقاب الغنم ، وقد كانت قيمتها مستويتين .

فقال سليمان - عليه السلام - : غير هذا أوفى للفريقين : ينطلق أهل الحرت بالغنم فيتفعون بالبانها وأولادها وأصوافها ، ويقوم أصحاب الغنم على الكرم ، حت إذا كانت كليلة نفشت فيه ، دفع هؤلاء إلى هؤلاء غنمهم ، وهؤلاء إلى هؤلاء كرمهم .

فقال داود عليه السلام : (القضاء ما قضيت) ^(١) .

والضمير في ﴿ ففهمناها ﴾ للحكومة أو القضية ، وكان ذلك باجتهاد منها ، إذ لو كان بالروحى ، لما جار لسليمان - عليه السلام - خلافة ، ولداود - عليه السلام - الرجوع إلى قوله .

ثم إنه تعالى خص سليمان - عليه السلام - بالفهم ، ومنَّ عليه ، وكمال المنة فى إصابة الحق حقيقة .

فلو كانا مصيبين ، لم يكن لتخصيص سليمان - عليه السلام - بالفهم فائدة ، لأن داود - عليه السلام - قد فهم أيضا على ذلك التقدير .

وهذا فى شريعتهم ، أما فى شريعتنا ، فلا ضمان عندنا فى هذه الصورة بالليل والنهار .

وعند الشافعى - رحمه الله - يضمن بالليل ^(٢) .

(١) انظر : هذه القصة فى : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٧ / ٥١ - ٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وتفسير أبى السعود ٦ / ٧٩ ، والكشاف ٣ / ١٧ ، وروح المعانى ١٧ / ٧٤ ، والدر المنثور ٥ / ٦٤٥ - ٦٤٧ ط دار الفكر) .

(٢) قلت : ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن ما أفدت بهائم بالليل من الزرع ، فهو مضمون على أهلها ، وما أفدت من ذلك ==

وقيل : إنما ضمنوا لأنهم أرسلوها .

وقيل : كان هذا صلحا ، وما فعله داود - عليه السلام - حكما .

وللخصم أن يقول : يجوز أن يكون تخصيص سليمان - عليه السلام - بالفهم بإصابة (الأحق)^(١) ولا يلزم أن يكون الحق واحدا .

وما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر واحد »^(٢) ففيه دليل على أن في الاجتهاد صوابا وخطأ .

وما روى عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال فى المفوضة وقد مات عنها زوجها قبل الدخول بها /^(٣) ولم يسم لها مهرا : (أجتهد فيه رأى فإن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان)^(٤) وهذا معنى قول

-- نهارا لم يضمونه .

وذهب الحنفية إلى أنه لو انفلتت الدابة فأصابت مالا أو آدميا ليلاً أو نهاراً ، لا ضمان على صاحبها .

راجع هذه المسألة بأدلتها فى : (الهداية ٢ / ٦١١ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٦٦٢ - ٦٦٣ ، والمغنى ٨٨ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والكافى ٢ / ١١٢٥ ، والجوامع لأحكام القرآن ١١ / ٣١٤ - ٣١٥) .

(١) فى ب (الحق) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٥٧ بقريب من هذا اللفظ ، ومسلم ٣ / ٣٤٢ ، وأبو داود ٤ / ٦ ، وابن ماجه ٢ / ٧٧٦) بلفظ (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر) .

(٣) ق ١٧٢ / أ من ح .

(٤) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٥٨٨ ، والترمذى ٣ / ٤٥٠ ، وابن ماجه ١ / ٦٠٩ ، وابن القيم فى أعلام الموقعين ١ / ٥٧ ، وابن حزم فى الأحكام ٦ / ١٠٢٣ وفى بعض الروايات : (فمن ابن أم عبد) بدل (فمنى ومن الشيطان) كما أن فى أكثرها زيادة قوله : (أرى لها مهراً مثل نساها ولا وكس ولا شطط) أى لا نقصان ولا زيادة .

ثم المجتهد إذا أخطأ ، كان مخطئاً ابتداء عند البعض ، والمختار أنه مصيب ابتداء ، ومخطئ انتهاء .

الشيخ : والحق في موضع الخلاف واحد بأثر ابن مسعود - رضى الله عنه - في المفوضة .

والدليل المعتمد عليه فيها لنا إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - فإنهم أطلقوا الخطأ في الاجتهاد كثيراً وشاع ، ولم ينكر بعضهم على بعض في التخطئة ، فكان ذلك إجماعاً منهم على أن الحق من أقاويلهم ليس إلا واحداً .

وأما الجواب عن قولهم : لا بد في الاجتهاد من تعدد الحق ، غير مسلم بل يصح التكليف من غير تعدد الحقوق ، لأنهم ما كلفوا بإصابة ما عند الله من الحق ، بل كلفوا بالاجتهاد للإصابة ، فإن أصابوا ما عند الله أجروا ، وإن أخطأوا عذروا وأجروا على الطلب ، فكانوا مصيبين في الاجتهاد وإن أخطأ بعضهم الحق ، فلم يلزم من هذا تكليف ما ليس في الوسع ، كمن أمر خداه بطلب فرس ضل عنه ، فخرج كل واحد إلى جانب في طلبه ، صح هذا الأمر ، وكان كل واحد مصيباً في الطلب ممثلاً للأمر ، ولكن من وجد الفرس مصيب ابتداء وانتهاء ، والباقون مصيبون ابتداء .

قوله : ثم المجتهد إذا أخطأ ، كان مخطئاً ابتداء ...

أى في اجتهاده ، وانتهاء أى فيما أدى إليه اجتهاده عند البعض ، وهو !بريكر^(١) الأصم وإليه مال الشيخ أبو منصور - رحمه الله - حتى لا يصح عمله

(١) هو عبد الرحمن بن كيسان المعتزلى ، صاحب المقالات فى الأصول ، قال عبد الجبار الهمداني : كان من أفصح الناس وأفقههم ، من تلامذته : إبراهيم بن إسماعيل بن علية - وله (تفسير) عجيب ولم أعثر على سنة وفاته .
انظر : (لسان الميزان ٣ / ٤٢٧ ، طبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وكشف الظنون ١ / ٤٤٣) .

به ، وينتقض قضاء القاضى فيه ، ولكن يحط عنه الإثم .

والمختار أنه مصيب ابتداء أى فى حق العمل ، مخطئ انتهاء أى فى إصابة المطلوب ، لما ذكرنا ، (وهو) ^(١) مروى عن أبى حنيفة - رحمه الله فإنه قال (لأبى يوسف) ^(٢) بن ^(٣) خالد السمى : كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد .

ويتصل بهذا اجتهد غير النبى - ﷺ - فى زمن النبى - ﷺ - .

قيل : لا يجوز ، لأن المصير إليه للضرورة ، ولا ضرورة فى عصر النبى - ﷺ - لإمكان الرجوع إليه .

والجمهور على أنه يجوز لمن بعد النبى - ﷺ - ^(٤) استدلالاً بحديث معاذ رضى الله عنه - والأولى أن لا يجوز لمن كان بحضرته - ﷺ - قبل الإذن

(١) فى ب (هو) بدون الواو .

(٢) فى ب (أبو يوسف) .

(٣) هو : يوسف بن خالد السمى - بكسر السين وسكون الميم ثم تاء مكسورة فياء ساكنة- كان قديم الصحبة لأبى حنيفة ، كثير الأخذ عنه ، وكان فقيها ، روى عن إسماعيل بن أبى خالد ، وعاصم الأحول ، وروى عنه نصر بن على ، وجماعة ، من مؤلفاته : كتاب وضعه فى التجهم ينكر فيه الميزان والقيامة ، توفى سنة (١٨٩ هـ) .
انظر : (الفوائد البهية ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٢٩٥ ، وميزان الاعتدال ٤ / ٤٦٣) .

(٤) وقيل : يجوز مطلقاً أى بحضرته - ﷺ - وغيبته ، وكذا نقل عن محمد بن الحسن وهو المختار عند الأكثرين منهم الغزالى ، والآمدى ، والرازى .

راجع : (تيسير التحرير ٤ / ١٩٣ ، والأحكام للآمدى ٤ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، والمستصفى ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والتقرير والتحجير ٣ / ٣٠١ ، وشرح الأسنوى الموجود بهامش التقرير والتعجير ٣ / ٣٠٠ ، والمحصول ج ٢ ق ٢٥٣ - ٢٦) .

ولهذا قلنا : لا يجوز تخصيص العلة ، لأنه يؤدي إلى تصويب كل مجتهد خلافا للبعض .

صريحا^(١) .

قوله : ولهذا قلنا : لا يجوز تخصيص العلة إلى آخره ...

تخصيص العلة عبارة عن تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المدعى علة للمانع ، ولا خلاف أن العلة متى ورد عليها نقض تبطل ، وهو التخلف لا للمانع لأن المتقضى لا يصلح علة .
واختلفوا في تخصيص^(٢) العلة :

فقال أبو زيد ومشائخ العراق كالكرخي والخصاص والرازي :

يجوز تخصيص العلة المستنبطة ، وهو مذهب مالك و (حنبل)^(٣) -رحمهما الله - وعامة المعتزلة .

(١) وقيل غير ذلك .

انظر (المراجع المذكورة) .

(٢) راجع هذه المسألة بما فيها من الأقوال وأدلتها في :

(كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٣١١ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخاري ٤ / ٣٢ - ٣٣ ، والنار وحواشيه ص ٨٢٨ ، ومنهاج الوصول بشرحيه للأسنوي والبدخشي ٣ / ٧٦ ، فما بعدها ، والإبهاج في شرح المنهاج ٣ / ٨٤ فما بعدها ، والأحكام للأمدى ٣ / ٣١٥ ، فما بعدها ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٣٢٣ ، فما بعدها ، وشرح الجلال على جمع الجوامع مع حاشية البناني على شرح الجلال ٢ / ٢٩٤ فما بعدها ، والتبصرة مع تحقيق محققها ص ٤٦٦ ، فما بعدها ، والمعتمد ٢ / ٨٢٢ ، والمسودة ص ٣٦٧ - ٣٦٨) .

(٣) هكذا في النسختين معا ، وأرى أن الصواب (أحمد بن حنبل) بإسقاط ==

وقال مشائخ ما وراء النهر غير أبي زيد : لا يجوز ، وهو / (١) أظهر / (٢)
قول الشافعى - رحمه الله - .

وهذا الخلاف فى العلة المستنبطة .

وأما العلة المنصوصة ، فقد اختلف القائلون بعدم الجواز فى المستبطن منهم
من جوزه .

== (أحمد بن) ولعله وقع من النسخ .

والقول بجواز تخيص العلة المستنبطة هو ظاهر كلام أحمد بن حنبل وقد روى عنه أنه
نص أيضا على عدم جوازه .

(المسودة ص ٣٦٧ - ٣٦٨) .

هذا وأحمد بن حنبل هو : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلى ،
الشيبانى ، المروى ثم البغدادى ، أحد الائمة الأربعة المشهورين الذين تدور عليهم
الفتاوى والأحكام فى بيان الحلال والحرام ، كان إماما فى الحديث وضرويه ، وفى
الفقه ودقائقه ، كما كان إماما فى الورع والتقوى ، أخذ الفقه عن جماعة أجلهم
الإمام الشافعى - رحمه الله - صحبه مدة فى بغداد ، وسلك مسلكه ، ونهج منهجه
وقال :

كل مسألة ليس فيها عندى دليل ، فأنا أقول فيها بقول الشافعى .

وقد أفرد ترجمته عبد الرحمن بن أبى حاتم ، والبيهقى وغيرهما ، وجمع
ابن الجوزى أخباره فى مجلد مستقل ، من مؤلفاته : كتاب التفسير ، وكتاب الرد
على الجهمية ، وكتاب المسند وغيرها ، ولد فى سنة (١٦٤ هـ) ، وتوفى سنة
(٢٤١ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ٤ / ٤٢١ ، والبداية والنهاية ١٠ / ٣٢٥ ، والفهرست لابن
النديم ص ٣٢٠ ، وشرحات الذهب ٢ / ٩٦ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى شعبة
١ / ٥٦ - ٥٨ ، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزى) .

(١) ق ١٩٠ / ب من ب .

(٢) ق ١٧٢ / ب من ح .

احتج المجوز بأن العلة أمانة على الحكم بجعل الشرع ، فجاز أن يجعل
أمانة في بعض المواضع دون بعض ، فالتخلف لا يخرجها ، عن كونها أمانة
كتخصيص العام ، لأن الأمانة لا تستلزم وجود الحكم في كل المواضع ، بل
الشرط غلبة وجود الحكم عندها كالغيم الرطب في الشتاء أمانة للمطر ، وقد
يتخلف المطر عنه في بعض الأحيان ، ولا يدل ذلك على أنه ليس بأمانة .

وبأن تخصيص العلة المنصوصة جائز ، لأن الله تعالى جعل الزنا والسرقه
علتين للحد والقطع وقد يوجد زان وسارق لا يحد ولا يقطع ^(١) .

وما قال منكر التخصيص : أن التخصيص نقض غلط ، لأن النقض إبطال
على سبيل المضادة كنقض البنيان ، والتخصيص بيان أن المخصوص لم يدخل
في العموم ^(٢) .

ألا يرى أن التخصيص جائز على الكتاب والسنة ، دون المناقضة .

ولأن المعدول به عن القياس بالسنة ، أو الإجماع ، أو الضرورة ، أو
الاستحسان مخصص منه بالإجماع ^(٣) .

(١) أي لمانع كما إذا رجع عن الإقرار قبل الحد ، فإنه يصح رجوعه .

(٢) لا أنه رفع بعد الثبوت ، ألا يرى أن ضد المخصوص العموم ، وضد النقض البناء
والتأليف .

(كشف الأسرار ٤ / ٣٣ ، وأصول الرخصي ٢ / ٢٠٨) .

(٣) أي أن القائمين أجمعوا على أن الأحكام قد تثبت على خلاف القياس في بعض
المواضع بدليل أقوى منه من نص أو إجماع أو ضرورة ، وذلك يكون تخصيصا لا
مناقضة ، ألا يرى أن ذلك سماه الإمام الشافعي مخصصة عن القياس ، وأما علماء
الحنفية فيسمونها معدولا بها عن القياس .

ولذلك بقي هذا القياس معمولا به في غير ذلك الموضع ، والقياس المتقضى فاسد لا
يجوز العمل به في موضع من المواضع .
==

ولأن^(١) المعلن ادعى أن هذا الوصف علة ، فلإذا وجد ذلك الوصف ولا حكم له ، احتمال أن يكون العدم لفساد العلة ، فيتناقض ، واحتمال أن يكون العدم لمانع منع ثبوت الحكم مع الصحة ، فوجب أن يقبل بيانه ، إن أبرز مانعا صالحا ، وإلا فقد تناقض .

واحتمل المنكر بأن جوازه يؤدي إلى نسبة التناقض إلى الشرع وذا لا يجوز .

بيانه : أن من قال : إن المؤثر في الحكم هذا الوصف ، فقد بان أن الشرع جعله دليلا وأمارة على الحكم أينما وجد ، حتى تمكنه التعدية ، فمتى وجد ذلك الوصف ولا حكم له ، تبين أنه لم يكن أمارة على الحكم شرعا ، فكأنه قال : هو دليل وأمارة ، وليس بدليل وأمارة ، وهذا تناقض بخلاف النص العام ، فإنه بالتخصيص تبين أن المخصوص غير مراد بالعام^(٢) .

وقيل : هذه المسألة بناء على أن المعاني هل لها عموم أم لا ؟

ف عندهم للمعاني عموم ، فجاز تخصيص العلة لعمومها .

وعندنا : لا عموم للمعاني ، لأن المعنى واحد ، وإنما تعدد محاله ، (فلا يقبل)^(٣) التخصيص .

== ينظر : (كشف الأسرار ٤ / ٣٣ ، وأصول السرخسي ٢ / ٢٠٨) .

(١) فيه إشارة إلى الفرق بين التخصيص والتناقض عقلا ، أو فقها - كما سماه شمس الأئمة وغيره - .

ينظر : (أصول السرخسي ٢ / ٢٠٨ ، والكشف للنسفي ٢ / ٣١٢) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٢١٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ ، ونهاية الـول حواشيه المسماة بـ (سلم الوصول لشرح نهاية الـول ٤٤ / ١٤٨ فما بعدها ، والتوضيح بشرحه التلويح ص ٥٧٣) .

(٣) في ح (ولا يقبل) .

ولأن تخصيص العلة يؤدي إلى تصويب كل مجتهد ، لأن صحة الاجتهاد إنما ثبت بعد تأثره / ^(١) بسلامته عن المناقضة ، فإذا جار تخصيص العلة ، أمكن لكل مجتهد إذا ورد عليه / ^(٢) نقض في علته أن يقول : خصصت على المانع ، ويتخلص عن النقض ، فلم اجتهداه عن الخطأ والمناقضة ، فيكون اجتهد كل مجتهد صوابا ، ولم يوجد في الدنيا مناقض ^(٣) .

وللخصم أن يقول : إنما يلزم من التخصيص تصويب كل مجتهد إذا قبل منه مجرد قوله ، خص المانع ، أما إذا اشترط بيان مانع صالح للتخصيص ، فلا يلزم ذلك إذ لا يتيسر لكل مجتهد أن يبين عند ورود النقض على (عليها) ^(٤) مانعا صالحا ، ولئن كان التخصيص بهذا الشرط مؤديا إلى تصويب كل مجتهد لكان ما ذهبتم إليه من إضافة عدم الحكم في صورة التخصيص إلى عدم العلة ،

(١) في ١٩١ / ١ من ب .

(٢) في ١٧٣ / ١ من ح .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أن دليل الخصوص يشبه النسخ بصيغته ، لأن كل واحد منهما مستقل بنفسه ، ويشبه الاستثناء بحكمه ، لأن كل واحد منهما يبين أن ذلك القدر لم يدخل في الجملة ، وإذا كان كذلك وقع التعارض بين النص العام والنص المخصص في العدد المخصوص ، فلا يفسد أحدهما بصاحبه ، لعدم توهم الفساد فيهما ، ولكن النص العام يلحقه ضرب من الاستعارة - بأن أريد به بعضه مع بقاءه حجة - ، والألفاظ مما يجري فيه الاستعارة دون المعاني ، ولا سبيل إليهما - أي النسخ والاستثناء - في العلل :

أما النسخ ، فإنه لا يجري في العلل ، وكذا الاستثناء ، لأنه تصرف في اللفظ ، فيليق بالمعارات ليبين به أن الكلام عبارة عما وراء المستثنى ، ولما لم يخص التخصيص عن هذين الشبهين ، فسد القول بتخصيص العلل - والله أعلم - .

انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٣١٣) .

(٤) في ب (عنها) وهو تحريف .

وذلك أن يقول : كانت علتي توجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامها لمانع
فصار بهذا الدليل مخصوصا من العلة .

وعندنا الحكم بناء على عدم العلة ، وبيان ذلك فى الصائم النائم إذا صب
الماء فى حلقه أنه يفسد الصوم لفوات ركنه ، ويلزم عليه الناسى .

فمن أجاز الخصوص قال : امتنع حكم هذا التعليل ثمة لمانع وهو الأثر .

وقلنا : امتنع لعدم العلة ، لأن فعل الناسى متسبب إلى صاحب الشرع فسقط
عنه معنى الجنابة وبقي الصوم لبقاء ركنه لا لمانع مع فوات ركنه .

مؤدبا إلى التصويب أيضا ، لأن كل علة مؤثرة ثبت تخصيصها بدليل ، فهى
عندكم صحيحة غير متقضة أيضا ، لكنكم تنسبون عدم الحكم إلى عدم العلة
باعتبار فوات وصف ونحن نسب إلى المانع .

وإذا كان كذلك ، يمكن لكل مجتهد إذا ورد عليه نقض أن يقول : قد
عدمت علتي فى صورة النقض لزيادة وصف أو نقصانه .

ويتخلص عن النقض بذلك ، كما يتخلص بالتخصيص ، فبقى علته على
الصحة ، فيكون كل مجتهد مصيبا .

قوله : وذلك أن (يقول)^(١) إلى آخره ...

بيان وتفسير للتخصيص .

وأما قولهم : إن العلة أمانة إلى آخره ، فغير صحيح ، لأنها أمانة بشرط
أن لا تنقض كما أنها أمانة بشرط أن (لا يعارضها)^(٢) نص ، وبه خرج

(١) فى النسختين معا (يكون) والصواب ما أثبتناه .

(٢) فى ب (يعارضها) وهو خطأ .

الجواب عن تمثيلهم بالغيم الرطب ، لأنه لم يجعل أمانة بشرط أن لا يتخلف المطر عنه أصلاً ، وكذا اعتبارهم بالعلة المنصوصة ، فإن التخصيص فيها لا يجوز أيضاً عندنا ، بل عدم الحكم فى صورة لعدم العلة .

قوله : وبيان ذلك ...

أى بيان الصورة التى عدم الحكم لمانع عندهم ، وعدم الحكم عندنا بناءً على عدم العلة ، فى الصائم النائم إذا صب الماء فى حلقه ، أن يفطر الصوم لفوات ركنه ، ويلزم عليه الناسى ، فإن صومه لا يفسد مع فوات الركن حقيقة .

فمن أجاز التخصيص قال : امتنع حكم هذا التعليل ثمة ^(١) لمانع وهو الاثر ، وهو قوله - ﷺ - : « تم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك » ، مع بقاء العلة ^(٢) .

وقلنا : امتنع الحكم فى الناسى لعدم العلة حكماً ، لأن فعل الناسى منسوب إلى صاحب الشرع حيث قال : « فإنما أطعمك الله وسقاك » / ^(٣) فسقط عنه معنى الجنابة ، فصار أكله كلاً أكل ، وبقي الصوم لبقاء ركنه لا لمانع فوات ركنه ، والنائم ليس فى معناه ، لأن الفعل الذى يفوت به ركن الصوم مضاف إلى غير من له الحق ، فبقى معتبراً ، فيفوت ركن الصوم به ^(٤) / ^(٥) .

(١) أى فى المقطر ناسياً .

(٢) وهى فوات ركن الصوم (الأكل) .

(٣) فى ١٩١ / ب من ب .

(٤) والذى أراه أقرب إلى الصواب هو قول من قال : إنه امتنع الحكم عن العلة فى المقطر ناسياً لمانع وهو الاثر المذكور مع بقاء العلة .

والله أعلم .

(٥) فى ١٧٣ / ب من ح .

وينبى على هذا تقسيم الموانع وهى خمسة : مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير ، ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ، ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ، ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب .

قوله : وينبى على هذا تقسيم الموانع ...

أى بنى من أجاز التخصيص على جواز التخصيص ، تقسيم الموانع وهى خمسة بالاستقراء :

مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، لأنه ليس بمال ، والبيع مبادلة المال بالمال ، فلم يتعقد البيع فيه .

ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير ، فإنه يمنع تمام العلة فى حق المال ، لعدم ولاية العاقد عليه وإن كان العقد تاما فى حق العاقد .

ولهذا لو أجاز المالك جاز ، ولو أبطله بطل ، فعلم أنه منعقد غير تام فى حقه (١) .

(١) قلت : فى عد هذين القسمين من أقسام التخصيص نظر ، لأن التخصيص كما ذكر هو : تخلف الحكم مع وجود العلة ، وههنا لم توجد العلة فتخلف الحكم فيهما لعدم العلة ، لا لمانع مع وجود العلة ، إلا أن يقال إن العلة فى هذين القسمين وجدت صورة وإن لم تعتبر شرعاً ، ولهذا عدل صاحب التوضيح إلى : أن جملة ما يجب عدم الحكم خمسة ، لئلا يرد عليه هذا الاعتراض .

ينظر : (نور الأنوار مع شرحه قمر الأقطار ص ٢٤٩ ، والتوضيح ص ٥٧٣ ، والمنار وحواشيه ص ٨٣٣ - ٨٣٤ ، وكشف الأسرار ٤ / ٣٤ - ٣٥) .

والعلل نوعان : طردية ومؤثرة وعلى كل قسم ضروب من الدفع .

أما الطردية : فوجوه دفعها أربعة : القول بموجب العلة وهو : التزام ما يلزمه المعلن بتعليله كقولهم فى صوم رمضان : إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعيين النية .

فنقول : عندنا لا يصح إلا بالتعيين وإنما نجوزها باطلاق النية على أنه تعيين .

ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ، فإن الخيار إذا كان للبائع يمنع ثبوت الملك للمشتري .

ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ، فإنه لا يمنع ثبوت الملك ولكن لا يتم الصفقة بالقبض معه ، ويتمكن من له الخيار من الفسخ بدون قضاء ورضاء .

ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب ، فإنه يثبت الملك معه تاماً حتى لو كان له ولاية التصرف فى المبيع ، ولا يتمكن من الفسخ بدون الرضاء والقضاء لكن غير لازم حيث ثبت له ولاية الرد .

قوله : والعلل نوعان : طردية ومؤثرة ...

لما بين الشيخ شروط القياس ، وركنه وحكمه ، شرع فى دفعه ليتم بيانه ، إذ القياس إنما يتم إذا خلا عن الدفع ، فقال : والعلل نوعان : طردية ومؤثرة .

والاحتجاج بالطرد وإن كان فاسداً إلا أنه مال إليه عامة أهل النظر ، ذكر العلل الطردية ليبين الاعتراضات الواردة عليها ، وعلى كل قسم ضروب أى أنواع من الدفع أى من الاعتراضات .

أما وجه دفع العلل الطردية فأربعة بالاستقراء :

أحدها : القول بموجب العلة وهو التزام ما يلزمه المعلن بتعليله - أى قبول

السائل ما يثبت المعلل بتعليله مع بقاء الخلاف فى الحكم المقصود - وهذا القول يلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالتأثير ، لأنه لما سلم موجب علمته فى المتنازع فيه مع بقاء الخلاف ، احتاج إلى معنى مؤثر ضرورة .

وذلك كقولهم - أى كقول أصحاب الشافعى - فى صوم رمضان : إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعين النية كالصلاة .

فنقول : عندنا لا يصح إلا بالتعين (فإن) ^(١) التعين / ^(٢) واجب أيضاً ، ولكن ليس التعين محل النزاع ، بل النزاع فى أن الإطلاق تعين أم لا ^(٣) ؟ فعنده ليس بتعين لعدم وجود القصد إلى الوصف .

(١) فى ح (وإن) .

(٢) ق ١٩٢ / أ من ب .

(٣) قلت : إن الصوم ضربان : واجب ونفل ، والواجب ضربان : منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان ، والمنذور به فى وقت بعينه ، ومنه ما ثبت فى الذمة كقضاء شهر رمضان ، وصوم الكفارة ، فهذا النوع من الصوم الواجب لا يجوز إلا بنية معينة بالاتفاق .

وأما القسم الأول من الصوم الواجب وهو ما يتعلق بزمان معين .

فقد اختلف الفقهاء فى أنه هل يتأدى بنية مطلقة أو لا ؟

فقال الحنفية : أنه يتأدى بنية مطلقة ، لأن الإطلاق فى ذلك تعين .

وقال الشافعى وأحمد : صوم النفل يجوز بنية مطلقة ، فأما الصوم الواجب فلا يجوز إلا بنية معينة .

وقال مالك : لا يجوز الصوم مطلقاً سواء كان واجباً أو غير واجب إلا بنية معينة .

راجع : (الهداية / ١ / ١٩١ ، ١٩٢ ، والمجموع / ٦ / ٢٩٤ ، وشرح الكبير للرافعى بذييل المجموع / ٦ / ٢٩٢ ، والمفتى لابن قدامة / ٣ / ٩١ ، والكافى / ١ / ٣٣٥ ، وبدائع الصنائع / ٢ / ٨٤ - ٨٥) .

والممانعة وهى : إما أن تكون فى نفس الوصف ، أو فى صلاحه .

وعندنا هو تعيين الشرع ، لأن هذا الصوم لما انفرد بالشرعية فى هذا اليوم ، وعدم المزاحم ، صار اطلاق النية فيه بمنزلة التعيين ، لا أن التعيين ساقط ، فيصاب (بمطلق) ^(١) النية ، كالتوحد فى الدار ، فإنه يصاب باسم جنسه ، كما يصاب باسم علمه ، وهذا معنى قول الشيخ : وإنما نجوزه باطلاق / ^(٢) النية على أنه تعيين .

وإنما قدم القول بموجب العلة ، لأنه يرفع الخلاف عما أوجبه علة المستدل ، فكان أحق بالتقديم ، لأن المصير إلى النزاع مع إمكان الوفاق وحصول المقصود اشتغال بما لا يعنيه .

قوله : والممانعة : الثانى من وجوه الدفع الممانعة . . .

وهى امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المجيب من غير دليل .

وهى أصل المناظرة ؛ لأنها وضعت على مثال الخصومات فى الدعاوى الواقعة فى حقوق العباد ، فالمدعى يدعى لزوم الحكم الذى رام إثباته على السائل ، والسائل مدعى عليه ، فكان سبيله الإنكار ، فلا ينبغي له أن يتجاوز إلى غيرها إلا عند الضرورة ، وهى تلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالآثر ، لأنه لما لم يسلم ما ذكره من غير إقامة دليل ، ولا دليل يقبله سوى بيان الآثر اضطرت العلل إلى إثباته ، ليتمكن الإلزام على الخصم ثم الممانعة فى العلل الطردية على (أربعة) ^(٣) أوجه :

(١) فى ب (بإطلاق) .

(٢) فى ١٧٤ / أ من ح .

(٣) فى ب (ثلاثة) وهو خطأ .

للحكم مع وجوده ، أو فى نفس الحكم ، أو فى نسبته إلى الوصف

أحدها : ممانعة فى الوصف بأن يقول : لا أسلم أن الوصف الذى تدعيه
علة ، موجود فى التنازع فيه .

والثانى : فى صلاح الوصف للحكم بأن يقول بعد تسليم وجود الوصف :
لا أسلم أنه صالح للعلية .

الثالث : فى نفس الحكم بأن يقول بعد تسليم صلاحه للعلية : لا نسلم أن
الحكم ثابت .

والرابع : فى نسبة الحكم إلى الوصف بأن يقول بعد تسليم وجود الحكم :
لا نسلم أن الحكم ثابت بهذا الوصف ، بل يجوز أن يكون ثابتاً بوصف آخر .

وقيل فى الفرق بين الممانعة فى نفس الوصف وبين الممانعة فى نسبة الحكم
إليه : إن الممانعة فى نفس الوصف ، منع تعلق الحكم به فى الفرع مع تسليم
تعلقه به فى الأصل .

والممانعة فى نسبة الحكم إليه هى : منع تعلق الحكم بالوصف فى الأصل .

مثال الاول : قول أصحاب الشافعى فى كفارة الإفطار فى رمضان : أنها
عقوبة متعلقة بالجماع ، فلا يجب بغيره من الأكل^(١) والشرب كحد الزنا .

(١) قلت : اتفق الفقهاء على أن من أكل أو شرب متعمداً فى نهار رمضان يفسد صومه
وعليه القضاء ، واختلفوا فى وجوب الكفارة عليه :

فقال أبو حنيفة ومالك : تجب عليه الكفارة أيضاً كما فى الجماع .

وقال الشافعى وأحمد : لا تجب عليه الكفارة .

راجع : (بدائع الصنائع ٢ / ٩٨ ، والهداية ١ / ١٩٩ ، والمغنى لابن قدامة ==

فإننا لا نسلم أن الحكم ، وهو : وجوب الكفارة فى الفسرع ، وهو الإفطار/ ^(١) متعلق بهذا الوصف ، وهو الجماع مع تسليمنا أن الحكم وهو وجوب الحد فى الأصل متعلق بالجماع ، بل الكفارة متعلقة بالإفطار عندنا إذا كمل جنابة ، لا بالجماع ، بدليل أنه لو جامع ناسيا لا يفسد ^(٢) صومه ، لعدم الفطر وإن كان الوطن حلالا فى نفسه .

ومثال الثانى : قولنا فى تعليل أصحاب الشافعى لإثبات ولاية الأب ^(٣) بوصف البكارة باعتبار أنها جاهلة بأمر النكاح ، لعدم الممارسة بالرجال ، لا نسلم أن وصف البكارة صالح لهذا الحكم وهو إثبات الولاية ، لأنه لم يظهر له تأثير فى موضع آخر سوى محل النزاع .

أو قولنا فى تعليلهم فى الأشياء ^(٤) الستة / ^(٥) بالطعم والشمية لإثبات شرط المماثلة والتقابض فيها باعتبار أن كل واحد من الوصفين لشدة الحاجة إليه

= ٣ / ١٠٢ ، والكافى ١ / ٣٤١ ، والمجموع ٦ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠) .

(١) فى ١٩٣ / ب من ب .

(٢) هذا عند الحنفية والشافعية ، وفى ظاهر مذهب أحمد أنه كالعامد ، وروى عنه أنه توقف عن الجواب وقال : (أجبن أن أقول فيه شيئا ، وأن أقول ليس عليه شيء) . وقال مالك : من جامع ناسيا أو مجتهدا متاولا فى نهار رمضان ، فليس عليه إلا القضاء أى يفسد صومه وعليه القضاء .

انظر : (الهداية ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ١٢١ - ١٢٢ ، والكافى ١ / ٣٤١ ، والمجموع ٦ / ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(٣) قلت : تقدم أن ذكرت أقوال الفقهاء فى ولاية الأب على ابنته البكر الكبيرة وغيرها فى (ص ٨٦٢ هاش رقم (٣) فليراجع) .

(٤) وهى : الخنطة ، والشعير ، والتمر ، والملح ، والذهب ، والفضة .

(٥) فى ١٧٤ / ب من ح .

ينبئ (عن)^(١) الحظر والعزة ، فيختص جواز البيع فيهما بزيادة شرط إظهاراً
للمحظر كالنكاح :

لا نسلم أن هذا الوصف صالح لما رتب عليه من الحكم ، لأن السبيل فيما
يشند إليه الحاجة الإطلاق بأبلغ الوجوه دون التضييق بزيادة الشرط .

ومثال الثالث : قولنا في تعليلهم بمسح الرأس بأنه ركن في الوضوء فيسن
تثليثه كغسل الوجه : لا نسلم أن التثليث هو السنة في الغسل ، بل السنة
(هو)^(٢) التكميل بعد إتمام الفرض ، لأن السنة هي إكمال الفرض في محله من
جنسه كإركان الصلاة إلا أن فرض الغسل لما استغرق محله صير إلى التكرار .

وفرض المسح لم يستغرق محله ، فأمكن تكميله بالاستيعاب الذي هو سنة
فيه ، لأنه زيادة على قدر المفروض من جنسه في محله ، فلا يصار إلى
التكرار^(٣) .

ومثال الرابع : قولنا في تعليلهم بأن الأخ لا يعتق على أخيه عند الدخول
في ملكه ، لعدم البعضية كابن العم ، لا نسلم أن حكم الأصل وهو عدم
العتق في ابن العم عندنا لعدم البعضية ، إذ العدم لا يصلح موجباً لشيء بل

(١) في ح (على) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء في تكرار مسح الرأس :

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الصحيح من مذهبه : إنه ليس بسنة وإنما السنة أن
يستوعب رأسه بالمسح .

وقال الشافعي وأحمد في رواية : إن التثليث مع الاستيعاب سنة .

راجع : (الهداية ١ / ٦ - ٧ ، والمغنى ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والمجموع ٢ / ٤٨ -
٤٩ ، وشرح الكبير للرافعي المطبوع مع المجموع للنووي ٢ / ٤٨ ، والكافي ١ /
١٦٦ - ١٦٧) .

وفساد الرضع كتعليقهم بإسلام أحد الزوجين .

لبعد القرابة وعدم المحرمية .

قوله : فساد الرضع ...

أى الثالث من وجوه الدفع ، فساد الرضع وهو عبارة عن كون الجامع فى القياس بحيث قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع فى نقيض الحكم .

وقيل : هو أن لا يكون القياس على الهيئة الصالحة لاعتباره فى ترتيب الحكم كتلقى التضييق من التوسع ، والتخفيف من التغلظ والإثبات من النفى ، وبالعكس .

وهو فوق المناقضة فى الدفع ، لأن المناقضة خجل مجلس / (١) يمكن الاحتراز عنه فى مجلس آخر بالجواب عن النقض أو بزيادة قد يندفع به النقض (٢) .

فأما فساد الرضع ، فتفسد القاعدة التى بنى عليها المجيب كلامه أصلا ، فإنه بعد ظهوره ، لا يمكن الاحتراز عنه بوجه سوى الانتقال إلى علة أخرى وذلك مثل تعليل أصحاب الشافعى - رحمهم الله - لايجاب الفرقة بإسلام أحد الزوجين حيث قالوا : إسلام أحدهما يوجب اختلاف الدين ، فيوجب الفرقة فى غير المدخول بها من غير توقف على القضاء وعلى انقضاء العدة كردة أحدهما وإن كان بعد الدخول يتوقف على انقضاء العدة (٣) .

(١) ق ١٩٣ / ١ من ب .

(٢) وذلك لأن العلة إن كانت طردية ، فيزيد عليها وصف آخر ، وإن كانت مؤثرة ، فذلك ليس بنقض فى الحقيقة . (هامش ب) .

(٣) راجع : (المجموع ١٦ / ٣١٨ - ٣١٩ ، والمغنى ٦ / ٦١٤ - ٦١٥) .

والمناقضة كقول الشافعى - رحمه الله - فى الوضوء والتيمم أنهما طهارتان فكيف افترقا فى النية .

وهذا التعليل قاسد فى وضعه ، لأن اختلاف الدين إنما ثبت بإسلام المسلم إذ هو الحادث ، فلو أثبتنا الفرقة ، لوجب إضافتها إلى الإسلام الذى حدث ، لأن الحكم يضاف إلى الحادث وذلك لا يجوز ، لأن الإسلام شرع عاصمًا للحقوق والأحكام لا مطلقاً فكان الوصف نائياً عن الحكم .
قوله : والمناقضة ...

أى الرابع من وجوه الدفع المناقضة وهى : / (١) تخلف الحكم عن الوصف المدعى علة ، وسواء كان مانع أو لغير مانع عند من لم يُجَوِّز تخصيص العلة ، وعند من جَوِّز تخلفه عن العلة لا مانع .

وهى تلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالآثر ، لأن الطرد لما انتقض بالنقض لا يجد المجيب بداً من المخلص عنه إلا ببيان الفرق ، وعدم وروده نقضا ولا يتحقق ذلك إلا بالعدول عن ظاهر الطرد إلى بيان المعنى .

(ومثالها) (٢) فيما علل الشافعى - رحمه الله - فى اشتراط (٣) النية فى الوضوء بأن الوضوء والتيمم طهارتان للصلاة ، فكيف افترقا فى

(١) فى ١٧٥ / أ من ح .

(٢) فى ح (ومثالهما) وهو خطأ .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء فى اشتراط النية فى الوضوء بعد اتفاقهم على اشتراطها فى التيمم :

فقال الجمهور من الفقهاء كمالك والشافعى وأحمد والليث وغيرهم :

إن النية شرط فى الوضوء ولا يصح إلا بها .

وقال أبو حنيفة والثورى ومن معهما : إنها ليست بشرط .

==

فإنه يتقضى بغسل الثوب والبدن .

النية أى لا يفترقان .

فإنه يتقضى بغسل الثوب أى هذا التعليل يتقضى بغسل الثوب والبدن عن النجاسة الحقيقية ، فإنهما طهارتان مشروطتان للصلاة ، ولا تشترط فيهما النية ، فيضطر المجيب عن ذلك إلى بيان المعنى الفقهي الذى يندفع به التقضى ويقع به الفرق وهو : أن الوضوء تطهير حكمى غير معقول المعنى ، لأنه لا يعقل فى محل الغسل النجاسة ، والمحل الذى قامت به النجاسة ، وهو المخرج لم يجب غسله .

وإذا ثبت أنه حكمى ، كان مثل التيمم إلا أن (معنى)^(١) التعبد فى التيمم فى الآلة ، وفى الوضوء فى المحل ، فيشترط فيه النية كما فى التيمم تحقيقا لمعنى التعبد ، إذ العبادة لا تنال بدون /^(٢) النية ، بخلاف غسل النجس إذ هو معقول المعنى ، لأن المقصود فيه إزالة عين النجاسة عن المحل لا معنى التعبد

== راجع : (المغنى ١ / ١١٠ ، والكافى ١ / ١٦٤ ، والهداية ١ / ٦ ، والمجموع ١ / ٣١١) .

هذا ، ومن المعروف أن النية فى اللغة عبارة عن القصد وعزم القلب ، يقال : نويت بلدة كذا أى عزمت بقلبي قصده .

وفى الشرع : عزم القلب على عمل فرض أو غيره .

ومحل النية : القلب ، فمتى اعتقد بقلبه أجزاءه وإن لم يلفظ بلسانه .

ينظر : (المجموع ١ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، والمغنى ١ / ١١١ ، ومجمع الأنهر ١ / ١٥) .

(١) فى ب (المعنى) .

(٢) ق ١٩٣ / ب من ب .

فلا يتوقف على النية .

وقلنا : إن الماء مطهر ومزيل (بطبعه)^(١) ، لأنه خلق طهوراً ، قال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً ﴾^(٢) والطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، كذا ذكره الثعلب من أئمة اللغة^(٣) .

وهو مبالغة في صفة الطهارة ، وذلك بأن يكون مؤثراً في غيره ، وإذا كان كذلك يعمل في التطهير من غير قصد .

وأما قوله : هو تطهير حكماً ، فنقول : التغير الثابت في الحل ، وهو صيرورته موصوفاً بالنجاسة ، غير معقول المعنى ، وذلك لا يوجب تغيير صفة المطهر ، فيبقى الماء عاملاً بطبعه على ما كان ، والنية تشترط للغسل القائم بالماء لا للحدث الثابت في المحل ، فكان غسل هذا المحل مثل غسل النجس في عدم افتقاره إلى النية ، بخلاف التراب فإنه ملوث بطبعه مع كون النجاسة في المحل غير معقول المعنى ، فيحتاج إلى النية ليظهر فعله على خلاف طبعه ويصير مطهراً .

(١) ساقطة من ب .

(٢) سورة الفرقان / ٤٨ ، وأول الآية ﴿ وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته ﴾ .

(٣) انظر : (المصباح المنير ٢ / ٣٧٩) .

وقال الفيروز أبادي أيضاً : * الطهور مصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر * .
(القاموس المحيط ٢ / ٨٢) .

وقال الإمام أبو السعود تحت تفسير هذه الآية الكريمة : * ماءً بليغاً في الطهارة * وما قيل : إنه ما يكون طاهراً في نفسه ومطهراً لغيره ، فهو شرح لبلاغته في الطهارة ، كما ينبي عن قوله تعالى : ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ .
(تفسير أبي السعود ٦ / ٢٢٤) .

وأما المؤثر فليس للسائل فيها بعد الممانعة إلا المعارضة ، لأنها لا تحتمل المناقضة
وفساد الوضع بعد ما ظهر أثرها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

وللخصم أن يمنع كونه مزيلاً حقيقة ، وإنما كان كذلك أن لو كان المزال
نجاسة حقيقية ، (وأما)^(١) لو كان حكماً ، فإزالته أمر حكماً أيضاً فيفتقر
إلى النية .

فلا يقال : المسح في الوضوء مطهر شرعاً ، وهو غير معقول المعنى ، لأن
أثره في تكثير النجاسة /^(٢) لا في إزالتها فينبغي أن تشترط فيه النية كما في
التيمم .

لأننا نقول : ملحق بالغسل لقيامه مقام الغسل (في ذلك)^(٣) المحل ، فإن
الأصل فيه الغسل لسراية الحادث إليه كما في سائر البدن إلا أن الحكم انتقل
من الغسل إلى المسح للخرج ، فشرع فيه المسح ابتداء تخفيفاً ، ولما قام مقام
الغسل أخذ حكمه واستغنى عن النية .

قوله : وأما المؤثرة إلى آخره ...

اعلم أن العلل المؤثرة دفعها يكون بطريق فاسد ، وبطريق صحيح .

أما الفاسد فأربعة أوجه :

المناقضة ، وفساد الوضع ، ووجود الحكم في حادثة عدت العلة فيها ،
والمفارقة بين الأصل والفرع بعلة أخرى تذكر في الأصل ولا توجد في الفرع .

(١) في ب (فأما) .

(٢) ق ١٧٥ / ب من ح .

(٣) في ب (وذلك) وهو خطأ .

لكنه إذا تصور مناقضته ، يجب دفعه بطرق أربعة .

أما المناقضة ، فلا ترد على العلل المؤثرة ، إذ التأثير لا يثبت إلا بالكتاب والسنة والإجماع ، وهذه الأدلة لا تحمل التناقض ، فكذا التأثير الثابت بها ، لأن فى مناقضته ، مناقضة هذه الأدلة .

وكذا فساد الوضع ، لأن التأثير الثابت بهذه الأدلة / (١) لا يحتمل أن يكون فاسداً فى وضعه .

وأما وجود الحكم مع عدم العلة ، فلا بأس به ، أى لا يدل على فساد العلة ، لأن الغرض بيان أن هذه العلة موجبة لهذا الحكم ، فإذا ظهر أثرها فى جنسه ، وجب إثبات ذلك الحكم بها .

فأما ثبوته لعلّة أخرى فجائز ، لأن التعليل لم يقع لإبطال علة أخرى ، ومع كونه ثابتاً بها ، يجوز أن يثبت بغيرها .

وحاصله يرجع إلى أن تعليل الحكم الواحد بعلتين مستقلتين أو بعلة مستقلة (٢) جائز عند الجمهور .

(١) ق ١٩٤ / ١ من ب .

(٢) أى فى صورة واحدة يعنى يجوز تعليل الحكم الواحد بعلتين مستقلتين أو بعلة مستقلة عند الجمهور فى صورة واحدة ، لأن تعليل الحكم بعلة ، فى كل صورة بعلة ، جائز بالاتفاق .

ينظر هذه المسألة فى : (شرح العضد على المختصر لابن الحاجب ، وحاشية التفاترانى على العضد ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٤٥ - ٤٦ ، والإحكام فى أصول الأحكام للأمدى ٣ / ٣٤٠ - ٣٤٤) .

وأنكره بعض أصحاب الشافعي والمعتزلة ، وعليه يبتنى اشتراط العكس وهو انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، لصحة العلة .

فمن منع عليه تعليله بعلمين ، لزمه القول بانحصار العلة واشتراط العكس ، فيكون عدم العلة وقيام الحكم مفسد للعلة .

ومن جوز تعليله بعلمين لا يلزمه القول (باشتراط)^(١) الانعكاس ولا يلزم فساد العلة .

وأما المفارقة^(٢) فقد اختلف فيها :

فزعم بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي : أن الفرق^(٣) اعتراض صحيح .

(١) في ب (بالاشتراط) وهو خطأ .

(٢) وهي : أن يوجد في الأصل وصف له مدخل في العلية لا يوجد في الفرع ، فيكون حاصلها : منع علية الوصف وادعاء أن العلة هي الوصف مع شيء آخر .
ينظر : (التلويح على التوضيح ص ٥٧٥) .

(٣) قلت : قد اختلف الأصوليون في تعريف الفرق وفي كونه اعتراضا صحيحا أم فاسدا .

والذي قرره المحققون هو : أنه اعتراض فاسد لا تبطل به العلة ، كما ذكره الشارح - رحمه الله - ولزيد من المعلومات حول هذا القادح .

راجع : (نهاية السؤل مع حواشيه ٤ / ٢٣٠ فما بعدها ، وحاشية البناني على شرح الجلال ٢ / ٣١٩ - ٣٢١ ، وأصول السرخسي ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والبرهان ٢ / ١٠٧٠ فما بعدها (فقرة ١٠٧٧ فما بعدها) ، والإحكام للأمدى ٤ / ١٣٨ - ١٣٩ ، والتلويح على التوضيح ص ٥٧٥ ، والمحصول ج ٢ ق ٢ / ٣٦٧ ، والمنخول ص ٤١٧ ، وكشف الاسرار للسبخاري ٤ / ٤٦ - ٤٧ ، وحاشية العطار على جمع الجوامع بهوامشها ٢ / ٣٦٣ فما بعدها) .

كما نقول في الخارج من غير السبيلين : إنه نجس خارج ، فكان حدثاً كالبول فيورد عليه ما إذا لم يسلم ، فندفعه أولاً بالوصف ، ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وهو وجوب غسل ذلك الموضع فيه ، صار الوصف حجة .

وسموه فقها وعليه أكثر فقهاء خراسان^(١) وغزوة^(٢) .

وذهب المحققون من الفريقين : إلى أنه اعتراض فاسد ، لا يبطل به العلة بوجوده ثلاثة :

أحدها : أن السائل جاهل في موقف الإنكار إلى أن يتبين له الحجة لا في موضع الدعوى ، فإذا ذكر في الأصل معنى آخر ، انتصب مدعياً ولم يبق سائلاً فهذا تجاوز عن حده ، فلا يجوز ذلك .

والثاني : أن الحكم في الأصل يجوز أن يكون معلولاً بعلة ثم يتعدى الحكم إلى بعض الفروع بأحدى العلتين دون /^(٣) الأخرى

(١) وهى : بلاد واسعة أول حدودها مما يلى العراق وآخرها مما يلى الهند وتشتمل على أمهات من البلاد منها : نيسابور ، هرات ، مرو ، بلخ طالقان ، سرخس وغيرها من المدن التى دون نهر جيحون ، وقد فتحت بعض هذه البلاد عنوة وبعضها صلحا .
انظر : (معجم البلدان ٤ / ٢٠١) .

(٢) وهى : مدينة عظيمة وولاية واسعة فى طرف خراسان .
(معجم البلدان ٤ / ٢٠١) .

قلت : وهى الآن محافظة كبيرة تقع على بعد (٥٠) كم من كابل عاصمة أفغانستان ، وقد نسب إلى هذه المدينة كثير من العلماء ، وهى كانت منزل بنى محمود ابن سبكتكين إلى أن انقرضوا ، كما ذكره الياقوت الحموى فى المكان السابق .

(٣) ق ١٧٦ / ١ من ح .

(فَيَانَّ عُدْمَ فِي الْفَرْعِ الْوَصْفِ) ^(١) الَّذِي يَرُومُ بِهِ السَّائِلُ الْفَرْقَ أَنْ سَلَّمَ لَهُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ لَا يَمْنَعُ لِمَعْلُولٍ مِنْ أَنْ يَعْدِيَ حُكْمَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ بِالْوَصْفِ الَّذِي يَدْعِيهِ أَنَّهُ عِلَّةٌ فَلَمْ يَبْقَ لِدَعْوَى السَّائِلِ اتِّصَالُ بِالسَّأَلَةِ ، فَكَانَ الْاِسْتِغَالُ بِهِ عَيْثًا .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِي حُكْمِ الْفَرْعِ وَلَمْ يَصْنَعْ السَّائِلُ بِمَا ذَكَرَ إِلَّا أَنْ أَرَانَا عَدَمَ الْعِلَّةِ ، وَعَدَمَ الْعِلَّةِ لَا يَصْلَحُ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْحُكْمِ عِنْدَ مَقَابِلَةِ الْعَدَمِ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ آخَرُ يَوْجِبُ وَجُودَ الْحُكْمِ .

قَالَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ : الْمَفَارِقَةُ مِنْ أَفْسَدِ الْاِعْتِرَاضَاتِ ^(٢) .

وَقَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ : (الْمَفَارِقَةُ عَلَى الْعِلَلِ الْمُؤَثِّرَةِ مَجَادِلَةٌ لَا فَائِدَةَ فِيهَا فِي مَوْضِعِ النِّزَاعِ) ^(٣) لَكِنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَ مَنَاقِضَةُ الضَّمِيرِ فِي / ^(٤) لَكِنَّهُ لِلشَّانِ إِذَا تَصَوَّرَ مَنَاقِضَةُ - أَيْ وَرَدَ نَقْصٌ صَوْرِيٌّ عَلَى الْمُؤَثِّرَةِ - يَجِبُ دَفْعُ ذَلِكَ التَّنْقِضِ بِوُجُوهِ أَرْبَعَةٍ ، بِخِلَافِ الْعِلَّةِ الطَّرْدِيَةِ ، حَيْثُ لَا يُمْكِنُ دَفْعُهَا عَنْهَا ، لِأَنَّ التَّنْقِضَ الْوَارِدَ يَبْطُلُهَا حَقِيقَةٌ ، إِذَا الْأَطْرَادُ لَا يَبْقَى بَعْدَ التَّنْقِضِ ، فَلَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ بِوُجْهِ كَمَا نَقُولُ فِي الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ : أَنَّهُ نَجَسٌ خَارِجٌ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ ، فَكَانَ حَدَثًا كَالْبَوْلِ .

فَيُورَدُ عَلَى هَذَا مَا إِذَا لَمْ يَسَلْ نَقْضًا ، فَإِنَّهُ خَارِجٌ نَجَسٌ وَلَيْسَ بِحَدَثٍ وَمِثْلُهُ حَدَثٌ فِي السَّبِيلَيْنِ بِلَا خِلَافٍ ، فَتُدْفَعُهُ أَوَّلًا بِالْوَصْفِ أَيْ نَمْنَعُ الْوَصْفَ بِأَنْ نَقُولَ :

(١) عِبَارَةٌ ح (فَيَانَّ فِي الْفَرْعِ عَدَمُ الْوَصْفِ) .

(٢) رَاجِعٌ : (كَشَفُ الْأَسْرَارِ لِلْبِخَارِيِّ ٤ / ٤٧) نَقْلًا عَنْ صَدْرِ الْإِسْلَامِ .

(٣) (أَصُولُ السَّرْحِصِيِّ ٢ / ٢٣٤) .

(٤) ق ١٩٤ / ب مِنْ ب .

من حيث أن وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه ، لا يتجزأ ، وهناك لم يجب غسل ذلك الموضع ، فعدم الحكم لعلم العلة .
ويورد عليه صاحب الجرح السائل ، فندفعه بالحكم ببيان أنه حدث موجب للتطهير بعد خروج الوقت .

لا نسلم أن ذلك خارج ، لأن الخروج هو الانتقال من باطن إلى ظاهر ، ولم يوجد هذا المعنى فيما إذا لم يسل ، لأن النجاسة إذا لم تنتقل يعد في محلها فإن تحت كل جلدة رطوبة ، وفي كل عرق دمًا ، والجلدة ساتره لها ، فإذا زالت الجلدة ، صار ما تحتها ظاهرًا لا خارجًا .

ثم ندفعه ثانياً بدلالة هذا الوصف وهو التأثير ، فإن الخارج النجس إنما صار حدثًا باعتبار أنه مؤثر في تنجس ذلك الموضع وإيجاب تطهيره ، حتى وجب غسل ذلك الموضع للتطهير ، فيجب غسل كله ؛ لأن ما يخرج من البدن لا يحتمل الوصف بالتجزى ، وهذا معنى قول الشيخ : ووجوب التطهير باعتبار ما يكون منه إلى آخره ...

أى بسبب ما يخرج من البدن لا يحتمل الوصف بالتجزى ، فيجب غسل كله ، ثم يجوز الاقتصار على الأعضاء الأربعة كما في البول .

واحترز بقوله : باعتبار ما يكون منه عن إصابة النجاسة من الخارج ، فإنه يوجب غسل ذلك الموضع فقط ، وهناك أى فيما إذا لم يسل لم يجب غسل ذلك الموضع بالإجماع ، فلم يكن كالبول في إيجاب الطهارة في محلها ، فكذا في غير محلها / ^(١) فعدم الحكم هناك لعدم الوصف معنى وإن وجد

(١) ق ١٧٦ / ب من ح .

وبالفرض ، فإن غرضنا التسوية بين الدم والبول ، وذلك حدث ، فإذا لزم ، صار عقوا لقيام الوقت ، فكذا هذا .

(صورة) (١) ، ومثله يكون مرجحاً للعلة ، فكيف يكون نقضاً .

قوله : ويورد عليه صاحب الجرح السائل ...

أى يورد على التعليل المذكور نقضاً ، صاحب الجرح لسائل ، فإن ما يخرج من جرحه خارج نجس ، وليس بحدث ، حيث لم يستقض طهارته ما دام الوقت باقياً ، أو مادام يصلى الفرض أو ما يتبعه من النوافل .

فندفعه بالحكم أى ندفع النقض الوارد بمنع عدم الحكم فى صورة النقض وهو القسم الثالث بأن نقول : لا نسلم أنه ليس بحدث بل هو حدث ، ولكن تأخر حكمه / (٢) إلى ما بعد خروج الوقت ضرورة قدرة المكلف على الخروج عن عهدة التكليف ، ولهذا لم يجز له المسح على الخفين بعد خروج الوقت إذا لبسهما بعد السيلان ، والحكم قد يتصل بالنسب وقد يتأخر لمانع كالبيع بشرط الخيار .

قوله : وبالفرض ...

أى ندفعه بالفرض وهو القسم الرابع بأن نقول : الغرض من هذا التعليل إلحاق الفرع بالأصل والتسوية بينهما فى المعنى الموجب للحكم ، وقد حصل ، (فإن) (٣) الخارج من أحد السيلين حدث ، فإذا لزم - أى دام - صار عضواً ،

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ١٩٥ / ١ من ب .

(٣) فى ب (وإن) .

وأما المعارضة فهي نوعان : معارضة فيها مناقضة وهي القلب وهو نوعان : أحدهما قلب العلة حكماً والحكم علة كقولهم : إن الكفار جنس يجلد بكرهم مائة ، فيرجم ثيهم كالمسلمين

لقيام الوقت أى لأجل قيام وقت الصلاة^(١) فإنه مخاطب بالأداء ، فيلزم أن يكون قادراً عليه ، ولا قدرة إلا بسقوط حكم الحدث فى هذه الحالة ، فكذا هنا - أى فمثل الأصل - الفرع ، وهو الخارج من غير السبيلين فى أنه إذا دام ، يصير عفواً لقيام وقت الصلاة ، ولو لم يجعل عفواً فى الفرع عند اللزوم ، لكان الفرع مخالفاً للأصل ، وذلك لا يجوز .

ثبت أن التسوية التى هى المقصود من التعليل فى جعله عفواً كالأصل فلا يكون ذلك نقضاً .

قوله : والمعارضة إلى آخره ...

اعلم أن الدفع على العلل المؤثرة بطريق صحيح وجهان : أحدهما : الممانعة وهى أربعة أوجه كما ذكرنا .

والثانى : المعارضة وهى : منع الحكم مع تسليم دليل المستبدل بأن يقول : ما ذكرت من الوصف وإن دل على الحكم لكن عندى ما يدل على خلافه ، فزعم بعض الجدليين^(٢) أن المعارضة غير مقبولة ، لأن السائل :

(١) عبارة ح بعد قوله (وقت الصلاة) هكذا : (لأنه لو لم يجعل عفواً فى الفرع من غير السبيلين أنه إذا دام لم يصير عفواً ، لقيام الوقت) وهى زيادة بلا فائدة .

(٢) الجدلى : منسوب إلى الجدلى ، والجدلى - محرّكة - : اللدد فى الخصومة والقدرة عليها ، يقال : جدل الرجل جدلاً من باب تعب : إذا اشتدت خصومته ، وجادله فهو جدل ، كما يقال : جادل مجادلة وجدالاً - إذا خاصم بما يشغل عن ==

ينهض (حيثذ)^(١) مستدلاً وليس له ذلك ، بل له الاعتراض المحض ، فإذا
شرع فى دليل آخر ، وسلم دليل المجيب ، كان بانيًا لا هادما /^(٢) .

ولكننا نقول : هى مقبولة ، لأن العلة لا تتم حجة ما لم تسلم عن المعارضة
بدليل أن القرآن إنما صار حجة عند السلامة عن المعارضة ، فكانت اعتراضا
صحيحا .

ولأن المعتمد فى القياس قوة الظن ، وبالمعارضة تفوت ، حتى يترجح
أحدهما .

ثم المعارضة نوعان :

أحدهما : معارضة فيها مناقضة وهى القلب .

والقلب : جعل أسفل الشئ أعلاه وأعلاه أسفله كقلب القصعة .

أو جعل باطن الشئ ظاهراً والظاهر باطناً كقلب الجراب^(٣) .

== ظهور الحق ووضوح الصواب .

وعرفه الجرجاني بقوله : * الجدل : دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة أو شبهة ،
أو يقصد به تصحيح كلامه ، وهو الخصومة فى الحقيقة * . هذا أصله ثم استعمل على
لسان الشرع فى مقابلة الأدلة لظهور أرجحها .

والجدل نوعان : محمود وهو : ما كان للوقوف على الحق ، ومذموم : وهو ما ليس
كذلك .

وقيل : إن أول من دون الجدل أبو على الطبرى كما قيل : إن أول من دونه أبو زيد
الديوسى .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٣٥٧ ، والمصباح المنير ١ / ٩٣ ، والتعريفات ص
٧٤) .

(١) فى النسختين معا (ح) . وهى مخففة عما أثبتناه .

(٢) ق ١٧٧ / أ من ح .

(٣) راجع : (المصباح المنير ٢ / ٥١٢ ، والقاموس المحيط ١ / ١٢٣) .

فتقول : المسلمون إنما يجلد بكرهم مائة جلدة لأنه يرجم ثيبهم ، والمخلص منه أن يخرج الكلام مخرج الاستدلال ، فإنه يمكن أن يكون الشيء دليلا على شيء وذلك الشيء يكون دليلا عليه .

وقلب العلة مأخوذ من هذين المعنيين ، وهو نوعان :

أحدهما : جعل المعلولة علة ، والعلة معلولا على مثال قلب الإناء ، فإن العلة أعلى من الحكم ، لكونها أصلا ، والحكم أسفل لكونه تبعا ، وهذا النوع^(١) من القلب إنما يصح فيما إذا علل المستدل بالحكم بأن جعل حكما في الاصل علة لحكم آخر فيه ، ثم عداه إلى الفرع .

فأما إذا علل بالوصف المحض ، فلا يرد عليه هذا القلب ، لأن الوصف لا يصير حكما بوجه ، ولا الحكم الثابت به علة .

مثال : قولهم : الكفار جنس واحد ، يجلد بكرهم مائة ، فيرجم ثيبهم كالمسلمين^(٢) .

(١) ق ١٩٥ / ب من ب .

(٢) قلت : اتفق الفقهاء على أن من زنا من الذميين الأحرار وكان بكرا أنه يجلد كالمسلم .

ولكنهم اختلفوا في رجمه إذا كان ثيبا :

فقال أبو حنيفة ومالك والثوري ومن معهم : إنه يجلد ولا يرجم لكونه غير محصن ، حيث أنهم يشترطون الإسلام في الإحصان .

وقال الشافعي والزهري وأحمد في رواية : إنه يرجم ، لأنهم لا يشترطون الإسلام في الإحصان ، وهو رواية عن أبي يوسف أيضا .

راجع : (المغنى لابن قدامة ٨ / ١٦٣ - ١٦٤ ، والكافي ٢ / ١٠٦٨ - ١٠٦٩ ، وشرح فتح القدير مع حواشيه ٥ / ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، والأسرار للديبوسى ٢ / ١٦٥ ==

والثانى : قلب الوصف شاهداً على الخصم بعد أن كان شاهداً له .

فيقول : المسلمون إنما يجلد بكرهم مائة ، لأنه يرجم ثيبهم ، فهذا القلب معارضة صورة ، ولكن فيها معنى المناقضة حيث جعل العلة حكماً .
والبكر والثيب يقعان على الذكر والأنثى^(١) .

قوله : والمخلص منه ...

أى من هذا النوع من القلب ، وليس المراد منه أنه إذا ورد ندفعه بهذا الطريق بعد وروده ، بل معناه أنه إذا أراد أن لا يرد عليه هذا القلب ، فطريقه أن يخرج الكلام بطريق الاستدلال لا بطريق التعليل ، لأن الشيء يجوز أن يكون دليلاً على شيء ويكون ذلك الشيء دليلاً عليه أيضاً كالنار مع الدخان .
وإنما يصح هذا المخلص إذا ثبت أن الشيئين مثلاً متساويان كالتوأمين فإنه ثبت حرية الأصل لأحدهما بثبوتها فى الآخر ، وكذا الرق والنسب .
قوله : والثانى قلب الوصف ...

أى النوع الثانى من القلب أن يجعل السائل وصف المعلن شاهداً لنفسه بعد أن كان شاهداً له .

== والمجموع ٢٠ / ١٥ - ١٦) .

(١) لأن البكر خلاف الثيب رجلاً كان أو امرأة ، وهو الذى لم يتزوج .

وقال الفيروز آبادى : * والثيب : المرأة فارقت زوجها ، أو دخل بها والرجل دخل به * .

انظر : (القاموس المحيط ١ / ٤٤ ، والمصباح المنير ١ / ٥٩) .

كقولهم فى صوم رمضان أنه صوم فرض ، فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم لقضاء .

فقلنا : لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء ، لكنه إنما يتعين بالشروع وهذا تعين قبله .

وهو مأخوذ من قلب الجراب^(١) ، فإن ظهر الوصف إليك (حيث)^(٢) كان شاهداً عليك ، ووجهه إلى خصمك ، فصار وجهه إليك ، حيث صار شاهداً لك ، وظهره إلى خصمك ، (حيث صار شاهداً على خصمك)^(٣) .

كما أن ظهر الجراب كان إليك ، وبالقلم يصير بطنه إليك .

وهذا النوع معارضة من حيث أنه تعليل بوصف موجب خلاف ما أوجهه المعلن ، وفيها مناقضة ، لأن المطلوب هو الحكم ، والوصف الذى يشهد بشوته من وجه ، وبانتفاء من وجه آخر /^(٤) يكون متناقضاً فى نفسه كالشاهد الذى يشهد لأحد الخصمين على الآخر فى حادثة ثم للخصم الآخر عليه فى عين تلك الحادثة ، فإنه يتناقض كلامه بخلاف المعارضة لقياس آخر ، حيث لا يكون مناقضه .

وهذا النوع من القلب لا يتحقق إلا بوصف زائد على وصف المعلل على

(١) الجراب : بالكسر ولا يفتح أو لُفِيَّةٌ فيما حكاه عياض وغيره : المزود أو الوعاء ، وجمعه جُرُبٌ وجُرْبٌ مثل كتاب وكتب ، وسماع وسمع .

انظر : (القاموس المحيط ١ / ٤٧ ، والمصباح المنير ١ / ٩٥) .

(٢) فى ح (حين) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٤) ق ١٧٧ / ب من ب .

وجه يكون الزائد تقريراً أو تفسيراً للوصف الأول فكان هذا القسم دون القسم الأول ، كما قال أصحاب الشافعى فى صوم رمضان : إنه صوم فرض إلى آخره ، ولم يبين أنه (متعين)^(١) / ^(٢) فى هذا الوقت لعدم بقاء غيره مشروعاً فيه ، تليسا علينا .

فنحن فرنا الصوم المذكور تفسيراً تركه الخصم وبيننا محل النزاع كما ذكره فى المتن ، فكان قياس هذا الصوم من القضاء ما بعد الشروع .
قوله لكنه ...

أى القضاء^(٣) ، يتعين بالشروع ، وهذا أى صوم رمضان تعين قبل الشروع .
واعلم أن تجويز الاعتراض على العلل المؤثرة عن يمنع الاعتراض عليها بالمناقضة وفساد الوضع مشكل ، لأن العلة بعدما ثبت تأثيرها بدليل مجمع عليه لا يحتمل المناقضة وفساد الوضع .
ولو ورد صورة القلب ، ندفع ببيان التأثير كما ندفع المناقضة .

وأما يرد القلب على العلل الطردية حقيقة ، يؤيده ما (ذكره)^(٤) صدر الإسلام : أن القلب الأول^(٥) يرد على كل طرد جعل الحكم فيه علة ، والقلب الثانى^(٦) يجيء على كل طرد ما لم يظهر التأثير^(٧) .

(١) فى ب (يتعين) .

(٢) ق ١٩٦ / أ من ب .

(٣) أى صوم القضاء .

(٤) فى ب (ذكر) وهو خطأ .

(٥) وهو : جعل العلة معلولاً والمعلول علة ، كما تقدم .

(٦) وهو جعل السائل وصف العلل شاهداً لنفسه بعد أن كان شاهداً له .

وقد ذكر فى ص ٩٣٤ .

(٧) راجع : (حاشية ابن ملك على المنار ص ٨٥٩) نقلاً عن صدر الإسلام .

وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف كقولهم : هذه عبادة لا تمضى فى فاسدها ، فلا تلزم بالشروع كالوضوء ، فيقال لهم : لما كان كذلك وجب أن يستوى فيه عمل النذر والشروع .

قوله : وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف ...

أى فاسد .

مثاله : قول أصحاب الشافعى - رحمه الله - فى أن الشروع فى صوم النفل ، وصلاة النفل لا يوجب المضى فيه ، حتى لا يجب القضاء بإفاده^(١) : هذه عبادة وهى الصلاة أو الصوم لا تمضى فى فاسدها يعنى إذا فسدت ، لا يجب ولا يجوز اتمامها والمضى فيها .

واحترزوا به عن الحج ، فإنه وجب بالشروع ، لأنه يجب المضى فيه بعد الفساد ، فيحتمل ألا يلزم بالشروع كالوضوء ، فإنه (لما)^(٢) لم يمض فى فاسده لم يلزمه بالشروع .

فيقال لهم : لما كان كذلك ، وجب أن يستوى فيه عمل النذر والشروع كما استوى عملهما يعنى لا يلزم الوضوء بهما باعتبار أنه لا يمضى فى (فاسده)^(٣) ، وهذا المعنى موجود فى المتنازع^(٤) فيه ، فوجب استهواؤهما فيه .

(١) تقدم أن ذكرت اختلاف الفقهاء فيمن شرع فى النفل ثم خرج عنه هل يجب عليه القضاء أم لا يجب ؟

راجع : (ص ٥٨٣) .

(٢) فى ب (ما) .

(٣) فى ح (فاسدها) وهو خطأ .

(٤) وهو : صوم النفل ، وصلاة النفل .

ويسمى هذا عكسا

ولما ثبت استواءهما ، والنذر ملزم فيه بالإجماع ، كان الشروع ملزما عملا بقضية الاستواء .

وهذا النوع ضعيف من وجوه القلب .

وقد اختلف فيه :

ف قيل : إنه صحيح لوجود حد القلب فيه ، إذ السائل قد جعل الوصف المذكور بعدما كان شاهدا عليه ، شاهداً لنفسه فيما ادعاه من الحكم المستلزم لمخالفة دعوى المستدل ، لأنه لما ثبت / ^(١) الاستواء يلزم كون المشروع ملزماً كالنذر .

وقيل : إنه (فاسد) ^(٢) لأن السائل جاء بحكم آخر ليس بمناقض للحكم المستدل ، لأن المستدل لم ينف التسوية ، ليكون إثباتها مناقضاً لدعاه ، فلا يكون قلباً ، لعدم المناقضة .

أو لأن الاستواء / ^(٣) بين الحكمين في الأصل وهو الوضوء من حيث سقوطهما وفي الفرع وهو الصوم والصلاة من حيث ثبوتهما ، فيتخالفان ، والحكم هو المقصود من الاستواء لا نفس الاستواء ، ومتى فسد الحكم ، كان على التضاد .

قوله : ويسمى هذا عكساً ...

اعلم أن العكس لغة : رد الشيء على سنته مأخوذ من عكس المرآة

(١) ق ١٧٨ / أ من ح .

(٢) في ح (كان فاسد) .

(٣) ق ١٩٦ / ب من ب .

والثانى : المعارضة الخالصة وهى نوعان : أحدهما فى حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بلا زيادة أو بزيادة هى تفسير .

فإن نورها يرد نور بصر (الناظر)^(١) فيما وراءه على سنته (حتى)^(٢) يرى وجهه ، كأن له فى المرأة وجهها^(٣) .

وهذا النوع من القلب ليس بعكس حقيقة ، لأنه لا يصدق عليه تعريف العكس ، ولهذا ذكره عامة الأصوليين فى أقسام القلب ولم يذكروه فى العكس ، لكنه لما كان يشبه العكس من حيث أنه رد الحكم الذى اطرده وإن كان على خلاف سنته ، أورده فخر الإسلام^(٤) فى هذا القسم وتابعه المصنف .

قوله : والثانى المعارضة الخالصة ...

أى التى لا مناقضة فيها وهى نوعان :

(١) فى ح (الباصر) .

(٢) فى ب (وحتى) وهو خطأ .

(٣) يقال : عكست عليه أمره - أى رددته عليه - هذا معناه لغة .

وأما اصطلاحاً : فعرفه الفقهاء بأنه : عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علقته المذكورة ردّاً إلى أصل آخر كقولنا : ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج ، وعكسه ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع ، فيكون العكس على هذا ضد الطرد .

وقيل : هو التلازم فى الانتفاء بمعنى : كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود .

وقيل : هو عدم الحكم لعدم العلة .

(القاموس المحيط ٢ / ٢٤٠ ، والمصباح المنير ٢ / ٢٢٤ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٥٣) .

(٤) راجع : أصوله فى (كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٥٨) .

أحدهما : فى حكم الفرع ، وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بلا زيادة ، فيقع بذلك مقابلة محضة ، وينسد طريق العمل إلا بترجيح إحدى العلتين على الأخرى ، كقول أصحاب الشافعى - رحمهم الله - : المسح ركن فى الوضوء فيسن تثليثه كالغسل .

فلما نعارضهم بقولنا : إنه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف .

فهذا نفى لما أثبتة الأول بعينه فى محله .

أو بزيادة هى تفسير للأول ^(١) .

وتقرير له كقولنا : إنه ركن فى الوضوء ، فلا يسن تثليثه بعد إكماله كالغسل ، وهذا أحد وجهى القلب ، وهى معارضة صحيحة ، لأن الزيادة تفسير للحكم المتنازع فيه ، لأن الخلاف فى التثليث بعد إكمال الفرض فى محل الفرض وهو الاستيعاب .

ولكن إيراد فخر الاسلام ^(٢) هذا النوع من المعارضة الخالصة مشكل ، لأن هذا النوع معارضة فيها مناقضة .

ولهذا قيل : إنه أحد وجهى القلب ، (وما ذكر) ^(٣) فى بعض الشروح :

إنما أوردتها ، لأنها معارضة قصداً (وذاتاً) ^(٤) ومناقضة ضمناً ، لا يدفع هذا الإشكال ، لأنه قيد المعارضة بالخالصة وبإيراده فى هذا الموضوع لا يحدث الخلوص فيه .

(١) أى للحكم الأول .

(٢) راجع : أصوله فى الكشف للبخارى ٤ / ٦١ .

(٣) فى ب (وما ذكره) وهو خطأ .

(٤) فى ب (أو ذاتاً) .

أو تغيير .

أو فى حكم غير الأول لكن فى نفى الأول .

قوله : أو تغيير ...

أى عارضه بضد ذلك الحكم لكن بضرب تغير كقولنا فى اليتيمة ، لغير^(١)
الأب والجد والاية تزويجها ، لأنها صغيرة ، فيولى عليها نكاحًا كالتى لها
أب .

فقال أصحاب الشافعى - رحمه الله - : هذه صغيرة فلا يولى / ^(٢) عليها
بولاية الأخوة قياسًا على المال / ^(٣) فإنه لا ولاية للأخ على مال الصغير
بالاتفاق .

فهذه معارضة بتغيير ، لأن النزاع فى اثبات أصل الولاية على اليتيمة لا فى
تعين الولى ، فنحن أثبتنا أصل الولاية ، وأنهم نفوا الولاية بسبب خاص ،
فلم يعارض تلك الجملة ، ولكن قد عارض البعض ، فإن الخلاف ثابت فى
ولاية الأخ وغيره ، ولما بطلت ولاية الأخ ، بطلت ولاية غير الأخ بالإجماع ،
لأنه أقرب الناس إليها بعد الأب والجد .

وبهذا يظهر معنى الصحة فى هذه المعارضة، وهذا نوع من العكس الذى مر .

قوله : أو فى حكم غير الأول ...

أى يعارضه السائل لا يخالف الحكم الأول صورة ، ولكن فيه نفى الحكم

(١) أى كالأخ والعم عند عدم الأب والجد .

(٢) ق ١٧٨ / ب من ح .

(٣) ق ١٩٧ / أ من ب .

الأول من حيث المعنى .

مثل قول أبى حنيفة -رحمه الله - فى المرأة التى نعى^(١) عليها زوجها
أخبرت بموته فاعتدت وتزوجت بزواج آخر ، وجاءت بولد ثم حضر الزوج
الأول : أن الولد للأول ، لأنه صاحب فراش صحيح ، لقيام النكاح بينهما .
فإن عارضه الخصم بأن الثانى صاحب فراش فاسد ، فيستوجب به نسب
الولد ، كما لو تزوج امرأة بغير شهود ، فولدت ، ثبت النسب منه وإن كان
الفراش فاسدا كذا هنا .

فهذه المعارضة فى الظاهر فاسدة ، لاختلاف الحكم ، لأن المستدل علل
لإثباته من^(٢) الأول ، والسائل علل لإثباته من الثانى ، فكان ينبغى أن يعلل
لنفيه عن الأول ، ليتوارى النفى والإثبات على حكم ، واحد فى محل واحد .
إلا أن (فيها)^(٣) صحة من وجه ، لأنه لو ثبت من الحاضر ، لا يبقى من
الغائب ، لعدم تصور ثبوت النسب من شخصين ، فيحتاج إلى الترجيح ،
فيقال : أن للأول فراشا صحيحا والثانى فاسدا ، والرجحان للصحيح فيعارضه
الخصم (بأن)^(٤) الثانى حاضر ، والماء ماؤه ، فكان الولد ولده ، كما لو كان
كل واحد من الفراشين فاسدا (أو أحدهما)^(٥) غائب والآخر حاضر فإن الولد

(١) النعى : خبر الموت من قولهم : نعت الميت نعيًا - من باب نفع - أى أخبرت بموته ،
والفاعل منه : نعى كغنى ، يقال : جاء نعيه - أى ناعيه - وهو : الذى يخبر بموته ،
ويكون النعى خبراً أيضاً .

انظر : (القاموس المحيط ٤ / ٣٣٩ ، والمصباح المنير ٢ / ٦١٤ - ٦١٥) .

(٢) فى ح (للأول) .

(٣) فى ح (فيهما) وهو خطأ .

(٤) فى ح (فإن) وهو غير سليم .

(٥) فى ح (وأحدهما) .

والثانى فى علة الأصل وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى أو يتعدى
إلى مجمع عليه أو مختلف فيه .

للحاضر كذا هنا .

فيظهر به فقه المسألة وهو : أن الملك والصحة أحق بالاعتبار من الحضرة
والماء كما فى فضل الزنا ، فإن الملك للأول والحضرة والماء للثانى .

ولأن الفاسد يوجب الشبهة ، الصحيح يوجب الحقيقة ، فكانت الحقيقة
أولى بالاعتبار من الشبهة^(١) .

قوله : والثانى فى علة الأصل ...

أى النوع الثانى معارضة فى علة الأصل وهى : أن يذكر السائل علة أخرى
فى المقيس عليه ، تفقد هى فى الفرع ، ويسند الحكم إليها معارضا للمجيب
وذلك باطل أى هذا النوع باطل ، لأن الوصف الذى يدعيه السائل متعديا كان
أو غير متعد ، لا ينافى الوصف الذى يدعيه المجيب ، لأن الحكم يثبت بعلة
مختلفة ، ثم ذلك الوصف أن لم يكن متعديا ففساده ظاهر ، لأننا بينا أن حكم
التعليل ليس إلا التعدية ، وإذا بطل التعليل بطلت /^(٢) المعارضة به ، وإن كان
متعديا كانت المعارضة فاسدة أيضاً ، سواء تعدى إلى فرع مجمع عليه أو مختلف

(١) وذلك لأن الفراش الصحيح الذى للغائب يوجب استحقاق النسب للأول والفراش
الفاسد مع قرأته المذكورة مع الحضرة والماء ، ليس مثلاً للصحيح فلا ينسخ به حكم
الاستحقاق الثابت بالصحيح ، لأن الشئ لا ينسخ إلا بما هو فوقه أو مثله ، وبعد ما
صار النسب لزيد مثلاً لا يمكن إثباته لعمرو بوجه ما .

ينظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ٢ / ٢٤٤) .

(٢) ق ١٧٨ / أ من ح .

فيه ، لعدم اتصال هذه المعارضة بموضع النزاع إلا من حيث إنه ينعدم تلك العلة
فى هذا الموضع ، وقد ثبت أن عدم العلة لا يوجب عدم الحكم ، ولا يصلح
دليلا عند عدم حجة أخرى ، فكيف يصلح دليلا عند مقابلة حجة أخرى .

مثاله : ما إذا علل المجيب فى حرمة بيع الجص ، بجنسه متفاضلا بأنه مكبل
قوبل بجنسه ، فيحرم بيعه متفاضلا كالحنطة ، فيعارضه السائل بأن المعنى فى
الأصل ليس ما ذكرت ولكنه الاقتياب ، وقد فقد هذا المعنى فى الفرع ، فهذا
المعنى يتعدى إلى (فرع)^(١) مجمع عليه وهو الارز ، ولو عارضه بأن يقول :
ليس المعنى فى الأصل ما ذكرت ، ولكنه الطعم ولم يوجد فى الفرع ، فهذا
معنى يتعدى إلى فرع مختلف فيه ، وهو الفاكهة وما دون الكيل .

ومن أهل النظر من جعل هذه^(٢) المعارضة حنة ، لاتفاق الخصمين على
أن علة الحكم أحدهما ، فصارا متدافعين ، فإذا ثبت صحت ما ادعاه أحدهما
علة ، بطلت الأخرى ضرورة .

والجواب : أنا أجمعنا على جواز الجمع بينهما ذاتا ، فيكون الكيل علة
والطعم علة ، ولهذا لو نص الشارع على ذلك ، جاز .

وإنما أجمعنا على فساد إحدى العلتين لمعنى فيها لا لصحة العلة الأخرى ،
وإنما نفى كل واحد منا علة خصمه بدليل قام على فسادها لا لصحة علة ،
لجواز أن تكونا صحيحتين ، لأن التعليل بعلة شتى جائز ، فإثبات الفساد
لصحة الآخر باطل ، فبطلت المعارضة .

(١) فى النسختين معا (فصل) والصواب ما أثبتناه .

(٢) أى المعارضة فى الأصل بأقسامها الثلاثة .

(كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٦٥ وهامش ب أ)

وكل كلام صحيح فى الأصل يذكر على سبيل المفارقة فنذكره على سبيل الممانعة

قوله : وكل كلام صحيح فى الأصل إلى آخره ...

اعلم أن المعارضة فى الأصل بالمفارقة عند الجمهور ، وهى من (الأسئلة)^(١)
الفاسدة كما بينا .

وقد يقع الفرق بمعنى صحيح فى نفسه ، فبين الشيخ - رحمه الله - وجه
إيراده على طريق يقبل منه فقال : وكل كلام صحيح فى الأصل .. أى فى
نفسه وأصل وضعه يذكر على سبيل / ^(٢) المفارقة أى يذكره السائل على سبيل
المفارقة (ولا يقبل) ^(٣) منه ، فأذكره على سبيل الممانعة ، ليكون مفارقة
صحيحة على حد الإنكار فيقبل ، كقول أصحاب ^(٤) الشافعى - رحمه الله -
فى إعتاق الرأهن العبد المرهون إنه لا ينفذ إعتاقه ، لأن الإعتاق تصرف من
الرأهن ، يلاقى حق المرتهن ، فكان باطلا كالبيع .

(١) فى النسختين معا وردت (الأسولة) بالوار ، وهو مخالف لقواعد اللغة .

(٢) ق ١٩٨ / ١ من ب .

(٣) فى ب (فلا يقبل) .

(٤) المراد بعض أصحاب الشافعى ، لأن عندهم فى هذه المسألة (إعتاق الرأهن العبد
المرهون) ثلاثة أقوال :

أ - إنه يصح وينفذ .

ب - إنه لا يصح .

ج - وهو الصحيح أنه إن كان الرأهن موسرا صح وإن كان معسرا لم يصح .

(التكملة للمجموع ١٣ / ٢٣٦) .

فقال السائل من (أهل) (١) الطرد : (الفرق) (٢) بينه وبين البيع : إن البيع يحتمل الفسخ بعد وقوعه ، فيمكن القول بانعقاده على وجه يتمكن المرتهن من فسخه ، والعق لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه في محله ، فلا يظهر أثر حق المرتهن في المنع من النفاذ ، فينعقد لازماً ، وهذا فرق فقهي صحيح ولكنه / (٣) لا يقبل لأنه صدر عن لا ولاية له على الفرق وهو السائل ، فلم يقبل منه .

والوجه في إيراده على وجه الممانعة ليقبل منه أن يقول : إن القياس لتعدية حكم الأصل دون تغييره ، ونحن لا نسلم وجود هذا الشرط وهو التعدية بلا تغير في المتنازع (٤) فيه ، لأن حكم الأصل وهو البيع توقف ما يحتمل الرد في ابتدائه ، والفسخ بعد وقوعه ، لأن حق المرتهن لا يمنع انعقاد البيع عليه من الراهن بالإجماع ، حتى لو تربص إلى أن يذهب حق المرتهن ، ثم البيع كذا في الأسرار (٥) ، وأنت في الفرع وهو الإعتاق تبطل أصلاً ما لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته ، حتى لو أجاز المرتهن ، لا ينفذ إعاقته والرد في ابتدائه ، حتى لو رد العبد الاعتاق لا يرتد ، ولو أراد هو والمولى أن يفسخاه ، لا ينفسخ بوجه . وهذا تغيير لحكم الأصل ، لأن الإبطال من الأصل غير الانعقاد على وجه التوقف .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ب (والفرق) .

(٣) ق ١٧٩ ب من ح .

(٤) وهو إعاقته الراهن العبد الموهون .

(٥) راجعة في : (٣ / ق ١٠ مخطوط رقم ٣٠٨٦) وهذا نص كلامه :

... فلا يثبت الحجر عنه بحق الرهن ، فحقه لا يمنع انعقاد البيع من الراهن بالإجماع ولا الإجارة ولا باب التصرف ، بل يوجب الفسخ بعد وقوعه لتأخر يد المشتري ، ألا ترى ، لو تربص حتى ذهب حق المرتهن ثم البيع وإن سخط الراهن ... إلخ .

وإذا قامت المعارضة كان السبيل فيها الترجيح .
وهو عبارة عن فضل أحد المثليين على الآخر وصفا

قوله : وإذا قامت المعارضة إلى آخره ...

لما فرغ الشيخ - رحمه الله - عن بيان المعارضة ، شرع في بيان دفع المعارضة بعد تحققها فقال : وإذا قامت المعارضة أى تحققت ، كان السبيل فيه أى في دفعها الترجيح ، وإن لم يأت المجيب الترجيح ، صار منقطعا ، وإن رجح علته ، فللسائل أن يعارضه بترجيح علته ، فإن لم يمكنه ، لزمه ما ادعاه المجيب .

واعلم أن الترجيح إنما يقع في الدلائل الظنية ، والاقيسة منها :
فأما في الدلائل القطعية ، فلا سبيل إلى الترجيح بل المتأخر هو الناسخ أن عرف التاريخ صريحا أو دلالة ، وإلا وجب المصير إلى دليل آخر أو التوقف كما بينا .

ولا يقع في معلوم / (١) ومظنون أيضا لاستحالة بقاء الظن في قابلية العلم .

وقوله : وهو عبارة عن فضل أحد المثليين ...

في هذه العبارة ، توسع ، لا ما ذكره معنى الرجحان لا معنى الترجيح ، فإن الترجيح إثبات الرجحان ، فكان الشيخ حذف المضاف لظهوره ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فكان التقدير هو عبارة عن بيان زيادة أحد المثليين على الآخر (٢) .

(١) ق ١٨٩ / ب من ب .

(٢) وعرفه الجرجاني بقوله :

ومعنى قوله : وصفا أن الترجيح يقع بالشئ الذى لا يكون دليلا بنفسه^(١) ، فإن الترجيح بكثرة الأدلة لا يصح عند علما الأصوليين ، لأن الشئ إنما يتقوى (بصفة)^(٢) توجد فى ذاته لا بانضمام مثله إليه كما فى المحسوسات .

يؤيده عدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد بالإجماع^(٣) ، وترجيحها بالعدالة وقال بعض أهل النظر من أصحابنا وأصحاب الشافعى - رحمهم الله - : الترجيح بكثرة الأدلة صحيح^(٤) ، لأن الدليل الواحد لا يقاوم إلا دليلا واحدا من جنسه ، فيتساقطان بالتعارض (فيبقى)^(٥) الدليل الآخر سالما /^(٦) عن

= الترجيح : إثبات مرتبة فى أحد الدليلين على الآخر : ومصادق التعريفين واحد .
(كتاب التعريفات ٥٦) .

(١) بل يكون وصفا للذات غير قائم بنفسه كخبر الواحد الذى يرويه العدل الفقيه مع الخبر الواحد الذى يرويه غير فقيه .

انظر : (شرح ابن ملك وحواشيه ص ٨٧١) .

(٢) فى ب (لصفته) .

(٣) وفيه نظر ، لأن الإمام الأمدى - رحمه الله - قال : " . . فلا نسلم امتناع الترجيح فى باب الشهادة ، بل عندنا يقدم قول الأربعة على قبول الاثنين على رأى لنا " .
(الأحكام ٤ / ٣٢٢) .

اللهم أن يقال : المراد بالإجماع ، إجماع الأكثر والأغلب ، أو المراد إجماع علماء الحنفية . والله أعلم .

(٤) حتى قال الإمام السبكي : " والأصح الترجيح بكثرة الأدلة " وقال شارحه : " لأن الكثرة تفيد القوة " وقال صاحب المحصول : " وهو مذهب الشافعى - رحمه الله - .
انظر : (جمع الجوامع بشرحه للجلال المحلى ٢ / ٤٠٥) ، والمحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٣٤ .

(٥) فى ب (فبقى) .

(٦) ق ١٨٠ / أ من ح .

حتى لا يترجح قياس بقياس آخر يؤيده ، وكذا الحديث ، والكتاب ، وإنما يترجح بقوة فيه ، وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة .
حتى تكون الدية نصفين .

المعارض فيصح الاحتجاج به .

ولأن المقصود من الترجيح قوة الظن الصادر عن إحدى الامارتين .
وقد حصلت في الدليل الذي عاضده دليل آخر مثله .
وجوابه : أن كل ذلك واحد معارض للدليل الذي يوجب الحكم على خلافه فيتساقط الكل بالتعارض
قوله : حتى لا يترجح قياس بقياس آخر إلى قوله : وإنما يترجح القياس بقوة الأثر .

نتيجة قوله : لا يقع الترجيح بما يصلح دليلا بانفراده ، وإنما يترجح القياس بقوة الأثر في علته ، والخبر بفقہ الراوى وعدالته وضبطه وإتقانه ، والنص بكونه محكما أو مفسرا ، أو نصا أو صريحا ، أو حقيقة لا بنص آخر أو حديث أو قياس .

ونقل عن بعض مشائخنا أن النصين إذا تعارضا ، يترجح أحدهما بالقياس لأن القياس غير معتبر في مقابلة النص ، فكان بمنزلة الوصف للنص الذي يوافقه وتابعا له ، فيصلح مرجحا .

والأصح أن النص لا يترجح بالقياس ، لأن القياس من جنس ما يصلح حجة بنفسه بطريق الأصالة وإن لم يكن حجة في هذا الموضع^(١) .

(١) انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٢٥١ ، وأصول البزدوى مع شرحه للبخارى ٤ / ==

وكذا الشفيعان فى الشقص الشائع المبيع بسهمين متفاوتين سواء .

وكذا لا يترجع صاحب الجراحات أى كما لا يترجع القياس بقياس آخر ،
ولا النص بنص آخر ، لا يترجع صاحب الجراحات على صاحب جراحة
واحدة ، حتى إذا جرح رجل رجلا جراحة واحدة صالحة للقتل خطأ ،
وجرحه آخر عشر جراحات / ^(١) كذلك أيضا ، ومات من الجميع كانت الدية
عليهما نصفين ، وتحمل عنهما العاقلة ^(٢) ، لأن كل جراحة علة تامة ، تصلح
معارضها لجراحة صاحب الواحدة ، فلم يصلح وصفا ، فلا يقع بها الترجيح .
ولو قطع أحدهما يده ، والآخر جَزَّ رقبته ، فالقاتل هو الذى جز رقبته لا
الآخر ، لزيادة قوة فيما هو علة القتل من فعله وهو أنه لا يتوهم حياته بعد
فعله ، بخلاف فعل الآخر .

قوله : وكذا الشفيعان ...

= ٧٩ - ٨٠ ، وشرح ابن ملك بحواشيه ص ٨٧٢ .

(١) ق ١٩٩ / ٢ من ب .

(٢) والعاقلة من يحمل العقل ، والعقل : الدية ، تسمى عقلا ، لأنها تعقل لسان ولى
المقتول .

وقيل : إنما سميت العاقلة ، لأنهم يمنعون عن القاتل والعقل المنع .

والعاقلة : العمومة وأولادهم وإن سفلوا .

وقيل : الأب ، والابن ، والأخوة ، وكل العصابات من العاقلة .

وقال صاحب المجموع : العاقلة : العصبة والقرباة من قبل الأب الذين يعطون دية
قتل الخطأ ، وهذا الذى أراه أقرب إلى الصواب .

ينظر : (التكملة للمجموع شرح المهذب ١٩ / ١٤٢ ، والمغنى لابن قدامة ٧ /

٧٨٣ - ٧٨٤) .

أى كما قلنا بمساواة صاحب الجراحة الواحدة صاحب الجراحات المتعددة قلنا
بمساواة صاحب القليل صحب الكثير فى استحقاق الشقص الشائع المبيع فى
الشفعة .

وصورته : دار بين ثلاثة نفر ، لأحدهما نصفها ، وللآخر ثلثها ، وللثالث
سدسها ، فباع صاحب النصف نصيبه ، وطلب الآخران الشفعة ، لم يترجح
صاحب الثلث على الآخر^(١) فى استحقاق الشفعة ، حتى لم يكن له أن يأخذ
جميع المبيع بالإجماع لكن لكل واحد منهما استحقاق الشفعة بقدر نصيبه عند
لشافعى - رحمه الله - فيقضى بالشقص المبيع : أثلاثاً ، لأن الشفعة من
مرافق الملك ، فيكون مقسوماً على قدر الملك^(٢) .

وعدنا يقضى بالمبيع بينهما أنصافاً^(٣) لا بقدر نصيبهما ، لأن علة الاستحقاق
هو الشركة ، ولكل جزء توجد الشركة وإن قلت وهى /^(٤) علة تامة الاستحقاق .

وما ذهب إليه الشافعى - رحمه الله - غلط ، فإنه جعل حكم العلة وهو
الاستحقاق متولداً من العلة وهى الملك ، ومنقسماً على أجزائها وليس كذلك ،
لأن الحكم ثبت بالعلة لا بطريق التولد ، بل بإيجاد الله تعالى إياه مقارناً للعلة
وكذا الحكم لا ينقسم على أجزاء العلة لاستلزامه صيرورة كل جزء من العلة
علة لجزء من الحكم ، والشرع جعل جميعها علة لجميع الحكم لا غير .

(١) وهو صاحب السدس .

(٢) وبه قال الإمام مالك وهو الصحيح فى مذهب أحمد - رحمهم الله - .

انظر : (المجموع ١٤ / ٣٢٦ ، والمغنى ٥ / ٢٦٣ ، والكافى ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦) .

(٣) وذلك بناء على أن الشقص يقسم بينهما على عدد الرؤوس دون الأنصاء .

والله ذهب المزنى أيضاً من الشافعية ، وأحمد فى رواية .

انظر : (مجمع الأنهر ٢ / ٤٧٣ ، والمغنى فى المكان السابق) .

(٤) ق ١٨٠ / ب من ح .

وما يقع به الترجيح أربعة : بقوة الأثر كالأستحسان فى معارضة القياس .
وبقوة ثباته على الحكم المشهود به كقولنا فى صوم رمضان إنه متعين .

فالقول بالانقسام يكون نصبا للشرع بالرأى وذلك فاسد .
والشقص : الجزء والنصيب .

وإنما وضع المسألة فى الشقص وإن كان حكم الجوار عندنا كذلك ، ليتأتى
خلاف الشافعى ^(١) .

قوله : (وما) ^(٢) يقع به الترجيح أربعة ...

أى المعانى التى يقع بها الترجيح على وجه الصحة فى القياسات أربعة
أقسام :

أحدها : الترجيح بقوة الأثر كالأستحسان فى معارضة القياس ، لأن المعنى
الذى صار الوصف به حجة هو الأثر ، فمهما كان الأثر أقوى كان الاحتجاج
به أولى ، والأثر فى الاستحسان أقوى ، فرجح على القياس / ^(٣) كما بينا ^(٤)
فى مسألة سور سباع الطير .

ونظيره الخبر ، فإنه لما صار حجة بالاتصال بالرسول - ﷺ - وجب

(١) فإنه لا يقول بإثبات الشفعة للجار مطلقا سواء كان ملاصقا أو مقابلا .

(التكملة للمجموع شرح المذهب ١٤ / ٣١٣ ، والشرح الكبير للرافعى ١١ / ٣٩٢ - ٣٩٣) .

(٢) فى ب (وأما) وهو خطأ .

(٣) ق ١٩٩ / ب من ب .

(٤) انظر : (ص ١٠٥٩ - ١٠٦٠) .

أولى من قولهم : صوم فرض لأن هذا مخصوص فى الصوم بخلاف التعين
فقد تعدى إلى الودائع والغصوب ، ورد المبيع فى البيع الفاسد

رجحانه بما يزيد معنى الاتصال من الاشتهار وثقة الراوى ، وحسن ضبطه
وإتقانه وصلاحه .

والثانى بقوة ثباته ^(١) على الحكم المشهود به ، والمراد به أن يكون وصف أحد
القياسين ألزم للحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر .

والدليل على صحته : أن الوصف المؤثر إنما صار حجة بآثره ، ومرجع أثره
الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، لثبوتها بأحد هذه الأدلة .

فإذا ازداد الوصف ثباتا على الحكم ، وازداد قوة بفضل معناه الذى صار
رجوع أثره إلى هذه الأدلة .

وهذا كقولنا فى صوم رمضان إنه متعين ، أولى من قول أصحاب لشافعى
إنه صوم فرض ، لأن هذا مخصوص فى الصوم ، بخلاف التعين فقد تعدى
إلى الودائع والغصوب ^(٢) ، والبيع الفاسد أى سقوط التعين فيما هو عين حكم
لازم ، موجود فى المعاملات وسائر الفرائض كالزكاة ، فإنه إذا تصدق بالنصاب
على الفقير ولم ينوه الزكاة ، يخرج عن العهدة .

(١) أى ثبات الوصف المؤثر (هامش ب) .

(٢) الودائع : جمع الوديعة وهى فى اللغة مشتقة من الوداع ، وهو مطلق الترك . قال
-رحمه الله- : « ليتبين أقوام عن ودعهم الجماعات ... الحديث » أى عن تركها .

وفى الشريعة : هى ما يترك عند الأمين للحفظ مالا كان أو غيره .

وعرفها الجرجاني بقوله : (هى أمانة تركت عند الغير للحفظ قصدا) .

والفرق بين الوديعة والأمانة بالعموم والخصوص ، لأن الوديعة خاصة ، والأمانة ==

وبكثرة أصوله

والحج حتى لو أطلق النية ولم يعين حجة (الإسلام)^(١) يجوز .

وكذا إذا أدى الوديعة والمغصوب إلى المالك ، يخرج عن العهدة بأى جهة رده .

ولا يشترط تعيين الدفع للوديعة وكذا للمغصوب بأى جهة رده ، حتى إذا باعه من المالك ووهب له ، أو تصدق عليه / ^(٢) وسلمه إليه ، يقع عن الوجه المستحق سواء علم به صاحب الحق أو لم يعلم .

وكذا رد المبيع فى البيع الفاسد على البائع كالمغصوب بأى وجه كان ، يقع عن المستحق ، لأن الرد بسبب فساد البيع مستحق فى هذا المحل بعينه شرعا والمستحق على أى وجه أوتى به يقع عن الوجه المستحق .

والثالث - بكثرة أصوله ، معناه : أن يشهد لأحد الوصفين أصلا أو أصول فيتراجع على الوصف الذى لم يشهد له إلا أصل واحد .

= عامة ، وحمل العام على الخاص صحيح دون عكسه ، كما يقال : الإنسان حيوان ، ولا يقال : الحيوان إنسان .

وبينهما فروق أخرى ليس هذا محلها .

وأما الغصوب فهو : جمع غصب ، والغصب إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطلة فى مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكة لا بخفية

انظر : (مجمع الأنهر ٢ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٥٥ ، والتعريفات للرجزاني ص ٢٥١) .

(١) فى ب (لا سلام) وهو خطأ .

(٢) فى ١٨١ / أ من ح .

كقولنا فى مسح الرأس : إنه مسح فلا يسن تكراره كمسح الخف ، والتيمم ومسح الجوارب ، و-نبيرة ، أولى من قول أصحاب الشافعى : إنه ركن ، فيسن تكراره كالغسل ، فإنه لما شهد (لصحة)^(١) وصف المسح ، التيمم ومسح الخف والجنبيرة وغيرها ، ولم يشهد لوصف الخضم وهو الركنية إلا الغسل ترجع عليه .

ثم زعم بعض^(٢) أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى - رحمهم الله - أن الترجيح بكثرة الأصول غير صحيح ، لأن كثرة الأصول فى القياس بمنزلة كثرة الرواة /^(٣) فى الخبر ، والخبر لا يترجح بكثرة الرواة على ما مر^(٤) بيانه ، فكذا هذا .

ولأنه من جنس الترجيح بكثرة العلة ، لأن شهادة كل أصل بمنزلة علة على حدة .

وعند الجمهور هو صحيح ، لأن الحجة هى الوصف المؤثر لا أصل المستنبط منه ، لكن كثرة الأصول توجب زيادة التأكيد ولزوم للحكم لذلك الوصف من وجه آخر غير ما ذكرنا من شدة التأثير والثبات على الحكم ، فيحدث بها قوة فى نفس الوصف ، فلذلك صلحت (للترجيح)^(٥) .

(١) فى ب (بصحة) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار ٤ / ٩٥ ، وحاشية ابن ملك على المنار ص ٨٧٧ ، وشرح الجلال المحلى مع حاشية البنانى عليه ٢ / ٣٧٤) .

(٣) ق ٢٠٠ / ١ من ب .

(٤) انظر (ص ٨١٠) .

(٥) والحاصل أن كثرة الأصول عبارة عن كثرة نظائر ما وجد فيه هذا الوصف ، والحجة هو الوصف المؤثر لا النظير ، وكثرة النظائر توجب زيادة تأكيد للوصف المؤثر ، فيصلح مرجعا ، حتى لو شهد لأحد العلتين أصول كثيرة ولم يشهد للعلة =

وبالعدم عند العدم وهو العكس

وهو من جنس الاشتهار فى السنن ، فإن كثرة الرواة ليست بحجة بل الخبر هو الحجة ، ولكن تحدث بكثرة الرواة قوة وزيادة اتصال فى نفس الخبر فيصير مشهورا أو متواترا ، فيترجح على ما ليس بتلك الصفة ، وهذا - قريب من القسم الثانى .

قال شمس الأئمة : « وما من نوع من هذه الأنواع إذا قررته فى مسألة إلا ويتبين به إمكان تقرير النوعين الأخيرين فيه أيضا » (١) .

وهكذا فى التقويم (٢) . وذلك ، لأن الأقسام الثلاثة راجعة إلى معنى واحد، وهو الترجيح بقوة التأثير إلا أن الجهات مختلفة .

فالترجيح بقوة التأثير بالنظر إلى الوصف ، والترجيح بالثبات بالنظر إلى الحكم ، والترجيح بكثرة الأصول بالنظر إلى الأصل .

والرابع : الترجيح بالعدم عند العدم وهو العكس ومعناه :

= الأخرى إلا أصل واحد ، كانت العلة التى شهد لها أصول كثيرة أولى بالعمل من التى لم يشهد لها إلا أصل واحد .

والفرق بين هذا النوع والذى قبله هو : أن دليل الترجيح فى النوع الذى قبله أثر كثرة الأصول وهو : ثباته على الحكم المشهود به . أما فى هذا النوع فقد جعل نفس كثرة الأصول دليل الترجيح ، لأنه سبب ثباته ففى النوع الذى قبله اعتبر الأثر وفى هذا النوع اعتبر المؤثر . والله أعلم .

انظر (كشف الأسرار للنفسى ٢ / ٣٧٨ ، والكشف للبخارى ٤ / ٩٥) ، وشرح ابن ملك وحواشيه ص ٨٧٧ .

(١) (أصول السرخسى ٢ / ٢٦١) .

(٢) راجعه فى (٢ / ٥٨٧) وهذا نصه * وقلما يوجد نوع ترجيح من هذه الأنوار ويتبعه الآخرون * .

أن الوصف إذا كان مطردا منعكسا بأن وجد الحكم عند وجوده وعدم عند عدمه ، كان راجحا على الذى اطرده / ^(١) ولم ينعكس .

واختلف فى صحته ^(٢) :

فعند بعض المتأخرين لا عبرة به ، لأن العدم لا يتعلق به حكم أى لا يوجب عدم العلة الحكم ولا وجوده ، لأنه ليس بشيء ، فلا يصلح مرجحا ، لأن الرجحان لا بد له من سبب .

ومختار عامة الأصوليين : أنه صالح للترجيح ، لأن عدم الحكم عند عدم الوصف الذى جعل علة ، دليل على اختصاص الحكم به ، ووكادة ^(٣) تعلقه به ، فصلح مرجحا ، لكنه ترجيح ضعيف ^(٤) ، لاستلزامه إضافة الرجحان إلى العدم الذى ليس بشيء .

وتظهر ثمرته عند المعارضة ، فإنه إذا عارضه ترجيح آخر من الأنواع الثلاثة ، كان ذلك مقدما عليه .

ومثاله : قولنا فى مسح الرأس : إنه مسح فى الوضوء ، فلا يسن تكراره ،

(١) ق ١٨١ / ب من ح .

(٢) راجع فى هذا النوع من الترجيح إلى (كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٩٦ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، وشرح ابن ملك وحواشيه ص ٨٧٧ - ٨٧٨ ، ونهاية السؤل بحواشيه (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٤ / ٥١٩ - ٥٢٠) .

(٣) الوكادة من وكد يكد وكودا أى أقام وقصد وأصاب ، والعقد أوثقه كأكده والرجل شدة ، والوكائد : سيور يشد بها ، جمع وكاد واكد . والمراد بها هنا الشدة .

ينظر : (القاموس المحيط ١ / ٢٥٩) .

(٤) وقد وصفه شمس الأئمة السرخسى والنسفى بأنه أضعف وجوه الترجيح . (أصول السرخسى ٢ / ٢٦١ ، وكشف الأسرار ٢ / ٣٧٨) .

فإنه يرجع على قولهم إنه ركن فيه ، فيسن تثليثه ، لأن ما قلنا ينعكس بما
ليس بمسح كفعل الوجه واليد والرجل ، وما قالوا : لا ينعكس فإن
المضمضة^(١) يتكرر وليست بركن .

(١) في ٢٠٠ ب من ب .

وإذا تعارضا ضربيا ترجيح ، كان الرجحان فى الذات أحق منه فى الحال ،
لأن الحال قائمة بالذات تابعة لها ، فينقطع حق المالك بالطبخ والشئ ، لأن
الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه ، والعين هالكة من وجه .

قوله : وإذا تعارضا ضربيا ترجيح إلى آخره ...

اعلم أن هذا بيان المخلص عن تعارض وجوه الترجيح .

وأصله أن كل محدث موجود بصورته ، ومعناه ، ثم يقوم به صفات
تعقيب الوجود ، فإذا تعرضا ضربيا ترجيح :

أحدهما بمعنى راجع إلى الذات ، والثانى بوصف فى الذات على مضادة
الوجه الأول ، كان الرجحان فى الذات أحق من الرجحان فى الحال ، لأن
الذات أسبق وجودا من الحال زمانا أو رتبة ، أو لأن الحال قائمة بالذات تابعة
له ، فلو اعتبرنا الحال على مخالفة الأول ، لكان التسع مبطلا للأصل وذالا
يجوز .

وبيان هذا فيما قال أصحابنا فى (مسألة)^(١) صنعة الغاصب بأن
(أحدث)^(٢) فى المغصوب صنعة متقومة وهى ما تزد قيمة العين به كما لو
غصب طعام فطبخه ، أو شاة فذبحها وشواها ، أنه ينقطع حق المالك عن
العين إلى القيمة^(٣) ، لا أنه ينقطع أصلا ، لأن الوصف الحادث فى المغصوب

(١) فى ب (مسائل) وهو خطأ .

(٢) فى ب (أحداث) وهو خطأ .

(٣) هذا عند الحنفية إلا فى رواية عن الإمام أبى يوسف - رحمه الله - ، وفى المشهور من
مذهب مالك : أنه لا ينقطع حق المالك عن العين بل هو مخير بين أخذه على ما وجده
عليه ، وبين أخذ قيمتها يوم اغتصب ، وليس له أخذه وأخذ ما نقصه الفساد . =

بصنعة الغاصب متقوم وهو حق الغاصب ، والأصل متقوم حقا للمغصوب منه ، ولا يمكن التمييز بينهما ، ولا سبيل إلى إثبات الشركة لاختلاف الملكين جنا فلا بد من تملك أحدهما بالآخر بالقيمة .

فقلنا : حق الغاصب أولى بالاعتبار ، لأن حقه فى الصنعة قائم ، لأنها موجودة من كل وجه ، لبقيائها على الوجه الذى حدث من غير تغير ، وهو المراد بقوله : لأن الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه^(١) وحق المالك فى العين ثابت من وجه دون وجه ، لأنه هالك من وجه ، لتبدل الاسم ، وتبدل الاسم دليل تبدل المسمى ، وذلك بالطبخ والشئ يصير العين مستهلكة من وجه : أما صورة ، فظاهر ، وأما معنى ، فلأنه كان صالحا /^(٢) لوجوده من الأغذية ، والآن لم يصلح إلا لما أكل إليه ، فثبت أن العين هالك من وجه ، والهالكية من ذلك الوجه تضاف إلى صنعة الغاصب ، لأنه بفعله ، فصار ضمن بدلها ، فصار الحادث بعمل الغاصب قائما من كل وجه ، والمغصوب منه قائم من وجه ، هالك من وجه ، فرجحنا الصنعة باعتبار أنها فى الوجود واجحة ، لكونها موجودة من كل وجه ، كذا فى شرح التوقيم^(٣) .

== وقال محمد بن مسلمة من أصحابه : إنه إذا أفسد الغاصب ما اغتصب إفسادا كثيرا كرجل ذبح لرجل بعيرا ، فربه مخير بين أخذه لحما وما نقصه الذبح ، وبين تضمينه قيمته حيا ، وإذا أفسده إفسادا يسيرا ، رده ، وما نقصه دون تخيير ، وسيأتيك مذهب أحمد بن حنبل عند ذكر مذهب الشافعى - رحمهما الله - فى الصفحة الآتية إن شاء الله تعالى .

انظر: (مجمع الأنهر ٢ / ٢٥٩ - ٢٦١ ، والهداية ٢ / ٣٧٤ ، والكافى ٢ / ٨٤٢) .

(١) وليس المراد بالقيام بالذات ههنا ، الذى يكون للعين ، فإن الصنعة ليست عين .

(قمر الاقمار شرح نور الانوار ص ٢٦٣) .

(٢) ق ١٨٢ / ١ من ح .

(٣) وهذا الشرح للإمام فخر الإسلام البزدوى المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) ، وهو شرح ==

وقال الشافعى رحمه الله تعالى : صاحب الأصل أحق ، لأن الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له والترجيح بغلبة الأشباه .

وقال الشافعى رحمه الله : صاحب الأصل أحق^(١) لأن الصنعة / قائمة بالمصنوع ، لأنها لا تقوم بنفسها ، لكونها عرضا ، والأوصاف اتباع .

والجواب : أن ما ذكره يرجع إلى الحال ، والرجحان بحسب الوجود أحق من الرجحان بحسب الحال .

قوله : والترجيح بغلبة الاشباه إلى آخره ...

اعلم أن وجوه الترجيح الفاسدة أربعة :

الاول : الترجيح بما يصلح علة بانفراده كما ذكرنا فى أول فصل الترجيح .

والثانى : الترجيح بغلبة الاشباه وهو أن يكون (للفرع)^(٢) بأحد الأصلين شبه من وجه واحد ، وبالأصل الآخر الذى يخالف الأصل الاول شبه من وجهين أو من وجوه^(٤) .

== بالقول وشرح حسن ، اعتبره العلماء الحنفية .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٤٦٧) وقد بحث عنه فلم أعثر عليه وقد نقل عنه أيضا ما ذكره الشارح عبد العزيز البخارى ف الكشف ٤ / ١٠٠ فليرجع إليه .

(١) وبه قال أحمد وأبو يوسف فى رواية وعلى ذلك لصاحب المال أن يأخذ ماله وإرش نقصه إن نقص ، ولا شيء للغاصب فى زيادة .

راجع : (المغنى لابن قدامة ٥ / ٢٦٣ ، والتكملة للمجموع ١٤ / ٢٥١) .

(٢) ق ٢٠١ / ١ من ب .

(٣) فى ب (الفرع) وهو غير سليم .

(٤) راجع فى هذه المسألة إلى (المستصفى ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، والمعتمد ٢ / ٨٤٣ ، ==

وبالعموم .

وهو صحيح عند عامة أصحاب الشافعى ، ذكره صاحب القواطع فى أدب القاضى^(١) ، وهذا لأن القياس لم يجعل حجة إلا لإفادة غلبة الظن ولا شك أن الظن يزداد قوة عند كثرة الأشباه كما يزداد عند كثرة الأصول .

وهذا باطل عندنا^(٢) ، لأن (الأشباه)^(٣) أوصاف تجعلها عللا ، وكثرة العلل لا توجب ترجيحها ككثرة الآيات والأخبار .

ولا فرق بين أوصاف تستنبط من أصل أو أصول ، فلو كانت من أصول شتى لم توجب ترجيحها ، بخلاف كثرة الأصول ، فإن هناك الوصف واحد وكل أصل يشهد بصحته فيوجب قوته وثباته على الحكم .

فأما ههنا فالأصل واحد ، والأوصاف متعددة ، لأن كل شبه وصف على

== وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٠٢ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٣٨٣ ، والتمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب الكلوزانى الحنبلى ٤ / ٢٤٧ .

(١) قلت لم أجد أدب القاضى لصاحب القواطع أعنى أبا منصور بن محمد بن أحمد السمعانى الشافعى المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) وإنما وجدت هذه المسألة فى (أدب القاضى للماوردي ١ / ٦٠٢) ومثل لها بالعبد فى الجناية على أطرافه ، فإنه تردد بين رده إلى الحر فى تقدير الجناية على أطرافه ، وبين رده إلى البهيمة فى وجوب ما نقص من قيمته . وهو يشبه البهيمة فى أنه مملوك ومروث ، ويشبه الحر فى أنه آدمى ، مخاطب ، مكلف ، يجب فى قتله القود والكفارة ، فوجب رده إلى الحر فى تقدير الجناية على أطرافه دون البهيمة ، لكثرة شبهه بالحر وقلة شبهه بالبهيمة .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٢٦٤ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٠١ - ١٠٢) .

(٣) فى ب (الاشتباه) وهو خطأ .

حدة يصلح للجمع بين الأصل والفرع ، فكان من قبيل الترجيح بكثرة الأدلة ، ومثاله قولهم : إن الأخ يشبه الولد والوالد من وجه وهو المحرمية ، ويشبه ابن العم من وجوه : كجواز وضع الزكاة لكل واحد منهما فى صاحبه ، وحل حليلة كل وليد منهما لصاحبه ، وقبول الشهادة من الطرفين ، وجريان القصاص على الطرفين بخلاف الولد مع الوالد ، فإنه لا يجر القصاص من الطرفين بل من طرف واحد ، وهو قتل الولد والده ، فالشبه بابن العم أولى ، فلا يعتق كابن العم .

وهذا باطل لما قلنا إن كل شبه يصلح قياسا ، والترجيح بقياس آخر لا يجوز .

والثالث : الترجيح بالعموم مثل ترجيح أصحاب الشافعى - رحمهم الله - التعليل بوصف الطعم فى الاشباه الأربعة / ^(١) على التعليل بالكيل والجنس ، لأن وصف الطعم بعم القليل وهو الحفنة ، والكثير وهو الكيل ، والتعليل بالكيل والجنس لا يتناول إلا الكثير ، فكان التعليل بالطعم أولى ، لأن المقصود / ^(٢) من التعليل ، تعميم حكم النص ، فكونه أعم ، كان أوفق لمقصوده .

وهذا باطل عندنا ، لأن الوصف فرع النص ، لكونه مستتبعا منه ، والنص الخاص والعام سواء عندنا ، وعنده الخاص يقضى على العام ، فكيف صار العام أحق من الخاص عندنا .

ولأن التعدى غير مقصود من التعليل عنده ، حيث جور التعليل بعلّة قاصرة فبطل الترجيح بالعموم الذى هو عبارة عن زيادة التعدى .

(١) ق ١٨٢ / ب من ح .

(٢) ق ٢٠١ / ب من ب .

ألا يرى أن كثيرا من أتباع الشافعى لم يرجحوا التعدية على القاصرة وقالوا :
هما سواء ، منهم صاحب القواطع والغزالي^(١) .

ولو كانت العموم مقصودا ، لترجحت التعدية بعمومها على القاصرة ولم
يترجح .

والرابع : من الترجيحات الفاسدة : الترجيح بقلة الأوصاف مثل ترجيح
بعض أصحاب الشافعى - رحمهم الله - وصف الطعم فى باب الربا على
(الكيل)^(٢) والجنس بوحدة الوصف ، إذ الجنس شرط عندهم .

قالوا : هى علة ذات وصف واحد أقرب إلى الضبط وأبعد عن الخلاف
وأكثر تأثيرا من ذات وصفين ، لعدم توقفها فى إثارة الحكم على شىء آخر
فكانت أولى^(٣) .

ومنهم من قال : التى هى أكثر وصفا أولى ، لأنها أكثر شبها بالأصل .

والصحيح أنهما سواء ، لأن ثبوت الحكم بالعلة فرع لثبوته بالنص ، والنص
الموجز لا يترجح على المطول فى البيان ، فكذا العلة ، بل الاعتبار فيه للتأثير
لا للقلة والكثرة .

وأعلم أن الأصوليين ذكروا وجوها كثيرة فى (التراجيح)^(٤) الصحيحة

(١) راجع : (القواطع ٢ / ق ٩٨ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) وهذا نصه :

« وعندى أن التعدية والقاصرة سواء » .

و (المستصفى ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، ٤٠٣) .

(٢) فى ب (ليل) وهو خطأ .

(٣) راجع : (الإحكام فى أصول الأحكام للامدنى ٤ / ٣٧٥ ، والمستصفى ٢ / ٤٠٢ ،

وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٦) .

(٤) فى ب (التراجيح) .

وقلة الأوصاف فاسد .

وإذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا كانت غايته أن يلجأ إلى الانتقال

والفاسدة بحيث لا يكاد يضبط إلا أن الشيخ اقتصر في بيان الوجوه الصحيحة على الأربعة ، لأنها هي المبنية على المعانى الفقهية المتداولة بين أهل الفقه ولأن ما سواها من الوجوه الصحيحة قد اندرج فيها .

واقصر في بيان الوجوه الفاسدة على الأربعة ، لأنها هي المتداولة بين أهل النظر ، وقد يحصل الوقوف ببيان فسادها على فساد ما سواها من الوجوه الفاسدة ، فتقل الفائدة في الاشتغال بتفاصيلها .

قوله : وإذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا ...

أى بما ذكرنا من وجوه الدفع .

اعلم أن القسم الأول من الانتقال إنما يتحقق في الممانعة ، لأن السائل لما منع وصف المجيب عن كونه علة ، لم يجد بدا من إثباته بدليل آخر .

والثاني والثالث منه في القول بموجب العلة / ^(١) لأنه / ^(٢) لما سلم الحكم الذى رتبته المجيب على العلة ، وادعى النزاع فى حكم لم يتم مرام المجيب ، فينتقل إلى إثبات الحكم المتنازع فيه بهذه العلة إن أمكنه ، وإلا فبعلة أخرى .

والرابع منه فى فساد الوضع ، والمناقضة إن لم يمكنه دفعها ببيان الملائمة والتأثير . ثم الانتقال على أربعة أوجه :

أحدها : الانتقال من علة إلى علة أخرى ، لإثبات الأولى .

(١) فى ٢٠٢ / ١ من ب .

(٢) فى ١٨٣ / ١ من ح .

وهو إما أن ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الأولى ، أو ينتقل من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى ، أو ينتقل إلى حكم آخر وعلة أخرى .
أو ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول لا لإثبات العلة الأولى وهذه الوجوه صحيحة إلا الرابع .

والثاني : الانتقال من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى .
والثالث : الانتقال إلى حكم آخر وعلة أخرى . وهذه كلها صحيحة .
والرابع : الانتقال من علة إلى علة أخرى ، لإثبات الحكم الأول ، لا لإثبات العلة الأولى .

وهذا الوجه باطل عندنا ، ومن الناس من استحسّن هذا أيضا .

مثال الأول : إذا علل بوصف ممنوع كما قبل فى الصبى المودع إذا استهلك الوديعة ، أنه لا يضمن ، لأنه مسلط على الاستهلاك ، فلما أنكر الخصم ذلك ، احتاج إلى إثبات كونه مسلطا ، فكان حسنا ، لأنه رام إثبات الحكم بما ذكر من العلة ، ولا يقدر على إثباته بتلك العلة إلا بإثبات تلك العلة ، فيكون له إثبات تلك العلة ، حتى يقدر على إثبات الحكم .

قال شمس الأئمة : (وعلى هذا إذا اشتغل بإثبات الأصل الذى تفرع منه موضع الخلاف ، حتى يرتفع الخلاف بإثبات الأصل نحو ما إذا علل بقياس ، فقال خصمه : القياس ليس بحجة ، فاشتغل بإثبات كونه حجة بقول الصحابي ، فيقول خصمه : قول الصحابي ليس بحجة ، فاشتغل بإثبات كونه حجة بخير الواحد ، فيقول خصمه : خير الواحد عندى ليس بحجة فيحتاج بالكتاب على كون خير الواحد حجة ، فإنه يكون طريقا مستقيما ، ويكون هذا

كله سعيا فى إثبات ما رام إثباته فى الابتداء (١).

ومثال الثانى : قولنا : إن الكتابة عقد معارضة يحتمل الفسخ بالإقالة (٢)
فلا يمنع الصرف إلى الكفارة كالبيع بشرط الخيار للبائع والإجارة ، فإن قال
الخصم : عندى عقد الكتابة لا يمنع الصرف إلى الكفارة ، ولكن المانع نقصان
تمكن فى الرق بسبب هذا العقد ، لأن العتق مستحق للعبد بسبب الكتابة كعتق
أم الولد والمدبر .

قيل له : وجب بهذه العلة أن لا يوجب هذا العقد نقصانا مانعا من الصرف
إلى الكفارة ، لأن ما تمكن نقصانا فيه ، لا يحتمل / (٣) الفسخ بوجه ، لأن
نقصان الرق بثبوت الحرية من وجه ، فكما أن ثبوت الحرية من كل الوجه لا
يحتمل الفسخ ، فكذا لا يحتمل ثبوتها من وجه ، فهذا إثبات الحكم الثانى

(١) (أصول السرخسى ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧) .

(٢) الإقالة : قيل هى من القول ، والهمزة للسلب ، فأقال بمعنى أزال القول أى القول
الأول وهو البيع كاشكاه أى أزال شكايته .

وقيل : هى من القيل لا من القول ، لأنهم قالوا : قلت البيع (بكسر القاف) فهو
يدل على أن عينه ياء لا واو ، ولأنه ذكر فى الصحاح من القاف مع الياء لا مع
الواو ، فليس من القول . هذا من ناحية اللفظ .

وأما اصطلاحا فقليل : إنها فسخ . ورجحه ابن قدامة .

وقيل : إنها بيع .

وقيل : هى فسخ فى حق العاقلين بيع جديد فى حق غيرهما ، وإليه ذهب أبوحنيفة
- رحمه الله - .

ينظر : (شرح الفتح القدير مع حواشيه ٦ / ٤٨٦ - ٤٨٧ ، والمغنى لابن قدامة - ٤ /
١٣٥ ، والصحاح للجوهري ٥ / ١٨٠٨) .

(٣) ق ٢٠٢ / ب من ب .

ومحاجة الخليل - عليه السلام - مع اللعين ليست من هذا القبيل .

بالعلة الاولى أيضا ، وكان هذا آية كمال فقه المعلن ، حيث علل على وجه
أمكن إثبات حكم آخر بتلك العلة .

ولو قال الخصم : إنا نسلم أيضا أنه لا يوجب نقصانا فى الرق ، ولكنه
تضمن معنى يمنع الصرف إلى الكفارة وهو صيرورته / ^(١) كالزائل عن ملك
المولى وكفائت المنفعة .

فقلنا : لا يتضمن كالبيع والإجارة ، فإن المبيع بشرط الخيار ، زال عن
ملكه من وجه ، لانعقاد سبب الزوال ، ولهذا لو مات من له الخيار ، لزم
البيع وبالإجارة فانت المنافع عن ملكه .

ثم إنهما لا يمنعان من الصرف إلى الكفارة ، لأنهما يحتملان الفسخ ،
فكذا الكتابة ^(٢) ، وإن كان هو فى حق المولى كفائت المنفعة ، لأنه صار أحق
بمنافعه ، ومكاسبه ، أو كالزائل عن ملك المولى من وجه .

ومثال الثالث قولنا : هذه رقبة مملوكة ، فيجوز صرفها إلى الكفارة قياسا
على ما ذكرنا ، فهذا الحكم غير الحكم الذى انتقل إليه بالعلة الاولى .

ولكن مثل ذلك التعليل الذى يحتاج فيه إلى الانتقال إلى علة أخرى وحكم
آخر لا يسخلو عن ضرب غفلة ، حيث لم يعرف المعلن موضع الخلاف فى
ابتداء تعليله .

وأما الرابع : فصحيح عند بعض أهل النظر ، لأن إبراهيم - عليه السلام -

(١) فى ١٨٣ / ب من ح .

(٢) عبارة ب بعد قوله (الكتابة) : (فإن كل) وهى زيادة بلا فائدة .

لأن حجة الأولى كانت لازمة إلا أنه انتقل دفعا للاشتباه .

حين حاج اللعين وهو عمروذ بن كنعان وكان يدعى الألوهية بقوله : ﴿ ربى الذى يحيى ويميت ﴾ وعارضه اللعين بقوله : ﴿ أنا أحيى وأميت ﴾ انتقل إلى حجة أخرى وهو قوله : ﴿ فإن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ﴾ وهذا انتقال إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول .

وقد ذكر الله تعالى ذلك منه على سبيل المدح له به ، فثبت أنه صحيح .

والصحيح أن مثل هذا الانتقال يعد انقطاعا ، لأن مجالس المناظرة لم تعقد إلا لإبادة الحق ، وإنما يحصل الإبادة إذا كان الدليل متناهيا ، فلو جوزنا هذا الانتقال ولم يجعل انقطاعا ، لطلال مجلس المناظرة من غير حصول المقصود/ ^(١) ألا يرى أنه إذا لزمه النقض فإنه يعد انقطاعا ، ولا يصح من العلل إدراج وصف زائد يحصل به الاحتراز عن النقض ، فلأن لا يصح هذا التعليل المبتدأ كان أولى .

فأما محاجة إبراهيم - عليه السلام - فليس من هذا القبيل ، لأن الحجة الأولى التى ذكرها ، كانت لازمة على اللعين ، لأنه عليه السلام أراد بقوله : ﴿ يحيى ويميت ﴾ حقيقة الإحياء ، والإماتة ، وعارضه اللعين بأمر باطل وهو إطلاق أحد المسجونين وقتل الآخر ، وليس ذلك من الإحياء والإماتة فى شىء إلا بطريق الشبه والمجاز ، فحيث كان اللعين محجوجا بتلك الحجة ، إلا أن القوم لما كانوا أصحاب الظواهر ، وكانوا لا يتأملون فى حقائق المعانى ، خاف الخليل عليه السلام الاشتباه والالتباس عليهم ، فضم إلى الحجة الأولى حجة ظاهرة لا يكاد يقع فيها الاشتباه ، وهذا الانتقال حسن عند قيام الحجة

(١) ق ٢٠٣ / ١ من ب .

الأولى وخوف الاشتباه فإن المجيب إذا تكلم بكلام دقيق يخفى على القوم / (١)
والخصم يلبس ، يجوز له أن يتحول إلى ظاهر بدركه العوام ، وهذا لأن
حجج الشرع أنوار ، وضم حجة إلى حجة كضم سراج إلى سراج وذلك غير
دليل على ضعف أحدهما أو بطلان أثره وهذا معنى قول الشيخ : ومحاكاة
الخليل عليه السلام إلى آخره . . .

وإذا عرفت وجوه الانتقال ، فاعلم أن الانقطاع كما يتحقق من جانب
المعلل ، يتحقق من جانب السائل ، إذ تفسيره : عجز المناظر عن بلوغ ما هم .
وهو في جانب السائل على ثلاثة أوجه : أظهرها السكوت كما أخبر الله
تعالى عن اللعين بقوله : ﴿ فبهت الذي كفر ﴾ .

والثاني : جحد ما يعلم ضرورة أو بطريق المشاهدة ، فإن جحد مثل هذا
يدل على عجزه عن دفع علة المعلل .

والثالث : المنع بعد التسليم ، فإنه يعلم أنه لا شيء يحمله على المنع بعد
تسليمه إلا عجزه عن الدفع .

والرابع : عجز المعلل عن تصحيح العلة التي قصد إثبات الحكم بها حتى
انتقل منها إلى علة أخرى ، لإثبات الحكم ، فإن ذلك انقطاع ، لأنه عجز عن
إظهار مراده ، فكان بمنزلة العجز ابتداء عن إقامة الحجة على الحكم .
ثم هذا الانقطاع في حق المعلل دون السائل ، إليه أشير في الميزان (٢) .

(١) ق ١٨٤ / أ من ح .

(٢) حيث قال صاحبه : (. . .) ثم يشتغل السائل بالاعتراض ، ويجب على المجيب أن
يحترق عما يعد انتقالا ، فإن الانتقال من باب الانقطاع في حقه ، فأما في حق
السائل فلا بأس بأن ينتقل من دليل إلى دليل ، لأنه معارض لكلام المجيب وما دام
في المعارضة ، بدليل يصلح معارضا ، لا يكون منقطعا ، فأما المجيب فبخلافه . ==

جملة ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها شيئان : الأحكام ، وما يتعلق به الأحكام .

وأما الأحكام فأربعة : حقوق الله تعالى خالصة .

« فصل »

قوله : (جملة)^(١) أى جميع ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها من الكتاب والسنة ، والإجماع ، شيئان :

الأحكام المشروعة كالحل والحرمه /^(٢) والجواز والفساد ونحوها .

وما يتعلق به الأحكام مثل الأسباب والعلل والشروط .

وقيد فخر الإسلام بقوله : (سابقا على باب القياس) فى أصوله^(٣) ، لأن الأسباب ، والعلل لا تثبت بالقياس عنده وعند عامة المتأخرين على ما عرف قبل^(٤) .

قوله : (وأما الأحكام فأربعة : حقوق الله تعالى خالصة) ...

فقوله : خالصة نصب على التمييز ، قال السيد الإمام أبو القاسم فى أصول الفقه : الحق^(٥) : الموجود من كل وجه

== (ميزان الأصول للسمرقندى ص ٧٦٤) .

(١) فى ح (وجملة) بزيادة الواو .

(٢) ق ٢٠٣ / ب من ب .

(٣) راجعه فى (كشف الأسرار ٤ / ١٣٤) .

(٤) انظر ص ١٠٥٠ - ١٠٥٣ .

(٥) وعرفه الجرجاني بقوله : الحق فى اللغة هو : الثابت الذى لا يسوغ إنكاره .

ويستعمل فى الصدق والصواب أيضا ، يقال : قول حق وصواب ، وهو من ==

(الذى) ^(١) لا ريب فى وجوده ، ومنه السحر حق ، والعين حق أى موجود بأثره .

وقال : المراد من حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم ، فلا يختص به أحد كحرمة الزنا لما يتعلق بها من عموم النفع فى سلامة الأنساب وصيانة الفرش ، وارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين الزناة ، وإنما ينسب إلى الله تعالى تعظيمًا ، وذلك أنه تعالى يتعالى عن أن ينتفع بشيء فلا يجوز أن يكون شيء حقًا له بهذا الوجه ، ولا يجوز أن يكون حقًا له بجهة التخليق ، لأن الكل سواء فى ذلك ^(٢) .

== أسماء الله تعالى .

وفى اصطلاح أهل المعانى هو : الحكم المطابق للواقع ، يطلق على الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ، ويقابله الباطل .

وأما الصدق ، فقد شاع فى الأقوال خاصة ، ويقابله الكذب ، وقد يفرق بينهما : بأن المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع ، وفى الصدق من جانب الحكم ، فمعنى صدق الحكم : مطابقته للواقع ، ومعنى حقيقته مطابقة الواقع إياه .
(كتاب التعريفات ص ٨٩ ، والقاموس المحيط ٣ / ٢٢٨) .

(١) فى النسختين معا هكذا (و) أى بالواو بدل (الذى) ، والصواب ما أثبتناه ، وذلك لأن الشيخ الكاكى - رحمه الله - نقل كلام أبى القاسم عن كشف الأسرار للبخارى ، فلما راجعت الكشف ، فوجدت فيه هذا الكلام بالنص الآتى :
« قال السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله - فى أصول الفقه : الحق الموجود من كل وجه الذى لا ريب فى وجوده ، ومنه السحر حق والعين حق أى موجود بأثره ، وهذا الدين حق أى موجود صورة ومعنى ، ولفلان حق فى ذمة فلان أى شيء موجود من كل وجه .

ولعل التحريف حصل من انناسخ .

(كشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٣٤) .

(٢) راجع : (الكشف للبخارى ٤/١٣٤ - ١٣٥) نقلا عن الإمام أبى القاسم- رحمه الله .

وحقوق العباد خالصة ، وما اجتماعا فيه وحق الله غالب كحد القذف

وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير ، فإنه حق العبد ،
لتعلق صيانة ماله بها ، فلهذا يباح مال الغير بإباحة المالك ، ولا يباح الزنا
بإباحة المرأة وأهلها .

قوله : كحد القذف^(١) : حد القذف مشتمل على الحقين بالإجماع ، فإن
شرعه لدفع عار الزنا عن المذوف ، دليل على أن فيه حق العبد /^(٢) وشرعه
حدًا زاجرًا ، دليله على أن فيه حق الله تعالى ، والأحكام تشهد بذلك أيضًا ،
إلا أن حق الله تعالى غالب عندنا ، حتى لا يجرى^(٣) فيه الإرث ، ولا يسقط
بالعفو إلا في رواية عن أبي يوسف - رحمه الله - ، ويجرى فيه التداخل عند
الاجتماع ، حتى لو قذف جماعة في كلمة واحد أو في كلمات متفرقة لا يقام
عليه إلا حد واحد^(٤) .

(١) الحد : في اللغة : المنع ، وجمعه : الحدود .

وفي الشرع : هي عقوبة مقدرة وجبت حقًا لله تعالى .

والقذف لغة : الرمي ، يقال : قذف بالحجارة قذفًا من باب ضرب أى رما بها ،
وقدّف المحصنة أى رماها بالفاحشة .

وشرعًا : هو الرمي بالزنا . وعرفه صاحب العناية بقوله : « نسبة من أحسن إلى
الزنا صريحًا أو دلالة » .

وهو محرم بالكتاب والسنة .

ينظر : (التعريفات ص ٨٣ ، والقاموس المحيط ٣ / ١٨٩ ، والمصباح المنير ٢ /
٤٩٤ - ٤٩٥ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ١٢١٥ ، والهداية بهامشها ١ / ٥٠٩) .

(٢) ق ١٨٤ / ب من ح .

(٣) أى على معنى أنه يثبت الحق للميت ، ثم ينتقل إلى الورثة ، بل يثبت لهم ابتداء لا
بطريق الانتقال من الميت إليهم .

(٤) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ٨ / ٥٥) .

(٤) راجع : المصدر السابق ٧ / ٥٦ .

وعند الشافعى - رحمه الله - حق العبد فيه غالب ، فيجرى فيه العفو والإرث ولا يجرى فيه التداخل ^(١) .

(١) قلت : هذه ثلاث مسائل اختلف الفقهاء فيها وهى كالآتى :

أ - أن حد القذف هل يسقط بالعفو أم لا ؟

فقال أبو حنيفة والثورى والاوزاعى : أنه لا يسقط بالعفو .

وقال الشافعى وأحمد : يسقط بالعفو بلغ الإمام أو لم يبلغ .

واختلف قول مالك فى جواز عفو المقذوف عن قاذفه عند السلطان :

فمرة قال : لا يجوز إلا أن يريد سترًا على نفسه ، ومرة قال : يجوز على كل حال .

ولم يختلف قوله أنه يجوز قبل رفعه إلى السلطان على كل حال .

ب - هل تجرى فيه الورثة أم لا ؟

فقال الشافعى ومالك : هذا حق من الحقوق القابلة للورثة ، فإذا مات المقذوف قبل

استيفائه الحد على القاذف ، فلورثته أن يطالبوه به ، غير أن الشافعى - رحمه الله -

استثنى من الورثة الزوجة والزوج .

وقالت الحنفية : إنه لا تجرى فيه الورثة على معنى أنه يثبت الحق للميت أولاً ثم

ينتقل إلى الورثة ، بل يثبت لهم ابتداء . كما ذكرت آنفاً .

ج - هل يجرى فيه التداخل أم لا ؟

فقال الحنفية : يجرى فيه التداخل ، فمن قذف عدة أفراد بلفظ ، أو بالفاظ ، لا

يجب عليه إلا حد واحد سواء حضروا جميعاً أو حضر واحد وبه أخذ مالك - رحمه

الله - أيضاً .

وقال الشافعى : لا يجرى فيه التداخل ، ففى المسألة المذكورة يقوم الحد على كل

واحد منهم على حدة على عكس ما قالته الحنفية ومن معهم .

وقال أحمد : إذا كان القذف بكلمة واحدة ، فعليه حد واحد إذا طالبوا أو واحد

منهم ، وإذا كان بكلمات ، فعلى كل واحد حد على حدة .

راجع فى ذلك كله .

(التكملة للمجموع ٢٠ / ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٥ ، والهداية بهوامشها ١ / ٥١١ ،

٥١٥ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٥٥ - ٥٦ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ،

والكافى ٢ / ١٠٧٧ ، ١٠٧٨) .

وما اجتماعا فيه وحق العبد غالب كالقصاص .

*** **

احتج بأن سببه تناول عرضه ، وعرضه حقه ، وكذا المقصود منه رفع عار الزنا عنه ، وذلك حقه .

وإذا كان سببه الجناية على العبد ومنفعته تعود إليه ، علم أنه حقه كالقصاص ، ولهذا يشترط خصومة العبد .

ولكننا نقول : هذا الحد يجب بالقذف بالزنا ، لأنه لما قذف محصناً قد ألحق تهمة الزنا / ^(١) فأوجب الحد عليه ليكون بوجوبه زاجراً عن الإقدام عليه حتى لو كان المقدوف مجنوناً ، لم يلحقه عار ، لم يحد ، ولما وجب لتعفية ^(٢) أثر الزنا ، وحرمة الزنا خالصة لله تعالى ، حتى كان الحد الواجب عليه خالصاً له ، وجب أن يخلص (الحد) ^(٣) على إظهاره بوجه حرام ، يجب الكف عنه لله تعالى أيضاً ، ولكن هنك بهذه التهمة عرض المقدوف والله تعالى فى عرضه حق وله حق أيضاً ، فثبت للعبد ضرب حق .

فالوجه الأول أوجب فيه الحق لله تعالى خالصاً ، والوجه الثانى أوجب الحق لله عز وجل وللعبد .

فقلنا : معظم الحق لله تعالى ، بخلاف القصاص ، فإن سببه القتل الذى

(١) ق ٢٠٤ / ١ من ب .

(٢) التعفية من عَفَا يَعْفُو عَفْوَاً وَعُفْوَاً وَعَفَاءً - بالفتح والمد - بمعنى درس ومحا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَفَى الله عَنْكَ ... ﴾ الآية ، أى مسحاً ذنوبك ، وعفوت عن الحق أسقطته كأنك محوته عن الذى هو عليه ، وعافاه الله : أى محا عنه الأسقام .

(المصباح المنير ٢ / ٤١٩) .

(٣) ساقطة من ب .

هو جناية على النفس ، وفيها لله تعالى حق ، وهو حق الاستعباد وللعبد حق ، وحق العبد راجع ، بجعل الله تعالى له ذلك ، فصار معظم الحق فيه له ، ولهذا لا يسقط حد القذف بجنایات كالکفر ، والكبائر ، ويتنصف بالرق ، وما هو يجب للعباد لا يتنصف به ، ويستوفيه الإمام ، وما هو حق العبد ، فاسيفاؤه إليه .

فهذه المسائل دليل على أن حق الله فيه غالب^(١) .

قوله : (كالقصاص)^(٢) القصاص مشتمل على الحقيقين لما ذكرنا ، إلا أن حق العبد غالب بلا خلاف .

والدليل على أن فيه حق الله تعالى : أنه يسقط بالشبهات كالحدود الخالصة ، وأنه يوجب جزاء للفعل ، حتى يقتل الجماعة^(٣) بالواحد ، وأجزية الأفعال تجب حقا لله تعالى ، ولكن حق العبد راجع لما أن وجوبه بطريق الماثلة ، وفيه معنى المقابلة بالمحل من هذا الوجه ، فعلم أن حق العبد فيه راجع .

(١) راجع : (بدائع الصنائع ٧ / ٥٦ - ٥٧ ، والمراجع المذكورة في الصفحة السابقة) .

(٢) هو : أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل .

(التعريفات للجرجاني ص ١٧٦) .

(٣) والقياس لا يقتضى ذلك ، لكنه ترك بما روى أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا فقتل عمر - رضى الله عنه - بالقصاص عليهم وقال : (لو عملا عليه أهل صنعاء لقتلتهم) .

وبه قال الأئمة كلهم إلا فى رواية حكيت عن أحمد أنه قال : لا يقتلون به ونجب عليهم الدية .

انظر : (الهداية بهوامشها ٢ / ٥٦٩ ، والمغنى ٧ / ٦٧١) .

وحقوق الله تعالى ثمانية أنواع : عبادات خالصة كالإيمان وفروعه ، وهى
أنواع : أصول ، ولواحق ، وزوائد .

إليه (أشار)^(١) قوله تعالى : ﴿ ولکم فی القصاص حياة ﴾^(٢) ولهذا
يستوفيه الولي ، ويجرى فيه الإرث ، ويصح العفو عنه والاعتياض بالإجماع .
قوله : وهى أنواع .. أى العبادات ثلاثة أنواع :
أصول . ولواحق . وزوائد .

أى /^(٣) كل واحد من الإيمان وفروعه أنواع : أصول ، ولواحق ، وزوائد .
أما فى الإيمان : فالتصديق^(٤) أصل محكم لا يحتمل السقوط بعذر ما ،
ولا يبقى مع التبديل بحال ، والإقرار باللسان ركن فى الإيمان ، ملحق
بالتصديق وهو فى الأصل دليل التصديق ، لأن اللسان (معبر)^(٥) عما فى
الضمير فانقلب الإقرار منضمّا إلى التصديق ركنًا من الإيمان فى أحكام الدنيا
والآخرة حتى إذا صدق بقلبه ولم يقر بلسانه بعد التمكن منه ، لا يكون /^(٦)

(١) فى ب (إشارة) .

(٢) سورة البقرة / ١٧٩ . وتام الآية : ﴿ يا أولى الألباب لعلمكم تتقون ﴾ .

(٣) ق ١٨٥ / ١ من ح .

(٤) هو : أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر ، والمراد به هنا :

إذعان القلب ، وقبوله لوحداية الله تعالى وسائر صفاته ، ولنبوة سيدنا محمد
ﷺ - وجميع ما علم مجيئه به بالضرورة .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ٥٨ ، وحاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٨٨٧ ،
والتلويح على التوضيح ص ٦٣٧) .

(٥) فى ح (معبر به) .

(٦) ق ٢٠٤ / ب من ب .

مؤمننا عند الله تعالى وأيضا عند الفقهاء خلافا لبعض المتكلمين^(١).

(١) قلت : اختلفت الامة فى ماهية الإيمان وعلى أى شىء يطلق إلى خمسة أقوال :

١ - قالت المرجئة : إن الإيمان عبارة عن الإقرار باللسان والتصديق بالقلب .

٢ - قالت الكرامية : إنه إقرار باللسان فقط .

٣ - قالت الجهمية : إنه عبارة عن المعرفة بالقلب .

٤ - قال جمهور المحققين من الأشعرية والماتريدية : أن الإيمان هو التصديق وحده ، والإقرار شرط لإجراء الأحكام فى الدنيا ، بينما جعل بعضهم الإقرار ركنا ملحقا بأصل الإيمان ، لكونه ترجمة عما فى الضمير ، ودليلا على تصديق القلب ، وليس بأصل .

وهذه الأقوال الأربعة قد أخرجت العمل من حقيقة الإيمان وماهيته .

٥ - قال جمهور السلف أهل السنة والجماعة : إن الإيمان عبارة عن الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالجوارح .

وهذا هو الصواب والنصوص الشرعية تسانده ، وذلك ، لأن مما يدل على أنه إقرار باللسان قوله تعالى فى شأن فرعون وقومه : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾ وقوله - ﷺ - : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها » .

ومما يدل على أنه تصديق بالجنان قوله جل وعلا : ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ﴾ .

وقوله - ﷺ - : « يا معشر من آمن بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه لا تغتابوا المسلمين ... الحديث » .

كما أن مما يدل على أنه عمل بالجوارح قوله تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ﴾ .

==

قوله - ﷺ - للأعرابي حين عد عليه الأعمال :

وقد يصير الإقرار أصيلاً في أحكام الدنيا حتى إذا أكره الكافر على الإيمان ،
صح إيمانه في أحكام الدنيا ، بناء على وجود أحد الركنتين وإن كان قيام السيف
على رأسه أمانة على أنه غير مصدق بقلبه لكن الإسلام يعلو ولا يعلى .
والزوائد في الإيمان تكرار الشهادة مرة بعد أخرى ، كذا قيل .

والأصل في فروع الإيمان الصلاة ، ولهذا لم تخل عنها شريعة ، وهي
عماد الدين ، كما جاء في الحديث (الصلاة عماد الدين) ^(١) ، وهل تشتمل

== « فإذا فعلت ذلك فقد آمنت » .

انظر : (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٧ / ١٤٠ ، فما بعدها ، وشرح
العقيدة الطحاوية ص ٣٦١ ، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللاكائى
بتحقيقه ٤ / ٨٣٠ - ٨٣١ ، وأصول الرخسى ٢ / ٢٩٠ ، والحامى بشرحه
النظامى ص ١٢٢ ، والتلويح على التوضيح ص ٦٣٧ - ٦٣٨ ، وكشف الأسرار
للبخارى ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ ، وشرح الفقه الأكبر ص ٦٨ ، والفصل فى الملل
والأهواء والنحل ٣ / ١٨٨) .

(١) ذكره السخاوى وقال : (رواه البيهقى فى الشعب بسند ضعيف) .

وقال النووى فى التنقيح : منكر باطل ، ورواه أبو نعيم - شيخ البخارى فى كتاب
الصلاة ، وحكم عليه بأنه مرسل ورجاله ثقات (انتهى كلام السخاوى مختصراً .
وقال الحافظ ابن حجر : (... وله شاهد من حديث على - رضى الله عنه -
بلفظ : (الصلاة عماد الإسلام) .

والعجلونى بعد أن ذكر أقوال المحدثين فيه قال :

(ورواه بعض الفقهاء بلفظ : (الصلاة عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن
هدمها فقد هدم الدين) .

انظر : (المقاصد الحسنة ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والكاف الشاف فى تخريج أحاديث
الكشاف ص ٤ ، المطبوع فى الجزء الأخير من تفسير الكشاف ، وكشف الخفاء ٢ /
٣٥ - ٤٠) .

على الخدمة بظاهر البدن كالقيام ، والركوع ، والسجود ، وباطنه كالنية ،
والخضوع ، ولهذا شرعت شكرا لنعمة البدن ، ولكنها لما صارت قرينة -
بواسطة الكعبة التى عظمها الله تعالى ، كانت دون الإيمان الذى (صار)^(١)
قرينة بلا واسطة ، فلهذا صارت من فروع الإيمان ، ثم الزكاة تعلقت بأحد
ضربى النعمة وهو المال .

والنعمة الدنيوية ضربان : نعمة البدن ، ونعمة المال ، وهى دون الصلاة فى
الرتبة ، لأن نعمة البدن أصل ، ونعمة المال فرع ، والمال وقاية النفس ، ولأن
الصلاة صارت قرينة بواسطة القبلة التى هى جماد لا استحقاق لها فى التوجه
إليها بوجه ، حتى يسقط التوجه إليها عند خوف العدو والسبع والصلاة على
الدابة ، والزكاة صارت قرينة بواسطة الفقير الذى (له)^(٢) ضرب استحقاق فى
الصرف إليه .

وعند البعض^(٣) : هو يستحق الزكاة حقيقة ، فكانت دون الصلاة فى
الدرجة لأن واسطتها أقوى ، فكان الخلوص فى الأولى أزيد منه فى الثانية
وكان معنى العبادة فى الأولى أكمل ، لأنها بالإخلاص صارت عبادة ، قال

(١) فى النسختين معا (صارت) والصواب ما أثبتناه .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) أى الشافعى رحمه الله (هامش ب ، وكشف الاسرار للبخارى ٤ / ١٣٧) .

أى أن للفقير عنده حقيقة استحقاق المال ، حتى صار المال بمنزلة المشترك بينه وبين
الفقير ، ولهذا كان للفقير عنده أن يأخذ مقدار الزكاة من المال إذا ظفر به .
وعند الحنفية ليس له ذلك ، ولكن له صلاحية أن يصرف إليه ، ويستحق هذا القدر
على صاحب المال على معنى أنه : إذا أراد الأداء ، يجب أن يصرفه إلى الفقير دفعا
لحاجته .

ينظر : (المصدر السابق ، والنظامى شرح الحسامى المطبوع على هامشه ص ١٢٢) .

تعالى : ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين﴾ ^(١) .

ثم الصوم بعدها ، لأنه شرع رياضة وقهرا للنفس ، فلا يصير قربة إلا بواسطة (قهر) ^(٢) النفس ، وهى دون الواسطتين الأوليين فى المنزل ، وهى تستحق القهر ليلها إلى الشهوات وهو صفة قبح فيها ، ولا قبح فى صفة (الفقر) ^(٣) ، (فكانت) ^(٤) أقوى فى كونها واسطة ، ولهذا صار من جنس الجهاد ، لأنه قهر عدو الله وعدوه الباطن ، كما أن الجهاد قهر عدو الله وعدوه ^(٥) / الظاهر ، وإليه الإشارة فى قوله - ﷺ - : « أعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك » ^(٦) ، وقوله - ﷺ - : « أفضل الجهاد أن تجاهد نفسك وهواك » ^(٧) / ^(٨) .

ثم بعده الحج الذى هو زيارة البيت الاعظم بأفعال مخصوصة فى أوقات مخصوصة وأمكنة مخصوصة ، وهو عبادة هجرة من الأوطان والخلان ، فكان دون الصوم ، كآنة وسيلة إليه ، فإنه لما هجر الأوطان وجانب الأهل ، والأولاد انقطع عنه مواد الشهوات ، وضعف نفسه ، وقدر على قهرها

(١) سورة البينة / ٥ ونظام الآية : ﴿ له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى ح (الفقير) .

(٤) فى ب (وكانت) .

(٥) ق ١٨٥ / ب من ح .

(٦) سبق تخريجه فى ص ٢٠١ .

(٧) أخرجه : (الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير ص ٤٩)

بلفظ : (أفضل الجهاد أن يجاهد الرجل نفسه وهواه) .

ورمز إليه بحرف (ض) أى أن الحديث ضعيف .

(٨) ق ٢٠٥ / ١ من ب .

بالصوم، فكان الحج بمنزلة الوسيلة من الصوم من هذا الوجه ، فكان دونه .
وبعد هذه الجملة ، الجهاد ، لأنه من فروض^(١) الكفاية ، وما تقدم من
فروض العيان .

وأما الزوائد فما سواها من نوافل العبادات ، وسننها ، وآدابها ، لأنها
ليست بواجبة ، بل شرعت مكملات الفرائض زيادة عليها ، فلم تكن
مقصودة .

(١) قلت : إن الجهاد فرض كفاية بمعنى : إن قام به من يكفى ، سقط عن سائر الناس ،
وإن لم يقم به من يكفى أثم الناس كلهم .
ويكون فرض عين فى ثلاثة مواضع :

١ - إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان ، حرم على من حضر الانصراف وتعين عليه المقام ،
والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله
كثيرا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ واصبروا إن الله مع الصابرين ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ يا
أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا وحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره
إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ﴾ .

٢ - إذا نزل الكفار ببلد أو سلبوا دار قوم من المسلمين أى جزء من أرضهم ، يجب على
أهله قتالهم ودفعهم لقوله تعالى : ﴿ انفروا خفافا وثقالا ... ﴾ الآية .
وقوله تعالى : ﴿ وما كان لأهل المدينة ومن حولهم أن يتخلفوا عن رسول الله ولا
يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ﴾ الآية .

٣ - إذا استنفر الإمام قسوما ، يجب عليهم النفير معه - لقوله عز وجل ﴿ يا أيها الذين
آمَنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض ... ﴾ الآية .
وقوله - ﷺ - : « إذا استنفرتم فانفروا » .

انظر : (المغنى لابن قدامة المقدسى ٨ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وبدائع الصنائع ٧ /
٩٨) .

وعقوبات كاملة كالحدود

وعقوبات قاصرة مثل حرمان الميراث

قوله : وعقوبات كاملة ...

أى محضة لا يشوبها معنى آخر كالحدود مثل حد الزنا ، وحد السرقة ،
وحده الشرب ، (فإنها)^(١) شرعت لصيانة الأنساب ، والأموال ، والعقول .
وإنما كانت كاملة ، لأنها وجبت لجنايات كاملة لا يشوبها معنى الإباحة
فكان الجزاء المرتب عليها عقوبة كاملة .

وقوله : وعقوبات قاصرة ..

كحرمان الميراث بالقتل^(٢) ونسبها أجزية فرقا بين الكامل والقاصر .

والجزاء يطلق على العقوبة كقوله تعالى : ﴿ جزاء بما كسبنا ﴾ وعلى المثوبة
كما فى قوله تعالى : ﴿ من قرأ أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾^(٣) فلقصور معنى
العقوبة نسبها أجزية ، إذ مطلق اسم العقوبة يقع على الكامل منها ، ومعنى
القصور فيه أنه عقوبة مالية لا يتصل بسببه ألم بظاهر بدنه ، بخلاف الحدود ،
وكذا لا يلحقه نقصان فى ماله بل يمنع ثبوت ملكه فى تركة المقتول ،
(فكان)^(٤) عقوبة قاصرة .

(١) فى ب (وإنها) .

(٢) أما أنه عقوبة ، فلأنه غرم مالى لحق القاتل لواسطة القتل ، وأما أنها قاصرة ،
فلكونها عقوبة مالية ، ولا شك أنها قاصرة بالنسبة إلى البدنية .

(شرح المنار لابن ملك ص ٨٨٩) .

(٣) سورة السجدة / ١٧ . وأول الآية : ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم ﴾ .

(٤) فى ب (وكان) .

ألا يرى أنه ثبت بالقتل الخطأ ، فلو لم يكن فى الحرمان معنى القصور ، وكان كاملا فى العقوبة ، لما ثبت بمثل هذه الجناية كالقصاص ، لأنه لا يليق بالحكمة إيجاب عقوبة كاملة بجناية قاصرة .

ولكنه عقوبة لا يثبت فى حق الصبى^(١) عندنا خلافا للشافعى - رحمه الله - لأنه يستدعى حظرا ، والحظر يثبت بالخطاب ولا خطاب فى حق الصبى ، فلا يوصف فعله بالحظر ولا بالتقصير .

ويثبت فى حق الخطأى إذا كان عاقلا بالغا ، لأنه مخاطب ، إذ الخطأ جائز المواخذة ، لأنه لا يقع إلا عن تقصير منه ، فكان الخطاب متوجها عليه فى الثبوت ، فيجوز أن يتعلق به الجزاء القاصر كما تعلقت به الكفارة .

ثم قيل : المراد بالجمع /^(٢) فى قوله : وعقوبات قاصرة الواحد إذ ليس فى هذا /^(٣) النوع إلا هذا المثال ، ولهذا قال شمس الأئمة : (عقوبة قاصرة)^(٤) وكذا فى بعض نسخ المنتخب .

ويجوز أن يلحق حرمان الوصية بالقتل ، ووجوب الكفارة من حيث أن معنى العقوبة فيها قاصرة بهذا القسم ، فيحمل اللفظ على حقيقته ولا يحمل على الواحد ، ولا يثبت الحرمان فى حق القائد والسائق وحافر البئر ، وواضع

(١) يعنى أن الصبى إذا قتل مورثه عمدا أو خطأ لا تثبت حرمان الميراث فى حقه عند الحنفية خلافا للجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٢٩٥ ، والمجموع ١٦ / ٦١ ، والمغنى ٦ / ٢٩٢ والكافى ٢ / ١٠٤٤ ، ١٠٤٩) .

(٢) ق ٢٠٥ / ب من ب .

(٣) ق ١٨٦ / ١ من ح .

(٤) (أصول السرخسى ٢ / ٢٩٤) .

وحقوق دائرة بين العبادة والعقوبة كالكفارات .

الحجر ، والشاهد إذا رجع عن شهادته بأن (يشهد)^(١) أن أخى فلانا قتل فلان ابن فلان ابن فلان عمدا ، وقضى القاضى ، ثم رجع عن شهادته بعد القصاص ، لأنه جزاء على مباشرة القتل المحظور لقوله - ﷺ - : « لا ميراث لقاتل »^(٢) رتب الحكم على القتل ، والموجود من هؤلاء التسبب لا مباشرة القتل ، إذ المباشرة أن يتصل فعله بغيره ، ويحدث منه التلف كما لو جرحه فمات ، والتسبب يتصل أثر فعله بغيره لا حقيقة فعله ، والتلف يحصل بأثر فعله .

قوله : وحقوق دائرة بين العبادة والعقوبة ...

وهى الكفارة ، ففيها معنى العبادة فى الأداء ، لأنها تؤدى بما هو محض العبادة ، وهو الصوم ، والتحرير والإطعام ، وتجب بطريق الفتوى ، ويؤمر من عليه بالأداء بنفسه من غير أن يستوفى منه كرهاً كالعبادات ، والشرع لم يفوض إلى المكلف إقامة شئ من العقوبات على نفسه ، بل هى مفوضة إلى الأئمة ويستوفى بطريق الجبر ، فكان فى أدائها معنى العبادة .

(١) فى ب (شهد) .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٤ / ٤٢٥ ، وابن ماجه ٢ / ٨٨٣) بلفظ : (القاتل لا يرث) .

وقال الترمذى : هذا حديث لا يصح .

وعلمه بأن فى إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، وقد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل - رحمه الله - .

وفى رواية لابن ماجه ٢ / ٨٨٤ (ليس لقاتل ميراث) .

قال محمد فؤاد عبد الباقي : (فى الزوائد إسناده حسن) .

وفيهما معنى العقوبة ، لأنها لم تجب إلا أجزية ، والعقوبة هي التي تجب جزاء للفعل المحظور الذي يوجد من العباد ، ولذلك سميت كفارات لأنها ستارات للذنوب ، وجهة العبادة فيها غالبية عندنا بدليل أنها تجب على أصحاب الأعداء مثل الخاطي والناسي ، والمكره ولو كانت جهة العقوبة فيها غالبية ، لامتنع وجوبها بسبب العذر ، إذ المَعذُور لا يستحق العقوبة ، وكذا لو كانت متساوية ، فإن جهة العبادة لم تمتنع الوجوب على هؤلاء ، وجهة العقوبة تمتنع ، والأصل عدم الوجوب ، فلا يثبت بالشك ، ما خلا كفارة الفطر ، فإن جهة العقوبة فيها غالبية بدليل أنها لا تجب على الخاطي والناسي ، وتسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة الإباحة كالحُدود ، فإن من جامع / ^(١) على ظن أن الفجر لم يطلع أو على ظن أن الشمس قد غربت وقد تبين بخلافه ، لا تجب الكفارة بالإجماع ^(٢) ، عرفنا أنها ملحقه بالعقوبات المحضة وإن كانت فيها جهة العبادة من حيث إنها تؤدي بما هو محض عبادة كالصوم والإعتاق .

ولا يقال : لو كانت جهة العقوبة غالبية ، ينبغي أن تسقط بالشبهة كما لو / ^(٣) أفطر بجماهير أهله ، أو بطعام مملوك له ، لأن ملك النكاح مبيح للجماهير ، وملك الطعام مبيح للأكل ، فإن لم تثبت الإباحة في هذه الحالة ، تثبت شبهة الإباحة ، فيوجب السقوط كما لو زنى بجاريته التي هي أخته من الرضاع حيث يسقط الحد ، لأن الوطء وإن كان حراما ، فقيام الملك الذي هو مبيح ، يورث شبهة الإباحة ، لانا نقول : ما ذكر غير سديد ، لأن المعتبر هي الشبهة

(١) ق ٢٠٦ / ١ من ب .

(٢) وفيه نظر ، لأن الحنابلة قالوا : عليه الكفارة والقضاء . اللهم إلا أن يقصد الشارح - رحمه الله - بقوله (بالإجماع) ، إجماع مشايخ الحنفية ، أو يقصد به اتفاق الأكثر والأغلب دون الجميع . والله أعلم .

(٣) ق ١٨٦ / ١ من ح .

وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر .

التي تورث جهة إباحة فيما هو محل الجنابة ، وملك الطعام والنكاح لا يورث إباحة الإفطار فى رمضان بوجه ، كمن قتل غيره بسيف مملوك له أو شرب خمرا مملوكا حيث لا يصير ذلك شبهة ، بخلاف وطء الجارية التى هى أخته من الرضاع ، لأن محل الجنابة منافع البضع ، وملكه ثابت فى البضع ، فيصلح شبهة مسقطه للحد .

قوله : وعبادة فيها معنى المؤنة ...

المؤنة الثقل ، فعولة من مأت القوم إذا احتملت مؤنتهم أى ثقلهم كذا فى الصحاح^(١) .

صدقة الفطر مشتملة على معنى العبادة والمؤنة ، لأن تسميتها فى الشرع صدقة ، وكونها طهيرة للصائم ، واعتبار صفة الغنى فيمن تجب عليه كما فى الزكاة ، واشتراط النية فى أدائها وعدم صحة أدائها من غير المالك ، حتى لو أدى المكاتب صدقة الفطر عن نفسه ، لا يجوز كما (لو)^(٢) زكى ماله ، وتعلق وجوبها إلى الوقت ، ووجوب صرفها إلى مصارف الصدقات ، يدل على كونها عبادة .

ووجوبها على الإنسان بسبب رأس الغير ، وكون الرأس فيها سببا ، يدلان

(١) انظره فى (٦ / ٢٢٠٩) وفيها ثلاث لغات مشهورة :

إحداها : على فعولة - كما ذكرها الشارح ، والجمع متونات على لفظها .

والثانية : مؤنة - بضم الميم وهمزة ساكنة - والجمع مؤن مثل غرفة وغرف .

والثالثة : مؤنة بالواو مؤن مثل سورة وسور .

(المصباح المنير ٢ / ٥٨٦) .

(٢) ساقطة من ب .

ومؤنة فيها معنى العبادة كالعشر .

على أن فيها معنى المؤنة كالتفقة ، وإلى معنى المؤنة أشار النبي - ﷺ - في قوله : « أدوا عمن تمونون »^(١) ولكن لما لم تكن عبادة خالصة ، لم يشترط لها كمال الأهلية كما شرط لسائر العبادات الخالصة ، حتى وجبت على الصبي والمجنون الغنيين ، في مالهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله -^(٢) كنفقة ذوى الأرحام .

(١) ذكره الزيلعي بلفظ : (أدوا عن كل حر وعبد ، يهودى أو نصرانى أو مجوسى) . وقال : أخرجه الدارقطنى فى سننه ، وليس فيه ذكر المجوسى .
والحديث ضعيف حتى قال ابن الجوزى : زيادة اليهودى والنصرانى فيه موضوعة .
(نصب الراية لأحاديث الهداية ٢ / ٤١٢) .

وذكره أبو زيد الدبوسى أيضا فى (الأسرار ١ / ق ١٠٠ مخطوط رقم ٣٠٨٤) بلفظ الكتاب نفسه . وأورده الإمام النووى فى المجموع ٦ / ١١٣ بلفظ : « أمرنا رسول الله - ﷺ - بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد ممن تمونون » وقال : « إن هذه اللفظة (عن تمونون) ليست بثابتة ، وباقى الحديث فى الصحيحين .

وأخرجه ابن حجر أيضا فى : تلخيص الحبير فى تخريج الرافعى الكبير المطبوع مع المجموع ٦ / ١١٨ وضعفه .

(٢) وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة بل وأهل العلم عامة ، حتى قال الإمام ابن قدامة المقدسى : (لا نعلم أحدا خالف فى هذا إلا محمد بن الحسن قال : ليس فى مال الصغير من المسلمين صدقة) .

ولم يتعرض صاحب الهداية ، والمجموع ، والمغنى لذكر المجنون .

انظر : (الهداية بهامشها ١ / ١٨٩ ، والمجموع ٦ / ١١٤ ، والمغنى ٣ / ٥٥ - ٥٦ ، والكافى ١ / ٣٢٠ - ٣٢١) .

وعند محمد وزفر-رحمهما الله-لا تجب عليهما في مالهما ، لأن معنى/ (١)
 العبادة فيها راجح ، فلا تجب عليهما لسقوط الخطاب عنهما وهو القياس .
 واستحسن أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فقالا : فيها معنى
 العبادة والمؤنة فباعتبار معنى الصدقة ، لم تجب مع (الفقر) (٢) كالزكاة .
 وباعتبار معنى المؤنة ، صح الإيجاب عليهما كالعشر وإن كان فيها معنى
 الصدقة ، وإليه أشير في الأسرار، (٣) وكلام محمد وزفر -رحمهما الله-أوضح .
 قوله : ومؤنة فيها معنى العبادة كالعشر ...

سبب العشر الأرض النامية بحقيقة الخارج ، فباعتبار تعلقه بالأرض ، هو
 مؤنة / (٤) على ما سنبين .

وباعتبار تعلقه بالنماء ، وهو الخارج كتعلق الزكاة ، أو باعتبار أن مصرفه
 الفقراء كالزكاة ، تحقق فيه معنى العبادة ، وأخذ شبهها بالزكاة ، إلا أن الأرض
 هي الأصل والنماء وصف تابع ، وكذا المحل شرط تابع ، فكان معنى المؤنة
 فيها أصلاً ، ومعنى العبادة تبعاً ، ولهذا لا يتبدأ على الكافر ، لأنه ليس من
 أهل العبادة ، وجاز بقاؤه على الكافر عند محمد - رحمه الله - لأنه لم يتردد
 بين المؤنة والعبادة ، لم يجب عليه في الابتداء بالشك ولم يسقط بالشك (٥) .

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - لا يجوز بقاؤه عليه ، لأنه لا يمكن إيفاء
 معنى العبادة إذ معنى العبادة في صرفه إلى مصارف الزكاة ، والكافر ليس من

(١) ق ٢٠٦ / ب من ب .

(٢) في ب (الفقير) وهو تحريف .

(٣) راجعه في (١ / ق ١٠٠ مخطوط رقم ٣٠٨٤) .

(٤) ق ١٨٧ / أ من ح .

(٥) راجع : (الهداية ١ / ١٨٣) .

ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج .

أهله^(١) .

وعند أبى يوسف - رحمه الله - لو ملك الذمى أرضا عشرية يجب تضعيفه لأن ما كان مأخوذاً من المسلم يجب تضعيفه إذا وجب أخذه من الكافر كصدقات بنى تغلب^(٢) ، وما مر به الذمى على العاشر^(٣) .

قوله : ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج^(٤) .

الخراج مؤنة كالعشر ، لأن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى الحين الموعود وسبب بقاءه الأرض ، لأن القوت يخرج منها ، فوجب العشر ، والخراج ،

(١) انظر (المرجع السابق) .

(٢) تغلب - بفتح التاء وسكون الغين وكسر اللام - : ابن وائل بن قاسط . . . وينو تغلب قبيلة من قبائل ربيعة ، وكانوا ثلاثة : غنم ، والأوس ، وعمران قال العيني : اختاروا في الجاهلية النصرانية ، فدعاهم عمر - رضى الله عنه - إلى الجزية ، فأبوا وقالوا : نحن عرب نخذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض .

فقال : لا نأخذ من مشرك صدقة ، فلحق بعضهم يدار الحرب ، فقال النعمان : يا أمير المؤمنين : إن القوم لهم بأس شديد ، فخذ منهم الجزية باسم الصدقة فيعت عمر - رضى الله عنه - في طلبهم ، وضعف عليهم ، وأجمع الصحابة على ذلك .

انظر : مذيلة الدراية ص ١٨ - المطبوع في أول الهداية - وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣٠٣ ، والقبائل العربية في الأندلس للدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ص (٤٤٧) .

(٣) راجع : (الهداية ١ / ١٨٣) .

(٤) هو : الوظيفة المعينة التي توضع على أرض كما وضع عمر - رضى الله عنه - على سواد العراق .

(التعريفات للرجزاني ص ٩٨) .

عمارة لها كما وجب على الملاك مؤنة عبيدهم ودوابهم ، وعمارة الأرض
بجماعة المسلمين لأنهم (يذبون)^(١) عن دار الإسلام (ويصونونها)^(٢) عن
الأعداء ، فوجب الخراج للمقاتلة كفاية لهم ، ليتمكنوا من إقامة النصره .

والعشر للمحتاجين كفاية لهم ، لأنهم الذابون معنى عن حريم الإسلام ،
كما قال - ﷺ - يوم بدر « انكم تنصرون بضعفائكم » فكان الصرف إليهم
صرفا إلى الأرض واتفاقا عليها معنى ، وهذا معنى المؤنة فيها .

ثم فى الخراج معنى العقوبة إهانة للكافرين ، لأنه تعلق بالأرض بصفة
التمكن من الزراعة ، فالزراعة والاشتغال /^(٣) بها عمارة الدنيا ، وإعراض عن
الجهاد ، وهو سبب الذل فى الشريعة ، ولهذا قال ﷺ حين رأى آلة الزراعة فى
دار قوم « ما دخل هذا دار قوم إلا ذلوا » .

وقال ﷺ : « إذا تبايعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذللتم وظهر عليكم
عدوكم »^(٤) فكان الخراج باعتبار تعلقه بالأرض مؤنة وباعتبار الاشتغال
بالزراعة عقوبة إلا أن الأرض أصل ، والتمكن من الزراعة وصف ، فكان
معنى المؤنة فيه أصلا ، ولهذا سمى مؤنة فيها معنى العقوبة ، ولا يبتدئ
على المسلم باعتبار معنى العقوبة وجاز بقاؤه عليه ، لأنه لما تردد بين
العقوبة والعبادة ، لم يمكن إيجابه على المسلم ابتداء بسبب معنى المؤنة
لمعارضة معنى العقوبة ولا يسقط بعد الوجوب أيضا عليه إذا أسلم /^(٥)

(١) أى يمنعون (هامش ح و ب) .

(٢) فى ب (يصنونها) وهو تحريف .

(٣) فى ٢٠٧ / أ من ب .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٢٢ .

(٥) فى ١٨٧ / ب من ح .

وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم والمعادن .

بالشك .

ولأن الإسلام لا ينافى العقوبة من كل وجه ، بل ينافيها من حيث إن الإسلام سبب العز والكرامة ، فلا يصح سببا للذل .

ولا ينافيها من حيث إنه شرع على المسلم ما هو عقوبة محضة كالحدود والقصاص ، وإذا كان كذلك لا يتدنى على المسلم عملا بالوجه الأول ، وجاز بقاؤه عملا بالوجه الثاني ، إذ البقاء أسهل من الابتداء .

فأما الكفر ، فينافى العبادة من كل وجه ، فلا يمكن إيجاب العشر عليه ابتداء وبقاء .

قوله : وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم^(١) والمعادن^(٢) . . .

أى حق ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة العبد من غير أن يكون له سبب يجب باعتباره على العبد أداؤه بطريق الطاعة أو بغيرها كالصلاة والزكاة ، فإن

(١) الغنائم : جمع غنيمة ، وهى : اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى .

(التعريفات للجرجاني ص ١٦٢ - ١٦٣) .

(٢) المعادن : جمع معدن كمجلس ومجالس - والمعدن من عدن بالمكان يعدن عدنا وعدونا إذا قام به ، ومنه جئات عدن .

وهو اسم لما خلق الله تعالى فى الأرض من الذهب والفضة .

سمى به ، لأن الناس يقيمون به الصيف والشتاء .

وقيل غير ذلك .

ينظر (القاموس المحيط ٤ / ٢٤٨) ، والكشف للبخارى ٤ / ١٤٢) .

الخمس ثبت لله تعالى بحكم أنه مالك للأشياء ، لا حق لأحد في الغنائم بناء على أن الجهاد حقه ، لأنه إعزاز دينه ، فصار المصاب بالجهاد كله لله تعالى كما قال الله تعالى : ﴿ قل الأنفال لله والرسول ﴾ ^(١) ، لكنه أوجب أربعة أخماسه للغنائمين مئة عليهم من غير أن يستوجبوها بالجهاد ، لأن العبد بعمله لمولاه لا يستحق عليه شيئا ، لكنه أثبتها للغنائمين جزاء معجلا ، فضلا ورحمة ، فلم يكن الخمس حقا لزمننا أداؤه بطريق الطاعة ، بل هو حق استبقاه لنفسه من خالص حقه ، وأمر بصرفه إلى من سماهم في كتابه ^(٢) ، ولهذا يتولى السلطان أخذه وقسمته ، لأنه نائب الشرع في إقامة حقوقه .

ويجوز صرف الخمس / ^(٣) إلى الذين استحقوا أربعة الأخماس عند حاجتهم بخلاف الزكوات والصدقات ، فإنها لا ترد إلى ملاكها بعد الأخذ منهم ، ويحل لبنى هاشم ، لأنه لما لم يجب على العبد أداؤه طاعة لم يصز من الأوساخ بخلاف ، الصدقات فإنها تصير من الأوساخ باعتبار أداء العبد طاعة ، فلم يحل لهم (لفضلهم) ^(٤) وشرفهم .

(١) سورة الأنفال / ١ . والآية كاملة ﴿ يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين ﴾ .
(٢) وذلك في قوله عز وجل : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ... ﴾ الآية .
سورة الأنفال / ٤١ .

وانظر آراء العلماء حول ذلك في : (تفسير أبي السعود ٤ / ٢٢ - ٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٨ / ١٠ - ١١ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٨٥٥ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٥٠ فما بعدها) .

(٣) ق ٢٠٧ / ب من ب .

(٤) في ب (بفضلهم) .

وحقوق العباد كبذل المتلفات والمغصوبات وغيرهما .

وهذه الحقوق تنقسم إلى أصل وخلف ، فالإيمان أصله التصديق والإقرار .
ثم صار الإقرار أصلا مستبدا خلفا عن التصديق فى أحكام الدنيا ، ثم صار
أداء أحد الأبوين فى حق الصغير خلفا عن أدائه .
ثم صار تبعية أهل الدار خلفا عن تبعية الأبوين فى إثبات الإسلام .

قوله : وحقوق العباد ...

أى الحقوق الخالصة لهم نحو بدل المتلف ، والمغصوب وغيرهما كالدية
وملك المبيع والثلث ، وملك النكاح والطلاق وما أشبهها .
قوله : وهذه الحقوق تنقسم ...

أى هذه الحقوق كلها سواء كانت حقا لله تعالى ، أو للعباد ، إلى أصل
وخلف .

فالإيمان أصله التصديق والإقرار كما هو مذهب الفقهاء ، ثم صار الإقرار
أصلا مستبدا خلفا عن التصديق فى أحكام الدنيا ، ولهذا يحكم بإيمان من أكره
على الإسلام وإن عدم فيه التصديق .

ثم صار أداء أحد الأبوين فى حق الصغير خلفا عن أدائه أى بسبب التصديق
والإقرار منهما ثبت الإيمان فى حق الولد الصغير / (١) على أنه خلف عن
التصديق والإقرار منه ، لعجزه عن ذلك وقصور عقله .

ثم صارت تبعية أهل الدار خلفا عن تبعية أحد الأبوين فى إثبات الإسلام
فى الذى سبى صغيرا ، أو أخرج إلى دار الإسلام وحده ، ثم تبعية السابى ،

(١) فى ١٨٨ / ١ من ح .

وكذلك الطهارة بالماء أصل والتيمم خلفه ، ثم هذا الخلف عندنا مطلق
وعند الشافعى - رحمه الله - ضرورى .

لكن الخلافة بين الماء والتراب فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وعند محمد
وزفر - رحمهم الله تعالى - بين الوضوء والتيمم ، ويبتنى عليه مسألة إمامة
التيمم المتوضئين .

حتى أن الصبى إذا وقع فى القسمة فى سهم رجل من الجند فى دار الحرب ،
فمات هناك يصلى عليه ، لثبوت حكم الإيمان له بالتبعية ، وليس هذا خلفا
عن الخلف ، لأنه لا يكون للخلف خلف ، بل كل ذلك خلفا عن أداء
الصغير ، لكن البعض مرتب على البعض ^(١) .
قوله : وكذلك الطهارة بالماء ...

أى وكما أن فى الإيمان التصديق والإقرار أصل ، والبواقى خلف عنه ،
فكذلك فى شروط الصلاة ، الطهارة بالماء والاعتسال أصل ، والتيمم خلف
عنها بلا خلاف .

لكن هذا الخلف عندنا مطلق يعنى أن الحدث يرتفع بالتيمم إلى غاية وجود
الماء ، فتثبت إباحة الصلاة بناء على ارتفاعه وحصول الطهارة كما فى الماء ^(٢) .

(١) فلا يلزم أن يكون للخلف - الذى هو تبعية أهل الدار - خلف - الذى هو تبعية
السبى ، فيكون الخلف خلفا وأصلا .

وقد يقال : لا امتناع فى كون الشئ أصلا من وجه خلفا من وجه .

ينظر : (حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٤٩٤) .

(٢) راجع : (أصول شمس الأئمة السرخسى ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والتوضيح على
التنقيح بشرحه التلويح ص ٦٤١ - ٦٤٢ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى بشرحه ==

وعند الشافعي^(١) - رحمه الله - هو خلف ضرورة أى يثبت خلفيته ضرورة الحاجة إلى أداء الصلاة ، وإسقاط الفرض عن الذمة ، فيكون التيمم خلفا عن الوضوء لإباحة الصلاة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة ، حتى لم يجوز أداء الفرائض بتيمم واحد ، لأنه ثبت بالضرورة ، فيتقدر بقدرها ، وباعتبار كل فريضة ضرورة أخرى ، ولم يعتبر التيمم قبل دخول الوقت ، لعدم الضرورة كما فى المستحاضة / ^(٢) ولم يجوز التيمم للمريض الذى لا يخاف الهلاك على نفسه ، وجوز التحرى فى الإناءين أحدهما نجس والآخر طاهر ولم يجوز التيمم ، وشرط طلب الماء ، لأن الضرورة قبل الطلب لا يتحقق .

وعندنا : لما كان التيمم خلفا مطلقا عند العجز عن الأصل ، والخلف يؤدي حكم الأصل ، فيثبت الحكم به على الوجه الذى ثبت بالأصل ما بقى العجز ، ولهذا جوزنا جميع الصلوات بتيمم واحد ، ولم يجوز التحرى فى الإناءين لأنه ثبت العجز بالتعارض ، لأنهما لما تعارضا ، تساقطا ، فصار كأن لم يكونا والأصل فيه قوله - ﷺ - « التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء » ^(٣) .

== كشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٦٣ ، والهداية ١ / ٣٦ - ٣٨ .

(١) قلت : الصحيح من مذهبه أن التيمم لا يرفع الحدث ، وبه قطع جمهور أصحابه .

وقال أبو العباس بن سريج من أصحابه : إنه يرفعه فى حق فريضة واحدة .

وبه قال مالك وأحمد أيضا .

راجع : (المجموع ٢ / ٢٢٠ ، والمغنى ١ / ٢٥٢ ، والكافى ١ / ١٨٣) .

(٢) ق ٢٠٨ / ١ من ب .

(٣) أخرجه (الترمذى ١ / ٢١٢) بلفظ : « ان الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد

الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير » .

==

وقال حسن صحيح .

لكن الخلافة بين الماء والتراب عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله -^(١).

وعند محمد وزفر^(٢) - رحمهما الله - بين الوضوء والتيمم^(٣).

يبنى عليه مسألة إمامة التيمم للمتوضئين :

فعند محمد وزفر لا يجوز ، لأن التيمم صاحب الخلف ، وليس لصاحب الأصل القوى أن يبنى صلاته على صلاة صاحب الخلف كما لا يبنى المصلى بركوع (وسجود)^(٤) صلاته على المؤمى .

وعندهما لما كان التراب خلفا عن الماء فى حصول الطهارة ، كان شرط الصلاة موجودا فى حق كل واحد منهما بكماله ، فيجوز اقتداء أحدهما بالآخر كالماسح (مع)^(٥) الغاسل^(٦) .

==والزبلى فى نصب الرأية ١ / ١٤٨ ، والشوكانى فى نيل الأوطار ١ / ٣٠٤ .

(١) وذلك لأن الله عز وجل نص على عدم الماء عند النقل إلى التيمم بقوله تعالى : ﴿ولم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ فدل أن الخلفية بين الماء والتراب .

(٢) قال الشيخ يحيى الرهاوى : (وذكر زفر مع محمد خلاف ما ذكر فى الأسرار المبسوط وعمامة الكتب من جواز الاقتداء عند زفر ، فلعل المصنف ظفر برواية عنه كقول محمد) .

(حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك ص ٨٩٦)

(٣) وذلك لأن الله تعالى أمر بالوضوء بقوله : ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم...﴾ الآية .

ثم أمر بالتيمم عند العجز بقوله : ﴿وإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ فكانت الخلافة بينهما لا بين الماء والتراب .

(المصدر السابق نفسه) .

(٤) فى ب (أو سجود) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) راجع : (الهداية ١ / ١٠٥ - ١٠٧ ، ولم يذكر فيها زفر مع محمد - رحمهما الله -) .

والخلافة لا تثبت إلا بالنص أو دلالة .

وشرطه عدم الأصل على احتمال الوجود ليصير السبب منعقدا للأصل ،
فيصح الخلف فأما إذا لم يحتمل الأصل الوجود ، فلا .

قوله : والخلافة لا تثبت إلا بالنص أو دلالة .

يعنى أن الخلف يثبت بما ثبت به الأصل ، والأصل لا يثبت بالرأى بل يثبت
بالنص ودلالته ، وإشارته واقتضائه ، فكذا الخلف ، وإنما أراد به انتفاء ثبوت
الخلافة بالرأى .

قوله : وشرطه عدم الأصل ...

أى وشرط كونه خلفا عن الأصل ، عدم الأصل للحال على احتمال
الوجود ، ليصير السبب منعقدا للأصل ، ثم بالعجز عنه يتحول الحكم عنه إلى
الخلف (فأما إذا)^(١) لم يحتمل الأصل الوجود ، فلم ينعقد السبب موجبا
للأصل لم يكن موجبا للخلف ، حتى أن الخارج من البدن إذا لم يكن موجبا
للوضوء كالدموع والعرق ، لم يكن موجبا للتيمم .

وكذا يمين الغموس^(٢) لما لم ينعقد موجبا للأصل وهو البر ، لم ينعقد

(١) فى ب (فإذا) .

(٢) اليمين الغموس : هو الخلف على فعل أو ترك ماض كاذبا .

والغموس بفتح الغين : اسم فاعل ، وسمى به ، لأنها تمنس صاحبها فى الإثم .
وعرفه الكاسانى بقوله : « وهى الخبر عن الماضى أو الحال فعلا أو تركا متعمدا
للكذب فى ذلك مقرونا بذكر اسم الله تعالى ، نحو أن يقول : والله ما فعلت كذا
وهو يعلم أنه فعله ، أو يقول : والله لقد فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعله » .
ينظر : (التعريفات للجرجانى ص ٢٥٩ ، والمصباح المنير ٢ / ٤٥٣ ، وكتاب بدائع
الصنائع فى ترتيب الشرائع ٣ / ٣) .

ويظهر فى يمين الغموس ، والحلف على مس السماء
وأما القسم الثانى فأربعة .

موجبا لما هو خلف عنه وهو الكفارة ، واليمين على مس السماء ونحوه لما
انعددت موجبه للبر ، كانت موجبة للخلف وهو الكفارة ، وهذا معنى قول
الشيخ : ويظهر هذا فى يمين الغموس .

والحلف على مس السماء ، وكذلك سائر الأبدال ، لم يشرع إلا عند
احتمال وجود الأصل ، فإن الطلاق قبل الدخول لما لم يكن موجبا للأصل ،
وهو العدة بالاقراء لم يكن موجبا للخلف وهو الأشهر .

وكذلك فيمن أسلم فى آخر الوقت وقد بقى مقدار ما لا يمكنه أداء الصلاة ،
فإنه يجب القضاء خلفا عن الأداء ، لاحتمال القدرة على الأداء بامتداد
الوقت ، وقد مر بيانه^(١) .

قوله : وأما القسم الثانى^(٢) فأربعة ...

يعنى من التقسيم المذكور^(٣) فى أول الفصل .

والدليل على الحصر : أن ما يتعلق به الأحكام لا يخلو إما أن يكون مؤثرا
فى إثبات الحكم أو لا .

والأول هو العلة ، والثانى إما أن يوجد الحكم عنده أم لا .

والأول هو الشرط ، والثانى إما أن يكون علما على وجود الحكم أو لا ؟

والأول هو العلامة . والثانى السبب . كذا قيل .

(١) راجع ص ٢٠٧ فما بعدها .

(٢) وهو ما يتعلق به الأحكام مثل الأسباب ، والعلل والشروط و ...

(٣) وهو تقسيم ما ثبت بالحجج .

الأول : السبب وهو أقسام : سبب حقيقى وهو ما يكون طريقا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معنى العلل .
ولكن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب كدلالته إنسانا ليسرق مال إنسان أو ليقتله .

والأوجه أن دليل الحصر الاستقراء لا غير .

قوله : الأول (السبب) (١) ...

السبب لغة : الطريق الموصل إلى الشيء قال تعالى : ﴿ كل شيء سببا ﴾ (٢)
أى طريقا موصلا إليه .

وسمى الباب والحبل سببا ؛ لأنه موصل إلى البيت والماء (٣) .

وفى الشريعة : عبارة عما يكون طريقا موصلا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود .

واحترز بقوله : طريقا عن العلامة ، ويقول : من غير أن يضاف إليه وجوب عن العلة . ويقول : ولا وجود عن الشرط .

وهو أقسام أى السبب أقسام :

سبب حقيقى : وهو ما لا يعقل فيه معانى / (٤) العلل أى : لا يوجد له تأثير فى الحكم بوجه : بواسطة وبغير واسطة .

ثم بين خلوه عن معنى العلة بقوله : لكن يتخلل بينه أى بين السبب والحكم

(١) فى ب (أى السبب) .

(٢) سورة الكهف / ٨٤ وأول الآية : ﴿ إنا مكنا له فى الأرض وآتيناه من ... ﴾ الآية .

(٣) راجع : (القاموس المحيط ٨٣ / ١ والمصباح المنير ٢٦٢ / ١) .

(٤) فى ١٨٩ / ١ من ح .

وإن أضيفت العلة إليه ، صار للسبب حكم الملل كسوق الدابة وقودها .

علة لا تضاف إلى السبب ، مثل دلالة إنسان سارقا على مال إنسان آخر ليرقه ، أو على نفسه ليقته ، ففعل المدلول ، لم يضمن الدال شيئا ؛ لأن الدلالة سبب محض ، فقد تخلل بينها وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة إلى السبب ، وهو الفعل الذى باشره المدلول باختياره ، فلا يمكن إضافته إلى السبب ، بخلاف دلالة المحرم على الصيد ، فإنه يوجب الضمان عليه مع أنها سبب محض (لأن)^(١) الدلالة فى إزالة الأمن من الصيد مباشرة لا تسبب ، فإنه آمن ببعده وتواريه عن أعين الناس ، وقد زال ذلك بالدلالة كالمودع إذا دل السارق على الوديعة حيث يضمن ؛ لأنه جانٍ بترك ما التزمه من الحفظ .

قوله : وإن أضيفت العلة إلى آخره

إذا أضيفت العلة إلى السبب ، يصير لذلك السبب حكم العلة - حتى أضيف الحكم إليه - وذلك مثل سوق الدابة ، وقودها^(٢) فإن كل واحد منهما سبب . لما يتلف بوطء^(٣) الدابة من المال والنفس حال القود والسوق ، لا علة

(١) فى ب (لا) بإسقاط النون ، وهو خطأ .

(٢) قال الفيومى : (القود أن يكون الرجل أمام الدابة آخذًا بقيادها والسوق أن يكون خلفها) ..

(المصباح المنير ٥١٨/٢) .

(٣) من : وطأ يطؤه بمعنى : داسه ، والوطء بالقدم والقوائم يقال : وطأته بقدمي إذا أردت به الكثرة .

انظر : (القاموس المحيط ٣٣/١ - ٣٤ ، ولسان العرب ١٩٥/١ - ١٩٦) .

واليمين بالله تعالى تسمى سبياً مجازاً .

لأنه غير موضوع للإتلاف ، وقد تخلل /^(١) بينه وبين الحكم فعل الدابة لكن فيه معنى العلة ؛ لأن السوق أو القود يحمل الدابة على الذهاب كرها ؛ ولهذا كان مشيها على موافقة طبع السائق والقائد فيضاف فعلها إلى المكره فيما يرجع إلى بذل المحل .

فأما فيما يرجع إلى جزاء المباشرة ، فلا ، حتى لا يحرم عن الميراث .
ولا تجب الكفارة والقصاص على السائق ، فكان هذا سبياً في معنى العلة وهذا هو القسم الثاني من السبب .
والقسم الثالث : السبب المجازى كاليمين والتعليق .
قوله : واليمين بالله تعالى ...

اعلم أن قولك : أنت طالق إن دخلت الدار ، وأنت حر إن دخلت الدار ، يسميان سبياً للطلاق ، والعناق مجازاً ؛ لأن هذا في الحال عقد اليمين وهو مانع عن شرط الحنث ؛ لأنه يمنع بالتعليق نفسه عما يقع الطلاق والعناق عند وجوده .

وكذلك النذر المعلق بشرط ، لا يريد كونه سبياً لوجود المنذور مجازاً ؛ لأنه يقصد به منع ما يجب المنذور عند وجوده ، وهو تحقق الشرط .

وكذا اليمين بالله تعالى يسمى سبياً للكفارة مجازاً ؛ لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقاً إلى الحكم ، والغرض الأصلي من اليمين البر ، سواء كان بالله تعالى أو بغيره .

(١) ق ٢٠٩/١ من ب .

والبر قد لا يكون طريقا إلى الكفارة فى اليمين بالله تعالى ، ولا للجزاء فى اليمين بغير الله / (١) لأن البر مانع من الحنث ؛ لأنه ضده ، وبدون الحنث لا نجب الكفارة ولا ينزل الجزاء ، فلا يمكن أن يجعل المانع من الحكم سببا لثبوته ، وطريقا فى الحال ، لكن اليمين أو المعلق بالشرط يحتمل أن يفضى إلى الحكم عند زوال المانع ، فسمى سببا مجازا باعتبار ما يؤول إليه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مِيتُونَ ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٣) فإن المراد به البيض (٤) ، وهذا عندنا .

والشافعى - رحمه الله - جعل اليمين والمعلق بالشرط سببا هو بمعنى العلة ؛ لأن اليمين هى التى تسوجب الكفارة عند الحنث ، والمعلق هو الذى يوجب الجزاء عند وجود الشرط ، فكان كل واحد منهما سببا فى الحال لا علة ، باعتبار تأخر الحكم ولكن فى معنى العلة باعتبار أنه هو المؤثر فى الحكم عند وجود الشرط لا غير .

وإذا كان فى الحال بمعنى العلة ، لم يجز تعليق الطلاق والعتاق بالملك ؛ لأن السبب لا ينعقد فى غير المحل ، والمرأة الأجنبية والعبد الذى ليس فى ملكه

(١) ق ١٨٩ / ب من ح .

(٢) سورة الزمر / ٣٠ .

(٣) سورة المائدة / ٩٤ . والآية بكاملها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٤) كما قال المجاهد ، وقد روى عن على رضى الله عنه أن رسول الله - ﷺ - أتاه أعرابى بخمس بيضات فقال : « إنا محرمون وإنا لا ناكل » فلم يقبلها .

وروى أيضا : أن رسول الله - ﷺ - قضى فى بيض نعام أصابه المحرم بقيمته .

انظر : (أحكام القرآن للجصاص ٤٦٧ / ٢) .

ولكن له شبهة الحقيقة حتى يبطل التنجيز التعليق

ليسا بمحلين للطلاق والعناق ، ولا بد للعملة من المحل ^(١).

وعندنا لهذا المجاز يعنى المعلق الذى سميناه مجازا ، شبهة الحقيقة أى جهة كونه علة حقيقية من / ^(٢) حيث الحكم خلافا لزفر ^(٣) - رحمه الله - .

ويتبين ذلك الخلاف فى مسألة التنجيز هل يبطل التعليق ؟ .

وهى ما إذا قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها ثلاثا .

والتنجيز تفعيل من ناجز أى نقد ^(٤) وأصله التعجيل كذا فى الطلبة .

فعند زفر - رحمه الله - لا يبطل التعليق ، حتى لو تزوجها بعد الزواج

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ١٨٤/٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤١٧ / ٢ - ٤١٨ ، وأصول الفقه للشيخ خضرى بك ص ٣٦٤ ، والسبب عند الأصوليين ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩) .

(٢) فى ٢٠٩ / ب من ب .

(٣) فإن عنده المعلق بالشرط خال عن شبهة العلية كما هو خال عن حقيقة العلية ، بل هو مجاز محض .

ينظر : (التلويح على التوضيح ص ٦٢٥ ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٠٣ ، وتيسير التحرير ٥٩/٤ ، وهامش نسخة ب ، والمصادر السابقة) .

(٤) وناجز بمعنى : حاضر ، يقال : شئ ناجز أى حاضر ، وبعته ناجزا بـناجز أى : يدا بيد ، ويقال أيضا : نجز الوعد بنجزا من باب قتل أى تعجل . وفى اصطلاح الفقهاء : التنجيز : إرسال الحكم من غير تأخر . وأما التعليق فهو : توقيف الحكم على أمر .

ينظر : (القاموس المحيط ٢ / ٢٠٠ ، والمصباح المنير ٥٩٤/٢ ، وحاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٠٣) .

لأن قدر ما وجد من الشبهة لا يبقى إلا فى محله كالحقيقة .

الثانى ودخلت الدار تطلق ؛ وذلك لأنه ليس للمعلق شبهة السببية عنده بوجه إذ لا بد للسبب وشبهته من محل ينعقد فيه كالسبب الحسى ، والتعلق بالشرط حائل بين المعلق ومحله ، فأوجب قطع السببية بالكلية .

وإذا لم يبق له جهة السببية بوجه ، لا يحتاج إلى المحل ، واحتمال صيرورته سببا فى الزمان الثانى ، لا يوجب اشتراط المحل فى الحال بل يكفيه احتمال حدوث المحلية وهو قائم ، لاحتمال عودها إليه بعد زوج آخر . وهو فى الحال يمين ومحلها ذمة الخالف ، فتبقى ببقائها ، ولا يبطل بالتنجيز .

ولهذا صح تعليق الطلاق والعتاق بالملك مع عدم المحلية فى الحال^(١) .

وعندنا : التنجيز يبطل التعليق ، حتى لو عادت بعد زوج آخر إليه ، ثم وجد الشرط لا يقع شيء ؛ لأن التعليق بمنزلة اليمين ، واليمين شرعت للبر فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء على معنى أنه لو فات البر يلزمه الجزاء لا محالة ، لتحقيق معنى الحمل والمنع أى لزوم الجزاء حاملا على البر ومانعا من فواته / ^(٢) وإذا صار البر مضمونا بالجزاء ، (صار) ^(٣) لما ضمن به

(١) راجع : (التوضيح على التنقيح بشرحه التلويح ص ٦٢٥ وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٨٤ ، والمنازل وحواشيه ص ٩٠٣ - ٩٠٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، ونور الأنوار المطبوع مع الكشف للنسفى ٢ / ٤١٧ - ٤١٨ ، وأصول السرخسى ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦) .

(٢) ق ١٩٠ / ١ من ح .

(٣) فى ح (وصار) بزيادة الواو .

لا تستغنى عن المحل ، فإذا فات المحل بطل .

البر وهو الطلاق والعتاق للحال شبهة الثبوت يعنى قبل فوات البر ، ليكون اليمين مسخفا ، كالمغصوب مضمون بالقيمة ، فيكون للغصب حال قيام المغصوب شبهة إيجاب القيمة ، حتى صح الإبراء عن القيمة ، والرهن^(١) والكفالة بها حال قيام العين ولولم يكن لها ثبوت بوجه لما صحت هذه الأحكام كما لا يصح قبل الغصب ، لأنه إبراء عن اليمين ، أو إبراء قبل الوجوب ، وإذا كان كذلك لم يبق الشبهة إلا فى محله ، إذ لا بد لشبهة السبب من محل يبقى فيه كما لحقيقة السبب ، إذ شبهة الشيء لا تثبت إلا فيما يثبت حقيقته إذ الشبهة دلالة الدليل مع تخلف المدلول ، وقد لا يدل دليل على ثبوت شيء من الأحكام إلا فى محله .

ألا ترى أن شبهة النكاح لا تثبت فى حق الرجال ولا فى حق المحارم عندهما وأن شبهة البيع لا تثبت فى حق الحر والميتة ؛ لأن حقيقة النكاح والبيع لا تثبت فيهما .

ويتنجيز الثلاث قد فات المحل / ^(٢) فيبطل شبهة الثبوت ، فيبطل التعليق أيضا ؛ لأن التعليق ثبت بصفة ، وهى أن يكون للمعلق شبهة الثبوت قبل وجود الشرط ، فإذا (بطلت) ^(٣) تلك الشبهة ، لم يبق التعليق ؛ لأن الشيء

(١) هو فى اللغة : مطلق الحبس ، وفى الشرع : حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين ويطلق على المهرمون تسمية للمفعول باسم المصدر .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ١١٣ ، والهداية ٢ / ٥١٣) .

(٢) ق ٢١٠ / ١ من ب .

(٣) فى ح (بطل) .

بخلاف تعليق الطلاق بالملك فى المطلقة ثلاثا ؛ لأن ذلك الشرط فى حكم
العلل، فصار معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه .

متى ثبت بصفة فى الشرع ، لا يبقى بدون تلك الصفة .
ألا ترى أنه يبطل بيطلان محل الشرط بأن جعل الدار بستانا ، فيبطل
بيطلان محل الجزاء أيضا .

وإنما لم يشترط بقاء الملك لبقاء التعليق كما شرط المحل ؛ لأن محلية
الطلاق تثبت بمحلية النكاح ، ومحلية بقاء الملك تقتصر إلى بقاء المحل لا إلى
بقاء الملك ، إليه أشير فى الطريق البرغوية^(١) .

وهذا معنى قول الشيخ : لأن قدر ما وجد إلى قوله : فإذا فات المحل
بطل .

قوله : بخلاف تعليق الطلاق بالملك إلى آخره ...

جواب عما قال زفر - رحمه الله - : إن بقاء التعليق لا يحتاج إلى بقاء
المحل بدليل صحة تعليق الطلاق فى المطلقة ثلاثا بالملك ، فإنه صح التعليق
ابتداء بدون المحل ، فلأن يبقى بدون كان أولى ؛ لأن البقاء أسهل من الابتداء .

فأجاب عن ذلك وقال : بخلاف تعليق الطلاق بالملك حيث يصح وإن عدم
المحل ؛ لأن ذلك الشرط ، وهو النكاح الذى تعلق به الطلاق فى حكم
العلل ؛ لأن ملك الطلاق إنما يستفاد بالنكاح ، فكان النكاح بمنزلة علة العلة
للطلاق ، فكان له شبهة العلة ، وتعليق الحكم بحقيقة العلة لا يصح ، كما لو
قال : إن أعتقتك فأنت حر ، كان باطلا ، فالتعليق بشبهة العلة يبطل شبهة
الإيجاب اعتبارا للشبهة ، ولا يبطل أصل التعليق ؛ لأن الشبهة لا تقاوم

(١) راجع : (كشف الاسرار للبخارى ١٨٥/٤ ، نقلا عنها) .

والإيجاب المضاف سبب للحال وهو من أقسام العلل .

الحقيقة ، فصار التعليق بشرط هو فى حكم العلل معارضا لهذه الشبهة أى مانعا لها من / (١) الثبوت وهى شبهة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق قبل تحقق الشرط وهذا معنى قول الشيخ : لهذه الشبهة السابقة عليه .

والضمير فى عليه راجع إلى الشرط وتوضيحه : أن شبهة التعليق فى الحال يقتضى المحلية فى الحال ، وكونه معلقا بما هو علة ملك يمنع من اقتضائه ذلك ؛ لأنه يقتضى بطلانه ، فصارا معارضين فتساقطا ، فلا يحتاج إلى المحل .

وقيل : إنما أثبتت شبهة الجزاء فى الحال تأكيدا لكون البر مضمونا بالجزاء ، وذلك لأن ضمان البر بوقوع الجزاء حالة وجود الشرط لما كان بالاستصحاب لا بالتيقن ، احتجنا إلى تأكيد ، ليلتحق بالمتيقن به فجعل كأنه واقع فى الحال ، وفى تعليق الطلاق بالنكاح لا حاجة إلى هذا النوع من التيقن للمتيقن بوجود الجزاء حال وجود / (٢) الشرط ، لكونه تعليقا بما هو علة ملك الطلاق ، فيكون الجزاء موجودا فى تلك الحالة لامحالة ، فلا يحتاج إلى تأكيد يلتحق بالمتيقن به .

قوله : والإيجاب المضاف سبب للحال وهو من أقسام العلل ...

الإيجاب (المضاف) (٣) ينعقد سببا فى الحال ، ولكن حكمه يتأخر إلى وقت المضاف إليه للإضافة ، إذ المانع من انعقاد الإيجاب سببا فيما تقدم بعد صدوره

(١) ق ١٩٠ / ب من ح .

(٢) ق ٢١٠ / ب من ب .

(٣) فى ب (والمضاف) وهى خطأ . ومثال الإيجاب المضاف قول الرجل لزوجته : أنت طالق غدا ، أو كقوله : لله على أن أتصدق ب درهم غدا .

وسبب له شبهة العلة كما ذكرنا .

والثانى :العلة وهو ما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء . وهو سبعة أقسام .

من أهله ، التعليق الذى هو حائل بين الإيجاب وبين محله .

ولم يوجد ذلك فى الإيجاب المضاف . ألا يرى أن إضافة إيجاب الصوم على المسافر إلى عدة من أيام آخر ، لا يخرج شهود الشهر من أن يكون سببا فى حقه (مثله)^(١) فى حق المقيم ، حتى صح الأداء منه كما يصح عن المقيم ؛ ولهذا لو قال : لله على أن أتصدق بدرهم يوم الجمعة ، فتصدق به قبل مجيئه ، صح عن المنذور لانعقاد السبب .

وهذا هو القسم الرابع من السبب^(٢) .

قوله : والثانى العلة .

العلة لغة : عارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ، ولهذا سمي المرض علة .

وقيل : هى مأخوذة من العَلَل وهو الشربة بعد الشربة^(٣) وسمى الموجب للحكم علة فى الشرع ، لأن الحكم يتكرر بتكرره .

(١) فى ب (فى مثله) بزيادة (فى) .

(٢) قلت : وهو أيضاً من أقسام العلة - كما قال المصنف (النفسى) - رحمه الله - وسيأتى تفصيله - إن شاء الله - عند بيان الشارح - رحمه الله - أقسام العلة ، إذ هو القسم الثالث منها ، وذلك فى ص ١١٨٥ .

(٣) راجع : (القاموس المحيط ٢١/٤ ، والمصباح المنير ٤٢٦/٢ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٥٤) .

علة اسما وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك . وعلة اسما لا حكما ولا معنى
كالإيجاب المعلق بالشرط .

وفي الشريعة ما ذكر (١) في المتن (٢).

واحترز بقوله : ما يضاف إليه وجوب الحكم أى ثبوته عن الشرط .

ويقوله : ابتداء عن السبب والعلامة ، وعلة العلة .

ثم اعلم أن العلة الشرعية الحقيقية تتم بأوصاف ثلاثة :

أحدها : أن تكون علة اسما بأن تكون فى الشرع موضوعة لموجبها ويضاف

(١) فى ب (ذكرنا) وهو غير سليم

(٢) قلت : اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريف العلة ، وأوضح تعريفاتها ، واحسنها

-فى نظرى- هو ما عرفه بعضهم بقوله : (الوصف الخارج المناسب للحكم بحيث
يكون مضافا إليه) وذلك لكونه جامعا ومانعا .

راجع فى تعريف العلة إلى :

(التوضيح مع شرحه التلويح ص ٥٤٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤/ ١٧٠-١٧١ ،

وكشف الأسرار للنسفى ٢/ ٤٢٢-٤٢٣ ، وأصول السرخسى ٢/ ٣٠١ ، وميزان

الأصول ص ٥٧٩-٥٨٣ ، وشرح الأسنوى نهاية السؤل ٣/ ٣٩ ، والمحصول ق ٢ ج

٢/ ١٩٠ ، وشفاء الغليل ص ٤٧ ، والمستصنفى ٢/ ٢٨٠ ، والمنخول ص ٣٤٧ ،

والاحكام للأمدى ٣/ ٢٨٩ ، ومختصر المنتهى مع شرحه للعصدي ٢/ ٢١٣ ، وفصول

البدائع ٢/ ٢٩٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠٧ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٤/ ٦١-٦٥ ،

وعلم أصول الفقه للشيخ أحمد إبراهيم بك ص ١٢ ، ومباحث العلة فى القياس عند

الأصوليين ص ٧٠ فما بعدها ، وحصول المأمول للشيخ محمد صديق خان ص ١٣٧ ،

والمذكورة فى أصول الفقه لفخيلة شيخنا الدكتور/ عبد العظيم جوده فياض -رحمه

الله- ص ٣٠-٣١ ، ومن ممالك العلة النص والإجماع والمناسبة للمحقق ص ٨١ فما

بعدها .

ذلك الموجب إليها لا بواسطة .

وثانيها : أن تكون علة معنى بأن تكون مؤثرة في إثبات ذلك الحكم .

وثالثها : أن تكون علة حكما بأن يثبت الحكم بوجودها متصلا بها من غير تراخ .

فإذا ثبتت هذه الأوجه / ^(١) كانت علة حقيقية ، وإذا لم يوجد فيها بعض هذه الأوصاف ، كانت علة مجازا ، أو حقيقة قاصرة على اختيار بعض المشايخ ^(٢) .

(ثم) ^(٣) إنها تنقسم بحسب استكمال هذه الأوصاف وعدم استكمالها إلى سبعة أقسام قسمة عقلية ^(٤) :

الأول : علة اسما وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك ، فإنه موضوع للملك ، والمالك يضاف إليه لا بواسطة ، ومعنى ؛ لأنه مؤثر فيه ، إذ هو مشروع لأجله ، وحكما لأنه يثبت الملك عند وجوده ولا يتراخى عنه .

ومثله النكاح للحل ، والقتل للقصاص ، والإعتاق لزوال الرق .

والثاني : علة اسما لا حكما ولا معنى كالإيجاب المعلق بالشرط كما مر من تعليق الطلاق والعتاق بالشرط ، واليمين قبل الحنث / ^(٥) فإنها علة اسما ،

(١) ق ٢١١ / ١ من ب .

(٢) كفخر الإسلام البزدوى .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) راجع أقسام العلة في : (أصول السرخسى ٣١٢ / ٢ ، فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٢٤ / ٢ ، فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ١٨٧ / ٤ فما بعدها ونور الأنوار المطبوع مع الكشف للنسفى ٤٢٤ / ٢ ، فما بعدها ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٠٩ فما بعدها ، والتلويح شرح التنقيح ص ٦١٧) .

(٥) ق ٢١١ / ١ من ب .

وعلة اسما ومعنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار ، والبيع الموقوف ، والإيجاب المضاف إلى وقت ، ونصاب الزكاة قبل مضى الحول .

**** *

لأن الحكم وهو الكفارة يضاف إليها ، يقال : كفارة اليمين ، ولكن الحكم لما لم يثبت به فى الحال ، فلم يكن علة حكما ، وهى غير مؤثرة فى ذلك الحكم قبل الشرط ، بل هو مانع من ثبوته لما مر ، فلم تكن علة معنى .

والثالث : علة اسما ومعنى لاحكاما كالبيع بشرط الخيار والبيع الموقوف إما اسما ، إذ البيع لغة وشرعا وضع لحكمه ، ومعنى ؛ لأنه مؤثر فى الحكم فى الجملة لا حكما لأن الحكم وهو الملك تراخى لمانع ؛ ولهذا إذا زال المانع ثبت الحكم به من حين الإيجاب ؛ ولهذا يملك المبيع بولده الذى حدث قبل زوال المانع بعد الإيجاب ، وكذا الإيجاب المضاف إلى وقت كما لو قال : لله على أن أتصدق بدرهم غدا ، علة اسما ومعنى ؛ ولهذا لو تصدق به اليوم ، جاز عن المنذور ، لا حكما ؛ لأنه لم يلزمه التصديق فى الحال .

وكذا نصاب الزكاة فى أول الحول علة اسما ، لأنه وضع له ، ومعنى لأنه هو المؤثر فى إيجاب الزكاة ، إذ الغنى يوجب المواساة ، لا حكما ؛ لأن الزكاة لا تجب إلا بعد الحول ، إلا أن للنصاب شيها بالاسباب ؛ لأنه لما تراخى حكمه إلى ما هو شبيه بالعلل وهو النماء الذى أقيم الحول مقامه ؛ لكونه ممكنا من الاستنماء ، لاشتتماله على الفصول الأربعة ، على ما عرف ، أخذ النصاب شيها بالاسباب ؛ لأنه لو كان متراخيا إلى ما هو علة حقيقية ، كان الأول سببا حقيقيا فلما تراخى إلى ما هو شبيه بالعلل ، كان النصاب شيها بالاسباب .

ونما قلنا : إن النماء شبيه بالعلل ، لأن النصاب لا يكون علة إلا بصفة النماء ، إلا أن النماء صفة لا تستقل بنفسه ، ولما تراخى حكم إلى وصف لا

وعقد الإجارة .

يستقل بنفسه ، وهو النماء ، أشبه النصاب العلل ؛ لأن السبب الحقيقي ما يكون الحكم متراخيا إلى ما يستقل بنفسه .

ثم شبهه / (١) كون النصاب علة غالب على شبه كونه سببا ؛ لأن النصاب أصل والنماء وصف ، والأصل راجع على الوصف .

وكذا عقد الإجارة علة للملك المنفعة ، والأجرة اسما ؛ لأنه وضع له ، والحكم يضاف إليه ، ومعنى ؛ لأنه هو المؤثر فى إثبات الحكم .

ولهذا يجوز تعجيل الأجرة لوجود العلة ، لا حكما ، لأن المنافع معدومة ولم يثبت الملك فيها فى الحال ، ولم يثبت الملك فى الأجرة فى الحال أيضا ، لاستوائهما فى الثبوت كالثمن والمثل ، فثبت أنه ليس بعلة حكما لتراخيه إلى زمان وجود المنفعة ، ولكنه يشبه الأسباب لما فيه من معنى الإضافة : يعنى : هذا العقد وإن صح فى الحال بإضافته إلى العين التى هى محل المنفعة لكنه فى حق ملك المنفعة بمنزلة المضاف إلى زمان وجودها ، كأنه ينعقد وقت وجود المنفعة / (٢) ليقترن الانعقاد بالاستيفاء .

وإذا تحقق معنى الإضافة فى الحال ، ثبت فيه شبهة السبب بقدره ، لأن إضافة الانعقاد إلى زمان سيوجد عدم العلية فى الحال ، ولكن ما وجد من الإيجاب مفض إلى الحكم عند وجود المنفعة ، كان له شبهة بالأسباب من هذا الوجه .

(١) ق ١٩١ / ب من ح .

(٢) ق ٢١١ / ب من ب .

وعلة فى حيز الاسباب لها شبه بالاسباب كشرء القريب ومرض الموت .

والرابع : علة فى حيز^(١) الاسباب لها شبه بالاسباب ، كشرء القريب فإنه علة للملك ، والملك فى القريب علة للعتق ، فيكون العتق مضافا إلى الاول بواسطة ، فمن حيث أنه لم يوجد إلا بواسطة العلة ، كان الشرء سببا ، ومن حيث أن الوسطة من موجباته ، وكان العتق مع علتة ، وهى الملك مضافا إليه ، كان علة يشبه الاسباب .

وكذا مرض الموت علة للحجر عن التبرعات فيما هو حق الوارث ، حتى يطل تبرعه بما زاد على الثلث إذا مات ، ولكنه يشبه الاسباب من حيث أن الحكم (يثبت إذا)^(٢) اتصل به الموت ، لأن العلة الحاجرة مرض (الموت)^(٣) لا نفس المرض ، فمن هذا الوجه ، وهو : أن الحكم تراخى إلى أمر آخر وهو اتصال الموت كما فى الزكاة تراخى إلى النماء أشبه الاسباب ، لكن المرض أشبه بالعلل من النصاب ، لأن الوصف الذى تراخى الحكم إليه ، وهو الموت حادث بالمرض ، فإن ترادف الآلام التى تحدث بالمرض مفض إلى الموت بخلاف النصاب ، فإن وصف النماء لا يحدث به . ولما كان هذا الوصف معدوما فى الحال ، لم يثبت الحجر باتا ، حتى لو وهب المريض جميع ماله وسلمه ، يصير ملكا للموهوب

(١) الحيز : ما انضم إلى الدار من مرافقها ، وكل ناحية حيز ، وجمعه أحوار بالواو- أن أصله من الواو ، وهو القياس . وقيل فى جمعه : أحياز بناء على لفظ المخفف- الحيز - كما قيل فى جمع : قايم وصايم ، قيم ، وصيم على لغة من راعى لفظ الواحد.

انظر : (المصباح المنير ١/١٥٦ ، والصحاح ٣/٨٧٦) .

(٢) عبارة ب (يثبت فيما إذا) .

(٣) فى ب (يميت) .

والتزكية عند أبي حنيفة .

وكذا كل ما هو علة العلة .

له فى الحال ، لأن العلة لم تتم بوصفها ، فإذا اتصل به الموت ، تمت العلة واتصف المرض بكونه مميتا من أول وجوده ، فيصير كأنه تصرف بعد الحجر ، فلا ينفذ إلا بإجازة صاحب الحق / ^(١) وإذا برأ منه كان تبرعه نافذا ؛ لأن العلة لم تتم بصفتها .

وكذلك التزكية - أى : تعديل الشهود عند أبي حنيفة ^(٢) - رحمه الله - فى معنى علة العلة للحكم بالرجم فيما إذا شهدوا بالزنا على محصن ، فإن الشهادة بدون التزكية لا توجب الرجم ، فكانت التزكية علة العلة معنى إذا رجع المكون بأن قالوا : تعمدنا ^(٣) الكذب ، ضمنوا الدية عنده .

ولكن من حيث أن التزكية صفة للشهادة ،بقى الحكم مضافا إلى الشهادة فضمن الشهود عند الرجوع .

وعندهما : لا ضمان عليهم ؛ لأنهم أثنوا على الشهود خيرا ، فكان بمنزلة ما لو أثنوا على المشهود عليه خيراً بأن قالوا : هو محصن .

والضمان يضاف إلى سبب هو تعدد ، لا إلى ما هو حسن وخير .

وكذا كل ما هو علة علة ، فإنه علة يشبه الأسباب ، وذلك لأن العلة لما

(١) ق ١٩٢ / ١ من ح .

(٢) راجع : (الهداية بهوامشها ١ / ٥٠٥) .

(٣) وإن قالوا : أخطأنا ، لا يضمنون عنده أيضا .

(هامش الهداية ١ / ٥٠٥) نقلا عن العيني .

ووصف له شبهة العلل كأحد وصفى العلة .

كانت مضافة إلى علة أخرى ، كان الحكم مضافا / (١) إلى الاولى بواسطة الثانية فكانت العلة الاولى بمنزلة علة توجب الحكم بوصف هو قائم بالعلة ، وكما أن الحكم هناك يضاف إلى العلة دون الصفة ، فهنا أيضا إلى العلة دون الواسطة .

فمن حيث أن العلة الأخيرة بحكمها تضاف إلى العلة الاولى ، كانت الاولى علة ، ومن حيث إنها لا توجب الحكم إلا بواسطة ، أخذت شبهها بالسبب ، وهذا هو السبب فى معنى العلة بعينه .

وأورده الشيخ فى الموضعين تابعا لفخر الإسلام ، فإنه أورده فى باب تقسيم السبب ، وفى باب تقسيم العلة باعتبار الشبهين (٢) .

والخامس : وصف له شبهة بالعلل كأحد وصفى العلة ، فإن الحكم إذا تعلق بوصفين مؤثرين لا يتم نصاب العلة إلا بهما ، كان لكل واحد منهما شبهة العلل ، لتأثير كل واحد منهما فى الحكم ، فإذا تقدم أحدهما لم يكن سببا ، خلافا للقاضى أبى زيد وشمس الأئمة ، فإنه عندهما سبب إذا تقدم ، لأن الحكم لا يثبت ما لم تتم العلة ، فكان المبدأ معتبرا لتمام العلة ، وكان كالطريق إلى المقصود عند غيره ، وذلك الغير لا يكون مضافا إليه ، فيكون سببا محضا (٣)

ولكن ذكر فخر الإسلام : إذا تقدم لم يكن سببا ؛ لأنه ليس بطريق

(١) ق ٢١٢ / ١ من ب .

(٢) انظر : (أصول فخر الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٤ / ١٧٦ ، ١٩٢-١٩٣)

(٣) راجع : (تقويم الادلة ٢ / ٧٠٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ٣١٠) .

وعلة معنى وحكما لا اسما كآخر وصفى العلة .

وعلة اسما وحكما لا معنى كالسفر والنوم للترخص والحدث .

**** * * * * *

موضوع لثبوت الحكم ، بل هو موثر فى إثبات الحكم ، ومن أركان العلة ، فلم يكن سببا ، وليس بعلة بنفسه أيضاً : لفوات الشرط الثانى وكان له شبهة العلل (١) .

فتابعه المصنف وأورده فى بيان أقسام العلة ، وهذا القسم هو الذى سماه فخر الإسلام علة معنى لا حكما ولا اسما (٢) ، ولهذا جعلنا الجنس أو القدر محرمة للنسيئة ، حتى لو أسلم قوها (٣) فى قوهى ، أو شعيرا فى حنطة ، لا يجوز (لأن) (٤) لربا النسيئة شبهة الفضل ، فلإن للتقد مزية على (٥) النسيئة عرفا ، فيثبت شبهة العلة ؛ لأن حرمة النسيئة مبنية على الاحتياط وهى أسرع ثبوتا من حرمة الفضل ، فيجوز أن يثبت بالوصف الذى له شبهة العلة ولا يثبت به حرمة الفضل ؛ لأنها أقوى الحرمتين ، ولها علة معلومة ، فلا تثبت بما هو دونها فى الدرجة ، والأصل فيه نهى النبى - ﷺ - عن الربا والريية .
والسادس : معنى وحكما لا اسما كآخر وصفى العلة .

(١) راجع : (أصوله فى الكشف للبخارى ١٩٦/٤) .

(٢) انظر : (المصدر السابق نفسه) .

(٣) القومة : اللبن إذا تغير طعمه قليلا وفيه حلاوة الحلب .

والقوهى : ضرب من الثياب بيض .

(الصحاح ٦ / ٢٢٤٦) والمراد هاهنا : المعنى الثانى .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ق ١٩٢ / ب من ح .

أما حكما لوجود الحكم عنده ، ومعنى ، لأنه موثر فيه .

لا اسما ؛ لأن الحكم يضاف إليهما ، فلم يتم نصاب العلة بأحدهما كما ذكرنا .

والسابع : علة اسما وحكما لا معنى ، كالسفر والنوم للرخص والحدث أما حكما فلأن قصر الصلاة ثبت بمجاورة ثبوت المصر ، وأما اسما ؛ فلأن الرخص نسب إلى السفر شرعا ، (يقال) ^(١) : رخصة السفر القصر والإفطار ^(٢) وليس بعلة معنى ؛ لأن المعنى المؤثر فى هذا الرخص المشقة إلا أن الشرع أقام السفر مقام المشقة ؛ لأنها أمر باطن يتفاوت أحوال الناس فيها ، فلا يمكن الوقوف على حقيقتها ، فإقامة الشرع مقامها لأنه لا يخلو عن مشقة ما .

وكذا النوم فى كونه حدثا ، علة اسما وحكما لا معنى إذ المعنى المؤثر خروج النجس من البدن ^(٣) عندنا ، أو من السيلين عند غيرنا ^(٤) وذو غير موجود

(١) فى ب (فقال) .

(٢) فى ٢١٢ / ب من ب .

وعبارة ب (ولكن ليس) بزيادة (لكن) .

(٣) معنى سواء كان من السيلين : -الدبر والذكر أو فرج المرأة- أو من غير السيلين : الجرح ، والفرج ، والأنف من الدم ، والقبيح والرعاف والقيء ، وسواء كان من السيلين معتادا كالبول ، والغائط ، والمنى ، والمذى ، ودم الحيض والنفاس ، أو غير معتاد كدم الاستحاضة .

ينظر : (بدائع الصنائع) ١ / ٢٤ .

(٤) وهم : الإمام مالك والشافعى وأحمد ، فإن عندهم ما يخرج من قبل أو دبر ، ينقض الطهارة ، ولكن اشترط الإمام مالك أن يكون معتادا ، فلم يوجب الوضوء مما يخرج من السيلين نادرا كالدم والدود والخصى وغيرهما .

ودم الاستحاضة ينقضها فى قول أهل العلم إلا فى قول ربيعة .

ينظر : (المغنى لابن قدامة ١ / ١٦٨-١٦٩ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١ / ٤٤٣ ، =

وليس من صفة العلة تقدمها على الحكم .

فى النوم ، إلا أن النوم بصفة مخصوصة وهو أن يكون مضطجعا أو متكئا ، أو مستندا ، سبب لاسترخاء المفاصل الذى هو سبب لخروج شئ نجس ، فأقامه الشرع^(١) مقامه تيسيرا ، فكان علة اسما لإضافة الحدث إليه ، وحكما لثبوته عنده ، لا معنى لما ذكرنا .

قوله : وليس من صفة العلة الحقيقية إلى آخره ...

لا خلاف فى أن العلة عقلية^(٢) كانت أو شرعية تتقدم على حكمها رتبة . ولاخلاف بين أهل السنة أن العلة العقلية تقارب معلولها زمانا كحركة الإصبع مع حركة الخاتم ، وكالاستطاعة^(٣) تقارن الفعل ، وإلا لزم بقاء الأعراض أو وجود المعلول بلا علة ، وكلاهما فاسد .

== والكافى ١/ ١٤٥ ، والمجموع ٤/ ٢) .

(١) فإنه روى ابن عباس -رضى الله عنهما- : « أن رسول الله -ﷺ- كان يسجد وينام وينفخ ، ثم يقوم فيصلى ، فقلت له : صليت ولم تتوضأ وقد نمت ؟ فقال : إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » (رواه أبو داود ١٣٩/١) .

(٢) وهى : ما استقل العقل بدركها . ثم هى على ثلاثة أنواع :

أ- العلة العقلية الحقيقية . :

ب- العلة العقلية الإضافية .

ج- العلة العقلية العدمية .

(ينظر : تفصيل ذلك فى رسالة ماجستير (من مسالك العلة : النص والإجماع والمناسبة) ص ٢١٥ للمحقق .

(٣) أى بالقوة (هامش ب) .

بل الواجب اقترانهما معا كالأستطاعة مع الفعل .

ولكن الخلاف فى جواز تقدم العلة الحقيقية الشرعية على معلولها زمانا :
فذهب المحققون إلى أنها مثل العلة العقلية ، وإليه أشار الشيخ بقوله :

بل الواجب اقترانهما معا إلى آخره .

وقال بعض مشائخنا مثل أبى بكر محمد ^(١) بن الفضل وغيره : يجوز
تراخى الحكم عن العلة الشرعية .

وجه قول البعض : أن العلة ما لم توجد بتمامها ، لا يتصور أن تكون
موجبة حكمها ؛ لأن العدم لا يؤثر فى شيء ، وإذا كان كذلك يثبت الحكم
عقبيها ضرورة ، بخلاف الأستطاعة ؛ لأنها عرض لا يبقى زمانين ^(٢) فلزم
القول بمقارنتها الفعل ؛ لئلا يلزم المعلول بلا علة ، أو خلو العلة عن المعلول .

وأما العلل الشرعية فموصوفة بالبقاء ؛ لأنها فى حكم الجواهر والأعيان ألا
ترى (أن) ^(٣) فسخ العقود الشرعية جائز بعد أزمته ، ولو لم يكن لها بقاء ،
لما تصور فسخها بعد مدة .

وجه القول المختار : أنه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية معلولها ،
ولهذا كانت الأستطاعة مقارنة للفعل ، فوجب أن تكون العلة الشرعية كذلك
أيضا ؛ لأن الأصل اتفاق الشرع والعقل ، على أن علل الشرع أعراض حقيقة

(١) هو : محمد بن الفضل أبو بكر الفضلى ، الكمارى (قرية ببخارى) ، كان إماما
كبيرا ، وشيخا جليلا ، معتمدا فى الرواية ، مقلدا فى الدراية ، رحل إليه أئمة
البلاد ، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته ، توفى : سنة (٣٨١ هـ) .
ينظر (الفوائد البهية ص ١٨٤) .

(٢) ق ١٩٣ / ١ من ح .

(٣) ساقطة من ب .

وقد يقام السبب الداعى والدليل مقام المدعو والمدلول وذلك إما لدفع
الضرورة والعجز كما فى الاستبراء وغيره .

فكانت (كالاستطاعة)^(١) فى عدم قبول البقاء .

وما قالوا : إنها موصوفة بالبقاء ، غير مسلم ، فإن كثيرا من الفقهاء ذهبوا
إلى أنه لا بقاء للعقود الشرعية حقيقة /^(٢) فلو بقى لبقى حكمها لحاجة الناس ،
ولا حاجة لهم إلى بقائها ؛ لأن الحكم يبقى بلا سبب ، وهؤلاء يقولون : إن
الفسخ يرد على الحكم ، فيبطل الحكم لا على العقد .

ولئن سلمنا أنها موصوفة بالبقاء كما هو مذهب البعض ، فذلك ضرورى
ثبت دفعا للحاجة إلى الفسخ ، إذ فسخ الحكم لا يمكن إلا بفسخ العقد ؛ لأن
الحكم ليس بمنعقد ، حتى يمكن فسخه ، فلم يثبت البقاء فيما وراء موضع
الضرورة ، وإليه أشار صدر الإسلام فى أصوله^(٣) .

قوله : وقد يقام السبب الداعى إلى آخره ...

وقد يقام السبب الداعى مقام المدعو ، والدليل مقام المدلول ، لدفع
الضرورة أو العجز عن الوقوف على حقيقة العلة .

أما الأول : فمثل السفر والمرض أقيما مقام المشقة ، والنوم أقيم مقام
الحدث والمس^(٤) عن شهوة ، والنكاح مقام الوطء فى حرمة

(١) فى ح (كالاستطاعة) .

(٢) ق ٢١٣ / أ من ب .

(٣) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ١٨٩/٤ نقلا عن أصول صدر الإسلام) .

(٤) هو : أن يتشتر الآلة أو تزداد انتشارا بالمس .

أو للاحتياط كما فى تحريم الدواعى ، أو لدفع الحرج كما فى السفر والطهر .

المصاهرة (١) .

وأما الثانى : فمثل الخبر عن المحبة أقيم مقام المحبة فى قوله لامراته : إن كنت تحببى فأنت طالق ، ومثل الطهر الخالى عن الجماع أقيم مقام الحاجة فى إباحة الطلاق ، ومثل حدوث الملك أقيم مقام شغل الرحم فى وجوب الاستبراء .

ففى هذه المواضع دفع الضرورة والعجز عن الوقوف على حقيقة العلة ودفع الحرج أى : الضيق والمشقة ، أو الاحتياط كما فى تحريم الدواعى فى الحرمات فإن الزنا حرام صونا للفرش عن الفساد ، وحفظا للنسل عن الضياع ، ثم أقيمت الدواعى من المس والقبلة والنظر مقامه . كيلا يقع فيه ، وكذلك فى الظهار يحرم الدواعى كيلا يقع فى الجماع .

وكذا فى العبادات ، فإن الجماع فى حالتى الاعتكاف والإحرام حرام ، ثم أخذت الدواعى حكمه للاحتياط .

وقيل فى العبادات : قد يقام الشئ مقام غيره للاحتياط ، كالصلاة بالجماعة أقيمت مقام الإسلام . حتى وجب الحكم بالإسلام / (٢) وإن لم

== (الهداية ٢٨٩/١) .

(١) هذا عند الحنفية ومالك ، وأحمد فى رواية ، وقال الشافعى وأحمد فى رواية : إن المس وكذلك النظر بالشهوة ، لا يثبت حرمة المصاهرة .

راجع : (الهداية بهوامشها فى المكان السابق ، والمجموع ٢٢١/١٦ ، والمغنى ٥٨٠/٦ ، والكافى ٥٣٦/٢) .

(٢) فى ١٩٣ / ب من ح .

والثالث : الشرط وهو ما يتعلق به الوجوب دون الوجوب . وهو خمسة :
شرط محض مثل دخول الدار للطلاق المعلق به .

يعرف منه تصديق وإقرار ، وكالسعى إلى الجمعة أقيم مقام الجمعة في نقض
الظهر للاحتياط ، وهذا كله معنى قول الشيخ : إما لدفع الضرر والعجز كما
في الاستبراء وغيره .

والفرق بين الضرورة ودفع الحرج : أن في الضرورة والعجز لا يمكن
الوقوف على الحقيقة أصلا ، وفي دفع الحرج يمكن مع نوع مشقة .

والفرق بين السبب والدليل : أن السبب مؤثر في حصول المسبب ومفوض
إليه بخلاف الدليل ، فإنه لا يكون بهذه الصفة كما في الخبر عن (المحبة)^(١) .
فإنه دليل لا سبب ، لأنه لا يكون / ^(٢) مفضيا إلى حقيقة المحبة أما السفر
والمرض (مفضيان) ^(٣) إلى المشقة .

قوله : والثالث الشرط ...

أي القسم الثالث من أقسام الثاني : الشرط .

وهو في اللغة : العلامة اللازمة ، ومنه الشروط للصكوك ، ومنه أشراف
الساعة أي : علاماتها اللازمة لكون الساعة آتية لا محالة ^(٤) .

(١) في ب (الخبر) وهي خطأ .

(٢) ق ٢١٣ / ب من ب .

(٣) هكذا في النسختين معا والأصح (فمفضيان) لكونه جواب (أما) .

(٤) قلت : وقد فرق بعض الأصوليين بين : الشرط (المحرك للرأ) وبين الشرط
(الساكن للرأ) تبعا لتفريق اللغويين بينهما ، فقال : إن الأول معناه : العلامة . =

وفى الشرع هو : ما يتعلق به الوجود دون الوجوب أى : الثبوت أى : يتوقف عليه وجود الشيء ويوجد عنده ولا يثبت به ^(١) .

ثم ما يطلق عليه اسم الشرط بحسب الاستقراء خمسة :

الأول : الشرط المحض كدخول الدار فى قول الرجل : أنت طالق إن دخلت الدار ، فإنه يمتنع بالتعليق به وجود العلة أى يتوقف وجود العلة على وجود الشرط كما بينا . ووجود الشرط بهذه الصفة التى قلنا يوجد فى كل تعليق بحرف من حروف الشرط كإذ ، وإذا ، ومتى ، ونحوها .

ثم الشرط كما هو داخل فيما هو قابل للتعليق كالطلاق ونحوه ، فكذلك داخل فى العبادات والمعاملات ، فإن وجود العبادات يتعلق بأسبابها .

ثم يتوقف ذلك على شرط العلم ، حتى أن لو أسلم فى دار الحرب ، لم يلزمه شيء من العبادات قبل العلم ، فصارت الأسباب والعلل بمنزلة المعدوم ، لعدم الشرط ، وكذلك ركن العبادات ينعدم لعدم شرطها من النية والطهارة للصلاة .

= ججمعه أشراط ومنه قوله تعالى : ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ أى : علاماتها .

وأما الثانى : فإنه إلزام الشيء والتزامه فى البيع ونحوه ، وججمعه شروط .

وقد أطلق بعضهم الآخر منهم الشارح - رحمه الله - على الشرط لغة : معنى العلامة دون تفريق بين محرك الرأى وساكنها .

ينظر : (أصول فخر الإسلام بشرحه الكشف للبخارى ١٧١ / ٤ ، وأصول السرخسى ٣٠٢-٣٠٣ ، وشفاء الغليل ص ٥٥٠) .

(١) وعرفه القرافى بقوله : (ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته) .

(شرح تنقيح الفصول ص ٨٢) .

والتعريفان متقاربان إلا أن تعريف القرافى أوضح ، وكلاهما غير مانع ، لشمولهما الركن ، فلا بد من إضافة قيد (وكان خارجا عن الماهية) .

وشرط فى حكم العلل كحفر البئر وشق الزق

وشرط له حكم الأسباب كما إذا حل قيد عبد حتى أبق .

والثانى : شرط هو فى حكم العلل كشق الزق وحفر البئر ، وذلك أن كل شرط لم يعارضه علة (صلح)^(١) ذلك الشرط أن يقوم مقام العلة ، ويضاف الحكم إليه ، ومتى عارضه علة ، لم يصلح أن يقوم مقام العلة ، لعدم الحاجة إلى إثبات الخلافة ؛ وهذا لأن الشرط لما تعلق به الوجود دون الثبوت أشبه العلل ، والعلل وإن كانت أصولا فى إثبات الأحكام ، لكنها لم تكن عللا بذواتها بل هى أمارات فى الحقيقة ، فصح أن يخلفها الشروط : لأنها علامات أيضا ، بخلاف العلل العقلية ، فإنها علل بذواتها ، فلم يصح أن يخلفها الشروط ، واعتبار العلة عند صلاحها لإضافة الحكم دون الشرط ، وعند عدم صلاحها اعتبار خلافة الشرط ، أصل كبير لعلماننا - رحمهم الله - حتى قالوا: إن من شق زق الغير حتى سال ما فيه ، يضمن الشاق /^(٢) لأن علة الهلاك السيلان وهو غير صالح لإضافة الحكم ؛ لأنه أمر طبيعى لا تعدى فيه ، والشق شرط للسيلان ؛ لأن الزق كان مانعا منه ، فبالشق أزال المانع ، فيضاف الضمان إليه ؛ لأنه صالح للإضافة ، إذ هو تعدى فى حق الغير .

وكذا من حفر بئرا فى الطريق ، حتى وقع فيه شيء وهلك ، يضمن الحافر، لأن علة الهلاك الثقل ، وهو أمر طبيعى لا تعدى فيه ، إذ هو بخلق الله تعالى ، والمشى سبب محض لا تعدى فيه أيضا ، والحفر إزالة للمانع ،

(١) فى ح (لم صلح) وهو خطأ .

(٢) فى ١٩٤ / ١ من ح .

فيكون شرطاً / (١) فيضاف التلف إليه ، إذ هو موصوف بالتعدي ، حتى أن من حفر بئراً في أرض نفسه لا يضمن الخافر إذ هو غير موصوف بالتعدي والمشى موصوف به ، فعلم أن خلافة الشرط عند عدم صلاحية العلة والسبب لإضافة الحكم .

والثالث : شرط له حكم الأسباب أى : شرط يعترض عليه فعل فاعل مختار صالح لإضافة الحكم إليه ، وذلك الفعل غير منسوب إلى الشرط ، والشرط سابق عليه ، مثل حل قيد عبد الغير ، حتى أبقى ، فإنه لا يضمن الحال قيمة العبد للملكة بالاتفاق إذا كان العبد عاقلاً ، ولو كان مجنوناً فالحال ضامن عند محمد - رحمه الله - كما في فتح باب القفص عنده (٢) ، وذلك لأن حله شرط ، (فإنه) (٣) إزالة المانع من إباق كالحفر ، وقد اعترض عليه فعل الإباق الذي هو علة التلف ، وهو فعل فاعل مختار ، صالح لإضافة الحكم إليه ، فيمنع إضافته إلى الشرط .

واحترز بقولنا : فعل فاعل مختار ، عن الفعل الطبيعي كسيلان المائع وبأنه غير

(١) ق ٢١٤ / ١ من ب .

(٢) أى : لو فتح أحد باب قفص لآخر ، فطار الطير منه وضاع ، يضمن عند محمد - رحمه الله - ولا يضمن عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - والشافعى إلا أن يكون أهاجه .

وقال أصحاب الشافعى : إن طار من فوره ذلك ، ضمن فى قول ، وإن مكث ساعة ثم طار ، لا يضمن قولاً واحداً .

وقال مالك وأحمد : يضمن مطلقاً سواء أهاجه أم لا .

انظر : (بدائع الصنائع ٧ / ١٦٦ ، وشرح الكبير ٣ / ٤٤٥ ، والمجموع ١٤ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والمغنى ٥ / ٣٠٣) .

(٣) فى ح (فإن) .

منسوب إلى الشرط : عما كان فعل فاعل مختار منسوب إلى الشرط كفتح باب القفص على قول محمد - رحمه الله - فإن فعل الطيران وإن كان عن اختيار إلا أنه منسوب إلى الفتح عنده ، كسير الدابة منسوب إلى السائق .

وبقولنا : سابق عليه عن تعليق الطلاق بدخول الدار مثلا ، فإنه فعل فاعل مختار غير منسوب إلى الشرط ، ولكن وجود الشرط متأخر عن صورة العلة ، فلذلك كان شرطا محضا خاليا عن معنى السببية ، بخلاف حل القيد ، فإنه مقدم على الإباق ، فمن هذا الوجه نزل منزلة الأسباب ؛ لأن السبب يتقدم والشرط المحض يتأخر .

ولا يقال : الشرط قد يتقدم على صورة العلة كالإشهاد فى النكاح ، فإنه يتقدم على العلة ، وهو الإيجاب والقبول صورة ومعنى .

لأننا نقول : نحن لا ننكر تقدم الشرط على صورة العلة ، ولكننا نقول : إذا تقدم لم يتمحض شرطا ، بل كان شرطا مشابها بالسبب من حيث أن تقدم وجوده لا يخلو / ^(١) عن معنى الإفضاء إلى الحكم بواسطة وجود العلة كالسبب الحقيقي ، ثم حل القيد وإن شابه الأسباب لكنه شابه السبب الخالص لا السبب الذى فيه معنى العلة ؛ لأن السبب الذى فيه معنى العلة : ما كانت العلة مضافة وحادثة به كقودها وسوقها ، وههنا ما هو العلة ، وهو الإباق غير حادث بالشرط ، بل هو حادث باختيار صحيح ، فانقطع / ^(٢) به نسبه عن الشرط من كل وجه ، فكان التلف مضافا إلى العلة لا إلى ما سبق من الشرط .

ولا يلزم عليه ما إذا أمر عبد الغير بالإباق ، فأبق ، حيث يضمن الامر

(١) ق ١٩٤ / ب من ح .

(٢) ق ٢١٤ / ب من ب .

وإن (اعترض) ^(١) فعل (فاعل) ^(٢) مختار على الأمر ، لأن الأمر بالإباق استعمال له ، فإذا اتصل به الإباق ، يصير عاصيا له بالاستعمال ، كما إذا استخدمه فخدم .

وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فيمن فتح باب قفص (طائر) ^(٣) فطار الطير ، أو باب إصطبل فندت الدابة في فور ذلك : لا يضمن الفاتح شيئا ؛ لأن هذا شرط جرى مجرى السبب وقد اعترض عليه فعل مختار غير منسوب إليه ، فلم يصير التلف مضافا إليه .

وعند محمد والشافعي - رحمهما الله - يضمن الفاتح إذا طار أو ندت على الفور ^(٤) لأن الدابة ، أو الطير لا يصبر عن الخروج والطيوان عادة ، والعادة إذا تأكدت صارت طبيعة لا يمكن الاحتراز عنها ، فإذا خرج على الفور ، واستعمل عادته ، كان الخروج على العادة بمنزلة ميلان الرهن عند شق الزق فيكون الفتح سبب ضمان كالشق ، ولم يبطل الإضافة إليه باختيار الطير أو الدابة ؛ لأنه اختيار فاسد .

قال القاضي أبو زيد في بيان هذه المسألة : (ما ذكرناه قياس ، وما ذكره الخصم قريب من الاستحسان ، (فقد) ^(٥) ألحق العادة ، وإن كانت عن اختيار بالطبيعة ، صيانة لأموال الناس ، وأهدر اختيار ما لا عقل له حكما ، فإنه خيار لا حكم له ^(٦) .

(١) في ب (اعرض) وهو خطأ .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) وقد سبق أن ذكرت اختلاف الأئمة في المسألة . فليراجع (ص ١٢٠٠ هامش رقم ٢) .

(٥) في ب (قد) .

(٦) (الأسرار ٣/ ٦٣ مخطوط رقم ٦٠٩٧ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة) .

وشرط اسما لا حكما كأول الشرطين فى حكم تعلق بهما كقوله : إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق .

والرابع : شرط اسما لا حكما كأول الشرط فى حكم تعلق بهما .

كقولنا : إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق ^(١) .

فالدخول فى الدار الأولى شرط اسما أى صورة (من) ^(٢) حيث إنه (يفتقر إليه الحكم) ^(٣) فى الجملة ، لا حكما ؛ لأن حكم الشرط أن يضاف إليه الوجود ، والوجود يضاف إلى آخرهما ، ولهذا لو أبانها ، فدخلت إحدى الدارين ثم نكحها ، فدخلت أخرى ، تطلق عندنا خلافا لزفر - رحمه الله - لأن الملك إنما يشترط عند وجود الشرط لصحة الجزء لا لصحة (وجود) ^(٤) الشرط ولهذا لو دخلتهما فى غير الملك ، انحلت اليمين ولم يوجد عند وجود الشرط الأول جزاء يفتقر إلى الملك ؛ ليشترط الملك له ؛ لأن الجزء لا ينزل قبل وجود الشرط الثانى ولم يجز شرطه / ^(٥) لبقاء اليمين ؛ لأن محلها الذمة فيبقى

(١) قلت : هذه المسألة على أوجه : أ- إن دخلتهما فى الملك ، يقع الطلاق بلا شبهة .

ب - إن دخلتهما فى غير الملك ، انحلت اليمين لا إلى إجزاء .

ج - إن دخلت الأولى فى الملك ، ثم بان من زوجها ثم دخلت الأخرى فى غير الملك ، لم يطلق بالاتفاق عند مشائخ الحنفية ، وإن دخلت الأولى فى غير الملك ثم تزوجها ثم دخلت الأخرى طلقت عند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف خلافا لزفر - رحمهم الله - وهى المذكورة فى الكتاب . (كشف الأسرار للبخارى ٢١٨/٤) .

(٢) زيادة من ح .

(٣) فى النسختين معا (يفتقر الحكم) والصواب ما أثبتناه ، ولعل كلمة (إليه) سقطت من الناسخ .

(٤) زيادة من ح .

(٥) ق ١٩٥ / ١ من ح .

وشرط هو كالعلامة الخالصة كالإحصان فى الزنا . وإنما يعرف الشرط بصيغته كحروف الشرط .

بيقاتها .

والحاصل أن الملك شرط صحة الإيجاب أو صحة الإيقاع ، وحال الشرط الأول / ^(١) خالية عنهما ، فلو شرط الملك ، لشرط لبيقاتها أو لصحة عين الشرط وذلك باطل .

فإذا وجد الملك حال الإيجاب وحالة الوقوع ، يقع الجزاء ، ولا يضر زواله فيما بين ذلك .

وجه قول زفر - رحمه الله - : أن حظ الشرطين من الحكم على السواء ؛ لأنه صيرهما شيئاً واحداً فى وجود الجزاء ، وفى أحدهما يشترط الملك فكذلك فى الآخر .

وجوابه ما قلنا : أن شرطية الملك كذا .

والخامس شرط هو كالعلامة كالإحصان فى باب الزنا ، ويجىء بيانه فى العلامة إن شاء الله تعالى .

قوله : وإنما يعرف الشرط بصيغته ...

ذكر بعض العلماء منهم القاضى أبو زيد ^(٢) : إن صيغة الشرط قد تخلو عن معنى الشرط ، ويسمون ذلك شرط تغليب ، على معنى أن ما دخل عليه الشرط لا يخلو فى الغالب عن هذا الشرط وإن كان قد ثبت الحكم بدونه فى بعض

(١) ق ٢١٥ / ١ من ب .

(٢) راجع : (التوقيف ٧٤٢ / ٢) .

الأحوال كما فى قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ﴾ ^(١) فإنه مذكور على سبيل التغليب والعادة ، إذ العادة الغالبة أن الإنسان إنما يكتب العبد إذا رأى فيه خيرا ، لا أنه شرط حقيقى ، بدليل جواز كتابة العبد الذى لا يعلم فيه خيرا بإجماع الفقهاء ، فرد الشيخ ذلك بقوله : وإنما يعرف الشرط بصيغته ... أى : لا تنفك صيغة الشرط عن معنى الشرط خصوصا فى كلام الله تعالى ؛ لأن القول به يؤدى إلى إلغائه وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم ﴾ ، فالمراد بالأمر النذب دون الإيجاب ، بدليل السياق ، وهو قوله تعالى : ﴿ وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ﴾ فإنه للنذب دون الإيجاب ^(٢) .

والكتابة إنما تصير مندوبا إذا علم فيه خيرا ، والنذب متعلق بهذا الشرط ويتوقف عليه لا أنه خرج على وفاق العادة .

(١) سورة النور / ٣٣ . والآية كاملة ﴿ وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ولا تكروها فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾ . وفى المراد من قوله : (خيرا) ثلاثة أقوال :

الأول : أنه القدرة على السعى والاكسباب ، وبه قال مالك والشافعى .

الثانى : أن الخير المال ، وهو قول عطاء وابن عباس .

والثالث : أنه الوفاء والصدق والأمانة ، وهو قول الشافعى الثانى .

انظر : (أحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٣٨٣ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٣٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٤٥) .

(٢) قلت : هناك أدلة أخرى أيضا تدل على أن الأمر فى قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم ﴾ للنذب لا للوجوب .

· (راجع أحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٣٨٢) .

أو دلالة كقوله : المرأة التي أتزوج طالق ثلاثا ، فإنه بمعنى الشرط دلالة ،
لوقوع الوصف في النكرة ، ولو وقع في المعين لما صلح دلالة .

قوله : أو دلالة ...

أي دلالة الشرط لا تنفك عن معنى (الشرط)^(١) كالصيغة ، وذلك مثل
قول الرجل : المرأة التي أتزوج طالق فإنه بمعنى الشرط دلالة ، لوقوع الوصف
في النكرة ، لأن التزوج دخل على امرأة غير معينة ، فكانت نكرة ، والوصف
في النكرة معتبر ، لتعرفها به ، فصلح دلالة على الشرط ، وصار كأنه قال :
إن تزوجت امرأة ، فهي طالق ؛ لأن الشرط ما يكون ملفوظا على خطر
الوجود ، ويتوقف بنزول الجزاء عليه ، وقد وجد هذا المعنى فيما نحن فيه .

ولو وقع وصف التزوج في المعين بأن قال : هذه المرأة التي أتزوجها طالق ،
لا يصلح الوصف دلالة على الشرط ؛ لأن الوصف في المعين لغو ، فيبقى
قوله : هذه المرأة طالق /^(٢) فيلغو في الأجنبية .

ثم أشار الشيخ بقوله : ونص الشرط يجمع الوجهين .. يعني : لو أتى
بصريح الشرط يتعلق الحكم به في المعين وغير المعين مثل قوله /^(٣) إن تزوجت
امرأة أو إن تزوجت هذه المرأة ، فهي كذا ، لتعلق الطلاق بالشرط في الوجهين
جميعا ، بخلاف دلالة الشرط لما ذكرنا .

قوله : والرابع : العلامة ...

أي : الرابع من القسم الثاني من التقسيم المذكور في أول الفصل العلامة .

(١) في ب (الشرط لها) بزيادة (لها) .

(٢) ق ٢١٥ / ب من ب .

(٣) ق ١٩٥ / ب من ح .

ونص الشرط يجمع الوجهين .

والرابع : العلامة ، وهو ما يُعرّف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود كالإحصان .

وهى لغة : الأمانة كالمنار للمسجد^(١) :

وفى الشريعة ما ذكر فى المتن ، فتكون العلامة : ما هو دليل على ظهور الحكم عند وجودها فحسب ، كالتكبيرات فى الصلاة ، فإنها إعلام على الانتقال من ركن إلى ركن . وقد تسمى العلامة شرطا بطريق المجاز كالإحصان فى باب الزنا .

قيل : إحصان الزنا عبارة عن اجتماع سبعة أشياء : العقل ، والبلوغ ، والحرية ، والنكاح الصحيح ، والدخول به ، وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر (فى صفة)^(٢) الإحصان ، والإسلام .

قال شمس الأئمة : شرط الإحصان على الخصوص شيان :

الإسلام ، والدخول بالنكاح الصحيح ، فأما البلوغ والعقل فهما شرطا

(١) والميل للطريق ؛ لأن المنارة معرفة للمسجد ، والميل معرف للطريق ومنه سمي ما يميز بين الأرضين من القواصل ، منار الأرض ، قال-عليه الصلاة والسلام-: (لعن الله من غير منار الأرض) .

رأى فى تعريف العلامة لغة واصطلاحاً :

(أصول السرخسى ٣٠٤/٢ ، ٣٣١ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٥١/٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ١٧٤/٤ ، ٢٢٦ ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٢٦ ، والقاموس المحيط ١٥٥/٤) .

(٢) فى ح (بصفة) وهو تصحيف .

الاهلية للعقوبة ، لا شرطا الإحصان على الخصوص ، والحرية شرط تكميل العقوبة^(١) .

وإنما قلنا : إن الإحصان علامة وليس بشرط ؛ لأن الزنا إذا تحقق لا يتوقف انعقاده علة للرجم على إحصان يحدث بعد ، فإن الإحصان لو وجد بعد الزنا ، لا يثبت بوجوده الرجم .

ومعلوم أنه ليس بعلة ، ولا سبب أيضا ؛ لأنه ليس بطريق مفض إليه فعرفنا أن الرجم غير مضاف إليه لا وجوبا به ، ولا وجودا عنده ، ولكنه عبارة عن حال الزانى يصير الزنا فى تلك الحالة موجبا للرجم ، فكان معرفا أن الزنا حين وجد ، كان موجبا للرجم ، فكان علامة لا شرطا .

هذا هو طريقة القاضى أبى زيد^(٢) واختارها بعض المتأخرين ، وتابعهم المصنف .

وأما أصحابنا المتقدمون وعامة المتأخرين ومن سواهم من الفقهاء فقد سمو الإحصان شرطا^(٣) ، لوجوب الرجم ؛ لأن الشرط ما يتوقف على وجوده الحكم والإحصان بهذه المثابة .

(١) راجع : (المبسوط ٣٩/٩) .

وقد حصل فى النقل تصرف يسير ، حيث حذف بعض الكلمات اختصارا .

(٢) فإنه جعل الإحصان علامة على الرجم حيث قال : (وأما الشرط الذى هو فى حكم العلامة : فالإحصان بعد الزنا ، فإنه يبين بالإحصان أن الحد كان رجما فيصير الإحصان علما على موجود واجب قبله . . إلخ) .
(التقويم ٧٤٢/٢) .

(٣) من هؤلاء العلامة عبد العزيز البخارى حيث قال :

(وقد تسمى العلامة شرطا - يعنى - إذا كان للحكم نوع تعلق به مثل الإحصان فى الزنا ، فإنه وإن كان علامة كما بينا لكن الحكم لما لم يثبت عند عدمه ، كان فيه =

حتى لا يضمن شهوده إذا رجعوا بحال .

وكونه سابقا على الزنا غير متأخر عنه ، لا يخل شرطيته كالطهارة ، وستر العورة والنية ، فإنها سابقة على الصلاة بحيث لا يتصور تأخرها عنها مع أنها شروط حقيقة بلا خلاف .

وقولهم : لم يتعلق (به)^(١) وجود غير مسلم ؛ لأن الزنا لا يوجب الرجم بدونه كالسرقة لا توجب القطع بدون النصاب ، وهو شرط بلا شبهة ، فكذا الإحصان .

وقولهم : إن الشرط لا بد أن يكون متأخرا /^(٢) عن صورة العلة غير مسلم ؛ لأن الشرط قد يتقدم كما بينا ، وقد يتأخر كما في التعليقات .

قوله : حتى لا يضمن شهود الإحصان ...

نتيجة كون الإحصان /^(٣) علامة وليس بشرط حقيقى ، بل هو شرط مجازا يعنى إذا رجع شهود الإحصان بعد الرجم مع شهود الزنا ، أو رجعوا (وحدهم)^(٤) لا يضمنون دية المرجوم ؛ لأن الإحصان علامة ، والعلامة غير صالحة لخلافة العلة لما ذكرنا أنها لا يتعلق بها وجوب ولا وجود ، فلا يجوز إضافة الحكم إليها بوجه ، بخلاف ما إذا اجتمع شهود الشرط ، والعلة ، ثم

== جهة الشرط من هذا الوجه ، فيجوز أن يسمى شرطا) .

(كشف الاسرار ٢٢٦/٤) .

(١) فى ح (بها) .

(٢) فى ٢١٦ / أ من ب .

(٣) فى ١٩٦ / أ من ح .

(٤) فى ب (أحدهم) وهو خطأ .

رجع شهود (الشرط) ^(١) وحدهم ، فإنهم يضمنون عند بعض المشائخ ؛ لأن الشرط صالح لخلافة العلة عند تعذر إضافة الحكم إليها لتعلق الوجود به .

وعند زفر - رحمه الله - شهود الإحصان إذا رجعوا وحدهم ، ضمنوا دية المرجوم ^(٢) .

والجواب ما قلنا : إن الإحصان علامة ، فلا يصح للخلافة .

ولئن سلمنا أنه شرط عند البعض ، فلا يجوز إضافة الحكم إليه أيضا ؛ لأن شهود الشرط لا يضمنون عند صلاح العلة للإضافة .

وهنا شهود العلة ، وهى الزنا صالحة للإضافة ، فيضاف التلف إليهم فإن رجعوا ، وجب الضمان عليهم ، وإن ثبتوا ، انقطع الحكم بشهادتهم عن الشرط ، ولا يلزم عليه ما إذا رجع شهود الشرط وحدهم فى مسألة شهود الشرط واليمين ؛ لأنه لا رواية عن السلف فيه .

واختيار عامة المحققين مثل شمس الأئمة وصدر الإسلام ، والبرغرى ، وغيرهم ، أنهم لا يضمنون شيئا ^(٣) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) راجع : (الهداية ١ / ٥٠٦) .

(٣) قياسا على شهود الإحصان إذا رجعوا وحدهم .

وقال البزدوى : (وإذا رجع شهود الشرط وحدهم ، يجب أن يضمنوا لما قلنا) وقال شارحه - أعنى عبد العزيز البخارى - : (لما قلنا : إن العلة وهى يمين الزوج أو المولى ، لا يصلح علة للضمان ، لخلوهما عن وصف التعدى ، إذ شهود اليمين ثابتون على شهادتهم ، فيجب إضافته إلى الشرط ؛ لظهور صفة التعدى فيه برجوع شهوده عن شهادتهم ، فلذلك يجب الضمان عليهم) .

راجع : (أصول شمس الأئمة الرخسى ٢ / ٣٢٤ ، وشرح المنار لابن ملك ص ١١٠) .

على^(١) أن هذا الشرط وهو الإحصان يستحيل إضافة الحد إليه ؛ لأن الحد عقوبة ، والإحصان خصال حميدة ، ويستحيل إضافة العقوبة فى الشرع إلى الخصال الحميدة فصار مضافا إلى الزنا من كل وجه .

== ٩٣٠ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣٠٩/٤ ، ونور الأنوار بشرحه قمر الأقطار ص ٢٨١) .

(١) الظاهر أنه مرتبط بقوله : (ولئن سلمنا أنه شرط عند البعض ... إلخ) .
انظر : (حاشية عزمى راده على ابن ملك ص ٩٣٠) .

العقل معتبر لإثبات الأهلية ، وأنه خلق متفاوتا .

وقالت الأشعرية : لا عبرة للعقل أصلا دون السمع وإذا جاء السمع فله
العبرة دون العقل .

((فصل))

فى بيان^(١) الأهلية :

ولما فرغ الشيخ عن بيان الحجج التى هى خطابات الشارع وما يتعلق بها ،
شرع فى بيان الأهلية ، إذ الخطاب لا يثبت فى غير العقل ، ثم من لا عقل
له ، لا أهلية له ، شرع فى بيان العقل فقال : العقل معتبر لإثبات الأهلية ...
ثم العقل من أعز النعم ، إذ به يمتاز الإنسان من الحيوان ، وبه يعرف ربه ،
وبه ينال سعادة الدارين ، ولذا قال - ﷺ - : « ما خلق الله تعالى خلقا أكرم
عليه من العقل »^(٢) ولكن لا كفاية بالعقل نفسه بحال دون إعانة الله تعالى ،

(١) قلت : لم يتوسع الشافعية فى بيان الأهلية كما توسع الحنفية فيها ، بل اكتفوا بذكر
شرط التكليف ، وهو القدرة على فهم الخطاب ، ولا يتحقق ذلك إلا بالعقل
والبلوغ ، وهما أساس الأهلية التى تحدث عنها الحنفية .

وربما توهم المتوهم أن الأهلية لا ذكر لها فى كتب أصول الشافعية وهذا خطأ وقد قعد
الشافعية قاعدة الأهلية فى اشتراط القدرة على فهم الخطاب شرطا للتكليف ولم
يتناولوا الأهلية وعوارضها فى كتب الأصول ، اكتفاء بتناولها فى كتب الفقه .

انظر : (شرح تنقيح الفصول ص ٧٨-٧٩ ، وشرحه الاسنوى والبدخشى ١/١٣٥
فما بعدها ، والمحصول ج ١ ق ٤٣٧/٢ فما بعدها ، والاحكام للأمدى ١/٢١٥ فما
بعدها ، والأشياء والنظائر للسيوطى ص ٢٠٦ فما بعدها) .

(٢) ذكره الإمام الغزالى فى (إحياء علوم الدين ١/١٤٢) بلفظ : (أول ما خلق الله العقل
فقال له : أقبل ، فاقبل ، ثم قال له : أدبر فادبر ، ثم قال الله - عز وجل : =

لأنه عاجز بنفسه وأنه خلق متفاوتا ، فكس من صغير يستخرج بعقله ما يعجز الكبير عنه . وقد مر تفسيره فى اقتسام^(١) السنة /^(٢) فلا نعيده .

ثم اختلف أهل القبله فى العقل - أهو من العلل الموجبة أم لا ؟ .

فقال الأشعرية : لا عبرة للعقل أصلا ...

يعنى : لا مدخل (له)^(٣) فى معرفة حسن الأشياء وقبحها بدون السمع ، ولا أثر له فى إيجاب شئ وتحريمه بحال ، بل الموجب هو السمع ، وهو^(٤) قول أصحاب الشافعى حتى أبطلوا إيمان الصبى ، لعدم ورود الشرع به وعدم اعتبار عقله كإيمان صبى غير عاقل ، وقالوا فى قوم لم يبلغهم الدعوى : إذا قتلوا ضمنوا ، فجعل كفرهم عفوا حيث جعلوا كالمسلمين فى الضمان^(٥) .

== وعزى وجلالى ما خلقت خلقا أكرم علىّ منك ، بك آخذ ، وبك أعطى ، وبك أثيب ، وبك أعاقب .

وقال الحافظ العراقى : (حديث أول ما خلق الله العقل قال له : أقبل الحديث رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث أبى أمامة ، وأبو نعيم من حديث عائشة بإسنادين ضعيفين) .

وجاء فى المقاصد الحسنة : (قال ابن تيمية وتبعه غيره : إنه كذب موضوع باتفاق) . وقال ابن حبان : (ليس عن رسول الله - ﷺ - حديث ضعيف فى العقل) .

انظر : (تخريج أحاديث الإحياء ١/ ١٤٢ ، والأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة ص ١٢٥ ، والمقاصد الحسنة ص ١١٨ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(١) راجع (ص ٦٨٦) .

(٢) ق ٢١٦ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) ق ١٩٦ / ب من ح .

(٥) راجع : (هامش رقم ٧ على الهداية ١/ ٥٤٠) .

==

وعندنا لم يضمنوا وإن كان قتلهم حراما قبل الدعوة ؛ لأن غفلتهم عن الإيمان بعد إدراك مدة التأمل لا يكون عفوا ، وكان قتلهم مثل قتل نساء أهل الحرب بعد الدعوة ، فلا يوجب ضمانا ^(١) .

تمسكوا فى ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ^(٢) نفى العذاب قبل البعثة . ولما انتفى العذاب عنهم ، انتفى حكم الكفر ويقوا على الفطرة ، ويقول : ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ^(٣) . فلو كان العقل حجة قبل النبى - ﷺ - لكان حجة الله قبل بعثة الرسل تامة فى حقهم .

ولأن الله تعالى جعل الهواء غالبا فى النفوس ، شاغلا للعقل بمعاجل

== ويؤخذ من كتاب الكافى أن المالكية أيضا مع الإمام الشافعى فى ذلك .

ينظر : (الكافى ١ / ٤٦٦) .

(١) وبه قالت الحنابلة أيضا .

راجع : (الهداية ١ / ٥٤٠ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٣٦٢) .

(٢) سورة الإسراء / ١٥ . وأول الآية : ﴿ من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ .

قال الإمام القرطبى بعد تفسير هذه الآية : (وفى هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع خلافا للمعتزلة الغائلين : بأن العقل يقبح ويحسن) .

ينظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٣١) .

(٣) سورة النساء / ١٦٥ . والآية بكاملها : ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما ﴾ والإمام القرطبى - رحمه الله - بعد أن ذكر تحت تفسير هذا الجزء من الآية الكريمة بعض الآيات التى تؤيد معنى هذه الآية قال : (وفى هذا كله دليل واضح أنه لا يجب شئ من ناحية العقل) .

(الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨) .

وقالت المعتزلة : إنه علة موجبة لما استحسنته محرمة لما استقبجه فوق العلل الشرعية ، فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لا يدركه العقل .

المنافع ، فيخرج الإنسان على ما عليه أصله في فك عقله عن أسر الهواء ونوم الغفلة بلا شرع ، حرجا أكثر من حرج العقل ، بسبب نقصان العقل لإدراك ما يدركه البالغ ، ثم ذلك العذر أسقط عن الصبي وجوب الاستدلال بعقله ، وأسقط عنه الخطاب ، فلأن يسقط الاستدلال بمجرد العقل قبل إعانة الوحي كان أولى .

وقالت المعتزلة^(١) : العقل (علة)^(٢) موجبة لما استحسنته ، محرمة^(٣) لما استقبجه ... على القطع فوق العلل الشرعية ؛ لأن العلل الشرعية أمارات ليست بموجبة بذواتها بخلاف العلل العقلية .
فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لا يدركه العقل^(٤) .

(١) راجع : أقوالهم المزيفة وأدلتهم الباطلة في :

(العتمد ٨٨٧/٢ ، والمحصل ج ١ ق ١٦٠/١ فما بعدها ، والأحكام للامدى ١١٤/١ فما بعدها ، والفصل لابن حزم ٢٦٠/٤ ، وإرشاد الفحول ص ٧ ، ومرة الأصول ٤٣٣/٢) .

(٢) في ب (مثله) وهو خطأ .

(٣) والمراد من الإيجاب ، والتحرير فيه : أن الشرع لو لم يكن واردا في هذه الأشياء بالإيجاب والتحرير ، لحكم العقل بوجوبها وحرمتها ، ولم يتوقف ثبوتها على السمع .

انظر : (الكشف للبخارى ٢٣٠/٤) .

(٤) قلت : وهذا مردود عليهم ؛ لأن الله تعالى شرع من المقدرات والمغيبات ما لا يدركه العقول ، كأعداد الركعات ، ومقادير الزكاة ، والجنايات ، والحدود ونحوها .
(المرجع السابق ٢٣٦/٤) .

وقالوا : لا عذر لمن عقل فى الوقف عن الطلب وترك الإيمان ، والصبي
العاقل مكلف بالإيمان ، ومن لم يبلغه الدعوة إذا لم يعتقد إيماناً ولا كفراً كان
من أهل النار .

ونحن نقول فى الذمى الذى لم يبلغه الدعوة أنه غير مكلف بمجرد العقل ،
وإذا لم يعتقد إيماناً ولا كفراً ، كان معذوراً .

وإذا أعانته الله بالتجربة وأمهله لدرك العواقب ، لم يكن معذوراً ، وإن لم
تبلغه الدعوة .

فأنكروا ثبوت رؤية الله تعالى فى الآخرة بالنصوص الدالة ، قائلين بأن
رؤية ما لا جهة له ولا كيف مما يستحيله العقل . وأنكروا أن يكون القبائح -
من الكفر والمعاصي - داخلة تحت إرادة الله تعالى ومشيته ؛ لأن إضافتها إلى
إرادته مما يقبحه العقل ، فلا يجوز أن يرد الشرع بذلك .

وجعلوا الخطاب متوجهاً بنفس العقل ، فإذا صار الإنسان يحتمل عقله
الاستدلال بالشاهد على الغائب ، فقد تحققت العلة الموجبة فى حقه ، فيتوجه
عليه التكليف بالإيمان^(١) .

(١) قلت : إن العقل وإن كان آلة لمعرفة الأشياء لكن لا يقع الكفاية به فى
وجوب الاستدلال وحصول المعرفة ، سواء انضم إليه دليل السمع أم لا ، أما فى
حالة عدم الانضمام ؛ فلأن العقل عاجز بنفسه ؛ لأنه آلة ، والآلة لا تعمل بدون
الفاعل ، فلا يصلح أن يكون موجباً بنفسه شيئاً ، ولا مدركاً بنفسه حسن الأشياء
وقبحها .

وأما فى حالة الانضمام ، فلأن الإيجاب حيثنذ يضاف إلى دليل السمع لا إلى العقل
يراجع : (الكشف للبخارى ٢٣٣/٤) .

وعند الأشعرية : إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك ، أو اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة ، كان معذورا . ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم .

ولهذا قالوا / ^(١) لا عذر لمن عقل - صغيرا كان أو كبيرا - في الوقف عن الطلب وتركه الإيمان ، فكان الصبي العاقل مكلفا بالإيمان .

ومن لم تبلغه الدعوة أصلا ، ونشأ على شاطئ الجبل ، فلم يعتقد إيمانا ولا كفرا ، ومات على ذلك ، كان من أهل النار ، ولوجوب الإيمان بمجرد العقل وتمسكوا في ذلك بقصة إبراهيم - عليه السلام - فإنه قال لآبيه :

﴿ إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٢) وكان هذا القول / ^(٣) قبل الوحي ، فإنه قال : ﴿ أَرَاكَ ﴾ ولم يقل : أوحى إلي ، ولو لم يكن العقل حجة بنفسه وكانوا معذورين ، لما كانوا في ضلال مبين .

وبأن المعجزة بعد الدعوة لا تعرف إلا بدليل عقلي ، وآيات حَدَّثَ العالم على المحدث أدل من علامات المعجزة ، فلما كان بالعقل كفاية معرفة المعجزة والرسالة ، كان به كفاية معرفة الله بالطريق الأولى ، فكان بنفسه حجة بدون الشرع ، ولزم العمل به .

والقول الصحيح فيه أن العقل غير موجب بنفسه كما قالت المعتزلة ، وغير مهدر كما قالت الأشعرية ، فلما من أنكر معرفة الله تعالى بدلالات العقول وحدها ، فقد قصر ، ومن ألزم الاستدلال بلا وحي ولم يعذره بغلبة الهوى

(١) ق ٢١٧ / ١ من ب .

(٢) سورة الأنعام / ٧٤ ، وأول الآية : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آتِخْذْ أَصْنَامًا آلِهَةً ﴾ .

(٣) ق ١٩٧ / ١ من ح .

وعندنا : يصح وإن لم يكن مكلفا به .

مع أنه ثابت في أصل الخلقة ، فقد غلا ، بل العقل معتبر لإثبات أهلية الخطاب ، إذ الخطاب لا يفهم بدونه ، وخطاب من لا يفهم قبيح ، فكان معتبرا لإثبات الأهلية^(١) .

ولذلك قلنا في الصبي العاقل : إنه غير مكلف بالإيمان وإن صح منه الإيمان لأن الوجوب بالخطاب ، والخطاب ساقط عنه بالنص ، وهو قوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث عن صبي حتى يحتلم »^(٢) حتى إذا عقلت المراهقة ولم تصف الإيمان بعدما استوصفت وهى تحت زوج مسلم بين أبوين مسلمين ، لم تجعل مرتدة ، ولم تبين من زوجها ، ولو بلغت كذلك لبانت لأنها صارت مكلفة بالإيمان .

فعلم أن الصبي غير مكلف بالإيمان ، إذ لو كان مكلفا لبانت من زوجها وهذا هو اختيار القاضى أبى زيد^(٣) .

وذكر فى (الكفاية)^(٤) : أن وجوب الإيمان بالعقل مروي عن أبى حنيفة -

(١) قلت : أشار بهذا إلى مذهب الماتريدية - ومن معهم - القائلين بعدم إلغاء العقل وعدم اعتباره فى أخذ الأحكام الشرعية ، وهذا ما عليه جمهور الحنفية ، واعتمده الشارح .

(٢) أخرجه : (البخارى بالمعنى فى ١٦٩ / ٦ ، ٢١ / ٨ ، وقد أخرجه بهذا اللفظ : أبو داود ٥٦٠ / ٤ ، والترمذى ٣٢ / ٤ ، وابن ماجه ٦٥٨ / ١ ، والدارمى ١٧١ / ٢ ، وأحمد فى مسنده ١٠٠ / ٦) .

(٣) فإنه قال : (... وكذلك إذا استوصف الله تعالى ، فلم يصف حال صباه ، لم يكن كفرا ، وهو كفر بعد البلوغ ؛ لأن الوصف أداء لفرض الإيمان ، ولا أداء عليه حال الصبا) .

(التقويم ٨٨١ / ٣) .

(٤) ساقطة من ب .

قلت : المراد بالكفاية هى : (البداية من الكفاية فى الهداية) .

رحمه الله - ذكر في المتقى^(١) عن أبي يوسف عن أبي حنيفة - رحمه الله - لا
عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه .
أما في الشرائع ، فمعذور ، حتى تقوم عليه الحجة^(٢) .

وروى عن أبي حنيفة أنه قال : (لو لم يبعث الله رسولا ، لوجب على
الخلق معرفته بعقولهم)^(٣) .

قال : وعليه مشائخنا من أهل السنة /^(٤) حتى قال الشيخ أبو منصور في
الصبي العاقل : إنه يجب عليه معرفته تعالى ، وهو قول كثير من مشايخ
العراق وحملوا قوله - عليه السلام - : « رفع القلم عن ثلاث ... الحديث » على
الشرائع .

قلت : وهذا القول يوافق لقول المعتزلة من حيث الظاهر سوى أنهم
يجعلون نفس العقل موجبا ، وهؤلاء يقولون : الموجب هو الله تعالى ،

= في أصول الدين - للشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن محمود نور الدين الصابوني ،
المتوفى سنة (٥٨٠ هـ) وهذا الكتاب مطبوع بمطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م
وحققه وقدم له الدكتور : فتح الله خليف .

(١) هو : المتقى في فروع الحنفية ، للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن
أحمد ، المقتول شهيداً سنة (٣٣٤ هـ) .
(كشف الظنون ١٨٥١ / ٢) .

(٢) انظر : (البداية من الكفاية في الهداية ص ١٤٩ ، نقلا عن المتقى) .

قلت : وقد نقل هذه الرواية عنه أيضا الإمام أبو ريد الدبوسي حيث قال :
(ويحكى عن أبي حنيفة - رضى الله عنه - أنه قال : لا عذر لأحد في الجهل
بالخالق لما يرى في العالم من آثار الخلق) .

وأردفها بقوله : (ويحتمل أن يكون المراد به بعد إسهال الله تعالى لا لابتداء العقل ،
فقد حكينا عنهم : أنهم عذروا الصبي بجهله ، والتحديد بالبلوغ ثبت شرعاً ، فلا
يلزم إلا بعد السماع) .

انظر : (التقويم ٩٧٣-٩٧٤) .

(٣) (البداية من الكفاية ص ١٤٩) .

(٤) ق ٢١٧ / ب من ب .

والعقل لإيجابه كالخطاب .

والصحيح ما اختاره القاضى أبو زيد وفخر الإسلام ومن تابعهما ؛ لأنه موافق لظاهر النص ولظاهر الرواية .

وكذلك قلنا فى الذى لم يبلغه الدعوة : إنه غير مكلف بمجرد العقل ، حتى إذا لم يعتقد إيمانا ولا كفرا ، كان معذورا إذا لم يصادف / ^(١) مدة يتمكن فيها من التأمل والاستدلال بأن بلغ على شاطئ جبل ومات ساعته ، فأما إذا عانه الله تعالى بالتجربة وأمهله لدرك العواقب لم يكن معذورا ، لأن الإمهال وإدراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسل فى حق تنبيه القلب عن نوم الغفلة ، فلا يعذر بعد .

(ألا يرى) ^(٢) لا يرى صورة إلا (و قد) ^(٣) عرف له مصور ، فكيف يعذر بعد رؤيته صوراً حسنة ، وبعد إدراك مدة التأمل فى الجهل ، بخالقها ومصورها ؟ بل يلزمه من الاستدلال والنظر ما يتم به معرفة الله تعالى ، فلم يكن معذورا .

وهذا مثل ما قال أبو حنيفة ^(٤) - رحمه الله - فى السفية إذا بلغ خمسا

(١) ق ١٩٧ / ب من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى ب (وأنه قد) .

(٤) خلافا لأبى يوسف ومحمد ومن معهما من المالكية والشافعية والحنابلة فإنهم قالوا : إن من بلغ غير رشيد إما بالتبذير أو بالعجز ، لا يدفع إليه ماله أبدا ، مستدلين بظاهر الآية الكريمة وهى قوله تعالى : ﴿ وابتلوا اليسامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ... ﴾ الآية .

راجع أقوال العلماء بأدلتها فى : (الجامع لأحكام القرآن ٣٧/٥ فما بعدها ، وتفسير أبى السعود ١٤٥-١٤٦ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١ / ٣٢٠ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٦١/٢ فما بعدها) .
==

وعشرين سنة ، يدفع ماله وإن لم يؤنس منه رشد ، مع أن دفع المال معلق بإيناسن الرشد ، والمعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ؛ لأنه لما استوفى هذه المدة لا بد من أن يستفيد رشدا بالتجربة فى الغالب ؛ لأنها مدة يتوهم صيرورته جدا فيها ، ومن صار فرعه أصلا ، فقد تناهى فى الأصالة فلا بد من أن يستفيد رشدا ينسب حاله ، فتقام هذه المدة مقام الرشد ، فيجب دفع المال إليه .

فكذلك ههنا بعد مضى مدة التجربة لا بد من أن يستفيد العاقل بصيرة ومعرفة بصانعه بالنظر والاستدلال فى الآيات الظاهرة ، فإذا لم يحصل له معرفة بعد هذه المدة ، كان (ذلك)^(١) لاستخفاف^(٢) بالحجة كما يكون بعد دعوة الرسل ، فلا يكون معذورا .

وليس على حد الإمهال (وتقدير)^(٣) زمان التجربة فيمن لم تبلغه الدعوة دليل يعتمد ويحكم أنه كذا .

وما قيل إنه مقدر بثلاثة أيام اعتبارا بالمرتد ، فإنه يمهل ثلاثة أيام ، ليس بقوى لأن مدة التجربة تختلف باختلاف الأشخاص ؛ لأن العقول /^(٤) متفاوتة ، فرب عاقل يهتدى فى زمان قليل ، ما لا يهتدى إليه غيره فى زمان كثير ، فيفوض تقديره إلى الله - تعالى - إذ هو العالم بمقدارها فى حق كل شخص على الحقيقة ، فيعفو عنه قبل إدراكها ويعاتبه بعد استيفائها ، فمن جعل العقل حجة موجبة بنفسه ، فلا دليل له يعتمد عليه ، ومن ألغاه من كل

== وكذلك ستأتى هذه المسألة مفصلة فى (ص ١٢٩١ فما بعدها من هذا الكتاب) إن شاء الله تعالى .

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ح (الاستخفاف) .

(٣) فى ب (وتقدير) وهو تصحيف .

(٤) ق ٢١٨ / ١ من ب .

والأهلية نوعان : أهلية وجوب وهى بناء على قيام الذمة والأدنى يولد وله ذمة
صالحة للوجوب له وعليه .

وجه ، فليس معه دليل يعتمد عليه أيضا .

وأما ما تمسك كل فريق من النصوص فمؤولة ، بعضها معارض بالبعض
فلم يتم الحجة لأحد الفريقين بها ؛ لتأويل الفريق الآخر إياها بما يوافق مذهبه
فصارت كأنها ساقطة فى حق التمسك بتعارضها ، على أنك إذا تأملت فيها ،
عرفت أنها لا تدل على أن العقل موجب بنفسه بدون الشرع ، ولا على أنه
ملغى أيضا ، وكانت عن محل النزاع بمنزل / (١) .

قوله : الأهلية نوعان إلى آخره ...

إذا ثبت أن العقل معتبر فى إثبات الأهلية ، فانقسمت الأهلية على نوعين :
أهلية وجوب : أى نفس الوجوب .

أهلية الإنسان لشيء صلاحيته لصدور ذلك وطلبه منه ، وقوله إياه .

وفى الشرع عبارة عن : صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه .

وهى بناء على قيام الذمة أى : أهلية الوجوب لا تثبت إلا بعد وجود ذمة
صالحة ؛ لأن الذمة هى محل الوجوب ؛ لهذا يضاف الوجوب إليها لا إلى
غيرها ، ولهذا يختص بالوجوب الإنسان دون سائر الحيوانات .

وقوله : إن الأدنى يولد وله ذمة صالحة ...

دليل على قيام الذمة للإنسان للوجوب أى : للوجوب له وعليه ، وبإجماع

(١) ق ٢١٨ / ١ من ب .

غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه ، فجاز أن يظل لعدم حكمه .

الفقهاء ، حتى ثبت له ملك الرقبة وملك النكاح بشراء الولي وتزويجه إياه
ويجب عليه المهر و الثمن بعقد الولي ، ويلزمه عشر أرضه وخراجها .
ولو انقلب الطفل على مال إنسان ، فأنلفه ، يضمن بالإجماع .

وهذا رد لما ذكره من لم يشم رائحة الفقه في مصنفه : أن تقدير المال في
الذمة من الترهات^(١) ، لا معنى له ، ولا حاجة إليها ، بل الشرع مكنته بأن
يطالبه بذكر القدر من المال ، فهذا هو المعقول عرفا وشرعا .

فقال : الوجوب فيها ثابت بالإجماع ، فمن أنكره فقد خالف الإجماع .
والذمة في اللغة : العهد قال تعالى : ﴿إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ﴾^(٢) أى عهدا ، والمراد
بها في الشرع نفس ورقبة لها ذمة وعهد سابق^(٣) أى وصف يصير الشخص بها

(١) الترهات : الطرق الصغار غير الجادة تشعب عنها ، الواحدة : ترهة فارسى معرب ،
ثم استعير في الباطل ف قيل : الترهات البسائس ، والترهات الصحاصح .
وهو من أسماء الباطل ، وربما جاء مضافا .
وناس يقولون : تره ، والجمع تراريه .
(الصحيح للجوهري ٢٢٢٩/٦) .

(٢) سورة التوبة / ٨ والآية كاملة ﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة
يرضونكم بأفواهكم وتابى قلوبهم وأكثرهم فاسقون﴾ .
قال ابن الأثير : (الذمة بمعنى العهد والأمانة والضمان ، وسمى أهل الذمة ،
لدخولهم في عهد المسلمين وضمانهم) .
(النهاية ١٦٨/٢) .

(٣) هذا تفسير الذمة على رأى بعض الأصوليين مثل فخر الإسلام البزدوى ، والإمام
النسفى وقيل : وصِفَ يصير به الإنسان أهلا لما له وعليه ، وإليه ذهب صدر ==

اهلا للإيجاب والاستيجاب ، بناء على العهد الماضى الذى جرى بين العبد
والرب يوم الميثاق / ^(١) بقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٢) على ما قال جمهور
المفسرين : إن الله تعالى أخرج ذرية آدم من ظهره مثل الذر ، وأخذ عليهم
الميثاق بقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ فأجابوه بـ (بلى) ^(٣) هكذا روى سعيد بن
جبير عن ابن عباس عن النبى - ﷺ - ^(٤) .

== الشريعة .

وقال الفتاوى : (معناه : أنه وجب على نفسه باعتبار كونها محلا لذلك العهد ،
فالرقبة تفسر للنفس ، والعهد تفسير للذمة . وهذا عند التحقيق تسمية المحل باسم
الحال) .

ينظر : (المنار وحواشيه ص ٩٣٦-٩٣٧ ، والتوضيح على التقيح بشرحه التلويح
ص ٦٤٨) .

(١) ق ٢١٨ / ب من ب .

(٢) سورة الاعراف / ١٧٢ ، والآية بكاملها : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنَى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ
فَرِيقَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ .

(٣) يعنى قوله تعالى حكاية عن ذرية آدم : ﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ .

(٤) قلت : قد وردت عدة أحاديث فى أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام وتمييزهم
إلى أصحاب اليمين وأصحاب الشمال ، وفى بعض من هذه الأحاديث كحديث سعيد
ابن جبير عن ابن عباس ، وحديث عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهم - الاستشهاد
عليهم بأن الله ربههم ، ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف : إن المراد بهذا
الاستشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد .

انظر تفسير هذه الآية الكريمة فى : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٩ / ١١١
فما بعدها ، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣١٤ فما بعدها وتفسير أبى السعود ٣ /
٢٩٠-٢٩١ ، والدر المشور فى التفسير بالمأثور ٣ / ٥٩٨ ، المحقق بإشراف
دار الفكر بيروت ، وروح المعانى ٩ / ٩٩ فما بعدها ، ومختصر تفسير ابن كثير ==

فما كان من حقوق العباد من الغرم ، والموض ، ونفقة الزوجات والأقارب
لزمه .

والجنين قبل انفصاله عن الأم جزء من وجه حسا وحكما ، أما حسا ؛ فلأنه
كيد الأم ورجلها ^(١) ؛ ولهذا يقرض بالمقراض عنها ، وأما حكما فلأنه يعتق
بعقها ويرق برقها ، ويدخل في البيع تبعاً لها ، ولكنه لما كان منفرداً بالحياة
معداً للانفصال وصيرورتها نفساً برأسه ، لم يكن جزءاً لها مطلقاً ، فلم يكن
له ذمة كاملة ، حتى صلح لأن يجب له الحق من العتق ، والإرث ،
والوصية ، والنسب .

ولم يجب عليه الحق حتى لو اشترى الولي (له) ^(٢) شيئاً ، لا يجب عليه
الثمن ولا يجب عليه نفقة الأقارب .

وإذا انفصل عنها ، ظهر له ذمة كاملة ، وصار أهلاً بسبب ذمته للوجوب
عليه وله ، وكان ينبغي أن يجب عليه الحقوق بجملتها كالبالغ لتحقيق السبب
وكمال الذمة ، غير أن الوجوب / ^(٣) أى : لكن نفس الوجوب غير مقصود
بذاته ، بل المقصود (منه) ^(٤) حكمه وهو الأداء عن اختيار لتحقيق الابتلاء ،
ولم يتصور ذلك في حق الصبي لعجزه ، فجاز أن يبطل الوجوب أى : لا يثبت

== / ٦٣ - ٦٤) .

(١) أى : أن قرار الجنين وانتقاله بقرار الأم وانتقالها ، كيداً ورجلاً وسائر أعضائها .

(هامش ب ، والكشف للبخارى ٢٣٩ / ٤) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ق ١٩٨ / ب من ح .

(٤) زيادة من ب .

لعدم حكمه وهو المطالبة فى الأداء ، وغرضه وهو الابتلاء كما يتعدم الحكم لعدم محله ، كببيع الحر وإعتاق البهيمة ، ولما جاز أن يبطل الوجوب لعدم حكمه ، صار هذا القسم منقسما بانقسام الأحكام ، وكل قسم يتصور شرعيته فى حقه ، يجوز أن يثبت وجوبه ، وما لا فلا .

ثم الأقسام منقسمة إلى حق الله تعالى وحق العبد ، وما اجتمع فيه حقان إلى آخر الأقسام المذكورة فى فصل ما ثبت بالحجج ^(١) .

فحقوق العباد من الأموال ، تجب عليه كالغرم والعوض ؛ لأن الصبى من أهل وجوبه ، لوجود سببه وحكمه وهو المال ، إذ المال مقصود هنا دون الأداء ، فالغرض رفع الخسران بما يكون خسرانا له ، أو حصول الربح ، وذلك بالمال يكون ، وأداء وليه كأدائه فى هذا المقصود .

وما كان صلة له شبه المؤنة كنفقة الزوجات والأقارب ، فالوجوب ثابت فى حقه عند وجود سببه .

أما نفقة الزوجات ؛ فلأنها شبيهة بالأعراض ، إذ تجب عوضا عن الإحباس ، فإذا حصل الحبس ، يجب عوضه .

وأما نفقة الأقارب ، فمؤنة متعلقة باليسار ؛ ولهذا لا تجب على المعسر ، والمقصود إزالة حاجة القريب بوصول كفايته إليه ، وذلك بالمال يكون وأداء وليه كأدائه فيه / ^(٢) فكان الوجوب غير خال عن حكمه .

وبما كان صلة لها شبه بالأجزية ، لم يكن الصبى من أهله ، فلا يجب عليه ذلك ، كتحميل الدية ، فإنها صلة ، ولكنها تشبه الجزاء على ترك حفظ السفينة والاختذ على يد الظالم ؛ ولذلك اختص به رجال العشيرة الذين هم من أهل

(١) راجع ص ١١٤٥ فما بعدها .

(٢) ق ٢١٩ / ١ من ب .

وما كان عقوبة أو جزاء لم يجب عليه .

وحقوق الله تعالى تجب متى صح القول بحكمه كالعشر والخراج .

ومتى بطل القول بحكمه لا تجب كالعبادات الخالصة والعقوبات .

هذا الحفظ دون النساء ، والصبي ليس من أهل الجزاء لأنه ليس بأهل العقوبة .

وما كان عقوبة أو جزاء ...

من حقوق العباد ، كالقصاص وحرمان الميراث ، لم يثبت في حقه ، لأنه لا يصلح لحكمه ، وهو المطالبة بالعقوبة أو جزاء الفعل .

وحقوق الله تعالى تجب متى صح القول بحكمه كالعشر والخراج ...

فإنهما في الأصل من المذن على ما مر بيانه^(١) .

ومعنى العبادة ، والعقوبة فيهما ليسا بمقصودين ، والمقصود منهما المال وأداء الولي في ذلك كآدائه ، فيكون الصبي من أهل وجوبه .

ومتى بطل القول بحكمه ، لا تجب كالعبادات الخالصة والعقوبات ...

فالإيمان لا يجب على الصبي قبل أن يعقل ، فلماذا عقل (واحتمل)^(٢) الأداء قلنا بوجوب أصل الإيمان دون أدائه ، حتى صح الأداء .

ولا يجب تجديد الإيمان بعد البلوغ ؛ لأنه ليس في نفس الوجوب تكليف وخطاب ، إنما ذلك في وجوب الأداء ، وذلك /^(٣) موضوع عنه ولكن صحة

(١) راجع (ص ١١٦٥) .

(٢) في ب (احتمال) وفي ح (احتمل) بدون الواو ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) ق ١٩٩ / ١ من ح .

الاداء لا يتنى على الخطاب .

الا يرى أن المسافر يؤدى صوم رمضان ، يقع فرضا وإن لم يكن مخاطبا ، وكذا الجمعة تقع فرضا عنه وإن لم يكن مخاطبا بها .

وكذا العبادات الخالصة المتعلقة بالبدن ، كالصلاة ، والصوم ، أو بالمال كالزكاة ، أو بهما كالحج ، لا تجب عليه وإن وجد سببها ومحلها ، وهو الذمة لعدم حكمها ، وهو الاداء ، إذ هو المقصود فى حقوق الله تعالى ، إذ العبادة فعل تحصل عن اختيار على سبيل التعظيم تحقيقا للابتلاء ، ولا يتصور ذلك من الصبى الذى لا يعقل بنفسه ، ولا يحصل ذلك بأداء وليه ، لأن (ثبوت الولاية)^(١) عليه بطريق الجبر لا بطريق الاختيار ، فلا يصلح طاعة ، فلو جعلنا أداء وليه كأدائه فيما هو مالى ؛ لظهر أن المقصود هو المال لا الفعل ، وذلك لا يجوز فى جنس القرب ؛ لأنه يدل على حاجة صاحب الحق كما فى حقوق العباد . ومن يقع له القرية أغنى الاغنياء منزله عن ذلك ؛ (فلذلك)^(٢) لم يلزم على الصبى الزكاة .

فإن قيل : ما ذكرتم مردود بقوله - ﷺ - : « ابتغوا فى أموال اليتامى خيرا كيلا تأكله الصدقة »^(٣) وفى رواية : « كيلا تأكله الزكاة »

(١) عبارة ح (ثبوت المال الولاية) بزيادة (المال) وهى خطأ .

(٢) فى ب (ولذلك) .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٢٤/٣) بلفظ : (ألا من ولى مال اليتيم فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) وقال : فى إسناده مقال ، لأن فيه التثنية بن الصباح وهو يضعف فى الحديث .

وأخرجه مالك فى الموطأ من قول عمر-رضى الله عنه- حيث قال :

(اتجروا فى أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة) .

وفى رواية بخائشة-رضى الله عنها- بمعناه . (موطأ ص ١٢٤) .

وفى رواية : « من / (١) ولى مال اليتيم فليؤد زكاته » (٢) .

قلنا : هذا (خبر) (٣) مزيف ، فإن الصحابة اختلفوا فى هذه المسألة :

فقال ابن عباس - رضى الله عنهما - : لا زكاة فى مال الصبى .

وقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : يعد الوصى عليه سنين ثم يخبره بعد البلوغ إن شاء أدى وإن شاء لم يؤد .

عن عمر وابنه وعائشة - رضى الله عنهم - : أنهم أوجبوها فى ماله (٤) .

ولم يجز الحاجة بينهم بهذا الحديث ، ولو بلغهم لما وسعهم ترك الحاجة ، ولو احتجوا به ، لاشتهر أكثر من شهرة الفتوى .

وخبر الواحد يرد بمثله عندنا ، مع أنه روى عن الحسن البصرى أنه حكى إجماع السلف فى أن لا زكاة على الصبى .

وأما ما يشويه معنى المؤنة ، كصدقة الفطر ، لم يلزم عليه عند محمد وزفر - رحمهما الله - لأنه ليس بأهل للعبادة ، وقد ترجح فيها معنى العبادة فصارت معنى المؤنة بمنزلة المعدوم .

(١) ق ٢١٩ / ب من ب .

(٢) لم أقف على هذه الرواية .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) وعلى ذلك اختلف الأئمة فيها :

فقال أبو حنيفة ومن معه : لا تجب الزكاة فى مال الصبى إلا إذا كان درعا أو ثمارا .

وقال الجمهور أى الشافعى ومالك وأحمد : إن الزكاة تجب فى ماله مطلقا .

وقال سعيد بن المسيب ومن معه : لا تجب مطلقا .

راجع : (شرح فتح القدير ١١٥/٢ ، والكافى ٢٨٤/١ ، والمجموع ٣٢٩/٥ ، والمنقى ٦٢٢/٢) .

وعند أبي حنيفة^(١) وأبي يوسف : يلزمه اكتفاء بالاهلية القاصرة ،
والاختيار القاصر يكون بواسطة الولي مضافا إليه فيما هو عبادة قاصرة .

وأما (ما هو)^(٢) عقوبة من حقوق الله تعالى كالحدود ، لم يجب عليه كما
لا يجب ما هو عقوبة من حقوق العباد ، وهو القصاص ، لعدم حكمه وهو
المواخذة بالعقوبة .

ثم بعض مشائخنا مثل القاضى أبى زيد وغيره قالوا بوجوب حقوق الله
تعالى جميعا على الصبى كوجوبها على البالغ ، ثم بسقوطها بعذر الصبا لدفع
الخرج ؛ لأن الوجوب مبنى على صحة الأسباب وقيام الذمة ، لا على
القدرة ، فيثبت الوجوب باعتبار السبب/^(٣) والمحل ، إذ الوجوب يثبت جبرا لا
(اختيارا)^(٤) للعبء فيه ، حتى يعتبر عقله وتمييزه^(٥) .

ولكن الصحيح انتفاء الوجوب أصلا وهو اختيار المحققين من أصحابنا ،
لأن القول بالوجوب مع عدم حكمه مجاوزة الحد فى الغلو ، وإخلاء لإيجاب
الشرع عن الفائدة فى الدنيا والآخرة ؛ لأن فائدته فى الدنيا تحقيق (معنى)^(٦)
الابتلاء وفى الآخرة الجزاء ، وذلك باعتبار الحكم ، وهو الأداء ، وهذا القول

(١) وبه قال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

راجع : (الهداية ١/ ١٥٩ ، مجمع الأنهر ١/ ٢٢٧ ، والكافى ١/ ٣٢٠-٣٢١ ،
والمفتى ٣/ ٥٥) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٩٩ / ب من ح .

(٤) فى ب (اختيارا) وهو خطأ .

(٥) راجع : (تقويم الأدلة ٣/ ٨٦٤) .

(٦) ساقطة من ب .

أسلم الطريقين عن الفساد ؛ لأن الصبي غير مخاطب بالإجماع ، فالقول
الوجوب ثم بالسقوط لا يخلو عن فساد .

ولأنه لو كان الوجوب ثابتا عليه ثم يسقط لدفع الحرج ، لكان ينبغي أن
يكون مؤديا للواجب إذا أدى كالمسافر إذا صام في السفر ، وحيث لم يقع
المؤدى عن الواجب بالاتفاق (دل على انتفاء الوجوب أصلا) (١) .

وكذا ظاهر قوله - ﷺ - : « رفع القلم عن ثلاث : الصبي حتى يحتلم ،
يدل على انتفاء الوجوب .

ولأن الصبي إذا بلغ في بعض / (٢) شهر رمضان ، لا يقضى ما مضى ،
ولو كان الوجوب ثابتا ، ينبغي أن يكون يقضى كالمجتون ، والمغنى عليه .
وهذا دليل على عدم الوجوب ، كذا ذكره المصنف في شرحه (٣) .

ولقائل أن يقول : عدم وجوب القضاء ، لا يدل على عدم نفس الوجوب ؛
لجواز أن عدم وجوب القضاء باعتبار عدم وجوب الأداء ، لا باعتبار عدم نفس
الوجوب ، وأما في المجنون ، والمغنى عليه ، يجب الأداء لتوهم روالهما
فيجب القضاء بناء عليه ، بخلاف الصبي ، فإنه لا يتوهم روال الصبي إلى مدة
معلومة ، فلا يجب الأداء ، فلم يجب القضاء .

(١) زيادة من هامش ب .

(٢) ق ٢٢٠ / أ من ب .

(٣) وهو المسمى بـ (كشف الاسرار للمصنف في شرح المنار) .

وانظره في (٤٦٥ / ٢) .

وأهلية أداء وهى نوعان : قاصرة تبتنى على القدرة القاصرة من العقل
القاصر والبدن القاصر كالصبي الماقل .

والمعتوه البالغ ، وتبتنى عليها صحة الأداء . وكاملة تبتنى على القدرة الكاملة من
العقل الكامل والبدن الكامل ، ويبتنى عليها وجوب الأداء وتوجه الخطاب .

قوله : وأهلية^(١) أداء إلى آخره ...

أهلية الأداء نوعان بالاستقراء :

كاملة وقاصرة . ولا خلاف أن الأداء يتعلق بقدرتين :

قدرة فهم الخطاب ، وهى بالعقل ، وقدرة العمل به ، وهى بالبدن .

والإنسان فى أول أحواله عديم القدرتين ، لكن فيه استعداد أن يوجد فيه
كل واحدة منهما شيئا فشيئا بخلق الله تعالى إلى أن يبلغ كل واحدة منهما
درجة الكمال ، فقبل بلوغ درجة الكمال ، كانت كل واحدة قاصرة كما يكون
للصبي المميز قبل البلوغ .

وقد تكون إحداهما قاصرة بعد البلوغ كما فى المعتوه^(٢) ، فإنه قاصر العقل
مثل الصبي وإن كان قوى البدن ؛ ولهذا الحق بالصبي فى الأحكام .

(١) هذا هو النوع الثانى من نوعى الأهلية .

(٢) المعتوه : الناقص العقل . من عته عتها كتعب وعتاها-بالفتح- أى نقص عقله من غير
جنون أو دهمش ، والتعته : التجنن والرعونة .

يقال : رجل معتوه-بَيِّن العته .

وقال الجرجاني : (المعتوه : هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير) ==

ثم الشرع بنى على الاهلية القاصرة ، صحة الاداء من غير لزوم عهدة .
وعلى الكاملة وجوب الاداء وتوجه الخطاب ، لان فى إلزام الاداء قبل
الكمال حرجا بينا ، لانه يخرج فى الفهم بأدنى عقله ، ويثقل عليه الاداء
بأدنى قدرة البدن ، والحرج منفى بقوله تعالى : ﴿ وما جعل عليكم فى الدين
من حرج ﴾ ^(١) فلم يخاطب شرعا لأول أمره حكمة ، ولأول ما
(يقدر/ ^(٢) ويعقل) ^(٣) رحمة إلى أن يعتدل عقله وقدرة بدنه ، فيتيسر عليه الفهم
والعمل به ، ثم وقت الاعتدال يتفاوت فى جنس البشر على وجه يتعذر عليه
الوقوف ولا يمكن إدراكه إلا بعد تجربة وتكلف عظيم ، فأقام الشرع البلوغ
الذى يعتدل لديه العقل فى الأغلب مقام اعتدال العقل تيسيرا ، وصار توهم
وصف الكمال قبل هذا الحد وتوهم بقاء النقصان بعد هذا الحد ساقطى
الاعتبار؛ لانه دار الحكم مع السبب الظاهر ، وهو البلوغ بقوله - ﷺ - :
«رفع القلم عن ثلاث عن الصبى حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفيق ، والنائم
حتى يستيقظ» .

== وفى التهذيب : المعتوه : المدهوش من غير مس أو جنون .

ينظر : (الصحاح ٢٢٣٩/٦ ، والمصباح المنير ٣٩٢/٢ ، والقاموس المحيط
٢٨٩/٤ ، والتعريفات ص ٢٢١) .

(١) سورة الحج / ٧٨- والآية بكاملها : ﴿ وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم وما
جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أبىكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفى
هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا
الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ﴾ .

(٢) ق ٢٠٠ / ١ من ح .

(٣) عبارة ب (يعقل ويقدر) .

والأحكام منقسمة فى هذا الباب إلى ستة أقسام : فحق الله تعالى إن كان حسنا لا يحتمل غيره كالإيمان ، وجب القول بصحته من الصبى بلا لزوم أداء .

والمراد بالقلم الحساب ، والحساب إنما يكون بعد لزوم الاداء ، فدل أن اللزوم لا يثبت إلا باعتدال العقل بالبلوغ^(١) .

قوله : والأحكام منقسمة /^(٢) فى هذا ...

أى فى باب أهلية الاداء قاصرة .

فحق الله تعالى إن كان حسنا لا يحتمل غيره كالإيمان ، وجب القول بصحته من الصبى بلا لزوم ، لوجود حقيقته ، وهو التصديق والإقرار من أهله ؛ لأن الإقرار باللسان ممن هو عاقل ، دليل التصديق .

وكلامنا فى صبى عاقل يناظر فى وحدانية الله تعالى ، ورسالة رسوله ﷺ - ويلزم الخصم ، فكان هو والبالغ سواء فى أهلية الإيمان وقد ثبت بالنص أن الصبى من أهل أن يكون هاديا ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْحَكَمَ صَبِيًّا ﴾^(٣) أى النبوة .

(١) راجع : (كشف الأسرار للمصنف ٤٦٧/٢) .

(٢) ق ٢٢٠ / ب من ب .

(٣) سورة مريم / ١٢ . وأول الآية : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ .

قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : (الحكم : النبوة استبأه ، وهو - يحيى عليه السلام - ابن ثلاث سنين)

وروى عنه أيضا عن النبى - ﷺ - أنه قال : (أعطى الفهم والعبادة وهو ابن سبع سنين) وفى رواية أخرى عنه مرفوعا أيضا : (قال الغلمان ليحيى بن زكريا - عليهما السلام - : اذهب بنا نلعب ، فقال : أللعب خلقنا ، اذهبوا نصلى ، فهو قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْحَكَمَ صَبِيًّا ﴾ .

والظاهر أن الحكم على هذا بمعنى الحكمة ، وقيل : بمعنى العقل ، وقيل : هو

فتبين أنه من أهل أن يكون (مهتدياً)^(١) مجيباً للداعى بالطريق الأولى .

وبعد وجود حقيقة الشيء من الأهل إنما تمنع ثبوته بحجر شرعى ، وإذا لا يليق بالإيمان ؛ لأن الحاجر عنه كفر ؛ لأنه حسن لعينه ، لا يحتمل أن يكون قبيحا فى حال ، فلو صار محجورا عنه ، لكان قبيحا من ذلك الوجه ؛ ولا عهدة إلا فى لزوم الأداء ، وذلك موضوع عنه .

فأما الأداء فلا عهدة فيه ، فكان النظر فى الحكم بصحة أدائه لأنه ينال به فور الدارين .

وأما حرمان الميراث من أقاربه الكفار ، ووقوع الفرقة بينه وبين امرأته الكافرة ، فمضاف إلى كفر الباقي على كفره لا إلى إسلامه ؛ لأن الإسلام شرع عاصما للحقوق لا قاطعا^(٢) .

ولأن ذا^(٣) ليس بمقصود من الإيمان بدليل صحته من (غير)^(٤) قريب يرثه (ولا امرأة)^(٥) يفسد نكاحها ، بل هو ثبت بناء على صحة الإسلام وتحققه ،

== معرفة آداب الخدمة ، وقيل : هو الفراسة الصادقة . وقيل : فهم التوراة ، والفقه فى الدين .

والقول بأنه النبوة-هو الراجع وهو قول عامة المفسرين . والله أعلم .

انظر : (تفسير أبى السعود ٢٥٩/٥ ، وروح المعانى ١٦/٧٢) .

(١) فى النسختين معا (مهديا) .

(٢) أى أن ما ترتب على الإيمان من حرمان الإرث عن قريبه الكافر ، مضاف إلى كفر الباقي على الكفر يعنى الذى مات على الكفر ، لا إلى إسلام من أسلم : لأن الحرمان بسبب انقطاع الولاية بينهما ، والسبب القاطع كفر الكافر منهما لا إسلام من أسلم . (الكشف للبخارى ٤/٢٥٠) .

(٣) أى ما ترتب على الإيمان من الأحكام المذكورة .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب (وامرأة) وهو خطأ .

لا أن يكون مختصا به، ويمثله لا يمنع صحة الإيمان ، لأن تعرف صحة الشيء يستغاد من حكمه الأصلي ، وهو سعادة الآخرة فيما نحن فيه ، لا عما هو من ثمراته .

الا يرى أن الصبي لو ورث قريبه ، أو وهب له قريبه ، فقبله ، يعتق عليه، مع أن العتق ضرر محض ، لأن الحكم للإرث ، والهبة الملك بلا عوض، وهو نفع محض ، فيكون مشروعاً في حقه ، وإنما يثبت / (١) العتق بناء على ثبوت الملك لا مقصوداً بالإرث والهبة ، ولهذا يتحقق كلاهما بدون العتق .

ولأن ذا مشترك ، فقد يصير مستحقاً للإرث من قريب المسلم ، وتقرر نكاحه إذا كانت زوجته أسلمت قبله .

والدليل على عدم لزوم الإيمان قبل البلوغ ما ذكر في الجامع (٢) : أنه إذا استوصف فلم يصف الإسلام بعدما عقل ، لم تبين امرأته (٣) ، ولو لزمه الأداء لكان امتناعه كفراً ، فتبين امرأته .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يصح إيمانه في حق أحكام الدنيا قبل البلوغ، فيرث أباه الكافر ولا تبين منه امرأته المشركة .

(١) ق ٢٠٠ / ب من ح .

(٢) إى الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني .

انظره في (ص ٥٩) .

(٣) فإن قيل : إذا أسلمت امرأة الكافر وهو يعقل الإسلام ، عرض عليه الإسلام ، وإذا أبى فرق بينهما .

قلنا : ذلك السقوط الذي ذكرناه - من قبول الإسلام منه مع عدم وصفه له - في حق الله تعالى رحمة منه ، دون حق العبد ؛ لأن النظر واجب لخصمه أيضاً كما هو واجب له ، فمضى سقط عنه الأداء لحق الصبا تضرر به الآخر - وهي زوجته - فلم يسقط .

ينظر : (التقويم ٣ / ٨٨١ - ٨٨٢) .

لأنه مولى عليه فى الإسلام ، حيث يصير مسلما بإسلام أبيه وأمه ، فلا يصلح وليا فيه بنفسه / ^(١) كالصبي الذى لا يعقل والمجنون ^(٢) .

وذلك لأن الشخص إنما يصير موليا عليه من جهة غيره حال عجزه عن التصرف لنفسه بنفسه ، ومتى كان قادرا لا يجعل موليا عليه ، فدل ثبوت الولاية عليه على أنه عاجز .

فأما فى حق أحكام الآخرة ، فنفع محض ، فوجب القول بصحته ، لتحقيق الاعتقاد عن معرفة ، وليس من ضرورة ثبوت الإسلام فى أحكام الآخرة ، ثبوته فى أحكام الدنيا ، لأن أحدهما يتفصل عن الآخر ، فإن من اعتقل لسانه فى مرض موته ، فأسلم فى تلك الحالة قبل أن يعاين الأهوال ، صح إسلامه فى حق أحكام الآخرة ، ولا يصح فى حق أحكام الدنيا ، حتى لا يصلى عليه ، ويدفن فى مقابر المشركين ، ومن أسلم بلسانه دون قلبه فهو كافر فى أحكام الآخرة ، مؤمن فى أحكام الدنيا .

ولهذا لا يجرى أحكام المسلمين على المنافقين فى زمن النبى - ﷺ - وجوابه ما قلنا ^(٣) .

ولا نسلم أيضا أنه مولى فى الإسلام؛ لأن تفسير الولاية أن يقدر الرجل على مباشرة التصرف على غيره ، والأب لا يملك أن يعقد عقد الإسلام على

(١) ق ٢٢١ / ١ من ب .

(٢) راجع : (التقويم ٨٨١ / ٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٦٩ / ٢ ، وتكملة المجموع ٣٢٧ ، ٢٢٣ / ١٩)

(٣) من أن الصبي إذا استوصف ، فلم يصف الإسلام بعدما عقل ، لم تبن امرأته ، ولو لزمه الأداء ، لكان امتناعه كفرا ، فتبين امرأته ، والله أعلم .

وإن كان قبيحا لا يحتمل غيره كالكفر ، لا يجعل عفوا .

ولده بل يعقده لنفسه ، ثم يثبت الحكم فى ولده تبعا ، والدليل عليه : أنه لا يصير مسلما بإسلام الجد حال عدم الأب ، وبصير مسلما بإسلام الأم مع وجود الأب ، ولا ولاية للأم مع وجود الأب ، فعلم أن ثبوته ليس بطريق الولاية ، لكن يثبت حكم الإسلام فيه تبعا .

على أن الصبى عندنا يجوز أن يكون موليا عليه ولها بنفسه ، إذا كان التصرف نفعا محضا كقبول الهبة ، فإن الأب يقبل عليه ، ويقبل هو بنفسه عندنا ، لأن الولاية تثبت عليه نظرا له ، فلا يوجب حجرا عما هو نظر له محض ، بل يثبت الأمران جميعا ، ليتنفع بطريقتين .

قوله : وإن كان قبيحا لا يحتمل غيره ...

أى حق الله تعالى إن كان قبيحا لا يحتمل غير القبح بحال كالكفر أى : الردة ، لا يجعل عفوا ، حتى حكم أبو حنيفة ^(١) ومحمد - رحمهما الله - / ^(٢) بصحة رده فى أحكام الدنيا والآخرة استحسانا ، ولهذا تبين منه امراته ، ولا

(١) ولكنه يجبر على الإسلام ولا يقتل ، وكذلك حكما أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - بصحة إسلامه . وهو الظاهر من مذهب مالك - رحمه الله - .

وقال أبو يوسف : ارتداد الصبى ليس بارتداد وإسلامه إسلام ، وبه قال أحمد فى رواية .

وقال زفر والشافعى : إسلامه ليس بإسلام وارتداده ليس بارتداد ، وهو قول أحمد إلا فى رواية .

راجع : (الهداية ١/ ٥٨٦-٥٨٧ ، والأسرار للدبوسى ١/ ٢٣٧ ، مخطوط رقم ٣٠٨٤ ، والكافى ٢/ ١٠٩٠ ، والأم ٦/ ١٥٩ ، والمغنى ٨/ ١٣٥-١٣٦) .

(٢) ق ٢٠١ / ١ من ج .

يرث منه أقاربه المسلمين ، لأنه كما يوجد منه حقيقة الإيمان ، يوجد منه حقيقة الردة .

وهذا ، لأنه لما اعتبر علمه بالله تعالى والجهل بغير الله لا يعد منه علما ، فكذا الجهل بالله تعالى ، والردة جهل بالله تعالى لا يحتمل أن يكون مشروعة بحال .

قال أبو الفضل الكرمانى : (إنما حكمنا بردته ضرورة الحكم بصحة إسلامه ، لأن الإسلام مما يوجد العبد باختيار منه / ^(١) فيكون متصور الترك منه ومتى قلنا : لا يتصور الترك عنه ، لم يكن الموجود إسلاما ، وترك الإسلام بعد وجوده هو الردة) ^(٢) .

وما يلزم من أحكام الدنيا كحرمان الميراث ووقوع الفرقة ، فإما يلزمه ضرورة الحكم بصحتها لا مقصودا بنفسه .

ألا يرى أنها تثبت فى حقه بطريق التبعية للأبوين بأن ارتدا ولحقا بدار الحرب ، وفيما يضر به مقصودا ، لا ولاية لأبويه عليه .

وقال أبو يوسف والشافعى - رحمهما الله - لا تصح رده فى حق أحكام الدنيا ، لأنها ضرر محض ، وإنما حكما بصحة إيمانه ، لأنه (نفع) ^(٣) محض ، وهو القياس ^(٤) .

(١) ق ٢٢١/ب من ب .

(٢) (كشف الاسرار للبخارى ٢٥٢/٤) نقلا عن أبى الفضل الكرمانى .

(٣) فى ب (يقع) وهو تصحيف .

(٤) راجع (أصول السرخسى ٣٤٣/٢ ، والناظر وحواشيه ص ٩٤١ ، والكشف للبخارى ٢٥١/٤ ، والمراجع المذكورة فى هامش رقم (١) من الصفحة السابقة .

وما هو بين الأمرين كالصلاة ونحوها ، يصح الأداء من غير لزوم عهدة .

قوله : وما هو بين الأمرين ...

أى ما تردد من حقوق الله تعالى بين أن يكون حسنا وبين أن لا يكون
يعنى : يحتمل أن يكون حسنا مشروعا فى بعض الأوقات والحالات دون
البعض كالصلاة ، والصوم ، والحج ، ونحوها ، يصح الأداء منه قبل البلوغ
باعتبار الأهلية القاصرة بلا وجوب الأداء ، لأن فى وجوب الأداء إلزام
العهدة .

وفى صحة الأداء بلا لزوم نفع محض ، لأنه يعتاد أداؤها ، فلا يشق عليه
ذلك بعد البلوغ .

ولهذا صح التنفل منه بهذه العبادات بلا لزوم مضى ووجوب قضاء ، لأنها
شرعت كذلك فى الجملة فى حق البالغ كالصلاة المظنون ، والحج المظنون
ولهذا إذا أحرم الصبى صح بلا عهدة ، حتى لو ارتكب محظورا ، لم يلزمه^(١)
الكفارة ؛ لأن فى ذلك ضرا .

وإذا ارتد الصبى لا يقتل وإن صحت ردة عندهما^(٢) لأن القتل ليس من
حكم عين الردة ، بل هو حكم المحاربة ، ولم يوجد (منه)^(٣) قبل البلوغ

(١) هنا عندنا نحن معاشر الحنفية ، فإن المالكية والشافعية والحنابلة يقولون : إذا ارتكب
الصبى المحرم شيئا من المحظورات ، فإنه تجب عليه الفدية - فى مال نفسه أو مال
الولى - على اختلاف بينهم فيه .

راجع : (شرح فتح القدير بما معه من الشروح ٢/ ٢٣٢ ، والمغنى ٣/ ٢٥٥) .

(٢) أى عند أبى حنيفة ومحمد - رحمهما الله - وقد سبق أن ذكرت اختلاف الأئمة فى
صحة ارتداده وعدم صحته .

(٣) ساقطة من ب .

ولهذا لا يثبت^(١) فى حق النساء .

ولأن القتل يجب جزاء على الردة بطريق العقوبة ، وما يجب جزاء يمتنع على الأهلية الكاملة ، فلا يثبت بالأهلية القاصرة .

ولا يلزم عليه جواز ضربه عند إساءة الأدب مع أنه نوع جزاء (ولا جواز)^(٢) استرقاقه مع أن الاسترقاق جزاء وعقوبة على الكفر .

لأن الضرب عند إساءة الأدب من باب التأديب ، وليس بجزاء على الفعل كضرب الدواب للتأديب ، وقد ورد الشرع به حيث قال - ﷺ - : « تضرب الدابة على النفار ولا تضرب /^(٣) على العثار »^(٤) والضرب المذكور فى قوله - ﷺ - : « مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا واضربوهم إذا بلغوا

(١) أى جزاء المحاربة على النساء ، لأنهن لسن من أهل المحاربة .

(٢) فى ح (وجواز) .

(٣) ق ٢٠١ / ب من ح .

(٤) لم أقف على تخريجه ، وقد ذكره بعض الأصوليين فى كتبهم .

والنفار-بالكسر-اسم ويتعدى بالتضعيف من نَفَرَ يَنْفِرُ وَيَنْفَرُ نَفْراً وَنِفَاراً ، يقال : نفرت الدابة إذا جزعت وتباعدت ، ونفر الظبى نفراً ونفرائنا أى شرد .

والنفر : التفرق يقال : نفر القوم نفراً أى تفرقوا ، ونفروا إلى الشيء أسرعوا إليه ، ويقال لقوم : النافرين لحرب أو غيرها ، : نفير ، تسمية بالمصدر .

والعثار : الزلة ، يقال عثر الرجل فى ثوبه عثوراً وعتاراً ، كما يقال : عثر به فرسه فسقط .

وعشر بمعنى : اطلع أيضاً ، يقال عشر عليه ، يعشر عشراً وعشوراً أى اطلع عليه ، وأعشره عليه غيره ، ومنه قوله تعالى ﴿ وكذلك أعثرنا عليهم ﴾ .

انظر : (الصحاح ٧٣٦/٢ - ٧٣٧ ، والمصباح المنير ٣٩٣/١ ، ٦١٧/٢ ، والقاموس المحيط ١٥١/٢) .

وما كان من غير حقوق الله تعالى إن كان نفعا محضاً كقبول الهبة والصدقة،
يصح مباشرة .

عشرا ،^(١) ضرب تأديب لا عقوبة ، ليعتاد أداء الصلاة ، والضرب للتأديب من
أنفع المنافع فى حقه .

قوله : وما كان من غير حقوق الله تعالى / ^(٢) إن كان نفعا محضاً .

أى : ما هو غير حق الله تعالى (إن كان) ^(٣) نفعا خالصا ، يصح مباشرة
منه كقبول الهبة ، والصدقة ، وقبضهما ، والاصطياد ، (والاحتطاب) ^(٤)
ونحوها فلا يظهر الحجر فيها كقبول بدل الخلع من العبد المحجور بأن خلع
امراته على مال وقبضه بغير إذن مولاه يصح ؛ لأنه حجر عما فيه ضرر ،
وهذا نفع محض فى حقه ، فلا يتوقف على إجازته .

ولهذا صححنا عبارة الصبى فى بيع مال غيره ، وطلاق غير امراته ،
وإعتاق غير عبده إذا كان وكىلا ، لأنه نفع محض فى حقه ، لأنه يصير به
مهتديا فى التجارة ، عارفا بمواضع الغبن والخسران ، وإليه الإشارة فى قوله

(١) أخرجه أبو داود ٣٣٢ / ١ ، والترمذى ٢٥٩ / ٢ ، وقال : حديث حسن صحيح
ولفظه : (مروا الصبى بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه
عليها) .

(٢) ق ١٢٢ / ١ من ب .

(٣) فى ح (وإن كان) وهى غير سليمة .

(٤) زيادة من ح ، والاحتطاب من احتطب ، يقال : احتطب الرجل أى رعى دق الخطب ،
والخطب : ما أعد من الشجر شبوا ، وجمعه أخطاب ، وحطبت الخطب حطبا من
باب ضرب أى جمعته .

ينظر : (القاموس المحيط ٥٨ / ١ ، والمصباح المنير ١٤١ / ١) .

وفى الضرر المحض كالطلاق والعتاق والوصية ، تبطل أصلا .

تعالى : ﴿ وابتلوا اليتامى ﴾^(١) أى اختبروا عقولهم ومعرفتهم بالتصرفات قبل البلوغ .

قوله : وفى الضرر المحض ...

أى ما هو ضرر محض لا يشوبه نفع فى العاجل ، غير مشروع فى حقه كالعتاق ، والطلاق ، والهبة ، والصدقة ، والقرض ، لأن فيها إزالة ملك من غير نفع يعود إليه ؛ لأن الصبا مظنة الرحمة والإشفاق ، لا مظنة الإضرار ، والله تعالى أرحم الراحمين ، فلم يشرع فى حقه المضار ، ولا يملك ما هو ضرر محض عليه غيره ، مثل الولى ، والوصى ، والقاضى ما خلا القرض ، فإن القاضى يملكه لقدرته على استيفائه بدون البيئة ، بخلاف غيره وذلك لأن ولاية هؤلاء نظرية وليس من النظر إثبات الولاية فيما هو ضرر محض فى حقه .

فكان المراد من عدم شرعية الطلاق ، والعتاق فى حقه عدمها عند عدم الضرر والحاجة ، فأما عند تحقق الحاجة إليه فهو مشروع .

فإن الإمام شمس الأئمة قال فى أصوله : (زعم بعض مشائخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا فى حق الصبى ، حتى أن امرأته لا تكون محلا للطلاق) قال : وهذا وهم عندى ، فإن الطلاق يملك بملك النكاح ، إذ لا ضرر فى أصل الملك ، وإنما الضرر فى الإيقاع حتى إذا تحققت الحاجة إلى صحة إيقاع الطلاق من جهته لدفع الضرر ، كان صحيحا .

(١) سورة النساء / ٦ . وقام الآية : ﴿ حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنياً ==

وبهذا يتبين فساد قول من يقول : أنا لو أثبتنا ملك الطلاق وهو ولاية الإيقاع في حقه ، كان خاليا عن حكمه ، والسبب^(١) الخالي عن حكمه غير معتبر ، لأننا لا نسلم خلوه عن حكمه ، إذ الحكم ثابت في حقه عند /^(٢) الحاجة حتى إذا أسلمت امرأته وهو عرض عليه الإسلام فأبى ، فرق بينهما ، وكان ذلك طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله -^(٣) .

وإذا ارتد وقعت الفرقة بينه وبين امرأته ، وكان ذلك /^(٤) طلاقا في قول محمد^(٥) -رحمه الله - وإذا وجدته امرأته (مجنونا)^(٦) فخاصمته ، فرق بينهما ، كان ذلك طلاقا عند بعض المشايخ^(٧) .

فعرفنا أن الحكم ثابت في حقه عند الحاجة ، فأما بدون الحاجة ، فلا

= فليستعفف ومن كان قفيرا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا ﴿

(١) في ب (وهو البب) ومى خطأ .

(٢) ق ٢٠٢ / أ من ح .

(٣) وقال أبو يوسف : لا يكون الفرقة طلاقا .

(الهداية ١ / ٣٢٦) .

(٤) ق ٢٢٢ / ب من ب .

(٥) ولا يكون طلاقا عند الشيخين -أبي حنيفة وأبي يوسف - .

انظر : (الهداية ١ / ٣٢٨) .

(٦) هكذا في النسختين معا ، وفي سائر شروح المنار كشرحه لابن ملك ، وتور الأنوار للملايين ، وكذلك في أصول شمس الأئمة ، والكشف للبخارى (مجبوا) أى مقطوع الذكر والخصيتين ، وهو الذى أراه صوابا ، ولعل التصحيف وقع من النسخ .

انظر : (شرح المنار لابن ملك ص ٩٤٢ ، ونور الأنوار ص ٢٨٥ ، وأصول السرخسى ٣٤٨ / ٢ ، والكشف للبخارى ٢٥٦ / ٤) .

(٧) راجع : (أصول السرخسى ٣٤٨ / ٢) وقد نقله بتصريف في اللفاظ .

وفى الدائر بينهما كالبيع ونحوه ، يملكه برأى الولي

يثبت ، لأن الاكتفاء بالاهلية القاصرة لتوفير المنفعة ، وإذا لا يتحقق فيما هو ضرر محض .

قوله : وفى الدائر بينهما ...

أى : ما تردد بين النفع والضرر كالبيع ، والإجارة ، والنكاح ، ونحو ذلك ، يملكه بإذن الولي ، ولا يملكه بنفسه ، فإن البيع إذا كان رابحا ، كان نفعا ، وإذا كان خاسرا ، كان ضررا ، وهذا لأنه قد صار أهلا بمباشرتها بوجود أصل العقد ، حتى صح منه هذه التصرفات لغيره ، وامتناع الصحة له ، كان لمعنى الضرر ، فإذا اندفع توهم الضرر^(١) برأى الولي ، التحق هذا بما يتمحض نفعا ، فيصح مباشرته .

وفى القول بصحة مباشرته برأى الولي إصابة مثل ما يصاب (بمباشرة)^(٢) الولي من النفع مع فضل نفع البيان ، لأن فى تصحيح عبارته نوع نفع لا يحصل ذلك بمباشرة الولي ، وتوسع طريق الإصابة أيضا ؛ لأن المنفعة تارة تحصل بمباشرة الولي ، ومرة بمباشرته ، وذلك أنفع من أن يسد عليه أحد البابين .

ولأن جواز هذه التصرفات منه عند انضمام رأى الولي برأيه باعتبار أن قصور رأيه لما اندفع برأى الولي ، التحق هو بالبالغ ، وصار بمنزلة ما إذا اندفع ذلك بكمال رأيه بالبلوغ ، حتى ينفذ تصرفه بالغين الفاحش مع

(١) فى ب بعد كلمة (الضرر) (فإذا اندفع) وهى خطأ .

(٢) فى ب (بمباشرته) وهو خطأ .

الاجانب كما ينفذ من البالغ عند أبى حنيفة - رحمه الله - ولا يملك الولى ذلك وعندهما^(١) نفوذ تصرفه باعتبار انضمام رأى الولى لا باعتبار أنه صار كالبالغ ، حتى وجب اعتبار رأيه العام ، وهو إذنه فى جميع التصرفات برأيه الخالص ، وهو ما إذا باشر التصرف بنفسه ، فكما لا ينفذ التصرف من الولى ، بالغين الفاحش ، لا ينفذ بمباشرة الصبى بعد إذن الولى له ، والفقهاء فيه أن الغبن الفاحش بمنزلة الهبة ، فإن من لا يملك الهبة كالأب ، والوصى فى حال الصغر لا يملك التصرف بالغبن الفاحش .

ثم الصبى لا يملك التصرف بالإذن ، فلا يملك التصرف بالغبن الفاحش أيضا بالإذن .

ولو باشر البيع بغبن فاحش مع الولى فعن أبى حنيفة - رحمه الله - روايتان فى رواية لا يجوز ، لشبهة النيابة ؛ لأنه فى التصرف باعتبار ملكه أصيل ويشبه تصرف الوكلاء من حيث إنه يتوقف إلى /^(٢) الولى /^(٣) فتثبت شبهة النيابة فى موضع التهمة ، وهو التصرف مع الولى ، إذ يتمكن فيه تهمة أن الولى إنما أذن ليحصل مقصوده ولم يقصده بالإذن ، النظر له وسقطت هذه الشبهة مع الاجنبى .

وفى رواية : يجوز لما قلنا : إنه صار كالبالغ فى الإذن^(٤) .

(١) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٣٥٠) وقد رجح السرخسى قول أبى حنيفة فى ذلك حيث قال : (وما قاله أبو حنيفة - رحمه الله - أوجه ، فإن إقرار الصبى بعد إذن الولى صحيح ، وإن كان الولى لا يملك الإقرار عليه بنفسه) .

(٢) ق ٢٢٣ / أ من ب .

(٣) ق ٢٠٢ / ب من ح .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٣٥٠ ، والكشف للبخارى ٤ / ٢٥٨) .

وقال الشافعى - رحمه الله - : كل منفعة يمكن تحصيلها له مباشرة وليه لا يعتبر عبارته فيه كالإسلام والبيع ، وما لا يمكن تحصيله مباشرة وليه ، يعتبر عبارته فيه كالوصية واختيار أحد الأبوين .

قوله : وقال الشافعى - رحمه الله - إلى آخره ...

أصل الشافعى - رحمه الله - أن من كان موليا عليه ، لا يصلح أن يكون وليا ، لأن كونه موليا عليه سمة العجز ، وكونه وليا آية القدرة ، وكونه قادرا فى شىء وعاجزا فيه متضادان فلا يجتمعان ، فلما جعله الشرع موليا عليه فى شىء ، دل ذلك على سقوط ولايته فيه ، إذ لو بقيت لما ثبتت للغير ولاية فيه كما بعد البلوغ ، فلهذا اعتبر عبارته فى اختيار أحد الأبوين ، لأن منفعة هذا الاختيار لا تحصل مباشرة الولي ، فتعتبر عبارته فيه ، وإذا اعتبرت عبارته فيه ، لا تعتبر عبارة الولي فيه^(١) .

وصورة المسألة ما إذا وقعت الفرقة بين الأبوين وبينهما ولد .

فقيل : حق الحضانة^(٢) للام إلى سبع سنين أو ثمانى سنين ثم يخير الولد

(١) راجع : (التقويم ٩٠٦-٩٠٧ ، وتكملة المجموع ١٦ / ١٥٥-١٥٦ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٤ / ٢٦١) .

(٢) الحضانة : من الحضن هو : ما دون الإبط من الكشح ، وحضنا الشىء : جانباه ، ونواحي كل شىء أحضانه . يقال : حضن الطائر بيضه يحضنه : إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا حضنت ولدها . هذا من ناحية اللغة .

وأما من ناحية العرف فهى عبارة عن : تربية الولد .

وقد اختلف الفقهاء بعد اتفاقهم على أن الفرقة إذا وقعت بين الزوجين فإن أمه أحقر بالحضانة ما لم يبلغ الولد السابعة من عمره .

بينهما فأيهما اختار يكون عنده .

ولما روى عن أبي هريرة -رضى الله عنه - : (أنه -ﷺ- خير غلاما بين
الأبوين)^(١) .

وعندنا لا يخير . وجواب ما روى أنه -ﷺ- دعا لذلك الغلام . فببركة
دعائه -ﷺ- اختار ما هو الأنفع له ، ولم يوجد مثله فى حق غيره . كذا فى
المبسوط^(٢) .

وكذا الإيصاء والعبادات ؛ لأنه لا يمكن تحصيلهما^(٣) بمباشرة الولي ، فيعتبر
عبارته فيهما ، وأبطل الإيمان والردة ، لأنهما يشتان بطريق التبعية للأبوين ،
فلا يعتبر عبارته فيهما .

وكذا بيعه ؛ لأنه يحصل بمباشرة الولي .

وأما فى قبول الهبة فى قول ، لا يصح منه كالبيع لحصوله بمباشرة الولي ،
وفى قول يصح منه .

== فقال الحنفية : الأب أولى به .

وقال الشافعية والحنابلة : إن الولد بالخيار فالذى اختاره منهما فهو أولى به .

و قال المالكية : الأم أولى ما لم تتزوج .

راجع : (شرح فتح القدير مع العناية وحاشية سعدى ٣٦٧/٤ ، ٣٧١ ، وبدائع
الصنائع ٤٠/٤ فما بعدها ، والكافى ٦٢٤/٢ ، و تكلمة المجموع ٣٢٢/١٨ ، ٣٢٤ ،
والمغنى ١٢٤/٩ ، والتعريفات للجرجانى ص ٨٨ ، والصحاح للجوهري
٢١٠/١-٢١٠/٥) .

(١) أخرجه : (الترمذى ٦٢٩/٣) بلفظ : (أن النبى -ﷺ- خير غلاما بين أبيه وأمه)
وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود ٧٠٨/٢ ، وابن ماجه ٧٨٨/٢ نحوه .

(٢) راجعه فى (٢٠٨/٥) .

(٣) فى ب (تحصيلها) وهو خطأ .

ولا فقه فيما ذكر من الجواب من المسائل ، لأنه لم بين الأمر على دليل الصحة وعدمه ، بل بنى الأمر على شيء خارج عن الفقه .

وإنما الجمع بين كونه وليا وموليا عليه ، عبارة عن الاحتمال أى : يحتمل أن يوجد هذا التصرف بمباشرته ، فيكون وليا فيه ، ويحتمل أن يوجد بمباشرة الولي ، فيكون موليا عليه ، لا أن يوجد التصرف بالطريقتين جميعا ، فيكون وليا وموليا عليه ، ولا يستحيل الجمع بينهما بهذا الوجه كما فى إرسال الطلاق وتعليقه^(١) .

وعندنا لما كان الصبي قاصر الأهلية ، صلح موليا عليه باعتبار قصور العقل ، ولما كان صاحب أصل الأهلية ، لوجود أصل العقل ، صلح وليا بنفسه ولا منافاة فى الجمع بينهما .

وفيما قلنا : توسعة طريق الإصابة وهو /^(٢) المقصود ، إذ المقصود من الأسباب أحكامها ، فيكون المقصود من الجمع بين الأمرين حكمه /^(٣) وهو : حصول النفع ، فوجب تحمل التردد فى السبب من غير تعيين أحدهما ، ليحصل النفع له على كلا التقديرين .

(١) فإنهما يتنافيان وجودا على معنى أنه لو وقع بالإرسال ، لا يقع بالتعليق و كذا عكسه ، فاما قبل الوجود ، فيحتمل الوقوع بكل واحد من الطريقتين .

(كشف الأسرار للبخارى ٢٦٢/٤) .

(٢) ق ٢٠٣ / أ من ح .

(٣) ق ٢٢٣ / ب من ب .

والأمور المعترضة على الأهلية نوعان : سماوى وهو الصفر

قوله : والأمور المعترضة^(١)...

لما فرغ الشيخ عن بيان الأهلية وما يتنى عليه من الأحكام ، شرع فى بيان أمور تعترض عليها فيمنعها عن بقائها على حالها .

فبعضها يزيل أهلية الوجوب كالموت ، وبعضها يزيل أهلية الأداء كالنوم والإغماء ، وبعضها يوجب تغيرا فى بعض الأحكام مع بقاء أهلية الوجوب والأداء كالسفر على ما ستقف على تفصيلها .

وسميت هذه الأمور التى لها تأثير فى تغير الأحكام ، عوارض^(٢) لمنعها الأحكام التى تتعلق بالأهلية ؛ ولهذا سمي السحاب عارضا لمنعه أثر الشمس وشعاعها .

وإنما لم يذكر الحمل ، والإرضاع ، والشيخوخة القريبة إلى الفناء فى العوارض وإن تغير بها بعض الأحكام ، لدخولها فى المرض ، كذا قيل .

(١) وقد عبر عنها فى أكثر كتب الأصول بعوارض الأهلية .

(٢) وهى جمع عارضة من عرض بمعنى ظهر ومنع ، يقال : عرض له كذا إذا ظهر له أمر يصده عن المضى على ما كان فيه من حد ضرب ، كما يقال : عرض له فى الطريق عارض أى : مانع يمنع من المضى . ومنه اعتراضات الفقهاء ؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل ، وتعارض البيانات ؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها . والمراد بالعوارض هنا : هى الأمور التى تؤثر فى تغير الأحكام كالصفر وأخواته من الجنون والعته والنسيان وغيرهما .

انظر : (الكشف للبخارى ٢٦٢/٤ ، والقاموس المحيط ٣٤٧/٢ ، ٣٤٩ ، والمصباح المنير ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣) .

وأورد عليه الجنون والإغماء ، فإنهما من الأمراض قد ذكرهما على الانفراد .
وأجيب عنه : بأنهما وإن دخلا فى المرض ، لكنهما اختصا بأحكام كثيرة
تحتاج إلى بيانها ، فأفردهما بالذكر .
قوله : سماوى^(١) ...

وهو ما ثبت من قبل صاحب الشرع بلا اختيار للعبد فيه ، ولهذا نسب إلى
السما ، لأنه خارج عن قدرة العبد ، نازل من السماء .

وقدم السماوى على المكتسب ذكرا ؛ لأنه أظهر فى العارضية لخروجه عن
اختيار العبد ، وأشد تأثيرا فى الأحكام من المكتسب وذكر الصغر فى العوارض
مع أنه ثابت بأصل الخلقة لكل إنسان ، لأن الإنسان قد يخلو عنه كآدم وحواء ،
فإنهما خلقا كما كانا من غير تقدم صغر ، ولأن فى ماهية^(٢) الإنسان لا يدخل
الصغر ، فكان أمرا عارضا ، ولهذا جعل الجهل من العوارض ، مع أنه أمر
أصلى قال الله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون
شيئا ﴾^(٣) لأنه أمر زائد على ماهية الإنسان^(٤) .

(١) وهذا النوع من الأمور المعترضة على الأهلية ، أحد عشر قسما بالاستقراء وهى
الصغر ، والجنون ، والعتة ، والنسيان ، والنوم ، والإغماء ، والمرض ، والرق ،
والحيض ، والنفاس ، والموت . وتأتى كلها مفصلة فى الكتاب .

(٢) وهى حيوان ناطق .

(٣) سورة النحل / ٧٨ . وتام الآية ﴿ وجعل لكم السمع و الأبصار والافئدة لعلكم
تشكرون ﴾ .

(٤) هذا إذا قلنا : إن معنى هذه الأمور عوارض : إنها ليست من الصفات الذاتية أما إذا
أريد بالعروض : الطريان والحدوث بعد العدم ، فلم يصح فى الصغر على سبيل
التغليب .

وهو فى أول أحواله كالجنون

وإنما جعل الجهل من المكتسب وإن لم يكن للعبد فيه اختيار ، لأنه قادر على إزالته^(١) .

بخلاف الرق ، حيث لم يجعل من المكتسب مع تمكن إزالته فى الأصل بالإسلام : لأنه ثبت جزاء على الكفر ، ولا اختيار للعبد فى ثبوت الاجزية . بل هى تثبت جبرا ، كالحدود ، فكان من العوارض السماوية^(٢) .

ثم أنه قدم الصغر فى تعداد السماوى ، والجهل فى تعداد المكتسب ، لأنهما يثبتان فى أول أحوال آدمى .

قوله : وهو ...

أى : الصغر فى أول أحواله ، مثل الجنون ، فيسقط عن الصغير ما يسقط عن المجنون / ^(٣) لأنه / ^(٤) عديم العقل كالمجنون بل أدنى حالا منه ، لأنه

== ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٤٤) .

(١) وذلك ؛ لأن العبد يكتسب تحصيل العلم ، فكان ترك التحصيل مع القدرة عليه بمنزلة اختيار الجهل وكسبه ، فكان من المكتسب .

ينظر : (هامش ب ، وحاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٤٤) .

(٢) ولأن الرق بعد ما ثبت لا يتمكن العبد من إزالته ، بخلاف الجهل فإنه مقدور الدفع بعد وجوده .

(حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٤٤) .

(٣) ق ٢٢٤ / ١ من ب .

(٤) ق ٢٠٣ / ب من ح .

لكنه إذا عقل فقد أصاب ضرباً من أهلية الأداء ، فيسقط به ما يحتمل السقوط
عن البالغ ، فلا يسقط عنه فرضية الإيمان حتى إذا أذاه كان فرضاً ، ووضع عنه
إلزام الأداء .

يكون للمجننون تمييز وإن لم يكن له عقل وهو عديم الأمرين ^(١) .

وأما إذا عقل أى ظهر شيء من آثار العقل فيه ، فقد أصاب ضرباً أى نوعاً
من أهلية الأداء ، فكان ينبغي أن يثبت فى حقه وجوب الأداء بحسب ذلك ،
لكن الصبا عذر مع ذلك ، لأنه لم يبلغ عقله غاية الاعتدال ، فيسقط به أى
بهذا العذر ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالصلاة ، و
الصوم ، وسائر العبادات ، و كالحُدود والكفارات ، فإنها تحتمل السقوط بأعذار
وتحتمل الفسخ فى أنفسها ، ولكن لا يسقط عنه ما لا يحتمل السقوط كفرضية
الإيمان ، فإنها لا تحتمل السقوط ؛ لأنه تعالى إله دائم ، منزّه عن التغيير ،
فكان وجوب التوحيد دائماً بدوام الألوهية ، لكن قد يعذر العبد فى الأداء
بعدم حقيقى أو تقديرى ، بأن لم يكن له قدرة الفعل و العقل ، أو العقل مع
بقاء الوجوب كما يعذر فى أداء الصلاة بهما كالنوم ، وفقد الطهارة مع بقاء

(١) وفرق آخر بين الجنون والصغر وهو : أن الجنون ليس له حد ، والصغر له حد ،
حتى إذا أسلمت امرأة الصبى ، يؤخر العرض إلى أن يعقل ؛ لأنه إذا لم يؤخر ، بل
عرض على أبيه ، فأبىا تقع الفرقة ، ويطالب بالمهر فى الحال ، والفرقة والمطالبة
عهدة وهو ليس من أهلها .

وأما إذا أسلمت امرأة المجنون ، فإنه يعرض الإسلام على أبيه ، فإذا أسلم أحدهما ،
يحكم بإسلام المجنون تبعاً ، وإن أبىا ، يفرق بين المجنون وامراته ، ولا فائدة فى
تأخير العرض : لأن الجنون لا نهاية له ويلزم الإضرار الكلى بالمرأة وهو كونها تحت
كافر ، وإذا لا يجوز . ينظر : (شرح المنار لابن ملك بحواشيه ص ٩٤٥) .

وجملة الأمر أن يوضع عنه العهدة ، ويصح منه وله وما لا عهدة فيه .

الوجوب فلا جرم إذا أداه الصبي ، كان فرضا لا نفلا .

ألا يرى أنه إذا آمن في صغره ، لزمته الأحكام^(١) التي ثبتت تبعا للإيمان كما مر بيانه^(٢) ، ولا يلزم عليه الأداء .

قوله : وجملة الأمر ...

أي الأمر الكلى في باب الصغر ، وحاصل أحكامه أن يوضع عنه أي : عن الصبي العهدة أي : يسقط عنه عهدة ما يحتمل العفو .

والمراد بالعهدة هنا لزوم ما يوجب التبعية والمواخظة .

وقيل : العهدة ما حصل بالعهد الماضي وهو الوجوب .

ويصح منه ...

أي من الصبي بأن يياشر بنفسه ، وللصبي أن يياشر غيره لأجله ، ما لا عهدة فيه أي (لا ضرار)^(٣) فيه ، كقبول الهبة ونحوه مما هو نفع محض ؛ لأن الصبا مظنة المرحمة طبعاً ، فإن كل طبع سليم يميل إلى الترحم عليه ، وشرعاً لقوله - ﷺ - : « من لم يرحم صغيرنا ... الحديث »^(٤) فجعل الصبا سبباً لإسقاط كل تبعية وضمنان يحتمل السقوط عن البالغ بوجه ،

(١) وذلك كحرمان الميراث من أقاربه الكفار ، ووقوع الفرقة بينه وبين زوجته المشتركة ، ووجوب صدقة الفطر عليه ، وغيرها .

(٢) انظر (ص ١٣٥٤ فما بعدها) .

(٣) في ب (لا ضرورة) وهي خطأ .

(٤) تقدم تخريجه في ص ٣٨٦ .

فلا يحرم عن الميراث بالقتل عندنا بخلاف الكفر والرق .

فلا يحرم عن الميراث بالقتل^(١) ، أى : فلا يحرم الصبى من الميراث بسبب قتل مورثه عمدا أو خطأ ، ويستحق ميراثه ؛ لأن موجب القتل يحتمل السقوط بالعمو وبأعذار كثيرة ، فيسقط بعذر الصبا أيضا .

ولأن الحرمان يثبت بطريق العقوبة ، وفعل الصبى لا يصلح سببا للعقوبة لقصور معنى الجناية فى فعله ، بخلاف الكفر والرق يعنى إذا ارتد الصبى العاقل / (٢) - والعياذ بالله - أو كان رقيقا ، فإنه لا يستحق الإرث ؛ لأن الكفر والرق يتافيان أهلية الإرث .

أما الكفر / (٣) فإنه ينافى أهلية الولاية على المسلم بقوله تعالى : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين ... ﴾^(٤) الآية والإرث مبنى على الولاية .

ألا يرى إلى قوله تعالى إخبارا عن زكريا - عليه السلام - : ﴿ فذهب لى من لدنك وليا يرثنى ﴾^(٥) فإنه يشير إلى أن الإرث مبنى على الولاية

(١) أى عند الحنفية ، وأما عند المالكية والشافعية والحنابلة : فإنه يحرم من الميراث .

راجع : (مجمع الأنهر بهامشه ٦١٨/٢ ، والكافى ١٠٤٩/٢ ، وتكملة المجموع ٦١/١٦ ، والمغنى ٢٩٢/٦) .

(٢) ق ٢٢٤ / ب من ب .

(٣) ق ٢٠٤ / أ من ح .

(٤) سورة النساء / ١٤١ . والآية بكاملها : ﴿ الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين فأله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ .

(٥) سورة مريم / ٥ - ٦ . وإني خفت الموالي من ورائى ==

والجنون .

وأما الرق ، فلأن الوراثة خلافة (الملك)^(١) ، والرق ينافى الملك ، لما سنيته ، فكان الرق منافيا لاهلية الإرث .

ولأن توريث الرقيق عن قريبه ، توريث الأجنبي حقيقة ؛ لأنه لما لم يكن أهلا للملك ، يثبت الملك ابتداء لمولاه ، وإذا لا يجوز .

ولأنه ألحق بالأموال ، والمال ليس بأهل للإرث ، فكان عدم الحكم لعدم السبب كما فى الكفر ، أو الأهلية ، وعدم الحق لعدم الأهلية أو السبب ، لا يعد عقوبة .

والعهدة نوعان^(٢) :

خالصة : لا تلزم الصبي كالطلاق و نحوه .

ومشوبة : يتوقف وجوبها على رأى الولي كالبيع والإجارة ونحوهما كما ذكرنا .

ولما كان الصبا عجزا ، صار من أسباب ولاية النظر وقطع ولايته عن الأغيار .

قوله : والجنون ...

قال الشيخ أبو المعين : لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون إلا بعد الوقوف

== وكانت امرأتى عاقرا فهب لى من لذك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا ﴿ .

(١) فى ب (المالك) وهو خطأ .

(٢) المراد بالعهدة هنا التكليف والذمة .

على حقيقة العقل ، ومحلّه ، وأفعاله .

فالعقل : معنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب ، والتمييز بين الخير والشر . ومحلّه الدماغ ^(١) .

والمعنى الموجب لانعدام آثاره وتعطيل أفعاله ، الباعث للإنسان على أفعال مضادة لتلك الأفعال من غير ضعف في عامة أطرافه يسمى جنونا ^(٢) .

ثم أنه من أسباب الحجر فيما يتوقف صحته على العقل نظرا للمجنون كالصبا والرق ، فإنهما من أسباب الحجر نظرا للصغير والمولى .

(١) وقال الجرجاني : (العقل : ما يعقل به حقائق الأشياء .

قيل : محلّه الرأس ، وقيل : محلّه القلب) .

وقال أيضا : (العقل : مأخوذ من عقل البعير يمنع ذوى العقول من العدول عن سواء السبيل . والصحيح أنه جوهر مجرد يدرك الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة) .

(التعريفات ص ١٥٢) .

(٢) راجع : كشف الأسرار للبخارى ٢٦٣/٤ ، نقلا عن الشيخ أبى المعين - رحمه الله تعالى - .

وعرف صدر الشريعة الجنون بقوله : (وهو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادرا) وبه عرفه الجرجاني أيضا .

ووضح التفتازانى هذا التعريف بقوله : (فالجنون : اختلال القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيسحة المدركة للعواقب بأن لا يظهر آثارها وتعطيل أفعالها : إما لنقصان ، جبل عليه دماغه في أصل الخلقة ، وإما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة ، وإما لاستيلاء الشيطان عليه وإلقاء الخيالات الفاسدة إليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا) ، وأرى أن تعريف صدر الشريعة أصح .

ينظر : (التوضيح بشرحه التلويح ص ٦٥٣ ، والتعريفات ص ٧٩) .

و سقط به كل العبادات .

لكنه إذا لم يمتد الحق بالنوم .

ويسقط بالجنون ما كان ضررا يحتمل السقوط .

احترز به عما لا يحتمل السقوط إلا بالآداء ، أو بإبراء من له الحق كضمان
المتلفات ، ووجوب الدية ، والإرث ، ونفقة الأقارب ، فإنها لا تسقط بالجنون
كما لا تسقط بالصبا .

وأما الذى يحتمل السقوط مثل الصلاة والصوم ، وسائر العبادات يسقط
عنه ، وكذا يسقط عنه الحدود ، والكفارات ، وكذا الطلاق ، والعتاق ،
والهبة وما أشبهها من المضار غير مشروع فى حقه ، حتى لا يملكها عليه وليه
كما فى الصبى .

قوله : لكنه إذا لم يمتد إلى آخره ...

يعنى : لما كان الجنون منافيا لأهلية الأداء ، إذ العبادة لا تكون بلا عقل / (١)
وقصد ، فيفوت به القدرة على الأداء ، كان القياس فيه أن يسقط بنفس الجنون
كل العبادات ، سواء كان الجنون أصليا أو عارضا ، قليلا كان أو كثيرا كما هو
قول زفر والشافعى - رحمهما الله - لكنه إذا لم يمتد - أى : لكن الجنون إذا
لم يمتد - الحق بالنوم عند علمائنا الثلاثة (٢) استحسانا ، لأنه إذا لم يمتد لم يكن
موجبا حرجا على المكلف / (٣) فى إيجاب العبادة بعد زواله كالإغماء ، والنوم

(١) ق ٢٢٥ / ٢ من ب .

(٢) وهم : أبو حنيفة ، وصاحبه : أبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - .

(٣) ق ٢٠٤ / ب من ح .

وجعل كأنه لم يوجد أصلا في إيجاب القضاء فيلحق الجنون الموصوف بهما
بجامع أن كل واحد عذر عارض زال قبل الامتداد . .

ألا يرى أن الشرع ألحق العارض بالعدم في صحة الأداء ، حتى أن من نوى
الصوم من الليل ثم نام ، أو أغشى ، أو جن و لم يتنبه أو لم يفتق إلا بعد
غروب الشمس ، يصح صومه ، مع أن الإمساك ركن مقصود ، لا بد في مثله
من التحصيل بالاختيار وقد سلب الاختيار ، ولكن عند زوال العذر جعل هذا
الفعل بمنزلة الفعل الاختياري بطريق إلحاق العذر الزائل بالعدم .

وإذا كان كذلك في حق الأداء الذي هو المقصود ، ففي حق الوجوب الذي
هو وسيلة ، أولى أن يكون كذلك .

فأما إذا كثر الجنون بأن امتد ، فصار لزوم الأداء مؤديا إلى الحرج ، وهو
الحرج في القضاء ، لدخوله في حد التكرار ، بطل القول يلزوم الأداء دفعا
للحرج ، وهذا القياس والاستحسان في الجنون العارضى بأن بلغ عاقلا ثم جن
بلا خلاف بين أصحابنا (١) .

فأما الجنون الأصلي بأن بلغ مجنونا ، فمثل الصبا عند أبي يوسف - رحمه
الله - حتى لو أفاق قبل مضي الشهر (٢) بعد بلوغه مجنونا ، أو قبل تمام يوم
وليلة من وقت البلوغ ، لم يلزمه قضاء ما مضى وما فاتة عنده .

وعند محمد - رحمه الله - وهو ظاهر الرواية ، وهو بمنزلة العارضى (٣) .

(١) يقصد الأصحاب الثلاثة : أبو حنيفة وصاحبه ، لأن زفر - كما تقدم - خالفهم في ذلك .

(٢) هذا بالنسبة إلى الصوم ، والمراد بالشهر : شهر رمضان ، كما أن قوله : (أو قبل تمام يوم وليلة) بالنسبة إلى الصلاة .

ينظر : (حاشية عزمي زاده على شرح ابن ملك ص ٩٤٨) .

(٣) فيجب عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان ، وما فاتة من الصلوات .

وحد الامتداد فى الصلاة أن يزيد على يوم وليلة .

وقيل : الاختلاف على العكس^(١) .

وجه الفرق أن الجنون الحاصل قبل البلوغ ، حصل فى وقت نقصان الدماغ
لآفة مانعة له عن قبول الكمال ، مبقية له على ما خلق عليه من الضعف
الاصلى فكان أمرا أصليا ، فلا يمكن إلحاقه بالعدم كالصبا .

فأما الحاصل بعد البلوغ ، فقد حصل بعد كمال الأعضاء ، فكان معترضا
على المحل (بلحق)^(٢) آفة عارضته ، فيمكن إلحاقه بالعدم عند انتفاء الخروج
كالنوم والإغماء .

قوله : وحد الامتداد كذا ...

اعلم أن حد الامتداد مختلف باختلاف الطاعات ؛ لأنه يحصل بالكثرة
الموقعة فى الحرج .

ثم /^(٣) لما لم تكن للكثرة نهاية يمكن ضبطها ، اعتبر أدناه ، وهو : أن

== ينظر تفصيل هذا الاختلاف والقول الصحيح فيه ، فى : (الكشف للبخارى ٢٦٥/٤
فما بعدها ، و المنار وحواشيه ص ٩٤٧-٩٤٩ ، والتلويح على التوضيح بحاشيته
التوضيح ص ٦٥٣ ، ونور الأنوار بشرحه قمر الأقطار ص ٢٨٨-٢٨٩ ، وأصول
السرخسى ٢/ ٣٣٨-٣٣٩) .

(١) أى : أن الجنون الاصلى بمنزلة الصبا عند محمد ، وبمنزلة العارضى عند أبى يوسف
-رحمهما الله - فيعكس الحكم حيثذ .

(٢) فى ب (يلحق) وهو خطأ .

(٣) قى ٢٢٥ / ب من ب . وفى ح (إنما) بدل (لما) وهو خطأ .

وفى الصوم باستغراق الشهر .

يستوعب العذر وظيفة الوقت ، إلا أن وقت الصلاة يوم وليلة وهو
فى نفسه ، فولدت كثرتها بدخولها فى حد التكرار ، ووقت
مديد ، فاعتبر نفس الاستيعاب .

فلذلك قال الشيخ : فحد الامتداد فى الصلاة أن يزيد على يوم وليلة

لكن باعتبار الصلوات عند محمد - رحمه الله - أى ما لم يصر الصلوات ستا
لا يسقط عنه القضاء / ^(١) وإن كانت من حيث الساعات أكثر من يوم
وليلة، وباعتبار الساعات عندهما ^(٢)، حتى لو جن قبيل الزوال ثم أفاق فى
اليوم الثانى بعد الزوال ، لا قضاء عليه عندهما ، لأنه من حيث الساعات أكثر
من يوم وليلة .

وعنده عليه القضاء ما لم يمتد إلى وقت العصر ، حتى تصير الصلوات ستا
فدخل فى حد التكرار ، وهو القياس .

ولكنهما أقاما الوقت مقام الواجب كما فى المستحاضة، وفى الصوم
باستغراق الشهر ، وهذا اللفظ يشير إلى أنه لو أفاق فى جزء من الشهر ليلا أو
نهارا ، يجب عليه القضاء ، وهو ظاهر الرواية .

وفى الكامل ^(٣) عن شمس ^(٤) الأئمة الحلوانى : أنه لو كان مفيقا فى أول

(١) ق ٢٠٥ / ١ من ح .

(٢) أى : أبو حنيفة وأبو يوسف -رحمهما الله تعالى- .

(٣) لعله أراد الكامل فى الخلاف بين الشافعية والحنفية-لابن الصباغ عبد السيد بن محمد
الشافعى المتوفى سنة (٤٧٧ هـ) . (كشف الظنون ١٣٨١ / ٢) .

(٤) هو : أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح ، شمس الأئمة ==

ليلة من رمضان ، فأصبح مجنوناً ثم استوعب باقى الشهر ، لا يجب عليه القضاء وهو الصحيح ، لأن الليل لا يصام فيه ، فكان الجنون والإفاق فيه سواء (١) .

وكذا لو أفاق فى ليلة من الشهر ثم أصبح مجنوناً .

ولو أفاق فى يوم من رمضان فى وقت (٢) النية ، لزمه القضاء ، ولو أفاق بعده اختلفوا فيه : والصحيح أنه لا يلزمه القضاء : لأن الصوم لا يفتح فيه وإنما لم يعتبر التكرار فى الصوم لوجهين :

أحدهما : أنا إنما شرطنا الدخول فى حد التكرار فى الصلاة تأكيداً لوصف الكثرة ، فإن أصل الكثرة يحصل باستيعابه الجنس ، وإنما يصار إلى المؤكد إذا لم (يزداد) (٣) المؤكد على الأصل .

وفى باب الصوم يزداد المؤكد على الأصل ، إذ لا يأتى وقت وظيفة أخرى ما لم يمض أحد عشر شهراً ، فيزداد ما جعل تابعاً على الأصل وهذا فاسد .

والثانى : أن الصوم وظيفه السنة لا وظيفة الشهر وإن كان أداؤه فى بعض أوقاتها كالصلوات الخمس وظيفه يوم وليلة وإن كان أداؤها فى بعض الأوقات .

== الحلوانى ، البخارى الشيخ الإمام ، العلامة ، رئيس الحنفية فى وقته ، تفقه على أبى الحسين بن جعفر النسفى ، وأخذ عنه شمس الأئمة السرخسى وغيره ، من مؤلفاته : شرح أدب القاضى على مذهب أبى حنيفة للخصاف ، وشرح الجامع الكبير للإمام محمد . توفى سنة (٤٥٦ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الفوائد البهية ص ٩٥-٩٦ ، والجواهر المضية ٢/٤٢٩ - ٤٣٠ ، وكشف الظنون ١/٤٦ ، ٥٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/١١٧-١١٨) .

(١) راجع : (الكشف للبخارى ٤/٢٦٧ نقلاً عن الكامل) .

(٢) وهو قبل الزوال حتى لو أفاق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان ، لا يلزمه القضاء فى الصحيح ، لأن الصوم لا يصح فيه .

انظر : (النهاية بهامش الهداية ١/٢٠٤) .

(٣) فى ح (يزدد) .

وفى الزكاة باستغراق الحول ، وأبو يوسف أقام أكثر الحول مقام الكل .

ولهذا كان رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما ، وجعل صوم رمضان مع ست من الشوال كصوم الدهر (كله)^(١) كما ورد فى الحديث^(٢) .

ثم كما مضى الشهر دخل وقت وظيفة أخرى ، إذ الاستيعاب لا يتحقق إلا بوجود جزء من شوال ، فكان الجنس كالتكرار بتكرار وقته ، ويتأكد الكثرة به ، فلا حاجة /^(٣) إلى تكرار حقيقة الواجب ، فكان هذا بمثل ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فى الصلوات على ما مر^(٤) .

قوله : وفى الزكاة ...

أى الامتداد فى حق الزكاة يستغرق الحول عند محمد ، وهو رواية عن أبى حنيفة ، وأبى يوسف - رحمهم الله - وهو الأصح .

لأن الزكاة تدخل فى حق التكرار بدخول السنة الثانية .

وروى هشام^(٥) عن أبى يوسف^(٦) - رحمه الله - أن امتداده فى حق الزكاة

(١) ساقطة من ب .

(٢) وهو قوله ﷺ : « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر » رواه الجماعة إلا البخارى والنسائى ، ورواه أحمد من حديث جابر - رضى الله عنه - .

راجع : (نيل الأوطار ٤ / ٢٦٦) .

(٣) ق ٢٦٦ / ١ من ب .

(٤) انظر ص ١٢٦١ .

(٥) هو : هشام بن عبد الله الرازى ، تفقه على أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله - كان ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق ما رأيت أعظم قدرا منه . مات فى منزله بالرى ودفن فى مقبرته .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٢٣) .

(٦) راجع : (الهداية ١ / ١٦٦) .

بأكثر السنة ، ونصف السنة ملحق بالأقل ؛ لأن كل وقتها الحول إلا أنه مديد جدا ، فقدر / (١) بأكثر الحول تيسيرا ، فإن اعتبار الأكثر يسر وأخف على المكلف من اعتبار الكل ، لأنه أقرب إلى السقوط كما أن اعتبار الوقت في الصلاة أيسر من اعتبار حقيقتها .

ثم اعلم أن ما كان حسنا لا يحتمل السقوط مثل الإيمان مشروع في حقه بطريق التبعية كما في الصبي وإن لم يصح إيمانه بنفسه ، حتى صار مؤمنا تبعا لأبويه أو لأحدهما .

وما كان قبيحا لا يحتمل العفو كالكفر ، فثبت في حقه بطريق التبعية أيضا ، حتى يصير مرتدا لأبويه ؛ لأن الضار وإن كان لا يثبت في حقه إلا أن الكفر لا يحتمل العفو ، فلا يمكن القول برده بعد تحققه ، فلو لم يحكم برده بارتداد أبويه ، لوجب أن يعفو ردتهم وهو فاسد ، فلزمت الردة في حقه ضرورة .

وإنما تثبت الردة في حقه تبعا إذا بلغ مجنونا ، وأبواه مسلمان ثم ارتدا ، ولحقا بدار الحرب ، فإن لحقا وتركاه في دار الإسلام لا تثبت الردة في حقه تبعا للدار ؛ لأنه خلف عن الأبوين .

ولو بلغ عاقلا مسلما وأبواه مسلمان ثم جن ، فارتدا ولحقا بدار الحرب لم يصر تبعا لهما في الردة ؛ لأنه صار أصلا في الإيمان ، فلا يصير تبعا بعده .

وكذا لو أسلم قبل البلوغ وهو عاقل ، ثم جن ، لم يتبع أبويه بحال لأنه صار أصلا ، فلم ينعدم ذلك بعارض ، فبقى مسلما كذا في نكاح الجامع (٢) .

(١) ق ٢٠٥ / ب من ح .

(٢) قلت : لم أعرف مقصود الشارح منه ، ولكن الظاهر أن (نكاح الجامع) اسم كتاب أخذ عنه الشيخ الكاكي - رحمه الله - واستفاد منه ، ويدل على هذا ، ورود =

والعته بعد البلوغ و هو كالصبا مع العقل فى كل الأحكام ، حتى لا يمنع صحة القول والفعل ، لكنه يمنع العهدة .

قوله : والعته إلى آخره ...

العهة آفة توجب خللا فى العقل ، فيصير صاحبه مختلطا الكلام ، يشبه بعض كلامه كلام العقلاء ، وبعضه كلام المجانين ، وكذا سائر أموره .

وكما أن الجنون يشبه أول أحوال الصبا فى عدم العقل ، يشبه العته آخر أحوال الصبا فى وجود أصل العقل مع تمكن خلل فيه ، فألحق الجنون بأول أحوال الصبا ، والعته بآخر أحواله فى جميع الأحكام ، حتى أن العته لا تمنع صحة القول والفعل كما لا يمنعها الصبا مع العقل ، فيصح إسلام المعتوه ، وتوكله بيع مال غيره ، وطلاق منكوحة غيره ، وإعتاق عبد غيره ، ويصح منه قبول / ^(١) الهبة كما يصح من الصبى .

لكنه أى : لكن العته يمنع العهدة أى إلزام شىء فيه مضرة كالصبا ، فلا يطالب المعتوه فى الوكالة بالبيع والشراء بنقد الثمن وتسليم المبيع ، ولا يرد عليه بالعيب ، ولا يؤمر بالخصومة ، ولا يصح طلاق امرأته ، ولا (إعتاق) ^(٢) عبده بإذن الولى وبغيره ، ولا يبيعه وشراؤه لنفسه بدون إذن الولى لأن كل ذلك من العهدة والمضار .

== هذا القول فى الكشف للبخارى ٢٧١/٤ هكذا : (إليه أشير فى نكاح الجامع) .

ومعروف أن الشيخ الكاكي كثيرا ما ينقل عن الكشف للبخارى حرفيا . والله أعلم .

(١) ق ٢٢٦ / ب من ب .

(٢) فى ح (عتاق) وهى خطأ .

وأما ضمان ما استهلك من الأموال ، فليس بعهدة ، وكونه صيبا معذورا أو معتوها لا ينافى عصمة المال .

وأما ضمان ما يستهلك إلى آخره ...

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن العهدة ساقطة عن الصبي والمعتوه ، فينبغي أن لا يجب ضمان / ^(١) ما يستهلك ، فإنه من العهدة ، وقد ثبت في حقهما .

فأجاب عنه بقوله : وأما ضمان ما يستهلك من الأموال فليس بعهدة .

أى : ليس من العهدة المنفية عنهما ، لأن المنفى عنهما عهدة يحتمل العفو فى الشرع ، وضمنان التلّف لا يحتمل العفو شرعا ؛ لأنه حق العبد ، والضمنان شرع جبرا لما استهلك من المحل المعصوم ، ولهذا قدر بالمثل ، وكون المستهلك صيبا أو معتوها لا ينافى عصمة المحل ؛ لأنها ثابتة لحاجة العبد إليه ، لتعلق بقائه وقوام مصالحه ، وبالصبا والعته لا تزول حاجته إليه عنه ، فيبقى (معصوما) ^(٢) فيجب الضمان على المستهلك ، ولا يمتنع بعذر الصبا والعته ، بخلاف حقوق الله تعالى ، فإنها تجب بطريق الابتلاء ، وذلك يتوقف على كمال العقل والقدرة ، وبخلاف الحقوق الواجبة بالعقود ، لأنها لما وجبت بالعقد ، وقد خرج كلامهما عن الاعتبار عند استلزامه المضار لم يجعل العقود أسبابا لتلك الحقوق فى حقهما .

(١) ق ٢٠٦ / ١ من ح .

(٢) فى ب (مضمونا) .

ويوضع عنه الخطاب كالصبي .

ويولى عليه ولا يلى على غيره .

قوله : ويوضع عنه الخطاب ...

أى : يسقط عن المعتوه الخطاب كما فى الصبي ، حتى لا تجب عليه العبادات ، ولا تثبت فى حقه العقوبات كما فى الصبي ، وهو اختيار عامة^(١) المتأخرين .

وذكر القاضى أبو زيد فى التكوين^(٢) : أن حكم العته ، حكم الصبا إلا فى حق العبادات ، فإننا لم نسقط به الوجوب احتياطاً فى وقت الخطاب ، وهو البلوغ ، بخلاف الصبا ، فإنه وقت سقوط الخطاب .

قال أبو اليسر : وهذا ليس كما (ظنه)^(٣) بل العته نوع جنون ، فيمنع وجوب أداء الحقوق جميعاً ، إذ المعتوه لا يقف على عواقب الأمور ، كصبي ظهر فيه قليل عقل^(٤) .

وتحقيقه : أن نقصان العقل لما أثر فى سقوط الخطاب عن الصبي ، كما أثر عدمه فى سقوط الخطاب بعد البلوغ بأن صار مجنوناً ، والخطاب يسقط عن المجنون كما يسقط عن الصبي فى أول أحواله /^(٥) تحقيقاً للعدل ، وهو أن لا

(١) راجع : (التلويح والتوضيح ص ٦٥٥ ، ومرة الاصول ٢ / ٤٤٠) .

(٢) راجعه فى (٩٢٩ / ٣) .

(٣) فى ب (ظنوا) .

(٤) راجع (كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٢٧٤) نقلاً عن صدر الإسلام أبى اليسر .

(٥) ق ٢٢٧ / ١ من ب .

يلزم تكليف ما ليس فى الوسع ، فيسقط أيضا من المعتوه كما يسقط عن الصبى فى آخر أحواله تحقيقا للفضل وهو نفى الحرج عنه ، نظرا له ومرحمة عليه .

ويولى عليه ...

أى تثبت الولاية على المعتوه كما فى الصبى ؛ لأن ثبوت الولاية من باب النظر ، ونقصان العقل مظنة النظر والمرحمة ؛ لأنه دليل العجز .

ولا يلى (على) ^(١) غيره ...

أى : لا يلى المعتوه على غيره ؛ لأنه عاجز بنفسه ، فلا تثبت له قدرة التصرف على غيره .

ولا فرق بين الجنون و الصغر فى أوله إلا أن فى عارض الجنون غير محدود أى غير مؤقت بوقت ، حتى ينتظر زواله .

فقليل : إذا أسلمت امرأة المجنون ، عرض على أبويه الإسلام / ^(٢) فى الحال ولا يؤخر إلى زواله دفعا للضرر عن المسلمة ، والصبى محدود ؛ لأن له غاية معلومة ، فوجب تأخير العرض إلى ظهور أثر العقل ، حتى لو زوج النصرانى ابنه الصغير الذى لا يعقل امرأة نصرانية ، فأسلمت المرأة ، وطلبت الفرقة ، لم يفرق بينهما ، بل يؤخر حتى يعقل الصبى ؛ لأن عقل الصبى فى أوانه معهود ، فإذا عقل وعرض عليه الإسلام ، (فإن أسلم) ^(٣) بقيا على

(١) فى ب (عليه) وهى خطأ .

(٢) فى ٢٠٦ / ب من ح .

(٣) ساقطة من ب .

والنسيان وهو لا يتنافى الوجوب فى حق الله تعالى لكن النسيان إذا كان غالبا
كما فى الصوم .

نكاحهما (وإلا)^(١) فرق بينهما .

وإنما صح العرض مع سقوط الخطاب عنه ؛ لأن سقوطه فيما هو حق الله
تعالى دون حق العباد ، ووجوب العرض ههنا لحق المرأة .

كذا فى شرح الجامع^(٢) . (وأما)^(٣) الصبى العاقل والمعتوه ، فلا يفترقان
فى وجوب العرض^(٤) كما فى سائر الأحكام ؛ لأن إسلام المعتوه صحبة
كإسلام الصبى العاقل .

قوله : والنسيان^(٥) إلى آخره ...

(١) فى ب (ولا) وهى تحريف .

(٢) من المعروف أن المراد بالجامع هو الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى
حنيفة - رحمهم الله - وله شروح كثيرة ، والشارح - رحمه الله - لم يشر إلى واحد منها
بالذكر . ولعله أراد به شرحه للبيزوى وقد نقل عبد العزيز البخارى هذا الكلام عن
شرح الجامع

فليتنظر (كشف الأسمار ٤ / ٢٧٥) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) أى : العرض فى الحال ، كما لا يفترقان فى سائر الأحكام .

(٥) قال الجوهري : النسيان بكسر النون : خلاف الذكر والحفظ ، ورجل نسيان بفتح
النون : كثير النسيان للشيء .

(الصحاح ٦ / ٢٥٠) .

وقال الفيومى : (نيت الشيء أنساه نسيانا ، مشترك بين معنيين :

أحدهما : ترك الشيء على ذهول وغفلة وذلك خلاف الذكر .

قيل : النسيان معنى يعترى الإنسان بدون اختياره ، فيوجب الغفلة عن الحفظ

وقيل : هو الجهل الطارئ .

ويتنقص كلاهما بالنوم والإغماء .

وقيل : هو جهل الإنسان بما كان يعلمه ضرورة مع علمه بأمر كثيرة لا بآفة .

وخرج الإغماء والنوم بقوله مع علمه بأمر كثيرة .

وبقوله : لا بآفة الجنون ، فإنه جهل بآفة مع تذكره الأمور الكثيرة .

وقيل : هو آفة تعترض للمخيلة ، مانعة من انطباع ما يرد من الذكر فيها .

وقيل : بديهى لا يحتاج إلى التعريف ، إذ كل أحد يعلم النسيان من نفسه كالجوع^(١) .

== والثانى : الترك على تعمد وعليه ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ أى :

لا تقصدوا الترك والإهمال .

(الصحاح ٢٥٠٨/٦ ، والمصباح المنير ٦٠٤/٢) .

(١) ولأن التعريف إنما يكون لحقيقة مجهولة . نعم قد يعرف البديهى بحسب اللفظ ، لجواز أن يكون بديهيا ومجهولا ، فإن البديهى وإن لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكن يمكن أن يتوقف على شيء آخر من توجه العقل إليه ، أو الإحساس به ، أو الحدس ، أو التجربة ، فالبداهة لا تستلزم الحصول ، وإنما كان النسيان بديهيا ، لأن كل أحد يحس به ، وكل ما هذا شأنه يكون بديهيا ، لتصور حصول حقيقته فى النفس وحصولها فى النفس أقوى تصورا من حصول المثال ، فإن تصور الصفات النفسانية الوجدانية أقوى تصورا من الأمور الخارجية عن النفس .

(حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٩٥٢) .

جامع الاستار

في شرح المنار
" للنسيفي "

تأليف
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الطائي
المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

تمقيق الدكتور
فضيل الرحمن عبيد الفضول أفغاني

الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

الناشر
مكتبة نوافل مطبوع في الباز

جامع الزينار
في شرح المنار

الطبعة الثانية

١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للناس

مكتبة (ش) نزار مصطفى البار

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: النامية المكتبة ٢٢: ٥٧٤٩ / ١١: ٥٧٤٥

الستودع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للمقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ١٢٤٠٣٥٣ السريعة: ١١: ٢٢١٩١١ الرياض: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

والتسمية فى الذبيحة ، وسلام الناسى يكون عفوا ، ولا يجعل عذراً فى حقوق
العباد .

ثم إنه لا ينافى الوجوب ، ولا وجوب الأداء ، لأنه لا يخل بالأهلية
وإيجاب الحقوق عليه لا يؤدى إلى الحرج ليمتنع الوجوب بسببه ، إذ الإنسان
لا ينسى عبادات متوالية يدخل فى حد / (١) التكرار غالباً ، فصار كالنوم ،
ولكن النسيان إذا كان غالباً فى حق من حقوق صاحب الشرع بحيث يلزمه ،
ولا يخلو عنه فى الأغلب مثل النسيان فى الصوم فإنه غالب فيه ، لأن النفس
مائل طبعاً إلى الأكل والشرب ، فأوجب ذلك نسيان الصوم .

ومثل نسيان التسمية فى الذبيحة ، فإن ذبح الحيوان يوجب خوفاً وهيبة
لنفور الطبع منه ، ويتغير منه حال البشر ، فيكثر الغفلة عن التسمية فى تلك
الحالة ، لاشتغال قلبه بالخوف .

ومثل سلام الناسى بأن سلم فى القعدة الأولى ، حتى لا تفسد صلاته ،
لأنها محل السلام ، وليس للمصلى هيئة مذكرة أنها القعدة الأولى .

يكون عفواً أى : يكون النسيان فى هذه المواضع عفواً ، فجعل كأن المضطر
لم / (٢) يوجد ، فبقى الصوم ، وأن التسمية قد وجدت فتحل الذبيحة ، وأن
السلام لم يوجد ، فلا تفسد الصلاة ؛ لأن النسيان من جهة صاحب الحق بلا
اختيار العبد ، فيصلح سبباً للعتق فى حقّه ، بخلاف حقوق العباد ، حيث لا
يجعل عذراً بوجهه ، حتى لو أتلّف مال إنسان ناسياً ، يجب عليه الضمان ،

(١) ق ٢٢٧ / ب من ب .

(٢) ق ٢٠٧ / أ من ح

لأن حقوق العباد محترمة لحاجتهم كما مر^(١) بيانه ، لا للابتلاء فبعده لا تسقط
الحرمة .

أما حقوق الله تعالى للابتلاء ولا يتحقق مع العجز لعدم العلم ، فيجوز أن
تجعل عذرا إذا دل الدليل عليه .

ثم النسيان ضربان :

ضرب أصلى : أى يقع فيه الإنسان من غير أن يكون معه شيء من أسباب
التذكر وهذا القسم يصلح عذرا لغلبة وجوده .

وضرب يقع المرء فيه بالتقصير بأن لم يباشر سبب التذكر مع قدرته عليه ،
وهذا النوع يصلح للعتاب ، ولا يصلح عذرا للتقصير ، لعدم غلبة وجوده
ولهذا عوتب آدم - عليه السلام - لأنه ابتلى بالانتهاء عن شجرة معينة^(٢) ،
فيسهل حفظه وذكره .

وكذا النسيان فى غير الصوم والذبيحة ، لم يجعل عذرا مثل مباشرة المحرم
والمعتكف ما يفسد إحرامه واعتكافه ناسيا لإحرامه واعتكافه ؛ لأن لهما أحوالا

(١) راجع ص ١٢٦٦ .

(٢) قلت : وقد وقع الخلاف فى هذه الشجرة فقيل : الخنطة . وقيل : النخلة . وقيل :
شجرة الكافور .

ونسب هذا القول إلى على - كرم الله وجهه - .

وقيل : التين . وقيل : الخنظل . وقيل غير ذلك .

والأولى عدم القطع والتعيين ، كما أن الله تعالى لم يعينها باسمها فى الآية .

قال العلامة الألوسى : (ولا أرى ثمرة فى تعيين هذه الشجرة) والله أعلم .

انظر : (روح المعانى ١/ ٣٣٤-٣٣٥ ، والدر المنثور ١/ ١٢٩-١٣٠ المحقق بإشراف
دار الفكر - بيروت) .

والنوم ، وهو عاجز عن استعمال القدرة فأوجب تأخير الخطاب ولم يمنع الوجوب .

مذكرة من هيئة المحرم واللبث فى المسجد ، فكان بناء على تقصيره فلا يكون عذرا .

قوله : والنوم إلى آخره ...

النوم فترة طبيعية تحدث فى الإنسان بلا اختيار منه ، ويمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل واستعمال العقل مع قيامه ، فيعجز العبد عن أداء الحقوق^(١) .

وعند أهل الطب هو : سكون الحيوان بسبب منع رطوبة معتدلة منحصرة فى الدماغ الروح النفسانى /^(٢) من الجريان فى الأعضاء .

قوله : هو عاجز عن كذا ...

ليس بتعريف للنوم إذ الإغماء ونحوه داخل فيه لكنه بيان أثر النوم .

وقوله : فأوجب تأخير الخطاب نتيجة قوله : وهو عاجز عن كذا لم يمنع

الوجوب

أى : يوجب تأخير الخطاب فى حق العمل ولم يمنع الوجوب ، لاحتمال الأداء حقيقة بالانتباه ، واحتمال خلفه وهو القضاء على تقدير عدم الانتباه فى

(١) وعرفه الفيومى بقوله : (النوم غشية ثقيلة تهجم على القلب ، فتقطع عن المعرفة بالأشياء ؛ ولهذا قيل : هو آفة ؛ لأن النوم أخو الموت) .

(المصباح المنير ٢ / ٦٣١) .

(٢) فى ٢٢٨ / ١ من ب .

وينافى الاختيار أصلاً ، حتى بطلت عبارته فى الطلاق والعتاق والإسلام والردة ولم يتعلق بقراءته .

الوقت ^(١) . وهذا لأن نفس العجز لا يسقط الوجوب ، فإنما يسقط وجوب العمل إلى حين القدرة إلا أن يطيل زمان الوجوب ويتكرر الواجب فحينئذ يسقط دفعا للحرص .

والنوم لا يمتد عادة بحيث يخرج فى القضاء ؛ لأنه لا يمتد ليلاً ونهاراً عادة ، فلم يسقط الوجوب به ؛ لأنه لا يخل بالاهلية .

قوله : حتى بطلت عباراته نتيجة قوله : وينافى الاختيار ...

يعنى : لَمَّا نافى النوم الاختيار أصلاً ، لأنه بالتمييز ولم يبق للنائم تمييز ، بطلت عباراته فيما بنى على الاختيار مثل الطلاق ، والعتاق ، والردة ، والبيع ، والشراء ، وصار كلامه لعدم التمييز كالحال . يعتبر .

قوله : ولم يتعلق / ^(٢) بقراءته إلى آخره ...

إذا قرأ المصلى فى صلاته قائماً وهو نائم لم تصح قراءته فى المختار لما قلنا من فوات الاختيار بالنوم ^(٣) ، وكذا لا يعتد قيامه وركوعه وسجوده من

(١) يؤيد ذلك قوله - ﷺ - : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها » .

(٢) ق ٢٠٧ / ب من ح .

(٣) راجع : (العناية - المطبوع مع شرح فتح القدير ١ / ٣٢٢) .

وكلامه وقهقهته فى الصلاة حكم .

الفرض ، لصدورها لا عن اختيار ، فأما القعدة الأخيرة ، فلا نص فيها عن محمد - رحمه الله - .

وقيل : إنها تعتد من الفرض ؛ لأنها ليست بركن ، ومبناها على الاستراحة ، فيلائمها النوم ، فيجوز مع النوم بخلاف سائر الأفعال ؛ لأن مبناها على المشقة فلا يتأدى بلا اختيار فى حالة النوم .

وفى المنية^(١) : إذا نام فى القعدة كلها ، فعليه أن يقعد قدر التشهد وإلا فسدت صلاته^(٢) .

وفى النوادر : أن قراءة التائم ينوب عن الفرض ، لأن الشرع جعله كالاستيقظ فى حق الصلاة ، كذا فى الذخيرة^(٣) .

قوله : وكلامه : إذا تكلم التائم فى الصلاة ، لم تفسد صلاته ؛ لأنه ليس بكلام ، لصدوره عن لا اختيار له ، وهو مختار فخر الإسلام^(٤) .

(١) هو : منية المصلى وغنية المبتدى للشيخ الإمام سديد الدين الكاشغرى ، وهو : محمد ابن محمد المتوفى سنة (٧٠٥ هـ) . وهو كتاب معروف متداول بين الخنفية .
(كشف الظنون ٢ / ١٨٨٦) .

(٢) راجع : (منية المصلى ص ٩٣ ط المجتبائى بالدعلى) .

(٣) ومثله فى العناية شرح الهداية .

انظر : (شرح فتح القدير ١ / ٣٢٢) .

(٤) راجع : (أصوله فى كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٢٧٩) .

وفى المغنى^(١) وفتاوى قاضيخان والخلاصة^(٢) : أن صلاته تفسد من غير ذكر خلاف .

وفى النوازل^(٣) : تفسد صلاته وهو المختار .

قوله : وقهقهته ...

إذا قهقهه النائم فى الصلاة ، فلا رواية فيها عن محمد - رحمه الله - نصا .
وقال أبو محمد^(٤) الكفّينى : تفسد صلاته ويكون حدثا / ^(٥) لأن القهقهة

(١) هو فى أصول الفقه للشيخ جلال الدين عمر بن محمد البخارى ، الحنجدى ، الحنفى ، المتوفى سنة (٦٩١ هـ) على القول الراجح ، هو كتاب يحتوى على المقاصد الكلية الأصولية ، وينطوى على الشواهد الجزئية الفروعية ، وشرحه عدد من العلماء ، وقد طبع بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة - .

انظر كشف الظنون (٢ / ١٧٤٩) ، والفوائد البهية (ص ١٥١) ، والجواهر المضية (١ / ٣٩٨) ، ومعجم المؤلفين (٧ / ٣١٥) ، والأعلام (٥ / ٦٣) .

(٢) لعله قصد بها : خلاصة الفتاوى للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى ، المتوفى سنة (٥٤٢ هـ) وهو كتاب مشهور معتمد فى مجلد . ذكر فى أوله أنه كتب فى هذا الفن خزانة الواقعات وكتاب النصاب ، فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب الخلاصة جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل .

(كشف الظنون ١ / ٧١٨) .

(٣) هو : النوازل فى الفروع للإمام أبى الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندى ، الحنفى ، المتوفى سنة (٣٧٦ هـ) أوله : الحمد لله الذى لا تحصى ... إلخ .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٩٨١) .

(٤) هو : عبد الله بن محمد بن محمد بن جعفر ، المعروف بالحاكم الكفّينى روى عنه أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الكرمينى .

والكفّينى - بفتح الكاف وكسر الفاء وسكون الياء - وفى آخرها النون نسبة إلى كفين وهى قرية من قرى بخارى أو موضع ببخارى .

انظر : (الجواهر المضية ٢ / ٢٩١) .

(٥) ق ٢٢٨ / ب من ب .

فى الصلاة حدث إذ لا فرق فى الأحداث بين النوم واليقظة .

ألا يرى أنه لو احتلم يجب الغسل كما لو أنزل بشهوة فى اليقظة .

وبهذا أخذ عامة المتأخرين احتياطاً ، كذا فى المغنى^(١) . وعن شداد ابن^(٢)
أويس عن أبى حنيفة - رحمه الله - : أنها تكون حدثاً (فلا تفسد)^(٣)
صلاته ، حتى كان له أن يتوضأ ويبنى على صلاته بعد الانتباه ، لأن فساد
الصلاة بها باعتبار معنى الكلام فيها وقد زال بالنوم لعدم الاختيار ، أما تحقق
الحدث فلا يستقر إلى الاختيار ، فلا يمنع بالنوم ، فكان فى هذه الحالة حدثاً
سماوياً كالرعاف ، فلا تفسد صلاته .

وقيل : تفسد صلاته ولا يكون حدثاً ، كذا فى عامة نسخ الفتاوى ، لأن
فساد الصلاة باعتبار معنى الكلام فيها ، والنوم كاليقظة فى حق الكلام عند
الأكثر كما قلنا .

وأما كونها حدثاً ، فباعتبار معنى الجنابة وقد زال بالنوم .

ألا يرى أن قهقهة الصبى فى الصلاة لا يكون حدثاً ، لزوال معنى الجنابة
عن فعله .

ومختار فخر الإسلام أنها لا تكون حدثاً لما ذكرنا ، ولا تفسد صلاته أيضاً ،

(١) قلت : لم أعثر على هذا فى المغنى للمخبازى .

(٢) هو : القاضى شداد بن حكيم ، من أصحاب زفر - رحمه الله - كان إذا اشترى أمة
تزوجها ، ويقول : لعلها حرة أو جرى كلام على لسان أربابها ، مات سنة
(٢٢٠هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٨٣ ، والجواهر المضية ٢/٢٤٧-٢٤٨ ، وتاج التراجع ص
٢٩ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى راده ص ٤٤) .

(٣) هكذا فى النسختين معا ، ولعل الأصوب : (ولا تفسد) بالواو .

والإغماء وهو ضرب مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجا بخلاف الجنون فإنه يزيله .

لأن النوم يبطل حكم الكلام ، وتابعه المصنف حيث قال : ولم يتعلق بقهقهته في الصلاة حكم^(١) .

قوله : والإغماء ...

قال الشيخ أبو المعين : هو فتور يزيل القوى ، ويعجز به ذو العقل عن استعماله مع (قيامه)^(٢) حقيقة / ^(٣) وكأنه أراد به فتورا غير طبيعي ، وإلا دخل النوم فيه .

ويحتمل أن الاحتراز عنه حصل بقوله : يزيل القوى .

وقيل : آفة توجب اختلاف القوة الحيوانية بغتة^(٤) .

فإنه لا يخل بالأهلية كالنوم ؛ لأن المعجز عن استعمال العقل لا يوجب

(١) قلت : وصححه الإمام جلال الدين الخبازي أيضا ، فإنه بعد أن ذكر الأقوال المذكورة باختصار ، قال : (والصحيح أنه لا يكون حدثا ولا تفد صلاته ، لأنه ليس في المعنى المنصوص عليه) .

(المغنى ص ٣٧٤) .

(٢) في النسختين معا (قيام) والصواب ما أثبتناه .

(٣) في ٢٠٨ / ١ من ح .

(٤) وعرفه الجرجاني بقوله : (هو فتور غير أصلي لا بمخدر يزيل عمل القوى) .

(قوله : غير أصلي ، يخرج النوم ، وقوله . لا بمخدر ، يخرج الفتور بالمخدرات ، وقوله : يزيل عمل القوى ، يخرج العته) .

(كتاب التعريفات ص ٣٢) .

وهو كالنوم حتى بطلت عباراته بل أشد منه ، فكان حدثا بكل حال .
وقد يحتمل الامتداد ، فيسقط به الأداء كما فى الصلاة .

عدمه ، فتبقى الاهلية ببقائه ، ولهذا كان النبى - ﷺ - غير معصوم عنه كما
لم يعصم عن الأمراض مع أنه معصوم عن الجنون ...
وهو كالنوم ...

أى : الإغماء كالنوم فى بطلان عباراته بل أشد منه - أى : بل الإغماء
أشد من النوم فى فوت الاختيار والقدرة - لأن النوم فترة طبيعية أصلية ولا
يزيل أصل القوة وإن أوجب العجز عن استعمالها ، ويمكن إزالته بالتنبيه ،
بخلاف الإغماء ، فإنه مزيل للقوى ، ولا يمكن إزالته بفعل أحد ، فكان أشد
من النوم ولكونه أشد من النوم ، كان الإغماء حدثا فى كل الأحوال مضطجعا
كان أو قائما ، أو راکعا ، أو ساجدا ، والنوم ليس يحدث فى بعض الأحوال ،
لأنه بذاته لا يوجب استرخاء المفاصل إلا إذا غلب ، فحيث يصير سببا
للاسترخاء فيكون حدثا ، واعتبر امتداد الإغماء فى حق الصلاة خاصة ، حتى
يسقط به الصلاة ولم يعتبر امتداد النوم فى شيء ، وهو معنى قول الشيخ :
وقد يحتمل الامتداد فيسقط به الأداء كما فى الصلاة .

والقياس أن لا يسقط بالإغماء شيء ، إن طال كما هو مذهب بشر^(١) المريسي

(١) هو : بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي ، المعتزلى ، أخذ الفقه عن أبى
يوسف ، وقد رغب عنه الناس ؛ لاشتهاره بعلم الكلام والفلسفة ؛ وكان أبو يوسف
يذمه ويعرض عنه ، وخرر القول بخلق القرآن ، وحكى عنه أقوال شنيعة ومذاهب
منكرة عند أهل العلم ، كفره أكثرهم لأجلها ، وإليه تنسب طائفة المرجئة التى يقال
لها : المرسية .

توفى سنة (٢٢٨ هـ) ، وقيل (٢١٨ هـ) .

انظر : (الفرائد البهية ص ٥٤ ، وميزان الاعتدال ١/ ٣٢٢-٣٢٣ ، والوافى بالوفيات
١٠/ ١٥١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٩٩ فما بعدها) .

إذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوات عند محمد ، وباعتبار الساعات عندهما .

لأنه لا يزيل العقل ، ولكنه يوجب خللا في القدرة ، فيؤثر في تأخير الأداء دون / ^(١) سقوط القضاء كالنوم .

إلا أن الفرق أن الإغماء قد يقصر وقد يطول عادة في حق بعض الواجبات فإذا قصر اعتبر بما يقصر عادة وهو النوم ، فلا يسقط به القضاء ، وإذا طال اعتبر بما يطول عادة وهو الجنون والصغر فيسقط القضاء .

ثم امتداده في حق الصلاة أن يزيد على يوم وليلة باعتبار الصلوات عند محمد ، وباعتبار الساعات عندهما ^(٢) كما بينا في الجنون .

وعند الشافعي - رحمه الله - امتداده (باستيعاب) ^(٣) وقت (صلاة) ^(٤) كامل ، حتى أن من أغمى عليه وقت صلاة كامل لا يجب ^(٥) عليه إلقاء القضاء ،

(١) في ٢٢٩ / ١ من ب .

(٢) أي عند الإمام أبي حنيفة وصاحبه الإمام أبي يوسف -رحمهما الله - .

(٣) في ب (استيعاب) .

(٤) في ب (الصلاة) .

(٥) إلا أنه قال : إذا أفاق المغنى عليه وقد بقى من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة واحدة ، أعاد الظهر والعصر ولم يعد ما قبلهما لا صباحا ولا مغربا ولا عشاء ، وإذا أفاق وقد بقى من الليل قبل أن يطلع الفجر قدر تكبيرة واحدة ، قضى المغرب والعشاء وإذا أفاق الرجل قبل أن تطلع الشمس بقدر تكبيرة ، قضى الصبح ، وإذا طلعت الشمس لم يقضها .

وإنما قال الإمام الشافعي - رحمه الله - ذلك ، لأن هذا وقت في حال عذر جمع رسول الله - ﷺ - بين الظهر والعصر في السفر في وقت الظهر ، وبين المغرب والعشاء =

وامتداده فى الصوم نادر فلا يعتبر .

لان كامل وجوب القضاء يبنى على وجوب الاداء .

ولكننا استحسننا لحديث على - رضى الله عنه - فإنه أغمى عليه أربع صلوات فقضاهن ، وعمار بن ياسر أغمى عليه (يوما وليلة)^(١) فقضى الصلاة ، وابن عمر أغمى عليه أكثر من يوم وليلة ، فلم يقض الصلاة ، فعرفنا أن امتداده فى الصلاة لما ذكرنا ، كذا فى المبسوط^(٢) .

قوله: وامتداده فى الصوم نادرا ...

أى امتداد الإغماء فى الصوم نادر ، فلا يعتبر ، حتى لو كان مغمى عليه/^(٣) فى جميع الشهر ثم أفاق بعد مضيه يلزمه القضاء إن تحقق ذلك .

وعند الحسن البصرى - رحمه الله - لا يلزمه القضاء لأن وجوب الاداء لم يتحقق فى حقه لزوال عقله بالإغماء ، ووجوب القضاء يبنى عليه^(٤) .

وقلنا : أثر الإغماء فى تأخير الصوم إلى زواله لا فى إسقاطه ، لأن سقوطه بزوال الأهلية ، أو بالخرج ، ولا تزول الأهلية لما قلنا .

= فى وقت العشاء فلما جعل الأولى منهما وقتا للأخرة ، والأخرة وقتا للأولى فى حال ، كان وقت إحداهما وقتا للأخرى فى حال ، فيأخذ الوقتين حكم وقت واحد حال عذر وذهاب العقل عذر . والله أعلم .

انظر : (الام للإمام الشافعى ١ / ٧٠ ، ط دار المعرفة - بيروت) .

(١) عبارة ب (أكثر يوما وليلة) بزيادة (أكثر) وهى خطأ .

(٢) راجعه (٢١٧ / ١) .

(٣) ق ٢٠٨ / ب من ح .

(٤) انظر : (الكشف للبخارى ٤ / ٢٨١) .

والرق وهو عجز حكى ، شرع جزاء على الكفر فى الأصل لكنه فى البقاء
صار من الأمور الحكمية ، به يصير المرء عرضة للملك والابتذال .

ولا يتحقق الحرج أيضا ، لأنه إنما يتحقق فيما يكثر وجوده ، و امتداده فى
الصوم نادر ، لأنه مانع من الأكل والشرب ، وحياة الإنسان ، بدونهما لا تتحقق
إلا نادرة ، فلا يصلح بناء الحكم عليه ، لأن بناء أحكام الشرع على ما عم
وغلب لا على ما شذ وندر ، وفى الصلاة امتداده غير نادر ، فيوجب حرجا ،
فيجب اعتباره .

وكذا امتداده فى الزكاة نادر لما ذكرنا فى الصوم .

قوله : والرق كذا ...

الرق لغة : الضعف ، يقال : ثوب رقيق أى ضعيف النسيج ، ومنه رقة
القلب ^(١) .

وفى الشرع هو ضعف حكى يتهى الشخص به لقبول ملك الغير عليه
فيتملك بالاستيلاء كما يملك الصيد وسائر المباحات .

واحتزر بالحكمى عن الحسى قرب عبد يكون أقوى من الحر حسا ، لكنه

(١) قلت : الرق بالكسر : العبودية ، مصدر رق الشخص يرق من باب ضرب ، فهو
رقيق ... ويطلق (الرقيق) على الذكر والأنثى ، وجمعه أرقاء مثل شحيح وأشحاء ،
يجمع على رقاق أيضا ، وقد يطلق على الجمع ، فيقال : عبید رقيق ، وليس فى
الرقيق صدقة أى فى عبید الخدمة .

وأما فى الشرع : فما ذكره الشارح - رحمه الله - .

انظر : (المصباح المنير ١/ ٢٣٥ ، والقاموس المحيط ٣/ ٣٤٥ ، والصحاح ٤/ ١٤٨٣ ،
والتعريفات للجرجاني ص ١١١ ، وفتح الغفار بشرح المنار ص ٩١) .

عاجز عما يقدر الحر أى (لا)^(١) يملك من الأحكام كالشهادة ، والولاية ،
والقضاء ، ومالكية المال وغيرها .

قوله : شرع / ^(٢)جزاء فى الأصل ...

أى شرع الرق فى أصل وضعه ، وابتداء ثبوته جزاء على الكفر ، لأن الكفار
لما استكفوا عبادة الله ، وصيروا أنفسهم ملحقه بالجمادات ، حيث لم ينتفعوا
بعقولهم و سمعهم وأبصارهم بالتأمل فى آيات الله تعالى ، والنظر فى دلائل
وحدانية الله تعالى ، جازاهم الله تعالى بالرق ، وجعلهم عبيد عبيده وألحقهم
بالبهائم فى التملك والابتذال .

ولكونه جزاء على الكفر فى الأصل ، لا يثبت على المسلم ابتداء لكنه فى
حال البقاء صار من الأمور الحكمية - أى صار فى حال البقاء ثابتا بحكم
الشرع - حكما من أحكامه من غير أن يراعى فيه معنى الجزاء ، حتى يبقى
العبد رقيقا وإن أسلم ، ويكون ولد الأمة المسلمة رقيقا وإن لم يوجد منه ما
يستحق به الجزاء ، كالخراج فإنه فى الابتداء يثبت بطريق العقوبة ، حتى لا
يتبدأ على المسلم ، لكنه فى حال البقاء صار من الأمور الحكمية ، حتى لو
اشتري المسلم أرض خراج ، لزم عليه الخراج .

قوله : به يصير المرء عرضة...

والعرضة المعرض للأمر أى الذى نصب لأمرٍ يعنى أن المرء بسبب الرق يصير
معرضا ومنصوبا للتملك و / ^(٣)الابتذال - أى الامتهان - .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٢٢٩ / ب من ب .

(٣) ق ٢٠٩ / أ من ح .

وهو وصف لا يتجزى كالمعتق الذى هو ضده .

قوله : وهو وصف لا يتجزى ...

التجزى فى الأصل بالهمزة ، لكن الفقهاء لينوا الهمزة تخفيفا كما هو (مذهب) ^(١) بعض العرب فى المهور ، فصار تجزؤ ثم قلبوا الواو لوقوعها طرفا ياء ، فقالوا : التجزى ، أى الرق وصف لا يقبل التجزى ثبوتا وزوالا .

قال محمد ^(٢) بن سلمة البلخى من مشائخنا : إنه يحتمل التجزى ثبوتا حتى لو فتح الإمام بلدة ورأى الصواب أن يسترى أنصافهم ، نفذ ذلك منهم . والأصح أنه لا يتجزى ، لأن سببه وهو القهر لا يتجزى ، إذ لا يتصور قهر نصف الشخص شائعا دون النصف ، والحكم يتبنى على السبب كذا فى المبسوط ^(٣) .

ولأنه أثر الكفر وهو لا يتجزى وكذا أثره .

ولأنه شرع جزاء وعقوبة ، ولا يتصور إيجاب العقوبة على نصف الشخص شائعا .

والدليل على أن مذهب أصحابنا هذا ، ما ذكره محمد - رحمه الله - فى الجامع فى مجهول النسب إذ أقر أن نصفه عبد لفلان ، أنه يجعل عبدا فى

(١) ساقطة من ح .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن سلمة ، الفقيه ، البلخى ، ولد سنة (١٩٢ هـ) وتفقّه على شداد ، ثم على أبى سليمان الجوزجاني ، وتوفى سنة (٢٧٨ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٦٨) .

(٤) راجعه (١٠٤ / ٦) .

شهاداته وفي جميع أحكامه مثل الحدود ، والإذن ، والحجر من غير ذكر خلاف ، ولم يجعل نصفه حرا ونصفه عبدا - حتى لو انضم مثله يكونا كحر كما أقام الشرع امرأتين مقام رجل - كالعتق الذي هو ضده ^(١).

اعلم أنه لا خلاف أن العتق لا يتجزى ؛ لأنه قوة حكمية ، يصير الشخص/ ^(٢) به أهلا للملكية ، والشهادة والولاية ، ويمتنع على يد المستولى حتى لا يملكه بالقهر كذا في الأسرار ^(٣).

وثبت مثل هذه القوة لا يتصور في بعض الشائع دون البعض ، ثم إنهم كما اتفقوا على عدم تجزى الرق والعتق ، اتفقوا على أن الملك قابل للتجزى ثبوتا وزوالا ، فإما الرجل لو باع عبده من اثنين ، جاز بالإجماع ، ولو باع نصف عبده ، يبقى الملك في النصف الآخر بالإجماع .

وإذا عرفت هذا فاعلم أنهم اختلفوا في تجزى ^(٤) الإعتاق :

(١) راجع (الجامع الكبير ص ١٢٦) .

(٢) ق ٢٣٠ / أ من ب .

(٣) راجعه في (٣ / ق ٢٥٥ - ٢٥٦ مخطوط رقم ٣٠٨٦) .

(٤) قلت : معنى ذلك أن المحل في قبول حكم الإعتاق هل يتجزى ، فيتصور ثبوته في النصف دون النصف ، أو لا يتجزى ، فلا يتصور ذلك ، وليس معناه أن ذات القول يتجزى ، أو حكمه يتجزى ؛ لأنه محال .

وحاصل الخلاف راجع إلى أن إعتاق النصف هل يوجب زوال الرق عن المحل كله أم لا ؟ فعند الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - : لا يوجب بل كل المحل رقيق ولكن زال الملك بقدرة .

وعند صاحبيه : الإمام أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يوجب زوال الرق عن الكل . والله أعلم .

انظر : (الهداية ٢ / ٤٣٦ بهامشها) .

وكذا الإعتاق عندهما ؛ لئلا يلزم الأثر بدون المؤثر أو المؤثر بدون الأثر أو تجزى العتق .

فقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا يتجزى ، حتى لو أعتق نصف عبده ، يعتق كله لقوله ﷺ : « من أعتق شقصا له فى عبد عتق كله ليس لله فيه شريك »^(١) ، ولأن الإعتاق انفعاله العتق أى : لازمه الذى يتوقف عليه ، يقال : أعتقه فعتق كما يقال : كسرتة فانكسر ، فلا يتصور الإعتاق بدون العتق .

وإذا لم يكن انفعاله ، وهو العتق متجزيا ، لم يكن الفعل وهو الإعتاق متجزيا ضرورة ، كما أن الطلاق الذى هو انفعال التطلق لما لم يكن متجزيا لم يكن التطلق الذى هو الفعل متجزيا ، وهذا معنى قول الشيخ : كذا الإعتاق عندهما .

قوله : لئلا يلزم الأثر بدون المؤثر ...

يعنى إذا كان الإعتاق متجزيا فلا يخلو من أن يكون العتق ثابتا فى الكل

(١) أخرجه : (البخارى ٣ / ١١٨) ولفظه : (عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه كان يفتى فى العبد أو الأمة يكون بين الشركاء ، فيعتق أحدهم نصيبه منه يقول : (قد وجب عليه عتقه كله إذا كان للذى أعتق من المال ما يبلغ ثمن العبد يقوم عليه من ماله قيمة العدل ويدفع إلى الشركاء أنصابتهم ، ويخلى سبيل المعتق) .
يخير ابن عمر ذلك عن النبى - ﷺ -) .

(والزبلى فى نصب الراية ٣ / ٢٨٣) ، ولم أعر على جملة : (ليس لله فيه شريك) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - : إنه إزالة للملك متجزى ، لا إسقاط الرق وإثبات العتق حتى يتجه ما قلتم .

أولا / ^(١) فإن كان ^(٢) ، يلزم الأثر بدون المؤثر ، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون ثابتا في البعض أو لم يثبت أصلا ، فإن ثبت في البعض ، يلزم تجزى العتق ، وإن لم يثبت أصلا ، يلزم المؤثر بلا أثر ، والكل باطل ، ولا وجه للقول بتوقف الإعتراف ، لصدوره من المالك ، فوجب تنفيذه ونفاذه في البعض ، وذلك يستدعى ثبوت العتق في الكل .

قوله : وقال أبو حنيفة : إنه إزالة للملك ^(٣) متجزى ...

يعنى : أن الإعتراف بإزالة الملك بالقول ، فيتجزى في الحل كالبيع ، لا إسقاط الرق ، لأن نفوذ تصرف المالك باعتبار ملكه دون الرق ، لأنه اسم لضعف شرعى ثابت في أهل الحرب جزاء وعقوبة لكفرهم كما قلنا ، وهو لا يحتمل التمليك ؛ لأنه شرع عقوبة بالجناية على حق الله تعالى ، فإن حرمة الكفر حقه على الخلوص ، فيكون جزاؤه حقا له ، كحد الزنا ، فلا يصلح أن يكون مملوكا ، وتعلق بقاء الملك ببقاء الرق في الحل ، لا يدل على أنه مملوك له كالحياة / ^(٤) فإنها شرط للملك ثبوتا وبقاء مع ذلك لا يدل على أن الحياة مملوكة له ، وإذا ثبت أنه لا يملك إلا المالية ، كان للإعتراف منه تصرف في إزالة ملك المال ، فيقبل التجزى ، لأن العبد من حيث أنه مال متجزى كالثوب

(١) ق ٢٠٩ / ب من ح .

(٢) أى : إن كان العتق ثابتا في الكل يلزم ... إلخ .

(٣) فى ح (ملك) .

(٤) ق ٢٣٠ / ب من ب .

والرق ينافى مالكية المال لقيام المملوكية مالا .

إلا أنه إذا أزاله إلى العبد ، والعبد لا يملك نفسه ، كان إسقاطا للمالية ، وإسقاطها يوجب زوال الرق وثبوته ، فيكون فعله إعتاقا وإسقاطا بواسطة إزالة الملك على معنى أنه إذا تم إزالة الملك بطريق الإسقاط يعقبه العتق إلا أن يكون فعل المزيل ملاقيا للرق ، ك شراء القريب ، يكون إعتاقا بواسطة الملك لا بدون الوساطة ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - : إنه - أى - الإعتاق إزالة ملك متجزى لا إسقاط الرق أو إثبات العتق قهرا ، حتى يتجه ما قلتم .

وحاصله : أن الإعتاق متجزى ، ولكن يفسد الملك ، حتى لم يكن له أن يملكه الغير ولا أن يبقيه فى ملكه إذا أعتق شقصه ويصير كالمكاتب ، حتى (كان) ^(١) أحق بمكاسبه ليخرج إلى الحرية بالسعاية .

ولو أعتق أحد الشريكين نصيبه ، جاز و يتعدى إلى نصيب صاحبه بالعتق أو الفساد ضمنا . والدليل عليه قوله - ﷺ - : « من أعتق شقصا فى عبد ، كلف عتق بقيته » ^(٢) وهو المراد من قوله - ﷺ - : « عتق عليه كله » أى سيصير عتيقا بإخراج الباقي إلى العتق بالسعاية .

قوله : والرق ينافى فى مالكية المال ...

أى الرق ينافى المالكية : لكونه مملوكا ، ومملوكيته من حيث إنه مال لا من حيث / ^(٣) إنه آدمى ، فلا يتصور أن يكون مالكا للمال ، لأن أحدهما سمة

(١) ساقطة من ب .

(٢) أخرجه : (مسلم ١١٣٩/٢ ، وأبو داود ٢٥٥/٤ ، و الترمذى ٦٢٠/٣ ، و البخارى بقريب من هذا اللفظ : ١١٧/٣ ، وكذلك النسائى ٣١٩/٧ ، وأحمد فى مسنده ٥٦/١ ، بتغير بعض الالفاظ) .

(٣) ق ٢١٠ / ١ من ح .

العجز والآخر سمة القدرة ، وهما منافيان ، فلا يجتمعان فى شخص واحد .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون مملوكا من حيث أنه مال ، ومالكا من حيث إنه آدمى كما فى مالكية غير المال ، فلا يلزم التنافى لاختلاف الجهة :

قلنا : لو قيل بمالكيته من حيث إنه آدمى ، يلزم أن يكون المال مالكا للمال وذلك لا يجوز ، لأن المالك مبتذل للمال ، ولا يجوز أن يكون المبتذل مبتذلا فى حالة واحدة ، بخلاف مالكية غير المال ، لأن الضرورة داعية إلى إثباتها ، وفيه ضعف ^(١) يعرف بالتأمل .

والأولى أن يتمسك فى هذا الحكم بالإجماع .

فإن قيل : ينبغى أن لا تبقى له أهلية ملك التصرف كما لا يبقى أهلية ملك المال ، لأنه مملوك للمولى تصرفا كما أنه مملوك له مالا .

قلنا : إنه مملوك له تصرفا فى نفسه بيعا وتزويجا ، وقد فأت / ^(٢) (له) ^(٣) أهلية هذا التصرف ، وكان نائبا عن المولى متى

(١) وهو أن التنافى يلزم إذا كانت المالكية والمملوكية من جهة واحدة ، وههنا ليست كذلك ؛ لأن العبد كما أن له جهة المالية ، له جهة الأدمية أيضا ، وهى صالحة للمالكية المال ، فلا تنافى ، لاختلاف الجهة .

وأجاب عن هذا بعض الشراح : بأنه عند اختلاف الجهة يلزم التنافى أيضا لأنه إذا كان مالكا للمال من حيث إنه آدمى ، وهو وما فى يده من المال ملك لمولاه يلزم أن يكون الشيء الواحد مملوكين لشخصين فى حالة واحدة لكل واحد منهما على الكمال وهو محال .

انظر : (حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٩٥٧) .

(٢) ق ٢٣١ / أ من ب .

(٣) سائطة من ب .

حتى لا يملك العبد والمكاتب التسرى .

باشره بأمره ، ولكن لم يصّر مملوكا له من حيث التصرف فى ذمته ، حتى أن المولى لا يملك الشراء بضمن يجب فى ذمته ابتداء ، فيبقى له الأهلية (فى)^(١) ملك هذا التصرف ، كما أنه لم يصّر مملوكا تصرفا عليه فى الإقرار بالحدود والقصاص ، بقى مالكا لذلك التصرف ، كذا فى المبسوط^(٢) .

وإذا ثبت أن الرق (ينافى)^(٣) مالكية المال ، لا تثبت الأحكام المبنية على الملك فى حق الرقيق ، فلا يملك العبد والمكاتب التسرى وإن أذن لهما المولى بذلك كما لا يملكان الإعناق ، لأنه من أحكام الملك .

وعند مالك - رحمه الله -^(٤) : يجوز لهما التسرى ، لأن ملك المتعة يثبت بالنكاح أو الشراء ، فإذا كان أهلا لملك المتعة بالنكاح ، كان أهلا له بطريق آخر ؛ لأن ملك المتعة الذى يثبت بالنكاح أقوى مما يثبت بالشراء .

وجوابه ما قلنا : أن سببه وهو ملك الرقبة لا يثبت فى حقه ، فكذا حكمه ، بخلاف النكاح ، إذ لا تأثير لإذن المولى فى إثبات الأهلية ، وإنما تأثيره فى إسقاط حقه عند قيام أهلية العبد .

والسرية^(٥) الأمة التى بوأتها بيتا وأعددتها للوطء .

(١) ساقطة من ب .

(٢) راجعه (٢٥ / ٢ - ٣) .

(٣) فى ب (مناف) .

(٤) وبه قال الحنابلة إذا كان بإذن سيده ، وللشافعى رحمه الله فيه قولان .

راجع : (الكافى ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٥٤١) .

(٥) السُّرِّيَّةُ : فُعْلِيَّةٌ .

ولا يصح منهما حجة الإسلام .

وخص المكاتب بالذكر مع أن حكم المدبر كذلك ، لأنه صار أحق بمكاسبه
لحرية يدا ، فيوهم ذلك جواز التسرى ، فأزال الوهم بذكره .

قوله : ولا يصح منهما ...

أى : من العبد والمكاتب حجة الإسلام ، حتى لو حجا يقع نفلا وإن كان
بإذن المولى ، لأن القدرة والاستطاعة من شرائط وجوب الحج ، ولا قدرة
للعبد أصلا ، لأنها منافع البدن والمال ، وهو لا يملك شيئا منهما ، أما المال
فلما قلنا ، وأما المنافع ، فلأن المولى لما ملك رقبته ، كانت المنافع حادثة على
ملكه ، لأن ملك الذات / ^(١) علة لملك الصفات فكانت منافعه للمولى إلا ما
استثنى على المولى فى سائر القرب البدنية من الصوم و الصلاة ، فإن القدرة
التي تحصل بها الصوم أو الصلاة الفرض ليست للمولى بالإجماع ، وهو فيها
مبق على أصل الحرية ، وإذا كانت منافعه لمولاه وبإذنه لا يخرج عن ملكه ،
فكان أدائه حاصلا بما هو ملك (غيره) ^(٢) ، فلا (يقع) ^(٣) عن الفرض .

== قيل : مأخوذ من السرّ - بالكسر - وهو النكاح .

فالضم على غير قياس فرقا بينها وبين الحرية إذا نكحت سرا ، فإنه يقال لها : سرية -
بالكسر على القياس .

وقيل : مأخوذ من السرّ - بالضم - بمعنى السرور ، لأن مالكها يسر بها فهو على
القياس .

انظر : (الصباح المنير ١/ ٢٧٤ ، ولسان العرب ١٤/ ٣٧٨) .

(١) ق ٢١٠/ب من ح .

(٢) فى ب (غير) وهى خطأ .

(٣) فى ب (يلقى) وهى خطأ .

ولا ينافى مالكية غير المال كالنكاح والدم .

وهذا بخلاف الجمعة إذا أداها بإذن المولى حيث يقع عن الفرض ، لأن الجمعة تؤدى فى وقت الظهر خلقا عنه ، ومنافعه لأداء الظهر مستثنى من حق المولى ، فكان أداؤه الجمعة بمنافع / ^(١) مملوكة له ، فيجوز . وبخلاف الفقير إذا أدى الحج ثم استغنى حيث يقع ما أداه عن الفرض ، لأن ملك المال ليس بشرط لذاته ، وإنما شرط للتمكن عن الفرض .

الا يرى أن ملك المال لا يشترط فى حق المكى ، وفى حق الأفاقي إنما يشترط للتمكن من الوصول إلى موضع الأداء ، فبأى طريق وصل إليه الفقير ، وجب عليه الأداء ، فكان أداؤه حاصلا بمنافعه التى هى حقه ، فكان فرضا .

قوله : ولا ينافى مالكية غير المال ...

أى : الرق لا ينافى مالكية غير المال كالنكاح ، والدم ، والحياة ، لأنه غير مملوك من هذا الوجه ، فلم يتمتع مالكه بهذه الأشياء بالرق ، وكان فى حق هذه الأشياء مبق على أصل الحرية ، لأنها من خواص الإنسانية ، والضرورة داعية إلى إثبات هذه المالكية أيضا ؛ لأنه مع الرق أهل للحاجة إلى النكاح وإلى البقاء ، فيكون أهلا لقضائها .

وهو لا يملك الانتفاع بأمة المولى وطئا عند الحاجة ، كما يملك الانتفاع بمال مولاه أكلا ولبسا عند الحاجة ، وليست له أهلية ملك يمين .

(١) قلت : من قوله : (مملوكة له... إلخ) حتى بداية قوله : (القصاص للورثة... إلخ ق ٢١٨/١ من ح السطر الرابع) أى : بعدد سبع أوراق ونصف ورقة (٧، ٥) نقص فى نسخة ب .

وإنه لا يوجب الحجر أصلا عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

قوله : وإنه لا يوجب الحجر ...

أى السفه لا يوجب الحجر عن تصرف لا يحتمل الفسخ ولا يبطله الهزل ،
كالنكاح ، والعناق بالاتفاق^(١) .

واختلف فى وجود النظر بحجره عن التصرفات المحتملة ، للفسخ كالبيع ،
والإجارة ، وإثبات الولاية للغير على ماله صونا لماله عن الضياع كما وجب
للصبي والمجنون :

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب
السفه

وعندهما : يحجر عليه بهذا السبب عن كل تصرف يبطله الهزل دون ما لا

== فماذا ينفعه جد النسب وجد البخت فانت .

(١) أى بين علماء الحنفية ، فإن عند الشافعى - رحمه الله - لا ينفذ شيء من تصرفاته إلا
الطلاق كالمرقوق ، وذلك ، لأن الحجر بسبب السفه بمنزلة الحجر بسبب الرق عنده ،
والإعتاق لا يصح من الرقيق ، فكذلك من السفه وأما عند الحنفية فإن كل تصرف
يؤثر فيه الهزل ، يؤثر فيه الحجر وما لا فلا ، والسفه عندهم كالهزل .

وعند المالكية : إن تصرف السفه المحجور من غير إذن وليه ، فاسد ، لا يوجد حكما
ولا يؤثر شيئا ، وأما تصرف السفه غير المحجور ، فقد اختلف علماؤهم فيه : فابن
القاسم يجوز فعله ، وعامة أصحابه يقطونه .

راجع : (الهداية ٢/٣٥٣ ، والمجموع ١٣/٣٧٧ ، ٣٨٠-٣٨١ ، والمغنى
٤/٥٠٧ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٢٥١ ، ٣٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن
٣/٣٨٩ ، ٥/٣٩) .

وينافى كمال الحال فى أهلية الكرامات كالذمة

ويقتل^(١) الحر به لأنه مبق على أصل الحرية فى حق الدم والحياة .

قوله : وينافى كمال الحال فى أهلية الكرامات ...

أى الرق ينافى كمال الحال فى أهلية الكرامات الموضوعة للبشر فى الدنيا .

واحترز به عن الكرامات الموضوعة فى الآخرة ، فإن العبد يساوى الحر فيها ، لأن أهليتها بالتقوى^(٢) ، ولا رجحان للحر فيه على العبد .

وأما ينافيه ، لأن كمال الحال ينبئ عن العز والشرف ، والرق ينبئ عن الذل والهوان ، فلا جرم بينهما تناف ، وذلك مثل الذمة ، فإن الإنسان بها يصير أهلا للإيجاب والاستيجاب ، ويمتاز بها عن سائر الحيوان ، فيكون كرامة .

(١) أى قصاصا ، وذلك عند الحنفية ؛ لأن نفس العبد معصوم على سبيل الكمال ، ولهذا يجب القصاص بقتله إذا كان القاتل عبدا ، ولو اختلفت العصمة ، لما وجب القصاص ، لأن ذلك يوجب شبهة الإباحة ، والقصاص لا يجب مع الشبهة .

وأما عند الجمهور : فلا يقتل الحر بالعبد ، لأن الحر نفس من كل وجه والعبد نفس من وجه ، لعدم أهلية الكرامات الإنسانية ، فامتنع القصاص لعدم المساواة . وسيأتى تفصيل ذلك فى (ص ١٠٩٨ فما بعدها) إن شاء الله تعالى .

(٢) وذلك لقوله عز وجل : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾ .
وقوله - ﷺ - : « من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله » .

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : « كرم الدنيا الغنى وكرم الآخرة التقوى » .

راجع : (تفسير أبى السعود ٨ / ١٢٣) .

والولاية .

والولاية ، فلإنها تنفذ القول على الغير شاء أو أبى ، ولا شك أن ذلك كرامة ، لأنه من باب السلطة .

والحل ، فإن استفراش الخرائر وتوسعت طرف قضاء الشهوة على وجه لا يستلزم لحوق إثم وملامة ، كرامة بلا شبهة .

ولهذا اتسع الحسل فى حق النبى - ﷺ - إلى التسع وإلى ما شاء^(١) لزيادة شرفه وكرامته على كافة الخلق .

(١) قلت : اختلف العلماء فى أن النبى - ﷺ - هل كان يباح له تكاح النساء بعد التسع اللاتى زوجهن أو لا يباح له ذلك ؟ فقال قوم : كان يباح له ذلك - أى أحل الله له أن يتزوج من النساء من شاء إلا ذات محرم ، وهو قول عائشة وأم سلمة ، وعلى بن أبى طالب وابن عباس ومن معهم من الصحابة ، كما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية . ورجحه النحاس .

وقال قوم : حظر عليه أن يتزوج على نسائه ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، وأبى بكر عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .
قال النحاس : يجوز أن يكون هكذا ثم نسخ .

وقال قوم آخر : لا يحل له من بعد الاصناف التى سميت فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبى إنا أحللنا لك أزواجك اللاتى آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتى هاجرن معك وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى ... ﴾ الآية .

وهذا قول أبى بن كعب ، وعكرمة ، وأبو رزين ، واختاره ابن جرير الطبرى .
والذى أراه أقرب إلى الصواب : هو القول الأول ، وذلك لما ورد فى حديث صحيح عن عطاء قال : قالت عائشة - رضى الله عنها : (ما مات رسول الله - ﷺ - حتى أحل الله تعالى له النساء) . ويكون قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ... ﴾ الآية منسوخا إما بهذا الحديث ، وإما بآية أخرى هى قوله تعالى : ﴿ ترجى من تشاء منهم وتزوى إليك من تشاء ﴾ ، أو قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبى إنا أحللنا لك أزواجك اللاتى ... ﴾ الآية .

==

وإذا كان كذلك تثبت هذه الأشياء في حق العبد ناقصا ، حتى أن ذمته
ضعيفة بسبب رقبه ، لأنه من حيث أنه مال صار كأنه لا ذمة له ، من حيث أنه
إنسان مكلف لا بد له من ذمة .

نقلنا بوجود أصل الذمة مع وصف الضعف ، فلم يحتمل^(١) الدين بنفسها
بدون انضمام مالية الرقبة أو الكسب إليها ، حتى لا يمكن المطالبة بدونهما ،
يستوفى الدين من الرقبة والكسب الموجود في يده ، يعنى بصرف الكسب
الموجود إلى الدين أولا ، فإن لم يف به ، أو لم يكن له كسب ، يصرف مالية
الرقبة إليه ، ولا (بيع)^(٢) الرقبة بالدين ما بقى الكسب بالإجماع ، كذا في
الأسرار^(٣) .

ون لم يمكن بيعه فيستسعى في الدين كالمدير أو المكاتب في عتق البعض

= ترتيب النزول ليس على ترتيب المصحف . والله أعلم .

راجع في ذلك :

(تفسير الطبرى ٢٣/٢٨ - ٣٠ ، والدر المنثور ٦/٦٣٦ - ٦٣٩ ، والجامع لأحكام
القرآن ١٤/٢٠٦ - ٢١٩ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٦٨ - ٣٦٩ ،
وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٥٧٠ - ١٥٧١ ، وأحكام القرآن للكيالهراس
٣/٣٥١ - ٣٥٣ ، وتفسير أبى السعود ٧/١١١ ، وروح المعانى ٢٢/٦٤ - ٦٥ ،
والكشف ٣/٢٤٣ - ٢٤٤) .

أى لم تقو على تحمل الدين بنفسها لضعفها ، حتى لا يمكن المطالبة به بدون انضمام
البيع

(كشف الأسرار ٤/٢٨٩) .

^(١) هكذا في نسخة ح و نسخة ب ناقصة ، والأصوب (تباع) .

^(٢) راجعه في (٣/١٥٧ - ١٥٨) مخطوط رقم : ٣٠٨٦ - بقسم المخطوطات بالجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة) .

عند أبي حنيفة^(١) - رحمه الله - .

وإنما يباع رقبته في دين الاستهلاك بأن استهلك العبد المأذون أو المحجور مال الغير ، ودين التجار إذا كان مأذونا إلا أن يختار المولى الفداء .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يباع في دين التجارة ، لأن رقبته كسب المولى ، فلا يباع في دين التجارة ، كسائر أكسابه .

وهذا ، لأن مال المولى /^(٢) إنما يشتغل بهذا الدين بسبب الإذن وإنما أذن له في التجارة ، فلا يشتغل غير مال التجارة بدينها ، لأن الإذن لم يحصل لغيرها بخلاف دين الاستهلاك ، فإنه كان يشتغل برقبته قبل الإذن ، فكذا هذه^(٣) .

وقلنا : هذا دين وجب على العبد مطلقا ، لأنه ظهر وجوبه بإقرار المولى والعبد ، أو بسبب معائن ، وهو الشراء ، فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك وقدم الاستيفاء من الكسب وإن كان التعلق بالرقبة ، لأن في البداية بالكسب نظرا للمولى ، حيث لا يزول ملكه عن رأس ماله ، فيتصرف ويربح ، ونظرا للغيرم ، لأنه ينقطع حقه عن الكسب بالبيع ولم يبق محل حقه .

(١) وقال الجمهور بما فهم أبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة : إن العبد يعتق كله إذا كان المعتق موسرا ، وإذا كان معسرا ، نفذ عتق ما أعتق منه وليس عليه غير ذلك ، وبقي نصيب صاحبه رقيقا عند الإمام مالك - رحمه الله - .

وسبب الاختلاف هو : أن الإعتاق يتجزى عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولا يتجزى عندهم - كما تقدم ذلك في ص ١٠٨٢-١٠٨٣ فما بعدها .

راجع : (الهداية ١/٤٣٦ ، والاختيار ٤/٢٣ - ٢٤ ، والكافي ٢/٩٦٣ و تكملة المجموع ٥/١٦ ، والمغنى ٩/٣٣٦) .

(٢) ق ١١١ / ب من ح .

(٣) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٤/٢٨٩ - ٢٩٠ ، والتلويح والتوضيح ص ٦٥٧-٦٥٨) .

والحل .

ثم إذا لم يثبت الدين فى حق المولى ، يطلب به بعد العتق مثل دين ثبت بإقرار المحجور ، ومثل أن يتزوج امرأة يغير إذن المولى ويدخل بها ، حتى وجب العقد ، لا يؤاخذ به فى الحال ، لأنه وجب بالعقد الفاسد وهو معدوم فى حق المولى ، لعدم رضاه ، فلا يظهر ثبوته فى حقه .

قوله : والحل ...

أى كما ضعفت الرقبة بالرق ، انتقص الحل الذى يبتنى على ملك النكاح ، ويصير المرء به أهلاً ، حتى لا ينكح العبد إلا امرأتين حرتين كانتا أو أمتين^(١) .

وقال مالك^(٢) - رحمه الله - : له أن يتزوج أربعاً ، لأن الرق لا يؤثر فى مالكية النكاح ، حتى لا يخرج العبد من أهلية النكاح ، وما لا يؤثر فيه الرق ، فالحر والعبد فيه سواء كملك الطلاق ، وملك الدم فى الإقرار بالقود .

وقلنا : إن الرق مؤثر فى تنصيف ما كان متعددًا فى نفسه كالجلدات فى الحدود ، وعدد الطلاق ، وإقرار العدة وذلك لأن استحقاق النعم بوصف الإنسانية ، وقد أثر الرق فى نقصانها حتى انتقصت أهلية استحقاق النعم ، فلا بد أن يؤثر فى نقصان النعمة ، والحل نعمة ، فيؤثر فى انتقاصه إلى النصف كما دل عليه إشارة قوله تعالى : ﴿ فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ .

(١) وبه قال جمهور الأئمة من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية فى رواية .

انظر : (شرح فتح القدير ٣ / ٢٤٠-٢٤١ ، والكافى ٢ / ٥٤٤-٥٤٥ ، وتكملة المجموع ١٦ / ٢٤٣ ، والمغنى ٦ / ٥٤٠) .

(٢) أى فى قوله المشهور ، وفى رواية أخرى عنه : لا ينكح إلا اثنتين .

ينظر : (أحكام القرآن لابن العربى ١١ / ٣١٣ ، والإكافى ٢ / ٥٤٤-٥٤٥) .

وقد روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : (لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين) (١).

وكذا (٢) حل النساء يقصر بالرق إلى النصف ، حتى يصح نكاح الأمة إذا تقدم (٣)، ولا يصح إذا تأخر أو قارن ، لتعذر التنصيف فى المقارنة (٤)، والعدة تنصف ، و الطلاق يتنصف ، لكن الحيضة الواحدة ، والطفلة لا يتصفان ، لأنهما لا يقبلان التجزئ ، فيتكاملان ترجيحاً لجانب الوجود على جانب العدم ، فيصير طلاق الأمة ثنتين وعدتها حيضتين ، ولكن عدد الطلاق لما كان عبارة عن اتساع المملوكية ، اعتبر بالنساء ، إذ الكلام وقع فى قدر المملوك للزوج ، فيعرف مقداره / (٥) من محله ، ويزداد المحلية بالحرية ، ويستقص بالرقبة ، وازدياد الطلاق بناء على ذلك .

(١) رواء الدارقطنى بلفظ : (ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين ، فإن لم تحض فشهريين أو شهر ونصف) والشوكانى .

انظر : (سنن الدارقطنى ٣/ ٣٠٨ ، ونيل الأوطار ٦/ ١٦٩) .

(٢) أى كما يقصر حل الرجال إلى النصف بالرق ، حل النساء يقصر بالرق إلى النصف أيضا : لأن الحل الذى يبتنى عليه عقد النكاح نعمة للنساء كما هو نعمة للرجال ، لأنه سبب للسكن ، والازدواج ، والمحبة ، وتحصين النفس ، وتحصيل الولد ، والمرأة تحتاج إلى هذه الأمور كالرجل وسبب الحصول المهر ، ووجوب النفقة ، وهما تختصان بها ، فكان الحل نعمة لا حقها بالطريق الأولى . فكما يتنصف ذلك الحل برق الرجل يتنصف برق المرأة ، ولا يمكن إظهار التنصيف فى جانبها بتقصيص العدد ، لأن المرأة الواحدة لا تحمل إلا لواحد ، فيظهر التنصيف باعتبار الأحوال .

ينظر : (الكشف للبخارى ٤ / ٢٩١) .

(٣) أى على نكاح الحرة .

(٤) أى فى حالة الانضمام ، لتشمل الصورتين هما : حالة التأخر وحالة المقارنة .

(٥) فى ٢١٢ / أ من ح .

الا يرى أن من ملك عبدا ، يملك إعتاقا واحدا ، ومن ملك عبيدين يملك عتاقين .

وعدد الأنكحة لما كان عبارة عن اتساع المالكية ، لأن بالنكاح يثبت الملك له عليها ، اعتبر فيه رق الرجال وحررتهم .

ويتنصف الحدود والقسم بالرق أيضا لما ذكرنا .

وانتقص بدل دمه عن دية الحر إذا قتل^(١) خطأ ، - لانتقاص مالكيته كما انتقصت بالأنوثة ، لكن نقصان الأنوثة في أحد ضربين^(٢) المالكية بالعدم وهو مالكية النكاح ، فإنها وإن ملكت المال رقبة وبدا وتصرفا ، لا يملك النكاح ، فوجب تنصيف ديتهما .

والانتقاص الحاصل بالرق نقصان في أحدهما لا بالعدم - أى أثر الرق في انتقاص مالكية المال لا في النكاح - فإن العبد لا يملك المال رقبة ويملك يدا وتصرفا ، وملك اليد والتصرف أقوى من ملك الرقبة ، لأن الغرض بالمالكية هو الانتفاع ، و ذلك باليد يحصل ، و ملك الرقبة وسيلة إليه ، فلا يمكن في التنقيص اعتبار الربع ، ولهذا ليس لمولاه أن يسترد ما أودعه . ويملك ملك

(١) صورة المسألة أن من قتل عبدا خطأ ، فعليه قيمته لا تزداد على عشرة آلاف درهم ، فإن كانت قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر ، قضى له بعشرة آلاف إلا عشرة . عند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف - فى قوله الأول - .

وقال الشافعى وأبو يوسف - فى قوله الآخر - : نجب قيمته بالغة ما بلغت ، وبه قال أحمد ومالك .

راجع : (الهداية بهوامشها ٢ / ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وشرح الكبير ٤ / ٢٤٩ ، والمدونة الكبرى ٤ / ٤٦٦ ، والمغنى ٧ / ٧٩٩ ، والام ٦ / ٢٥ ، ومختصر المزنى ص ٢٣٧) .

(٢) وهما : مالكية المال ، ومالكية النكاح .

النكاح على الكمال ، فوجب نقصان بدل دمه عن الدية بماله خطر في الشرع ، وهو العشرة إذ بها يتم نصاب السرقة ^(١) .

ولا يقال مالكية النكاح ناقصة في حقه ، لتوقفها على إذن المولى واقتصارها على امرأتين .

لانا نقول : التوقف على الإذن لا يدل على النقصان كما في حق الصبي .
والتوقف لدفع الضرر عن المولى كما بينا .

وكذا تنصيف عدد الأنكحة في حقه ليس لنقصان المالكية ، ولكن لتنصيف الحل ، فإن مالكيته فيما ملك من النكاح مثل مالكية الحر بلا نقصان .

وعند أبي يوسف والشافعي - رحمهما الله - : تجب قيمته على الجاني لا على العاقلة بالغة ما بلغت ^(٢) ، لرجحان معنى المالية فيه ، بدليل أن القيمة إذا انتقصت من الدية ، تجب القيمة بالاتفاق ، وأن الضمان يجب للمولى وملك

(١) قلت : وبها - أي بعشرة دراهم - يستحق قطع اليد المحترمة التي لها حكم نصف البدن في بعض الأحكام ، كما أنها أقل ما يتولى به على الحرية استمناعا .

ويؤيد ذلك أثر ابن مسعود - رضى الله عنه - حيث يقول :

(لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر ، وينقص منها عشرة دراهم) .

ولا شك أن مثل هذا الأثر في حكم المسموع من الرسول - ﷺ - والله أعلم .

انظر : (كشف الأسرار للبخاري ٢٩٤/٤) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد والليث ومن معهم .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي - في رواية عنه - والزهرى وغيرهم :

إن قيمة العبد تجب على الجاني - لوجود سبب الوجوب منه وهو القتل ولكن تحملها العاقلة .

انظر : (بدائع الصنائع ٢٥٨/٧ ، والكافي ١٠٧/٢ ، وتكملة المجموع ١٤٢/١٩ ،

١٤٥ والمغنى ٧/٧٧٥) .

فى العبد ملك مال .

وإذا كان كذلك يجب تقديره بالقيمة البالغة ما بلغت كما فى الغصب .

ولكننا نقول : اعتبار معنى النفسية أولى ، لأنها أصل ، والمالية تبع لأنها قائمة بها ، فإن النفسية لو زالت بالموت ، لم يبق المال ولو زالت المالية بالإعتاق تبقى النفسية .

ولهذا كان المعتبر فى إيجاب القصاص والكفارة معنى النفسية ، فكذا فى إيجاب المال إلا أن إيجاب المال لإظهار خطر المحل ، وخطره باعتبار المالكية ، وفى مالكيته نقصان كما بينا ، فوجب القول بالتنقيص .

والجواب عن استدلالهم بما إذا / ^(١) انتقصت قيمته عن دية الحر ، فهو : أن الضمان ضمان الدم فى قليل القيمة أيضا ، فلهذا يجرى فيه القسامة ويتحمله العاقلة إلا أن كونه مالا يوجب نقصان دمه ، فما دام يمكننا نقص دية باعتباره قيمته مالا نقصنا قيمته بذلك السبب الذى انتقص به .

فإذا لم يكن النقصان باعتبار ماليته بأن زادت على دية الحر ، أو يساويها ، وجب النقص شرعا لكن بقدر له خطر .

وكذا وجوب الضمان للمولى ، لا يدل على أنه بدل المالية ، لأن القصاص وجب للمولى أيضا ، وهو بدل النفس بالإجماع .

بل الضمان يجب للعبد ، ولهذا يقضى دين العبد من بدل دمه ، ولكن العبد لا يصلح مستحقا ومالكا للمال ، فيستوفيه المولى الذى هو أولى الناس كما فى القصاص .

(١) ق ٢١٢ / ب من ح .

وأنه لا يؤثر فى عصمة الدم ، لأن العصمة المؤتمة بالإيمان والمقومة بداره .
والعبد فيه كالحر وإنما يؤثر فى قيمته ؛ ولهذا يقتل الحر بالعبد .

قوله : وأنه لا يؤثر ...

أى : الرق لا يؤثر فى عصمة الدم تنقيصا أو إعداما ، سواء كانت
العصمة مؤتمة أو مقومة ^(١) ، لأن العصمة المؤتمة تثبت بالإيمان ، والمقومة
بداره أى : بالإحراز بها ، حتى لو أسلم كافر فى دار الحرب ، ثبت له العصمة
المؤتمة ، لا المقومة ، حتى لو قتله قاتل ، يائمه ولم يجب عليه الدية
والقصاص .

قوله : والعبد فيه ...

أى : فى كل واحد من الأمرين كالحر .

أما فى الإيمان فظاهر ، وأما فى الإحراز بالدار ، فلأنه يتم بما يوجب القرار
فى هذه الدار ، بأن أسلم والتزم عقد الذمة ، والرق مما يوجب فى ذلك ، لأن
الإنسان بالرق يصير تبعا للمولى ، فإذا كان المولى محرزا بدار الإسلام ، يصير
العبد محرزا بها أيضا كاتر أمواله .

قوله : ولهذا ...

أى ولكون العبد مثل الحر فى العصمة ، يقتل الحر بالعبد قصاصا عندنا ^(٢) .

(١) وسياىى تعريف العصمة المؤتمة والمقومة فى (١٣٠٤) إن شاء الله .

(٢) قلت : اختلف الفقهاء فى قتل الحر بالعبد :

فقال الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة : لا يقتل الحر بالعبد .

وقال الحنفية : إنه يقتل به .

وعند الشافعى - رحمه الله - لا يقتل ، لتمكن معنى المالية التى يختل بها الكرامات البشرية ، فاختلت النفسية بمجاورته ، فكان العبد نفساً من وجه دون وجه ، والحر نفس من كل وجه ، فامتنع القصاص لعدم المساواة .

ولا يلزم عليه قتل الذكر بالأنثى مع أنها دونه فى كرامات البشر ، ولهذا انتقص بدل دمها على بدل دم الذكر ، لأن ذلك ثبت بالنص على خلاف القياس .

ولكننا نقول : نفس العبد معصومة على سبيل الكمال كما ذكرنا ، ولهذا يجب القصاص بقتله إذا كان قاتلاً عبداً ، ولو اختلت العصمة ، لما وجب القصاص ، لأن ذلك يوجب شبهة الإباحة ، ولا يجب القصاص مع الشبهة .

ومجاورة المالية لا تخل بالنفسية والعصمة ، لأن الوصف الذى يبتنى عليه القصاص ، ويثبت لأجله العصمة وهو كونه ^(١) متحملاً لأمانة الله تعالى ، إذ التحمل والأداء لا يمكن إلا بالبقاء ، والبقاء لا يتحقق بدون العصمة وهذا وصف أصلى لا ينفك عنه ، وما عداه من الحرية ، والمالكية ، والعقل صفات زائدة ، ولا تعلق للقصاص بها ، وقد وجدت المساواة ههنا فى المعنى الأصلى الذى يبتنى عليه القصاص ، فلا وجه لمنع القصاص .

فأما نقصان البدل ، فلنقصان الأوصاف الزائدة التى هى معتبرة فى تنقيص

== راجع هذه المسألة بأدلتها فى : (الهداية بهوامشها ٢/ ٥٥٨-٥٥٩ ، وبدائع الصنائع ٢٣٧-٢٣٨ ، ومجمع الأنهر مع ما بهامشه من ملتقى الأبحر ٢/ ٦١٨ ، والاختيار ٥/ ٢٦ والكافى ٢/ ١٠٩٥ . وتكملة المجموع ١٨/ ٣٥٤ ، والمغنى ٧/ ٦٥٨ ، وجامع البيان عن تفسير آى القرآن للطبرى ٢/ ١٠٤ - ١٠٦ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٢/ ٢٤٦-٢٤٧ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٢١٠ ، وأحكام القرآن للجبصاص ١/ ١٣٥ - ١٣٦ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٦٢ - ٦٤ ، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام ١/ ١٧٤ - ١٨٠) .

(١) ق ٢١٣/ أ من ح .

البدل وتكميله .

فأما فى حق القصاص فلا ، بدليل جريان القصاص بين الذكور والأنثى مع ثبوت التفاوت بينهما فى البدل .

والمراد بالعصمة حرمة تعرضه بالإتلاف حقا له ولصاحبه .

وهى على نوعين :

مؤتمة : وهى التى توجب الإثم على تقدير التعرض للدم ولا توجب الضمان أصلا .

ومقومة : وهى توجب الإثم والضمان جميعا على تقدير التعرض ^(١) .

ثم إن كان التعرض عمدا ، فالضمان القصاص ، وإن كان خطأ فالضمان الدية .

والإثم يرتفع فى العصمتين بالكفارة إن كان خطأ ، وإن كان عمدا بالتوبة والاستغفار .

وإنما يؤثر فى قيمته - أى فى قيمة الدم - هذا جواب عما يقال : كيف لا يؤثر الرق فى عصمة الدم وقد انتقصت قيمته الواجبة بسبب العصمة بالرق .

فقال : أثره فى تنقيص القيمة لما بينا لا فى العصمة ، لأن العصمة بالإيمان والدار ، والعبد فيه مثل الحر .

(١) وعلى ذلك نقول : من قتل من المسلمين فى دار الإسلام ، تجب الدية والقصاص على قاتله ، بخلاف من أسلم فى دار الحرب ، ولم يهاجر إلى دار الإسلام ، فإنه لا يجب على قاتله إلا الكفارة دون الدية والقصاص ، إذ ليس له إلا العصمة المؤتمة دون المقومة .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى - ٤٩٩/٢) .

وصح أمان المأذون .

قوله : وصح أمان المأذون إلى آخره ...

أى أمان العبد المأذون بالقتال ، فى الحقيقة هذا جواب عما يقال : لما كان الرق منافيا للولاية ، ينبغى أن لا يصح أمان العبد المأذون فى القتال للكافر الحربى ، لأن الأمان من باب الولاية ، لأنه تصرف على الغير وإلزام عليه ، كالشهادة ، ولا ولاية له على الغير .

فقال : صح أمانه لا لأن له ولاية على الغير ، بل لأن الأمان بالإذن فى القتال يخرج من باب الولاية ، لأنه لما صار مأذونا فى القتال ، صار شريكا للفتة فى الغنيمة من حيث أنه استحق رضا^(١) فيها ، وبالأمان يسقط حقه فى الغنيمة ، فيلزمه حكم الأمان .

ثم يتعدى إلى غيره من الغنائم ، لعدم تجزيه ، فلم يكن من باب الولاية كشهادته^(٢) فى هلال رمضان .

(١) الرضخ-بالحاء المعجمة-مثل الرضخ -بالحاء المهملة : من رضخ كمنع ، يقال : رضخت الحصى ، والنوى أى كسرتة .

ورضخت رأس الحية بالحجارة .

ورضخت له رضا ، وهو العطاء ليس بالكثير ، وفى الحديث : « أمرت له برضخ » ، وتأتى لمعانى كثيرة أخرى . و المراد هنا : العطاء ليس بالكثير .

ينظر : الصحاح ٤٢١/١ ، ٤٢٢ ، والقاموس المحيط ٢٦٩/١ ، والصباح المنير ٢٢٨/١ .

(٢) أى شهادة العبد فى رؤية هلال رمضان تقبل وتصح إذا كان بالسماء علة ، كما نص به صاحب الهداية حيث قال : (وإذا كان بالسماء علة ، قبل الإمام شهادة الواحد العدل فى رؤية الهلال رجلا كان أو امرأة ، حرا كان أو عبدا) . (الهداية ١٩٥/١) .

وإقراره بالحدود والقصاص والسرقة المستهلكة والقائمة .

وفى أمان المحجور^(١) عن القتال اختلاف :

فعند أبى حنيفة وإحدى الروایتين عن أبى يوسف - رحمه الله - لا يصح
لأنه لاحق له فى الجهاد حتى يكون مسقطا حق نفسه .

ولأن الأمان من توابع الجهاد ، لأنه قد يكون فى الأمان مصلحة المسلمين
ليستعدوا للجهاد بعد نوع ضعف ، ولاحق له فى الجهاد فلا يصح أمانه .

وعند محمد والشافعى وإحدى الروایتين عن أبى يوسف - رحمهم الله -
يصح أمانه / ^(٢) لأنه مسلم من أهل نصرة الدين ، والأمان نصرة لما ذكرنا ،
والنصرة بالقول مملوكة له ، إذ ليس فيه إبطال حق المولى ، بخلاف القتال
بالنفس ، فإن فيه إبطال حقه ، فلا يملكه .

وقوله : وإقراره بالحدود والقصاص نتيجة قوله : إن الرق لا ينافى مالكية غير
المال من الدم والحياة ...

أى لأجل أن الرق لا ينافى مالكية غير المال ، صح إقراره مأذونا كان أو

(١) اختلف الفقهاء فى أمان العبد المحجور عن القتال :

فقال أبو حنيفة وأبو يوسف فى رواية وسحنون من أصحاب مالك - رحمهم الله - :
إنه لا يجوز أمان العبد المحجور إلا أن يأذن له مولاه .

وقال الشافعى ومحمد وأبو يوسف فى رواية : يصح أمانه .

وإليه ذهب مالك وأحمد - رحمهم الله - .

راجع : (الهداية ١/ ٥٤٥ ، والاختيار ٤/ ١٢٣ ، والكافى ١/ ٤٦٩ ، ونيل الأرباط
٣٣/ ٨ - ٣٤ ، والمغنى ٨/ ٣٩٦) .

(٢) ق ٢١٣ / ب من ح .

محجورا ، بالحدود والقصاص : أى بما يوجب الحدود والقصاص ، لأنه لما كان مبق على أصل الحرية فى حق الدم والحياة ، حتى لا يملك المولى إراقة دمه ، لم يصح إقرار المولى عليه بالحدود ، والقصاص ، كان إقراره ملاقيا حق نفسه قصدا ، فيصح كما يصح من الحر ، ولا يمنع صحة لزوم إتلاف ماله التى هى حق المولى ، لأنه بطريق التبع .

وكذا صح ^(١) إقراره مأذونا كان أو محجورا بالسرقة المستهلكة عندنا حتى وجب القطع ، ولم يجب الضمان .

وعند زفر - رحمه الله - لا يقطع ، ويؤخذ بضمان المال فى الحال إن كان مأذونا وبعد العتق إن كان محجورا ، لأن إقراره بما يوجب استحقاق نفسه أو جزء منها لا يصح ، كما لو أقر بأن نفسه لفلان ، وبالمال يصح .

وقلنا : إن وجوب الحد باعتبار أنه آدمى مخاطب ، لا باعتبار أنه مال ، وهو فى هذا المعنى مثل الحر ، فأقراره فيما يرجع إلى استحقاق الجزء كإقرار الحر ، فلا ضمان عليه ، لأن القطع مع الضمان لا يجتمعان ^(٢) .

وبالقائمة ^(٣) صح من المأذون فى حق المال بالإجماع ، حتى يرد المال على المسروق منه ، لأن إقراره بالمال لا فى حق نفسه وهو الكسب : لأنه ينفك الحجر فيه ، فيصح ، وفى القطع صح عندنا خلافا لزفر لما مر .

(١) أى إذا أقر العبد بسرقة مستهلكة ، قطعت يده عند الحنفية خلافا لزفر - رحمه الله - سواء كان العبد مأذونا أو محجورا .

(٢) راجع فى ذلك : (الهداية بهوامشها ١/٥٣١-٥٣٢ ، وبدائع الصنائع ٧/٨١) .

(٣) أى إقرار العبد المأذون بالسرقة القائمة ، يصح من المأذون فيه . إلخ .

وفى المحجور اختلاف .

قوله :وفى المحجور اختلاف ...

أى فى إقرار المحجور بالسرقه القائمة اختلاف معروف بين العلماء^(١) الثلاثة :

فعند أبى حنيفة - رحمه الله - يصح إقراره مطلقا ، فيقطع ويرد المال على المسروق منه .

وعند محمد - رحمه الله - لا يصح أصلا ، فلا يقطع ولا يرد المال .

وعند أبى يوسف - رحمه الله - يصح فى حق الحد دون المال ، فيقطع ويكون المال لمولاه . وهذا إذا كذبه المولى وقال : المال لى .

فأما إذا صدقه ، فإنه يقطع ويرد المال بلا خلاف .

وجه قول أبى حنيفة - رحمه الله - أن إقراره فى حق الحد يصح لما ذكرنا .

والقطع هو الأصل ، ومتى ثبت القطع ، ثبت كون المال لغير مولاه لاستحالة أن يقطع فى مال مولاه ، وبشبوت الشيء يثبت ما هو من ضروراته .

وجه قول أبى يوسف أنه أقر بشيئين بالقطع ، وبالمال ، فأقراره حجة فى حق القطع ، فيثبت القطع ، ولا يصح فى حق المال ، فلا يثبت المال ، وأحد الحكمين ينفصل عن الآخر ، لأنه قد ثبت القطع بدون المال ، كما إذا أقر /^(٢) بسرقه مستهلكة .

(١) يقصد أبا حنيفة وصاحبيه (أبا يوسف ومحمدا) - رحمهم الله - .

راجع المسألة فى : (الهداية ١/ ٥٣١ ، وبدائع الصنائع ٧/ ٨٢) .

(٢) ق ٢١٤ / أ من ح .

والمرض .

وإنه لا ينافى أهلية الحكم والعبارة ، ولكنه لما كان سبب الموت .

وقد يثبت المال بدون القطع كما لو شهد بالسرقة رجل وامرأتان ، فإن المال يثبت دون القطع .

وجه قول محمد - رحمه الله - أن إقرار المحجور باطل فى حق المال ، فلم يصح فى حق القطع أيضا ، لأنه لما بقى المال على ملك المولى ، لا يمكن أن يقطع فيه ، لأنه لا قطع بالسرقة فى مال المولى - كذا فى المبسوط - ^(١).

قوله : والمريض ^(٢) ...

قيل : المرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعى .

وقيل ^(٣) : هيئة للحيوان يزول بها اعتدال الطبيعة .

(١) راجعه فى (١٨٣/٩ - ١٨٤) .

(٢) من مَرَضَ الحيوان مَرَضًا ، وَمَرَضَ مَرَضًا (بسكون الراء) لغة قليلة الاستعمال ، والفاعل من الأولى : مريض وجمعه مرضى ، من الثانية : مريض وجمعه مراض . هذا من ناحية اللغة . وأما اصطلاحا فكما ذكر فى الكتاب .

وعرفه الفيومى بقوله : (كل ما خرج به الإنسان عن حد الصحة من علة أو نفاق أو تقصير فى أمر) .

(المصباح المنير ٥٦٨/٢)

وقال الفيروز آبادى : (المرض أظلام الطبيعة وأضرابها بعد صفائها واعتدالها) .

(القاموس المحيط ٣٥٦/٢ - ٣٥٧) . ومصادق الجميع واحد .

(٣) القاتل ملاجيون - رحمه الله - .

انظر كتابه : (نور الأنوار شرح النار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٥٠٣/٢ ، ونحوه فى شرح النار لابن ملك ص ٩٦١) .

وأنه عجز خالص ، كان المرض من أسباب العجز ، فشرعت العبادات .

وعند أهل الطب : هو هيئة غير طبيعية فى بدن الإنسان ، يجب عنها بالذات آفة فى الفعل ^(١) .

قوله : وأنه لا ينافى ...

أى المرض لا ينافى أهلية وجوب الحكم على الإطلاق سواء كان من حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد .

ولا أهلية العبارة ، لأنه لا يخل بالعقل ، ولا يمنعه عن استعماله حتى صح نكاح المريض وطلاقه ، و سائر ما يتعلق بالعبارة .

ولكنه

أى لكن المرض لما كان سبب الموت بترادف الآلام ، وأنه أى الموت عجز خالص ، كان المرض من أسباب العجز ، فشرعت العبادات عليه بقدر الممكنة ، حتى يصلى قاعدا إن لم يقدر على القيام ، ومستلقيا إن لم يقدر على القعود . ولما كان (الموت) ^(٢) علة للخلافة أى علة لخلافة الوارث الغرماء فى المال ، لأن أهلية الملك تبطل بالموت ، فيخلفه أقرب الناس إليه .

والذمة تخرب بالموت ، فيصير المال الذى هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين ، كان المرض من أسباب تعلق حق الوارث أو الغريم بماله فى الحال ، لأن الحكم يثبت بقدر دليله ، فيكون - أى المرض - من أسباب الحجر على المريض بقدر ما يقع به صيانة الحق .

(١) انظر : (حاشية يحيى الزهاوى على شرح ابن ملك ص ٩٦١) .

(٢) فى ح (المرض) ، وفى ب نقص ، والصواب ما أثبتناه .

عليه بقدر الممكنة ، ولما كان الموت علة الخلافة ، كان المرض من أسباب
تعلق الوارث الغريم بماله ، فيكون من أسباب الحجر على المريض بقدر ما
يتعلق به صيانة الحق إذا اتصل بالموت مستنداً إلى أوله حتى لا يؤثر المرض فيما
لا يتعلق به حق غريم أو وارث ، فيصح في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ
كالهبة والمحابة ثم ينقض إن احتيج إليه .

وما لا يحتمل الفسخ ، جعل كالمعلق بالموت كالإعتاق إذا وقع .

أما في حق الغرماء ففي الكل - إذا كان الدين مستغرقاً - وأما في حق
الورثة ففي الثلثين إذا اتصل بالموت مستنداً إلى أوله - يعني إنما يثبت به الحجر
إذا اتصل المرض بالموت مستنداً إلى أول المرض - لأن علة الحجر مرض يميت
لا نفس المرض ، فقبل وجود الوصف لا يثبت الحجر ، وإذا اتصل به الموت ،
صار أصل المرض موصوفاً بالإماتة والسراية إلى الموت من أوله ، لأن الموت
يحصل بضعف القوى وترادف الآلام ، وكل جزء من المرض مضعف ،
موجب للألم ، بمنزلة جراحات متفرقة سرت إلى الموت ، فإنه يضاف إلى
كلها دون الأخيرة ، فتم المرض علة للحجر باتصاله بالموت من حيث أصل
المرض الذي أضناه^(١) ، حتى قلنا لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم ، أو
وارث كالنكاح /^(٢) بمهر المثل ، فإنه صحيح منه ، لأنه من الحوائج الأصلية
وحقهم يتعلق فيما يفضل عن حاجته الأصلية ، وقد صدر ركن التصرف من

(١) أى : لارمه حتى أشرف على الموت ، من قولهم : ضنى ضنى من باب تعب ،
والضناء - بالفتح والمد اسم منه ، وأضناه المرض بالالف فهو مُضْنَى .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٢٦٥) .

(٢) في ٢١٤ / ب من ح .

على حق الغريم أو وارث ، بخلاف إعتاق الرهن حيث ينفذ ، لأن حق المرتهن فى اليد دون الرقبة .

أهله مضافا إلى محله فينفذ فيصح فى الحال كل تصرف يحتمل الفسخ يعنى لما اتصل به الموت ، مستندا الحجر إلى أصل المرض ، والتصرف وجد بعده ، فصار تصرفه تصرف محجور عليه ، ولكن لما لم يعلم قبل اتصاله بالموت أنه يتصل أم لا ؟ لم يكن إثبات الحجر بالشك إذ الأصل هو الإطلاق .

فقبل : كل تصرف واقع منه يحتمل الفسخ كالهبة والبيع والمحاباة^(١) ، يصح فى الحال ، ثم عند تحقق الحاجة بالاتصال بالموت ينقض .

وما لا يحتمل الفسخ والنقض ، جعل كالمعلق بالموت ، كالإعتاق إذا وقع على حق غريم ، بأن أعتق عبدا من ماله المستغرق بالدين ، أو وارث بأن أعتق عبدا قيمته تزيد على الثلث ، فحكم هذا المعتق حكم المدبر قبل الموت ، حتى كان عبدا فى سائر الأحكام .

(١) أى البيع بصفة المحاباة مثل أن يبيع ما يساوى قيمته ألفا بخمسمائة مثلا ، أو يشتري بألف ما يساوى خمسمائة .

فمثل هذا التصرف يصح من المريض ، لأن ركن التصرف صدر من أهله مضافا إلى محله ، فينفذ نفاذا موقوفا لحصول الشك فى ثبوته بسبب الحجر مع إمكان التدارك ثم الفسخ والنقض .

وإذا زال الشك بالمرض يلزمه ذلك التصرف ، لعدم وجود علة الحجر فى حقه ، وإذا زال بالموت ، ينتقض إن احتج إلى نقضه ، لتحقيق علة الحجر فى حقه ، وهو المرض المستعقب للموت . والله أعلم .

راجع : (حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك ص ٩٦٢) .

والحيض والنفاس وهما لا يعدمان الأهلية .

وأما إذا لم يقع الإعتراف على حق غريم ، أو واث بأن كان فى المال وفاء بالدين ، أو هو يخرج من الثلث ، فينفذ العتق فى الحال لعدم تعلق أحد به . بخلاف إعتراف الراهن حيث ينفذ .

لأن حق المرتهن فى ملك اليد دون الرقبة ، وحق الغريم أو الوارث فى الرقبة ، وصحة الإعتراف يبتنى على ملك الرقبة دون ملك اليد بدليل صحة إعتراف الأبق .

وكان القياس أن لا يملك المريض الإيضاء ، لوجود سبب الحجر ، وتعلق حق الورثة إلا أن الشرع جوز له ذلك بقدر الثلث نظرا له ، فإن الإنسان مغرور بأمله ، مقصر فى عمله ، فيحتاج عند حلول آثار المنية إلى تلافى ما فرط فيه ، فنظر الشارع له بإبقاء ثلث ماله تحت تصرفه ، ليتدارك بعض ما قصر فيه .

قال - ﷺ - : « إن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم فى آخر أعماركم زيادة على أعمالكم ، فضعوا حيث شئتم » ^(١) .

قوله : والحيض والنفاس ...

فكذا الحيض دم ينفذه رحم المرأة السليمة عن الداء والصغر ^(٢) .

(١) أخرجه : (ابن ماجه ٩٠٤ / ٢ ، بلفظ : إن الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم ، زيادة لكم فى أعمالكم) .

وأحمد فى مسنده ٤٤١ / ٦ ، بقريب من هذا اللفظ .

وقال محمد فؤاد عبد الباقي : (فى الزوائد : فى إسناده مقال ...) .

(تعليق على ابن ماجه فى المكان السابق) .

(٢) قلت : الحيضة لغة : هو الدم الخارج ، وشرعا ما ذكره الشارع - رحمه الله ==

واحترز بقوله : رحم المرأة عن الرعاف وغيره ، وعن دم الاستحاضة : فإنه دم عرق .

وبقوله : السليمة عن الداء عن النفاس ، فإن النفاس في حكم المريضة ، حتى اعتبر تصرفها من الثلث .

وبالصغر عن دم تراه بنت تسع سنين ، فإنه ليس بحيض في الشرع .

والنفاس^(١) الدم الخارج عن قبل المرأة عقيب الولادة .

وهما لا يعدمان أهلية . . .

لا أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء ، لأنهما لا يخلان بالذمة ، ولا بالعقل ، ولا بقسرة البدن ، فكان ينبغي أن لا تسقط بها الصلاة كما لا يسقط

== ولكن في تعريفه خدشات :

الأولى : أن قيد الصغر مستدرك ، لأن دم الصغيرة استحاضة لا حيض وقد خرج بقيد الرحم ، لأنه دم عرق لا رحم .

الثانية : أن جعل النفاس في حكم المريضة تكلف .

الثالثة : تكرار إخراج الاستحاضة ، لأن السليمة عن الداء يخرجها كما يخرجها الرحم .

فالأولى في تعريفه أن يقال : الحيض دم من الرحم لا لولادة .

هذا وحد الصغر قيل : ست سنوات . وقيل سبع . وقيل اثنا عشر ، وقيل تسع سنوات - وهو المختار - والله أعلم .

راجع : (شرح فتح القدير ١ / ١٦٠ ، وشرح العناية على الهداية - المطبوع مع شرح فتح القدير ، وهامش رقم ١٢ على الهداية ١ / ٤٦) .

(١) والنفاس مأخوذ من تنفس الرحم بالدم ، أو من خروج النفس بمعنى الولد أو بمعنى الدم .

(الهداية ١ / ٥٢) .

لكن الطهارة للصلاة شرط، وفي فوات الشرط فوات الأداء ، وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً لصحة الصوم نصاً بخلاف القياس ، فلم يتعد إلى القضاء مع أنه لا حرج في قضائه ، بخلاف الصلاة .

الصوم/ (١) لكن الطهارة عنهما شرط للصلاة ، وفي فوات الشرط فوات للأداء ، فلا يمكن القول بوجوب الأداء ضرورة ، والصلاة شرعت بصفة اليسر بدليل سقوط القيام إذا كان فيه حرج ، وكذا القعود .

فلو أهدرناهما وأوجبنا القضاء عليهما ، لوقعنا في الحرج ، فلهذا لا تجب عليهما قضاء الصلاة ، وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً ، لصحة أداء الصوم نصاً بخلاف القياس ، فلم يتعد إلى القضاء ، إذ الصوم يتأدى بالحدث والجنابة ، فيجوز أن يتأدى بهما لولا النص وهو قوله - ﷺ - : « تدع الحائض الصوم والصلاة أيام أقرائها » (٢) .

ولصحة أداء الصلاة قياساً ، فإنها لا تتأدى بالأحداث والانجاس مع أنه لا حرج في قضاء الصوم ، بخلاف الصلاة ، لأن قضاء عشرة أيام في أحد عشر شهراً يسر ، وقضاء خمسين صلاة في عشرين يوماً مع احتياجهن إلى أداء الصلوات الوقتية عسير جداً .

ولا يقال : ينبغي أن يكون النفاس مسقطاً لقضاء الصوم ، إذا استوعب

(١) في ٢١٥ / أم ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٢٠٩/١ ، وابن ماجه ٢٠٤/١ ، بلفظ : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصوم وتصلى » .
والترمذى ٢٢٠/١ نحوه . وقال : هذا حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان) .

والموت فإنه ينافى أحكام الدنيا مما فيه تكليف ، حتى بطلت الزكاة وسائر القرب عنه ، وإنما يبقى عليه المأثم لا غير .

الشهر كما فى الصلاة .

لأنا نقول : حكمه مأخوذ من الحيض ، وكما لا يسقط الحيض الصوم بوجه ، فكذا النفاس وإن استوعب الشهر ، بخلاف الصلاة ، فإن وقوعها فى وقت ، من اللوازم .

ولا يلزم عليه الجنون ، فإنه يسقط القضاء ، وإن كان وقوعه فى وقت الصوم من النواذر ، لأن الجنون معدوم للأهلية أصلا ، فكان القياس أن يسقط وإن لم يستوعب إلا أنا تركناه بالاستحسان إذا لم يستوعب .

فأما النفاس ، فلا يخل بالأهلية ، فلا يوجب سقوط القضاء .

قوله : والموت^(١) ...

الموت ضد الحياة لا محالة ، ولهذا قيل : إنه عجز خالص أى ليس فيه جهة القدرة بوجه^(٢) .

وأنه ينافى أى الموت ينافى أحكام الدنيا مما فيه تكليف كوجوب الصلاة ،

(١) هو : من مات الإنسان يموت موتا ، ومات يماتُ من باب خاف لغة .

وميت ضد حى .

(المصباح النير ٥٨٣/٢ ، والقاموس المحيط ١٦٤/١ ، والصحاح ٢٦٦/١) .

(٢) وقال الجرجاني : (الموت صفة وجودية خلقت ضدًا للحياة . وباصطلاح أهل الحق :

قمع هوى النفس ، فمن مات عن هواه فقد حيا بهداه) .

(التعريفات ص ٢٣٥) .

والصوم ، حتى يسقط به ما هو قرية لفوت غرضه وهو الأداء عن اختيار ولهذا قلنا : إن الزكاة تسقط عن الميت فى حكم الدنيا ، حتى لا يجب^(١) أدائها من التركة ، خلافا للشافعى - رحمه الله - بناء على أن الفعل هو المقصود عندنا فى حقوق الله تعالى .

وعنده المال هو المقصود لا الفعل حتى لو ظفر الفقير بمال الزكاة ، كان له أن يأخذ مقدار الزكاة عنده كما فى دين العباد^(٢) .

وعندنا ليس له ولاية الاخذ ، ولا تسقط الزكاة به .

وكذا حكم سائر القرب لفوات /^(٣) الأداء عن اختيار ، فلما يبقى عليه المائتم لا غير ، لأن الإئتم من أحكام الآخرة ، هو ملحق بالأحياء فى تلك الأحكام .

(١) قلت : اختلف الفقهاء فيمن مات وعليه زكاة :

فقال الحنفية : لا تؤخذ الزكاة من تركته ، وإن تبرع به الورثة جاز ، وإن أوصى به يعتبر من ثلثه .

وقال الأوزاعى والليث : تؤخذ من الثلث مقدمة على الوصايا ولا يجاوز الثلث .

وقال مالك وأحمد والشافعى ومن معهم : لا تسقط الزكاة بموت رب المال وتخرج من ماله وإن لم يرض بها .

راجع : (الاختيار ١/ ١٠٤ ، والكافى ١/ ٢٥٩ ، والمجموع ٥/ ٣٣٥-٣٣٦ ، والمغنى ٢/ ٦٣٨-٦٨٤) .

(٢) يعنى أن الدائن إذا ظفر من مال المديون بمال من جنس حقه ، حيث كان له أن يأخذ

منه مقدار حقه اتفاقا ، ويسقط به الواجب عن ذمة صاحب المال ، وكان له استرداده .

(حاشية الشيخ يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٩٦٥) .

(٣) ق ٢١٥ / ب من ح .

وما شرع عليه لحاجة غيره ، فإن كان حقا متعلقا بالعين ، يبقى بقاءه ، وإن كان ديناً ، لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم إليه مال ، أو يؤكد به الذمم وهو ذمة الكفيل ؛ ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - : إن الكفالة بالدين عن الميت المفلس لا تصح .

وما شرع عليه ...

من الأحكام لحاجة غيره ، فإن كان حقا متعلقا بالعين كما في المرهون والمستأجر ، والمغصوب في المبيع ، والوديعة ، يبقى بقاء تلك فعل العبد في العين غير مقصود ، إذ المقصود في حقوق العباد هو المال ، والفعل تبع لتعلق حوائجهم بالمال ، فيبقى حق العبد في العين بعد الموت من كانت العين في يده ، ولهذا لو ظفر به ، كان له أن يأخذه .

وإن كان ديناً ، لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم إليه مال ...

أى إلى الذمة على التأويل المذكور ، أو ما يؤكد به الذمم وهو ذمة الكفيل ، لأن ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق ، لأن الرق يرجى زواله غالباً ، والموت لا يرجى زواله عادة .

فلما لم يحتمل ذمة العبد الدين بدون انضمام مالية الرقبة ، أو الكسب لا يحتمله ذمة الميت بطريق الأولى .

ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - ...

أى ولأن الذمة لا يحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة : الكفالة بالدين عن الميت ^(١) المفلس لا تصح إذا لم يبق كفيل ، لأن الذمة لما خربت لا يحتمل

(١) اختلف الفقهاء في الكفالة عن الميت : فقال أبو حنيفة : لا تصح الكفالة عنه . =

بخلاف العبد المحجور يقر بدين ، لأن ذمته فى حقه كاملة .

الدين بنفسها ، صار الدين كالساقط فى حق أحكام الدنيا ، لقوات محله ، والدليل عليه ، أن وجوده يعرف بالمطالبة ، ولهذا فسر بأنه : وصف شرعى يظهر أثره فى توجه المطالبة . وقد سقطت المطالبة ههنا ، لامتناع مطالبة الميت بالدين ، وعدم ، جواز مطالبة غيره ، (إذا)^(١) لم يبق له مال يؤمر الوارث أو الوصى بالاداء ، ولا كفيل يطالب ، والكفالة شرعت لالتزام المطالبة بما على الأصل ولا مطالبة هنا .

فلم يصح التزامها ، بخلاف العبد المحجور يقر بالدين ثم تكفل عنه رجل فإنه يصح وإن لم يكن العبد مطالباً به ، لأن ذمته كاملة لحياته وعقله ، والمطالبة ثابتة إذ يتصور أن يصدقه مولاه أو يعتقه ، فيطالب فى الحال ، ولما تصورت المطالبة فى الحال ، يصح التزامها بالكفالة .

ولا يقال : ينبغى أن يجب ضم مالية الرقبة إليها لاحتمال الدين لكمال ذمته .

لأننا نقول : ضم الرقبة فى حق المولى ليتمكن استيفاء الدين من المالية التى هى حق المولى إذا ظهر الدين فى حقه ، لا لأن الذمة غير كاملة بنفسها . ثم إذا صحت الكفالة ، يؤخذ الكفيل به فى الحال وإن كان الأصل غير

= وقال أبو يوسف ومحمد : تصح عنه . وبه قال مالك والشافعى وأحمد رحمهم الله .
راجع : (الهداية ١٢٢/٢ ، والاختيار ١٧٠/٢ ، والكافى ٧٩٦/٢ ، ونكملة المجموع ٨/١٤ ، والمغنى ٥٩٣/٤) .

(١) هكذا فى ح ، وفى ب نقص ، وأرى أن الأصوب (إذ) .

مطالب فى الحال ، لأن تأخير المطالبة عن الأصل لعذر عدم ذلك فى حق الكفيل كما فى الكفيل عن المفلس / ^(١) يؤخذ فى الحال .

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى - رحمهم الله - : تصح الكفالة عن الميت وإن لم يخلف مالا ولا كفيلًا ، لأن الدين واجب عليه بعد موته ، إذ الموت لم يشرع مبريا ، ولو برئ لما حل لصاحبه الأخذ من المتبرع ، فلما كان حق الاستيفاء باقيا ، علم أن المطالبة باقية ، ولهذا يطلب فى الآخرة بالإجماع إلا أنه عجز عن المطالبة بإفلاس الميت وعدم قدرته على الأداء ، والعجز عنها لا يمنع صحة الكفالة ، كالكفالة عن حى مفلس ، ولو كان الدين مؤجلا .

يؤيد ذلك ما روى : « أنه ﷺ أتى لجنازة رجل من الأنصار فقال لأصحابه : هل على صاحبكم دين ؟ فقالوا : نعم درهمان ، أو ديناران فامتنع عن الصلاة عليه ، فقال على أو أبو قتادة : هما علىّ يا رسول الله ، فصلى عليه ^(٢) فلو لم تصح الكفالة ، لما صلى ؛ لأن المانع كان هو الدين ، ولو لم تصح الكفالة ، لم يتغير حكمه ، فيبقى مانعا .

والجواب عنه : أنا لا نسلم أن هذا الدين مطالب فى أحكام الدنيا ، لأن عدم المطالبة لمعنى فى المحل وهو خراب الذمة ، لكون الدين غير مطالب فيه وهو سقوطه ، لعدم المحل ، لا لعجزنا لمعنى فينا ، بخلاف الكفالة عن المفلس الحى ، فإن الذمة كاملة محتملة للدين ، فتبقى مستحقة المطالبة ،

(١) ق ٢١٦ / أ من ح .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٣ / ٣٧٢ ، بلفظ : (أن النبى - ﷺ - أتى برجل ليصلى عليه ، فقال النبى - ﷺ - : « صلوا على صاحبكم ، فإن عليه دين » قال أبو قتادة : هو علىّ .

فقال رسول الله - ﷺ - : « بالوفاء » ؟ قال : بالوفاء ، فصلى عليه) .

قال أبو عيسى الترمذى : (هذا حديث حسن صحيح) .

إذ لا يستحيل مطالبة المفلس خصوصا عند أبي حنيفة - رحمه الله - لأن الإفلاس لا يتحقق عنده ، فتصح الكفالة .

وبخلاف الدين المؤجل ، لأن المطالبة فيه مستحقة على سبيل التأجيل فيصح التزامها بالكفالة .

واستدلّهم بالحديث غير صحيح ، إذ ليس في الحديث (لم يبق هناك مال) ويحتمل أنه قد كان ، وقد عرفه رسول الله - ﷺ - وليس فيه أن هذه الكفالة صحيحة مبتدأة ، على وجه يمتنئ عليه أحكام الكفالة من المطالبة والملازمة ، والحبس ، والجبر على القضاء ، بل احتمل الإقرار واحتمل العدة ، وهي أقرب الوجوه ، لأن الكفالة لا تصح للغائب عند الأكثر ولا تصح للمجهول بلا خلاف ^(١) .

وكان - ﷺ - لا يصلى ما لم يتبين له وجه القضاء ، وبالعدة يتبين له الوجه بناء على ظاهر الحال في الوفاء لرسول الله - ﷺ - كما يتبين بالمال ، لأن الظاهر هو إمكان القضاء قبل الهلاك .

وأما صحة التبرع ، فبناء على أن الدين باق في حق رب الدين ، لأن سقوطه عنه للضرورة ، فيتقدر بقدرها ، فيظهر في حق من عليه دون من له ، ولهذا صح الضمان عنه إذا خلف مالا أو كفيلا .

وأما من الدين ما كان وجوبه بطريق الصلة كنفقة المحارم ^(٢) / والزكاة وصدقة الفطر ونحوها ، يبطل بالموت ، لأن ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق ، والرق يمنع وجوب الصلاة ، فالموت أولى إلا أن يوصى ، فيصح من

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣١٦/٤) .

(٢) ق ٢١٦ / ب من ح .

وإن كان حقاً له ، يبقى له ما ينقضى به الحاجة ، ولذلك قدم تجهيزه ثم ديونه ، ثم وصاياه من ثلثه ، ثم وجب الموارث بطريق الخلافة عنه نظراً له فيصرف إلى من يتصل به نسبا أو سبياً أو ديناً بلا نسب ولا سبب .

الثلث ، لأن الشرع جوز تصرفه فى الثلث نظراً له .

قوله : وإن كان حقاً له ...

أى إن كان المشروع شرع لاجله ، يبقى له أى لاجله مما كان مشروعاً لحاجته ما ينقضى به حاجته ، لأن مرافق^(١) البشر إنما شرعت لهم ، لحاجتهم لأن العبودية لازمة للبشر بحيث لا يتصور زوال هذه الصفة عنهم ، إذ هى تثبت فيهم بكونهم مخلوقين محدثين بخلق الله تعالى وأحداً . والعبودية مستلزمة للحاجة ، لأنها تنبئ عن العجز والافتقار ، فشرعت لهم من المرافق ما يندفع به حوائجهم ، والموت لا ينافى الحاجة ، لأنها تنشأ عن العجز ، ولا عجز فوق الموت ، فبقى للميت مما كان مشروعاً لحاجته ما ينقضى به حاجته ، ولهذا قدم تجهيزه على قضاء دينه ، لأن حاجته إلى التجهيز أقوى من قضاء الدين . ألا يرى أن لباسه فى حال الحياة مقدم على ديونه لمساس الحاجة إليه ، فكذا بعد الممات .

وإنما تقدم التجهيز على الديون إذا لم يكن حق الغرماء متعلقاً بالعين .
أما لو كان متعلقاً كما فى المستأجر والمرهون ، والمشتري قبل القبض والعبد الجانى ونحوها ، فصاحب الحق أحق بالعين من صرفها إلى التجهيز ، لتعلق حقه بالعين تعلقاً مؤكداً .

ما يرتفقون به من المشروعات .

ثم ديونه . وإنما قدم قضاء الدين على الوصية ، لأن الحاجة إليه أسس ؛ لأنه واجب ، والوصية تبرع ، وكان إسقاط الواجب من التبرع أهم ؛ لأن الدين حائل بينه وبين ربه ، كما نطقت به السنة^(١) فكان النظر فى تقديمه على الوصية .

ثم وصاياه من ثلثه - أى من ثلث ماله بعد الدين - وإنما قدم وصاياه على الميراث إذا لم يتجاوز الثلث ، لأن الشرع نظر له وقطع حق الوارث عن الثلث لحاجته إلى تدارك ما قصر ، وهذه الحاجة أقوى من الحاجة إلى خلافة الوارث فيقدم عليه وقد نص الله تعالى عليه بقوله : ﴿ من بعد وصية يوصى بها ﴾ ثم وجبت الموارث أى ثبتت الموارث بطريق الخلافة عنه نظرا له ، لأن ماله إذا اتصل إلى من يتصل به ويخلفه ، كان أنظر له ، فيصرف إلى من يتصل نسباً

(١) ومنها قوله - ﷺ - فيما رواه أحمد وابن ماجه عن سعد الأطول : « أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالا ، قال : فأردت أن أنفقها على عياله ، فقال النبى - ﷺ - : إن أخاك محتبس بدينه فاقض عنه . فقال : يا رسول الله قد أدبت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة . قال : فأعطاها فإنها محقة » .
(نيل الأوطار ٥٩/٦) .

قال العلامة الشوكانى : (وفيه دليل على تقديم إخراج الدين على ما يحتاج إليه من نفقة أولاد الميت ونحوها ، ولا أعلم فى ذلك خلافا ، وهكذا يقدم الدين على الوصية .

وأما تقديم الوصية على الدين فى قوله تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين ﴾ .

فقد قيل فى ذلك : إن الآية ليس فيها صيغة ترتيب ، بل المراد : أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية ، وأتى بأو للإباحة وهى كقولك : جالس زيدا أو عمرا : أى لك مجالسة كل واحد منهما اجتماعا أو افتراقا .
(المرجع السابق ص ٦٠ / ٦) .

ولهذا بقيت الكتابة بعد موت المولى وبعد موت المكاتب عن وفاء .

أى قرابة ، أو سببا بالزوجية ، أو دينا بأن لا نسب ولا سبب ، فيوضع فى بيت المال ليقضى به حوائج المسلمين .

قوله : ولهذا بقيت الكتابة ...

أى ولبقاء ما ينقضى به الحاجة ، بقيت الكتابة / ^(١) بعد موت المولى بلا ^(٢) خلاف ، لأن صحة الكتابة باعتبار مالكيته ليصير معتقاً ، ويحصل له الولاء والبدل مع ذلك بمقابلة فوات ملك الرقبة ، وحاجته إلى الأمرين بعد موته باقية ، لأنه يحتاج إلى حصول الإعناق منه ليحصل له الولاء ، ويتخلص من العذاب كما جاءت به السنة ^(٣) .

ويحتاج أيضاً إلى حصول بدل الكتابة على ملكه ليستوفى منه ديونه فيتخلص من العذاب أيضاً ، ولذلك بقيت الكتابة بعد موته ، وبعد موت المكاتب عن وفاء - أى بقيت الكتابة بعد موت المكاتب عن وفاء - لحاجته إلى تحصيل الحرية ، حتى يكون ما بقى عنه ميراثاً لورثته . ويعتق أولاده المولودون والمشترون فى حال كتابته ، فيعتق فى آخر جزء من أجزاء حياته .

وهذا مذهب على وابن مسعود - رضى الله عنهما - .

وقال زيد بن ثابت - رضى الله عنه - : تنسخ الكتابة ، وبه أخذ الشافعى

(١) ق ٢١٧ / ١ من ح .

(٢) يعنى إذا مات مولى المكاتب ، لم تنسخ الكتابة ، لأن صحة الكتابة ... إلخ .

(٣) ومنها حديث أخرجه الشيخان برواية أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ - قال : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى يفرجه بفرجه » .

لأنها لو بقيت إنما تبقى ليعتق المكاتب ، إذ المقصود من العقد فى جانبه تحصيل الحرية ، والميت ليس بمحل للعتق ابتداء^(١) .

ولا يجوز أن يستند العقد إلى حال حياته ، لأن المعلق بالشرط لا يسبق الشرط ، وفى الاستناد إثبات العتق قبل وجود الشرط ، وهو أداء بدل الكتابة بخلاف ما إذا مات المولى ، لأن محل العقد قائم ، قابل للعقد ، والمولى إنما يصير معتقاً عند أداء البدل بالكلام السابق ، وذلك قد صح ولزم فى حال حياته ، فموته لا يبطل الكتابة .

ولكننا نقول : الكتابة عقد معاوضة وتمليك على سبيل الاستحقاق وال لزوم ، فإن المكاتب يملك بها يده من حيث الاكتساب ، ومكاسبه من حيث اليد والتصرف على سبيل اللزوم ، وهذه المالكية تثبت للمكاتب لحاجته إلى إحراز نفسه وصيرورته معتقاً ، وحاجة المكاتب أقوى الحوائج ، لأن الحرية رأس مال الحى فى أحكام الدنيا ، إذ الرقيق فى حكم الأموات ، ولهذا ندب فى هذا العقد إلى حط بعض البدل عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - : يجب حط ربع البدل ، ليكون أقرب إلى حصول العتق .

وكذا فى الآخرة ، فإنه يتأذى فى قبره بتأذى ولده بتعبير الناس إياه بالرق ، قال - رحمته الله - : « يؤذى الميت فى قبره ما يؤذيه فى أهله »^(٢) فلما جاز مالكية

(١) وهو الأصح فى مذهب أحمد وهو قول عمر بن عبد العزيز وقتادة .

وقال أبو حنيفة ومالك وعطاء ومن معهم : لا تنسخ الكتابة بل يعتق ويموت حراً .

راجع : (الاختيار ٤/ ٤١ ، وتكملة المجموع ٢٣/ ١٦ ، والمغنى ٢/ ٤٣٠ - ٤٣١) .

(٢) أخرجه : (البخارى فى المقاصد الحسنة ص ١٣٠) .

بلفظ : « إن الميت يؤذيه فى قبره ما كان يؤذيه فى بيته » .

وقلنا : تغسل المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملك الزوج في العدة ، بخلاف ما إذا ماتت المرأة ، لأنها مملوكة وقد بطلت أهلية المملوكية بالموت .

المولى بعد موته لحاجته ، فلأن يبقى مالكية المكاتب لحاجته إلى حصول الحرية كان أولى ، لأن حاجته إلى تحصيل الحرية فوق حاجة مولاه إلى الولاء .
ولا يقال : لو قيل ببقاء مالكية المكاتب ، لزم القول / ^(١) ببقاء مملوكيته ، إذ المكاتب عبد ما يبقى عليه درهم ، ولا يمكن القول به ، لأن إبقاء المالكية لمعنى الكرامة ، ولا كرامة في إبقاء المملوكية ، لأنها تبين عن الذل ، وإذا لم تبقى المملوكية ، لا يتصور أن يصير معتقا بعد موته ، فينسخ الكتابة .

لأننا نقول : بقاء المملوكية إلى وقت ، غير مقصود بنفسه ، لأننا احتجنا إلى إبقاء المالكية لما بينا ، ولا يمكن ذلك إلا ببقاء المملوكية إلى وقت الأداء ، فتبقى المملوكية شرطا لتحقيق المالكية وإن كانت غير مقصودة ، فبقيناها تبعا .
قوله : وقلنا تغسل ^(٢) المرأة زوجها عطف على قوله بقيت أى ولبقاء ما

== وقال (الديلمي - أى أخرجه الديلمي - بلا سند عن عائشة مرفوعا ، ويشهد له ما أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما مرفوعا ، «كسر عظم الميت ككسر عظمه حيا» .
(١) ق ٢١٧ / ب من ح .

(٢) قلت اختلف الفقهاء في غسل المرأة زوجها وبالعكس..

فذهب الشافعية والعترة والأوزاعي وإسحاق ومالك - ومن معهم إلى جواز ذلك في صورتين : أى في غسل المرأة زوجها ، وغسل الرجل زوجته .
وقال الحنفية والشعبي والثوري : لا يجوز للرجل غسل زوجته ويجوز العكس أى غسل المرأة زوجها ما دامت في العدة .
وقال أحمد : للمرأة أن تغسل زوجها ، أما الزوج ففيه عنه روايتان : ==

ينقضى به الحاجة ، بقيت الكتابة ، وقلنا إن المرأة تغسل زوجها فى العدة ، لأن النكاح فى حكم القائم للحاجة ما لم تنقض العدة بخلاف ما إذا حانت المرأة حيث لا يغسلها زوجها خلافا للشافعى - رحمه الله - ، لأنها مملوكة وقد بطلت أهلية المملوكية بالموت ، لأنها شرعت فى الأدمى لقضاء حاجة المالك بخلاف القياس إلى زمان الموت ، لأنه لا يقدر على قضاء حوائجه من المملوك بعد الموت ، فلا يبقى بعد موتها .

ألا يرى أنه لا عدة عليه بعدها ، ولو بقى ضرب من الملك ، لوجب مراعاته بالعدة ، لأن الملك المؤكد لا يزول بمجرد المزيل كما لو طلقها أو مات عنها ، وملك النكاح لم يشرع غير مؤكد بخلاف ملك اليمين .

ألا يرى أنه مؤكد بالشهادة ، والمهر ، وحرمة المصاهرة .

ولأن الحاجة ههنا إلى الغسل وهو من باب الخدمة ، فإبقاء المملوكية لهذه الحاجة يؤدى إلى اعتبارها لإثبات ضد موجه وهو فاسد ، بخلاف المالكية فإنها شرعت للحاجة ، فيحكم ببقائها بعد الموت عند بقاء محل الملك للحاجة .

واحتمل الشافعى - رحمه الله - بقوله - ﷺ - لعائشة - رضى الله عنها - : « لو مت لفسلتك وكفتتك وصليت عليك »^(١) وقد غسل على - رضى الله عنه - فاطمة بعد موتها .

== فالشهور عنه : أن للزوج غسل امرأته ، كمذهب الشافعية والمالكية وغيرهم . وفى رواية عنه ليس للزوج غسلها .

انظر : (شرح فتح القدير ١١١/٢ ، والكافى ٢٧١/١ ، والمهذب ١٧٥/١ - ١٧٦ ، والغنى ٥٢٣/٢ - ٥٢٤ ، ونيل الأوطار ٣١/٤) .

(١) أخرجه : (ابن ماجة ١/٤٧٠ بلفظ « ما ضرك لو مت قبلى ، فقامت عليك ، فسلتك ، وكفتتك ، وصليت عليك ، ودفتك » .

وأحمد فى مسنده ٦ / ٢٨٨ ، والدارقطنى فى سننه ٢ / ٧٤ ، والشركانى فى ==

وما لا يصلح لحاجته كالقصاص ، لأنه شرع عقوبة لدرك الثار وقد وقعت
الجنابة على أوليائه من وجه ، لانتفاعهم بحياته .

ولأن الملك جعل كالقائم في حق الزوج لحاجته إلى الغسل ، فجعل كذلك
في حقها أيضا ، لأن ملك الحل مشترك بينهما .

وجوابه ما قلنا . وأما معنى قوله - ﷺ - : « غسلتك » فمت بأسباب
غسلتك . وقد روى أن أم أيمن ^(١) - رضى الله عنها - غسلت فاطمة - رضى
الله عنها - ولو ثبت أن عليا - رضى الله عنه - غسلها فذلك لادعائه
الخصوصية ، حيث قال لابن مسعود - رضى الله عنه - حين أنكر عليه ذلك :
(أما علمت أن رسول الله - ﷺ - قال : فاطمة زوجتك في الدنيا
والآخرة) ^(٢) .

قوله : وما لا يصلح لحاجته ...

== نيل الأوطار ٣١/٤ وقال :

(وفي إسناده محمد بن إسحاق وبه أعله البيهقي . وقال الحافظ - ابن حجر - :
ولم يتفرد به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي) .
(١) هي : بركة بنت ثعلبة مولاة النبي - ﷺ - وحاضته ، مهاجرة جلييلة من المهاجرات
الأول ، هاجرت الهجرتين (إلى الحبشة وإلى المدينة المنورة) ، روت عن النبي ﷺ
خمس أحاديث ، وقد شهدت حينما ، واحدا ، وخيبر ، وكانت في أحد تسقى الماء ،
وتداوى الجرحى ، مناقبها كثيرة جدا ، توفيت بعد وفاة عمر رضى الله عنه في خلافة
عثمان رضى الله عنه ، وقيل : توفيت بعد وفاة رسول الله - ﷺ - بخمسة أشهر .
انظر : (الإصابة ٤/٤١٥ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٤/٤١٤ ، وأعلام النساء
١٢٧/١ - ١٢٨) .

(٢) ذكره : الإمام أبو بكر بن مسعود الكاساني في : (بنائع الصنائع ١/٣٠٦) .
وقال : (إن دعواه - أى على رضى الله عنه - الخصوصية دليل على أنه كان معروفا
بينهم : أن الرجل لا يغسل زوجته) .
==

فأوجبنا القصاص للورثة ابتداء ، والسبب انعقد للميت ، فيصح عفو المجروح ، وعفو الوارث قبل موت المجروح ، وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن القصاص غير موروث .

أى حاجة الميت كالقصاص ، فإنه شرع لدرك الثأر ، وتشفى الصدور ، ولإبقاء الحياة على الأولياء بدفع شر القاتل / (١) والميت لم يبق أهلا لهذه الأشياء ، ولا حاجة إليها ، ويثبت القصاص عند انقضاء حياته ، وعند انقضاء حياته لا يثبت إلا ما يصلح لقضاء حوائجه كالتجهيز والتكفين ، وقضاء الدين وتنفيذ الوصية .

والقصاص لا يصلح لهذه الحوائج أصلا ، وقد وقعت الجناية على أوليائه من وجه ، لانتفاعهم بحياته ، فأوجبنا / (٢) القصاص للورثة ابتداء يعنى لا يثبت للميت أولا ثم ينتقل إليهم بحيث يجرى فيه سهام الورثة كما ينتقل سائر الحقوق ، بل يثبت لهم ابتداء لحصول التشفى لهم دون الميت ، ولكن السبب انعقد للميت ، لأن المثلّف حياته ، وكان يتفّع بحياته أكثر من انتفاعه أوليائه ، (فكانت) (٣) الجناية واقعة على حقه ، فينبغى أن يجب القصاص له من هذا الوجه ، لكنه لما خرج عند ثبوت الحكم عن أهلية الوجوب ، أوجب ابتداء للولى القائم مقامه على سبيل الخلافة عنه .

== (المرجع السابق) .

ولم أقف على الاثر المذكور فى كتب الحديث .

(١) ق ٢١٨ / ١ من ح .

(٢) ق ٢٣١ / ب من ب .

(٣) فى ب (وكانت) .

أن القصاص غير موروث . وإذا انقلب مالا صار موروثا .

يؤيده قوله تعالى : ﴿ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾^(١) بين أن ابتداء ثبوت القصاص للولى ، ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المجروح ، وصح عفو المجروح أيضا استحسانا ، لأن الحق باعتبار نفس الواجب للوارث فيصح عفوا له باعتبار السبب للمورث ، فيصح عفو المجروح أيضا ، لأن العفو مندوب إليه ، فيجب تصحيحه بقدر الإمكان .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن القصاص غير موروث^(٢) أى لا يثبت على وجه يجرى فيه سهام الورثة ، بل يثبت ابتداء للورثة لما قلنا أن الغرض درك الشار وذلك يرجع إلى الورثة لا إلى الميت ، فكان القصاص حقهم من الابتداء لا أن يكون موروثا .

فإن قلت : إذا كان الغرض منه درك الثار وحياة الأولياء ينبغى أن لا يجوز استيفاء القصاص إلا بحضور الكل ومطالبتهم ، فإنه ليس كذلك ، فإنه لو عفا أحدهم أو استوفاه ، بطل أصلا ولا يضمن العافى أو المستوفى للآخرين شيئا .

(١) سورة الإسراء / ٣٣ . والآية بكاملها : ﴿ ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل إنه كان منصورا ﴾ .

(٢) قلت : وفيه نظر ، لأن قوله تعالى : ﴿ فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾ يدل على أن الدم موروث على المقتول ، لأن الدية التى هى بدل من القصاص مورثة عنه .

كما أن قول أصحابنا - أى الحنفية - : إن القصاص واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر موارثهم) يدل على ذلك . والله أعلم .

راجع : (أحكام القرآن للجصاص ٢٠١ / ٣) .

قلنا : القصاص واحد ، لأنه جزاء قتل واحد ، وأنه لا يحتمل التجزى ، إذ لا يمكن إزالة الحياة من بعض المحل دون البعض ، وقد تعذر إيجاب البعض ابتداء بالإجماع ولم يبطل بالإجماع فثبت في حق كل واحد كملا ، كولاية الإنكاح للإخوة ، فإذا بادر أحدهم واستوفى أو عفا ، لا يضمن شيئا للآخرين ، لأنه تصرف في خالص حقه ، ولهذا قال أبو حنيفة^(١) - رحمه الله - : للكبير ولاية الاستيفاء قبل كبر الصغير ، لأنه تصرف في خالص حقه لا في حق الصغير وإنما لا يملك الكبير / ^(٢) إذا كان فيهم كبير غائب ، لاحتمال العفو عن الغائب .

ورجحنا جهة وجود العفو ، لأنه مندوب وههنا العفو معدوم ولا عبرة بتوهم العفو بعد البلوغ ، لأن فيه إبطال حق ثابت للكبير بالاحتمال .
قوله : وإذا انقلب مالا ...

أى إذا انقلب القصاص مالا بالصلح أو بعفو البعض أو بشبهة ، صار موروثا ، حتى يقضى منه ديونه ، وينفذ وصاياه ؛ لأن موجب القتل في الأصل القصاص ، لأنه المثل من كل وجه ، وإنما تجب الدية خلفا عن

(١) وقال أبو يوسف ومحمد : ليس للكبير ولاية الاستيفاء حتى يبلغ الصغير ، ربه قال الشافعى وأحمد - رحمهم الله - .

وروى عن محمد - رحمه الله - الرجوع إلى قول أبى حنيفة كما أخذ به مالك وأحمد في رواية .

راجع المسألة بأدلتها في :

(الهداية ٢ / ٥٦١ - ٥٦٢ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٢٠٠ ، والكافى ٢ / ١١٠ - ١١٢ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٦٤٧ ، ٧٣٩) .

(٢) ق ٢١٨ / ب من ح .

ووجب القصاص للزوجين كما فى الدية .

القصاص / (١) فإذا جاء الخلف جعل كأنه هو الواجب فى الأصل ، لأن الخلف يجب بالسبب الذى يجب به الأصل ، والسبب وهو القتل انعقد للميت ، فيستند الخلف إليه ، وصار كأنه هو الواجب بهذا القتل كالدية فى الخطأ ، وكان الأصل فى القصاص أن يجب للميت أيضا ؛ لأنه واجب مقابلة تفويت دمه وحياته إلا أنا أثبتناه للورثة ابتداء مانع ، وهو أنه لا يصلح ، لحاجة الميت بعد انقضاء حياته ، وفى الخلف عدم هذا المانع ، فجعل موروثا ، وفارق الخلف الأصل لاختلاف حاليهما ، وهو أن الأصل لا يصلح لدفع حاجة الميت ، ولا يثبت مع الشبهة ، والخلف يصلح لذلك ويثبت مع الشبهة ، والخلف قد يفارق الأصل عند اختلاف الحال كالتييم يفارق الوضوء فى اشتراط النية لاختلاف حاليهما ، وهو أن الماء مطهر بنفسه والتراب ملوث كذا ههنا .

قوله : ووجب القصاص للزوجين (٢) ...

(١) ق ١٣٢ / ١ من ب .

(٢) قلت : قال أكثر أهل العلم : إن القصاص حق لجميع الورثة من ذوى الأنساب ، والأسباب ، والرجال والنساء ، والصغار والكبار ، فمن عفا منهم ، صح عفوهم وسقط القصاص ولم يبق لأحد إليه سبيل .

وقال الحسن وقتادة والزهرى ومن معهم : ليس للنساء عفو .

والشهور عن مالك : أنه موروث للعصبات خاصة ، وهو وجه لأصحاب الشافعى .

ولهم - أى لأصحاب الشافعى - وجه ثالث وهو : أنه لذى الأنساب دون الزوجين .

راجع تفصيل هذه المسألة بما فيها من الأقوال : (أحكام القرآن للجبصاص ٢٠١ / ٣ ،

والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣ /

١٢٠٦ - ١٢٠٨ ، ونيل الأوطار ٧ / ٣٣ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٧٤٣) .

أى : لأجل أن القصاص يجب ابتداء للورثة ، والزوجية تصلح سببا لدرك
الشار لثبوت الاتحاد بين الزوجين قلنا : وجب القصاص للزوجين كما فى
الدين ، فإن بها يثبت نصيب فى الدية ، لأن الزوجية تصلح سببا للخلافة .

وقال ابن أبى ليلى : ليس لها حق فى القصاص ، لأن استحقاقهما العقد ،
والقصاص لا يستحق بالعقد ، لأن المقصود منه التشفى والانتقام ، ويختص به
الأقارب الذين ينصر بعضهم بعضا ؛ ولهذا لا يثبت للموصى له حق فى
القصاص .

وجوابه ما قلنا : إن التشفى بواسطة المحبة ، والمحبة الثابتة بالزوجية مثل
المحبة الثابتة بالقرابة بل فوقها ، فيصلح سببا لدرك الشار .

وقال مالك - رحمه الله - : لا يرث الزوج ولا الزوجة شيئا من الدين ،
لأن وجوبها بعد الموت ، والزوجية تنقطع بالموت ^(١) .

وجوابه : أنها مال الميت حتى يقضى منه ديونه ، فيرث منها جميع ورثته
كسائر أمواله / ^(٢) .

وقوله : الزوجية تنقطع بالموت مسلم ، ولكن سبب الخلافة ، زوجية
قائمة إلى وقت الموت متتهية به ، لا زوجية قائمة فى الحال كما فى سائر
الأموال ، وقد أمر رسول الله - ﷺ - الضحاك ^(٣) بن سفيان الكلابى

(١) وبه قال ابن سيرين أيضا .

انظر : (نيل الأوطار ٣٣ / ٧) .

(٢) ق ٢١٩ / ١ من ح .

(٣) هو : أبو سعيد الضحاك بن سفيان بن عوف بن أبى بكر بن كلاب ، الكلابى ،
معدود فى أهل المدينة ، صاحب النبی - ﷺ - وعقد له لواء ، وكان سيفاً لرسول
الله - ﷺ - قائماً على رأسه ، متوشحاً بسيفه ، - كما أخرجه البغوى - مناقبه كثيرة =

وله حكم الأحياء فى أحكام الآخرة .

أن يورث امرأة^(١) أشيم^(٢) الضبابى من عقل زوجها أشيم^(٣) . وهو مذهب عمر وعلى وعامة الصحابة - رضى الله عنهم -^(٤) .

قوله : وله أحكام الأحياء فى أحكام الآخرة ...

أحكام الآخرة أربعة أنواع :

ما يجب له على الغير من الحقوق المالية والمظالم .

وما يجب عليه من الحقوق والمظالم .

وما يلقاه من ثواب بواسطة الطاعات /^(٥) .

== ولم أشر على تاريخ وفاته .

انظر : (الإصابة ١٩٨/٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١٩٩/٢ - ٢٠٠) .

(١) لم أقف على اسمها بعد بذل الجهد فى البحث عنه .

(٢) هو : أشيم - بورن أحمد الضبابى بكسر الضاد المعجمة : الذى قتل فى عهد

النبي - ﷺ - مسلماً ، قتلاً خطأ ، فأمر النبي - ﷺ - أن يورث امرأته من دينه .

انظر : (الإصابة ٦٧/١) .

(٣) وذلك ما أخرجه : (أصحاب السنن) من رواية سعيد بن المسيب :

(أن عمر - رضى الله عنه - كان يقول : الدية للمعاقلة لا ترث المرأة من دية زوجها

شيئاً حتى قال له الضحاك بن سفيان : كتب إلى رسول الله - ﷺ - أن أورث امرأة

أشيم الضبابى من دية زوجها) .

فرجع عمر - رضى الله عنه - .

انظر : (الكافى الشافى فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر المطبوع فى آخر

تفسير الكشاف ص ٤٧) .

(٤) انظر : (الكشاف للزمخشري ٢٩٠ / ١ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢٢٨/٢) .

(٥) ق ٢٢٢ / ب من ب .

ومكتسب وهو أنواع : الجهل .

وما يلقاه من عقاب بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات .

فله في جميع هذه الأحكام حكم الأحياء ، لأن القبر للميت في حكم الآخرة كالرحم للماء ، والمهد للطفل من حيث إنه وضع فيه للخروج وللحياة بعد الفناء ، فكان له حكم الأحياء فيما يرجع إلى أحكام الآخرة ، كما أن للجنين حكم الأحياء في أحكام الدنيا ، والقبر روضة دار المتقين ، وحفرة نار للخاسرين فكان له حكم الأحياء ، وذلك كله بعد ما يمضى عليه في منزل القبر (للابتلاء) ^(١) . بسؤال المنكر والنكير في الابتداء ^(٢) .

ونرجو الله تعالى أن يصيره لنا بفضلہ وكرمه روضة ، وأن يعيذنا من فتنة القبر وعذابه ، إنه ذو الفضل والإحسان .

قوله : ومكتسب هذا عطف على قوله : سماوى (أى العوارض سماوى ^(٣) ومكتسب وهو ما كان لاختيار العبد فيه مدخل .
وهو أنواع ^(٤) :

(١) فى ب (الابتلاء) والأصوب (من الابتلاء) .

(٢) أى : فى ابتداء الوضع فى القبر . (هامش ح) .

(٣) زيادة من ب .

(٤) قلت : إن العوارض المكتسبة على نوعين : من المرء على نفسه ، ومن غيره عليه .

أما التى من على نفسه فأنواع ستة : أحدها : الجهل . . . إلخ . وأما التى من غيره عليه فنوع واحد ، وهو الإكراه .
==

أحدها : الجهل^(١) وهو : صفة تضاد العلم عند احتماله وتصوره^(٢) .
واحترز به عن الأشياء التي لا علم لها ، فإنها لا توصف بالجهل ، لعدم
تصور العلم فيها .

قال السيد الإمام أبو القاسم : الجهل يذكر ويراد به عدم الشعور ويذكر
ويراد به الشعور بالشئ على خلاف ما هو به ، ويذكر ويراد به السفه^(٣) .

= انظر : (أصول البزوى فى كشف الاسرار / ٤ / ٣٣٠) .

(١) الجهل : خلاف العلم من جهل يجهل جهلا وجهالة من باب فهم وسلم ، يقال :
جهلت الشئ جهلا وجهالة : خلاف ما علمته ، وجهل على غيره أى سفه وأخطأ ،
وجهل الحق أى : أضاعه ، فهو جاهل وجهول .

(الصحاح ٤ / ١٦٦٣ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٦٣-٣٦٤ ، والمصباح المنير ١ / ١١٣)

(٢) قلت : وقد زاد ابن ملك فى تعريف الجهل كلمة (عادة) حيث قال : (هو معنى
يضاد العلم عند احتماله عادة) وذكر فائدتها بقوله :

(قيدنا بقولنا : عادة ، لأن الدابة لا توصف بالجهل ، لعدم احتمال العلم منه عادة
وإن كان يجوزه العقل) .

(شرح المنار ص ٩٧٢) .

هذا وإنما جعل الجهل من العوارض المكتسبة مع أنه أمر أصلى ، قال الله تعالى :
﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ لكونه خارجا عن حقيقة
الإنسان التى هى : حيوان ناطق ، أو لأنه لما كان قادرا على إزالته باكتساب العلم ،
جعل تركه اكسابا للجهل واختيارا له .

ينظر : (الكشف للبخارى ٤ / ٣٣٠ ، والمنار وحواشيه ص ٩٧٢ ، ونور الأنوار
ص ٢٩٩ ، والكشف للنسفى ٢ / ٥٢٠) .

(٣) راجع : (كشف الاسرار للبخارى فى المكان السابق نقلًا عن الإمام أبى القاسم) .

وهو أنواع : جهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر .

وهو أنواع :

جهل باطل لا يصلح عذرا في حكم الآخرة كجهل الكافر ، فإنه مكابرة وجحود بعد وضوح الدليل ، قال تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها ... ﴾^(١) الآية ، فإن الآيات الدالة على وحدانية الله لا تعد ، ولا يخفى على ذى لب كما قيل^(٢) :

ففى كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وكذا الدلائل على صحة رسالة الرسل ، عليه من المعجزات والحجج ظاهرة محسوسة في زمانهم ، فكان إنكارها بمتزلة إنكار المحسوس ، فكذلك لم يجعل جهل الكافر عذرا (بوجه)^(٣) .

قيل : قيد بقوله في الآخرة ؛ لأنه اختلف في ديانة الكافر أى : في اعتقاده حكما على خلاف ما ثبت في الإسلام في أحكام الدنيا :

فقال أبو حنيفة^(٤) : / ^(٥) إنها تصلح دافعة للتعرض ، ودافعة للدليل الشرع في الأحكام التي احتملت التفسير مثل حرمة الخمر والخنزير ، ونكاح

(١) سورة النمل / ١٤ ، وقام الآية : ﴿ انفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين ﴾ .

(٢) القائل أبو العتاهية : إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان .
والبيت الذى قبله :

ولله فى كل تحريكة وفى كل تسكينة شاهد

انظر : (ديوان أبى العتاهية ص ١٢٢) .

(٣) زيادة من ب .

(٤) راجع فى هذه المسألة : (أصول البيهقي مع شرحه كشف الأسرار ٤ / ٣٣١-٣٣٢) .

(٥) ق ٢١٩ / ب من ح .

وجهل صاحب الهوى فى صفات الله تعالى وأحكام الآخرة .

المحارم حتى أن اعتقاده يصلح دافعا للدليل الموجب للحرمة .

فأما فى حكم لا يحتمل التبديل ، فلا ، حتى لا يعطى الكفر حكم الصحة بحال .

وكذلك قالوا : إلا أنهما فرقا بين الخمر (وبين الخنزير)^(١) وبين نكاح المحارم (وقالوا) :^(٢) أن تقوم الخمر والخنزير وإباحتهما كانا حكمين ثابتين فإذا قصر الدليل بالديانة بقى على أمر الأول ، فأما نكاح المحارم فلم يكن ثابتا فلم يجز (استبقاؤه)^(٣) لقصر الدليل .

ويحتمل أنه /^(٤) إنما قيد به لأنه ربما يجعل عذرا فى أحكام الدنيا بقبول الذمة ، فإن جهله حيثئذ يدفع عذاب القتل فى الدنيا وإن لم يدفع عذاب الآخرة .

قوله : وجهل صاحب الهوى فى صفات الله^(٥) تعالى وأحكام الآخرة ...

مثل جهل المعتزلة فى الصفات ، فإنهم أنكروها حقيقة بقولهم : إنه عالم

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (وقال) وهى خطأ .

(٣) فى ب (استبقاؤه) وهو تصحيف .

(٤) ق ١٣٣ / ١ من ب .

(٥) قلت : خلاصة القول فى باب صفات الله تعالى وأسمائه : أن مذهب السلف أهل السنة والجماعة : أنهم يصفون الله - عز وجل - بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله - ﷺ - ويصفون عنه جل وعلا ما نفاه الله عن نفسه ، ونفاه عنه رسوله - ﷺ - من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل . ونعلم أن ما وصف الله به ==

بلا علم ، قادر بلا قدرة ، وكذا فى سائر الصفات ^(١) .

ومثل جهل المشبهة ، فإنهم قالوا بجواز حدوث صفات الله تعالى و زوالها عنه تعالى ، مشبهين لخلقهم فى صفاته ^(٢) .

وهذا النوع دون جهل الكافر ، لكنه لا يصلح عذرا فى الآخرة أيضاً ، لأنه مخالف للدليل الواضح الذى لا شبهة فيه سمعا وعقلا :

أما السمع : قوله تعالى : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾ ^(٣) ، ﴿ أنزله

= من ذلك ، فهو حق ليس فيه شبهة ولا زلة ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود التكلم بكلامه .

وأنه سبحانه وتعالى - مع ذلك - ليس كمثله شيء ، لا فى نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا فى أفعاله .

فكما نتيقن أن الله سبحانه وتعالى له ذات حقيقية ، وله أفعال حقيقية فكذلك له صفات حقيقية ، وهو ليس كمثله شيء لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله .

وكل ما أوجب نقصا أو حدثا ، فإن الله تعالى منزّه عنه حقيقة . فهو سبحانه وتعالى مستحق للكمال الذى لا غاية فوقه ، وليس صفاته - عز وجل - كصفات خلقه ، كما أن ذاته جلا وعلا ليس كذات خلقه .

انظر : (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ٢٦/٥ - ٢٨) .

(١) راجع : (الملل والنحل للشهرستانى ١/ ٤٤ ، والفرق بين الفرق ص ١١٤) .

(٢) راجع : آراء المشبهة بأصنافها فى : (الفرق بين الفرق ص ٢٢٥ فما بعدها ، والملل والنحل للشهرستانى ١/ ١٠٥-١٠٨ ، ١٨٤ فما بعدها) .

(٣) سورة البقرة / ٢٥٥ . والآية بكاملها : ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما فى السموات وما فى الأرض من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلى العظيم ﴾ .

بعلمه ﴿^(١)﴾ ، ﴿إن الله سميع بصير﴾ ^(٢) إلى غيرها من الآيات الدالة على صفاته .

وأما العقل فهو : إن الحوادث كما دلت على وجود الصانع ، دلت على كونه حيا ، عالما ، قادرا ، وأن يكون له علم وقدرة وحياة إذ يستحيل العقل أن يحكم بعالم لا علم له ، وحى لا حياة له ، وقادر لا قدرة له .

وقد عرف أن ما هو محل الحوادث فهو حادث ، فلا يجوز أن يكون صفاته تعالى حادثة ، لاستلزامه حدوث الذات ، وموضع هذا البحث أصول الكلام ، واكتفينا بذلك (القدر) ^(٣) احترازا عن الإطناب .

وكذا جهلهم بأحكام الآخرة مثل جهل المعتزلة بسؤال المنكر والنيكير وعذاب القبر ، والميزان ، والشفاعة لأهل الكبائر ، وجواز العفو عما دون الشرك ، وجواز إخراج أهل الكبائر من النار .

ومثل إنكار الجهمية ^(٤) خلود الجنة والنار وأهليهما ، جهل باطل ، لأن

(١) سورة النساء / ١٦٦ . والآية بكاملها : ﴿ لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا ﴾ .

وقد أغفل إثبات الهاء في (أنزله) . ولعل ذلك وقع من الناسخ .

(٢) سورة لقمان / ٢٨ ، والمجادلة / ١ .

فأول الآية في سورة لقمان هكذا : ﴿ وما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة ﴾ .

وأما أولها في سورة المجادلة فهكذا : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما . . . الآية .

(٣) في ب (القدرة) وهي خطأ .

(٤) هم أصحاب جهنم بن صفوان ، تلميذ جعد بن درهم الضال المضل ، الذي قتل على الزندقة سنة (١٢٤ هـ) وجهنم هذا كان من الجبرية الخالصة ، الضالة المضلة ، ظهرت بدعته بترمز ، وقتله مسلم بن أبوحذ المازني بمرؤ في آخر ملك بني أمية . - =

وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل إذا أتلفه .

الدلائل الناطقة من الكتاب والسنة كثيرة ^(١) واضحة لا يخفى على من تأمل فيها عن إتصاف ، فالجهل بها لا يكون عذرا في الآخرة كجهل الكافر .
قوله : وجهل الباغي ...

أى وكذلك جهل الباغي وهو الذى خرج عن طاعة الإمام الحق ظانا أنه على الحق ، والإمام على الباطل .

متمسكا فى ذلك بتأويل فاسد ، فإن لم يكن له تأويل فحكمه حكم اللصوص لا يصلح عذرا ، لأنه مخالف للدليل الواضح ، (فإن الدلائل) ^(٢) / ^(٣) على كون الإمام العدل على الحق مثل الخلفاء الراشدين ومن سلك طريقهم لائحة

= وافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء : منها : أنه أنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتضنيان ، ... انظر : (الملل والنحل للشهرستاني ٨٦/١ ، فما بعدها ، والفرق بين الفرق ص ٢١١) .

(١) أقول : من دلائل الكتاب على خلود الجنة وأهلها : قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا وعد الله حقا ومن أصدق من الله قيلا﴾ .

ومن السنة فيه قوله - ﷺ - : « ... من يدخلها ينعم ولا يبأس ، ويخلد ولا يموت ، ولا تبلى ثيابهم ، ولا يفنى شبابهم » .

ومن الكتاب على خلود النار وأهلها قوله تعالى فى سورة الجن : ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا﴾ .

ومن السنة فيها قوله - ﷺ - : « يؤتى بالموت فى صورة كبش أملح فيوقف بين الجنة والنار ويذبح ويقال : يا أهل الجنة خلود فلا موت ، يا أهل النار خلود فلا موت » .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ٢٢٠ / ١ من ح .

على وجه يعد جاحدها مكابرا معاندا .

وأصله الفتنة المعروفة التى وقعت بين على ومعاوية - رضى الله عنهما -
وهى مشهورة ، ولكن الباغى وصاحب الهوى لما (كانا)^(١) من المسلمين لأنه
بالبغى لم يخرج عن الإسلام ، وكذلك بالهوى إذا لم يغفل أو غلا فى هواء
حتى كفر ، ولكن يتسبب إلى الإسلام مع ذلك كفالة الروافض /^(٢) المجسمة ،
لزمنا مناظرته وإلزامه قبول الحق بالدليل ، فلم نعمل بتأويله الفاسد ، حتى إذا
استحل الباغى الأموال ، أو الدماء بتأويل أن مباشرة الذنب كفر ، لا نحكم
(باجتهاد)^(٣) فى حقه بتأويله ، كما حكمنا بإباحة الخمر فى حق الكافر
بديانته ، لأنه يعتقد الإسلام حقا ، فأمكن مناظرته ، وإلزام الحجة عليه
بخلاف الكافر ، لأن ولاية المناظرة والإلزام منقطعة ، فوجب العمل بديانته فى
حقه .

فلذلك قلنا : إذا أثلّف الباغى مال العادل أو نفسه ولا منعة له ، يضمن
كما لو أثلّفه غيره ، لبقاء ولاية الإلزام ، فإذا صار للباغى منعة ، سقط عنه
ولاية الإلزام بالدليل حقا وحقيقة ، فوجب العمل بتأويله الفاسد ، فلم يؤخذ
بضمان فى نفس ومال بعد التوبة ، كما لا يؤخذ به أهل الحرب بعد الإسلام .
وهذا بخلاف الإثم ، فإن الباغى يآثم وإن كان له منعة ، لأن المنعة لا تظهر
فى حق الشارع .

فأما ضمان العباد ، فيحتمل أن لا يكون كما فى الخمر ، وهذا إذا هلك
المال فى يده ، فإن كان قائما فى يده ، وجب رده على صاحبه ، لأنه لم يملكه
بالأخذ كما لا يملك مال أهل البغى .

(١) فى ح (كان) وهى خطأ .

(٢) فى ٢٣٣ / ب من ب .

(٣) عبارة ب (باباجتها) وهى خطأ .

وقد روى عن محمد - رحمه الله - أنه أفتى فى أهل البغى إذا تابوا بأن يضمنوا ما أنفقوا من النفس والأموال . ولا ألزمهم ذلك فى الحكم ، لأن ولاية الإلزام كانت منقطعة للمنعة ، فلا يجبرون على أداء الضمان ، ولكن يفتى به فيما بينهم وبين ربهم ، ولا يفتى أهل العدل بمثله ، لأنه وجبت عليهم محاربتهم ممثلين الأمر من ذلك قال تعالى : ﴿ فقاتلوا التى تبغى ﴾ ^(١) والأمر للوجوب ، كذا فى المبسوط ^(٢) .

ولهذا وجب قتل أسرائهم والتدفيف ^(٣) على جريحهم ، ولم نضمن نحن أموالهم ودماءهم ، ولم نحرم عن الميراث بقتلهم ، لأن الإسلام جامع ، والقتل بحق ، ووجب حبس أموالهم زجرا لهم .

وحاصل هذا الفصل أن المغير للحكم اجتماع للتأويل والمنعة ، حتى لو تجرد أحدهما (عن) ^(٤) الآخر ، لا يتغير الحكم فى حق الضمان ، حتى لو أن

(١) سورة الحجرات / ٩ ، والآية بكاملها : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تنفى إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ .

(٢) راجعه فى (١٢٨ / ١٠) .

(٣) من دَفَّفَ يُدَفِّفُ تدفيفاً ، يقال : دفع على الجريح : أى أجهز عليه ، وكذلك : دافه مدافئةً ومدافاةً ، ومنه حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - (أنه داف أباه جهل يوم بدر) أى أجهز عليه .

وفى حديث خالد بن الوليد - رضى الله عنه - : (أنه أسر من بنى جذيمة قوماً ، فلما كان الليل نادى متاديه : إلا من كان معه أسير فليدافه) .
معناه : ليجهز عليه .

ويقال : دافقت الرجل دفاً ومدافاةً إذا أجهزت عليه .

انظر : (لسان العرب ٩ / ١٠٥ ، والقاموس المحيط ٣ / ١٤٥ ، والمصباح المنير ١ / ١٩٦) .

(٤) فى ح (على) .

قوما غير متأولين غلبوا على مدينة ، فقتلوا الأنفس واستهلكوا الأموال ، ثم
ظهر عليهم أهل العدل ، أخذوا بجميع ذلك لتجرد المنعة عن التأويل .

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله - : يجب على الباغي الضمان وإن كان له
منعة : لأنه^(٢) مسلم ملتزم بأحكام الإسلام أصلاً^(٣) .

ولنا حديث الزهري : (وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله متوافرون فاتفقوا
على أن كل دم أريق بتأويل القرآن فهو موضوع ، وكل مال أتلّف بتأويل
القرآن فهو موضوع وكل فرج استحل بتأويل القرآن فهو موضوع) (٤) / (٥)
وأن تبليغ الحجة الشرعية قد انقطعت بمنعة قائمة حسا ، فلم يثبت حجة
الإسلام في حقهم كما لو انقطعت بحجر شرعي بأن قبل الكافر الذمة

(١) قلت : إن هذا قوله القديم ، وفي الجديد - وهو الصحيح - مع أبي حنيفة ومالك
وغيرهم القائلين بعدم وجوب الضمان على الباغي .

انظر : (الهداية ١ / ٥٩٠ ، والكافي ١ / ٤٨٦ ، ونيل الأوطار ٧ / ١٩٢ - ١٩٣ ،
وتكملة المجموع ١٩ / ٢٠٧ - ٢٠٨) .

(٢) في ٢٢٠ / ب من ح .

(٣) وقد أتلّف بغير حق ، فيجب عليه الضمان : لأنه من أحكام الإسلام ، بخلاف
الحربي ، لأنه غير ملتزم بأحكام الإسلام (هامش ح) .

(٤) أخرجه أحمد بلفظ : (هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله - ﷺ - متوافرون ،
فأجمعوا أن لا يقاد أحد ، ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه) .
(نيل الأوطار ٧ / ١٩١ - ١٩٢) .

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٨ / ١٧٥ بلفظ : « أما بعد فإن الفتنة الأولى ثارت
وفي أصحاب النبي - ﷺ - ممن شهد بدرا ، فأروا أن يهدم أمر الفتنة لا يقام فيها
حد على أحد في فرج استحل به تأويل القرآن ، ولا قصاص في دم استحل به تأويل
القرآن ، ولا مال استحل به تأويل القرآن إلا أن يوجد شيء بعينه . ») الحديث .

(٥) ق ١٣٤ / ١ من ب .

وجهل من خالف فى اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة كالفتوى ببيع أمهات الأولاد ونحوه .

لأن الحجة الشرعية لا تلزم إلا بعد البلوغ ، فإذا انقطع البلوغ ، عدت الحجة كما جعل كذلك فى حق أهل الحرب .
قوله : وجهل من خالف ...

أى كجهل الباغى (جهل) ^(١) من خالف فى اجتهاده الكتاب والسنة ، كالفتوى ببيع أمهات الأولاد فى أنه مردود باطل .

كان بشر المريسى ، وداود الأصفهاني ومن تابعه من أصحاب الظاهر يقولون: بجواز بيع أم الولد . متمسكين فى ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - أنه قال : (كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله) ^(٢).

وبأن المالية ومحلية البيع قبل الولادة معلومة بيقين ، فلا يزول بعد الولادة بالشك .

وعند جمهور العلماء : لا يجوز بيعها بدلالة الآثار المشهورة عليه مثل قوله - ﷺ - : « أعتقها ولدها » ^(٣) وقوله - ﷺ - :

(١) ساقطة من ح .

(٢) أخرجه : (ابن ماجة ٨٤١ / ٢ ، وأحمد فى مسنده ٢٢ / ٣ واللفظ له) .

قال محمد فؤاد عبد الباقي فى تعليقه على هذا الحديث : (فى الزوائد إسناده صحيح ، ورجاله ثقات) .

(ابن ماجة فى المكان السابق) .

(٣) أخرجه : (ابن ماجة ٨٤١ / ٢ ، والحديث ضعيف ، لأن فى إسناده الحسين بن ==

« إيماءة ولدت عن مولاها فهي معتقة عن دبر منه » ^(١) وما روى عن سعيد ابن المسيب (أن) ^(٢) رسول الله - ﷺ - قال : « تعتق أمهات الأولاد من غير ثلث وأن لا ييمن في دين » ^(٣) وما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه كان ينادى على المنبر : « ألا إن بيع أمهات الأولاد حرام ولا رق عليها بعد موت مولاها » ^(٤).

وقد تلقاها القرن الثانى بالقبول ، وانعقد الإجماع على عدم الجواز ،

== عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، وقد تركه ابن المدينى ، وضعفه أبو حاتم وغيره . وقال البخارى : إنه كان يتهم بالزندقة .

انظر : (تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه) .

(١) أخرجه : (ابن مساجة ٨٤١/٢ ، بلفظ : (إيماء رجل ولدت أمته منه ، فهي معتقة عن دبر منه) .

والدارمى ٢٥٧/٢ ، وأحمد فى مسنده ٣٢٠/١ نحوه) .

والحديث ضعيف ، لأن فى إسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، وقد ذكرت آنفا ما قيل فيه .

(٢) فى ح (عن) .

(٣) أخرجه : (الزيلعى فى نصب الراية ٢٨٨/٣ ، بلفظ : (أن النبى - ﷺ - أمر بعتق أمهات الأولاد ، وأن لا ييمن فى دين ، ولا يجعلن من الثلث) وقال : غريب ، وفى الباب أحاديث) .

وذكر منها الحديث الآتى .

(٤) أخرجه : (مالك فى الموطأ ص ٤٢٧ بلفظ : قال عمر - رضى الله عنه - : (إيماء وليدة ولدت من سيدها ، فإنه لا يبعها ولا يهبها ولا يورثها ، وهو يستمتع بها ، فإذا مات فهي حرة) وأخرجه أبو داود ٢٦٣/٤ بمعناه) .

وقد روى هذا الحديث مرفوعاً أيضاً ، والصحيح وقفه على عمر - رضى الله عنه - . ينظر : (نيل الأوطار ١٠٩/٦ - ١١١) .

والإجماع ثابت بالكتاب ، فكان مخالفة الإجماع مخالفة الكتاب .

قوله : ونحوه ...

مثل الفتوى بحل متروك التسمية عامدا بقوله - ﷺ - : « تسمية الله تعالى في قلب كل مؤمن » ^(١) .

وبالقياس على متروك التسمية ناسيا ، فإنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ وقد مر .

ومثل الفتوى بوجوب القضاء بشاهد ويمين المدعى ، عملا بما روى أنه - ﷺ - قضى بذلك ، فإنه مخالف للكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين ﴾ إلى أن قال : ﴿ ذلك أدنى أن لا ترتابوا ﴾ ولا مزيد على الأدنى .

وللسنة المشهورة وهي قوله - ﷺ - : « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » كما مر بيانه في أقسام السنة ^(٢) فيكون مردودا .

ففي هذه ^(٣) / ^(٤) المسائل إن اعتمد الخصم على القياس ، فهو عمل منه (بالاجتهاد) ^(٥) على خلاف الكتاب أو السنة ، وإن اعتمد على الخبر ، فهو عمل بالغريب من السنة على خلاف الكتاب والسنة ، أو خلاف أحدهما ،

(١) أخرجه : (الزيلعي في نصب الراية ١٨٣/٤ برواية أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : سألت رجلا من النبي - ﷺ - الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله . قال : « اسم الله على كل مسلم » . وفي لفظ : « على فم كل مسلم ») .

والحديث ضعيف ، لأن في إسناده مروان بن سالم ، وهو ضعيف .

(٢) انظر ص ٦١٠-٦١١ .

(٣) في ب (هذا) وهي خطأ .

(٤) ق ٢٢١ / ١ من ح .

(٥) في ب (الاجتهاد) وهي خطأ .

والثانى : الجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح ، أو فى موضع الشبهة .
وأنه يصلح عذرا وشبهة كالمحتجم إذا أفطر على ظن أنها فطرته .

فيكون فاسدا .

وعلى هذا يبنى ما ينفذ فيه قضاء القاضى وما لا ينفذ من المختلف فإن وجد فيه / (١) العمل بخلاف الكتاب أو السنة المشهورة ، لا ينفذ ، وإن عدم فيه ذلك كما فى عامة المجتهدات ينفذ .

قوله : والثانى الجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح ...

أى الجهل فى موضع تحقق فيه اجتهاد صحيح بأن لا يكون مخالفا للكتاب أو السنة كمن صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر بوضوء وعنده (٢)
أن الظهر جائز .

فالعصر فاسد عندنا ، لأن هذا جهل على خلاف الإجماع ، لأن أداء الظهر بغير وضوء لا يجوز بالإجماع ، فلا يصلح عذرا وشبهة .

وإن قضى الظهر ثم صلى المغرب على ظن أن العصر جائز ، جاز المغرب ،
لأن هذا جهل فى موضع الاجتهاد فى ترتيب الفوائت .

فإن من العلماء من (٣) لا يقول بوجوب الترتيب ، فيصلح عذرا .

وكالمحتجم إذا أفطر على ظن أن الحجامة (٤) فطرته وظن أنه على تقدير

(١) فى ٢٣٤ / ب من ب .

(٢) أى عند المصلى . (هامش ب) .

(٣) كالإمام الشافعى ومن معه ، فإن الترتيب عنده ليس بواجب .

(٤) قلت : اختلف العلماء فى إفطار الصوم بالحجامة وعدم إفطاره بها :
==

الاكل بعده لا يلزمه الكفارة لفساد صومه بالحجامة ، فإن جهله عذر مسقط
للكفارة ، لأنه ظن في موضع الاجتهاد .

فإن عند الأوزاعي ^(١) يفسد صومه لقوله - ﷺ - : « أفطر الحاجم

== فذهبت عائشة - رضى الله عنها - ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ومن تبعهم :
أنها تنظر الصوم ، مستدلين بحديث النبي - ﷺ - حين رأى رجلين حجما أحدهما
صاحبه ، فقال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحجامة لا تفطر ، واستدلوا بحديث رواه البخارى
وغيره : (أنه ﷺ احتجم وهو صائم) وقالوا : إن هذا الحديث ناسخ للحديث
الأول الذى استدل به الأوزاعي وغيره حيث كان ذلك فى السنة العاشرة من الهجرة ،
والحديث الأول كان فى السنة الثانية ، وصرح بالنسخ ابن عبد البر وغيره .

أو أن المراد بالحديث الأول : أنهما تعرضا للفطر ، أما الحاجم فلأنه لا يأمن من
وصول الشيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم ، فلأنه لا يأمن من
ضعف قوته بخروج الدم ، فيؤول إلى الفطر .

والذى أراه أقرب إلى الصواب هو قول الجمهور . والله أعلم بالصواب .

انظر : (الكشف للبخارى ٣٤٤/٤ ، والنار وحواشيه ٩٧٥ ، والهداية بهوامشها
٢٠٦-٢٠٧ ، والكافى ٣٥٢/١ ، والمجموع ٣٤٩/٦-٣٥٣ ، ونيل الأوطار
٢٢٤-٢٢٨) .

(١) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، الدمشقى ، يكنى أبا عمرو إمام
من أئمة عصره ، ولد ببغداد سنة (٨٨ هـ) ، وأقام بدمشق ، ثم تحول إلى بيروت ،
فسكنها مرابطا إلى أن توفى بها سنة (١٥٧ هـ) .

من آثاره كتاب السنن فى الفقه ، والمسائل فى الفقه .

انظر : (وفيات الأعيان ٣٦١/٣ - ٣٦٢ ، تذكرة الحفاظ ١٨٧/١ فما بعدها ،
معجم المؤلفين ١٦٣/٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٧ فما بعدها) .

والمحجوم»^(١) وكفارة الإفطار مما تسقط بالشبهة كذا فى شرح المصنف^(٢) .

ولكن ما ذكره ليس بمجرى على ظاهره ، فلإن شيخ الإسلام خواهر زاده ذكر فى كتاب الصوم : أن الصائم لو احتجم وظن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمدا ولم يستفت عالما ولم يبلغه الحديث ، أو بلغه وعرف نسخه أو تأويله ، وجبت عليه الكفارة ، لأن ظنه حصل فى غير موضعه ، فإن انعدام الصبر لوصول الشيء إلى باطنه ولم يوجد ، فيكون ظنه مجرد جهل وهو غير معتبر فإن استفتى فقيها يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه ، فأفتاه بالفساد فأفطر بعد ذلك عمدا ، لا تجب الكفارة ، لأن على العامى أن يعمل بفتوى المفتى المعتمد عليه - وإن كان يجوز أن يكون مخطئا فيما يفتى - لأنه لا دليلا للعامى سوى هذا ، فكان معذورا ، ولا عقوبة على المعذور .

ولو لم يستفت ولكن بلغه الحديث ولم يعرف نسخه ولا تأويله :

قال أبو حنيفة ومحمد وحسن بن زياد - رحمهم الله - : لا كفارة (عليه)^(٣) ؛ لأن الحديث وإن كان منسوخا ، لا يكون أدنى درجة من الفتوة إذا لم يبلغه النسخ فيصير شبهة .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : عليه الكفارة ، لأن معرفة الأخبار والتمييز بين صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها مفوض /^(٤) إلى المفتى فليس للعامى أن يأخذ بظاهر الحديث ، لجواز أن يكون مصروفا عن ظاهره أو منسوخا ، إنما له الرجوع إلى الفقهاء ، وإذا لم يسأل فقد قصر فلا يعذر .

(١) أخرجه : (البخارى ٢/٢٣٧ ، وأبو داود ٢/٧٧٠ ، والترمذى ٣/١٥٣ ، ماجة ١/٥٣٧ ، والدارمى ٢/١٤-١٥ ، وأحمد ٢/٣٦٤) .

(٢) راجعه فى (٢/٥٣٠) .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) فى ٢٢١ / ب من ح .

وكمّن زنى بجارية والده على ظن أنها تحل له .

هكذا ذكر / (١) شمس الأئمة أيضا (٢) .

فتبين أن الظن فى هذا الموضوع بدون اعتماده على فتوى أو حديث ليس بمعتبر ، وأن قول الأوزاعى لا يصير شبهة ، لأنه مخالف للقياس (٣) ، كما أن قول من قال بفساد الصوم بالغيبة غير معتبر فى سقوط الكفارة .

أو فى موضع الشبهة أى لا يوجد فيه اجتهاد ولكنه موضع الاشتباه ، فإنه يصلح عذرا أيضا ، كما زنى بجارية والده أو امرأته على ظن أنها تحل له ، فإن الحد لا يلزمه ، لأن هذا جهل حصل فى موضع الاشتباه ، فإن وطئ الأب جارية ابنه لا يوجب الحد ، والقربة واحدة ، وهذا القرب لما أوجب تأويلا فى أحد الطرفين اشبه على الولد ، فظن أنه يوجب تأويلا فى الطرف الآخر فيصير شبهة .

ولأن الأملاك متصلة بين الآباء والأبناء ، والمرأة والزوج ، والمنافع دائرة ، ولهذا لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ، ويتنفع أحدهما بمال الآخر من غير استئذان وحشمة (٤) ، فيصير هذا الجهل شبهة فى سقوط الحد .

(١) ق ٢٣٥ / أ من ب .

(٢) فقد راجعت المبسوط وأصول السرخسى أيضا ، فلم أجد المسألة بالتفصيل الذى ذكره الشارح ، بل وجدتها على نحو ما ذكره الشارح - رحمه الله - فى : (الهداية ٢٠٦/١ ، والكشف للبخارى ٣٣٤/٤ ، وبدائع الصنائع ١٠٠/٢) .

(٣) أى العقل ، لأن الصوم إنما يفسد بما دخل لا بما خرج .

(٤) الحشمة - بكسر الحاء - الغضب فقط قاله الأصمعى . وقال الفارابى : حشمته وأحشمته بمعنى واحد ، وهو أن يجلس إليك فتؤذيه ، وتغضبه ، وتسمعه ما يكره . ==

وهذا بخلاف جارية أخيه وأخته ، فإنه لو زنى وقال : ظننت أنها تحل لى ، ولم يجعل شبهة فى سقوط الحد ، لأن منافع الأملاك متباينة عادة فلا يكون محلا للاشتباه ، فلا يصير الجهل شبهة وهذا شبهة اشتباه ، فلا يثبت بها النسب إذا ادعى ولدها ولا تحجب العدة^(١) .

== وَحْشِمَ يَحْشُمُ من باب خجل يخجل وزنا ومعنى ، ويتعدى بالالف ، فيقال : أحشمت واحشمت إذا غضب وإذا استحيا أيضا .

ومذهب ابن الأعرابى : أن أحشمته أغضبته ، وحشمته أخجلته .

قال الليث : الحشمة : الانقباض عن أخيك فى المطعم والحاجة ، تقول احتشمت وما الذى احتشمتك .

والمراد بها هنا : الحياء والانقباض .

انظر : (القاموس المحيط ٩٨/٤ ، والمصباح المنير ١٣٧/١ ، ولسان العرب ١٣٥/١٢) .

(١) خلاصة القول فى ذلك أن الشبهة الدائرة للحد نوعان :

أ- شبهة فى الفعل ، وتسمى شبهة اشتباه ، لأنها تنشأ من الاشتباه .

ب- شبهة فى المحل وتسمى شبهة الدليل ، والشبهة الحكمية .

فالأولى هى : أن يظن الإنسان ما ليس بدليل الحل دليلا فيه ، ولا بد فيها من الظن ليتحقق الاشتباه .

والثانية : أن يوجد الدليل الشرعى النافى للحرمة فى ذاته مع تخلف الحكم عنه لمانع اتصل به ، وهذا النوع لا يتوقف تحققه على ظن الجانى واعتقاده .

مثال الأول : إذا وطئ الابن جارية أبيه وجارية أمه ، أو وطئ الرجل جارية امرأته .

فإن قال : ظننت أنها لا تحل لى ، لا يجب الحد عليهما خلافا للبعض ومثال الثانى : أن يطئ الأب جارية ابنه ، فإنه لا يجب عليه الحد وإن قال : علمت أنها على حرام ، لأن المؤثر فى إيراث الشبهة الدليل الشرعى ، وهو قوله - ﷺ - : « أنت ومالك لأبيك » .

والثالث : الجهل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر إلينا وإنه يكون عذرا

قوله : والثالث الجهل إلى آخره ...

الفرق بين هذا القسم وبين القسم الثانى : أن هذا القسم بناء على عدم الدليل ، والقسم الثانى بناء على اشتباه ما ليس بدليل كذا قيل .

ثم الجهل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر إلينا ، عذر فى الشرائع حتى لو مكث فيها مدة ولم يصل ، ولم يصم ، ولم يعلم أن عليه الصلاة والصوم لا يكون عليه قضاؤهما .

وعند زفر^(١) - رحمه الله - يجب القضاء ، لأن بقبول الإسلام صار ملتزما أحكامه ولكن قصر عنده الخطاب ، وذلك لا يسقط القضاء بعد تقرر السبب الموجب كالتائم إذا انتبه بعد مضى وقت صلاة .

ولكننا نقول : إن الخطاب خفى فى حقه ، لعدم بلوغه إليه حقيقة بالسمع ، ولا تقديرا باستفاضته وشهرته ، لأن دار الحرب ليس بمحل لشهرة أحكام الإسلام ، فيصير جهله بالخطاب عذرا ، لأنه غير مقصر فى طلب الدليل ، وإنما جاء الجهل من قبل خفاء الدليل فى نفسه حيث لم يشتهر فى دار الحرب بخلاف الذمى إذا أسلم فى دار الإسلام ولم يصل مدة ولم يعلم بوجوبها ، وجب عليه القضاء /^(٢) لأنه فى دار شيوع الأحكام ويمكنه السؤال ،

== انظر تفصيل ذلك فى : (كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣٤٥ ، والمنازل وحواشيه ص ٩٧٦ ، والكشف للنسفى ٢ / ٥٣١) .

(١) وقال أبو يوسف - رحمه الله - : استحسن أن يجب عليه القضاء .

راجع : (بدائع الصنائع ٧ / ١٣٢) ، ولم يذكر فيه خلاف زفر - رحمه الله - .

(٢) فى ٢٢٢ / ١ من ح .

ويلحق به جهل الشفيع .

وجهل الأمة بالإعتاق أو بالخيار .

فترك السؤال / (١) تقصير منه ، فلا يعذر .

قوله : ويلحق ...

(أى ويلحق) (٢) بجهل من أسلم فى دار الحرب ، جهل الشفيع فى أن دليل العلم خفى فى حق الشفيع كما فى أن الذى أسلم فى دار الحرب ، لأنه ربما يقع البيع ولم يشتهر ، حتى إذا علم الشفيع بالبيع بعد زمان يثبت له حق الشفعة ، لأن الدليل خفى فى حقه .

وجهل الأمة بالإعتاق ...

أى ويلحق جهل الأمة بجهل الذى أسلم فى دار الحرب فى كون دليل العلم خفيا فى (حقهما) (٣) .

إذا اعتقت الأمة المنكوحة ، ثبت لها الخيار إن شاءت قامت مع زوجها ، وإن شاءت فارقت ، لقوله - ﷺ - لبريرة : « ملكك بضعت فاخترارى » (٤) .

(١) ق ٢٣٥ / ب من ب .

(٢) زيادة من ح .

(٣) فى ح (حقها) وهو خطأ .

(٤) أخرجه : الزيلعى فى نصب الراية ٢٠٤ / ٣ بهذا اللفظ .

وقال : (أخرجه الدارقطنى عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ قال لبريرة : « اذهبي فقد عتق معك بضعت » ، ورواه ابن سعد فى الطبقات ... إلخ) .

وفى البخارى ١٢٤ / ٦ : قالت عائشة - رضى الله عنها - : (فى بريرة ثلاث سنن : عتقت فخيرت ... الحديث) ، وفى مسلم ١١٤٣ / ٢ فى حديث جرير قال : ==

وجهل البكر بإنكاح الولي .

فإن لم تعلم بالإعتاق أو علمت به ، لكن لم تعلم بثبوت الخيار لها شرعا كان الجهل منها عذرا ، حتى كان لها (مجلس)^(١) العلم بعد ذلك ؛ لأن دليل العلم بكل واحد منهما خفى فى (حقها)^(٢) .
أما فى الإعتاق فظاهر ، لأن المولى مستبد به ، فلا يمكنها الوقوف عليه قبل الخيار .

وأما فى الخيار ، فلأنها مشغولة بخدمة المولى ، فلا تتفرغ لمعرفة أحكام الشرع ، فلا يقوم اشتها الدليل فى دار الإسلام مقام العلم .

ولأنها دافعة عن نفسها زيادة الملك عليها ، والجهل يصلح عذرا للدفع ، بخلاف الصغير والصغيرة إذا زوجها غير الأب والجد من الأولياء يصح النكاح ويثبت لهما الخيار بعد البلوغ ، لقصور الشفقة بالنسبة إلى الأب .

فإن لم يعلما بالنكاح وقت البلوغ ، كان الجهل منهما عذرا ، لحفاء الدليل ، إذ الولي يستبدد بالإنكاح ، فإن علما بالنكاح ولم يعلما بالخيار ، لم يعذرا ، حتى لو سكتا ، كان ذلك منهما رضا بالنكاح ، فلم يبق لهما الخيار ، لأن دليل العلم بالخيار فى حقهما مشهور ، لاشتها الأحكام وعدم المانع من التعلم .

وجهل البكر ...

أى ويلحق جهل البكر بإنكاح الولي بجهل المسلم فى دار الحرب ، حتى لو

== (وكان زوجها عبدا ، فخيرها رسول الله - ﷺ - فاخترت نفسها ...) الحديث .

(١) عبارة ح (فى مجلس) بزيادة (فى) .

(٢) فى ب (حقهما) وهى خطأ .

وجهل الوكيل والمأذون بالإطلاق وضده .

لم تعلم البكر البالغة بإنتكاح الولي ، لا يكون سكوتها رضا قبل العلم ، لحفاء دليل العلم فى حقها ، إذ الولي مستبد بالإنتكاح ، وفيه إلزام الإنتكاح عليها ، فيشترط العدد أو العدالة عند أبى حنيفة - رحمه الله - ولا يشترط عندهما^(١) .

وجهل الوكيل والمأذون ... إلى آخره

أى ويلحق جهل الركيل والمأذون بجهل المسلم فى دار الحرب إذا لم يعلم الوكيل بالوكالة ، والمأذون بالإذن حتى لو تصرفا قبل بلوغ الخبر إليهما ، لم ينفذ تصرفهما على الموكل والمولى^(٢) ولو وكله ببيع شىء يتسارع إليه الفساد ولم يعلم الوكيل بالوكالة ، حتى فسد ذلك الشىء ، لم يضمن الوكيل /^(٣) شيئا .

ولو وكله بشراء شىء بعينه ، فاشترى الوكيل لنفسه قبل العلم بالوكالة يصح وبعد العلم لا يصح .

وكذا /^(٤) جهلهما بالعزل والحجر ، حتى لو تصرفا قبل العلم بالعزل والحجر ، ينفذ تصرفهما على الموكل والمولى ، لأن جهلهما عذر لحفاء الدليل ، إذ الموكل والمولى مستبدان^(٥) بالوكالة والإذن ، والعزل والحجر .

(١) هذا إذا كان المخبر فضوليا أى لا وليا ولا رسوله ، وأما إذا كان رسولا من الولي ، فلا يشترط ذلك اتفاقا .

انظر : (الهداية ١ / ٢٩٥) .

(٢) عبارة ب بعد قوله (والمولى) هكذا : (لأن جهلهما عذر لحفاء الدليل إذ الموكل) .

(٣) ق ١ / ٢٣٦ من ب .

(٤) ق ٢٢٢ / ب من ح .

(٥) فى ب (يستبدان) .

والسكر.

وهو إن كان من مباح كشرب الدواء ، وشرب المكره والمضطر ، فهو

هذا معنى قول الشيخ : بالإطلاق وضده .

قوله : والسكر ...

أى من العوارض المكتسبة السكر وهو (سرور)^(١) يغلب على العقل مباشرة بعض أسبابه ، فيمنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله .

ولهذا بقى السكران أهلا للخطاب ، فعلى هذا ما يحصل بشرب الدواء مثل الأفيون ليس بسكر ، لأنه ليس بسرور .

وقيل : هو معنى يزيل به العقل عند مباشرة بعض الأسباب المزيلة .

فعلى هذا بقاؤه مخاطبا بعد زوال العقل أمر حكيم ثابت بطريق الزجر عليه بمباشرته المحرم^(٢) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) وعرفه الجرجاني بقوله : (السكر : غفلة تعرض بغلبة السرور على العقل مباشرة ما يوجبها من الأكل والشرب) .

وعند أهل الحق هو : غيبة بوارد قسوى ، وهو يعطى الطرب والالتذاذ وهو أقوى من الغيبة ، وأتم منها . وسبب السكر : هو تناول بعض المسكرات كالخمر والبيذ وغيرهما مما يؤثر فى العقل .

والسكر من الخمر عند أبى حنيفة أن لا يعلم الأرض من السماء .

وعند أبى يوسف ومحمد والشافعى : هو أن يختلط كلامه .

وعند بعضهم : أن يختلط فى مشيته تحرك .

(التعريفات ص ١٢٠) .

كالإغماء ، فيمنع صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات وإن كان من محظور، فلا ينافي الخطاب .

ويلزمه أحكام الشرع وتصح عباراته في الطلاق والعتاق والأقارير .

وهو نوعان : سكر حاصل بطريق مباح كالسكر الحاصل بشرب الدواء مثل الأفيون والبنج ، فهو كالإغماء ، حتى يمنع صحة عباراته من الطلاق ، والعتاق وغيره .

وذكر في فتاوى ^(١) قاضيخان وجامعه عن أبي حنيفة وسفيان الثوري : أن الرجل إن كان عالما بفعل البنج وتأثيره في العقل ثم أقدم على أكله ، أنه يصح طلاقه وعتاقه .

وفي المبسوط : لا بأس بالتداوى بالبنج ، فلو أراد أن يذهب عقله به ينبغي له أن لا يفعل ^(٢) ، لأن الشرب على قصد السكر حرام .

وكذا السكر الحاصل بشرب المكروه بما فيه الجاء ، والمضطر بأن اضطر

= وانظر أيضا أقوال العلماء في حد السكر في : (الأشباه والنظائر للميوطي ص ٢٣٨) .

(١) وهذا نصه : (وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري في الذي زال عقله بالبنج فطلق : فإن كان علم حين تناول البنج أنه بنج ، يقع الطلاق ، وإن لم يكن عالما لا يقع . وعن أبي يوسف ومحمد : لا يقع من غير فصل وهو الصحيح) .
(فتاوى قاضيخان المطبوع على هامش الفتاوى الهندية ٣ / ٢٣٤) .

(٢) راجع : (المبسوط ٩ / ٢٤) وقال العيني : وشرب البنج للتداوى لا بأس به ، فإن ذهب به عقله ، لم يحل . وإن سكر منه لم يحد عندهما خلافا لمحمد - رحمه الله - .
قلت : ينبغي اليوم أن يفتى بقول محمد قطعا لمادة الفساد . والله أعلم .
انظر : (هامش على الهداية ٥٠٨ / ١) نقلا عن العيني .

للعطش ، فشرب من الخمر ما يرد به العطش ، فسكر ، بمنزلة الإغماء حتى منع صحة طلاقه وعتاقه وسائر تصرفاته ، لأنه ليس من جنس اللهو فصار من أقسام المرض .

والثانى : سكر حاصل بطريق محظور كالسكر الحاصل بشرب كل محرم من الاشربة ، وهذا لا ينفى فى الخطاب بالإجماع لقوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾^(١) .

فهذا الخطاب لا يخلو من أن يكون فى حال السكر أو الصحو ، فإن كان فى حال السكر ، فلم يكن منافيا للخطاب .

وإن كان فى حال الصحو ، فكذلك ، إذ لو كان منافيا لصار كأنه قيل : إذا سكرتم وخرجتم عن أهلية الخطاب فلا تصلوا ، فيصير كقولك للعاقل : إذا جنت فلا تفعل كذا . وفساده ظاهر .

وإذا ثبت أنه لا ينافى الخطاب ، يلزمه أحكام الشرع كلها من الصلاة /^(٢) والصوم وغيرهما ، وتنفيذ تصرفاته كلها قولاً وفعلًا ، حتى يصح طلاقه، وعتاقه، ويبيعه ، وشراؤه ، وإقراره ، وتزويجه الولد الصغير ، وإقراضه واستقراضه وغيرها عندنا كالصاحي ، كذا فى أشربة المبسوط^(٣) .

(١) سورة النساء / ٤٣ . والآية بكاملها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان غفوراً رحيماً ﴾ .

(٢) ق ٢٣٦ / ب من ب .

(٣) راجعه فى (٢٤ / ٢٤) .

لا الردة

والإقرار بالحدود الخالصة .

قوله : (إلا) ^(١) الردة ...

يعنى إذا تكلم بكلمة الكفر ، لم يحكم بكفره / ^(٢) ولم تبين امرأته استحسانا ، وفى القياس ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - تبين منه امرأته لأنه يخاطب كالصاحي ^(٣) .

وجه الاستحسان أن الردة تبتنى على القصد والاعتقاد ، ونحن نعلم أن السكران غير معتقد لما يقول بدليل أنه لا يذكره بعد الصحو ، وما كان من عقد القلب لا ينسى خصوصا المذاهب ، فإنها تختار عن فكر و (روية) ^(٤) عما هو الأحق من الأمور عنده .

(١) هكذا فى النسختين معا ، ومتن النار المطبوع فى شرحه للمصنف وشرحه لابن ملك (لا) .

فعلى ما هو الموجود فى النسختين (إلا) تكون (الردة) منصوبة على الاستثناء من عباراته) ، وعلى ما فى المطبوع ، تكون (الردة) مجرورة بالمعطف على مدخول فى .

انظر : (حاشية الرهاوى على شرح النار لابن ملك ص ٩٧٨ ، والكشف للنسفى ٥٣٧/٢) .

(٢) فى ٢٢٣ / أ من ح .

(٣) انظر : (الهداية ٥٠٩/١) .

(٤) فى ح (ودية) وهى خطأ . والروية الفكر والتدبر .

قال الفيومى : (وهى كلمة جرت على السنتهم بغير همز تخفيفا ، وهى من روأت فى الأمر إذا نظرت) .

(المصباح المنير ٢٤٧/١) .

وإذا كان كذلك ، كان هذا عمل اللسان دون القلب ، فلا يكون اللسان معبرا عما فى الضمير ، فجعل كأنه لم ينطق به حكما ، كما لو جرى على لسان الصاحي كلمة الكفر خطأ .

قوله : والإقرار بالحدود ...

أى لا يصح إقراره بمباشرة أسباب الحدود الخالصة لله تعالى مثل حد الزنا وشرب الخمر ، وسرقة الصغرى والكبرى ^(١) ، لأن الرجوع عن الإقرار بهذه الحدود يصح ، وقد قارنه دليل الرجوع وهو السكر ، إذ السكران لا يثبت على شىء مما يقول .

ألا يرى أن العلماء اتفقوا على أن السكر لا يتحقق بدون اختلاط الكلام ، ^(٢) وعدم الثبات على القول ، فأقيم السكر مقام الرجوع فيما يندرى بالشبهات ، فيعمل السكر فيما يحتمل الرجوع من الأقارير .

قال شمس الأئمة : فأبوحنيفة وافقهما فى أن المعتبر فى السكر الذى يحرم عند الشرب اختلاط الكلام ، لأن اعتبار النهاية فيما يندرى بالشبهات فأما الحل والحرمة ، فيؤخذ فيهما بالاحتياط ^(٣) .

(١) المقصود بالسرقة الصغرى ، هى السرقة المعروفة ، وأما الكبرى : فهى قطع الطريق .

(٢) قلت : وقد زاد الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - على اشتراط اختلاط الكلام لثبوت السكر شرطا آخر فى وجوب الحد عليه وهو : أن لا يعرف السكران الأرض من السماء والأنثى من الذكر ، اعتبارا للنهاية فى السبب الموجب للحد - كما فى الزنا والسرقة - ، لأنه إذا كان يميز بين الأشياء ، كان مستعملا لعقله من وجه ، فلا يكون ذلك نهاية السكر . والله أعلم .

(كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٣٥٦) .

(٣) انظر : (المبوط ٢٤ / ٣٠) .

والهزل وهو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما صلح له اللفظ استعارة.
وهو ضد الجد وهو أن يراد بالشئ ما وضع له اللفظ استعارة .

قال : وأكثر مشائخنا على قولهما ^(١).

واحترز بقوله : الإقرار بالحدود عن مباشرة سبب الحد ، فإنه لو زنى فى
سكره ، يحد إذا صح ، ولا يصير السكر شبهة دارة للحد ، لأنه حصل
بسبب هو معصية ، فلا يصلح سببا للتخفيف ، وكذا الحكم فى مباشرة سائر
الحدود .

وبقوله : الخالصة ... عن الإقرار بحد القذف والقصاص ، فإن السكر لا
يمنع صحته ، لأنه بصريح الرجوع لا يبطل ، لأنهما من حقوق العباد فبدليله
وهو السكر أولى أن لا يبطل .

قوله : والهزل ^(٢)، وقوله : وهو أن يراد بالشئ كذا ...

تفسير الهزل وليس المراد من الوضع / ^(٣) ههنا وضع اللغة لا غير كالأسد

(١) المرجع السابق فى المكان المذكور نفسه .

(٢) الهزل لغة : نقيض الجد ، من هزل كضرب وفرح ، ورجل هزل ككتف أى كثير
الهزل ، وأهزله أى وجده لعبا ، والهزلة : الفكاهة .
واصطلاحا : ما ذكر فى الكتاب .

أو بعبارة وجيزة أخرى هو : أن يراد بالشئ غير ما وضع له ولا مناسبة بينهما .
ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ٧٠ ، والصحاح ٥ / ١٨٥٠ ، وشرح المنار لابن ملك
ص ٩٧٩) .

(٣) ق ٢٤٧ / ١ من ب .

وأنه ینافی اختیار الحكم والرضا به ولا ینافی الرضا بالمباشرة واختیار
المباشرة، فصار بمعنى خيار الشرط فی البیع أبدا .
وشرطه أن يكون صریحا مشروطا باللسان إلا أن لا يشترط ذكره فی العقد
بخلاف خيار الشرط .

للهیکل المعلوم ، بل المراد وضع العقل والشرع ، فإن الكلام موضوع عقلا
لإفادة معناه حقيقة كان أو مجازا ، والتصرف الشرعی موضوع لإفادة حكمه .
فإذا أريد بالكلام غیر موضوعه العقلی ، وهو عدم إفادة معناه أصلا وأريد
بالتصرف غیر موضوعه الشرعی ، وهو عدم إفادة الحكم أصلا ، فهو الهزل .
وتبین بما ذكرنا الفرق بین المجاز والهزل ، لأن بالمجاز يراد إفادة المعنى ،
بخلاف الهزل ، وهذا / ^(١) معنى قول الشيخ أبی منصور أن الهزل ما لا يراد
به معنى ^(٢) .

ومعنى قول فخر الإسلام : الهزل هو اللعب ^(٣) .
ولهذا جاز المجاز فی كلام صاحب الشرع ، ولا يجوز الهزل فيه .
ولهذا قيل : مقابلة المجاز الحقيقة ، ومقابلة الهزل الجد .
وفی قول الشيخ : وهو ضد الجد إشارة إلى ذلك .
قوله : وأنه ینافی اختیار الحكم والرضا به ...
لما كان تفسیر الهزل غیر مناف للاختیار والرضا بمباشرة نفس التصرف لأن

(١) ق ٢٢٣ / ب من ح .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣٥٧/٤) ناقلا عن الشيخ أبی المنصور .

(٣) انظر : (أصوله فی الكشف للبخارى فی المكان المذكور) .

الهازل يتكلم بما هزل به عن اختيار صحيح ورضا تام ، ولهذا يكفر بالردة هازلا ، لأن التكلم بكلمة الكفر هازلا استخفاف بالدين وهو كفر ، فيصير مرتدا بنفس الهزل لا بما هزل به .

ولكن الهزل ينأى الاختيار بحكم ما هزل به ، والرضا به بمنزلة شرط الخيار فى البيع ، فإنه يعدم الرضاء والاختيار فى حق الحكم دون مباشرة السبب لأن قوله : بعت واشتريت يوجدان برضا العاقد واختياره ، ولكن لم يثبت الحكم لعدم الرضا به ، وكذا فى الهزل إلا أن الهزل فى البيع يفسده ، وشرط الخيار لا يفسده على ما سنبينه .

وإنما جمع بين الاختيار والرضا ، لأن الاختيار قد ينفك عن الرضا كما فى الإكراه ، فصار بمعنى خيار الشرط - أى فصار الهزل فى جميع التصرفات - بمنزلة خيار الشرط فى البيع ، فيؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة ، ولا يؤثر فيما لا يحتمله كالطلاق والعتاق .

قوله : وشرطه ...

أى وشرط الهزل أن يكون صريحا باللسان بأن يذكر العاقدان باللسان أنهما هازلان فى العقد ، ولا يثبت بدلالة الحال ، إلا أنه لا يشترط ذكره فى العقد ، بخلاف خيار الشرط ، فإنه شرط ذكره فى العقد ، وهذا : لأنه لو شرط ذكره فى العقد لما حصل مقصودهما ، لأن غرضهما من البيع هازلا أن يعتقد الناس ذلك بيعا وهو ليس ببيع فى الحقيقة وهذا لا يحصل / ^(١) بذكره فى العقد .

(١) ق ٢٣٧ / ب من ب .

والتلجنة كالهزل ، فلا ينافى الأهلية .

ووجوب الأحكام .

فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع واتفقا على البناء ، يفسد البيع .

قوله : والتلجنة ^(١) كالهزل ...

وفى المغرب ^(٢) : (التلجنة أن يلجئك إلى أن تأتي إلى أمر باطنه خلاف ظاهره) . فيكون التلجنة نوعا من الهزل ، والهزل أعم منها ، لأنه يجوز أن لا يكون مضطرا إليه ويجوز أن يكون مضطرا ويجوز أن يكون سابقا ومقارنا ، والتلجنة إنما تكون من اضطرار ولا تكون مقارنا ، كذا قيل .

والأظهر أنهما سواء فى الاصطلاح كما قال فخر الإسلام : التلجنة هى الهزل ^(٣) .

وفى المبسوط معنى قوله : (ألجئ) ^(٤) إليك دارى : جعلتك ظهرا لا يمكن (تجاهك) ^(٥) من صيانة ملكى . يقال التجأ فلان إلى فلان وأجأ ظهره إلى كذا ^(٦) .

(١) فى ب (والجلية) وهى خطأ . والتلجنة لغة : الإكراه - من لجأ يلجأ لجأ ، مهموز من بابى نفع وتعب - يقال : ألجأته ولجأته (بالهمزة والتضعيف) أى اضطرته وأكرهته .

(الفاموس المحيط ٢٨/١ ، والمصباح المنير ٥٥٠/٢) .

(٢) راجعه فى (٢٤٢/٢) .

(٣) راجع : (أصوله فى الكشف للبخارى ٣٥٧/٤) .

(٤) فى ح (ألجئ) .

(٥) فى ب (تجاهل) وهى خطأ .

(٦) لقد راجعت المبسوط ١٢٢/٢٤ - ١٢٨ ، (باب التلجنة) ، فلم أجد فيه ==

كالبيع بشرط الخيار أبدا .

وإن اتفقا على الإعراض ، فالبيع صحيح والهزل باطل ، وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا في البناء والإعراض ، فالعقد صحيح عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافا لهما .

والمراد هذا المعنى .

وقيل : التلجئة هي العقد الذي يباشره الإنسان بضرورة يعتريه ^(١) ويصير كالدفع إليه .

صورته أن يقول لآخر : أبيع دارى منك ، وليس يبيع حقيقة ، وإنما هو تلجئة ويشهد على ذلك ، ثم يبيع فى الظاهر ، فهذا البيع فاسد .

فلا ينافى التلجئة أو الهزل أهلية وجوب الأحكام ، لأنه لم يخل ، بهما شيء من القدرة والعقل .

الا يرى إلى قوله - ﷺ - : « ثلاث جدهن جدد وهزلهن جدد النكاح والطلاق واليمين » ^(٢) ولو كان منافيا للأهلية أو العبارة ، لما صح النكاح ، والطلاق ، إذ الشيء لا يثبت بدون أهلية فاعله .

ولما كان أثر الهزل فى إعدام الرضا بالحكم لا فى إعدام الرضا بالمباشرة ،

== العبارة المذكورة ، وقد نقلها عنه أيضا عبد العزيز البخارى فى (كشف الأسرار : ٣٥٨/٤)

(١) ق ١٢٤ / ١ من ج .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٦٤٤/٢ ، والترمذى ٤٨١/٣ ، وابن ماجه ٦٥٨/١ ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب) .

وجب النظر فى الاحكام كيف ينقسم فى حق الرضا والاختيار .
فكل حكم يتعلق بالعبارة دون الرضا بحكمها ، يثبت فى ذلك الحكم .
وكل حكم يتعلق بالرضا ، لا يثبت به ، لعدم الرضا .
فإن دخل الهزل فيما يحتمل النقص كالبيع ، والإجارة ، فذلك على ثلاثة
أوجه :

إما أن (يدخل)^(١) فى أصل العقد ، أو فى قدر العوض ، أو فى جنسه .
وكل وجه على أربعة : إما أن يتفق المتعاقدان على البناء على الهزل أو على
الإعراض عنه ، أو على أن لا يحضرها شئ ، أو يختلفان فى الإعراض
والبناء .

ففى الوجه الأول^(٢) : ينعقد البيع فاسدا غير موجب للملك وإن اتصل به
القبض ، حتى لا ينفذ إعتاق المشتري فيه بعد القبض ، بخلاف ما إذا كان
الفساد فى البيع بوجه آخر ، حيث يثبت الملك فيه بالقبض ، لأن الرضا
بالحكم وهو الملك موجود فى سائر البيوع الفاسدة ولم يوجد ذلك فى الهزل ،
فكان الهزل بمنزلة خيار الشرط مؤبدا ، فانعقد العقد فاسدا غير موجب للملك
كخيار المتبائعين معا ، فإنه لا يوجب الملك /^(٣) أصلا .

ثم بعد ذلك إن أجاز فى العقد جاز ، وإن نقض أحدهما انتقض ، كخيار
الشرط ، إلا أن عند أبى حنيفة - رحمه الله - رفع الفساد مقدر بالثلاث
كخيار الشرط^(٤) ولا يعتبر بعد الثلاث .

(١) فى ب (دخل) .

(٢) وهو أن يتفق المتعاقدان على البناء على الهزل .

(٣) فى ٢٣٨ / ١ من ب .

(٤) قلت : من المعروف أن مدة خيار الشرط عند أبى حنيفة ثلاثة أيام ولا يجوز أكثر ==

فجعل صحته الإيجاب أولى ، وهما اعتبارا المواضعة المتقدمة إلا أن يوجد ما يناقضها .

وفى الوجه الثانى وهو ما إذا اتفقا على الإعراض ، فالبيع صحيح لازم ، والهزل باطل ، لأنه يرتفع بما قصدا من الجلد .

وفى الوجه الثالث : وهو ما إذا لم يحضرهما شيء .

وفى الوجه الرابع: وهو ما إذا اختلفا^(١)، فالعقد صحيح لازم عند أبى حنيفة - رحمه الله - فجعل أبو حنيفة صحة الإيجاب أولى .

وقالا : إنهما إذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، فالعقد فاسد ، لأنه بناء على المواضعة^(٢)، وإن اختلفا ، فالقول قول من يدعى البناء على المواضعة فاعتبرا المواضعة وأوجبا العمل بها .

لأبى حنيفة - رحمه الله - أن الأصل فى العقود الشرعية الصحة وال لزوم

== منها عنده وهو قول زفر والشافعى - رحمهما الله - .

وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز أكثر من ثلاثة أيام إذا سمي مدة معلومة فإذا يعتبر رفع الفساد عندهما بعد الثلاث أيضا .
(راجع : الهداية ٢/ ٣٤) .

(١) أى فى الإعراض والبناء بأن قال أحدهما : بنينا على تلك المواضعة وقال الآخر : أعرضنا عنها .

(٢) وهى لغة : المرافقة ، يقال : واضعته فى الأمر إذا وافقته عليه . وتأتى بمعنى المرافعة والمشاركة والمناظرة . والمراد بها هنا : أن يتفق العاقدان فى السر بأن يظهر العقد بين الناس ولا يكون بينهما عقد .

انظر : (الصحاح ٣ / ١٢٩٩ ، وكشف الاسرار للبخارى ٤ / ٣٥٨ ، وشرح ابن ملك ص ٩٨١) .

فمن ادعى عدم البناء ، فهو متمسك بالأصل ، فالقول قوله .

(توضيحه)^(١) أن المواضعة غير لازمة بدليل انفراد أحدهما بإبطالها
فإعراض أحدهما عنها /^(٢) كإعراضهما ، وإذا بطلت المواضعة ، بقي العقد
صحيحا .

وفيما إذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، إنما صح البيع ، لأن مطلقه
يقتضى الصحة ، والمواضعة السابقة لم يذكر في العقد ، فلا يكون مؤثرا فيه ،
كما لو تواضعا على شرط خيار أو أجل ثم لم يذكرا ذلك في العقد ، لم يثبت
الخيار والأجل ، فهذا مثله مع أن الجدل أولى ، لكونه أصلا والمواضعة عارضة .
ولهما أن الظاهر يشهد لمن يدعى البناء ، لأنهما ما تواضعا إلا لينيا عليه ،
صونا للمال عن يد المتغلب ، فيكون فعلهما بناء على المواضعة بحسب الظاهر
ما لم يتحقق خلافه ، لئلا يلزم من اشتغالهما بها اشتغال بما لا يفيد .

ولو سلمنا أن الظاهر هو الصحة كما قاله ، كان هذا الظاهر معارضا له
فيرجح السابق منهما ، إذ سبق من أسباب الترجيح .

وجواب أبي حنيفة - رحمه الله - أن الآخر ناسخ للأول إذا لم يتصل به
ما يوجب تغييره نصا ، لأن الجدل هو الأصل في الكلام شرعا وعقلا ، وقد
أمكن أن يجعل ناسخا فيما نحن فيه أعنى حالة عدم حضور شيء والاختلاف ،
لعدم التخصيص فيهما على ما يوجب الفساد ، بخلاف ما إذا اتفقا على البناء
لوجود التصريح منهما على العمل بخلاف موجب العقل والشرع ، وهذا

(١) في ب (صحته) وهي خطأ .

(٢) ق ٢٢٤ / ب من ح .

وإن كان ذلك في القدر ، فإن اتفقا على الإعراض كان الثمن ألفين ، وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو اختلفا ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة عنده .
وعندهما : العمل بالمواضعة واجبة ، والألف الذي هزلا به باطل .
وإن اتفقا على البناء على المواضعة ، فالثمن ألفان عنده .

كله معنى قول الشيخ : فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع ... إلى قوله : ما ينقضها .

قوله : وإن كان ذلك في القدر ...

أي وإن كان الهزل في القدر بأن تواضعا على البيع بألفي درهم ، على أن يكون/ ^(١) الثمن ألف درهم ، فإن اتفقا على الإعراض ، كان الثمن ألفين ، لبطلان الهزل .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة عند أبي حنيفة - رحمه الله - فيكون الثمن ألفين في أصح الروايتين عنه .

وعندهما العمل بالمواضعة واجب ، والألف الذي هزلا به باطل ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، وقد ذكرنا الوجه من الجانبين :

وإن اتفقا على المواضعة ، فالثمن ألفان في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وفي رواية وهو قولهما ، فالثمن ألف .

له أنهما جدا في أصل العقد ، إذ المواضعة في البدل لا في أصل العقد ولو علمتا بمواضعتهما ، حتى يكون الثمن ألفا كما قالوا ، يفسد العقد بواسطة

(١) ق ٢٣٨ / ب من ب .

وإن كان ذلك فى الجنس ، فالبيع جائز على كل حال .

شرط فاسد ، وهو قبول الألف الذى غير داخل فى العقد .

وهذا ، لأن الثمن على تقدير الهزل ألف فى الحقيقة ، فكان قبول العقد بالالفين شرطا للبيع ، فكان شرطا فاسدا ، كما لو جمع بين حر وعبد فباعهما ، فوجب العمل بالجد فى أصل العقد ، وجعل الثمن ألفين تصحيحا للعقد ، لأن العمل بالأصل أولى من العمل بالوصف ، كما مر فى النهى^(١) .

ولهما (أنهما)^(٢) قصدا السعة بذكر أحد الألفين ولا حاجة فى تصحيح العقد /^(٣) إلى اعتبار تسميتهما الألف الذى هزلا به ، فكان ذكره والسكوت عنه سواء كما فى النكاح .

قوله : وإن (كان)^(٤) ذلك فى الجنس^(٥) ...

أى إن كان (الهزل)^(٦) فى الجنس : بأن تواضعا على البيع بمائة دينار على أن يكون الثمن مائة درهم ، فالبيع جائز على الدنانير على كل حال سواء اتفقا على الإعراض أو على البناء ، أو على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا فى البناء والإعراض^(٧) .

(١) انظر ص ٢٥١ فما بعدها .

(٢) فى النسختين معا (أن) والصواب ما أثبتناه .

(٣) ق ٢٢٥ / أ من ح .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) عبارة ب بعد قوله : (فى الجنس) هكذا : (بأن تواضعا على) وهى خطأ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) راجع : (التلويح والتوضيح ص ٦٧٥) .

ففرق أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - بين هذا ^(١) وبين الهزل في القدر حيث (اعتبر) ^(٢) المواضعة ثمة ، وجعلا الثمن ألفا عملا بالمواضعة ، وهنا لم يعتبروا المواضعة (فلم يجعلوا الثمن ، الدراهم ، بل جعلوا الدنانير .

ووجه الفرق أن العمل بالمواضعتين ممكن ثمة أعنى المواضعة ^(٣) في أصل العقد وهو أن (يكونا) ^(٤) جادين فيه ، والمواضعة في مقدار الثمن ، لأن البيع يصح بأحد الألفين وهو مذكور في العقد ، لأن الألفين متضمن للألف ، والهزل بالألف الأخرى شرط لا طالب له من العباد باتفاقهما على عدم ثمنيته فلا يفسد البيع كشرط أن يعلف الدابة المبيعة ^(٥) .

وهنا العمل بالمواضعة في العقد مع العمل بالمواضعة / ^(٦) بالهزل غير ممكن ، لأن العمل بالهزل يقتضى أن لا يكون الدنانير ثمتا ، وأن يكون الدراهم ثمتا ، والثمن ما يكون مذكورا والدراهم غير مذكور في العقد ، فلو اعتبرنا مواضعتهم لوقع البيع بلا ثمن ، فصار العمل بالمواضعة في العقد أولى ، لأنهما جادان في أصل العقد ، هازلان في جنس البذل ، فوقع بين المبطل والمصحح ، والمصحح راجح ، فبطل الهزل وصح البيع بالدنانير ^(٧) .

(١) أى بين الهزل في جنس البذل (هامش ب) .

(٢) في ب (اعتبر) وهى خطأ .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٤) في ب (يكون) .

(٥) راجع : (التوضيح مع شرحه التلويح ص ٦٧٥) .

(٦) ق ٢٣٩ / أ من ب .

(٧) راجع : (كشف الاسرار للنسفي ٥٤٦/٢ - ٥٤٧) .

وإن كان فى الذى لا مال فيه كالطلاق والعتاق واليمين ، فذلك صحيح والهزل باطل بالحديث .

قوله : وإن كان فى الذى لا مال فيه إلى آخره ...

اعلم أن الهزل قد يدخل فيما يحتمل النقض كما بينا ، وقد يدخل فيما لا يحتمل الفسخ ، وهذا ثلاثة أنواع :

ما لا مال فيه أصلا .

وما كان المال فيه تبعا كالنكاح .

وما كان المال فيه مقصودا كالخلع والإعتاق على مال .

ووجه الحصر ظاهر^(١) .

أما الذى لا مال فيه كالطلاق والعتاق بلا مال ، والعفو عن القصاص ، واليمين والنذر .

وصورة الطلاق والعتاق : أن يتواضع الزوج والمرأة ، أو المولى والعبد بأن يطلقها أو يعتقه علانية ، ولا يكون وقوع الطلاق والعتاق مرادهما وهكذا فى العفو عن القصاص .

وصورة اليمين أن يتواضع الرجل مع امرأته أو عبده أن يعلق^(٢) الطلاق

(١) وهو أن العقد الذى لا يحتمل الفسخ إما أن يكون فيه مال بأن يثبت بدون شرط

وذكر ، أو لا مال فيه ، والأول إما أن يكون المال فيه تبعا كالنكاح ، فهو النوع الثانى ،

وإما أن يكون المال فيه مقصودا كالخلع والإعتاق على مال ، فهو النوع الثالث .

والثانى : أى الذى لا مال فيه كالطلاق والعتاق بلا مال ، فهو النوع الأول .

انظر : (التلويح على التوضيح ص ٦٧٥) .

(٢) هذا يدل على أن المراد باليمين : التعليق ، وليس المراد به اليمين بالله تعالى . ==

وإن كان المال فيه تبعا كالنكاح ، فإن هزلا بأصله ، فالعقد لازم والهزل باطل ،
وإن هزلا بالقدر ، فإن اتفقا على الإعراض ، فالمر ألفان .

والعتاق بدخول الدار ، ويكون في ذلك هازلا .

وهكذا في النذر ^(١) ، وذلك كله صحيح ، والهزل باطل بالحديث وهو قوله
- ﷺ - : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين » وذكر في
بعض الروايات العتاق مقام اليمين .

ففي المنصوص عليه الحكم ثابت بالنص ، وفي الباقي بدلالة النص لا
بالقياس .

أما النذر فملحق باليمين لقوله - ﷺ - : « النذر يمين وكفارته كفارة
يمين » ^(٢) ، والعفو عن القصاص ملحق / ^(٣) بالإعتاق ، لأنه إحياء ، كالإعتاق
ويشبهه أيضا الطلاق من حيث إنه إذا عفى عن بعض الدم ، سقط كل
القصاص ، كما إذا طلق بعض تطليقة ، يقع تطليقة كاملة ، ويشبه النذر أيضا

== إذا لا تتصور المواضع فيها .

(نور الأنوار ص ٣٠٥) .

(١) وصورة الهزل في النذر أن يقول : نذرت هازلا ، أو يتواضع مع فقير أنه يوجب
على نفسه التصدق عليه على ملا من الناس ولكن يكون في ذلك هازلا .

(التوضيح حاشية التلويح المطبوع بهامش التلويح والتوضيح ص ٦٧٥) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٦١٤ ، وابن ماجه ١ / ٦٨٧ بلفظ : « من نذر نذرا لم يسمه
فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا لم يطلقه ... الحديث .

وقد روى الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة متقاربة .

انظر في ذلك : (نصب الرأية ٣ / ٢٩٥-٢٩٦) .

(٣) في ٢٢٥ / ب من ح .

وإن اتفقا على البناء ، فالمهر ألف وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو
اختلفا فالنكاح جائز بألف وقيل بالفين .

من حيث إنه تبرع ابتداء ، وهو نظير اليمين المنصوص ، والمشابه للمشابه
مشابه .

ولأن الهازل مختار للسبب راض به دون حكمه ، وحكم هذه الأسباب لا
يحتمل الرد بالإقالة والتراخي بشرط الخيار ، ولكن هذه الأسباب إذا وجدت ،
وجدت أحكامها لا محالة .

وكذا التعليق بسائر الشروط يؤخر السبب مع حكمه إلى حين وجود
الشروط .

ولا يلزم عليه الطلاق المضاف إلى غد ، فإنه سبب في الحال وقد تراخى
حكمه / ^(١) لأن المراد من الأسباب العلل ، والطلاق المضاف سبب مفض إلى
الوقوع وليس بعلة في الحال ، كذا قيل .

ولهذا لا يستند حكمه إلى وقت الإيجاب ، ولو كان علة لاستند كما في
البيع بشرط الخيار ، فثبت أن هذه الأسباب لا ينفصل عن أحكامها ، فلا يؤثر
فيها الهزل كما لا يؤثر خيار الشرط ، فإن الهزل لا يمنع انعقاد السبب ، وإذا
انعقد يوجد حكمه لا محالة : لما بينا أنه لا ينفصل عن حكمه .

وأما الذي كان فيه تبعا كالنكاح ، فإن هزلا بأصله بأن يقول لامرأته : إنى
أريد أن أتزوجك بألف تزوجا باطلا وهزلا ، ووافقت المرأة أو وليها على ذلك ،
وحضر الشهود هذه المقالة ثم تزوجها ، كان النكاح لازما ، والهزل باطلا .

(١) ق ٢٣٩ / ب من ب .

وإن هزلا بالقدر أى بقدر البذل بأن تواضعا فى السر على أن المهر ألف وأظهرا ، فى العلانية ألفين ، فإن اتفقا على الإعراض ، فالمهر ألفان .

وإن اتفقا على البناء ، فالمهر ألف بالاتفاق ، لأن المال لا يجب بالهزل بخلاف مسألة البيع عند أبى حنيفة - رحمه الله - فى هذا الوجه حيث يجب تمام الألفين ، لأن ذكر أحد الألفين على وجه الهزل بمتزلة شرط فاسد ، والشرط الفاسد يؤثر فى البيع ولا يؤثر فى النكاح لا فى أصل العقد ولا فى الصداق ، كذا فى المبوط ^(١) .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا ، فالنكاح جائز بألف فى رواية محمد عن أبى حنيفة ، بخلاف البيع فإن الثمن عنده ألفان ، لأن المهر تابع ، حتى صح النكاح بدونه ومع جهالته ، فلا يجعل مقصودا بالصحة .

أما الثمن فمقصود ، ولهذا يقصد البيع لمعنى فى الثمن كالجهاالة وعدم ذكره وغيرهما ، وإذا كان مقصودا بالصحة ، صار كالبيع ، والعمل بالهزل يجعله شرطا فاسدا ، فلهذا يجب الألفان .

فأما المهر ، فتابع ، ولو وجب الألفان ، لصار المهر مقصودا وليس كذلك ، فوجب العمل بالهزل ولا يجب إلا الألف .

وقيل بألفين أى فى رواية أبى يوسف عن أبى حنيفة المهر ألفين فى هذين الوجهين كما فى البيع ، لأن التسمية فى ^(٢) الصحة مثل ابتداء البيع أى لا يثبت إلا قصدا ونصا كالبيع ^(٣) .

(١) راجعه فى (٨٧/٥) .

(٢) فى ٢٢٦ / أمن ح .

(٣) راجع : (التوضيح والتلريح ص ٦٧٦ ، والكشف للنسفى ٢ / ٥٥٠ - ٥٥١ ، =

وإن كان ذلك فى الجنس ، فإن اتفاقا على الإعراض فالمهر ما سميا وإن اتفاقا على البناء .

أو اتفاقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا يجب مهر المثل .

وكذا الجهالة الفاحشة تمنع صحة التسمية ، كما تمنع صحة البيع ، وكذا الهزل يؤثر فيها بالإفساد ، كما فى البيع .

وفى أصل البيع إذا هزلا واتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا جعل أبو حنيفة - رحمه الله - العمل / ^(١) بصحة الإيجاب أولى من العمل بالمواضعة ترجيحاً للصحة ، فكذا هذا .

وهذا أصح : لأن فيه إهدار جانب الهزل ، واعتبار الجدد الذى هو الأصل فى الكلام ^(٢) .

قوله : وإن كان ذلك فى الجنس ...

أى إن كان الهزل فى الجنس بأن تواضعا على الدنانير وعلى أن المهر فى الحقيقة دراهم ، فإن اتفاقا على الإعراض ، فالمهر ما سميا .

وإن اتفاقا على البناء ، يجب مهر المثل بالإجماع ^(٣) ، بخلاف البيع لأن البيع لا يصح إلا بتسمية الثمن ، والنكاح يصح بلا تسمية المهر ، والعمل بالمواضعة يجعل النكاح بلا تسمية ، لأن ما هو مسمى ليس بمهر وما هو مهر

== ونور الأنوار المطبوع مع الكشف للنسفى فى المكان السابق) .

(١) ق ٢٤٠ / ١ من ب .

(٢) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٤/ ٣٦٣-٣٦٤) .

(٣) أى بإجماع مشائخ الحنفية .

وإن كان المال فيه مقصودا كالخلع والعنق على مال ، والصلح عن دم العمد فإن
هزلا بأصله واتفقا على البناء ، فالطلاق واقع والمال لازم عندهما .
لأن الهزل لا يؤثر فى الخلع أصلا عندهما ، ولا يختلف الحال عندهما بالبناء ،
أو بالإعراض ، أو بالاختلاف . وعنده لا يقع الطلاق .

ليس بمسمى فيه ، والنكاح صحيح بدونه ، فيجب مهر المثل .
ولو اعتبرنا هكذا فى البيع ، يفسد البيع .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا ، فعلى رواية محمد عنه
يجب مهر المثل بلا خلاف ، لأن المهر تابع ، فيجب العمل بالهزل ، لثلا
يصير المهر مقصودا بالصحة ، إذ لا حاجة لانعقاد النكاح إلى صحته ، وإذا
وجب العمل بالهزل ، بطلت التسمية ، فيبقى النكاح بلا تسمية ، فيجب مهر
المثل .

وعلى رواية أبى يوسف عنه يجب المسمى وبطلت المواضعة كما فى البيع
لأن التسمية فى حكم الصحة مثل ابتداء البيع إلى آخر ما بينا .
وعندهما يجب مهر المثل .

وأما الذى كان المال فيه مقصودا كالخلع والعنق على مال ، والصلح عن دم
العمد .

وإنما كان المال فى هذا القسم مقصودا ؛ لأن المال لا يجب فيه بدون الذكر ،
فلما شرطوا المال فيه ، علم أن المال مقصود .

فإن هزلا بأصله بأن طلق امرأته على مال أو خالعهما بطريق الهزل أو أعتق
عبده على مال على وجه الهزل ، أو صالح عن دم العمد هازلا ، وتواضعا
قبل ذلك على الهزل ، ثم اتفقا على البناء ، فالطلاق والعنق واقع ، والمال

وإن أعرضا عن المواضعة ، وقع الطلاق ووجب المال إجماعا .
وإن اختلفا ، فالقول لمدعى الإعراض ، وإن سكتا ، فهو جائز والمال لازم
إجماعا .

لازم ، لأن الهزل لا يؤثر فيهما أصلا عندهما : لأنه بمنزلة شرط الخيار بلا
خلاف كما مر ، والخلع لا يحتمل شرط الخيار عندهما لأنه تصرف يمين من
جانب الزوج ، كأنه قال لها :

إن قبلت المسمى فأنت طالق ، ولهذا لا يملك الرجوع قبل القبول وقبولها
شرط لليمين ، فلا يحتمل الخيار كسائر الشروط ، وإذا لم يحتمل الخيار ، لا
يحتمل الهزل .

ولا يختلف الحال بالبناء ، أو الإعراض ، أو الاختلاف أو السكوت .

وعنده - أى عند أبى حنيفة رحمه الله - لا يقع الطلاق ، لأنه بمنزلة خيار
الشرط ، والمنصوص عنه فى خيار الشرط فى الخلع فى جانب / المرأة ^(١) أن
الطلاق لا يقع ولا يجب المال ، حتى تشاء المرأة ، فيقع الطلاق ويجب ^(٢)
المال إذا تشاء ^(٣) .

وإنما يصح خيار الشرط فى الخلع عنده من جانبها (لأنه من) ^(٤) جانبها
يشبه البيع ، لا (نه) ^(٥) تملك بعوض .

(١) ق ٢٤٠ / ب من ب .

(٢) ق ٢٢٦ / ب من ح .

(٣) راجع : (التوضيح والتلويح ص ٦٧٦-٦٧٨ ، والمبسوط ٢٤ / ١٢٤) .

(٤) فى ب (لأن) .

(٥) ساقطة من ب .

وإن كان فى القدر : فإن اتفقا على البناء ، فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كله .

ألا يرى أن البداية لو كانت من جانبها ، فرجعت قبل قبول الزوج ، صح رجوعها ، ولو قامت عن مجلسها قبل قبول الزوج ، بطل كما فى البيع .
وإنما جعل ذلك شرطا فى حق الزوج .

فأما فى حقها فهو تمليك مال ، جعل شرطا بهذا الوصف ، فإذا بطل بحكم الخيار ، بطل كونه شرطا ، لأن كونه شرطا بهذا الوصف وهو أنه تمليك مال .

وإذا عمل فيه خيار الشرط ، يعمل الهزل أيضا ، فلا يقع الطلاق ، ولا يجب المال بالهزل .

وإن أعرضا أى عن المواضعة بعدما هزلا بأصل الخلع وأصل البدل ، فإنهما متى كانا هازلين بأصل الخلع ، كانا هازلين ببذله ضرورة ، فوقع الطلاق ووجب المال إجماعا^(١) .

أما عندهما ، فلأن الهزل لا يمنع وقوع الطلاق ووجوب المال .

وأما عنده ، فلأن المواضعة قد بطلت بإعراضهما .

وإن اختلفا ، فالقول لمضى الإعراض .

أما عنده ، فلأنه جعل الهزل مؤثرا فى أصل الطلاق فى الخلع ولكنه عند الاختلاف جعل القول لمضى الإعراض فى جميع الصور كما مر .

(١) المراد منه إجماع أئمة الأحناف الثلاثة (أبى حنيفة وصاحبيه) .

وأما عندهما ، فلأن الهزل لا يؤثر فى الخلع أصلا ، ويقع الطلاق ،
ويجب المال إذا اتفقا على البناء ، (فكذا) ^(١) إذا اختلفا بل أولى ، ولا يفيد
اختلافهما .

وإن سكتا فهو لازم إجماعا أى الخلع واقع والمال لازم إجماعا .
والوجه قد اندرج فيما ذكرنا .

وإن كان فى القدر بأن سميا ألفين وقد تواضعا على ألف :

فإن اتفقا على البناء : فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كله ، لأنهما جمعا
المال لازما بطريق التبعية ، فلا يؤثر فيه الهزل إذ العبرة للمتضمن ، لا
للمتضمن كالوكالة الثابتة فى ضمن عقد الرهن ، حيث تلزم بلزومه تبعا ^(٢) .

فإن قيل : لا يستقيم جعل المال تبعا لأنه من النوع الذى المال فيه مقصود ،
ولئن سلمنا أن المال فيه تبع لكن لا نسلم أن الهزل لا يؤثر فيه كما لا يؤثر فى
أصله ، لأن المال فى النكاح تابع وقد أثر الهزل فيه ، حتى كان المهر ألفا فيما
إذا هزلا بقدر البذل لا الألفين كما مر .

قلنا : المال هنا مقصود بالنظر إلى العاقد ، فأما فى الثبوت ، فهو تابع
للطلاق والعناق الذى هو مقصود العقد ، لأنه بمنزلة الشرط فيه ، والشروط
اتباع ، فيؤخذ حكمه من الأصل ، فلا يؤثر فيه / ^(٣) الهزل .

فأما المال فى النكاح ، فتابع بالنظر إلى العاقدين ، لأن مقصودهما فى
الأصل حل الاستمتاع بالآخر وحصول الازدواج لا المال .

(١) فى ب (وكذا) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار ٤ / ٣٦٥-٣٦٦) .

(٣) ق ٢٤١ / ١ من ب .

فأما فى حق الثبوت فله نوع أصالة حيث لا يتوقف ثبوته على اشتراط
العاقدين ، بل يثبت بلا ذكر ، ويثبت مع النفى صريحا .

وإذا كان كذلك يعتبر هو بنفسه فى حكم الهزل ، فيؤثر فيه كما فى سائر
الأموال .

فإن قيل : أليس أن الإكراه ^(١) على الخلع يمنع وجوب المال وإن كان لا
يمنع وقوع الطلاق فوجب أن يكون الهزل كذلك .

قلنا : إن الإكراه يمنع وجوب المال ، لأن المكروه يجعل آلة للمكروه فيما
يصلح آلة له ، (ففى إيجاب المال يصلح آلة ، لأن إيجابه واستهلاكه سواء) ^(٢)
وفى الاستهلاك هو آلة ، فإذا جعل فى حق الوجوب ، صار كأن الخلع حصل
من المكروه ، ولو كان كذلك ، يقع الطلاق ولا يجب المال لأنه فى حق الطلاق
لا يصلح آلة ، فصار كالإكراه على الإعتاق ، فإن نفس العتق مقسود على
المكروه ، حتى كان الولاء له ، وفى حق الإلتلاف منقول إلى المكروه ،

وأما الهزل فلا يمنع المال من حيث إنه ينتقل الفعل فيه إلى الغير ، ولكن من
حيث إنه يفسد السبب ، فيمنع وجوب المال فيما أفسد السبب ، وفيما لا
يفسد ، لا يمنع كالطلاق والعتاق ، كذا ذكره شيخ الإسلام خواهر رده ^(٣) .

(١) ق ٢٢٧ / ١ من ب .

(٢) عبارة ما بين القوسين فى ب هكذا : (لأن إيجابه ففى إيجاب المال يصلح آلة
واستهلاكه سواء) وهى خطأ .

(٣) قلت : ذكر حاجى خليفة لشيخ الإسلام خواهر راده مبسوطا فى خمسة عشر مجلدا ،
وقال : (وقيل : له مبسوطان) . ١٠٠٠ آقف على واحد منهما .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٥٨٠) .

وعنده يجب أن يتعلق الطلاق باختيارها ، وإن اتفقا على الإعراض ، لزم الطلاق ووجب المال كله .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، وقع الطلاق ووجب المال .
وإن كان ذلك في الجنس ، يجب المسمى عندهما بكل حال .

قوله : وعنده يجب أن يتعلق الطلاق باختيارها .

أى باختيار المرأة جميع المسمى فى الخلع ، لان الطلاق يتعلق بقبول كل البدل المذكور فى الخلع ، إذ الطلاق إنما يتعلق بما علقه الزوج ، والخلع من جانبه تعليق الطلاق بقبولها ، وقد علق بكل البدل وهو ألفان ، والمرأة ما قبلت بعضه جدا ، لكونهما هازلين فى الألف ، فكان بعض البدل معلقا بالشرط وهو اختيارها ، فلا بد من وجوده ليقع الطلاق : يعنى لما تعلق الطلاق بجميع البدل ، كان شرط وقوعه جميع البدل ، وهى لم تقبل الجميع ، لأنها هازلة فى قبول أحد الألفين ، والهزل مؤثر فى جانبها كخيار الشرط ، فصار كأنها قبلت أحد الألفين فى الحال ، فيتعلق بقبولها الآخر بإعراضها عن الهزل وقبولها إياه بطريق الجدد .

قوله : وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، وقع الطلاق ووجب المال...

عند أبى حنيفة - رحمه الله - لأنه حمل ذلك على الجدد ، وجعل الجدد أولى من المواضعة كما بينا .

وعندهما كذلك يقع الطلاق ، ويجب المال كله لما بينا أن الهزل لا يؤثر فى الخلع عندهما / (١) والمال لازم بطريق التبعية .

(١) فى ٢٤١ / ب من ب .

وإن اتفقا على البناء ، توقف الطلاق ، وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء وجب المسمى ووقع الطلاق ، وإن اختلفا فالقول لمدعى الإعراض .
وإن كان ذلك فى الإقرار بما يحتمل القسخ وبما لا يحتمله ، فالهزل يبطله .

وكذلك إن اختلفا ، فعنده القول قول من يدعى الإعراض لما مر من أصله ،
وعندهما ظاهر .

قوله : وإن كان ذلك فى الجنس ...

أى (ذكر)^(١) الدنانير تلجئة ، وغرضهما الدراهم ، يجب المسمى فى
العقد بكل حال سواء اتفقا على البناء ، أو الإعراض ، أو على أنه لم
يحضرهما شيء ، أو اختلفا لأن الهزل غير مؤثر فى أصل التصرف عندهما ،
ولا فى المال تبعاً له .

وعنده أى عند أبى حنيفة - رحمه الله - إن اتفقا على البناء ، توقف
الطلاق على قبولها المسمى بطريق الجد واختيارها الطلاق لما ذكرنا .

وفى الوجوه الثلاثة^(٢) الباقية ، وقع الطلاق ، ووجب المال ، اعتباراً للجد .
وأشير فى المبسوط إلى أن الطلاق يقع ويجب المسمى بكل حال من غير ذكر
خلاف^(٣) .

(١) هكذا فى النسختين معا ، ولعل الصواب (ذكر) بالثنية .

(٢) وهى : اتفاقهما على الإعراض ، أو على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا فى
الإعراض والبناء .

(٣) راجع : (المبسوط ٢٤ / ١٢٥) .

وهذا الذى بينا فى الخلع من الحكم / (١) والتفريع يأتى فى الإعتاق على مال، والصالح عن دم العمد .

قوله : وإن كان ذلك فى الإقرار بما يحتمل الفسخ و(ما) (٢) لا يحتمله ، فالهزل يبطله ...

ذكر فى الموطأ :

ولو تواضعا على أن يخبرا أنهما تابعا هذا العبد أمس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع فى الحقيقة .

ثم قال البائع للمشتري : قد كنت بعثك عبدى هذا يوم كذا ، وقال الآخر صدقت ، فليس هذا ببيع ، لأن الإقرار خبر محتمل بين الصدق والكذب فى المخبر عنه إذا كان باطلا ، فبالإخبار به لا يصير حقا (٣) .

ألا يرى أن فرية المفتري وكفر الكافري لا يصير حقا بإخبارهم وههنا قد ثبت كون المخبر عنه كذبا بالمواضعة السابقة فلا يصير حقا بالإقرار .

ولو أجمعا على إجازته بعد ذلك ، لم يكن بيعا ، لأن الإجازة إنما تلحق العقد المنعقد ، وبالإقرار كاذبا لا ينعقد العقد ، فلا تلحقه الإجازة ألا يرى أنهما لو تواضعا مثل ذلك فى طلاق أو إعتاق أو نكاح ، لم يكن ذلك نكاحا ولا طلاقا ولا عتاقا .

وكذلك لو أقر بشيء من ذلك من غير تقدم المواضعة ، لم يكن ذلك طلاقا ولا عتاقا فيما بينه وبين ربه عز وجل .

(١) ق ٢٢٧ / ب من ح .

(٢) فى المنار المطبوع بشرحه لابن ملك (بما) .

(٣) راجعه فى (٢٤ / ١٢٤) .

والهزل فى الردة كفر لا بما هزل به لكونه استخفافا بالدين .

وان كان القاضى لا يصدق فى الطلاق والعتاق على أنه كذب إذا أقر به طائعا ، فيثبت الفرق بين الإنشاء والإقرار فى هذه التصرفات مع التلجنة كما يثبت مع الإكراه ^(١) .

قوله : والهزل بالردة كفر لا بما هزل به ...

وهو قوله : إن الصنم إله مثلا . وقوله : لا بما هزل به جواب عما يقال :

إن مبنى الردة على تبدل الاعتقاد ولم يوجد ههنا ، لوجود الهزل ، فإنه ينافى الرضا بالحكم ، فينبغى أن لا يكون الهزل بالردة كفرا كما فى حالة الإكراه والسكر .

فقال فى جواب ذلك / ^(٢) الهزل بالردة كفر بنفس الهزل ، لكونه استخفافا بالدين لا بما هزل به ، وهذا لأن الهازل جاد فى نفس الهزل مختار للسبب ، وهو التكلم بكلمة الكفر ، راض به وإن لم يكن معتقدا لما يدل عليه كلامه ، والتكلم بمثل هذه الكلمة هازلا استخفاف بالدين وهو كفر . قال تعالى : ﴿ قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزنون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ ^(٣) بخلاف المكره والسكران ، لأنهما غير راضيين بالسبب والحكم جميعا .

(١) راجع : (المبوط ٢٤ / ١٢٤) .

(٢) ق ١٤٢ / ١ من ب .

(٣) سورة التوبة / ٦٥-٦٦ . والآيتان الكاملتان هكذا :

﴿ ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزنون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طائفة منكم نعتذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين ﴾ .

والسفه وهو خفة تعتري الإنسان فتبعته على العمل بخلاف موجب الشرع .

وأما الكافر إذا هزل بالإسلام وتبرأ عن دينه هازلاً ، يحكم بإيمانه في أحكام الدنيا ^(١) ، لأن الإيمان هو التصديق والإقرار ، وقد باشر أحد الركنين وهو الإقرار على سبيل الرضا ، والإقرار هو الأصل في أحكام الدنيا ، فيجب الحكم بإيمانه بناء عليه كالكره على الإسلام إذا أسلم ، يحكم بإسلامه بناء على وجود أحد الركنين مع أنه غير راض بالتكلم بكلمة الإسلام .

وهو بمنزلة إنشاء لا يحتمل التراخي ، فإن حكم الإسلام / ^(٢) لا يحتمل التراخي ولا يحتمل أن ترد إسلامه بسبب كما يرد البيع بخيار عيب ورؤية وكان بمنزلة الطلاق والعتاق ، فلا يؤثر فيه الهزل .

قوله : والسفه وهو كذا ...

السفه لغة: الخفة والتحريك ، يقال : تسفحت الرياح الثوب إذا استخفته وتحركته ^(٣) .

وفي الشرع هو : خفة تعتري الإنسان فتبعته على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل حقيقة . كذا في عامة الشروح ^(٤) .

(١) عبارة ب بعد قوله : (الدنيا) هكذا : (فيجب الحكم) وهي زيادة بلا فائدة .

(٢) ق ٢٢٨ / أ من ح .

(٣) وقال الفيومي : سفه سفها من باب تعب ، وسفه بالضم سفاهة ، فهو سفیه ، والأثنى سفیهة ، والجمع سفهاء ، والسفه : نقص في العقل وأصله الخفة .

(المصباح المنير ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠) .

وقال الجوهري : (إذا قالوا : سفه نفسه ، وسفه رأيه ، لم يقولوه إلا بالكسر ، لأن فَعَلَ (بالضم) لا يكون متعدياً) (الصحاح ٦ / ٣٢٣٥) .

(٤) راجع : (شرح المنار للمصنف ٢ / ٥٥٧ ، وشرح المنار لابن ملك بحواشيه ==

وإن كان أصله مشروعاً ، وهو السرف والتبذير وذلك لا يوجب خلافاً في
الأهلية ولا يمنع شيئاً من أحكام الشرع .

وهذا التعريف يتناول ارتكاب جميع المحظورات ، فإن ارتكابها من السفه
حقيقة إلا أن السفه الذي تكلم فيه الفقهاء وتعلق الأحكام به من منع المال
ووجوب الحجر ، (هو) ^(١) تبذير المال وإسرافه على خلاف مقتضى العقل
والشرع . ولهذا قيد فخر الإسلام في أصوله بقوله : وهو العمل بخلاف
موجب الشرع بوجه ^(٢) . وإن لم يذكر المصنف ولكن قال بعد تمام التعريف :
وهو السرف والتبذير ، حتى لا يفهم بإطلاقه ارتكاب معصية وإن كان ذلك
سفهاً حقيقة .

وكان الشيخ فخر الإسلام يذكر هذا القيد يشير إلى أن غرضه هو السفه
المصطلح .

قوله : وإن كان أصله مشروعاً

أى أصل ذلك العمل مشروعاً وهو السرف والتبذير ، فإن البر والإحسان
مشروع ، لأنه تصرف فى ملكه ، والمملك هو المطلق للتصرف إلا أن الإسراف
حرام كما فى الطعام والشراب .

= ص ٩٨٨ ، وشرح المنار للماجيون المطبوع مع الكشف للمصنف ٥٥٧/٢ ، وشرح
المنار لابن نجيم الحنفى ١١٤-١١٥/٣ .

(١) فى ب (وهو) .

(٢) راجع : (أصول البزدوى فى كشف الاسرار ٣٦٩/٤) وفيه (من وجه) بدل
(بوجه) .

قال تعالى / (١) : ﴿ولا تسرفوا﴾ (٢) ، (والسرف) (٣) والإسراف مجاوزة الحد .

والتبذير : تفريق المال إسرافاً (٤) .

قوله : وذلك ...

أى السفه لا يوجب خللاً فى الأهلية ، لانه لا يخل بالقدرة ظاهراً : لسلامة بدنه ، ولا باطناً : لبقاء نور عقله بكماله ، إلا أن السفه يكابر عقله فى عمله ، فلا جرم يبقى أهلاً لوجوب حقوق الله تعالى فى الدنيا والآخرة ، وإذا بقى أهلاً لوجوب حقوق الله تعالى ، بقى أهلاً فى حقوق العباد وهى التصرفات بالطريق الأولى ، لأن حقوق الله تعالى أعظم ، فمن هو أهلاً لحقوق الله تعالى ، أولى أن يكون أهلاً للتصرفات ، فثبت أن السفه لا يمنع

(١) ق ٢٤٢ / ب من ب .

(٢) سورة الاعراف / ٣١ والآية بكاملها هى : ﴿يا بنى آدم خذوا زيتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المرففين﴾ .

(٣) فى ب (والسرف) بإسقاط الفاء ، وهى خطأ .

(٤) يقال أسرف إسرافاً - إذا جاوز الحد - والإسراف : التبذير أو ما أنفق فى غير طاعة ، والتبذير : من بذره تبذيراً إذا خربه وفرقه إسرافاً .

وعرف الجرجاني الإسراف بعدة تعريفات :

منها : الإسراف : هو إنفاق المال الكثير فى الغرض الخسيس .

ومنها : الإسراف : تجاوز الحد فى النفقة .

ومنها : الإسراف : صرف الشيء فيما ينبغى زائداً على ما ينبغى بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء فيما لا ينبغى .

وعرف التبذير بمثل ما عرفه الشارح - رحمه الله - .

انظر : (القاموس المحيط ١/ ٣٨٣ ، ١٥٦/ ٣ ، والمصباح المنير ١/ ٢٧٤ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٥١) .

ويمنع ماله عنه فى أول ما يبلغ إجماعا بالنص .

شيئا من أحكام الشرع ، ولا يوجب سقوط الخطاب بحال سواء حجر عليه أو لم يحجر .

قوله : ويمنع ماله ...

أى يمنع مال السفه عنه فى أول البلوغ إجماعا بالنص وهو قوله تعالى : ﴿ولا تؤنوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما﴾^(١) ، أى : لا تؤنوا المبدزين أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبنى .

وإنما أضاف أحوال السفهاء إلى الأولياء ، لأنهم يقومون بها ، وقد يضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملائمة ، ثم علق الإتياء بإيناس الرشد فقال : ﴿فإن آنس منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم﴾ .

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : أول أحوال البلوغ قد لا يفارقه السفه ، باعتبار أثر الصبا ، فإذا تطاول الزمان /^(٢) به لا بد من أن يستفيد رشدا بطريق التجربة ، إذ التجارب لقاح العقول ، فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة ، يدفع إليه ماله وإن لم يؤنس منه رشدا ظاهر ، لأن خمسة وعشرين سنة مدة يصير الإنسان فيها جدا ، لأن أدنى مدة يحتلم الإنسان فيها اثنتى عشرة سنة ثم يولد له ولد فى ستة أشهر ثم يبلغ ابنه فى اثنتى عشرة سنة ، ويولد له ابن بعد ستة أشهر ، فيصير هو جدا فى خمس وعشرين سنة ، فاستحال أن يصير فرعه ولدا وهو مولى عليه ، والشرط رشد ، نكرة ، فيسقط المنع ، لأنه إما عقوبة زجرا له عن التبذير ومكابرة العقل ، أو حكم لا يعقل معناه ، لأن منع المال

(١) سورة النساء / ٥ . ونص الآية : ﴿وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا﴾ .

(٢) ق ٢٢٨ / ب من ح .

عن مالكة مع وجود المطلق ، وإطلاق غيره بالتصرف فيه بدون رضا غير معقول فيتعلق الحكم المتخصص عليه ، وهو ما إذا لم يوجد منه رشد تحقيقا أو تقديرا ، لأن ما كان عقوبة ، أو غير معقول ، لا يمكن تعديته ، فإذا دخل في منع المال الثابت بطريق العقوبة شبهة بحصول الشرط من وجه وهو إصابة نوع رشد بحدوث / (١) التجربة بتطاول الزمان ، سقط ، لأن العقوبة (تسقط) (٢) بالشبهة ، أو صار الشرط في حكم الوجود من وجه لوجود دليله ، وهو استيفاء مدة التجربة يعنى على تقدير كونه غير معقول يسقط أيضا ، لأن الشرط الثابت بالنص رشد (نكرة ، فإذا وجد رشدا ما) (٣) تحقق شرطه ، فوجب جزاؤه ، وهو دفع المال .

وعندهما (٤) لا يدفع إليه ماله ما لم يوجد منه الرشد ، لأنه تعالى علق الإيتاء بإيتاس الرشد أى بإبصاره ، فلا يجوز قبله ، لأن المعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، ولهذا إذا بلغ غير رشيد ، لا يدفع إليه ماله بهذه الآية ، فكذا إذا بلغ خمسا وعشرين سنة ، لأن السفه يستحكم بطول المدة .

ولأن السفه في حكم النع كالجنون والعتة ، وهما يمنعان دفع المال بعد خمس وعشرين سنة كما قبله ، فكذلك السفه (٥) .

(١) ق ٢٤٣ / أ من ب .

(٢) في ح (لا تسقط) وهى خطأ .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٤) أى عند أبى يوسف ومحمد ، وهو قول مالك والشافعى وأحمد .

راجع : (الهداية ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والكافى ٢ / ٨٣٢ - ٨٣٣ ، وتكملة المجموع ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والمغنى ٤ / ٥٠٦ - ٥٠٨) .

(٥) والذي أراه راجحا فى هذه المسألة هو قول القائل : بعدم دفع المال إلى السفه ما لم يوجد منه الرشد ولو صار شيخا يخضب ، لأنه إذا كان جدا ولم يكن ذا جد ، =

وإنه لا يوجب الحجر أصلا عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

قوله : وإنه لا يوجب الحجر ...

أى السفه لا يوجب الحجر عن تصرف لا يحتمل الفسخ ولا يبطله الهزل ،
كالنكاح ، والعاق بالاتفاق^(١) .

واختلف فى وجود النظر بحجره عن التصرفات المحتملة ، للفسخ كالبيع ،
والإجارة ، وإثبات الولاية للغير على ماله صونا لماله عن الضياع كما وجب
للصبي والمجنون :

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب
السفه

وعندهما : يحجر عليه بهذا البب عن كل تصرف يبطله الهزل دون ما لا

== فماذا ينفعه جد النسب وجد البخت فائت .

(١) أى بين علماء الحنفية ، فإن عند الشافعى - رحمه الله - لا ينفذ شيء من تصرفاته إلا
الطلاق كالمرقوق ، وذلك ، لأن الحجر بسبب السفه بمنزلة الحجر بسبب الرق عنده ،
والإعتاق لا يصح من الرقيق ، فكذلك من السفه وأما عند الحنفية فإن كل تصرف
يؤثر فيه الهزل ، يؤثر فيه الحجر وما لا فلا ، والسفيه عندهم كالهازل .

وعند المالكية : إن تصرف السفه المحجور من غير إذن وليه ، فاسد ، لا يوجد حكما
ولا يؤثر شيئا ، وأما تصرف السفه غير المحجور ، فقد اختلف علماؤهم فيه : فابن
القاسم يجوز فعله ، وعامة أصحابه يقطونه .

راجع : (الهداية ٢/٣٥٣ ، والمجموع ١٣/٣٧٧ ، ٣٨٠-٣٨١ ، والمغنى
٤/٥٠٧ ، وأحكام القرآن لابن العرى ١/٢٥١ ، ٣٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن
٣/٣٨٩ ، ٥/٣٩٩) .

وكذلك عندهما فيما لا يطله الهزل .

يطله على سبيل النظر له كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ ﴾ .

نصر على إثبات الولاية على السفیه ، وذلك لا يتصور / ^(١) إلا بعد الحجر عليه ، ولأن السفیه مبذر فى ماله ، فيحجر عليه نظرا له كالصبي (بل أولى لأن الصبي) ^(٢) إنما يحجر عليه لتوهم التبذير وهو متحقق ههنا ، فلأن يكون محجورا عليه كان أولى .

وهذا النظر بالحجر واجب حقا للمسلمين ، لأنه ضرورة يعود إلى الكافة لأنه إذا أفنى ماله بالتبذير ، يصير (عيلا) ^(٣) على المسلمين ويستحق النفقة من بيت المال ، والحجر على الحر لدفع الضرر عن العامة مشروع بالإجماع ، كما فى المفتى (الماجن) ^(٤) ، والطبيب الجاهل ، والمكارى ^(٥) المفلس .

(١) فى ٢٢٩ / أ من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى ح (عيالا) ، و عيلا : من عال يعيل بمعنى : افتقر ، فهو عائل وجمعه عالة وعَيْل وعَيْلى كسرى . والعيال : أهل البيت ومن يمونه الإنسان الواحد . ينظر : (القاموس المحيط ٢٣ / ٤ ، والمصباح المنير ٤٣٨ / ٢) .

(٤) الماجن : من لا يبالي قولا وفعلًا كأنه صلب الوجه ، من مجنّ مجونا كقعد قعودا بمعنى هزل ، أو صلب وغلظ .

ينظر : (القاموس المحيط ٢٧٢ / ٤ ، والمصباح المنير ٥٦٤ / ٢) .

(٥) والمكارى : مخفف والجمع مكارون ، ومكارين ، سقطت الياء لاجتماع الساكنين ، تقول : هؤلاء المكارون ، وذعبت إلى المكارين .

وهو من الكراء بالذ بمعنى الأجرة ، والكراء مصدر كاريث ، يقال : رجل مكار ==

وحقا لدين السفه أيضا ، فإنه وإن كان عاصيا لسفهه ، يستحق النظر باعتبار أصل دينه ، فإنه بالنظر إلى أصل دينه حبيب الله تعالى ، ولهذا لو مات يصلى عليه ، وكذا كل فاسق ، حقا لإسلامه .

والدليل عليه منع ماله عنه ، فإنه يثبت بطريق النظر له ، ليقبى مصونا عن التلف ، فكذا الحجر عليه نظرا له ، لأن منع المال غير مقصود بعينه ، بل لإبقاء ملكه / (١) ولا يحصل هذا ما لم يقطع لسانه عن ماله .

وإنما لم يثبت الحجر فى حق الطلاق ، والعتاق ونحوهما ، لأن المحجور عليه بسبب السفه فى التصرفات كالهازل يخرج كلامه على غير نهج كلام العقلاء لاتباع الهوى ومكابرة العقل لا لتقصان فى عقله فكذا هذا .

فكل تصرف لا يؤثر فيه الهزل ، لا يؤثر فيه السفه أيضا .

واحتج أبو حنيفة - رحمه الله - بأنه حر مخاطب ، فيكون مطلق التصرف فى ماله كالرشد ، فإن كونه مخاطبا يثبت أهلية التصرف ، والحرية تثبت المالكية وكون المال خالص ملكه يثبت المحلية ، فبعد ما صدر التصرف من أهله فى محله لا يمنع نفوذه إلا للمانع ، والسفه لا يصلح مانعا من النفوذ لأن السفه لا يوجب انتقاص العقل ، ولكن السفه مكابر لعقله فى التبذير : لغلبة هواه مع علمه بقبحه وفساد عاقبته ، فلم يجز أن يكون سببا للنظر لكونه معصية .

والدليل عليه أنه لا يطل عباراته ، حتى صح صلاته ، وعتاقه ، ويمينه ، ونذره وإقراره بأسباب الحدود ، ولا تعطل عليه أسباب الحدود ، حتى يجب عليه الحدود ، إذا باشر أسبابها ، وهذه العقوبات تندرى بالشبهات ، فلو بقى السفه معتبرا فى إيجاب النظر ، لكان أولى أن يعتبر فيما تندرى بالشبهات ،

== ينظر : (الصحاح ٦/٢٤٧٣ ، والصبح المنير ٢/٥٣٢) .

(١) فى ٢٤٣ / ب من ب .

ولو جاز الحجر عليه نظرا له ، لكان أولى أن يحجر عليه عن الإقرار بأسباب الحدود لأن الضرر فى هذا يلحق بنفسه ، والمال تبع للنفس ، فإذا لم ينظر فى دفع الضرر عن نفسه ففى دفع الضرر عن ماله أولى .

وقولهما : هو مستحق النظر بعد الجناية .

(قلنا) ^(١) : النظر من هذا الوجه جائز لا واجب كما فى صاحب الكبيرة يجوز العفو ولا يجب .

ثم النظر على هذا الوجه إنما يحسن إذا لم يتضمن ضررا فوق هذا النظر ، وههنا قد تضمن ، لأن فى إثبات الحجر عليه إبطال ولايته وأهليته وإحاقه بالبهائم ، وهى نعمة أصلية ، لأن الإنسان إنما يمتاز عن الحيوان بالبيان ، فلا يجوز إبطال هذه النعمة / ^(٢) لصيانة المال ، بخلاف منع المال ، لأنه يثبت على خلاف القياس كما ذكرنا ، فلا يقاس عليه .

وثبت بطريق العقوبة كما ذكرنا ، فلا يمكن تعديته إلى منع اللسان وقصر العبارة ، لأن القياس لا يجرى فى العقوبات .

ولا يقال : منع المال لو كان عقوبة لفوض إلى الإمام لا إلى الأولياء .

لأننا نقول : (هو عقوبة) ^(٣) تعزير وتأديب (لآحد) ^(٤) ، فيجوز أن يفوض إلى الأولياء كما فى تعزير الممالك .

ولئن سلمنا أن النص معقول بعله النظر لا بالعقوبة ، لا نسلم جواز قياس

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٢٢٩ / ب من ح .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ح .

الحجر على المنع أيضا، لعدم المساواة ، لأن منع المال إبطال نعمة زائدة عليه^(١) وهى اليد وإحاقه بالفقراء ، وإبطال الحجر ، إبطال نعمة أصلية وهى الاهلية والولاية .

فبأن جور إلحاق ضرر يسير به فى منع نعمة زائدة للنظر له ، لا يستدل على إلحاق ضرر عظيم به بتفويت النعمة الأصلية وإحاقه بالبهائم فى معنى النظر له .

والجواب عن الآية أن المراد من السفه على ما قيل هو الصبى الذى عقل ، فإن بعض تصرفاته يخرج عن نهج الاستقامة ، ومن الضعيف : الصبى الصغير، ومن الذى لا يستطيع أن يملأ : المجنون .

وقيل : المراد من السفه المبذر الذى اختلفوا فيه ، ولكن المراد من الولى : ولى الحق ، لا ولى السفه ، وفى الآية كلام طويل^(٢) .

(١) فى ٢٢٤ / أ من ب .

(٢) راجع : (أحكام القرآن للجصاص ١ / ٤٨٧ فما بعدها ، وأحكام القرآن لابن العربي ١ / ٢٤٩-٢٥١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٣٨٥ فما بعدها) .

والسفر وهو الخروج المديد وأدناه ثلاثة أيام ، وأنه لا يتافى الأهلية والأحكام ،
لكنه من أسباب التخفيف بنفسه مطلقا لكونه من أسباب المشقة .
بخلاف المرض ، فإنه متنوع ، فيؤثر فى قصر ذوات الأربع .

قوله : والسفر كذا ...

السفر لغة : قطع المسافة ^(١) .

وشرعا : خروج على قصد المسير إلى موضع بينه وبين ذلك مسيرة ثلاثة
أيام ، على ما عرف ^(٢) .

وأنه لا يتافى :

أى السفر لا يخل بها ^(٣) بوجه ، لبقاء القدرة الظاهرة والباطنة بكمالها ولا
يمنع وجوب شيء من الأحكام .

ولكنه أى لكن السفر من أسباب التخفيف مطلقا أى من غير نظر إلى كونه
موجبا للمشقة أو غير موجب لها ، لكونه من أسباب المشقة لا محالة .

قال - ﷺ - : « السفر قطعة من العذاب » ^(٤) كذا فى

(١) يقال سَفَرَ الرجل سَفْراً من باب ضرب ، فهو سافر ، والجمع سَفَرٌ مثل راكب
وركب ، وصاحب وصحب . (المصباح المنير ١/ ٢٧٨) .

(٢) وعرفه الشيخ يحيى الرهاوى بقوله : (وفى الشرع : الخروج المديد عن مريض
الإقامة بمفارقة العمران من الجانب الذى يخرج منه على قصد السفر) وأرى أنه
أوضح .

ينظر : (حاشيته على شرح المنار لابن ملك ص ٩٩٠) .

(٣) أى بالأهلية .

(٤) أخرجه : (البخارى ٢/ ٢٠٥ بلفظ « السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحدكم

معانى الاخبار^(١) بخلاف المرض ، حيث لم تتعلق الرخصة بنفسه ، لأنه متنوع فى نفسه إلى ما يضر به الصوم وإلى ما لا يضر به .

فلذلك تعلقت الرخصة بالمرض الذى يوجب المشقة بازدياده .

فيؤثر أى السفر فى قصر ذوات الأربع من الصلوات ، حتى لم يبق الإكمال مشروعا أصلا عندنا^(٢) ، وكان ظهر المسافر وفجره سواء .

وعند الشافعى^(٣) - رحمه الله - حكم السفر الترخيص للمسافر بأن يصلى ركعتين إن شاء ، وإن شاء أتم الأربع كما فى الإفطار ، وإذا فات لزمه قضاء الأربع ، وقد مر بيان المسألة فى فصل العزيمة والرخصة^(٤) .

== طعامه ، وشرايه ، ونومه ، فإذا قضى نهمته ، فليعجل إلى أهله . وابن ماجه ٩٦٢/٢ ، ومالك فى الموطأ ٥٣٧ ، والدارمى ٢٨٦/٢ ، وأحمد ٤٤٥/٢ .

(١) هو كتاب (بحر الفوائد) المشهور بمعانى الأخبار ، للشيخ أبى بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذى ، البخارى ، المتوفى سنة (٣٨٠ هـ) ، وقد بحث عنه ، فلم أجده . ينظر : (كشف الظنون ١/٢٢٥ ، ١٧٢٩/٢) .

(٢) ومعنى ذلك أن القصر واجب عندنا - معاشر الحنفية - وفرض المسافر فى كل صلاة رباعية ركعتان ، لا تجوز له الزيادة عليهما عمدا .

وعند المالكية : القصر سنة مؤكدة وليس للمسافر أن يتم الصلاة فى السفر .

راجع : (الدر المختار ١/١٠٦ ، والهداية ١/١٤٥-١٤٦ ، والشرح الكبير ١/٣٥٨ ، والكافى ١/٢٤٤ ، وبداية المجتهد ١/١٦١) .

(٣) وبه أخذ الإمام أحمد - رحمه الله - إلا أن عند الحنابلة : القصر أفضل من الإتمام ، وروى عن أحمد أنه توقف .

راجع : (المهذب ١/١٠١ ، والمغنى لابن قدامة ٢/٢٦٧) .

(٤) راجع : (ص ٥٩٨ فما بعدها) .

هذا وقد اختلف الفقهاء فى أقل ما تقصر فيه الصلاة من مدة .

==

وفى تأخير الصوم ، لكنه لما كان من الأمور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة لازمة قيل : إنه إذا أصبح صائما وهو مسافر أو مقيم فمسافر ، لا يباح له الفطر بخلاف المريض .

ولو أفطر المسافر ، كان قيام السفر المبيح شبهة ، فلا تجب الكفارة ولو أفطر المقيم لا تسقط عنه الكفارة ، بخلاف ما إذا مرض .

ويؤثر أى السفر فى تأخير وجوب أداء الصوم إلى عدة من أيام آخر لا فى إسقاطه ، فبقى فرضا ، حتى صح أدائه .

لكنه أى لكن السفر لما كان من الأمور المختارة أى الحاصلة باختيار العبد

== فقال الحنفية : أقل ما تقصر فيه الصلاة مسيرة ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة فى البلاد المعتدلة بسير الإبل ومشى الأقدام ، ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل ، بل أن يسافر فى كل يوم من الصباح إلى الزوال ، فالمعتبر هو السير الوسط مع الاستراحات العادية فلو قطع المسافة فى أقل من ذلك كما فى وسائل المواصلات الحديثة جاز له القصر ، ولا يصح القصر فى أقل من هذه المسافة ، كما يصح التقدير عندهم بالفراسخ .

وقال الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة : أقل ما تقصر فيه الصلاة : مسيرة يومين معتدلين أو مرحلتين بسير الإبل المشقة بالأحمال على المعتاد من سير ، ويقدر بالمسافة ذهابا بأربعة برد أو ستة عشر فرسخا أو ثمانية وأربعين ميلا هاشميا ، والميل عند الشافعية ستة آلاف ذراع ، وعند المالكية على الصحيح : ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع وتقدر بحوالى (٨٩ كم) ، ويقصر حتى لو قطع تلك المسافة بأقل من ساعة .

راجع : (الهداية بهوامشها ١/ ١٤٥ ، والاختيار ١/ ٧٩ ، وشرح الكبير ١/ ٣٥٨ ، والكافي ١/ ٢٤٤ ، والمجموع ٤/ ٢١٣ ، والمغنى لابن قدامة ٢/ ٢٥٥-٢٥٦ ، والفقه الإسلامى وأدلته ٢/ ٣٢٠-٣٢١) .

وكسبه ، ولم / ^(١) يكن موجبا ضرورة لازمة يعنى بعدما تحقق لا يوجب ضرورة إلى الإفطار بحيث لا يمكن دفعها ، لأن المسافر قادر على الصوم من غير تكلف ومن غير أن تلحقه آفة ، ولأنه على تقدير لزوم الضرورة بتقدير تحققه يمكن دفعها بالامتناع عن السفر بخلاف المرض / ^(٢) لأنه أمر سماوى لا يمكن دفعه .

فقل إنه أى المكلف إذا أصبح صائما وهو مسافر يعنى نوى الصوم وشرع فيه لا يباح له الفطر ، أو مقيم ثم سافر ، لم يحل له الفطر ، لعدم الضرورة الداعية ، وتقرر الوجوب بالشروع ، وإنشاء السفر باختياره ، فلا يسقط به ما تقرر وجوبه عليه ، بخلاف المريض إذا تكلف بالصوم بتحمل زيادة المرض ثم بدا له أن يفطر ، حل له ذلك .

وكذا إذا مرض المقيم ، حل له الإفطار ، لأنه يوجب ضرورة لازمة ، بحيث لا يمكن دفعها ، فيؤثر فى إباحة الإفطار ، ولو أفطر فى حالة السفر مع أنه لم يحل له الفطر ، لم تلزمه الكفارة عندنا ، لتمكن الشبهة فى وجوبها ، باقتران السبب المبيح للفطر ، فإن السفر مبيح للفطر فى الجملة ، وصورته تمكن شبهة وإن لم يوجب إباحة الإفطار .

وعن الشافعى ^(٣) أنه تلزمه الكفارة اعتبارا لآخر النهار بأوله وهذا بعيد ، فإن

(١) ق ٢٣٠ / أ من ح .

(٢) ق ٢٤٤ / ب من ب .

(٣) وهو رواية فى مذهب أحمد بن حنبل - رحمه الله - هذا إذا كان الإفطار بالجماع .

وأما الرواية الصحيحة فى مذهب أحمد فإنه لا يجب عليه الكفارة ، وهو مذهب الشافعى ، وقال الإمام مالك - رحمه الله - : إن أفطر فعليه القضاء لا غير ، وقد قيل : والكفارة . وليس ذلك بالقوى فى أثر ولا نظر .

راجع : (الكافى / ١ / ٣٣٨ ، والمجموع / ٦ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، والمغنى / ٣ / ١٠١ - ١٠٢) .

وأحكام السفر تثبت بنفس الخروج بالسنة وإن لم يتم السفر .

الفطر فى أوله يعمرى عن الشبهة ، بخلاف ما بعد السفر ، فإنه يصير شبهة ، كذا فى المبسوط (١) .

ولو أفطر أى المقيم العازم على الصوم ، ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة ، بخلاف ما إذا مرض بعد الفطر مرضا مبيحا للإفطار ، حيث تسقط الكفارة عنه لما قلنا : إن السفر أمر اختياري ، والمرض سماوى ، فإذا وجد المرض فى آخر النهار ، يزيل استحقاق الصوم ، لأنه يبيح له الفطر .

وزوال الاستحقاق لا يتجزى ، فيصير زائلا من أوله كالحيض بعدم الصوم من أوله ، فيصير شبهة فى سقوط الكفارة ، حتى لو صار السفر خارجا عن اختياره بأن أكرمه السلطان على السفر فى اليوم فأفطر ، سقط عنه الكفارة أيضا فى رواية الحسن (٢) عن أبى حنيفة ، كذا فى فتاوى قاضى خان (٣) .

قوله : وأحكام السفر تثبت بنفس الخروج ...

أى الترخيص التى تعلق به تثبت بنفس الخروج من عمران المصر بالسنة المشهورة عن رسول الله - ﷺ - ، فإنه كان يترخص برخص المسافرين حين يخرج إلى السفر .

وعلى - رضى الله عنه - حين خرج من البصرة صلى المظهر أربعاً ، ثم

(١) راجعه فى (٧٦/٣) .

(٢) وأما فى ظاهر الرواية ، فإنها لا تسقط عنه .

(٣) راجع : (فتاوى قاضى خان المطبوعة بهامش الفتاوى الهندية : ٢١٥-٢١٦) .

علة بعد تحقيقا للرخصة .

والخطأ وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد .

نظر إلى خُصِّ^(١) أمامه وقال : (لو جاوزنا ذلك الخُصَّ لصلينا ركعتين)^(٢) .

وكان القياس أن لا تثبت الأحكام إلا بعد تمام السفر بالمسير ثلاثة أيام : لأن العلة تتم به ، والحكم لا يثبت قبل تمام العلة ، لكن ترك القياس بالسنة /^(٣) تحقيقا للرخصة في حق الجميع ، فإن شرعية /^(٤) رخص السفر ، أكثر فيه ، فلو توقف الترخيص بها على تمام العلة بتمام ثلاثة أيام ، لتعطلت الرخصة في حق من لم يكن مقصده إلا مسيرة ثلاثة أيام ، ولم تفد فائدتها في حقه ، فتعلقت بنفس الخروج تعميما للحكم في حق الجميع وإثبات أكثر فيه في جميع مدة السفر .

قوله : والخطأ

(١) الخُص : البيت من القصب ، وجمعه أخصاص مثل قفل وأقفال .

ينظر : (الصحاح ٣/ ١٠٣٧ ، والمصباح المنير ١/ ١٧١) .

(٢) رواه : ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ : حدثنا عباد بن عوام عن داود بن أبي الهند عن أبي حرب بن أبي الأسود أن عليا خرج من البصرة ، فصلى الظهر أربعاً فقال : (أما أنا إذا جاوزنا هذا الخُصَّ صلينا ركعتين) .

وروى نحوه عبد الرزاق في مصنفه ، والزيلعي في نصب الراية .

انظر : (مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٤٤٩ ط الدار السلفية - بومباي - بالهند ، ومصنف عبد الرزاق ٢/ ٥٢٩ ، الطبعة الأولى بيروت ، ونصب الراية ٢/ ١٨٣) .

(٣) ق ٢٣٠ / ب من ح .

(٤) ق ٢٤٥ / أ من ب .

قيل ^(١) : الصواب ما أصيب به المقصود ، والخطأ ضد الصواب والعدول عنه .

وقيل : الخطأ أمر يصدر عن الإنسان بغير قصده بسبب ترك الثبوت منه عند مباشرة أمر مقصود سواه ^(٢) .

قال أبو القاسم الشهيد السمرقندي : الخطأ يذكر ويراد ضد الصواب ^(٣) ويذكر ويراد ضد العمد . قال تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ ﴾ . وقال - ﷺ - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ^(٤) .

ثم قال : والخطأ أن يكون عامداً إلى الفعل لا إلى المفعول كمن رمى إلى إنسان على ظن أنه صيد ، فهو قاصد إلى الرمي لا إلى المرمى إليه وهو الإنسان ^(٥) .

(١) القائل هو العلامة اللامشي .

انظر : (الكشف للبخاري ٤ / ٣٨٠ نقلاً عنه) .

(٢) وعرفه ابن ملك بقوله : (الخطأ في اللغة : ضد الصواب . وفي الاصطلاح : وقوع الشيء على خلاف ما أريد) .

(حاشية ابن ملك على المنار ص ٩٩١) ومثله في : (الصحاح للجوهري ١ / ٤٧ ، وتسهيل الوصول ص ٣١٨) .

(٣) قلت : إن العبارة فيها نقص ، فالعبارة الكاملة السليمة هي :

(الخطأ يذكر ويراد ضد الصواب ومنه يسمى الذنب خطيئة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن قتلهم كان خطأ كبيراً ﴾ وهو ضد الصواب ، لا ضد العمد ، ويذكر إلخ) .

(كشف الأسرار للبخاري نقلاً عن الشهيد السمرقندي ٤ / ٣٨٠) .

(٤) أخرجه ابن ماجه بالمعنى ١ / ٦٥٩ .

(٥) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١) نقلاً عن أبي القاسم الشهيد السمرقندي .

قوله : وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى ...

اختلف فى جواز المؤاخذه على الخطأ :

ف عند المعتزلة : لا يجوز المؤاخذه عليه فى حكمه ، لأن الجنابة لا تتحقق بدون القصد ^(١) .

وعند أهل السنة : يجوز المؤاخذه عليه ، لأنه تعالى أمر أن يسأل عنه عدم المؤاخذه فى الخطأ فى قوله إخبارا عن الرسول - ﷺ - أو تعليما للعباد : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولو كانت المؤاخذه لا تجوز عقلا ، لكانت المؤاخذه جورا ، وصار الدعاء فى التقدير : (ربنا لا نجبر علينا) لكن المؤاخذه سقطت مع جوازها بدعاء النبى - ﷺ - فإنه قال : ﴿ربنا لا تؤاخذنا...﴾ الآية ، استجيب له فى دعائه ، فأشار الشيخ بقوله : (وهو عذر صالح) إلى هذا يعنى أنه وإن كان جائز المؤاخذه إلا أنه عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد ، حتى لو أخطأ فى القبلة بعدما اجتهد ، جازت صلاته ولا يائثم ^(٢) .

ولو أخطأ فى الفتوى بعدما اجتهد ، لا يائثم ويستحق أجرا واحدا ^(٣) .

واحترز بقوله : لسقوط حق الله تعالى عن حقوق العباد فإنه لم يجعل عذرا فيها كما يجىء .

(١) راجع : (التوشيح حاشية التلويح ص ٦٨٢) .

(٢) انظر : (التوضيح على التنقيح مع شرحه التلويح ص ٦٨٢ ، ومرة الاصول ٤٦٠ / ٢) .

(٣) راجع : (نور الأنوار ص ٣١٠) .

ويصير شبهة في العقوبة حتى لا يَأْثِمَ الخاطئ ولا يؤاخذ بحد أو قصاص ، ولم يجعل عذرا في حقوق العباد ، حتى وجب عليه ضمان المدوان ووجبت به الدية .

قوله : ويصير شبهة ...

أى يصير الخطأ شبهة في باب العقوبة حتى لو زفت غير امرأته فوطئها على ظن أنها امرأته ، لا يحد ولا يَأْثِمَ إثم الزنا ، ولو / ^(١) رمى على إنسان على ظن أنه صيد ، فقتله ، لا يَأْثِمَ إثم القتل العمد وإن كان يَأْثِمَ إثم ترك الثبث ولا يؤاخذ بالقصاص ، لأنه عقوبة كاملة ، فلا تجب على المذنب ^(٢) / ^(٣) ولكن الخطأ لا ينفك عن ضرب تقصير وهو ترك الثبث والاحتياط إذ يمكن الاحتراز عنه بالاحتياط ، فيصلح سببا للجزاء القاصر وهو الكفارة وإن كان لا يصلح سببا للعقوبة المحضة ، إذ الكفارة تشبه العباداة والعقوبة ، فيستدعى سببا مترددا بين الخطر والإباحة ، والخطأ كذلك ، إذ أصل الفعل وهو الرمي إلى الصيد مباح ، وترك الثبث فيه محظور ، فكان قاصرا في معنى الجناية فيصلح سببا للجزاء القاصر ^(٤) .

قوله : ولم يجعل عذرا ...

أى لم يجعل الخطأ عذرا في حقوق العباد ، حتى لو أتلف مال إنسان خطأ

(١) ق ٢٣١ / أ من ح .

(٢) راجع : (التلويح والتوضيح ص ٦٨٢ ، وتسهيل الوصول ص ٣١٨) .

(٣) ق ٢٤٥ / ب من ب .

(٤) انظر : (التوضيح مع التلويح ص ٣٨٣) .

وصح طلاقه .

بأن رمى إلى شاة على ظن أنه صيد ، أو أكل مال إنسان على ظن أنه ملكه ،
يجب عليه الضمان ، لأنه بدل مالى لا جزاء فعل ، فيعتمد عصمة المحل .
وكونه خاطئا معذورا لا ينافى عصمة المحل ، ولهذا لو أتلف جماعة مال
إنسان ، يجب على الكل ضمان واحد .

فعلم أنه بدل مالى ، كما فى جزاء صيد الحرم .
ووجب به أى بالخطأ الدية ، لأنها من حقوق العباد ، وبدل المحل لا جزاء
الفعل ، فكان ينبغى أن يجب فى مال القاتل كضمان العدوان ، لكنها وجبت
بطريق الصلة يعنى لا يقابلها مال .

والخطأ فى نفسه عذر لسقوط بعض الحقوق ، فيصلح سببا للتخفيف
الفعل وهو أداء ما هو صلة ، لأن مبنى الصلاة على التوسع والتخفيف وإن
يصلح سببا للتخفيف فى أصل البذل ، فلذلك وجب على العاقلة فى ثلاث
سنين .

قوله : وصح طلاقه ...

أى طلاق الخاطئ عندنا بأن أراد أن يقول : اسقنى فجرى على لسانه
طالق ، وقع الطلاق .

وقال الشافعى - رحمه الله - : لا يقع ، لأن الطلاق يقع بالكلام
والكلام إنما يصح إذا صدر عن قصد صحيح ، فلا يقع طلاقه كالنائم والمنعم
عليه ^(١) .

(١) قلت : ويقول الإمام الشافعى أخذ الإمام أحمد - رحمهما الله - حيث ورد ==

ولكننا نقول : إن القصد أمر باطن لا يوقف عليه ، فلا يتعلق بالحكم بوجوده حقيقة ، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ نفياً للخرج كما في السفر مع المشقة .

ولا يقال : لو كان البلوغ مقام القصد في حق الطلاق ، ينبغي أن يقع طلاق النائم بهذا الطريق ويقوم مقام الرضا فيما يعتمد الرضا من البيع ، والإجارة ، ونحوهما ، لأنه أمر باطن كالقصد ، وحيث لم يقم مقامه ، دل على أن المعتبر حقيقة القصد كحقيقة الرضا ولم يوجد .

لأننا نقول : الشيء يقوم مقام غيره بشرطين :

أحدهما : أنه (يصلح)^(١) دليلاً عليه .

والثاني : أن يكون /^(٢) في الوقوف على الأصل خرج /^(٣) ، لخفائه ، فينقل الحكم عند وجودهما إلى الدليل ، (فيقوم الدليل)^(٤) مقام المدلول تيسيراً ، وأحد الشرطين في حق النائم مفقود ، لأنه لا خرج في الوقوف على العمل بأصل العقل ، فإنه يعرف فيما يأتي به ويذره ، ونحن نعلم يقيناً أن النوم ينافي أصل العمل بالعقل ، لأن النوم مانع عن استعمال نور العقل ، فكانت

= في المغنى ما نصه : (قال أبو بكر : لا خلاف عن أبي عبد الله أنه إذا أراد أن يقول لزوجته : اسقني ماء ، فسبق لسانه فقال : أنت طالق أو أنت حرة ، إنه لا طلاق فيه) .

راجع : (التوضيح والتلويح ص ٦٨٣ ، وكشف الأسرار للبخاري ٣٨١/٤ ، والام ٢٦١/٥ ، والمغنى ١٢٢/٧) .

(١) في ب (لا يصلح) وهي خطأ .

(٢) ق ٢٤٦ / أ من ب .

(٣) ق ٢٣١ / ب من ح .

(٤) ساقطة من ب .

ويجب أن يتعقد بيعه إذا صدقه خصمه ويكون بيعه كبيع المكره .
والإكراه وهو إما أن يعدم الرضا ويفسد الاختيار وهو الملجئ .

أهلية القصد معدومة يقيّن من غير حرج في دركه ، فلا يصح في حقه إقامة
البلوغ عن العقل مقام القصد ، لانتفاء الشرط .

والرضا في حق العباد عبارة عن امتلاء الاختيار وبلوغه نهايته ، بحيث
يفضى أثره إلى الظاهر من ظهور البشاشة ونحوها ، كما يفضى أثر الغضب
إلى الظاهر ، وهو ليس أمر باطن ، فلم يجز إقامة البلوغ مقامه ، بل يتعلق
الحكم بذلك السبب الظاهر ، وهو ظهور أثره ، لا بأهلية الرضا .

قوله : (ويجب)^(١) أن يتعقد بيعه ...

إذا جرى البيع على لسان المراء خطأ ، بأن أراد أن يقول تسييحا ، فجرى
على لسانه : بعث هذا العين بكذا ، وقال الآخر : قبلت ، وصدقه خصمه
على الخطأ ، يجب أن يتعقد بيعه يعني لا رواية فيه عن أصحابنا ، ولكن
يجب أن يتعقد بيعه فاسدا ، كانهقاد بيع المكره ، لأن جريان هذا الكلام في
أصل وضعه اختياري ، وليس بطبيعي كجريان الماء ، فيتعقد البيع لوجود أصل
الاختيار ويفسد لقوات الرضا كبيع المكره .

قوله : والإكراه^(٢) ...

(١) في ب (ويجوز) .

(٢) الكره بالفتح : المشقة ، وبالضم : القهر . وقيل : بالفتح الإكراه ، وبالضم المشقة .
يقال : أكرهته على الأمر إكراها أي حملته عليه قهرا ، ويقال : فعلته كرها بالفتح
أي إكراها .

ينظر : (المصباح المنير ٥٣٢ / ٢) .

أو بعدم الرضا ولا يفسد الاختيار .
أو لا يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو أن يهتم بحبس أبيه أو ابنه .

قل : الإكراه حمل الغير على أمر يكرهه ولا يريد مباشرته لولا الحمل
عليه بالوعيد على تركه .
وهو ثلاثة أنواع ^(١) :

أحدها : ما يعدم الرضا ويفسد الاختيار ، وهو الملجئ أى يوجب الإلجاء
والاضطرار ، نحو التهديد بما يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه ، لأن
حرمة الأعضاء كحرمة النفس تبعاً لها .

والاختيار هو : القصد إلى أمر يحتمل الوجود والعدم ، داخل تحت قدرة
الفاعل يترجح أحد الجانبين على الآخر . كذا قيل .

والصحيح من الاختيار أن يكون الفاعل فيه مستبداً .

والفاسد أن يكون اختياره مبنيًا على اختيار الغير .

فإذا اضطر إلى مباشرة أمر بالإكراه ، كان قصده فى المباشرة دفع الإكراه ،
فيصير الاختيار فاسداً ، لا بثنائه على اختيار المكره وإن لم ينعدم أصلاً .

والثانى : ما يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار نحو الإكراه بالحبس أو القيد
مدة مديدة ، أو بالضرب الذى لا يخاف به ^(٢) التلف على نفسه أو عضوه ،

(١) راجع فى أقسام الإكراه إلى : (كشف الأسرار للنسفى ٢/٥٦٩-٥٧٠ ، وكشف
الأسرار للبخارى ٤/٣٨٢ ، ونور الأنوار ص ٣١١ ، والتلويح شرح التوضيح
ص ٦٨٤ ، ونظرية الضرورة الشرعية ص ٧٣) .

(٢) ق ٢٤٦ / ب من ب .

وإنما لا يفسد به الاختيار ، لعدم اضطرار إلى مباشرة ما أكرهه عليه ، لتمكنه من الصبر على ما هدد به .

والثالث : ما لا يعدم الرضا ولا يفسد به الاختيار ضرورة ، لأن الرضا مستلزم / ^(١) لصحة الاختيار نحو الإكراه بحبس أبيه ، أو ابنه أو زوجته ، أو أمه أو أخيه ، أو أخته ، أو كل ذي رحم محرم منه ، إذ القرابة المتأبدة (بالمحرمة) ^(٢) كالولاد ، وهو يهتم بحبس هؤلاء ، فلا يعدم الرضا ، حتى لو أكره بحبس أحد هؤلاء لبيع عبده ، فباع :

ففى القياس البيع جائز ، لأن هذا ليس بإكراه حقيقة ، فإنه لم يهدد فى نفسه شيئا ، وبحبس ابنه لا يلحق به الضرر .

وفى الاستحسان أن ذلك إكراه ولا ينفذ بيعه وشيء من تصرفاته ، لأن حبس أبيه يلحق به من الهم والحزن ما يلحق به حبس نفسه أو أكثر ، فإن الولد الصالح إنما يختار السجن والحبس مكان أبيه ليخرج أباه ، فكما أن التهديد فى حق نفسه يعدم تمام الرضا ، فكذلك التهديد فى حق حبس أبيه ، كذا فى المبسوط ^(٣) . فكان ما ذكر المصنف جواب القياس .

وإنما يتحقق الإكراه فى جميع الصور إذا تيقن أو غلب على ظنه أنه لو لم يفعل ما أمر لأجرى عليه ما هدد ، وإن غلب على ظنه أنه تخويف وتهديد ، لا تحقيق ، لا يكون مكرها .

وكذا إذا لم يكن تمكن المكره من إيقاع ما هدد به ، لا يكون ذلك إكراها بل هذيانا .

(١) ق ٢٣٢ / ١ من ح .

(٢) فى ب (الحرمة) .

(٣) راجعه فى (٢٤ / ١٤٤) .

والإكراه بجملته لا ينافي الخطاب والأهلية ، وأنه متردد بين فرض وحظر وإباحة ، ورخصة ولا ينافي الاختيار .

قوله : والإكراه بجملته إلى آخره ...

أى الإكراه بجميع أقسامه لا ينافي الخطاب والأهلية - أى لا يوجب وضع الخطاب عن المكروه بحال - ، لأن المكروه مبتلى فى حالة الإكراه كما أنه مبتلى فى حالة الاختيار ، والابتلاء يحقق الخطاب ، ولا ينافي الأهلية : لا أهلية وجوب ، ولا أهلية أداء ، لأنهما ثابتان بالذمة ، والعقل ، والبلوغ ، والقدرة ، والإكراه لا يخل بشئ منهما ، لأن المكروه فى الإتيان بما أكره متردد بين فرض وحظر أى بين كونه (مباشرا فرضا)^(١) وهذا دليل على ثبوت الابتلاء وتحقيق الخطاب فى حقه .

قوله : فرض ...

كما لو أكره على أكل الميتة ، أو شرب الخمر ، (بما)^(٢) يوجب الإلجاء ، فإنه يفترض عليه الإقدام على ما أكرهه عليه ، حتى لو صبر ولم يأكل ولم يشرب حتى قتل ، يعاقب عليه ، لثبوت الإباحة فى حقه بالاستثناء المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ إلا ما اضطررتم ﴾ ومن أكره على مباح ، يفترض فعله ، فكذا هذا .

(١) عبارة ب (أى كونه مباشر فرض) .

(٢) فى ح (بما) .

وحظر ...

أى محظور كما فى الإكراه / ^(١) على الزنا وقتل النفس المعصومة .

وإباحة ...

كما فى الإكراه على إفساد الصوم فى حق المسافر ، فإنه يبيح له الإفطار .

ورخصة ...

كما فى الإكراه على الكفر ، فإنه يترخص له إجراء كلمة الكفر على اللسان لا أنه يبيح له ، فتحقق هذه الأمور فى حقه علامة بناء الخطاب ، لأن هذه الأشياء لا تثبت بدون الخطاب .

قوله : ولا ينافى الاختيار ...

أى الإكراه لا ينافى الاختيار أيضا ، لأنه لو سقط الاختيار ، لبطل الإكراه / ^(٢) إذ الإكراه على من لا اختيار له محال ، فلا يكره المرء على أن (لا يكون) ^(٣) ضاحكا بالقوة ^(٤) .

ألا يرى أنه يكرهه على أن يختار أحد الأمرين ووافق المكره .

(ولذلك) ^(٥) كان مخاطبا فى عين ما أكره عليه ، والخطاب بدون الاختيار

لا يكون .

(١) ق ٢٤٧ / ١ من ب .

(٢) ق ٢٣٢ / ب من ح .

(٣) فى ب (يكون) وهى خطأ .

(٤) كما أنه لا يكره القصير أن يكون طويلا ، ولا يكره الشيخ أن يكون شابا .

(٥) فى ح (وكذلك) .

وكان هذا ردًا لقول صاحب المحصول ، فإنه ذكر : (المشهور أن الإكراه إذا انتهى إلى حد الإلجاء ، امتنع التكليف)^(١).

فقال : إنه لا ينافي الاختيار ، وإذا ثبت أنه لا ينافي الاختيار ، فلا يصلح لإبطال حكم شيء من الأقوال^(٢) ، والأفعال^(٣) إلا بدليل غيره ، على مثال فعل الطائع ، فإن موجب فعل الطائع يثبت لا محالة إلا إذا قام الدليل على تغييره من شرط أو استثناء ، فكذا يثبت موجب أفعال المكروه وأقواله إلا إذا وجد المغير^(٤).

وإنما أثر الكره في تبديل النسبة إذا تكامل ، وفي تفويت الرضا ، إذا قصر.

قلنا : لا أثر له في إهدار القول والفعل عندنا .

وعند الشافعي - رحمه الله - الإكراه الباطل^(٥) عذر في الشريعة ، مبطل

(١) راجع : (المحصول ج ١ ق ٤٤٩/٢) .

(٢) مثل الطلاق ، والعتاق ، والبيع ونحوهما .

(٣) مثل القتل ، وإتلاف المال ، وإفساد الصوم والصلاة ونحوهما .

(٤) توضيح ذلك : أن موجب قوله : أنت طالق ، أو أنت حر ، وهو : وقوع الطلاق أو العتاق ، يثبت عقيب التكلم به إلا إذا لحق به مغير من تعليق أو استثناء ، وكذا موجب فعله كشرب الخمر ، والزنا ، والسرقة ، ثابت في الحال إلا إذا تحقق مانع بأن تحققت هذه الأفعال في دار الحرب ، أو تحققت فيها شبهة ، فكذا يثبت موجب أقوال المكروه وأفعاله ، إلا عند وجود المغير ، لأنها صادرة عن عقل ، وأهلية خطاب ، واختيار كأفعال الطائع وأقواله .

انظر : (الكشف للبخاري ٣٨٤/٤ ، وكشف الأسرار للنسفي ٥٧١/٢ - ٥٧٢) .

(٥) وهو الذي يحرم الإقدام عليه . واشترط الشافعية لصيرورته الرجل مكروها - بالفتح - شروط ثلاثة وهي :

للحكم عن المكره أصلا ، فعلا كان أو قولا ، لأن الإكراه يبطل الاختيار عنده
وصحة القول والفعل بالقصد والاختيار . ألا يرى أن قول الصبي والنائم باطل
لعدم القصد والاختيار^(١) .

والإكراه بالحس الدائم عنده كالإكراه بالقتل في إبطال القول والفعل أصلا ،
لتحقق عصمة حقوق المكره عليه ، لثلا يفوت حقه بدون اختياره ، فيبطل
بيوعه وأقاريبه كلها .

(وإذا)^(٢) وقع الإكراه على الفعل : فإذا تم الإكراه ، بطل حكم الفعل
عن الفاعل ، ونمامه : بأن يجعل عذرا مبيحا شرعا ، كالإكراه بالقتل والحبس
الدائم على إتلاف مال الغير ، فإن أمكن أن ينسب إلى المكره ، نسب وإلا
يبطل حكمه .

ولنا ما ذكرنا أن الإكراه لا يعدم الاختيار في السبب والحكم جميعا ،

== أ - أن يكون المكره قاهرا له لا يقدر على دفعه .

ب - أن يغلب على ظنه أن الذي يخافه من جهته يقع به .

ج - أن يكون ما يهدده به مما يلحقه ضرر به كالقتل ، والقطع ، والضرب المبرح ،
والحبس الطويل ، والاستخفاف بمن يغض منه ذلك من ذوى الأقدار ، لأنه يصير
مكرها بذلك .

انظر : (تكملة المجموع ٦٥/١٧ ، والكشف للبخارى ٣٨٥/٤) .

(١) قلت : ومن أحسن ما استدل به الشافعية - رحمهم الله - في أن الإكراه الباطل أو
الإكراه بغير حق عذر في الشريعة ، مبطل للحكم عن المكره قوله - ﷺ - : « رفع
عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وأنه قول حمل عليه بغير حق فلم
يصح كالمسلم إذا أكره على كلمة الكفر .

راجع : (التكملة للمجموع ٦٥/١٧) .

(٢) في ب (وإن) .

فإذا عارضه اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على الفاسد إن أمكن ، وإلا
أبقى منسوباً إلى الاختيار الفاسد .

ولكنه يعدم الرضا في السبب والحكم جميعاً ويفسد الاختيار .
فإذا عارضه ...

أى : الاختيار^(١) الفاسد ، اختيار صحيح وهو اختيار المكروه ، وجب ترجيح
الصحيح / ^(٢) على الفاسد إن أمكن ، لأن الفاسد معدوم في مقابلة الصحيح
وإن^(٣) لم يمكن ، بقى منسوباً إلى الاختيار الفاسد ، ولهذا يصير المكروه آلة
للمكروه فيما يحتمل أن يكون آلة له ، وفيما لا يحتمل أن يكون آلة له ، لا
يصح نسبة الحكم إلى المكروه ، فبقى منسوباً إلى الاختيار الفاسد ، وصارت
التصرفات الصادرة من المكروه كلها في هذا الباب منقسمة إلى هذين القسمين :
ما يمكن نسبته إلى المكروه وما لا يمكن .

فلذلك شرع الشيخ في بيان هذه التصرفات بقوله : ففي الأقوال لا يصلح
آلة لغيره إلى آخره / ^(٤) .

قال الشيخ أبو الفضل الكرمانى فى الإيضاح ^(٥) : المراد من قولنا يصلح آلة
للمكروه أنه يمكن للمكروه إيجاد الفعل المطلوب بنفسه ، فإذا حمل عليه غيره

(١) وهو اختيار المكروه (بالفتح) .

(٢) ق ٢٤٧ / ب من ب .

(٣) فى ب (فإن) .

(٤) ق ٢٣٣ / أ من ح .

(٥) لم ألق على هذا الكتاب بعد البحث عنه .

ففى الاقوال لا يصلح أن يكون آلة لغيره ، لأن التكلم بلسان الغير لا يصح ،
فاقتصر عليه ، فإن كان مما لا يفسخ ولا يتوقف على الرضا ، لم يبطل بالكره
كالطلاق ونحوه .

بوعيد تلف ، صار كأنه فعله بنفسه .

ومن قولنا : لا يصلح آلة له ، أنه لا يمكنه مباشرة ذلك الفعل بنفسه فإذا
حمل عليه غيره ، يبقى مقصورا عليه ^(١) .

ففى الاقوال كلها لا يصلح أن يكون المكره آلة لغيره ، لأنه لا يصلح أن
يتكلم المرء بلسان غيره حساً مع وجه لا يبقى للسان المتكلم اختيار ، فاقتصر
الاقوال بأحكامها على المتكلم وهو معنى قول الشيخ : فاقترنت عليه أى على
المتكلم .

فإن كان مما لا يفسخ ...

أى : فإن كان القول مما لا يحتمل الفسخ ولا يتوقف على الرضا ، لم يبطل
بالكره ، كالطلاق ونحوه : - أى العتاق والنكاح - فإن هذه التصرفات لا
يحتمل الفسخ ويتوقف على القصد والاختيار دون الرضا ، حتى لو أعتق أو
طلق ، أو تزوج بالكره يصح ^(٢) فإنها لا تبطل بالهزل ، فالهزل ينافى الرضا

(١) راجع : (كشف الاسرار للبخارى ٣٨٨/٤ ، نقلا عن الإيضاح) .

(٢) أى عند الحنفية ، وبه قال الشعبى والنخعى والثورى .

وقال الجمهور أى المالكية والشافعية والحنابلة : إن كل ما يصدر عن المكره من طلاق ،
وعتاق ، ونكاح وغيرها ، لغو لا أثر له ، وهو قول على ، وابن عمر ، وشريح ،
وعمر بن عبد العزيز -رضى الله عنه - .

راجع : (شرح فتح القدير ٤٨٨/٣ ، والكافى ٥٧١/٢ ، والام ٢٣٦/٣ ، وتكملة
المجموع ٦٦-٦٧ ، والمغنى ١١٨/٧) .

وإن كان يحتمله ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه ، يقتصر على المباشر إلا أنه يفسد لعدم الرضا .

والاختيار بالحكم ، ولا تبطل بشرط الخيار ، وهو ينافي الاختيار أصلا فلأن لا يبطل بما يفسد الاختيار وهو الإكراه أولى .

وإذا اتصل الإكراه بقبول المال في الخلع ، فلإن الطلاق يقع ، والمال لا يجب ، لأن الإكراه لا يعدم الاختيار في السبب والحكم جميعا ، وإلزام المال يعدم عند عدم الرضا ، فصار كأن المال لم يوجد فلم يتوقف الطلاق ولا يجب المال ، لأن إلزامها غير صحيح^(١) .

قوله : وإن كان يحتمله ...

أى إن كان القول يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه أى الإجارة ، فإنه يقتصر على المباشر أيضا كالذى لا يحتمل الفسخ إلا أنه يفسد لعدم الرضا ، لأن الإكراه لا يمنع انعقاد السبب ، لصدوره من أهله فى محله ولكنه يمنع نفاذه ، لقوات الرضا الذى هو شرط النفاذ بالإكراه ، فينعقد فاسدا .

فلو أجاز التصرف بعد زوال الإكراه صريحا أو دلالة ، صح ، لأن رضاه قد تم ، فيزول معنى المفسد بالإجازة ، كالبيع بشرط أجل فاسد ، أو خيار فاسد^(٢) وإذا سقط من له (الخيار أو الأجل)^(٣) ما شرط له قبل تقررره كان البيع جائزا ، فكذا هذا .

(١) انظر : (كشف الاسرار للنفى ٥٧٥ / ٢) .

(٢) ق ٢٤٨ / ١ من ب .

(٣) عبارة ب (الأجل أو الخيار) .

ولا تصح الأقاير كلها ، لأن صحتها تعتمد على قيام المخبر به ، وقد قامت دلالة على عدمه .

والأفعال قسمان : أحدهما كالأقوال ، فلا يصلح فيه آلة لغيره كالأكل والوطء ، فيقتصر الفعل على المكروه ، لأن الأكل بقم غيره لا يتصور .

قوله : ولا تصح الأقاير كلها ...

سواء كانت مما يحتمل الفسخ أو (مما) ^(١) لا يحتمله ، لأنه يعتمد أى لأن الإقرار يعتمد قيام المخبر به ، لأنه خبر متميل بين الصدق والكذب ، وإنما يوجب الحق باعتبار رجحان جانب الصدق ودلالته على وجود المخبر به وذلك يفوت بالإكراه ، لأن قيام السيف على رأسه دليل على أن إقراره ^(٢) لا يصلح دليلا على وجود المخبر به ، لأنه يتكلم به دفعا للسيف من نفسه وهو معنى قول الشيخ : وقد قامت دلالة عدمه ... أى عدم ثبوت المخبر به بهذا الإقرار .

قوله : والأفعال قسمان :

أحدهما : كالأقوال فلا يصلح فيه آلة لغيره كالأكل والوطء ، فيقتصر الفعل على المكروه ، لأن الأكل بقم غيره لا يتصور ، وكذا الوطء بآلة غيره لا يتصور ، حتى لو أكره على الأكل وهو صائم ، يفسد صومه ولا يفسد صوم المكروه لو كان صائما بالاتفاق ، لأنه لا يصلح آلة فى نفس الأكل ، فيقتصر على المكروه .

فأما فى نسبته إلى المكروه من حيث أنه إتلاف ، فقد اختلفت الروايات عن أصحابنا : فذكر فى شرح الطحاوى والخلاصة وغيرهما : أنه لو أكره على أكل مال الغير ، يجب الضمان على المكروه دون الأمر وإن كان المكروه يصلح آلة له من حيث الإتلاف كما فى الإكراه على الإعناق ، لأن منفعة الأكل حصلت

(١) فى ح (بما) وهى خطأ .

(٢) قى ٢٣٣ / ب من ح .

له ، فيجب الضمان عليه كما لو أكره على الزنا ، لا يجب الحد ، ويجب العقر^(١) على الزانى ولا يرجع به على المكره ، لأن منفعة الوطء حصلت له ، بخلاف الإعتاق ، لأن مالية العبد تلفت من غير منفعة للمكره^(٢) .

وفى المحيط^(٣) أن الضمان يجب على المكره لا على المكره - وإن كان المكره جائعا وحصلت المنفعة له - ، لأنه أكل طعام المكره بإذنه ، لأن الإكراه إكراه على القبض ، إذ بدونه لا يمكنه الأكل فى الغالب ، (ولما)^(٤) قبض المكره الطعام ، صار قبضه منقولا إلى المكره ، فصار كأن المكره قبضه بنفسه وقال له : كل .

ولو قبضه بنفسه ، صار غاصبا ، ثم مالكا بالضمان ، ثم آذنا له بالأكل وهناك لا يضمن الأكل شيئا ، كذا ههنا .

بخلاف ما إذا أكرهه على طعام نفسه^(٥) فإن كان جائعا ، لا يرجع على المكره بشئ ، وإن كان شعبان ، يرجع بقيمته ، لأنه لا يمكن أن يجعل المكره غاصبا للطعام قبل الأكل ، لأن ضمان الغصب لا يجب إلا بإزالة يد المالك ، ولا يتصور الإزالة ما دام فى يد مالكة ، فتعذر إيجاب ضمان الغصب قبل الأكل ، فلا يصير الطعام ملكا له قبل الأكل ، وإذا لم يوجد سبب الضمان ،

(١) العقر بالضم : دية الفرج المغصوب وصادق المرأة ، ويأتى بمعان أخرى .

ينظر : (القاموس المحيط ٩٦/٢ - ٩٧) .

(٢) راجع : (شرح معانى الآثار ٩٧/٣ ، وبدائع الصنائع ١٧٩/٧ ، ١٨٠- ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٩٣/٤) .

(٣) المحيط البيهاني غير موجود .

وانظر : (الهداية بهوامشها ٣٤٧/٢ - ٣٤٨) .

(٤) فى النسختين معا (وكما) ، وأرى أن الصواب ما أثبتناه .

(٥) أى نفس المكره - بالفتح - .

والثانى : ما يصلح آلة لغيره كإتلاف النفس والمال ، فيجب القصاص على
المكره دون المكره .

وصار أكل طعام نفسه لا طعام المكره إلا أن المكره متى كان شعبان لم يحصل
له منفعة الأكل ، فكان إكراهها على إتلاف ماله ، فيجب الضمان عليه . كذا
فى التتمة ^(١) .

قوله : والثانى : ما يصلح فيه آلة لغيره ...

إذا اتصل الإكراه الملجئ بما يصلح أن / ^(٢) يكون الفاعل فيه آلة لغيره
كإتلاف النفس والمال ، / ^(٣) فإنه يمكن للمكره أن يأخذ المكره ويضرب به نفسا
أو مالا فيتلفه ، ينسب الفعل إلى المكره ، ولزمه حكم هذا الفعل وخرج المكره
من البين ، حتى لو أكره إنسان على قتل إنسان آخر ومع المكره ما أوجب جرح

(١) قلت : وهى تمة الفتاوى - للإمام برهان الدين محمود بن إبراهيم بن عبد العزيز
الحنفى - صاحب المحيط - المتوفى سنة (٦١٦ هـ) .

قال : هذا كتاب جمع فيه الصدر الشهيد حسام الدين ما وقع إليه من الحوادث
والواقعات ، وضم إليها ما فى الكتب من المشكلات ، واختار فى كل مسألة فيها
روايات مختلفة وأقاول متباينة ، ما هو أشبه بالأصول ، غير أنه لم يرتب المسائل
ترتيا ، وبعدما أكرم بالشهادة ، قام واحد من الأحدوثة بترتيبها وتبويبها ، وبنى لها
أساسا ، وجعلها أنواعا وأجناسا ، ثم أن العبد الراجى محمود بن أحمد بن عبد
العزیز زاد على كل جنس ما يجانسه وذيل على كل نوع ما يضاويه . انتهى .
(كشف الظنون ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤) .

وقد بحثت عن هذا الكتاب فلم أجده .

(٢) ق ٢٤٨ / ب من ب .

(٣) ق ٢٣٤ / أ من ح .

وكذا تجب الدية على عاقلة المكره .

المقتول بأن قال : اقتله بالسيف ، أو لاقتلنك ، فقتله ، وجب القود / (١) على المكره بالإجماع ، كذا ذكره فخر الإسلام (٢) .

ولو أكره على الرمي إلى صيد ، فرمى إليه ، فأصاب إنسانا ، وجبت الدية على (عاقلة) (٣) المكره والكفارة عليه ، كما لو باشره بنفسه ، لأنه لما أكرهه بالقتل ، يقدم عليه - وإن كان حراما طلبا لخلاص نفسه - يفسد اختياره ويصير (كالمجبول) (٤) على هذا الفعل يقتضيه الطبع إذ الإنسان مجبول على حب الحياة ، فإذا عارض هذا الاختيار الفاسد اختيار صحيح (٥) ، وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ، فينسب الفعل إلى المكره ويجعل المكره آلة له ، فصار المكره عليه في حكم عديم الاختيار والتحق بالآلة التي لا اختيار لها بمنزلة سيف أو عصا ، فلا يوجب الضمان عليه ، وهذا في الإكراه الكامل .

فأما في القاصر وهو الذي لا يوجب الإلجاء كالإكراه بحبس أو قيد ، لا يوجب نقل الفعل إلى المكره ، حتى يجب الضمان ، والقود على الفاعل ، لأنه إنما يصير كآلة عند تمام الإلجاء ، لفساد الاختيار باعتبار خوف التلف على نفسه ، وليس في الإكراه القاصر ذلك ، فبقى الفعل مقصورا على المكره

(١) ق- ٢٣٤ / ١ من ح .

(٢) راجع : (أصوله في كشف الأسرار ٣٩١ / ١٤) والمراد بالإجماع هنا أيضا إجماع أئمة الحنفية .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ب (كالمجنون) وهي خطأ .

(٥) وهو اختيار المكره - بالكسر - .

وإنما ينسب الفعل إلى المكره فيما يصلح فيه آلة له ، إذا لم يتبدل محل الجناية ، فأما إذا تبدل ، فلا ينتقل إليه ، لأن في تبدل المحل خلاف المكره لأنه لم يوجد منه الإكراه ^(١) على المحل الآخر ، فيكون طائعا في ذلك ، وفي خلاف المكره بطلان الإكراه ، فإذا بطل الإكراه ، اقتصر ^(٢) الفعل على الفاعل .

وهذا كمن أكره محرما على قتل ، أو أكره حلالا على قتل صيد الحرم ، فإن هذا الفعل يقتصر على المباشر ولا ينتقل إلى المكره وإن كان يتصور أن يجعل المباشر آلة له ، فيأخذه ويضربه على الصيد ومع هذا لم يجعل آلة له ، لأن في ذلك تبديل محل الجناية ، لأن محل الجناية في الحقيقة إحرام المكره أو دينه - وإن كان المحل هو الصيد صورة - لأنه أكرهه على أن يجنى على إحرامه أو على دينه إذا كان حلالا ، لأن حرمة قتل صيد الحرم حق الله تعالى ، فضمامه كان حقا له أيضا ^(٣) .

ولو جعل المكره آلة ، لتبدل محل الجناية ، لأنه حيثئذ ، تكون الجناية واقعة على إحرام المكره أو دينه / ^(٤) وفي ذلك بطلان الإكراه بما ذكرنا .

ولهذا قلنا : إن المكره على القتل يائمه إثم القتل وإن كان القتل مما يصلح أن يكون الفاعل آلة لغيره ، لأن القتل من حيث إنه يوجب المائمه جناية على دين القاتل ، ولو جعل آلة في حقه لتبدل محل الجناية ، لأنها تكون واقعة على دين المكره ، وأنه لم يأمره بذلك ، ولكنه في حق وجوب القصاص ، والدية ،

(١) في ح بعد قوله : (الإكراه) زيادة (فإذا بطل الإكراه) . وليس لها فائدة .

(٢) في ب (واقتصر) .

(٣) راجع في ذلك : (الكشف للنسفي ٢ / ٥٨٠-٥٨١ ، والكشف للبخاري ٤ / ٣٩٤) .

(٤) في ٢٤٩ / أ من ب .

والحرمات أنواع : حرمة لا تنكشف ولا تدخلها رخصة كالزنا بالمرأة وقتل المسلم .

والكفارة ، وحرمان الميراث ينسب إلى المكروه ^(١) لعدم لزوم تبدل الجنائية .
وإنما صار المكروه أثماً ، لأنه أثر روح نفسه على من هو مثله في الحرمة
واطاع المخلوق في معصية الخالق ، لأنه تعالى نهاه عن الإقدام عليه وقصد
ذلك بقلبه وحققه بالفعل ، والقصد عمل القلب وهو لا يصلح فيه آلة لغيره ،
إذ لا يتصور أن يقصد الإنسان بقلب غيره ، فلذلك بقى الإثم عليه .

قوله : والحرمات أنواع ...

هذا بيان أثر الكره في الحرمات بالإسقاط وعدم الإسقاط .

حرمة لا تنكشف أى : لا نكسب ولا تدخلها رخصة كالزنا بالمرأة ، وقتل
المسلم وجرحه ، فإنه لا يحل ذلك بعذر الإكراه ، ولا يرخص فيه ، لأن دليل
الرخصة خوف التلف ، والمكروه - بفتح الراء - ، والمكروه عليه - بفتح الراء
أيضا - وهو المقصود في القتل في استحقاق الصيانة عند خوف التلف سواء ،
فلا يكون له أن يتلف نفس غيره لصيانة نفسه ، فصار الكره في حكم العدم
في حق إباحة قتل المكروه عليه للتعارض بينهما في استحقاق الصيانة ، فإذا قتله
فكانه قتله قتلًا بلا كره ، فيحرم .

وفي الزنا فساد الفراش إن كانت المرأة منكوحه الغير وضياح النسل إن لم
تكن ، وذلك بمنزلة القتل أيضا ، لأن نسب الولد لما انقطع عن الزاني ، لا
يمكن إيجاب النفقة عليه ، ولم تكن للمرأة قوة الإنفاق على الولد لعجزها عن

(١) ق ٢٣٤ / ب من ح .

وحرمة تحتمل السقوط أصلا كحرمة الخمر والميتة ولحم الخنزير .

الكسب ، فيهلك الولد ضرورة ، فكان الزنا بمنزلة الإهلاك حكما فلا ينسب الترخص فيه بالإكراه لما قلنا فى القتل .

ولا يقال الإكراه فى غير المنكوحة مسلم ، أما فى منكوحة الغير ، فغير مسلم ، لأن الولد حيثنذ ينسب إلى الفرائش لقوله - ﷺ - : « الولد للفرائش وللعمام الحجر »^(١) .

لأننا نقول : الأصل أن ينسب الولد إلى من خلق من مائه وتجب النفقة عليه ، لأنه جزؤه ، فلما انقطع عنه ، كان إهلاكاً حكماً بالنظر إلى الأصل ، وقد نفى صاحب الفرائش نسب مثل هذا الولد عن نفسه عادة ، فيؤدى إلى الإهلاك أيضا .

وإنما قيد /^(٢) الزنا بالمرأة ، ليعلم أن المراد به زنا الرجل ، فإن زنا المرأة يحتمل الرخصة ، حتى لو أكرهت بالقتل أو القطع على الزنا ، ترخص لها ذلك ، لأنه ليس فى التمكن معنى القتل الذى هو المانع من الرخص فى جانب الرجل ، لأن نسب الولد عنها لا ينقطع ، ولهذا سقط الإثم والحد عنها .

قوله : وحرمة تحتمل السقوط أصلا كحرمة الخمر والميتة ولحم الخنزير ...

فإن الإكراه الكامل يوجب إباحة هذه الأشياء ، لأن حرمة هذه الأشياء لم

(١) أخرجه : (البخارى ٢٢/٨ ، ومسلم ١٠٨٠/٢ ، وأبو داود ٧٠٢/٢ ، والترمذى ٤٥٤/٣ ، والنسائى ١٨١/٦ ، وابن ماجه ٦٤٧/١ ، وغيرهم) .

(٢) ق ٢٤٩ / ب من ب .

تثبت بالنص إلا عند الاختيار ، قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ استثنى حالة الضرورة والاستثناء من التحريم بإباحة ^(١) أو الكلام صار عبارة عما وراء المستثنى بالاستثناء وقد كان مباحا قبل التحريم فبقى على ما كان فى حالة الضرورة .

وهذا كمن اضطر إلى ذلك لجوع أو عطش ، فإنه يصير مباحا فى حقه ، ألا يرى أن رفع التحريم فى هذه الأشياء يعود إلى المتناول .

أو الخمر فلما فيها من إزالة العقل والصد عن ذكر الله تعالى .

(وأما الخنزير ، فلما فى أكله من عدو طبعه إلى الأكل ، وأما الميتة فمن الخبائث ، وقال تعالى : ﴿ ويصدكم عن ذكر الله ﴾ ^(٢) وعن الصلاة ﴿ ^(٣) ، (قال) ^(٤) : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ ^(٥) ، فإذا أدى ذلك إلى فوت الكل كان فوت البعض أولى من فوت الكل .

فإذا سقطت الحرمة فى حالة الإكراه ، كان المكروه فى الامتناع (من

(١) ق ٢٣٥ / ١ من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) سورة المائدة / ٩١ . والآية بكاملها : ﴿ إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والمير ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون ﴾ .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) سورة الاعراف / ١٥٧ ، والآية بكاملها : ﴿ الذين يتبعون الرسول النبى الأسمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ .

وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها تحتمل الرخصة لإجراء كلمة الكفر .

تناوله^(١) مضيعة لذمة ، فصار أثما ، وهذا إذا تم الإكراه بأن يخاف على نفسه أو عضوه .

فأما إذا قصر بأن أكره على ذلك بالحبس أو الضرب أو القيد ، لم يحل له تناول ، لعدم الضرورة إلا أنه إذا شرب في هذه الحالة ، لم يحد ، لأنه إذا تم الإكراه ، أوجب الحل .

فإذا قصر ، أورث شبهة مسقطه للحد ، بخلاف المكره على القتل بالحبس إذا قتل ، فإنه يقتصر ، لأنه إذا تم الإكراه ، لم يحل القتل ، لكنه ينتقل إلى المكره ، (فيقتصر)^(٢) هو ، فأما إذا قصر ولم ينتقل ، لم يصير شبهة أيضا .

قوله : وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها تحتمل الرخصة ...

أى : يجوز الترخيص فيها كإجراء كلمة الكفر في حالة الإكراه ، وذلك لأن إجراء كلمة الكفر حرام بلا شبهة ، ولا يحتمل السقوط ، لأن التوحيد واجب على العباد إلى الأبد ، والكفر بالله حرام إلى الأبد ، فلا يسقط حرمة بالإكراه إلا أنه رخص للعبد إجراء كلمة الكفر بشرط اطمئنان^(٣) القلب بالنص في

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (فيقتضى) وهو تصحيف .

(٣) يعنى لو أظهر الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، لم يأثم ، كما فعل ذلك عمار بن ياسر -رضى الله عنه - ولو صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر بأذلا نفسه لإعزاز دين الله تعالى ، آخذًا بالعزيمة وصار مثابا كما فعل ذلك خبيب - رضى الله عنه - حيث امتنع عن إظهار كلمة الكفر حتى صلبه الكفار ، فسماه رسول الله - ﷺ - :
- -
أفضل الشهداء .

قصة عمار وقصة خبيب ^(١) - رضى الله عنهما - وقد بينها في باب العزيمة والرخصة ^(٢).

وذلك أن في إجراء كلمة الكفر فوات التوحيد صورة لا معنى ، لأنه يعتقد وحدانية الله تعالى بالقلب / ^(٣) وهو الأصل ، والإقرار باللسان مرة واحدة كاف لتسام الإيمان ، وما بعدها دوام على ذلك الإقرار ، وبالإقرار تفويت الدوام وذلك لا يوجب خلافاً في أصل الإيمان ، لكن لما كان الإجراء كفراً صورة ، كان حراماً ، لأن الكفر حرام صورة ومعنى ، ولو امتنع بفوت حقه في النفس صورة ومعنى ، فاجتمع ههنا حقان : حق العبد في النفس ، وحق الله تعالى في الإيمان فيرجع حق العبد لو استوى الحقان لحاجته وغنى الله تعالى .

وكيف إذا ترجح حق العبد ههنا ، لأنه يفوت صورة ومعنى ، وحق الله تعالى في الإيمان ، فيرجع حق العبد لو استوى الحقان لحاجته وغنى الله تعالى .

== ينظر : (التوضيح حاشية التلويح ص ٦٨٩) .

(١) هو : خبيب بن عدي بن عامر بن مجدعة ، الأنصاري ، الأرسى ، الشهيد ، شهد بدرًا ، وكان فيمن بعثه النبي - ﷺ - مع بنى الحيان ، فلما صاروا بالرجيع ، غدروا به . واستصرخوا عليهم ، وقتلوا فيهم ، وأسروا خبيبا وزيد بن الدثنة ، فباعوهما بمكة ، فقتلوهما بمن قتل النبي - ﷺ - من قومهم ، وصلبوهما بالتنعيم . (موضع بمكة في الحل على بعد ١٠ كيلو متر من المسجد الحرام نحو المدينة المنورة) .

ينظر : (الإصابة ٤١٨/١ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٤٣٠/١ فما بعدها ، وحلية الأولياء ١١٢-١١٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٤٦/١ - ٢٤٩) .

(٢) انظر : (ص ٥٠١ فما بعدها) .

(٣) في ٢٥٠ / ١ من ب .

وحرمة تحتل السقوط فى الجملة لكنها لم تسقط بعذر الإكراه .
واحتملت الرخصة أيضا تناول المضطر مال الغير .

وكيف إذا ترجع حق العبد ههنا ، لأنه يفوت صورة ومعنى ، وحق الله تعالى لم يفت معنى ، فلهذا رخص الإقدام مع كونه حراما ، كذا فى شرح التقويم^(١) .

فأما إذا صبر ، فقد بذل نفسه لإعزاز دين الله تعالى ، كان شهيدا .
وإذا أجرى فقد /^(٢) ترخص بالادنى صيانة للأعلى ، وكذلك هذا فى سائر حقوق الله تعالى مثل إفساد الصوم ، والصلاة ، وقتل صيد الحرم أو الإحرام لما قلنا .

قوله : وحرمة تحتل السقوط إلى آخره ...

تناول مال الغير ، وإتلافه حرام بالنص ، قال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾^(٣) ولأن حرمة وعصمته لحق صاحبه وهى باقية ، فيبقى حراما لبقاء دليل الحرمة ، ولكنه يحتل سقوط الحرمة بإباحة مالكه ، ولكنها لم تسقط بعذر الإكراه ، لأن به لا تسقط عصمته ، لكن يرخص فيه بالإكراه التام ، لأن حرمة النفس فوق حرمة المال ، فجاز أن يجعل المال وقاية للنفس ، فإذا استوفاه ضمنه ، لبقاء عصمته ، ولو ترك ، حتى مات ، كان شهيدا لبقاء حرمة .

(١) وقد بحث عنه ، فلم أشر عليه ، وقد نقل ذلك عنه عبد العزيز البخارى فى (كشف الاسرار ٤ / ٣٩٩) أيضا .

(٢) ق ٢٣٥ / ب من ح .

(٣) سورة البقرة / ١٨٨ ، ونظام الآية : ﴿ وتدلو بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ .

ولهذا لو صبر فى هذين القسمين حتى قتل ، صار شهيدا ^(١) .

وهذا كمن أصابته مخمصة ، حل له تناول طعام الغير رخصة لا إباحة مطلقة ، لأن حرمة لحق العبد وهو لم يتجه ، فبقى محرما إلا أنه عارضه أمر فسوقه وهو الإكراه والاضطرار ، وجب العمل بالمعارض ، حتى يثبت له الترخيص .

ولهذا إذا صبر فى هذين القسمين ...

أى فى إجراء كلمة الكفر وتناول مال الغير حتى قتل ، صار شهيدا لما قلنا : إن الحرمة باقية ، فيكون باذلا مهجته فى رضا الله تعالى .
وهذا بخلاف طعام نفسه حيث لو تركه فى هذه الحالة ، حتى قتل أو مات ، لا يكون مأجورا ، لعدم حرمة .

(١) وبهذا ينتهى متن المنار والذى يأتى بعد ذلك من (فصل فى المتفرقات) فهو من كلام الشارح - رحمه الله - ولذا لم يوجد هذا الفصل فى غير هذا الشرح ، وفى شرحه للمصنف .

وقال ابن نجيم الحنفى :

" وقد ختم كتابه بلفظ الشهيد رجاء أن يكون بصبره على العلم كالشهيد باعتبار عدم انقطاع عمله " .

(فتح الغفار بشرح المنار ٣ / ١٢٣)

« فصل فى المتفرقات »^(١)

مسألة : الإلهام :

وهو : إيقاع الشيء فى القلب من علم يدعو إلى العمل به من غير استدلال ونظر فى حجة شرعية ^(٢) - حجة على الملهم وعلى غيره - إن كان الملهم نبيا ، وعلم أنه من الله تعالى .

وإن كان وليا ، فليس بحجة أصلا .

وقال بعض ^(٣) الصوفية ^(٤) : وهو حجة عليه لا على

(١) قلت : لا يوجد هذا الفصل نهائيا فى المنار وشروحه المتداولة بين أيدينا كشرحه لابن ملك ، وشرحه لابن نجيم وشرحه للاجيون . إلا فى شرحه للمصنف نفسه المسمى بكشف الاسرار ، وفى هذا الشرح . وليس وجوده فى هذين الشرحين على منهج المتن والشرح ، بل هو فصل مستقل جمع فيه الإمام النفسى - رحمه الله - إحدى عشرة مسألة من المسائل المتفرقة وألحقه فى نهاية شرحه للمنار ، واتبعه شيخنا الإمام (الكاظمي) - رحمه الله - فأوضح بعض مسائله وأوجز أخرى منها .

(٢) وعرفه القاضى أبو زيد بقوله : « الإلهام ما حرك القلب بعلم يدعو إلى العمل به من غير استدلال بآية ولا نظر فى حجة » . انظر (التقويم ٧٧٦/٢) .

(٣) لم أقف على تعيين هؤلاء ، وهكذا حكاه صاحب الجوامع ٣٥٦/٢ .

وقال الجرجاني : « وهو ليس بحجة عند العلماء إلا عند الصوفية » .

(التعريفات ص ٣٤) .

(٤) قلت : يرى بعض العلماء كالطوسى وابن خلدون : أن أصلها يعود إلى لبس الصوف شعار الأنبياء والأصفياء .

ويرى آخرون : أنه نسبة إلى أهل الصفة وإلى الصوف معا .

بينما يرى الإمام القشيري أن الكلمة جامدة وأنها تجرى على غير قياس ، وأنه لا ==

غيره^(١) .

(و كذا الواردات ^(٢)) ، والمكاشفات ^(٣) الموافقة للدلائل الخفية العقلية والنقلية ، حجة عليه لا على غيره ^(٤) عندهم .

ولكن/ ^(٥) يجب على المرید متابعة شيخه فى الإلهامات والواردات

= يشهد لهذا الاسم اشتقاق من جهة العربية ولا قياس ، ولهذا فالأظهر أنه كالقلب . هذا من ناحية اللغة وأصل الكلمة . وأما من ناحية معناها الاصطلاحى : فقبل : هو الصبر تحت مجارى الاقدار ، والرضا بما يعطيه يد الجبار ، وقطع الفيافى والقفار . وقبل : هو الدخول فى كل خلق سنى ، والخروج من كل خلق دنى .

وقيل : هو الأخذ بالحقائق ، واليأس مما فى أيدي الخلائق . وقيل غير ذلك .

هذا وقد نقل عن بعض الصوفية أو المتسبين إليهم بعض المنكرات والمبتدعات التى ما أنزل الله بها من سلطان . انظر (التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٢١ - ٢٦ ، ومقدمة ابن خلدون ص ٤٦٧ ، والمنقذ من الضلال ص ٦١ ، وتلبيس إبليس ص ١٨٥ فما بعدها ، واعتقادات فرق المسلمين والمشرىين بتحقيقه ص ٩٧ - ٩٩ ، والفرق بين الفرق ص ٣١٧) .

(١) راجع أقوال العلماء حول حجة الإلهام وعدم حجيته فى :

(تيسير التحرير ١٨٥/٤ ، وجمع الجوامع بحاشية البنائى عليه ٣٥٦/٢ ومسلم الثبوت ٣٧١/٢ ، وكشف الأسرار للنسفى ٥٨٦/٢ - ٥٨٨ ، وشرح الكوكب المنير ١/ ٣٣٢ - ٣٣٠) .

(٢) وهى جمع وارد وهو : كل ما يرد على القلب من المعانى الغيبية من غير تعمد من العبد .

(التعريفات للبرجاني ص ٢٤٩) .

(٣) وهى جمع مكاشفة ، والمكاشفة : حضور لا ينعت بالبيان .

(المرجع السابق ص ٢٢٧) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) ق ٢٥٠ / ب من ب .

والمكاشفات (١).

بعدما عرف أن شيخه صاحب كرامة (٢) وولاية (٣).

تمك بعض الصوفية بقوله تعالى : ﴿قَالَهُمَا فَجُورُهَا وَتَقَوَاهَا﴾ (٤) أى : عرفها فى القلب .

ولأنه إذا جاز أن يلهم النحل حتى عرفت مصالحها كما قال تعالى : ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ (٥) بلا نظر منها ، فالمؤمن مع انشراح صدره بذلك أولى .

(١) قلت : هذا كلام لا أصل له فى الشريعة الإسلامية ، لأن الوجوب حكم شرعى لا يثبت إلا بنص شرعى من كتاب أو سنة ، أو بإجماع الأمة ، ولا يوجد شيء من ذلك على وجوب متابعة المريد لشيخه فى الإلهامات وغيرها .

(٢) وهى ظهور أمر خارق للعادة من قبل شخص غير مقارن لدعوى النبوة .
فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح ، يكون استدراجا ، وما يكون مقرونا بدعوى النبوة ، يكون معجزة .
(التعريفات للجرجاني ص ١٨٤) .

(٣) والولاية من الولى - مثل قُلُس - وهو القرب : فهى قرابة حكمية حاصلة من العتق أو من الموالاة .

وتأتى بمعنى النصرة أيضا ، وصاحب الولاية يسمى وليا . والولى فعيل بمعنى الفاعل وهو : من توالى طاعته من غير أن يتخللها عصيان أو بمعنى المفعول وهو : من يتوالى عليه إحسان الله وأفضاله .

والولى هو : العارف بالله وصفاته بحسب ما يمكن ، المواظب على الطاعات ، والمجتنب عن المعاصى ، المعرض عن الانهماك فى اللذات والشهوات . انظر : (القاموس المحيط ٤/ ٤٠٤ ، والمصباح المنير ٢/ ٦٧٢ - ٦٧٣ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٥٤) .

(٤) سورة الشمس / ٨ .

(٥) سورة النحل / ٦٨ . وتقام الآية : ﴿ أن اتخذى من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ﴾ .

وبقوله - ﷺ - : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » وما الفراسة إلا خبر عما يقع في القلب . وبقوله - ﷺ - : « لو ابصت وقد سأله عن البر والإثم : وضع يده على صدره فما حك في قلبك فدعه وإن أفثاك الناس » (١) .

فقد جعل رسول الله ﷺ - شهادة قلبه بلا حجة ، أولى من الفتوى بقوله - ﷺ - : « إن يكن في هذه الأمة محدث فهو عمر » (٢) أى ملهم .

وقالت الأمة فيمن اشتبهت عليه القبلة ، فصلى بغير تحر ، لم تجز صلاته ، وإن صلى بتحر ، جازت صلاته . فدل أن الإلهام حجة من الله كرامة للمؤمن إلا أنه إذا عصى واتبع هواه حرم تلك الكرامة .

وحجة الجمهور قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ (٣) .

فألزمهم الكذب لعجزهم عن البرهان ، فلو كان الإلهام حجة لما ألزمهم ولما تحقق العجز عن إقامة البرهان .

وقال - ﷺ - : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » (٤) .

(١) تقدم تخريجه ص (١٥٢) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٢٠٠ / ٤) بلفظ : « لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون ، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر » ، ومسلم ١٨٦٤ / ٤ ، والترمذى ٦٢٢ / ٥ .

(٣) سورة البقرة / ١١١ .

(٤) أخرجه : (الترمذى ١٩٩ / ٥) بلفظ : « من قال في القرآن بغير علم ، فليتبوأ مقعده من النار » وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وفى رواية : « اتقوا الحديث عنى إلا ما علمتم ، فمن كذب على متعمدا ، فليتبوأ مقعده من النار » ، ومن قال فى القرآن برأيه ، فليتبوأ مقعده من النار » وقال : هذا حديث حسن .

والتفسير جائر بالرأى المستفاد من النظر والاستدلال بأصول الدين بالإجماع ،
فتعين أن المراد به بلا نظر فى الأصول ، فلا يكون الإلهام حجة .

ولأن ما يقع فى قلبه قد يكون من الله تعالى ، وقد يكون من الشيطان كما
قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ ﴾ .

وقد يكون من النفس كما قال تعالى : ﴿ وَنَعْلَمُ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ ﴾ ^(١) .
فما يكون من الله حجة ، وما يكون من غيره لا يكون حجة .

فلا يكون حجة مع الاحتمال ، ولا يمكن التمييز بين هذه الأنواع إلا بعد
النظر والاستدلال بأصول الدين ، وإذا استدل على ذلك يكون اجتهدا منه لا
إلهاما .

ولأنه لم يجز متابعة النبى - ﷺ - قبل ظهور المعجزة عند أهل السنة ، فلا
يجوز متابعة الشيخ أيضا بدون العلم ، بأنه يصلح شيخا ومقتدى .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَالْهَمُّهَا فَجُورُهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ معناه : أنه عرفها طريق
الخير والشر بطريق العلم وهو الآيات والحجج ^(٢) .

وأما وحى النحل ، فلا كلام فيه لأن الله تعالى أضاف ذلك إلى نفسه .
وما يكون من الله تعالى ، فهو حق لا محالة ، وإنما الكلام / ^(٣) فى شىء
يقع فى القلب ولا يدرى أنه من الله تعالى أم من الشيطان أم من النفس ؟ ولا

(١) سورة ق/١٦ . والآية بكاملها : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ
وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ .

(٢) كما قال تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ .

ينظر : (الجامع لاحكام القرآن ٢٠ / ٧٥) .

(٣) ق ١/٢٥١ من ب .

نتنكر كرامة الفراسة ، ولكننا لا نجعل شهادة القلب حجة لجهلنا أنه من الله تعالى أم لا ؟

وحديث وابصة ورد فى باب ما يحل فعله وتركه ، فيجب ترك ما يريه إلى ما لا يريه احتياطاً ، فأما ما ثبت حله بدليل ، فلا يجوز تحريمه بشهادة قلبه ، وكذا ما ثبت حرمة فلا يحل تناوله بشهادة قلبه .

وأما حديث عمر - رضى الله عنه - ففيه أنه كان مخصوصاً به ونحن لا نتنكر هذه الكرامة ، وإنما نتنكر إثبات الشرع به .

وعمر كان يعمل فى المشروعات / (١) بالكتاب والسنة والاجتهاد وما (٢) يدعو الناس إلى ما فى قلبه .

والتحرى عند الضرورة حجة فى حق المتحرى ، لقوله تعالى : ﴿ والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ (٣) .

قيل : نزلت الآية فى صحة التحرى عند الحاجة إلى معرفة القبلة (٤) .

ويلحق غير المنصوص وهو التحرى فى الأوانى ، والثياب ، والمساليخ (٥) ونحوها عند الحاجة بالمنصوص ، والتحرى ليس من باب الإلهام

(١) فى ٢٣٦ / ب من ح .

(٢) ما نافية (هامش ب) .

(٣) سورة البقرة / ١١٥ . وقام الآية : ﴿ إن الله واسع عليم ﴾ .

(٤) راجع : (الدر المشور فى التفسير بالمأثور ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ط . دار الفكر) .

(٥) لعلها تكون جمع ملاح كالمصاييح جمع مصباح والملاح : الجلد .

انظر : (لسان العرب ٤ / ٢٥) .

بل (هو)^(١) نوع استدلال بالامارات المغلبة للظن والإلهام ما يقع في القلب من غير نظر واستدلال^(٢) .

مسألة :

لا عموم لحكاية الحال إذ الداخِل في الوجود واحد من الأحوال كما في قولهم : فلان دخل الدار^(٣) .

وهذا ؛ لأن الأصل أن لا يكون قول الراوى حجة ؛ لأنه ليس بصاحب وحى ، والحجة : الوحى أو الاجتهاد .

وإنما جعل حجة ضرورة أنه حكى عن صاحب وحى ، فالثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ، ولا ضرورة فى العموم فلا يثبت .

مسألة :

العرف ما استقر فى النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول . والعادة ما استمروا عليه وأعدوا له مرة بعد أخرى^(٤) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ويضاف إلى ذلك : أن الإلهام مشترك الدلالة : فإنه إذا قال : إني ألهمت بأن ما أقوله حق . فخصمه يقول : إني ألهمت بأن ما تقوله باطل . فإذا قال لخصمه : إنك لست من أهله ، فيقابله خصمه بمثله .

ولأن خصمه يقول : إني ألهمت بأن القول بالإلهام باطل ، فإلهامى حجة أم لا ؟ فإن قال : حجة ، بطل قولهم ، وإن قال : لا ، فقد أقر ببطان إلهام فى الجملة . وإذا كان الإلهام بعضه صحيحا ، وبعضه باطلا لم يمكن الحكم بصحة كل الإلهام على الإطلاق ، ما لم يقدم دليل صحته وحيثه ، يكون المرجع إلى الدليل دون الإلهام . والله أعلم .

راجع : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٥٨٨) .

(٣) راجع هذا المبحث فى : (المرجع السابق ٢ / ٥٩٠) .

(٤) ، قلا : العرف : عادة جمهور قوم فى قول أو فعل . فالعادة والعرف بمعنى واحد ، =

والجدل مأخوذ من الجدل وهو القتل والإحكام .

وفى الاصطلاح : عبارة عن دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة أو شبهة^(١).

وسميت المناظرات مجادلات ، لأن كل واحد من المناظرين يحكم دعواه بالدليل .

ثم إن كان قصد كل واحد منهما منه العناد والغلبة ، (فهو^(٢)) مذموم وإليه أشار النبي - ﷺ - بقوله : « ما ضل قوم بعد هدى إلى أوتوا الجدل »^(٣).

= لأن مؤداهما واحد . قال الشيخ محمد أبو زهرة :

إذا اعتادت الجماعة أمرا ، صار عرفا لها ، فعادة الجماعة وعرفها متلاقيان في المؤدى ، وإن اختلف مفهومهما ، فهما يتلاقيان فيما يختص بالجماعات .

وقال الشيخ عبدالوهاب خلاف : « والعرف والعادة في لسان الشرعيين لفظان مترادفان معناهما واحد » .

راجع في تعريف العرف ، وأقسامه ، والاحتجاج به إلى :

(مالك للشيخ محمد أبو زهرة ص ٤٢٠ ، ومصادر التشريع الإسلامى ص ١٤٥ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٤٩ ، وأثر الأدلة المختلف فيها فى الفقه الإسلامى للدكتور مصطفى ديب البغا ص ٢٤٢ فما بعدها) .

(١) قلت : وقد تقدم أن ذكرت تعريفه لفئة واصطلاحا ، ونوعيه : (المحمود والمذموم) راجع ص ٩٣٤ هامش رقم (١) .

(٢) فى ب (فهو) وهى خطأ .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٣٧٩/٥ وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه ١٩/١ ، وأحمد فى مسنده ٢٥٢/٥ ، ولفظ الترمذى بكامله هكذا : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ثم تلا رسول الله - ﷺ - هذه الآية : ﴿ ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون ﴾ » .

وانظر كذلك : (تخريج أحاديث الإحياء - للحافظ العراقى ٦٩/١ ، ١٥٥٩/٣ ، والترغيب والترهيب للمندرى ١٠٩/١) .

وإن كان القصد منه إظهار الحق ، فمحمود ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ (١).

قال القاضى أبو زيد : للمجادلة شروط وآداب وركن وداعية وغرض : أما الشروط فهى : أن يكون غرضها إظهارالحق دون العناد .

وأن يكون عالما بحقائق العربية ، بصيرا فى القواعد / (٢) الفقهية والتاويلات للآيات والأخبار .

وأن يكون حافظا للنصوص والأخبار .

وأن يكون من يجادل معه منصفا طالبا للحق لا وقيحا ولا غليظا .

وقيل : من الشرائط تحرير المبحث وأن لا ينصب أحدهما منصب الآخر وأما الآداب ، (فتجنب الاضطراب) (٣) مما سوى اللسان من الجوارح ، والاعتدال فى خفض الصوت ورفع ، وحسن الإصغاء إلى كلام صاحبه ، والإعراض عن الغضب / (٤) وقصد الانتقام ، والاحتراز عن التكلم فى مجلس الشغب والتكلم فى مجلس جماعة لا يستمعون كلامهم تكبرا ، لأنه يؤدى إلى الاستخفاف ، وإذا استخف كل (٥) خاطره .

(١) سورة النحل / ١٢٥ . والآية بكاملها : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾ .

(٢) ق ٢٥١ / ب من ب .

(٣) فى ب (فيجب الاضطراب) وهى تحريف .

(٤) ق ٢٣٧ / ١ من ح .

(٥) كل بالفتح : أى : ثقل ، والكل : العيال ، وكل الرجل كلاً : صار كذلك ويطلق الكل على الواحد وغيره ، وبعض العرب يجمع المذكر والمؤنث على كلول . والكل : اليتيم ، والكل أيضا : الذى لا ولد له ، ولا والد يقال : منه كل يكل - من ==

وأما الداعية ، فالسؤال من المسترشد ، أو الابتلاء ، بوقوع حادثة شرعية ليتضح حكمها بالذاكرات ، أو وقوع مشكل فى قاعدة أو فيما يتعلق بها من الوسائل ، أو الحاجة إلى معرفة توفيق بين الدليلين المتعارضين صورة .

وكل هذه المناظرات سعى فى إحياء الشريعة المصطفوية .

وقال - ﷺ - : لا بى بكر وعمر - رضى الله عنهما - : « قولا فإنى فيما لم يوح إلى مثلكما » ^(١) ولا يخفى أن فى مذاكرات العلماء المسترشدين فوائد لا تحصى ، وجهاد العلماء فى حل المشكلات أقسوى درجة من جهاد الغزاة مع الكفار .

لذا قال النبى - ﷺ - : « مداد العلماء يوزن مع دم الشهداء » ^(٢) والمداد للعلماء فرع ، والدم للشهداء أصل .

== باب ضرب - كلاله ، والمراد به هنا : المعنى الأول .

(المصباح المنير ٥٣٨/٢) .

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، وأخرجه مسلم (١٨٣٥ / ٤ - ١٨٣٦) بلفظ : « إذا أمرتكم بشئ من رأى فإنما أنا بشر » . وفى رواية : (أنتم أعلم بأمر دنياكم) .

وأخرجه نحوه : ابن ماجه (٨٢٥ / ٢) وأحمد فى مسنده ١٦/٥ ، ٢٦٨ ، ١٢٨/٦ .

(٢) أخرجه : العجلونى فى كشف الخفاء ٢٦٢/٢ بلفظ : « مداد العلماء أفضل من دم الشهداء » .

وقال : (رواه المنجنيق : فى رواية الكبار عن الصغار ، له عن الحسن البصرى .

وقال الزركشى عن الخطيب : موضوع ، وقال : إنه من كلام الحسن .

ورواه ابن عبد البر عن أبى الدرداء رفعه بلفظ : « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء ، فيرجع مداد العلماء على دم الشهداء وللخطيب فى تاريخه : عن ابن عمر مرفوعا : « وزن حبر العلماء بدم الشهداء ، فرجع عليهم » . وفى مسنده ==

وأما الركن ، فإقامة الدليل الصحيح على ثبوت المدعى .

وأما الغرض فظهور حق ليعتقد ، أو ظهور خير ليعمل به ، وترك ضديهما وهو الباطل والشر ^(١).

مسألة :

المستثنى إذا تعدد بغير حرف العطف كقول الرجل لفلان على عشرة إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة ، يكون الاستثناء من الإثبات نفى ومن النفى إثبات ، فيلزم عليه أربعة ^(٢) إلا إذا كان أكثر من الأول أو مساويا ، فإنه يعود الكل إلى

== محمد بن جعفر متهم بالوضع ، ومن ثم قال : الخطيب موضوع ، و... إلخ) .

(١) قلت : لقد بحث في كتب الإمام القاضى أبى زيد الدبوسى كالتقويم والأسرار والتأسيس عن هذه الشروط والآداب و... فلم أعر عليها وقد ذكر شيئا منها حافظ الدين السفى فى (كشف الأسرار ٥٩٣/٢) والله أعلم .

(٢) قلت : ولضبط ذلك ثلاث طرق :

الأولى : طريقة النقص والجمع وهى : أن تطرح الاستثناء الأول من المستثنى منه المقربة أولا ، ثم تقصد إلى الاستثناء الثانى فتجمعه مع الباقي من المستثنى منه الأول ، ثم تنقص الاستثناء الثالث من المجموع المذكور .

الثانية : طريقة النقص وهى : أن تبدأ بالاستثناء الأخير فتقص كل استثناء من الذى قبله إلى أن تصل المستثنى منه الأول .

ويشترط فى هاتين الطريقتين أن يكون كل الثانى أبدا أقل من الذى قبله .

الثالث : طريقة الشفع والوتر وهى : أن تجمع كل وتر من الاستثناءات فتخرجه من المستثنى منه ، وتجمع كل شفع منها فتدخله فى المستثنى منه المقربة ، وما اجتمع منه فهو المقربة المطلوب .

ويعتبر أول الاستثناءات وترا ، وثانيها شفعا وهكذا ، وليس لزوجية العدد أو فرديته عبرة فى الشفعية والوترية . ولزيد من المعلومات حول الاستثناء وأحكامه يراجع : ==

أول الكلام ، لتعذر الاستخراج .

ولو تعدد بحرف العطف ، فالاستثناء يعود إلى أول الكلام أيضا كقوله :
على عشرة إلا خمسة وإلا ثلاثة ، يجب عليه درهمان .

واستثناء الكل من الكل لا يصح نصا ، ويصح ضمنا كقوله : نسائي طوالق
إلا عائشة وحفصة وزينب وقاطمة ، لم تطلق واحدة منهن .
ولو قال : نسائي إلا نسائي ، طلقت كلهن ^(١) .

مسألة :

تخصيص العام بالدليل العقلي جائز خلافا لبعض الناس :

وذلك مثل قوله تعالى : ﴿واقموا الصلاة﴾ ونحوه من الخطابات فإن
الصبيان والمجانين مخصوصون بالإجماع بالدليل العقلي ، لأن خطاب من لا
يفهم لا يصح عقلا / ^(٢) .

مسألة :

النسخ لا يجوز في الأخبار إلا إذا كان إخبارا عن حل شيء أو حرمة لقوله

== (الاستثناء في أحكام الاستثناء ص ٤٧٨ - ٤٧٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٥٤
فما بعدها ، والمساعد على تهليل القوائد لابن عقيل ٥٧٦/١ فما بعدها - الطبعة
الأولى ، ورسالة مساجستير (الاستثناء عند الأصوليين) لأخيها الشيخ أكرم محمد
أوزيقان التركي ص ١٠٠ فما بعدها) .

(١) راجع (أصول السرخسي ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وتيسير التحرير ٣٠٠/١ ، وفواتح
الرحموت ٣٢٣/١ - ٣٢٤) .

(٢) في ٢٥٢ / ١ من ب .

تعالى : ﴿أحل لكم صيد البحر﴾^(١) وقوله : ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ أو ما جرى مجراه من الأحكام الشرعية ، لأن النسخ فيه يستلزم الكذب ، والخلف^(٢) ، والبدا^(٣) ، والتناقض^(٤) .

وقال بعض الناس : الخلف في الوعيد الإلهي جائز ، لأنه كرم . ولا يصح هذا القول ، لقوله تعالى : ﴿ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده﴾^(٥) أى : وعيده .

(١) سورة المائدة / ٩٦ . وقام الآية : ﴿وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمت حراما واتقوا الله الذى إليه تحشرون﴾

(٢) الخلفُ : وزان فلس : الردىء من القول ، يقال : (سكت ألفا ونطق خلفا) أى سكت عن ألف كلمة ثم نطق بخطأ .

وقال أبو عبيدة : (الخلف من القول هو السقوط الردىء كالخلف من الناس) وأما الخلف بالضم ، فهو اسم من أخلف ، يقال : أخلف الرجل وعده . وهو المراد هنا ، كما يفهم من كلامه الآتى : (وقال بعض الناس .. إلخ) . ينظر : (المصباح المنير ١/ ١٧٩) .

(٣) وقد تقدم معنى البدا فى (ص ١٢٩ هامش رقم (٥)) .

(٤) هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق إحداهما ، وكذب الأخرى كقولنا : زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان . (التعريفات ص ٦٨) .

(٥) سورة الحج : ٤٧ . وقام الآية : ﴿ وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾ . هذا وقد استدل المعتزلة بقوله تعالى : ﴿ ولن يخلف الله وعده ﴾ على أن الله سبحانه لا يفر للعتاة ، لأن الوعد فيه بمعنى الوعيد ، وقد أخبر سبحانه أنه لا يخلفه ، والمغفرة تستلزم الخلف المستلزم للكذب المحال عليه تعالى .

والجواب : أن وعيدات سائر العتاة إنشاءات أو إخبارات عن استحقاقهم ما أوعدوا به لا عن إيقاعه ، أو هى إخبارات عن إيقاعة مشروطة بعدم العفو وترك التصريح ==

مسألة / (١) :

المحرم مقابل الفرض ، وهو : ما ثبت حرمة بدليل قطعى ، وفاعله فاسق يستحق العقاب إن لم يكن فعله بعذر قوى مثل الإكراه ، وجاحده كافر .

والمكروه كراهة التحريم يقابل الواجب ، وهو ما ثبت بدليل مغلب للظن ، وفاعله يستوجب عقاباً أخف من عقاب فاعل المحرم ولا يكفر جاحده .
والمكروه كراهة التنزيه ضد المندوب .

مسألة:

إذا تعارض المجازان ، فالمجاز الأقرب إلى الحقيقة أولى .

وإذا كان أحد الخبرين مكياً والآخر مدنياً ، فالمدنى أولى بالاتفاق : لأن الآخر ناسخ .

مسألة :

يجوز فى مذهب الكرامية (٢) وضع الأخبار لترويج الدين وعند أهل السنة لا يجوز ، لإطلاق قوله - ﷺ - : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده فى النار » .

= بالشرط بزيادة التهيب ، وليس كذلك وعيدات الكفار ، فإنها محض إخبارات عن الإيقاع غير مشروطة بشرط أصلاً كمواعيد المؤمنين ، والداعى إلى التفرقة الجمع بين الآيات . والله أعلم .

راجع : (روح المعانى ١٧ / ١٧٠) .

(١) ق ٢٣٧/ب من ح .

(٢) أصحاب محمد بن كرام السجستانى المتوفى سنة (٢٥٥ هـ) ، الذى كان من عباد المرجنة ، ثم طرد من سجستان إلى غرجستان ، وقد أعدها الشهرستانى من =

ولأن الافتراء والكذب حرام وإن كان نية المقتري الخير .
وقد قال تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ وكل زائد بعد الكمال
نقصان وبدعة .

مسألة :

التقليد وهو قبول قول الغير بلا دليل . ليس بحجة فى أصول الدين ولا
فروعه ، لأنه تعالى رد على المقلدين بقوله : ﴿ أولو كان آباؤهم لا يعقلون
شيئاً ولا يهتدون ﴾ .

وإيمان المقلد صحيح فى القول المختار من الخفية والشافعية لا لكونها مقلداً ،
بل لأنه وقع تصديقه حقاً اتفاقاً من غير قصده على طلب الحقيقة بسبب من
أسباب العلم باعتبار صحة مذهب (إمامه) (٢) .
وأجمع العلماء على أن المقلد عاص بترك الاستدلال .

== الصفاتية ، لأن رئيسهم (كرام) كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهى فيها إلى
التجسيم والتشبيه .

وضلالات أتباعه متنوعة أنواعاً كثيرة .

انظر بعض منكراتهم فى : (الفرق بين الفرق ص ٢١٥ فما بعدها ، والملل والنحل
للشهرستانى ١/ ١٠٨ فما بعدها) .

(١) سورة البقرة / ١٧٠ . وأول الآية : ﴿ وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما
آلفينا عليه آباءنا ... ﴾ .

قال الألوسى - رحمه الله - : * وفى الآية دليل على المنع من التقليد لمن قدر على
النظر ، وأما اتباع الغير فى الدين بعد العلم بدليل ما أنه محق ، فاتباع فى الحقيقة لما
أنزل الله تعالى ، وليس من التقليد المذموم فى شيء - قال سبحانه وتعالى :
﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ .

(٢) فى ب (أمانة) وهو تحريف لعله وقع من الناسخ .

ويحل التقليد فى الفروع الشرعية للعوام ، والمتفقهة الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد فى القول المختار من الحنفية والشافعية^(١) ولكن عليهم أن يقلدوا من هو عندهم أعلم وأورع بالسمع عمن يوثق بقوله .

وقال الغزالي : لا يجوز أن ينتقل عن مذهب إمامه إلى مذهب آخر بهوى النفس ، ويجوز عند الضرورة^(٢) .

والمجتهد لا يقلد مجتهدا آخر إلا إذا كان من الصحابة أو من خيار التابعين عند الحنفية .

وعند الشافعية / ^(٣) لا يجوز للمجتهد فى مذهب الشافعى أن يخالف عن الشافعى - رحمه الله - وهذا تحكم بلا دليل^(٤) .

(١) وقال ابن حزم الظاهرى ، والإمام الشوكانى : لا يحل التقليد ويجب النظر مطلقا للعامى وغيره ، وقال الجبائى : بالإباحة لا بالحرمة ، ولا بالوجوب .

وقال الحشوية والتعليمية : إن طريق معرفة الحق التقليد وإن ذلك هو الراجب ، وإن النظر والبحث حرام .

والذى يظهر صوابا هو : قول القائلين بجواز التقليد وحله فى الفروع الشرعية للعوام ومن شاكلهم من المتفقهة الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ، ولم يعرفوا طرق استنباط الأحكام عن الأدلة ، بل وليس لديهم من الدرك ما يعرفون به الصحيح من السقيم ، ويميزون به الخبيث من الطيب .

راجع : (الأحكام للآمدى ٤ / ٣٠٦ ، والأحكام لابن حزم ٦ / ١٠٣٦ ، والمستصفى ٢ / ٣٨٧ ، ومسلم الثبوت ٢ / ٤٠٢ ، وإرشاد الفحول ص ٢٦٧) .

(٢) راجع : (المستصفى ٢ / ٣٩١) .

(٣) فى ٢٥٢ / ب من ب .

(٤) قلت : لم أعثر لهم على هذا القول ، وإنما المنقول عن الغزالي أنه قال : " . . . فمن اعتقد أن الشافعى - رحمه الله - أعلم والصواب على مذهبه أغلب ، فليس له أن يأخذ بمذهب مخالفه بالنشهى " .

مسألة :

القياس المحرم راجع على القياس المبيح فى الأصح ، إذ فيه الاحتياط^(١) كما لو قالوا فى الحديث المحرم مع المبيح .

وإذا نقل عن مجتهد قولان : إن عرف التاريخ ، فالجديد أولى ، وإن لم يعرف واستويا فى القوة ، فعند الحنفية يرجع المجتهد المتأخر بعد شهادة قلبه . وعند بعض الشافعية / ^(٢) يخير المتبع الذى يقلد القياس فى العمل بأيهما شاء ^(٣) .

مسألة :

قال الإمام الرازى : لا يجوز الترجيح فى الأدلة البيينية ، لأن البيينى لا يجوز أن يكون مرجوحا ^(٤) .

== (المستصفى ٢ / ٣٩١) .

(١) وذلك ، لأن الفعل إن كان حراما ، ففى ارتكابه ضرر ، وإن كان مباحا فلا ضرر فى تركه .

(شرحى المنهاج : نهاية السؤل ، ومنهاج العقول ٣ / ١٧٧ ، ١٧٩) .

(٢) فى ٢٣٨ / ١ من ح .

(٣) راجع : (المحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٢٢) .

(٤) قوله : (لأن البيين لا يجوز أن يكون مرجوحا) لم أجده فى المحصول وإليك نص المحصول : (الترجيح لا يجرى فى الأدلة البيينية ، لوجهين : الأول : أن شرط الدليل البيينى أن يكون مركبا من مقدمات ضرورية ، أو لازما عنها .

الثانى : أن الترجيح عبارة عن التقوية ، والعلم البيينى لا يقبل التقوية ؛ لأنه إن قارنه احتمال النقيض ، ولو على أبعد الوجوه - كان ظنا لا علما) .

وإن لم يقارنه ذلك ، لم يقبل التقوية .

(المحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٤) .

وقالت الحنفية : لليقين مراتب : علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين
وبعضها أقوى من بعض .

قال أبو زيد من الحنفية : القياس المستنبط من الدليل القطعى أقوى من
القياس المستنبط من الدليل المذهب للظن كخبر الواحد والآية المؤولة ، والعام
الذى خص بعضه ، لأن احتمال الخطأ فيه الأقل^(١) .

وعند الآخرين هما سواء ، لأن كل اجتهدا يحتمل الصواب والخطأ . والله
أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب^(٢) .

يقول العبد الضعيف محمد بن أحمد الجندى - ستر الله عيوبه فى الدارين :
هذه فوائد التقطتها من فوائد شيخنا علامة الورى ، جامع الأصول والفروع
شيخنا وأستاذنا وملاذنا مولانا علاء الملة والدين ضياء الإسلام والمسلمين
عبدالعزیز بن أحمد البخارى رحمة الله عليه ورضى عن أسلافه الكرام .

ومن فوائد الإمام المحقق والخبر المدقق ، والأستاذ الكبير (العالم)^(٣)
التحرير مولانا حافظ الدين النسفى ، صاحب المنار ، والكنز والوافى ، ونور
الله مرقده ، مع أبحاث غريبة ، تذكرة للمستفيدين ، وإجابة للمختلفين .

(١) فقد راجعت كتاب التقيويم للإمام أبى زيد الدبوسى عدة مرات فلم أجد فيه ذلك ،
ولكن وجدت نحو هذا فى : القواطع للسمعانى ، والإبهاج للشيخ على بن عبد
الكافى السبكى وولده تاج الدين السبكى ، والمنهاج للبيضاوى ، والمحصل .

فليُنظر : (القواطع ٢/ق ٩٠ ميكروفيلم رقم ٢١٧٧ ، والإبهاج شرح المنهاج
٣/٢٥٧ ، والمنهاج بشرحه - نهاية السؤل ومناهج العقول ٣/١٨٤ ، والمحصل ج ٢
ق ٦١٩/٢) .

(٢) بلغ مقابلة وتصحيحا بقدر الوسع والطاقة بنسخة الشيخ أمين الدين - أدام الله ظله -
(هامش ح) .

(٣) ساقطة من ح .

وأرجو الله تعالى أن لا يقطع رجائي فيما أرتجيه ، وأن لا يخيب أملى فيما
أبتغيه ، إنه خير مسؤول ، وأكرم مأمول .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين .

اللهم حقق بلفظك آمالتنا ، واختم بالسعادة آجالنا برحمتك يا أرحم
الراحمين .

(تم كتاب جامع الأسرار بحمد الله وعونه الغزار على يد الفقير إلى الغفار
إسحاق بن خوبة بن أسعد ، كثير الأوزار المذنب ، الحقيقير المقدار ، حامدا
ومصليا على نبيه خير الأخيار - ﷺ - وعلى آله الأبرار ، وعترته والمهاجرين
والأنصار ، صلاة متواترة آناء الليل وأطراف النهار - يوم الإثنين في أوسط
النهار من الرجب المكرم المعظم ، العظيم المقدار من سنة تسعين وسبعمئة من
هجر نبينا المختار ، - غفر الله لكاتبه العزيز الغفار ، ولوالديه ، ولمن نظر فيه
المهيمن الستار ، وهو الذى يقبل التوبة عن عبادة ويعفو عن الأشرار .

﴿ ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ﴾ ^(١) .

(١) ما بين القوسين عبارة ح ، وأما عبارة ب فهي كما يلى : (تم كتاب جامع الأسرار
فى شرح المنار بعون العليم الستار ، وقد وقع من كتابته بوجه أحسن فى العشر الآخر
من الرجب سنة ثمان وستين وسبعمئة الهجرية) .

والله أعلم ، بالصواب واليه المرجع والمآب . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى
آله وأصحابه ومن دعا بدعوته وسار على نهجه إلى يوم الدين .

- آمين يا رب العالمين - .

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة البقرة (٢) ﴾		
﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم ﴾	١٩	٣٧١
﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾	٣١	٩٨٩
﴿ وأقيموا الصلاة ﴾	٤٣	١٥٦
﴿ وإذا قلنا ادخلوا الباب سجدا ﴾	٥٨	٣٧٤
﴿ ذلك بما عصوا ... ﴾	٦١	٤٥٧
﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾	٦٧	٨٢٨
﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها ﴾	١٠٦	٨٧٨
﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا ﴾	١١١	١٤٣٤
﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾	١١٥	١١٢
﴿ رب اجعل هذا البلد آمنا ﴾	١٢٦	٢٨١
﴿ فول وجهك ﴾	١٤٤	٨٧٩
﴿ إن الصفا والمروة ﴾	١٥٨	٤٠٧
﴿ أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ﴾	١٧٠	١٤٤٥
﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾	١٧٣	٦٠٣
﴿ وأنكم في القصاص حياة ﴾	١٧٩	١١٥١
﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾	١٨٣	٢٥٨
﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾	١٨٧	١٠٣٧
﴿ ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾	١٨٨	١٤٢٩
﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدوا عليكم ﴾	١٩٤	١٤١

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾	١٩٦	٤٣٨
﴿ والله لا يحب الفساد ﴾	٢٠٥	٦٢٤
﴿ ولا تنكحوا ﴾	٢٢١	٢٥٥
﴿ حتى يطهرن ﴾	٢٢٢	٣٥٩
﴿ فاتوا حرثكم أنى شئتم ﴾	٢٢٣	٣٣٢
﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ﴾	٢٢٤	٦٢٨
﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ﴾	٢٢٨	١٣٢
﴿ الطلاق مرتان الآية ﴾	٢٢٩	١٤٦
﴿ حتى تنكح زوجا غيره ﴾	٢٣٠	١٣٦
﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾	٢٣٣	٥٠١
﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا..... الآية ﴾	٢٣٤	٨٠١
﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾	٢٥٥	١٣٤٠
﴿ فإن الله يأتى بالشمس من المشرق ﴾	٢٥٨	٨٣٣
﴿ وحرم الربا ﴾	٢٧٥	٢٥٧
﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾	٢٨٢	٩٨٢
﴿ لله ما فى السموات وما فى الأرض ﴾	٢٨٤	٢٩٢
﴿ سورة آل عمران (٣) ﴾		
﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾	٧	٣٣٦
﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا ﴾	٨	٣٣٧

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أولئك الذين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ﴾	٢٢	٥٨٤
﴿ قل إن كنتم تحبون الله ﴾	٣١	٨٩٦
﴿ أنى لك هذا ﴾	٣٧	٣٣٢
﴿ واسجدى واركمى ﴾	٤٣	٤٠٨
﴿ وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب ﴾	٨١	٩٠٩
﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم ﴾	١٢٨	٤٤٦
﴿ والذين قال لهم الناس ﴾	١٧٣	٢٦٧
﴿ سورة النساء (٤) ﴾		
﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ﴾	٣	٣٢٣
﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ﴾	٥	١٣٩١
﴿ وابتلوا اليمنى ﴾	٦	١٢٤٤
﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾	١١	٨٤٥
﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾	١٥	٧٢٨
﴿ وآتيتم إحداهن قنطارا ﴾	٢٠	٩٣٣
﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات ﴾	٢٥	٥٢٩
﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾	٤٣	١٣٦٠
﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾	٥٩	٨٩٦
﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾	٩٢	٣٠٤

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ﴾	٩٣	٥٠٧
﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ﴾	١٠١	٦٠٠
﴿ لن يجعل الله للكافرين ﴾	١٤١	١٢٥٥
﴿ وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ﴾	١٥٧	٦٤٥
﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾	١٦٤	٧٤٣
﴿ لثلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾	١٦٥	١٢١٤
﴿ سورة المائدة (٥) ﴾		
﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾	٢	١٥٦
﴿ فاغسلوا وجوهكم ﴾	٦	١٣٥
﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾	٣٣	٤٤٠
﴿ فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ﴾	٣٨	١٤٠
﴿ النبيون الذين أسلموا ﴾	٤٤	٥٢٨
﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾	٤٥	٩١١
﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه ﴾	٤٨	٣٠٩
﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ﴾	٨٩	٣٤٩
﴿ ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة ﴾	٩١	١٤٢٦
﴿ ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ﴾	٩٤	١١٧٧
﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾	٩٥	٤٣٨
﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ﴾	٩٦	١٤٤٣
﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾	١٠١	٢٤٩

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة الأنعام (٦) ﴾		
﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾	٣٨	٨١٨
﴿ ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾	٥٩	٩٦٢
﴿ إنى أراك وقومك فى ضلال مبين ﴾	٧٤	١٢١٧
﴿ قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ﴾	٩١	٢٩٨
﴿ ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾	١٢١	٢٧١
﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما . . . أو فسقا أهل لغير الله به ﴾	١٤٥	١٠٣٥
﴿ سورة الأعراف (٧) ﴾		
﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾	٢٣	٤٩٠
﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾	٣١	١٣٩٠
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾	١٥٥	٦٣٧
﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾	١٥٧	١٤٢٦
﴿ قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا ﴾	١٥٨	٢٤٥
﴿ ألسن بربكم ﴾	١٧٢	١٢٢٤
﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾	٢٠٤	٧٨٤
﴿ الأنفال (٨) ﴾		
﴿ قل الأنفال لله والرسول ﴾	١	١١٦٧
﴿ إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾	٣٨	٢٤٧

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ولا تنازعوا . . . الآية ﴾	٤٦	٣٨٥
﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾	٦٤	٦٣٧
﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾	٧٥	٢٦٥
﴿ سورة التوبة (٩) ﴾		
﴿ إلا ولا ذمة ﴾	٨	١٢٢٣
﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾	٣٤	٥٥٨
﴿ فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾	٣٦	٥٢٥
﴿ قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون ﴾	٦٥	١٣٨٧
﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾	١٠٠	٦٧٦
﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾	١٠٨	٧١٨
﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾	١١٩	٩٢٦
﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾	١٢٢	٦٥٣
﴿ سورة يونس (١٠) ﴾		
﴿ قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه . . . ﴾	١٥	٨٧٨
﴿ سورة هود (١١) ﴾		
﴿ إنه ليس من أهلك ﴾	٤٦	٨٢٩

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ تمتعوا في داركم ثلاثة أيام ﴾	٦٥	٨٦٤
﴿ سورة يوسف (١٢) ﴾		
﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾	٤٣	٩٦٥
﴿ قال تزرعون سبع سنين دأبا ﴾	٤٧	٨٦٤
﴿ واسأل القرية ﴾	٨٢	٣٧٣
﴿ سورة الرعد (١٣) ﴾		
﴿ يصح الله ما يشاء ويثبت ﴾	٣٩	٨٦٧
﴿ سورة إبراهيم (١٤) ﴾		
﴿ ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون ﴾	٤٢	٢٤٩
﴿ سورة الحجر (١٥) ﴾		
﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	٣٠	٨١٨
﴿ ادخلوها بسلام آمين ﴾	٤٦	١٤٦
﴿ ولا تمدن عينيك ﴾	٨٨	٢٤٩
﴿ سورة النحل (١٦) ﴾		
﴿ لحما طريا . . . الآية ﴾	١٤	٣٩٥
﴿ لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾	٤٤	٨٧٩

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وأوحى ربك إلى النحل ﴾	٦٨	١٤٣٣
﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾	٧٨	١٢٥١
﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾	٨٩	٩٦٢
﴿ وينهى عن الفحشاء والمنكر ﴾	٩٠	٢٥١
﴿ وقل نزله روح القدس من ربك بالحق ﴾	١٠٢	٨٩٩
﴿ فكلوا مما رزقكم الله ﴾	١١٤	١٤٦
﴿ وجادلهم بالتى هي أحسن ﴾	١٢٥	١٤٣٩
﴿ سورة الاسراء (١٧) ﴾		
﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾	١٥	١٢١٤
﴿ ولا تقرّبوا الزنا ﴾	٣٢	٢٤٩
﴿ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾	٣٣	١٣٣١
﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾	٣٦	٦٥١
﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾	٨٥	١٠٣٧
﴿ سورة الكهف (١٨) ﴾		
﴿ كل شيء سبيا ﴾	٨٤	١١٧٤
﴿ سورة مريم (١٩) ﴾		
﴿ فهب لى من لدنك وليا ﴾	٥	١٢٥٥

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وآتيناه الحكم صيا ﴾	١٢	١٢٣٤
﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا ﴾	٣٨	١٥٦
﴿ سورة طه (٢٠) ﴾		
﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾	١٧	٥٥٣
﴿ قال هي عصا أتوكؤ عليها وأهش بها على غنمي ﴾	١٨	٥٥٣
﴿ فبدت لهما سواءتهما ﴾	١٢١	٨٦٧
﴿ سورة الأنبياء (٢١) ﴾		
﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث ... ﴾	٧٨	٣١١
﴿ ففهمناها سليمان ﴾	٧٩	١٠٧٥
﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾	٩٨	٨٣١
﴿ إن الذين سبقوا لهم منا الحسنی ﴾	١٠١	٨٣١
﴿ سورة الحج (٢٢) ﴾		
﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾	١	٣٢٢
﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾	١٩	٣١١
﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾	٢٩	١٢٩
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٢٩٢
﴿ ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده ﴾	٤٧	١٤٤٣

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ اركعوا واسجدوا ﴾	٧٧	٤٠٧
﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾	٧٨	٩٣٢
﴿ سورة المؤمنون (٢٣) ﴾		
﴿ تنبت بالدهن ﴾	٢٠	٤٥٩
﴿ فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك ﴾	٢٧	٨٢٨
﴿ سورة النور (٢٤) ﴾		
﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾	٢	٦٤٩
﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴾	٤	٣٢٧
﴿ فأولئك عند الله عنهم الكاذبون ﴾	١٣	٦٩٩
﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ﴾	٣٣	١٤٦
﴿ فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى ﴾	٤٥	٢٩٣
﴿ سورة الفرقان (٢٥) ﴾		
﴿ فجعله نسباً وصهراً ﴾	٥٤	٢٦٠
﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهورا ﴾	٤٨	١٠٩٧
﴿ سورة الشعراء (٢٦) ﴾		
﴿ إنا معكم مستمعون ﴾	١٥	٣١١
﴿ أفرايتم ما كنتم تعبدون ﴾	٧٥	٨٤١

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أنتم وآبائكم الأقدمون ﴾	٧٦	٨٤١
﴿ فإنهم عدو لى إلا رب العالمين ﴾	٧٧	٨٤١
﴿ واجعل لى لسان صدق فى الآخرين ﴾	٨٤	٣٧٤
﴿ لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ﴾	١٥٥	٩١١
﴿ سورة النمل (٢٧) ﴾		
﴿ رجعدوا بها واستيقنتها ﴾	١٤	١٣٣٨
﴿ أياكم يأتينى بعرشها ﴾	٣٨	٣٠٣
﴿ سورة القصص (٢٨) ﴾		
﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾	١٥	٨٩٣
﴿ كل شىء هالك إلا وجهه ﴾	٨٨	٣٧١
﴿ سورة العنكبوت (٢٩) ﴾		
﴿ إنا جعلنا حرما آمنا ﴾	٦٧	٢٨٠
﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾	١٤	٨٣٧
﴿ سورة الروم (٣٠) ﴾		
﴿ وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ﴾	٩	٢٨٠
﴿ أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم ﴾	٣٥	٣٧٢
﴿ الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد		

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ضعف قوة .. ﴾	١٥١	٣٠٩
﴿ سورة السجدة (٣٢) ﴾		
﴿ ومن قرءة أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾	١٧	١١٥٧
﴿ سورة الأحزاب (٣٣) ﴾		
﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾	٢١	٨٩٧
﴿ إن المسلمين والمسلمات ﴾	٣٥	٤٩٠
﴿ قد علما ما فرضنا عليهم فى أزواجهم وما ملكت أيمانهم ﴾	٥٠	١٥٠
﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾	٥٢	٨٨٣
﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبى ﴾	٥٦	٣١٧
﴿ سورة ص (٣٨) ﴾		
﴿ وخر راکما وأناب ﴾	٢٤	١٠٦١
﴿ سورة الزمر (٣٩) ﴾		
﴿ إنك ميت وانهم ميتون ﴾	٣٠	١١٧٧
﴿ سورة فصلت (٤١) ﴾		
﴿ وويل للمشركين الآية ﴾	٦	٢٤٦

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾	٤٢	٨٦٠
﴿ سورة الشورى (٤٢) ﴾		
﴿ ليس كمثله شيء ﴾	١١	٧٩٤
﴿ وجزاء سيئة سيئة ﴾	٤٠	٣٧٤
﴿ سورة الزخرف (٤٣) ﴾		
﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة ﴾	٢٢	١٠٣٧
﴿ سورة الدخان (٤٤) ﴾		
﴿ فاكهين ﴾	٢٧	٣٩٨
﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾	٤٩	١٥٦
﴿ سورة محمد (٤٧) ﴾		
﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾	٢٣	٥٨٥
﴿ سورة الحجرات (٤٩) ﴾		
﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾	٦	٧٣٦
﴿ سورة ق (٥٠) ﴾		
﴿ والنخل باسقات ﴾	١٠	٣٠٥

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ونعلم ما توسوس به نفسه ﴾	١٦	١٤٣٥
﴿ سورة الطور (٥٢) ﴾		
﴿ اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا ﴾	١٦	١٤٦
﴿ سورة النجم (٥٣) ﴾		
﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	٣	٩٠١
﴿ فاسجدوا لله واعبدوا ﴾	٦٢	١٠٦١
﴿ سورة الحشر (٥٩) ﴾		
﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾	٢	٦٦٩
﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾	٧	٧٣٦
﴿ سورة الجمعة (٦٢) ﴾		
﴿ وذروا البيع ﴾	٩	٢٤٩
﴿ سورة الطلاق (٦٥) ﴾		
﴿ ولا تخرجوهن من بيوتهن ﴾	١	٦٨٣
﴿ وأشهدوا ذرى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ﴾	٢	١٥٦
﴿ واللاتى يثنى من المحيض ﴾	٤	١٣٥
﴿ أسكنوهن من حيث سكتن ﴾	٦	٧١٧

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة التحريم (٦٦) ﴾		
﴿ يا أيها النبي لم تحرم أحل الله لك ... ﴾	١	٣٦٦
﴿ لا تعتذروا اليوم ﴾	٧	٢٤٩
﴿ سورة المعارج (٧٠) ﴾		
﴿ إن الإنسان خلق هلوعا ﴾	١٩	٣٣٣
﴿ سورة نوح (٧١) ﴾		
﴿ جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم ﴾	٧	٥٥٩
﴿ سورة المزمل (٧٣) ﴾		
﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾	١٦	٣٠٨
﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾	٢٠	٧١٩
﴿ سورة المدثر (٧٤) ﴾		
﴿ وثيابك فطهر ﴾	٤	٥٦٨
﴿ ما سلككم في سقر ﴾	٤٢	٢٤٦
﴿ قالوا لم نك من المصلين ﴾	٤٣	٢٤٦
﴿ سورة التكويد (٧٥) ﴾		
﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾	١٤	٣٧٤

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة الإنفطار (٨٢) ﴾		
﴿ أن الأبرار لفي نعيم ﴾	١٣	٥٥٨
﴿ وإن الفجار لفي جحيم ﴾	١٤	٥٥٨
﴿ سورة الأعلى (٨٧) ﴾		
﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾	٦	٧٥٣
﴿ سورة الشمس (٩١) ﴾		
﴿ والسماء وما بناها ﴾	٥	٢٩٣
﴿ فآلهمها فجورها وتقواها ﴾	٨	١٤٣٣
﴿ سورة الليل (٩٢) ﴾		
﴿ والليل إذا يغشى ﴾	١	٤٧٨
﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾	٣	٨٣٢
﴿ سورة الشرح (٩٤) ﴾		
﴿ إن مع العسر يسرا ﴾	٥	٣٠٨
﴿ سورة القدر (٩٧) ﴾		
﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾	٣	٣٣٢
﴿ حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٤٤٨

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة البينة (٩٩) ﴾		
﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين ﴾	٥	١١٥
﴿ خالدين فيها أبدا ﴾	٨	٨٦٤
﴿ سورة العصر (١٠٤) ﴾		
﴿ أن الانسان لفي خسر ﴾	٢	٣٠٥
﴿ سورة الكافرون (١١٠) ﴾		
﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾	٣	٨٣٢

ثانيا : فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

أ - الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث الشريف
	(الالف)
٦٦٠	(الأئمة من قریش)
١٢٢٨	(ابتغوا فى أموال اليتامى خيرا)
٤٠٧	(ابدؤا بما بدأ الله تعالى)
١٣٧	(أتریدین أن تعودى إلى رفاة)
٦٩٨	(أتشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله)
٧٩٢	(اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله)
٣١١	(الاثنان فما فوقهما جماعة)
٢٤٨	(ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله .. الحديث)
١٦٩	(أدوا عمن تمونون صوموا شهرکم)
١١٦٢	(أدوا عمن تمونون)
٥٤٣	(أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين)
٥٤٣	(أدوا عن كل حر وعبد)
٢٣٢	(إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا رمضان)
١٠٧٧	(إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران)
٨١٣	(إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا)
٧٢٦	(إذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثا ... الحديث)
٦٢١	(إذا تبايعتم بالعین وتبعتم أذناب البقر .. الحديث)
	(إذا روى لكم عنى حديث فأعرضوه على كتاب الله ..)
٨٧٨	(الحديث)

الصفحة	الحديث الشريف
٧٨٥	(إذا قرئ فأنصتوا)
٧٥٨	(إذا لم تحملوا حرمًا وتعمروا حلالًا .. الحديث)
٢٦٩	(استترهوا من البول .. الحديث)
١١١	(استفت قلبك .. الحديث)
٢٤٧	(الإسلام يجب ما قبله)
١١٢	(أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)
٢٦٣	(أطعموها الأسارى)
١٣٤٦	(إعتقها ولدها)
٢٠٢	(أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك)
١٢٥	(الأعمال بالنيات .. الحديث)
٢١٤	(أغتوهم عن المسألة فى هذا اليوم)
١٣٥٠	(أفطر الحاجم والمحجوم)
١١٥٥	(أفضل الجهاد أن تجاهد نفسك وهواك)
٥٠٢	(أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام)
١٢٩	(ألا لا يطوفن بهذا البيت محدث)
٧٣٠	(ألا لا تصوموا فى هذه الايام .. الحديث)
٥٨٩	(أما الاول فقد أخذ برخصة الله .. الحديث)
٩١٠	(أمتهوكون كما تهوكت اليهود .. الحديث)
٢٦٨	(أمرت أن أقاتل الناس حتى .. الحديث)
٧٥٨	(أنا افصح العرب والعجم)
٧٨٨	(أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال : نعم)
	(أن رجلاً صلى خلف الصفوف وحده فأمره النبى ..)

الصفحة	الحديث الشريف
٦٧٨	(الحديث)
٨٩٩	(إن روح القدس نفث في روعي)
٧٢٠	(أن رسول الله - ﷺ - قضى بشاهد ويمين الطالب)
٦٦٨	(أن الحمار يعلف القت والتبن .. الحديث)
٨٨٤	(أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة .. الحديث)
١٠٢٣	(إن الشيطان يأتي أحدكم فيقول .. الحديث)
٢٦٩	(أن قوما من عرنة أتوا النبي - ﷺ - الحديث)
٦٢٠	(أنكم تنصرون بضعفائكم)
٩٨٠	(إنما الربا في النسيئة)
٩٣٨	(إن المدينة تنفى خبيثها كما ينفى الكير خبيث الحديد)
١٣١٤	(إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم)
١٠٤٥	(إن الله زادكم صلاة بصلاتكم .. الحديث)
٨١٦	(إن من البيان لسحرا)
٩٨٠	(أن النبي ﷺ - نهى عن بيع الكالئ بالكالئ)
٨٠٨	(أن النبي - ﷺ - تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حلال)
	(أن النبي ﷺ - صلى صلاة الكسوف كما تصلون .. الحديث)
٧٨٦	(الحديث)
٨٠٤	(أن النبي - ﷺ - حرم الضرب)
٨٥٥	(أنا خاتم النبيين)
٧٦٤	(أوتيت جوامع الكلم)
٨١٤	(أنه عن أربعة)
١٣٢١	(أنه - ﷺ - أوتي لجنزة رجل من الأنصار)

الصفحة	الحديث الشريف
٨٠٨	(أنه - ﷺ - تزوجها - ميمونة - وهو محرم)
٨٧٠	(أنه - ﷺ - أمر بخمسين صلاة ليلة المعراج)
٧٨٦	(أنه - ﷺ - صلاها ركعتين بأربع ركوعات)
٧٨٧	(أنه - ﷺ - أباحها - لحوم الحمر الأهلية -)
٧٧١	(أنه - ﷺ - كان يرفع يديه عند الركوع)
٧٨٧	(أنه - ﷺ - حرم لحوم الحمر الأهلية)
٨٠٥	(أنه - ﷺ - أباح الضيع)
٣٦٦	(أنه - ﷺ - أعتق رقبة في تحريم مارية)
١٢٤٨	(أنه - ﷺ - خير غلاما ما بين الأبوين)
٧٢١	(أنه - ﷺ - كان يجهر بيسم الله . . الحديث)
٨١٤	(أنه - ﷺ - نهى عن بيع الطعام قبل القبض)
١٥٥	(أنه - ﷺ - صلى بأصحابه إذ خلع نعليه)
١٢٨	(أنه - ﷺ - نسي مسح الرأس فتذكر بعد فراغه)
١٣٨	(أنى تارك فيكم الثقلين فإن تمسكتم بهما لن تضلوا)
١٤٣٤	(أن يكن في هذه الأمة محدث - ملهم - فهو عمر)
٥٥٢	(أيما أهاب دبنغ فقد طهر)
	(الباء)
٤٠٧	(بش خطيب القوم أنت . . الحديث)
٥٩٦	(بدأ رسول الله - ﷺ - بالصوم حتى)
٧٧٣	(البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام)
٣٧١	(بلوا أرحامكم بالسلام)
٩٦٦	(بم تقضى يا معاذ قال بكتاب الله . . الحديث)

الصفحة	الحديث الشريف
٧٢٠	(البينة للمدعى واليمين على من أنكر) (التواء)
١٣١٦	(تدع الحائض الصوم والصلاة . . الحديث)
١١٧٠	(التراب طهور المسلم)
٥٩٥	(ترخص له بالفطر وأن صام فهو أفضل)
١٣٤٨	(تسمية الله في قلب كل مسلم)
١٢٤١	(تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العثار)
٩٦٣	(تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله . . الحديث)
١٣٤٧	(تعتق أمهات الأولاد من غير ثلث . . الحديث)
١٠٨٦	(تم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك)
٣٥٠	(تناكحوا تناسلوا . . الحديث) (التواء)
١٣٦٧	(ثلاث جدهن وهزلهن جد النكاح . . الحديث)
١٠٤٦	(ثلاث كتب علي وهي لكم سنة . . الحديث)
٦٤٨	(الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة) (الجيـم)
٢٠٤	(الجهاد ماض إلى أن تقوم الساعة)
٩٧٠	(جيدها ورديتها سواء) (الحاء)
٤٠٤	(حرمت الخمر لعينها)
٢٧٨	(الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم)
٩٦٨ ، ٦٩٢	(الحنطة بالحنطة . . الحديث)

الصفحة	الحديث الشريف
	(الخساء)
٧٦٣ ، ٦٧٢	(الخراج بالضمان)
٥٢٦	(خمس من القواسق يقتلن في الحل والحرم .. الحديث)
١١٢	(خير القرون قرنى .. الحديث)
	(السدال)
١٣٤	(دعى الصلاة أيام أقرائك)
	(السراء)
٢٠٢	(رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر)
٤٠١	(رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)
١٢١٨	(رفع القلم عن ثلاث عن صبي حتى يحتلم .. الحديث)
	(الزاى)
١٠٠٩	(زنا ما عز فرجم)
	(السين)
٨٤٦	(الساكت عن الحق شيطان أخرس)
١٣٩٨	(السفر قطعة من العذاب)
٦٨٣	(سمعت رسول الله - ﷺ - لها النفقة والسكنى)
١٠٠٩	(سها رسول الله - ﷺ - فسجد)
	(الشين)
٨٨٧	(الشيخ والشيخة إذا زنيا .. والحديث)
	(شريعتي لا تنسخ)
	(الصاد)
١١٥٣	(الصلاة عماد الدين)

الصفحة	الحديث الشريف
١٠٤٤	(صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيتم .. الحديث)
١٥٥	(صلوا كما رأيتموني أصلي)
	(الضاد)
١٤٣٤	(ضع يدك على صدرك ما حك .. الحديث)
	(الطاء)
١٣٤	(طلاق الأمة ثتان .. الحديث)
٧٢٣	(الطلاق بالرجال)
١٢٩	(الطواف صلاة إلا أن الله أباح فيه المنطق)
	(العين)
٧٦٣	(العجماء جبار)
٩٤٥	(عليكم بالسواد الأعظم)
٥٧٨	(عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)
١٤١	(على اليد ما أخذت حتى ترد)
	(الغين)
٨٢٤	(غدا أجيكم)
	(الفاء)
٩٨٧	(الفطر مما دخل)
٥٤٦	(في البقر في كل ثلاثين تبيع .. الحديث)
١١٢	(فليتحجر الصواب)
٩٩٩	(في خمس من الإبل السائمة شاة)
٥٢٨	(في الغنم السائمة زكاة)
٣٣٥	(في كل مائتي درهم خمسة)

الصفحة	الحديث الشريف
	(القاف)
٧٦٨	(قضى بشاهد وبمين)
١٢٤	(قم فصل فإنك لم تصل)
١٤٤٠	(قولا فأنى فيما لم يوح إلى مثلكما)
	(الكاف)
١٠٤٤	(كان يوتر بثلاث لا يسلم فيه)
٦٩٥	(الكبائر تسع : الإشراف بالله .. الحديث)
١٥٧	(كل مما يليك)
٢٧٣	(كلوه فإن تسمية الله فى قلب كل مؤمن)
١٦٤	(كنت نهيتكم عن زيارة القبور)
١٦٤	(كنت نهيتكم عن الدباء الختم .. الحديث)
٩٦٨	(كيلا بكيل)
	(الـلام)
٨٢٤	(لاغزون قريشا)
٢٥٧	(لا تبيعوا الذهب بالذهب)
٣٤٦	(لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين .. الحديث)
٣٤٧	(لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء .. الحديث)
٢٥٠	(لا تتخذوا الدواب كراسى)
٩٢٧	(لا تجتمع أمتى على الضلالة)
٦٧٠	(لا تصروا الإبل والغنم .. الحديث)
٧١٤	(لا تحدثوا عمن لا تعلمون بشهادته)
٧١٩	(لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)

الصفحة	الحديث الشريف
٧٦٤	(لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام)
١٤١	(لا غرم على سارق بعد ما قطعت يده)
١١٥٩	(لا ميراث لقاتل)
١٢٦	(لا وضوء لمن لم يسم)
١٠٤٢	(لانكاح إلا بشهود)
٩٦٣	(لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيماً حتى كثرت .. الحديث)
٩٢٧	(لم يكن الله ليجمع أمتى على ضلالة ولا على خطأ)
١٣٦	(لعن الله المحلل والمحلل له)
١٠٤٢	(لا نكاح إلا بولي وشاهد عدل)
١٣٢٨	(لو مت لفسلتك وكفتك وصليت عليك)
٦٢٢	(لا يجتمع فى أرض مسلم عشر وخراج)
١٢٥	(لا يقبل الله صلاة امرئ حتى .. الحديث)
٦٩٣	(لا يقضى القاضى وهو غضبان)
١٥٠	(لا يزوج النساء إلا الأولياء)
٥٦٧	(لا يلبس المحرم القباء ولا القميص .. الحديث)
١٠٢٧	(ليس فيما زاد على الخمس شيء إلى التسع)
٥٤٦	(ليس فى العوامل والحوامل ولا فى البقرة .. الحديث)
	(الميسم)
٥٢٤	(الماء من الماء)
٨٠٢	(ما اجتمع الحلال والحرام وغلب الحرام الحلال)
٨٣٢	(ما أجهلك بلغة قومك .. الحديث)
١٢١٢	(ما خلق الله تعالى خلقاً أكرم عليه من العقل)

الصفحة	الحديث الشريف
٦٢٢	(ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا)
١٤٣٨	(ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل)
١٤٧	(المختلة يلحقها صريح الطلاق .. الحديث)
١٤٤٠	(مداد العلماء يوزن مع دم الشهداء)
١٢٤١	(مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا)
٢٧٢	(المسلم يذبح على اسم الله)
٣٢٦	(المستحاضة)
٧١٤	(المسلمون عدول بعضهم على بعض)
١٠٦٢	(مكن جبهتك علي الأرض)
١٣٥٥	(ملكك بضعتك فاخترى)
٣٢٨	(من استجمر فليوتر .. الحديث)
٣٢٨	(من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار)
١٠٥٧	(من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم .. الحديث)
٦٧٠	(من اشترى محفلة فهو باحد النظرين .. الحديث)
٦٧٥	(من اعتق شقفا في عبد قوم عليه)
١٢٨٨	(من اعتق شقفا في عبد كلف عتق بقيته)
٧٧٠	(من بدل دينه فاقتلوه)
١٢٨	(من ترضأ وسمى الله كان طهوره .. الحديث)
٤٢٤	(من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها .. الحديث)
٨٢٤	(من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها .. الحديث)
٦٦٤	(من حمل جنازة فليترضا)
٢٩١	(من دخل دار أبي سفيان فهو آمن)

الصفحة	الحديث الشريف
٥٧٨	(من سن سنة حسنة .. الحديث)
٩٨٢	(من شهد له خزيمة فهو حبة)
٣٥٥	(من شرب الخمر فاجلدوه)
١٤٣٤	(من فسر القرآن برأيه فليتبوأ .. الحديث)
٣٣٢	(من قرأ يس كان كمن قرأ القرآن)
٧٠٩	(من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)
٣٨٦	(من لم يرحم صغيرنا .. الحديث)
٧١٧	(من مس ذكره فليتوضأ)
١٧٦	(من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها .. الحديث)
	(النون)
٢٨٤	(نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)
١٣٧٥	(النذر يمين وكفارته يمين)
٧٣٥	(نضر الله امرءاً سمع منى مقالة .. الحديث)
٣٨٢	(النكاح رق)
٨٠٥	(نهى عن أكل الضبع)
٧٨٨	(نهى عن لحوم الخمر الأهلية فإنها رجس)
٧٥٩	(نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان)
١٠٤٤	(نهى عن البتراء)
٢٥٧	(نهى عن بيع وشرط)
١٠٤٠	(نهى عن الربا والدين)
٨٧١	(نية المؤمن خير من عمله)

الصفحة	الحديث الشريف
	(السوار)
١٥٥	(وأيكم مثلى يطعمنى ربي ويسقيني)
٣١٢	(الواحد شيطان والاثنان شيطانان .. الحديث)
٤٤١	(وادع أبا برزة هلال بن عويمر الأسلمي)
١٠٤٥	(الوتر حق الواجب فمن لم يوتر فليس منا)
٩٥٧	(ولا الصاع بالصاعين)
١٤٢٥	(الولد للفراش وللعاهر الحجر)
٩٢٧	(وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن)
٣٥٦	(والمسكر من كل شراب)
	(الهاء)
٨١٩	(هاتوا ربع عشر أموالكم)
١٠١٧	(الهرة ليست بنجسة)
٣٨٨	(هل بات عندكم ماء فى شن والإكرعنا)
٥٥٣	(هو الظهور ماؤه الحل ميتة)
١٨٢	(هو لك صدقة ولنا هدية)
	(الياء)
٩٤٥	(يده الله مع الجماعة فمن شذ شذ فى النار)
٣٥٩	(يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة)
٧٧٠	(يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا)
٤٦١	(يكفيك ضربتان للوجه .. الحديث)
١٣٢٦	(يؤذى الميت فى قبره ما يؤذيه فى أهله)

ب - الآثار

الصفحة	الآثر وقائله
	(الألف)
١٠٧٧	ابن مسعود (اجتهد فيه برأى فإن يك صوابا . .)
٨٠٢	عمر (أحلتها آية وحرمتها آية ، والتحريم أولى)
٦٨٢	فاطمة بنت قيس (أخبرت أن زوجها طلقها ثلاثا . .)
١٣٤٧	عمر (ألا إن بيع أمهات الأولاد حرام ولا رق عليها)
	على (أما علمت أن رسول الله - ﷺ - قال : فاطمة
١٣٢٩	زوجتك . .)
٩١٣	ابن مسعود (إن أخطأت فمضى ومن الشيطان)
٨٠٧	عائشة (أن بريرة أعتقت وزوجها عبد . .)
٦١٢	عمر (أن البعرة تدل على البعير . .)
٧٨٨	ابن عمر (أنه - سؤر البغل - رجس)
٨٠٧	عائشة (أن زوجها - بريرة - كان حرا حين عتقت)
٦٦٤	ابن عباس (أيلزنا الوضوء من حمل عيدان يابسة)
	(الباء)
٩١٦	عائشة (بثما شريت واشتريت ابلغى زيد بن أرقم . .)
	(الجيم)
٥٧٨	على (جلد رسول الله - ﷺ - في الخمر أربعين)
	(الحاء)
١٤٩	ابن عباس (حسبها الميراث ولا مهر لها)

الصفحة	الأثر وقائله
٣٧٣	(الدال) ابن عباس (دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى خرج)
٩٣٣	(الراء) عمر (رحم الله امرأ أهدى إلى عيوبى) (السين)
٥٩٨	على بن ربيعة (سألت عمر - رضى الله عنه - ما بالنا نقصر الصلاة ...)
٧٧٢	(الصاد) مجاهد (صحبت ابن عمر عشر سنين فلم يرفع ..) أنس (صليت خلف رسول الله - ﷺ - وخلف أبى بكر و...)
٨٨٥	(الفاء) ابن عباس (فأفطر فعلة من أيام آخر)
٥٤٨	ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)
١١٤	أبى بن كعب (فعلة من أيام آخر متتابعات) (الكاف)
٥٩٨	عطاء بن يسار (كان بنو إسرائيل إذا قامت تصلى ..)
٦٦٦	عمر (كدنا أن نقضى فيه برأينا و...)
٧٧٣	على (كفى بالنفى فتنة)
٩٣٣	عمر (كل الناس أفاقه من عمر حتى النساء فى البيوت) جابر بن عبد الله (كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد

الصفحة	الأثر وقائله
١٣٤٦	رسول الله ﷺ (..)
	(السلام)
١٠٣٠	عمر (لا أبالي أمت ذكرى أو أنفى)
٧٧٠	ابن عباس (لا تقتل المرتدة)
٩٣٢	عمر (لا خير فيكم ما لم تقولوا ولا خير فى ما لم أسمع)
٦٨٢	عمر (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة ..)
١٤٠٣	على (لو جاوزنا ذلك الخصر لصلينا ركعتين)
٨٧٣	على (لو كان الدين بالرأى لكان ...)
١٢٩٩	عمر (لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين)
	(الميم)
	عيدة السلماني (ما اجتمع اصحاب رسول الله - ﷺ -
٩٥٢	على شيء ...)
٦٨١	على (ما نضع بقول أعرابي بوال ...)
	عائشة (ما قبض رسول الله - ﷺ - حتى أباح الله
٨٨٣	له ...)
٨٠١	ابن مسعود (من شاء ياهلته أن سورة النساء ...)
٩٣١	ابن عباس (مهابة منى)
	(النون)
	معقل بن سنان وأبو الجراح (نشهد أن رسول الله - ﷺ -
٦٨٠	قضى فى بروع ...)

ثالثا : فهرس الشواهد الشعرية

البيت	القائل	الصفحة
إذا سقى الله أرضا صوب غادية فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا التاركين على طهر نسائهم الناكحين يشطى دجلة البقرا استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل أكل امرئ تحسبن أمرا ونار توقد بالليل نارا ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى شربت الإثم حتى ضل عقلى كذاك الإثم تذهب بالعقول صفحتنا عن بنى ذهل وقلنا القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا عقدت على قلبى بأن يكتم الهوى ففى كل شىء له آية تدل على أنه واحد	مجهول عبد قيس بن خفاف أبو داود الإيادى امرؤ القيس سحيم بن وثيل الرياحى الاخفش العثر الزمانى مجهول أبو العتاهية	٣٠ ٣٦٥ ٣٧٣ ١٥٧ ٣٧٣ ٣٧١ ٣٠٧ ٧٩٧ ١٣٣٨

رابعاً : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥٩٦	الإصر	٣٤٢	الابخر
١٠٠٩	الاطراد	٧٤٤	الاجازة
٩٦٤	الاعتبار	٩٢٤	الإجماع
١٢٧٨	الإغماء	٩٥٦	الإجماع المركب
١١٤١	الإقالة	١٠٢٦	الاحتجاج بتعارض
٥٢٤	الإكسال	١٠٧٠	الاجتهاد
١٠٨	أكمام	١٠٣٣	الاحتجاج بلا دليل
٣٩٧	أم الولد	٩٧٨	الإخالة
٣٠١	الإيلاء	١٤٨	الأداء
١٤٣١ ، ٩٠٥	الإلهام	٦٨٨	الإرسال
	(الباء)	١٠٦٥	الاستحسان
٣٩٦	الباجات	١٠٥٧	الاستصناع
٣٥٥	الباذق	٣٥١	الاستخدام
١٠٤٣	البتيراء	٧٩١	الاستصحاب
١٠٣٦	البحيرة	٨٣٤	الاستثناء
١٠٧	البدا	٨٤٠	الاستثناء المتصل
٧١٤	البرذون	٨٤١	الاستثناء المنقطع
٧٣٢	البعال	٧٩٦	الاستدراج
٦٩٢	البحر	٣٤٤	الاستعارة
٨١٥	البيان	٥٤٥	الأسامة
٨١٧	بيان تقرير	١١٩	الاستقراء

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٣٩٩	التوابل	٨١٩	بيان تفسير
١١٦	التيمن	٨٢٢	بيان تغيير
	(الجيم)	٨٤٤	بيان ضرورة
٣٩٢	الجب جبرى		(التاء)
١٤٣٨	الجدل	١٣٩٠	التبذير
١١٠٩	الجراب	١٣٤٤	التدفيف
٣٤٧	الخص	٧٧٧	التدليس
١٠٧	الجنان	١٢٥	الترتيب
١٠٧	الجنان	١٢٢٣	الترهات
٢٢٤	الجنايات	١١٤٩	التعفية
٣٣٨	الجثوة	١١٨١	التعليق
١٢٠	الجنس	٩٥١	التعاطى
٣٤٠	الجوهر	٩٩٥	التفاضل
١٣٣٧	الجهل	٩١١	التقليد
	(الحاء)	٨٢٣	تكليف المحال
١٠٣٦	الحام	٦٧٠	التصرية
١١٤٧	الحد	٧٧٨	التلبس
١٨٦	الحس	١٣٦٦	التلجئة
١٣٥٢	الحشمة	١٦٥	التمول
١٢٤٧	الحضانة	١٤٤٣	التناقض
١١٤٥	الحق	١١٨١	التنجيز

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
الحوالة	٣٧٧	(الذال)	
الختم	٨٨٢	الذرجون	٣٩٢
الحيز	١١٨٨	(الراء)	
الحيفض	١٣١٤	الرباء	٩٧٢
(الخاء)		الرخصة	٧٥٦
الخانات	١٩٣	الرسم	١٢٢
الخبر	٦٣٢	الرق	١٢٨٢
الخراج	١٦٤	الرضخ	١٣٠٦
الخص	١٤٠٣	الرقيات	١١٧
الخطأ	١٤٠٤	روما	١٠٨
الخلاف	٣٨٤	الرشدة	٦٢٦
الخلع	١٤٥	الريباس	٣٨٤
(الدال)		(الزاى)	
الدائق	٤٦٧	الزلة	١٨١
الدباء	٨٨٢	الزمنة	٣٠٨
الدخن	٩٧٤	(السين)	
الدور	٩٠٩	السائبة	٢٦٢
الدور التقدم	٩٣٠	السامة	٥٠٥
الدور المعية	٩٣٠	السبب	٣٨٢
الدوران	١٠١١	السخف	٧٥٢
الدلالة	٢٢٠	السرية	١٢٩٠

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٣٧	العرف	١٠٥٦	السلم
١٣٧	العسيلة	١٣٩٨	السفر
١٣٠٩	العصمة المؤتممة	١٣٨٨	السفه
١٣٠٩	العصمة المقومة	٧٥٨	السنة
١٤٢٠	العقر	٩٧٠	السوق
٩٣١	العول	١٠١٤	السوم
٩٧٦	العلة		(الشين)
١٢٠٧	العلامة	٩٤٧	شد
١٢٥٠	العوارض	٩٤٤	الشرط
٣٩٠	العنة	١٢٠٥	شيرط تغليب
	(الغين)		(الظاء)
١١٦٦	الغنائم	٢٣٩	الظهار
١١٢٦	الفصوب		(العين)
١١٣٥	غلبة الأشباه	١١٢٤	العاقلة
	(الفاء)	٥٩٨	العتمة
٧٩٣	الفراصة	١٢٩	العتيق
١٨٧	الفدية	٣٢٥	العثار
١٠٥٥	فساد الوضع	٧٦٣	العريف
٧٥٧	الفرص	٧٥٦	العزيمة
٣٤٠	الفرق	٣٤٠	العرض
٧٠٦	الفقهاء السبعة	٩٧٧	العلة القاصرة

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١١٢٨	كثرة الأصول	٣٩٧	الفور
١٤٣٣	الكرامة	٤٤٠	الفيافي
٤٥٥	الكر		(القاف)
٣٨٧	الكرع	٣٨٤	القاطن
٣٨٨	الكشك	١٩٩	القبج
٣٧٧	الكفالة	١١٤١	القذف
١٤٣٩	كل	٢٥٨	القرايين
٣٤١	الكون	٥١٦	القرص
	(الميم)	١٧٥	القضاء
١٣٩٤	الماجن	١٨٠	القضاء الكامل
٨٠١	المباهلة	١٨٠	القضاء الناقص
٦٣٥	التواتر	١١٩١	القود
٧١٥	المتساهل	٢٨٩	القوام
٢٦٩	المثلة	١٣٢	القرء
٩٦٧	المثلات	٣٤٠	القلب
١٣١٣	المجابات	٨٧٢	القياس
٥٥٢	المجن	٨٧٣	القياس الجلى
٥١٢	المحذوف	٨٧٥	القياس الخفى
٣٤٢	المحموم	٩٦١	القياس العقلي
٦٦٩	المخلصة		(الكاف)
١٤٥	المختلعة	٦٩٥	الكبيرة

تابع : فهرس الكلمات الغربية والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٣٢	المكاشفات	٣٩٧	المدير
٢٦٠	الملاقيح	١٣١٠	المرض
١٠٧٨	المانعة	٨٨٢	المزقت
١٠١٢	المنافضة	٥٩٨	المسوح
١٠١٥	المنامح	١٤٣٦	المساليخ
٢٧٥	المنخقة	٦٦٩	المصرة
٣٥٥	المنصف	٢٦٣	المصلية
٧٤٤	المتالة	٢٦٠	المضامين
٧٠٣	المنقطع	٥٥٢	المطلق
٨٧٠	المنسوخ	٧٨١	المعارضة
١٣٠	المنكوس	١٢٣٢	المعتوه
٨٣٤	الموجب	١١٦٦	المعادن
١٣٦٩	المواضعة	٧٠٠	المعضل
١١٦١	المؤنة	١٤٧	المقوضة
٧٥١	مهذار	٥٢٢	المفهوم الموافق
٦٠٣	المهجة	٥٢٢	المفهوم المخالف
١٢٣٠	المهملات	٢٠٨	المقعد
	(النون)	٥٤٨	المقيد
٣٣١	النباش	٤٠٤	المقتضى
٨٨٢	النبيذ	٧٥١	مكثار
٤٠١	النوبة	٣٩٦	المكاتب

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٢٣, ١٢٩٥	الولاية	٩٤٧	ند
١٢٥	الولاء	٩٤٧	لند
٣٩٣	الولاد	٨٥١	النسخ
	(الهاء)	١٢٦٩	النسيان
١٣٧	هدية	١١١٦	النعمى
٧٥١	هذيان	٥٨٣	النفل
٣٨٨	الهريسة	١٣١٥	النقاس
١٣٦٣	الهزل	٣٤٠	النقض
٧١٣	الهوى	٨٨٢	النقير
١٠٧	الهيم	٥٩٢	نكاء
		١٢٧٥	النوم
**	*****	١٢٣	النوع
		٢٣٩	النهر
		١٢٥	النية
			(الواو)
		١٤٣٢	الواردات
		١١٢٧	الودائع
		١٠٣٦	الوصيلة
		١٢١	الوضع
		١١٣١	الوكادة
		٣٨٢	وكر

خامسا : فهرس الفرق والطوائف والقبائل والأماكن

الصفحة	الفرقة أو ..	الصفحة	الفرقة أو ..
٤٠٤	القدرية	١٢٦	أصحاب الواهر
١٤٤٤	الكرامية	٢٦٧	الأشعرية
٧٤٠	الكوفيون	٩٣٧	الإمامية
٢٦٦	المرجئة	٥٢٤	الأنصار
٩٣٥	المجسمة	٦٣٩	البراهمة
٩٦١	المشبهة	٨٤٧	بنى عذرة
٩٦١	التجدات	١٣٤١	الجهمية
٨٥٧	النصارى	٧٤٠	الحجازيون
١٥٣	الواقفية	٧١٢	الخطابية
٨٥٤	اليهود	٣٤٥	الروافض
٧٤٠	حجاز	٩٣٧	الزيدية
١١٠١	خراسان	٨٥٧	السامرية
٩٢٢	صفين	٦٤٣	السوفسطائية
١١٠١	غزنة	١٤٣١	الصوفية
٦٨٩	قباء	٦٣٩	عبده الأوثان
٧٤٠	الكوفة	٢٦٨	العرنيين
		٨٥٧	العنانية
		٨٥٩	العيوية

سادسا : فهرس الكتب الواردة في النص

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٩٢٣	الصدر الشهيد	أدب القاضي
١١٣٦	السمعاني	أدب القاضي
٣٩٤	أبو زيد الدبوسي	الأسرار
٣٩٤	الكرماني	إشارات الأسرار
١٤١٦	الكرماني	الإيضاح
١٣٩٩	الكلاباذي	بحر الفوائد
٥٦٤	أبو المعين النسي	التبصرة
١٤٢١	برهان الدين الحنفي	تنمية الفتاوى
٣٩٨	السمرقندي	تحفة الفقهاء
١٨٥	أبو زيد الدبوسي	التقويم
١٩٧	البغوي	التهذيب
٧٤٣	أبو الوفاء الثلجي	تنويع السماع وتنجيس الإجازة
٨٥١	مجهول	الجامع الحسامي
٣٠٢	شمس الأئمة السرخسي	جامع شمس الأئمة
٣٨٩	فخر الإسلام البزدوي	جامع فخر الإسلام
١١٠	محمد بن الحسن الشيباني	الجامع الكبير
١٢٧٦	طاهر البخاري	الخلاصة (خلاصة الفتاوى)
١٠٦٠	برهان الدين	الذخيرة
١٣٢	الشيباني	الرقيات
١٨٥	الشيباني	الزيادات
٢٨٩	،،	سير الكبير

تابع : فهرس الكتب

الصفحة	المؤلف	أسم الكتاب
١١٣٤	فخر الدين البزدوى	شرح التقويم
٣٥٩	مجهول	شرح التأويلات
٣٨٠	البزدوى	شرح الجامع الصغير
٤٤٩	الحريرى	شرح الملحة
٢٢٧	الطحاوى	شرح معانى الآثار
٧٠	النفى	شرح المنار للمصنف
٢٧٤	الكاكى	شرح الهداية
٢٨٩	الجوهري	الصحيح
١٠٧١	محمد بن إسماعيل البخارى	صحيح البخارى
١٠٧١	مسلم	صحيح مسلم
٥٠٤	عمر النفى	طلبة الطلبة
٢٩٤	ابن طيفور	عين المعانى
٥٢٤	الزمخشري	الفائق
٩٤٢	أبو الفتح	الفصول الاستروشيى
٤٨٩	ظهير الدين	الفوائد الظهيرية
١٠١٣	السمعانى	القواطع
١٢٦١	ابن الصباغ	الكامل فى الخلاف
٤٦٦	الزمخشري	الكشاف
٥٤٣	خواهر زاده	المبسوط
١٣٣	السرخسى	المبسوط
٥٣٧	فخر الدين الرازى	المحصول

تابع : فهرس الكتب

الصفحة	المؤلف	أسم الكتاب
٢٧٤	برهان الدين	المحيط البرهاني
٤٣٦	أبو القاسم البيهقي	المجرد
٤٥١	الفراء	المعاني
		معرفة أنواع الحديث (مقدمة
٧٠٠	ابن الصلاح	ابن الصلاح)
١٢٧٦	الخبازي	المغنى
٤٣٢	الزمخشري	المفصل
٢٨٧	السكاكي	المفتاح
٤٥٠	الجرجاني	المقصد
٤٥٠	المبرد	المقتضب
١٠٣٢	القاضي أبو سعيد	الملخص
٣٢١	حسام الدين الأخصيكتي	المنتخب الحسامي
٥٥٦	الحاكم الشهيد	المتقى
١٢٧٥	الكاشغري	منية المصلى
٤٠٦	السمرقندي	ميزان الأصول
١٢٦٧	مجهول	نكاح الجامع
٤٧٧	الشيبياني	النوادر
١٢٧٧	أبو الليث السمرقندي	النوازل فى الفروع
٣٧٠	فخر الدين الرازي	نهاية الإيجاز
٤٧٠	الميداني	الهادى للشادى
٢٦٣	المرغيناني	الهداية

سابعا : فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
	حرف الألف
٢٨٣	إبراهيم بن خالد البغدادي = أبو ثور
٩٤٨	إبراهيم بن سيار = النظام
٨٤٢	إبراهيم بن السري = أبو إسحاق الزجاج
٧٠٥	إبراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي
٦٨٠	أبو الجراح الأشجعي
٢٢٠	أبو سهل الزجاجي
٦٨٤	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
٧٠١	أبو عبد الله بن عبد الله = مكحول الشامي
١١٣	أبي بن كعب - رضى الله عنه -
٤٥٠	أحمد بن إسحاق = أبو نصر الصفار
٢٦٦	أحمد بن الحسين = البردعي
١٠٨١	أحمد بن حنبل الشيباني = صاحب مذهب
٥٦	أحمد بن سليمان بن كمال باشا
٧٤٢	أحمد بن شعيب = النسائي
٥٧	أحمد بن علي بن محمد = ابن حجر
١١٤	أحمد بن علي = أبو بكر الجصاص
١٥٨٨	أحمد بن عمر البغدادي = ابن سريج
٥٢٣	أحمد بن عامر = أبو حامد المروزي
٧٥٩	أحمد بن علي = أبو بكر الخطيب البغدادي
١٦	أحمد بن مصطفى = طاش كبرى زاده

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(تابع الالف)	
أحمد بن محمد = الإسفرائيني	١٦٧
أحمد بن محمد = أبو جعفر الطحاوي	٢٢٧
أحمد بن يحيى = ثعلب	٧٥٧
أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني	٧٥٧
أسامة بن زيد - رضى الله عنه -	٦٥٨
إسرائيل بن يونس	٧١٠
إسماعيل بن الحسن = البيهقي	٧٨٨
إسماعيل محمد أمين	٣٢
إسماعيل بن يحيى = المزني	١٦٧
الأسود بن يزيد	٦٨٤
أشيم الضبابي - رضى الله عنه -	١٣٣٥
أم يونس بنت شداد - رضى الله عنها -	٩١٥
أمير كاتب بن أمير عمر العميد الفارابي = قوام الدين	
الأتقاني	٥٨
أنس بن مالك - رضى الله عنه -	٢٦٨
(حرف الباء)	
باذام = أبو صالح مولى أم هانئ	٤٤١
براء بن عازب - رضى الله عنه -	٢٧٢
بركة بنت ثعلبة = أم أين - رضى الله عنها -	١٣٢٩
بروع بنت واشق الأشجعية - رضى الله عنها -	٦٨٠

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
بريرة - رضى الله عنها -	١٨٢
بسرة بنت صفوات - رضى الله عنها -	٧٢١
بشر بن غيات المريس	١٢٧٩
بلال بن رباح الحبشى - رضى الله عنه -	٦٦٦
ثميمة بنت وهب - رضى الله عنها -	١٣٧
(حرف الجيم)	
جابر بن عبد الله - رضى الله عنه -	١٥٠
جابر بن يزيد = جابر الجعفى	٧٠٥
الجراح الأشجعى = أبو الجراح الأشجعى	٦٨٠
جلال بن أحمد بن يوسف = جلال الدين التبانى	٢٧
(حرف الحاء)	
الحارث بن عبد الله	٧٠٥
حاطب بن أبى بلعنة - رضى الله عنه -	٦٥٦
حسام الدين محمد بن محمد = صاحب المنتخب	١٧٤
الحسن بن أحمد = أبو على الفسوى	٣٠٤
الحسن بن أبى الحسن يسار = أبو الحسن البصرى	٤٣١
الحسن بن زياد اللؤلؤى *	١٤٠
الحسن بن عبد الله = السيرافى	٤٥١
الحسن بن عمارة الكوفى	٧٠٦
حسن بن منصور = قاضيان	٣٦٢
الحسين بن على = أبو عبد الله البصرى المعتزلى	٣١٧

تابع : فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
الحسين بن على بن حجاج = حسام الدين السفناقى	٢٣
حكيم بن حزام - رضى الله عنه -	٧٥٩
حمل بن مالك - رضى الله عنه -	٦٧٤
خارجة بن الحجاج - أبو داود الإيادى	٣٧٣
خبيب بن عدى - رضى الله عنه -	١٤٢٨
الخثعمية - رضى الله عنها -	٩٠٢
الخرباق = ذو اليدين - رضى الله عنه -	٧٢٦
خزيمة بن ثابت - رضى الله عنه	٩٨٢
خلاد بن رافع - رضى الله عنه -	١٢٤
خولة بنت ثعلبة - رضى الله عنها	٥٥١
(حرف الدال)	
داود بن خلف = داود الظاهرى	٥٠٦
دحية بن خليفة الكلبي	٦٥٥
(حرف الذال)	
ذكوان بن عبد الله	٤٤٣
(حرف الراء)	
رافع بن خديج - رضى الله عنه -	٦٦٧
الربيع بن سليمان	٧٤٣
ربيعة بن أبى عبد الرحمن	٤١٣
ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ	٤١٣
رفيع بن مهران = أبو العالية	٧٠٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(حرف الزاى)	
زرادشت بن يورشب	٦٤٠
زفر بن هزيل	٢٠٨
زيد بن أرقم - رضى الله عنه -	٥١٩
زيد بن ثابت الأنصارى - رضى الله عنه -	١٤٩
زيد بن خالد الجهنى	٧٧٤
زيد الدين بن إبراهيم = ابن نجيم الحنفى	٧٢
(حرف السين)	
سعد بن عبادة الأنصارى - رضى الله عنه -	٩٤٥
سعد بن مالك - رضى الله عنه -	١٤٧
سعد بن مالك - أبو إسحاق بن أبى وقاص	٦٨٤
سعيد بن أحمد بن محمد = الميدانى	١٠١٧
سعيد بن جبير - رضى الله عنه -	٦٦٠
سعيد بن المسيب	٦٦١
سفيان بن سعيد = سفيان الثورى	٣٦٧
سلمان بن الاسلام = سلمان الفارسى	٦٥٥
سلمة بن صخر البياضى - رضى الله عنه -	٥٠٨
سواء بن الحارث - رضى الله عنه -	٩٨٣
سهيل بن صالح	٧٦٨
(حرف الشين)	
شداد بن حكيم = صاحب زفر	١٢٧٧

تابع : فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
شريح بن الحارث القاضى	٩٢٠
شعبة بن الحجاج	٧٠٥
(حرف الصاد)	
صخر بن حرب = أبو سفيان - رضى الله عنه -	٢٩١
صدى بن عجلان = أبو أمامة الباهلى	٥٠٢
صفوان بن أمية	٥٥٢
(حرف الضاد)	
الضحاك بن سفيان - رضى الله عنه -	١٣٣٤
(حرف الطاء)	
طاهر بن عبد الله = أبو الطيب الطبرى	٧٤٩
طاووس بن كيسان	٣٣٧
(حرف العين)	
عامر بن شراحيل = الشعبى	٧٠٤
عامر بن عبد الله = أبو عبيدة بن الجراح	٦٥٨
عائشة بنت أبى بكر الصديق = أم المؤمنين رضى الله	
عنها	٦٦٣
عبادة بن كثير	٧١٤
عبادة بن الصامت - رضى الله عنه	٧٧٢
عبد الجبار بن أحمد المعتزلى	٥٦١
عبد الحى بن أحمد = ابن العماد صاحب شذرات	
الذهب	٤٧

تابع : فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
عبد الرحمن = أبو هريرة - رضى الله عنه	٢٧٢
عبد الرحمن بن أبى ليلى الانصارى	١٢٥
عبد الرحمن بن أبى الحسن = أبو الفرج	٥٤٩
عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى	
عبد الرحمن بن الزبير - رضى الله عنه	١٣٧
عبد الرحمن بن عمرو = الاوزاعى	١٣٥٠
عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه	٦٥٧
عبد الرحمن بن كيسان = أبو بكر الاصم	١٠٧٨
عبد الرحمن بن محمد الكرمانى	٢٤٣
عبد الرحمن بن يزيد = النخعى	٦٨٥
عبد السلام المروزى	٦٧٢
عبد السلام بن محمد = أبو هاشم المعتزلى	٣١٤
عطاء بن أبى رباح	٦٥٤
عطاء بن يسار	٥٩٨
عبد العزيز بن أحمد البخارى	٣٤٩٢
عبد العزيز بن أحمد بن نصر = شمس الأئمة الحلوانى	١٢٦١
عبد العزيز بن محمد = الدروازدى	٧٦٨
عبد الغنى = القاضى عبد الغنى	٢٢٨
عبد القادر القرشى	٤٧
عبد القاهر بن طاهر البغدادى	١٦٧
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى	٤٧٦

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
عبد الكريم بن أبي المخارق	٧٠٦
عبد اللطيف بن عبد العزيز = ابن ملك	١٩
عبد الله بن حذافة السهمي	٦٥٦
عبد الله بن خطل	٢٧٨
عبد الله بن الزبيري	٨٣١
عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما	١٤٨
عبد الله بن عثمان = أبو بكر الصديق - رضى الله عنه	٣٦٧
عبد الله بن عمرو - رضى الله عنه	٤٠٠
عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما -	١٤٩
عبد الله بن قيس = أبو موسى الأشعري - رضى الله عنه	٦٦٣
عبد الله بن المبارك - رضى الله عنه	٧٤٢
عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه	١١٤
عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي	٧٠٦
عبد الله بن محمد = الحاكم الكفيى	٧٠٦
عبيد الله بن الحسين = الكرخى	١٢٧٦
عبيد الله بن عمر = أبو زيد الدبوسى	٢١٩
عبيدة السلماني	٢٧١
عبيد الله بن الحسن العنبري	٩٥٢
عتاب بن أسيد - رضى الله عنه -	١٠٧٣
عثمان بن عفان - رضى الله عنه -	٨١٤
	٧٢٣

تابع : فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
٤٤٩	عثمان بن جنى
٧٠٠	عثمان بن عبد الرحمن = ابن صلاح
٨٠٧	عروة بن الزبير
٧٨٦	علقمة بن خالد
١٥٨	على بن إسماعيل
٣٠	على بن أبى بكر المرغينانى
٢٧٦	على بن أبى طالب - رضى الله عنه
٦٦٠	على بن الحسين بن الإمام على
١٥٨	على بن حسين المرتضى
٦٠٠	على بن ربيعة الوالى
٤٤	على بن محمد = فخر الإسلام البزدوى
٢٠٩	على بن محمد الرامشى
٤٦١	عمار بن ياسر = رضى الله عنه
٣١٠	عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -
٦٧٣	عمران بن الحصين
٩٢٣	عمر بن عبد العزيز = الصدر الشهيد
٥٠٣	عمر بن محمد النفسى أبو حفص
١٠٧٣	عمرو بن بحر = الجاحظ
٥٢٠	عمرو بن شعيب
٦٥٦	عمرو بن أمية
٦٥٧	عمرو بن العاص - رضى الله عنه

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
عمرو بن حزم	٦٥٧
عمرو بن عثمان = سيبويه	٢٩٩
عويمر بن أبيض العجلاني	٥٥١
عيس بن أبان	٢٨٢
(حرف الغين)	
غالب بن أبيحر المزني - رضى الله عنه -	٧٨٧
(حرف الفاء)	
فاطمة بنت محمد - ﷺ -	٢٨٤
فاطمة بنت أبي حبيش - رضى الله عنها -	١٠٠٤
فاطمة بنت قيس - رضى الله عنها -	٦٦٥
فرعون - لعنه الله -	٣٦٨
(حرف القاف)	
قاسم بن قطلوبغا	٧٩
قتادة بن دعامة - رضى الله عنه -	٣٥٨
قنبر = خادم على - رضى الله عنه	٩٢١
قيس بن عاصم بن سنان	٥٣٦
(حرف الكاف)	
كشتاسب	٦٤٤
كنعان بن نوح	٨٢٨
(حرف اللام)	
ليث بن سعد	٤١١

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(حرف الميم)	
مارية القبطية - رضى الله عنها -	٣٣٦
ماعز بن مالك - رضى الله عنه -	٥٠٨
مالك بن أنس - رضى الله عنه	١٢٤
مانى الزنديق	٧٣٦
مجاهد بن جبر - رضى الله عنه -	٣٥٨
محمد بن أحمد = شمس الأئمة	١٦٦
محمد بن أحمد = صاحب الميزان	٤٠٦
محمد بن أحمد بن محمد = ابن الوراق	٤٥١
محمد بن أحمد = ابن العلقمى	١٢٥
محمد بن إدريس الشافعى = صاحب المذهب	١١٥
محمد بن إسحاق = القاسانى	٦٥١
محمد بن إسماعيل البخارى	٧٤١
محمد أمين بن شريف = أمير باد شاه	١٩
محمد بن بحر الأصفهاني = أبو مسلم الخراساني	٨٥٩
محمد بن ثابت الخجندى	٧٤٥
محمد بن جرير الطبرى	٩٤٤
محمد بن جعفر الدمشقى	٧٤٨
محمد بن الحسن = أبو عبد الله	١١٧
محمد بن الحسن بن فورك	٣١٥
محمد بن حسين = بكر خواهر زاده	٥٤١

تابع : فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
محمد بن داود الظاهري	٩٦١
محمد بن زين العابدين	٦٦٠
محمد بن السائب الكلبي	٢٧٥
محمد بن السري	٤٧٠
محمد بن سعد الغوفي	٧٧٨
محمد بن سلمة البلخي	١٢٨٤
محمد سماعة = التميمي الكوفي	٢٣٦
محمد بن سيرين الانصاري	٤٣١
محمد بن شجاع الثلجي	١٣٠
محمد بن الطيب = الباقلائي	١٥٩
محمد بن عبد البر السبكي	٤٥
محمد بن عبد الحى اللكنوي	٤٧
محمد بن عبد الستار الكردي	٥٩
محمد بن عبد الله = أبو بكر الصيرفي	٥٧٨
محمد بن عبد الوهاب = الجبائي	٦٤٩
محمد بن علي = أبو الحسين المعتزلي	٥٦١
محمد بن عمر = صاحب المحصول فخر الدين الرازي	٤٥٨
محمد بن الفضل الكماري	١١٩٤
محمد بن كعب	٦٥٤
محمد بن كعب القرظي	١٠٤٤
محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي	١٥٩

تابع : فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
١٦٦	محمد بن محمد = صدر الإسلام
١٧٢	محمد بن محمد بن عمر الأخيستي
٢٦٥	محمد بن محمد = أبو منصور الماتريدي
٥٢٣	محمد بن محمد = أبو بكر الدقاق
٧٠٠	محمد بن محمد = الشيخ البخاري
٧٤٥	محمد بن محمد = أبو طاهر الدباس
١٩	محمد بن محمد بن الحسين = ابن أمير الحاج
٤٨	محمد بن محمد بن محمد الحيني
٥٤	محمد بن محمد بن محمود = أكمل الدين البابرتي
٥٤١	محمد بن محمود الكردي = خواهرزاده
٦١	محمد بن محمود بن عبد الكريم = خواهرزاده
٤٨٦	محمد بن المستنير = قطرب
٦٥٤	محمد بن مسلم الزهري
٧٢٦	محمد بن مسلم الأنصاري
١٨٦	محمد بن مقاتل الرازي
٤٨	محمد بن مصطفى المراغي
٥٨	محمد بن نظام الدين = عبد العلي اللكنوي
٢٨٢	محمد بن يحيى الجرجاني
٤٥٠	محمد بن يزيد = المبرد
٨١١	محمد بن يحيى = أبو عبد الله الجرجاني
٣٠٣	محمود بن أحمد الخصيري

تابع : فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
محمود بن أحمد = تاج الشريعة	٣١
محمود بن عمر = جاز الله الزمخشري	٤٥٠
مسروق بن الاعدع الكوفي	٩٢٠
ميلمة الكذاب	٥٨٩
مسلم بن الحجاج = صاحب صحيح	٧٤١
مصطفى بن عبد الله = حاجي خليفة	٢٢
مصطفى بن محمد = عزمى زادة	٨٥
معاذ بن جبل - رضى الله عنه	٢٤٨
معبد بن خالد الجهني	٦٧٢
معقل بن سنان الأشجعي	٦٧٩
المغيرة بن شعبة - رضى الله عنه	٣٣٤
مقاتل بن سليمان	٣٦٦
مقداد بن الأسود - رضى الله عنه	٦٥٩
منصور بن محمد = صاحب القواطع	٥٦١
ميمونة بنت الحارث - رضى الله عنها -	٥٥٢
ميمون بن محمد = أبو المعين	٥٦٤
(حرف النون)	
ناصر الدين بن يوسف السمرقندى	١٢٢
نافع بن جبير	٦٦١
نعمان بن ثابت = أبو حنيفة صاحب المذهب	١١٧
نعيم بن مسعود - رضى الله عنه	٢٦٧

تابع : فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
٦٧٥	نفيح بن مروح = أبو بكرة - رضى الله عنه
٨٣٣	نمروذ بن كنعان - لعنه الله - (حرف الوار)
١١١	وابصة - رضى الله عنه
٩٦٣	وائل بن الأسقع - رضى الله عنه
٣٦٧	وليد بن مصعب = فرعون (حرف الهاء)
١٢٦٣	هشام بن عبد الله الرازى
٥٥١	هلال بن أمية - رضى الله عنه
٦٨٠	هلا بن مرة الأشجعى (حرف الباء)
٧٤٢	يحيى بن أكرم التميمى
٤٤٦	يحيى زياد = أبو زكريا
٧٤٠	يحيى بن سعيد القطان
٨٥	يحيى بن قراجا = الرهاوى
٨٠٨	يزيد بن الأصم - رضى الله عنه
١١٧	يعقوب بن إبراهيم = أبو يوسف صاحب أبى حنيفة
٨٠٧	يعقوب سليمان اللبى
٢٩٣	يوسف بن أبى بكر = صاحب المفتاح
١٠٧٩	يوسف بن خالد السمى

فهرس : المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(الف)

(١) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام :

تأليف : عبد الحليم الجندى .

ط : دار الرد للطباعة .

(٢) الإبهاج فى شرح المنهاج :

لشيخ الإسلام على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) ،

وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكى المتوفى سنة (٧٧١ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٣) الإتقان فى علوم القرآن :

للإمام جلال الدين بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

الطبعة الثالثة - تحقيق محمد أبو الفضل .

(٤) أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء :

تأليف : الدكتور / مصطفى سعيد الحن .

ط : مؤسسة الرسالة .

(٥) أثر الأدلة المختلفة فيها فى الفقه الإسلامى

للدكتور / مصطفى ديب البغا .

ط : دار الإمام البخارى - دمشق .

٦) الإحكام فى أصول الأحكام :

للإمام سيف الدين أبى الحسن بن أبى على بن محمد الأمدى المتوفى سنة
ط : دار الكتب العلمية .

٧) الإحكام فى أصول الأحكام :

للمحافظ أبى محمد بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى سنة (٤٥٧ هـ)
تحقيق وتقديم وتصحيح : محمد أحمد عبد العزيز .
ط : الامتياز بمصر .

٨) أحكام القرآن

للإمام أبى بكر حجة الإسلام أحمد بن على الرازى المعروف بالخصاص
الحنفى المتوفى (٣٧٠ هـ) .
ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

٩) أحكام القرآن

لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المتوفى سنة (٥٤٣ هـ)
ط : دار الفكر

١٠) أحكام القرآن

للإمام عماد الدين بن محمد الطبرى المعروف بالكيا الهراس المتوفى سنة
(٥٠٤ هـ)

ط : دار الكتب الحديث بمصر .

تحقيق : موسى محمد على ، الدكتور / عزت على .

١١) أخبار أبى حنيفة وأصحابه :

للقاضى أبى عبد الله حسين بن على الصيمرى المتوفى سنة (٤٣٦ هـ)
ط : مصورة عن طبعة وزارة المعارف بالهند .

(١٢) الاختبار لتعليل المختار :

للشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفى المتوفى سنة
(٦٨٣ هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٣) آداب البحث والمناظرة :

للشيخ محمد الامين الشنقيطى المتوفى سنة (١٣٩٣ هـ) .

(١٤) أدب القاضى لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى :

تحقيق : محيى هلال السرحان . المتوفى سنة (٤٥٠ هـ)

ط : الإرشاد - بغداد سنة (١٣٩١ هـ) .

(١٥) الاديان والفرق والمذاهب المعاصرة :

للشيخ عبد القادر شيبه الحمد .

ط : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(١٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول

للعلامة محمد بن على بن محمد الشوكانى ، المتوفى سنة (١٢٥٥ هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٧) أسباب النزول :

للعلامة أبى الحسن على بن أحمد النيسابورى الواحدى المتوفى (٤٦٨ هـ)

تحقيق : السيد أحمد صقر .

الطبعة الثانية سنة (١٣٨٧ هـ) .

(١٨) الاستعداد لرتبة الاجتهاد :

مخطوط رقم ٤٢٤ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الشعبي النمرى المعروف بابن
نورالدين .

(١٩) الاستغناء فى أحكام الاستثناء :

للإمام أبى العباس أحمد بن إدريس القرافى المتوفى (٦٨٤ هـ) .
تحقيق الدكتور : طه محسن .

ط : وزارة الأوقاف العراقية سنة (١٤٠٢ هـ) .

(٢٠) الاستيعاب فى أسماء الأصحاب :

للمحافظ أبى عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبى المالكي المتوفى
سنة (٤٦٣ هـ) ، المطبوع مع الإصابة لابن حجر العسقلانى .

(٢١) أسد الغابة فى معرفة الصحابة :

لأبى الحسن عز الدين على بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى المتوفى
سنة (٦٣٠ هـ) .

ط : دار الشعب - القاهرة .

(٢٢) أسرار البلاغة :

للشيخ عبد القاهر الجرجانى ، المتوفى سنة (٤٧١ هـ) .

تعليق السيد محمد رشيد رضا .

ط : دار المعرفة - بيروت

(٢٣) الأسرار فى الفروع والأصول

للقاضى الإمام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ)
مخطوط رقم ٦٠٩٥ - ٦٠٩٧ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة .

(٢٤) الأسرار المرفوعة فى الأحاديث الموضوعة :

تأليف العلامة نور الدين على بن محمد بن سلطان المشهور بالملا على
القارئ . تحقيق : محمد الصباغ .
ط : المكتب الإسلامى بدمشق .

(٢٥) أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب :

للشيخ أبى عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت المتوفى سنة (٦٠٦ هـ)
ط : دار الكتاب العربى .

(٢٦) الأشباه والنظائر :

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .
ط : عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

(٢٧) الإصابة فى تمييز الصحابة :

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

(٢٨) أصول البزدوى :

للإمام أحمد بن حسين البزدوى المتوفى سنة (٤٨٢ هـ)
نطبع بهامش شرحه : كشف الأسرار للبخارى .

(٢٩) أصول السرخسي :

للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى (٤٩٠ هـ).

ط : دار المعرفة .

(٣٠) أصول الفقه الإسلامي :

تأليف الدكتور : وهبه الزحيلي .

ط : دار الفكر .

(٣١) أصول الفقه : تاريخه ، ورجاله :

تأليف الدكتور : شعبان محمد إسماعيل .

ط : دار المريخ - الرياض .

(٣٢) أصول الفقه :

تأليف الشيخ محمد الخضرى بك .

ط : المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .

(٣٣) أصول الشاشي :

للإمام أبي علي الشاشي المتوفى سنة (٣٤٤ هـ) .

ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

(٣٤) أصول مذهب الإمام أحمد :

تأليف الدكتور : عبد الله بن عبد المحسن التركي .

ط : مكتبة الرياض الحديثة بالرياض

(٣٥) إعلاء السنن :

تأليف المحدث الناقد ظفر أحمد العثماني المتوفى سنة (١٣٩٤ هـ) .

ط : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان .

(٣٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين :

للإمام فخر الدين الرازي ، المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .

ط : دار الكتاب العربي - بيروت .

(٣٧) الأعلام :

تأليف خير الدين الزركلي :

ط : دار العلم للملايين - بيروت .

(٣٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين :

للإمام شمس الدين عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم

الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) .

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٣٩) أعلام النساء :

تأليف : عمر رضا كحالة .

ط : مؤسسة الرسالة .

(٤٠) الأم :

للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) .

ط : دار المعرفة .

(٤١) الإمام أبو حنيفة :

تأليف الشيخ محمد أبو زهرة .

ط : دار الفكر .

(٤٢) إنباء الرواة على أنباء النحاة :

تأليف : جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف بن إبراهيم الشيباني .

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

ط : دار الكتب المصرية بالقاهرة .

(٤٣) أنباء الغمر بأبناء العمر فى التاريخ :

للمحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٤٤) أنوار الملك على شرح المنار لابن ملك :

لرضى الدين محمد إبراهيم الشهير بابن الحلبي المتوفى (٩٧١ هـ) .

المطبوع مع شرح المنار - مطبعة دار سعادت عثمانية ١٣١٥ هـ .

(٤٥) الآيات البيّنات على شرح المحلى على جمع الجوامع :

للعامة أبى القاسم العبادى المتوفى سنة (٩٩٤ هـ) .

ط : مصر سنة (١٢٨٩ هـ) .

(٤٦) أيسر التفاسير لكلام العلى الكبير :

للشيخ أبى بكر الجزائرى .

الطبعة الاولى سنة (١٤٠٧ هـ) .

(٤٧) أيساغوجى :

للعلماء أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠ هـ
ط : باكتان .

(٤٨) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه :

تأليف أبو محمد مكى بن أبى طالب بن محمد القيسى المتوفى سنة
٤٧٣ هـ

تحقيق أحمد حسن فرحات .

ط : جامعة الإمام بالرياض .

(٤٩) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون :

للشيخ إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي المتوفى سنة (١٣٣٩ هـ) .
ط : دار الفكر .

(الباء)

(٥٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق :

للشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجم الحنفى المتوفى سنة (٩٧٠ هـ) .
ط : مصطفى البابى الحلبي بمصر .

(٥١) البحر المحييط :

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) .
مخطوط رقم ٨٣٧ - ٨٣٩ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية .

(٥٢) البحر المحييط :

للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى .
المتوفى سنة (٧٥٤ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

- ٥٣) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع :
للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى ، المتوفى سنة (٥٨٧ هـ)
ط : دار الكتاب العربى - بيروت .
- ٥٤) البداية والنهاية فى التاريخ :
للمحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) .
ط : مكتبة المعارف - بيروت .
- ٥٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد :
للقاضى أبى الوليد بن أحمد بن محمد الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى
سنة (٥٩٥ هـ) .
ط : دار الفكر - بيروت .
- ٥٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :
للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .
ط : السعادة ، نشر دار المعرفة / بيروت .
- ٥٧) بدر المتقى فى شرح الملتقى :
لمحمد علاء الدين الإمام .
المطبوع على هامش مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر .
ط : إحياء التراث العربى - بيروت .
- ٥٨) البداية من الكفاية فى الهداية - فى أصول الدين - :
للإمام أبى بكر أحمد بن محمود بن أبى بكر المتوفى سنة (٥٨٠ هـ) .
تحقيق : د . فتح الله خليف .
ط : دار المعارف / بمصر .

٥٩) البرهان فى أصول الفقه

لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى المتوفى سنة (٤٧٨هـ)

تحقيق وتقديم : الدكتور / عبد العظيم الديب

ط : دار الانصار - القاهرة

٦٠) بغية الوعاة :

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

تحقيق : محمد أبو الفضل .

الطبعة الثالثة .

٦١) بيان المختصر شرح المختصر ابن الحاجب :

لأبى الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصفهانى المتوفى

(٧٤٩ هـ) .

تحقيق : الدكتور / محمد مظهر بقا .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى .

٦٢) البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث :

للسيد الشريف إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة

الحسينى الحنفى المتوفى سنة (١١٢٠ هـ) .

تحقيق وتعليق : الدكتور : حسين عبد المجيد هاشم .

ط : دار الكتب الحديثة .

(التاء)

٦٣) تاج العروس فى جواهر القاموس :

للشيخ محب الدين مرتضى الحسينى الزبيدى المتوفى سنة (١٢٠٥ هـ) .

ط : الخيرية بمصر .

٦٤) تاج التراجم فى طبقات الحنفية :

للشيخ زين الدين أبى العدل قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) .

ط : كراتشى - باكستان .

٦٥) تاريخ الادب العربى :

لكارل بروكلمان .

ط : دار المعارف - بيروت .

٦٦) تاريخ بغداد :

للمحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى المتوفى (٤٦٣ هـ) .

ط : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٦٧) تاريخ الطبرى (تاريخ الأمم والملوك) :

للإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة (٣١٠ هـ) .

ط : دار سويدان - بيروت .

٦٨) التبصرة فى أصول الفقه :

لأبى إسحاق إبراهيم بن على الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ

شرح وتحقيق : الدكتور / محمد حسن هيتو .

ط : دار الفكر .

٦٩) تبصير المتنبه بتحريр المشتبه :

للمحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : مؤسسة الرسالة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .

٧٠) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق :

• للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، المتوفى (٧٤٣هـ) .

ط : الاميرية بولاق .

(٧١) تحفة الفقهاء :

للإمام علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى (٥٣٩هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٧٢) التحرير في أصول الفقه :

لابن همام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الأسكندري الحنفي

المتوفى سنة (٨٦١ هـ) المطبوع مع شرحه : تيسير التحرير .

ط : مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة .

(٧٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين :

للدحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن

العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) .

المطبوع على هامش الإحياء .

ط : دار الفكر .

(٧٤) تخريج أحاديث البزدوى :

لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) .

المطبوع على هامش أصول البزدوى .

ط : كراتشي - باكستان .

(٧٥) تخريج الفروع على الأصول :

للإمام شهاب الدين أبي المناقب محمد بن أحمد الزنجاني المتوفى ٦٥٦ هـ

تحقيق : الدكتور / محمد أديب صالح .

ط : مؤسسة الرسالة - بيروت .

(٧٦) تدريب الراوى :

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

ط : المكتبة العلمية - بالمدينة المنورة .

(٧٧) تذكرة الحفاظ :

للإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) .

ط : إحياء التراث العربى .

(٧٨) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف :

للمحافظ أبى محمد زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى

سنة (٦٥٦ هـ) .

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد .

ط : دار الفكر - بيروت .

(٧٩) التعريفات :

للعامة على بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٨٠ (التعليق المعنى على الدارقطني :

للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .

المطبوع بذييل سنن الدارقطني .

ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة .

٨١ (تحليل الأحكام :

للأستاذ محمد مصطفى شلبي .

ط : دار النهضة العربية - بيروت .

٨٢ (تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم :

للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادى المتوفى سنة (٩٥١ هـ) .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

٨٣ (تفسير البغوى (معالم السنن) :

لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى ، المتوفى سنة (٥١٦ هـ) .

ط : المكتبة التجارية بمصر .

٨٤ (التفسير الكبير :

للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .

هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - طهران .

٨٥ (تقريب التهذيب :

للمحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : دار الرشيد - حلب - سوريا .

- ٨٦ () تقريرات الشربى على حاشية البنائى :
- للشيوخ عبد الرحمن بن محمد الشربى المتوفى سنة (١٣٢٦ هـ) .
- ط : عيسى البابى الحلبي - المطبوع بهامش حاشية التفتازانى .
- ٨٧ () التقرير والتحرير :
- للمحقق ابن أمير الحاج المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) .
- ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٨٨ () تقويم الأدلة : من بداية القياس إلى نهاية الكتاب :
- للقاضى الإمام أبى زيد الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) .
- دراسة وتحقيق : عبد الرحيم صالح الأفغانى - رسالة الدكتوراه .
- ٨٩ () تقويم الأدلة :
- لأبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) .
- مخطوط رقم ١٨٢٢ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة
- المنورة وأيضاً مخطوط ١٤ أصول الفقه - بمكتبة قسم الدراسات العليا فى
- الجامعة المذكورة .
- ٩٠ () التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير :
- للمحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
- تصحیح عبد الله هاشم بمانى .
- ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .

(٩١) تليس إيليس :

للمحافظ جمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى البغدادى المتوفى
سنة (٥٩٧ هـ) .

ط : دار الفكر العلمية - بيروت .

(٩٢) تلخيص المفتاح فى المعانى والبيان البديع :

لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزوينى المتوفى سنة (٧٣٩ هـ) .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(٩٣) التلويح على التنقيح :

للعلماء سعد الدين بن عمر التفتازانى المتوفى سنة (٧٩٢ هـ) .

ط : نوارنى كتب خانة بشاور .

(٩٤) التمهيد فى أصول الفقه :

لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزانى الحنبلى المتوفى

سنة (٥١٠ هـ) .

تحقيق : الدكتور / محمد على إبراهيم .

ط : مركز البحث العلمى و احياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى

بمكة المكرمة .

(٩٥) التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول :

للامام جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم الأسنوى المتوفى سنة (٧٧٢ هـ)

ط : مؤسسة الرسالة .

- (٩٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة :
 لأبى الحسن على بن محمد بن عراق الكنانى المتوفى سنة (٩٦٣ هـ) .
 ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٩٧) التفتيح وشرحه التوضيح :
 كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى
 (٧٤٧ هـ)
 ط : نورانى كتب خانة - بشاور - باكستان .
- (٩٨) التوراة السامرية :
 ترجمة : الكاهن السامرى أبو الحسن إسحاق الصبورى .
 نشرها وعرفها الدكتور / أحمد حجازى السقا .
 ط : دار الأنصار بالقاهرة .
- (٩٩) تهذيب التهذيب :
 للحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
 ط : دار صادر بيروت .
- (١٠٠) تيسير التحرير :
 للعلامة محمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحسينى الحنفى المتوفى سنة
 (٩٧٢ هـ)
 ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- (الجسيم)
 (١٠١) جامع الأصول فى أحاديث الرسول - ﷺ - :
 للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزرى المتوفى
 سنة (٦٠٦ هـ) .
 ط : الملاح .

(١٠٢) جامع بيان العلم وفضله :

للإمام عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المتوفى سنة (٤١٣ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت .

(١٠٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن :

للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠ هـ) .

ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(١٠٤) الجامع لأحكام القرآن :

للإمام عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة (٦٧١ هـ)

ط : دار الكتب العربية .

(١٠٥) الجامع الصغير :

للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية .

(١٠٦) الجامع الصغير :

للإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة (١٨٩ هـ)

(هـ)

ط : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي باكستان .

(١٠٧) الجامع الكبير :

للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٩ هـ) .

ط : إدارة المعارف النعمانية - لاهور باكستان .

١٠٨) الجمع بين رجال الصحيحين :

تأليف : أبى الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المعروف بابن القيسرائى
الشيئانى . المتوفى سنة (٥٠٧ هـ) .

ط : مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر أباد .

١٠٩) جمع الجوامع :

لتناج الدين عبد الوهاب بن على عبد الكافى المعروف بابن السبكى
المتوفى سنة (٧٧١ هـ) . المطبوع مع حاشية للعطار .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

١١٠) جمهرة أشعار العرب :

لأبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى المتوفى سنة (١٧١ هـ) .
ط : دار صادر بيروت .

١١١) جمهرة أنساب العرب :

للإمام أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة (٤٥٦ هـ) .

ط : دار المعارف بمصر .

١١٢) الجواهر المضية فى طبقات الحنفية :

للعلامة عبد القادر بن محمد بن نصر القرشى المتوفى سنة (٧٧٥ هـ) .

تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح محمد الحلو .

ط : عيسى البابى الحلبي وشركاه .

(الحاء)

- (١١٣) حاشية البناني على شرح الجلال المحلي :
للعلامة عبد الرحمن بن جاد الله البناني المالكي المتوفى سنة (١١٩٨ هـ)
ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- (١١٤) حاشية التفتازاني على شرح القاضي العضد :
للعلامة سعد الدين بن مسعود التفتازاني المتوفى سنة (٧٩١ هـ) .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١١٥) حاشية الجرجاني على شرح العضد:
للمحقق علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ
المطبوع مع حاشية التفتازاني .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١١٦) حاشية جلي :
للمحقق سعد الله بن عيسى الشهير بسعدى جلي وبسعدى أفندي المتوفى
سنة (٩٤٥ هـ) . المطبوع مع شرح فتح القدير .
ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر .
- (١١٧) حاشية رد المختار على الدر المختار :
للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة (١٢٥٢ هـ) .
ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- (١١٨) حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك :
لشرف الدين يحيى الرهاوى المصرى المتوفى بعد سنة (٩٤٢ هـ) .
المطبوع مع شرح المنار لابن ملك . ط : دار سعادت عثمانية .

- (١١٩) حاشية عزمى زاده على شرح المنار لابن ملك :
للشيخ مصطفى بن بير على بن محمد المعروف بعزمى زاده المتوفى
سنة (١٠٤٠هـ) .
المطبوع مع شرح المنار لابن ملك
ط : دار سعادت عثمانية .
(١٢٠) حاشية الدسوقي على شرح الكبير :
للشيخ محمد عرفة الدسوقي المتوفى سنة (١٢٣٠ هـ) .
ط : عيسى الحلبي بمصر .
(١٢١) حاشية الصبان على الاشمونى :
تأليف : محمد بن علي الصبان .
ط : دار الكتب العربية .
(١٢٢) حاشية العطار على شرح الجلال المحلى :
للشيخ : أبي السعادات حسن محمد العطار المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ)
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
(١٢٣) حاشية المفصل :
للعلامة جبار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة
(٥٣٨ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .
(١٢٤) حاشية الهروي على حاشية الجرجاني :
للشيخ المحقق حسن الهروي .
المطبوع : من حاشيتي : التفتازاني والجرجاني
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٢٥) حجة الله البالغة :

لأبى الحسنات محمد بن عبد الحى اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ).

ط : دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

(١٢٦) الحدود فى الأصول :

للإمام أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة (٤٧٤ هـ) .

ط : مؤسسة الرسالة - بيروت .

(١٢٧) الحسامى :

تأليف حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأخصيتكى المتوفى (٦٤٤هـ)

ط : المطبعة السعيدى - كراتشى باكستان .

(١٢٨) حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة .

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ).

ط : دار إحياء الكتب العربية .

(١٢٩) حلية الأولياء وطبقات الاصفياء :

للمحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ).

ط : السعادة بمصر .

(الخاء)

(١٣٠) الخراج :

للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم - صاحب أبى حنيفة - المتوفى

سنة (١٨٠ هـ) .

ط : المطبعة اللفية بالقاهرة .

(١٣١) الخطيب البغدادي : مؤرخ بغداد ومحدثها :
ليوسف العش .

ط : المكتبة العربية بدمشق .

(الدال)

(١٣٢) دراسات التاريخية :

لشيخنا الدكتور / أكرم ضياء العمرى

ط : المجلس العلمى وإحياء التراث الإسلامى بالجامعة الإسلامية بالمدينة
المنورة - الطبعة الأولى .

(١٣٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار :

للشيخ على بن عبد الرحيم الحصكفى المتوفى سنة (١٠٨٨ هـ) .
ط : البابى الحلبي بمصر .

(١٣٤) الدر المنثور فى التفسير بالمأثور :

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٣٥) دلائل الإعجاز :

للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ) .
تصحیح وتعليق : السيد محمد رشيد رضا .
ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٣٦) الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب :

تأليف : برهان الدين إبراهيم بن على بن فرحون المالكي المتوفى سنة
(٧٩٩ هـ)

ط : دار التراث .

(١٣٧) ديوان امرئ القيس :

تحقيق : أبى الفضل محمد إبراهيم .

ط : دار المعارف بالقاهرة .

(١٣٨) ديوان أبى العتاهية :

لأبى العتاهية إسماعيل بن قاسم بن سويد المتوفى فى خلافة المأمون .

ط : دار صادر بيروت .

(الراء)

(١٣٩) الرسالة :

للإمام الشافعى المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) .

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، سنة (١٣٠٩ هـ) .

(١٤٠) رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية :

تأليف الدكتور / صالح عبيد الله بن حميد .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى -
مكة المكرمة .

(١٤١) روائع البيان تفسير آيات الاحكام :

للشيخ محمد على الصابونى .

ط : مكتبة الغزالى بدمشق ومؤسسة مناهل العرفان - بيروت . الطبعة
الثالثة .

(١٤٢) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى :

للعلماء شهاب الدين السيد محمود الالوسى البغدادى المتوفى سنة
(١٢٧٠ هـ)

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(١٤٣) روضة الناظر وجنة المناظر :

للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة
(٦٢٠هـ)

ط : دار الكتاب العربى - بيروت

(الزال)

(١٤٤) زاد المعاد فى هدى خير العباد :

للإمام المحدث شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى
الدمشقى المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) .
ط : مؤسسة الرسالة .

تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعبد القادر الأرنؤوط .

(السين)

(١٤٥) سلم الوصول بشرح نهاية السؤل :

لمحمد بخيت المطيعى .

ط : عالم الكتب - بيروت .

(١٤٦) سنن ابن ماجه :

لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه المتوفى سنة (٢٧٥هـ) .
ط : دار الفكر العربى .

(١٤٧) سنن أبى داود :

للإمام سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) .
تعليق : عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد .

ط : دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

(١٤٨) سنن الترمذى :

للمحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المتوفى سنة (٢٧٩ هـ) .

تحقيق : أحمد محمد شاكر .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٤٩) سنن الدارقطنى :

للمحافظ على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) .

ط : دار المجاسن ، وط : شركة الطباعة الفنية المتحدة .

(١٥٠) سنن الدارمى :

لأبى محمد عبيد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمى المتوفى سنة

(٢٥٥هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٥١) سنن النسائى :

للمحافظ أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على المتوفى سنة

(٣٠٣هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٥٢) السنن الكبرى :

للمحافظ أبى بكر أحمد بن حسين بن على البيهقى المتوفى سنة (٤٥٨هـ)

ط : حيدر آباد ، الدكن - بالهند .

(١٥٣) سير أعلام النبلاء :

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة

(٧٤٨هـ)

ط : مؤسسة الرسالة .

(١٥٤) السيرة النبوية :

لأبى محمد عبد الملك بن هشام المتوفى سنة (٢١٨ هـ) .
ط : مؤسسة علوم القرآن .

(١٥٥) السيرة النبوية :

للمحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(الشين)

(١٥٦) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب :

للمؤرخ الفقيه أبى الفلاح عبد الحى بن عماد الحنبلى المتوفى سنة
(١٠٨٩هـ)

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(١٥٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :

لأبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل المتوفى سنة
(٧٦٩ هـ)

ط : دار السعادة بمصر .

(١٥٨) شرح تنقيح الفصول فى اختيار المحصول فى الأصول :

للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) .
ط : دار الفكر .

(١٥٩) شرح ديوان الحماسة :

تأليف أبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى المتوفى سنة (٥٠٢ هـ) .

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .

ط : حجازى بالقاهرة .

(١٦٠) شرح صحيح مسلم:

للإمام الحافظ محيى الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ)

ط : المصرية ومكبتها بالقاهرة وبعناية عبد الخالق الأفغانى .

(١٦١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب:

للقاضى عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجى

المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) . المطبوع فى حاشيتى التفتازانى والجرجاني

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٦٢) شرح العقائد النسفية فى مجموع الفوائد البهية:

للعلامة التفتازانى .

ط : كردستان العلمية - بمصر سنة (١٣٢٩هـ) .

(١٦٣) شرح فتح القدير:

للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى

المتوفى سنة (٦٨١هـ) .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٦٤) شرح القصائد التسع المشهورات :

لابى جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) .

تحقيق أحمد خطاب .

ط : دار الحرية للطباعة - بغداد .

(١٦٥) الشرح الكبير على مختصر خليل:

للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد العدوى المعروف بالدرديرى المتوفى سنة

(١٢٠١هـ)

ط : عيسى الحلبي بالقاهرة .

(١٦٦) الشرح الكبير

للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المجموع للنووي مطبعة
دار الفكر .

(١٦٧) شرح الكوكب المنير :

للشيخ محمد بن أحمد عبد العزيز الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار
المتوفى سنة (٩٧٢ هـ) .

تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي ، والدكتور / نزيه حماد .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى -
مكة المكرمة .

(١٦٨) شرح مسند أبى حنيفة :

تأليف الإمام ناصر السنة الملا على قارى المتوفى سنة (١٠١٤ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٦٩) شرح معانى الآثار :

للإمام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى المتوفى سنة
(٣٢١هـ)

تحقيق : محمد زهرى النجار .

ط : دار الكتب العلمية بيروت .

(١٧٠) شرح المنسار :

للعلامة عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك المتوفى سنة (٨٠١ هـ)

ط : دار سعادت عثمانية .

(١٧١) شفاء الغليل فى بيان الشبه والمخيل ومسالك :

لأبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)

تحقيق : الدكتور / حمد الكبيسى .

ط : الإرشاد - بغداد .

(١٧٢) الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية :

تأليف عصام الدين أبى الخير أحمد بن محمد مصطفى طاش كبرى زاده

المتوفى سنة (٩٢٢ هـ) .

ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

(الصاد)

(١٧٣) الصحاح :

للعامة إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة (٤٠٠ هـ) .

ط : دار العلم للملايين - بيروت .

(١٧٤) صحيح البخارى :

للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة

(٢٥٦ هـ)

ط : المكتبة الإسلامية - استنبول - تركيا .

(١٧٥) صحيح مسلم :

للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة

(٢٦١ هـ)

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

ط : دار إحياء التراث العربى .

(١٧٦) صفوة التفاسير :

للشيخ محمد علي الصابوني .

ط : دار القرآن الكريم - بيروت .

(الضاد)

(١٧٧) الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع :

لعبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي المتوفى سنة
(٩٠٢هـ)

ط : مكتبة القدس بالقاهرة .

(الطاء)

(١٧٨) طبقات ابن سعد :

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري المتوفى سنة (٢٣٠هـ) .
ط : دار صادر بيروت .

(١٧٩) طبقات الحفاظ :

للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) .

تحقيق : علي محمد عمر .

ط : القاهرة (مكتبة وهبة) .

(١٨٠) الطبقات السنية في تراجم الحنفية :

للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الرازي المصري المتوفى سنة
(١٠٠٥هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٨١) طبقات الفقهاء :

للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) .
ط : دار الرائد العربي - بيروت .

(١٨٢) طبقات المفسرين :

للمحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المتوفى سنة
(٩٤٥ هـ)

ط : دار الكتب العربية - بيروت .

(١٨٣) طبقات الشافعية الكبرى :

لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة
(٧٧١ هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٨٤) طبقات القراء :

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة
(٨٣٣ هـ)

ط : الطبعة الأولى سنة (١٣٥١ هـ) بمصر .

(١٨٥) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز :

للإمام يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني .

ط : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(العين)

(١٨٦) العبر في خبر من غبر :

لمؤرخ الإسلام المحافظ الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

١٨٧) العذب الفائض شرح عمدة الفارض .

للشيخ إبراهيم بن عبد الله الفرضى المتوفى سنة (١١٢١ هـ)

ط : دار الفكر بيروت

(١٨٨) العلل المتناهية :

للإمام أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى المتوفى سنة (٥٩٧ هـ)

ط : إدارة العلوم الاثرية - فيصل آباد - باكستان .

(١٨٩) العناية شرح الهداية :

للعلمة محمد بن محمد البابرتى المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) .

المطبوع مع شرح فتح القدير لابن همام ، وعلى هامش الهداية أيضا .

(١٩٠) العرب واليهود فى التاريخ :

للدكتور : أحمد سوسة .

ط : دار المعرفة - بيروت

(الفاء)

(١٩١) الفائق فى غريب الحديث :

للعلمة جابر الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) .

ط : دار الفكر .

(١٩٢) الفاروق عمر بن الخطاب :

لمحمد رضا .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٩٣) فتح الباری شرح صحیح البخاری :

للحافظ الإمام ابن حجر العسقلانی المتوفى سنة (٨٥٣ هـ) .

ط : رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

(١٩٤) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراسة من علم التفسير :

للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت .

(الضاد)

(١٩٥) فتح الغفار بشرح المنار - المعروف - بمشكاة الأنوار فى أصول المنار :

للشيخ زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة

(٩٧٠ هـ)

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٩٦) فتاوى الظهيرية :

للإمام محمد بن أحمد بن عمر ظهير الدين البخارى المتوفى ٦١٩ هـ

ط : حيدر آباد - الدكن - بالهند .

(١٩٧) فتاوى قاضيخان :

لفخر الدين أبى المحاسن بن منصور بن محمود الفرغانى الحنفى

المعروف بقاضيخان المتوفى سنة (٥٩٢ هـ) .

المطبوع بهامش الفتاوى الهندية - مطبعة المكتبة الإسلامية - تركيا .

(١٩٨) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث :

الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الشهير بالعراقى

المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) .

١٩٩) فتح المغيـث شرح ألفية الحديث :

للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة
(٩٠٢ هـ)

ط : العاصمة بالقاهرة .

٢٠) الفتح المبين فى طبقات الأصوليين :

للشيخ عبد الله مصطفى المراغى المتوفى سنة (١٣٣٦ هـ) .
الطبعة الثانية الناشر : محمد أمين دمج وشركاء - بيروت .

٢٠١) فتوح البلدان :

لأبى العباس أحمد بن يحيى بن جابر البلاذرى المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .
ط : دار المعرفة للطباعة

٢٠٢) الفرق بين الفرق

للشيخ عبد القاهر بن طاهر البغدادي المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

٢٠٣) الفـروق :

لأبى العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي .
ط : دار المعرفة .

٢٠٤) الفصل فى الملل والآهواء والنحل .

للإمام أبى محمد بن على بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري المتوفى
سنة (٤٥٦ هـ) .

ط : دار الجيل - بيروت

٢٠٥) فضل الله الصمد في توضيح أدب المفرد للبخارى :

لفضل الله الجيلانى .

ط : المدنى بالقاهرة .

٢٠٦) الفقه الإسلامى وأدلته :

تأليف الدكتور / وهبه الزحيلي .

ط : دار الفكر .

٢٠٧) فقه الزكاة :

للدكتور يوسف القرضاوى .

ط : مؤسسة الرسالة .

٢٠٨) الفقيه والمتفقه :

للمحافظ أبى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى المتوفى سنة

(٤٦٣هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٠٩) الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى :

لمحمد بن الحسن بن العربى الحجوى

ط : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٢١٠) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية :

لأبى الحسنات محمد بن عبد الحى اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢١١) الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة :

للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ).

ط : السنة المحمدية بمصر .

(٢١٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت :

للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين الانصارى المتوفى سنة

(١١٨٠ هـ)

المطبع مع المستصفى .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢١٣) فوات الوفيات :

للشيخ أبى شاكرك الكتبى .

ط : مكتبة النهضة المصرية .

(٢١٤) الفهرست لابن النديم :

لابى الفتح محمد بن إسحاق النديم البغدادى المعروف بابن النديم .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢١٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير :

للعلامة محمد بن عبد الرؤوف المنوى المتوفى سنة (١٠٣١ هـ) .

ط : مصطفى بالقاهرة .

(القاف)

(٢١٦) القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه :

لشيخنا الدكتور/ جلال الدين عبد الرحمن جلال .

ط : مكتبة السعادة بالقاهرة .

(٢١٧) القاموس المحيط :

للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة (٨١٧ هـ)

ط : دار الجليل - بيروت .

(٢١٨) القبائل العربية في الأندلس :

للدكتور / مصطفى أبو ضيف أحمد .

ط : الدار البيضاء .

(٢١٩) قصة الفلسفة اليونانية :

لاحمد أحمد ، وزكى نجيب .

ط : لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة (١٣٦٨ هـ) .

(٢٢٠) قمر الاقمار على نور الأنوار شرح المنار :

للشيخ محمد بن عبد الحليم بن محمد أمين اللكنوى المتوفى سنة (١٢٨٥ هـ)

المطبوع بهامش نور الأنوار .

ط : يوسفى لكنهو بالهند .

(٢٢١) قواطع الأدلة :

لابى مظفر بن محمد بن أحمد السمعاني الشافعى المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) .

مخطوط رقم ٢١٧٧ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(الكاف)

(١٢٢) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف :

للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

مطبوع مع الجزء الرابع من تفسير الكشاف .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٢٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي :

للإمام أبي عمر ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي

المالكي .

ط : مكتبة الرياض الحديثة .

(٢٢٤) الكامل في التاريخ :

للإمام أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن

الانثير الجزري المتوفى سنة (٦٣٠ هـ) .

ط : دار الكتاب العربي - بيروت .

(٢٢٥) الكامل في ضعفاء الرجال :

للحافظ عبد الله بن عدى الجرجاني المتوفى سنة (٣٦٥ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت .

(٢٢٦) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف : بخط المقرئ

للإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ المتوفى سنة

(٨٤٥ هـ) .

ط : دار صادر - بيروت .

(٢٢٧) كتاب الحجة على أهل المدينة :

للإمام أبى عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة (١٨٩ هـ) .

ط : عالم الكتب .

(٢٢٨) كتاب الآثار :

للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى سنة (١٨٢ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٢٩) كتاب الجرح التعديل :

للإمام الحافظ أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس

التميمي الحنظلي ، الرازي ، المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) .

الطبعة الأولى بمطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد - الدكن الهند ١٣٧٢ هـ

(٢٣٠) كشف اصطلاحات الفنون :

للشيخ محمد على الفاروقى التهانوى المتوفى القرن الثانى عشر الهجرى

تحقيق : الدكتور / لطفى عبد البديع .

ط : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

(١٣٨٢ هـ)

(٢٣١) الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل فى وجوه التأويل :

لابى القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٣) كشف القناع على متن الإقناع :

للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى المتوفى سنة (١٠٥١ هـ) .

الحكومة بمكة المكرمة (١٣٩٤ هـ) .

٢٣٣) كشف الاسرار شرح المصنف على المنار :

للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي
المتوفى سنة (٧١٠ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٣٤) كشف الاسرار عن أصول البزدوى :

للعلامة علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة (٧٣٠ هـ) .

ط : دار سعادت باستنبول - تركيا .

٢٣٥) كشف الحقائق شرح كنز الدقائق :

للشيخ عبد الحكيم الافغاني المتوفى سنة

ط : المطبعة الادبية بمصر .

٢٣٦) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة (١١٦٢ هـ) .

تصحيح وتحقيق : أحمد القلاش .

ط : مؤسسة الرسالة .

٢٣٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :

للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبى .

المعروف بحاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧ هـ) .

ط : دار الفكر .

(٢٣٨) الكفاية فى علم الرواية :

للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى المتوفى
سنة (٤٦٣هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٣٩) الكفاية شرح الهداية :

تأليف السيد جلال الدين الكرلانى المتوفى سنة (٧٦٧ هـ) .

ط : مطبعة أحمد بالدلهى .

(٢٤٠) كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال :

للسيخ على المتقى بن حسام الدين الهندى ، المتوفى سنة (٩٧٥ هـ) .

ط : البلاغة بحلب .

(٢٤١) كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق :

للإمام عبد الرؤوف المنوى المتوفى سنة (١٠٣١ هـ) .

المطبوع على هامش الجامع الصغير للسيوطى .

ط : دار الكتب العلمية .

(اللام)

(٢٤٢) لباب التأويل فى معالم التنزيل المسمى بالخازن :

لعلاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن المتوفى

سنة (٧٢٥ هـ) .

ط : المكتبة التجارية بمصر .

(٢٤٣) لسان العرب :

للعلماء أبى الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقى

المصرى المتوفى سنة (٧١١ هـ) .

ط : دار صادر - بيروت .

(٢٤٤) لسان الميزان :

للمحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد .

(٢٤٥) لوامع الأسرار فى شرح مطالع الانوار :

للشيخ : قطب الدين محمد بن محمد الرازى المتوفى سنة (٧٦٦هـ) .

ط : تركيا .

(الميم)

(٢٤٦) مباحث العلة فى القياس عند الأصوليين :

تأليف عبد الحكيم أسعد السعدى ، الهيثمى ، العراقى .

ط : دار البشائر الإسلامية - بيروت .

(٢٤٧) مباحث التخصيص :

رسالة دكتوراه - لفضيلة شيخنا الدكتور : عمر عبد العزيز محمد .

(٢٤٨) المســـــــــــــــــــــوط :

لشمس الأئمة أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى المتوفى

سنة (٤٩٠ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٤٩) مجمع الأمثال :

للإمام أبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابورى الميدانى المتوفى

سنة (٥١٨ هـ) .

ط : السعادة بمصر .

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .

٢٥٠) مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر :

للمحقق عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندى
المتوفى سنة (١٠٨٧ هـ) .

ط : دار إحياء التراث العربى .

٢٥١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :

للمحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة (٨٠٧ هـ) .
ط : القدس .

٢٥٢) المجموع شرح المذهب :

للإمام أبى زكريا محمى الدين بن شرف النووى المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)
ط : دار الفكر - بيروت .

٢٥٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله :

جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، وابن محمد .
ط : مصورة عن الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ) .

٢٥٤) المحصول فى عالم أصول الفقه :

للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .

دراسة وتحقيق الدكتور / طه جابر العلوانى .

ط : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

٢٥٥) المحلى :

للإمام أبى محمد على بن سعيد بن حزم الظاهرى المتوفى (٤٥٦ هـ) .
ط : المكتبة التجارية - بيروت .

(٢٥٦) مختار الصحاح :

للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي المتوفى سنة (٦٦٦ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت - لبنان .

(٢٥٧) مختصر تفسير ابن كثير :

للشيخ محمد علي الصابوني .

ط : دار القرآن الكريم - بيروت .

(٢٥٨) مختصر ابن الحاجب :

لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور بابن الحاجب

المتوفى سنة (٤٤٦ هـ) .

المطبوع مع شرحه : العضد ، وحاشية التفتازاني .

ط : مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

(٢٥٩) مختصر المزني :

لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المتوفى سنة (٢٦٤ هـ) .

المطبوع بهامش الأم .

(٢٦٠) مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح :

للعلامة التفتازاني .

ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(٢٦١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد :

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران المتوفى سنة

(١٣٤٦ هـ) .

ط : إدارة الطباعة المنيرة بالقاهرة .

(٢٦٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل :

للإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النفسى
المتوفى (٧١٠ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٦٣) مذيلة الدراية :

لأبى الحسنات اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

المطبوع فى أول الهداية للمرغينانى .

ط : مكتبة الإمدادية - ملتان .

(٢٦٤) مرآة الأصول فى شرح مرقاة الوصول :

للشيخ محمد فراموز المعروف بملا خسرو المتوفى سنة (٨٨٠ هـ) .

ط : إستنبول - تركيا .

(٢٦٥) المستدرك على الصحيحين :

للحافظ أبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى

المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) .

ط : حيدر آباد - الدكن بالهند .

(٢٦٦) المستصفى من علم الأصول :

للإمام حجة الله محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٦٧) المسودة فى أصول الفقه :

لثلاثة من أئمة آل تيمية .

ط : المدنى بالقاهرة .

(٢٦٨) مسلم الثبوت :

للعلامة محب الدين بن عبد الشكور البهاري المتوفى سنة (١١١٩ هـ)
مطبوع في شرحه : فواتح الرحموت . مع المستصفى للغزالي .
ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٦٩) مسند أحمد :

للإمام أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١ هـ) .
ط : دار صادر - بيروت .

(٢٧٠) مشكاة المصابيح :

للشيخ ولى الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى
المتوفى سنة (٧٣٧ هـ) .
ط : الهندية .

(٢٧١) المصباح المنير فى غريب شرح الكبير :

للعلامة أحمد بن محمد بن على الفيومى المتوفى سنة (٧٧٠ هـ) .
ط : المكتبة العلمية - بيروت .

(٢٧٢) مصنف عبد الرزاق :

للمحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى المتوفى سنة (٢١١ هـ)
ط : المكتب الإسلامى .

(٢٧٣) مصنف الإمام ابن أبى شيبة :

للإمام المحافظ أبى بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبى شيبة المتوفى
سنة (٢٣٥ هـ) .

تصحیح عبد الخالق الافغانى .

ط : العزيزية - حيدر آباد - بالهند .

- (٢٧٤) مطالع الأنوار فى الحكمة والمنطق :
- للقاضى سراج الدين محمود بن أبى بكر الأموى المتوفى سنة (٦٨٩هـ) .
- ط : الحاج / محرم أفندى البسنوى بتركيا .
- (٢٧٥) المعتمد فى أصول الفقه :
- لأبى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى المتوفى سنة (٤٣٦ هـ) .
- تهذيب وتحقيق : محمد حميد الله .
- ط : دمشق .
- (٢٧٦) معجم الأدباء :
- لياقوت الحموى المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .
- ط : دار المأمون - الطبعة الأخيرة .
- (٢٧٧) معجم البلدان :
- لياقوت بن عبد الله الحموى المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .
- ط : دار صادر - بيروت .
- (٢٧٨) معجم المؤلفين :
- لعمر رضا كحالة .
- ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- (٢٧٩) معجم الكبير :
- للإمام أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة (٣٦٠ هـ) .
- ط : الوطن العربى .

(٢٨٠) مقياس اللغة :

للإمام أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(٢٨١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم :

لمحمد فؤاد عبد الباقي .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٨٢) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف :

رتبه ونظمه : لفيف من المستشرقين ، ونشره الدكتور / أ . ي . وتنسك

والدكتور / ي . ب . منسبج .

ط : بريل فى مدينة ليدن سنة (١٩٤٣ م) .

(٢٨٣) معجم النحو :

لعبد الغنى الدقر .

ط : الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت .

(٢٨٤) المغرب فى ترتيب المغرب :

للإمام أبى الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزى ، المتوفى سنة (٦١٠ هـ)

تحقيق محمد فاخورى ، وعبد الحميد مختار .

ط : حلب - سوريا .

(٢٨٥) المغنى شرح مختصر الخرقى :

للإمام أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى

سنة (٦٢٠ هـ) .

ط : مكتبة الرياض الحديثة .

(٢٨٦) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج :

للشيخ محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة (٩٩٧ هـ) .

ط : مصطفى البابي الحلبي بمصر .

(٢٨٧) المغنى فى أصول الفقه :

للإمام جلال الدين أبى محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازى المتوفى

سنة (٦٩١ هـ) .

تحقيق الدكتور / محمد مظهر بقا .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى

بمكة المكرمة .

(٢٨٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب :

للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى

المتوفى سنة (٧٦١ هـ) .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٨٩) مفتاح العلوم :

للإمام أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى المتوفى

سنة (٦٢٦ هـ)

الضبط والشرح للأستاذ : نعيم زرزور .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٢٩٠) مفتاح السعادة ومصباح السيادة :

للمولى أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده ، المتوفى سنة (٩٦٨ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٩١) المفردات فى غريب القرآن :

للإمام أبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى
سنة (٥٠٢هـ)

تحقيق : محمد سيد كيلاني .

ط : دار المعرفة .

(٢٩٢) المقتصد شرح الإيضاح :

للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ) .

تحقيق : الدكتور / كاظم بحر المرجان .

ط : دار الرشيد للنشر بالعراق .

(٢٩٣) المقتضب :

للعلماء أبى العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة (٢٨٥ هـ) .

ط : عالم الكتب - بيروت .

(٢٩٤) المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الألسنة :

للإمام الحافظ شمس الدين أبى الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى

المتوفى سنة (٩٠٢ هـ) .

ط : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة المثنى ببغداد .

(٢٩٥) مقدمة الهداية :

لأبى الحسنات اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

المطبوعة فى أول الهداية .

ط : دار الإضاءة العربية - قندهار - أفغانستان .

(٢٩٦) مقدمة ابن خلدون

لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المتوفى سنة (٨٠٨ هـ) .

ط . دار القلم - بيروت

(٢٩٧) الملل والنحل

لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني المتوفى

سنة (٥٤٨ هـ)

تحقيق : محمد سيد كيلاني .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٩٨) مناقب عمر بن الخطاب :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧ هـ)

(هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٩٩) المنار :

للمحافظ أبي البركات النسفي المتوفى سنة (٧١٠ هـ) .

المطبوع مع شرحه (نور الأنوار) وشرحه « كشف الأسرار للمصنف »

٣ . مناهج العقول المعروف بشرح البدخشي :

للإمام محمد بن الحسن البدخشي .

ط . محمد علي صبح وأولاده بمصر .

٣٠١) المنحول من تعليقات الأصول :

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) .

تحقيق الدكتور / محمد حسن هيتو .

ط : دار الفكر .

٣٠٢) المنقذ من الضلال :

للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) .

ط : مؤسسة الكتب الثقافية .

٣٠٣) مورد الخطيب :

لشيخنا الدكتور / أكرم ضياء العمرى .

٣٠٤) الموافقات فى أصول الشريعة :

للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى المالكى المتوفى سنة
(٧٩٠ هـ)

ط : المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .

٣٠٥) موطأ الإمام مالك :

للإمام مالك بن أنس الأصبحى ، المتوفى سنة (١٧٩ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٠٦) المذهب فى فقه الإمام الشافعى :

للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى المتوفى سنة

(٤٧٦ هـ)

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .

(٣٠٧) مير إيساغوجى :

للشيخ أبى محمد فضل الحق الرفعمورى .

ط : المجتبائى - الدهلى بالهند .

(٣٠٨) ميزان الاصول فى نتائج العقول :

للشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبى بكر محمد بن أحمد

السمرقندى المتوفى سنة (٥٣٩ هـ) .

تحقيق وتعليق : الدكتور / محمد زكى عبد البر .

(٣٠٩) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال :

للحافظ أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى المتوفى سنة

(٧٤٨ هـ)

ط : دار المعرفة .

(النون)

(٣١٠) نبراس العقول :

للشيخ عيسى منون .

ط : التضامن .

(٣١١) نتائج الافكار فى كشف الرموز والاسرار :

للشيخ شمس الدين أحمد المعروف بقاضى زاده ، المتوفى سنة (٩٨٨ هـ)

المطبوع مع شرح فتح القدير لابن همام .

ط : مصطفى البابى الحلبي بمصر .

(٣١٢) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة :

لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الاتابكى المتوفى سنة

(٨٧٤ هـ)

ط : دار الكتب المصرية بالقاهرة .

- (٣١٣) نصب الراية لأحاديث الهداية :
للإمام جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى المتوفى
سنة (٧٦٢ هـ) .
ط : إدارة المجلس العلمى بالهند .
- (٣١٤) النظامى شرح الحسامى :
للشيخ حسام الدين الكيرانوى .
ط : باكستان .
- (٣١٥) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى :
لعبد القادر على حسن .
ط : دار الكتب الحديثة بالقاهرة .
- (٣١٦) نور الأنوار شرح المنار للنسفى :
للشيخ أحمد المعروف بملاجيون بن أبى سعيد بن عبيد الله الحنفى المتوفى
سنة (١١٣٠ هـ) .
ط : يوسفى لكتنهو بالهند ، وأيضا المطبوع مع كشف الأسرار للنسفى .
- (٣١٧) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز :
للإمام فخر الدين عمر الرازى المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .
ط : الآداب بمصر - القاهرة .
- (٣١٨) نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول :
للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاستوى المتوفى سنة (٧٧٢ هـ) .
المطبوع مع شرح البدخشى .
ط : محمد على صبيح وأولاده بمصر . وأيضا ط : عالم الكتب .

(٣١٩) نيل الزوطار :

للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .

ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(الهاء)

(٣٢٠) الهداية شرح بداية المبتدى :

لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة

(٥٩٣ هـ)

ط : مكتبة إمدادية - ملتان - باكستان .

(٣٢١) هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين :

لإسماعيل بن محمد أمين المتوفى سنة (١٣٣٩ هـ) .

ط : دار الفكر .

(٣٢٢) الوصول إلى الأصول :

لشرف الإسلام أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادى المتوفى

سنة (٥١٨ هـ) .

تحقيق: الدكتور / عبد الحميد علي أبو زيد .

ط : مكتبة المعارف بالرياض .

(٣٢٣) وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان :

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان

المتوفى سنة (٦٠٨ هـ) .

تحقيق : الدكتور / إحسان عباس .

ط : دار صادر بيروت .

تاسعا : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	كلمة الناشر
	الباب الأول: فى حياة الإمام الكاكى - يشتمل على ثلاثة فصول
٩	الفصل الأول : فى التعريف به - ويشمل على مبحثين
	المبحث الأول : اسمه ونسبه و ...
١٨	المبحث الثانى : مكانته العلمية
	الفصل الثانى : شيوخه وتلاميذه - وفيه مبحثان
٢١	المبحث الأول : شيوخه
٢٥	المبحث الثانى : تلاميذه
	الفصل الثالث : وفيه مبحثان
٢٩	المبحث الأول : مصنفات الإمام الكاكى
٤٧	المبحث الثانى : وفاته ورأى الناس فيه
	الباب الثانى: فى حياة الإمام النسفى - يشتمل على ثلاثة فصول
٥١	الفصل الأول : فى التعريف به ، وفيه مبحثان :
٥١	المبحث الأول : اسمه ونسبه و ..
٥٦	المبحث الثانى : مكانته العلمية
	الفصل الثانى : شيوخه وتلاميذه - وفيه مبحثان
٥٩	المبحث الأول : شيوخه
٦٢	المبحث الثانى : تلاميذه
	الفصل الثالث : مصنفاته وفاته - فيه مبحثان

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٦٣	المبحث الأول : مصنفاته
٧٨	المبحث الثانى : وفاته ورأى الناس فيه
	الباب الثالث : فى دراسة الكتاب - وفيه ثلاثة فصول
	الفصل الأول : فى اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف
٨٠	وأهميته وفيه ثلاثة مباحث :
٨٠	المبحث الأول : اسم الكتاب
٨٢	المبحث الثانى : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
٨٧	المبحث الثالث : أهمية الكتاب
	الفصل الثانى : منهج المؤلف فى الكتاب ومصادره وفيه
	مبحثان :
٩٠	المبحث الأول : منهج المؤلف فى الكتاب
١٠٧	مقدمة المؤلف
١٠٩	أصول الشرع ثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع
١١٢	تعريف الكتاب الذى هو القرآن
١١٤	الاختلاف فى البسمة
١١٨	أقسام الكتاب إجمالاً
١٢٠	تعريف الخاص
١٢٣	حكم الخاص
١٢٤	بطلان شرط الولاء والترتيب والنية فى الوضوء
١٢٩	بطلان شرط الطهارة فى آية الطواف
١٣٢	الاختلاف فى القرء هل يحمل على الإطهار أو الحيض

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣٩	هل يجتمع القطع مع الضمان على السارق أم لا
١٤٥	صحة إيقاع الطلاق بعد الخلع .
١٤٧	الاختلاف فى أقل المهر
١٥٢	تعريف الأمر
١٥٣	هل يستفاد الوجوب من الفعل ؟ وهل يسمى الفعل أمرا ؟
١٥٦	موجب الأمر
	الخلاف فى إطلاق الأمر على الوجوب والتدب والإباحة
١٥٧	والتهديد هل هو حقيقة أم لا ؟
١٦١	أدلة القائلين بأن الأمر حقيقة فى الوجوب مطلقا
١٦٧	هل يقتضى الأمر التكرار ؟
١٧٣	حكم الأمر نوعان : أداء وقضاء
١٧٥	استعمال الأداء بمعنى القضاء وعكسه
١٨٠	أنواع الأداء والكلام عليها
١٩٨	لابد للمأمور به من صفة الحسن
٢٠٠	أنواع الحسن لعينه ولغيره
٢٠٥	الكلام على القدرة التى يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه
٢١٤	شرط التكليف توهم ما يتمكن به من الأداء
٢١٥	هل تثبت صفة الجواز للمأمور به بمطلق الأمر
٢١٩	الأمر نوعان : مطلق ومقيد
	الوجوب يضاف إلى الجزء الأول أو إلى ما يلى ابتداء
٢٢٥	الشروع

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٣٠	يشترط نية التعيين فيما كان الوقت فيه ظرفا
٢٤٤	الكفار مخاطبون بالإيمان وبالمشروع من العقوبات و . . .
٢٤٩	معنى النهى وأنواعه
٢٦٠	الخلاف فى إثبات حرمة المصاهرة بالزنا وعدم إثباته
٢٦٤	تعريف العام وحكمه
٢٨١	العام لا يبقى قطعيا بعد أن لحقه خصوص معلوم أو مجهول
٢٨٩	الكلام على ألفاظ العموم
	النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى ،
٣٠٤	وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى
٣١٠	ما ينتهى إليه الخصوص نوعان الكلام على المشترك
٣١٤	الكلام على المشترك
٣١٥	حكم المشترك
٣١٩	تعريف المؤول وحكمه
٣٢٠	الكلام على الظاهر
٣٢١	الكلام على النص
٣٢٤	المفسر وحكمه
٣٢٤	الكلام على المحكم
٣٢٩	الكلام على الخفى
٣٣١	تعريف المشكل وحكمه
٣٣٣	الكلام على المجل
٣٣٦	الكلام على التشابه

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٣٩	تعريف الحقيقة
٣٤١	تعريف المجاز
٣٤٣	حكم المجاز
٣٤٧	الحقيقة لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز
٣٥١	يستحيل اجتماع الحقيقة والمجاز مرادين بلفظ واحد
٣٦٥	حكم من قال : لله على صوم رجب ونوى به اليمين
٣٧٧	الاتصال من حيث السببية والتعليل على نوعين
	إذا كانت الحقيقة متعذرة أو مهجورة ، صير إلى المجاز
٣٨٣	بالإجماع
٤٠٦	حروف المعاني والكلام على الواو
	الكلام على الفاء
٤٢١	ثم للتراخي
٤٢٦	بل لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك
٤٢٨	الكلام على (لكن)
٤٣١	وأو لأحد المذكورين
٤٤٥	تستعار (أو) بمعنى (حتى) أو (إلى أن)
٤٤٨	حتى للغاية كإلى
٤٦٢	على للإلزام ومن للتبعض
٤٦٥	إلى لانتهاه الغاية
٤٦٧	الكلام على (في)
٤٧٠	مع للمقارنة

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤٧١	وقبل للتقديم ، وبعد للتأخير
٤٧٤	الكلام على (غير) وسوى
٤٧٦	حروف الشرط والاصل فيها (إن)
٤٧٨	استعمال إذا في الشرط والوقت ، وإذا ما مثل إذا
٤٨٣	الكلام على (كيف)
٤٨٨	وحيث وأين اسمان للمكان
٤٩١	تعريف الصريح وحكمه
٤٩٢	الكناية وحكمها
٤٩٩	الاصل في الكلام الصريح
٤٩٩	الاستدلال بعبارة النص
٥٠١	الاستدلال بإشارة النص
٥٠٤	وللإشارة عموم كما للعبارة
٥٠٥	الثابت بدلالة النص
٥٠٩	الثابت باقتضاء النص
٥١٧	هل المقتضى يقبل العموم أم لا ؟
	الخلاف في أن التخصيص على الشيء باسمه العلم هل يدل
٥٢٢	على الخصوص أم لا ؟
٥٣٧	الخلاف في حمل المطلق على المقيد
	العام إذا خرج مخرج الجزاء ، أو مخرج الجواب ولم يزد
٥٤٩	عليه أو لم يستقل ، يختص بسببه
	الجمع المضاف إلى جماعة ، حكمه حقيقة الجماعة في حق

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥٥٧	كل فرد
٥٥٩	الأمر بالشئ يقتضى النهى عن ضده ، والنهى عن الشئ يكون أمراً بضده
٥٧٠	المشروعات على نوعين : عزيمة ورخصة
٥٧٢	حكم العزيمة وأقسامها الأربعة
٥٨٠	السنة نوعان : سنة الهدى والزوائد وحكمهما
٥٨٢	الخلاف فى أن النفل هل يلزم بالشروع أو لا ؟
٥٨٦	الكلام على الرخصة وأنواعها
٦٠٩	فصل فى بيان أسباب الشرائع
٦٢٥	أسباب العقوبات والحدود والكفارات ، ما نسبت إليه من قتل وزنا ، وسرقة و . . .
٦٣١	باب بيان أقسام السنة
٦٣٥	القسم الأول فى كيفية الاتصال بنا من رسول الله ﷺ والكلام على المتواتر
٦٣٩	حكم خبر المتواتر
٦٤٦	الكلام على خبر المشهور
٦٤٩	تعريف خبر الواحد وحكمه
٦٦٢	تقسيم الخبر باعتبار الراوى وحكم كل قسم
٦٨٦	الشرائط الأربعة لجعل الخبر حجة
٧٠١	القسم الثانى من الأقسام المختصة بالسنن الانقطاع وهو نوعان : ظاهر وباطن

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧١٥	الانقطاع بالمعارضة على أربعة أوجه
٧٢٥	القسم الثالث من الأقسام المختصة بالسنة فى بيان محل الخبر الذى جعل الخبر فيه حجة
٧٣٥	القسم الرابع فى بيان نفس الخبر وهو أربعة أقسام
٧٣٧	الخبر الذى يترجع احد احتماليه على الآخر كبر العدل المستجمع لشرائط الرواية له أطراف ثلاثة
٧٥٢	طرف الحفظ نوعان
٧٦٣	وما كان من جوامع الكلم ، أو المشكل أو المشترك ، أو المجمل لا يجوز نقله بالمعنى
٧٦٥	الطعن الذى يلحق الخبر من قبل رواية على أربعة أوجه
٧٧٢	الطعن الذى يلحق الخبر من قبل غير رواية قسمان : طعن الصحابة ، وطعن أئمة الحديث
٧٨١	فصل فى التعارض
٧٨٦	بيان التعارض فى سؤر الحمار من وجهين
٧٩١	حكم التعارض بين القياسين
٧٩٤	طرق التخلص عن المعارضة
٨٠١	يرجع الحاضر على المبيح عند التعارض
٨٠٥	الخلاف فى أن المثبت أولى من النافى أو العكس عند التعارض
٨١١	والترجيح لا يقع بفضل العدد ، وبالدكورة والحرية إذا كان فى أحد الخبرين زيادة، فإن كان الرواى واحد، يؤخذ

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨١٣	بالمثبت للزيادة
٨١٥	فصل فى البيان
٨١٧	بيان تقرير ومثاله
٨١٩	بيان تفسير ونظيره من مسائل الفقه
٨٢٢	الكلام على بيان تغيير
٨٢٦	الخلاف فى خصوص العموم هل يقع متراخيا أم لا ؟
٨٣٤	تعريف الاستثناء وشروطه
٨٣٥	الاستثناء يمنع التكلم مع حكمه بقدر المستثنى
٨٤٠	أنواع الاستثناء
٨٤٥	بيان ضرورة وهو على أربعة أوجه
٨٥١	تعريف النسخ لغة وشرعا
٨٥٥	النسخ جائز عقلا وواقع شرعا
٨٥٩	إنكار أبى مسلم الخرساني وقوع النسخ فى القرآن والرد عليه
٨٦٣	محل النسخ
	شرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب دون التمكن من
٨٦٨	الفعل
٨٧٢	القياس لا يصلح ناسخا ، كذا الإجماع
٨٧٦	يجوز النسخ بالكتاب وبالسنة متفقا ومختلفا
٨٨٤	المنسوخ أنواع
	هل الزيادة المتأخرة على المزيد عليه كزيادة وصف الإيمان فى
٨٨٨	رقبة الكفارة ، وزيادة التغريب على الجلد نسخ ؟

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٩١	فصل فى أفعال النبى ﷺ
٨٩٩	الروحى نوعان : ظاهر وباطن
٩٠٥	شرائع من قبلنا شرع لنا إذا قضى الله ورسوله من غير إنكار
٩١١	معنى التقليد وحكم تقليد الصحابى
٩١٥	اتفق أصحاب الأحناف بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس
٩٢٠	الكلام فى تقليد التابعى
٩٢٤	باب الإجماع : تعريفه وحجته
٩٢٩	ركن الإجماع نوعان : عزيمة ورخصة
٩٣٤	أهل الإجماع من كان مجتهدا ليس فيه هوى ولا فسق لا يشترط كون المجتهد من الصحابة أو من العترة ، أو من
٩٣٧	أهل المدينة
٩٣٩	هل يشترط فى حجية الإجماع انقراض العصر أو لا ؟
٩٤٤	الشرط فى حجية الإجماع اجتماع الكل
٩٤٨	حكم الإجماع
٩٤٩	مستند الإجماع قد يكون من أخبار الأحاد والقياس
٩٥٤	مراتب الإجماع
٩٥٩	باب القياس : تعريفه لغة وشرعا
٩٦٠	القياس حجة عقلا ونقلًا وبيان ذلك
٩٧٥	الأصول فى الأصل معلولة
٩٨١	شروط القياس
١٠٠١	ركن القياس ما جعل علما على حكم النص

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٠٠٨	دلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته بظهور أثره وأمثلة ذلك
١٠٢١	الكلام على الاحتجاج باستصحاب الحال
١٠٢٦	الاحتجاج بتعارض الأشباه
١٠٣٠	الاحتجاج بالوصف المختلف فيه من جنس الاطراد
١٠٣١	الاحتجاج بما لا يشك فى فساد
١٠٣٣	الاحتجاج بلا دليل من جنس الاطراد
١٠٣٩	جملة ما يعلل له أربعة
	هل الحكم فى المنصوص عليه ثابت بالعلة أم بالنصر ؟ وهل
١٠٤٨	يجوز التعليل بالعلة القاصرة أم لا ؟
١٠٥٤	معنى الاستحسان لغة وشرعا
١٠٥٤	اختلاف الأصوليين فى حجية الاستحسان وعدم حجيته
١٠٥٦	أنواع الاستحسان
١٠٦٣	المستحسن بالقياس الخفى تصح تعديته إلى صورة أخرى
١٠٦٩	الاجتهاد لغة واصطلاحاً ، وشروطه
١٠٧٢	حكم الاجتهاد
١٠٨٠	هل يجوز تخصيص العلة ؟
١٠٨٧	الموانع خمسة : مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، و . . .
١٠٨٨	العلل نوعان : طردية ومؤثرية
١٠٨٨	ووجوه دفع العلل الطردية أربعة
١٠٩٨	دفع العلل المؤثرة بطريق فاسد أربعة أوجه أيضا
١١٠٠	تعريف المفارقة ، وهل الفرق اعتراض صحيح أم فاسد ؟

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١١٠٥	المعارضة نوعان : معارضة فيها مناقضة ، ومعارضة خالصة
١١١٣	المعارضة الخالصة نوعان
١١٢٣	إذا قامت المعارضة ، كان السبيل فيها الترجيح
١١٢٦	وبيان ما لا يكون به الترجيح
١١٢٦	ما يقع به الترجيح أربعة : بقوة الأثر ... إلخ
١١٣٣	بيان المخلص عن تعارض وجوه الترجيح
١١٣٥	وجوه الترجيح الفاسدة أربعة
١١٤٥	فصل جملة ما ثبت بالحجج شيثان : الأحكام وما يتعلق به
١١١٤٥	الأحكام أما الأحكام فأربعة : حقوق الله تعالى خالصة ... إلخ
١١٥١	حقوق الله تعالى ثمانية أنواع : عبادات خالصة ... إلخ
	الحقوق كلها سواء كانت حقاً لله تعالى أو للعباد تنقسم إلى
١١٦٨	قسمين : أصل وخلف
١١٧٣	ما يتعلق بالأحكام أربعة : السبب والعلة والشرط والعلامة
١١٧٤	معنى السبب لغة وشرعاً ، وأقسامه
١١٨٣	معنى العلة لغة وشرعاً وأقسامه
١١٩٧	تعريف الشرط ، وما يطلق عليه اسم الشرط خمسة
١٢٠٧	معنى العلامة لغة وشرعاً
١٢٠٩	هل يضمن شهود الزنا إذا رجعوا دية المرجوم أم لا ؟
١٢١٢	فصل في بيان الأهلية ، والعقل معتبر لإثبات أهلية التكليف
١٢١٥	قالت المعتزلة : العقل علة موجبة لما استحسنته
١٢١٨	يصح إيمان الصبي العاقل وإن لم يكن مكلفاً به

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٢٢٢	الاهلية نوعان : أهلية وجوب وهى ..
١٢٣٢	أهلية الأداء نوعان : قاصرة تبتنى على القدرة القاصرة... إلخ
١٢٣٤	تنقسم الأقسام فى باب أهلية الأداء قاصرة إلى ستة أقسام
	الأمور المعترضة على الأهلية نوعان : سماوى إلخ
١٢٥٠	وهو أحد عشر قسما بالاستقراء
١٢٥٢	الصغر فى أول أحواله كالجنون
١٢٥٦	الجنون وأحكامه
١٢٦٥	العتة وأحكامه
١٢٦٩	النسيان وأحكامه
١٢٧٣	النوم وأحكامه
١٢٧٨	الإغماء وأحكامه
١٢٨٢	الرق وأحكامه
١٣١٠	المرض وأحكامه
١٣١٤	الحيض والنفاس وأحكامهما
١٣١٧	الموت وأحكامه
١٣٢٧	هل تغسل المرأة زوجها وبالعكس
١٣٣٥	أحكام الآخرة أربعة
١٣٣٦	العوارض المكتسبة على نوعين :
١٣٣٦	من المرء على نفسه ، ومن غيره عليه
١٣٣٧	أما الأول فأنواع ستة : الجهل وهو ... إلخ
١٣٣٨	الجهل على أنواع

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣٤٩	حكم الجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح
١٣٥٨	السكر وأنواعه وأحكامه
١٣٦٣	الهزل وأحكامه
١٣٦٦	التلجنة وأحكامها
١٣٨٨	السفه وأحكامها
١٣٩٣	هل السفه يوجب الحجر ؟
١٣٩٨	السفر وأحكامه
١٤٠٣	الخطأ وأحكامه
١٤٠٧	هل يصح طلاق الخاطئ أم لا ؟
١٤١٢	الإكراه بجملته لا ينافى الخطاب والأهلية
١٤١٩	الافعال قسمان : أحدهما كالأقوال فلا يصلح المكره فيه آلة
١٤٢١	القسم الثانى ما يصلح فيه آلة
٢٤٢٤	الحرمان أنواع
١٤٣١	فصل فى المتفرقات :
١٤٣١	مسألة : الإلهام
١٤٣٧	مسألة : لا عموم لحكاية الحال
١٤٣٨	معنى الجدل لغة واصطلاحاً وشروط المجادلة
١٤٤١	مسألة : المستثنى إذا تعدد بغير حرف العطف .. إلخ
١٤٤٢	مسألة : تخصيص العام بالدليل العقلى
١٤٤٢	مسألة : النسخ لا يجوز فى الأخبار .. إلخ
١٤٤٤	مسألة : المحرم مقابل الفرض

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٤٤٥	مسألة : التقليد ليس بحجة فى أصول الدين
١٤٤٧	مسألة : القياس المحرم راجع على القياس المبيح
١٤٤٧	مسألة : قال الرازى : لا يجوز الترجيح فى الأدلة اليقينية
١٤٥١	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
١٤٦٨	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
١٤٨٤	فهرس الشواهد الشعرية
١٤٨٥	فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات
١٤٩٢	فهرس الفرق والطوائف والقبائل والأماكن
١٤٩٣	فهرس الكتب الواردة فى النص
١٤٩٦	فهرس الاعلام
١٥١١	ثبت المصادر والمراجع
١٥٦٨	فهرس الموضوعات